جامعة قاصدي مرباح ورقلة – الجزائر

مجلة الباحث

دورية علمية محكمة سنوية تنشر الأبحاث التطبيقية
المتعلقة بالعلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم العربي

العدد 16 / 2016 – إيداع قانوني رقم : 2002/110 – ردمد : E-ISSN : 2437-0843 * P-ISSN : 1112-3613

مطبعة جامعة قاصدي مرباح ورقلة / الجزائر 2016

مجلة الباحث

دورية علمية محكمة سنوية تنشر الأبحاث التطبيقية

المتعلقة بالعلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

تصدر عن

جامعة قاصدي مرباح ورقلة - الجزائر

العدد السادس عشر 2016/16

القسم العربي

إيداع قانوني رقم : 2002/110 - ردمد : P-ISSN : 1112-3613 * E-ISSN : 2437-0843

مجلة الباحث

مدير المجلة : أ.د/ حليلات محمد الطاهر (مدير الجامعة)
مدير النشر : د/ خليفة عبد القادر
رئيس التحرير: أ.د/ بختي ابراهيم
نائب رئيس التحرير: أ.د/ زرقون محمد

أعضاء هيئة التحرير :

أ.د/ بوعلام بوعمار (جامعة ورقلة)
أ.د/ قريشي محمد الجموعي (جامعة ورقلة)
د/ بن عيشة باديس (جامعة الجزائر 3)
د/ دويس محمد الطيب (جامعة ورقلة)
د/ علاوي محمد لحسن (جامعة ورقلة)
د/ عرابة الحاج (جامعة ورقلة)
د/ غريب بولرباح (جامعة ورقلة)
د/ مولاي لخضر عبد الرزاق (جامعة ورقلة)

الهيئة العلمية للمجلة :

أ.د/ أقاسم قـادة، جامعة الجزائر 3 - الجزائر
أ.د/ بختي ابراهيم، جامعة ورقلة - الجزائر
أ.د/ براق محمد، المدرسة العليا للتجارة - الجزائر
أ.د/ بلوافي أحمد مهدي الشريف، جامعة الملك عبد العزيز - السعودية
أ.د/ بن بلغيث مداني، جامعة ورقلة - الجزائر
أ.د/ بن عيسى محمد صفوان، جامعة المنار - تونس
أ.د/ تومي صالح، جامعة الجزائر 3 - الجزائر
أ.د/ الجعارات خالد جمال، جامعة الشرق الأوسط - الأردن
أ.د/ حسيني خالد، جامعة بليموث - المملكة المتحدة
أ.د/ الداوي الشيخ، جامعة الجزائر 3 - الجزائر
أ.د/ دبي علي، جامعة المسيلة - الجزائر
أ.د/ راتول محمد، جامعة الشلف - الجزائر
أ.د/ رحال علي، جامعة باتنة - الجزائر
أ.د/ رفعت عودة الله الشتاق، الجامعة الأردنية الهاشمية - الأردن
أ.د/ سناء عبد الكريم الخناق، الجامعة الماليزية التكنولوجية - ماليزيا
أ.د/ سيرجيو برنسياري، جامعة أنكونا - إيطاليا
أ.د/ شيخي محمد، جامعة ورقلة- الجزائر
أ.د/ صديقي مسعود، جامعة ورقلة - الجزائر
أ.د/ العباس بلقاسم، معهد التخطيط العربي - الكويت
أ.د/ عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي، جامعة الملك عبد العزيز - السعودية
أ.د/ عزوز الهمة، جامعة ابن الطفيل بالقنيطرة - المغرب
أ.د/ عطيل أحمد، المدرسة العليا للتجارة، رين - فرنسا
أ.د/ عماري عمار، جامعة سطيف - الجزائر
أ.د/ فرحي محمد، المدرسة العليا للتجارة - الجزائر
أ.د/ قدي عبد المجيد، جامعة الجزائر 3 - الجزائر
أ.د/ قريشي محمد الجموعي، جامعة ورقلة- الجزائر
أ.د/ قويدري محمد، جامعة الأغواط - الجزائر
أ.د/ مارك تسلر، جامعة ميشيغان - الولايات المتحدة الأمريكية
أ.د/ محفوظ احمد جودة، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة - الأردن
أ.د/ محمد أقاسم، كلية دنفر كولورادو - الولايات المتحدة الأمريكية
أ.د/ مفتاح صالح، جامعة بسكرة - الجزائر
أ.د/ ناصر دادي عدون، المدرسة العليا للتجارة - الجزائر
أ.د/ ناصر سليمان، جامعة ورقلة- الجزائر
أ.د/ هواري معراج، جامعة غرداية - الجزائر

التعريف بالمجلة

مجلة الباحث، دورية علمية دولية محكمة، ظهرت سنة 2002م، تهتم بنشر الأبحاث التطبيقية المتعلقة بالعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، التي لم يتم نشرها سابقاً، والمعَالجة بأسلوب علمي موثق ؛ وهي موجهة لجميع الباحثين أينما وجدوا سواء في الكيانات البحثية أو الأكاديمية، الدوائر الحكومية أو المؤسسات الإقتصادية ؛ وتنشر فيها الأبحاث باللغات الثلاث : العربية، الإنجليزية والفرنسية؛ وتصدر المجلة سنويا من خلال قسمين : قسم للأبحاث العربية وقسم للأبحاث الأجنبية.

ترسم سياسة المجلة من قبل المجلس العلمي للجامعة في إطار المخطط الوطني للبحث العلمي، ويتم الإشراف العلمي من طرف المجلس العلمي لكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بمعية الهيئة العلمية الإستشارية، وهيئة تحرير المجلة.

تسهر مديرية النشر للمنشورات العلمية بالجامعة على المتابعة والإشراف الإداري للمجلة والتكفل بطبعها وتوزيعها، بالتنسيق مع رئيس تحرير المجلة.

المجلة مصنفة ضمن عدد من قواعد المعطيات والبوابات الوطنية والدولية التالية :

1. البوابة العربية للمعلومات الإدارية "إيداع" التابعة للمنظمة العربية للتنمية الإدارية بجامعة الدول العربية :
http://www.aradoportal.org.eg

2. بوابة التوزيع الإلكتروني لشركة المنهل :
http://www.almanhal.com/Collections/JournalList.aspx?type=28

3. قاعدة معلومات الإقتصاد والإدارة EcoLink :
http://www.mandumah.com/ecolinkjournals

4. قاعدة البيانات العربية الإلكترونية معرفة E-marefa :
http://e-marifah.net

5. موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي :
http://iefpedia.com/arab/?cat=129

6. مركز الإقتباس العلمي الإسلامي العالمي (ISC) :
http://ecc.isc.gov.ir/ShwEJournals.aspx?q0=%D9%85&q1=1&q2=3&q3=1&q4=&q5=

7. قاعدة فهرس المجلات Journalindex :
http://www.journalindex.net/?qi=+El-BAHITH+REVIEW

8. قاعدة بيانات Gobookee :
http://www.gobookee.org/search.php?q=El-BAHITH+REVIEW

9. قاعدة بيانات Researchbib :
http://journalseeker.researchbib.com/?action=viewJournalDetails&issn=11123613&uid=r33086

10. قاعدة بيانات الجمعية الدولية لبحوث العلوم العالمية (EyeSource) :
http://isurs.org/master_list.php?topic_id=5

11. قاعدة بيانات Exalead :
http://www.exalead.com/search/web/results/?q=+El-BAHITH+REVIEW

12. قاعدة بيانات دليل مجلات البحوث المفهرسة Drji :
http://drji.org/Search.aspx?q=El-BAHITH REVIEW&id=0

13. قاعدة بيانات دليل المجلات المفتوحة الوصول PDOAJ :
http://www.pdoaj.com/?ic=info&journal=325

14. قاعدة بيانات مكتبة النشر الرقمي YUDUfree :
http://free.yudu.com/item/details/1370804/-El-BAHITH-REVIEW

15. قاعدة بيانات Wilbert :
http://wilbert.kobv.de/simpleSearch.do?plv=1&query=+El-BAHITH+REVIEW&formsearch=✓

16. قاعدة بيانات البحوث المفتوحة Sherpa :
http://www.sherpa.ac.uk/romeo/search.php?source=journal&sourceid=25541&la=en&fIDnum&|=mode=advanced

17. قاعدة بيانات Getcited :
http://www.getcited.org/pub/103524971

18. قاعدة بيانات NewJour :
http://www.library.georgetown.edu/newjour/publication/revue-el-bahith

19. قاعدة بيانات Jour Informatics :
http://www.jourinfo.com/Journals/EBR.html

20. قاعدة بيانات المعهد الألماني للدراسات العالمية (GIGA) :
http://opac.giga-hamburg.de/ezb/detail.phtml?bibid=GIGA&colors=7&lang=en&jour_id=201937

21. قاعدة بيانات مفاتيح الأكاديمية لمجلات التعليم العالي في العلوم:
http://sciences.academickeys.com/jour_main.php/jour_main.php

22. قاعدة بيانات حزمة البحث الأكاديمي:
http://pakacademicsearch.com/publishers

23. قاعدة بيانات النشر العلمي والمعلومات عبر الخط برومانيا (SCIPIO) :
http://www.scipio.ro/en/web/el-bahith-review

24. قاعدة بيانات الفهرسة الأكاديمية للعلوم الإنسانية (ASOS) :
http://www.asosindex.com/journal-view?id=402

25. قاعدة بيانات الإصدار الرقمي للمجلات العالمية (YUMPU) :
http://www.yumpu.com/en/el-bahith+review/category/business+marketing

26. قاعدة بيانات تقرير تقييم الجودة للمجلات (JQER) :
http://www.journalqer.com/index.php?begin=18&num=3&numBegin=1&af=naj

27. قاعدة بيانات Scientific Indexing Services (SIS) :
http://sindexs.org/?p=228/

28. قاعدة بيانات General impact factor :
http://generalimpactfactor.com/jdetails.php?jname=El-BAHITH

29. قاعدة بيانات CiteFactor :
http://citefactor.org/journal.aspx?search=El-Bahith%20Review

30. فهرس المجلات الأكاديمية المفتوحة (OAJI):
http://oaji.net/journal-detail.html?number=433

31. قاعدة بيانات دليل مجلات ذات الجودة (DJQF):
http://www.qualityfactor.org/journallist.html

32. فهرس المجلات العلمية Sjournals Index :
http://sjournals.net/sjournalsindex/?p=834

33. فهرس خدمات التأثير الدولي للمجلات العلمية {IIFS} :
http://impactfactorservice.com/home/journal/718

34. دليل الفهرسة ومعامل التأثير {DIIF} :
http://www.diif.org/moreinfo.php?jid=52

35. قاعدة بيانات الإصدار الرقمي (ISSUU) :
http://issuu.com/search?q=+El-BAHITH+REVIEW

36. فهرس المجلات العلمية المفتوحة {DOAJ} :
https://doaj.org/toc/a5698e80f144485ab4658eeb91ad8fc5

37. فهرس الدليل الشامل {ULRICHSWEB} :
http://www.ulrichsweb.com/

38. قاعدة بيانات (ProQuest) :
http://www.proquest.co.uk/en-UK/

39. قاعدة بيانات البحث الأكاديمي (Base-Search) :
http://www.base-search.net/Search/

40. قاعدة بيانات الفهرسة للعلوم (Pubicon) :
http://www.pubicon.org/APUIIR.aspx?cmd=El-BAHITH%20REVIEW

41. قاعدة بيانات(SCRIBD) :
http://fr.scribd.com/search?query=+El-BAHITH+REVIEW

42. قاعدة بيانات الفهرسة التركية (Turkish Education Index) :
http://www.turkegitimindeksi.com/Journals.aspx?ID=167

43. قاعدة بيانات (Scholar Steer) :
http://www.scholarsteer.com

44. قاعدة بيانات العلوم الزراعية (Efita) :
http://www.efita.org/Agriculture/Agribusiness/El-Bahith-Revue-details-30826.html

45. قاعدة بيانات (Gaudeamus Academia) :
http://gaudeamusacademia.com/groups/6554195:Group:55664?xg_source=msg_appr_group

46. قاعدة البيانات الأوربية للمواقع (Euro Internet) :
http://eiop.or.at/cgi-bin/eurolink.pl?keywords=El-BAHITH+REVIEW&cmd=Quick+Search

47. قاعدة بيانات (IndianScience) :
http://indianscience.in/pubs/journalDetails.php?journal_id=696

48. قاعدة بيانات البحث (GreenPilot) :
http://www.greenpilot.de

49. قاعدة البيانات المفتوحة للمواقع (The Open Directory) :
http://theopendirectory.org/index.php/242-el-bahith-review

50. فهرس تأثير {JIF}:
http://www.jifactor.org/journal_view.php?journal_id=1728

51. فهرس المجلات (DAJI):
http://www.daij.org/journal-detail.php?jid=70

52. فهرس التأثير (ImpactFactor):
http://impactfactor.pl/czasopisma/29191-el_bahith-review

53. قاعدة بيانات (EBSCO) :
https://atoz.ebsco.com

54. قاعدة الأرشيف المفتوح (HAL) :
https://halshs.archives-ouvertes.fr/search/index/?q=el+bahith+review

55. قاعدة بيانات الناشرين العالميين (PublishersGlobal) :
http://www.publishersglobal.com/directory/publisher-profile/21987/

56. فهرس تأثير المجلات(EsjIndex) :
http://esjindex.org/search.php?id=13

57. فهرس تأثير {Cosmos.IF}:
http://www.cosmosimpactfactor.com/page/journals_details/49.html

58. فهرس تأثير {IJI-thomsonreuters }:
http://www.iji-thomsonreuters.com/index.php

59. فهرس تأثير المجلات العلمية {SJIF} :
http://www.sjif.inno-space.org/passport.php?id=1282
معامل التأثير: 2.781 لسنة 2012

60. فهرس التأثير الشامل {GIF}:
http://globalimpactfactor.com/el-bahith-review/
معامل التأثير: 0.395 لسنة 2012
معامل التأثير: 0.452 لسنة 2013

61. فهرس التأثير العالمي {UIF}:
http://www.uifactor.org/JournalDetails.aspx?jid=1488
معامل التأثير: 1.0443 لسنة 2013

62. الفهرس العلمي الدولي {ISI}:
http://isindexing.com/isi/journaldetails.php?id=146
معامل التأثير: 0.420 لسنة 2013
معامل التأثير: 1.993 لسنة 2014

63. فهرس المجلات العلمية Sjournals Index :
http://isj.sjournals.net/index.php/EBR
معامل التأثير: 0.523 لسنة 2013
معامل التأثير: 0.562 لسنة 2014

64. قاعدة بيانات معهد (i2or-ijrece) :
http://www.i2or-ijrece.com/pif.html
معامل التأثير: 2.003 لسنة 2014

65. فهرس تأثير الأبحاث (RIF) :
http://www.researchimpactfactor.com/evaluated_journal_list
معامل التأثير: 1.615 لسنة 2014

66. فهرس مصفوفة المعلومات لتحليل المجلات {MIAR}:
http://miar.ub.edu/issn/1112-3613
معامل التأثير: 1.041 لسنة 2013
معامل التأثير: 1.079 لسنة 2014
معامل التأثير: 4.114 لسنة 2015

67. قاعدة بيانات الجمعية الدولية للأنشطة البحثية (ISRA) :
http://www.israjif.org/single.php?did=1112-3613(p)
معامل التأثير: 7.521 لسنة 2014
معامل التأثير: 7.731 لسنة 2015

68. قاعدة بيانات InfoBase Index :
http://www.infobaseindex.com/journal-accepted.php
معامل التأثير: 3.23 لسنة 2015

69. فهرس العلوم المتقدمة Advanced Science Index :
http://journal-index.org/index.php/asi/article/view/498
معامل التأثير: 0.41 لسنة 2015

70. فهرس Perna (Society of Technical Education And Research) :
http://www.prernasociety.org/default.aspx?articlaID=22
معامل التأثير: 3.89 لسنة 2015

المجلة مُعرَفة أيضا لدى العديد من محركات البحث الشهيرة مثل :

المجلة مُعرَفة كذلك لدى العديد من المكتبات الجامعية العالمية:

NARLabs
國家實驗研究院
科技政策研究與資訊中心

CALIFORNIA STATE POLYTECHNIC UNIVERSITY
POMONA
1938

CALIFORNIA STATE UNIVERSITY
Monterey Bay Library

Illinois State Library

ACORN
Catalog of the Heard Libraries

DiscoverLibrary

OPEN UNIVERSITY
MALAYSIA
Tan Sri Dr. Abdullah Sanusi Digital Library

AZUSA PACIFIC
UNIVERSITY

TRINITY
COLLEGE
DUBLIN

Lakehead
UNIVERSITY

UNIVERSITÉ
PARIS-EST
CRÉTEIL
VAL DE MARNE
UPEC

LIBRIS

Brock
University

The Open University
Approved Institution

University of Central Florida

Manchester
Metropolitan
University

RICE

Northeastern
University

Stockholm
University

UND
THE UNIVERSITY OF
NORTH DAKOTA

UCL

University of
BRISTOL

UNIVERSITEIT VAN AMSTERDAM

UNIVERSITY OF
SASKATCHEWAN

UBO

Imperial College
London

University of
Strathclyde
Glasgow

The Hong Kong
Institute of Education
香港教育學院

MERCYHURST
UNIVERSITY

Rensselaer
why not change the world?

UK
UNIVERSITY OF
KENTUCKY

UNIVERSITY OF
NOTRE DAME

MacEwan
UNIVERSITY
Connected | Engaged | Inspired

LSU
LOUISIANA STATE UNIVERSITY

THULB
Suche

Colorado
State
University

THE UNIVERSITY OF
MELBOURNE

GRU
GEORGIA REGENTS UNIVERSITY
AUGUSTA

Newcastle
University

LULEÅ
UNIVERSITY
OF TECHNOLOGY

LAURIER Library

universia
BIBLIOTECA DE RECURSOS

Western
UNIVERSITY · CANADA

MITLibraries

المجلة معتمدة لدى العديد من المؤسسات الجامعية والأكاديمية الوطنية والدولية، حيث أنها مقبولة في الترقيات العلمية، وفي لجان الخبرة العلمية .

المجلة غير تجارية ولا تفرض رسوم على قبول النشر والطبع والتحكيم. مرخصة بموجب رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0) .

يحق لكل صاحب مقال منشور، الحصول على نسخة من المجلة الورقية مجانا، بالإضافة إلى شهادة النشر، علما أن إدارة المجلة لا تتحمل مصاريف التوزيع. ويمكن تحميل النسخة الرقمية الكاملة من موقعها الرسمي بالجامعة :

http://revues.univ-ouargla.dz/index.php/acceill/revue-el-bahith

ويمكن تحميلها أيضا من خلال الرابط التشعبي الجنيس : **http://rcweb.luedld.net**

توزع الدورية بشكل مجاني، للمؤسسات الجامعية والمكتبة الوطنية ومركز البحث في الإعلام العلمي والتقني وغيره من المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحث المتواجدة على التراب الوطني. ويسمح لغيرها من الكيانات المتواجدة داخل أو خارج الوطن بتحميل النسخ الرقمية من موقع المجلة.

يمكن للمجلة أن تصدر أعدادا خاصة، حسب طبيعة الظرف، والمتطلبات البحثية، وذلك في حدود إمكانيات التحكيم.

قواعد النشر في المجلة

1 – ترسل المقالات وجوبا في شكل ملف مرفق عبر البريد الإلكتروني للمجلة المدون أدناه، ويشترط أن يكون المقال مكتوبا ببرنامج Microsoft Word بنسق RTF. (نوع الخط Times New Roman، مقاسه : 13، سواء باللغة العربية أو باللغة الأجنبية، أما العناوين فتكتب بنفس الخط والمقاس مع تثخينها)، يراعى في حجم المقال كحد أقصى 16 صفحة من حجم A4 (21 x 29.7) سم، بما فيها المصادر، الهوامش، الجداول والرسوم التوضيحية، ويجب أن ترقم الصفحات ترقيماً متسلسلاً. أما بالنسبة لهوامش الصفحة من الأعلى والأسفل 2.54 سم ومن اليمن 2.6 سم ومن اليسار 1.5 سم ؛ والمسافة بين الأسطر تقدر بـ 0.88 سم.

2- تقديم عنوان المقال بلغة تحرير المقال وباللغة الإنجليزية، وجوبا.

3- يرفق الباحث ملخصاً عن البحث لا يزيد عن 10 عشرة أسطر؛ ضرورة وجود ملخصين 02 باللغة العربية وكذا الإنجليزية بالنسبة للمقالات باللغة العربية وباللغة الإنجليزية ؛ أما المقالات باللغة الفرنسية ضرورة وجود ثلاثة 03 ملخصات (الفرنسية، العربية، الإنجليزية) (نوع الخط : Times New Roman، مقاسه : 13)، مع ضرورة إدراج الكلمات المفتاحية (Keywords) التي لا يجب أن تتعدى 7 كلمات ترتب حسب ورودها في المقال.

4- يجب الإلتزام بقواعد ضبط الكتابة :
أ- إحترام المسافات البادئة، في الفقرات، وتجنب الفقرات و الجمل الطويلة جدا.
ب- عدم ترك مسافة (فراغ) قبل علامات الضبط المنفردة كالنقطة (.) والفاصلة (،)وترك مسافة بعدها إذا أتبعت بكلمة أو نص.
ج- يجب ترك مسافة قبل وبعد علامات الضبط المركبة كالنقطة الفاصلة (؛) و النقطتين (:) وعلامة التعجب (!) وعلامة الإستفهام (؟).

5- يفضل تحرير المقال وفق النمط **IMRAD** بحيث يشتمل على (تمهيد، الطريقة، النتائج ومناقشتها، الخلاصة، الملاحق، الإحالات والمراجع)، لمزيد من التوضيح أنظر أحد الرابطين التاليين :

http://fr.knowledger.de/00347332/IMRAD

http://en.wikipedia.org/wiki/IMRAD

- للمساعدة في التحرير العلمي يمكنكم تحميل المقال الموسوم بـ : "أسلوب الكتابة العلمية للمقال وفق طريقة IMRAD" من الرابط التالي : **http://rcweb.luedld.net/Article_IMRAD_BB.pdf**

6- يجب تصنيف المقال حسب الترميز Jel، لمزيد من التوضيح أنظر أحد الرابطين التاليين :

http://www.aeaweb.org/journal/jel_class_system.php

http://fr.wikipedia.org/wiki/Classification_JEL

7- بغرض تسهيل مهمة الإلتزام بالشكل المطلوب، يمكنكم تحميل ملف قالب بصيغة الوورد من موقع المجلة، جاهز للكتابة فيه مباشرة (النسخة العربية : **Article_Arb.dot**، أو النسخة الأجنبية : **Article_Ang.dot**)، على أساس أن هذا الملف يتماشى مع الشروط المذكورة (**يجب أن يكون المقال نسخة مطابقة شكلا للملف القالب**)؛ لمزيد من التوضيح، يمكن الإطلاع على مقال معياري **Article_Standard.pdf**، بالموقع الإلكتروني للمجلة.

8- ترفق المادة المقدمة للنشر بنبذة عن الباحث متضمنة اسمه بالعربية وباللاتينية مع عنوان بريده الإلكتروني الشخصي، والمؤسسة الجامعية المنتمي إليها، وإسم المخبر إن وجد ؛ وفي حالة تقديم المقال من طرف مجموعة باحثين، يجب إرسال الموافقة الصريحة لكل واحد منهم بقبول النشر المشترك عن طريق بريده الشخصي.

9- مادة النشر تكون موثقة كما يلي :
- بالنسبة للكتب : إسم المؤلف، "عنوان الكتاب"، دار النشر (الناشر)، مكان النشر وسنة النشر، رقم الصفحة/الصفحات.

- بالنسبة للمجلة : إسم المؤلف، "عنوان المقال"، عنوان المجلة، العدد، مكان النشر وسنة النشر، رقم الصفحة/الصفحات.
- بالنسبة لمراجع الانترنت : إسم المؤلف، "عنوان المقال"، تاريخ التصفح، العنوان الإلكتروني كاملا (يشمل الملف).

10 - توضع الإحالات والمراجع والمصادر والجداول في آخر المقال، وترقم بالتسلسل حسب ظهورها في النص، (مراجع المقال هي فقط تلك المراجع والمصادر المقتبس منها فعلا).

11 - يحق للمجلة (إذا رأت ضرورة لذلك) إجراء بعض التعديلات الشكلية على المادة المقدمة للنشر دون المساس بمضمونها ؛ المجلة غير ملزمة برد المقالات غير المقبولة للنشر.

12 - يتم تحويل المقال إلى لجنة التحكيم بعد ملائمته لقواعد النشر، و يصبح مقبولا للنشر إذا نال موافقة عضوين من لجنة التحكيم، أحدهما محلي من داخل الجزائر، والآخر خارجي ؛ وفي حالة رفض أحدهما يعرض مرة أخيرة على محكم ثالث ومن تم يتحدد مآله حسب نتيجة التحكيم، التي تعتبر نهائية، وفي حالة القبول بعد التعديل فإن صاحب المقال عليه أن يجري التصحيحات المطلوبة منه خلال مدة زمنية لا تتعدى شهرا واحدا.

13- ننبه على أن كل مقال يخالف شروط النشر لا يؤخذ بعين الاعتبار، والمجلة غير معنية بإعلام صاحب المقال بذلك.

14- تُعبر مضامين المواد المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها، ولا تمثل بالضرورة رأي المجلة.

15- كل مقال مقرصن أو سبق تقديمه إلى جهة أخرى للنشر، فإن صاحبه يدرج في القائمة السوداء الممنوعة من النشر بالمجلة.

16 - ترسل وتوجه المراسلات فقط عبر البريد الإلكتروني للمجلة : **rcweb@luedld.net**

أخلاقيات النشر

تنشر **مجلة الباحث** المقالات العلمية الأصيلة والمحكمة، بهدف توفير جودة عالية لقُرَّائها من خلال الالتزام بمبادئ مدونة أخلاقيات النشر ومنع الممارسات الخاطئة.

تصنف المدونة الأخلاقية ضمن لجنة أخلاقيات النشر (COPE : Committee on Publication Ethics) وهي الأساس المرشد للمؤلفين والباحثين والأطراف الأخرى المؤثرة في نشر المقالات بالمجلة من محكمين، مستشارين، منقحين وناشرين، بحيث تسعى المجلة لوضع معايير موحّدة للسلوك ؛ وتسهر المجلة على أن يقبل الجميع بقوانين المدونة الأخلاقية إتفاقا، وبذلك فهي ملتزمة تماما بالحرص على تطبيقها في ظل القبول بالمسؤولية والوفاء بالواجبات والمسؤوليات المسندة لكل طرف :

1ـ مسؤولية الناشر:

- **قرار النشر**: يجب مراعاة حقوق الطبع وحقوق الاقتباس من الأعمال العلمية السابقة، بغرض حفظ حقوق الآخرين عند نشر المقالات بالمجلة، و يعتبر رئيس التحرير مسؤولا عن قرار النشر والطبع ويستند في ذلك إلى سياسة المجلة والتقيد بالمتطلبات القانونية للنشر، خاصة فيما يتعلق بالتشهير أو القذف أو انتهاك حقوق النشر والطبع أو القرصنة، كما يمكن لرئيس التحرير استشارة أعضاء هيئة التحرير أو المراجعين في اتخاذ القرار.
- **النزاهة:** يضمن رئيس التحرير بأن يتم تقييم محتوى كل مقال مقدم للنشر، بغض النظر عن الجنس، الأصل، الاعتقاد الديني، المواطنة أو الانتماء السياسي للمؤلف.
- **السرية:** يجب أن تكون المعلومات الخاصة بمؤلفي المقالات سرية للغاية وأن يُحافظ عليها من قبل كلِّ الأشخاص الذين يمكنهم الاطلاع عليها، مثل رئيس التحرير، أعضاء هيئة التحرير، أو أي عضو له علاقة بالتحرير والنشر وباقي الأطراف الأخرى المؤتمنة حسب ما تتطلب عملية التحكيم.
- **الموافقة الصريحة:** لا يمكن استخدام أو الاستفادة من نتائج أبحاث الآخرين المتعلقة بالمقالات غير القابلة للنشر بدون تصريح أو إذن خطي من مؤلفها.

2ـ مسؤولية المحكم:

- **المساهمة في قرار النشر:** يساعد المُحكِّم (المُقيِّم) رئيس التحرير وهيئة التحرير في اتخاذ قرار النشر وكذلك مساعدة المؤلف في تحسين المقال وتصويبه.
- **سرعة الخدمة والتقيد بالآجال:** على المُحكِّم المبادرة والسرعة في القيام بتقييم المقال الموجه إليه في الآجال المحددة، وإذا تعذر ذلك بعد القيام بالدراسة الأولية للمقال، عليه إبلاغ رئيس التحرير بأن موضوع المقال خارج نطاق عمل المحكِّم، تأخير التحكيم بسبب ضيق الوقت أو عدم وجود الإمكانيات الكافية للتحكيم.
- **السرية:** يجب أن تكون كل معلومات المقال سرية بالنسبة للمُحكِّم، وأن يسعى المُحكِّم للمحافظة على سريتها ولا يمكن الإفصاح عليها أو مناقشة محتواها مع أي طرف باستثناء المرخص لهم من طرف رئيس التحرير.
- **الموضوعية:** على المُحكِّم إثبات مراجعته وتقييم الأبحاث الموجهة إليه بالحجج والأدلة الموضوعية، وأن يتجنب التحكيم على أساس بيان وجهة نظره الشخصية، الذوق الشخصي، العنصري، المذهبي وغيره.
- **تحديد المصادر:** على المُحكِّم محاولة تحديد المصادر والمراجع المتعلقة بالموضوع (المقال) و التي لم يهمشها المؤلف، و أي نص أو فقرة مأخوذة من أعمال أخرى منشوره سابقا يجب تهميشها بشكل صحيح، وعلى المحكّم إبلاغ رئيس التحرير وإنذاره بأي أعمال متماثلة أو متشابهة أو متداخلة مع العمل قيد التحكيم.
- **تعارض المصالح:** على المُحكِّم عدم تحكيم المقالات لأهداف شخصية، أي لا يجب عليه قبول تحكيم المقالات التي عن طريقها يمكن أن تكون هناك مصالح للأشخاص أو المؤسسات أو يُلاحظ فيها علاقات شخصية.

3ـ مسؤولية المؤلف:

- **معايير الإعداد:** على المؤلف تقديم بحث أصيل وعرضه بدقة وموضوعية، بشكل علمي متناسق يطابق مواصفات المقالات المحكمة سواء من حيث اللغة، أو الشكل أو المضمون، و ذلك وفق معايير و سياسة النشر في المجلة، وتبيان المعطيات بشكل صحيح، و ذلك عن طريق الإحالة الكاملة، ومراعاة حقوق الآخرين في المقال ؛ وتجنب إظهار المواضيع الحساسة وغير الأخلاقية، الذوقية، الشخصية، العرقية،المذهبية، المعلومات المزيفة وغير الصحيحة وترجمة أعمال الآخرين بدون ذكر مصدر الاقتباس في المقال.
- **الأصالة و القرصنة:** على المؤلف إثبات أصالة عمله وأي اقتباس أو استعمال فقرات أو كلمات الآخرين يجب تهميشه بطريقة مناسبة وصحيحة ؛ و**مجلة الباحث** تحتفظ بحق استخدام برامج اكتشاف القرصنة للأعمال المقدمة للنشر.
- **إعادة النشر:** لا يمكن للمؤلف تقديم العمل نفسه (المقال) لأكثر من مجلة أو مؤتمر، وفعل ذلك يعتبر سلوك غير أخلاقي وغير مقبول.
- **الوصول للمعطيات والاحتفاظ بها:** على المؤلف الاحتفاظ بالبيانات الخاصة التي استخدمها في مقاله، و تقديمها عند الطلب من قبل هيئة التحرير أو المُقيِّم.
- **الإفصاح:** على المؤلف الإفصاح عن أي تضارب للمصالح، مالي أو غيره والذي قد يؤثر على نتائج البحث و تفسيرها، ويجب الإفصاح عن مصدر كل دعم مالي لمشروع مقاله.
- **مؤلفي المقال:** ينبغي حصر (عدد) مؤلفي المقال في أولئك المساهمين فقط بشكل كبير وواضح سواء من حيث التصميم، التنفيذ والتفسير، مع ضرورة تحديد المؤلف المسؤول عن المقال وهو الذي يؤدي دوراً كبيراً في إعداد المقال والتخطيط له، أما بقية المؤلفين يُذكرون أيضاً في المقال على أنّهم مساهمون فيه فعلا، ويجب أن يتأكد المؤلف الأصلي للمقال من وجود الأسماء والمعلومات الخاصة بجميع المؤلفين، وعدم إدراج أسماء أخرى لغير المؤلفين للمقال ؛ كما يجب أن يطّلِع المؤلفون بأجمعهم عن المقالة جيدا، وأن يتفقوا صراحة على ما ورد في محتواها ونشرها بذلك الشكل المطلوب في قواعد النشر.
- **الإحالات والمراجع:** يلتزم صاحب المقال بذكر الإحالات بشكل مناسب، ويجب أن تشمل الإحالة ذكر كلِّ الكتب، المنشورات، المواقع الإلكترونية و سائر أبحاث الأشخاص في قائمة الإحالات والمراجع، المقتبس منها أو المشار إليها في نص المقال.
- **الإبلاغ عن الأخطاء:** على المؤلف إذا تنبّه وإكتشف وجود خطأ جوهرياً و عدم الدقة في جزئيات مقاله في أيّ زمن، أن يشعر فورا رئيس تحرير المجلة أو الناشر، ويتعاون لتصحيح الخطأ.

مجلة الباحث

العدد 16 / 2016

محتويات – القسم العربي –

أثر تقلبات أسعار الصرف على الأسواق المالية - دراسة إحصائية لبعض الأسواق المتقدمة والنامية خلال السداسي الأول من سنة 2015 -، محفوظ جبار	**32 - 19**
عوائد المحفظة الدولية تحت تأثير تكامل الأسواق المالية - حالة مجموعة من الأسواق المتطورة -، راضية كروش & سعيدة تلي & عبد الغني دادن	**41 - 33**
تطور مؤشرات التركيز السوقي وأثرها على المنافسة المصرفية في الجزائر، سهام بوخلالة & محمد الجموعي قريشي	**49 - 43**
العلاقة بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري - دراسة قياسية للفترة (1970-2014) -، منصف مصار & يسمينة لباني	**59 - 51**
دراسة قياسية وتنبؤية لأسعار النفط العالمية خلال الفترة (1970-2018)، صالح تومي & رضوان جمعة	**71 - 61**
تقدير واستشراف الفجوة الغذائية للحبوب في الجزائر- دراسة اقتصادية قياسية للفترة (1994-2013)، عبد الرزاق بن الزاوي & حافظ أمين بوزيدي	**80 - 73**
أثر سعر الصرف على الطلب السياحي الأجنبي - دراسة حالة إقليم الأهقار بالجزائر خلال الفترة (1999-2012) -، ناريمان بن عبد الرحمان	**85 - 81**
أهمية البعد الاجتماعي والبيئي في تسويق الخدمة السياحية بالنسبة للسائح الجزائري- دراسة تحليلية لآراء عينة من السياح الجزائريين -، جلول بن قشوة & زينب الرف	**98 - 87**
دور خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الصورة الذهنية والميزة التنافسية - دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية غرداية -، محمد مولود غزيل & عبد الحميد مراكشي	**108 - 99**
دراسة العلاقة بين الصورة الذهنية المدركة للعلامة التجارية Condor وولاء المستهلك الجزائري لها، عبد الرحيم زديوي & فاتح مجاهدي	**119 - 109**
دور المسؤولية الاجتماعية في دعم سمعة المؤسسة- دراسة تحليلية من وجهة نظر إطارات مؤسسة رويبة للمشروبات غير الغازية (NCA) -، شافية قرفي & حمودي حاج صحراوي	**134 - 121**
دور نظم المعلومات الالكترونية في تحسين أداء صندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء لولاية تبسة - دراسة تطبيقية على نظام (SYSCAS) -، شوقي جدي & الحاج عرابة	**147 - 135**
محددات فعالية التفكير الاستراتيجي في المؤسسة الاقتصادية- دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل بولاية بسكرة - ، أسماء زكري	**157 - 149**
العدالة التنظيمية وعلاقتها بالولاء التنظيمي- دراسة ميدانية بالشركة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز بولاية بشار -، كمال برباوي & عبد القادر خليفة	**165 - 159**
قياس إدراك الطلاب لمستوى جودة الخدمة التعليمية بفروع جامعة الطائف - دراسة تطبيقية على فرع الجامعة بمحافظة الخرمة -، محمد نور الطاهر أحمد عبد القادر	**181 - 167**
فعالية التنبؤ باستخدام القوائم المالية - دراسة حالة الشركات المدرجة في مؤشر CAC40 خلال الفترة (2010- 2014) -، العربي لعروسي	**195 - 183**
أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على ربحية المؤسسات - دراسة حالة عينة من المؤسسات البترولية الجزائرية خلال الفترة (2010-2014) -، نفيسة حجاج & أحلام بوعبدلي	**201 - 197**
دور التدقيق في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات- دراسة ميدانية لعينة من الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات في ولاية تيارت -، علي بن قطيب & السعيد قاسمي	**211 - 203**

أسباب وجود ظاهرة تسوق رأي المراجعة في الجزائر - دراسة ميدانية على عينة من مكاتب المراجعة في الجزائر -، الأزهر عزه **213 - 220**

تأهيل الممارسة المحاسبية للتجميع في بيئة الاعمال الجزائرية، خليل طيار & باديس بن عيشة **221 - 232**

محاولة تقييم أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على نتائج التحليل المالي للحسابات المجمعة في الجزائر - حالة صيدال -، حمزة شنوف & شريفة رفاع **233 - 244**

العلاقة المحاسبية الضريبية بين النظرية وواقع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية - دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية لسنة 2014 -، بلخير بكاري & خضير خبيطي **245 - 252**

تأثير الصادرات النفطية على الاستثمارات العربية البينية في الجزائر خلال الفترة (1995-2012)، بلال لوعيل **253 - 260**

تحرير تجارة الخدمات على الصعيد الإقليمي: المكاسب الكامنة للتكامل العميق بين الدول العربية، عثمان توات **261 - 271**

أثر التحرير التجاري الدولي على ميزان المدفوعات الجزائري - دراسة قياسية خلال الفترة (2000-2013) -، محمد الأمين شربي & شرف الدين ملال & عبد الحميد بوخاري **273 - 283**

أثر سياسات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري - دراسة تحليلية وقياسية للفترة (1989-2014) -، محمد الناصر حميداتو & عبد القادر شويرفات **285 - 298**

التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع والتحديات، الجودي صاطوري **299 - 311**

أثر الضغوط الحكومية على السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية - دراسة استطلاعية -، عائشة سلمى كيحلي & محمد الطيب دويس **313 - 322**

تحلية مياه البحر في الجزائر: بين توفير مياه الشرب وحماية البيئة خلال الفترة (2005-2015)، كمال بوعظم & أمال ينون **323 - 333**

أثر السياسة البيئية على سلوك حماية البيئة في المؤسسات الصناعية الجزائرية - دراسة ميدانية -، الطاهر خامرة & إبراهيم بختي **335 - 348**

ملخصات محتويات القسم الأجنبي **349 - 367**

مجلة الباحث

العدد 16 / 2016

محتويات – القسم الأجنبي –

فعالية بنك الجزائر في مراقبة فائض السيولة خلال الفترة (2001 -2015)، نصرالدين النمري	**27 - 19**
أثر المتغيرات الكلية والهيكلية وخصائص البنوك على أداء البنوك الاسلامية - دراسة قياسية للبنوك الأردنية خلال الفترة (2000-2014) -، إمان يوسفي	**42 - 29**
اختبار نظرية تعادل القدرة الشرائية لسعر صرف الدينار الجزائري الرسمي والموازي مقابل الدولار و اليورو، كمال سي محمد	**53 - 43**
نتائج تطبيق نظام التسيير النقي في مؤسسة ايكيا ماليزيا، الصادق لشهب & أحمد كماسي	**66 - 55**
أهمية استراتيجية تدريب المورد البشري في الشركات البترولية - دراسة حالة شركة سونطراك (2006-2015) -، وليد قرونقة & محمد لحسن علاوي & بولرباح غريب	**74 - 67**
النظم الزراعية في منطقة غرداية (الصحراء الشمالية الجزائرية): الخصائص وآفاق التنمية، رشيد حويشيتي & بوعلام بوعمار & سامية بيساطي	**83 - 75**
أي إندماج للجزائر في التنمية المستدامة ؟ - دراسة تحليلية إعتمادا على مؤشرات إحصائية -، رضا يونس بوعصيدة	**99 - 85**
محددات توطن الأنشطة الصناعية في ولاية بومرداس- مقاربة قياسية باستعمال نماذج العد -، ابراهيم جمعاسي & نصيرة شيخ & جوهر رومان	**110 - 101**
محددات التطور المالي في منطقة المينا (1996-2011) - دراسة عينة دول بإستخدام نماذج البانل -، يسمينة غانم & محمد عشوش	**130 - 111**
الإنتاجية الكلية للشركات الصناعية المحلية، الانفتاح الدولي و نقل التكنولوجيا - نمذجة تطبيقية –، نورية قادري & عبد القادر دربال	**144 - 131**
دراسة استدامة النفقات العمومية في الجزائر على المدى الطويل، سعيد قاسي & محمد عشوش	**158 - 145**
تصنيف المسارات النوعية لحاملي شهادات التكوين المهني لولاية الجزائر - دراسة حول معطيات طويلة الأمد -، فتيحة بلحاج	**165 - 159**
دراسة طموح النساء لخلق المؤسسات، لياس غداش	**174 - 167**
خلق المؤسسات المصغرة المتوسطة والديناميكيات الإقليمية - دراسة ميدانية في ولاية بجاية -، نعيمة عياد- مالك & عبد المجيد جنان	**185 - 175**
تأثير العوامل الديمغرافية كمتغيرات وسيطة في الشراء العفوي - دراسة ميدانية في ولاية سيدي بلعباس -، آمال قراع	**198 - 187**
نظام تسيير الجودة و التغييرالتنظيمي - حالة المؤسسة ألكوست بجاية -، راضية سليماني & موسى بوكريف	**213 - 199**
أثر نظام تسيير الجودة أيزو 9001 على تسيير الموارد البشرية- دراسة مقارنة بـ 35 مؤسسة صناعية بالغرب الجزائري -، سيف الدين بومناد	**225 - 215**
ملخصات محتويات القسم العربي	**258 - 227**

أثر تقلبات أسعار الصرف على الأسواق المالية
- دراسة إحصائية لبعض الأسواق المتقدمة والنامية خلال السداسي الأول من سنة 2015 -

محفوظ جبار (*)
مخبر تطوير أسواق رؤوس الأموال الجزائرية في ظل العولمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة سطيف1 - الجزائر

ملخص : يلعب سعر الصرف دورا هاما في أي اقتصاد، حيث يستعمل في تسهيل وتطوير التجارة الخارجية وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ورفع تنافسية الاقتصاد، وغيره من الأهداف، لاسيما في المناخ الدولي الراهن المتميز بالانفتاح الاقتصادي والتحرير المالي ورفع الحواجز أمام السلع والخدمات ورؤوس الأموال. في هذا الإطار تعالج هذه الورقة مسألة تقلبات أسعار الصرف ومدى تأثيرها على الأسواق المالية. وعلى عكس الاعتقاد السائد، أظهرت الاختبارات أن العملات العربية المكونة للعينة قد تميزت بالاستقرار شبه التام لمعظمها خلال فترة الدراسة، الأمر الذي جعلها مستقلة عن تطور الأسواق المالية العربية في أغلب الحالات، وبالتالي لم يكن لها أي تأثير يذكر على تلك الأسواق. لقد تزامن ذلك مع انهيار سعر البترول وتراجع اليورو أمام الدولار وكذا الاضطرابات السائدة في المنطقة خلال السداسي الأول من سنة 2015. وأخيرا، وعلى سبيل المقارنة، بينت الدراسة أن هناك تأثيرا أقوى للعملات الرئيسية في العالم، أي الدولار واليورو، على الأسواق المالية العالمية.

الكلمات المفتاح : أسعار الصرف، سوق مالية، ارتباط، معامل التحديد، عملة، اتجاه الأسواق المالية.

تصنيف JEL : F31، G10.

I. تمهيد:

لقد أدى النمو المطرد في التجارة الدولية خلال العشريات القليلة الماضية وتشابك العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مختلف الدول والتكتلات الإقليمية والدولية بفعل الانفتاح الاقتصادي ورفع الحواجز أمام حركة السلع والخدمات الأجنبية، وكذا تحرير صناعة الخدمات المالية في إطار العولمة المالية، إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال عبر الحدود، الأمر الذي جعل أسعار صرف العملات من أهم وأدق المواضيع التي استحوذت على اهتمام الأكاديميين والمستثمرين ومتخذي القرارات على حد سواء. فسعر الصرف Exchange Rate مهم بالنسبة لأي اقتصاد وذلك لعلاقته المباشرة بالصادرات والواردات وحركة رؤوس الأموال، أي بالتجارة الخارجية والمعاملات المالية مع العالم الخارجي لأي بلد. وعليه إذا ارتفع (أو انخفض) سعر صرف العملة الوطنية مقارنة بالعملات الأجنبية، انعكس ذلك مباشرة على تكاليف السلع والخدمات المستوردة والمصدرة وبالتالي على مستوى الأسعار، الشيء الذي يؤثر على تنافسية الاقتصاد ككل.

ونظرا للعدد الهائل من السلع والخدمات التي تجوب العالم طوال السنة، ونظرا لكثرة العملات المستعملة في تقييمها وتحويل معظم تلك العملات إلى عملة أو مجموعة محدودة من العملات الرئيسية بغرض اقتنائها، فقد أصبحت سوق الصرف Foreign Exchange Market من أضخم الأسواق في العالم لتداول العملات وبمبالغ ضخمة، فقد أولت الدول أهمية بالغة لأسعار صرف عملتها ومراقبتها عن كثب وقد تتدخل لإنقاذها والعمل على توفير الاستقرار لها متى دعت الحاجة إلى ذلك. إذ تتدخل الدول، ممثلة ببنوكها المركزية، بصورة مستمرة في أسواق الصرف ببيع أو شراء كميات معتبرة من عملتها مستعملة احتياطاتها من العملات الأجنبية، وذلك للحفاظ على قيمة عملتها مقابل العملات الأخرى والتقليل من تذبذبها.

وإذا كانت الدول تهتم بأسعار الصرف لإعادة التوازن لميزان المدفوعات ودعم تنافسية الاقتصاد وتطوير التجارة الخارجية وغيره من الأهداف، فإن الشركات، لاسيما ذات التوجه التصديري والاستيرادي للسلع والخدمات، بما في ذلك المواد الأولية، تهتم هي الأخرى بتطور أسعار الصرف وتتأثر بها، أي هي دائما عرضة لمخاطر أسعار الصرف. أكثر من هذا، حتى الأفراد من مستثمرين ومسافرين لأغراض سياحية وغيرها من الأعمال يتأثرون بتقلبات أسعار صرف العملات، حيث قد تتوجه موجة هامة من السياح إلى بلد ما خلال موسم معين بسبب انخفاض قيمة عملته مقابل بقية العملات الأجنبية خلال ذلك الموسم. عندئذ يتساءل هؤلاء المسافرون إن كان من الأفضل قضاء العطلة في هذا البلد أو ذاك، وبصفة أعم إن كان من الأفضل تسديد هذه الصفقة بهذه العملة أو تلك، وهكذا. من هنا جاءت أهمية سعر الصرف على المستويين الكلي والجزئي وأصبح يؤثر على الكثير من المؤشرات والمؤسسات والهيئات الاقتصادية ومنها الأسواق المالية. وعليه تهدف هذه الدراسة إلى معرفة تأثير تذبذب أسعار الصرف على الأسواق المالية.

eMail : (*) Jebbar130299@yahoo.fr

ولقد تعرضت العديد من الدراسات لموضوع العلاقة بين أسعر الصرف والأسواق المالية من جوانب مختلفة نحاول أن نوجز بعضها فيما يلي:

- دراسة Dimitrova (2005) التي قامت بدراسة العلاقة بين أسعار صرف العملات وأسعار الأسهم في البورصة، وتوصلت إلى أن هناك علاقة وطيدة بين السوق المالية وسوق الصرف، حيث كلما كانت السوق المالية في اتجاه صعودي فإن أسعار الصرف تكون في حالة انخفاض والعكس بالعكس. وفي نفس الاتجاه تقريبا جاءت دراسة Tabak (2006)، حيث درس العلاقة بين أسعار الأسهم وأسعار الصرف في الاقتصاد البرازيلي ووجد أن هناك علاقة معتبرة في السوق البرازيلية، لاسيما في الفترة القصيرة.

- دراسة Zubair (2013) التي حاول من خلالها دراسة العلاقة السببية بين مؤشرات السوق المالية ومؤشرات السياسة النقدية (سعر الصرف و M_2)، في نيجيريا خلال الأزمة العالمية، حيث توصلت إلى أن هناك عدم وضوح العلاقة بين تلك المتغيرات، لاسيما بين مؤشر السوق المالية وسعر الصرف.

من ناحية أخرى عالج كل من Kennedy and Nourizad (2016) مسألة تذبذب أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل اليورو على تذبذب السوق المالية الأمريكية، مركزين في ذلك على عوائد الأسهم المتداولة هناك. وجدوا أن ارتفاع تذبذب أسعار الصرف مرتبط إيجابيا مع تذبذب تلك العوائد، وبذلك فإن أسعار الصرف تؤثر على السوق المالية.

1- أسعار الصرف: عرف (Thomas, 2006) سعر الصرف Exchange Rate بأنه "السعر الذي يمكن بواسطته استبدال عملة دولة ما مقابل عملة دولة أجنبية[1]". وعليه فإن سعر صرف عملة ما هو إلا المعدل الذي يتم على أساسه تبادل العملة المحلية أو الوطنية مقابل عملات الدول الأجنبية، أي هو عدد الوحدات النقدية من تلك العملة التي تستبدل في سوق الصرف الأجنبي بوحدة نقدية واحدة من عملة أخرى. فمثلا سعر صرف الدينار الجزائري في يوم 16/ 08/ 2015 هو 105 دينار للدولار الواحد و 117 دينار لليورو وهكذا[2]. وقد يعطى سعر الصرف في شكل مزدوج أو ثنائي مثل: \$US/DA=105.1105/107.2306، وهذا يعني أن سعر بيع الدولار إلى أي بنك جزائري هو 105.1105 دينار للدولار الواحد وسعر شرائه هو 107.2306 دينار للدولار. عادة ما يكون سعر البيع أعلى من سعر الشراء. توجد أنواع كثيرة من أسعار الصرف أهمها:

- **سعر الصرف الاسمي:** سعر الصرف الاسمي بين عملتين NER هو السعر الذي يعبر به عن سعر عملة بواسطة عملة أخرى، ويتحدد وفقا لقوى العرض والطلب في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة، حيث يستعمل في إجراء صفقات البيع والشراء للعملات المختلفة. سعر الصرف الاسمي قد يكون رسميا كما قد يكون موازيا.

- **سعر الصرف الحقيقي:** سعر الصرف الحقيقي بين عملتي بلدين RER هو سعر الصرف الاسمي بينهما مع الأخذ بعين الاعتبار مستوى الأسعار في البلدين المعنيين، أي يتم الحصول عليه بتصغير Deflated السعر الاسمي بمستوى أسعار السلع والخدمات فيهما. فهو بذلك يقيس تكلفة السلع والخدمات الأجنبية مقارنة بمثيلاتها المحلية، الأمر الذي يعكس تنافسية الاقتصاد مقارنة بشركائه التجاريين[3]. كما أنه يعتبر بمثابة المؤشر على تخصيص الموارد المتاحة بين القطاعات المعرضة للمنافسة الدولية والقطاعات التي تتمتع بحماية. يعطى سعر الصرف الحقيقي بالعلاقة التالية:

$$RER=NERx(P^*/P)$$

حيث: RER سعر الصرف الحقيقي،
NER سعر الصرف الاسمي،
P^* هو مؤشر أو مستوى الأسعار في الدولة الأجنبية (مثل مؤشر أسعار الاستهلاك CPI)،
P هو مؤشر أو مستوى الأسعار في الدولة المعنية.

ومن المعادلة السابقة، يتضح أن سعر الصرف الحقيقي يتناسب طرديا مع مستوى الأسعار لدى الشريك التجاري الأجنبي وعكسيا مع الأسعار المحلية. وعليه فإن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي يعني ارتفاع مستوى الأسعار في الدولة الأجنبية، الشيء الذي يزيد في القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

من ناحية أخرى قد تكون أسعار الصرف:

- **فورية:** وهي أسعار الصرف التي تتم بها صفقات البيع والشراء للعملات الأجنبية، بمعنى الأسعار السائدة في أسواق العملات في فترة معينة، مع التسليم والتسديد الآنيين Spot Transactions، أي مباشرة بعد تحديد الكميات المباعة والمشتراة من قبل مختلف الأطراف، وكذا تحديد أسعار التبادل. وفي هذا الصدد يقول (Hallwood and MacDonald, 1986) أن السعر الآني هو "عدد الوحدات من العملة الوطنية المقابلة لوحدة واحدة من العملة الأجنبية والتي يتم تسلمها فورا[4]". ويصاغ سعر الصرف الآني بصورة مزدوجة أيضا، أي سعر شراء العملة الأجنبية وسعر بيعها، حيث عادة ما يكون سعر البيع أكبر من سعر الشراء، ولقد لوحظ أن معظم العمليات التي تتم في سوق الصرف هي صفقات فورية، أو

- **آجلة:** وهي الأسعار التي يتم تحديدها مسبقا، أي بمجرد عقد الصفقة لبيع وشراء العملات الأجنبية على أن يكون التسليم والتسديد في فترة قادمة متفق عليها بين الطرفين. قد يكون السعر المتفق عليه هو السعر السائد في تاريخ عقد الصفقة كما قد يكون مختلفا عنه. تلجأ الشركات العاملة في حقل التجارة الخارجية، بالإضافة إلى المراجحين والمضاربين، إلى مثل هذه الصفقات تفاديا لخسائر تذبذب أسعار الصرف (مخاطر أسعار الصرف) خلال الفترة الممتدة من عقد الصفقة وحتى تنفيذها. كأن تمتد هذه الفترة من يوم شراء العملة الأجنبية إلى يوم استعمالها في تسديد السلع التي

ستتسلمها الشركة من الخارج بعد تلك الفترة. لقد أصبحت العقود الآجلة على العملات نمطية، أي على مدى 30، 60 أو 90 يوما، وتدخل ضمن هذه العقود عقود التبادل على العمولات swaps.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن أشكالا وأنواعا أخرى من أسعار الصرف مثل أسعار الصرف الفعلية، بما في ذلك سعر الصرف الفعلي الاسمي وسعر الصرف الفعلي الحقيق وسعر الصرف التوازني وغيره. هذا الموضوع يتجاوز إطار هذه الورقة.

1-1- أنظمة سعر الصرف: يتم تحديد سعر صرف العملات في سوق الصرف Foreign Exchange Market وفقا لقوى السوق من عرض وطلب في معظم الحالات. ولقد أصبحت هذه السوق العالمية فيما بين البنوك التي تعقد فيها كافة الصفقات على العملات، أصبحت شاملة تتصف بالعولمة والتقنية والتكنولوجيا العالية والحرية التامة، لاسيما فيما بين الدول المتقدمة والناشئة. إذ يتم بيع وشراء العملات الأجنبية فيها بكميات ضخمة على مدار الساعة، حيث تتعامل فيها البنوك، والشركات، والوسطاء المتخصصون والسلطات النقدية (البنوك المركزية) وغيرها من المتعاملين.
تتغير أسعار الصرف باستمرار يوميا وخلال الساعة الواحدة لمرات عديدة في معظم الحالات، كما تتغير من مركز مالي لآخر ومن نظام مالي لآخر. ويعتبر نظام الصرف أحد ركائز سياسة الصرف للدولة المعنية وتدخلها في سوق الصرف لدعم عملتها من حين لآخر. على العموم يوجد نظامان لسعر الصرف هما:

أ- سعر الصرف الثابت: نظام سعر الصرف الثابت Fixed Exchange Rate هو النظام الذي يتم بموجبه ربط عملة بلد ما بصورة رسمية بعملة أو سلة من العملات الأجنبية القوية، بما في ذلك سلة حقوق السحب الخاصة SDRs، وذلك وفق معدل ثابت، حيث يتم اختيار تلك العملات من بين عملات الشركاء التجاريين الأساسيين الأهم فالأهم. يصاحب هذه العملية القيام بالعديد من الترتيبات المالية الدولية، بما في ذلك السماح للدولة المعنية بالتدخل المباشر في سوق الصرف بغرض جعل سعر صرف عملتها ثابتا أو متغيرا في حدود ضيقة قدر الإمكان، أي تعمل على استقرار عملتها باستعمال ما لديها من احتياطيات من العملات الأجنبية. فإذا ما أحست بضعف في عملتها تتدخل بائعة للعملات الأجنبية ومشترية للعملة الوطنية وإذا ما أحست بالعكس –ارتفاع غير مبرر- تتدخل بائعة للعملة الوطنية ومشترية للعملات الأجنبية وهكذا.. أكثر من هذا تسعى الدول التي تتبع نظام سعر الصرف الثابت إلى تقييم عملتها تقييما دقيقا، الأمر الذي يبعد عن عملتها هجوم المضاربين، وذلك سواء قيمت العملة بأعلى أو بأقل من قيمتها الحقيقية.

من الناحية التاريخية استُعمل هذا النظام منذ القرن التاسع عشر ولحقبة معتبرة من القرن العشرين. إذ أكدت اتفاقية بروتن وودس Breton Woods التي عقدت في 22 جويلية 1944 وضمت 44 دولة، على العمل على استقرار النظام النقدي الدولي وتطوير التجارة الدولية واعتماد نظام سعر الصرف الثابت بين العملات المختلفة باعتماد الذهب (قاعدة الذهب) ثم الدولار كوسيلتين لذلك[5].

ب- سعر الصرف المعوم: نظام سعر الصرف المعوم Floating Exchange Rate هو النظام الذي تتحدد فيه أسعار صرف العملات وفق ميكانيزمات العرض والطلب وتحقيق التوازن في سوق الصرف التي تمتاز بالحرية في تذبذب أسعار العملات عبر الزمن. في هذا النظام لا تتدخل السلطات النقدية في سوق الصرف إلا نادرا، أي عندما يكون مستوى التذبذب واسعا، الأمر الذي يصبح مضرا للاقتصاد الوطني. وعليه يعرف سعر الصرف في حالة التعويم التام، حيث تتحدد قيمة العملة بقوى السوق بنظام Clean Float، أما عندما يتدخل البنك المركزي ببيع وشراء العملات من سوق الصرف من حين لآخر فيعرف بنظام Dirty Float. على العموم في نظام الصرف الحر لا يوجد هناك تحديد قيمة رسمية للعملة Official Parity ويسعى المتعاملون من مختلف الجنسيات للحصول عليها بغرض شراء السلع والخدمات والأصول المالية من مختلف الدول، الشيء الذي يخلق نوعا من العرض والطلب عليها وتحدد قيمتها في السوق بكل حرية. هذا ما يحتم على كل العملات بالتكيف مع تلك الأوضاع صعودا وهبوطا من فترة لأخرى. تاريخيا بدأ العمل بهذا النظام منذ أوائل السبعينات من القرن الماضي[6].

بالإضافة إلى هاذين النظامين يمكن للدولة المعنية، وبغرض تحقيق الاستقرار في سوق العملات، وبالضبط استقرار عملتها، يمكنها فرض رقابة على الصرف للحد من المضاربة وهروب رؤوس الأموال بإخضاع المشتريات والمبيعات بالعملات الأجنبية إلى رخصة تمنح من قبل السلطات المختصة. تلجأ الدولة إلى هذه الإجراءات في حالات الاضطرابات المالية التي قد تستمر لفترة طويلة نسبيا وتزامنها مع شح في العملات الصعبة. إذ قد تضطر الدولة التي تعيش أزمة عملة إلى تخصيص القدر المتوفر لديها من العملات الأجنبية حسب الأولويات التي يمليها الاقتصاد الوطني واحتياجات قطاعاته من العملة الصعبة. وحماية لعملتها واقتصادها بصفة عامة، قد تلجأ الدول في حالات الأزمات المالية إلى تعديل صرف عملتها بغرض تشجيع الصادرات أو أي إجراء قد يؤدي إلى الاستقرار.

2-1- العوامل المؤثرة في أسعار الصرف: تؤثر جملة من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية على أسعار الصرف، الأمر الذي يجعل العملات تتذبذب صعودا ونزولا، نذكر أهمها فيما يلي:

أ- سعر الفائدة: فمع زيادة تشابك الاقتصاديات العالمية في إطار العولمة المالية وحرية حركة رؤوس الأموال عبر الحدود، أصبح لسعر الفائدة دورا هاما في تحديد أسعار الصرف، إذ بمجرد ارتفاع سعر الفائدة في بلد معين تتهافت إليه رؤوس الأموال الأجنبية للتوظيف في السوق المحلية، الشيء الذي يزيد في الطلب على العملة المحلية ويرتفع سعر صرفها إلى أن يحدث نوع من التوازن بين أسعار الفائدة (العوائد) في الدولة المستقبلة لرؤوس الأموال والدول المصدرة

لها. كما أنه يحدث العكس في حالة انخفاض سعر الفائدة في ذلك البلد، أي عندما ينخفض سعر الفائدة يقل الطلب على تلك العملة وينخفض سعر صرفها وهكذا.. وهذا ما يعرف بوضعية تعادل أسعار الفائدة Interest Parity Condition، والتي تعني أنه في عالم تسوده حرية حركة رؤوس الأموال فإن العوائد على مختلف الاستثمارات متساوية في البلدان المعنية[7].

ب- معدل التضخم: يؤثر الاختلاف بين معدلات التضخم بين الدول المختلفة على أسعار صرف عملاتها، على اعتبار أن المستوى العام للأسعار في أي دولة يؤثر مباشرة على القوة الشرائية للعملة الوطنية ارتفاعا وانخفاضا، الشيء الذي ينعكس على قيمتها مقارنة ببقية العملات. وعليه فزيادة معدل التضخم في دولة معينة تؤدي إلى تدهور سعر صرف عملتها مقارنة بعملات شركائها التجاريين، وانخفاضه يؤدي إلى العكس وهكذا..

ولقد كان للاقتصادي Gustav Cassel الفضل في دراسة العلاقة بين معدل التضخم في بلد ما وبين سعر صرف عملته، وذلك فيما يعرف بنظرية تعادل القوة الشرائية Theory of purchasing power parity: PPP، والتي تُظهر بأن أسعار الصرف بين عملتي دولتين تتغير باستمرار أو تستجيب Adjust لتعكس التغيرات في مستويات الأسعار فيهما[8]. ومع افتراض حرية التبادل بين هاتين الدولتين وانعدام تكاليف الصفقات، يستمر التعديل في مستويات الأسعار إلى حد تتساوى عنده أسعار السلع والخدمات والأصول المالية في البلدين، وهذا ما يعرف بقانون السعر الوحيد Law of One Price.

ج- ميزان المدفوعات: ميزان المدفوعات: م.م Balance of Payments هو جدول يعكس تدفقات السلع والخدمات والأدوات المالية وكذا رؤوس الأموال، والتي يقوم بها الأعوان الاقتصاديون لبلد ما مع الأعوان الاقتصاديين في بقية دول العالم. إذ تسجل فيه كافة الصفقات النقدية الدولية التي يجريها بلد ما مع الخارج خلال فترة معينة. يتكون م.م من عدة حسابات أهمها الحساب الجاري Current Account وحساب رأس المال Capital Account وعمليات البنك المركزي[9]. يجب أن يكون م.م دائما في حالة توازن، فكل عملية تجارية أو مالية تحتاج إلى تمويل، حيث يسجل في الجانب المدين Debit الصفقات التي ينتج عنها مصاريف تُدفع للدول الأجنبية وفي الجانب الدائن Credit العوائد المحصلة من الخارج.

تؤثر وضعية م.م، أي الصادرات والواردات من سلع وخدمات وأصول مالية على أسعار الصرف، على اعتبار أنه كلما سُجل عجز في م.م يعني أن البلد قد استورد أكثر مما صدّر وهذا يؤدي إلى تدهور قيمة العملة والعكس إذا سجل م.م فائضا، حيث يؤدي ذلك إلى زيادة قيمة العملة وارتفاع سعر صرفها. بعبارة أخرى كلما كان سعر صرف العملة منخفضا كلما كان ذلك في صالح المنتجات الموجهة للتصدير وكلما كان مرتفعا كان ذلك في صالح المنتجات المستوردة.

د- عوامل أخرى: يوجد العديد من العوامل الأخرى المؤثرة على أسعار صرف العملة مثل كمية النقود وتأثيرها على مستوى الأسعار، مستوى العرض والطلب على العملة للأسباب الاقتصادية والمالية المعروفة، السياسة النقدية والسياسة المالية وهل الحكومة تتبع سياسة انكماشية أو سياسة توسعية، الاضطرابات السياسية والأزمات الاقتصادية والمالية التي تؤدي إلى فقدان الثقة في العملة وبالتالي إلى تدهور سعر صرفها، التعريفات الجمركية والضرائب على الواردات وتخصيصها، فروق الإنتاجية، العوامل النفسية وغيرها من العوامل التي تؤثر سلبا (انخفاض سعر صرف العملة) أو إيجابا (ارتفاع سعر صرفها).

في الأخير، تجدر الإشارة إلى أن هناك عددا لا بأس به من المواضيع المهمة المرتبطة بأسعار الصرف ولم نتناولها في هذه الورقة مثل مخاطر أسعار الصرف، تهديف أسعار الصرف Targeting، تخفيض قيمة العملة أو رفع قيمتها، الحجم المثالي للسيولة في العالم والسيولة الدولية، تحرير أسعار الصرف، كفاءة سوق الصرف، المضاربة وهروب رؤوس الأموال، وغيرها من جوانب اقتصاديات الصرف، والتي تتجاوز حدود هذه الورقة.

2- الأسواق المالية[10]: السوق المالية هي تلك السوق التي يتم فيها بيع وشراء مختلف الأصول المالية من أسهم وسندات ومشتقات وغيرها من أدوات الاستثمار والتحوط. ويساهم كل من الوسطاء والسماسرة والهيئات المرخصة للتعامل في المنتجات المالية بقسط وافر في تنشيط تلك السوق تحت رقابة السلطات المالية. ففيها يلتقي الأعوان الاقتصاديون الذين يسجلون فائضا مع الأعوان الاقتصاديين الذين يسجلون عجزا (التقاء العرض والطلب على رؤوس الأموال)، وباستعمال ميكانيزمات السوق، لاسيما تقنية التوريق Securitisation وإصدار الأوراق المالية، تنتقل تلك الأموال من الفئة الأولى إلى الفئة الثانية، الأمر الذي يعني تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة. وعليه فالسوق المالية هي أيضا مكان التقاء العرض والطلب على تلك الأوراق المالية وبذلك تتحدد أسعارها وفقا لقوى السوق.

يتوجه إلى الأسواق المالية المتقدمة والناشئة وبعض الأسواق النامية جزء هام من المدخرات العالمية الضخمة التي أصبحت تنتقل عبر الحدود بسهولة تامة بعد رفع الحواجز أمامها ضمن برامج التحرير المالي والعولمة المالية التي أصبحت تميز الاقتصاد العالمي.

ومن الناحية التاريخية يمكن القول أن البورصات في العالم قد عرفت تطورا كبيرا قبل أن تصل إلى ما هي عليه الآن. وقد أخذ هذا التطور أشكالا متعددة منها ما خص تطور الهياكل Structures والتشريعات Legislation، ومنها ما خص ظهور منتجات مالية جديدة Financial Products. أما أصل كلمة "بورصة" فيرجع للاسم العائلي للأسرة

البلجيكية Van der Beurze القاطنة بمدينة Brudges غرب بلجيكا وذلك في القرن الخامس عشر. ففي منزل تلك العائلة أنشئت أول نواة للبورصة في العالم.

2-1- تصنيف الأسواق المالية: نظرا للتنوع الكبير الذي تمتاز به تلك الأسواق نحاول أن نصنفها، وفقا لمعايير محددة نأمل أن تكون جامعة لكل نوع من تلك الأسواق على حده ويظهر كل تصنيف الفرق الموجود بينها، على الرغم من أنها متداخلة في كثير من الأحيان، كما سنرى فيما بعد. أهم هذه التصنيفات على الإطلاق هو تصنيفها إلى، انظر الشكل رقم 1 في الملاحق):

2-1-1- السوق الأولية (Primary Market): هي جزء من السوق المالية أين يتم بيع الأسهم والسندات وغيرها من الأوراق المالية التي تطرح لأول مرة للتعامل أو المصدرة حديثا. وبذلك يمكن للمؤسسات أن تجمع الأموال التي تحتاجها للإنشاء والتوسع، خاصة إذا كانت تتمتع بسمعة لا بأس بها لدى الجمهور والمؤسسات المالية المختصة. كما تستعمل من قبل الحكومة لتمويل المشاريع وتغطية العجز في الميزانية، (انظر الشكل رقم 01 بالملحق).

من الشكل رقم 01 يمكن ملاحظة أن السوق الأولية ما هي إلا ملتقى طرفين: المالكون لرؤوس الأموال والمدخرات من بنوك وجمهور ومؤسسات مالية مختصة وشركات استثمار وصناديق توظيف مختلفة، والمحتاجون لتلك الأموال من هيئات ومؤسسات حكومية وخاصة تطرح أوراقا مالية لأول مرة بغرض تجميع الأموال وتوجيهها للمشاريع الأكثر مردودية، مما يرشد استخداماتها بكفاءة، أي كفاءة التخصيص Allocation Efficiency.

2-1-2- السوق الثانوية (Secondary Market): هي ذلك الجزء من السوق المالية الذي يتم فيه تداول الأسهم والسندات وغيرها من الأوراق المالية التي سبق إصدارها. وعليه فإن السوق الثانوية هي مكان لقاء الباعة والمشترين (المستثمرين) لأوراق مالية سبق وأن بيعت في السوق الأولية. من هنا تأتي أهمية هذه المؤسسة المالية في توفير السيولة للأوراق المالية المتداولة. تعرف هذه السوق لدى عامة الناس بالبورصة. وسنركز عليها في هذه الورقة دون غيرها من الأسواق، خاصة في الجانب التطبيقي.

2-1-3- تقسيمات أخرى: يوجد العديد من التصنيفات الأخرى مثل تقسيم تلك الأسواق حسب معيار آجال العمليات إلى السوق النقدية وسوق رؤوس الأموال وتقسيمها حسب معيار طبيعة المنتجات المتداولة إلى بورصات السلع، أسواق الأوراق المالية، وأسواق القروض، وحسب معيار المجال الجغرافي المغطى إلى: أسواق رأس المال الدولية، أسواق المال الإقليمية، وأسواق المال المحلية، وغيرها من التقسيمات.

يبقى أن نشير إلى أنه، على الرغم من وجود نوع من التقاطع أو التداخل بين بعض التقسيمات السابقة، فإنها تبقى ذات فائدة بالنسبة للمستثمر للتوجه للسوق المناسبة لتحقيق أهدافه الاستثمارية وبالنسبة للسلطات المالية لممارسة الرقابة على تلك الأسواق.

2-2- أهداف السوق المالية: للسوق المالية مجموعة من الأهداف نذكر أهمها فيما يلي[11]:

أ- تجميع وتجنيد الادخار: لاسيما الادخار المالي L'épargne financière وهو جزء من الادخار الوطني والدولي، والذي يتوجه إلى السوق المالية بطريقة أو بأخرى، لاسيما نتيجة التعامل بالأوراق المالية. وعليه فإن السوق المالية هي تلك المؤسسة التي تقوم بمهمة تجميع الادخار وتوظيفه وجعله منتجا (غير جامد) بإقامة وتوسيع الأنشطة الاقتصادية المنتجة، أي محاولة تنظيمه عبر قنوات Channels محكمة قصد تجنيده واستعماله في تمويل تلك الأنشطة.

ب- نشر رأس مال الشركات: إن رأس المال ما هو إلا مجموع الأسهم التي بيعت في السوق المالية أو المكتتب بها لصالح شركة ما. إن نشر رأس المال لأي مؤسسة يعني وصول أوراقها المتداولة، لاسيما الأسهم، إلى الجمهور الذي يرغب في الاستثمار فيها. يتيح القيام بهذه العملية، عبر السوق المالية بإمكاناتها المادية والبشرية وميكانيزماتها المتطورة، للشركة المعنية انتشار أوراقها (ملكيتها) بصورة واسعة.

ج- المساعدة على تطور التجمعات الصناعية والتجارية والخدمية. وذلك عبر عمليات وصفقات ضخمة مثل: الاندماج، الاستيلاء، الامتصاص، والصفقات التي تتم لأغراض الرقابة.

د- قياس وضعية الاقتصاد الوطني: لقد وجدت علاقة وطيدة دائمة بين الأسواق المالية ومجموع الشركات العاملة في أي بلد يتوفر على سوق مالية نشيطة. وعليه فإن للسوق المالية دور هام في تنشيط تلك الشركات وتنميتها وبالتالي لها أيضا دور في تنشيط وتمويل الاقتصاد الوطني ككل. فالبورصة تؤثر وتتأثر بالاقتصاد الوطني والمحيط الدولي، ويظهر ذلك جليا في تطور المؤشر العام لها. لهذا عادة ما يقال أن السوق المالية هي المرآة التي تعكس وضعية الاقتصاد الوطني وحتى الدولي، بفعل العولمة المالية والارتباط بين الاقتصاديات والأسواق المالية العالمية.

هـ- تنويع مصادر التمويل: عادة ما تحاول الشركات استعمال مصادرها الخاصة في تمويل كل من الاستغلال والاستثمار، أي اللجوء إلى التمويل الذاتي. غير أن هذا الأخير قد لا يكفي لتغطية كافة الاحتياجات، مما يجعل إدارة الشركة مضطرة للجوء إلى التمويل الخارجي بمختلف أشكاله، وبما يضمن لها المرونة والاستقلالية وكذا الاستفادة من كافة مزايا تلك الأشكال من التمويل. من هنا تأتي أهمية تقييد الشركات في السوق المالية بغرض تنويع مصادر التمويل.

و- أهداف أخرى للسوق المالية: للسوق المالية العديد من الأهداف الأخرى، سواء المتعلقة بالاقتصاد ككل مثل أنها سوق مستمرة، توفير السيولة لكافة المتعاملين، تقديم الإرشادات وتوعية للمستثمرين، آلية فعالة لتحديد الأسعار

لمختلف الأدوات المالية المتاحة، مثل تحقيق الشهرة للشركات المقيدة، ضمان استمرارية الشركة، تسهيل مساهمة العمال وهيكلة المساهمين، وتسهيل البيع لصغار المساهمين.

2-3- المنتجات المالية: لقد تميزت البورصات قديما بتداول الأسهم والسندات فقط إلا أن البورصات الحديثة أصبحت تتميز بكثرة المنتجات المالية المتداولة إلى درجة أن المصدرين أصبحوا يطرحون منتجا ماليا لكل شريحة من المكتتبين بمرونة فائقة. المهم أن يجلب الإصدار جزء ولو يسيرا من الادخار وتوظيفه بما يضمن العائد المجزي والتوزيع الفعال لمصادر التمويل المتاحة، أي كفاءة التوزيع Allocation Efficiency. فالأوراق المالية هي مصدر من مصادر التمويل طويل الأجل بالنسبة للشركات والمؤسسات والحكومات. ويُتداول في البورصات والأسواق المالية العديد من الأدوات المالية نتعرض لأهمها فيما يلي:

أ- منتجات الملكية: تتمثل هذه المنتجات أساسا في تلك الأدوات المالية التي تمثل مساهمة في رأس مال الشركات المُصدرة (شركات المساهمة) وتتكون من:

*** الأسهم العادية:** يمثل هذا النوع من الأسهم Common Stock مقدار المساهمة (الاشتراك) في رأسمال شركة المساهمة، أي هو المقدار المملوك من رأسمال الشركة Ownership من طرف مستثمر ما، فهي من الأموال الخاصة الدائمة. من الناحية التقنية فإن الأسهم هي عبارة عن شهادات متداولة مرقمة تسلسليا ليس لها تاريخ استحقاق تحمل قيمة تعرف بالقيمة الاسمية للسهم، بالإضافة إلى المعلومات المتعلقة بالشركة المصدرة. قد يكون السهم لحامله، بمعنى أن الشركة المصدرة لا تعرف من بحوزته ذلك السهم في أي لحظة، ولذلك فتداوله يتم بانتقاله من مشتر لآخر دون المرور بالشركة المعنية. كما قد يكون السهم اسميا أي حاملاً لاسم المساهم، حيث يصبح هذا الأخير معروفا لدى الشركة. وقد تكون الأسهم العادية محررة تماما، أي دفع ثمنها بالكامل، كما قد تكون محررة جزئيا فقط، أي تم دفع جزء من الثمن أثناء الإصدار، على أن يُدفع الباقي في فترات قادمة متفق عليها ضمن مخطط مستقبلي. للمساهمين العاديين حقوق أهمها: الحق في الأرباح الموزعة، حضور الجمعيات العامة والتصويت، وبالتالي المساهمة في إدارة الشركة، الأولوية في الاكتتاب والتوزيع، بيع الأسهم، الإطلاع على وثائق الشركة، والاستفادة من موجودات الشركة بعد التصفية.

*** الأسهم الممتازة:** هي شهادات تصدرها الشركات للتزود برؤوس الأموال عند الحاجة، مثلها في ذلك مثل الأسهم العادية، إذ تمثل هي الأخرى ملكية المساهم الممتاز لجزء من الشركة وهي أيضا من الأموال الخاصة الدائمة. يختلف المساهم العادي عن المساهم الممتاز في كون أن لهذا الأخير الأولوية في الحصول على الأرباح الموزعة واسترجاع أمواله المستثمرة عند تصفية الشركة أو بيعها وله أيضا الحق في أرباح سنوية تحدد بنسبة مئوية من القيمة الاسمية للسهم. إلا أنه ليس للمساهمين الممتازين حق التصويت في الجمعيات العامة والمساهمة في إدارة الشركة.

ب- منتجات المديونية: إن أهم المنتجات المالية التي تمثل دينا على الحكومة أو الشركة المصدرة هي السندات بمختلف أنواعها. والسند هو ورقة متداولة تمثل دينا طويل (أو متوسط) الأجل على الشركة أو أي هيئة مصدرة أخرى، وهو جزء من الدين الكلي لها. وعليه فإن السندات هي تلك الأدوات المالية التي تمثل وسيلة تستعملها الشركات (أو الحكومة أو الهيئات المحلية) للحصول على رؤوس الأموال في شكل ديون ط.أ. أو م.أ. لحملة السندات الأسبقية في حالات التصفية والبيع والحصول على الفوائد. وعلى العكس من الأسهم فإن للسندات دخل ثابت سنوي في الغالب ويدفع المبلغ الأصلي في تاريخ الاستحقاق.

لقد تميزت السندات على غيرها من الأوراق المالية بكثرتها ومن أهمها السندات التقليدية، السندات القابلة للتحويل إلى أسهم (OBSA)، السندات بكوبونات الاكتتاب في السندات (OBSO)، السندات بمعدل فائدة متغير، السندات المرتبطة بمؤشر، وغيرها من الأنواع.

ج- المنتجات المالية الهجينة: تجمع هذه المنتجات من حيث الخصائص بين الأسهم التي تمثل ملكية جزء من الشركة وبين السندات التي تمثل دينا عليها. المنتجات المالية الهجينة، هي الأخرى، كثيرة العدد أهمها: شهادات المشاركة، السندات بقسيمات الاكتتاب في الأسهم، وشهادات الاستثمار.

د- المنتجات المالية المشتقة: لقد دخلت الأدوات المالية المشتقة Derivatives الأسواق وبصورة مكثفة، لاسيما منذ عشرية الستينات من القرن الماضي، وبذلك أصبحت تلك الأسواق لا تقتصر على الأدوات المالية التقليدية فقط مثل الأسهم والسندات. من الأمثلة على هذه الأدوات نجد الخيارات بمختلف أنواعها، العقود الآجلة، العقود المستقبلية، وعقود المبادلة. سميت هذه المنتجات المالية بالمشتقات لأن قيمها أو أسعارها (قيم وأسعار العقود) تتوقف أو تشتق من تلك الأصول المرتبطة بها Underlying Assets. فهي أدوات مالية لا تُصدر بغرض جمع رؤوس الأموال، كما هو الحال بالنسبة للأسهم والسندات، وإنما لأغراض التحوط والمضاربة وغيرها.

هـ- المنتجات المالية المركبة: عرفت لجنة البورصة والأوراق المالية الأمريكية SEC المنتجات المالية المركبة أو المهيكلة (م.م.م) Structured Financial Products بأنها "الأدوات المالية التي تتوقف تدفقاتها المالية على مؤشر أو أكثر ويحتوي على عقود آجلة أو خيارات أو أوراق مالية، حيث يحصل المستثمرون على عائد من قبل المُصدرين، والذي له حساسية عالية تجاه التغيرات في قيمة الأصول المعنية Underlying Assets، أو المؤشرات أو أسعار الفائدة أو التدفقات النقدية[12]". كما عرفت بورصة الباسيفيك م.م.م بأنها "الأدوات التي تم اشتقاقها من/ أو المرتكزة على ورقة أو مجموعة من الأوراق المالية أو سلة من الأسهم، أو مؤشر أو سلعة أو دين مُصدر أو عملة أجنبية أو غيرها من الأدوات[13]".

وعليه فإن م.م.م هي فئة من المنتجات المالية التي يتوقف العائد المحصل منها على أداء أصل أو مجموعة من الأصول. هذه الأخيرة قد تكون سلعة، أو سهم، أو مؤشر، خيارات، عقود، بما في ذلك عقود المبادلة، صناديق، أسعار فائدة، سلة من الأوراق المالية، أو غيرها من الأصول. فحسب خصوصيات كل منها، تُصدر م.م.م بأشكال قانونية مختلفة، أي قد تصدر كأدوات دين أو حصص صناديق، حيث تتراوح مدد استحقاقها من عدة ثلاثيات إلى عدة سنوات (6-8 سنوات). ولقد كان لظاهرة الإبداعات المالية الدور الفعال في ظهور وانتشار هذه الأدوات الخطرة المعقدة والمتطورة، لاسيما قبل الأزمة المالية العالمية لسنة 2008. كما ساهم في التوسع في استعمالها والاستثمار فيها أن الكثير منها يمتاز بضمان المبلغ الأصلي المستثمر Protected Principal، بالإضافة إلى أن عائدها مغري، خاصة إذا احتفظ المستثمر بها إلى تاريخ الاستحقاق[14].

شكليا تتكون معظم م.م.م من شقين أو مكونين Two Components. الأول عبارة عن قسيمة Note والثاني مشتق مالي (خيار في أغلب الأحيان). إذ تستعمل القسيمة لدفع الفوائد للمستثمر بنسبة محددة وفي آجال متفق عليها، بينما يستعمل المشتق المالي لتسديد المبلغ الأصلي عند الاستحقاق. تُسوق م.م.م للمستثمرين من قبل المؤسسات المختصة، على أساس أنها أدوات دين أو حصص في معظم الحالات، وهذا بالرغم من اختلاف مكوناتها[15].

و- المنتجات المالية الإسلامية[16]. يتداول في الأسواق المالية عدد لا بأس به من الخدمات والمنتجات المالية الإسلامية، حيث يحاول المصدرون تلبية احتياجات المستثمرين الذين يسعون للتنويع في اتجاه تلك المنتجات المتوائمة مع الشريعة الإسلامية. تتمثل هذه الخدمات والمنتجات في حزمة من الأدوات المدعمة بأصول ملموسة كالعقارات، الآلات، أو العربات، أو غيرها من الأصول المادية، نلخص أهمها فيما يلي:

- الأسهم العادية: الأسهم العادية Common Stocks المتوافقة مع الشريعة الإسلامية هي شهادات بقيم متساوية تمثل الملكية في الشركة المصدرة، فالمساهمون هم ملاكها (ملاك رأس المال) والمسئولون عن إدارتها. وتسمح الشريعة الإسلامية للشركات المساهمة بإصدار الأسهم العادية، ما عدى تلك الشركات التي تعمل في حقل أو نشاط غير مشروع مثل الكحول، القمار، التأمين التجاري، والأنشطة غير الأخلاقية، والخدمات المالية الوضعية كالإقراض بفائدة، وغيره من الأنشطة المحرمة شرعا. وتجدر الملاحظة هنا إلى أن الأسهم العادية المتوافقة مع الشريعة Shariah-Compliant هي أدوات متداولة في الأسواق المالية الثانوية الإسلامية ويمكن للهيئات التابعة لهذه الأسواق وكذا المعاهد المتخصصة إنشاء مؤشرات الأسهم الإسلامية، لاستعمالها في الأغراض المختلفة.

- الصكوك: الصكوك Sukuk أو السندات الإسلامية Islamic bonds هي أوراق مالية بقيم متساوية تمثل، هي الأخرى، ملكية أصل ملموس من الأصول Ownership، أي تعكس حقوق المساهمة فيه. ولقد عرفت منظمة المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI الصكوك بأنها "شهادات بقيم متساوية تمثل أسهما غير قابلة للتجزئة لملكية أصول ملموسة، أو حق التمتع المؤقت (الاستعمال) Usufruct أو خدمات أو في ملكية أصول تابعة لمشاريع خاصة أو أنشطة استثمارية خاصة[17]".

لقد حاول الأكاديميون والممارسون والمختصون في حقل المالية الإسلامية بصفة عامة، تصميم صكوك أشبه ما تكون بالسندات الوضعية غير أنها متوافقة مع الشريعة الإسلامية، أي مرتبطة بأداء أصول معينة أو استثمارات ملموسة، حيث يُعرف المستثمرون في هذا النوع من الأدوات المالية الإسلامية بحملة الصكوك Sukukholders. تطورت أسواق الصكوك في العشرية الماضية تطورا هائلا، حيث اعتبرت هذه الصكوك بمثابة المنتجات المالية الإسلامية المركبة م.م.إ.م. إذ تم إصدار 47.77 مليار دولار في 2010 في أسواق الصكوك العالمية، أي أكثر من 144 مرة قيمة الإصدار في 2000[18]، الأمر الذي جعل هذه الأدوات وسيلة هامة في تمويل التنمية. في هذا المنحى اعتبر(Siddiqi, 2008) أن للصكوك "دورا كبيرا في تطوير ظاهرة اقتسام المخاطر، وليس نقل المخاطر كما هو الحال في أدوات الدين الوضعية، الشيء الذي يحسن من استقرار الادخار والاستثمار وبالتالي زيادة النمو والرفاهية... [19]". يتوفر الآن في الأسواق المالية العديد من أنواع الصكوك أهمها صكوك المضاربة، صكوك المشاركة، صكوك المرابحة، صكوك الاستصناع، صكوك الإجارة، صكوك السلم، الصكوك الهجينة (مثل الصكوك القابلة للتحويل إلى أسهم)، والصكوك الدائمة Perpetual Sukuk، وغيرها.

- صناديق الاستثمار الإسلامية: صناديق الاستثمار الإسلامية Islamic Investment Funds: IIFs هي صناديق تعمل وتُدار وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية مثل تحريم الربا والغرر وبيع ما لا يملك وغيره من المبادئ. وتعتبر الصناديق الإسلامية للأسهم IEFs أشهر هذه الصناديق، حيث تستثمر في الأسهم العادية التي تتماشى مع الشريعة الإسلامية. سوق هذه الصناديق من أسرع الأسواق المالية الإسلامية نموا، إذ لم يكن يتجاوز عددها 10 صناديق قبل 1995، ولكن منذ 1996 فقد تضاعف عددها كل سنة تقريبا ليصل إلى أكثر من 120 صندوقا برؤوس أموال قاربت 20 مليار دولار في 2007، مسجلة نموا سنويا تراوح بين 12 و15%[20].

2-4- الإبداعات المالية: إن تعرضنا إلى أنواع معينة من الأدوات المالية، فيما سبق من هذه الورقة، لا يعني بالمرة أنها الأدوات الوحيدة المتداولة في الأسواق المالية المختلفة، فعلى الرغم من تعرضنا إلى الأسهم والسندات والمنتجات المالية الهجينة، والمنتجات المشتقة، والمنتجات المالية المركبة، م.م.م والمنتجات المالية الإسلامية، فإن هناك العشرات، بل المئات من الأوراق والأصول المالية المصدرة من قبل الشركات، الحكومات والسلطات المحلية، بيوت

السمسرة والمؤسسات المالية، وصناديق الاستثمار، والتي لا يسعنا المجال هنا للتعرض لها. هذا ما عرف في الأدبيات المالية خلال العقود الأربعة الأخيرة بالإبداعات المالية Financial Innovation.

إذ تعتبر هذه التغيرات والاختراعات بمثابة الثورة في تجديد وتطوير وابتداع الأدوات والمؤسسات المالية. من الأمثلة على تلك الإبداعات المتعلقة بالأصول المالية نسجل السندات الدولية، السندات بأسعار فائدة متغيرة، السندات الصفرية Zero Coupon Bonds، شهادات الاستثمار، أوراق المشاركة، الأسهم المرفقة بوصل الاكتتاب في الأسهم ABSA، الخيارات بشتى أنواعها، العقود المستقبلية والعقود الآجلة، والمنتجات المالية المركبة، م.م.م والصكوك الإسلامية وغيرها من الأدوات المالية.

لم تقف حركة الاختراعات المالية عند هذا الحد. فلقد امتدت إلى ميدان المؤسسات والهياكل، حيث أنشئت أسواق خاصة بتلك الأصول التي لاقت رواجا لتوفير السيولة لها. كما أنه من بين أسباب إنشاء بعض الأسواق المالية هو إتاحة الفرصة للشركات التي لم تتمكن من الدخول للأسواق الرسمية. من الأمثلة على ذلك إنشاء السوق الثانية، الثالثة والرابعة في الولايات المتحدة، السوق الثانية الفرنسية، سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة البريطانية AIM، وأسواق الخيارات، أسواق العقود المستقبلية وغيرها من الهياكل والأسواق.

2-5- التنويع الدولي: يدخل التنويع الدولي International Diversification، شأنه في ذلك شأن بقية الأشكال من التنويع ضمن عملية اختيار الأدوات المالية التي تتضمنها المحفظة وتحليلها وكذا تخصيص الموارد المتاحة على مختلف فئات الأصول Asset Allocation. إذ بإمكان المستثمر في أدوات مالية أجنبية أن يخفض إلى حد كبير من المخاطر المنتظمة التي تتعرض لها محفظته الكلية أو الإجمالية. ويشترط أيضا في نجاح التنويع أن يختار الأدوات الاستثمارية الأجنبية التي لها عوائد ترتبط ارتباطا سالبا تاما أو على الأقل قليلة الارتباط بعوائد الأدوات الاستثمارية المحلية. كما يستحسن أن ينوع المستثمر في اتجاه البلدان التي تكون الدورات الاقتصادية لها Business Cycles قليلة الارتباط بالدورات الاقتصادية المحلية، فذلك ما يؤدي إلى التقليل من التقلبات في أسعار العملات. فإذا ما سجل تراجع في السوق المحلية عُوض المستثمر من ازدهار الأسواق الأجنبية وهكذا. بالإضافة إلى ذلك فإن للتنويع الدولي مزايا أخرى مثل توسيع الفرص المتاحة أمام المستثمرين لتحقيق عوائد إضافية وتحسين مداخيلهم، لاسيما على الأمد الطويل، حيث يتوقف هذا التوسيع في المحافظ على هدف المستثمر ومخصصاته المالية المراد استثمارها في الخارج وكذا على موقفه (سلوكه) من المخاطر وخبرته في المجال الاستثماري والمالي.

وعلى الرغم من هذه المزايا وغيرها فإن للتنويع في اتجاه الاستثمارات الدولية لا يخلو من جملة من المخاطر مثل مخاطر أسعار الصرف وتذبذب قيم العملات، المخاطر السياسية، خاصة المخاوف من التأميم وعدم ثبات التشريعات والاضطرابات السياسية، مخاطر اختلاف الممارسات المحاسبية، وعراقيل تحويل رؤوس الأموال والأرباح المحققة (ضمن الرقابة على الصرف الأجنبي)، ارتفاع تكاليف بعض المعاملات في الدول الأجنبية وتكاليف الحصول على المعلومات من الشركات الأجنبية والتكاليف الإضافية إذا ما ارتفع عدد الأصول في المحفظة عن حد معين، أي ارتفاع تكاليف إدارة المحفظة.

وفي موضوع العلاقة بين أسعار الصرف والمحافظ الاستثمارية المنوعة دوليا يرى Teulié et Topsacalian, 1997 أن نظرية المحفظة تقتضي أنه "فيما يتعلق بأسعار الصرف، ولتخفيض مخاطر المحفظة، على المستثمر أن يستعمل عملات مختلفة بمخاطر متقابلة[21] Risques Opposés". وعلى اعتبار أن حركة رؤوس الأموال تسمح بتوازن سوق الصرف في الأمد القصير، فإن مدخل نظرية المحفظة يكمل في هذا المجال نظرية تعادل أسعار الفائدة PPP التي سبق التعرض لها. ويشير Häberle, 1999 إلى أن مساهمة أسعار الصرف في المخاطر الكلية لمحفظة منوعة دوليا "لا تتوقف فقط على تباين أسعار الصرف وإنما على ارتباطها بتغيرات عوائد الأسهم المقيمة بالعملة المحلية أيضا. فارتباط غير تام بين تلك الأسعار وتلك العوائد يؤدي إلى تخفيض المخاطر الكلية بفعل التنويع. كما يشير نفس الكاتب إلى أن مساهمة سعر الصرف في المخاطر الكلية للمحفظة الدولية تزداد بزيادة عدد الأدوات الاستثمارية في المحفظة مثل أدوات السوق النقدية، السندات، العقارات[22]،...

II. الطريقة والأدوات المستخدمة:

1- عينة البحث: تتكون العينة التي شملتها الدراسة من متغيرات البحث المفسرة والتابعة المتمثلة في مؤشرين أمريكيين، مؤشرين آسيويين و3 مؤشرات أوروبية، وهي مؤشرات الأسواق المالية العالمية الكبرى، من جهة، ومؤشرات أهم الأسواق المالية العربية وأكثرها نشاطا وأعلاها رسملة وأحسنها تنظيما واستعمالا لوسائل التداول والاتصال الحديثة، من جهة ثانية. بالإضافة إلى ذلك شملت العينة أسعار صرف عملات الدول العربية المعنية مقابل الدولار الأمريكي، وأسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل اليورو وكذا أسعار صرف هذا الأخير مقابل الدولار. كل ذلك بغرض دراسة تأثيرها على الأسواق المالية العربية. (أنظر الجدولين رقم 01 و02 بالملاحق).

2- البيانات وفترة الدراسة: تتمثل المعلومات المستعملة في دراسة أثر أسعار صرف العملات على الأسواق المالية وارتباطها، تتمثل في قيم المؤشرات لكافة أفراد العينة، سواء تعلق الأمر بمؤشرات الأسواق المالية العربية أو الأجنبية، وأسعار صرف العملات العربية مقابل الدولار الأمريكي، سعر صرف الدولار مقابل اليورو وكذا سعر

صرف هذا الأخير مقابل الدولار. أما فيما يتعلق بفترة الدراسة، فسنركز في هذا البحث على السداسي الأول من سنة 2015، أي 181 مشاهدة في معظم الحالات.

3- أدوات البحث: ولمعرفة اتجاه التغير، نستعمل نموذج الانحدار البسيط والمتعدد، ولقياس المرونة أو مدى الاستجابة النسبية للمتغيرات التابعة إذا ما تغيرت المتغيرات المستقلة بنسب معينة، نلجأ إلى النموذج اللوغاريتمي من الشكل:

$$\beta_1 \log X_i + \varepsilon_i + \beta_0 = \log Y_i$$

حيث يمثل:

Y_i المتغير التابع وهو متغير داخلي endogenous،
X_i المتغير المستقل أو المفسر وهو متغير خارجي exogenous،
β_0 هو الثابت أي مقدار Y_i عندما يكون $X_i = 0$ ،
β_1 هو الميل أو معامل الاتجاه العام،
ε_i هو عنصر التشويش أو الخطأ العشوائي ويفترض أن يتبع التوزيع الطبيعي وحدوده غير مرتبطة.

من الناحية التطبيقية سنرى أن المتغير الداخلي ما هو في الغالب إلا مؤشرا من مؤشرات الأسواق المالية العربية أو العالمية وأن المتغير الخارجي هو أحد أسعار صرف العملات العربية أو سعر صرف الدولار أو سعر صرف اليورو. فحسب الغرض من التحليل نستخدم تلك المتغيرات لمعرفة تأثير أسعار الصرف على الأسواق المالية.

بالإضافة إلى ذلك تجدر الإشارة إلى المسائل المنهجية التالية، والتي رأينا ضرورة أخذها بعين الاعتبار للحصول على نتائج أكثر دقة في بحثنا هذا:

- نظرا لاختلاف عطلة نهاية الأسبوع بين الدول العربية والدول الغربية، والتي تغلق أثناءها كافة الأسواق المالية، فقد تم حل الإشكال كما يلي: بالنسبة لبورصات الدول المتقدمة، وعلى اعتبار أنها ذات كفاءة وبالتالي فإن المعلومات الواردة إليها أثناء عطلة نهاية الأسبوع تنعكس في الأسعار يوم الاثنين الموالي في الغالب، تم اعتبار أن قيم مؤشراتها يومي السبت والأحد هي قيمها يوم الاثنين الموالي. أما بالنسبة للبورصات العربية، والتي لم يرق مستوى الكفاءة فيها إلى مستوى البورصات المتقدمة، فقد حسبت قيم مؤشراتها يومي الخميس والجمعة من متوسط قيم تلك المؤشرات للأسبوع الموالي لكل عطلة نهاية أسبوع وهكذا...

- نظرا لوجود فارق زمني كبير نسبيا بين بلدان أسيا والشرق الأوسط من جهة والولايات المتحدة من جهة أخرى، حيث أنه عندما تفتح أسواق آسيا والشرق الأوسط تكون بورصات الولايات المتحدة مغلقة وتفتح بعد عدة ساعات من بدء التداول هناك، فقد لجأنا إلى المتغيرات المبطئة Lagged Variables, Y(-1) لتجاوز هذا الإشكال.

- في العمليات الحسابية وتقدير المعلمات والمقاييس الإحصائية لمتغيرات الدراسة ودوال الانحدار البسيط والمتعدد واللوغاريتمي، تم استعمال برامج E-Views.

III. النتائج ومناقشتها:

نحاول في هذا الجزء الأخير من البحث أن نختبر مدى تأثر الأسواق المالية، المتقدمة والعربية على حد سواء، بتقلبات أسعار العملات الوطنية، بالإضافة إلى تأثرها ببعض العملات العالمية الرائدة والمتمثلة في هذه الدراسة في الدولار واليورو.

1- أثر أسعار صرف العملات العربية على الأسواق المالية العربية: شهدت أغلب العملات العربية استقرارا شبه تام خلال فترة الدراسة، ولم نسجل أي مضاربات على تلك العملات في تلك الفترة. فمن الملحق رقم 2 (الذي يبين المقاييس الإحصائية لأسعار صرف العملات العربية مقابل الدولار والدولار مقابل اليورو وكذا اليورو مقابل الدولار خلال السداسي الأول من سنة 2015)، يتضح جليا الاستقرار شبه التام للعملات العربية خلال فترة البحث، حيث اقتربت قيمة الانحراف المعياري من الصفر في حالات العملات السعودية، والكويتية والأردنية والإماراتية والقطرية والبحرينية، وبالتالي استقلاليتها عن الأسواق المالية. والآتي جملة من الأمثلة عن ذلك:

في حالة العلاقة بين الريال السعودي و سوق الأسهم السعودية، فقد جاء معامل الارتباط مساويا $r = 0.277$، وهذا يعني أن الارتباط ضعيف إلى حد ما بين الريال السعودي وسوق الأسهم السعودية، كما يعني معامل التحديد $r^2 = 0.0768$ أن 7.68 % فقط من أسباب تحرك سوق الأسهم السعودية تعود إلى تطور العملة الوطنية (الريال) وتعود النسبة الباقية، أي أكثر من 92 %، إلى بقية العملات والعوامل. ولقد جاءت هذه النتائج شبيهة بمثيلاتها في بعض البحوث المنشورة[23].

بالنسبة للعلاقة بين الريال السعودي والدينار الكويتي من جهة وسوق الأسهم السعودية من جهة ثانية، فقد جاء معامل الارتباط مساويا $r = 0.51$، وهذا يعني أن الارتباط متوسط بين الريال السعودي والدينار الكويتي من جهة وسوق الأسهم السعودية من جهة أخرى، كما يعني معامل التحديد $r^2 = 0.266$ أن 26.6 % من أسباب تحرك سوق الأسهم السعودية تعود إلى تطور الريال السعودي والدينار الكويتي معا، وتعود النسبة الباقية، أي 73.4 %، إلى بقية العملات والعوامل، (انظر الجدول رقم 3 في الملاحق)..

بالنسبة للكويت، جاء معامل الارتباط مساويا $r = 0.7601$، وهذا يعني أن الارتباط قوي بين الدينار الكويتي والسوق المالية الكويتية، كما يعني معامل التحديد $r^2 = 0.5778$ أن 57.78 % من أسباب تحرك السوق المالية الكويتية تعود إلى تطور العملة الوطنية (الدينار) وتعود النسبة الباقية، أي 42.22 %، إلى بقية العملات والعوامل[24].

أما بالنسبة لتونس، فجاء معامل الارتباط مساويا $r = 0.2611$، وهذا يعني أن الارتباط ضعيف إلى حد ما بين الدينار التونسي والسوق المالية التونسية. كما يعني معامل التحديد $r^2 = 0.0681$ أن 6.82 % فقط من أسباب تحرك السوق المالية التونسية تعود إلى تطور العملة الوطنية (الدينار) وتعود النسبة الباقية، أي 93.12 %، إلى بقية العملات والعوامل، (انظر الجدول رقم 4 في الملاحق).

وبتطبيق الصيغة اللوغاريتمية لمعرفة مدى مرونة السوق التونسية بالنسبة لعملتها لسنة 2015، نجد:

$$\log(TI) = 8.06 + 0.81 \log(TD)$$
$$(59.65) \quad (3.97)$$
$$r^2 = 0.0811 \qquad n = 180$$

وهذا يعني أن تغيرا بمقدار 1 % في الدينار التونسي يؤدي إلى تغير إيجابي بمقدار 0.81 % في مؤشر بورصة تونس، ويبقى النموذج جيدا من الناحية الإحصائية والارتباط منخفضا نسبيا ($r = 0.284$).

وما يدعم أكثر فكرة عدم تأثير العملات العربية في معظمها على الأسواق المالية العربية ما نلاحظه في حالتي الدينار الأردني والدرهم الإماراتي، أي، (انظر الجدول رقم 5 في الملاحق):

بالنسبة للأردن، جاء معامل الارتباط مساويا $r = 0.0017$، وهذا يعني أن الارتباط ضعيف جدا بين الدينار الأردني والسوق المالية الأردنية، كما يعني معامل التحديد $r^2 = 0.000003$ أنه لا يوجد أي أثر تقريبا للعملة الوطنية (الدينار) على السوق المالية.

أما بالنسبة لدبي، فجاء معامل الارتباط مساويا $r = 0.0158$، وهذا يعني أن الارتباط ضعيف جدا بين الدرهم الإماراتي وسوق دبي المالي. كما يعني معامل التحديد $r^2 = 0.00025$ أنه لا يوجد أي أثر تقريبا للعملة الوطنية (الدرهم) على السوق المالية.

أما بالنسبة لأبو ظبي، فجاء معامل الارتباط مساويا $r = 0.0036$، وهذا يعني أن الارتباط ضعيف جدا أيضا بين الدرهم الإماراتي وسوق أبو ظبي المالي. كما يعني معامل التحديد $r^2 = 0.000007$ أنه لا يوجد أي أثر للعملة الوطنية (الدرهم) على السوق المالية، (انظر الجدول رقم 6 في الملاحق).

بالنسبة للأردن، جاء معامل الارتباط مساويا $r = 0.1685$، وهذا يعني أن الارتباط ضعيف إلى حد ما بين الريال السعودي والجنيه المصري من جهة، وسوق المال الأردني من جهة ثانية. كما يعني معامل التحديد $r^2 = 0.0284$ أن 2.84 % فقط من أسباب تحرك السوق المالية الأردنية تعود إلى تطور عملتي السعودية ومصر معا وتعود النسبة الباقية، أي أكثر من 97 %، إلى بقية العملات والعوامل.

أما بالنسبة لتونس، فجاء معامل الارتباط مساويا $r = 0.7218$، وهذا يعني أن الارتباط قوي إلى حد ما بين الدينار التونسي والدرهم المغربي من جهة، والسوق المالية التونسية من جهة أخرى. كما يعني معامل التحديد $r^2 = 0.5211$ أن 52.11 % من أسباب تحرك السوق المالية التونسية تعود إلى تطور عملتي تونس والمغرب وتعود النسبة الباقية، أي حوالي 48 %، إلى بقية العملات والعوامل. والجدول التالي يلخص أثر العملات العربية على أسواق المال العربية، (انظر الجدول رقم 7 في الملاحق).

من ذلك الجدول يتضح جليا أنه لم يكن تقريبا أي أثر للعملات العربية المكونة للعينة على الأسواق المالية العربية. فباستثناء الكويت، حيث ظهر ارتباط قوي بين الدينار الكويتي وسوق المال الكويتي، فقد لوحظت استقلالية تلك العملات في مجملها عن الأسواق المالية. كل ذلك بسبب استقرار تلك العملات، حيث جاء الانحراف المعياري قريبا جدا من الصفر في معظم الحالات.

2- أثر أسعار صرف الدولار واليورو على الأسواق المالية العربية: وعلى اعتبار أن الدولار هو عملة تقييم عائدات النفط العربي وأن مجموعة لا بأس بها من العملات العربية مرتبطة بالدولار، ارتأينا التعرض لتأثير العملة الأمريكية (ثم اليورو بعد ذلك)، على الأسواق المالية العربية، (انظر الجدول رقم 8 في الملاحق).

من ذلك الجدول يتضح جليا استقلالية الأسواق المالية العربية عن العملات العالمية الرئيسية، حيث لم تظهر أي علاقة مع الدولار الأمريكي أو اليورو على مدى فترة الدراسة (السداسي الأول من سنة 2015). وهذا يعني أن تقلبات هاتين العملتين في أسواق الصرف العالمية لم تؤثر على الأسواق المالية العربية إطلاقا. كدليل على ذلك يمكن القول أن الدولار الأمريكي لم يساهم إلا ب 2 % في تغير سوق الأسهم السعودي، ويرجع الجزء الآخر الذي يعادل 98 % إلى بقية العملات والعوامل. وجاء معامل الارتباط بين السوق السعودية، باعتبارها أكبر سوق مالية عربية، والدولار مساويا 0.14 فقط. كما يعود 1.6% فقط من أسباب تغير بورصة دبي (2.3 % في المغرب و 0.6 % في مصر) إلى الدولار وتعود النسبة

العظمى إلى بقية العملات والعوامل. وهذا راجع، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، إلى الاستقرار شبه التام للعملات العربية وعدم ارتباط الأسواق المالية العربية بالأسواق العالمية، بما في ذلك أسواق الصرف العالمية.

3- أثر أسعار صرف الدولار واليورو على الأسواق المالية العالمية

وعلى سبيل المقارنة، نقوم باختبار مدى ارتباط الأسواق المالية العالمية الرئيسية بالدولار واليورو، (انظر الجدول رقم 9 في الملاحق).

ومن الجدول السابق يتبين بشكل واضح أن تأثير تقلبات أسعار صرف العملات الرئيسية على الأسواق المالية للدول المتقدمة أعلى بكثير من تأثير العملات العربية على الأسواق المالية العربية، وإن كانت متوسطة على العموم، بسبب الاستقرار النسبي للعملتين العالميتين أيضا خلال فترة الدراسة. إذ جاء معامل ارتباط بورصة نيويورك بالدولار مساويا 0.50، وارتباط ستاندرد آند بورز 0.46، وبورصة طوكيو 0.58، وبورصة لندن 0.66. كما لوحظ أن هناك ارتباطا قويا بين الدولار واليورو وبورصتي فرانكفورت وباريس (0.89 و 0.83 على التوالي). وهذا راجع بطبيعة الحال إلى أن الأدوات المالية المتداولة في الأسواق المالية الغربية مقيمة بتلك العملات الرئيسية، وإلى التشابك بين الأنظمة المالية لتلك الدول.

IV. الخلاصة:

لقد أظهرت هذه الدراسة أن تقلبات أسعار صرف العملات العربية التي شملتها العينة، مقابل العملات العالمية، لم تؤثر إطلاقا على اتجاهات تطور الأسواق المالية العربية، معبرا عنها بالمؤشرات العامة لتلك الأسواق. إذ أظهرت الاختبارات والمؤشرات الإحصائية تدني معاملات التحديد وبالتالي الارتباط بين تلك العملات والأسواق. ولقد كان للاستقرار شبه التام للعملات العربية في مجملها الأثر البالغ على تلك الاستقلالية بين الأسواق المالية العربية وعملاتها الوطنية (حيث جاء الانحراف المعياري لتذبذب أسعار صرف العديد من العملات العربية قريبا جدا من الصفر). وذلك على الرغم من أن السداسي الأول من سنة 2015 قد شهد انهيارين كبيرين. تمثل الأول في انهيار العملة الأوروبية، اليورو، مقابل الدولار إلى ما دون قيمته في 2003. وتمثل الثاني في انهيار أسعار النفط، حيث فقد أكثر من 50% من قيمته مقارنة بما كان عليه قبل سنة. بالإضافة إلى كل ذلك شهدت منطقة الشرق الأوسط ومصر أحداثا سياسية وعسكرية على قدر كبير من الأهمية خلال فترة الدراسة، أهمها "عاصفة الحزم" أو الحرب التي خاضها التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية ضد مليشيات الحوثي في اليمن، والاضطرابات السياسية التي عاشتها مصر. كما أظهرت الاختبارات أيضا انعدام الارتباط بين مؤشرات الأسواق المالية العربية وتذبذب أسعار صرف العملات العالمية (الدولار واليورو)، وذلك ربما راجع إلى تقييم الأدوات المالية العربية في معظمها بالعملات المحلية من جهة وقلة المستثمرين الأجانب في البورصات العربية من جهة أخرى. وعلى سبيل المقارنة فقد أظهرت الاختبارات أن هناك ارتباطا أقوى بين أسعار صرف العملات العالمية والأسواق المالية للدول المتقدمة للأسباب السابقة الذكر.

- ملحق الجداول والأشكال البيانية:

الشكل رقم 1: السوق الأولية وعلاقتها بالمتعاملين الاقتصاديين

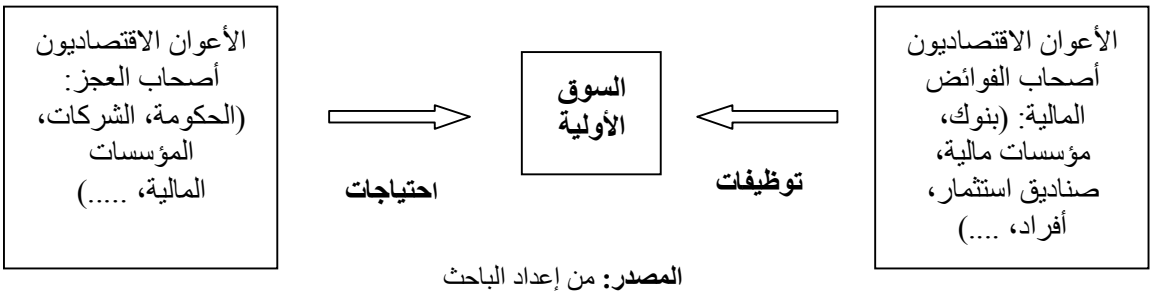

المصدر: من إعداد الباحث

الجدول رقم (1): المؤشرات المكونة لعينة البحث

الرمز	البيان		الرمز	البيان
DJ	Dow Jones, USA		EG	Egypt
SP	Std & Poors, USA		JR	Jordan
NK	Nikkei, Japan		QT	Qatar
KP	Kospi, South Korea		DB	Dubaï
FT	Fin. Times, G.B.		AD	Abu Dhabi
DX	Dax, Germany		BH	Bahrain
CA	CAC 40, France		MR	Morroco
SA	Saudi Arabia		TI	Tunisia
KW	Kuwait			

المصدر: من إعداد الباحث

الجدول رقم (2): العملات المكونة لعينة البحث (مقابل الدولار الأمريكي)

الرمز	البيان		الرمز	البيان
SR	Saudi Real		BD	Bahrainian Dinar
KD	Kuwaiti Dinar		MD	Morrocan Dirham
EP	Egyptian Pound		TD	Tunisian Dinar
JD	Jordanian Dinar		SE*	Dollar
QR	Qatari Real		ES*	Euro
UD	UAE Dirham			

*SE= Dollar to the Euro, ES=Euro to the Dollar.

المصدر: من إعداد الباحث

الجدول رقم (3): أثر تطور الريال السعودي والدينار الكويتي على سوق الأسهم السعودية في 2015 (نموذج انحدار متعدد)

DV	IV	β_0	β_1	β_2	r	r^2	n
SA	SR, KD	-	-1377 (-2.94)	48786 (8.23)	0.5161	0.2664	181

DV=dependant variable, IV= independant variable.

المصدر: من إعداد الباحث

الجدول رقم (4): أثر تطور الدينار الكويتي على سوق المال الكويتي وأثر تطور الدينار التونسي على بورصة تونس في 2015

DV	IV	β_0	β_1	r	r^2	n
KW	KD	13927 (29.07)	-25382 (-15.65)	0.7601	0.5778	181
TI	TD	-	2807 (381.5)	0.2611	0.0682	180

DV=dependant variable, IV= independant variable.

المصدر: من إعداد الباحث

الجدول رقم (5): أثر تطور الدينار الأردني على سوق المال الأردني وأثر الدرهم الإماراتي على بورصتي دبي وأبو ظبي

DV	IV	β_0	β_1	r	r^2	n
JR	JD	-	-18.26 (-0.021)	0.001732	0.000003	181
DB	UD	-	1057 (244.6)	0.0158	0.00025	181
Log(DB)	Log(UD)	18.83 (0.70)	-8.12 (-0.39)	0.02966	0.00088	181
AD	UD	3332 (0.03)	33637 (0.09)	0.00364	0.000007	181

المصدر: من إعداد الباحث

الجدول رقم (6): أثر تطور الريال السعودي والجنيه المصري على سوق المال الأردني وأثر الدينار التونسي والدرهم المغربي على بورصة تونس

DV	IV	β_0	β_1	β_2	r	r^2	n
JR	SR, EP	-	541.6 (19.38)	16.99 (1.22)	0.1685	0.0284	181
Log(JR)	Log(SR), Log(EP)	4.03 (2.99)	2.63 (2.62)	0.077 (1.58)	0.2083	0.0434	181
TI	TD, MD	35.39 (4.27)	3246 (7.61)	0.43 (-12.87)	0.7218	0.5211	180

المصدر: من إعداد الباحث

الجدول رقم (7): معاملات التحديد r^2 بين الأسواق المالية العربية والعملات الوطنية لسنة 2015 (السداسي الأول)

IV / DV	SA	KW	EG	JR	QT	DB	AD	BH	MR	TI
NC	0.0767	0.5778	0.0225	0.000003	0.0335	0.001	0.000007	0.0029	0.004	0.0682
t_{β_0}	4.13	29.07	7.08	3.59	3.06	0.483	0.092	2.11	9.8	-
t_{β_1}	-3.85	-15.6	-2.03	-0.029	-2.59	-0.0433	0.034	0.73	0.85	381.5
النموذج	جيد	جيد	جيد	غير مقبول	جيد	غير مقبول	غير مقبول	غير مقبول	غير مقبول	جيد

IV= independant variable, DV=dependant variable, NC= national currencies.

المصدر: من حساب الباحث.

الجدول رقم (8): معاملات التحديد r^2 بين الأسواق المالية العربية والدولار واليورو لسنة 2015 (السداسي الأول)

IV / DV	SA	KW	EG	JR	QT	DB	AD	BH	MR	TI
SE	0.0200	0.2025	0.0068	0.0315	0.1574	0.0162	0.0075	0.0095	0.023	0.070
ES	0.0310	0.2028	0.0068	0.0294	0.1497	0.0121	0.0047	0.0072	0.0226	0.0812
SE, ES	0.0591	0.2028	0.0068	0.0517	0.1807	0.0634	0.0510	0.0902	0.02	0.1450

IV= independant variable, DV=dependant variable, SE= Dollar to the Euro, ES= Euro to the Dollar.

المصدر: من إعداد الباحث

الجدول رقم (9): معاملات التحديد r^2 بين الأسواق المالية العالمية والدولار واليورو لسنة 2015 (السداسي الأول)

IV / DV	DJ(-1)	SP(-1)	NK	KP	FT	Dx	CA
SE	0.2664	0.2223	0.3375	0.3144	0.4400	0.7924	0.6940
ES	0.2815	0.2422	0.3508	0.3244	0.4565	0.8054	0.7124
SE, ES	0.4059	0.3884	0.4238	0.3682	0.5429	0.8318	0.7779

IV= independant variable, DV=dependant variable, SE= Dollar to the Euro, ES= Euro to the Dollar.

المصدر: من إعداد الباحث

الجدول رقم (10): المقاييس الإحصائية لمؤشرات الأسواق المالية المكونة للعينة خلال فترة الدراسة (من 01/ 01/ 2015 إلى 30/ 06/ 2015، أي 181 مشاهدة، إلا بعض الاستثناءات)

الأعلى Max	الأدنى Min	الانحراف المعياري δ	المتوسط $\overline{X}$	المؤشر
18312	17164	239.84	17909	DJ
2130	1994	33.08	2082	SP
20719	16864	1142	19109	NK
2173	1882	77.30	2029	KP
7103	6366	164.54	6855	FT
12374	11422	681.69	11291	DX
5268	4083	278.34	4882	CA
9834	8057	458.66	9248	SA
6865	6387	161.82	6429	KW
10045	8260	481.42	9098	EG
2236	2095	28.42	2159	JR
12692	11410	308.31	12084	QT
4270	3407	213.45	3882	DB
4821	4280	98.73	4566	AD
1482	1360	36.78	1415	BH
10627	9501	308.19	10026	MR
5770	5052	198.01	5420	TI

حيث يدل $\overline{x}$ على الوسط الحسابي للمؤشرات على مدى فترة الدراسة (181 مشاهدة في أغلب الأحيان)، δ الانحراف المعياري، Min القيمة الدنيا و Max القيمة القصوى.

المصدر: مواقع البورصات العربية وبعض البنوك المركزية على شبكة الانترنيت وعمليات حسابية للباحث بالاستعانة ببرنامج E-Views.

الجدول رقم (11): المقاييس الإحصائية لأسعار صرف العملات العربية مقابل الدولار، والدولار مقابل اليورو، واليورو مقابل الدولار خلال الفترة (من 01/ 01/ 2015 إلى 30/ 06/ 2015، أي 181 مشاهدة، إلا بعض الاستثناءات)

Max	Min	δ	$\overline{x}$	البيان	الرمز
3.75	3.74	0.003	3.74	الريال السعودي	SR
0.30	0.29	0.004	0.295	الدينار الكويتي	KD
7.65	7.13	0.149	7.56	الجنيه المصري	EP
0.709	0.70	0.002	0.70	الدينار الأردني	JD
3.64	3.63	0.003	3.638	الريال القطري	QR
3.673	3.67	0.0003	3.67	الدرهم الإماراتي	UD
0.377	0.37	0.002	0.37	الدينار البحريني	BD
10.06	9.05	0.220	9.67	الدرهم المغربي	MD
2.00	1.86	0.024	1.93	الدينار التونسي	TD
0.95	0.82	0.028	0.90	الدولار/ اليورو	SE
1.21	1.05	0.035	1.11	اليورو/ الدولار	ES

حيث يدل $\overline{x}$ على الوسط الحسابي لأسعار الصرف على مدى فترة الدراسة (181 مشاهدة في أغلب الأحيان)، δ الانحراف المعياري، Min القيمة الدنيا و Max القيمة القصوى.

المصدر: مواقع البورصات العربية وبعض البنوك المركزية على شبكة الانترنيت وعمليات حسابية للباحث بالاستعانة ببرنامج E-Views.

الإحالات والمراجع:

[1]. Thomas, L.B., Money, **Banking, and Financial Markets**, Thomson, 2006, P.14.

[2]. بنك الجزائر، تعليمة أسعار الصرف التي ترسلها إلى البنوك العاملة فوق التراب الجزائري ليوم 2015/08/15.

[3]. Ikes, B.W., Lecture Note on the Real Exchange Rate, 2004, p. 1, available at: econ.la.psu.edu/~bickes/realex.pdf ,(Visited on Feb., 12, 2015).

[4]. Hallwood, P. & R. MacDonald, **International Money: Theory, Evidence and Institutions**, Brasil Blackwell, 1986, P.13.

[5]. Anastopoulos, M., **Theories of Exchange rate determination**, International Finance, undated, p 1, available at: www.m-anastopoulos.gr/.../International%20finance.... (Visited on Jan., 6, 2015).

[6]. Thomas, L.B., Money, **Banking, and Financial Markets**, Thomson, 2006, P.178.

[7]. Mishkin, S. F., **The Economics of Money, Banking, and Financial Markets**, 6th ed., Addison-Wiley, 2001, pp. 162, 163.

[8]. Teulié, J., Topsacalian, P., **Finance**, 2è ed., Vuibert, 1997, PP.577- 578.

[9]. More details are available on Mishkin, 2001, Op.Cit., P.484.

[10]. اعتمدنا بشكل أساسي في إعداد هذا الجزء من الورقة على كتاب: أ.د. جبار محفوظ، أسواق رؤوس الأموال: الهياكل، الأدوات والإستراتيجيات، الجزء الثاني: الأسواق والأدوات المالية، دار الهدى، 2011.

[11]. المرجع السابق، ص. 432-456.

[12]. Pinedo, A.T., **Legal and Regulatory Developments Relating to Structured Products**, The Review of Securities and Commodities Regulation, Vol. 39, N° 11, June 2006, p. 109.

[13]. National Association of Securities Dealers (NASD), **Structured Products**, Notice to Members, Sept. 2005, P.8, available at: *www.finra.org/Industry/Regulation/Notices/2005/p014998*; (Visited on Jan., 6, 2015).

[14]. جبار محفوظ، المرجع السابق، ص. 790-812.

[15]. للوقوف على تنوع هذه المنتجات ودورها في الأزمات المالية العالمية ارجع إلى: جبار محفوظ، 2011، الجزء الثاني، أو إلى:
Christl, J., **Financial Instruments: Structured Products Handbook**, Oesterreichische Nationalbank, 2011, available at: *www.oenb.at/en/img/phb_internet_tcm16-11173.pdf*; (Visited on Mar., 3rd , 2015).

[16]. اعتمدنا بشكل أساسي في إعداد هذا الجزء من البحث على المقال الذي نشرناه في المجلة الأوروآسيوية:
Prof. Mahfoud DJEBBAR, **Islamic Financial Markets : Achievements, Prospects, and Challenges**, Eurasian Economic Review, N° 3, 2011, P.P.160-176.

[17]. Alvi, I.A., et al, **A comprehensive Study of the International *Sukuk* market: *Sukuk* Report**, 1st ed., IIFM, 2009, p. 5, available at: *www.iifm.net/media/pdf*; (Visited on Mar., 10, 2015).

[18]. Zin MZM. et al, **The effectiveness of *sukuk* in Islamic Finance Market**, Australian Journal of Basic and Applied Sciences 5 (12), 2011, 475.

[19]. Siddiqi, M.N., **A Note on *Sukuk* and their role in Islamic Finance**, LSE/ HIFP Seminar, February 7, 2008, p. 3, available at: www. Siddiqi.com/mns.*;* (Visited on Mar., 10, 2015).

[20]. Djebbar, M., op. cit., 2011, P.16.

[21]. Teulié, J., et Topsacalian, P., Op.Cit., 1997, P.582.

[22]. Häberle, R., Risque de change, **entreprise et investisseur : Le cas du marché suisse des actions**, Doctorat d'Etat, 1999, P. 7, available at: ethesis.unifr.ch/theses/downloads.php?file=HaeberleR.pdf *;* (Visited on Mar., 15, 2015).

[23] - Zubair, A., Causal Relationship between Stock Market Index and Exchange Rate: Evidence from Nigeria, CBN Journal of Applied Statistics, Vol. 4, N° 2, Dec. 2013.

[24]- وهذا متسق مع ما جاء في دراستين هما:

. Dimitrova, D., The relationship between Exchange Rates and Stock Prices : studied in a multivariate Model, Issues in Political Economy, Vol. 14, August 2005; and

. Tabak, B.M., The Dynamic Relationship between Stock Prices and Exchange Rates: Evidence from Brazil, Working Paper Series, Banco Central Do Brazil, Nov. 2006.

عوائد المحفظة الدولية تحت تأثير تكامل الأسواق المالية ـ حالة مجموعة من الأسواق المتطورة ـ

راضية كروش (*) & سعيدة تلي (**) & عبد الغني دادن (***)
مخبر التمويل، مالية الأسواق و مالية المؤسسة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر

ملخص : تهدف هذه الدراسة للكشف عن تكامل-انفصال الأسواق المالية المتطورة واختبار أثر هذه العلاقة على العوائد من المنتظرة من التنويع الدولي في المحفظة المالية، من أجل ذلك اعتمدنا على عينة لستة أسواق متطورة خلال الفترة الممتدة من 31أكتوبر1989 إلى غاية 31ديسمبر2014 بتردد شهري، مستخدمين مجموعة من الاختبارات الإحصائية والمتمثلة في اختبار التكامل المشترك لجوهانسن واختبار تصحيح الخطأ إضافة إلى اختبار السببية لكراجر، بينت نتائج الدراسة أن الأسواق المتطورة تتكامل فيما بينها، كما أنها تحقق عوائد هامة من خلال التنويع الدولي فيما بينها خاصة في الأسواق الآسيوية.

الكلمات المفتاح : تكامل مالي، سوق مالي، تنويع دولي، محفظة مالية، عائد.

تصنيف JEL : C12، F21، F36، G11، G15.

I. تمهيد:

أدت العولمة المالية إلى حدوث تطورات بارزة في المعاملات المالية، خاصة مع ظهور تغيرات هيكلية في الاقتصاد العالمي وما نتج عنه من تكتلات اقتصادية وظهور ما يسمى بالاقتصاد الرمزي، حيث ساهمت العولمة المالية من خلال آلياتها على اختصار المسافات وتخفيض تكاليف المعاملات بما فيها المعاملات في الأسواق المالية، هذه الأخيرة التي عرفت تطورات غير طبيعية خلال القرن العشرين، ويرجع ذلك للتقدم التكنولوجي؛ وظهور الابتكارات المالية؛ والتوجه نحو التحرر المالي، وبالرغم من الجدل الذي أثارته العولمة المالية بين رأي مؤيد ومعارض إلا أن العديد من المنظمات الدولية نادت بضرورة الانفتاح على الاستثمار الأجنبي والاندماج في المنظومة الدولية.

ونظرا لما خلفته العولمة من آثار على الأسواق المالية، أصبحت هذه الأخيرة تبحث عن توسيع نطاق التداول بغرض تخفيض المخاطر التي تتعرض لها، إضافة إلى تحقيق ما يسمى بالتكامل المالي، ويتجلى ذلك عن طريق وسائل وآليات من خلال الربط بين الأسواق المالية، والتي هي عبارة عن ظاهرة عرفها العالم بعد أن تم إلغاء الحواجز على المستوى العالمي.

و ينتج عن تكامل الأسواق المالية ارتفاع في ارتباط عوائدها، الأمر الذي يثير قلق المستثمرين في المحافظ المالية الدولية بعد أن أعتُبرت كحل أمثل لتخطي المخاطر الإجمالية للمحفظة.

نحاول في هذه الدراسة الإجابة عن الإشكالية التالية:

ما مدى إمكانية تكامل الأسواق المتطورة؟ وما مدى تأثير علاقة التكامل على العوائد المنتظرة من المحفظ الدولية؟

ـ أهمية وأهداف الدراسة: تظهر أهمية هذه الدراسة من خلال الحداثة النسبية لموضوع تكامل الأسواق المالية ولما له من أهمية بالغة في ظل التطورات المالية والاقتصادية الراهنة، فقد ازدادت الجهود الأكاديمية المهتمة بهذا الموضوع ودراسة تأثيراته على الاستثمار في المحافظ المالية الدولية بغية تغطية المخاطر الإجمالية. كما تظهر أهمية هذا الموضوع من خلال التطورات التي عرفتها الأسواق المالية بفعل تأثير العولمة المالية والتي سهلت انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود إضافة إلى التسهيلات التي قدمتها خاصة في تسرب المعلومات وسرعة انتشارها، وتنبع كذلك أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على عينة من الأسواق المتطورة والتي تعتبر أكثر نشاطا وأهمية مقارنة بالأسواق المالية الأخرى.

كما أشرنا سابقا، نحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة عن الإشكالية المطروحة وفضلا عن ذلك فإننا نسعى لتحقيق الأهداف التالية:

- قياس تكامل الأسواق المالية المتطورة، إضافة إلى الكشف عن إمكانية تحقيق عوائد معتبرة من خلال تنويع المحافظ المالية بين هذه الأسواق؛
- تطبيق أحد النماذج القياسية الحديثة لاختبار التكامل بين الأسواق محل الدراسة؛

eMail : (*) Radia.hmd@gmail.com & (**) Saidatelli@gmail.com & (***) Dadene@gmail.com

- توضيح تأثير تكامل أسواق رأس المال على تقنية التنويع الدولي في حافظة الأوراق المالية بين الأسواق محل الدراسة؛
- توضيح العلاقة بين تكامل أو انفصال الأسواق المالية ومعاملات الارتباط والتي تعتبر حجر الزاوية في تشكيل أي محفظة مالية.

- الدراسات السابقة: نظرا لما لهذه الدراسة من أهمية فنجد العديد من الباحثين المهتمين بهذا الموضوع لما للتكامل المالي من أهمية بالغة على اقتصاديات الدول وكذلك بالنسبة للمستثمرين، فنجد بعض الدراسات المهتمة بدارسة تكامل الأسواق المالية وهذه الدراسات هي الأخيرة اختلفت من باحث لآخر سواء من حيث القياس أو من حيث العينة المختارة وحتى من حيث الظروف، فنجد بعض الدراسات التي اعتمدت على العلاقات الثنائية للتكامل على غرار ذلك نجد دراسة (2007) Thomas Lagoarde-Segot ; Brian M.Lucey[1] فقد اعتمدت على استخدام مجموعات ثنائية لاختبار لتكامل المشترك بين أسواق الأسهم الدولية، تبين من خلال هذه الدراسة أن تحركات الأسواق الآسيوية كان معظمها غير نشط أي أنها لا تتضح فيها صورة التكامل. أما بالنسبة لدراسة Mohamed Elhadi Arouri, Fredj Jawadi (2008)[2] والتي اعتمدت على اختبار التكامل المالي لسوقين ناشئين وهما الفلبين والمكسيك في السوق العالمي، خلصت هذه الدراسة إلى أن الارتباط الثنائي للمكسيك والفلبين مع السوق العالمي للأسهم في ارتفاع خاصة بعد أزمة معنى ذلك أن أسواق الأسهم أصبحت أكثر تكامل في السنوات القليلة. كما نجد دراسة Barli Suryanta(2006)[3] اعتمدت على مجوعة من الأسواق الآسيوية والتي خلصت إلى أنه لا يوجد تحرك مشترك بين مختلف الثنائيات للأسواق وهذا راجع لإشارات سلبية بهذه الأسواق تشير إلى أن سوق اندونيسيا له حركات معاكسة لعوائد الأسواق الأخرى، ما نلاحظ أن هذه الدراسات والتي هي لمختلف الباحثين و في ظروف مختلفة إلا أنها تجمع بين الأسواق الناشئة والتي تتفق في معظمها على انفصال هذا النوع من الأسواق، أما بالنسبة للدراسات التي تناولت الأسواق المتطورة نجد Hande (2009) Ferdine ; Joniada Milla[4] والتي تهدف إلى اختبار تكامل مشترك بين أسواق الأسهم للدول الكبرى للاتحاد الأوروبي: فرنسا؛ ألمانيا؛ المملكة المتحدة، إضافة إلى ذلك تقوم هذه الدراسة كذلك باختبار التكامل المشترك بين هذه الأسواق والسوق العالمي، بينت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طويلة الأجل عند مطابقة الدول الأوروبية مع الدول الأخرى. نلاحظ أن هذه الدراسة قد ركزت على الأسواق التي تدخل ضمن مجموعات اقتصادية متشابهة والتي تتحتم فيها التحركات المشتركة لعوائد هذه الأسواق دون الاهتمام بعلاقات التكامل المتعدد،

ومن هذا المنطلق فإننا نتطرق إلى الدراسات التي اعتمدت على علاقات التكامل المتعدد ومن بينها نجد Alexandra Hobort ; Radu Lupu (2009)[5] تختبر هذه الدراسة تكامل الأسواق من منظور حديث بالاعتماد على بيانات لتسع مؤشرات بورصية لدول من الاتحاد الأوروبي، بعد اختبار التكامل المشترك والسببية بينت النتائج أن الأسواق تتحسس بسرعة المعلومات الواردة من الأسواق الأخرى، وأن تدفق المعلومات يحدث في كلا الاتجاهين من الأسواق المتقدمة إلى الناشئة أو العكس. هدفت دراسة Ilhan Meric (2009)[6] و(2009) Francisco Zopez Herrera[7] إلى اختبار التحركات المشتركة لكل من عوائد أسواق الأسهم لدول النافتا، حيث بينت هذه الدراسات الانفصال الجزئي بين هذه الأسواق.

أما بالنسبة للدراسات المتعلقة بتأثير تكامل الأسواق المالية على المحافظ الدولية هي الأخيرة التي تنوعت من حيث البيئة وكذلك من حيث طرق القياس فنجد دراستي (2008) [9] ; (2005) [8] Mohamed El Hadi Arouri والتي اعتمدتا على تقدير نموذج تسعير الأصول المالية الدولي لعينة مكونة من مجوعة من الأسواق المالية الدولية المتطورة والناشئة، فقد بينت هذه الدراستين أن الأرباح المنتظرة من التنويع الدولي للمحافظ جد معتبرة سواء إحصائيا أو اقتصاديا بالنسبة لجميع الدول إلا أنها متغيرة حسب الفترة الزمنية ومن سوق إلى أخر.

1- أساسيات حول تكامل أسواق الأوراق المالية: ظهر مفهوم التكامل المالي خلال سنوات 1880 نتيجة لانتشار الرقابة على التدفقات الدولية لرؤوس الأموال، سبقت هذه المرحلة الحرب العالمية الأولى 1914 والتي سميت بالفترة الذهبية للتحرير المالي، سجلت الفترة 1815-1914 الموافق لقرن "دعه يعمل في نطاق التغيير" غياب لكل الأشكال الاستثمارية العمومية والذي يفسر بعدم تدخل الدولة في إدارة رؤوس الأموال والرقابة على الصرف.[10] ويستخدم التكامل في مجال أسواق رؤوس الأموال بعدة معاني قد يشير إلى البيئة التي تتداول الأوراق المالية ما بنفس الأسعار في أسواق مختلفة بما يمكن للمستثمرين من شراء وبيع الأوراق المالية دون أي قيود على الأسواق في المنطقة كما يسمح بجميع المتدخلين فيه عرض خدماتهم في جميع أنحاء العالم دون أي قيود.كما يعرف تكامل الأسواق المالية بالعملية التي تنفتح بها الأسواق المحلية بحيث يكون للمشاركين نفس الفرص للوصول الأسواق المختلفة[11]، و يمكن أن يتحقق ذلك من خلال إزالة الضوابط المحلية والدولية على الأصول أو الخدمات والسلع والتقليل من السيطرة على تجارة الأصول كلما كانت الأسواق أكثر انفتاحا فينبغي أن تعكس عوامل موحدة سبب التغير في معدل العائد كنوعية الأصول، المخاطر المرتبطة بها والسيولة.[12]

وقد تزايد اهتمام العديد من الباحثين بموضوع تكامل الأسواق المالية الدولية والتي قادت إلى دراسات أخرى، وعلى غرار ذلك فقد ميز الباحثان Bekaert & Harvey (1995) تكامل الأسواق المالية بين الأصناف التالية:

1-1- أسواق متكاملة: تكون الأسواق متكاملة إذا وفقط إذا تم تعويض المخاطر المنتظمة بالطريقة نفسها في جميع البلدان، وبعبارة أخرى هي تلك الأسواق التي تكون فيها الأصول ذات نفس المخطر يجب أن يكون نفس السعر

حتى لو يتم تداولها في الأسواق المختلفة، في أسواق متكاملة تماما فإن المستثمرين يواجهون مخاطر مشتركة وأخرى خاصة حسب البلد أو القطاعات التي تنتمي إليها الأوراق المالية، ولكن يتم دفعها إلا عن مصادر المخاطر المشتركة لأن المخاطر الخاصة على العموم قابلة للتنويع. و يشمل التكامل التام صيغتين: الصيغة القوية و الصيغة الضعيفة.[13]

1-2- أسواق منفصلة: وهي تلك الأسواق عديمة الارتباط بين عوائدها، يواجه المستثمرون في الأسواق المنفصلة تماما المخاطر الخاصة فقط، ويكون لنفس الاستثمار متداول بين أكثر من بلد عوائد مختلفة لأن مصادر العوائد والمخاطر تكون مختلفة بينها وبالتالي فان العوائد المتوقعة من الأصول المالية تتحدد من خلال المصادر المحلية لهذه المخاطر، وبالنتيجة فإن عملية المراجحة تؤدي إلى إمكانية تحقيق أرباح جد معتبرة وذلك إذا غابت قيود الاستثمار الدولي.[14]

2- طرق قياس تكامل أسواق الأوراق المالية: إن صعوبة التوصل إلى طريقة دقيقة لاختبار وقياس تكامل الأسواق المالية كانت نقطة انطلاق لكثير من الباحثين والذين عملوا على إثراء هذه المسألة بإسهاماتهم البحثية المختلفة، وحسب ما تقدم به هؤلاء الباحثين فنجد العديد من المقاربات لقياس التكامل المالي للأسواق المالية لعل أهمها ما يلي:

2-1- المقاربة القائمة على أساس تقييم الأصول المالية: نذكر في هذا السياق كل من نموذج تقييم الأصول المالية ونموذج المراجحة الدوليين، ويستخدم هذين النموذجين لتقدير قيم الأصول المالية المسعرة في مختلف الأسواق المالية، فحسب هذين النموذجين يتحقق التكامل المالي بغياب الانحراف بين علاوات المخاطر للأصول المالية المتماثلة والمتداولة بين مناطق مختلفة.[15]

2-2- المقاربة القائمة على أساس معامل الارتباط: يعتبر معامل الارتباط أداة تسمح بقياس درجة التبعية الموجودة بين عوائد أصلين ماليين، يتسم هذا المعامل بسهولة الفهم والتفسير، ويكون محصور بين +1 و-1 وإذا تحققت هذين القيمتين دل ذلك على وجود علاقة ارتباط قوية بين الأصلين وأن اتجاه تقلبهما بنفس الاتجاه أو باتجاه معاكس حسب إشارة المعامل، أما إذا كان معامل الارتباط معدوم دل ذلك على أن كلا الأصلين مستقلين تماما، وتتكامل الأسواق حسب هذه المعيار لأنها تتضمن معلومات متطابقة.[16]

2-3- المقاربة القائمة على أساس التكامل المشترك: من بين الطرق المستعملة في دراسة التكامل المالي نجد الاعتماد على تحليل التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية، بمعنى أن وجود تكامل مشترك بين سلسلتين أو أكثر يعني وجود علاقة بينهما في المدى الطويل، ويمكن لهذه القيم أن تنحرف عن علاقة التوازن في المدى الطويل لكن بتحقق هذه الأخيرة تكون الانحرافات ضعيفة في الأسواق المندمجة وقد استعملت العديد من الدراسات هذه التقنية في دراسة تكامل الأسواق المالية.[17]

ونظرا لما لتكامل أسواق الأوراق المالية من أهمية بالغة على اقتصاديات الدول فنذكر فيما يلي أهم الايجابيات التي يحققها، فيوفر للأنظمة المالية والأسواق المالية فرص مشتركة لتنويع المخاطر، في حين فهو يضمن أفضل تشكيلة لتوزيع رأس المال وبالتالي الموارد المالية ومن هنا يمكن الوصول إلى مستويات جد مرتفعة للنمو الاقتصادي من جهة أخرى يعمل التكامل المالي على تحفيز المنافسة كما يسمح بوصول أفضل للسوق عن طريق التجارة، كما يؤمن التكامل المالي على الاستثمارات ويحقق إنتاج منوع، ومن جهة أخرى فهو يعمل على ربط السياسات الاقتصادية لدول الاتحاد، تطوير البنى التحتية وتنسيق التنظيمات.[18]

II. الطريقة والأدوات المستخدمة:

1- بيانات الدراسة: تماشيا وموضوع الدراسة المتمثل في دراسة تكامل أسواق الأوراق المالية وأثره على التنويع في محفظة الأوراق المالية فإن مجتمع الدراسة متمثل في أسواق الأوراق المالية الدولية، والتي اخترنا منها عينة مكونة من 6 أسواق متطورة (فرنسا، ايطاليا، هونغ كونغ، اليابان، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية) تتمثل بيانات للدراسة في أسعار الإغلاق لمؤشرات الرئيسية لأسواق الأوراق المالية، المستخرجة من قاعدة البيانات **Morgan Stanley Capital International (MSCI)** غطت فترة الدراسة المرحلة الممتدة من 31 أكتوبر1989 إلى غاية 31 ديسمبر 2014 بتردد شهري متحصلين على 303 مشاهدة، حيث تم اختيار هذه الفترة من أجل الوصول لعدد كافي من المشاهدات بغية القيام بالاختبارات القياسية اللازمة من أجل اختبار تكامل الأسواق المالية، وقد تم توحيد العملات المختلفة لأسعار المؤشرات بتحويلها إلى عملة موحدة وهي الدولار الأمريكي وذلك بغية تفادي مخاطر الصرف وتأثيره على عوائد الأوراق المختلفة، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم تلخيص المعطيات كما يلي:

- الاعتماد على أسعار الإغلاق لمؤشرات رئيسية وذلك بعد تشكيل 6 سلاسل شهرية مكونة من 303 مشاهدة؛
- حساب معدلات المردودية الأسبوعية لكل مؤشر(دون الأخذ بالحسبان توزيعات الأرباح)؛
- توحيد عملات أسعار الإغلاق بتحويلها إلى الدولار الأمريكي.

2- الاختبارات القياسية: من أجل اختبار علاقات التكامل بين مختلف الأسواق وأثره على التنويع الدولي استخدمنا مقاربة التكامل المشترك لجوهانس 1988، والتي تسمح بالكشف عن وجود تحركات مشتركة بين المؤشرات البورصية على المدى الطويل وبالنتيجة فان غياب علاقة التكامل تترجم بانفصال هذه الأسواق ويستوجب هذا الاختبار

استقرارية السلاسل الزمنية، والتي هي شرط أساسي في اختبار التكامل، أي لابد أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة عند نفس الدرجة ومن أجل ذلك اعتمدنا على اختبار ADF، ثم نلجأ إلى تحديد عدد فجوات التباطؤ والمعرفة بالمعامل (P) باستخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR والذي يحقق أقل قيمة لمعياري (Akaike Information Criterion) AIC و(Schwarz Criterion) SC، وانطلاقا من هذه النتيجة فإننا ننتقل إلى اختبار التكامل المشترك لجوهانسن من أجل تحديد علاقات التكامل على المدى الطويل، والتي ننتقل عند وجودها إلى اختبار ذات العلاقة على المدى القصير بالاعتماد على نموذج VECM مستخدمين على نفس معامل التباطؤ.

وفي الأخير نقوم بدراسة سببية السلاسل الزمنية باستخدام اختبار السببية لكرانجر.

أولا: اختبار تكامل الأسواق المالية:

1- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية: نقوم في ما يلي بدراسة الاستقرارية باستخدام نموذج ديكي فولر الموسع بالاعتماد على معامل التباطؤ p=15، ويتم اختبار الاستقرارية باستخدام البرنامج الإحصائي EViews بإتباع الخطوات اللازمة لهذا البرنامج، تحصلنا على النتائج الملخصة في الجدول رقم (1).

يلخص الجدول رقم (1) مجموعة الاختبارات لجذر الوحدة والتي تمت على مجموعة من سلاسل المؤشرات الأسواق المتطورة ومن خلال النتائج الموضحة نلاحظ أن القيم المحسوبة لجميع سلاسل المؤشرات بالقيمة المطلقة أصغر من القيم الجدولية عند مستويات معنوية 1%، 5%، 10% عند المستوى وعند النماذج الثلاث (بدون قاطع واتجاه معا، وجود القاطع فقط، وجود اتجاه و القاطع معا) و بهذه النتيجة نقبل فرضية العدم H_0 والتي تفرض وجود جذر وحدة بالسلسلة بمعنى أن جميع سلاسل أسعار مؤشرات الأسواق المتطورة ليست مستقرة عند المستوى، أما عند قيامنا بدراسة الاستقرارية عند الفروقات من الدرجة الأولى عند مختلف النماذج وجدنا أن جميع القيم المحسوبة أكبر من القيم الجدولية بالقيمة المطلقة عند درجة معنوية 1%، 5%، 10% وبهذه النتيجة نرفض فرض العدم الذي يفترض وجود جذر وحدة، بمعنى أن جميع السلاسل تستقر عند الفروقات من الدرجة الأولى.

2- تحديد درجة تأخير شعاع الانحدار الذاتي: بعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمختلف مؤشرات الأسواق، اتضح أن هذه السلاسل مستقرة عند نفس الدرجة (الدرجة الأولى)، وهذا ما يشير إلى احتمال وجود علاقة تكامل مشترك، نحاول إثبات ذلك باستخدام اختبار Johansen، ويعتمد هذا الاختبار على تحديد درجة التأخير وذلك بالاعتماد على نموذج VAR(P)، حيث نختار معامل التأخير الذي يحقق أقل قيمة لمعياري AIC أو SC، قمنا بالعملية المذكورة بين السلاسل الزمنية بشكل ثنائي ثم قمنا بها لمجمل الأسواق المتطورة أو الناشئة فكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (2). يتضح من خلال هذا الجدول قيم معامل التأخير والمشار لها بـ (*) في كل سطر، وبالنسبة للنماذج التي تباينت فيها النتائج بين المعيارين AIC و SC فقد اعتمدنا في اختيارنا على معيار SC.

3- اختبار التكامل المشترك لجوهانسن: نحاول في ما يلي دراسة التكامل المشترك بين عوائد البورصات وذلك بالاعتماد على اختبار الأثر والقيمة العظمى لجوهانسن، بعد قيامنا باختبار التكامل المشترك لأسواق الأوراق المالية في مجوعات بشكل ثنائي ثم مجوع الأسواق مع بعضها تحصلنا على النتائج الملخصة في الجدول رقم (3).

من خلال الجدول رقم (3) وانطلاقا من فرضية الاختبار وبعد مقارنة القيم المحسوبة بالقيم الجدولية وجدنا أن الأسواق الأمريكية لا تتحقق فيها علاقة التكامل وذلك لكون القيم المحسوبة أقل من القيم الجدولية عند درجة معنوية 5% في السطرين، كما أن الاحتمالات المحققة تفوق 5%، على عكس ذلك بينت النتائج أن علاقات التكامل تحققت في كل من الأسواق الأوروبية والأسواق الآسيوية أين ظهرت فيها علاقتي تكامل، أما عند دراستنا للتكامل بين مجموع أسواق العينة فتبين وجود ثلاث علاقات تكامل من إجمالي ستة أسواق، غير أن وجود هذه العلاقات غير كافية للحكم عن اندماج هذه الأسواق، فلابد من التأكد من ذلك بعد اختبار هذه العلاقات على المدى القصير باستخدام اختبار تصحيح الخطأ VECM.

4- اختبار التكامل على المدى القصير باستخدام نموذج تصحيح الخطأ VECM: بعد أن بينت نتائج اختبار التكامل المشترك انفصال سوقي كندا والولايات المتحدة الأمريكية، ووجود علاقات تكامل بين الأسواق الأخرى نحاول في هذا الجزء دراسة علاقات التكامل على المدى القصير لكل من الأسواق الآسيوية والأسواق الأوروبية ثم إجمالي أسواق عينة الدراسة، وحسب هذا الاختبار فان علاقة التكامل تتحقق بتحقق الشرطين التاليين:

- إذا كان حد تصحيح الخطأ سالب وأصغر من الواحد؛
- إذا كانت قيمة إحصائية t-student أكبر بالقيمة المطلقة من 1,96 عند درجة معنوية 5%؛

تلخصت نتائج هذا الاختبار في الجدول رقم (4). من خلال الجدول رقم (4) يمكننا إثبات علاقات التكامل كما يلي:

- أن معامل التحديد في علاقة الأسواق الأوروبية (فرنسا- ايطاليا) أقل من الواحد وإشارته سالبة (0.591308-) إضافة إلى أن إحصائية t-student أكبر بالقيمة المطلقة (3.78709-) من 1,96 وبهذه النتيجة نثبت علاقة التكامل بين هذين السوقين على المدى القصير؛

- كذلك بالنسبة لعلاقة الأسواق الآسيوية (اليابان-هونغ كونغ) أين أثبت فيها وجود علاقة تكامل على المدى القصير وذلك بتحقق شرطي النموذج قيمة معامل تصحيح الخطأ (0.188120-) سالبة وأصغر من الواحد وقيمة إحصائية ستيودنت اكبر بالقيمة المطلقة (2.72576-) من 1,96.

- وبالنسبة لعلاقة تكامل أسواق العينة باستخدام نموذج تصحيح الخطأ فقد تحقق شرطي هذا النموذج في كلا معادلتي السلاسل المتعلقة بالسوق الايطالي وسوق هونغ كونغ، أما بالنسبة للنتيجة المحققة في المعادلة المحققة في سلسلة السوق الكندي فهي مرفوضة بالرغم من أن حد تصحيح الخطأ سالب وأصغر من الواحد إلا أن الشرط الثاني لم يتحقق كون أن قيمة t-student أصغر من 1,96.

من خلال النتائج المحققة في كل من اختبار جوهانسن ونموذج تصحيح الخطأ نستنتج أن:

- أن الأسواق الأمريكية منفصلة (كندا والولايات المتحدة)؛
- أن الأسواق الأوروبية والأسواق الآسيوية تتكامل فيما بينها على المدى الطويل وكذلك على المدى القصير؛
- كما لاحظنا أن كل أسواق العينة تتكامل فيما بينها بشكل نسبي.

ثانيا: عوائد المحفظة الدولية في ظل تكامل الأسواق المالية.

يعتبر التنويع إستراتيجية تستخدم في تشكيل الحافظة المالية ويعمل التنويع الجيد على تخفيض المخاطر التي قد تتعرض لها المحفظة دون أن يحدث ذلك تأثير عكسي على العائد، ويقوم التنويع القطاعي المحلي على تدنئة المخاطر غير النظامية إلى أدنى المستويات ولكن يبقى النوع الثاني من المخاطر والمتمثلة في المخاطر النظامية وهي تلك الناجمة عن التضخم وسعر الفائدة والتي تؤثر على جميع الأوراق المالية دون استثناء، وحتى يتم تجاوز هذا المخطر يلجأ المستثمر إلى الاستثمار في المحفظة الدولية، أين تتنوع فيها العوائد والمخاطر بين البلدان إلا أن السؤال المطروح هل تفقد المحفظة المالية الدولية أهميتها في الأسواق المتكاملة ؟

بعد أن كشفنا عن علاقات انفصال/ تكامل الأسواق المالية في الجزء الأول نحاول في هذا الجزء دراسة جدوى التنويع الدولي بين هذه الأسواق وذلك بالاعتماد على نتائج ارتباط هذه الأسواق واختبارات السببية بينها.

1- تحليل ارتباط عوائد الأسواق المالية: من خلال الجدول رقم (5) والذي يوضح نتائج الارتباط بين عوائد الأسواق المالية نجد أن معاملات الارتباط بين الأسواق المتطورة خلال هذه الفترة كانت مرتفعة حيث تراوحت بين 40% و80% فإذا قسمنا دول العينة حسب موقعها الجغرافي نجد أن الدول الأوروبية فرنسا؛ ايطاليا لها معاملات ارتباط قوية تفوق 50% خاصة فيما بينها ومع الدول الأمريكية: الولايات المتحدة الأمريكية؛ وكندا ويرجع ذلك لقوة العلاقات الاقتصادية فيما بينها، في حين نجد أن معاملات الارتباط بين هذه الدول والدول الآسيوية اليابان وهونغ كونغ منخفضة مقارنة بسابقتها من الدول، فضلا عن ذلك نجد أن الدول الآسيوية ينخفض ارتباطها مع الدول الأمريكية وحتى فيما بينها ويرجع ذلك للاستقلالية النسبية لعوائد هذه الأسواق.

2- اختبار سببية عوائد الأسواق المالية: يعتبر الارتباط بين عوائد الأسواق المالية العنصر الأهم في التحليل للاستثمار في المحفظة المالية، غير أنه لا يترجم وجود علاقة سببية بين هذه العوائد بقدر ما يعبر عن التشابك الزمني أو المكاني، وبالتالي يصعب استخدام تقلب العوائد في تفسير ما يحدث بالسلاسل المتعلقة بها، لذلك أردنا تشخيص سببية مختلف السلاسل الزمنية، و يقوم اختبار السببية على كشف العلاقة بين العوائد ومن ثم تحديد اتجاه هذه العلاقة بين هذه الأسواق.

من خلال نتائج اختبارنا للسببية بين هذه الأسواق توصلنا لما يلي:

- تنعدم علاقة السببية بين كل من الأسواق الآسيوية والأسواق الأمريكية وذلك لتحقق لاحتمال يفوق 5% وبالتالي فإن هذه الأسواق لا تسبب ولا تستجيب لبعضها البعض.

- أما بالنسبة للأسواق الأوروبية التي تحققت فيها علاقة السببية إلا أنها باتجاه واحد من السوق الفرنسي نحو السوق الايطالي، وذلك لأن قيمة الاحتمال الموافقة لإحصائية فيشر أصغر من 5%، معنى ذلك أن عوائد السوق الايطالي تتأثر مباشرة بأي صدمة سواء كانت موجبة أو سالبة في السوق الفرنسي ومن خلال هذه العلاقة فيمكن التنبؤ بالعوائد المستقبلية للسوق الايطالي انطلاقا من العوائد التاريخية للسوق الفرنسي.

III. النتائج ومناقشتها:

حاولنا من خلال هذه الدراسة اختبار تكامل/انفصال الأسواق المالي لعينة مكونة من مجموعة من الأسواق المالية المتطورة ثم دراسة تأثير هذه العلاقة على العوائد المنتظرة من عملية التنويع الدولي باستخدام مجموعة من الاختبارات القياسية والتي رأينا ضرورية لمعالجة إشكالية الدراسة، فلاختبار علاقة التكامل اعتمدنا على اختبار جوهانسن ونموذج تصحيح الخطأ، أما بالنسبة لتحليل عوائد التنويع الدولي فقد اعتمدنا على نتائج الارتباط وعلاقات السببية بين مختلف الأسواق، وبناءا على هذه الاختبارات توصلنا إلى النتائج التالية:

- بناءا على الاختبارات الثنائية للتكامل الأسواق فان النتائج المتحصل عليها في هذا السياق تباينت حسب انتمائها الجغرافي، فقد تحقق تكامل الأسواق الأوروبية توافقا ودراسة (2009) **Hande Ferdine ; Joniada Milla** والتي بينت أن هذه الأسواق تتكامل على المدى الطويل وكذلك على المدى القصير، كما تحقق التكامل بالنسبة للأسواق الآسيوية وهذا عكس ما توصلت له نتائج دراستي (2007) **Thomas Lagoarde-Segot؛Brian M.Lucey؛ Barli Suryanta (2006)** ويعود هذا الاختلاف لاعتمادنا على أسواق متطورة بينما اعتمدت الدراستين على أسواق ناشئة، أما بالنسبة للأسواق الأسواق الأمريكية فلم تتحقق علاقة التكامل بينها توافقت هذه النتيجة مع دراستي **Ilhan Meric (2009)** و**Francisco Zopez Herrera (2009)** والتي أثبتت الانفصال الجزئي لهذه الأسواق؛
- وفي دراستنا للتكامل المتعدد لجميع أسواق العينة توصلنا إلى إمكانية تكامل الأسواق المالية على المدى الطويل وكذلك القصير كما هي النتيجة بالنسبة لدراسة **Alexandra Hobort ; Radu Lupu (2009)؛**
- أما عند دراستنا لعوائد التنويع الدولي في الأسواق المتكاملة توصلنا إلى أن الأرباح المحققة من عملية التنويع الدولي جد معتبرة وتختلف هذه العوائد من سوق وهذا ما توصل إليه **Mohamed El Hadi Arouri** في دراستيه لسنتي 2005 و2008 ويعود مصدر هذه الأرباح نتيجة لانخفاض معاملات الارتباط بين هذه الأسواق.
- وبالنسبة لدراسة سببية الأسواق المالية فقد بينت أن نتائج دراستنا أن ثنائيتي الأسواق الآسيوية والأسواق الأمريكية لا تستجيب لبعضها البعض، فقط تحققت علاقة السببية بين الأسواق الأوروبية وباتجاه واحد من السوق الفرنسي نحو السوق الايطالي بمعنى إمكانية التنبؤ بالعوائد المستقبلية في السوق الايطالي بالاعتماد على العوائد التاريخية في السوق الفرنسي، كما أن السوق الايطالي يتحسس وبسرعة للمعلومات الواردة من السوق الفرنسي توافقت هذه النتيجة مع دراسة **Alexandra Hobort ; Radu Lupu (2009).**

IV. الخلاصة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة اختبار تكامل مجموعة من الأسواق المتطورة، ثم توضيح تأثير هذه العلاقة على عوائد التنويع الدولي ولقد خلصنا لمجموعة من النتائج، أبرزها أن معاملات الارتباط انخفضت خلال فترة الدراسة في الأسواق المتكاملة وارتفعت في الأسواق المنفصلة، وهذا ما يجعل الاستثمار في الأسواق المتكاملة يحقق عوائد هامة من خلال المحافظ الدولية المشكلة بين هذه الأسواق، فبالنظر إلى الأسواق الأوروبية أين تحققت علاقة التكامل بينها على المدى الطويل وعلى المدى القصير إضافة إلى وجود سببية بين هذه السوقين، والتي هي عبارة عن علاقة باتجاه واحد إلا إن هذه النتيجة عملت على رفع الارتباط بينهما وجعلت من عملية التنويع فيها أقل أهمية، أما بالنسبة للأسواق الآسيوية أين تحقق التكامل بينها وانعدمت السببية بين هذه الأسواق جعل هذه الأسواق تتمتع بارتباط منخفض مقارنة بالأسواق الأوروبية وبالتالي فالاستثمار فيها يعمل على تحقيق عوائد هامة ناتجة عن التنويع بين هذين السوقين، وأما بالنسبة للأسواق الأمريكية التي بينت نتائج الدراسة بأنها لا تتكامل فهي تتمتع بارتباط قوي يفوق 60% وهذا ما يجعل الاستثمار بين هذين السوقين أقل جدوى من الاستثمار في الأسواق الأوروبية والآسيوية ويرجع السبب في هذه الحالة لحساسية السوق الكندي والذي يتمتع بمعاملات ارتباط قوية وموجبة مع جميع أسواق العينة، ومن هذه النتائج يمكن القول بأنه كان لتكامل الأسواق المتطورة خلال فترة الدراسة تأثير ايجابي على عوائد التنويع الدولي، وبهذه النتيجة يسهل على المستثمرين الوصول إلى الأسواق الأخرى وكذلك الحصول على المعلومات في هذه الأسواق وبسرعة، إضافة إلى إمكانية التنبؤ بما ستكون عليه عوائد الأسواق الخارجية انطلاقا من معلومات في السوق المحلية.

- ملحق الجداول والأشكال البيانية:

الجدول رقم (1): نتائج اختبارADF لأسعار مؤشرات الأسواق المتطورة

	نتائج استقرارية السلسلة عند المستوى			نتائج استقرارية السلسلة عند الفروقات من الدرجة الأولى		
	النموذج الأول	النموذج الثاني	النموذج الثالث	النموذج الأول	النموذج الثاني	النموذج الثالث
كندا	1.438707	-0.678485	-3.034411	-15.37354	-15.45065	-15.42592
الولايات المتحدة الأمريكية	2.375766	-1.238397	-1.561474	-15.97775	-16.24904	-16.23281
فرنسا	1.050473	-1.809103	-2.081631	-16.30174	-16.33681	-16.33700
ايطاليا	-0.005255	-1.791685	-1.681287	-17.55833	-17.52904	-17.51961
هونغ كونغ	1.368309	-2.283072	-2.908269	-15.78594	-15.86640	-15.86970
اليابان	-0.476286	-3.263308	-3.169999	-16.09731	-16.08047	-16.08939
القيم المجدولة						
%1	-2.572642	-3.451847	-3.988840	-2.572667	-3.451920	-3.988840
%5	-1.941877	-2.870899	-3.424825	-1.941881	-2.870931	-3.424825
%10	-1.615997	-2.571828	-3.135494	-1.615995	-2.571845	-3.135494

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EViwes.8

الجدول رقم (2): نتائج اختبار لتحديد معامل التباطؤ (P)

P	1	2	3	4
كندا- الولايات المتحدة الأمريكية				
AIC	-7,289*	-7,279	-7,265	-7,241
SC	-7,215*	-7,156	-7,092	-7,018
اليابان-هونغ كونغ				
AIC	-5,313*	-5,289	-5,274	-5,286
SC	-5,239*	-5,165	-5,101	-5,063
فرنسا-ايطاليا				
AIC	-6,067	-6,084	-6,096*	-6,045
SC	-5,993*	-5,960	-6,895	-5,822
مجمل الأسواق المتطورة				
AIC	-20,224	-20,254*	-20,150	-20,013
SC	-19,706*	-19,291	-18,739	-18,152

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EViwes.8

الجدول رقم (3): نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن

Hypotheses	Trace Statistic	CV 5%	Prob	Max-Eigen Statistic	CV 5%	Prob
كندا- الولايات المتحدة الأمريكية						
None	5.408104	15.49471	0.7640	4.004524	14.26460	0.8588
At most 1	1.403580	3.841466	0.2361	1.403580	3.841466	0.2361
فرنسا-ايطاليا						
None *	317.9152	15.49471	0.0001	184.6912	14.26460	0.0001
At most 1 *	133.2240	3.841466	0.0000	133.2240	3.841466	0.0000
هونغ كونغ-اليابان						
None *	317.9152	15.49471	0.0001	184.6912	14.26460	0.0001
At most 1 *	133.2240	3.841466	0.0000	133.2240	3.841466	0.0000
إجمالي الأسواق العينة						
None*	373.8608	95.75366	0.0001	187.2745	40.07757	0.0001
At most 1*	186.8663	69.81889	0.0000	139.8453	33.87687	0.0000
At most 2*	46.74106	47.85613	0.0634	29.52103	27.58434	0.0279
At most 3	17.22003	29.79707	0.6238	10.48995	21.13162	0.6977
At most 4	6.730079	15.49471	0.6092	5.741796	14.26460	0.6466
At most 5	0.988283	3.841466	0.3202	0988283	3.841466	0.3202

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EViwes.8

الجدول رقم (4) نتائج نموذج تصحيح الخطأ VECM

الأسواق الأوروبية				**الأسواق الآسيوية**		
	D(France)	**D(Italy)**			**D(Hong Kong)**	**D(Japan)**
CointEq1	-0.591308	0.948711		CointEq1	-0.188120	0.498632
t-student	-3.78709	5.08181		t-student	-2.72576	9.72723
إجمالي أسواق العينة						
	D(Canada)	D(France)	D(Italy)	D(Japan)	D(Hong Kong)	D(USA)
CointEq1	-0.005835	0.126765	-0.083346	0.054784	-0.057183	0.015856
t-student	-0.28046	5.65898	-2.92924	2.32865	-2.08709	0.98289

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EViwes.8

الجدول رقم (5): مصفوفة ارتباط عوائد الأسواق المالية

	CANADA	**FRANCE**	**HONG_KONG**	**ITALY**	**JAPAN**	**USA**
CANADA	1	0.73	0.81	0.52	0.46	0.66
France	0.73	1	0.64	0.57	0.43	0.77
HONG_KONG	0.81	0.64	1	0.50	0.48	0.57
ITALY	0.52	0.57	0.50	1	0.38	0.64
JAPAN	0.46	0.43	0.48	0.38	1	0.46
USA	0.66	0.77	0.57	0.64	0.46	1

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EViwes.8

نتائج اختبار السببية لكرانجر

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 01/21/16 Time: 22:46
Sample: 1989M10 2014M12
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
ITALY does not Granger Cause FRANCE	301	0.00123	0.9720
FRANCE does not Granger Cause ITALY		7.18905	0.0077

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 01/21/16 Time: 22:31
Sample: 1989M10 2014M12
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
JAPAN does not Granger Cause HOG_KONG	301	0.06027	0.8062
HOG_KONG does not Granger Cause JAPAN		1.56920	0.2113

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 01/21/16 Time: 22:18
Sample: 1989M10 2014M12
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
USA does not Granger Cause CANADA	301	2.35019	0.1263
CANADA does not Granger Cause USA		0.55563	0.4566

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EViwes.8

الإحالات والمراجع :

[1]. Thomas Lagoarde-Segot ; Brian M.Lucey, **Capital market integration in the middle east and north Africa**, M.E. Sharpe, Inc. in its journal Emerging Markets Finance and Trade, 2007, P.P. 34-57.

[2]. Mohamed Elhadi Arouri, Fredj Jawadi, **Stock Market Integration in emerging countries : further evidence from the phelippines and Mexico**, 2nd Global Conference on Business and Finance , Vol.1 , pp.1-1 , Costa-Rica , 2008.

[3]. Barli Suryanta, **Capital market integration in asean countries : special investigation of indonesian towards the Big Four**, The Asian Journal of Technology Management Vol. 4 No. 2 (2011): 109-114

[4]. Hande Ferdine ; Joniada Milla : **Ananlysis of cointegration in capital markets of France ; Germany and United Kingdom**, Economics & Business Journal: Inquiries & Perspectives, Vol.2 No.1, pp.109-123, 2009.

[5]. Alexandra Hobort ; Radu Lupu, **Are capital markets integrated ? a test of information, transmission within the european union**, Journal for Economic Forecasting, 2009, vol. 6, issue 2, pages 64-80

[6]. Ilhan Meric, **Co-Movements of NAFTA Stock Markets**, Troy University Business and Economic Review, 2009.

[7]. Francisco Zopez Herrera, **cointegration trends among the NAFTA equity markets**, Economía teoría y práctica.- México, DF, ISSN 0188-8250, ZDB-ID 25173030. - Vol. 36.2012, p. 179-196

[8]. El Hedi Arouri Mohamed, **Intégration financière et diversification internationale des portefeuilles**, *Economie & prévision*, 2005/2 no 168, P.P.115-132

[9]. Arouri Mohamed Elhadi, **L'integration boursiére international : tests et effets sur la diversification**, ANNALES D'ECONOMIE ET DE STATISTIQUE. – N° 85 – 2007.

[10]. Goyou D. et Atatrazi, **panorama du systéme financiers concurrence et mutations des marchés financiers en europe**, Revue les Cahiers Français.

[11]. Masafumi Yabara, **CAPITAL MARKET INTEGRATION : progress ahead of the east african community monetary union**, IMF working paper, african departement, january 2012.

[12] Surbi jain and N.R . Bhanumurthy, **financial market intgration in india**, ASIA –PACIFIC DEVELOPEMENT JOURNAL, vol 12 du 2-12-2005.

[13]. Abdelbari Nassali, **integration des marches financiers du basin pacifique**, mémoire présenté comme exigence partielle de la maitrise en administration des affaires, Université du Quebec à Montréal, 2009, page:4

[14]. Saoussen Kouki, **finanacial integration of east and south mediterrainean stock markets**, 16th International Business Research Conference, Novotel World Trade Centre Off Sheikh Zayed Road, Za'abeel 2, Dubai, UAE 12-13 April 2012

[15]. Kais Fadhlaoui, **Diversification international et intégration financière: l'intérêt des marchés émergents**, Disponible sur le lien:

https://www.researchgate.net/publication/228606961_Diversification_internationale_et_integration_financiere_L%27interet_des_marches_emergents.

[16]. Khalil TCHITCHITE, **Intégration financière et diversification internationale**, mémoire présenté pour obtenir le master en finance appliqué, université du Québec à montéreal, 2008.

[17]. سامية زيطاري، **ديناميكية أسواق الأوراق المالية في البلدان الناشئة: حالة أسواق الأوراق المالية العربية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر، 2004.

[18]. ZENASI Soumia, **les effets de l'intégration financière sur la croissance des économies du Maghreb dans un contexte de globalisation et crises**, thèse en vue de l'obtention du doctorat, NP, Université Abou Bekr Blekaid Tlemcen, 2013-2014, P.P.67-68.

تطور مؤشرات التركيز السوقي وأثرها على المنافسة المصرفية في الجزائر

سهام بوخلالة (*) & محمد الجموعي قريشي (**)
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر

ملخص : نهدف من خلال هذه الدراسة إلى قياس نسبة التركيز السوقي على مستوى القطاع المصرفي الجزائري، ومدى تأثيرها على المنافسة بين البنوك، خاصة بعد تغير هيكل السوق بدخول العديد من البنوك الاجنبية لممارسة النشاط المصرفي في الجزائر. شملت عينة الدراسة البنوك العمومية إضافة إلى ستة بنوك خاصة تعتبر الأكثر نشاطا بالنسبة لمجموع البنوك الخاصة العاملة في الجزائر، وقد استخدمنا في هذه الدراسة مؤشرHHI، الذي يستند إلى مؤشر الحصة السوقية لقياس نسبة التركيز السوقي ، كما اعتمدنا بعض مؤشرات الأداء لتحليل وضع المنافسة. خلصت الدراسة إلى أن مستويات التركيز العالية التي يعرفها السوق المصرفي الجزائري لا تمنع المنافسة بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة بالنظر إلى التطور الملحوظ لنشاط هذه الأخيرة.

الكلمات المفتاح : منافسة مصرفية، تركيز سوقي، مؤشرHHI، قطاع مصرفي جزائري.

تصنيف JEL : D43، G21، L13.

I. تمهيد:

تساهم المنافسة بدرجة كبيرة في نمو وتطور القطاع المصرفي بشكل سريع وفعال، إذ أن لها أثر مهم في تحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة والرفع من الإنتاجية ومستوى الأداء للمؤسسات العاملة فيه، كما أن ظاهرة المنافسة المصرفية أصبحت من أخطر التحديات التي تواجه المؤسسات المصرفية على المستوى المحلي والدولي، خاصة في ظل التطورات العالمية والمظاهر الحديثة التي يشهدها المجال المصرفي كعمليات الاندماج وتحرير تجارة الخدمات المالية، مما يوجب على كل دولة تحديث قطاعها المصرفي وتطويره بما يمكنه من مواجهة المنافسة الدولية، ولا يأتي ذلك إلا إذا كانت هناك منافسة داخلية بين المؤسسات المكونة لهذا القطاع مما يسهم في زيادة مردوديته و قدرته التنافسية.

تتأثر المنافسة المصرفية بالعديد من العوامل والظروف المحيطة بالسوق المصرفي، من أهمها مستوى التركيز السوقي الذي يرتبط بعدد المؤسسات الناشطة في السوق وحصصها السوقية، ويتم قياسه بالاعتماد على عدد من المؤشرات من أهمها مؤشرHHI (Herfindahl-Hirshman Index) الذي يعتبر الأكثر استعمالا في العديد من الدراسات لأنه يأخذ بعين الاعتبار جميع المصارف مع مراعاة الاختلاف في أحجامها إضافة إلى اعتماده على الحصة السوقية.[1]

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على هيكل السوق المصرفي الجزائري وطبيعة المنافسة السائدة فيه بعد الإصلاحات الهامة التي شهدها القطاع المصرفي الجزائري بصدور قانون النقد والقرض 90/10، والذي شكل خطوة أولى نحو فتح المجال للمنافسة المصرفية من خلال السماح للبنوك الخاصة و الأجنبية بالدخول إلى السوق، والإشكالية المطروحة هنا:

هل تأثر مستوى التركيز السوقي بعملية تحرير السوق المصرفي في الجزائر؟
وما هو أثر ذلك على المنافسة المصرفية؟

تعرف المنافسة المصرفية على أنها عملية أو تصرف تسلكه مجموعة من المؤسسات التي تقدم منتجات مصرفية أو منتجات بديلة لها، والهدف من هذا التصرف هو التسابق للحصول على أكبر حصة من السوق المصرفي، بحيث تسعى كل مؤسسة إلى جلب أكبر عدد من العملاء لصالحها، ويتجسد هذا التنافس من خلال عدة أدوات كتحسين جودة المنتجات، تخفيض التكاليف، استعمال التكنولوجيا العالية وحسن معاملة العملاء.[2]

تتأثر المنافسة المصرفية بمجموعة من العوامل كالأنظمة القانونية، حواجز الدخول والخروج من السوق، التطور التكنولوجي ...إلخ، و من أهم هذه العوامل درجة التركيز السوقي، ويعرف مفهوم التركيز السوقي (الصناعي) بالعودة إلى عدد المؤسسات المتنافسة داخل الصناعة، حيث أن انخفاض هذا العدد في سوق ما بشكل مستقل (بسبب التحالفات أو الاندماجات) هو مؤشر لارتفاع درجة التركيز[3]، والعكس صحيح.

اهتمت العديد من الدراسات بالبحث في أثر التركز على المنافسة بين البنوك، وذلك انطلاقا من نموذج SCP (Structure-Conduct- Performance paradigm)[4] الذي طوره (Bain, 1951)[5]، ويقوم هذا النموذج على فرضية أن هيكل السوق له تأثير على السلوك التنافسي للمؤسسات وعلى مستوى أدائها، فكلما تركز النشاط المصرفي في عدد محدود من البنوك، أدى ذلك إلى زيادة السلوك الاحتكاري لهذه البنوك وفرض أسعار مرتفعة على المنتجات[6]، وبالتالي

eMail : (*) Boukhlala_sihem@yahoo.fr & (**) Kmdjemoui@gmail.com

تحقيق أرباح عالية ، وقد اختلفت نتائج هذه الدراسات بين مؤيدة لهذه الفرضية وبين رافضة لها، ويعود هذا الاختلاف في الغالب إلى درجة تقدم الاقتصاد وهيكل القطاع المصرفي والقوانين السائدة فيه.

من بين الدراسات التي نفت صحة فرضية SCP، دراسة (Coccorese, 2002) [7] التي طبقت على البنوك الإيطالية وتوصلت نتائجها إلى عدم وجود أي تضارب بين المنافسة والتركيز على مستوى الصناعة المصرفية في إيطاليا، وهذا يعني أن مستويات التركيز العالية لا تؤدي بالضرورة إلى الحد من المنافسة، وهي نفس النتيجة التي توصلت إليها دراسة (Jansen and Haan, 2003)[8]، وتتعارض هذه النتائج مع دراسة (MKrtchyan, 2005) [9] التي هدفت إلى تقييم التطور في الوضع التنافسي للقطاع البنكي الأرميني بعد التحول إلى اقتصاد السوق وأظهرت نتائجها بأن الارتفاع في درجة التركيز خلال الفترة المدروسة تزامن مع الانخفاض في مستوى المنافسة وهذا ما يؤيد فرضية القوة السوقية، وكذا دراسة (Saeed Al-Muharrami et al) [10] التي اختبرت مستويات التركيز والمنافسة على مستوى عينة من دول التعاون الخليجي، حيث أظهرت النتائج أن الدول التي تميزت أسواقها المصرفية بمستويات تركيز عالية تعمل في ظروف منافسة احتكارية كقطر والبحرين أو احتكارية بحتة كسلطنة عمان، بينما الدول ذات مستوى التركيز المعتدل فإن أسواقها المصرفية تنشط في ظروف أقرب إلى المنافسة التامة كالسعودية، الكويت والإمارات؛ أما دراسة (Claudia.G and Barbara Casu)[11] أثر زيادة توحيد شروط المنافسة البنكية في أسواق الاتحاد الأوروبي على وضعية المنافسة والكفاءة على مستوى هذه الأسواق، فقد أظهرت نتائجها بأن درجة التركيز ليست بالضرورة مرتبطة بدرجة المنافسة، وكذلك أشارت دراسة (الكور، 2011) [12] التي شملت عينة من البنوك التجارية الأردنية من أجل اختبار أثر تركز السوق من الأصول على أداء هذه البنوك، وتوصلت النتائج إلى رفض فرضية SCP حيث أن مستويات التركيز العالية في الصناعة البنكية الأردنية خلال الفترة المدروسة لم تؤدي إلى حدوث أية تحالفات بين البنوك الأكثر تركزا من أجل فرض قوتها السوقية، وذلك نتيجة القوانين والتشريعات التي عملت على رفع وتعزيز مستويات المنافسة.

ومن أحدث الدراسات في هذا المجال، دراسة (Mirzaei& Moore, 2014) [13] التي تناولت العلاقة بين المنافسة ومجموعة من المحددات من بينها مستوى التركيز، عبر عينة مكونة من 146 دولة مقسمة إلى ثلاث مجموعات (الدول المتقدمة، الدول النامية والدول الناشئة)، ويمكن أن تكون نتائج هذه الدراسة مفسرة لذلك التعارض الذي لاحظناه بين الدراسات السابقة الذكر فيما يتعلق بالحكم على مدى تأثير مستوى التركيز على المنافسة المصرفية، حيث أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن الأنظمة البنكية الأكثر تركزا في الدول المتقدمة تعزز المنافسة، مما ينفي فرضية العلاقة العكسية بين التركيز والمنافسة، ويعني هذا أن التركيز لا يرجح لأن يكون دافعا للمنافسة في هذه الدول بل هناك عوامل أخرى كالتحرير المالي ومنافسة قطاع التأمين، بينما جاءت النتائج في الدول النامية لتعزز النظرية التقليدية حيث أن مستويات التركيز العالية تضعف المنافسة وهذا ما يبرهن الأثر الإيجابي للأسواق المركزة على المنافسة، أما بالنسبة للدول الناشئة فقد وجدت الدراسة بأن اختراق البنوك الأجنبية لأسواق هذه الدول له أثر كبير في خلق المنافسة.

على المستوى الوطني تم الإطلاع على دراسة (Salah&T.Rajhi, 2011) [14] التي هدفت إلى اختبار ظروف المنافسة على مستوى القطاع المصرفي الجزائري قبل وبعد التصحيح الهيكلي، وتوصلت هذه الدراسة إلى أنه رغم التوجه نحو التركيز السوقي إلا أن المؤشرات المستعملة أشارت إلى ارتفاع درجة المنافسة على مستوى السوق المصرفي في الجزائر، وأن البنوك تتجه لأن تكون أكثر تنافسية وكفاءة، ومع مع ذلك تبقى البنوك العمومية تتمتع بقوة سوقية كبيرة.

II. الطريقة والأدوات المستخدمة:

1- مؤشر HHI لقياس درجة التركيز: أشارت الكثير من الدراسات إلى أن مقياس HHI هو الأفضل في قياس نسبة التركيز السوقي لأنه يتميز باستعمال معطيات أكثف من مؤشر CR_k [15] وتم استعماله لأول مرة من طرف Hirshman سنة 1940 على أنه يساوي الجذر التربيعي لمجموع مربعات الحصص السوقية، ثم تم تعديله من طرف Herfindahl سنة 1950 [16]، وقد أخذ هذا المؤشر اسمه وصورته الحالية بعد مقال نشره Hirshman سنة 1964 [17]، كما استعمل هذا المؤشر بشكل واسع في الدراسات خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، وتعتمد عليه شعبة مكافحة الاحتكار في وزارة العدل الأميركية منذ 1982 كمقياس للتركيز السوقي في قضايا مكافحة الاحتكار [18].

يحسب مؤشر HHI بجمع مربعات حصص السوق لكل مؤسسة في سوق ما، ويمكن توضيحه كالتالي:

$$HHI = \sum_{i=1}^{N} S_i^2 \quad , \quad i = 1,\ldots\ldots,N$$

حيث Si : تمثل الحصة السوقية للمؤسسة i.

N : العدد الإجمالي للمؤسسات في السوق.

تتراوح قيمة HHI بين 1/N في حالة وجود عدد من المؤسسات المتساوية الحجم، وبين الواحد الصحيح في حالة الاحتكار التام، وبالتالي فإن السوق المصرفي يكون في حالة منافسة عندما تكون قيمة HHI أقل من 0.10، ويكون معتدل التركيز عندما تنحصر قيمة HHI بين 0.10 و0.18، أما إذا فاقت قيمة HHI 0.18 فإن السوق يكون في درجة عالية من التركيز [19].

2- عرض عينة ومتغيرات الدراسة: تركز هذه الدراسة على قياس درجة التركيز في مجال الودائع والقروض المصرفية باعتبار أن النشاط الرئيسي للبنك يتمثل في قبول الودائع وتقديم القروض، وذلك خلال الفترة ما بين 2004و2013 ، وتتكون عينة الدراسة من 12 بنك من البنوك العاملة في الجزائر والتي يمكن تقسيمها إلى مجموعتين، تتمثل المجموعة الأولى في ستة بنوك عمومية وهي: البنك الوطني الجزائري (BNA)، القرض الشعبي الجزائري (CPA)، البنك الخارجي الجزائري (BEA)، بنك التنمية المحلية (BDL)، بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، بنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP BANQUE)؛ أما المجموعة الثانية فتضم البنوك الخاصة الأكثر نشاطا والأكبر من حيث حجم الأصول والانتشار الجغرافي وهي: بنك البركة الجزائري، المجموعة المصرفية العربية (ABC)، بنك خليج الجزائر (AGB)، البنك الوطني الباريسي (BNP)، الشركة العامة (SOCIETE GENERAL(SG، TRUST BANK OF ALGERIA.

يعتمد حساب مؤشر HHI على **متغير الحصة السوقية**، بحيث نميز في هذه الدراسة بين:

- **الحصة السوقية من الودائع:** ويتم حسابها بقسمة مجموع الودائع المصرفية لكل بنك على إجمالي الودائع على مستوى القطاع المصرفي، ويضم مجموع الودائع المصرفية لكل بنك بنود الميزانية التالية (جانب الخصوم): الديون اتجاه المؤسسات المالية، الديون اتجاه العملاء والديون الممثلة بسند، أما فيما يتعلق بإجمالي الودائع على مستوى القطاع المصرفي فيضم مجموع الودائع الجارية والودائع لأجل المودعة لدى كل البنوك، وقد تم الحصول عليها من خلال الجداول التي يعدها البنك المركزي والمتعلقة بوضعية بنوك الودائع.

- **الحصة السوقية من القروض:** ويتم حسابها بقسمة حجم القروض المصرفية الموجهة للعملاء في كل بنك على إجمالي القروض الممنوحة على مستوى القطاع المصرفي، ويشمل هذا الأخير إجمالي القروض الموجهة للاقتصاد والتي نجدها ضمن الجداول التي يعدها البنك المركزي و الخاصة بوضعية بنوك الودائع.

III. النتائج ومناقشتها:

1- درجة التركيز السوقي على مستوى القطاع المصرفي الجزائري: يعبر الجدول رقم 01 عن تطور مستوى التركيز السوقي للودائع والقروض المصرفية خلال الفترة من 2004 إلى 2013 حسب معطيات البنوك محل الدراسة، وقد شهد القطاع المصرفي الجزائري في هذه الفترة انضمام عدة بنوك خاصة حيث بلغ عددها 14 بنكا مقابل 6 بنوك عمومية.

- **بالنسبة للودائع المصرفية:** تشير النتائج في الجدول رقم 01 إلى أن القطاع المصرفي الجزائري يعرف مستويات تركيز مرتفعة في مجال الودائع، إذ نلاحظ أن قيمة مؤشرHHI كانت أكبر من 0.18 وهذا ما يعني أن سوق الودائع في هذه الفترة شهد نوع من الاحتكار، حيث تسيطر البنوك العمومية على أكثر من 80% من إجمالي الموارد المجمعة لدى القطاع المصرفي بينما لا تتعدى حصة البنوك الخاصة نسبة 10%، وتعود هذه المستويات المرتفعة من التركيز لهيمنة البنوك العمومية على معظم ودائع مؤسسات القطاع العمومي بما فيها المؤسسات التابعة لقطاع المحروقات و التي تتميز بكبر حجم ودائعها، وقد تكرست هذه الهيمنة بعد توقيف بنك الخليفة سنة 2003 إذ فرضت الحكومة على المؤسسات العمومية التعامل حصريا مع البنوك العمومية، ورغم إلغاء هذا الإجراء فيما بعد إلا أن المؤسسات العمومية تواصل عدم السماح للبنوك الخاصة بالتعامل معها، حيث تعتمد هذه الأخيرة أساسا على ودائع الافراد ومؤسسات القطاع الخاص فقط، كما أن ضعف حجم الودائع المجمعة من طرف البنوك الخاصة يعود لاهتزاز ثقة الأفراد في هذه الأخيرة خاصة بعد قضية بنك الخليفة والبنك التجاري و الصناعي.
- **بالنسبة للقروض المصرفية:** نلاحظ في الجدول رقم 01 تذبذب قيمة المؤشر HHI الخاصة بالقروض خلال الفترة من 2004 إلى 2013، حيث تراوحت بشكل عام بين 0.12-0.18 مما يعني أن سوق القروض في هذه الفترة كان معتدل التركيز وبالتالي فهو يتميز بظروف المنافسة الاحتكارية، إذ تسيطر البنوك العمومية الستة على القسم الأكبر من إجمالي القروض الموزعة على الاقتصاد بنسبة تراوحت ما بين 86% إلى 90%، بينما لم تتعد حصة البنوك الخاصة مجتمعة نسبة 14%، كما بلغت حصة البنوك الخاصة داخل العينة 8% من إجمالي القروض الموزعة إلى غاية سنة2013.

وبالنظر إلى هيكل القروض الموزعة على أساس القطاعات الاقتصادية، نجد أن البنوك العمومية تهيمن بشكل كامل على القروض الموجهة لتمويل القطاع العام إذ تحتكر هذه البنوك تمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى، كما أن حصتها في تمويل القطاع الخاص مهمة أيضا إذ بلغت 74.4% سنة 2013 مقابل 74.6% في 2012 و73.2% في 2011، في حين تقتصر القروض الموزعة من طرف البنوك الخاصة على تمويل القطاع الخاص والعائلات بنسبة مساهمة ضعيفة، فقد تراوحت هذه النسبة بين 23% و25.6% ما بين سنتي 2010 و2013.

2- المنافسة على مستوى القطاع المصرفي الجزائري: يعرف القطاع المصرفي الجزائري سيطرة واضحة للبنوك العمومية على معظم النشاط المصرفي، فرغم تحرير السوق المصرفي الذي أدى إلى تزايد عدد البنوك الخاصة منذ إصلاحات قانون النقد والقرض ليصل إلى14 بنكا حتى سنة 2014، إلا أن مساهمة هذه البنوك في النشاط المصرفي ما تزال ضعيفة، رغم التطور الملحوظ في نشاطها.

شهد نشاط البنوك الخاصة في الجزائر تطورا ملحوظا وسريعا، ويتجسد ذلك في النمو المتواصل في حجم أصولها وحصصها السوقية، وارتفاع عدد الوكالات التابعة لها إضافة إلى التحسن المستمر في أدائها، فقد ارتفع عدد وكالات البنوك الخاصة من 214 وكالة إلى 315 وكالة خلال 4 سنوات، ويعبر ذلك عن رغبة هذه البنوك في التوسع في نشاطها والانتشار السريع عبر التراب الوطني، وبالنسبة لحجم الأصول يوضح الجدول رقم 03 تطور الحصة السوقية من الأصول لدى البنوك الخاصة والعمومية، ويمكن ملاحظة أن حصة البنوك الخاصة في ارتفاع مستمر بحيث انتقلت هذه النسبة من 7.2% سنة 2003 إلى 14.1% سنة 2013 أي بنسبة زيادة 96% في ظرف 10 سنوات، أما بالنسبة للحصة السوقية من القروض والودائع فرغم أنها أضعف بكثير من تلك الخاصة بالبنوك العمومية إلا أنها تعرف نموا ملحوظا، فمثلا بلغت نسبة الزيادة في الودائع المجمعة لدى البنوك الخاصة 29.1% سنة 2011 مقابل 19.7% سنة 2010 مقارنة بنسبة نمو أقل لدى البنوك العمومية قدرت بـ15.2% سنة2011 و13.5% سنة 2011[20]، كما يوضح الشكل رقم 01 تطور حصة البنوك الخاصة داخل العينة من الودائع والتي تضاعفت بثلاث مرات خلال 10 سنوات، أما فيما يتعلق بالقروض فقد ارتفعت حصة هذه البنوك بحوالي 33% ما بين سنتي 2004 و2013 (شكل رقم02)، كما بلغت نسبة التوسع في منح القروض من طرف البنوك الخاصة مجتمعة 23.2% سنة2011 مقابل 15.5% سنة 2010[21]، وارتفعت نسبة مساهمتها في تمويل القطاع الخاص من 23.8% سنة 2010 إلى 25.6% سنة 2013 استنادا إلى تقارير بنك الجزائر.

تتمتع البنوك الخاصة بمستوى أداء أحسن من البنوك العمومية على العموم، ويؤكد على ذلك مؤشرات الربحية والمخاطرة الخاصة بهذه البنوك، حيث يبين الجدول رقم 04 أن البنوك الخاصة تحقق عائدا على الأصول أعلى من ذلك المحقق في البنوك العمومية، إذ نلاحظ أن متوسط العائد على الأصول للبنوك العمومية تراوح ما بين 0.47% و1.17% خلال الفترة 2004-2013، في حين تراوح متوسط العائد على الأصول في البنوك الخاصة داخل العينة ما بين 1.55% و3.32 % خلال نفس الفترة، ويعود ذلك لانخفاض حجم المؤونات على خسائر القروض في البنوك الخاصة إضافة إلى ارتفاع حجم الإيرادات من العمليات المرتبطة بالعمولات بالمقارنة مع البنوك العمومية، كذلك يبين الجدول رقم 05 أن حجم الأرباح الصافية للبنوك الخاصة عرف نموا ملحوظا بحيث تضاعف بأكثر من 10 مرات خلال عشر سنوات من 2004 إلى 2013، بالمقابل انخفضت نسبة النمو في حجم أرباح البنوك العمومية بشكل ملحوظ من 49% ما بين 2008 و2009، إلى 18% ما بين 2010 و2011 وذلك بعد أن عرف حجم الأرباح انخفاضا بنسبة 8% ما بين 2009 و 2010، كما انخفض ما بين 2011 و2013 بنسبة 21 %، من جهة أخرى تشير تقاريربنك الجزائر إلى أن البنوك الخاصة تتحكم بشكل أحسن في المخاطر الائتمانية ، فقد تراوحت نسبة القروض المتعثرة على القطاع الخاص والعائلات ما بين 4% و11.3% من 2007 إلى 2012، بينما تراوحت هذه النسبة في البنوك العمومية بين 12% و16.4% خلال نفس الفترة.

تشير المؤشرات السابقة الذكر في مجملها إلى نمو نشاط البنوك الخاصة بشكل تدريجي، فبالرغم من مستويات التركيز العالية في مجال القروض والودائع، إلا أن البنوك الخاصة استطاعت أن تطور نشاطها لمنافسة البنوك العمومية من خلال التركيز على النشاطات خارج الوساطة إضافة إلى السرعة في أداء الخدمات للعملاء، توفير خدمات مصرفية حديثة كإتاحة التعامل بالبطاقات الائتمانية الدولية (مثل بطاقة ماستر كارد التي بادر بنك الخليج الجزائر بإدخالها إلى السوق المصرفي)، الانتشار السريع من خلال الارتفاع المستمر في عدد الوكالات.

يدل التطور المستمر في نشاط البنوك الخاصة والتحسن في أدائها على تحسن وضع المنافسة على مستوى القطاع المصرفي الجزائري حتى وإن كان بوتيرة بطيئة، وهذا ما يعني أن مستويات التركيز العالية التي يشهدها القطاع قد لا تشكل عائقا لوجود المنافسة، حيث –وفيما عدا درجة التركيز المرتفعة- يمتع السوق المصرفي الجزائري بمميزات تجعله قابلا لاستيعاب عدد أكبر من البنوك، خاصة في ظل انخفاض حواجز الدخول إلى السوق المصرفي الذي يعتبر جد مفتوح للمنافسة بحيث تنعدم فيه الحواجز الاقتصادية والتكنولوجية (مثل تطبيق مفهوم اقتصاديات الحجم، التمايز في المنتجات المصرفية،الاستعمال العالي للتكنولوجيا....)، إضافة إلى انخفاض الحواجز التنظيمية(القانونية).

IV. الخلاصة:

تلعب المنافسة دورا هاما في تحسين أداء القطاع المصرفي وزيادة القدرة التنافسية للبنوك العاملة فيه محليا ودوليا، وتتأثر درجة المنافسة المصرفية بمجموعة من العوامل من أهمها مستوى التركز السائد في السوق.

تناولت هذه الدراسة قياس مستويات التركيز في القطاع المصرفي الجزائري باستعمال مؤشر HHI، وتحليل مدى تأثير هذه المستويات على المنافسة بين البنوك الخاصة والبنوك العمومية، وقد أظهرت نتائج التحليل بأن القطاع المصرفي الجزائري يتميز بمستويات تركيز جد مرتفعة خاصة في مجال القروض والودائع المصرفية التي تسيطر عليها البنوك العمومية، إلا أن ذلك لم يمنع البنوك الخاصة من المنافسة وإثبات مكانتها على السوق المصرفي، ويدل على ذلك التطور المستمر في نشاطها خاصة في مجال النشاطات خارج الوساطة وتمويل التجارة الخارجية والذي يزيد من احتمالات ارتفاع درجة المنافسة في المستقبل،بالنظر إلى حداثة دخول هذه البنوك إلى السوق مقارنة بالتاريخ الطويل للبنوك العمومية.

تتفق هذه النتيجة مع ماتوصلت إليه دراسة (Salah&T.Rajhi, 2011) التي أثبتت أنه رغم ارتفاع مستوى التركيز في القطاع المصرفي الجزائري إلا أن درجة المنافسة كانت في تزايد، وكذلك بعض الدراسات الأجنبية الأخرى كدراسة (الكور، 2011) ودراسة (Coccorese, 2002) التي أجمعت على أن مستوى التركيز المرتفع لايعد بالضرورة عائقا أما المنافسة، في حين تتعارض هذه النتيجة مع تقرير حديث لصندوق النقد الدولي (FMI)[22] والذي أشار فيه إلى أن المنافسة على مستوى القطاع المصرفي الجزائري تبقى ضعيفة بسبب درجات التركيز المفرطة في السوق، والسلوك غير التنافسي للبنوك العمومية.

- ملحق الجداول والأشكال البيانية:

الجدول رقم 01: تطور درجة التركيز السوقي للقروض والودائع المصرفية.

السنوات / قيمةHHI	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
قيمة HHI بالنسبة للقروض ($10x^{-4}$)	1399	1073	1056	1072	1393	1541	1354	1610	1697	1094
قيمةHHI بالنسبة للودائع ($10x^{-4}$)	3066	2578	1935	2337	2135	2665	2207	1912	1710	2377

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك.

الجدول رقم02: تطور عدد الوكالات التابعة للبنوك الخاصة والبنوك العمومية.

السنوات / نوع البنوك	2010	2011	2012	2013
البنوك العمومية	1077	1083	1091	1094
البنوك الخاصة	214	274	301	315

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائرللسنوات2011، 2012، 2013.

الجدول رقم03: تطور الحصة السوقية من الأصول للبنوك الخاصة والعمومية.

سنوات / نوع البنوك	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
البنوك العمومية	%92.1	%91.4	%91.8	%92.2	%90.8	%89	%89	%88	%86.4	85.9%
البنوك الخاصة	%7.9	%8.6	%8.2	%7.8	%9.2	%11	%11	%12	%13.6	%14.1

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر.

الجدول رقم04: متوسط العائد على الأصول (ROA) لدى البنوك العمومية والبنوك الخاصة.

السنوات / نوع البنوك	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
البنوك العمومية	%0.47	%0.47	%0.47	%0.56	%0.79	%1.17	%1	%1.04	% 0.93	% 0.99
البنوك الخاصة	%1.55	%1.55	%2.17	%2.84	%3.14	%2.52	%3.32	%2.85	2.63%	% 1.71

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك.

الجدول رقم05: تطور حجم الأرباح الصافية في البنوك الخاصة والبنوك العمومية.

السنوات / نوع البنوك	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
البنوك العمومية	27581	31830	41475	39891	56329	84191	77274	91663	87198	72090
البنوك الخاصة	1724	2282	2461	4196	6707	8669	15947	17563	20390	19725

المصدر: التقارير السنوية للبنوك.

الشكل رقم01: تطور الحصة السوقية من الودائع للبنوك الخاصة والعمومية.

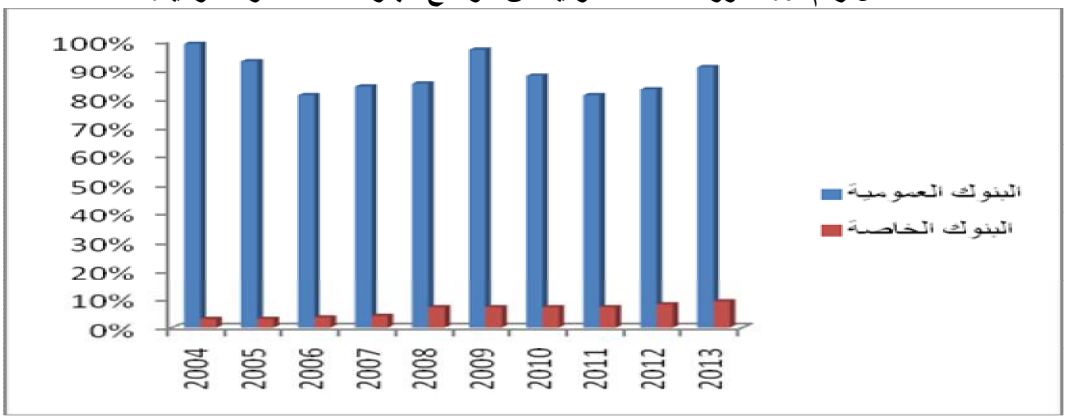

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك.

الشكل رقم02: تطور الحصة السوقية من القروض للبنوك الخاصة والعمومية.

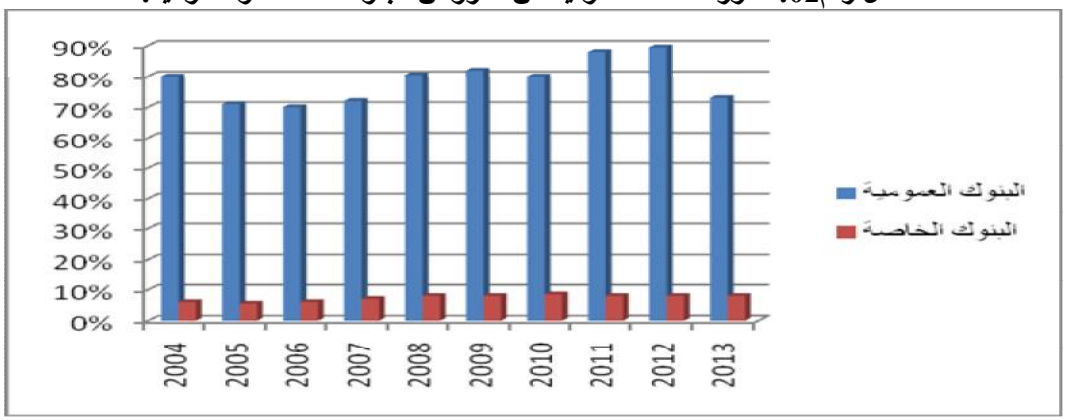

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك.

الإحالات والمراجع:

[1]. Jacob A.Bikker and Katharina Haaf , **Measures of competition and concentration in the banking industry :a review of literature** , economic & financial modelling, summer20002, P.3.

[2]. Hamidouche Fouzia, **Analyse de la concurrence dans l'industrie bancaire- compartiment du crédit hypothécaire**, mémoire de fin d'études en vue de l'obtenir du diplôme de magistère non publié école supérieur de commerce Alger, 2001/ 2002, P.6.

[3]. Zuhayr Mikdashi, **les banques à l'ère de la mondialisation**, Economica, Paris, 1998.

[4]. للمزيد عن هذا النموذج ، يمكن الإطلاع على:

-Leonard W. Weiss, **The Structure-Conduct-Performance paradigm and antitrust**, University of Pennsylvania law review, VoL127:1104, 04/1979.

-Jeffrey Church &Roger Waire, **Industrial organization :Astrategic approach** ,USA : McGraw-Hill ,1999, P.P.423-432.

[5]. Bain.j.s, **Relation of profit rate to industry concentration** ,Quarterly journal of economics, 65, 1951.

[6]. يتم ذلك مثلا بفرض معدلات فائدة أعلى على القروض، ومعدلات فائدة أقل على الودائع مقارنة ببيئة تنافسية أخرى.

[7]. Paolo Coccorese, « **Competition Among Dominant Firms in Concentrated Markets : Evidence from the Italian Banking Industry** », Working Paper No. 89, Center For Studies in Economics and Finance, November 2002.

[8]. Jansen, D. and Haan. J, « **Increasing Concentration in European Banking : a macro-level analysis** », Research Memorandum Working Paper no (743/0323), Netherlands Central Bank, Research Department.,(2003).

[9]. Armenuhi MKrtchyan, « **The evolution of competition in banking in a transition economy:an application of the Panzar-Rosse model to Armenia** », ", The European journal of comparative economics, vol2, n1,pp 67-82, 2005.

[10]. Saeed Al-Muharrami, Yusuf Khabari &Kent Matthews, **Market structure and competitive conditions in the Arab GCC banking system**, Cardiff Economics Working Papers, N0 E2006/8.

[11]. Claudia. G and Barbara Casu, **Bank Competition, Concentration and Efficiency in the Single European Market** , Manchester School ,vol74, issue4, july2006.

[12]. عز الدين مصطفى الكور، **أثر التركز والحصة السوقية في أداء البنوك التجارية الأردنية**، دراسات العلوم الإدارية، المجلد38، العدد2، 2011.

[13]. Ali Mirzaei, Tomoe Moore, **What are the driving forces of bank competition across different income groups of countries**, Journal of International Financial Markets, Institutions & Money 32,2014, 38-71.

[14]. Hatem Salah, Taoufik Rajhi , **Concurrence et compétitivité bancaire en Algérie: économétrie de panels sur la période 2000–2007**, African Devlopment Review, vol23, issue1, Mars2011.

[15]. Florian Leon, **Measuring competition in banking: A critical review of méthodes**, Série Etudes et documents du CERDI, centre d'étude et de recherches sur le développement international, Etudes et Documents no 12, Juin 2014.

[16]. Zhou Bin, **Simulation of the Hirfindahl-Hirshman Index: The case of the ST. Louis banking geographic market**, Geography Online 4,2003, www.siue.edu/geography/online/gov4nl2.html, P.17.

[17]. Hirschman., A.O, **The Paternity of an Index**, American Economic Review, Vol. 54, 1964, P.P.761-762.

[18]. Zhou Bin, Op;Cit, P.18.

[19]. Jacob A.Bikker and Katharina Haaf , Op;Cit, P.5.

[20]. التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة2011، ص.77.

[21]. نفس المرجع، ص.80.

[22]. Fond monétaire international, **Algérie: évaluation de la stabilité du système financier**, Rapport de FMI No14/161, juin2014, P.14.

العلاقة بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري
- دراسة قياسية للفترة (1970-2014) -

منصف مصار (*) & يسمينة لباني (**)
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
جامعة الجزائر 3 - الجزائر

ملخص : تهدف هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين معدل الادخار ومعدل الاستثمار المحليين في الجزائر باستخدام بيانات سنوية للفترة (1970-2014)، ويتم ذلك اعتمادا على طرق تحليل التكامل المشترك باستخدام طريقة (Engel-Granger, 1987)، طريقة (Johansen-jeselius, 1990) واختبار السببية حسب (Granger, 1969)، وتأتي هذه الورقة كمساهمة بعدما أصبحت النتائج التي توصل إليها (Feldstein and Horioka, 1980) سببا للكثير من الدراسات للبحث في العلاقة بين الادخار والاستثمار المحليين في العديد من البلدان.

تؤكد النتائج المتحصل عليها على عدم وجود علاقة بين معدل الادخار المحلي ومعدل الاستثمار المحلي في فترة الدراسة، وحسب واقع الاقتصاد الجزائري فإن ذلك يرجع لعدة أسباب أهمها الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات وسوء استغلال الوفرة المالية الناتجة عن إيراداته، وهذا في ظل غياب رؤية واضحة وإستراتيجية محددة لكيفية التوظيف الأمثل للمدخرات المحلية.

الكلمات المفتاح : ادخار، استثمار، اختبارات جذر الوحدة، اختبار التكامل المشترك، اختبار السببية.

تصنيف JEL : C12، C13، E20.

I. تمهيد:

تعتبر العلاقة بين الادخار والاستثمار من أهم الموضوعات الاقتصادية التي لقيت تركيزا كبيرا في التحليل والدراسات الاقتصادية في العقود السابقة، وهذا نظرا لما يمثله الادخار كمصدر ذاتي لتمويل الاستثمار لتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وإحداث التنمية الاقتصادية دون اللجوء إلى الاقتراض من الخارج أو الاعتماد على المساعدات الخارجية. وقد أوضحت نماذج النمو وتجارب التنمية أن مشكلة التكوين الرأسمالي من خلال تعبئة المدخرات المحلية وتحويلها إلى استثمارات شرط أساسي من شروط نجاح التنمية الاقتصادية، إذ أن إنشاء المشاريع المختلفة لزيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع يتطلب قدرا كبيرا من الموارد في شكل ادخار محلي، كما أن تدني وتناقص الادخار المحلي يؤثر سلبا على مستوى التنمية الاقتصادية ويضطر الحكومات للاقتراض من الخارج، ويترتب على هذا الاقتراض الخارجي استنزاف جانب مهم من الموارد لسداد أعباء القروض الخارجية من فوائد وأقساط، إلى جانب ما يصاحب ذلك من أعباء غير مالية وضغوط سياسية، وبالتالي فإنه لا يمكن اعتبار القروض الخارجية بديلا عن الادخار المحلي لأن ذلك السبيل محفوف بالمخاطر.

- واقع العلاقة بين الادخار المحلي والاستثمار المحلي في الجزائر: لا تفتقر الجزائر إلى المدخرات مقارنة بمعظم الدول الفقيرة فالواقع أن المدخرات تفوق الاستثمارات بكثير، وهذا يرجع إلى الارتفاع الذي شهدته أسعار المحروقات منذ مطلع سنوات الألفية الثالثة، كما أن الانخفاض السريع الذي شهدته في السنتين الأخيرتين سيؤثر لا محالة على طبيعة العلاقة بين الادخار والاستثمار المحليين، فالاقتصاد الجزائري اقتصاد بترولي ريعي بالدرجة الأولى وتعتبر صادراته من المحروقات المحرك الأساسي له إذ تمثل أكثر من 95% من إجمالي الصادرات[1]، وتمثل إيراداتها 80% من الإيرادات الجبائية، كما تعتبر هذه الإيرادات مصدرا للادخار مما قد يسمح بتحقيق معدلات استثمار مرتفعة.

لذلك تبقى استراتيجيات التنمية في الجزائر كغيرها من الدول النامية التي تحتوي على موارد طبيعية تعاني من التبعية لقطاع المحروقات[2]، وتؤثر هذه التبعية في تحديد العلاقة بين الادخار والاستثمار المحليين، لذلك تم اعتبار قطاع المحروقات منذ الاستقلال القطاع الوحيد القادر على تحويل الاقتصاد الجزائري من خلال تمويل الاستثمارات التي تساهم في ظهور تبادل بين مختلف القطاعات الإنتاجية.

وعلى هذا الأساس كانت إشكالية هذا البحث تتمثل في: **إيجاد طبيعة العلاقة بين الادخار والاستثمار المحليين في الجزائر بالطرق القياسية للتكامل المشترك واكتشاف العلاقة السببية بينهما.**

- العلاقة بين الادخار والاستثمار في النظرية الاقتصادية: لقد كانت العلاقة بين الادخار والاستثمار موضع اهتمام كبير في مختلف النظريات الاقتصادية، وقد اتفق الفكر الكلاسيكي مع الفكر الكينزي في تعادل الادخار مع الاستثمار(I=S) إلا أنهما اختلفا في الأسباب الكامنة وراء هذا التعادل، فوفقا للفكر التقليدي يتحقق التعادل بين الادخار

eMail : (*) Messarmon@yahoo.fr & (**) Ylabani@yahoo.fr

والاستثمار بفعل مرونة سعر الفائدة انطلاقا من تسليمهم بالتوازن التلقائي الكلي عند التوظيف الكامل، في حين أن التعادل بين الادخار والاستثمار عند كينز يتحقق بفعل تغيرات الدخل وليس من الضروري أن يتم عند مستوى التشغيل الكامل[3].

تستخدم في الوقت الحالي المحاسبة الوطنية وكذلك تقارير المنظمات الدولية لغة التعادل بين الادخار والاستثمار، إلا أن هذه النظرة تكون بالنسبة للادخار والاستثمار المحققين، وهذا لا يمنع القول بإمكانية الاختلاف بين الادخار والاستثمار منظورا إليهما في نطاق المتوقع، وعليه فإن الادخار والاستثمار المخططان مسبقا يختلفان في المفهوم عن الادخار والاستثمار المحققين، وهذا باعتبار أن قرارات الاستثمار والادخار تصدر عن وحدات اقتصادية مختلفة، كما أن تعادل و تطابق الادخار والاستثمار المحققين لا يعني أنهما شيء واحد، وذلك لأنهما متغيران مختلفان يتحققان من جانب أطراف تختلف أهدافهم ودوافعهم[4].

- الدراسات السابقة: حاولت الكثير من الدراسات تسليط الضوء على العلاقة بين الاستثمار والادخار في الأدب الاقتصادي وخاصة بعد الدراسة التي قام بها (Feldstein and Horioka, 1980)[5] والتي استخدمت معدل الارتباط بين الاستثمار والادخار المحليين كمقياس لحركة رأس المال الدولي في الأجل الطويل.

افترض (Feldstein and Horioka) أنه إذا كانت تدفقات رأس المال بين دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حرة فإن العلاقة بين الادخار والاستثمار المحليين ستكون ضعيفة بالنسبة لهذه الدول، أي إذا كانت العلاقة بين الاستثمار والادخار ضعيفة فهذا يدل على حركية عالية لرأس المال الدولي. يبرر ذلك (Feldstein and Horioka) بأنه إذا كانت حركية رأس المال كاملة فسنلاحظ ترابطا ضعيفا بين الاستثمار المحلي والادخار المحلي، فالمستثمرون في بلد معين لا يعتمدون فقط على التمويل من المدخرين المحليين بل يستطيعون الاقتراض من الأسواق الدولية عند معدلات الفائدة العالمية، وبالمثل يمكن للمدخرين أن يقرضوا المستثمرين الأجانب كامل مدخراتهم المحلية. وحسب النظرية الاقتصادية فإنه في ظل غياب القيود على الأسواق المالية الدولية ستتدفق المدخرات من أي بلد إلى الدول ذات الفرص الاستثمارية الأكثر إنتاجية، لذا لن ترتبط معدلات الادخار المحلي مع معدلات الاستثمار المحلي.

على هذا الأساس قام (Feldstein and Horioka) بتحليل بيانات سنوية للفترة (1960-1974) لـ 16 دولة في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) وتم تقدير النموذج التالي:

$$I = \alpha + \beta S + u \qquad (1)$$

حيث: u هو الخطا العشوائي، S و I هما معدل الادخار ومعدل الاستثمار المحليين على التوالي*، أما α فهو معلمة الحد الثابت و β هو معلمة الادخار.

وجد (Feldstein and Horioka) عند تقدير النموذج أن قيمة معامل معدل الادخار كان 0.887، ومن هذه النتيجة وضعا نظريتهما عن وجود علاقة بين الاستثمار والادخار، مما يعني أن رأس المال لا يتحرك في دول منظمة التعاون الاقتصادي. إلا أن حالة تكامل الأسواق المالية السائدة وغياب ضوابط على حركة رأس المال وانتشار المعلومات بسهولة وتحرير الأسواق المالية ووجود سعر فائدة تفاضلي بين الدول أظهرت نقيض النتائج التي توصلا إليها وبالتالي عرف هذا الوضع بلغز (Feldstein and Horioka). وقد قدمت الكثير من الدراسات التطبيقية على العديد من الدول للبحث في هذا المشكل، كما اتخذت اتجاهين مختلفين: الاتجاه الأول يحاول إعادة إحياء فرضية (Feldstein and Horioka) كوسيلة لقياس درجة حركية رأس المال عن طريق تتبع تطور العلاقة بين الاستثمار والادخار باستخدام طرق تحليل التكامل المشترك (De Vita and Abott, 2002) [6]، والاتجاه الثاني لا يسعى لقياس حركية رأس المال باستخدام الارتباط بين الاستثمار والادخار كما افترض (Feldstein and Horioka)، بل يجادل بأن طبيعة العلاقة بينهما قد تكون نتيجة لعوامل اقتصادية أخرى (Corbin, 2004)[7].

كما وجدت بعض الدراسات عن الدول النفطية للبحث في لغز (Feldstein and Horioka) ومن بينها دراسة (Mussa Michael and Morris Goldstein, 1993)، حيث بينا أن بعض الدول النامية التي تعاني من ضعف تنوع اقتصادها وهيكل صادراتها مثل الدول النامية المصدرة للنفط تجد استثمار مدخراتها في الخارج أكثر جدوى بالنسبة لها من الداخل[8].

قام بشير عبد الله بلق في سنة 2013 بدراسة مدى وجود علاقة مستقرة طويلة الأجل بين الاستثمار والادخار في الاقتصاد الليبي، وهذا باستخدام بيانات سنوية للفترة (1970-2005) اعتمادا على طرق التكامل المشترك، والنتائج المتحصل عليها تبين عدم وجود علاقة توازنية بين الادخار والاستثمار في فترة الدراسة، ويرجع ذلك إلى طبيعة الاقتصاد الليبي الذي يعتمد على النفط كمصدر رئيس للدخل وللنقد الأجنبي وضعف القدرة الاستيعابية للاقتصاد الليبي[9].

قام (Abul Basher Sayed and Stefano Fachin, 2012) بدراسة لدول الخليج العربي المصدرة للنفط للفترة (1970-2008) مقسمة لفترات فرعية، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين الادخار والاستثمار في هذه الدول[10].

كما قام (M. Tabaee Aminifard and Abbas Saeed, 2011) بدراسة لغز الادخار والاستثمار في الدول النامية المصدرة للنفط أوبك للفترة (1970-2009)، وفحصا دور درجة الانفتاح وحجم الاقتصاد على العلاقة بين المتغيرين، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين الادخار والاستثمار كما وجدت تأثير نظامي لدرجة الانفتاح وحجم الاقتصاد على هذه العلاقة[11].

قام أحمد سلامي بدراسة واقع الادخار في الجزائر وأثره على تمويل التنمية خلال الفترة (1970-2011)، وقد خلصت الدراسة إلى عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأمد بين الادخار والاستثمار رغم المستويات العالية التي عرفها الادخار في سنوات الألفية الثالثة[12].

قام محمد عبد الله الجراح في سنة 2012 بدراسة لغز (Feldstein and Horioka) في دول مجلس التعاون الخليجي، وتوصل إلى وجود علاقة تكامل مشترك وعلاقة طويلة الأجل بين هذين المتغيرين في كل من الإمارات وعمان والسعودية، في حين لم تستطع الدراسة الحصول على دليل يدعم وجود علاقة طويلة الأجل بين هذين المتغيرين في حالة البحرين والكويت، وهذا ما يشير إلى أن رأس المال يتحرك بحرية في هذين البلدين حسب وجهة نظر (Feldstein and Horioka)[13].

II. الطريقة والأدوات المستخدمة:

1. نموذج الدراسة: لتقدير العلاقة بين معدل الادخار ومعدل الاستثمار المحليين في الاقتصاد الجزائري لدينا بيانات سنوية للفترة 1970-2014، والنموذج الذي سوف نقدره يأخذ شكل المعادلة رقم (01). لكن قبل البداية في تقدير النموذج نقوم باختبار مدى استقرارية السلسلتان الزمنيتان لمعدلا الاستثمار والادخار المحليين وتحديد رتبة تكامل كل متغيرة على حدى، ومن خلال المنحنى الذي يوضح تغيرات السلسلتين في فترة الدراسة (أنظر الشكل بالملحق) يتضح لنا عدم استقراريتهما**، وللتأكد من ذلك فإننا سنستخدم اختبارات الجذور الأحادية (Unit root tests) وبالتحديد سوف نختار اختبارين هما اختبار (Augmented Dickey-Fuller, 1979) واختبار(Phillips-Perron, 1988).

والجدول رقم (01) يوضح النتائج الإحصائية التي تم الحصول عليها من خلال تطبيق الاختبارين السابقين عند مستوى معنوية 5%[14]. يتضح من خلال الجدول رقم (01) أنه يتم اختبار النماذج الثلاثة لكل سلسلة زمنية***، فالنموذج الأول يتميز بعدم احتوائه على الحد ثابت أو متغير الاتجاه الزمني، والنموذج الثاني يحتوي على الحد الثابت أما النموذج الثالث فيحتوي على حد ثابت ومتغير الاتجاه الزمني، والنتائج المحسوبة المتحصل عليها أقل تماما من القيم الحرجة وهذا بعد مقارنتها مع القيم المجدولة لـ (Mackinnon, 1999)، ويدل هذا على وجود جذر أحادي في كلتا السلسلتين وعليه يتوجب علينا القيام بنفس الاختبارين السابقين مع أخذ الفروق الأولى لهما، والجدول رقم (02) يوضح ذلك إذ نلاحظ أن النتائج المحسوبة المتحصل عليها أكبر تماما من القيم الحرجة وهذا بعد مقارنتها مع القيم المجدولة لـ (Mackinnon)، وعليه فإن هذا يدل على عدم وجود جذر أحادي في كلتا السلسلتين ونستنتج أنهما متكاملتان من الدرجة الأولى، ومن خلال المنحنى الذي يوضح تغيرات معدلا الادخار والاستثمار المحليين بعد أخذ الفروق الأولى لهما (أنظر الملحق) تتضح لنا استقرارية السلسلتين الزمنيتين. وبعد هذه الخطوة يمكننا الانتقال إلى مرحلة اختبار التكامل المشترك بين الادخار المحلي والاستثمار المحلي.

2. اختبارات التكامل المشترك: يقوم مفهوم التكامل المشترك على أنه إذا كان مستوى متغيرات النموذج غير مستقر وإذا أمكن توليد مزيج خطي من هذه المتغيرات يتصف بالاستقرارية فإن متغيرات النموذج ستحقق التكامل المشترك، وسيتم اختبار ذلك بطريقة (Engel- Granger, 1987) وطريقة (Johansen- Jeselius, 1990) كما يلي:

أولا: طريقة (Engel-Granger, 1987) لتحليل التكامل المشترك: تتلخص هذه الطريقة في خطوتين، بداية في الخطوة الأولى نقوم بتقدير نموذج الدراسة بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) ونتحصل على انحدار معادلة التكامل المشترك كما نتحصل على بواقي الانحدار المقدرة، ثم في الخطوة الثانية نختبر مدى استقرارية البواقي المتحصل عليها من الخطوة السابقة. ومن خلال تطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية وإجراء الانحدار بين معدلي الادخار والاستثمار المحليين توصلنا إلى المعادلة التالية (أنظر الجدول رقم 03):

$$I_t = 25.30 + 0.14S_t \qquad (2)$$

حيث يلاحظ من الجدول رقم (03) بأن المتغير المستقل ذو قيمة معنوية بسبب كون القيمة الاحتمالية لاختبار (t-Student) أقل من القيمة المحسوبة، ويتضح من خلال منحنى بواقي الانحدار بدلالة سنوات الدراسة (أنظر الجدول رقم 4) أنها بواقي غير مستقرة، لكن للتأكد من ذلك تم استخدام الأدوات الإحصائية لاختبار استقراريتها، وباستخدام اختبار (Augmented Dickey-Fuller) و(Phillips-Perron) تم التوصل إلى النتائج الموضحة في الجدول رقم (04).

يتضح من خلال نتائج الجدول رقم (04) عدم استقرارية بواقي معادلة انحدار التكامل المشترك، ففي النموذج الأول وهو النموذج الذي لا يحتوي على حد ثابت واتجاه زمني تكون القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية لـ (Mackinnon) بالنسبة لاختبار (Augmented Dickey-Fuller) كما أن قيمة الاحتمال الحرج أقل من مستوى معنوية 5%، أما بالنسبة لاختبار (Phillips-Perron) تكون القيمة المحسوبة أصغر من القيمة الجدولية لـ (Mackinnon)، كما أن قيمة الاحتمال الحرج أكبر من مستوى معنوية 5% وهذه النتائج تؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم إذا نظرنا إلى

نتائج اختبار (Augmented Dickey-Fuller) وقبول فرضية العدم (التي تنص على وجود جذر أحادي) بالنظر إلى نتائج اختبار (Phillips-Perron)، وبالنسبة للنموذج الثاني(مع ثابت) والثالث(مع ثابت واتجاه زمني) فيظهر بأن القيم الحرجة الجدولية لـ (Mackinnon) أكبر من القيم المحسوبة لكل من اختبار (Augmented Dickey-Fuller, 1979) و(Phillips-Perron) والاحتمال الحرج أكبر من 5%، وبالتالي نقبل فرضية العدم أي وجود جذر أحادي وعليه فسلسلة البواقي غير مستقرة حسب النموذج الثاني والثالث، وإذا كان في أحد النماذج الثلاثة جذر أحادي فهذا دليل على أن السلسلة تحتوي على جذر أحادي ومنه فهي غير مستقرة، وبالتالي يعني هذا عدم وجود دليل على علاقة تكامل مشترك بين الاستثمار والادخار حسب طريقة (Engel- Granger).

➢ **ثانيا: طريقة (Johansen- Jeselius, 1990) لتحليل التكامل المشترك:** يستخدم هذا الاختبار لتحديد عدد متجهات التكامل المشترك، ويتناسب مع العينات الصغيرة وفي حالة وجود أكثر من متغيرين في معادلة الانحدار.

وقد اتضح باستخدام مخرجات البرنامج (Eviews7) أن الإبطاء المختار هو (P=1)، وبتطبيق طريقة (Johansen – Jeselius) عند هذه الدرجة من الإبطاء تم إيجاد النتائج التالية (أنظر الجدول رقم 06) :

القيم الذاتية المقدرة هي: $\lambda_1 = 0.156$ ، $\lambda_2 = 0.068$

وعليه نحسب إحصاءة (Johansen) :

$$\lambda_{trace} = -n \sum_{i=r+1}^{k} \ln(1-\lambda_i) \qquad (3)$$

$$\lambda_{trace} = -n(\ln(1-\lambda_1) + \ln(1-\lambda_2)) \qquad (4)$$

$$\lambda_{trace} = -43(\ln(1-0.156) + \ln(1-0.068)) = 10.32 \qquad (5)$$

نلاحظ بأن القيمة الحرجة تساوي 15.494 عند مستوى معنوية 5% وهي أكبر من الإحصاءة المحسوبة 10.32، كما أن الاحتمال الحرج 0.2519 أكبر من 0.05، إذن نقبل فرضية العدم أي أن رتبة المصفوفة تساوي الصفر، ويعني ذلك عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين معدلي الادخار والاستثمار عند مستوى معنوية 5% وهذا يدعم ما توصلنا إليه بأسلوب (Engel-Granger)، وبالتالي فإنه يمكن القول بأن الاستثمار المحلي لا يعتمد على مستوى الادخار المحلي في الاقتصاد الجزائري حسب (Johansen-Jeselius).

III. النتائج ومناقشتها:

يستخدم اختبار السببية حسب (Granger) للكشف عن وجود علاقة سببية بين متغيرتين اقتصاديتين كما يسمح بتحديد اتجاه هذه العلاقة. وبتطبيق هذا الاختبار على معدل الادخار ومعدل الاستثمار المحليين تحصلنا على النتائج التالية (أنظر الجدول رقم 07):

- **أولا- اختبار الاتجاه الأول لعلاقة السببية وهو أن معدل الاستثمار المحلي يسبب معدل الادخار المحلي:**

إحصائية (Fisher) المحسوبة (Fc=1.12) أقل من المجدولة (Ft=3.23)عند مستوى معنوية 5%، ومنه نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة، وبالتالي لا توجد علاقة سببية بين معدل الاستثمار ومعدل الادخار، أي أن التغير في معدل الاستثمار لا يؤدي إلى التغير في معدل الادخار، كما يعزز هذه النتيجة قيمة الاحتمال الحرج الموافق لإحصائية (Fisher) التي تساوي 33.67 % وهي أكبر من 5%.

- **ثانيا- اختبار الاتجاه الثاني لعلاقة السببية وهو أن معدل الادخار المحلي يسبب معدل الاستثمار المحلي:**

إحصائية (Fisher) المحسوبة (Fc=1.02) أقل من المجدولة (Ft=3.23) عند مستوى معنوية 5%، ومنه نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة، وبالتالي لا توجد علاقة سببية بين معدل الادخار ومعدل الاستثمار، أي أن التغير في معدل الادخار لا يؤدي إلى التغير في معدل الاستثمار، كما يعزز هذه النتيجة قيمة الاحتمال الحرج الموافق لإحصائية (Fisher) التي تساوي 36.74.% وهي أكبر من 5%.

إذن فالادخار لا يسبب الاستثمار والاستثمار لا يسبب الادخار، بمعنى أنه لا توجد علاقة سببية في كلا الاتجاهين، وبالتالي يمكن القول بأن الادخار المحلي والاستثمار المحلي في الجزائر لا يرتبطان بعلاقة طويلة الأجل في فترة الدراسة، وهو ما يعزز النتائج المتوصل إليها سابقا بأسلوب التكامل المشترك لكل من (Engel- Granger) و(Johansen- Jeselius).

IV. الخلاصة:

من خلال نتائج الاختبارات السابقة تم التوصل إلى عدم وجود تكامل مشترك وعلاقة سببية بين معدل الادخار ومعدل الاستثمار المحليين في فترة الدراسة، ويمكن تفسير ذلك بدرجة الارتباط الشديد بين الاقتصاد الجزائري وقطاع المحروقات، إذ يعتمد استقرار هذا الاقتصاد على أسعار البترول وعوائده وهذا ما يجعله عرضة للصدمات البترولية، وينعكس هذا الوضع على العلاقة بين الادخار والاستثمار المحليين إذ يلعب قطاع المحروقات دورا رئيسيا في تمويل الاستثمارات في عدة قطاعات اقتصادية، وهذا بفضل الموارد الهامة التي يوفرها للخزينة العمومية عن طريق الجباية البترولية، وعليه لا يمكن تجاهل الدور الذي يلعبه هذا القطاع في تمويل الاستثمار المحلي.

والمفارقة تكمن في تكوين اقتصاد أحادي الجانب والمورد وعدم الاهتمام بتنمية القطاعات الأخرى، إذ تنحصر الاستثمارات والتمويلات الكبرى في قطاع واحد رغم مشكلة نضوب الطاقة البترولية، فاللاعقلانية في توزيع الموارد بين القطاعات والمؤسسات قد تسببت في حدوث هذه الفجوة بين الوفرات المالية الهائلة والمتمثلة في الادخار المحلي والصعوبات التمويلية للاستثمارات المحلية في القطاعات غير البترولية، وهذا في ظل غياب واضح لأي سياسة إستراتيجية هادفة إلى تنويع الاقتصاد المحلي وتنمية الاستثمارات خارج قطاع المحروقات، كما أن استخدامات المدخرات المحلية مازالت بعيدة عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تتضح لنا مظاهر المرض الهولندي**** في الجزائر من خلال الارتفاع في أسعار البترول العالمية والتوسع في الاستثمارات في قطاع المحروقات، وعليه تتحسن الوضعية المالية للدولة ويرتفع الادخار المحلي وينمو الناتج الداخلي الخام بسبب زيادة إيرادات قطاع المحروقات بالرغم من الانكماش الذي يطرأ على أغلب القطاعات الأخرى الفلاحية والصناعية والخدماتية، وبالتالي تتناقص الاستثمارات المحلية في هذه القطاعات وتقل الصادرات من خارج قطاع المحروقات، ويتحول الاقتصاد إلى توزيع للريع البترولي بدلا من الاستثمار في القطاعات غير البترولية التي لم تستفد من هذه الوفرة المالية، ويحدث هذا بسبب عدم الاندماج والتشابك بين قطاع المحروقات والقطاعات المتأخرة الأخرى، وهذا ما يكرس ضعف العلاقة بين الادخار المحلي والاستثمار المحلي في الجزائر.

كما أن الانهيار الذي تعرفه أسعار البترول في السنتين الأخيرتين قد يصاحبه انهيار لاقتصادنا في السنوات القليلة القادمة إذا استمرت العلاقة بين الادخار المحلي والاستثمار المحلي على هذا النمط، وهذا سيؤدي بالجزائر إلى الاستدانة من الخارج مجددا، وقد نتفادى ذلك إذا تمكننا من إيجاد الآلية الناجحة لمد جسور العلاقة بين الادخار والاستثمار لتنويع الاقتصاد من خارج قطاع المحروقات والتحرر من التبعية لأسعار البترول.

بالرجوع إلى لغز (Feldstein and Horioka) فإن عدم وجود علاقة سببية بين الادخار والاستثمار في الجزائر لا يدل بالضرورة على حركية لرأس المال الدولي، بل يرجع إلى أسباب أخرى مرتبطة بالطبيعة البترولية للاقتصاد الجزائري، إذ تعتبر الجزائر من الدول التي لا تزال تفرض قيودا على حركة رأس المال منها وإليها، فمعظم معاملات هذا الحساب لا زالت تخضع للتضبيط الحكومي وهذه القيود المفروضة حاليا تسهم في توليد بيئة مالية سلبية تضعف من مناخ الاستثمار ولا تشجع على تدفق المدخرات الأجنبية لإنشاء استثمارات أجنبية مباشرة[15]، وهذا ورغم سعي السلطات نحو تخفيف بعض تدابير هذه الرقابة في الفترة الأخيرة.

في ظل انخفاض مستوى التطور المالي ستقل الفرص الاستثمارية لذا لن ترتبط معدلات الادخار المحلي مع معدلات الاستثمار المحلي في الجزائر. كما أن ضعف الطاقة الاستيعابية للمدخرات في الاقتصاد المحلي مع ما يصاحبه من ضعف الاستثمارات قد يشجع على استثمار معظم المدخرات المحلية في الخارج بسبب قلة الفرص الاستثمارية في الداخل في ظل حرية حركة رؤوس الأموال.

- ملحق الجداول والأشكال البيانية:

الجدول رقم (1): نتائج اختبار (Augmented Dickey-Fuller) واختبار (Phillips-Perron) لدراسة استقرارية السلسلتين الزمنيتين لكل من معدل الادخار ومعدل الاستثمار المحليين.

المتغير	Augmented Dickey-Fuller test	Phillips-Perron test
الادخار	**النموذج الاول:** القيمة المحسوبة: 0.002296 القيمة الحرجة:(1.94-)،الاحتمال الحرج:0.68 **النموذج الثاني:** القيمة المحسوبة: 1.81- القيمة الحرجة:(2.93-)،الاحتمال الحرج:0.36 **النموذج الثالث:** القيمة المحسوبة: 2.04- القيمة الحرجة: (3.52-)، الاحتمال الحرج: 0.56	**النموذج الاول:** القيمة المحسوبة 0.13 القيمة الحرجة: (1.94-)، الاحتمال الحرج:0.72 **النموذج الثاني:** القيمة المحسوبة: 1.79- القيمة الحرجة: (2.93-)، الاحتمال الحرج: 0.38 **النموذج الثالث:** القيمة المحسوبة: 2.04- القيمة الحرجة: (3.52-)، الاحتمال الحرج: 0.56
الاستثمار	**النموذج الاول:** القيمة المحسوبة: 0.111903 القيمة الحرجة: (1.95-) ، الاحتمال الحرج:0.71 **النموذج الثاني:** القيمة المحسوبة: 1.48- القيمة الحرجة: (2.93-)، الاحتمال الحرج:0.53 **النموذج الثالث:** القيمة المحسوبة: 1.25- القيمة الحرجة: (3.52-)، الاحتمال الحرج:0.88	**النموذج الاول:** القيمة المحسوبة: 0.237914 القيمة الحرجة: (1.94-) ، الاحتمال الحرج:0.75 **النموذج الثاني:** القيمة المحسوبة: 1.42- القيمة الحرجة: (2.93-)، الاحتمال الحرج:0.56 **النموذج الثالث:** القيمة المحسوبة: 1.14- القيمة الحرجة: (3.52-)، الاحتمال الحرج:0.91

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام البرنامج Eviews

الجدول رقم (2): نتائج اختبار (Augmented Dickey-Fuller) واختبار (Phillips-Perron) لدراسة استقرارية السلسلتين الزمنيتين لمعدل الادخار ومعدل الاستثمار المحليين مع الفروق من الدرجة الأولى.

السلسلة	Augmented Dickey-Fuller test	Phillips-Perron test
الادخار	**النموذج الاول:** القيمة المحسوبة: 6.57- القيمة الحرجة: (1.95-)،الاحتمال الحرج:0.0000 **النموذج الثاني:** القيمة المحسوبة: 6.53- القيمة الحرجة: (2.93-)،الاحتمال الحرج:0.000 **النموذج الثالث:** القيمة المحسوبة: 6.46- القيمة الحرجة:(3.52-)،الاحتمال الحرج:0.0000	**النموذج الأول:** القيمة المحسوبة 6.59- القيمة الحرجة: (1.95-)، الاحتمال الحرج:0.0000 **النموذج الثاني:** القيمة المحسوبة: 6.57- القيمة الحرجة: (2.93-)، الاحتمال الحرج:0.000 **النموذج الثالث:** القيمة المحسوبة: 6.48- القيمة الحرجة: (3.52-)، الاحتمال الحرج:0.0000
الاستثمار	**النموذج الاول:** القيمة المحسوبة 6.61- القيمة الحرجة: (1.94-) ، الاحتمال الحرج:0.0000 **النموذج الثاني:** القيمة المحسوبة 6.55- القيمة الحرجة: (2.93-)، الاحتمال الحرج:0.0000 **النموذج الثالث:** القيمة المحسوبة: 5.63- القيمة الحرجة: (3.52-)، الاحتمال الحرج:0.0000	**النموذج الأول:** القيمة المحسوبة 6.66- القيمة الحرجة: (1.94-) ، الاحتمال الحرج:0.0000 **النموذج الثاني:** القيمة المحسوبة 6.60- القيمة الحرجة: (2.93-)، الاحتمال الحرج:0.0000 **النموذج الثالث:** القيمة المحسوبة: 6.71- القيمة الحرجة: (3.52-)، الاحتمال الحرج:0.0000

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام البرنامج Eviews

الجدول رقم (3): تقدير الانحدار بين معدلي الادخار والاستثمار المحليين بطريقة (OLS)

المعلمة	قيمة المعامل	الخطأ المعياري	t-Student
الحد الثابت	25.30	4.117300	6.647314
معامل معدل الادخار المحلي	0.14	0.10565	1.602362

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام البرنامج Eviews

الجدول رقم (4): نتائج اختبار (Augmented Dickey-Fuller) واختبار (Phillips-Perron) لسلسلة البواقي.

Augmented Dickey-Fuller test	Phillips-Perron test
النموذج الاول: القيمة المحسوبة : 1,97- القيمة الحرجة: (1.94-) ، الاحتمال الحرج:0.0471 **النموذج الثاني:** القيمة المحسوبة: 1,94- القيمة الحرجة: (2.93-)، الاحتمال الحرج:0,3092 **النموذج الثالث:** القيمة المحسوبة: 1,72 - القيمة الحرجة: (3.51-)، الاحتمال الحرج:0.3526	**النموذج الاول:** القيمة المحسوبة: 1,86- القيمة الحرجة: (1.94-)، الاحتمال الحرج:0.0605 **النموذج الثاني:** القيمة المحسوبة: 1,82- القيمة الحرجة: (2.93-)، الاحتمال الحرج:0,3629 **النموذج الثالث:** القيمة المحسوبة: 1,56- القيمة الحرجة: (3.51-)، الاحتمال الحرج:0.3526

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام البرنامج Eviews

الجدول رقم (5): تقدير العلاقة بين معدلي الادخار والاستثمار المحليين

Dependent Variable: I
Method: Least Squares
Date: 03/01/16 Time: 08:35
Sample: 1970 2014
Included observations: 45

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	26.90170	4.110531	6.544581	0.0000
S	0.208687	0.104584	1.995411	0.0524
R-squared	0.084749	Mean dependent var		34.87022
Adjusted R-squared	0.063464	S.D. dependent var		6.752775
S.E. of regression	6.534983	Akaike info criterion		6.635643
Sum squared resid	1836.358	Schwarz criterion		6.715939
Log likelihood	-147.3020	F-statistic		3.981664
Durbin-Watson stat	0.404341	Prob(F-statistic)		0.052359

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام البرنامج Eviews

الجدول رقم (6): نتائج اختبار (Johansen)

Date: 03/09/16 Time: 12:04
Sample (adjusted): 1972 2014

Included observations: 43 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: I S
Lags interval (in first differences): 1 to 1
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.156625	10.39069	15.49471	0.2519
At most 1	0.068817	3.065892	3.841466	0.0799

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام البرنامج Eviews

الجدول رقم (7): نتائج اختبار السببية (Granger)

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 16/03/16 Time: 13:07
Sample: 1970 2014

Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
DI does not Granger Cause DS	42	1.12094	0.33679
DS does not Granger Cause DI		1.02882	0.36743

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام البرنامج Eviews

الشكل رقم (1): تغيرات معدل الادخار ومعدل الاستثمار المحليين

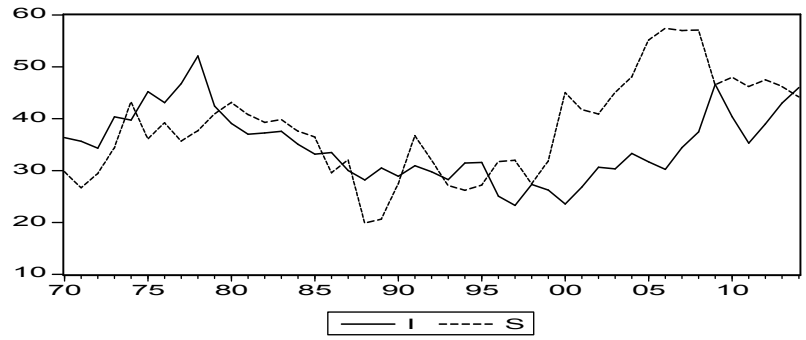

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام البرنامج Eviews

الشكل رقم (2): تغيرات معدلي الادخار والاستثمار المحليين بعد أخذ الفروق الأولى

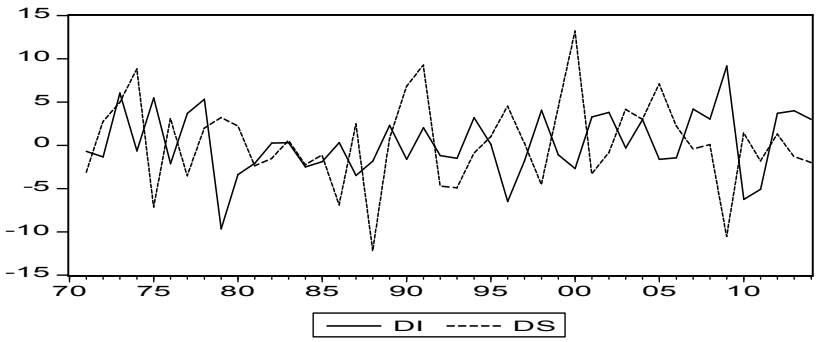

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام البرنامج Eviews

الشكل رقم (3): تغيرات بواقي معادلة الانحدار لمعدلي الاستثمار المحلي والادخار المحلي

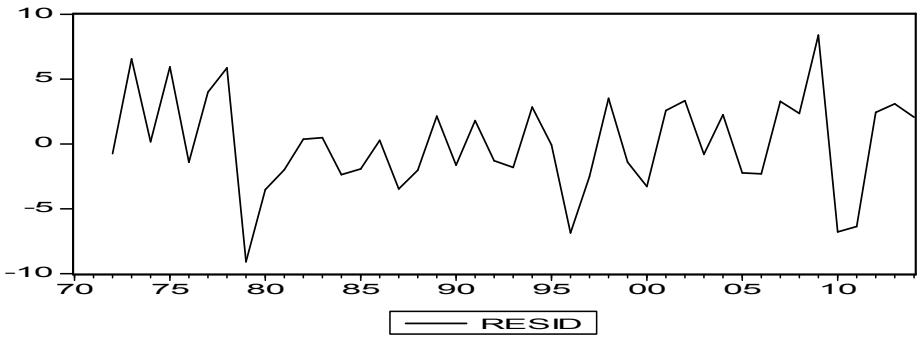

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام البرنامج Eviews

الإحالات والمراجع:

[1]. Ahmed Ben Bitour, **L'expérience Algérienne de développement, 1962-1991, Leçon pour l'anenir**, Collection carrefour d'échanges, Edition technique de l'entreprise, ISGP Editions, Alger, 1999, P.81.

[2]. Sid Ahmed Abdelkader, **Economie de l'industrialisation à partir des ressources naturelles**, OPU, Alger, 1993, P.150.

[3]. عبد الرحيم فؤاد الفارس، وليد إسماعيل السيفو، **الاقتصاد الكلي**، دار وائل للنشر، الأردن، 2015، ص.109.

[4]. محمد الشريف إلمان، **محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص.121.

[5]. Martin Feldshtein and Charles Horioka, **Domestic saving and international capital flows**, The economic journal, 1980.vol. 90. N^{O} 358. (June 1980), P.P.314-329.

[*]. معدل الادخار المحلي = (الادخار المحلي /الناتج المحلي الاجمالي) *100

معدل الاستثمار المحلي = (الاستثمار المحلي / الناتج المحلي الاجمالي) *100

[6]. De Vita Glauco and Andrew Abott, **Are saving and investment cointegrated ? An ARDL bounds testing approach**, Economics Letters, 77, 2002, P.P.293-299.

[7]. Corbin Annie, **Capital mobility and adjustement of current account imbalances, A bounds testing approach to cointegration in 12 countries (1880-2001)**, International Journal of finance and Economics, 2002, 9, P.P.257-276.

[8]. Mussa Michael and Morris Goldstein, **The Integration of world capital markets**, Economics Letters, 1993, P.P.245-313.

[9]. بشير عبد الله بلق، **العلاقة بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الليبي للفترة 1970-2005**، المجلة الجامعة، الأكاديمية الليبية، العدد الخامس عشر، المجلد الثاني، 2013.

[10]. Abul Basher Sayed and Stefano Fachin , **The long run relationship between saving and investment in oil exporting developing countries : a case study of the Gulf Arab States**, Qatar Central Bank , 2012 , P.P.1-22.

[11]. Aminifard Abbas and Saeed M. Tabaee , **The long run relationship between saving and investment in the OPEC members** , Islamic Azad university, 2012, P.P.1-14.

[12]. أحمد سلامي، **اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970-2011**، مجلة الباحث، الجزائر، عدد 2013/13.

[13]. محمد عبد الله الجراح، **معضلة فالدشتاين وهوريوكا وحركة رأس المال: حالة تطبيقية على دول مجلس التعاون الخليجي**، مجلة الاقتصاد والادارة، الكويت، 2012، مجلد 26، العدد1.

[**]. تكون السلسلة الزمنية مستقرة إذا تذبذبت حول وسط حسابي ثابت مع تباين ليس له علاقة بالزمن.

[14]. الإحصائيات تم تحميلها من موقع بيانات البنك الدولي، (2016/01/12)، على الخط،

http://data.worldbank.org/country/Algeria

[***]. نعتمد في اختبار (Augmented Dickey-Fuller) لدراسة استقرارية السلسلة الزمنية على تقدير النماذج الثلاثة التالية :

$$\Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=1}^{p} \phi \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t \qquad (6)$$

$$\Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=1}^{p} \phi \Delta x_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \qquad (7)$$

$$\Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=1}^{p} \phi \Delta x_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t \qquad (8)$$

حيث نلاحظ في النموذج الأول الموضح في المعادلة رقم (6) عدم احتوائه على الحد ثابت أو متغير الاتجاه الزمني، والنموذج الثاني الموضح في المعادلة رقم (7) يحتوي على الحد الثابت أما النموذج الثالث الموضح في المعادلة رقم (8) يحتوي على حد ثابت ومتغير الاتجاه الزمني. ويتم اختبار الفرضية $H_0 : \phi = 1$ ضد الفرضية $H_1 : |\phi| \langle 1$ فإذا كانت فرضية العدم مقبولة فهذا يعني وجود جذر أحادي، وبالتالي تكون السلسلة الزمنية غير مستقرة.

[****]. يحاول مصطلح الداء الهولندي توصيف الظاهرة التي رصدها علماء الاقتصاد بالنسبة لما حدث للهولنديين بعد اكتشاف النفط والغاز الطبيعي في المناطق التابعة لهم في بحر الشمال في القرن الماضي، حيث تظهر بعض مظاهر التنمية الاقتصادية بسبب ازدهار قطاع الموارد الطبيعية و يتزامن ذلك مع التدهور في قطاع الصناعات التحويلية والزراعية.

[15]. الشريف بقة، عبد الحميد مرغيت، **تجربة الهند في تحرير حساب رأس المال لميزان المدفوعات والدروس المستفادة للاقتصاد الجزائري**، مداخلة قدمت في إطار فعاليات الملتقى الدولي حول الانفتاح الاقتصادي والنمو بدول جنوب المتوسط، جامعة الحاج لخضر بباتنة، الجزائر، يومي 11-12 نوفمبر 2013.

دراسة قياسية وتنبؤية لأسعار النفط العالمية خلال الفترة (1970-2018)

صالح تومي (*)
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
جامعة الجزائر 3 - الجزائر
رضوان جمعة (**)
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
جامعة الدكتور يحي فارس، المدية - الجزائر

ملخص : تهدف الدراسة الى التنبؤ بأسعار النفط العالمية خلال الأجل المتوسط (2014-2018)، هذا بعد معرفة أهم العوامل المحددة لها، و تحديد العلاقة بينها. و لبلوغ الهدف استخدمنا في ذلك دوال الاستجابة Reponse Impluse Functions المقدرة من نموذج تصحيح متجه الخطأ Vector Error Correction Model (VECM) بطريقة جوهانسن Johannsen،لاختباروجود علاقة توازنية في الأجل الطويل، وشرحها اقتصاديا. ودلت النتائج على أن أسعار النفط تتفاعل ايجابيا لصدمات كل من الطلب العالمي على النفط و التضخم في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، في حين تتفاعل سلبيا لصدمة العرض العالمي للنفط. كما دلت التوقعات إلى أن أسعار النفط من الممكن أن تتراوح بين 70 و80 دولار في الأجل المتوسط.

الكلمات المفتاح : أسعار النفط، طلب عالمي على النفط، عرض عالمي للنفط، تكامل مشترك، سببية.

تصنيف JEL : G31، G39، C20.

I. تمهيد:

تعتمد العديد من الدول على الطاقة، في مقدمتها النفط كمصدر أساسي في تكوين الناتج وعلى الصادرات، حيث أن حدوث أي انخفاض مفاجئ لأسعار النفط من شأنه أن يؤثر سلبا على اقتصادات هذه الدول، نجد في مقدمتها الدول المصدرة للنفط (OPEC). حيث أثبتت الأزمة النفطية العكسية لعام 1986 أن اقتصادات هذه الدول تضررت كثيرا، خاصة فيما يتعلق بعدم قدرتها على مواصلة عمليات التنمية الاقتصادية، وارتفاع المديونية الخارجية، والتي لا تزال بعض الدول ليومناهذا تعاني من تبعاتها. كذلك هو الحال بالنسبة للدول المتقدمة التي تتضرراقتصاداتها عند الارتفاع الكبير لأسعار النفط العالمية، حيث أثبتت الأزمتينالنفطيتين لعامي 1973 و 2000 أنه عندما تبلغ الأسعار مستويات مرتفعة من شأنها أنتؤثر سلبا على معدلات النمو الاقتصادي، وترتفع معدلات التضخم بها.على هذا الأساس لجأت العديد من الدول للطاقات البديلة والمتجددة، و في الوقت الراهن كثر الكلام عن امكانية استغلال الغاز الصخري الذي يعول عليه الكثير، هذا في ظل تضرر الدول المتقدمة من ارتفاع أسعار النفط، و انخفاض احتياطاتها النفطية.

نشير كذلك إلى أن بعض الدول الأكثر استهلاكا للنفط، في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، يمكن أن تتأثر كذلك سلبا نتيجة انخفاض أسعار النفط العالمية، وهذا راجع الى كونها تعتبر في الوقت نفسه من أكبر الدول المنتجة له، و بالتالي فإن بلوغ أسعار النفط عند حدودها الدنيا، من شأنه أن يلحق أضرارا بليغة على الصناعة النفطية بها، لاسيما فيما يتعلق بانخفاض الايرادات النفطية، وارتفاع عدد العاطلين عن العمل، كون أن هذا القطاع يوظف نسبة معتبرة من اجمالي اليد العاملة الشغيلة. على هذا الأساس ارتئينا أن تكون الاشكالية كالآتي:

ما هي التوقعات المستقبلية لأسعار النفط العالمية في الأجلين القصير والمتوسط ؟

- أهمية و أهداف الدراسة:

- معرفة وفهم أهم العوامل المحددة والمؤثرة في أسعار النفط العالمية، باعتبار أن السوق النفطي من أعقد الأسواق؛

- نقص الدراسات القياسية للتنبؤ بأسعار النفط العالمي، خاصة في الدول العربية المصدرة للنفط؛

- التنبؤ بأسعار النفط العالمية التي عرفت انخفاضا محسوسا في الآونة الأخيرة، حيث تعرضت اقتصادات معظم الدول المصدرة للنفط من بينها الجزائر لأزمات مالية نتيجة تراجع صادراتها، خاصة ما تعلق بنقص الموارد المالية من العملة الصعبة لتمويل التنمية بها.

1- محددات أسعار النفط العالمية: تتحدد أسعار النفط العالمية بعوامل عدة من أهمها الطلب والعرض العالميين على النفط، والذين بدورهما يتأثران بعوامل أخرى تكون متداخلة مع بعضهما البعض.

eMail : (*) Toumi.salah1956@gmail.com & (**) Redhouaneeconometrie@gmail.com

1-1- الطلب العالمي على النفط: تعرف الوكالة الدولية للطاقة (AIE) الطلب النفطي على أنه "يتكون من التزامات الموزعين من مصانع التكرير، والمخزونات الدولية، ومن الكميات الخامة أو النفط غير المكرر للتوزيع مباشرة"[1]

يختلف الطلب النفطي عن طلب أي سلعة في السوق، بسبب أنه من جهة يتحدد بعوامل تختلف عن العوامل المحددة للسلع الأخرى، و من جهة أخرى خصائصه التي تضمن له استخدامات متعددة، تجعله متميزا عن باقي مصادر الطاقة الأخرى. يبين الشكل (01) أن الأسعار الاسمية للنفط قد عرفت ارتفاعا مستمرا - ما عداعامي 1986- و 1988 خلال الفترة (1970-2010)، و كذلك هو الحال بالنسبة للطلب العالمي على النفط - باستثناء سنة 1996- والذي ارتفع من 46.81 مليون برميل يوميا في سنة 1970 إلى أكثر من 85.2 مليون برميل يوميا في سنة 2010. لكن نلاحظ أن الأسعار الحقيقية للنفط كانت أدنى من الأسعار الاسمية، خاصة خلال الفترة 2003- 2010 أين بلغ متوسط معدل ارتفاع الأسعار الاسمية أكثر من 15% سنويا. لكن إذا نظرنا إلى قيمتها الحقيقية (سنة الأساس 1973) نجد أن متوسط معدل ارتفاعها لميتجاوز 11% خلال نفس الفترة، ما يعني أن الارتفاع في الأسعار الاسمية للنفط هي ناتجة عن ارتفاع التضخم في الدول الصناعية وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي خاصة في السنوات الأخيرة.

أما النقطة الرئيسية التي لعبت دورا هاما في زيادة الأسعار، فتدور حول أن أمريكا تمثل المستهلك الرئيسي للنفط، و بالتالي فإن ما يحدث في أمريكا سوف يكون له التأثير الأول والكبير جدا على تغيراتها، علما أنه لم يتم بناء، أي مصفاة نفطية جديدة في الولايات المتحدة منذ ثلاثين سنة.[2]

1-1-1- محددات الطلب العالمي على النفط: يتحدد الطلب النفطي بعوامل عدة: النمو الاقتصادي العالمي، النمو السكاني ومستويات الدخول.

أ- النمو الاقتصادي: تكونت العلاقة بين النمو الاقتصادي و الطلب النفطي منذ سنة 1973، و التي كانت في حدود الواحد، أي لكل واحد بالمائة من النموالاقتصادي تتطلب واحد بالمائة من النمو في استهلاك النفط[3].

يبين الشكل (02) أنه قد تراوح معدل النمو الاقتصادي العالمي بين 2% و4% خلال الفترة 2000-2008، وتزامن هذا مع الزيادة المعتبرة في الطلب العالمي على النفط، لا سيما الزيادة المتأتية من بعض اقتصاديات الدول النامية والمتحولة: الصين، الهند، إندونيسيا...الخ. أما مع بداية سنة 2008 فقد انخفض الطلب العالمي على النفط نتيجة الركود الاقتصادي العالمي (1.13%-)، لكنه ارتفع مع حلول عام 2010 نتيجة سياسات الاقلاع الاقتصادية المتخذة.

نشير إلى أن الزيادة في الطلب النفطي في السنوات الأخيرة، قد كانت نتيجة ارتفاع استهلاك اقتصاديات الدول المتحولة من هذه المادة، حيث يبين الجدول (01) الزيادة المعتبرة على الطلب النفطي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الفترة 2000-2005، أين بلغ المتوسط السنوي لمعدل نمو استهلاكها 1.2%، لكنه تراجع في عام 2010 بسبب الأزمة. في حين بلغ على سبيل المثال المتوسط السنوي لمعدل استهلاك الصين من النفط 5.8% خلال الفترة 2000-2010.

ب. النمو السكاني: بلغ عدد سكان العالم أكثر من 6.89 مليار نسمة عام 2010 مقابل 3.7 مليار نسمة عام 1973، أي أنه بلغ المتوسط السنوي لمعدل نمو سكان العالم حوالي 1.6%، كذلك هو الشأن بالنسبة لمعدل نمو الطلب النفطي الذي بلغ 1.7% خلال نفس الفترة، لذا، نقول أن الزيادة في النمو السكاني تعكس الزيادة في الطلب النفطي.

تجدرالاشارة هنا إلى أن 80% من إجمالي سكان العالم يستهلكون في الوقت الحاضر ما معدله برميل ونصف البرميل للشخص الواحد كل عام، أي ما يقل عن خمس متوسط الاستهلاك النفطي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومن المتوقع أن يتجه الخط البياني للطلب على النفط إلى الأعلى خلال العقود المقبلة، في ضوء ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، كما انه من المتوقع أن تفرض تطورات الأحداث في العقد القادم استنباط أساليب و وسائل جديدة مبتكرة لتطوير كل الجوانب المرتبطة بالطاقة[4].

ج. مستويات الدخول: لقد قفز متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الصين من 946 دولار عام 2000 الى 2560 دولار عام 2007، أي بنسبة 170.6%، بينما ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي في الهند من 440 دولار عام 2000 الى ما دون 940 دولار عام 2007، أي بنسبة 113.6%، و لهذا برز دور النمو السكاني (الأقل حجمه) في الصين أعلى فيرفع حجم الطلب على النفط منه في الهند (الأكبر حجما)، نظرا للفرق في مستويات الدخل[5].

د. الاضطرابات السياسية و المناخية: يمكن أن تؤثر الاضطرابات السياسية على الطلب العالمي من النفط، حيث أن حدوث أزمة سياسية خاصة في أحد البلدان المنتجة للنفط، يولد تخوفا لدى الدول الكبرى المستهلكة له من نقص في الإمدادات النفطية، هذا مايدفعها للتنافس فيما بينها للحصول على الكميات المطلوبة، مثلما حدث في أزمة 1973، والأزمة الايرانية 1979. كما يمكن للكوارث الطبيعية أن تؤثر على الطلب النفطي، حيث أدى إعصار ايفان الذي ضرب خليج المكسيك إلى تعطل حوالي 30% من الطاقة الانتاجية للولايات المتحدة، وإعصار كاترينا الذي اجتاح منطقة خليج المكسيك عام 2005، الأمر الذي ساهم في ارتفاع الأسعار الاسمية للنفط، والتي بلغت 70 دولارالبرميل.

1-1-2- التوقعات المستقبلية للطلب العالمي النفطي: تشير توقعات منظمة الأوبك إلى أن الطلب العالمي على النفط سوف يزداد بمقدار 23 مليون برميل في اليوم بحلول عام 2035، كماهو موضح في الجدول (02). يكون نصيب دول آسيا النامية من هذه الزيادة 80%، ذلك نتيجة النمو الذي تعرفه هذه الدول، خاصة الصين التي يتوقع أن يصل استهلاكها من النفط 18.4 م ب/ي بحلول عام 2035 والذي لم يتجاوز 8.9 م ب/ي في عام 2010. و قد عرف الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي (OECD) زيادة كبيرة عام 2005، غير أنه من المتوقع أن يتقلص في الأجل الطويل.

إن الزيادة في الطلب النفطي في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ناتجة بنسبة 90%عن الزيادة في استخدام النفط في النقل. كما يتوقع أن تساهم بعض القطاعات في الدول النامية في زيادة الطلب النفطي، خاصة الصناعة، الفلاحة، استعمالات العائلات والتجارة. أما فيما يتعلق بتوقع انخفاض الطلب في دول منظمة التعاون فهو ناتج عن تراجع استخدام النفط في النقل البري، نتيجة الاعتماد على عربات اقتصادية وهجينة، وتراجع ملكية السيارات بسبب ارتفاع أسعار النفط.

2-1- العرض العالمي للنفط: العرض العالمي على النفط هو اجمالي الكميات المعروضة والمنتجة من قبل المنتجين، سواء كانت خامة او غير خامة.

1-2-1- محددات العرض العالمي للنفط: يتأثر العرض النفطي بدوره بعوامل عدة من أهمها: المخصصات الاستثمارية في مجال النفط، سياسات الدول المنتجة للنفط والمخزون النفطي.

أ. المخصصات الاستثمارية في مجال النفط: تشير البيانات الصادرة عن (هيوز بيكر Hughes Baker) أن عدد الحفارات العاملة في العالم كان في تلازم دائم مع حركة أسعار النفط خلال هذه الفترة،..وقد انخفض عدد الحفارات في العالم منذ النصف الثاني لعقد الثمانينات مع هبوط أسعار النفط الى أدنى مستوياتها، وظل منخفضا خلال عقد التسعينيات، حتى بلغ أدنى مستوياته على الاطلاق في عام 1999، عندما وصل عدد الحفارات العاملة في العالم إلى 1457، بعدما هبط متوسط أسعار سلة أوبك إلى 12.3 دولارا للبرميل خلال عام 1988، ثم ارتفع عددها الى 2242 بعد سنتين، عندما بلغت أسعار سلة أوبك 27.6 دولار للبرميل، وتراجع الى 1829 حفارة عام 2002 بسبب تراجع الأسعار الى 23.1 دولار للبرميل خلال عام 2001، ثم تلاؤم مع تصاعد الأسعار[6].

نذكر أن سبب الأزمات النفطية راجع بالدرجة الأولى لارتفاع التكاليف الحدية لإنتاج النفط، بحيث يصبح ارتفاع أسعار النفط من الشروط الاقتصادية لاندفاع المستثمرين نحو تطوير مصادر أخرى من أجل سد احتياجات الطلب العالمي للطاقة.

ب. سياسات الدول المنتجة في ادارة امداداتها النفطية: ان الطلب المتزايد على البترول و التعديلات الجذرية التي حدثت في أسعاره عقب حرب 1973، و ظهور الدول المنتجة و المصدرة كقوة فعالة في مجال انتاج وتصدير البترول، أدت كلها إلى بدء انهيار دور الشركات العالمية المحتكرة، و إلى تدخل الدول الصناعية الغربية في سوق الطاقة بطريقة مباشرة، وبشكل مكثف، لتوجيه أنماط الاستهلاك، وكمياته في الحاضر والمستقبل، بدلا من ترك تنفيذ هذه السياسات لشركات البترول الكبرى[7].

تلعب الأوبك في الوقت الراهن دورا أساسيا في توفير الإمدادات النفطية، من خلال عملها كمجموعة واحدة، ومساهمتها في تهدئة الأسعار، لا سيما أثناء الأزمات السياسية والكوارث الطبيعية، بالرغم أنها لا تسيطر على سوق النفط كلها، حيث تستحوذ بلدان خارج الأوبك على 57% من إجمالي الامدادات النفطية. يعود فشل الأوبك في الحد من ارتفاع الأسعار إلى أن طاقتها الفائضة من النفط كانت من النوع الثقيل، في حين تزايد الطلب على النفط الخفيف خلال هذه الفترة، حيث واجهت بعض المصافي الموجودة في العالم اختناقات في طاقة تكريرالنفط، في ظل نقص الاستثمارات لتطوير هذه الاخيرة.

ج. المخزون النفطي: تمتلك الدول الكبرى المستهلكة للنفط مخزونا تجاريا، يعتبر كأحد أهم الآليات لخلق التوازن في السوق النفطي، في إطار دعوة الوكالة الدولية للطاقة عام 1974، و أمام المستويات المرتفعة التي سجلتها أسعار النفط خلال الفترة 2002-2008، ظل المخزون التجاري للدول الصناعية مرتفعا. تؤكد التقارير أن بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الثلاثين زائد جنوب إفريقيا، قامت ببناء مخزونات استراتيجية جديدة، كما هو الحال في الصين والهند نتيجة تزايد استهلاكها من النفط.

نشير إلى أن مرونتي الطلب والعرض السعرية تكون منخفضة، لأن النفط يعتبر المصدر الرئيسي للطاقة في ظل عدم قدرة المستهلكين البحث عن مصادر طاقوية بديلة في الفترة القصيرة عند ارتفاع سعره، وعدم وجود بدائل على المدى الطويل في بعض القطاعات الحيوية.

2-2-1- التوقعات المستقبلية للعرض العالمي النفطي: يبين الجدول (03) أن العرض النفطي في دول خارج أوبك سوف يزداد بمقدار 03 م ب/ي بحلولعام 2015، في كل من بحر قزوين، البرازيل، كندا، أوروبا، والولايات المتحدة. فمن الممكن أن تعوض هذه الزيادة التراجع في الكميات المعروضة من النفط في بحر الشمال وأمريكا اللاتينية، ويتوقع أن يزداد عرض الأوبك من النفط غير التقليدي بمقدار 02 م ب/ي بحلولعام 2015، و11م ب/ي بحلول عام 2035.

II. الطريقة والأدوات المستخدمة:

تستوجب مثل هذه البحوث دراسات قياسية، حيث ارتئينا أن نستخدم في هذه الدراسة نموذج شعاع الانحدار الذاتي Vector Auto Regression (VAR) ونموذج تصحيح شعاع الأخطاء (VECM)، اعتمادا على اختبار جوهانسن للتكامل المشترك، واختبار السببية وتحليل دالة الاستجابة، خلال الفترة 1970-2013 مستعينين في ذلك بالمعطيات السنوية الاتية:

- PP: سعر نفط البرانت بالدولار الأمريكي، و مصدر المعطيات BP statisticalreview of world energy 2014.
- pmp: العرض العالمي من النفط بالمليون برميل يوميا،و مصدر المعطيات BP statisticalreview of world energy 2014.
- cmp: الطلب العالمي على النفط بالمليون برميل يوميا،و مصدر المعطيات BP statisticalreview of world energy 2014.
- info: معدل التضخم في دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OECD)، و هو يمثل مؤشر أسعار الاستهلاك (CPI)، و مصدرالمعطيات البنك الدولي 2014.

نشير فقط إلى أن النموذج تمت كتابته بالشكل اللوغاريتمي الطبيعي.

تستلزم هذه الطريقة اتباع مراحل عديدة لتقدير النموذج، حيث يتم في البداية استخدام اختبار جذر الوحدة للتأكد من عدم استقرار السلاسل الزمنية، فإذا كانت كل السلاسل (المتغيرات) مستقرة من نفس الدرجة يمكننا الانتقال للمرحلة الثانية والمتعلقة باختبار وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل باستخدام اختبار "جوهانسن" للتكامل المشترك بهدف معرفة عدد متجهات تصحيح الخطأ، ونقوم في المرحلة الثالثة بتقدير النموذج الذي يتكون من معادلات تساوي عدد المتغيرات المستخدمة، ثم نقوم في المرحة الرابعة باستخدام اختبار السببية (Granger causality Test) بهدف معرفة العلاقة بين مختلف المتغيرات المستخدمة، وفي المرحلة الرابعة نقوم بتحليل نتائج دوال الاستجابة لمعرفة أثر صدمات بعض المتغيرات على متغيرات أخرى، وفي المرحلة الأخيرة نقوم بحساب القيم المستقبلية لمتغيرات النموذج المفترض.

III. النتائج ومناقشتها:

أولا: اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test): تشير العديد من الدراسات أن أغلب السلاسل تكون غير مستقرة لاحتوائها على جذر الوحدة، من أهمها دراسة (Stock and Watson)[8]، حيث تكون النتائج المتحصل عليها (من عمليات التقدير في القياس الاقتصادي) مزيفة بسبب وجود مشكلة الارتباط الذاتي. يعتبر اختبار ديكي فولر المدعم (DFA) من بين أفضل الاختبارات للكشف عن جذر الوحدة. يبين الجدول (04) نتائج اختبار ديكي فولر المدعم، حيث يتضح لنا أن كل المتغيرات غير مستقرة (nonstationarity) عند مستوياتها الأولى (levels). كانت كل القيم المحسوبة أكبر من القيم المجدولة عند مستويات معنوية 1%، 5%، و 10%، لكنها مستقرة عند الفروق الأولى (first differences) و عند كل مستويات المعنوية، كما ان معايير الاداء والجودة (مثل SIC وAIC) جعلت درجة التاخير تتوقف عند فترتين.

- **ثانيا: اختبار جوهانسن للتكامل المشترك (cointegration test):** اقترح (Engle- Granger 1987) اختبارا للكشف عن وجود توازن طويل الأجل بين المتغيرات غير المستقرة في مستواها الأول، لكن بشرط أن تكون المتغيرات مستقرة من نفس الدرجة. فهذه الطريقة ذات المرحلتين تسمح بتقديرالمعادلة بطريقة (OLS) والتي تسمى انحدار التكامل المشترك.

$$Y_t = A + BX_t + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots\dots (01)$$

ثم نختبر بعد ذلك استقرارية بواقي التقدير e_t باستخدام اختبار ديكي فولر المدعم.

إذا كانت البواقي مستقرة (متكاملة من الدرجة صفر I(0))، نقول أنه يوجد تكامل مشترك بين Y_t و X_t .

لكن طريقة جوهانسن (Johansen, 1988) تعد أفضل من طريقة (Engle- Granger) عندما يكون عدد المتغيرات أكثر من اثنتين، لذا اقترح جوهانسن اختبارا مدعما على مرحلتين:

➢ **المرحلة الأولى:** نقدر الانحدارين التاليين:

$$\Delta Y_t = \hat{A}_0 + \hat{A}_1 \Delta Y_{t-1} + \hat{A}_2 \Delta Y_{t-2} + \cdots + \hat{A}_p \Delta Y_{t-p} + u_t \dots\dots\dots (02)$$

$$Y_t = \hat{A}_0 + \hat{A}_1 \Delta Y_{t-1} + \hat{A}_2 \Delta Y_{t-2} + \cdots + \hat{A}_p \Delta Y_{t-p} + v_t \dots\dots\dots (03)$$

حيث:

$$Y_t - \quad y_{2t} \qquad \begin{bmatrix} y_{1t} \\ \vdots \\ y_{kt} \end{bmatrix}$$

يكتب نموذج شعاع تصحيح متجهات الأخطاء بالشكل:

$$\Delta Y_t = \hat{A}_0 + \hat{A}_1 \Delta Y_{t-1} + \cdots + \hat{A}_p \Delta Y_{t-p+1} + \prod X_{t-1} + u_t \ldots\ldots\ldots (04)$$

حيث:

$$\prod = \hat{A}_0 + \hat{A}_1 + \cdots \ldots\ldots \hat{A}_K - I$$

- **المرحلة الثانية:** نحسب المصفوفات الأربع للتباين والتباين المشترك: u_t و u'_t

$$\hat{\Sigma}_{uu} = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} u_t u_t'$$

$$\hat{\Sigma}_{vv} = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} v_t v'_t$$

$$\hat{\Sigma}_{uv} = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} u_t v_t'$$

$$\hat{\Sigma}_{vu} = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} v_t u_t'$$

ثم نحسب قيمة المصفوفة M ذات البعد (k,k)

$$M = \hat{\Sigma}_{vv}^{-1}\hat{\Sigma}_{vu}\hat{\Sigma}_{uu}^{-1}\hat{\Sigma}_{uv}$$

أخيرا نحسب أثر λ_i

$$\lambda_{trace} = -n\sum_{i=r+1}^{k} \ln(1-\lambda_i)$$

λ_i: (الجذور المميزة) قيم المصفوفة M، n: عدد المشاهدات، k: عدد المتغيرات، r: رتبة المصفوفة

فهذه الاحصاءة تتبع قانون احتمال χ^2 اعتمادا على محاكاة (Johansen and Juselius).

إذا كانت رتبة المصفوفة $\prod$ بين 1 و k-1 فانه يوجد r عدد متجهات التكامل المشترك، أما اذا كانت رتبتها تساوي الصفر أو تساوي k، فإننا نقول أنه لا وجود لمتجهات التكامل المشترك.

يبين الجدول (05) نتائج اختبار الأثر (λ_{trace}) للكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات. نلاحظ أنه لا يمكن قبول فرضية العدم ($r = 0$) و الفرضية ($r = 1$) عند مستوى معنوية 5% كما هو موضح في السطرين الأول و الثاني من الجدول. لكن نقبل فرضية العدم ($r = 2$) التي تدل على أن رتبة المصفوفة تساوي اثنان (02)، بمعنى وجود متجهين لتصحيح الأخطاء في الأجل الطويل.

بما أن كل متغيرات نموذج الانحدار الذاتي (VAR) متكاملة تكاملا مشتركا و رتبة المصفوفة تساوي (k-2)، يمكن الآن كتابة نموذج الانحدار الذاتي المتضمن لمتجهات تصحيح الخطأ التي تضمن أن الأخطاء لن تتوسع في الأجل الطويل. نشير الى أن كلا من متجهات شعاع تصحيح الخطأ (vecm) والانحدار (var) لا تتضمنان الحد الثابت (c)، لأننا عندما أخذنا بعين الاعتبار هذا الأخير تحصلنا على معلمات متجهات شعاع تصحيح الخطأ غير سلبية وغير معنوية.

بعد تقدير النموذج، اعتمادا على برنامج (eviews) والذي نتج عنه أربع معادلات أو علاقات (عدد المتغيرات المستخدمة)،لاحظنامن المعادلات الآتية أن عدد التأخيرات هو (p=1) اعتمادا على المعيارين Akailke وSchwartz، ونشير إلى أنه عندما أخذنا التأخير مثلا (p=2) أو (p=3) لاحظنا أن معاملات شعاع التصحيح غير سالبة أو غير معنوية، أو أن الثابت غير معنوي.

نلاحظ من العلاقة المقدرة رقم (05) أن معلمات متجهات شعاع تصحيح الخطأ $vecm1_{(-1)} = -0.73$ و$vecm2_{(-1)} = -4.39$ سالبتين ومعنويتين في نفس الوقت، مما يعني أن حدوث أي صدمة عشوائية في أسعار النفط(pp) يمكن أن تخل بالتوازن في الأجل الطويل. غير أنه بوجود هذين المتجهين لشعاع تصحيح الخطأ لن يكون هناك خلل، لذا نقول أن $vecm1_{(-1)}$ و $vecm2_{(-1)}$ لهما دور فعال في تحقيق التوازن في الأجل الطويل بضمان عدم توسع الأخطاء.

D(log(pp)) = - 0.73*[log(pp(-1)) - 0.98*log(cmp(-1)) + 0.17*log(info(-1))] - 4.39*[log(pmp(-1)) –
(3.61) (12.92) (0.92)) (2.28)
0.97*log(cmp(-1)) - 0.02*log(info(-1))] - 0.43*D(log(pp(-1))) - 0.74*D(log(pmp(-1))) + 2.66*D(log(cmp(-1))) +
(169) (1.85) (2.22) (0.33) (0.34)
0.40*D(log(info(-1)))……..(05)
(1.26)

D(log(pmp)) = - 0.008*[log(pp(-1)) - 0.98*log(cmp(-1)) + 0.17*log(info(-1))] - 0.20*[log(pmp(-1)) –
(1.14) (12.92) (0.92)) (2.79)
0.97*log(cmp(-1)) - 0.02*log(info(-1))] + 0.09*D(log(pp(-1))) + 0.13*D(log(pmp(-1))) + 0.54*D(log(cmp(-1))) –
(169) (1.85) (12.01) (1.52) (1.82)
0.06*D(log(info(-1)))……(06)
(4.87)

D(log(cmp)) = - 0.01*[log(pp(-1)) - 0.98*log(cmp(-1)) + 0.17*log(info(-1))] - 0.007*[log(pmp(-1)) -
(2.70) (12.92) (0.92) (0.14)
0.97*log(cmp(-1)) - 0.02*log(info(-1))] + 0.02*D(log(pp(-1))) + 0.05*D(log(pmp(-1))) + 0.23*D(log(cmp(-1))) –
(169) (1.85) (3.46) (0.97) (1.21)
0.02*D(log(info(-1)))……..(07)
(2.67)

D(log(info)) = 0.09*[log(pp(-1)) - 0.98*log(cmp(-1)) + 0.17*log(info(-1))] - 0.01*[log(pmp(-1)) –
(0.88) (12.92) (0.92)) (0.01)
0.97*log(cmp(-1)) - 0.02*log(info(-1))] - 0.07*D(log(pp(-1))) - 0.25*D(log(pmp(-1))) + 5.37*D(log(cmp(-1))) –
(169) (1.85) (0.77) (0.22) (1.36)
0.23*D(log(info(-1)))……..(08)
(1.40)

ملاحظة: القيم الموجودة بين قوسين تمثل t-student المحسوبة.

بالاعتماد على نتائج eviws وجدنا بأن كل بواقي المعادلات الأربع المكونة للنموذج مستقرة، حيث نستخدم في ذلك اختبار(Q-statistique) لـ: Ljung-Box والتي تعطى بالعلاقة الآتية:

$$Q = n(n+2)\sum_{k=1}^{h}\frac{\hat{\rho}_k^2}{n-k}$$

n: عدد المشاهدات، $\hat{\rho}_k^2$مربع الارتباط الذاتي من الدرجة k. احصائية Q تتبع قانون توزيع χ^2 بدرجة حرية h.

نرفض فرضية العدم ($\rho_1 = \rho_2 = \cdots .... \rho_k$) إذا كانت احصائية Q أكبر من القيم الحرجة المجودة في جدول χ^2 عند درجة حرية h. اعتمادا على نتائج eviws وجدنا بأن كل بواقي المعادلات الأربع للنموذج أعلاه كانت مستقرة.

- **ثالثا: اختبار السببية (Granger causality Test):** في هذا الاختبار يمكن تحديد العلاقة بين متغيرين، أين نتمكن من معرفة ما اذا كانا يسببان بعضهما البعض (علاقة تبادلية)، أو أحادية (من جانب واحد)، أو عدم وجود هذه العلاقة السببية اطلاقا. لذا فالاختبار يوضح مثلا أن (X) يسبب أو يؤثر في (Y) اذا كان التأخير الزمني للمتغير (X) له تنبأ أفضل من تنبأ التأخير الزمني للمتغير (Y) نفسه، و هذا بالاعتماد على اختبار فيشر.

اذا كان لدينا: $Y_t = \hat{\alpha}_0 + \hat{\alpha}_1 Y_{t-1} + \hat{\alpha}_2 X_{t-1} + e_{1t} \ldots\ldots\ldots (09)$

نقدر هذا النموذج بطريقة (OLS) و نحسب مجموع مربعات البواقي غير المقيدة(SCRU)

ثم نقدر النموذج الثاني: $Y_t = \hat{b}_0 + \hat{b}_1 Y_{t-1} + e_{2t} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (10)$

و نحسب كذلك مجموع مربعات بواقي هذا النموذج المقيدة (SCRR)

و أخيرا نحسب احصاءة (Fisher) التي لها درجة حرية (n-k-1,c)

$$F_C^* = \frac{(SCRR - SCRU)/c}{SCRU(n-k-1)}$$

c: عدد القيود

اذا كانت القيمة المحسوبة F_C^* أكبر ن القيمة المجدولة نقول أن (X) يسبب (Y).

يبين الجدول (06) نتائج اختبار السببية بين أسعار النفط ($\log(pp)$) مع كل المتغيرات الأخرى، حيث نلاحظ أن هناك علاقة سببية متبادلة بين أسعار النفط والعرض العالمي من النفط (log(pmp))، و علاقة أحادية من جانب واحد، حيث أن كلا من الطلب العالمي من النفط (log(cmp))، والتضخم في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (log(info)) تتسبب في تغير أسعار النفط، لكن العكس ليس صحيحا. لقد كانت هذه النتائج جيدة.

▪ **رابعا: نتائج تحليل دوال الاستجابة Impulse Response Functions:** إن حصولنا على أكثر من متجه لشعاع التكامل المشترك يجعل من عملية التفسير أو التحليل الاقتصادي في غاية الصعوبة. لذا، يستلزم استخدام التحليل قصير الأجل، حسب قاعدة (Engle- Granger)، كما أن وجود علاقة طويلة الأجل تدل كذلك على وجود علاقة في الأجل القصير. تقيس دوال استجابة النبضة أثر الصدمة التي يتعرض لها المتغير المفسر داخل نموذج (VAR) أو(VECM) على القيم الحالية و المستقبلية.

أ- صدمة أسعار النفط(pp): نلاحظ في الجانب الأيمن من الشكل رقم (03) أن حدوث صدمة ايجابية في أسعار النفط (log(pp)، تساوي حوالي 0.72، تؤثر سلبا في تطوراتها الخاصة خلال الفترة (1-2) و الفترتين (3-5)، و ايجابا خلال الفترة (2-3)، أي يمكن اعتبار أسعار النفط تكون متذبذبة و مستقرة نوعا ما خلال كل فترة التنبؤ. هذا ما يمكن تفسيره على أن أي ارتفاع مفاجئ في أسعار النفط يشجع في البداية المنتجين على زيادة العرض العالمي من النفط (log(pmp) و انخفاض الطلب العالمي من النفط (log(cmp)، مما ينعكس سلبا على الأسعار التي تعرف انخفاضا خلال الفترة (1-2). لكن هذا الانخفاض يعمل على عودة ارتفاع الطلب العالمي من النفط في الفترة اللاحقة، مما يساهم في انتعاش الأسعار. غير أنه، مع الارتفاع الطفيف للعرض النفطي تنخفض الأسعار خلال الفترة (3-5).

تفسر الصدمة الايجابية في أسعار النفط في أثرها السلبي على المعروض العالمي النفطي خلال الفترة (1-2) و(3-5)، وايجابا خلال الفترة (2-3)، أي أن العلاقة ايجابية بينهما. هذا ما يمكن تفسيره على أن أي ارتفاع مفاجئ لأسعار النفط يساهم في البداية على أن يكون الطلب النفطي متدنيا، والذي بدوره يعمل على انخفاض الأسعاروتراجع لحجم العرض خلال الفترة (1-2). لكن مع عودة ارتفاع الأسعار نتيجة زيادة الطلب العالمي على النفط، يزداد المعروض العالمي خلال الفترة (3-5).

إن حدوث صدمة ايجابية في أسعار النفط تؤثر ايجابا على الطلب العالمي على النفط خلال الفترة (1-2)، وسلبا خلال بقية الفترات(2-5). يفسر ذلك على أن أي زيادة مفاجئة في أسعار النفط، تعمل على أن يكون الطلب النفطي منخفضا في البداية، و بما أن الأسعار تكون قد عرفت تراجعا فإن الطلب النفطي يعرف بدوره انخفاضا في نفس الوقت. في حين نلاحظ أن عودة ارتفاع الأسعار خلال الفترة (2-3) تجعل الطلب النفطي بدوره يعرف انخفاضا، بمعنى أن العلاقة بين هذا الأخير وأسعار النفط عكسية.

نلاحظ دائما في الجانب الأيمن من الشكل (03)، أن حدوث صدمة ايجابية في أسعار النفط تؤثر ايجابا على معدل التضخم في دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (log(info) خلال الفترة (1-2) و(3-4)، وسلبا خلال الفترة (2-3)، أي أن العلاقة طردية بينهما. يفسر هذا على أن أي زيادة مفاجئة في أسعار النفط تساهم في ارتفاع معدلات التضخم في الدول المتقدمة خاصة، لكن انخفاض أسعار النفط خلال الفترة (1-2) نتيجة الأسباب سالفة الذكر تسمح بتراجع معدلات التضخم للفترة (2-3)، و هكذا دواليك.

ب- صدمة العرض العالمي من النفط (pmp): يبين الجانب الأيسر من الشكل (03) أن حدوث صدمة ايجابية في المعروض العالمي من النفط، تساوي حوالي 0.02، تؤثر ايجابا في تطوراتها الخاصة خلال الفترة (1-2) وسلبا خلال معظم الفترات (2-5)، يمكن تفسير ذلك على أن أي زيادة مفاجئة في الطلب تسمح في البداية بأن تكون الأسعار منخفضة جدا، الأمر الذي يشجع على زيادة الطلب العالمي من النفط، والذي يسمح بدوره بارتفاع الأسعار، لكن بما أن مقدار الزيادة في العرض العالمي من النفط أكبر من مقدار الزيادة في الطلب العالمي، فإن ذلك يسمح بأن تكون الأسعار منخفضة خلال الفترات (2-5)، والتي تؤثر سلبا على الانتاج النفطي خلال نفس الفترات. لذا، نقول أن صدمة المعروض النفطي تؤثر ايجابا على أسعار النفط خلال الفترة (1-2) وسلبا خلال الفترات (2-5).

كما يبين الجانب الأيسر من الشكل (03) أن حدوث صدمة ايجابية في العرض العالمي النفطي، تؤثر ايجابا على الطلب النفطي، خلال كل الفترة التنبؤية.لذا، نقول أن أي زيادة مفاجئة في العرض النفطي، تسمح للأسعاربالانخفاض، وهذا بدوره يسمح بزيادة الطلب العالمي كما ذكرنا سابقا، بما أن مقدار الزيادة في العرض النفطي أكبر من مقدار الزيادة في الطلب عليه، يؤدي ذلك إلى ظهور مستويات منخفضة للأسعار.

ج- صدمة الطلب العالمي على النفط (cmp): يوضح الجانب الأيمن من الشكل (04) أن حدوث صدمة ايجابية في الطلب العالمي على النفط(log(cmp) تؤثر ايجابا على تطوراتها الخاصة خلال كل الفترات التنبئية، مما يعني أن أي زيادة مفاجئة في الطلب العالمي، تستوجب ارتفاعا في أسعار النفط العالمية، وهذا بدوره يشجع المنتجين على زيادة معروضهم النفطي، و بما أن مقدار الزيادة في هذا الأخير أكبر من مقدار الزيادة في الطلب، تنخفض الأسعار خلال الفترات (2-5)، مما يشجع على زيادة الطلب العالمي خلال كل الفترات، أي يعرف نوعا من الاستقرار، وكذلك هو الحال للعرض العالمي.

إن حدوث صدمة في الطلب العالمي على النفط تؤثر ايجابا على أسعارهخلال الفترتين (1-3)، وسلبا خلال الفترتين (3-5). يمكن ارجاع ذلك إلى أن أي زيادة مفاجئة للطلب العالمي تسمح لكل من الأسعار و العرض العالمي من النفط بالارتفاع، غير أن مقدار الزيادة في العرض تكون أكبر من مقدار الزيادة في الطلب، وهو الشيء الذي يؤدي إلى انهيار أسعار النفط.

د- صدمة معدل التضخم لدول منظمة التعاون الاقتصادي (info): يبين الجانب الأيسر من الشكل (04) أن حدوث صدمة ايجابية في معدل التضخم لدول منظمة التعاون الاقتصادي، تساوي حوالي 0.34، تؤثر سلبا على تطوراتها الخاصة خلال أغلب الفترات التنبؤية. يمكن تفسير ذلك على أن حدوث أي زيادة مفاجئة لمعدلات التضخم في الدول المتقدمة، ينتج عنها ارتفاع أسعار النفط، بسبب انخفاض القدرة الشرائية للعملات الرئيسة، خاصة الدولار الأمريكي واليورو، وفي ظل ارتفاع معدلات التضخم، تلجأ الدول المتقدمة إلى زيادة طلبها النفطي لرفع الانتاج بها، غير أنه بسبب أن مقدار الزيادة في العرض النفطي أكبر من مقدار الزيادة في الطلب النفطي، ما يسمح لأسعار النفط بالارتفاع في الفترتين (1-3) ثم الانخفاض ابتداء من نهاية الفترة الثالثة، ينتج عنه في النهاية استقرار في معدلات التضخم لدول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية.

ه- التنبؤ من 2014 إلى 2018: للتنبؤ بقيم النموذج، يمكننا الاستعانة بالمعادلات أو العلاقات السابقة (من العلاقة (05) إلى العلاقة (08)) المتحصل عليها من نتائج التقدير، و بما أنه لدينا معطيات حقيقية يمكن تعويضها ابتداء من سنة 2013 للتنبؤ بالسنوات 2014 إلى غاية 2018. كذلك نشير إلى أننا قدرنا هذا النموذج باللوغاريتم الطبيعي، وهذا ما يستلزم تحويل هذه التنبؤات إلى أرقام حقيقية و طبيعية.

يبين الجدول (4) القيم التنبؤية لمجموع المتغيرات، حيث نلاحظ أنه من المتوقع أن تنخفض أسعار النفط السنوية إلى 71 دولارا للبرميل في سنة 2014، ثم لتعرف انتعاشا طفيفا في سنة 2015 لتبلغ 78 دولارا للبرميل، غير أنه من المتوقع أن تعرف ارتفاعا محسوسا في سنة 2016 لتصل إلى حوالي 124 دولارا للبرميل، و هذا كله نتيجة الزيادة في الطلب النفطي وانخفاض المعروض النفطي، وبعد ذلك سوف تعرف استقرارا خلال السنوات اللاحقة عند حدود 113 دولار للبرميل. نشير كذلك إلى أن هذه القيم التنبؤية لأسعار النفط هي بدولارات سنة 2013، بمعنى أننا لم نأخذ بيعين الاعتبار ارتفاع قيمة الدولار خاصة في الوقت الراهن، و منه فإنه إذا ارتفعت قيمة الدولار، فإن هذه القيم تكون أقل من القيم التنبؤية التي تحصلنا عليها.نشير إلى أنه تحصلنا على قيمة الانحراف المعياري من نتائج Eviews والموجودة في جداول تحليل تباين الخطأ.

IV. الخلاصة:

يعتبر كلا من الطلب و العرض العالميين على النفط من أهم المتغيرات التي تحدد وتؤثر على أسعار النفط العالمية، حيث وكما هو معروف فإن العلاقة عكسية بين هذه الأخيرة و العرض العالمي من النفط، وطردية بين سعر النفط والطلب العالمي على النفط، ونشير إلى أنه لاحظنا من النتائج المتحصل عليها، بأنه عندما تكون الأسعار منخفضة ثم تعرف انتعاشا، فإن هذا يسمح للعرض النفطي بزيادة تفوق مقدار الزيادة في الطلب النفطي، الأمر الذي يؤدي إلى عودة انخفاض الأسعار من جديد. هذا ربما يمكن ارجاعه إلى تخوف المنتجين للنفط من انخفاض الطلب. كما لاحظنا بأنه عندما تكون معدلات التضخم في الدول المتقدمة مرتفعة، ترتفع أسعار النفط، أي أن العلاقة بينهما طردية و قوية، هذا ما يعكس أن الدول المنتجة للنفط تراعي في حساباتها القدرة الشرائية للعملة، خاصة الدولار الأمريكي والأورو. نضيف كذلك إلى أن الارتفاع المسجل في أسعار النفط له دور كبير في ارتفاع معدلات التضخم في الدول المتقدمة.

نشير في الأخير إلى نقطة في غاية الأهمية، حيث ومن خلال هذه الدراسة القياسية، لاحظنا بأن المستويات المرتفعة جدا والتي سجلتها أسعار النفط العالمية، خاصة في السنوات الأخيرة هي التي كانت السبب الرئيسي في تدهورها، لأنها ساهمت من جهة في ارتفاع العرض النفطي، بسبب زيادة الاستكشافات النفطية، ومن جهة أخرى قللت من الطلب النفطي والذي تضررت بسببه العديد من الصناعات في الدول المتقدمة خاصة، كذلك نقول أن بقاء الأسعار منخفضة جدا لمدة طويلة نوعا ما، من شأنه أن يساهم في ارتفاعها في فترات لاحقة بنسب قوية وغير متوقعة، لأن مستوياتها المنخفضة تضر بالصناعة النفطية، التي تنعكس سلبا على كل من المعروض والاحتياطي النفطيين، لا سيما في ظل ارتفاع الطلب العالمي من النفط. لذا نقول أنه يمكننا التنبؤ بأسعار النفط العالمية في المجال 70 إلى 80 دولارا للبرميل في الأجل المتوسط، في ظل النمو السكاني والاقتصادي الهائل المسجل في العديد من الدول، هذا بالرغم من توجه العديد من الدول للاستثمار في الغاز الصخري عندما تكون أسعار النفط التقليدية مرتفعة نوعا ما، لأن هذا النوع من النفط مكلف في الوقت الراهن.

- ملحق الجداول والأشكال البيانية:

الجدول رقم (01): الطلب العالمي على النفط لبعض المناطق

السنوات	1995	2000	2005	2010
دول(OCDE)	21.58	24.11	25.60	23.76
الولايات المتحدة	17.98	20.00	21.17	19.48
دول غير(OCDE)	25.23	29.11	34.60	39.89
الصين ماعدا هونكونغ	3.28	4.57	6.76	8.06
الهند	1.67	2.36	2.58	3.26

Source: Annual Statistical Supplement, IEA, 2011.

الجدول رقم (02): التوقعات المستقبلية على الطلب النفطي 2010-2035.

السنوات	2010	2015	2020	2035
دول منظمة التعاون الاقتصادي(OECD)	46.1	46.00	45.2	41.9
الدول النامية	35.9	41.8	47.2	61.9
الاقتصادات المتحولة	4.8	50.2	5.3	5.9
العالم	86.8	92.9	97.8	109.7

Source: World Oil Outlook (WOO), OPEC, 2011.

الجدول رقم (03): التوقعات المستقبلية للعرض العالمي للنفط 2010-2035.

السنوات	2010	2015	2020	2035
دول منظمة التعاونالاقتصادي	19.9	20.3	20.4	22.2
الدول النامية دوناوبك	16.9	18.4	19.4	19.3
الدول المتحولة	13.4	14.3	14.9	16.1
اجمالي دول خارج أوبك	52.3	55.3	57.3	60.5
اوبك	29.3	31.3	33.2	39.3
العالم	84.4	93.1	98.0	109.9

Source: World Oil Outlook (WOO), OPEC, 2011.

الجدول رقم (04): نتائج اختبار ديكي فولر المدعم

المتغيرات	المستوى الأول				الفرق الأول			
	التأخير	(ts+c)*	c	لا شيء	التأخير	(ts+c)*	c	لا شيء
log(pp)	P=2	-1.16	-	-	P=2	-4.44	-13.0	-
log(pmp)	P=2	-3.30	-	-	P=2	-14.01	-4.68	-
log(cmp)	P=2	-3.01	-	-	P=2	-4.71	-4.92	-3.78
log(info)	P=2	-1.38	-0.67	-	P=2	-4.84	-4.89	-
القيم الحرجة								
%1		-4.20	-3.60	-2.62				
%5		-3.52	-2.93	-1.95				
%10		-3.19	-2.60	-1.61				

* c تمثل الثابت، و ts: تمثل الاتجاه العام.

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على نتائج Eviews.

الجدول رقم (05): اختبار جوهانسن للتكامل المشترك

الفرض	Eigenvalue	λ_{trace}	القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%
r =0 *	0.54	60.25	40.17
r ≤ 1*	0.35	27.36	24.27
r ≤ 2	0.18	8.97	12.32
r ≤ 3	0.06	0.26	4.13

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على نتائج Eviews.

الجدول رقم (06): نتائج اختبار السببية(التأخير p=2).

فرضية العدم			F المحسوبة	قيمة الاحتمالية	النتيجة
log(pp)	⟵	log(pmp)	32.89	0.00	**وجود سببية**
log(pmp)	⟵	log(pp)	9.52	0.00	**وجود سببية**
log(pp)	⟵	log(cmp)	0.26	0.61	**عدم وجود سببية**
log(cmp)	⟵	log(pp)	15.41	0.00	**وجود سببية**
log(pp)	⟵	log(info)	1.97	0.16	**عدم وجود سببية**
log(info)	⟵	log(pp)	3.08	0.08	**وجود سببية**

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على نتائج Eviews.

الجدول رقم (07): القيم التنبئية 2014-2018.

الفترة	pp		pmp		cmp		$\log info$
	التنبؤ	مجال الثقة	التنبؤ	مجال الثقة	التنبؤ	مجال الثقة	التنبؤ
2013	108	-	86.75	-	91.33	-	1.45
2014	71	[69 ، 72]	75.18	[75.14 ، 75.22]	91.37	[91.35 ، 91.39]	1.68
2015	78	[76 ، 79]	70.10	[69.96 ، 70.24]	89.57	[89.51 ، 89.63]	1.77
2016	124	[122 ، 125]	72.24	[72.08 ، 72.80]	89.03	[88.95 ، 89.10]	1.60
2017	114	[112 ، 115]	79.04	[78.86 ، 79.22]	90.92	[90.82 ، 91.02]	1.61
2018	113	[111 ، 114]	78.25	[78.05 ، 78.44]	90.28	[90.16 ، 90.40]	1.85

مجال الثقة يعطى بالعلاقة $IC = X \mp 1.96 * \delta^2$

المصدر: من اعداد الباحثين.

الشكل رقم (01): تطور الأسعار الاسمية والحقيقية والطلب النفطي 1970- 2010 (سنة الأساس 1973)

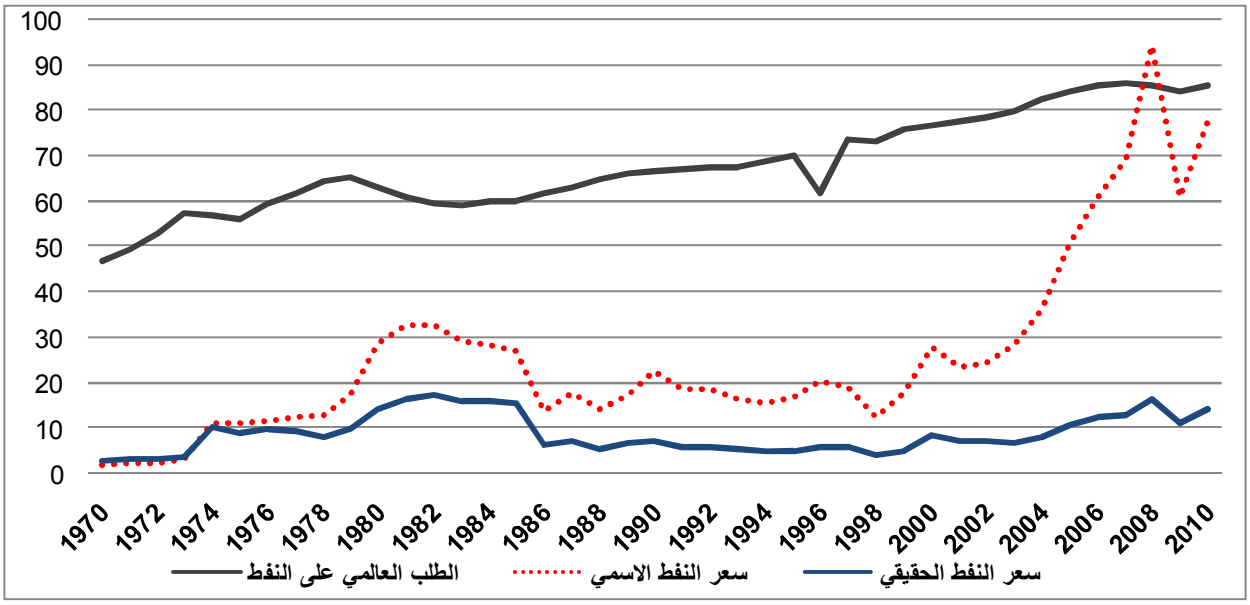

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على احصاءات BP statisticalreview of world energy –june 2014.

الشكل رقم (02): العلاقة بين النمو الاقتصادي العالمي والتغير في الطلب العالمي من النفط

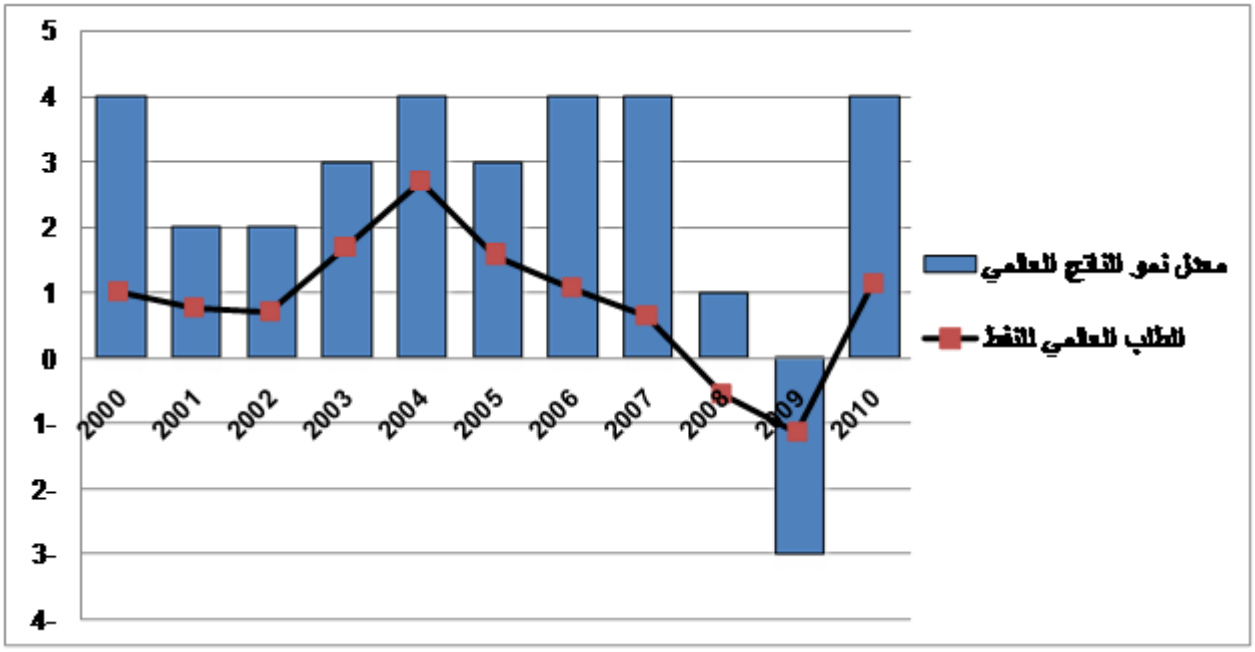

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على Excel.

الشكل رقم (03): أثر صدمات سعر النفط، و العرض العالمي من النفط.

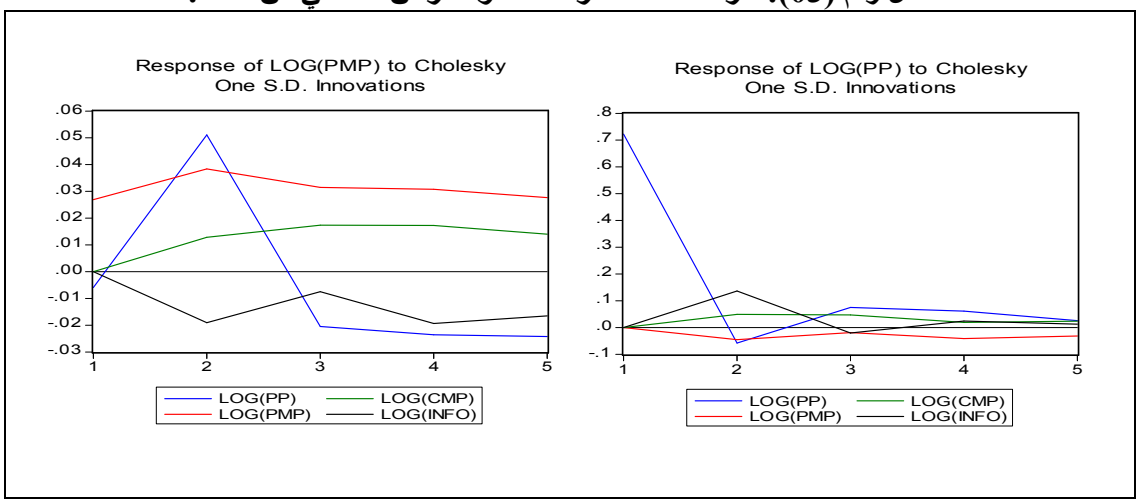

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على نتائج Eviews.

الشكل رقم (04): أثر صدمات العرض العالمي من النفط و التضخم

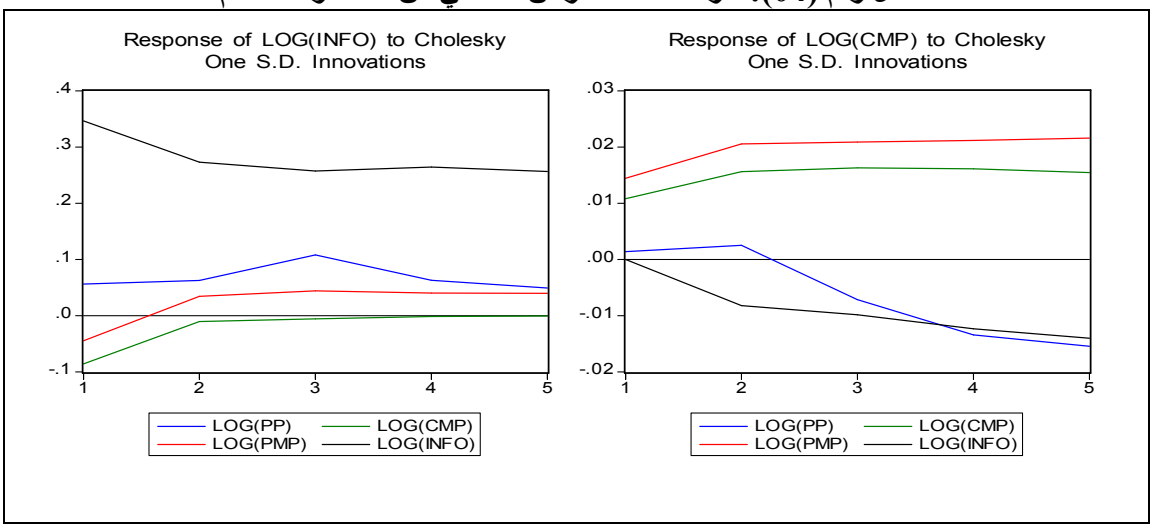

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على نتائج Eviews.

الإحالات والمراجع :

[1]. Oel Maurice, **Prix du pétrole**, PAO, Paris, 2001, P.16.

[2].عصام الجبلي، **الاضطرابات في الأسواق النفطية (محاضرة)**، مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2008، ص.57.

[3]. Antoine Ayoub, **Pétrole économie et politique**, éd Economica, Paris, 1996, P.468.

[4]. هيرمان فرانسيس، **أسعار النفط تحديات أمام المنتجين**، في: النفط و الغاز في الخليج العربي نحو ضمان الأمن الاقتصادي، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، ط1، 2007، ص.58.

[5]. الطاهرالزيتوني، **التطورات في أسعار النفط العالمية و انعكاساتها على الاقتصاد العالمي**، في: النفط والتعاون العربي، المجلد 36، ع132، أوبك، الكويت، 2010، ص.35.

[6]. الطاهر الزيتوني ، مرجع سابق، ص.35.

[7]. ابراهيم عبدالوهاب، **محاسبة البترول**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص.29.

[8]. Stock, J. H. and Watson, M. W, **Testing for Common Trends**, Journal of American Statistical Association, Vol. 83, 1988.

تقدير واستشراف الفجوة الغذائية للحبوب في الجزائر
- دراسة اقتصادية قياسية للفترة (1994-2013) -

عبد الرزاق بن الزاوي (*) & حافظ أمين بوزيدي (**)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة محمد خيضر، بسكرة - الجزائر

ملخص : نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى تحليل اتجاهات الفجوة الغذائية للحبوب بالنسبة للجزائر، مع توظيف تقنية جديدة للتنبؤ قصير المدى يطلق عليها في العلوم الفيزيائية بالتحليل الطيفي، حيث توصلت الدراسة إلى أن الفجوة الغذائية للحبوب سوف تتسع بالنسبة للجزائر عند أفق 2017 عند حدود 1.23 مليون طن، لذا أوصت الدراسة بضرورة إقامة شراكة عربية قوية، والتركيز على الإنتاج الزراعي، والاهتمام بالصناعات الغذائية والصناعات المساندة.

الكلمات المفتاح : فجوة غذائية للحبوب، تحليل طيفي، تكامل زراعي عربي.

تصنيف JEL : C22، Q11، Q18.

I. تمهيد:

بالرغم من امتلاك الجزائر العديد من المقومات الزراعية التي قد لا تتوفر عليها الكثير من الدول، إلا أنها تواجه أزمة امن غذائي، حيث تعيش حالة من العجز الغذائي ما يستدعي اللجوء إلى الاستيراد لتغطيته، مما ينتج عنه الكثير من المشاكل الاقتصادية على غرار إضعاف الأرصدة من العملة الصعبة وتعزيز المديونية والتبعية السياسية والاقتصادية للدول الكبرى.

وقد أصبح واضحا الآن أكثر مما سبق خطورة الاعتماد على الخارج في تأمين حاجة السكان من الغذاء، في عصر تميز بالتقلبات الاقتصادية والسياسية العالمية، حيث أصبح من ضروريات الأمن القومي وأهم مقومات حرية القرار السياسي لأي مجتمع أن يحقق حدا أدنى على الأقل من الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الأساسية.

فمن بين أهم السلع الإستراتيجية المساهمة بشكل كبير في تفاقم حجم الفجوة الغذائية نجد الحبوب، حيث تقدر حجم الفجوة الغذائية للحبوب للجزائر 11 مليون طن بالكمية، و4.02 مليار دولار بالقيمة، مما يستدعي ضرورة العمل المسرع والجاد لإيجاد بدائل عن الاستيراد تتمثل خاصة في تشجيع الزراعة المحلية من اجل تقليص هذه الفجوة.

على ضوء ما سبق سنحاول الإجابة على إشكالية البحث التالية :

ما هي اتجاهات الفجوة الغذائية في الجزائر لأهم منتج استراتيجي والأكثر استهلاكا لها وهو الحبوب حتى أفق 2017، وما هي الآليات والحلول لتقليص هذه الفجوة ؟

وللإجابة على إشكالية البحث يمكن صياغة الفرضية الأساسية للبحث كما يلي:

تتجه الفجوة الغذائية للحبوب في الجزائر نحو الاتساع في المدى المتوسط.

- **أهمية الدراسة:** تنبع أهمية البحث في أنه إذا كان الأمن العسكري والسياسي يحظى بالاهتمام المركزي من القيادات الإدارية والسياسية العليا للبلد، فان الأمن الغذائي خاصة الحبوب – بحكم الاستهلاك الداخلي الواسع لها - هو الوجه الآخر له، لذلك فأن البحث سيسلط الضوء على مخاطر تدهور إنتاج محصول استراتيجي في ضوء أزمة الغذاء العالمية، ويقترح بعض الحلول التي تجنب الجزائر الآثار الضارة المتوقعة مستقبلا.

- **أهداف الدراسة:** الغرض من الدراسة لا يعدو عن كونه تجسيدا للأهداف:

- تشخيص أسباب تدهور إنتاج الحبوب في الجزائر؛
- تشخيص أسباب تدهور إنتاج الحبوب في الجزائر؛
- إلقاء الضوء على أسلوب إحصائي استشرافي يتمثل في أسلوب التحليل الطيفي؛
- معرفة درجة الاعتماد على الأسواق العالمية لتوفير الحبوب من أجل تغطية الاستهلاك الداخلي للسكان؛
- تقدير واستشراف الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك للجزائر؛
- اقتراح بعض الحلول الممكنة لتحقيق الأمن الغذائي من هذا المحصول الاستراتيجي.

eMail : (*) Abenzaouiprof@gmail.com & (**) Bhafadamine@yahoo.com

- **الدراسات السابقة:** تكتسي الدراسات السابقة بالنسبة لأي بحث علمي أهمية كبيرة لأنها تعد بمثابة المرجعية العلمية التي يستند إليها البحث الحالي في تحديد مسارات انطلاقه وتوضيح الجوانب التي يعالجها ضمن سياق ما سبقه من بحوث ودراسات، وذلك عملا بالحقيقة المعروفة والقائلة بأن المعرفة العلمية هي معرفة تراكمية بحيث تتفاعل المعرفة السابقة مع اللاحقة لتقدم جديدا أو تختبر قديما.

ومما لا شك فيه أن هناك دراسات سابقة كثيرة لا تسمح حدود البحث الحالي بالتعرض لها، وسوف يتم التطرق لعينة من هذه الدراسات ومنها:

- **فوزية غربي، "الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية"**، أطروحة دكتراه دولة علوم غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2008.

والتي توصلت إلى أن مساهمة القطاع الزراعي في مجال التنمية الاقتصادية تعد ضعيفة بحيث أدت إلى تبعية واضحة، سواء على مستوى المواد الغذائية أو المواد الأولية، وتعبر عن ذلك بصدق القيمة العالية للواردات التي ساهمت في تكريس عجز الميزان التجاري للمنتجات الزراعية من جهة، وإلى امتصاص جزء كبير من العملة الصعبة المتأتية من العائدات النفطية من جهة أخرى.

- **ابن ناصر عيسى،"مشكلة الغذاء في الجزائر "**، أطروحة دكتراه علوم غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2005.

وتوصلت الدراسة من خلال أهم نتائجها إلى كون الجزائر تواجه مشكلة غذائية حادة تتحدد ملامحها في تزايد الاعتماد على الخارج لتغطية الاحتياجات الغذائية الكلية، بسبب قصور الإنتاج الزراعي الوطني، كما سمحت السياسة الاجتماعية المطبقة في الجزائر ودعم الأسعار المواد الغذائية بالوصول إلى مستويات استهلاك وحماية اجتماعية مقبولة وتحسن كمي ونوعي للوجبة الغذائية.

- **عامر عامر احمد، "محاولة نمذجة وتقدير الفجوة الغذائية في الجزائر"**، مجلة الباحث، العدد8، 2010.

والذي حاول معالجة موضوع العجز الغذائي في الجزائر، حيث تطرق إلى تطوره بدراسة وصفية وتحليلية، وقام بصياغة نموذج للفجوة الغذائية وتقدير معالمه والتنبؤ بمساره في المستقبل بطريقة الانحدار ثم بطريقة ARIMA وفي النهاية توصل إلى تمهيد سلسلة الفجوة الغذائية عن طريق النموذج التنبؤي ARIMA (2.1.0) والخلاصة التي توصل إليها هي أن الإنتاج الزراعي لا يزال قاصرا على تلبية الطلب المحلي المتزايد على الغذاء، الأمر الذي يعني أن المشكلة الغذائية تتطور نحو الأسوأ.

- **عبد الله علي مضحي وآخرون، "الاكتفاء الذاتي والعجز الغذائي لمحاصيل الحبوب الرئيسة في بعض الأقطار العربية للمدة 2005-2015"**، مجلة العلوم الزراعية العراقية، العدد43، 2012.

لقد وجدت الدراسة أن معدل نمو إنتاج محاصيل الحبوب القمح والشعير والرز والذرة الصفراء في أقطار الدراسة كان متدنيا جدا وأحيانا سالبا للمدة 2005-2015 وان مستويات الأمن الغذائي للحبوب فيها متفاوتة، وأوصت الدراسة بالاعتماد على حساب الفجوة الحقيقية وليس الغذائية للحصول على انطباع حقيقي عن الوضع التغذوي للمواطن ومدى حصوله على الاحتياجات الأساسية وعلى التركيز على البعد الصحي للأمن الغذائي لارتباطه بالحاجات التغذوية الأساسية، وتسليط الضوء على الفجوة الغذائية من المحاصيل السابقة وتحديد نسب الاكتفاء الذاتي ونسب الاعتماد على الغير في بلدان الدراسة وأخيرا استشراف الآفاق المستقبلية لحالة الإنتاج والاستهلاك كل منهما على حدة ومن ثم الفجوة الغذائية لهذه المحاصيل في بلدان الدراسة.

وقبل البدء في تحليل منهجية التحليل الطيفي سنحاول التطرق إلى مفهوم الفجوة الغذائية وأنواعها.

1- مفهوم الفجوة الغذائية: تعبر الفجوة الغذائية على مدى كفاية الإنتاج المحلي من الغذاء لمواجهة متطلبات الاستهلاك المحلي، وهي مقياس لمدى المشكلة الغذائية التي يواجهها البلد، وتقاس بمقدار الفرق بين إجمالي الاحتياجات من المنتجات الغذائية المختلفة وبين إجمالي المنتج منها محليا، وكلما زاد الفرق دل ذلك على عدم قدرة الاقتصاد على الوفاء باحتياجات الغذاء لذلك تلجا الدولة من أجل سد هذه الفجوة لعملية الاستيراد،[1] وهناك نوعين من الفجوة، فجوة غذائية ظاهرية وأخرى حقيقية: [2]

أ- **الفجوة الغذائية الظاهرية**: ويمكن تعريفها بأنها القيمة الصافية التي يتم استيرادها من مصادر خارجية لاستكمال احتياجات بلد ما من الغذاء.

ب- **الفجوة الغذائية الحقيقية (المعيارية):** وهي تعبر عن مدى كفاية الغذاء للفرد كما ونوعا، أي الفرق بين المتطلبات الأساسية من السعرات الحرارية والسعرات الحرارية الفعلية.

2- التعريف بالطريقة البحثية: سنحاول تطبيق أسلوب جديد للتنبؤ يسمى في العلوم الفيزيائية بالتحليل الطيفي (Analysis Spectral)، ويعتبر هذا الأسلوب من أحسن الطرق في التنبؤ بحيث أنه تعبر عن الظاهرة بدقة متناهية، كما يمتاز بالسهولة وعدم استخدامه لفروض نماذج الانحدار، واشتراطه مسبقا دورية الظاهرة وتذبذبها حتى تكون نتائج التنبؤ دقيقة، على عكس باقي الطرق التي تشترط استقرار السلسلة وتوفر الفروض الإحصائية حتى يكون التنبؤ دقيق.

أ- مفهوم أسلوب التحليل الطيفي: يعد هذا الأسلوب من أحدث الطرق الكمية المستخدمة في الاقتصاد، خاصة الظواهر التي تتأثر بعامل الموسمية والدورية وذلك من خلال تحويل بيانات السلسلة الزمنية للظاهرة الاقتصادية إلى موجة جيب وجيب تمام ومن ثم إجراء التقدير وفقا لمخططات دورية.

وعليه فان التحليل الطيفي هو نمذجة السلاسل الزمنية للظواهر الاقتصادية - وقبله الظواهر الفيزيائية والرياضية - باستخدام مكونات جيبية.[3]

ب- ظهور أسلوب التحليل الطيفي: يرجع تاريخ هذا الأسلوب أولا إلى ميدان العلوم الفيزيائية في بداية القرن التاسع عشر، ثم استخدم في ميدان العلوم الفضائية التي تبنى على التغيرات الدورية.

أما على الصعيد الاقتصادي فقد تم تطبيق أسلوب التحليل الطيفي لأول مرة على يد الاقتصادي بفريدج (Beveridge) عام 1920، بعد ما تم اكتشاف دورات أسعار القمح في أوروبا خلال أربعين سنة مرت قبل هذا التاريخ أي منذ 1880.[4]

ج- أهمية أسلوب التحليل الطيفي: تكمن أهمية هذا الأسلوب في دقته البالغة في التعبير عن الظواهر الاقتصادية والاجتماعية التي تتميز بالتغيرات الموسمية والدورية، فهي تسعى إلى دراسة أسباب التذبذبات ونتائجها عن طريق دمج دراسة الاتجاه العام باستخدام طريقة المربعات الصغرى مع التوابع الدورية المرتبطة بجيب الزاوية أو تجيبها، إذ إن الغاية من التحليل الطيفي هي الكشف عن تكوين السلسلة الزمنية (دون إلغاء أي مكون) وتحديد تأثير كل مكون على تباين السلسلة.[5]

II. الطريقة والأدوات المستخدمة:

اعتمد البحث المقدم في هذه الورقة على كل من التحليل الوصفي والتحليل الإحصائي والاقتصاد القياسي، وقد استعنا برنامج (E-Views.) وإكسيل (Excel 2007) للحصول على المخرجات والاستفادة منها في التحليل والاستنباط، وتم حصر وتحديد متغيرة الفجوة الغذائية لمنتج الحبوب بالكميات حتى نلغي أثر تغيرات الأسعار في التحليل، وللوصول إلى القيم التنبؤية للفجوة حتى أفق 2017 على الأقل، وفي ما يلي نستعرض مراحل التنبؤ باستخدام هذا الأسلوب كما يلي:

- إن الفجوة الغذائية للحبوب ظاهرة اقتصادية، تمتاز بتقلبات دورية بسبب التأثيرات المناخية وتغيرات الأسعار العالمية، لذا يمكن التنبؤ من خلال جزئين هما:

- **الجزء الأول:** معادلة الاتجاه العام بدلالة الزمن؛
- **الجزء الثاني:** دالة تعبر عن الدورية تتمثل في الجيب تمام وتجب تمام.

يمكن التعبير عن الجزأين بالصيغة الرياضية التالية:

$$y_t = a + bt + f(\cos\ w, \sin\ w) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث:

t: الزمن، w: التردد الزاوي

ويمكن التعبير عن الظاهرة بشكل مفصل حسب الصيغة التالية:[6]

$$y_t = a + bt + \sum_{i=0}^{n} \alpha_i \cos\ w_i t + \sum_{i=0}^{n} \alpha_i \sin\ w_i t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

$i = 1,2,\ldots \frac{n}{2}$ حيث n : عدد المشاهدات في العينة.

$$0 \leq w_i \leq 2\pi \ ; \ w_i = 2\pi f_i$$

$f_i = \frac{1}{n}$: عدد الدورات المتعاقبة وأجزائها.

$\sum_{i=1}^{n} c_i t = \sum_{i}^{n} \alpha_i \cos w_i t + \sum_{i=0}^{n} \beta_i \sin w_i t$: مجموع المركبات

تحسب المعاملات الثابتة (α_i, β_i) من العلاقات التالية:[7]

$$\alpha_i = \frac{2}{n} \sum_{i=1}^{n} (y_i - \hat{y}_i) \cos\ w_i t \qquad i = 0, n$$

$$\alpha_i = \frac{2}{n}\sum_{i=1}^{n}(y_i - \hat{y}_i)\sin\ w_i t \qquad i = 1,2...n-1$$

$$\beta_i = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n}(y_i - \hat{y}_i)\sin\ w_i t \qquad i = 0,n$$

$$\beta_i = \frac{2}{n}\sum_{i=1}^{n}(y_i - \hat{y}_i)\cos\ w_i t \qquad i = 1,2...n-1$$

- إذن النموذج أعلاه رقم (2) يتكون من جزأين أساسيين، جزء يتعلق بمعادلة الاتجاه العام حيث يتم تقديرها بدلالة الزمن باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) ثم التأكد من معنوية الثابت ومعلمة الزمن عند مستوى 5 في المائة، والجزء الثاني يتعلق بمجموع المركبات التي ستحسن من جودة تمثيل العلاقة بين y و$\hat{y}$ ، كما تجدر الإشارة إلى أن عدد المركبات هي نصف عدد المشاهدات، بحيث نحصل على النموذج النهائي بعد الإضافات المتتالية لكل مركبة ونتوقف عن الإضافة عند ينخفض معامل التحديد أو (عندما نصل إلى معامل تحديد يساوي 80 في المائة)،[8] رغم أن هذا النموذج يفترض تزايد معامل التحديد عند إضافة كل مركبة من المركبات.

- **حساب معامل التحديد** (R^2)**:**[9] يعبر معامل التحديد إلى النسبة المئوية من التغير الكلي في المتغير التابع التي يمكن تفسيرها بدلالة المتغير المستقل المدرج بالنموذج محل القياس، أو هو نسبة التغير المفسر (SCE) إلى التغير الكلي (SCT)؛
- **التمثيل البياني:** يوضح التمثيل البياني لهذا النوع من السلاسل الممثل للاهتزاز (المقطع الدوري) كما هو مبين في الشكل رقم (1) بالملاحق.

III. النتائج ومناقشتها:

تم تقدير الفجوة الغذائية للحبوب* خلال الفترة (2013/1994) على أساس الفرق بين الإنتاج وما هو متاح للاستهلاك بالكميات أي صافي الاستيراد من الحبوب على افتراض عدم وجود مخزونات مرحلة،[10] من خلال بيانات الجدول رقم (1) والشكل رقم (1) يتضح أن الاتجاه الزمني للفجوة الغذائية للحبوب في الجزائر تتميز بالتذبذب والدورية والارتفاع خلال طول فترة الدراسة، نظرا لارتباط هذه المنتج الاستراتيجي بالتغيرات المناخية خاصة كمية الأمطار المتساقطة. إذ يقدر متوسط الفجوة بـ 7.18 مليون طن، حيث تراوحت الفجوة الغذائية بين أقصى كمية قدرت بـ 11.09 مليون طن سنة 2011، وأدنى كمية قدرت بـ 3.99 مليون طن سنة 1996، بينما متوسط الزيادة السنوية للفجوة قدرت بـ 0.19 مليون طن حسب معادلة الاتجاه العام المقدرة، بينما متوسط الزيادة السنوية للفجوة قدرت بـ 0.14 مليون طن حسب معادلة الاتجاه العام المقدرة.

من خلال الشكل البياني رقم (2) يتضح أن السلسلة دورية باتجاه خطي، وأن الاتجاه العام غير موازي للمحور الأفقي، هذا يعني أن السلسلة دورية غير نظامية، ولتقدير معادلة الاتجاه العام نلجأ إلى الصياغة الخطية كما يلي: $Y = a + bt$ وباستخدام برنامج E-Views. نحصل على النتائج المبينة في الجداول (2).

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن معلمة النموذجين معنوية عند مستوى 5 في المئة، وبالتالي النموذج مقبول إحصائيا يمكن الاعتماد عليهما لتقدير الفجوة، إذن صيغة معادلة الاتجاه العام كما يلي:

$$CEREALG = 5638159 + 176953.3T$$

وبتعويض قيم الزمن (t = 1,2, …20) في معادلة الاتجاه العام نحصل على القيم المقدرة حسب ما يوضحه الجدول رقم (3).

نجري الآن دراسة دورية للسلسلة، إذ أن التباين المفسر ضعيف والذي يقدر بـ 54 في المئة، لذا نبدأ في إدخال المركبة تلوى الأخرى ونتوقف عند أكبر معامل تحديد، وعادة نتوقف في إدخال المركبات عندما نصل إلى ما يقارب 80 في المئة لقيمة معامل التحديد بعد إدخال المركبات تباعا وباستخدام برنامج Excel.2007 نتحصل على معاملات المركبات تباعا كما يبينه جدول رقم (4).

بعد حساب قيم السعة α_i و β_i والملخصة في الجدول أعلاه نستنتج المركبات الإحدى عشر الآتية حسب الجدول رقم (5) والذي يوضح معامل التحديد بعد إضافة كل مركبة من المركبات السابقة كما يوضحه الجدول رقم (6).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه عند إدخال كل مركبة ترتفع قيمة معامل التحديد حتى المركبة الأخيرة أين يصبح يساوي معامل التحديد تقريبا الواحد الصحيح، بمعنى تطابق القيم الحقيقية للفجوة الغذائية للحبوب مع القيم التقديرية للنموذج المتحصل عليه، هذا ما يجعلنا نعتمد على النموذج للتنبؤ بحجم الفجوة الغذائية للحبوب في الجزائر حتى أفق 2017.

ومنه النموذج التنبؤي صيغته الرياضية كالآتي:

$$\hat{y}_{13} = 5168003 + 191868.1T + \hat{y}_{12} + 922414{,}7\cos\pi t$$

الشكل رقم (2) يوضح بجلاء تطابق المنحنيين المقدر والفعلي مما يعني امتلاك النموذج قوة تفسيرية عالية الدقة للتنبؤ على الأقل حتى أفق 2017.

- **القيم التنبؤية:** من خلال النموذج السابق يمكن التنبؤ بالفجوة الغذائية للحبوب في الجزائر للسنوات 2014 حتى 2017 كما يوضحه الجدول رقم (7).

من خلال بيانات الجدول رقم (7) يتضح أن الفجوة الغذائية للحبوب في الجزائر سوف تتسع أكثر حتى تصل إلى 1.75 مليون طن عند أفق 2016، ثم تعود للانخفاض مع حلول 2017 لتصبح 1.23 مليون طن، غير أن نسبة اتساع الهوة تقدر بـ 11.15 في المئة بالنسبة لسنة 2013، طبعا في حالة تكرار نفس ظروف الإنتاج وفي ظل السياسات الزراعية القائمة، وهذا مؤشر خطير يعني ارتفاع أعباء إضافية الموازنة العامة واستنزاف مزيدا للعملة الصعبة، ولسد الفجوة الغذائية للحبوب نستشهد بدراسة مهمة قامت بها الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي (تضم وزراء مالية في الدول الأعضاء بالمنظمة) بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية بعد تجربة امتدت حوالي خمسة وثلاثون (35) سنة، تحت عنوان : **"خارطة زراعية استثمارية عربية لتنفيذ مشاريع زراعية كبرى"** حيث تركزت على أربع محاور أساسية تتمثل في[11]:

1) الاستغلال الأمثل للميزة النسبية لتوزيع الموارد الزراعية والبشرية في الإنتاج؛

2) استغلال القيمة المضافة للصناعات الغذائية التحويلية؛

3) إقامة مناطق (أسواق) حرة لمراحل الإنتاج الزراعي ومزايا التجارة البينية العربية؛

4) إنشاء صندوق تمويلي خاص بالأمن الغذائي العربي وصندوق لاستقطاب الشباب والاستثمار في مؤهلاتهم العلمية، بقيمة مالية تعادل حجم الفجوة الغذائية العربية والتي تقدر بـ 37 مليار دولار سنويا، (علما أنه من المتوقع أن تتسع الفجوة الغذائية إلى 63.5 مليار دولار سنة 2030[12] ولمواجهة ذلك يتطلب استثمارات زراعية بنحو 65 -80 مليار دولار لردم الفجوة[13]).

وتوصلت الدراسة إلى اقتراح ثلاث سيناريوهات للاستغلال الأمثل للموارد التي يتمتع بها الوطن العربي لسد الفجوة الغذائية في السلع الأساسية، وهي كالتالي:

- **السيناريو الأول :** إضافة مساحات زراعية جديدة في القطاع الزراعي المروي؛
- **السيناريو الثاني :** توظيف الميزة النسبية لتوزيع الموارد الزراعية في إنتاج السلع الغذائية الأساسية؛
- **السيناريو الثالث :** رفع الأداء الإنتاجي في القطاع الزراعي.

وتأسيسا على الموارد الزراعية المتاحة رشحت الدراسة الجزائر على غرار بعض الدول[14]، باعتبارها تملك موارد زراعية بيئية موائمة لإنتاج السلع الأساسية وعلى رأسها الحبوب لإقامة منطقة حرة للإنتاج الزراعي والصناعات الغذائية والصناعات المساندة، وسوف تمنح هذه الميزة المشروع تحقيق حرية إنتاج وتصنيع وتصدير المنتجات الزراعية، حرية حركة العمالة الماهرة والخبرات وتوظيفها في الإنتاج الموسع وزيادة الدخل القومي، الترويج للصناعات الغذائية وإنشاء مشاريع متكاملة إنتاجاً وتصنيعاً وتسويقاً وجذب رؤوس الأموال العربية والأجنبية والمحلية للعمل بالاستثمارات الزراعية، وعليه لابد من توفر الأراضي الزراعية، الموارد المائية، الأبنية والمعدات ووسائط النقل، البنى التحتية والمصانع والمطارات وسكك الحديد، شبكات توزيع المياه والكهرباء وأجهزة الاتصال وكافة الإعفاءات والامتيازات.

وقد استثنت الدراسة الجزائر من تحقيق السيناريو الأول، بمبرر أن الجزائر لا تملك ميزة نسبية لامتلاكها للأراضي الممكن زراعتها قمح والموارد المائية الموجهة نحو هذه الشعبة، حيث استهدفت زيادة في مساحة الأراضي المروية المزروعة قمح بمقدار 4.2 مليون هكتار لسد الفجوة الغذائية العربية للقمح، أما السيناريو الثاني فإن الجزائر مطالبة بتخصيص مساحات مروية إضافية موجهة لإنتاج القمح تقدر بـ 67 في المائة من المساحة المروية المتاحة، وبتحقيق إنتاجية تقدر بـ 4 طن/الهكتار[15].

IV. الخلاصة:

بناءا على ما سبق يمكن التوصل إلى أن حجم الفجوة الغذائية للحبوب يتجه عند أفق 2017 نحو الاتساع، **وهي تعتبر إجابة على الفرضية الأساسية،** كما أن تقليص حجم الفجوة الغذائية في الجزائر يتطلب تحقيق الاستغلال الأمثل للميزة النسبية التي تزخر بها في الموارد الزراعية والبشرية، وذلك بتهيئة المناخ الاستثماري وتشجيع الشراكة مع القطاع الخاص للاستفادة من القيمة المضافة للصناعات الغذائية التحويلية، وتشجيع التجارة البينية العربية، وإنشاء صندوق خاص بالأمن الغذائي العربي.

ومن خلال استعمالنا لأسلوب التحليل الطيفي نجد انه من أحسن الطرق الكمية للتنبؤ قصير المدى خاصة الظواهر التي تمتاز بالدورية والتذبذب والتي تتميز بها المنتجات الفلاحية لارتباطها بالتغيرات المناخية.

- ملحق الجداول والأشكال البيانية:

الجدول رقم (1): تطور كمية الفجوة الغذائية للحبوب للجزائر في الفترة (2013/1994) الوحدة : طن

الفجوة	الواردات	الصادرات	السنوات	الفجوة	الواردات	الصادرات	السنوات
7007225	7013842	6617	2004	7425984	7425984	0	1994
8249033	8263008	13975	2005	6140573	6140587	14	1995
7377371	7384494	7123	2006	3994419	3994471	52	1996
7270624	7277845	7221	2007	5994401	5994401	0	1997
9100095	9112489	12394	2008	5499877	5499877	0	1998
7904270	7910252	5982	2009	7845606	7845617	11	1999
7921676	7930033	8357	2010	7508926	7508927	1	2000
11091688	11091693	5	2011	6682304	6682305	1	2001
9904210	9912510	8300	*2012	8610835	8610899	64	2002
7493630	7501930	8300	*2013	6900620	6900637	17	2003

Source : FAOSTAT, http://faostat.fao.org/site/345/default.aspx, mise à jour (29/06/2012), (12/02/2014).

*: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 34، الجزء (6،7)، الخرطوم، 2014.

الجدول رقم (2): معادلة الاتجاه العام للفجوة الغذائية للحبوب للجزائر في الفترة (2013/1994)

Dependent Variable: CEREALG
Method: Least Squares
Date: 12/11/15 Time: 17:50
Sample: 1994 2013
Included observations: 20

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5638159.	541087.6	10.42005	0.0000
T	176953.3	45169.12	3.917572	0.0010

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على برنامج E-Views.4

الجدول رقم (3): القيم المقدرة للفجوة الغذائية للحبوب في الجزائر خلال الفترة (2013/1994) الوحدة : طن

الفجوة الغذائية للحبوب	السنوات	الفجوة الغذائية للحبوب	السنوات
7662288	2004	5743607	1994
7854156	2005	5935475	1995
8046025	2006	6127344	1996
8237893	2007	6319212	1997
8429761	2008	6511080	1998
8621629	2009	6702948	1999
8813497	2010	6894816	2000
9005365	2011	7086684	2001
9000271	2012	7278552	2002
9177225	2013	7470420	2003

المصدر: من إعداد الباحثان بناءا على الجدول رقم (3) بالاستعانة ببرنامج Excel.2007

الجدول رقم (4): معاملات مركبات النموذج التنبؤي للجزائر

i	αι	βι	Aι	i	αι	βι	Aι
0	-313550,5	0,0	313550,5	**6**	450077,2	-83583,2	922414,7
1	156637,1	21391,3	158091	**7**	918620,0	155084,2	175798,8
2	611911,9	222452,2	651092,2	**8**	-82789,6	-305075,0	374249,7
3	-200711,1	378987,3	428854,7	**9**	216776,7	0,0	131568
4	-167289,6	-180172,1	245861,4	**10**	131568,0	-83583,2	922414,7
5	270206,1	-227621,8	353303				

المصدر : من إعداد الباحثان بالاستعانة ببرنامج Excel.2007

الجدول رقم (5): المركبات الإضافية لمعادلة الاتجاه العام

$Ct0 = -313550{,}5\cos 0t + 0\sin 0t$
$Ct1 = 156637{,}1\cos\frac{\pi}{10}t + 21391{,}3\sin\frac{\pi}{10}t$
$Ct2 = 611911{,}9\cos\frac{\pi}{5}t + 222452{,}2\sin\frac{\pi}{5}t$
$Ct3 = -200711{,}1\cos\frac{3\pi}{10}t + 378987{,}3\sin\frac{3\pi}{10}t$

$Ct4 = -167289{,}6\cos\frac{2\pi}{5}t - 180172{,}1\sin\frac{2\pi}{5}t$
$Ct5 = 270206{,}1\cos\frac{\pi}{2}t - 227621{,}8\sin\frac{\pi}{2}t$
$Ct6 = 450077{,}2\cos\frac{3\pi}{5}t - 83583{,}2\sin\frac{3\pi}{5}t$
$Ct7 = 918620\cos\frac{\pi}{10}t + 155084{,}2\sin\frac{\pi}{10}t$
$Ct8 = -82789{,}6\cos\frac{4\pi}{5}t - 305075\sin\frac{4\pi}{5}t$
$Ct9 = 216776{,}7\cos\frac{9\pi}{10}t + 0{,}0\sin\frac{9\pi}{10}t$
$Ct10 = 131568\cos\pi t - 83583{,}2\sin\pi t$

المصدر : من إعداد الباحثان.

الجدول رقم (6): معامل التحديد لكل مركبة

المركبات	C0t	C1t	C2t	C3t	C4t	C5t	C6t	C7t	C8t	C9t	C10t
معامل التحديد	0.54	0.5409	0.62	0.67	0.69	0.71	0.76	0.95	0.96	0.99	0.999

المصدر : من إعداد الباحثان بالاستعانة ببرنامج Excel.2007

الجدول رقم (7): القيم التنبؤية للفجوات الغذائية للحبوب في الجزائر حتى أفق 2017

السنوات	2014 ($\hat{y}_{14}$)	2015 ($\hat{y}_{15}$)	2016 ($\hat{y}_{16}$)	2017 ($\hat{y}_{17}$)
الفجوة	1671219,38	1129618,23	1756715,6	1237290

المصدر : من إعداد الباحثان.

الشكل رقم (1): التمثيل البياني لسلسلة فورييه

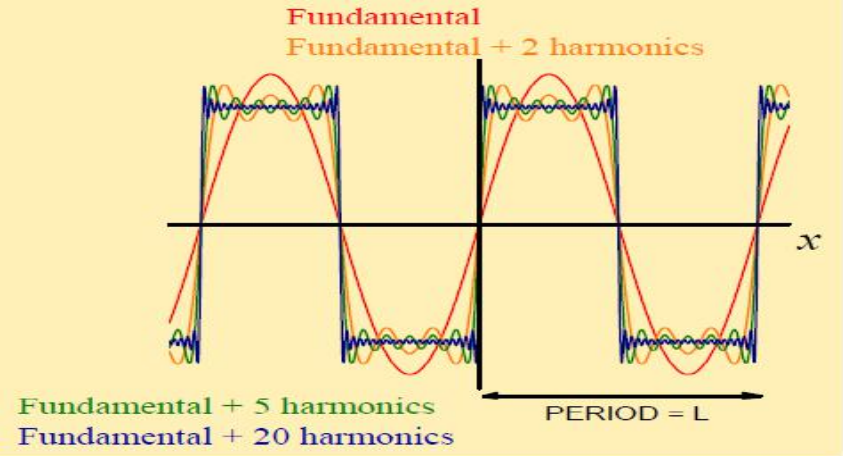

Source : Graham S McDonald, **FOURIER SERIES**, Begin Tutorial, Series PPLATO, 2004, P.5.

الشكل رقم (2): تطور الفجوة الغذائية للحبوب للجزائر في الفترة (2013/1994)

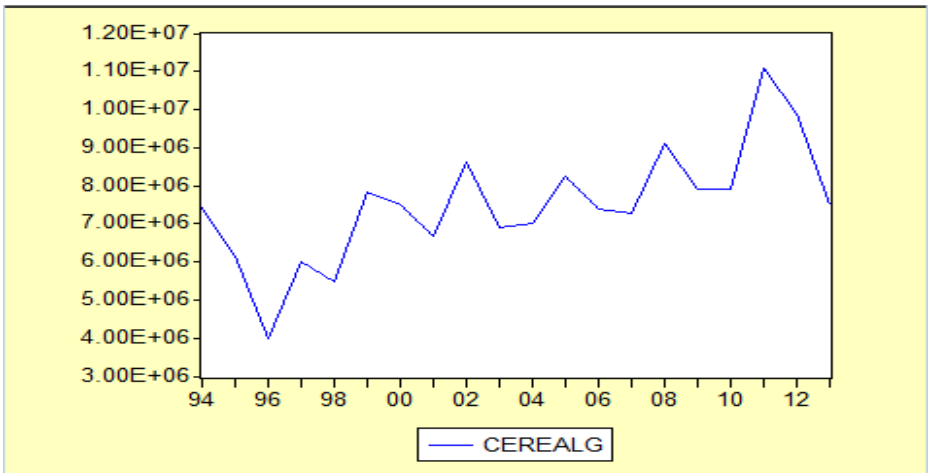

المصدر : من إعداد الباحثان اعتمادا على برنامج E-Views.4

الشكل رقم (3): مقارنة الفجوة الحقيقية بالفجوة المقدرة في الجزائر للفترة (2013/1994)

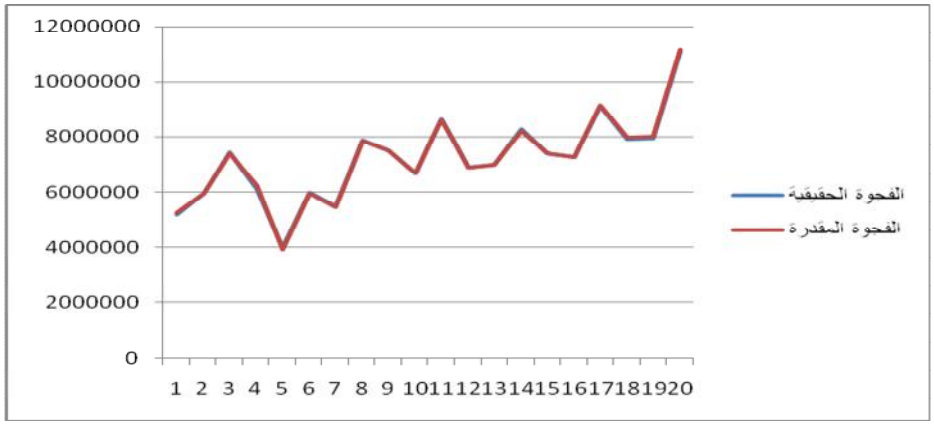

المصدر : من إعداد الباحثان بالاستعانة ببرنامج Excel.2007

الإحالات والمراجع:

[1]. عبد الغفور احمد، **نظرة اقتصادية لمشكلة الغذاء في العراق**، دار الهدى للنشر والتوزيع ، 2008، ص.157.

[2]. المرجع نفسه، ص.159.

[3]. محمد سمير دركنزلي، نور الحميدي، **نمذجة إنتاج الفستق الحلبي في محافظة حلب باستخدام أسلوب التحليل الطيفي**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، المجلد (2)، العدد (23)، حزيران 2011، ص.396.

[4]. يوسف صوار، فاطيمة الزهراء بختاوي، **نمذجة الاشتراكات في خدمة الهاتف النقال باستخدام أسلوب سلاسل فوريه (دراسة حالة المتعامل موبيليس) وكالة سعيدة**، الملتقى الدولي الأول حول" الطرق والأدوات الكمية المطبقة في التسيير"، جامعة د الطاهر مولاي ، سعيدة، الجزائر، نوفمبر 2014، ص.4.

[5]. أحمد أديب احمد، **تحليل الأنشطة السياحية في سورية باستخدام النماذج القياسية –دراسة ميدانية-**، مذكرة ماجستير، جامعة تشرين، سورية، ص.117.

[6]. هشام ورقوزق وعلي الجازي، **التوافقيات وأنظمة إلكترونيات القدرة الكهربائية**، مجلة جامعة دمشق، المجلد (17)، العدد (2)، 2001، ص.103.

[7]. محمد سمير دركنزلي، نور الحميدي، مرجع سبق ذكره، ص398.

[8]. المرجع نفسه، ص.399.

[9]. RÉGIS BOURBONNAIS, **Econométrie-manuel et exercices corrigés-**, 6eme édition, Dunod, Paris, 2005, P.34.

[*]. **الفجوة الغذائية** = الإنتاج المحلي – المتاح للاستهلاك = الإنتاج المحلي – (الإنتاج المحلي – الصادرات + الواردات) = الواردات – الصادرات.

[10]. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي 2011**، العدد23، السودان، الخرطوم، ص.49.

[11]. الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، **خارطة زراعية استثمارية عربية لتنفيذ مشاريع زراعية كبرى 2012**، الإمارات العربية المتحدة، دبي، 2013، ص.01.

[12]. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي 2011**، مرجع سبق ذكره، ص.55.

[13]. أعمال ومناقصات، الأمن الغذائي العربي (الحلقة الأولى : العالم العربي يكافح فجوة غذائية تقدر بـ 37 مليار دولار سنويا)، مجلة اقتصادية أسبوعية، يوليو 2012، عمان، مسقط، ص.07.

[14]. الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، مرجع سبق ذكره، ص.19.

[15]. المرجع نفسه، ص.25.

أثر سعر الصرف على الطلب السياحي الأجنبي
- دراسة حالة إقليم الأهقار بالجزائر خلال الفترة (1999-2012) -

ناريمان بن عبد الرحمان (*)
مخبر دور الجامعة والمؤسسة الاقتصادية في التنمية المحلية المستدامة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر

ملخص : يعتبر الطلب السياحي من المواضيع المهمة في مجال اقتصاديات السياحة لما له من أهمية في دراسة العوامل المؤثرة على الطلب السياحي لوجهة معينة، وقد تناولنا في هذه الدراسة عرض محدد من أهم المحددات الاقتصادية المؤثرة على الطلب السياحي وهو سعر الصرف، وأثره على الطلب السياحي الأجنبي لسبعة دول أوروبية (فرنسا، ايطاليا، اسبانيا، بلجيكا، النمسا، سويسرا، ألمانيا) لمنطقة الأهقار(تمنراست)، حيث تم استعمال بيانات إحصائية سنوية 2012- 1999، عولجت بتقنية البيانات المقطعية عبر الزمن (بانل داتا) PANEL DATA، و أوضحت النتائج أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي ذو دلالة إحصائية وبأثر سلبي، ولكن انخفاض القوة التفسيرية للمتغير المستقل دلت على وجود محددات أخرى تأثر على الطلب السياحي بالمنطقة.

الكلمات المفتاح : طلب سياحي، سعر الصرف، بانل داتا، آثار ثابتة/عشوائية.

تصنيف JEL : C23،D12.

I. تمهيد:

يعتبر دراسة الطلب السياحي موضوع ذو أهمية من أجل تحديد وتوضيح العوامل والمحددات المؤثرة على النشاط السياحي لوجهة معينة، فالطلب السياحي يعرف بمجموعة السلع والخدمات المستهلكة من قبل السواح في فترة محددة، حيث يُعرف Song and Witt (2000)، الطلب السياحي على أنه مجموعة المنتجات السياحية التي يرغب المستهلكين الزوار في الحصول عليها في فترة زمنية محددة و ظروف معينة، تتحكم فيها العوامل التفسيرية المستخدمة في دالة الطلب[1].

يقاس الطلب السياحي عموما من خلال استخدام إحدى المؤشرات التالية[2] :

- عدد السواح الوافدين؛
- العوائد أو الإيرادات السياحية؛
- مدة الاقامة أو عدد الليالي السياحية.

وتعد المقاربة النقدية (المالية)، الأكثر ملائمة لنمذجة الطلب السياحي في بعده الاقتصادي إلا أن القياس الأكثر استعمالا هو عدد السواح الوافدين نظرا لصعوبة الحصول على البيانات النسبية لإيرادات السواح وأيضا لصعوبة الحصول على جميع الصفقات ذات الطابع السياحي ؛ حيث يوجد العديد من العوامل التي يمكن أن تؤثر على الطلب السياحي لوجهة معينة، ولكن المتغيرات الأكثر أهمية هي تلك المتغيرات التابعة للنظرية الكلاسيكية للطلب والممثلة بالعائدات السياحية وأسعار الخدمات السياحية[3].

يلخص ميدلتون المحددات[4] في العوامل الاقتصادية والأسعار النسبية، العوامل الديموغرافية، العوامل الجغرافية، المواقف الاجتماعية والثقافية للسياحة، التنقل، الحكومة/التنظيم، وسائل الإعلام والاتصالات، تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، البيئية والطلب على أشكال أكثر استدامة السياحة، التطورات السياسية الدولية والأعمال الإرهابية ؛ لكن أيضا يعتبر سعر الصرف من بين أهم المحددات الاقتصادية المؤثرة في الطلب على الصادرات السياحية، فارتفاع سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية يؤدي إلى انخفاض الصادرات المحلية ومنها السياحة لأن أسعارها تصبح مرتفعة مقابل الاسعار الخارجية التنافسية، وذلك أن الطلب على الصادرات المحلية سوف ينخفض، أما في حال انخفاض سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية، فإن أسعار الصادرات السياحية تصبح منخفضة مقارنة بالأسعار الخارجية وتصبح منافسة أكثر ويزداد الطلب عليها[5].

وعطفا على ما سبق، فإن الغرض من هذه الدراسة هو تبيان أهمية سعر الصرف وأثره على تدفق الخدمة السياحية بمنطقة الأهقار بالجزائر في الفترة الممتدة ما بين 1999-2012.

إن سعر الصرف الفعلي الحقيقي لعملة ما هو سعر الصرف الاسمي الفعلي نسبة إلى السعر النسبي بين بلدين[6]، أما سعر الصرف الاسمي الفعلي هو قيمة العملة المحلية لوجهة أو دولة نسبة إلى عملة أخرى. في حين أن سعر الصرف التوازني يقصد به التوازن المستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي[7].

eMail : (*) Benabderrahmanenarimane@gmail.com

تعتبر سياسة الصرف مجموعة من القياسات أو التدابير المحددة من قبل الحكومات من أجل التحكم في سعر الصرف، من أجل تسهيل تحقيق أهداف الاقتصاد الكلي، ويشمل شراء وبيع العملات والعملة المحلية في سوق الصرف، حيث يختلف تطبيقها من سياسة العملة الضعيفة وسياسة العملة القوية، فسياسة العملة الضعيفة هي تخفيض قيمة العملة في النظام النقدي الحالي، حيث تستند هذه الآلية على (نظرية المرونة الحرجة) لمرشال ليرنر (Marishall-lerner) وتخفيض قيمة العملة يساعد على استعادة التوازن التجاري، أما سياسة العملة القوية فالمقصود منها رفع قيمة العملة، وهي ارتفاع أسعار الصادرات وانخفاض مستوى أسعار الواردات، حيث أن زيادة أسعار التصدير تؤدي إلى تحسين القدرة التنافسية من خلال زيادة الانتاجية[8]، وتُؤثر سياسة الصرف بصفة مباشرة في السياحة.

تؤثر تقلبات سعر الصرف على الفاعلين في السياحة الدولية الذين يندرجون وفق فئتين، السياح الدوليين، والشركات السياحية، فالأثر على السياح هو "سعر الصرف المقبول وسعر الصرف الغير مقبول قد يحرض أو العكس على كبح السياح المحليين في سفرهم الي الخارج"، حيث أن التغيير في سعر الصرف في البلد المستقبل قد يغير من اختيار السياح للوجهة، وأن قرار السواح الدوليين يكون حسب جاذبية الأسعار مهما كانت سياسة التضخم

تعد منطقة الأهقار من أهم مناطق الجذب السياحي بالجزائر، نظرا لأصالة وتنوع تراثها الطبيعي والثقافي (المناطق الأثرية، العادات والتقاليد، الاحتفالات الثقافية...الخ)، ونظرا للقيمة السياحية للمنطقة أصبحت مستهدفة من قبل السواح الأجانب، وفي هذا الصدد من المهم دراسة الطلب السياحي الأجنبي الموجه للمنطقة، حيث تم دراسة أثر سعر الصرف على الطلب الأجنبي للخدمات السياحية للمنطقة، بغرض تحديد وتوضيح المحددات المؤثرة في النشاط السياحي في المنطقة، وقد أجريت العديد من الدراسات في الموضوع ولعدد من الوجهات السياحية في العالم ؛ ومن بينها دراسة Aswad kusni, Norsiah kadir, Sabri Nayan، حيث تم دراسة الطلب السياحي الدولي على السياحة في ماليزيا، للفترة الممتدة من (1995-2009)، من خلال استخدام تقنية الداتا بانل، وقد أوضحت نتائج هذه الدراسة أن سنغافورة هي الوجهة المنافسة لماليزيا وأن الأزمات غير الاقتصادية لها أثر كبير على الطلب السياحي في ماليزيا من قبل السواح من دول OECD.

تناولت دراسة Mohamed Bouzahzah, Younesse El Menyari، الطلب السياحي الدولي الموجه للمغرب للثلاثة جنسيات أساسية هي فرنسا، اسبانيا، ألمانيا في الفترة الممتدة (2000-2009)، وبينت النتائج أن التدفق السياحي الدولي يتأثر بشكل إيجابي بالدخل والقدرة على الايواء وأسعار الصرف، ويتأثر سلبا بمعدل السعر النسبي والصدمات الخارجية ؛ وتطرقت دراسة Sara A. Proenca and Elias Soukiazi إلى الطلب السياحي الدولي الموجه للبرتغال في الفترة الممتدة ما بين (1977-2001)، حيث أظهر التحليل أن نصيب الفرد من الدخل والقدرة على الايواء هي المحددات الأكثر أهمية في حركة السياحة في البرتغال، فحين أن دراسة Haiyan Song, Kevin K. F. Wong, Kaye K.S. Chon تناولت نمذجة التنبؤ بالطلب السياحي لهونكونغ للفترة 2008–2001، حيث أوضحت النتائج أن أهم العوامل التي تحدد الطلب على السياحة في هونج كونج هي تكاليف السياحة، والوضع الاقتصادي (قياسا إلى مستوى الدخل) في دول المنشأ/المناطق، وتكاليف السياحة في الوجهات المتنافسة، أما دراسة Haiyan song, Gang li, فهي دراسة مسحية لكل الدراسات المتعلقة بنمذجة التنبؤ بالطلب السياحي التي تم نشرها في الفترة الممتدة 2000-2006، حيث أظهرت الدراسة أنه لا يوجد نموذج واحد يتفوق باستمرار على نماذج أخرى في جميع الحالات، بالإضافة إلى ذلك، تحدد هذه الدراسة بعض الاتجاهات البحثية الجديدة، والتي تشمل تحسين دقة التنبؤ من خلال دمج التنبؤ النوعي والتنبؤ الكمي، الدورات السياحية والتحليل الموسمي وتقييم الاحداث والتنبؤ بالخطر.

وفي دراسة أخرى هي عبارة عن اطروحة دكتوراه نوقشت سنة 2013 بجامعة تولوز بفرنسا لـ Socrat GHADBAN تطرق فيها إلى دراسة أثر سعر الصرف على الطلب السياحي، حيث اختيرت العائدات السياحية كمؤشر لقياس الطلب السياحي للفترة 2000-2010، وأوضحت نتائجها أن لسعر الصرف له أثر ذو دلالة احصائية على العائدات السياحية الفرنسية وذلك بأخذ قيمة ثابتة لعدد السواح الوافدين وسعر البترول، حيث أن التغيير بنسبة 10% في سعر الصرف الاسمي السنوي يؤدي إلى تخفيض العائدات السياحية ب 4,2 مليار أورو وهي قيمة معتبرة.

II. الطريقة والأدوات المستخدمة:

تم في هذا العمل دراسة أثر سعر الصرف الفعلي الحقيقي على الطلب الأجنبي أو الدولي على الخدمات السياحية لمنطقة الأهقار التي تعد وجهة متميزة بالنسبة للعديد من السواح الأجانب وخاصة الأوروبيين حيث ركزت الدراسة على السبع جنسيات الرئيسية الاولى الأكثر تدفقا للمنطقة، وتم تقدير معادلة الطلب بالاعتماد على تقنية البانل داتا Panel Data، بالإعتماد على المعطيات المستلة من نشريات الديوان الوطني للإحصاء ONS فيما يخص مؤشر الإستهلاك في الجزائر للفترة (1999-2012)؛ ومعطيات مؤشر الاستهلاك الأجنبي للدول السبعة لنفس الفترة والمحصل عليها من موقع Perspective monde، أما الإحصائيات المتعلقة بسعر الصرف الاسمي فتم الحصول عليها من موقع بنك الجزائر للفترة (1999-2012).

تتم صياغة معادلة الطلب السياحي، على النحو التالي :

$$Ln\ ITA_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 Ln\ CH_{i,t} + \mu_{i,t}$$

$Ln\ ITA_{i,t}$ لوغاريتم التدفق السياحي الدولي على منطقة الأهقار.

$Ln\ CH_{i,t}$ لوغاريتم سعر الصرف الفعلي الحقيقي.

$\mu_{i,t}$ معامل الخطأ.

$i=7$ و $t=14$، عدد المشاهدات المستخدمة في النموذج يقدر بـ $n=98$ مشاهدة.

حيث أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي هو النسبة بين مؤشر سعر الاستهلاك بين البلد الوجهة و البلد المرسل للسياح نسبة إلى سعر الصرف الإسمي وهو عدد الوحدات الأجنبية اللازمة لشراء دينار جزائري.

III. النتائج ومناقشتها:

تمت معالجة معادلة الطلب باستخدام تقنية بانل داتا Panel Data من خلال نموذجين، نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية (fixed/random effects)، باستعمال EVIEWS 7، وتلخص النتائج الإحصائية في الجدول رقم 01 المستنتجة من مخرجات البرنامج الموضحة بالملحق.

من أجل الاختيار بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية تم استخدام اختبار هوسمان Hausman test، بافتراض أن :

- H^0 هي نموذج المتغيرات العشوائية.
- H^1 هي نموذج المتغيرات الثابتة.

حيث كانت نتيجة الاختبار $prob=0.40$، وهي أعلى من 0.05 (5%)، إذا يجب إختيار الفرضية H^0 نموذج المتغيرات العشوائية.

بعد اختيار نموذج المتغيرات العشوائية كنموذج مناسب، نلاحظ أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي ذو دلالة إحصائية وبأثر سلبيي وهو ما يؤكد النظرية الاقتصادية أن الزيادة في سعر الصرف تودي إلى انخفاض الطلب السياحي الأجنبي.

من أجل الحصول على نظرة حول معاملات المحددات من الضروري الحصول على تعريف لهذه المعاملات ' يقيس معامل التحديد R^2 القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار حيث يكون محصور بين 1 عندما تفسر المتغيرات المستقلة المتغير التابع بشكل كامل، و 0 عندما لا تفسر المتغيرات المستقلة المتغير التابع'.[9]

من خلال النتائج الموضحة في الجدول السابق نجد أن قيمة R^2 =0.17 الذي يوضح انخفاض القوة التفسيرية للمتغير المستقل، رغم أن اختبارات المعاملات ذات دلالة احصائية بشكل عالٍ، ويرجع ذلك إلى وجود محددات أخرى تأثر على الطلب السياحي بالمنطقة.

IV. الخلاصة:

من خلال دراسة أثر سعر الصرف على التدفق السياحي الاجنبي لسبعة دول (فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، بلجيكا، النمسا، سويسرا وألمانيا) على منطقة الأهقار، وضحت النتائج أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي ذو دلالة إحصائية وبأثر سلبي وهو ما تؤكده النظرية الاقتصادية أن الزيادة في سعر الصرف تؤدي إلى انخفاض الطلب السياحي الأجنبي، ويوضح معامل التحديد أن النموذج ليس له قدرة تفسيرية جيدة، رغم أن اختبارات المعاملات ذات دلالة احصائية بشكل عالٍ، ويرجع ذلك إلى وجود محددات أخرى تأثر على الطلب السياحي بالمنطقة، كالناتج المحلي للفرد في الدول المرسلة والسعر النسبي والاستقرار الأمني وغيرها من المتغيرات الأخرى المؤثرة على الطلب السياحي، التي يمكن إدراجها في معادلة الطلب للوصول إلى نموذج أكثر قبولا.

- ملحق الجداول والأشكال البيانية:

الجدول رقم (1): النتائج الإحصائية

Ln ITA	Fixed effect	Random effect
Const	-18.55 (0,007)*	-18.51 (0,007)*
Ln CH	-5.56 (0,000)*	-5.56 (0,000)*
R^2	0.55	0.17
Hausman test	0.4	

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على مخرجات الجدول رقم (2).

الجدول رقم (2): المخرجات الإحصائية

Dependent Variable: LFLUX
Method: Panel Least Squares
Date: 09/25/14 Time: 15:33
Sample: 1999 2012
Periods included: 14
Cross-sections included: 7
Total panel (balanced) observations: 98

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-18.55474	5.283109	-3.512088	0.0007
LTCH	-5.568137	1.239840	-4.491014	0.0000

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.554553	Mean dependent var	5.166137
Adjusted R-squared	0.519908	S.D. dependent var	1.645824
S.E. of regression	1.140370	Akaike info criterion	3.178691
Sum squared resid	117.0400	Schwarz criterion	3.389708
Log likelihood	-147.7558	Hannan-Quinn criter.	3.264043
F-statistic	16.00635	Durbin-Watson stat	0.977155
Prob(F-statistic)	0.000000		

Dependent Variable: LFLUX
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 09/25/14 Time: 15:35
Sample: 1999 2012
Periods included: 14
Cross-sections included: 7
Total panel (balanced) observations: 98
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-18.51678	5.302136	-3.492324	0.0007
LTCH	-5.559225	1.239793	-4.483995	0.0000

Effects Specification	S.D.	Rho
Cross-section random	1.193524	0.5228
Idiosyncratic random	1.140370	0.4772

Weighted Statistics

R-squared	0.173639	Mean dependent var	1.278202
Adjusted R-squared	0.165031	S.D. dependent var	1.245954
S.E. of regression	1.138511	Sum squared resid	124.4360
F-statistic	20.17192	Durbin-Watson stat	0.919236
Prob(F-statistic)	0.000020		

Unweighted Statistics

R-squared	0.094736	Mean dependent var	5.166137
Sum squared resid	237.8560	Durbin-Watson stat	0.480904

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.

Cross-section random	0.687260	1	0.4071

Cross-section random effects test comparisons:

Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
LTCH	-5.568137	-5.559225	0.000116	0.4071

Cross-section random effects test equation:
Dependent Variable: LFLUX
Method: Panel Least Squares
Date: 09/25/14 Time: 15:37
Sample: 1999 2012
Periods included: 14
Cross-sections included: 7
Total panel (balanced) observations: 98

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-18.55474	5.283109	-3.512088	0.0007
LTCH	-5.568137	1.239840	-4.491014	0.0000

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.554553	Mean dependent var	5.166137
Adjusted R-squared	0.519908	S.D. dependent var	1.645824
S.E. of regression	1.140370	Akaike info criterion	3.178691
Sum squared resid	117.0400	Schwarz criterion	3.389708
Log likelihood	-147.7558	Hannan-Quinn criter.	3.264043
F-statistic	16.00635	Durbin-Watson stat	0.977155
Prob(F-statistic)	0.000000		

الإحالات والمراجع:

[1]. Sara.A Proenca and Elias Soukiazi , **demand for tourism in Portugal : A panel data approach**, 2005, P.04.

[2]. Houssine choyakh, **Estimation d'un modèle économétrique de la demande touristique du sud Tunisie**, 2007, P.269.

[3]. La demande touristique européenne en Tunisi , 09/09/2014, http://leg2.u-bourgogne.fr/documents-de-travail/e9814.pdf.

[4]. Vanhove, Norbert, **The Economics of Tourism Destinations**, 2011, P.61.

[5]. حسن النادر و أخرون، **دراسة تطبيقية لمحددات تدفق الصادرات السياحية: باستخدام نموذج الجاذبية حالة الاردن (1976-2004)**، أبحاث اليرموك سلسلة العلوم الانسانية و الاجتماعية، المجلد 26، العدد 04، 2010، ص.753.

[6] . Calcul du taux de change effectif nominal et réel du dirham, 09/09/2014 http://www.finances.gov.ma/Docs/2003/depf/calcul_du_taux_de_change_effectif_nominal_et_reel_du_dirham_annee_2003_.pdf

[7]. سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية العدد الثالث والعشرون ـ نوفمبر/تشرين الثاني 2003 ـ السنة الثانية

http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/94/94_develop_bridge23.pdf

[8]. Socrat GHADBAN, le taux de change et la demande touristique, THESE DE DOCTORAT, de l'université de Toulouse, 2013, P.P.68-67.

[9]. Socrat GHADBAN, **le taux de change et la demande touristique**, THESE DE DOCTORAT, de l'université de Toulouse, 2013, P.215.

أهمية البعد الاجتماعي والبيئي في تسويق الخدمة السياحية بالنسبة للسائح الجزائري
ـ دراسة تحليلية لآراء عينة من السياح الجزائريين ـ

جلول بن قشوة (*) & زينب الرف (**)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة عمار ثليجي، الأغواط - الجزائر

ملخص : هدفت الدراسة إلى التعرف على اتجاهات السائح الجزائري ومدى وعيه نحو دمج البعد الاجتماعي والبيئي في التسويق للمنتج السياحي، معتمدة الدراسة الحالية على استقصاء ميداني لاتجاهات عينة عشوائية من السياح الجزائريين من 90 مستجيب، وقد تم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) لتحليل بيانات الاستبانة، اعتمادا على الأساليب الإحصائية الوصفية.

أظهرت أهم نتائج الدراسة أن السائح الجزائري يعتبر دمج البعد الاجتماعي للتسويق الخدمة السياحية ذو أهمية، حيث أنه يدرك أهمية المسؤولية الاجتماعية للمنشآت السياحية، كما أنه يعتبر إدراج البعد البيئي في التسويق للمنتج السياحي غير مهم.

وفي الأخير قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات، كان أهمها ضرورة العمل على تبني المسؤولية الاجتماعية للتسويق السياحي لكل من المنشآت السياحية (الوكالات السياحية، الفنادق،...) مع ضرورة توعية السياح بمفهوم التسويق السياحي البيئي من خلال التخطيط السياحي السليم المبني على أساس احترام البيئة وذلك بالتعاون مع وسائل الإعلام والجهات المعنية.

الكلمات المفتاح : تسويق خدمة سياحية، بعد اجتماعي، بعد بيئي.

تصنيف JEL : M31، I15.

I. تمهيد:

تعد السياحة واحدة من أهم النشاطات الاقتصادية التي تساهم في تنمية وتدعيم اقتصاديات الدول، فقد أصبحت هذه الأخيرة تولي قطاع السياحة أهمية بالغة وتشجع المنشآت السياحية على تحسين خدماتها باستمرار لترقى لتطلعات السياح المختلفة والمتنوعة سواء على المستوى المحلي، الإقليمي أو الدولي.

ولأن التسويق السياحي لا يقتصر على مجرد تقديم الخدمات السياحية، فهو يبدأ بالتعرف على الفرص المتاحة في الأسواق السياحية إلى دراسة خصائص العملاء السياحيين وتلبية رغباتهم واحتياجاتهم بأعلى مستوى ممكن، لذلك يعتبر التسويق السياحي وسيلة لخدمة تطلعات السياح، ولا يتوقف التسويق السياحي بمفهومه الحديث عند هذا الحد بل يمتد إلى تحقيق رفاهية المجتمع المستقبل للسياح؛ لأن ضمان سير العملية السياحية حسب الأهداف المراد تحقيقها لابد من أن يتفق مع القيم، العادات، التقاليد، الموروثات والعقائد الخاصة بأفراد المجتمع المستقبل للسياح. لهذا وجب إعطاء القطاع السياحي الاهتمام والرعاية من قبل المسوقين الاجتماعين من أجل تحقيق خدمة سياحية تتماشى مع تطلعات السياح والمجتمع المستقبل لهم.

إضافة إلى الاهتمام بالبعد الاجتماعي ولضمان ديمومة توفر الموارد الطبيعية، يعتبر إدراج البعد البيئي في التسويق للخدمة السياحية أمر ضروري أيضا لتحقيق الرفاهية الاجتماعية وترسيخ للمسؤولية الاجتماعية للمنشآت السياحية في أذهان السياح. لأن الأنشطة السياحية لها تأثيرات مزدوجة (إيجابية، سلبية)، إذ يمكن لها أن تهدد الموارد الطبيعية ذاتها التي تشكل القاعدة الأساسية لهذه الأنشطة، وذلك في حالة إتباع سياسات تسويقية خاطئة. لهذا يعتبر إدراج البعد البيئي في التسويق للخدمة السياحية ضرورة لتحقيق نشاط سياحي نافع للمجتمع وليس ضار به.

ـ **اشكالية الدراسة:** يعتبر السائح عامل رئيس في العملية السياحية؛ مما يتطلب معرفة اتجاهاته وآراءه حول المفاهيم الحديثة التي برزت في الآونة الأخيرة كمفهوم التسويق الاجتماعي، البيئي،... وجاءت هذه الدراسة لمعرفة مدى أهمية هذه المفاهيم عند تطبيقها في تسويق الخدمة السياحية بالنسبة للسائح الجزائري. وعلى ضوء ذلك تبلورت إشكالية هذه الورقة البحثية فيما يلي:

ما أهمية المزيج التسويقي السياحي ذو البعد الاجتماعي والبيئي بالنسبة للسائح الجزائري؟

ـ **أهداف الدراسة:** تهدف الدراسة بشكل رئيسي إلى تحديد مدى وعي السائح الجزائري بالممارسات التسويقية المسئولة اجتماعيا وبيئيا للمنشآت السياحية، بغرض الخروج بنتائج وتوصيات تخدم أصحاب القرار في المنشآت السياحية الجزائرية.

eMail : (*) D.benkachoua@mail.lagh-univ.dz & (**) Regzineb@yahoo.fr

- **أهمية الدراسة:** إن أهمية الدراسة النظرية تكمن بإبراز المسؤوليات الاجتماعية والبيئية للتسويق، وهذه المسؤوليات في الواقع تمثل متطلبات مسبقة لتقبل السائح الأجنبي للخدمة السياحية في الدول المتقدمة. أما بالنسبة للدراسة الميدانية فتكمن أهميتها في البحث عن مدى أهمية البعد الاجتماعي والبيئي لدى السائح الجزائري الذي يؤدي بنا إلى خروج بنتائج تخدم أصحاب القرار في المنشآت السياحية.

وتكتسب الدراسة ككل أهمية بالنسبة لدولة كالجزائر حيث تمر بمرحلة تحول من الاقتصاد المركزي إلى الاقتصاد الحر، وهو اقتصاد يستلزم ثقافة جديدة في جميع الأنشطة الاقتصادية حيث تلعب هذه الثقافة في النشاط السياحي دورا في حماية كل من السائح والبيئة وجميع الأطراف التي تتعامل معها المنشآت السياحية بشكل مباشر أو غير ذلك، وبما يؤدي إلى توسيع الرؤية لدى جميع الأطراف بما يتجاوز التركيز على تحقيق الأهداف الاقتصادية والمالية فقط.

- **الدراسات السابقة:** أظهرت الدراسات الحديثة اهتماما نوعيا بالتوجه التسويقي المسئول اجتماعيا وبيئيا للمنشآت باختلاف نشاطها معرجة على مدى اهتمام **ووعي** المستهلك بهذا التوجه، إلا أن هذه الدراسات وإن تشابهت أهدافها فقد تختلف من ناحية التطبيق، المكان والزمان،... ومن بين هذه الدراسات نذكر الدراسة الميدانية لـ (BRÎNZEA & al, 2010)[1] التي لاحظت اجتذاب المنشآت في مختلف أنحاء العالم إلى دمج المسؤولية الاجتماعية في أعمالها وسعيها إلى تحقيق التوازن بين الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي نتيجة اهتمام المستهلكين أكثر بهذا المجال. حيث توصلت الدراسة أن للمستهلكين دور فعال في تشجيع المنشآت على تبني وتعزيز مسؤوليتها الاجتماعية والبيئية.

أما دراسة (MAIGNAN & RALSTON, 2002)[2] فبحثت كيف أن المنشآت في أربع بلدان التالية فرنسا، هولندا، المملكة المتحدة والولايات المتحدة تتعامل مع مسؤوليتها الاجتماعية وفق دراستها للمستهلك، للتوصل أن المنشآت الأوروبية تركز كثيرا من اهتمامها للحد من الآثار السلبية لأنشطتها على البيئة وهذا نتيجة الوعي المجتمع بأهمية البيئة على عكس المستهلك الأمريكي الذي لا يعير أدنى اهتمام للسلوك البيئي للمؤسسة.

لتأتي دراسة (KATZ & al, 2001)[3] التي تناولت سبب اهتمام الفرد الأمريكي بالجانب الاقتصادي من المسئولية الاجتماعية بما يفوق اهتمامه بالجوانب الأخرى للمسئولية الاجتماعية للمنشآت، وقد فسر ذلك بتأثير الفلسفة المادية الفردية للمجتمع الأمريكي والتي تؤمن بالحرية الفردية وتدعو إلى تحسين وضع الفرد آنيا أكثر من اهتمامها بالجانب المستقبلي. وتتوافق هذه الدراسة مع دراسة (ARLI & LASAMONO, 2010)[4] عن المستهلك الإندونيسي التي وجدت أنه تقل أهمية المسؤولية الاجتماعية للتسويق إذا لم تعطى الأولوية للسعر، حيث يعتبر عامل حاسم لتعامل المستهلك مع المنشأة.

فيما توصلت دراسة (MAINIERI & al, 1997)[5] المعنونة بـ"تأثير القلق البيئي على سلوك المستهلك" أن المنشآت في تايلاند تتبنى فلسفة التسويق الأخضر بكل عناصره بعد أن نجحت في زيادة الوعي البيئي لدى المستهلكين التايلنديين وخلقت اتجاهات إيجابية نحو المنتجات الخضراء.

أما دراسة (OTTMAN & al, 2006)[6] التي أجريت في بريطانيا، ذكرت هذه الدراسة العوائق التي تحول دون ترجمة نية المستهلك لشراء السلع الخضراء إلى سلوك استهلاكي حقيقي، ومن أبرزها عدم قناعة المستهلك بجدوى حماية البيئية من خلال شراء السلع الخضراء. فيما توصلت بعض الدراسات توصلت عكس ذلك تماما حيث أظهرت أن المستهلكين يتأثرون بالمنتج الذي يقدم ضمانات مجتمعية.

ومن بين الدراسات السابقة في مجال التسويق الاجتماعي والبيئي أيضا دراسة (HANDELMA & ARNOLD, 1999)[7] التي توصلت بأن الأفعال التسويقية ذات البعد الاجتماعي تشجع على دعم المستهلك للمنشأة.

ومن الدراسات العربية التي تناولت البعد المجتمعي (الاجتماعي والبيئي) في التسويق للخدمة السياحية -وإن اهتمت بالجانب النظري فقط- نذكر دراسة (الطائي، 2002)[8] التي أوصت بضرورة العمل على بناء ثقافة مجتمعية ومؤسسية لتعزيز المعرفة بالمسئولية الاجتماعية وزيادة وعي السائح بأهميتها ودفعه نحو الشراء المسئول من خلال تعزيز استجابته للمنشآت الملتزمة بمسئولياتها تجاه تنمية واستدامة المجتمع وبعبارة أخرى العمل على إيجاد المستهلك المسئول اجتماعيا وتشجيعه.

فيما جاءت هذه الدراسة لتقييم أهمية البعد الاجتماعي والبيئي في التسويق للخدمة السياحية، باعتبار أن التسويق للخدمة السياحية ذو أهمية كبيرة في الوقت الحالي باعتباره النشاط الإداري والفني الذي يهدف إلى تنمية الحركة السياحية القادمة منها وتحقيق أكبر قدر من الإيرادات السياحية.[9] حيث عرف التسويق السياحي من طرف الباحثين كما يلي:

1- تعريف تسويق الخدمة السياحية: هو التنفيذ العلمي من قبل المشاريع السياحية، لغرض تحقيق إشباع حاجات مجموعة من المستهلكين المحددين وبما يحقق عائد ملائما.[10] وهناك ما يعرف التسويق للخدمة السياحية فيما يتعلق بهدف من ممارسته فهو يسعى إلى زيادة الحركة السياحية وتحقيق الإشباع الكامل لرغبات وتطلعات السائحين الحالية والمستقبلية.[11] وعرف التسويق السياحي أيضا على أنه عبارة عن نظام خاص بالمؤسسة هدفه تحقيق الربح وهو كذلك تبني لطريقة وربط السياسة بالمؤسسة في إطار محلي ودولي من أجل إشباع الرغبات الخاصة لفوج من السياح.[12] أما

المنظمة العالمية للسياحة (Union Internationale des organismes officiels de tourisme) فعرفت التسويق السياحي حسب الوظائف التي يؤديها المتمثلة في:[13]

1.1- الاتصال: وهي عملية إقناع الزبائن بأن الخدمات السياحية تتلاءم مع رغباتهم، وهذا بإتباع عدة وسائل مختلفة.

2.1- التنمية: عن طريق تخطيط وتنمية الخدمات الجديدة والتي قد تسمح بإعطاء إمكانيات البيع.

3.1- المراقبة: يمكن التسويق السياحي من الاستعمال الفعال للإمكانيات السياحية المتاحة من خلال استعمال تقنيات مختلفة.

* ومن خلال عرض التعاريف السابقة تتضح العناصر التي يتضمنها التسويق السياحي:

- عملية إدارية وفنية؛ فالتسويق عملية إدارية وفنية في وقت واحد من الجانب الإداري تقوم أساسا على التخطيط والتنظيم وتوجيه العالميين في الجهاز التسويقي للأسلوب الأمثل في العمل والتنسيق بين جهودهم لتسهيل تحقيق الأهداف العامة للمنشأة، ثم الرقابة على الجهود التسويقية المبذولة والتأكد من أن ما تم تخطيطه تسويقيا قد تم تنفيذه. أما الجانب الفني فيدخل فيه المنهج والأسلوب المستخدم في العملية التسويقية والسياسات والاستراتيجيات التي تلجأ إليها المنشأة السياحية لتسويق المنتج السياحي لديها.

- نشاط مشترك؛ يقصد بذلك أن التسويق السياحي ليس نشاطا مستقلا مقصورا على بعض المنشآت السياحية، بل هو نشاط مشترك يجب أن تمارسه مختلف الهيئات والأجهزة السياحية.

- نشاط متعدد الاتجاهات؛ فهو لا يقتصر على العمل التسويقي في الخارج فقط، ولكن يجب أن يبدأ من داخل الدولة التي تمثل المصدر الرئيسي لهذا النشاط حيث تتوافر له المقومات المختلفة والإمكانيات المالية والبشرية اللازمة لنجاحه واستمراره.

- نشاط متعدد الأهداف؛ يرتبط النشاط التسويقي السياحي بتحقيق مجموعة من الأهداف المتنوعة التي لا تقتصر فقط على مجرد تحقق الإشباع الكامل لرغبات وتطلعات السائحين، ولذلك فالنشاط التسويقي السياحي يحمل في مضمونه أهدافا متعددة كلها تسير في اتجاه واحد وهو الهدف التسويق العام.

حيث بين الباحثان BARKER وANSHEN أن الهدف النهائي لعملية التسويق هو تلبية الحاجات البشرية، وهذا يوضح أن الهدف الأساسي للتسويق السياحي هو إرضاء السياح. والذي بدوره يؤدي إلى توسع وامتداد السوق. واستناد لما تقدم به (مقابلة والسرابي،2001)[14] يمكن حصر أهداف التسويق السياحي في النقاط التالية:

- إرضاء السياح؛ فمن خلال عملية التسويق المنظم فإن السياح يحصلون على خدمات سياحية متلائمة بشكل جيد وتوقعات وأذواق السياح؛

- الاستغلال الأمثل للموارد بما فيها الموارد البشرية، لأن التسويق المبني على أساس التقدير السليم لحاجات وتوقعات السياح يجعل من السهل تنظيم أعمال ونشاطات المنشآت السياحية بما يتناسب مع ذلك؛

- مساعدة المنشآت السياحية في تحقيق الأرباح؛

- مساعدة المنشآت في إبراز صورة واضحة عن المنطقة السياحية؛

- تسهل الممارسات التسويقية السياحية الجيدة إتباع إستراتيجية التي تتفوق بها المنشآت السياحية على المنافسة مما يجعل من الصعب على المنافسين دخول الأسواق السياحية أو المنافسة فيها.

* إلا أن تطبيق تسويق الخدمات السياحية يصاحبه مجموعة من المشاكل. فاستنادا لما تقدم به (الصحن، 1996)[15] و(الرحيم، 1998)[16] فتتمثل هذه المشاكل في:

- عدم اقتناع بعض رجال الإدارة العليا بإمكانية تطبيق المفاهيم التسويقية في مجال الخدمات السياحية، معتقدين بأن السائح هو الذي يقوم بزيارة المنشآت السياحية طالبا الخدمة، ويتوسل للموافقة عليها بدلا من قيامهم بجذبه والعمل على إشباع حاجاته؛

- مشاكل الاتصالات؛ تكمن في صعوبة تقديم صورة جيدة عن الخدمة سواءً كان هذا موجها لعامة السياح أو إلى المحتملين منهم، فعند الإعلان عن الخدمة كيف يمكن خلق صورة لشيء ليس له مظهر مادي بطبيعته؛

- صعوبة التسعير الخدمات السياحية بسبب صعوبة حساب التكاليف إضافة إلى مراعاة الأثر النفسي للسعر؛

- مشكلة الثقة التي تعتبر من أهم العناصر التي يمكن أن تساهم في نجاح المنشآت السياحية نظرا لعناصر المخاطرة المدركة؛

- مشكلة البحث عن الخدمة السياحية الملائمة، فنظرا لمشكلة الثقة وكذا عدم قدرة السائح على تجربة الخدمة قبل الشراء ظهرت مشكلة البحث عن الأداء الجيد والتي اعتبرت مشكلة نتيجة تعدد المصادر التي يلجأ إليها السائح لاختيار المنشأة السياحية إلى رأي الآخرين مثلا، وعليه فإن عملية التعامل العفوي مع المنشأة يعتبر نادر الحدوث في حالة الخدمات السياحية؛

- صورة الخدمة السياحية في ذهن السائح نتيجة لعدم ملموسية الخدمة فإن صورتها عبارة عن فكرة مائعة وغير محددة، فالمطعم الواحد يقدم خدمات متفاوتة الجودة بتفاوت مقدمي الخدمة ودرجة فعاليتهم.

وللتغلب على هذه المشاكل لابد على الجهة المسئولة عن الخدمة السياحة وضع إستراتيجية تسويقية واضحة تضمن مزيج تسويقي متكامل ومتناسق.

2- استراتيجيات المزيج التسويقي السياحي: هو يشكل مجموعة من العناصر والمتغيرات التي يمكن التحكم فيها والسيطرة عليها من جانب المنشآت السياحية، لتحقيق أهدافها التسويقية، واستنادا لما تقدم به (عبيدات، 2005)[17] فعناصر المزيج التسويقي السياحي تختلف من ناحية العدد عن عناصر المزيج التسويقي للسلع، ويمكن إيرادها كما يلي:

1.2- الخدمة السياحية: عبارة عن مجموعة من العناصر التي تتوافر لدى الدولة فتكون مصدرا مهما للجذب السياحي.[18] فهو يتكون من خليط من الظروف الطبيعية (الجغرافية، المناخية، البيئية، الحضارية، الدينية والاجتماعية)، وغير ذلك من المقومات بالإضافة إلى الخدمات والتسهيلات السياحية مثل المرافق العامة الأساسية والخدمات السياحية.

2.2- أسعار المنتجات السياحية: يمثل السعر ذلك المقابل المادي المعقول والمقبول من السائح للمكان أو الموقع أو المشتري للسلعة المادية نفسها وآية خدمات أخرى مرافقة.[19] ويعتبر التسعير أحد الأنشطة المهمة في العمل السياحي لما له التأثير الكبير على الحركة السياحية، حيث تتأثر قرارات السائحين بشكل كبير بمقدار التكلفة المادية للرحلة أو البرنامج السياحي.[20]

3.2- التوزيع المناسب للخدمات: كافة الأنشطة التي يتم ممارستها من قبل المنشآت السياحية من أجل أن يتاح للسائح ما يريده من منافع مكانية وزمنية وغيرها بالوقت والوضع المناسب له عبر قناة توزيع. حيث تعرف قناة التوزيع السياحية بأنها المسار الذي سوف تسلكه الخدمات السياحية أو البرنامج السياحي عند التعاقد عليه من جانب السائح حتى قيام المنشأة المنفذة له بتنفيذه.[21] ولتوزيع الخدمة السياحية قناتين شأنه شأن المنتجات المادية هما:

أ- قناة التوزيع المباشر: تتم دون الاعتماد على منشآت التوزيع المتاحة في الأسواق، أي الوسطاء وذلك بالاتصال المباشر مع المستهلكين النهائيين، وتعمل هذه الطريقة على الحد من المصاريف والأعباء الناجمة عن عملية توزيع الخدمة السياحية.

ب- قناة التوزيع غير المباشر: تعمل على توزيع الأعباء ومصاريف التوزيع على مختلف المتعاملين والوسطاء والمساهمين في عملية توزيع الخدمة السياحية، ومن أهم وسائل التوزيع غير المباشر نذكر: المتعاملين السياحيين، وكالات السياحة ولأسفار، الدواوين السياحية، نقاط البيع لوسائل النقل.[22]

4.2- الترويج (التنشيط السياحي): الترويج أحد العناصر الأساسية في المزيج التسويقي ويقصد به كل صور الاتصال الإقناعي التي تبذل بمختلف وسائل الإعلام لتوضيح صورة الخدمة السياحية المتاحة، والتي يتمثل دورها في إقناع السياح وجذب انتباههم للخدمة السياحية وترغيبهم فيها.

ويعد الترويج من وجهة نظر السائح مصدرا رئيسيا للمعلومات والبيانات التي تؤثر في قرار شرائه للخدمة السياحية أو تغيير وجهة نظره بالمكان الذي يقصده.[23]

* أيضا يمكن إضافة بعض العناصر للمزيج التسويقي منها: الثقافة السياحية (أي وجود موروثات ثقافية ووعي تقدر قيمة السياحة)، تنوع الأماكن السياحية، وسائل الترفيه، التسهيلات السياحية الفندقية، الخدمات المساندة (خدمات الإرشاد السياحي)، العنصر البشري المؤهل (القادر على تنفيذ برامج الإرشاد السياحي، لذا فإنه بات من المطلوب أن يتصف المرشد السياحي بصفات شخصية وعلمية تساعد على تقبل السائح له وتقبل ما يقول من كلام وشرح للمكان السياحي).

3- أهمية البعد الاجتماعي في المزيج التسويقي السياحي: يعد البعد الاجتماعي في الصناعة السياحية ذو أهمية كبيرة بحيث لا تستطيع أي جهة تجاهله، فلابد من الأخذ البعد الاجتماعي في خطط وبرامج التسويق السياحي، وذلك لضمان سير العملية السياحية حسب الأهداف المراد تحقيقها وبما يتفق مع القيم والعادات والتقاليد والموروثات والعقائد الخاصة بأفراد المجتمع الذين يستقبلون الأفواج السياحية. واستنادا لما تقدم به (عبيدات، 2011)[24] بالنسبة لأهمية التسويق الاجتماعي في القطاع السياحي نذكر:

1.3- أهمية التسويق الاجتماعي في تخطيط الخدمات السياحية: يجب على المؤسسة مراعاة مجموعة من الأمور في تخطيط الخدمات السياحية تتمثل في:

- أن تدرك المنتجات السياحية إشباع حاجات السائح المستهدف وأن تتفق مع توقعاته والمنظومة القيمية لديه؛
- أن لا يتناقض المنتج السياحي المراد تسويقه مع القيم الحالية للمجتمع المحيط بالموقع السياحي؛
- وضع البرامج الترويجية المناسبة الهادفة لإظهار الموروثات الثقافية والحضارية للمكان والبلد وإبرازها بشكل ايجابي يزيد من ثقة الأفراد أو المجوعات السياحية المستهدفة سياحيا وتوعيتهم بأهمية المحافظة على المكان السياحي وما يمثله من رموز وقيم حضارية وتراثية؛

- في البلدان ذات الموروثات والعقائد الدينية لابد أن توضع الخطط الاستراتيجيات المنسجمة مع المعتقدات الدينية مع عدم المس أو التقليل من أهميتها، وذلك بهدف ضمان الاستمرارية في تسويق هذه الأماكن الدينية الهامة لأن الخسارة فيها ستكون كبر في حال فقدان المجتمع لأهم عناصر أصالته؛

- إعطاء العنصر البشري الذي هو أحد المكونات الرئيسية لإستراتيجية المنتجات السياحية الاهتمام والرعاية والتدريب المناسب وذلك من أجل مساعدته على نقل الصورة الفعلية لأهمية المواقع التاريخية والاجتماعية والحضارية ولتمكنه من ربط الماضي بالحاضر الذي يعيشه كفرد في المجتمع الكبير المحيط بهذه المواقع السياحية وما يرتبط بها من معاني وقيم حضارية أو رمزية؛

- كما يجب أن تركز إستراتيجية المنتجات السياحية على البعد الاجتماعي التسويقي وعلى قضايا التطوير والصيانة والتحديث المستمر في الأماكن والسلع كمكملات للخدمة السياحية بإتباع سياسة مرنة للاستفادة من التكنولوجيا والمعرفة الإنسانية المتجددة وبما يحافظ على قدسية المكان ماضية.

2.3- أهمية التسويق الاجتماعي في تسعير المنتجات السياحية: السعر للمنتج السياحي يمثل العنصر المتغير في المزيج التسويق، حيث يمكن تخطيطه وهيكلته بمرونة معقولة وبما يتناسب الجهات المستهدفة وحسب نوع العملية السياحية المطلوبة. وبناءً عليه فإن سمة التعديل هبوطا أو ارتفاعا هي التي يجب أن تكون واضحة في أذهان المخططين التسويقيين في المؤسسات السياحية. ذلك أن توقعات السياح يجب أن تكون هي الأساس والمحرك لأية إستراتيجية تسويقية سياحية. وبالتالي فإن معرفة القدرات الشرائية للسائح هي التي يجب أن تحكم أي قرار يرتبط بتحديد سعر الخدمة السياحية.

3.3- أهمية التسويق الاجتماعي في توزيع المنتجات السياحية: يرغب السائح في الحصول على أفضل الخدمات التي يحتاجها في الموقع السياحي، وذلك بهدف التمتع بمنافعه التي تم الترويج لها بحيث يحصل السائح على الفوائد المنشودة من قبله في الأوقات والأوضاع المناسبة. ويرتبط البعد الاجتماعي لعنصر التوزيع بالسلع المكملة للخدمة السياحية مثل طريقة تقديم الطعام وتنوعه ومدى مناسبته. بالإضافة إلى توفير أماكن ومواقع الخدمات والسياحية كالفنادق وغيرها بشكل ينسجم مع عادات السائح. وبالتالي فإن البعد الاجتماعي للتسويق السياحي يقتضي أن تتوفر المنشآت السياحية كافة الأنشطة المتضمنة منافع مكانية وزمنية ومادية حسب أذواق السياح وقدراتهم وبما يعطيهم الشعور بالراحة والأمان والسلامة.

4.3- أهمية التسويق الاجتماعي في ترويج المنتجات السياحية: يجب أن تركز الإستراتيجية الترويجية على احترام الماضي والحاضر وبما تمثله كل منها من قيم وعادات وأعراف اجتماعية. كما يجب أن يتضمن الترويج الاجتماعي للمنتج السياحي بعض صفات السكان المحليين ودرجة ترحيبهم بالسياح القادمين.

4- أهمية البعد البيئي في التسويق السياحي:

يرجع الاهتمام بالتسويقي السياحي البيئي؛ إلى أسباب الرئيسية التالية:[25]

- ازدياد مستوى الوعي البيئي لدى الدول السياحية المتقدمة؛

- اهتمام الحكومات المختلفة بقضية التلوث البيئي حيث بدأ الاهتمام العلمي والعملي بالبيئة في فترة السبعينيات حيث عقد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة 1972 في استكهولم كدليل على أهمية البيئة وضرورة معالجة مشاكلها المختلفة وتأثيراتها المتعددة على النشاط السياحي، ليؤكد ذلك كل مؤتمر ريو دي جانيرو سنة 1992 ليواصل بحوثه في المجال نفسه مؤتمر جوهنسبورغ سنة 2002، وتماشيا مع هذا الاتجاه عقد العديد من المؤتمرات في مختلف الدول لمناقشة العلاقة بين السياحة والبيئة، مثل مؤتمر السياحة والبيئة بمدينة كيوبيك بكندا 29 ماي 2002 كمؤشر مهم على مدى اهتمام العالم بالبيئة في مجال السياحة.[26]

- الانفتاح الإعلامي والتطور الكبير الذي طرأ على الوسائل الإعلامية المختلفة، بحيث أصبحت قادرة على نقل الأوضاع البيئية على حقيقتها في الدول السياحية المستقبلة للسياح، الأمر الذي يستوجب على الدول المضيفة مراعاة القواعد والنظم البيئية العالمية والالتزام بها في كل مراحل المنتج السياحي.

التسويق السياحي البيئي كاتجاه تسويقي حديث ظهر منذ فترة قصيرة في الدول المتقدمة للأسباب السابق ذكرها. وأصبح الآن ضرورة من ضرورات نجاح التسويق السياحي؛ لأن السائح لا يشعر بالاطمئنان والرضا عن رحلته السياحية إلا إذا توفرت له كل مقومات البيئة النظيفة. وعلى هذا يجب أن يسير البرنامج التسويقي السياحي جنبا إلى جنب مع البرامج البيئية، ويتحقق ذلك حسب (عبد السميع، 2006)[27] من خلال:

- أن يتضمن البرنامج السياحي تأكيدا بأن الخدمة السياحية تتماشى مع الاشتراطات البيئية؛
- يجب أن تقوم الجهة التسويقية للخدمة السياحية على محور أساسي هو سلامة البيئة في المناطق السياحية المستهدفة؛
- التعاون والتنسيق بين أجهزة التسويق السياحي والأجهزة المتصلة بالقضايا البيئية؛
- أن تتضمن برامج التنشيط السياحي على مستوى الدولة المعلومات التي توضح مدى الاهتمام بشؤون البيئة؛

- الفهم والإدراك الجيد للمسئولين عن التنشيط السياحي بسياسة الدولة وفلسفتها الخاصة بالبيئة، ومدى التزامها بالقوانين والتشريعات والقواعد البيئية.

II. الطريقة والأدوات المستخدمة:

1- المخطط الافتراضي للدراســـة: يوضح الشكل رقم (1) أن الدراسة تحتوى على متغير تابع (المتغير المبحوث) المتمثل في **اتجاهات السائح** نحو البعد الاجتماعي والبيئي للتسويق الخدمة السياحية، ويعتبر **البعد الاجتماعي والبيئي** (المتغير مستقل). ولم يتم تخصيص جزء خاص باتجاهات السائح في محاور الاستبانة لأنه سيتم قياسه ضمنيا في أهمية البعد الاجتماعي والبيئي للتسويق الخدمة السياحية.

2- منهج الدراســـة: بغية الإجابة على الإشكال المطروح واختبار مدى صحة الفرضيات، وبعد الإطلاع على الدراسات السابقة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بأسلوبيه (النظري والميداني)، لكونه منهجا مساعدا على التحليل الشامل والعميق للمشكلة قيد البحث ولكونه المنهج الذي يمتاز بالوصف التفصيلي الدقيق للمعلومات ذات العلاقة، وتحليل البيانات. ومن بين أساليب هذا المنهج اعتمدت الدراسة على أسلوب المسح الميداني لأراء عينة من السياح الجزائريين مستخدما في ذلك الإستبانة المخصصة لذلك؛ وهذا من أجل الحصول على بيانات ومعطيات تساعد في الخروج بنتائج لتقديم اقتراحات وتوصيات.

3- مجتمع وعينة الدراســـة: تمثل مجتمع الدراسة في السياح الجزائريين بصفة عامة. وانطلاقا من مجتمع الدراسة تم اختيار عينة عشوائية مكونة من 90 سائحا من المجتمع،* حيث تم توزيع 100 استبانة استردت منها 90 استبانة، وبذلك تكون نسبة الاسترداد 90%، وبالتالي فعينة الدراسة 90 مفردة.

4- أساليب جمع البيانات والمعلومات: لحصول على البيانات التي تكون المادة الأولية لبلوغ أهداف الدراسة والمتعلقة بكيفية استخدام الأساليب تم ما يلي:

- إجراء مسح مكتبي للإطلاع على البحوث النظرية والميدانية لبناء الإطار النظري للدراسة؛
- أما على صعيد البحث الميداني، فقد صممت استمارة لتغطي متغيرات الدراسة.

5- أداة الدراســـة: لقد تبلورت أداة الدراسة من خلال الإطلاع على الجانب النظري والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة. حيث قام الباحثان باستخدام وتطوير أنموذج إستبانة لتحديد أهمية البعد الاجتماعي والبيئي في التسويق للخدمة السياحية، حيث قسمت الاستبانة إلى جزئيين الجزء الأول يتعلق بعناصر التسويق الاجتماعي السياحي حيث شمل (14) عبارة موزعة على أربعة محاور تمثلت في: الخدمة الاجتماعية السياحية، التسعير الاجتماعي السياحي، التوزيع الاجتماعي السياحي والترويج الاجتماعي السياحي. أما الجزء الثاني فقد تضمن العبارات المتعلقة بعناصر التسويق البيئي السياحي حيث شمل (13) عبارة موزعة على أربعة محاور تمثلت في: الخدمة السياحية البيئية، التسعير السياحي البيئي، التوزيع السياحي البيئي والترويج السياحي البيئي.

وقد اعتمد الباحثان على مقياس ليكرت الخماسي المكون من العبارات الآتية (غير موافق بشدة، غير موافق، محايد، موافق، موافق بشدة) بالأوزان (1، 2، 3، 4، 5).

6- صدق وثبات أداة الدراسة: يقصد بالصدق حسب ما جاءت به (U.SEKARAN,2000)[28] بأنه التأكد من قدرة أداة القياس على قياس الغرض المعدة لأجله. وهذا لضمان أن الاستبانة تشتمل على مجموعة من البنود الكافية والملائمة والممثلة للمفهوم، فكلما كانت بنود الاستبانة أكثر تمثيلا للمفهوم المقاس كلما زاد صدق أداة الدراسة، ولغرض اختبار صدق أداة الدراسة اعتمدنا على ما يلي:

1.6- الصدق الظاهري لأداة الدراسة: للتحقق من صدق محتوى أداة الدراسة وللتأكد من أنها تخدم أهدافها، تم مراجعتها من قبل أساتذة مختصين في مجال التسويق، وهذا بهدف التأكد من قدرة الاستبانة على التعبير عن مشكلة الدراسة ومتغيراتها وفرضياتها، التأكد من وضوح العبارات وسلامتها اللغوية، وقد أخذت ملاحظاتهم بعين الاعتبار، وتم تعديل عبارات الاستبانة لتتناسب مع التعديلات المقترحة.

2.6- صدق المحك: تم حساب معامل صدق المحك من خلال أخذ الجذر ألتربيعي لمعامل الثبات ألفا كرونباخ - كما هو موضح في الجدول رقم (01)-، إذ نجد أن معامل الصدق الكلي للاستمارة بلغ (0.85) وتعتبر قيمة المعامل مرتفع جدا ومناسبة لأغراض وأهداف الدراسة، وبهذا يمكننا القول أن جميع عبارات الأستمارة هي صادقة لما وضعت لقياسها.

3.6- ثبات أدة الدراسة: فيما يخص ثبات أداة الدراسة، فتم تقدير الثبات من خلال معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Coefficent Alpha)؛ الذي يعتبر هذه الطريقة من أفضل طرق قياس الثبات؛ حيث تعمل على قياس

الارتباط بين أسئلة الاستبانة التي تقيس نفس الخاصية، أو الارتباط بين بنود السؤال ذاته والذي يقيس خاصية معنية في الاستبانة. ويظهر الجدول رقم (1) معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا لأجزاء الأداة بشكل منفصل والأداة ككل ثباتا عاليا لكل متغيرات الدراسة. ويلاحظ من الجدول رقم (1) أن معاملات الثبات لجميع متغيرات الدراسة مقبولة وهي أكبر من (0.60) حيث بلغ معامل الثبات لكافة فقرات الإستبانة (0.73) وهي نسبة ثبات يمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة.

7- الأساليب الإحصائية المستخدمة: للإجابة على إشكالية الدراسة واختبار صحة فرضياتها تم الاعتماد على الأساليب الإحصائية التالية:

1.7- مقاييس الإحصاء الوصفي: ذلك لوصف عينة الدراسة وإظهار خصائصها، بالاعتماد على النسب المئوية والتكرارات. والإجابة على أسئلة البحث وترتيب متغيرات البحث حسب أهميتها باستخدام معامل الاختلاف، بالاعتماد على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

2.7- اختبار ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha: لمعرفة ثبات فقرات الاستبيان.

3.7- اختبار التباين للعينة الواحدة (One Sample t Test): للإجابة عن تساؤل الدراسة واختبار فرضياتها تم استخدام اختبار التباين للعينة الواحدة، وهذا من خلال معرفة الدلالة الإحصائية لكل متغير من متغيرات الدراسة. فالنتيجة الدالة الإحصائية تدل على أن للنتيجة أهمية علمية، أما إذا كانت غير ذلك فيدل ذلك على النتيجة النهائية غير مؤكدة.[29]

III. النتائج ومناقشتها:

1- النتائج المتعلقة بتصورات المبحوثين حول أهمية دمج البعد الاجتماعي والبيئي في التسويق للخدمة السياحية: هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية البعد الاجتماعي والبيئي في التسويق للخدمة السياحية من وجهة نظر السياح الجزائريين، ولاختبار مدى موافقة أفراد العينة على محاور الاستبانة، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وبعد ذلك تم ترتيب العبارات ترتيبا تصاعديا على أساس معامل الاختلاف**؛ الذي يعتبر مقياسا أدق في ترتيب العوامل ذات الطبيعة المختلفة. ويوضح الجدول رقم (2) اتجاهات إجابات العينة الإحصائية فيما يخص هدف الدراسة:

1.1- تحليل أهمية البعد الاجتماعي: وفقا لما جاء في الجدول رقم (2) من نتائج يتبين أنه هناك درجة موافقة من طرف أفراد العينة على أهمية البعد الاجتماعي في التسويق للخدمة السياحية، مع اختلاف درجة الاهتمام بعناصره حيث نلاحظ أن التسعير الاجتماعي السياحي يحتل المرتبة الأولى من حيث الأهمية بالنسبة للمستجوبين حيث تراوح المتوسط الحسابي لعبارات المحور بين (4.52-4.88)؛ مما يشير إلى تجانس وجهات نظر أفراد العينة المستقصاة حول عبارات محور التسعير الاجتماعي السياحي بدرجة موافق بشدة.

وتلا محور التسعير الاجتماعي عبارات محور الخدمة السياحية الاجتماعية، حيث حققت العبارة الأولى في هذا المحور أعلى وسط حسابي بلغ (4.60) حيث تشير هذه النتيجة إلى أن هناك رغبة واهتمام من طرف أفراد العينة مرتفع جدا في الحصول على خدمة سياحية تتماشى مع حاجياتهم، وبانحراف معياري قدره (0.51) وتعتبر الإجابة على هذه العبارة الأكثر تجانسا مقارنة بالإجابات على العبارات الأخرى، وذلك بالنظر إلى ترتيب العبارات المقترحة حسب معامل الاختلاف، أي أن (51%) من العينة المستقصاة اتفقوا على أن هناك مستوى موافقة وبشدة على رغبتهم في الحصول على خدمة سياحية تتوافق وحاجياتهم ورغباتهم. أما النتائج المتبقية في هذا المحور فكانت متوسطاتها الحسابية تشير إلى موافقة أفراد العينة الإحصائية وبشدة على محتوى هذه العبارات.

في حين نجد أن الترويج في الرتبة الثالثة؛ ويلاحظ في هذا المحور أن السائح الجزائري يعير أهمية مرتفعة لدمج البعد الاجتماعي في الترويج السياحي، وأكثر ما يلفت في نتائج هذا المحور هو المتوسط الحسابي للعبارة الثانية الذي قدر بـــ (3.39) التي تشير إلى أن اتجاه الإجابات يتجه نحو محايد. وفي الأخير نجد التوزيع الاجتماعي للمنتج السياحي، حيث تراوح المتوسط الحسابي لعبارات المحور بين (3.62-4.12)؛ مما يشير إلى تجانس وجهات نظر أفراد العينة المستقصاة حول عبارات محور التوزيع الاجتماعي السياحي بدرجة موافق.

2.1- تحليل أهمية البعد البيئي: تعبر العينة المبحوثة عن عدم موافقتها لإدراج البعد البيئي في التسويق السياحي لعدم أهميته حسبهم، وهذا ما وضحه الجدول رقم (2). حيث يحترم المستجوبين كل الجهود السياحية في المزيج التسويقي التي تسعى للمحافظة على البيئة وهذا ما يظهر في الإجابة على العبارة رقم 15، 20 و26، مع عدم موافقتهم على أن تكون حماية البيئية على حسابهم الخاص من مال، جهد وقت...وعلى حساب راحتهم في البحث عن خدمة سياحية تتلاءم وفق البيئة.

2- نتائج اختبار الفرضيات: للتأكد من صحة وثبوت الفرضيات، ستكون قاعدة القرار هي الاعتماد على قيمة مستوى الدلالة، وعلى المقارنة ما بين t المحسوبة وt الجدولية المقدرة بـ **(1.986).**

انطلاقا من الفرضية الرئيسية للدراسة القائلة بأن السائح الجزائري يعتبر إدراج البعد الاجتماعي والبيئي في المزيج التسويقي السياحي مهما. يمكن تجزئة هذه الفرضية إلى جزأين واختبار كل جزء على حدى:

1.2- الجزئية الأول: يعتبر السائح الجزائري إدراج البعد الاجتماعي في المزيج التسويقي السياحي مهما.

يتضح من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول رقم (3) أن قيم t المحسوبة لجميع محاور التسويق الاجتماعي السياحي أكبر من قيمتها الجدولية المقدرة بـ(1.986)، كما أن جميع القيم الاحتمالية أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05). فلهذا يمكن القول بأن متوسط درجة الاستجابة لعبارات المحور قد زاد عن درجة الحياد وهي 3؛ وهذا يعني أن هناك موافقة ذات دلالة إحصائية من قبل أفراد العينة على ما جاء في عبارات المحور، القائلة بأن السائح الجزائري يعتبر إدراج البعد الاجتماعي في المزيج التسويقي السياحي بكل عناصره (الخدمة، التسعير، التوزيع والترويج) مهما، مما يقضي بقبول الجزئية الأولى من الفرضية الرئيسية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

2.2- الجزئية الثاني: يعتبر السائح الجزائري إدراج البعد البيئي في المزيج التسويقي السياحي مهما.

يتضح من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول رقم (3) أن قيم t المحسوبة لجميع محاور التسويق البيئي السياحي أكبر من قيمتها الجدولية المقدرة بـ(1.986)، كما أن جميع القيم الاحتمالية أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05). فلهذا يمكن القول بأن متوسط درجة الاستجابة لعبارات المحور قد انخفض عن درجة الحياد وهي 3؛ وهذا يعني أن هناك غير موافقة ذات دلالة إحصائية من قبل أفراد العينة على ما جاء في عبارات المحور، القائلة بأن السائح الجزائري يعتبر إدراج البعد البيئي في المزيج التسويقي السياحي بكل عناصره (الخدمة، التسعير، التوزيع والترويج) غير مهم، مما يقضي برفض الجزئية الثانية من الفرضية الرئيسية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

IV. الخلاصة:

من خلال ما تم معالجته وتحليله تم الوصول إلى مجموعة من الاستنتاجات يمكن تلخيصها في الآتي:

- أثبتت نتائج الدراسة أن السائح الجزائري يعتبر إدراج البعد الاجتماعي في المزيج التسويقي السياحي بكل عناصره (الخدمة، التسعير، التوزيع والترويج) مهما، وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة الميدانية لـــ (HANDELMA & ARNOLD, 1999) التي توصلت بأن الأفعال التسويقية ذات البعد الاجتماعي تشجع على دعم المستهلك للمؤسسة. وتعود نتيجة الدراسة الحالية حسب الباحثان إلى أن السائح الجزائري يرغب في الحصول على خدمة سياحية تتوافق مع احتياجاته وقيمه وتكون متاحة في الوقت المناسب وبأسعار تتلاءم وقدراته الشرائية. إضافة إلى ذلك:
  - يعتبر السائح الجزائري الخدمة الاجتماعية السياحية مهمة، لأن البعد الاجتماعي يضمن له خدمة سياحية تتلاءم واحتياجه وفق عاداته وقيمه...الخ؛
  - يهتم السائح الجزائري بالبعد الاجتماعي نتيجة لظروفه الاقتصادية، حيث تعتبر الأسعار المعتدلة التي تتلاءم وقدراته الشرائية وسيلة تسويقية فعالة ومؤثرة لجذب هذا السائح. وتتفق هذه النتيجة جزئيا مع نتيجة دراسة (ARLI & LASAMONO, 2010) عن المستهلك الإندونيسي حيث وجدت أنه تقل أهمية المسؤولية الاجتماعية للتسويق إذا لم تعطى الأولوية للسعر، حيث يعتبر عامل حاسم لتعامل المستهلك مع المنشأة؛
  - يعد التوزيع الاجتماعي أحد العناصر المهمة بالنسبة للسائح لأنه يرغب في الحصول على أفضل الخدمات السياحية التي يحتاجها في الأوقات والأوضاع المناسبة؛
  - يعد البعد الاجتماعي في الترويج مهما لأنه يعطي نظرة واضحة عن سكان المنطقة المستقبلة للأفواج السياحية وما يميزهم إضافة إلى دوره في إبراز الموروثات الثقافية وعادات وتقاليد المنطقة.
- وفي الجزئية الثانية للمشكلة المبحوثة نفت النتائج أن السائح الجزائري يعتبر إدراج البعد البيئي في المزيج التسويقي السياحي بكل عناصره (الخدمة، التسعير، التوزيع والترويج) مهما، ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى عدم قناعة السائح بجدوى حماية البيئة من خلال شراء خدمة سياحية خضراء؛ وأتت هذه القناعة أو الثقافة الاستهلاكية انعكاسا للواقع التسويقي للمنتجات بصفة عامة وليس المنتجات السياحية فقط، فالبرامج التسويقية للمنشآت لا تعير أدنى اهتمام للبيئة. إضافة إلى ذلك نستنتج ما يلي:
  - يعود عدم تقبل السائح الجزائري للتسعير البيئي حسب الباحثان إلى ضعف القدرة الشرائية للسائح الجزائري إضافة إلى قناعته أن دفع سعر أعلى من أجل حماية البيئة ليس من واجباته، وإن اختلفت الأسباب ففي دراسة أخرى عن التسويق الأخضر في أمريكا رأت أن النمط الشرائي للمستهلكين لا يتأثر كثيرا بقضايا البيئية حيث أنهم غير راغبين بدفع سعر أعلى مقابل الحصول على منتجات صديقة للبيئة، والسبب في ذلك يعود لضعف ترويج مفهوم التسويق الأخضر؛
  - يعود عدم اهتمام السائح الجزائري ببرامج الترويج السياحي البيئي، لضعف وعدم اهتمام المنشآت السياحية بهذه البرامج، وإن وجدت تتميز بعدم وضوحها ومصداقيتها حيث تكون عبارة عن شعارات فقط لا تلتزم بها حتى المنشأة التي وضعتها.

في إطار ما توصل إليه من استنتاجات واستنادا إلى ما تم التعرض إليه خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات نوردها فيما يلي:

➢ ضرورة بناء مزيج تسوقي سياحي يراعي المتطلبات الاجتماعية للسائح، وبشكل عام يتضمن عددا من الأمور نوجزها فيما يلي:

- لابد أن تركز إستراتيجية المنتجات السياحية على البعد الاجتماعي التسويقي والذي يهدف إلى ضمان احترام تقاليد، عادات وقيم المجتمع مع توضيح كامل للقيمة الرمزية للمواقع السياحية؛
- يجب أن تركز إستراتيجية تسعير المنتجات السياحية على مراعاة الظروف الاجتماعية والاقتصادية للسياح عند تصميم سياسات التسعير؛
- ضرورة الاهتمام أكثر بالبعد الاجتماعي في التوزيع من خلال وجود عنصر الإدارة الفاعلة في الأماكن السياحية؛ للتجاوب مع أية حساسيات أو مشاكل التي قد تصادف السياح؛
- يجب أن تركز إستراتيجية الترويج السياحي ببعدها الاجتماعي على احترام الماضي والحاضر، وما يمثله كل منهما من قيم، عادات، أعراف اجتماعية، مع التركيز على بعض الصفات مثل سماحة السكان المحليين ودرجة ترحيبهم بالسياح القادمين. لأن التركيز على النواحي الإيجابية هو الذي سيؤدي إلى جذب وتقدير السياح والذين سيكونون مدركات حسية ايجابية حول ما يمثله الموقع أو المكان السياحي.

➢ نظرا لما توصلت إليه الدراسة من عدم وعي وإدراك السائح الجزائري للمسؤولية البيئية للمنشآت السياحية فمن الضروري عند وضع المزيج التسويقي السياحي التركيز على البعد البيئي؛ لكي تتحقق سياحة خضراء غير ضارة بالبيئة من خلال التركيز على المسؤولية البيئية للتسويق في الخدمة السياحية والترويج لها مع ترك عملية مساهمة السائح (التسعير البيئي، دفع ضرائب بيئية،...) فيما بعد حتى يعي السائح بأهمية البعد البيئي من خلال سلوك المنشآت السياحية. ففي دراسة لـ (MAINIERI & al, 1997) - رغم اختلاف المنتج والمكان- أظهرت أن المنشآت في تايلاند تتبنى لسفة التسويق الأخضر بكل عناصره بعد أن نجحت في زيادة الوعي البيئي لدى المستهلكين التايلنديين وخلقت اتجاهات إيجابية نحو المنتجات الخضراء. لهذا من الضروري على المنشآت السياحية ما يلي:

- إجراء دراسات متخصصة في سلوك السائح الجزائري للتعرف على الأساليب الترويجية الأكثر إقناعا للتشجيع على تبني قيم وثقافة استهلاك صديقة للبيئة، على أن تصبح هذه الثقافة متجذرة في السلوك الاستهلاكي؛
- ضرورة التعاون بين الجمعيات والفاعلين في حماية البيئة من أجل إيجاد سياحة مسئولة بيئيا؛
- القيام بدراسات متخصصة ومعمقة لفهم طبيعة وخصائص وفوائد الخدمات السياحية التي تنسجم مع منهج التسويق البيئي؛
- تعديل أنماط الاستهلاك المبذرة للموارد غير القابلة للتجدد؛
- عدم تجاوز الطاقات الإستعابية للمناطق السياحية؛
- المساهمة في حماية البيئة من خلال الدعم المادي والمعنوي والإعلامي.

- ملحق الجداول والأشكال البيانية:

الشكل رقم (1): المخطط الافتراضي للدراسة

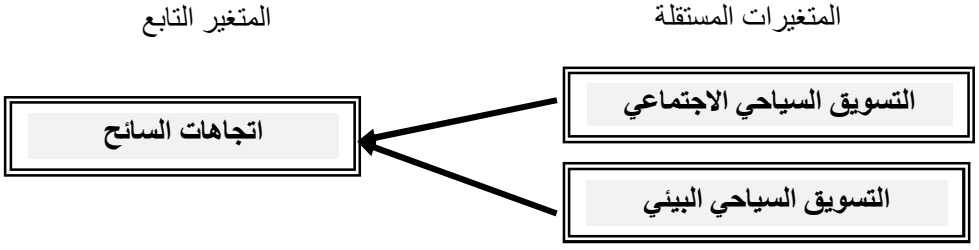

المصدر: من إعداد الباحثين

الجدول رقم (1): قيمة معامل الثبات للاتساق الداخلي لمتغيرات الدراسة

اسم المتغير	البعد الاجتماعي للتسويق السياحي	البعد البيئي للتسويق السياحي	الاستبانة ككل
معامل الثبات(كرونباخ ألفا)	0.77	0.69	0.73
صدق المحك	0.87	0.83	0.85

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى مخرجات SPSS

الجدول رقم (2): استجابات أفراد الدراسة لعبارات الاستبانة

رقم الفقرة	العبـــــارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	ترتيب العبارات
01	أرغب في الحصول على خدمة سياحية** تتماشى مع حاجياتي.	4.60	0.51	موافق بشدة	1
02	أهتم بالخدمات السياحية التي تتماشى مع منظومتي القيمية.	4.31	0.63	موافق بشدة	2
03	أحبذ الخدمات السياحية التي تبرز الموروثات الثقافية للمنطقة السياحية.	4.19	0.66	موافق	3
الخدمة الاجتماعية السياحية		**4.36**	**0.60**	**موافق بشدة**	**2**
04	أهتم بالخدمات السياحية التي تراعي القدرات الشرائية للسائح الجزائري.	4.72	0.56	موافق بشدة	2
05	يجب التمييز نوعية السائح المستهدف (أجنبي، محلي،...) عند وضع أسعار الخدمات السياحية.	4.88	0.52	موافق بشدة	1
06	أميل إلى الخدمات السياحية التي تراعي الشفافية والمصداقية عند تحديد أسعارها.	4.52	0.64	موافق شدة	3
التسعير الاجتماعي السياحي		**4.71**	**0.57**	**موافق بشدة**	**1**
07	أرغب في الحصول على أفضل الخدمات السياحية في الموقع السياحي.	3.76	0.52	موافق	1
08	يجب توفر الخدمة السياحية في الوقت المحدد.	4.12	0.60	موافق	2
09	على الجهات المسئولة عن الخدمة السياحية تحقيق شمولية توزيع الخدمات في مختلف أنحاء الوطن.	3.62	0.75	موافق	4
10	يجب طرح نفس النوعيات من الخدمات السياحية في مختلف الفروع (قنوات التوزيع) عبر أنحاء الوطن.	3.98	0.71	موافق	3
التوزيع الاجتماعي السياحي		**3.87**	**0.65**	**موافق**	**4**
11	أميل إلى الخدمة السياحية التي يحتوي برنامجه الترويجي على بيانات دقيقة عن تلك الخدمة.	4.10	0.53	موافق	1
12	أعتبر الخدمة السياحية التي تستخدم في إعلاناتها نجوم المجتمع أكثر مصداقية.	3.39	0.75	محايد	4
13	أحترم الإعلانات السياحية التي تراعي عادات وتقاليد المنطقة السياحية.	3.82	0.61	موافق	3
14	يجب على الإعلانات السياحية إعطاء نظرة عن سكان المنطقة السياحية.	3.96	0.55	موافق	2
الترويج الاجتماعي السياحي		**3.82**	**0.61**	**موافق**	**3**
التسويق الاجتماعي السياحي		**4.19**	**0.61**	**موافق**	**-**
15	احترم كل الجهود السياحية التي تسعى للمحافظة على البيئة.	3.96	0.62	موافق	1
16	أسعى للحصول على الخدمة السياحية التي تنسجم مع المحافظة على البيئة.	2.21	0.81	غير موافق	5
17	يمكن أن أغير وجهتي السياحية لأسباب بيئية.	1.68	0.62	غير موافق بشدة	4
18	أعمل خلال رحلتي السياحية إلى المحافظة على البيئة.	2.71	0.77	محايد	2
19	أسعى خلال رحلتي السياحية إلى الترشيد في استهلاك الطاقة.	2.34	0.67	غير موافق	3
الخدمة السياحية البيئي		**2.58**	**0.61**	**غير موافق**	**2**
20	أحترم المنشأة السياحية التي تدعم الجمعيات البيئية...	3.56	0.67	موافق	1
21	أنا مستعد لدفع سعر أعلى للحصول على خدمة سياحة صديقة للبيئة.	1.12	0.59	غير موافق بشدة	3
22	أبذل الوقت والجهد للحصول على خدمة سياحية صديقة للبيئة.	1.42	0.72	غير موافق بشدة	2
التسعير السياحي البيئي		**2.03**	**0.66**	**غير موافق**	**3**
23	أعي بأهمية الحفاظ على البيئة في توزيع الخدمة السياحية.	1.54	0.77	غير موافق	3
24	يجب توفر الخدمة السياحية البيئية في كل المنشآت السياحية.	2.01	0.75	غير موافق	2
25	أنا مستعد للبحث عن المنشآت السياحية التي تقدم خدمات سياحية تتوافق والشروط البيئية.	2.11	0.69	غير موافق	1
التوزيع السياحي البيئي		1.88	0.72	**غير موافق**	4
26	أحترم المنشأة السياحية التي تسعى في وسائلها الترويجية إلى المحافظة على البيئة.	3.40	0.72	موافق	1
27	خلال رحلتي السياحية أحترم قواعد المحافظة على البيئة المعلن عنها في البرامج الترويجية.	1.78	0.62	غير موافق	2
الترويج السياحي البيئي		**2.59**	**0.67**	**غير موافق**	**1**
التسويق البيئي السياحي		**2.40**	**2.03**	**غير موافق**	**-**

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى مخرجات SPSS

** . الخدمة السياحية قد تكون خدمة الفندقة، خدمة الإعاشة، خدمة النقل السياحي، خدمة الوكالات السياحية، خدمة المشتريات السياحية،...الخ.

الجدول رقم (3): نتائج اختبار (ت) في حالة عينة واحدة One-sample t-test

مصدر التباين	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	tالمحسوبة	tالجدولية	القيمة الاحتمالية
الخدمة الاجتماعية السياحية	**4.36**	**0.60**	5.179	t=±1.986 عند df=89 و α=0.05	0.000
التسعير الاجتماعي السياحي	**4.71**	**0.57**	5.512		0.000
التوزيع الاجتماعي السياحي	**3.87**	**0.65**	4.003		0.000
الترويج الاجتماعي السياحي	**3.82**	**0.61**	3.689		0.002
التسويق الاجتماعي السياحي	**4.19**	**0.61**	**5.603**		0.000
الخدمة السياحية البيئي	**2.58**	**0.61**	5.251	t=±1.986 عند df=89 و α=0.05	**0.000**
التسعير السياحي البيئي	**2.03**	**0.66**	5.142		**0.000**
التوزيع السياحي البيئي	**1.88**	**0.72**	5.231		**0.000**
الترويج السياحي البيئي	**2.59**	**0.67**	6.873		**0.000**
التسويق البيئي السياحي	**2.40**	**2.03**	**5.589**		**0.000**

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى مخرجات SPSS

الإحالات والمراجع:

[1]. BRÎNZEA, V,M., OANCEA,O. & TANASCOVICI, M., **The consumers and the corporate social responsibilities**, Economics Science Series, Timişoara, Iss: XVI, 2010, P.P.493-500.

[2]. MAIGNAN, I. & RALSTON, D,A., **Corporate Social Responsibility in Europe and the U.S.: Insights from Businesses' Self-Presentations**, Journal of International Business Studies, Iss:33, 2002, P.P.497–514.

[3]. KATZ, J,P., SWANSON,D,L. & NELESON,L,K., **Culture-based expectations of corporate citizenship: A propositional framework and comparison of four cultures**, The International Journal of Organizational Analysis, Vol.9, Iss:2, 2001, P.P.149-171.

[4]. ARLI, D.I. & LASAMONO,H.K., **Consumers' perception of corporate social responsibility in a developing country**, International Journal of Consumer Studies, Vol. 34, Iss:1, 2010, PP:46–58.

[5]. MAINIERI,T., BARNETT,E.G., VALDERO,T.R., UNIPAN, J. B., & OSKAMP,S., **Green Buying: The Influence of Environmental Concern on Consumer Behavior**, Journal of Social Psychology, Vol.137, Iss:2, 1997, P.P.189-204.

[6]. OTTMAN, J,A., STAFFORD,E,R. & HARTMAN,C,L., **Avoiding green marketing myopia: ways to improve consumer appeal for environmentally preferable products**, Environment, Vol.48, Iss:5, 2006, PP.22-36.

[7]. HANDELMA, J,M. & ARNOLD,S,J., **The role of Marketing Actions with a Social Dimension: Appeals to the Institutional Environment**, Journal of Marketing, Vol.63, 1999, P.P.33-48.

[8]. الطائي حميد، **المفهوم المجتمعي للتسويق في صناعة السياحة**، الملتقى الدولي الأول التسويق في الوطن العربي (الواقع وآفاق التطوير)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الشارقة/الامارات، 2002.

[9]. عبيدات محمد، **التسويق السياحي مدخل سلوكي**، دار وائل، ط1، الأردن، 2005، ص.27.

[10]. سراب الياس وآخرون، **تسويق الخدمات السياحية**، دار المسيرة، ط1، الأردن، 2002، ص.11.

[11]. الإدارة العامة لتصميم وتطوير المناهج، **سفر وسياحة تسويق سياحي**، المؤسسة العامة للتعليم الفني، د.ط، السعودية، د.س، ص.9.

[12]. KRIPPENDORF.J., **Marketing et tourisme**, (Frankfurt, Herbert Lang & cite SA Berne, NE, 2000), P.12.

[13]. Union Internationale des organismes officiels de tourisme, **productivité et efficacité à terme des compagnes des promotions touristiques**, (Genève, 1987), P.15.

[14]. مقابلة خالد والسرابي، علاء، **التسويق السياحي الحديث**، دار وائل، ط1، الأردن، 2001، ص.ص.13-15.

[15]. الصحن محمد فريد، **قراءات في إدارة التسويق**، جامعة الإسكندرية، ط1، مصر، 1996، ص.342.

[16]. عبد الرحيم، محمد عبد الله، **التسويق المعاصر**، مطبعة جامعة القاهرة، ط1، مصر، 1998، ص.243.

[17]. عبيدات محمد، مرجع سابق، ص.ص.22-26.

[18]. عبد السميع، مرجع سابق، ص218.

[19]. عبيدات محمد، مرجع سابق، ص.86.

[20]. يحيوش حسين وطويل ياسمينة ، **جودة الخدمات السياحية ودرها في كسب رضا السياح**، الملتقى الدولي الأول حول التسويق السياحي وتثمين صورة الجزائر تحت شعار "الجزائر وجهة الغد"، جامعة باجي مختار، عنابة /الجزائر، 2013، ص.6.

[21]. بوباح عالية، **دور الإنترنيت في مجال تسويق الخدمات، دراسة حالة قطاع الاتصالات**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة/الجزائر، 2011، ص.ص.16-17.

[22]. معطي الله خير الدين وعزوزي خديجة، **واقع التسويق السياحي للسياحة الحموية في ولاية قالمة –دراسة ميدانية-** الملتقى الدولي الأول حول التسويق السياحي وتثمين صورة الجزائر تحت شعار "الجزائر وجهة الغد"، جامعة باجي مختار، عنابة/الجزائر، 2013، ص.4.

[23]. عداد رشيدة، **دور مكاتب السياحة والسفر في ترويج الخدمات السياحية في الجزائر دراسة ميدانية بالتطبيق على مكاتب السياحة والسفر بالجزائر العاصمة**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد6، 2012، ص.ص299-300.

[24]. عبيدات محمد ابراهيم، **التسويق الاجتماعي: الأخضر والبيئي**، (الأردن، دار وائل، ط2، 2011)، ص.ص147-153.

[25]. نفس المرجع السابق، ص.310.

[26]. عبد السميع، مرجع سابق، ص.308.

[27]. نفس المرجع سابق، ص.311.

[*]. استنادا لاقتراح ROSCOE سنة 1975 الذي اعتبر أن حجم العينة من 30 إلى أقل من 500 مقبولا لكثير من الدراسات. نقلا عن فايز جمعة النجار، نبيل جمعة النجار وماجد راضي الزعبي، أساليب البحث العلمي منظور تطبيقي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان 2009، ص.90.

[28]. Uma SEKARAN, **Research methods for business: a skill-building approach**, 3[e] Ed, John Wiley, 2000, P.207.

[29]. E.ARON and A.ARON, **Statistics for the behavioral and social science**, Simon and Schuster company, New jersey, 1997.

[**]. معامل الاختلاف=(الانحراف المعياري/المتوسط الحسابي)*100.

دور خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تعزيز الصورة الذهنية والميزة التنافسية
- دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية غرداية -

محمد مولود غزيل (*) & عبد الحميد مراكشي (**)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة غرداية - الجزائر

ملخص : انجزت هذه الدراسة بغرض ايجاد علاقة بين الصورة الذهنية والميزة التنافسية تسمح باعتبار الاولى في مثابة الثانية بافتراض وجود صورة ذهنية قوية للمؤسسة الصغيرة او المتوسطة مقابل ميزة تنافسية مفقودة، حيث يُنتظر بعد نتائج ايجابية مساهمة هذه الدراسة في توفير آليات رفع مستوى التنافسية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال ايجاد وتطوير مزايا تنافسية بأقل التكاليف، حيث تطلب ذلك الخوض في ثنايا تلك المفاهيم وتحليل الروابط فيما بينها وكذلك الى بيانات ومعلومات من الواقع عن طريق الاستبيان وعرضه شفهيا مع مالكي او مسيري بعض المؤسسات المصنفة مصغرة صغيرة ومتوسطة لولاية غرداية، حيث خلص الامر في النهاية بإيجابية توقع وجود علاقة ثلاثية بحيث يمكن اعتبار الصورة الذهنية لدى هذا النوع من المؤسسات ميزة تنافسية قوية تحت شرط مهارة المسير وفعالية التسويق المباشر.

الكلمات المفتاح : صورة ذهنية، ميزة تنافسية، مؤسسات صغيرة ومتوسطة، مسير، اتصال شخصي.

تصنيف JEL : M10.

I. تمهيد:

تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تحديات تفرضها المنافسة الشديدة حيث تتجسد في ايجاد مقومات تسويقية تتنفس من خلالها لضمان بقاءها في السوق في ظل التعقيدات التي تكتنف تلك المقومات وصعوبة استغلالها خاصة بالنسبة لغير الدارسين لعلم التسويق حيث اصبح من الاجدر تبسيطها وجعلها في متناول الباحثين عن استخدامها في الواقع التسويقي، من بين تلك المقومات الصورة الذهنية والميزة التنافسية، حيث انه رغم الاختلافات الجوهرية بين المفهومين اردنا عبر نتائج هذه الدراسة ايجاد آلية حيث يتسنى للمسير توفير الوقت والتكاليف في البحث عن الميزة التنافسية في ظل وجود صورة ذهنية للمؤسسة وتوحيد الجهود في والحفاظ عنهما.

بالتركيز على مكونات وخصائص الصورة الذهنية والميزة التنافسية يمكننا استخلاص العلاقة بينها ثم مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الخصائص التي تتميز بها، ثم الغوص في تلك الخصائص بهدف تبسيطها

وتقليصها في خاصيتين؛ المسير المسوق وفعالية الاتصال الشخصي في تطوير وتحسين وتعزيز المزاياها التنافسية، الامر الذي من شأنه الاجابة علي إشكالية الدراسة التالية:

هل يمكن اعتبار الصورة الذهنية كميزة من المزايا التنافسية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
وما هي علاقة خصائص تلك المؤسسات في تعزيز الميزة التنافسية؟

و للإجابة على هاته الإشكالية قمنا بتجزئتها إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية والتي هي:

- ماهي العلاقة بين خصائص المؤسسة و الصورة الذهنية لها وبالميزة التنافسية؟
- ماهي خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كيف تعزز صورتها الذهنية؟
- من المسؤول عن قوة الصورة الذهنية و تعزيز الميزة التنافسية لدى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟

- **فرضيات الدراسة:** تمثلت فرضيات الدراسة في الفرضيات التالية:

- يوجد اثر معنوي ذو دلالة احصائية لباقي خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على خاصية المسير المسوق؛
- يوجد اثر معنوي ذو دلالة احصائية لباقي خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على خاصية فعالية الاتصال الشخصي؛
- مسير او مالك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو الذي يقوم بالترويج للميزة التنافسية عن طريق الاتصال الشخصي.

- **منهج البحث:** في بحث من هذا النوع و بغرض الوصول إلى اهدافه التي سنذكرها اسفله، كان لابد من الاستعانة بالمنهج التحليلي و الوصفي لتبيين مختلف المفاهيم و المتغيرات الأساسية الازمة للدراسة، ومنهج الاستقصاء

eMail : (*) Mghezail@yahoo.fr & (**) H.merrakshi@univ-ghardaia.dz

باستعمال الاستبيان وذلك لتدعيم الدراسة و اعطاء نتائجها مصداقية أكثر، وكذلك للخروج بتوصيات تسمح باستعمالها في الميدان.

- **أهداف الدراسة:** تهدف الدراسة مبائشرة إلى تسليط الضوء على كل الجوانب المتعلقة بالصورة الذهنية و الميزة التنافسية و علاقتها بخصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و يمكن اختصار هاته الأهداف كالتالي:

- توضيح خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بحيث أنها تملك صورة ذهنية قوية في أغلب الحالات ما يؤهلها لاكتساب ميزة تنافسية؛
- محاولة فهم العلاقة القوية للصورة الذهنية بالميزة التنافسية، ومحاولة توضيح أنها تمثل محورا مهما يجب تسليط البحث عليه لما لها من فوائد؛
- محاولة ابراز دور ومسؤولية المسير لهذا النوع من المؤسسات باعتباره الفاعل الأساسي في القضية، بحيث بقدر ما كان المسير مؤهلا و قادرا على ادراك العلاقة بين الثلاثية خصائص- صورة ذهنية - تنافسية، بقدر ماكانت المؤسسة تحضى بالقوة و التنافسية.

- **أهمية الدراسة:** تكتسي هاته الدراسة أهمية بالغة، خاصة و أن الإقتصاد الوطني اليوم بحاجة لبدائل فعالة للنهوض من جديد، وأن التحدي المطروح أمامه اليوم يعتمد بصفة كبيرة على مدى نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للإنتقال به إلى مصاف الإقتصاديات الناشئة، و نأمل أن تكون نتائج هاته الدراسة مساهمة علمية يستند عليها اصحاب القرار في توجيه و تصويب و استراك كل ما فات من الخسارة و التكاليف التي كان سببها الأول نقص التأطير البشري المناسب للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

- **الدراسات السابقة:**

➢ **دراسة Michael J. Baker & Lorna Ballington -Country of origin as a source of competitive advantage 2002:** هذه الدراسه تقترب كثيرا من المفهوم الذي نحاول توضيحه من خلال هذا البحث، حيث أنه ومن المعروف أن تصدير السلع و الخدمات من طرف مؤسسة ما إلى خارج الوطن الأصل ليس بالأمر السهل، خاصة أنه يصف و كأنه هجوم و اقتحام للسوق، بينما لو تعرضت المؤسسة لمنافسة إثر دخول منتج من خارج الوطن، فإنه في هذه الحاله تكون المؤسسة في وضعية دفاعية و هي أسهل بكثير و أقل خطرا من الوضعية الهجومية كما وصفناها في هذه الحالة، و ذلك يرجع للاحتمال الكبير الذي تحضى به قوة الصورة الذهنية للمنتج في الوطن، و حتى إن كانت الصورة الذهنية للمنتج قوية في غير البلد الأصل فإن ذلك يمنح المؤسسة ميزة تنافسية قوية تمكنها من اقتحام أسواق خارج الوطن الأصل، و هذا ما يشبه إلى حد بعيد دراستنا الحالية، إلا أننا حاولنا الذهاب إ أبعد من ذلك، وهو أننا حاولنا إذابة معنى الصورة الذهنية في الميزة التنافسية قدر الإمكان .

➢ **دراسة Jefrey Peffefer في كتابه usaM 1999 through:** في هذا الكتاب حاول المؤلف التركيز على قوى العمل في المؤسسة باعتبارها مصدرا أساسيا لتنافسية المؤسسة، و ربطها بالصورة الذهنية بحيث يمكن أن اعتبار برامج التكوين و التطوير للقوى العاملة أن تعكس مستوى الجودة الذي يكون واضحا في أغلب الحالات على المنتج، و حيث أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعتبر حديثة النشأة، فهاته البرامج و المستويات التعليمية لدى القوى العاملة تعتبر أمرا شائعا، و كذلك محاولة هذ النوع من المؤسسات مواكبة التقدم العصري في فتراة نشاطها، و هذا يعتبر مدخل آخر لمفهوم الصورة الذهنية عبر خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وربطها بالميزة التنافسية عن طريق الجودة المحتملة التي يعكسها مستوى القوى العاملة لدى المؤسسة.

➢ **دراسة Jay B. Barney 1986:** انطلق الباحث من قافة المؤسسة التي تعتبر مصدر للميزة التنافسية، بحيث رطذكز على ثقافة المؤسسة من جانب التمويل، حيث أن تدبر المؤسسة لطرق التمويل و تسييرها و التحكم بها يجعل منها قادرة على تحكم الكثير من أشكال النافسة في السوق، و قد اهتمينا بهاته الدراسة لكون المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر مثلا و من خصائصها أنها تتمتع بصيغ تمويل قادرة على اعطاء صورة ذهنية جيدة لفائدة المؤسسة من حيث الاستمرار والتوسع و النمو عموما، وبالتالي يعد ذلك ميزة تنافسية ليست متاحة لجميع أنواع المؤسسات في كل الحالات.

1. تعريف الصورة الذهنية: توصل العديد من الباحثين لتعريف الصورة الذهنية كل حسب منظور ومتطلبات دراسته، ولقد تمكن الباحثين من تحديد الاتجاهات الكبرى لهذه التعاريف وخاصة التسويقية منها حيث ذهب فريق منهم الى تعريفها من وجهة نظر المستهلك من امثال (Kotler & Dubois، J.J Combin ، Keller وكذا الدكتور علي عجوة...) وفريق آخر عرفها من وجهة نظر المؤسسة (T. Lardniot، Kapferer، ...).

وبناء على ما سبق يرى الباحثين ان الصورة الذهنية هي مجموعة من المعارف والانطباعات و الاحاسيس التي تكونت لدى الافراد من خلال معلومات، ايحاءات أو أعمال و نشاطات تصدر عن المؤسسة نفسها أو إشاعات واخبار عنها، حيث تشكل لديهم في الاخير و على نحو مختلف معتقدات معينة تتأثر بها مواقفهم نحوها.

2. خصائص الصورة الذهنية[1]:

- **عدم الدقة:** ذهب كثير من الباحثين إلى أن الصورة الذهنية لا تتسم بالدقة ولعل مرجع ذلك أساسًا هو أن الصورة الذهنية لا تعبر بالضرورة عن الواقع الكلي، ولكنها تعبر في معظم الأحيان عن جزئية من الواقع الكلي، لاسيما وأن الأفراد عادة يلجئون إلى تكوين فكرة شاملة عن الآخرين من خلال معلومات قليلة يحصلون عليها لعدم القدرة على جمع المعلومات الكاملة؛
- **الثبات والمقاومة للتغيير:** فالصورة الذهنية تميل إلى الثبات ومقاومة التغيير وتتعدد العوامل التي تحدد وتؤثر في كمية وكيفية التغيير المحتمل في الصورة الذهنية، وبعض هذه المتغيرات يتعلق بالصورة ذاتها، وبعضها الآخر يتعلق بالرسائل الواردة من خلالها؛
- **الذاتية:** وفقًا للتعاريف سابقة الذكر للصورة الذهنية للعلامة التجارية، تتميز هذه الأخيرة بعدم الموضوعية نظرًا لاعتمادها على ذهنية الفرد و شخصيته و جميع الجوانب الذاتية لديه في تشكيلها .ذلك أنها تعميمات قائمة على أراء و انطباعات لا تستند إلى براهين علمية تجريبية في الغالب، بل ترتبط بالمشاعر الذاتية و العواطف الشخصية، لذلك فإن أقوى الصور الذهنية تلك المنبثقة من أمور عاطفية لأنها تستطيع أن تؤثر في سلوك المستهلك و تبقى معه ما بقيت هذه العاطفة؛
- **الارتباط بدرجة التفاعل:** كلما كانت الصورة الذهنية للعلامة التجارية ناتجة عن تفاعل مباشر للمستهلك مع هذه العلامة التجارية كلما كانت هذه الصورة قوية، على عكس الصورة الناتجة عن خبرات غير مباشرة أو عن معلومات خارجية.

3. تعريف الميزة التنافسية: من خلال تعاريف جل الباحثين في مجال الميزة التنافسية تبين انه هناك شبه إجماع على المقومات الجوهرية[2] التالية:

- خلق القيمة؛[3]
- تتجسد الميزة التنافسية في مكونات المؤسسة الفكرية والمعنوية؛
- التميز و صعوبة التقليد؛
- الامد الطويل وضمان استمرارية التفوق؛
- الميزة التنافسية نسبية مقارنة بالمنافسين[4].

ومن خلال ما سبق يرى الباحثين ان الميزة التنافسية هي تلك الميزة التي تمتاز بها احد المكونات الفكرية والمعنوية التي لا يستطيع المنافسون مضاهاتها او تقليدها و التي تضمن للمؤسسة التميز والاستمرارية في التفوق لأمد أطول. حيث يقصد بالمكونات الفكرية براس المال الفكري بأنواعه الثلاثة[5] البشري الهيكلي، العلاقات، اما المعنوية هي ذلك الجزء من راس المال الفكري المتعلق بالأحاسيس والعواطف. اما التفوق بمعنى الربح المادي الذي يتمثل في المردودية المالية الايجابية الناتجة غن تلك القيمة الاضافية التي خلقتها الميزة التنافسية لضمان استمرارية وتطور المؤسسة. والارباح المعنوية المتمثلة في المكانة والمواقف الايجابية لدى البيئة المحيطة لضمان تطوير قيمة العلامة .

4. تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: استند المشرع الجزائري في تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب القانون رقم 01-18 الصادر في 12 ديسمبر 2001 إلى ثلاثة معايير: عدد العمال، رقم الأعمال ومجموع الأصول، وهي المعايير التي اعتمد عليها الكثير من المشرعين في العالم، و الجدول رقم 01 يوضح كيفية تصنيف المشرع الجزائري لهذا النوع من المؤسسات: (أنظر الجدول رقم 01 في الملحق)

5. خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: هناك الكثير ما يقال عن خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في عدة مجالات، ولكن في هذه الدراسة سنتطرق فقط الى الخصائص التسويقية حيث نجد من أهمها[6]:

- صغيرة الحجم؛
- كل الانشطة التسويقية من مهام المسير/ المالك؛
- الاستراتيجيات والخطط التسويقية عشوائية غير ممنهجة؛
- التقارب مع عناصر بيئتها الخارجية يرتكز على الاتصال الشخصي؛
- نظام المعلومات ضيق النطاق وغير مقنن؛
- مجال الابداع واسع ومتاح؛
- هيكل اداري افقي.

6. تحليل العلاقات بين المفاهيم الاساسية:

6-1. علاقة الصورة الذهنية والميزة التنافسية: لراس مال المؤسسة عدة اوجه و أشكال تدخل جميعها في تكوين أصولها، فرأس المال النقدي او العيني يدخل في تكوين الاصول المادية، اما رأس المال الغير مادي او الفكري[7] تعتبر مصدر الاصول المعنوية للمؤسسة من ضمنها الميزة التنافسية ذلك عن طريق ربط مصادر الميزة التنافسية[8] وعناصر رأس المال الفكري من خلال الشكل رقم 01 (أنظر الشكل 1 في الملحق)

من خلال هذا الاستنتاج نستطيع اعتبار رأس المال الفكري من أبرز مولدي للميزة التنافسية عن طريق الاستغلال الأمثل للطاقات البشرية من خبرات ومهارات والكفاءات اللاتي يمتلكها طاقم الاداري والتقني، والهيكلية والعلائقية التي تزخر بها أي مؤسسة تريد البحث عن ميزة انفرادية تجعلها تتفوق او تنفرد بمكانة في سوق[9] شديد التنافس، وبالتالي تتأكد فرضية ان هناك علاقة بين رأس المال الفكري و الميزة التنافسية.

بالاستناد على تعريف معهد الامريكي للعلوم التسويقية (MSI) 1988 والباحث في مجال العلامات التجارية (D.A. Aaker) 1994 لقيمة العلامة او رأس مال العلامة بأنه كل الاصول او الخصوم المرتبط بعلامة المؤسسة او شعارها او اسمها او اي عنصر يتعلق بها والذي يجلب للمؤسسة قيمة مضافة لمنتجاتها وخدماتها، يمكن اعتبار قيمة العلامة مصدرا اساسيا او مولدً لرأس المال الغير مادي او الفكري[10] مثل علامة كوكاكولا والتي يقدر قيمتها بـ 78 مليار دولار في سنة 2016 محتلة بذلك المرتبة الثالثة[11] بعد آبل و غوغل بقيمة تقدر على التوالي 170 مليار و120 مليار دولار امريكي منه حوالي 80 بالمائة راس مال غير مادي وبالتحديد رأس مال العلامة أو قيمة العلامة[12]. وبالتالي تكون لقيمة العلامة علاقة غير مباشرة في خلق المزايا التنافسية. ولقيمة العلامة ايضًا دوراً مباشراً في خلق المزايا التنافسية لمؤسسة ما عن طريق تفاعل عناصرها الخمسة الاساسية نحاول توضيحها من خلال الشكل 2 (أنظر الشكل 2 في الملحق).

حيث تدخل مجتمعة في خلق القيمة للزبائن و للمؤسسة بطريقة مباشرة، او خلق القيمة للزبائن و التي تخلق بدورها القيمة للمؤسسة حسب المدرسة الانجلوسكسونية، التي تفرق بين راس مال العلامة و قيمة العلامة (brand equity Vs brand Value)، حيث تعتبر الاولى كل الموجودات او القيم النوعية او المعنوية التي تتعلق بالعلامة، اما الثانية تتعلق بالقيم الكمية او المالية، الامر الذي لا يؤخذ بعين الاعتبار عند المدرسة الفرانكوفونية الذين يعتبرون كل اشكال القيم هي راس مال العلامة واحد. ومن هنا نستطيع التقرب من موضوع اشكالية البحث الرئيسية من خلال ربط وظائف وخصائص الصورة الذهنية مع مقومات الميزة التنافسية القوية حيث نجد ان من وظائف الصورة الذهنية الاساسية حسب (D.A. Aaker) موضحا في الشكل 3 (أنظر الشكل 3 بالملحق).

6-2. الصورة الذهنية ومقومات الميزة التنافسية: العناصر التالية قد تعرضنا لذكرها في تعريف الميزة التنافسية والتي اعتبرناها المقومات الجوهرية، حيث سنفترضها نموذجا لنستخدمه في المقارنة مع عناصر الصورة الذهنية.

- **تساهم في خلق القيمة**: حسب (M. Porter)[13] على أن الميزة التنافسية من القيمة تنشأ التي المؤسسة لعملائها، إذ يمكن أن تأخذ شكل السعر المنخفض، أو تقديم منافع متميزة في المنتوج مقارنة بالمنافسين، فكذلك الصورة الذهنية تساهم في ذلك حسب الشكل رقم 02 حيث لخصت تلك القيمة في ثلاث نقاط هي:
  - ترجمة و معالجة المعلومات المحصل عنها عبر مختلف المصادر؛
  - الثقة في قرار الشراء؛
  - تحقيق الرضا.
- **تساهم في التميز:** فبالنسبة للتميز عن المنافسين الذي يعتبر من اسس الميزة التنافسية فالصورة الذهنية يمكنها توفير ذلك اذا كانت قوية ومنتشرة بشكل واسع لدي الزبائن و المستهلكين بتمكينهم الفصل بين المنتجات او العلامات المعروضة عن طريق رابط الاسم مثلا او البلد المنشأ الى غير ذلك من الروابط الاخرى.
- **صعوبة التقليد:** الانفراد من خصائص الصورة الذهنية القوية ما دامت تحقق التميز، حتى وان تساوت بعض عناصر الصورة الذهنية لعلامتين مثلا من المؤكد ان يكزن الاختلاف في البعض الاخر، كعلامات (Mercedes, BMW, Audi, Volkswagen) حيث تتساوى روابط البلد المنشأ و الصلابة وتختلف في رابط فئة المستخدمين مثلاً. حيث من الصعب الرجوع الى التاريخ وتقليد علامة (Mercedes) واقناع المستهلك بأن علامة (Audi) مثلا مالكوها من الطبقة الراقية.
- **المدة، الثبات واستمرارية التفوق:** ان الثبات ومقاومة التغيير من خصائص الصورة الذهنية حيث يشترط لتحقيق هذه الميزة نجاعة استراتيجية الاتصال مع البيئة المحيطة للمؤسسة واليقظة لكل هجوم محتمل من طرف المنافسين في طمس معالم الصورة المرغوبة من جهة وبحوث التسويق المنتظمة للصورة المدركة لدى الفئات المستهدفة.

6-3. الصورة الذهنية ومعايير الحكم على الميزة التنافسية: يعتبر مصدر الميزة التنافسية من بين أهم معايير الحكم عليها حسب د. خليل مرسي [14] حيث يمكن ترتيب درجة الميزة التنافسية وفقا لمستويين هما:

- مزايا تنافسية من الدرجة المنخفضة مثل التكلفة الأقل لكل من قوة العمل والمواد الأولية، حيث يسهل نسبيا تقليدها ومحاكاتها من قبل المنافسين؛
- مزايا تنافسية من الدرجة المرتفعة مثل المستوى التكنولوجي، وتميز المنتج والسمعة الحسنة للعلامة وذلك طبقا للمجهودات التسويقية المتراكمة، أو علاقات وطيدة مع العملاء تحكمها تكاليف تحول مرتفعة.

وبما ان الصورة الذهنية الايجابية القوية حسب خاصية الارتباط بدرجة التفاعل، تضمن السمعة الحسنة وعلاقات وطيدة والوثيقة، يمكن ادراجها ضمن عناصر المزايا التنافسية ذات المستوى المرتفع.

4-6. الصورة الذهنية للمؤسسة ميزة من المزايا التنافسية: من خلال ما سبق، وحسب نموذج (Dominique Puthod)[15] لاختبار المزايا التنافسية، اين تم اخضاع عناصر الصورة الذهنية على النحو الموجود في الشكل 4 (أنظر الملحق)

يرى الباحثين أنه بإمكان المؤسسة التي تبحث وتسعى لإيجاد و اكتساب مزايا تنافسية ان تبحث كذلك في مجال الصورة الذهنية كمصدر للتفوق لأنها تحقق نفس المخرجات، بحيث يمكن الوثوق بها و الاعتماد عليها في تحقيق الاهداف المسطرة ما دامت تستمد قوتها من التميز ودرجة التفاعل مع المحيط.

4-6. الميزة التنافسية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: أن جوهر الفرق بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الاخرى يكمن في خصائص كل منها المختلفة والتي على اساسها تبنى مختلف الاستراتيجيات، فالبحث و الاكتساب للمزايا التنافسية في المؤسسات الكبرى يختلف في كيفيته لدى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وعليه سنعتمد في دراستنا الميدانية على الصفات التي يختص بها هذا النوع من المؤسسات والتي قد تم ذكرها سلفا. حيث يمكن التركيز على مدى العلاقة التي تربط بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وخاصية المسير المسوق وفعالية الاتصال الشخصي وكونهما نواتج للخصائص بافتراض ان ليس هناك سوى المسير الذي يستطيع ان يروج للصورة مؤسسته الذهنية كميزة تنافسية بسهولة ودون ان يشوبها اي شائبة او خلط وبأقل التكاليف، وبافتراض ايضا انه لا وسيلة سوى التسويق المباشر والاتصال الشخصي التي بواسطتها تُحقَقُ اهداف الترويج لتلك الصورة الذهنية. فالدراسة الميدانية تساعدنا في برهنة صدق فرضية مدى تأثر خاصية المسير المسوق وفعالية الاتصال الشخصي بالخصائص الاخرى للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كي نستطيع ايجاد العلاقة بين هذه الاخيرة و المزايا التنافسية.

II. الطريقة والأدوات المستخدمة:

1. مجتمع و عينة الدراسة: يتمثل المجتمع كلية في هاته الدراسة في جميع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بولاية غرداية، و حيث أخذنا منه عينة عشوائية تتمثل في 50 مؤسسة، وصل **حجم العينة المدروسة**:33 مفردة.

2. حدود الدراسة: المكانية المنطقة الصناعية بنورة، غرداية (بن غنم)، و مؤسسات بلدية الضاية. أما الحدود الزمنية ابتداء من الدخول الاجتماعي 2016/09/01 الى غاية 2016/09/30؛

3. الوسيلة المستعملة: المقابلة، أسئلة بسلم ليكرت الخماسي؛

4. الادوات المستعملة: المتوسطات الحسابية، الانحراف المعياري، لارتباط البسيط، تحليل التباين، الجداول المتقاطعة؛

5. البرامج المستعملة: SPSS 20 , EXCEL 2010, WORD 2010 ؛

6. اختبار الفرضيات:

- **الفرضية 1: يوجد اثر معنوي ذو دلالة احصائية الهيكل التنظيمي الافقي على خاصية المسير المسوق.**

➢ **خاصية الهيكل التنظيمي الافقي؛**

- H_0: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين خاصية الهيكل التنظيمي الافقي و المسير المسوق.
- H_1: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين خاصية الهيكل التنظيمي الافقي و المسير المسوق.

حيث نلاحظ وجود علاقة بين نوع المسير (المالك/المسير/مجلس الادارة) ومختلف عناصر محور نمط الهيكل التنظيمي (الافقي) تتراوح بين قوية و معتبرة تشير لوجود اثر معنوي ذات دلالة احصائية اقل من المعنوية 0.05 وعليه يتم رفض البديل العدمي H_0. (أنظر الجدول رقم 2 بالملحق)

➢ **خاصية عشوائية استراتيجيات والخطط التسويقية؛**

- H_0: لا توجد علاقة ذات علاقة احصائية بين خاصية عشوائية استراتيجيات والخطط التسويقية و المسير المسوق.
- H_1: توجد علاقة ذات علاقة احصائية بين خاصية عشوائية استراتيجيات والخطط التسويقية و المسير المسوق.

حيث نلاحظ وجود علاقة تتراوح بين قوية جدا و واقل من متوسطة حسب قيمة الارتباط بين نوع المسير (المالك/المسير/مجلس الادارة) ومختلف عناصر محور عشوائية استراتيجيات والخطط التسويقية تشير لوجود اثر معنوي ذات دلالة احصائية اقل من المعنوية 0.05 وعليه يتم رفض البديل العدمي H_0.(أنظر الجدول رقم 3 بالملحق)

➢ **خاصية نظام معلومات ضيق النطاق وغير مقنن؛**

- H_0: لا توجد علاقة ذات علاقة احصائية بين خاصية نظام معلومات ضيق النطاق وغير مقنن و المسير المسوق.
- H_1: توجد علاقة ذات علاقة احصائية بين خاصية نظام معلومات ضيق النطاق وغير مقنن و السير المسوق.

حيث نلاحظ وجود علاقة معتبرة حسب قيمة الارتباط بين نوع المسير (المالك/المسير/مجلس الادارة) وأهم عنصر من عناصر رقم 18 المحور والذي بدور يرتبط ايجابيا بجل العناصر الاخرى حيث تشير تلك العلاقة لوجود اثر معنوي ذات دلالة احصائية 0.006 اقل من المعنوية 0.05 وعليه يتم رفض البديل العدمي H_0. (أنظر جدول رقم 4 بالملحق)

- **الفرضية 2: يوجد اثر معنوي ذو دلالة احصائية لباقي خصائص م.ص.م على خاصية الاتصال الشخصي.**

➢ **نظام معلومات ضيق النطاق وغير مقنن؛**

- H_0: لا توجد علاقة ذات علاقة احصائية بين خاصية نظام معلومات ضيق النطاق وغير مقنن و الاتصال الشخصي.
- H_1: توجد علاقة ذات علاقة احصائية بين خاصية نظام معلومات ضيق النطاق وغير مقنن و الاتصال الشخصي.

حيث نلاحظ وجود علاقة بين بين خاصية فعالية الاتصال الشخصي وأهم عنصرين من عناصر المحور رقم 16و 18 تتراوح بين قوية و متوسطة حسب قيمة الارتباط حيث تشير تلك العلاقة لوجود اثر معنوي ذات دلالة احصائية 0.006 اقل من المعنوية 0.05 وعليه يتم رفض البديل العدمي H_0. (أنظر الجدول رقم 5 بالملحق)

➢ **عشوائية استراتيجيات والخطط التسويقية؛**

- H_0: لا توجد علاقة ذات علاقة احصائية بين خاصية عشوائية استراتيجيات والخطط التسويقية على الاتصال الشخصي.
- H_1: توجد علاقة ذات علاقة احصائية بين خاصية عشوائية استراتيجيات والخطط التسويقية على الاتصال الشخصي.

حيث نلاحظ وجود علاقة قوية حسب قيمة الارتباط بين خاصية فعالية الاتصال الشخصي و أهم عناصر محور عشوائية استراتيجيات والخطط التسويقية حيث تشير لوجود اثر معنوي ذات دلالة احصائية اقل من المعنوية 0.05 وعليه يتم رفض البديل العدمي H_0. (أنظر جدول6 في الملحق)

- **الفرضية 3: مسير أو مالك مؤسسات ص. م هو الذي بالترويج للميزة التنافسية عن طريق الاتصال الشخصي .**

من الملاحظ أن الفرضية الثالثة تُلخِص المحاور الأساسية لهذا البحث اي المؤسسة ص.م والمسير المسوق والاتصال الشخصي والتي من المتوقع تأكيدها بعد الاختبار والذي ينتج عن تفاعل تلك المحاور من خلال استعمال نموذج (2-WAY ANOVA) تحليل التباين الاحادي في اتجاهين - حالة التأثير المتبادل - حيث يتطلب وضع فرضين لكل اتجاه كما يلي (أنظر جدول 7 في الملحق):

➢ **الاتجاه الاول؛**

- H_0: لا يوجد تأثير نوع المسير على اداء المتغير الاتصال الشخصي.
- H_1: يوجد تأثير نوع المسير على اداء المتغير الاتصال الشخصي.

➢ **الاتجاه الثاني؛**

- H_0: لا يوجد تأثير حجم[16] م.ص.م[17] والمعبر عنها بالحجم على اداء فعالية الاتصال الشخصي.
- H_1: يوجد تأثير حجم م.ص.م على اداء فعالية الاتصال الشخصي.

III. النتائج ومناقشتها:

بعد اختبار الفرضية الاولى والتي تنص على أنه: " **يوجد اثر معنوي ذو دلالة احصائية لباقي خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على خاصية المسير المسوق** " وبعد النتائج المتحصل عليها بعد المعالجة و تحليل الاستبانات كما هو موضح في أعلى الورقة العلمية، فإنه يمكن اعتبار خاصية المسير المسوق نتيجة لتفاعل الخواص؛ الهيكل التنظيمي الافقي، عشوائية استراتيجيات والخطط التسويقية و نظام معلومات ضيق النطاق وغير مقنن.

بعد اختبار الفرضية الثانية والتي تنص على أن: " **يوجد اثر معنوي ذو دلالة احصائية لباقي خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على خاصية فعالية الاتصال الشخصي.** " يمكن اعتبار خاصية فعالية الاتصال الشخصي نتيجة لتفاعل الخواص؛ عشوائية استراتيجيات والخطط التسويقية و نظام معلومات ضيق النطاق وغير مقنن، ومنه يصدق توقعنا دون نسيان إفتراضنا الأساسي الذي يعتمد على وجود صورة ذهنية قوية في كل الحالات .

أما بالنسبة للفرضية الثالثة والتي تنص على: " **مسير او مالك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو الذي يقوم بالترويج للميزة التنافسية عن طريق الاتصال الشخصي.** " فإنه من جدول تحليل التباين نستخلص الآتي:

- **الاتجاه الاول:** ان فروق تأثير نوع المسير على اداء المتغير الاتصال الشخصي لها معنى من خلال القيمة الفائية التي تجاوزت القيمة المعدلة و الدلالة الاحصائية التي تقل عن مستوى المعنوية (0.003 <= 0.05) وبذلك يُرفض الفرض العدمي (H_0) ويُرجح القرار لصالح الفرض البديل.
- **الاتجاه الثاني:** ان فروق تأثير حجم المؤسسة على اداء المتغير الاتصال الشخصي لها معنى من خلال القيمة الفائية التي تجاوزت القيمة المعدلة و الدلالة الاحصائية التي تقل عن مستوى المعنوية (0.000 <= 0.05) وبذلك يُرفض الفرض العدمي (H_0) ويُرجح القرار لصالح الفرض البديل.

ولا يقف هذا النموذج عند هذا الحد فقط بل يتعدى الى تحليل تباين تفاعل الاتجاهين انفسهم في اتجاه المتغير التابع، الامر الذي نلاحظه في جدول تحليل التباين من خلال قراءة قيم الموجودة في سطر (GESTION * vol) والذي يشير ان المتغيرين المستقلين يؤثران مجتمعين في اداء الاتصال الشخصي، حيث ان دلالته الاحصائية بلغت 0.002 اي أقل من مستوى المعنوي المسموح الامر يؤكد صدق الفرضية من خلال رفض الفرض البديل.

وفي الأخير يمكن اعتبار فعالية الاتصال الشخصي تتأثر بخاصية المسير المسوق لدى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الترويج للمزايا التنافسية او غيرها في ما يستطيع تحقيقه في حدود هذا النوع من الاتصال.

IV. الخلاصة :

بعد اختبار الفرضيات الثلاث يمكن اعتبار ان خاصيتي المسير المسوق و فعالية الاتصال او التسويق المباشر على العموم انهما اساسيتان في عمليات الترويج لدى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

وعليه فان العلاقة التي تربط الميزة التنافسية والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي الخواص الاساسية المذكورة حيث و اذا ما تطرقنا لعناصر الاتصال نجد انه لضمان وضوح الرسالة عند استقبالها من طرف الهدف خلو مسارها من جميع انواع التشويش والمغالطات نتيجة تداولها بعيداً عن مصدرها سواء من جراء استعمال مختلف الوسائل و انواع الاتصال ام القائمون بالاتصال ذاتهم. لذا فأنه من مهام المسير صياغة رسالة مؤسسته ورسم صورتها الذهنية والتخطيط لميزتها التنافسية فمن الاجدر ان يقوم هو بصفته المسوق بالترويج عن طريق الاتصال المباشر كأنجع السبل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

لضمان نجاح عملية الترويج للصورة الذهنية كميزة تنافسية في هذا النوع من المؤسسات يجب مراعاة جملة من العناصر أهمها[18]:

- ترك المجال للإبداع؛
- البحث عن الصورة الحالية وتحليلها وصياغتها حسب اهدافه المستقبلية؛
- معرفة مؤسسته وتحليل وضعها وتحديد نقاط القوة و الضعف؛
- توضيح الرؤية؛
- تحديد الفئة المستهدفة (للتواصل)؛
- التعامل الايجابي مع شكاوى العملاء لبناء قاعدة صلبة معهم؛
- دراسة المنافسة والمنافسين؛
- الاستفادة من وسائل " التسويق المباشر و الالكتروني"؛
- استغلال الاحداث الخاصة و المناسبات؛
- شخصية المسير.[19]

بعد كل هذا يتضح لنا جليا من بعد نتائج هذه الدراسة وبعد تحديد العلاقة بين الصورة الذهنية للمؤسسة والميزة التنافسية، انه يمكن استغلال برنامج ادارة الصورة الذهنية في تحسين وترقية الميزة التنافسية وحمايتها بفاعلية ذلك عبر الاستغلال الامثل لوسائل التسويق المباشر من طرف المسير لبلوغ الاهداف المسطرة وبتكاليف اقل.

- ملحق الجداول والأشكال البيانية :

الجدول رقم (1): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التشريع الجزائري.

نـوع المؤسسة	عدد العمـال	رأس المـال	مجمـوع الأصول
مصغـــرة	01- 09	أقل من 20 مليون دج	لا يتجاوز 10 ملايين دج
صغيـــرة	10- 49	أكبر من 200 مليون دج	100 مليون دج
متوسطـــة	50- 250	من 200 مليون دج –02 مليار دج	100–500 مليون دج

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، العدد77، ديسمبر 2001، ص06.

الجدول رقم (2): الارتباط بين خاصية الهيكل التنظيمي الافقي و المسير المسوق

اسئلة محور الهيكل التنظيمي ←		1	2	3	4
المسير	ارتباط بيرسون	,465**	~~,042~~	,623**	,689**
	مستوى المعنوية	,006	~~,818~~	,000	,000
	حجم العينة "ن"	33	~~33~~	33	33

المصدر: من اعداد الباحثين بواسطة برنامج SPSS 20

الجدول رقم (3): الارتباط بين خاصية عشوائية استراتيجيات والخطط التسويقية و المسير المسوق.

اسئلة محور استراتيجيات التسويق←		5	6	7	8
المسير	ارتباط بيرسون	**,368***	**,947****	**,421***	
	مستوى المعنوية	**,035**	**,000**	**,015**	
	حجم العينة "ن"	**33**	**33**	**33**	

المصدر: من اعداد الباحثين بواسطة برنامج SPSS 20

الجدول رقم (4): الارتباط بين خاصية خاصية نظام معلومات ضيق النطاق وغير مقنن و السير المسوق.

اسئلة محور نظام المعلومات←		18
المسير	ارتباط بيرسون	,465**
	مستوى المعنوية	,006
	حجم العينة "ن"	33

المصدر: من اعداد الباحثين بواسطة برنامج SPSS 20

الجدول رقم (5): الارتباط بين خاصية نظام معلومات ضيق النطاق وغير مقنن و الاتصال الشخصي.

اسئلة محور نظام المعلومات ←		16	18
يعتبر الاتصال الشخصي من انجع الوسائل لدى المؤسسة.	ارتباط بيرسون	,649**	,381*
	مستوى المعنوية	.000	.028
	حجم العينة "ن"	33	33

المصدر: من اعداد الباحثين بواسطة برنامج SPSS 20

الجدول رقم (6): الارتباط بين خاصية عشوائية استراتيجيات والخطط التسويقية و الاتصال الشخصي.

المتغيرات		5	6	7
يعتبر الاتصال الشخصي من انجع الوسائل لدى المؤسسة	ارتباط بيرسون	,620**	,568**	,511**
	مستوى المعنوية	.000	.001	.002
	حجم العينة "ن"	33	33	33

المصدر: من اعداد الباحثين بواسطة برنامج SPSS 20

الجدول رقم (7): تحليل التباين الاحادي في اتجاهين (2-WAY ANOVA) - حالة التأثير المتبادل – متغيرات المستقلة للنموذج

البيان			N
المسير	1	المالك	23
	2	المسير	7
	3	مجلس ادارة	3
حجم العمال	1	10 -> 49	25
	2	50 -> 250	8

اختبار الاثار بين متغيرات النموذج					
يعتبر الاتصال الشخصي من انجع الوسائل لدى المؤسسة					
Source	مجموع مربعات القيم	درجة الحرية	متوسط مربعات القيم	القيمة الفائية "F"	مستوى المعنوية
النموذج المعدل	8,845[a]	5	1,769	6,203	,001
القيم الاصلية	280,257	1	280,257	982,721	,000
المسير	4,139	2	2,070	7,257	,003
حجم العمال	4,800	1	4,800	16,833	,000
المسير و حجم العمال معاً	4,462	2	2,231	7,822	,002
تقدير الخطأ	7,700	27	,285		
المجموع	754,000	33			
المجموع المعدل	16,545	32			

المصدر: من اعداد الباحثين بواسطة برنامج SPSS 20

الشكل رقم (1): علاقة رأس المال الفكري والميزة التنافسية

المصدر: من تصور الباحثين بالارتكاز على مصادر الميزة التنافسية مكونات رأس المال الفكري.

الشكل رقم (2): علاقة قيمة العلامة والميزة التنافسية

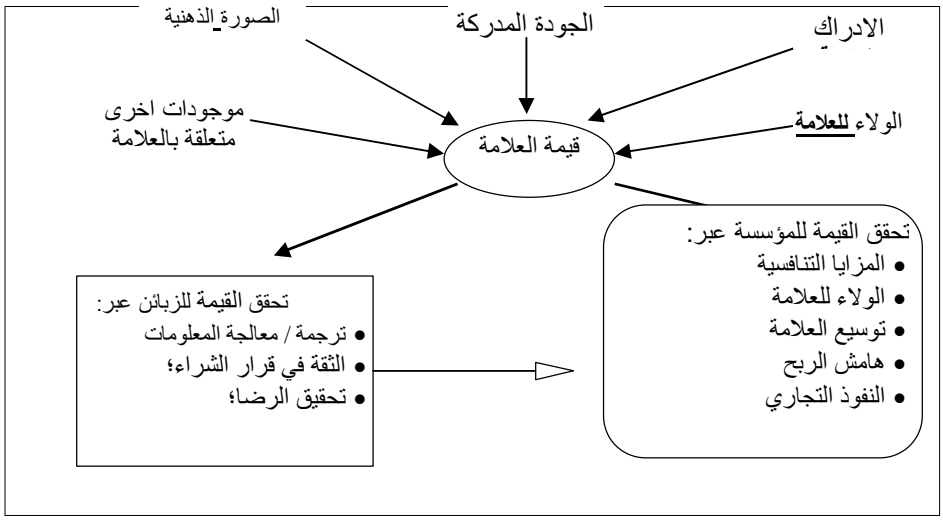

المصدر : (A. Aaker, Managing Brand Equity) مرجع سابق، ص.31، بالتصرف

الشكل رقم (3): أهمية (وظائف) الصورة الذهنية

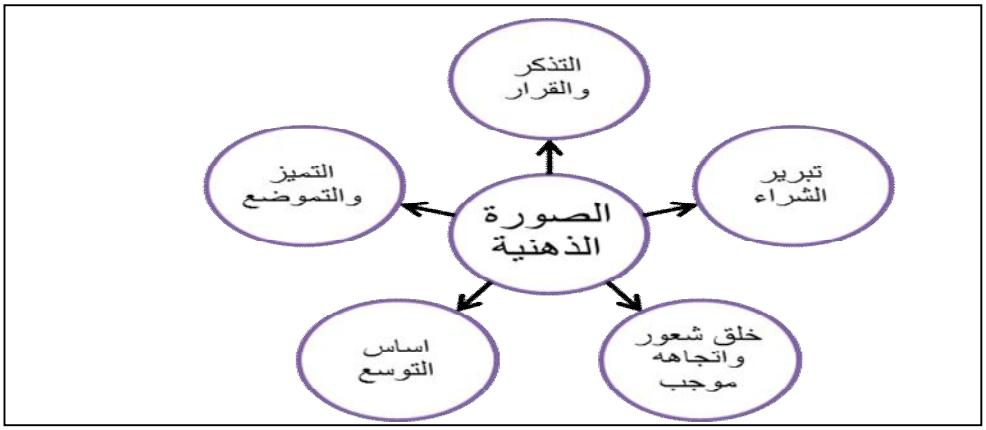

المصدر: (A. Aaker, Managing Brand Equity) مرجع سابق، ص.115، بالتصرف.

الشكل رقم (4): الصورة الذهنية للمؤسسة ميزة من المزايا التنافسية

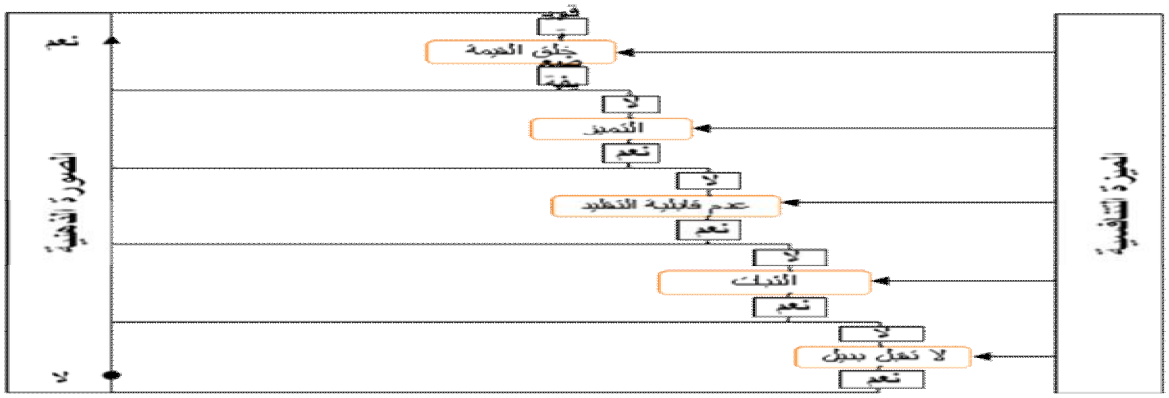

المصدر: (D. Puthod, & C. Thévenard) مرجع سابق، ص.5، بالتصرف

الإحالات والمراجع :

[1]. فاتح مجاهدي، **دراسة تأثير الاتجاهات نحو البلد منشأ النتج وعلامته التجارية على المستهلك الجزائري للمنتجات المحلية والاجنبية**، اطروحة دكتوراه، الجزائر3، الجزائر، 2011، ص.73.

[2]. فارس هباش، **خلق وتعظيم المزايا التنافسية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وفق مدخل نظام المعلومات التسويقية وبحوث التسويق**، مجلة البحوث الاقتصادية،العدد3، 2015/06، جامعة ام البواقي، ص.158.

[3]. أحمد عيشاوي، **إدارة المعرفة وتحسين الميزة التنافسية للمنظمات**، الملتقى الدولي حول اقتصاد المعرفة، جامعة بسكرة، 2005، ص.ص.296-297.

[4]. خ ك. جمعة و خ. م. الزعبي، **أثر الميزتين النسبية والتفاضلية على أداء البنوك التجارية**، المجلة الأردنية في إدارة الاعمال، الجامعة الاردنية، عمان، المجلّد 10، العدد4، 2014.

[5]. عبد الامير حسوني، **رأس المال الفكري والميزة التنافسية: العلاقة والاثر**، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة الفادسية، العراق، مجلّد10، العدد1، 2008.

[6]. OLIVIER TORRES, **Du rôle et de l'importance de la proximité dans la spécificité de gestion des PME**, Université Paul Valéry, Montpellier III, France, P.14.

[7]. عبد الامير حسوني، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

[8]. مرجع نفسه، ص.112.

[9]. عبد الامير حسوني، مرجع سبق ذكره، ص.114.

[10]. Ion Anghel, **Intellectual Capital and Intangible Assets Analysis and Valuation**, Academy of Economic Studies, Bucharest, 2008, P.82.

[11]. http://observatoire-immateriel.com/contenu-instit/les-10-types-ai/capital-marques/ 01/09/2016 à 14h.

[12].https://viuz.com/2015/10/06/apple-et-google-dominent-le-top-des-marques-interbrand-2016/le 01/09/2016 à 14h.

[13]. أحمد عيشاوي، سبق ذكره، ص.297.

[14]. هلالي الوليد، الاسس العامة لبناء المزايا التنافسية ودورها في خلق القيمة، رسالة ماجستير، جامعة م. بوضياف، المسيلة، 2009، ص.31.

[15]. Dominique Puthod, Catherine Thévenard, **La Théorie De L'avantage Concurrentiel Fondé Sur Les Ressources**, VIème Conférence de l'AIMS - du 01 au 03 Juin 1997 - Montréal – Canada.

[16]. حسب القانون رقم 01-18 الصادر في 12 ديسمبر 2001.

[17]. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[18]. جاكي جارفيس، **85 طريقة لتسويق المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، ترجمة خالد العامري، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، مصر، 2007.

[19]. C. Pacitto et F. Tordjman, **Très petite entreprise et marketing: les causes d'un malentendu**, Revue Internationale P.M.E, Canada, Vol. 13, N°3-4, 2000, P.41.

دراسة العلاقة بين الصورة الذهنية المدركة للعلامة التجارية Condor وولاء المستهلك الجزائري لها

عبد الرحيم زديوي (*)
طالب دكتوراه بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة سطيف1 - الجزائر
فاتح مجاهدي (**)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف - الجزائر

ملخص : هدفت هذه الدراسة إلى قياس العلاقة بين الصورة الذهنية المدركة للعلامة التجارية في ذهن المستهلك ومستوى ولائه لها، من خلال التركيز على الجوانب الملموسة وغير الملموسة كأهم مكونات الصورة الذهنية المدركة للعلامة التجارية والسلوك الشرائي المتكرر والاتجاهات الإيجابية للعلامة التجارية كمصادر أساسية للولاء.

وفي هذا السياق ومن خلال المتغيرات السابقة قامت هذه الدراسة بقياس العلاقة بين الجوانب الملموسة وغير الملموسة للصورة الذهنية المدركة لعلامة Condor للصناعات الإلكترونية ومستوى ولاء المستهلك الجزائري لهذه العلامة، ذلك بالقيام بدراسة عينة متكونة من 460 مفردة من خلال استقصاء يعتمد على مقياس ليكرت. ومن خلال التحليل الإحصائي للمعطيات التي تم تجميعها خلصت الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين الصورة الذهنية المدركة للعلامة التجارية وولاء المستهلك الجزائري لعلامة Condor وأن كل من الجوانب الملموسة وغير الملموسة للصورة الذهنية المدركة لعلامة Condor تؤثر بدورها على مستوى ولاء المستهلكين لهذه العلامة.

الكلمات المفتاح : علامة تجارية، صورة ذهنية مدركة، جوانب ملموسة، جوانب غير ملموسة، ولاء المستهلك.

تصنيف JEL : M31، M37.

I. تمهيد:

أثبتت بعض الدراسات التسويقية أن تكلفة جذب مستهلك جديد تضاهي خمسة مرات تكلفة المحافظة على مستهلك حالي، إضافة إلى أن المستهلك الراض عن منتجات وخدمات المؤسسة سيتحدث عنها إيجابيا لثلاثة أو أربعة أشخاص في المعدل، بينما يتحدث المستهلك غير الراض سلبيا عن المؤسسة لحوالي أحد عشر شخص. الأمر الذي يستوجب على المؤسسات العمل على إرضاء مستهلكيها وكسب ولائهم.

ونظرا لأن المستهلك أصبح أكثر تطلبا أكثر من أي وقت مضى، تعددت الأدوات التي تستعملها المؤسسة للمحافظة على عملائها وكسب ولائهم، فالمستهلك أصبح يبحث عما هو متميز وعما يشبع حاجاته المادية والنفسية معا ويختار العلامات التجارية التي يرى فيها أنها تمثله وتعكس الشخصية والصورة المثلى بالنسبة إليه، فوجدت المؤسسات نفسها أمام ضرورة الانتقال من التنافس على إشباع الحاجات المادية إلى إشباع الحاجات النفسية والسيكولوجية للمستهلكين فوجدت نفسها مضطرة إلى التنافس بالعلامات أكثر من التنافس بالمنتجات.

- **إشكالية الدراسة:** باعتبار أن أهم مكونات العلامة التجارية تأثيرا على أحاسيس وسلوكيات المستهلكين هي الصورة الذهنية المدركة لها، ارتأينا دراسة العلاقة بين الصورة الذهنية المدركة لعلامة تجارية جزائرية محلية متمثلة في علامة Condor للصناعات الإلكترونية وولاء المستهلك الجزائري لها ومنه يمكن طرح الإشكالية التالية:

هل توجد علاقة بين للصورة الذهنية المدركة للعلامة التجارية Condor وولاء المستهلك الجزائري لها ؟

- **أهمية الدراسة:** تكتسي هذه الدراسة أهميتها أساسا من كون العلامات التجارية الجزائرية سواء علامات الصناعات الإلكترونية كـ Condor أو العلامات التي تنشط في مجالات أخرى تعاني من منافسة شديدة من طرف العلامات الأجنبية العالمية، الأمر الذي يستوجب العمل على بناء علامات تجارية محلية قوية تتجسد قوتها في صورة ذهنية جيدة تؤثر بشكل مباشر على السلوك الشرائي للمستهلك وعلى ولائه.

وبالتالي فالدراسة الحالية تكتسي أهمية علمية وعملية، العلمية كونها توضح المفاهيم والمتغيرات الخاصة بالصورة الذهنية للعلامة التجارية وتلك الخاصة بولاء المستهلك والعلاقة الموجودة بينهما، أما العملية فتتمثل في كونها توفر للمؤسسات الجزائرية وخاصة لمؤسسات الصناعات الإلكترونية الكيفية التي يمكن من خلالها كسب ولاء المستهلك الجزائري بالاعتماد على العلامة التجارية من خلال تبيان أي الجوانب أكثر تأثيرا على الولاء لهذا النوع من العلامات التجارية هل هي الجوانب الملموسة أم غير الملموسة.

eMail : (*) Abderrahim.zedioui@hotmail.com & (**) Fmedjahdi@gmail.com

- **أهداف الدراسة:** انطلاقا من الهدف الأساسي لهذه الدراسة والمتمثل في دراسة العلاقة بين الصورة الذهنية المدركة للعلامة التجارية وولاء المستهلك الجزائري لهذه العلامة، يمكن تلخيص أهدافها فيما يلي:

- تحديد الإطار العام للعناصر المشكلة للصورة الذهنية المدركة للعلامة التجارية لدى المستهلك، إضافة للمتغيرات التي تؤثر على مستوى ولاء المستهلك لعلامة تجارية معينة؛

- تحليل كيفية إدراك المستهلك الجزائري لصورة علامة Condor للصناعات الإلكترونية؛

- دراسة العلاقة بين كل من الجوانب الملموسة وغير الملموسة والتي تمثل في مجملها الصورة الذهنية المدركة لعلامة Condor ومستوى ولاء المستهلك الجزائري لهذه العلامة؛

- إعطاء توصيات لمؤسسة Condor وللمؤسسات الجزائرية بغرض العناية أكثر بالصورة الذهنية المدركة لعلاماتها التجارية لزيادة ولاء المستهلك الجزائري لها والتصدي لمنافسة العلامات الأجنبية.

- **الدراسات السابقة:** عند التفحص الدقيق للدراسات السابقة التي تناولت متغيرات الدراسة والمتمثلة في الصورة الذهنية المدركة للعلامة التجارية وولاء المستهلك، نجد ثلاث مجموعات نفصلها في هذا الجزء.

أولا: الدراسات التي تناولت الصورة الذهنية للعلامة التجارية ونماذج بنائها؛ في هذه المجموعة قام العديد من الباحثين بالتطرق إلى صورة العلامة باعتبارها مكون مركزي للعلامة التجارية وأداة استراتيجية لبنائها، فظهرت النماذج التي تدرس كيفية تشكل صورة العلامة التجارية في ذهن المستهلك يمكن ذكر أهمها فيما يلي :

أ. نموذج (Aaker): وفقا لـ Aaker [1] فإن بناء صورة ذهنية للعلامة التجارية يعتمد على عرض القيمة والمنافع الأساسية لها، ثم تحديد الجمهور المستهدف الذي تسعى المؤسسة لبناء صورة ذهنية لديه عن علامتها التجارية بالاعتماد على الخصائص العاطفية وغير الحسية بهدف خلق خاصية نفسية مميزة لها كخطوة ثالثة، ثم تعمل على توصيل هذه الصورة من خلال عمليات الاتصال، حيث تقوم باختيار أقوى الأبعاد الوظيفية والنفسية التي تسمح لها بتمييز علامتها وتسمح للمستهلك بالتركيز وعدم تشتت صورة العلامة في ذهنه.

ب. نموذج (Kapferer): يرتكز هذا النموذج على طرح أربعة أسئلة والإجابة عليها كما يلي :[2]

- **لماذا ؟:** أي مجموعة الفوائد الحسية التي تحققها العلامة التجارية للمستهلك ؛

- **لمن ؟:** أي المستهلكين الذين تسعى المؤسسة إلى بناء صورة ذهنية لعلامتها في أذهانهم؛

- **متى ؟:** يشير إلى البعد الوظيفي (استعمالات المنتج) وإلى البعد النفسي (الشعوري) للعلامة معا؛

- **مع من تنافس ؟:** تحديد المنافسين الذين تتنافس معهم العلامة التجارية في السوق وذلك بغرض تحديد ما يميز العلامات المنافسة ثم تحديد النقاط التي يجب أن تتميز بها العلامة التجارية للمؤسسة.

ج. نموذج (Biel): وفق دراسة Biel [3] فإن صورة العلامة تتكون من :

- **مهارات العلامة التجارية:** أي الخصائص الوظيفية والمنافع الحسية المرتبطة بالعلامة التجارية؛

- **شخصية العلامة التجارية:** أي المنافع غير الحسية التي تقدمها العلامة للمستهلك. إذ تدعم المؤسسة حسب Biel هذين المكونين بالعلاقات بين العلامة والمستهلك لبناء صورة ذهنية مدركة قوية.

بناء على هذه الدراسات الثلاث فإن الصورة الذهنية للعلامة التجارية تتشكل أساسا بالاعتماد على الأبعاد الوظيفية (المكونات المادية للعلامة التجارية) والأبعاد النفسية (المكونات النفسية للعلامة التجارية) التي تعد أكثر صلابة لأنها صعبة التقليد مقارنة بالأبعاد الوظيفية. نلاحظ أن هذه الدراسات اهتمت بكيفية بناء صورة ذهنية قوية للعلامة التجارية لدى المستهلك دون الإشارة إلى علاقتها بسلوكه وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى العمل عليه.

ثانيا: الدراسات التي تناولت تأثير الصورة الذهنية للعلامة التجارية على سلوك المستهلك؛ تطرقت هذه الدراسات عامة إلى علاقة الصورة الذهنية المدركة بسلوك المستهلك بصفة عامة، حيث يمكن ذكر أهمها فيما يلي :

دراسة لـ Stephen et al. [4] تتناول تأثير الصورة الذهنية المدركة للعلامة التجارية على مستوى رضا المستهلك، ومن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة أن الصورة الذهنية الإيجابية ترفع مستوى القيمة المدركة لدى المستهلك وعندما يقارنها مع التكاليف الكلية التي يتحملها سيكون مستوى الرضا لديه مرتفع، توصلت الدراسة أيضا أن الرضا عن العلامة التجارية سيؤدي إلى توجيه المستهلك لأن يكون وليا للعلامة مستقبلا.

من نفس الزاوية تطرق Zhang [5] إلى صورة العلامة التجارية وأثرها على سلوك المستهلك وبالتحديد على مستوى الرضا لديه، حيث خلص إلى أن المستهلك الذي يدرك صورة العلامة التجارية بشكل إيجابي يرتفع مستوى الرضا لديه وأن أهم ما يؤثر في الصورة الذهنية المدركة للعلامة على مستوى رضا المستهلك هي الأبعاد الوظيفية المدركة للعلامة كونها تمس مباشرة مستوى الإشباع لديه.

نلاحظ أن هذه الدراسات اكتفت بدراسة العلاقة بين الصورة الذهنية المدركة ورضا المستهلك دون أن تتعد ذلك إلى ولائه للعلامة التجارية وهو ما سنحاول القيام به في هذه الدراسة.

ثالثا: الدراسات التي تطرقت إلى ولاء المستهلك ومختلف العناصر المؤثرة عليه؛ تعددت الدراسات التي اهتمت بولاء المستهلك للعلامة التجارية وبالعوامل المؤثرة على هذا الولاء، فنجد دراسة لموسى السويدان[6] تناولت تأثير الكلمة المنطوقة على القرار الشرائي وعلى ولاء المستهلك للعلامة. وخلصت إلى أن للكلمة المنطوقة تأثير قوي على القرارات الشرائية للمستهلكين الذين ليس لديهم ولاء لأي علامة وأن المستهلك الولي لعلامة ما تزيد درجة ولائه كلما سمع شيئا إيجابيا عن تلك العلامة، يمكن أيضا أن نذكر دراسة لمحمد الخشروم وسليمان علي[7] اهتمت بدراسة تأثير الجودة المدركة على ولاء المستهلك للعلامة التجارية وتوصلت إلى أن للجودة المدركة تأثير إيجابي على ولاء المستهلك يزداد كلما كان تموقع العلامة إيجابيا.

نجد أن هذه الدراسات درست ولاء المستهلك للعلامة التجارية من زوايا مختلفة ولم تركز على علاقته بالصورة الذهنية المدركة للعلامة التجارية على هذا الولاء وهو ما سنتطرق إليه في دراستنا هذه.

1. المفاهيم المتعلقة بصورة العلامة التجارية:

1.1. ماهية الصورة الذهنية المدركة للعلامة التجارية: بصفة عامة يعتبر مفهوم الصورة الذهنية من المفاهيم الأساسية في علم النفس حيث يعبر عادة عن إعادة تخيل أو استرجاع أو إحياء لتجربة سابقة أو صورة معينة وذلك في غياب المثير الأساسي لهذه التجربة من خلال استرجاع صورته من الذاكرة.

فيمكن القول أن الصورة الذهنية المدركة للعلامة التجارية هي ذلك التمثيل الخيالي الذي يكونه المستهلك عنها والذي يستطيع رؤيته والنظر إليه من خلال عقله عن طريق استحضاره من الذاكرة بواسطة عملية التذكر في حالة التنبيه بأي شيء مرتبط بهذه العلامة. وهي أيضا كل المعلومات التي يختزنها الفرد في ذاكرته عن علامة معينة بشكل مرتب وفقا لبعض الأسس ومعايير التفصيل والتميز[8]. وقد ميز كل من Dobni وZinkhan بين خمسة تعاريف يمكن ذكرها فيما يلي :[9]

- التعاريف العامة، مثال أن نقول إن الصورة الذهنية للعلامة التجارية هي كل ما يتذكره ويربطه المستهلك بعلامة معينة، أي أن الإدراك للحقيقة أهم من الحقيقة في حد ذاتها؛
- التعاريف المعتمدة على الجانب الرمزي للعلامة، حيث تنظر إلى الصورة الذهنية للعلامة التجارية على أنها تمثل صورة رمزية بالنسبة للمستهلك يسعى من خلالها إلى تحقيق ذاته؛
- التعاريف التي تعتمد على الرسائل الاتصالية والوظائف المادية المتعلقة بالعلامة؛
- التعاريف التي تعتمد في تعريفها للصورة الذهنية على شخصية العلامة التجارية؛
- التعاريف التي ترى الصورة الذهنية للعلامة التجارية على أنها حالة ذهنية ونفسية للمستهلك (أبحاث كل من Aaker وKeller) أي الإدراك النفسي للعلامة.

ويجب التمييز بين هوية العلامة التجارية والصورة الذهنية المدركة للعلامة التجارية باعتبار أن الأولى تتمثل فيما تريد المؤسسة نقله عن علامتها التجارية، أما الثانية فهي ما يتشكل من إدراك عند المستهلك لهذه العلامة وقد لا تكون بالضرورة الصورة الذهنية المدركة للعلامة التجارية متطابقة مع هويتها وذلك نظرا لتأثيرات والتشويش الذي قد يحدث عندما تتم عملية الاتصال (بمفهومها الواسع) بين العلامة التجارية والمستهلك.

2.1. أبعاد الصورة الذهنية العلامة التجارية وقياسها: حسب Aaker فإن الصورة الذهنية القوية للعلامة التجارية ترتكز على أحد عشر بعداً على المؤسسة العناية والاهتمام بها لبناء صورة ذهنية متميزة لعلامتها في ذاكرة المستهلك، هي :[10]

(1–خصائص المنتج؛ 2-الامتيازات والخصائص غير المادية؛ 3-الفوائد المحققة للمستهلك؛ 4-الأسعار المرتبطة بالعلامة؛ 5-أماكن الاستهلاك؛ 6-أوقات وكيفية الاستهلاك؛ 7-أنواع المشترين والمستهلكين للعلامة التجارية؛ 8-قادة الرأي والشخصيات المرتبطة بالعلامة؛ 9-شخصية العلامة التجارية؛ 10-صنف المنتجات الحاملة للعلامة؛ 11-منافسي العلامة التجارية).

ولقياس الصورة الذهنية لعلامة تجارية معينة، فأهم الطرق التي يمكن أن نعتمد عليها هي تلك المتعلقة بقياس ارتباطات العلامة التجارية في ذهن المستهلك كما يلي :[11]

- تحديد الارتباطات التي يضعها المستهلك في ذهنه حول العلامة التجارية والتي يتذكرها بها؛
- تقسيم هذه الارتباطات إلى إيجابية وسلبية؛
- تحديد الارتباطات المركزية (The Central Core) التي يعتبرها معظم المستهلكين ضرورية، ثم الارتباطات الثانوية (Peripheral System) والتي تعد مرحلية؛
- قياس مدى قوة وصلابة ومدى ثبات هذه الارتباطات (مع التركيز على الارتباطات المركزية)؛
- مقارنة هذه الارتباطات مع ارتباطات العلامات المنافسة لقياس أصالة وثبات صورة العلامة.

2. ولاء المستهلك للعلامة التجارية:

1.2. تعريف الولاء: تم تعريف الولاء على أنه ذلك السلوك الشرائي المتعمد (غير العشوائي) المعبر عنه في كل مرة بنفس القرارات اتجاه مؤسسة أو علامة أو منتج معين من خلال مجموعة من العمليات النفسية (الولاء والتفضيل) والاستجابات الحسية (عمليات الشراء).[12] حيث تسعى المؤسسات لرفع نسبة ولاء المستهلكين لعلامتها التجارية لأنها تعتبر من أهم موانع الدخول للسوق بالنسبة للمنافسين،[13] كما أن الولاء للعلامة التجارية يضمن للمؤسسة تعظيم العوائد وتخفيض التكاليف على المدى الطويل. ويتشكل الولاء للعلامة التجارية بالمرور بثلاث مراحل انطلاقاً من مرحلة الشعور بالرضا (مشتري دائم، لا يوجد سبب للتغيير أو مستهلك راض غير مستعد للتغيير)، إلى مرحلة الإعجاب بالعلامة (علاقة صداقة)، وصولاً إلى مرحلة الولاء (مستهلك مندفع للعلامة)،[14] أي أنه على المؤسسة تكييف استراتيجياتها التسويقية بما يناسب كل مرحلة يمر بها مستهلكوها.

2.2. الولاء للعلامة التجارية من منظور سلوكي ومنظور اتجاهي: يمكن تلخيص الولاء للعلامة التجارية من منظور سلوكي على أنه القيام بعمليات إعادة الشراء لتلك العلامة التجارية،[15] من هنا تظهر أهمية الرضا عن العلامة التجارية وعن المنتجات التي تحملها لتطوير الولاء السلوكي للعلامة التجارية،[16] في حين أن الولاء الاتجاهي للعلامة التجارية يمكن استنباطه من تعريف الاتجاهات التي تعبر عن استعدادات مسبقة تلقاها المستهلك من الماضي تقوده للاستجابة بشكل معين اتجاه العلامة التجارية.[17]

ورغم هذا فالولاء الاتجاهي لا يعني بالضرورة القيام بشراء تلك العلامة باستمرار، لأن الاتجاه الإيجابي قد يترجم في عملية شراء كما قد لا يترجم في ذلك.[18] فالشخص الذي يحمل اتجاهات إيجابية نحو علامة معينة قد يقوم بشراء علامة تجارية منافسة لاعتبارات أخرى كقيد الدخل في فترة زمنية معينة. كذلك فإن الولاء الاتجاهي يؤثر في الولاء السلوكي باعتبار أن الاتجاهات تؤثر في السلوك كما يوضح الشكل رقم (1). الذي يبين كيف أن اتجاهات المستهلك للعلامة التجارية تؤثر في نوعية ومستوى ولائه لها.[19]

3.2. العناصر المشكلة والمؤثرة على الولاء للعلامة التجارية: لم يتفق الباحثون كثيرا حول المؤثرات المحددة للولاء للعلامة التجارية فهي توضع حسب الهدف من كل دراسة وأهمها :

1.3.2. القيمة المدركة من قبل المستهلك: تتشكل القيمة المدركة من قبل المستهلك بمقارنة التكاليف الكلية التي يتحملها بالقيمة الكلية التي يتحصل عليها كما هو موضح في الشكل رقم (2). إذ تتشكل هذه القيمة بالمقارنة بين التكاليف الكلية التي يتحملها والقيمة الكلية التي يتحصل عليها،[20] فإذا كانت القيمة المدركة إيجابية فسيكرر المستهلك بنسبة كبيرة عملية الشراء.

2.3.2. مستوى الرضا: تهتم المؤسسات الناجحة بصفة كبيرة بمستوى رضا عملائها لأنه عامل مهم في تحقيق ولائهم وفي الرفع من سفراء علامتها التجارية.[21] ولقياس مستوى رضا العملاء تعتمد المؤسسات على العديد من المؤشرات من أهمها :

- **بارومتر الرضا:** يسمح بمقارنة مستوى الرضا بين العديد من العلامات،[22] حيث يعد من أهم المؤشرات المستعملة لقياس مستوى رضا العملاء ويتم من خلاله اللجوء إلى أسئلة حسية وسلوكية وأخرى متعلقة أساسا بجودة السلع والخدمات ؛[23]
- **نسبة تسرب العملاء:** لا يقيس هذا المؤشر الرضا بصفة مباشرة وإنما يسمح بمعرفة المؤشرات الأساسية التي تدفع العملاء إلى تغيير العلامة التجارية ؛[24]
- **معالجة الشكاوى:** يعتبر هذا المؤشر مصدر معلومات مهم للمؤسسة لقياس مستوى رضا العملاء وجودة المنتجات والخدمات المقدمة ؛[25]
- **محاكات تجربة المستهلك:** تعتمد هذه الطريقة على النظر من زاوية المستهلك لتقييم مستوى الرضا وذلك من خلال إعادة محاكات وعيش نفس التجربة التي يعيشها المستهلك مع العلامة التجارية.
- **الجودة المدركة:** الخصائص المتوفرة في المنتج أو الخدمة والقادرة على تلبية حاجات ورغبات المستهلكين أي تحقيق الهدف من استهلاك المنتج أو الخدمة ؛[26]

II. الطريقة والأدوات المستخدمة:

1. نموذج الدراسة: بناءا على الإطار النظري ومتغيرات الدراسة، يمكن بناء نموذج الدراسة كما هو موضح في الشكل رقم (03)، إذ تنقسم هذه الدراسة إلى مرحلتين أساسيتين، مرحلة تهتم بقياس الجوانب الملموسة وغير الملموسة للصورة الذهنية المدركة من قبل المستهلكين عن العلامة التجارية قيد الدراسة. المرحلة الثانية تقيس مستوى ولاء المستهلكين للعلامة التجارية والعلاقات بين مختلف المتغيرات لاختبار فرضيات الدراسة الموضحة فيما يلي.

2. فرضيات الدراسة: وفقاً لنموذج الدراسة يمكن طرح فرضيات الدراسة حسب العلاقات الموضحة كما يلي :

- **الفرضية الأولى:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الجوانب الملموسة للعلامة التجارية Condor وولاء المستهلك الجزائري لها عند مستوى معنوية أقل من أو يساوي 0.05.

- **الفرضية الثانية:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الجوانب غير الملموسة للعلامة التجارية Condor وولاء المستهلك الجزائري لها عند مستوى معنوية أقل من أو يساوي 0.05.

- **الفرضية الثالثة:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الصورة الذهنية المدركة للعلامة التجارية Condor وولاء المستهلك الجزائري لها عند مستوى معنوية أقل من أو يساوي 0.05 (فرضيتين فرعيتين).

3. منهجية الدراسة: تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال القيام بمسح مكتبي لبناء الإطار النظري للدراسة إلى جانب القيام بالمسح الميداني لجمع البيانات بواسطة قائمة استقصائية موجهة للمستهلكين المحتملين لعلامة Condor وتحليلها لاختبار فرضيات الدراسة.

4. أسلوب وأداة جمع البيانات: لجمع البيانات تم استخدام استبيان تم تطويره من خلال تكييف نماذج بناء صورة ذهنية للعلامة التجارية وأبعاد (Aaker) لقياسها، بالاعتماد على مدخل الجوانب الملموسة وغير الملموسة، وذلك باستخدام مقياس ليكرت (Likert). وقد تم تقسيم الاستبيان إلى ثلاثة محاور أساسية تم اشتقاقها من متغيرات الدراسة هي كما يلي:

- **المحور الأول:** يقيس الجوانب غير الملموسة للصورة الذهنية المدركة لعلامة Condor (شخصية العلامة التجارية والمنافع النفسية المدركة) وذلك من خلال ثمانية عبارات ؛

- **المحور الثاني:** يقيس الجوانب الملموسة للصورة الذهنية المدركة لعلامة Condor (المنافع الوظيفية المدركة والهوية المرئية للعلامة التجارية) وذلك من خلال سبعة عبارات ؛

- **المحور الثالث:** يقيس مستوى ولاء المستهلكين لعلامة Condor بالاعتماد على أربعة عبارات.

5. مجتمع وعينة الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في كل المستهلكين الجزائريين المحتملين لعلامة Condor. أما بالنسبة لعينة الدراسة فتم الاعتماد على العينة الميسرة نظرا لعدم توافر إطار نظري للمعاينة، وعليه تم جمع البيانات من 460 مفردة من مختلف الولايات الجزائرية وذلك في شهري أفريل وماي من سنة 2016.

III. النتائج ومناقشتها:

1. التحليل الوصفي للعينة: بالنسبة للتحليل الوصفي سنذكر فيما يلي التحليل الديمغرافي للعينة، تحليل مستوى الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، ثم تحليل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتحصل عليها لمتغيرات الدراسة.

1.1. الوصف الديمغرافي للعينة: يتلخص الوصف الديمغرافي للعينة في الجدول رقم (01).

2.1. تحليل مستوى الثبات : لقياس مستوى ثبات الأداة المستخدمة في قياس متغيرات الدراسة تم الاعتماد على معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) الذي يبين الجدول رقم (02) قيمه الخاصة بكل مقياس على حدى. والذي نلاحظ بأنه لا يقل عن 0.834 والتي تعتبر جد مقبولة لأن أدبيات البحث العلمي قد حددت 0.6 كحد أدنى لقبول ثبات المقياس وتصل قيمة هذا المعامل في الدراسة الحالية إلى 0.901 والتي تعتبر جيدة هي الأخرى ومقبولة كأداة لقياس متغيرات الدراسة.

3.1. تحليل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة : نلاحظ من خلال الجدول رقم (03) أن المتوسطات الحسابية لكل من الجوانب غير الملموسة والجوانب الملموسة المدركة للصورة الذهنية تجاوزت المتوسط النظري والمتمثل في مقياس ليكرت الخماسي بـ 3 مما يدل على أن النتائج كانت إيجابية فيما يخص هذين المتغيرين، أي أن الجوانب غير الملموسة والجوانب الملموسة المدركة للصورة الذهنية لعلامة Condor تتجه لأن تكون إيجابية لدى مفردات العينة المدروسة. أما بالنسبة لمستوى ولاء المستهلكين للعلامة فرغم أنه يقترب من المتوسط النظري إلى أنه أقل منه مما يدل على انخفاض مستوى ولاء مفردات العينة المدروسة نوعا ما لعلامة Condor. وبالنسبة للانحرافات المعيارية لإجابات مفردات العينة فإنها أقل من الانحراف الترجيحي الذي يساوي في حالة ليكرت الخماسي (0.8)، مما يدل على أن الإجابات كان لها اتجاه عام نحو القبول عدا تلك الخاصة بمستوى ولاء المستهلكين.

2. نتائج اختبارات الفرضيات: سنعتمد في اختبار الفرضيات على نموذج الإنحدار الخطي البسيط من خلال تحليل التباين (ANOVA) ومعامل الارتباط لـ (Pearson) وذلك عند مستوى معنوية (0.05).

1.2. الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الجوانب الملموسة للعلامة التجارية Condor وولاء المستهلك الجزائري لها عند مستوى معنوية أقل من أو يساوي 0.05.

يتضح من الجدول رقم (04) أنه يوجد ارتباط إيجابي بين متغيري الجوانب الملموسة للصورة الذهنية المدركة للعلامة التجارية ومستوى ولاء المستهلكين لها متمثل في قيمة معامل الارتباط (R= 0.651) وهو قوي نوعا ما، مما انعكس على معامل التحديد (R^2= 0.423) أي أن التغير في مستوى ولاء المستهلكين لعلامة Condor يفسر بنسبة (42.3%) بالتغير في الجوانب الملموسة للصورة الذهنية المدركة للعلامة التجارية.

وبالنسبة لنتائج تحليل التباين ANOVA فتظهر أن نموذج الإنحدار الخطي البسيط الخاص بالفرضية الأولى كان ذو دلالة إحصائية كبيرة سوآءا بالنسبة لاختبار (t= 18.341) أو بالنسبة لاختبار (F= 336.406) وفهي قيم ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 ومنه يتم قبول الفرضية الأولى.

2.2. الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الجوانب غير الملموسة للعلامة التجارية Condor وولاء المستهلك الجزائري لها عند مستوى معنوية أقل من أو يساوي 0.05.

يتضح من الجدول رقم (05) أنه يوجد ارتباط إيجابي بين متغيري الجوانب غير الملموسة للصورة الذهنية المدركة للعلامة التجارية ومستوى ولاء المستهلكين لها متمثل في قيمة معامل الارتباط (R= 0.675) وهو قوي نوعا ما، مما أعطى معامل التحديد قيمة مقبولة تمثلت في (R^2= 0.456) أي أن التغير في ولاء المستهلكين لعلامة Condor يفسر بنسبة (45.6%) بالتغير في الجوانب غير الملموسة للصورة الذهنية المدركة للعلامة التجارية.

وبالنسبة لنتائج تحليل التباين ANOVA فتظهر أن نموذج الإنحدار الخطي البسيط الخاص بالفرضية الثانية كان ذو دلالة إحصائية كبيرة سوآءا بالنسبة لاختبار (t= 19.600) أو بالنسبة لاختبار (F= 384.174) وفهي قيم ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 ومنه يتم قبول الفرضية الثانية.

3.2. الفرضية الثالثة : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الصورة الذهنية المدركة للعلامة التجارية Condor وولاء المستهلك الجزائري لها عند مستوى معنوية أقل من أو يساوي 0.05.

يتضح من الجدول رقم (06) أنه يوجد ارتباط إيجابي بين متغيري الصورة الذهنية المدركة للعلامة التجارية ومستوى ولاء المستهلكين لها متمثل في قيمة معامل الارتباط (R= 0.701) وهو ارتباط قوي، مما انعكس على معامل التحديد الذي كانت قيمته مقبولة وتمثلت في (R^2= 0.492) أي أن التغير في ولاء المستهلكين لعلامة Condor يفسر بنسبة (49.2%) بالتغير في الصورة الذهنية المدركة عن العلامة.

وبالنسبة لنتائج تحليل التباين ANOVA فتظهر أن نموذج الإنحدار الخطي البسيط الخاص بالفرضية الثالثة كان ذو دلالة إحصائية كبيرة سوآءا بالنسبة لاختبار (t= 21.057) أو بالنسبة لاختبار (F= 443.391) وفهي قيم ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 ومنه يتم قبول الفرضية الثالثة.

نلاحظ بعد اختبار الفرضية الثالثة أنه رغم أن مستوى ولاء المستجوبين لعلامة Condor منخفض مقارنة بالصورة الذهنية المدركة للعلامة، إلا أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الصورة الذهنية المدركة ومستوى ولاء المستهلكين لها. ولتحليل ذلك سنحاول الفصل بين العلاقة بين الصورة الذهنية المدركة للعلامة التجارية وكل من الولاء السلوكي والولاء الاتجاهي لها في الفرضيتين الفرعيتين المواليتين. وتجدر الإشارة أن المتوسط الحسابي للولاء الاتجاهي كان 2.9630، بينما كان المتوسط الحسابي الخاص بالولاء السلوكي يساوي 2.6859.

1.3.2. الفرضية الفرعية الأولى : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الصورة الذهنية المدركة للعلامة التجارية Condor ومستوى الولاء الاتجاهي للمستهلك الجزائري لها عند مستوى معنوية أقل من أو يساوي 0.05.

يتضح من الجدول رقم (07) أنه يوجد ارتباط إيجابي بين متغيري الصورة الذهنية المدركة للعلامة التجارية ومستوى الولاء الاتجاهي للمستهلكين لها متمثل في قيمة معامل الارتباط (R= 0.697) وهو قوي نوعا ما، مما انعكس على معامل التحديد الذي كانت قيمته مقبولة وتمثلت في (R^2= 0.486) أي أن التغير في الولاء الاتجاهي للمستهلكين لعلامة Condor يفسر بنسبة (48.6%) بالتغير في الصورة الذهنية المدركة عن العلامة.

وبالنسبة لنتائج تحليل التباين ANOVA فتظهر أن نموذج الإنحدار الخطي البسيط الخاص بالفرضية الفرعية الأولى كان ذو دلالة إحصائية كبيرة سوآءا بالنسبة لاختبار (t= 20.794) أو بالنسبة لاختبار (F= 432.404) وفهي قيم ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 ومنه يتم قبول الفرضية الفرعية الأولى.

2.3.2. الفرضية الفرعية الثانية : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الصورة الذهنية المدركة للعلامة التجارية Condor ومستوى الولاء السلوكي للمستهلك الجزائري لها عند مستوى معنوية أقل من أو يساوي 0.05.

يتضح من الجدول رقم (08) أنه يوجد ارتباط إيجابي بين متغيري الصورة الذهنية المدركة للعلامة التجارية ومستوى الولاء السلوكي للمستهلكين لها متمثل في قيمة معامل الارتباط (R= 0.595) وهو أقل من مستوى الارتباط في الفرضية الفرعية السابقة، مما انعكس على معامل التحديد الذي كانت قيمته أقل هي الأخرى وتمثلت في (R^2= 0.353) أي أن التغير في ولاء المستهلكين لعلامة Condor يفسر بنسبة (35.3%) بالتغير في الصورة الذهنية المدركة عن العلامة التجارية.

وبالنسبة لنتائج تحليل التباين ANOVA فتظهر أن نموذج الإنحدار الخطي البسيط الخاص بالفرضية الفرعية الثانية كان ذو دلالة إحصائية كبيرة سوآءا بالنسبة لاختبار (t= 15.823) أو بالنسبة لاختبار (F= 250.355) وفهي قيم ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 ومنه يتم قبول الفرضية الثانية مع ملاحظة أن قيم كل من اختبار F وt تظهر

أن العلاقة ذات الدلالة الإحصائية بين الصورة الذهنية المدركة للعلامة التجارية ومستوى الولاء السلوكي لها أقل منه بالنسبة للعلاقة مع الولاء الاتجاهي المثبت في الفرضية الفرعية الأولى.

IV. الخلاصة:

1. نتائج الدراسة: خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية :

- يدرك المستهلكون الجزائريون الجوانب غير الملموسة لعلامة Condor ممثلة في شخصية العلامة التجارية والمنافع النفسية لها والجوانب الملموسة ممثلة في المنافع الوظيفية والمكونات المرئية للعلامة التجارية بصفة إيجابية مما انعكس على الصورة الذهنية المدركة بصفة عامة لعلامة Condor مما يدل على أن المؤسسة قد وفقت إلى حد ما في خلق صورة ذهنية مدركة إيجابية لعلامتها التجارية لدى المستهلك الجزائري وقد يعود ذلك إلى جودة منتجاتها التي يراها الكثير مفخرة الصناعة الإلكترونية الجزائرية وإلى جودة خدمات ما بعد البيع المقدمة من طرف المؤسسة، إضافة إلى فعالية الاستراتيجية الاتصالية للمؤسسة التي يمكن أن تصنع صورة إيجابية للعلامة التجارية عند أشخاص لم يسبق لهم حتى تجربة أي من منتجات المؤسسة من قبل ؛

- بالنسبة لمستوى ولاء المستهلكين الجزائريين لعلامة Condor، فخلصت هذه الدراسة إلى انخفاض مستوى هذا الولاء رغم أن الولاء الاتجاهي للعلامة يقترب لأن يكون مقبولا لكن الولاء السلوكي والمتمثل في السلوك الشرائي المتكرر للعلامة التجارية منخفض نوعا ما. وهو ما يثبت أن الولاء الاتجاهي لا يعني بالضرورة قيام المستهلك بشراء تلك العلامة التجارية مما يتوافق مع نتائج دراسة Touzani وTemessek (2009). وقد يرجع انخفاض مستوى الولاء أساسا إلى المنافسة الكبيرة التي تتعرض لها علامة Condor والعلامات الجزائرية للصناعات الإلكترونية عموما من طرف العلامات الأجنبية المشهورة (Sony, Apple, Samsung) والتي تحتل مكانة إيجابية في ذهنية المستهلكين الجزائريين بحكم نظرة معظم الجزائريين إلى المنتجات الأجنبية على أنها ذات جودة وأداء جيد ؛

- تساهم كل من الجوانب غير الملموسة والجوانب الملموسة المدركة للعلامة التجارية في تشكيل صورة ذهنية إيجابية لها وهو ما يتوافق بما جاءت به دراسة .Stephen et al (2007) خاصة فيما يتعلق بالجوانب الملموسة (المنافع الوظيفية) المدركة للعلامة التجارية في حالة المنتجات الملموسة ؛

- رغم أن ولاء المستهلك الجزائري لعلامة Condor منخفض نوعا ما، إلا أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الصورة الذهنية المدركة للعلامة التجارية ومستوى هذا الولاء وتفسر ما مقداره 49.2% منه وهو ما تؤكده نتائج دراسة كل من Zhang (2015) ودراسة الخشروم وعلي (2011). ومن جهة أخرى فإن الصورة الذهنية المدركة لعلامة Condor تؤثر على الولاء الاتجاهي أكثر مما تؤثر على الولاء السلوكي أي أنها تؤثر على الاتجاهات الإيجابية للمستهلكين الجزائريين لعلامة Condor أكثر مما تؤثر على تكرار عمليات شرائهم لمنتجات المؤسسة. ولتوضيح العلاقة بين الصورة الذهنية المدركة لعلامة Condor ومستوى ولاء المستهلكين لها سنستعرض في الشكل رقم (04) التمثيل البياني لمعادلة الإنحدار الخطي البسيط الخاصة بالمتغيرين، الذي نلاحظ من خلاله أن المشاهدات تقترب لأن تكون خطية رغم بعض التشتت الملاحظ عليها. الأمر الذي يعزز وجود علاقة بين الصورة الذهنية المدركة لعلامة Condor وبين مستوى ولاء المستهلكين لها، لكن بما أن هذه الدراسة خلصت إلى انخفاض مستوى ولاء المستهلكين لهذه العلامة فيمكن الاستنتاج أن Condor لا تستغل صورتها الذهنية المدركة لدى مستهلكيها كما ينبغي ؛

- خلصت هذه الدراسة أيضا إلى وجود علاقة بين الجوانب الملموسة للصورة الذهنية المدركة لعلامة Condor وولاء المستهلك الجزائري لهذه العلامة وتفسر ما نسبته 42.3% منه وإن كان متدني. نفس الأمر ينطبق على الجوانب غير الملموسة التي تفسر هي الأخرى 45.6% من مستوى ولاء المستهلك الجزائري لعلامة Condor (مع افتراض ثبات كل العوامل الأخرى في كل حالة).

2. التوصيات: تبعا للنتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة يمكن صياغة توصياتها فيما يلي:

- على مؤسسة Condor للصناعات الإلكترونية العمل على الاستفادة من الصورة الذهنية المدركة لعلامتها التجارية عند المستهلك الجزائري للرفع من سلوكه الشرائي وتكراره (frequent purchasing behavior) لمنتجاتها وبالتالي الرفع من مستوى الولاء لعلامتها التجارية مما سينعكس على حجم مبيعاتها وبالتالي حصتها السوقية وتنافسيتها؛

- لتتمكن Condor من استغلال الصورة الذهنية المدركة لعلامتها التجارية للرفع من مستوى ولاء المستهلك الجزائري لها عليها أن تجري دراسات سوق معمقة لمعرفة أسباب انخفاض مستوى الولاء لعلامتها التجارية أولا، ثم تحديد العوامل والعناصر التي تؤثر على اختيار المستهلك الجزائري للمنتجات الإلكترونية لحظة اتخاذه لقرار الشراء لتستغلها في عروضها التسويقية واستراتيجياتها الاتصالية للتأثير على اختيار المستهلكين لمنتجاتها. إذ أن الصورة الذهنية الإيجابية لعلامة Condor لدى المستهلك الجزائري تسمح بتعظيم مردودية عروضها التسويقية إذا ما أحسنت استغلالها ؛

- على المؤسسات الجزائرية سوآء الصغيرة والمتوسطة منها أو الكبيرة أن تعمل على بناء صورة ذهنية مدركة إيجابية لدى المستهلك الجزائري لكسب ولائه وزيادة تنافسيتها وللتصدي لمنافسة العلامة الأجنبية التي تحتل مكانة جيدة في ذهن المستهلك الجزائري.

- ملحق الجداول والأشكال البيانية:

الشكل رقم (01): المقاربات الثلاثة للولاء للعلامة التجارية

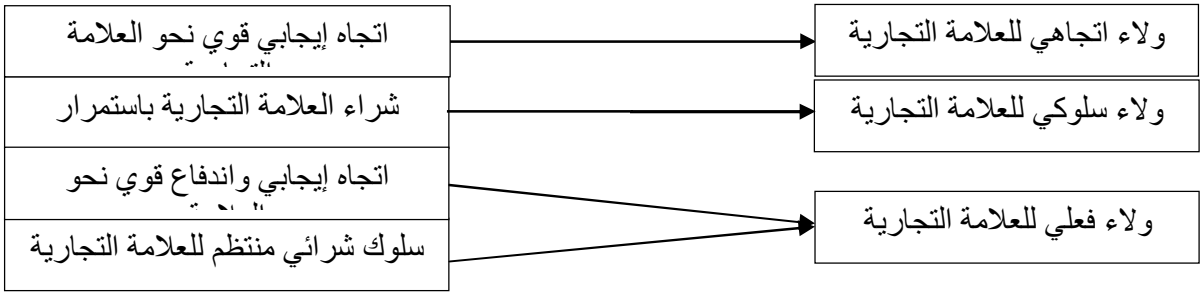

Source : Touzani M., Temessek A., Brand Loyalty: impact of cognitive and affective variables, Journal of Economics and Applied Informatics, University of Galati, Tunisia, 2009, p. 229.

الشكل رقم (02): القيمة المدركة من قبل المستهلك

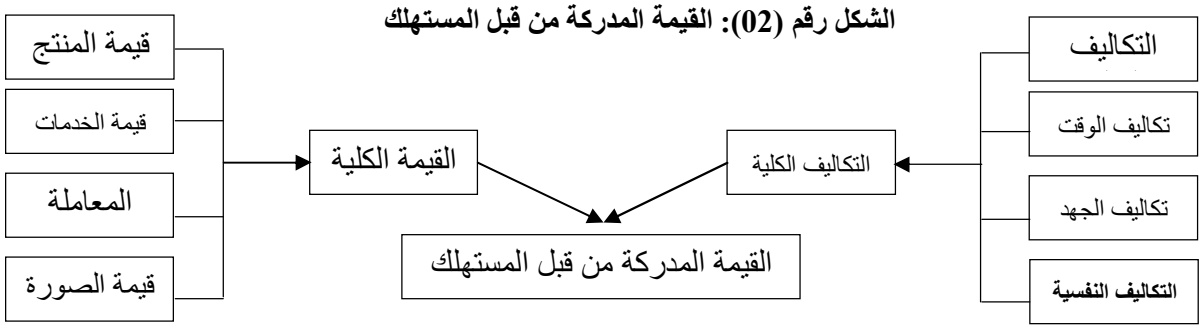

Source : Kotler P. et al., Marketing Management, 14éme édition, édition Pearson, Paris, France, 2012, p. 05.

الشكل رقم (03): نموذج الدراسة

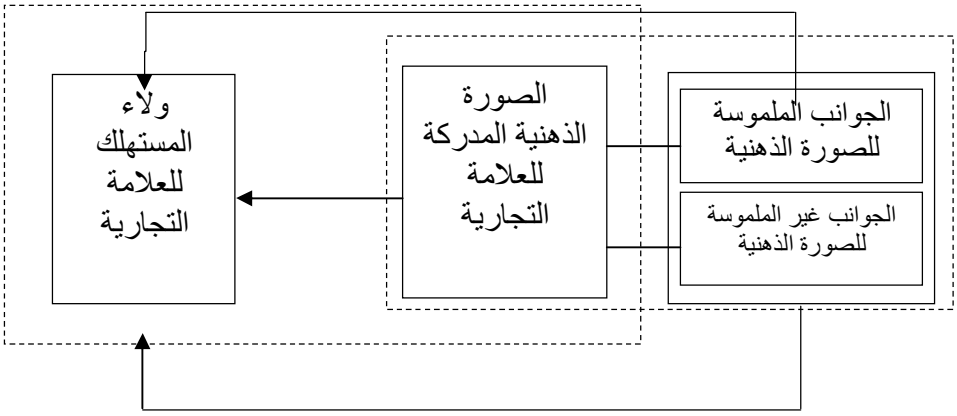

المصدر : من إعداد الباحثين.

الجدول رقم (01): الوصف الديمغرافي للعينة

الجنس	نسبة الذكور: **44.1 %**	نسبة الإناث: **55.9 %**	
العمر	أقل من 30 سنة: **82 %**	من 30 إلى 45 سنة: **13 %**	أكبر من 45 سنة: **5 %**
الدخل	أقل من 18000 دج **27.4 %**	من 18000 إلى 35000 دج **48.7 %**	أكثر من 35000 دج **23.9 %**
م. التعليمي	متوسط **1.3 %**	ثانوي **8.9 %**	جامعي **89.8 %**

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي.

الجدول رقم (02): قيم معامل الثبات ألفا كرونباخ للمقاييس المستخدمة

المحور	عدد الفقرات	قيمة معامل الثبات
الجوانب غير الملموسة المدركة للصورة الذهنية للعلامة التجارية	08	0.901
الجوانب الملموسة المدركة للصورة الذهنية للعلامة التجارية	07	0.834
مستوى ولاء المستهلكين للعلامة التجارية	04	0.846

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي.

الجدول رقم (03): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المحور 01: الجوانب غير الملموسة المدركة للصورة الذهنية لعلامة Condor	3.4533	0.798
المحور 02: الجوانب الملموسة المدركة للصورة الذهنية لعلامة Condor	3.6447	0.703
المحور 03: مستوى ولاء المستهلكين لعلامة Condor	2.8245	0.938

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي.

الجدول رقم (04): نتائج تحليل الانحدار والتباين لاختبار الفرضية الأولى

	اختبار t	المعنوية	اختبار F	المعنوية	R	R^2
الجوانب الملموسة / مستوى الولاء	18.341	0.000	336.406	0.000	0.651	0.423
معادلة نموذج الانحدار	Y (مستوى الولاء) = - (0.342) + 0.869X (الجوانب الملموسة)					

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي.

الجدول رقم (05): نتائج تحليل الانحدار والتباين لاختبار الفرضية الثانية

	اختبار t	المعنوية	اختبار F	المعنوية	R	R^2
الجوانب غير الملموسة / مستوى الولاء	19.600	0.000	384.174	0.000	0.675	0.456
معادلة نموذج الانحدار	Y (مستوى الولاء) =0.81 + 0.795X (الجوانب غير الملموسة)					

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي.

الجدول رقم (06): نتائج تحليل الانحدار والتباين لاختبار الفرضية الثالثة

	اختبار t	المعنوية	اختبار F	المعنوية	R	R^2
الصورة الذهنية المدركة / مستوى الولاء	21.057	0.000	443.391	0.000	0.701	0.492
معادلة نموذج الانحدار	Y (مستوى الولاء) = - (0.465) +0.927X (الصورة الذهنية)					

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي

الجدول رقم (07): نتائج تحليل الانحدار والتباين لاختبار الفرضية الفرعية الأولى

	اختبار t	المعنوية	اختبار F	المعنوية	R	R^2
الصورة الذهنية المدركة / الولاء الاتجاهي	20.794	0.000	432.404	0.000	0.697	0.486
معادلة نموذج الانحدار	Y (مستوى الولاء) = - (0.747) + 1.045X (الصورة الذهنية)					

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي.

الجدول رقم (08): نتائج تحليل الانحدار والتباين لاختبار الفرضية الفرعية الثانية

	اختبار t	المعنوية	اختبار F	المعنوية	R	R^2
الصورة الذهنية المدركة / الولاء السلوكي	15.823	0.000	250.355	0.000	0.595	0.353
معادلة نموذج الانحدار	Y (مستوى الولاء) = - (0.183) + 0.808X (الصورة الذهنية)					

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي.

الشكل رقم (04): التمثيل البياني لمعادلة الانحدار والمشاهدات الخاصة بتأثير الصورة الذهنية المدركة لعلامة Condor على ولاء المستهلك الجزائري لها.

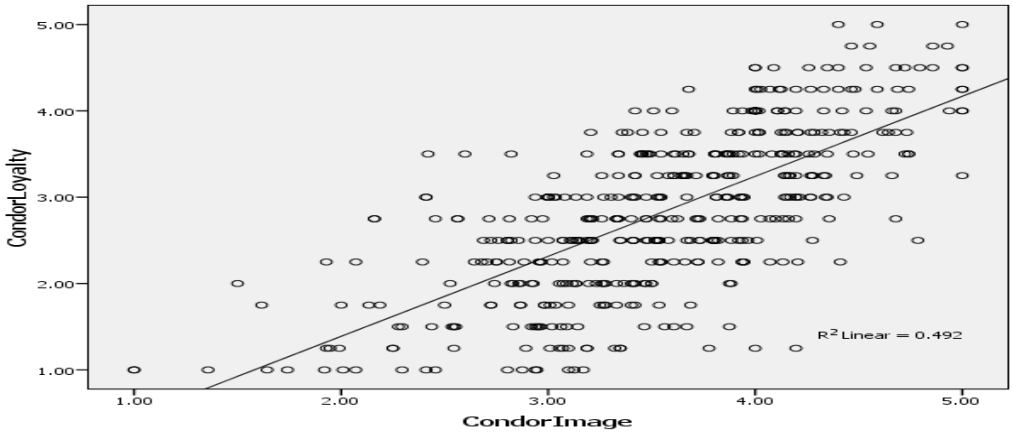

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي.

الإحالات والمراجع:

[1]. Aaker D. A., **Building Strong Brands,** the Free Press, New York, USA, 1996, P.184.

[2]. Kapferer J. N., **Strategic brand management,** Kogan Page Edition, London, UK, 1997, P.97.

[3]. فاتح مجاهدي، **دراسة تأثير الاتجاهات نحو بلد المنشأ وعلامته التجارية على تقييم المستهلك الجزائري للمنتجات المحلية والأجنبية : دراسة ميدانية للمنتجات الإلكترونية والمشروبات،** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير فرع إدارة الأعمال، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011، ص. 78.

[4]. Stephen L. et al., **The effect of brand image on overall satisfaction and loyalty intention in the context of color cosmetic,** Asian Academy of Management Journal, 2012, Vol 12, P.P.83-107.

[5] - Zhang Y., **the impact of brand image on consumer behavior: A literature Review,** Open Journal of Business and Management, China, 2015, P.P.58-62.

[6]. السويدان موسى نظام، **تأثير الكلمة المنطوقة على القرار الشرائي للمستهلك من حيث اختياره وولائه للعلامة التجارية،** ورقة بحثية، قسم التسويق، جامعة البتراء، الأردن، 2010، ص.ص.1-21.

[7]. الخشروم محمد، علي سليمان، **أثر الفرق المدرك والجودة المدركة على ولاء المستهلك للعلامة التجارية،** مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق، المجلد 27، العدد الرابع، 2011، ص.ص.65-92.

[8]. فاتح مجاهدي، مرجع سبق ذكره، ص.70.

[9]. Korchia M., **Connaissances des marques stockées en mémoire par les consommateurs: Modèle théorique et test empirique,** thèse présentée pour l'obtention de doctorat en sciences de gestion, Institut d'administration des entreprises, Centre d'études et de recherche sur les organisations et la gestion, Ecole doctorale de sciences économiques et de gestion d'Aix-Marseille, Université de droit, d'économie et des sciences d'Aix-Marseille, Marseille, France, 2001, P.P.95-97.

[10]. Brigitte M., Jean-Louis C., **L'impact de la visite du site Internet sur la personnalité de la marque,** Centre d'études et de recherche sur les organisations et la gestion, Institut d'Administration des Entreprises, Université de Droit, d'Economie et des Sciences, d'Aix Marseille, Marseille, France, 2002, W.P. N° 646, P.5.

[11]. Géraldine M., **Management transversal de la marque : Une exploration au Cœur des marques,** Edition Dunod, Paris, France, 2013, P.P.136-144.

[12]. Rebekah B., **a study of brand loyalty in the business-to-business services sector,** a thesis submitted for the degree of Doctor of Philosophy in Management, School of management, the University of Queensland, Australia, 2001, P.22.

[13]. Porter M. E., **Competitive Strategy: Techniques for analyzing industries and competitors with a new introduction,** 2nd Edition, Free Press Edition, New York, USA, 1998, P.P.49-67.

[14]. Wasib B. L., **A conceptual framework to build brand loyalty in the modern marketing environment,** Journal of Asian Scientific Research, Asian Economic and Social Society (AESS), Malaysia, 2014, P.P.547 -557.

[15]. Marcel G. et al., **from brand loyalty to E-loyalty: A conceptual framework**, Journal of Economic and Social Research, University of Pennsylvania, USA, 2001, (Vol 3), P.P.43-58.

[16]. Schultz D., **Customer Brand Loyalty in an Interactive Marketplace,** Journal of Advertising Research, 2000, Vol 3, P.P.41-52.

[17]. الصحن محمد فريد، **التسويق،** الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1999، ص. 167.

[18]. Allen Z. R., **the influence of consumer and brand social responsibility on brand loyalty in quick-service restaurants,** a thesis submitted for the degree of Doctor of Philosophy in Hospitality and Tourism Management, Virginia Polytechnic Institute and State University, Virginia, USA, 2002, P.99.

[19]. Touzani M., Temessek A., **Brand Loyalty: impact of cognitive an affective variables,** Journal of Economics and Applied Informatics, University of Galati, Tunisia, 2009, P.P.227-242.

[20]. Kotler P. et Al, **Marketing Management,** 14éme édition, édition Pearson, Paris, France, 2012, P.153.

[21]. Ghislaine C., Loïc A., **La satisfaction clients : Six bonnes pratique d'entreprises pour un résultat gagnant / gagnant,** MEDEF, Paris Cedex, France, 2010, P.28.

[22]. Kotler P. et Al, **Marketing Management,** 14éme édition, Op.cit., P.154.

[23]. Jong-Dal P., **Les déterminants de la satisfaction et de la fidélité du visiteur fréquentant le musée national d'art en Corée du sud,** Thèse présentée pour l'obtention du grade de doctorat en Sciences de Gestion, Ecole doctorale, Faculté de droit, économie et gestion, Université d'Angers, France, 2008, P.112.

[24]. Kotler P. et Al, **Marketing Management,** 14éme édition, Op.cit., P.154.

[25]. Nick T., Patrick S., **La gestion de la satisfaction client,** Document de recherche, Institut Européen d'Administration Publique, UE, Portugal, 2008, P.50.

[26]. Wong F. Y., Yahyah S., **Influence of brand loyalty on consumer sportswear,** International Journal of Economic and Management, Faculty of Economic and Management, University Putra, Malaysia, 2008, P.P.221-236.

دور المسؤولية الاجتماعية في دعم سمعة المؤسسة
- دراسة تحليلية من وجهة نظر إطارات مؤسسة رويبة للعصائر(NCA) -

شافية قرفي (*) & حمودي حاج صحراوي (**)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة سطيف1 - الجزائر

ملخص: جاءت الدراسة للتعرف على دور المسؤولية الاجتماعية بأبعادها (البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي والبعد البيئي) في دعم سمعة المؤسسة (الإبداع، جودة المنتج، ثقافة المؤسسة)، وذلك من خلال إظهار وتحليل واقع دمج المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة ومستوى السمعة التي تتمتع بها وصولا إلى الكشف عن نوعية علاقة التأثير بينهما أي المسؤولية الاجتماعية والسمعة.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أثبتت مستوى عال فيما يخص علاقة تبني المسؤولية الاجتماعية ومؤشر السمعة في المؤسسة محل الدراسة، مع وجود تأثير معنوي إيجابي للمسؤولية الاجتماعية في دعم سمعة المؤسسة، وأوصت الدراسة بضرورة الحفاظ على هذا المستوى وذلك عن طريق معالجة الثغرات التي يمكن أن تبرز عند سعي المؤسسة لتطبيق برامج الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية.

الكلمات المفتاح : مسؤولية اجتماعية، سمعة المؤسسة، تنافسية، رضا العميل، مؤسسة رويبة.

تصنيف JEL : M12، M14.

I. تمهيد:

لم يعد تقييم المؤسسات يعتمد على ربحيتها فحسب، ولم تعد المؤسسات تعتمد في بناء سمعتها على مراكزها المالية فقط، فقد ظهرت مفاهيم حديثة تساعد على خلق بيئة عمل قادرة على التعامل مع التطورات المتسارعة في الجوانب الاقتصادية، التكنولوجية والإدارية في أنحاء العالم، وكان من أبرز هذه المفاهيم مفهوم المسؤولية الاجتماعية؛ أي مسؤولية المؤسسة في إدماج التطبيقات البيئية والاجتماعية ضمن استراتجياتها، حيث أصبحت المجتمعات أكثر وعيا وإدراكا من أي وقت مضى بأنه يتوجب على المؤسسات الإيفاء بتطلعات أفراد المجتمع وتوقعاتهم بما يزيد عن الحد الأدنى المفروض قانونا، وبضرورة أن تقدم تلك المؤسسات نفسها نموذجا للمواطنة الصالحة، كما أن المؤسسات أصبحت أكثر إدراكا من أي وقت مضى بأن سمعتها هي العامل الحاسم في بقائها ونجاحها وهي العنصر الأهم في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة في وقت أصبحت فيه إنسانية المؤسسات مطلبا ملحا محليا وعالميا.

ومحاولة لمواكبة هذه التحولات قامت بعض المؤسسات الجزائرية ببعض الإصلاحات منها تبنى المسؤولية الاجتماعية فى إطار البرنامج الوطني للمرافقة "RS MENA"، و تعد مؤسسة رويبة للعصائر واحدة من أهم المؤسسات المشاركة في هذا البرنامج، وأمام هذا الواقع جاءت هذه الدراسة للإجابة على الإشكالية الآتية:

ما هو دور المسؤولية الاجتماعية في دعم سمعة مؤسسة رويبة للمشروبات غير الغازية؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيسي للتساؤلات الفرعية الآتية:

- هل يوجد تأثير معنوي ايجابي للبعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية في دعم سمعة مؤسسة رويبة للعصائر؟
- هل يوجد تأثير معنوي ايجابي للبعد الاجتماعي للمسؤولية الاجتماعية في دعم سمعة مؤسسة رويبة للعصائر؟
- هل يوجد تأثير معنوي ايجابي للبعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية في دعم سمعة مؤسسة رويبة للعصائر؟

- **فرضيات الدراسة:** للإجابة على السؤال الرئيسي تم وضع الفرضيات التالية:

❖ **الفرضية الرئيسية:** يوجد تأثير معنوي ايجابي للمسؤولية الاجتماعية بأبعادها الثلاثة في دعم سمعة مؤسسة رويبة للعصائر.

وتتفرع الفرضية الرئيسية إلى الفرضيات الفرعية التالية:

- الفرضية الفرعية الأولى: يوجد تأثير معنوي ايجابي للبعد الاقتصادي في دعم سمعة مؤسسة رويبة للعصائر؛
- الفرضية الفرعية الثانية: يوجد تأثير معنوي ايجابي للبعد الاجتماعي في دعم سمعة مؤسسة رويبة للعصائر؛
- الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد تأثير معنوي ايجابي للبعد البيئي في دعم سمعة مؤسسة رويبة للعصائر.

eMail : (*) Chafia.guerfi@gmail.com & (**) Hamoudihs@yahoo.fr

- **أهمية الدراسة:** تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها من الدراسات العربية التي تناولت موضوع سمعة المؤسسة ومتغيراتها(الجودة، الإبداع، ثقافة المؤسسة) بعدما أصبحت هذه الأخيرة أصلا ملموسا تعتمده المؤسسة في تحقيق نجاحها، مما يفتح الباب واسعاً لدراسة هذا المفهوم وباتجاهات مختلفة.

- **أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى :

- التعرف تأثير البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية في دعم سمعة مؤسسة رويبة للعصائر،
- التعرف تأثير البعد الاجتماعي للمسؤولية في دعم سمعة مؤسسة رويبة للمشروبات للعصائر؛
- التعرف على تأثير البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية في دعم سمعة مؤسسة رويبة للعصائر.

لمعالجة هذا الموضوع قسم البحث إلى ثلاثة محاور أساسية؛ تناول المحور الأول: الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وخصص المحور الثاني للسمعة من خلال المفهوم، الأهمية، الأبعاد لينتهي في الأخير بتبيان العلاقة بين المتغيرين (المسؤولية الاجتماعية والسمعة) من الناحية النظرية، في حين تناول المحور الثالث والأخير دراسة الحالة وذلك بإبراز دور تبني مؤسسة **رويبة** للعصائر للمسؤولية الاجتماعية في دعم سمعتها.

- **الدراسات السابقة:**

- دراسة **(سمير رمزى عطية، 2007)** بعنوان **" قياس فعالية دور المسؤولية الاجتماعية للمنظمات وأثرها على بناء صورتها الذهنية؛ دراسة ميدانية بالتطبيق على مؤسسات المشروبات الغازية بمصر" بحث مقدم للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في إدارة الأعمال"**، هدفت الدراسة التعرف على المعايير الحقيقية لفعالية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة وصورتها الذهنية، وأعتمد الباحث على الاستمارة التي وزعت على 150 من الأفراد العملاء الذين يتعاملون مع مؤسسات المشروبات الغازية في مصر وعلى وجه التحديد المؤسسات الرئيسية الثلاث: بيبسى كول، وكوكا كولا وشويبس.
وخرجت الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات أهمها: ضرورة قيام مؤسسات المشروبات الغازية بإعادة تقييم دورها في المسؤولية الاجتماعية والاستفادة من الفرص المتاحة في المجتمع للمساهمة الايجابية الفعالة خاصة أنها مؤهلة للقيام بدور فعال ولتوافر الإمكانات المادية وذلك بتوجيه جزء من برامج الدعاية والإعلان تجاه هذا الدور.

- دراسة **(Brito, et Al, -, 2007)** بعنوان**" أثر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على السمعة والاتجاهات السلوكية للمجتمعات المحلية: دراسة ميدانية لعدد من المؤسسات الهندية"** هدفت هذه الدراسة الكشف على تقييم مدى تأثير المسؤولية الاجتماعية على الثقة والسمعة والسلوك والنوايا للمجتمعات المحلية، وبعد استعمال الاستمارة وجملة من الوسائل الإحصائية توصلت الدراسة إلي أن إقامة علاقات طيبة مع المجتمع وتنمية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بإجراءات متسقة هي من أكثر الخيارات كفاءة لمنع وإدارة الأزمات، وأن التزام المؤسسات بالمسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين، وعموم المجتمع يضفي الطابع المؤسسي على المؤسسات من قبل المجتمع المحلي وهذا هو الاستثمار الناجح في سمعتها.

- دراسة **(David Katamba, 2010)** الموسومة بـ**" المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والثقافة التنظيمية والمواطنة الأخلاقية وسمعة المؤسسات المالية في أوغندا"**، هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى اهتمام المؤسسات المالية بالمسؤولية الاجتماعية، الثقافة التنظيمية، المواطنة الأخلاقية والسمعة، وهل هناك علاقة ترابطية ايجابية وذات دلالة إحصائية بين كل هذه العناصر، أجريت الدراسة على 65 مؤسسة مالية وتم فيها توزيع 500 استمارة على عينة تشمل الموردين، العملاء، الموظفين ووكلاء الإعلان، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة ايجابية وذات دلالة إحصائية بين كل من المسؤولية الاجتماعية والثقافة التنظيمية والمواطنة الأخلاقية وسمعة المؤسسة، وتوصلت الدراسة أيضا إلى ضرورة ابتكار طرق ووسائل لضمان درجة معينة من السلوكيات الأخلاقية من خلال القيام بتكوين داخلي على الأخلاق، فضلا عن القيام ببعض أنشطة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، على سبيل المثال تشجيع الموردين الامتثال للأنظمة البيئية.

- **ما يميز هذه الدراسة عن سابقاتها:** الدراسة الحالية تختلف عن الدراسات السابقة من حيث البيئة التي تمت فيها الدراسة، كطبيعة القوانين والتشريعات، المستوى الاقتصادي والاجتماعي، ثقافة المؤسسة والمستهلك وغيرها الأمر الذي يستدعي تشخيص واقع المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة محل الدراسة بالتركيز على أبعادها الثلاث الأساسية والمتمثلة في: البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي والبعد البيئي، ودور كل منهما في دعم سمعتها.

1 - الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات: إن مناقشة موضوع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وطبيعة البيئة التي تعمل فيها، من المواضيع المهمة التي أثارت ولا تزال تثير جدلا كبيرا في الأوساط العلمية والأكاديمية، ولقد تشبعت البحوث في إطار المسؤولية الاجتماعية وطرحت وجهات نظر متعددة مثلت تيارات فكرية لتعامل المؤسسات مع مجتمعاتها من جهة، ومن جهة أخرى عكست هذه العلاقة طبيعة التطور الاقتصادي والاجتماعي بل والقانوني والتشريعي، وتقوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة على مبدأ إدراج الأبعاد الاجتماعية والبيئية ضمن إستراتيجية المؤسسة الاقتصادية إلى جانب الاعتبارات التقليدية المرتبطة بالربحية والتنافسية.

1.1. مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات: نظرا لبعض الخلط المفاهيمي والتباين فيما يخص تحديد المعنى الدقيق لمصطلح المسؤولية الاجتماعية، وهو ما استنتجه Caroll في دراسته "هرم المسؤولية الاجتماعية" حيث قام ببحث حول تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية منذ الخمسينات واستنتج تعدد وصعوبة تحديد إطار مفاهيمي لها.[1]

رغم ذلك سنحاول في هذه الدراسة استعراض بعض من هذه المفاهيم، منها ما جاءت به الدراسات الأكاديمية ومنها ما صدر عن المنظمات والهيئات المحلية والدولية.

عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) على أنها " التزام المؤسسة بالمساهمة في التنمية الاقتصادية، مع الحفاظ على البيئة والعمال وعائلاتهم والمجتمع بشكل عام بهدف تحسين جودة الحياة لجميع هذه الأطراف".[2]

من جهتها عرفت المنظمة العالمية للتقييس (ISO26000) المسؤولية الاجتماعية بأنها "مسؤولية المؤسسة عن الآثار المترتبة لقراراتها وأنشطتها على المجتمع والبيئة عبر الشفافية والسلوك الأخلاقي المتناسق مع التنمية المستدامة ورفاهية المجتمع فضلا عن الأخذ بعين الاعتبار توقعات المساهمين".[3]

2.1. التعاريف الأكاديمية للمسؤولية الاجتماعية:

عرفها **Bowen** على أنها "التزام رجال الأعمال بتطبيق السياسات واتخاذ القرارات وإتباع خطوط القيادة التي تتماشى مع الأهداف والقيم المقبولة في مجتمعنا".[4]

بينما **Lee & Kotler** فقد اعتبراها "التزام المؤسسة بتحسين رفاهية المجتمع من خلال الممارسات التجارية المتوفرة وكذا إسهام موارد المؤسسات".[5]

تعطي معظم التعاريف مكانة أساسية لمفهوم التزام المؤسسة وتبين أن هذا الالتزام لابد أن يتجاوز الالتزامات والتوقعات القانونية، وتميل المنظمات ذات الطابع الدولي إلى إعطاء الأولوية للعلاقات مع جميع الأطراف المتعامل معها وخاصة المجتمع المحلي وعائلات المستخدمين، بينما نحن فنرى بأن مفهوم المسؤولية الاجتماعية يتمثل في المسؤولية التي تتبناها المؤسسة انطلاقا من نشاطاتها وإستراتيجياتها وقيمها وبيئتها والتي تأخذ بالحسبان التوازن بين مختلف المتعاملين وأصحاب المصالح في المؤسسة بغية تحسين أدائها، كل هذا مع أخذ تطلعات المجتمع المحلي بعين الاعتبار.

وتتجسد المسؤولية الاجتماعية الشاملة بثلاثة اتجاهات مهمة هي:[6]

أ. **العطاء أو الخير الشامل Corporate philanthropy:** حيث يتضمن هذا الاتجاه زيادة عطاء المؤسسات بمبادرات المسؤولية الاجتماعية وترسيخ معيار اجتماعي مؤسسي لفعل الخير، وحدوث تحول واضح من العطاء مثل الالتزام به كإستراتيجية؛ كأن تقوم المؤسسة بمنح تبرعات إنسانية وهبات الإحسان المستمرة للمجموعات غير الهادفة للربح على اختلاف أنواعها، بشرط أن تقع هذه التبرعات ضمن إستراتيجية خيرية تتبعها المؤسسة على المدى البعيد دعماً لقضية مهمة من قضايا المجتمع.

ب. **المسؤولية الشاملة Corporate Responsability:** يتضمن هذا الاتجاه جميع المبادرات الاجتماعية كتشغيل العاملين من الأقليات والسعي لتحسين البيئة وتقليل التلوث وترشيد استهلاك الطاقة والاستغلال العقلاني للموارد والعمل على إنتاج منتجات آمنة وكافة الأمور التي تعكس مسؤولية عالية وحرص تجاه المجتمع.

ت. **السياسة الشاملة Corporate policy:** يتضمن هذا الاتجاه الموقف الذي تتبناه المؤسسة تجاه مختلف القضايا السياسية والاجتماعية المثارة بقوة في المجتمع، حيث أن هذه القضايا تتجدد وتتغير باستمرار مع التطور الحاصل في المجتمع وتبعات وانعكاسات هذا التطور خاصة التكنولوجية منها على الجوانب الاجتماعية والسياسية والثقافية مما يتطلب من المؤسسة أن تبادر إلى أن تتحمل طواعية بعض متطلبات هذا الدور في المجتمع بصورة عامة وبعض فئاته بصورة خاصة.

2 - أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات: لقد أشار الباحثون إلى تنوع أبعاد الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية إذ قادت مجالات دراساتهم وأهدافهم المتنوعة إلى تصنيف أبعاد مختلفة للالتزام بالمسؤولية الاجتماعية، وقد تناول كل منهم تلك الأبعاد من وجهات نظر مختلفة ووضعوا لها مسميات متباينة في البداية، لكن جاءت النقلة النوعية في إغناء وتوسيع المفهوم في إطار البحوث الرائدة لـ (Caroll, 1991) لتميز فيها بين أربعة أبعاد رئيسية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية وهي: المسؤولية الأخلاقية، المسؤولية القانونية، المسؤولية الاقتصادية والمسؤولية الخيرية.

واستنادا لأعمال **كارول** التي امتدت لأكثر من 25 عاما حاول باحثون آخرون تحديد أبعاد المسؤولية الاجتماعية. ونذكر منهم (Pride & Ferrell)[7] اللذان تناولا نفس الأبعاد المعتمدة من قبل **كارول**، بينما حدد كل من (Marcello George Starcher&) ستة أبعاد للمسؤولية الاجتماعية وهي: المسؤولية تجاه كل من المستهلك، الموظفين، الشركاء، المجتمعات والمستثمرين،[8] كما توصلت دراسة قام بها (Alexander Dahlsrud).[9]

من خلال تجميع 37 تعريف للمسؤولية الاجتماعية من مختلف المراجع المتوفرة خلال الفترة (1951-2003) إلى تحديد خمسة أبعاد وهي : البعد الاجتماعي، البعد الاقتصادي، البعد البيئي، بعد أصحاب المصالح، وأخيرا البعد الطوعي، بينما حدد (Reyand) ثلاثة أبعاد لها وهي: البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي والبعد البيئي وكان ذلك من

خلال مقولة له "تتركب كفاءة المؤسسة في ظل الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية من اجتماع الكفاءات الاقتصادية والكفاءات البيئية والكفاءات الاجتماعية".[10]

وتماشيا مع ذلك وحسب التعريف الذي قدمه مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة فقد تنبهت المؤسسات إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الأضلاع الثلاثة التي عرّفها المجلس وهي : " النمو الاقتصادي - التقدم الاجتماعي - وحماية البيئة"، واستنادا إلى ما تم عرضه وتماشيا مع موضوع الدراسة سنتناول الأبعاد الأكثر تداولا بين مختلف الباحثين والمتمثلة في:

أ. **البعد الاقتصادي:** هو مجموع النشاطات، البرامج، العمليات، السياسات والإجراءات ذات الطبيعة الاقتصادية والناجمة عن التزام المؤسسة اجتماعيا، ويوجه البعد نحو تحقيق الأداء الاقتصادي للمؤسسة والمتمثل بزيادة المبيعات والإنتاجية وغيرهما، وأهم متغيراته نذكر: تأسيس مصلحة للمسؤولية الاجتماعية، تعزيز هيكل العلاقات الخارجية.

ب. **البعد الاجتماعي:** ويشمل الأنشطة، البرامج، السياسات والإجراءات الاجتماعية الموجهة لتلبية متطلبات ورغبات أصحاب المصالح ذات العلاقة بالمؤسسة سواء كانت هذه العلاقة مباشرة أو غير مباشرة، وأهم متغيرات هذا البعد نذكر: الأعمال الخيرية، مساندة منظمات المجتمع المدني.

ت. **البعد البيئي:** يشمل مجموعة الأنشطة التي تهدف إلى الحد من الآثار السلبية الناجمة عن ممارسة المؤسسة لنشاطها والتي تؤثر على البيئة وذلك بهدف المحافظة على سلامة البيئة المحيطة بالمؤسسة والمحافظة على الموارد الطبيعية، من متغيرات هذا البعد نذكر منها: متطلبات البيئة من برامج ووسائل، الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة للمحافظة على بيئة نظيفة ومستدامة وتشمل إجراءات التخلص من النفايات بطريقة علمية، مكافحة مسببات التلوث، عدم الإفراط في استعمال الموارد غير المتجددة وغير ذلك؛ ولا يتأتى هذا إلا بتغيير الأنظمة التقليدية والتوجه نحو أخرى موجهة أكثر للبيئة أي إرساء نظام إدارة بيئية كأفضل قاعدة للأداء البيئي الجيد مع إدراج النوعية والصحة والسلامة ضمن استراتجيات المؤسسة.

3 - مدخل عام عن سمعة المؤسسة: يعد موضوع سمعة المؤسسات من المواضيع المثيرة في الأدب الأكاديمي وعالم الأعمال، حيث أن التطور المتصاعد لأصحاب المصالح والبيئة والمنافسة الحادة ترتب عنه نموا في مطلب الشفافية المتعلقة بالمؤسسة والمسؤولية الاجتماعية مما أدى إلى زيادة الاهتمام بدعم سمعة المؤسسة لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرون، كما يعد هذا المفهوم؛ أي دعم السمعة من المفاهيم الجديدة على كل المستويات النظرية والتجريبية.

1.3. تعريف السمعة: هناك بعض الصعوبة في إيجاد تعريف واضع بشكل جيد متاح في الدراسات الأدبية عن سمعة المؤسسة فالتعريفات التي وردت سابقا تميل لتحيز مؤلفيها على اختلاف توجههم ونظرتهم (الاقتصادية، الإستراتيجية، التسويقية، التنظيمية، السوسيولوجية، المحاسبة والفكر) غير أن هناك تعاريف خرجت نوعا ما من هذه الدوائر وخطوط الفكر المحددة أعلاه.

يعرف كل من (Fombrun &Van Riel) سمعة المؤسسة على أنها: "الهدف المتمثل في تعريف الجمهور المختلف بصورة المؤسسة التي تبني عبر الزمن بالاعتماد على برامج هوية المؤسسة ومن خلال أدائها يوجه سلوك الجمهور".[11]

في حين قدم(Argenti, P.A. & Druckenmiller, B.) في عملهم "سمعة المؤسسة والمشهد التعريفي " مفهوم أكثر دقة يتمثل في أنها " الحكم الجماعي على المؤسسة استنادا على تقييمات الآثار الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية التي تؤثر على حياة المؤسسة عبر الزمن ".[12]

وتعرف السمعة على أنها: "مجموعة القيم المنسوبة للمؤسسة مثل: الأصالة، المصداقية، النزاهة والمسؤولية التي يستشعرها المرء عن المؤسسة من خلال الصورة التي يحملها عنها".[13]

من خلال هذه التعريفات نستخلص أن السمعة تحدد من خلال ثلاثة عناصر وهي " الوعي، التقييم، الدمج" فوعي الناس بوجود المؤسسة في المجتمع سيؤدي تدريجيا إلى تكوين ثقافة لديهم حول نوع وطبيعة هذه المؤسسة.
أما تقييمهم لسلوك المؤسسة داخل المجتمع الذي تعمل فيه، فسوف يؤدي بها للعمل على ترشيد تسيير أعمالها ونوعية منتجاتها وخدماتها، بذلك تعطي صورة معينة وتصبح المؤسسة مرتبطة بالمجتمع الذي تعمل فيه مما يؤدي إلى الاندماج بين الطرفين، وتجدر الإشارة مع ذلك إلى أن مراحل الوعي والتقييم تتطور عبر الزمن.

2.3. أهمية السمعة: تتجلى أهمية السمعة في النقاط التالية:[14]

– تعتبر السمعة بمثابة البناء الاجتماعي الذي تحصل عليه المؤسسة من علاقتها مع أصحاب المصالح، وأن السمعة الجيدة تؤدي إلى توطيد العلاقات الودية مع الأطراف المؤثرة في المجتمع حيث تساعد في التقليل من المخاطر التي قد يتحملها الزبائن جراء اقتناء خدمه أو منتجا ما وتكون عونا لهم عندما يواجهون اختيار منتجا معينا خاصة في حالة تشابه المنتجات والخدمات في الوظائف، كل هذا سوف يزيد في رضا المستهلكين عن المؤسسة وكذا الموظفين عن عملهم؛
– تعطي قيمة سيكولوجية إضافية للمنتجات والخدمات التي تقدمها المؤسسة؛
– تضاعف فاعلية الإعلان وتأثير قوة المبيعات، فالسمعة الايجابية لها شأن كبير في مصداقية إعلانات المؤسسة؛

– تدعم إدخال المنتجات الجديدة إلى الأسواق؛
– تتيح فرصة الوصول إلى أفضل المؤسسات المقدمة للخدمات المهنية، حيث تفضل وكلات الإعلان الممتازة التعامل مع أفضل العملاء وبذلك تستطيع أن تستأجر السمعة الجيدة لهؤلاء العملاء؛
– توفر فرص إضافية للمؤسسة في حال تعرضها لأزمة ما؛
– تتيح فرصة الوصول إلى موظفين ذوي الكفاءات العليا. فمعظم طالبي العمل يفضلون العمل لدى المؤسسات تتمتع باحترام الجميع.

3.3. أبعاد السمعة: تماشيا مع دراستنا سوف نعتمد على بعض مؤشرات القياس التي اعتمدتها مجلة فرشن Fortune magazine واستخدمت من قبل العديد من الباحثين الاكاديمين نذكر منهم على سبيل المثال: (Davies& Gary)[15] (Egwuonwu & Ronald Chibuike)[16]، (Fombrun)[17]،(Omar & Williams)[18] ، ومن مؤشرات القياس المعتمدة نجد: جودة المنتجات والخدمات، الإبداع، الاستعمال العقلاني لموجودات المؤسسة، الحكمة في استخدام أصول المؤسسة، قيمة الاستثمار وصلابة الأداء المالي، أما فيما يخص دراستنا الميدانية فسوف نعتمد على بعض من هذه المؤشرات والمعتمدة في المؤسسة محل الدراسة وهي: جودة المنتجات والخدمات، الإبداع وثقافة المؤسسة.

4- العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والسمعة: تشير التجارب والدراسات إلا أن هناك العديد من الفوائد التي تجنيها المؤسسات إثر التزامها بالمسؤولية الاجتماعية فيما يخص تكوين سمعة المؤسسة رغم ما ينطوي عن هذا الالتزام من أعباء مادية ومالية، فقد بينت دراسة قام به Prise Waterhouse Coopers أن 70% من الصناعات الأمريكية والأوروبية تدمج المسؤولية الاجتماعية في صورة مؤسساتها[19]. كما تؤكد العديد من الدراسات التي أجريت في بيئات مختلفة، ومن هذه الدراسات دراسة صادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي بعنوان Voice Of The Leaders Survey لعام 2003 على أن سمعة المؤسسة من خلال تبني برامج المسؤولية الاجتماعية تعد من أهم معايير نجاح المؤسسة. وتوصلت نتائج الدراسة التي شملت 1500 مديرا في أكثر من 1000 مؤسسة عالمية إلى أن 60% تقريبا ممن شملتهم الدراسة، يرون أن السمعة الجيدة يمكن أن تساهم بنحو 40% من القيمة السوقية لأسهم المؤسسات كما تسهم السمعة الجيدة في قدرة المؤسسة على مواصلة تحقيق الأرباح والأداء الجيد.[20]

ويرى (**Unden**) أن أهمية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تزايدت بسب ازدياد أهمية الأصول غير الملموسة مثل سمعة المؤسسة،[21] ويسلم مجتمع الأعمال التجارية بأن السمعة تشكل أصلا قيما حيث أنها تؤثر على علاقة المؤسسة بعملائها وموظفيها ومستثمريها، ولابد من أن يضع المديرون في اعتبارهم أن أي سوء تصرف في أي مكان في العالم يمكن أن ينتقل صداه إلى جميع أنحاء العالم، وبالتالي يؤثر على مبيعات مؤسستهم وحصتها في السوق ودوران الموظفين وحصولها على رؤوس الأموال وتقييم السوق لها، ولذلك كان من الأهمية بمكان تقييم تعرض السمعة للخطر وإدارتها حيث أن السمعة الحسنة يسهل تلويثها وتصعب استعادتها، وقد كلف فقدان آرثر أندرسون لسمعته في بداية فضيحة **إنرون** هذه المؤسسة وجودها نفسه.[22] وآلاف المؤسسات تعرضت لنفس أزمة فقدان السمعة نتيجة إهمالها لمسؤوليتها الاجتماعية ومنها ما حدث لمؤسسة Nike بسبب استغلالها للعمالة الأسيوية الرخيصة، وإقدام مؤسسة At &T على زيادة التعويضات المخصصة للمسؤولين التنفيذيين فيها عقب إعلانها عن تسريح عدد كبير من موظفيها. وقيام مؤسسة British Airways بإنفاق ملايين الجنيهات على طلاء تصميم جديد لنظام التبريد في مؤخرة طائرتها في الوقت الذي كانت تدخل في مساومات مع موظفيها لتخفيض التكاليف.[23]

إن السمعة والشرعية تؤيدهما حجج مفادها أن المؤسسات قادرة على تعزيز شرعيتها وتحسين سمعتها من خلال الانخراط في أنشطة المسؤولية الاجتماعية، وهذا ما يتفق مع التقرير الذي أعدته (CIPE) في 2004 والذي ينص على أن الممارسات التجارية المسؤولة تؤدي إلى تعزيز وتقوية سمعة المؤسسة.

وقدم Pelaza نموذجاً يعتمد صياغة أنشطة المسؤولية الاجتماعية التي تعكس أداءاً اجتماعياً إيجابياً والتي بدورها تؤثر بشكل إيجابي في سمعة المؤسسة مما يؤدي إلى تحسن الأداء المالي للمؤسسة والذي يمكن قياسه من خلال زيادة المبيعات وانخفاض التكاليف مما يسهم في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة، والشكل رقم (01) يوضح طبيعة العلاقة التي تربط بين الأداء الاجتماعي والأداء المالي وسمعة المؤسسة.

وتماشيا مع ذلك يقول (N.Smith) أن نشطات المسؤولية الاجتماعية تعزز قدرة المؤسسة على لفت انتباه المستهلكين والمستثمرين والموظفين وأن المستهلكين يتأثرون في قرارات الشراء بسمعة المؤسسة في مجال المسؤولية الاجتماعية، فحسب إحدى الدراسات التي قام بها "Reputation Institute" أحد المعاهد البحثية الدولية الخاصة، فإن الطلاب الجامعيين عندما يفكرون في الوظيفة بعد إنهاء دراستهم يكونون أكثر ميولا للعمل في مؤسسات تتمتع بسمعة جيدة من ناحية المسؤولية الاجتماعية،[24] وتعد المسؤولية الاجتماعية عاملا أساسيا في اتخاذ القرارات المهنية ودافع في بناء السمعة وهو ما أظهرته دراسة شملت عينة متكونة من 527 طالباً يتابعون دراساتهم في طور الماجستير في أفضل 12 كلية لإدارة الأعمال في الولايات المتحدة وأوربا وآسيا، أن 58% من المستجوبين إعتبروا المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة عاملاً مهماً في قراراتهم المهنية، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن تلك المسؤولية لها أثر بالغ في بناء السمعة الحسنة التي اعتبرتها عينة الدراسة مفتاحاً أساساً لقراراتهم في المستقبل، كما أجرى نفس المكتب دراسة أخرى تفيد بأن 60% من العملاء عند شرائهم منتجا من مؤسسة ما، فإنهم في حالة رضاهم بمنتوجها، سوف يوصون بها أو يعملون لديها أو يستثمرون فيها، اعتمادا على نظرتهم إليها أو على سمعتها، فيما يعتمد 40% من العملاء في ذلك على تقييمهم

لمنتجاتها أو خدماتها ولمعرفة أي المؤسسات تتمتع بأفضل سمعة، كما دعا نفس المكتب 55 ألف مستهلكا من 15 سوق للمشاركة في دراسة امتدت من شهر جانفي إلى نهاية شهر فيفري من 2013، لتقييم المؤسسات واختيار أفضل 100 مؤسسة عالمية منها، بالنظر إلى آراء الناس فيها ومشاعرهم تجاهها، كالثقة والإعجاب والانطباعات الإيجابية، وقد اعتمد المكتب على نتائج هذه الدراسة الأخيرة لاستنتاج 7 المعايير لتقييم سمعة المؤسسة وهي : مكان العمل، الإدارة، ولاء الموظفين، الأداء المالي، القيادة، المنتجات والخدمات والإبداع، وفيما تعد 3 من معايير السمعة المؤسسية جزءا من مسؤولية المؤسسات الاجتماعية، يظهر التحليل أن مشاعر 41% من الناس تجاه مؤسسة ما، تعتمد على مدى مشاركتها بنشاطات المسؤولية الاجتماعية، وقد تعادلت 4 مؤسسات في هذا التقييم واحتلت المراتب الأولى كل من: مايكروسوفت ووالت ديزني وغوغل وبي أم دبليو بوصفها أفضل المؤسسات في مجال المسؤولية الاجتماعية، ويصرح نلسين بأن الفرق كان ضئيلا جدا في الدرجات التي حققتها كل واحدة منها، ويضيف أنها تعد الأفضل في العالم من هذه الناحية ويشير إلى أن هذه المؤسسات ناجحة جدا ونزيهة وتتميز بإدارة عقلانية وإيجابية، كما أنها تشارك في الكثير من نشاطات المسؤولية الاجتماعية.

اعتبرت دراسات كل من (Russo & Fouts, 1997 . Orlitzky et al., 2003) أن سمعة المؤسسات تشكل وسيط بين مسؤولية المؤسسات البيئية و الأداء المالي معتبرة بأن المؤسسات التي ينظر إليها من قبل الجمهور على أنها غير صديقة للبيئة قد تواجه ضغوط العملاء .وسينعكس ذلك على أداءها المالي.[25]

II. الطريقة والأدوات المستخدمة:

1. تقديم المؤسسة: مؤسسة ROUIBA هي واحدة من بين أهم مؤسسات المشروبات المعنية بإنتاج العصائر بالجزائر، يعود تأسيسها إلى عام 1966، وهي مؤسسة ذات أسهم تابعة للقطاع الخاص تم إنشاؤها من طرف الإخوة"عثماني"، بلغ عدد عمالها 480 عاملا سنة2013، أما رأسمالها الاجتماعي فيقدر بـ 000 195 849 دج. تقوم المؤسسة بتسويق جميع منتجاتها بعلامة ROUIBA نسبة للمنطقة التي توجد بها.

وتماشيا مع التحولات الحاصلة في بيئة الأعمال بكل أبعادها شرعت الجزائر منذ بداية 2011 في دعم المؤسسات الجزائرية في تبنى مفهوم المسؤولية الاجتماعية من خلال البرنامج الوطني للمرافقة، وهي مبادرة إقليمية أطلق عليها اسم (RS MENA) (المسؤولية الاجتماعية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) الذى يهدف إلى مرافقة بعض المؤسسات فى شمال إفريقيا والشرق الأوسط للتطبيق الأمثل لمعيارالإيزو26000 وامتد هذا البرنامج من 2011 إلى 2014، وقد استفادت مؤسسة "ROUIBA" من هذا البرنامج ابتدءا من ماي 2011 وهو من بين مدفعنا لاختيارها لإجراء الدراسة الميدانية، إلى جانب الأسباب التالية:

- المؤسسة لها سلوك اجتماعى وبيئى جد معتبر بالنظر إلى المساهمات التي قدمتها؛
- المؤسسة تتضمن مكتبا خاصا بالدراسات البيئية والاجتماعية؛
- المؤسسة تعمل في بيئة تنافسية تتطلب منها العمل على ضمان موقعها في السوق وبذلك دعم سمعتها.

كل هذه الأسباب تعتبر جديرة بالدراسة من أجل الوقوف على دور مؤسسة **رويبة** في دعم سمعتها بتبنيها للمسؤولية الاجتماعية.

2. عينة الدراسة: بناء على ما تم الاطلاع عليه من الناحية النظرية ومن مراجعة الدراسات السابقة، تم إعداد استبيان (أنظر الجدول رقم (10)) وزع على إطارات المؤسسة محل الدراسة، وبالتالي تتشكل عينة الدراسة من إطارات المؤسسة بين إطار سام وإطار متوسط، وقد وقع اختيارنا على هذه الفئة كون عناصرها يمثلون النخبة في المؤسسة من الناحية العلمية والقيادية والأكثر تأثيرا فى بقية عمال المؤسسة، حيث وزعت قائمة الاستبيان على 27 إطارا، إلا أننا تحصلنا على 20 مستجوبا، وباعتماد المنهج التحليلي الوصفي لمعالجة وتحليل البيانات، وباستخدام برنامج التحليل الإحصائى نسخة 19 (Statistical Packager for Social Science SPSS) وبمساعدة برنامج (Excel) مع استخدام الأدوات الإحصائية المتمثلة في المتوسط الحسابي والانحراف المعياري حيث تم اعتماد المتوسط الحسابي كأداة القياس في استخلاص نتائج الدراسة.

بينما تم استخدام نموذج الانحدارالبسيط (Simple Regression Model) لاختبار فرضيات الدراسة حيث تحصلنا في كل فرضية على معادلة نموذج الانحدار والتى تعكس تأثير المتغير التابع والمتمثل فى السمعة والذى يرمز له (Rep) بالمتغيرات المستقلة المتمثلة فى أبعاد المسؤولية الاجتماعية وهي: البعد الاقتصادي (Eco)، البعد الاجتماعي (Soc) والبعد البيئي (Env). عن طريق حساب مقدرات معلمات النموذج:

- Constante: المعامل الثابت ويرمز له بالرمز β_0
- β_1: ميل نموذج الانحدار

لتكتب المعادلات بالشكل:

$$Rep_i = \beta_0 + \beta_1\, eco_i + u_i \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$
$$Rep_i = \beta_0 + \beta_1\, soc_i + u_i \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$
$$Rep_i = \beta_0 + \beta_1\, env_i + u_i \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

حيث u_i: يعتبر متغير عشوائي يعبر عن حد الخطأ في النموذج. مع الأخذ بعين الاعتبار أن درجة الخطأ α=5% ومقارنتها بمستوى الدلالة (Sig) الموجود في كل جدول يمكننا الحكم على قبول أو رفض فرضية العدم.

قسم الاستبيان إلى ثلاثة محاور أساسية اشتمل كل منها على:

- **المحور الأول:** تضمن الأسئلة التي تتعلق بالخصائص الديمغرافية للعينة المختارة مثل: العمر، المستوى التعليمي، الحالة الوظيفية وأخيرا الجنس.
- **المحور الثاني:** اشتمل على أبعاد المسؤولية الاجتماعية للتوصل إلى مدى اعتمادها في المؤسسة محل الدراسة. وهو مكون من 12 سؤالا موزعة بالتساوي بين كل متغير فرعي: البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي والبعد البيئي.
- **المحور الثالث:** شمل معلومات عن عناصر السمعة وهو مكون من 12 سؤالا موزعة بالتساوي على كل متغير فرعي والممثل بـ: الإبداع، جودة المنتج وثقافة المؤسسة.

وقد تم اعتماد مقياس ليكرت الخماسي في تحديد الإجابات حسب ما يظهره الجدول رقم (1) لسلم ليكارت الخماسي، ولقد حددت مجالات الإجابة فيما يأتي:

- تم حساب المدى كما يلي 5-1=4، وتم تقسيمه على العدد5، أي :5 /4=0.8.
- حساب الحد الأقصى للمجال الأول للإجابة كما يلي:1+0.8 =1.8، أي مجال الإجابة الأول هو:[1،1.80]، ويعكس درجة عدم موافقة عالية؛
- الحد الثاني للمجال الثاني هو1.80+0.80 =2.60، أي مجال الإجابة الثاني هو: [1.80،2.60]، ويشير إلى درجة عدم موافقة متوسطة؛
- باقي المجلات هي كالتالي: [2.60،3.40] درجة محايدة،[3.40،4.20] درجة موافقة عالية، [4.20،5] درجة موافقة عالية جدا.

2. متغيرات الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة يمكننا اختبار الفرضيات وتحليليها بناء على المتغيرات الآتية:

- **المتغيرات المستقلة:** وتتمثل في أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة وهي: البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي والبعد البيئي.
- **المتغير التابع:** يتمثل في في السمعة بمتغيراتها الفرعية وهي تمثل كل من: الإبداع، جودة المنتج، ثقافة المؤسسة.

3. صدق وثبات الاستمارة: من أجل التأكد من مدى قدرة الاستمارة على تحقيق الهدف الذي صممت من أجله فإنه قد تم اختبار صدق ثباتها.

- **صدق الأداة:** لقد تم عرض الاستمارةعلى مجموعة من الأساتذة المحكمين والذين قاموا بتقديم ملاحظاتهم واقتراحاتهم فيما يخص الاستمارة وقد تم أخذها بعين الاعتبار في إعداد الشكل النهائي للاستمارة.
- **ثبات الاستمارة:** لتحقيق درجة أعلى من التأكد تم حساب معامل الثبات لكل محور من محاور الاستمارة كما هي موضحة في الجدول رقم (02).

تم الاعتماد على معامل (ألفا-كرونباخ) لقياس ثبات الاستمارة، وتبين أن قيمته تساوي89.3% وهي قيمة مرتفعة جدا كونها أعلى من القيمة المقبولة والمقدرة بـــ 70%.

III. النتائج ومناقشتها:

1. عرض نتائج الدراسة: لتحقيق أهداف الدراسة المتمثلة في معرفة مدى تبني المؤسسة أبعاد المسؤولية الاجتماعية وتحديد تأثيرها في دعم السمعة، سيتم عرض إجابات المستجوبين على أسئلة الاستمارة ضمن المحاور المحددة، وكذلك النتائج المتوصل إليها من خلال اختبار الفرضيات.

1.1. الخصائص الوصفية لعينة الدراسة: الدراسة تنحصر على عينة الإطارات المسيرة نظرا لطبيعة الموضوع. عموما يمكن حصر أهم خصائص عينة الدراسة في الجدول رقم (3). حسب ما جاء في الجدول فإنه من الواضح أن أغلبية أفراد عينة الدراسة من فئة الذكور بعدد تكرارات 13 وبنسبة 65%، بينما بلغت نسبة الإناث 35%. ويرجع ذلك لطبيعة النشاط في حد ذاته تواجد المؤسسة في منطقة صناعية معزولة يصعب على الإناث التنقل إليها.

فيما يخص متغير السن فالفئتين العمريتين (أقل من 30 سنة) و(31-40) مثلتا أغلبية الإطارات بتكرار40% و45% على التوالي، في حين مثلت الفئتين العمريتين (من 41-50) و(أكثرمن51 سنة) أضعف نسبة بـــ: 5% و 10% على التوالي.

إذا نظرنا للمستوى التعليمي نجد أن مجمل أفراد عينة الدراسة لهم مستوى جامعي، إذ مثلوا ما نسبته 100%وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى طبيعة المنصب بحد ذاته، والذي يتطلب امتلاك كفاءة ومهارة متخصصة في مجال الأعمال، وبما تتطلبه مواصفات الوظيفة.

وجاءت الأقدمية في العمل ممثلة بنسبة 45% وبعدد تكرارات قدرها 8 للفترة (6-10 سنوات) وهي الفئة الأغلب في هذه الدراسة، وفي الإجمال نجد أن أغلب أفراد العينة ذوي خبرة حيث أن 14 فردا تجاوزوا 6 سنوات أقدميه وهو الأمر الذي يؤهلهم لإدراك مفهوم وأبعاد المسؤولية الاجتماعية ودورها في دعم السمعة، كما بلغت نسبة الذين تقل خبرتهم عن 5 سنوات 30%.

2.1. التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة :

- **الالتزام بأبعاد المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة:** الجدول رقم (4) يوضح توزيع أجوبة أفراد عينة الدراسة حول محور المسؤولية الاجتماعية.

بالنظر إلى الجدول نجد أن مستوى البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية عال لجميع فقراته حيث قدر المتوسط الحسابي العام بـــ4.02، وقد احتلت الفقرة الثالثة لهذا البعد المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي يقدر ب4.25 ما يعكس موافقة عالية لمفردات عينة الدراسة على إقامة مصلحة خاصة بالمسؤولية الاجتماعية، فقد اختيرت مؤسستهم كمؤسسة رائدة في مجال المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من طرف برنامج (**RS MENA**)، تليها في المرتبة الثانية الفقرة الأولى الممثلة في اهتمام المؤسسة بالقوانين التي توطد علاقتها بمختلف الأطراف وبمتوسط حاسبي يقدر بـــ 4.20، فاهتمام المؤسسة بالنشاطات الاجتماعية التي تقوي علاقتها مع الأطراف ذات المصلحة بمتوسط حسابي 3.95، ومن جملة ما قامت به المؤسسة محل الدراسة نذكر: نشر التقارير السنوية ورسالة التوجهات الإستراتيجية ابتداء من سنة 2003، تقديم الدعم المالي للتظاهرات العلمية: الملتقيات والندوات، تقديم الدعم المالي للتظاهرات الرياضية كدعم أول امرأة جزائرية وإفريقية تصعد إلى القطب الشمالي، تقديم الدعم المالي للتظاهرات الثقافية وحماية التراث كترميم الموقع الأثري باي يوسف بولاية أدرار، دعم جمعيات حماية المستهلك، تشجيع الممارسات العادلة، المساعدة في الحملات الاجتماعية التي تقوم بها الحركات الشبابية كالجمعية الخيرية " ناس الخير"، لتكون فقرة مراعاة المؤسسة مستوى القدرة الشرائية لزبائنها عند عرض منتجها في أخر الترتيب و بمتوسط حسابي 3.70.

فيما يخص البعد الاجتماعي للمسؤولية الاجتماعية فكان مستوى التبني متوسطا، حيث كانت قيمة المتوسط الحسابي العام الخاص به تساوي 3.5، وعليه جاءت استجابات أفراد عينة الدراسة وكما هو موضح في الملحق (01) كما يلي: مستوى عال للفقرة(8) (تقدم المؤسسة تبرعات لصالح المجتمع المدني) بمتوسط حسابي3.8، وبنفس المستوى تقريبا جاءت الفقرة السابعة (توفر المؤسسة فرص الرعاية الاجتماعية والصحية لعائلات موظفيها) وبمتوسط حسابي (3.65) ولكن بانحراف معياري مرتفع نسبيا قدر بـ 1.18 مما يشير إلى أن أفراد العينة ليس لهم نفس الرؤية فيما يخص هذه العبارة رغم أن المؤسسة أبرمت عقد شراكة مع كل من مستشفى الرويبة ومصحة خاصة لمعالجة مرضاها من العمال كما أبرمت عقد شراكة مع مصحة طب الأطفال للتكفل بمعالجة أطفال العمال، وبالتزام متوسط جاءت الفقرة الخامسة (تعمل المؤسسة على خلق فرص عمل معتبرة) بمتوسط حسابي إقترب من 3.35 وانحراف معياري قدره 1.18هنا كذلك، بينما جاءت الفقرة السادسة (تقوم المؤسسة بتمويل المشاريع التي تتبناها منظمات المجتمع المدني في مؤخرة الترتيب و بمستوى موافقة ضعيف حيث قدر متوسطها الحسابي بـ 3.20 وانحرافها المعياري بـ (0.89).

أما فيما يخص البعد البيئي، فكان مستواه عال حيث بلغ المستوى العام للمتوسط الحسابي 4.11 وجاءت استجابات أفراد العينة تشير إلى موافقة عالية لجميع فقرات هذا البعد كما كانت المتوسطات الحسابية لهذا البند جميعها عالية تراوحت بين(3.85) في أدنها للفقرة رقم (12) والممثلة بتقدم المؤسسة مساهمات مالية لمنظمات حماية البيئة، وبـ 4.35 كأقصى حد لفقرة التاسعة (تسعى المؤسسة دائما للمشاركة في برامج حماية البيئة)، وقدر المتوسط الحسابي لكل من الفقرتين (10) و(12)، والممثلتين بـ (تعمل المؤسسة على ترشيد الموارد و تستعمل المؤسسة أساليب فعالة وتكنولوجيا متطورة لمعالجة النفايات) بـ 4.25 و4.00 على التوالي، وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن مؤسسة **رويبة** تطبق نظام إدارة الجودة البيئية (SMQE) مما مكنها من نيل الجائزة الوطنية للبيئة سنة 2008.

- **مؤشرات السمعة:** ملخص إجابات أفراد عينة الدراسة حول متغير مؤشر السمعة في الجدول رقم : (05).

يوضح الجدول أن متغير الإبداع حقق متوسطا حسابيا قدره4.1 وهو مستوى موافقة عال مما يدل على مكانة واهتمام المؤسسة بهذا الجانب وكان ذلك أكثر وضوحا في الفقرة (16) كما هو موضح في الملحق رقم (01) أي (توفر المؤسسة وحدة خاصة بالبحث والتطوير) بمتوسط حسابي وانحراف معياري قدربـ (4.40،0.94) على التوالي، في حين جاءت الفقرة(13) الممثلة في (تسعى المؤسسة إلى توفير مناخ يدفع العاملين على الإبداع) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي وانحراف معياري قدربـ 3.65، 1.04 على التوالي وتجدرالإشارة هنا كذلك بأن المؤسسة تتبنى أسلوب CAMEL منذ سنة 2005 بغرض ترسيخ إدارة متكاملة لعلاقات ومصالح المؤسسة أستمد هذا الأسلوب اسمه من الحروف الأولى لمبادئه، حيث:

- **الزبون (Client):** أي تحقيق رضا الزبون من خلال توفير تشكيلة موسعة من المنتجات الصحية ذات الجودة العالية والسعر المناسب بصورة مستمرة؛

- **التحسين (Amélioration):** تحسين مستوى العمال المعرفي والبحث على المعارف الجديدة، تشج التكوين، الاهتمام بالبحث والتطوير؛

- **لتحفيز (Motivation):** تتوفر المؤسسة على نظام معلوماتي للموارد البشرية يسمح لها بتقييم أداء العمال ومكافأتهم عند تحقيق الإنجازات؛

- **التميز (Excellence):** من أولويات المؤسسة الاهتمام بجودة العمل؛

- **القيادة (Leadership):** المؤسسة تعتبر القائد في السوق المغربي من حيث إنتاج العصير، وهي بمثابة النموذج الذي يقتدى به في عالم الأعمال.

كما تعتمد مؤسسة رويبة أسلوب تسيير آخر وهو أسلوب (SPI -Savoir- Performance-Innovation) الذي يهدف إلى تحقيق تسيير أمثل للموارد البشرية من الناحيتين الإستراتيجية والعملية.

كما حققت المؤسسة حسب النتائج المتحصل عليها مستوى عال فيما يخص متغير جودة الخدمة ويظهر ذلك من خلال المتوسط الحسابي الذي بلغ 4.6، أما من حيث ترتيب الفقرات جاءت الفقرة 20 (تطبق المؤسسة معيار ومواصفة الجودة الشاملة) في مقدمة الترتيب بمتوسط وانحراف معياري قدره 4.75.

وأخيرا حقق متغير الثقافة التنظيمية لدى إطارات المؤسسة متوسطا حسابيا قيمته 3.81 وهو ما يعتبر مستوى موافقة عال، كما جاءت الفقرة 24 (تمنح المؤسسة فرص للتطوير المهني بين أفراد عامليها) في أول الترتيب من حيث مستوى الموافقة بمتوسط حسابي بلغ 4.05، في حين جاءت الفقرة (23) والتي نصت على سعي المؤسسة إلى بناء ثقافة قوية داعمة لإتقان العمل في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي كانت قيمته 3.45.

2. نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

➢ **اختبار الفرضية الفرعية الأولى:** الفائدة من هذا الاختبار هو التحقق من أنه يوجد تأثير معنوي للبعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية في دعم سمعة مؤسسة رويبة من خلال إجابات إطارات المؤسسة المكونين لمجتمع الدراسة؛ حيث تم الاعتماد في اختبار ههذه الفرضية على نتائج التحليل الإحصائي الوصفي للبيانات التي تظهر من الجدول رقم (6)، وباستخدام تحليل الانحدار المتعدد، وباعتبار أن الفرضية البديلة H_1 تنص على أنه "يوجد تأثير معنوي ايجابي للبعد الاقتصادي في دعم سمعة مؤسسة رويبة للعصائر".

ضد الفرضية العدمية H_0: "لايوجد تأثير معنوي ايجابي للبعد الاقتصادي في دعم سمعة مؤسسة رويبة للعصائر"، وبينت النتائج أن مستوى الدلالة يساوي (000. 0) وهو أقل من المستوى المتعارف عليه أي 5%، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 وهذا معناه أن البعد الاقتصادي له تأثير معنوي على سمعة المؤسسة من وجهة نظر إطارات مؤسسة رويبة وفق نموذج الانحدار التالي:

$$Rep_i = 0.461\ ECO_i + 2.314$$

وقد بلغت قيمة معامل التحديد 72.1% و بالتالي يمكن القول بأن البعد الاقتصادي يساهم بـــ 72.1% في دعم سمعة مؤسسة رويبة للعصائر ويعزى الباقي لمتغيرات أخرى.

➢ **اختبار الفرضية الفرعية الثانية:** الفائدة من هذا الاختبار هو التحقق من أنه "يوجد تأثير معنوي ايجابي للبعد الاجتماعي للمسؤولية الاجتماعية في دعم سمعة مؤسسة رويبة للعصائر"، من خلال إجابات إطارات المؤسسة المكونين لمجتمع الدراسة؛ حيث تم الاعتماد في اختبار هذه الفرضية على نتائج التحليل الإحصائي الوصفي للبيانات التي تظهر من الجدول رقم (7) وباستخدام تحليل الانحدار المتعدد لاختبار وباعتبار أن الفرضية البديلة H_1 تقول" أن يوجد تأثير معنوي ايجابي للبعد الاجتماعي في دعم سمعة مؤسسة رويبة للعصائر".

بينما تنص الفرضية العدمية H_0 على أنه :" لا يوجد تأثير معنوي ايجابي للبعد الاجتماعي في دعم سمعة مؤسسة رويبة للعصائر".

يلاحظ من نتائج الجدول رقم (7) لاختبار تأثير البعد الاجتماعي في دعم سمعة مؤسسة **رويبة** أن مستوى الدلالة يساوي (000. 0) وهو أقل من المستوى المتعارف عليه، أي 5%، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 وهذا معناه أن البعد الاجتماعي له تأثيراً ما على سمعة المؤسسة من وجهة نظر إطارات مؤسسة **رويبة** للعصائر وفق نموذج الانحدار التالي:

$$Rep_i = 0\ .351\ SOC_i + 2{,}943$$

وقد بلغت قيمة معامل التحديد 73.2% و بالتالي يمكن القول بأن البعد الاجتماعي يساهم بـــ 73.2% في دعم سمعة مؤسسة رويبة للعصائر ويعزى الباقي لمتغيرات أخرى.

➢ **اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:** الفائدة من هذا الاختبار هو التحقق من أنه "يوجد تأثير معنوي ايجابي للبعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية في دعم سمعة مؤسسة رويبة للعصائر"، من خلال إجابات إطارات المؤسسة المكونين لمجتمع الدراسة؛ حيث تم الاعتماد في اختبار هذه الفرضية على نتائج التحليل الإحصائي الوصفي للبيانات التي تظهر من الجدول رقم (8) وباستخدام تحليل الانحدار المتعدد، وباعتبار أن الفرضية البديلة H_1 تشير إلى أن " يوجد تأثير معنوي للبعد البيئي في دعم سمعة مؤسسة رويبة للعصائر.

أما الفرضية العدمية H_0 فهي تنص على أنه : "لا يوجد تأثير معنوي للبعد البيئي في دعم سمعة مؤسسة رويبة للعصائر".

من خلال نتائج الجدول (8) لاختبار تأثير البعد البيئي في دعم سمعة مؤسسة رويبة نجد أن مستوى الدلالة يساوي0.173 وهو أكبر من المستوى المقبول، وبالتالي فإننا هذه المرة نضطر لرفض الفرضية االبديلة H_1 ونقبل فرضية العدم H_0، وهذا يعني أن البعد البيئي ليس له تأثير معنوي على سمعة مؤسسة رويبة للعصائر من وجهة نظر إطاراتها وفق نموذج الانحدار التالي:

$$Rep_i = 0{,}281\ ENV_i + 3{,}016$$

وقد بلغت قيمة معامل التحديد 0.128% وهي قيمة ضئيلة نسبيا، بالتالي يمكن القول بأن البعد البيئي لا يساهم بقدر كبير في دعم سمعة مؤسسة رويبة للعصائر وهذا لأن نشاط المؤسسة ليس له أي تأثير سلبي على البيئة.

- **اختبار الفرضية الرئيسية:** الفائدة من هذا الاختبار هو التحقق من أنه:" يوجد تأثير معنوي ايجابي للمسؤولية الاجتماعية بأبعادها الثلاث (الاقتصادي والاجتماعي، والبيئي) في دعم سمعة مؤسسة رويبة "من خلال إجابات إطارات المؤسسة المكونين لمجتمع الدراسة؛ حيث تم الاعتماد في اختبار ههذه الفرضية على نتائج التحليل الإحصائي الوصفي للبيانات التي تظهر من الجدول رقم (6) وباستخدام تحليل الانحدار المتعددلاختبار، وباعتبار أن الفرضية البديلة H_1 تثبت على أن "يوجد تأثير ايجابي للمسؤولية الاجتماعية بأبعادها الثلاثة في دعم سمعة مؤسسة رويبة".

ضد الفرضية العدمية H_0: لا يوجد تأثير معنوي ايجابي للمسؤولية الاجتماعية بأبعادها الثلاثة في دعم سمعة مؤسسة رويبة للعصائر.

يلاحظ من نتائج الجدول (9) أن مستوى الدلالة يساوي 000. 0 وهو أقل من المستوى المتعارف عليه، أي 5%. وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 وهذا معناه أن التزام المؤسسة محل الدراسة بالمسؤولية، بأبعادها الثلاثة قد يكون له تأثيرا معنويا ايجابيا على سمعتها من وجهة نظر إطارات هذه المؤسسة.

3. مناقشة نتائج الدراسة: إن النتائج المتوصل إليها تظهر وجود تأثير معنوي ايجابي للمسؤولية الاجتماعية في دعم سمعة مؤسسة رويبة للمشروبات غير الغازية، فالمؤسسة بتبنيها البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية وهو ما لمسناه من خلال إجابات اطارت المؤسسة حيث تحرص المؤسسة على تحقيق نتائج مالية إيجابية مع التزامها بتطبيق قوانين تخدم جميع أصحاب المصالح وبذلك تقوي مكانها وتعزز مصداقيتها واستقلاليتها في القيام بالأعمال، كما تهتم بالنشطات الاجتماعية لتتجنب التأثيرات الجانبية والتي تنعكس حتما على سمعتها ومنها مراعاة القدرة الشرائية لزبائنها، ومن مجموع هذه الالتزامات تحرص المؤسسة على إقامة وحدة خاصة للمسؤولية الاجتماعية تحدد فيها المهام وتنظم فيها العمليات وبذلك تتمكن من رصد الفوائد الناجمة عن هذا التبني.

- إن المؤسسة وانطلاقا من التزامها بمسؤوليتها الاجتماعية فهي تولي أهمية للأداء الاجتماعي في أعمالها وممارساتها، فقد تبين أن المؤسسة تعمل على خلق فرص عمل معتبرة وبذلك تساهم في تخفيض نسبة البطالة كما أنها تساهم في تمويل المشاريع التي تتبناها منظمات المجتمع المدني وتقدم الدعم المادي لصالح المجتمع المحلي وتحرص على توفير الرعاية الصحية والاجتماعية للعمال ولعائلاتهم.
- يظهر الأداء البيئي في رسالة المؤسسة حيث أن لديها برامج تشارك من خلالها في حماية البيئة وأن المؤسسة تعمل على ترشيد الموارد واستخدام أساليب فعالة وتكنولوجيا متطورة لمعالجة النفايات، كذلك تبين بأن المؤسسة تقدم الدعم المادي لمنظمات حماية البيئة.

IV. الخلاصة:

بناءا على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، ونظرا للمنافسة الشديدة التي يعرفها قطاع المشروبات الغازية والعصائر بصفة عامة في الجزائر، يتعين على مؤسسة **"رويبة"** أن تواصل في سياستها المتمثلة في الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية بأبعادها المعروفة، مما سيعزز سمعتها في المجتمع ويمكنها من تحويل رضا زبائنها إلى ولاء وهذا ما سوف يجعلها تكتسح السوق بمنتجاتها وتوسع حصتها. لذا نقدم التوصيات الآتية:

- ينبغي أن تكون مساهمات وممارسات المؤسسة أكثر فعالية تجاه قضايا البيئة بحيث يشعر بأهميتها مختلف الأطراف المتعاملة معها، وضرورة أن تعبر عن احتياجاتهم الفعلية وهناك العديد من الفرص المجتمعية التي تتناسب مع طبيعة عمل هذه المؤسسة مما يدعم سمعتها؛
- مراعاة المؤسسة أن يكون دورها في المسؤولية الاجتماعية دوراً فعالاً ملموساً ونابعاً من ثقافة المؤسسة كي تكون أنشطة المسؤولية الاجتماعية هادفة وحقيقية وليست للدعاية فقط؛
- ضرورة أن تسعى إدارة المؤسسة محل الدراسة لجعل الزبائن أكثر إدراكا لمسؤوليتها الاجتماعية إزاءهم، مع الأخذ بعين الاعتبار آرائهم ومقترحاتهم حول أنشطتها وخدماتها؛
- ينبغي أن تسعى إدارة المؤسسة محل الدراسة لكسب رضا عامليها من خلال إشراكهم في العملية الإدارية وجعلهم ضمن منظومة اتخاذ القرارات مما يجعلهم أكثر حرصا ورغبة في انجاز الأعمال والإبداع بصورة ذاتية.

- ملحق الجداول والأشكال البيانية:

الشكل رقم (01): نموذج Pelaza للمسؤولية الاجتماعية

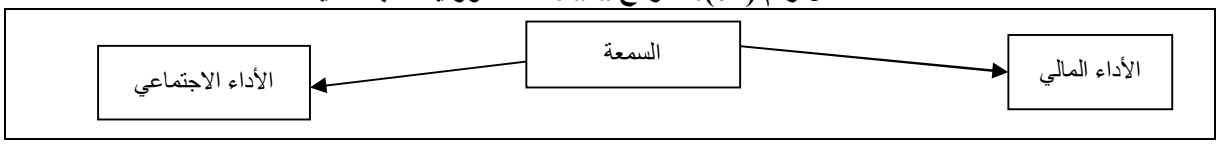

Source: Peloza, John, **Corporate Social Responsibility as Reputation Insurance**, University of Calgary Haskaune School of Businossm, 2005, P.33. Sur le site internet : http://195.130.87.21:8080/dspace/handle/123456789/1168.

الجدول رقم (01): سلم ليكارت الخماسي

التصنيف	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير مواق تماما
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على الدراسات السابقة

الجدول رقم (02): نتائج قياس ثبات الاستمارة

الرقم	المتغير	عدد الفقرات	معامل الفا-كرونباخ
01	أبعاد المسؤولية الاجتماعية	12	0.827
02	السمعة	12	0.777

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

الجدول رقم(03): الخصائص الوصفية لعينة الدراسة

المتغيرات	الفئات المستهدفة	التكرارات	النسبة المئوية
الجنس	- ذكر	13	%65
	- أنثى	7	%35
السن	- اقل من 30 سنة	6	%40
	- من 31- 40سنة	9	%45
	- من 41-50 سنة	2	%5
	- أكثر من 51 سنة	3	%10
المستوى	- مستوى(تقني سامي+ليسانس)	4	%20
	- مهندس	12	%60
	- دراسات عليا	4	%20
الاقدمية في العمل	- اقل من 5 سنوات	6	%30
	- من 6-10 سنوات	9	%45
	- من 11-15 سنة	2	%10
	- أكثر من 15 سنة	3	%15

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج spss

الجدول رقم (04): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على متغير السمعة

	الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي العام	متوسط الانحراف المعياري	مستوى الإجابة
أبعاد المسؤولية الاجتماعية	01	البعد الاقتصادي	4.02	0.82	عال
	02	البعد الاجتماعي	3.50	1.03	متوسط
	03	البعد البيئي	4.11	0.74	عال
		المتوسط العام لجميع الابعاد	3.87	0.86	عال

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

الجدول رقم(05): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على متغير السمعة

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي العام	متوسط الانحراف المعياري	مستوى دلالة الإجابات
01	الإبداع	4.1	0.86	عال
02	جودة المنتج أو الخدمة	4.6	0.56	عال
03	ثقافة المؤسسة	3.81	0.81	عال
	المتوسط العام لجميع المؤشرات	4.17	0.74	عال

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

الجدول رقم(06): درجة تأثير البعد الاقتصادي في دعم سمعة مؤسسة رويبة

المعلمة	مقدر المعلمة	الخطأ المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
β_0	2 .314	0.426	5 .432	0,000
β_1	0.4 61	0.104	4,415	0,000
معامل التحديد	R^2=0.721			

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

الجدول رقم (07): درجة تأثير البعد الاجتماعي في دعم سمعة مؤسسة رويبة

المعلمة	مقدر المعلمة	الخطأ المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
β_0	2.943	0.277	10.631	0,000
β_1	0.351	0.077	4.564	0,000
معامل التحديد	R^2=0.732			

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

الجدول رقم(08): درجة تأثير البعد البيئي في دعم سمعة مؤسسة رويبة

المعلمة	مقدر المعلمة	الخطأ المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
β_0	3.016	0.716	4.213	0,000
β_1	0.281	0.173	1.325	0,000
معامل التحديد	R^2=0.128			

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

الجدول رقم(09): درجة تأثير المسؤولية الاجتماعية بأبعادها الثلاثة في دعم سمعة مؤسسة رويبة

المعلمة	مقدر المعلمة	الخطأ المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
β_0	1.600	0.412	3.883	0.001
β_1	0.663	0.105	6.292	0,000

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

الجدول رقم (10): نتائج الدراسة لوصف إجابات العينة

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
	أبعاد المسؤولية الاجتماعية			
	البعد الاقتصادي			
01	تلتزم مؤسستي بالقوانين التي تخدم جميع الأطراف ذات المصلحة	4.20	0.89	عال
02	تهتم مؤسستي بالنشاطات الاجتماعية التي تقوي العلاقة مع الأطراف ذات المصلحة	3.95	0.68	عال
03	تعمل مؤسستي على إقامة وحدة أو مصلحة خاصة بالمسؤولية الاجتماعية	4.25	0.78	عال
04	تراعي مؤسستي مستوى القدرة الشرائية لزبائنها عند عرض منتجاتها	3.70	0.92	عال
	البعد الاجتماعي			
05	تعمل مؤسستي على خلق فرص عمل معتبرة للعمل	3.35	1.18	ضعيف
06	تقوم مؤسستي بتمويل المشاريع التي تتبناها منظمات المجتمع المدني	3.20	0.89	ضعيف
07	توفر مؤسستي فرص الرعاية الاجتماعية والصحية لعائلات عمالها	3.65	1.18	عال
08	تقدم مؤسستي تبرعات لصالح المجتمع المحلي	3.8	0.890	عال
	البعد البيئي			
09	تسعى مؤسستي للمشاركة في برامج حماية البيئة	4.35	0.813	عال
10	تعمل مؤسستي على ترشيد استغلال الموارد	4.25	0.786	عال
11	تستعمل مؤسستي أساليب فعالة وتكنولوجيا متطورة لمعالجة النفايات	4.00	0.725	عال
12	تقدم مؤسستي مساهمات مالية لمنظمات حماية البيئة	3.85	0.671	عال
	مؤشرات السمعة			
	الإبداع			
13	تسعى مؤسستي إلى توفير مناخ يدفع العاملين على الإبداع	3.65	1.040	عال
14	تستخدم مؤسستي أساليب تكنولوجية متطورة	4.20	0.616	عال
15	تتابع مؤسستي التطورات الحاصلة في مجال الإبداع	4.15	0.875	عال
16	توفر مؤسستي وحدة خاصة بالبحث والتطوير	4.40	0.940	عال
	جودة المنتج أو الخدمة			
17	تركز مؤسستي على تقديم منتج عال الجودة	4.60	0.681	عال

18	تحمل مؤسستي شعار الجودة في رسالتها	4.50	0.607	عال
19	تهتم مؤسستي للظهور بصورة مميزة بفضل جودة منتجها	4.55	0.510	عال
20	تطبق مؤسستي معيار ومواصفة الجودة الشاملة	4.75	0.444	عال
ثقافة المؤسسة				
21	تؤمن مؤسستي بكفاءة العمل الجماعي	3.95	0.686	عال
22	تسعى مؤسستي إلى بناء ثقافة قوية داعمة لإتقان العمل	3.80	0.768	عال
23	تسعى مؤسستي إلى بناء ثقافة قوية داعمة لتجنب الصراعات	3.45	0.759	محايد
24	تمنح مؤسستي فرص للتطوير المهني بين أفراد عامليها	4.05	1.05	عال

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

الإحالات والمراجع:

[1]. Archie B CAROLL, **The pyramid of corporate social responsibility**: toward the moral management of organizational stackeholders, 1979, vol 4, n° 4, P.42.

[2]Marie-Francoise Gyonnard et FrédériqueWillard, **Du management environnemental au développement durable des entreprises**, Ademme, France, 2004, P.05.

[*]. أصحاب المصالح هم "فرد أو جماعة يؤثر ويتأثر بتحقيق المنظمة لأهدافها".

[3]. Vincent Lacolare, **L'entrepreneur Durable**, Afnor Editions 2011, P.174.

[4]. Alice Audouin, Anne Courtois, Agnès Rambaud-Paquin : **la communication responsable- la communication face ou développement Durable –eyroelles**, edition de organization , Paris, 2009 ,P.28.

5. Isolda Aga zzi, **Les ONG Dans Le Système Onusien : Vers Un Partenariat Multi-Acteurs ?, Géostratégiques**, N° 16 - Les O.N.G., Mai 2007, P.136. disponible Sur Le Site internet : Agazzi - 2007 - Strategicsinternational.Com , Consulté Le :30/11/2013.

6. Nickels, William. G & Mchugh, James, M & Mchugh, Suan M, **Understanding Business**, 6th ed, Boston, 2002 , P.103.

[7]. نورا محمد عماد الدين أنور، **المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية**، دراسة تطبيقية مقدمه إلى مركز المديرين المصري مسابقة الأبحاث السنوية، 2010، ص.14.

[8]. Marcello Palazzi & George Starcher, **corporate social responsibility and business success**, The European Bahai Business Forum, 2006. P.7.

[9]. Alexander Dahlsrud, **How Corporate Social Responsibility is Defined: an Analysis of 37 Definitions,** Corporate Social Responsibility and Environmental Management Corp. Soc. Responsib. Environ. Mgmt ,**DOI**: 10.1002/csr, 2006, P.132. disponible sur le site inernet : kantakji.com/media/3452/z113.pdf, consulté le : 7 /04/2015.

[10]. Reynaud,E, **Développement durable et entreprise vers une relation symbiotique**, journée AIMS Atelier développement, ESSC.A Angers, mai 2003, p. 15.

[11]. Barnett, M.L., Jermier, J.M., & Lafferty, B.A, **Corporate Reputation: The Definitional Landscape,** (Electronic Edition). Corporate Reputation Review,Vol.9, No.1, 2006,p.6.disponile sur le site internet : http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=868492 consulté le: 19 Octobre 2014.

[12]. Ronald,Chibuike&Iwu-Egwuonwu**, Corporate Reputation&Firm Performance Empirical Literature Evidence,** International Journal of Business and Management, Vol. 6, No. 4; April 2011,p.199. disponible sur le site internet : www.ccsenet.org/ijbm, consulté le :10 /04/2015.

[13].غراهام داولينغ، **تكوين سمعة الشركة: الهوية والصورة والأداء**، ترجمة وليد شحادة، مكتبة العيبكان للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية، 2003، ص.46.

[14]. نفس المرجع، ص.32.

[15]. Davies, Gary & Chun, Rosa & Silva, Rui Vinhas da & Roper, Stuart, **A Corporate Character Scale to Assess Employee and Customer Views of Organization Reputation,** Corporate Reputation Review, Vol. 7, No.2004, p 127.

[16]. Iwu-Egwuonwu, Ronald Chibuike, **Corporate Reputation & Firm Performance: Empirical Literature Evidence**, International Journal of Business andManagement Vol.6, No.4, 2011, p.199.

[17]. Fombrun, Charles J., **List of : A Compilation of International Corporate Reputation Ratings**, Corporate Reputation Review, Vol.10, No.2, 2007, p.

[18]. Maktoba Omar; Robert L Williams Jr, **Managing and maintaining corporate reputation and brand identity: Haier Group logo,** Journal of Brand Management; Apr-Jun 2006; 13, 4/5; ABI/INFORM Global, P. 268.

[19]. Christine noël, **la notion de responsabilité de l'entreprise fondements conceptuels et utilisation managériale**, disponible sur le site d'internet : http://hal.grenoble-em.com/hal-00461628/, consulté le 23/10/2012.

[20]. حسين الاسرج، **الوقف كأحد أدوات المسؤولية المجتمعية للشركات**، ص.13، على الرابط: http ://MPRA.vb.uni-muenchen.de/38680

[21]. Unden, Charlotte, (2007), **Multinational Corporate and Spillovers in Vietnam- Adding Corporate Social Responsibility**, Masters Thesis, Lunds Universit, 2007, P.14. disponible sur le sitewww.csr-weltweit.de/uploads/tx_jpdownloads/FDI_CSR_Vietnam.pdf , consulté le 07/07/2013.

[22]. **مؤتمرا لأمم المتحدة للتجارة والتنمية، كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع**، الاتجاهات والقضايا الراهنة، الأمم المتحدة، نيويورك، جونيف،2004، ص.11.

[23]. غراهام داولينغ، **تكوين سمعة الشركة، الهوية والصورة والأداء**، ص.29.

[24] .http://www.forbesmiddleeast.com/read.php?story=3259&utm_source=buffer&utm_campaign=Buffer&utm_content=buffer86d61&utm_medium=twitter#sthash.Mb0nrTAc.dpuf

[25]. Orlitzky, M., Schmidt, L.F. and Rynes, S. L, **Corporate social and financial performance : a meta-analysis**; Organization Studies, 24(3), 2003, P .P .403-441.disponible sur le site internet: bulldog2.redlands.edu/fac/marc.../orlitzkyschmidtrynes2003os.pdf , consulté le 08/1/2015.

دور نظم المعلومات الالكترونية في تحسين أداء صندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء لولاية تبسة -دراسة تطبيقية على نظام (SYSCAS)-

شوقي جدي (*)
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،
جامعة العربي التبسي، تبسة - الجزائر
الحاج عرابة (**)
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر

ملخص : يهتم هذا البحث بدراسة أثر نظم المعلومات الإلكترونية (المحوسبة) على الأداء العام لصندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء وكالة تبسة؛ من خلال دراسة نظام المعلومات (SYSCAS) المطبق حديثا في هذا الصندوق والذي يهدف إلى تسيير كل العمليات الخاصة بالمديرية الفرعية الخاصة بالتحصيل، إدارة المراقبة والمنازعات التابعة لصندوق (CASNOS)، وقد توصلت هذه الدراسة إلى مساهمة هذا النظام (SYSCAS) بشكل فعال في الرفع من أداء الصندوق من خلال الدقة والسرعة في معالجة العمليات، كما أوصت الدراسة بتدريب مشغلي النظام بشكل مستمر وتطوير نسخة أقل تعقيدا للنظام مزودة بخاصية الاتصال بالمنخرطين عبر الانترنت من أجل تخفيض تكاليف الطباعة، وتم اقتراح تطوير نسخة خفيفة (SYSCAS Light Version) متوافقة مع أجهزة الهاتف المحمول لتسهيل العمل الميداني للمراقبين وربطهم بالنظام الام للصندوق، مما ينعكس إيجابا على أداء الصندوق.

الكلمات المفتاح : نظام معلومات، ضمان اجتماعي، SYSCAS، صندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء، تبسة.

تصنيف JEL : L86 ، D83، H55.

I. تمهيد:

لقد عرفت الإنسانية الحماية والتكافل الاجتماعي كممارسة منذ زمن بعيد؛ حيث كان الفرد سابقا وعند تعرضه لأي نوع من أنواع المخاطر تبادر المجموعة التي ينتمي إليها سواء العائلة أو القبيلة إلى حمايته والتكفل به. ثم تطورت الحماية الاجتماعية بتطور العمل إلى أن أصبحت في وقتنا الحاضر صناعة قائمة بحد ذاتها، لها مؤسساتها وقوانينها الخاصة بها. هذه الصناعة تسمى في كثير من الاقتصاديات بالضمان الاجتماعي –التامين الاجتماعي – وهي تعتبر من أبرز القطاعات التي لها مكانة مهمة في النسيج الاقتصادي لأي دولة حديثة، وهذا ما جعل لها تأثيرا كبيرًا وواضحًا على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع ككل. ومازال الضمان الاجتماعي يشكل منظومة حساسة ومهمة وبدونها تصير حياة العمال وذويهم صعبة وغير آمنة، مما جعل المجتمعات تهتم بإنشاء مؤسسات وهيأت وصناديق متخصصة في الضمان الاجتماعي، كما تهتم بتزويدها بكفاءات إدارية وفنية وتكنولوجية، من أجل ضمان تقديم مختلف الخدمات التأمينية لمنتسبيها من جهة، وتحسين أداءها.

من جهة أخرى، وجدت نظم المعلومات في المؤسسات قبل ظهور تكنولوجيا المعلومات، ولا تزال إلى وقتنا الحالي الكثير من المؤسسات في الجزائر تستخدم نظم معلومات تقليدية تحتوي على الحد الأدنى من التكنولوجيا، مما جعلها تواجه صعوبات كبيرة في التكيف والتأقلم مع المتطلبات الجديدة التي فرضتها الثورة التكنولوجية المعاصرة. وكنتيجة حتمية لمواكبة هذا الواقع الجديد استعانت المؤسسات الجزائرية بتكنولوجيا المعلومات من أجل تطوير طريقة عملها، وتحديث أنظمة معلوماتها من خلال اعتمادها على التقنية والحواسيب في بناء وتصميم وهندسة نظم المعلومات. حيث تعتبر نظم المعلومات الالكترونية المعدة للتشغيل الآلي أكثر فعالية وكفاءة بالمقارنة مع النظم الأقل تعقيدا؛ الأمر الذي دفع بالمؤسسات إلى الاستفادة من التقنيات الحديثة في مجال المعلوماتية، من خلال استبدال النظم اليدوية للمعلومات بنظم محوسبة أكثر سرعة ودقة وكفاءة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الحديث عن نظام المعلومات بصورته التقليدية ليس بالجديد، بل إن حوسبة نظام المعلومات هو الجديد، حيث ظهر الحاسب؛ الشبكات والبرمجيات وغيرها كأبعاد جديدة في نظم المعلومات، وقد عرف (Turban) نظام المعلومات المحوسب (الالكتروني) بأنه "النظام الذي يستخدم تكنولوجيا الحاسب لأداء بعض أو كل الأعمال المطلوبة"[1].

صندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء، تأسس في الجزائر كنظام إجباري منذ سنة 1958 وإلى غاية سنة 1974 لم يكن يغطي هذا الصندوق إلا أداءات التقاعد فقط ، وابتداء من سنة 1975 صارت التغطية تشمل التأمينات الاجتماعية الأخرى (المرض، الأمومة، العجز والوفاة). وفي سنة 1983 تم إعادة هيكلة المنظومة الوطنية للضمان الاجتماعي، مما نتج عنه إدماج الضمان الاجتماعي للأجراء ولغير الأجراء في نظام واحد. أما صندوق الوطني للضمان

eMail : (*) Chawkidjeddi@gmail.com & (**) Araba.hadj@gmail.com

الاجتماعي لغير الأجراء (CASNOS) بشكله الحالي فقد تم إنشاؤه بموجب المرسوم التنفيذي(407/92) بتاريخ جانفي 1992 استجابة للتحولات الاقتصادية الكبرى التي شهدتها البلاد في تلك الفترة، ويعتبر هذا الصندوق هو المسؤول عن الرعاية الاجتماعية للفئات المهنية غير المأجورة والتي تشمل التجار، الحرفيين، الصناعيين، الفلاحين وأصحاب المهن الحرة. ويقوم هذا الصندوق بمجموعة مهام رئيسة على رأسها القيام بتسيير الخدمات العينية والنقدية للتأمينات الاجتماعية المقدمة لغير الأجراء، وتسيير معاشات ومنح المتقاعدين. كما أن من مهامه تنظيم، ممارسة وتنسيق الرقابة الطبية كما يقوم بأعمال الوقاية، الإعلام الصحي وتسيير صندوق المساعدات والإسعاف.[2] ويتكون صندوق (CASNOS) من مديرية عامة يترأسها مدير عام ويساعده مدراء مركزيين مكلفين، كما يضم الصندوق مجموعة من الوكالات الولائية والنقاط والمكاتب موزعة عبر كامل التراب الوطني، ويعتمد الصندوق على تكنولوجيا المعلومات في تطويره لنظم المعلومات الخاصة بها، وهو يسعى باستمرار لاستخدام هذه التكنولوجيا في مختلف عملياتها الإدارية الخاصة بتسيير مواردها وترشيد نفقاتها، وتحسين خدماتها المقدمة لشريحة واسعة من المنخرطين لديها. ولعل استخدام هذه المنظمات لنظم المعلومات المحوسبة ذات الكفاءة والفعالية من شأنه أن يحقق لها أهدافها، فقد تزايد الاهتمام بهذه النظم لما تلعبه من دور حاسم في تطوير المنظمات، حيث توفر كافة المعلومات المناسبة في الأوقات الأكثر ملائمة لمختلف المستويات الإدارية، وذلك لدعم جميع المهام والوظائف الإدارية بالإضافة إلى تحسين وتطوير حركة الاتصالات وتدفق المعلومات بين تلك المستويات، وكل ذلك من شأنه أن ينعكس ايجابيا على أدائها الإجمالي.[3]

تتأكد أهمية نظم المعلومات الالكترونية من خلال كونها تساهم في زيادة الأداء، كما تساهم في تطوير أساليب الإدارة والعمل بشكل عام، ومن خلال ما سبق يمكن تلخيص مشكلة البحث في السؤل الرئيسي التالي:

ما هو الدور الذي تلعبه نظم المعلومات الالكترونية (نظام SYSCAS تحديدا) في تحسين أداء صندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء لولاية تبسة؟

وقد تمت دراسة هذا الموضوع بهدف التعرف على طبيعة وأنواع نظم المعلومات المحوسبة (الالكترونية) المستخدمة في تسيير صندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء لولاية تبسة، ودورها الهادف إلى تحسين مستويات الأداء لدى هذا الصندوق من خلال استخدامه لنظام (SYSCAS).

تناولت بعض الدراسات السابقة موضوع إشكالية البحث، حيث ركز (السعودي) سنة 2005 على دراسة أثر نظم المعلومات الإدارية المحوسبة على أداء العاملين في مؤسسة الضمان الاجتماعي، إذ قام الباحث بتصميم وتطوير استبانه لغرض جمع البيانات وتوزيعها على أفراد العينة البالغ عددهم (369) عضوا، حيث توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها وجود أثر للمستلزمات الرئيسية لإدارة وتشغيل نظام المعلومات المحوسب (المادية والبرمجية والبشرية والتنظيمية) في الأداء الوظيفي، كما توصلت لوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين تصورات المبحوثين للأداء الوظيفي ولمستلزمات نظام المعلومات تعزى للمتغيرات الديمغرافية[4].أما دراسة (العمري) سنة 2009 فهدفت دراسته إلى التعرف على أثر نظم المعلومات الإدارية المحوسبة على أداء العاملين في شركات الاتصالات الفلسطينية، حيث تمت دراسة عينة بحثية متكونة من (310) موظف، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمتطلبات تشغيل وإدارة نظم المعلومات المحوسبة على أداء العاملين.[5]

أما عن أسباب اختيار الدراسة فهي عدم وجود أي دراسة حسب علم الباحثين تبحث في نظم المعلومات المحوسبة (الالكترونية) وأثرها على مؤسسات الضمان الاجتماعي الجزائرية، وهو ما دفعهما إلى إسقاط هذه الدراسة على صندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء لولاية تبسة.

II. الطريقة والأدوات المستخدمة:

اعتمدنا في إجراء هذه الدراسة على المنهج الوصفي وكذا أداة المقابلة الشخصية مع مجموعة من العمال والمديرين على مستوى المؤسسة محل الدراسة، كما تم الاعتماد على أداة الملاحظة للظروف والوقائع الخاصة بمجال البحث. أما بالنسبة لطريقة الدراسة فقد قامت على الخطوات التالية:

1. التعريف بالوكالة الولائية تبسة: كانت هذه الوكالة وحتى وقت قريب عبارة عن فرع (ANTENNE) يتبع الوكالة الجهوية بقسنطينة، وقد تم مؤخرا القيام بإعادة هيكلتها وترقيتها لتصبح وكالة (AGENCE) ولائية أنظر الشكل رقم (01) تابعة للمديرية العامة (CASNOS) بالجزائر العاصمة، تضم 53 إطارا وعاملا، ويقع مقر الوكالة ببلدية تبسة وبالضبط في المركز الجديد بشارع هواري بومدين، كما تمتلك ثلاث فروع (الشريعة، الونزة وبئر العاتر)، وشباكين موحدين(GUICHET UNIQUE).

2. تدفق المعلومات الخاصة بالأنشطة الرئيسية بصندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء لولاية تبسة: تعد المعلومات موردًا نادرًا على غرار الموارد الأخرى التي يجب على المنظمات التحكم فيها وتسييرها، فهي عامل إنتاج وترابط، خاصة أنها تشكل القاعدة الأساسية التي تقوم عليها عملية اتخاذ القرارات.[6] وقد نوه الباحثين والممارسين إلى ضرورة تبادل وتشارك المعلومات والأفكار وصولا إلى تبادل المعرفة في حد ذاتها،[7] وللوقوف على واقع تدفق

المعلومات الخاصة بالأنشطة والعمليات في صندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء لولاية تبسة، وقد تمت ملاحظة وجود كم هائل وكبير من المعطيات والمعلومات المتدفقة الخاصة بالصندوق والتي يمكن تصنيفها كما يلي:

1.2. تدفق المعلومات على مستوى المديرية الفرعية للتحصيل، المراقبة والمنازعات: تعتبر هذه المديرية الفرعية مسئولة عن تسجيل، ترقيم، متابعة، مراقبة وتحصيل الاشتراكات المستحقة على المنخرطين لدى الصندوق؛ ولكي تتم هذه العملية على أكمل وجه يتم تجميع، توليد، تخزين حزمة كبيرة من البيانات وتتم معالجتها يدويا وآليا (باستخدام نظام SYSCAS)، كما يتم تبادل المعلومات وتدفقها عبر أربع مصالح فرعية، كما يلي:

- **تدفق المعلومات على مستوى مصلحة الترقيم:** تقوم هذه المصلحة بعملية تسجيل وترقيم وبناء الملفات القاعدية للمنخرطين وهذا ما يتطلب مجموعة من المعلومات والوثائق الخاصة بالمنخرطين (معلومات أساسية/ معلومات حول النشاط)، ويتم تجميع البيانات والمعلومات المطلوبة من أجل تكوين ملف قاعدي (ورقي/الكتروني) خاص، كما يتم منح رقم تعريفي للمنخرط يميزه عن بقية المنخرطين لدى الصندوق، كما تقوم هذه المصلحة باستخدام وتوليد معلومات مختلفة من أجل القيام بإجراءات الشطب، التعديل، التجديد والإلغاء النهائي لترقيم المنخرطين.
- **تدفق المعلومات على مستوى مصلحة الاشتراكات:** تهتم هذه المصلحة بعملية متابعة وضعية المستحقات المالية التي يقدمها المنخرطون للصندوق، حيث يتم تبادل المعلومات التي تتعلق بحجم الاشتراكات ودرجة الوفاء بها، كما يتم على مستوى هذه المصلحة حساب مبالغ الزيادات، العقوبات المالية، المصاريف والمبالغ النقدية التي يمكن أن يطلب من المنخرطين تسديدها لحساب الصندوق. ومن الملاحظ أن هذه المصلحة تستمد المعلومات من خلال الاطلاع على وثائق الإثبات مثل الشيكات أو الحوالات، كما يتم الاعتماد على وثائق يتم طلبها من المنخرط مباشرة مثل مستند التصريح بالأرباح، كما تقدم هذه المصلحة مجموعة من المعلومات الخاصة بالحالة العامة للمنخرطين لديها ويتم طباعتها عند الطلب في شكل وثائق رسمية على غرار شهادة الانتساب والوفاء لأغراض مختلفة مثل التعويضات، المناقصات، الشطب من السجل التجاري، كما يتم تبادل للبيانات والمعلومات مع هيأت خارجية مثل إدارة الضرائب والسجل التجاري.
- **تدفق المعلومات على مستوى مصلحة المراقبة:** يتمثل دور هذه المصلحة في المراقبة والتحقيق الميداني لكل المعلومات والوثائق التي يقدمها المنخرطين للصندوق، من خلال القيام بزيارة مقرات الشركات، المحلات التجارية، الحرفيين وغيرهم، كما تقوم بتنفيذ مهام على مستوى البنوك ومديريات الضرائب لجمع المعلومات الخاصة بالتصريحات الضريبية ومطابقتها مع التصريحات التي قدمها المنخرط للصندوق، ويتم تسجيل كل المعلومات السابقة في ملف الكتروني خاص يلحق بالملف القاعدي للمنخرط لدى الصندوق.
- **تدفق المعلومات على مستوى مصلحة المنازعات والشؤون القانونية:** تهتم هذه المصلحة بتسيير النزاعات التي قد تنشأ بين الصندوق والمنخرطين، تبادل المعلومات مع المحاكم والمحضرين القضائيين، جمع ومعالجة المعلومات الخاصة بالشيكات الغير قابلة للتحصيل، كما تقوم بترتيب الملفات والإجراءات الخاصة بلجنة الطعون وإخطار الجهات المسئولة والتي لها علاقة بالقرارات والأحكام الخاصة.

2.2. تدفق المعلومات على مستوى المديرية الفرعية للأداءات: هذه المديرية مسئولة على ترتيب كل العمليات المتعلقة بالتعويضات بمختلف أنواعها وإدارة ملفات التقاعد وتنشيط مصلحة الشفاء. ولكي تتم هذه العمليات السابقة على أكمل وجه يتم توليد وتبادل حزمة من البيانات والمعلومات عبر ثلاث مصالح فرعية، كما يلي:

- **تدفق المعلومات على مستوى مصلحة الشفاء:** تعتبر مصلحة الشفاء من أهم المصالح وذلك بعد عصرنتها من خلال نظام البطاقات الالكترونية شفاء، وتهتم هذه المصلحة بتسيير طلبات (الملف الإداري) بطاقات الشفاء (بطاقة مغناطيسية) كما يتمثل دورها في: حجز، بناء، تشغيل، تعديل، توزيع هذه البطاقات على مستحقيها من المؤمنين، وهذا ما ينجر عنه تبادل يدوي والكتروني (باستخدام برنامج PASCM) للبيانات والمعلومات وتخزينها عند كل عملية إنشاء وتشغيل بطاقة من بطاقات الشفاء.
- **تدفق المعلومات على مستوى مصلحة التعويضات:** بعد حصول المؤمن له اجتماعيا على بطاقات الشفاء فانه يستعملها لاقتناء الدواء؛ حيث يقوم الصيدلي المتعاقد مع الصندوق (يعتبر وسيط معلوماتي) بتحرير فاتورة بالدواء يتم تخزينها الكترونيا مع طباعتها، كما يقوم الصيدلي بحفظ وصفة الدواء مع لصق قسيمة الدواء في ظهر الوصفة (دليل مادي)، ثم يتم التوجه إلى مصلحة التعويضات لدى الصندوق للقيام بتقديم ملف الكتروني (يتم معالجته باستخدام برنامج PASCM[8]) مدعم بملف ورقي، ينقل من خلالهم البيانات المتعلقة بالفواتير والمعلومات الخاصة بالأدوية إلى المصلحة ليتم تدقيقها الكترونيا ويدويا من قبل أعوان مختصين، وبعد التأكد من صحتها يتم تحرير وطباعة مجموعة من الفواتير وأوامر بالدفع لفائدة الصيدلي (قائمة إجمالية للوصفات، قائمة الدفع البنكي لحقوق الصيدلية وطلب التسديد) وعند رفض الوصفات يتم أيضا تحرير وطباعة قائمة بالوصفات المرفوضة.
- **تدفق المعلومات على مستوى مصلحة التقاعد:** تهتم هذه المصلحة بعملية تسيير ومتابعة ملفات التقاعد، حيث يتم تقسيم هذه الملفات إلى نوعين رئيسيين: الأول يسمى بالتقاعد المباشر؛ الذي يحتوي بدوره على معاش التقاعد (الانخراط والاشتراك من 15 سنة فأكثر لدى الصندوق)، ومنحة التقاعد (الانخراط والاشتراك من 5سنوات إلى 14 سنة لدى الصندوق)، أما النوع الثاني من التقاعد يسمى بالتقاعد المنقول: ينشأ عند تحويل منحة أو معاش التقاعد إلى ورثة المنخرط في حالة الوفاة. ومن الملاحظ أن العمليات السابقة تولد وتستعمل حزمة من البيانات والمعلومات، وتتم معالجتها وإدارتها يدويا وآليا (باستخدام برنامج SYSERET[9]).

3.2. تدفق المعلومات على مستوى مصلحة المراقبة الطبية: تقوم هذه المصلحة بالتحقيق والمراقبة الطبية؛ هذه العملية التي تكتسي طابعا خاصا يتعلق بإعادة تشخيص أو التحقيق في المعلومات الواردة في الوصفات أو دراسة الملفات الطبية والتقارير المتعلقة بالحوادث والإجازات وتحديد نسب العجز.

4.2. تدفق المعلومات على مستوى مصلحة المحاسبة: تهتم هذه المصلحة بالإدارة المحاسبية لإيرادات ونفقات الصندوق، من خلال تسجيل المعلومات المحاسبية الخاصة بالإيرادات الإجمالية التي يتلقاها الصندوق والنفقات التي يلتزم الصندوق بدفعها قصد تلبية التزاماته.

5.2. تدفق المعلومات الأفقي والراسي بين المديريات الفرعية والمصالح الأساسية: يتم تدفق المعلومات بشكل أفقي بين المصالح الأساسية المشكلة للمديرية الفرعية الواحدة من جهة، ومن جهة أخرى يتم تدفق للمعلومات بين المصالح المتناظرة والمديريات الفرعية المتوازية، حيث يتم تبادل المعلومات بشكل الكتروني وتقليدي بين المصالح المكونة للمديرية الفرعية للتحصيل، المنازعات والمراقبة، وفي نفس الوقت يتم تبادل للمعلومات مع المصالح المتناظرة المتواجدة على مستوى المديرية الفرعية للأداءات، الشفاء، التعويضات والمراقبة الطبية.

6.2. تدفق المعلومات على مستوى مصلحة الإعلام الآلي: تقوم هذه المصلحة بتشغيل، تركيب، صيانة أجهزة الإعلام الآلي في الوكالة الولائية والفروع والشبابيك التابعة لها، كما يتم تزويدها بالتطبيقات والتحديثات الجديدة التي تقدمها المديرية المركزية للإعلام الآلي بالعاصمة.

7.2. تدفق المعلومات على مستوى مصلحة الموارد البشرية والوسائل: يتمثل دور هذه المصلحة في تسيير المورد البشري والمحافظة على وسائل الوكالة الولائية للصندوق، مما يولد معلومات خاصة بتطور وطبيعة الموارد البشرية التي تمتلكها الوكالة، كما توفر معلومات عن الوسائل والمعدات الخاصة بالوكالة.

8.2. تدفق المعلومات بين مقر الوكالة الولائية والفروع والشبابيك الجوارية:تقوم الفروع والشبابيك التابعة للوكالة بتبادل المعلومات الكترونيا وتقليديا (ورقيا، هاتفيا، فاكس .. الخ) مع مقر الوكالة بتبسة بشكل آني حيث تم ربط هذه الفروع والشبابيك الكترونيا بمقر الوكالة.

9.2. تدفق المعلومات بين الوكالة الولائية والمديرية العامة: يتم رفع التقارير والإحصاءات الخاصة بكل العمليات التي يقوم بها الصندوق على مستوى الوكالة إلى المديرية العامة عبر قنوات الكترونية مثل برنامج (OUTLOOK)، وعبر قنوات تقليدية مثل التقارير الورقية والبرقيات والتحويل المادي للمعلومات إلى المديريات المسئولة.

10.2. تدفق المعلومات بين الوكالة الولائية والهيئات الخارجية ذات العلاقة: يتم تبادل المعلومات بشكل يومي بين الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء (CASNOS) متمثلا في وكالة تبسة وبعض الهيئات ذات العلاقة مثل مديرية الضرائب، السجل التجاري وصندوق التقاعد بشكل تقليدي، عن طريق وسائط الكترونية محمولة، كما يتم تبادل المعلومات عند الطلب بين الصندوق وبعض الجهات الرسمية التي يخول لها القانون الوصول إلى معلومات حول المنخرطين، يدويا والكترونيا.

3. مكونات نظم المعلومات في صندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء لولاية تبسة: تتكون نظم المعلومات الخاصة بصندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء لولاية تبسة - من الناحية البنيوية – من مجموعة أجهزة: حواسيب شخصية (hp/Dell) عددها (23) بالإضافة إلى حاسوب خادم واحد، كما تحتوي على 09 طابعات من نوع (Canon/Epson)، ومجموعة عددها (05) من قارئات ومفاتيح الكترونية خاصة ببطاقات الشفاء (Tokan/Lecteur)، وجهاز واحد خاص بالبصمة الالكترونية. كما تحتوي نظم المعلومات الخاصة بالصندوق على برمجيات تتمثل في: نظم تشغيل (Windows) وبرامج مكتبية خاصة بالطابعات والملحقات الأخرى، كما يعتمد الصندوق على ثلاث (03) برامج أساسية، نظام (**SYSCAS**) والذي يستخدم في تسيير العمليات الخاصة بالمديرية الفرعية للتحصيل، المنازعات والمراقبة التابعة للصندوق، وبرنامج (PASCM) الخاص بتسيير المديرية الفرعية للأداءات والرقابة الطبية، وبرنامج (SYSERET) لتسيير ملفات التقاعد كما يحتوي النظام العام على برمجيات التطبيقات التي تقوم بتشغيل بيانات المنظمة مثل برامج الأجور والمحاسبة وبرامج الرقابة والمتابعة. يستعمل الصندوق قواعد بيانات تتم إدارتها عن طريق خادم (Server) وهي مجموعة من البيانات المرتبطة ببعضها والمنظمة بطريقة تتلاءم مع احتياجات ومتطلبات المستخدمين. ويعتمد الصندوق على مجموعة وسائط للاتصال ونقل البيانات مثل الألياف البصرية، الشبكات الداخلية (Intranet) شبكات اتصال متعددة (Outlook)، الفاكس، الهاتف والوسائط التقليدية المستخدمة في نقل المعلومات والبيانات، كما يعتمد النظام على أفراد يمثلون المورد الأساسي لتشغيل المكونات الأخرى والسيطرة عليها، يقومون بإدخال البيانات وتشغيل البرامج وإدارة نظم المعلومات.

III. النتائج ومناقشتها:

سيتم في هذا المحور التطرق إلى نظام المعلومات المحوسب (SYSCAS) الذي يستخدم في تسيير العمليات الخاصة بالمديرية الفرعية للتحصيل، المنازعات والمراقبة التابعة للصندوق، مع مناقشة النتائج الخاصة بمخرجات تطبيق هذا النظام ومعرفة مستويات الأداء التي يضيفها هذا النظام الالكتروني باعتبارها قيمة مضافة للصندوق.

1. تعريف نظام المعلومات الالكتروني (SYSCAS): هو نظام معلومات محوسب (الكتروني) في شكل برنامج تفاعلي يسمى سيسكاس (SYSCAS) يتوافق مع نظام تشغيل ويندوز (windows)، تم تطويره من قبل خبراء ومختصين في المديرية المركزية للدراسات، التنظيم والإعلام الآلي، التابعة للمديرية العامة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء بالجزائر العاصمة، يهتم بتسيير كل العمليات الخاصة بالمديرية والمصالح الخاصة بالتحصيل، المنازعات والمراقبة التابعة للصندوق.

2. العمليات الآلية لنظام (SYSCAS):

1.2. عملية المعالجة الآلية للترقيم والتسجيل (Immatriculation): تسمح هذه العملية عند تفعيلها بالترقيم والمتابعة الآلية للمنخرطين لدى الصندوق سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين، أنظر الشكل رقم (02)، وتتيح عملية المعالجة الآلية للترقيم والتسجيل تحرير وطباعة شهادات عدم الانخراط (Non affiliation) عند الطلب إحصائيا قام نظام (SYSCAS) بتحرير 25322 شهادة عدم انخراط لسنة 2015 لوحدها كما هو موضح في الجدول رقم (01) وهذا ما يبين القدرة الكبيرة لهذا النظام ومساهمته في زيادة أداء مصلحة الترقيم، وتقوم عملية المعالجة الآلية للترقيم والتسجيل على عدة عمليات جزئية، هي:

1.1.2. المعالجة الآلية للتعريف بالمنخرط (Module Adhérent): يتيح هذا الإجراء للمشغلين المكلفين بعملية التسجيل والذين يتبعون مصلحة التحصيل بتسجيل وترقيم ومتابعة نشاطات المنخرطين الطبيعيين لدى الصندوق، وتتطلب هذه العملية القيام بإدخال البيانات المتعلقة بالمنخرطين بشكل صحيح، كما تمر بأربع مراحل جزئية هي:

- **التعريف الالكتروني قبل الانخراط (l'Identification avant l'affiliation):** يتيح هذا الإجراء القيام بالتعريف الآلي بالأشخاص الذين يطلبون الانخراط في الصندوق؛
- **التسجيل الآلي للمعلومات الأساسية للمنخرطين (Affiliation d'un adhérent):** يتيح هذا الإجراء القيام بتسجيل الأشخاص الطبيعيين الذين يطلبون الانخراط في الصندوق من خلال إدخال البيانات الأساسية الخاصة بهم مثل الاسم واللقب، تاريخ ومكان الميلاد، العنوان، الجنس، الحالة العائلية، ...الخ؛
- **التسجيل الآلي لنشاطات المنخرطين (Saisie):** يتيح هذا الإجراء للأعوان المكلفين القيام بإدخال كل المعلومات الخاصة بالنشاط الذي يمارسه المنخرطين الطبيعيين الجدد؛
- **اعتماد وتثبيت معلومات المنخرطين (Validation):** يتيح هذا الإجراء لرئيس المصلحة القيام بتثبيت واعتماد المعلومات الخاصة بالمنخرطين الطبيعيين الجدد ، كما يتيح هذا الإجراء للأعوان المكلفين بالتسجيل والقيام بتعديل أو إلغاء منخرط قديم، كما يقوم النظام بحفظ كل عمليات التغيير أو الحذف التي يقوم بها الأعوان، ويوضح الجدول رقم (02) مساهمة نظام (SYSCAS) في التسجيل الآلي لـ 135 منخرط جديد لشهر جانفي 2016 لوحده وهذا ما يوضح مساهمة هذا البرنامج في الرفع من كفاءة وأداء مصلحة التسجيل.

2.1.2. المتابعة الآلية للأشخاص المعنويين (Module suivi des personnes morales): يتيح هذا الإجراء للمشغلين المكلفين أو رئيس المصلحة بإنشاء، تحديث أو القيام بمتابعة آلية للأشخاص المعنويين، من خلال:

- **إنشاء ملف قاعدي للأشخاص المعنويين (Création):** يتيح هذا الإجراء القيام بإنشاء ملف قاعدي للأشخاص المعنويين الذين يطلبون الانخراط في الصندوق، ويتطلب هذا الإجراء إدخال كافة المعلومات الأساسية ومعلومات عن طبيعة النشاط الذي تمارسه هذه المؤسسات.
- **إضافة شركاء في الملف القاعدي للأشخاص المعنويين (Ajouter):** يتيح هذا الإجراء القيام بإضافة الشركاء المالكين للمؤسسة محل الانخراط في الملف القاعدي للأشخاص المعنويين الذين يطلبون الانخراط في الصندوق، ويتطلب هذا الإجراء إدخال كافة المعلومات الأساسية وبيانات الشركاء.
- **تعديل الملف القاعدي للأشخاص المعنويين (Modification):** يتيح هذا الإجراء للأعوان المكلفين القيام بإدخال تعديلات في الملف القاعدي للأشخاص المعنويين المنخرطين في الصندوق، هذه التعديلات قد تنتج عن تغير حالة الشركاء، في حالة وفاة لأحد الشركاء، أو حالات أخرى.

3.1.2. التحرير الآلي للمنخرطين (Module édition adhérent): يتيح هذا الإجراء للمشغلين المكلفين القيام بمتابعة العمليات التي تم تنفيذها مسبقا بهدف الوقوف على الحالة العامة لعدد التغيرات التي حدثت وأثرت على المنخرطين لدى الصندوق أو مست نشاطاتهم، ويبين الجدول رقم (03) مخرجات النظام الخاص بالحالة العامة للمنخرطين (**Etat des affiliés**) حتى شهر جانفي 2016؛ حيث تبين هذه القائمة التغيرات التي مست الحالة العامة للمنخرطين مما يساعد مسيري الصندوق بالوقوف على هذه المعلومات واستخدامها بشكل يحسن من أداء الصندوق.

2.2. عملية المعالجة الآلية للتخليصات (Encaissement): تسمح هذه العملية الآلية عند تفعيلها للعاملين بمصلحة التحصيلات القيام بقبض وجمع الاشتراكات العادية المستحقة على المنخرطين لدى الصندوق سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين، أنظر الشكل رقم (03)، كما تتيح هذه العملية القيام بتحصيل المبالغ المالية الناتجة عن الزيادات أو العقوبات المالية التي قد يسددها المنخرطون في بعض الحالات، ويضمن نظام (SYSCAS) عملية القيام بعملية المعالجة الآلية للتخليصات من خلال ما يلي:

1.2.2. المعالجة الآلية لعملية التحصيل (Module décompte): تتيح هذه العملية للأعوان المكلفين بالتخليصات عند تفعيلها التكفل بعملية التحصيل وطباعة وصولات التسديد، ويتم في هذه العملية مراعاة طبيعة المبالغ المسددة سواء كانت اشتراكات أساسية، زيادات عن التأخير، عقوبات ناتجة عن عدم التصريح في الآجال أو مصاريف قضائية أو غيرها، كما يتم مراعاة الدخل المصرح به من قبل المنخرطين، وتسمح هذه العملية كذلك بتحديد نوع وسيلة التسديد (نقدا/شيك).

2.2.2. التحرير الآلي للاشتراكات المسددة (Module édition encaissement): يسمح هذا الإجراء للمشغلين المكلفين أو رئيس مصلحة التحصيلات بالإطلاع على مجموعة من القوائم التي توضح العمليات التي تم إجرائها للقيام بالتخليصات خلال مدة محددة للمساعدة في متابعة ومراقبة هذه العمليات، التي تتمثل في:

- دفتر الفوترة؛
- دفتر التخليصات؛
- دفتر العمليات المختلفة؛
- قائمة الاعفاءات؛
- قائمة التخليصات الملغاة؛
- قائمة التخليصات باستخدام الشك؛
- قائمة بالشيكات غير المحصلة؛
- قوائم أخرى مساعدة.

ويتيح هذا الإجراء للمشغلين المكلفين أو رئيس المصلحة أيضا مجموعة من التطبيقات والحاسبات المساعدة، تتمثل في:

- الحاسبة الالكترونية؛
- قائمة بالرموز المستخدمة في برنامج نظام (SYSCAS)؛
- برنامج حساب الاشتراكات الأساسية؛
- برنامج حساب الزيادات الناتجة عن التأخر في تسديد الاشتراكات المستحقة ؛
- برنامج حساب مبالغ العقوبات الناتجة عن عدم التصريح؛
- برنامج يسمح بتغيير الرقم السري الخاص بكل مشغل.

3.2. عملية المعالجة الآلية للمنخرطين (COTISANT): تهتم هذا العملية بالمتابعة الالكترونية لكل ما يتعلق بحسابات وملفات المنخرطين لدى الصندوق سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين، من حيث تسيير الاشتراكات ومتابعة طرق وفترات التسديد، وتحيين حسابات المنخرطين، كما يتم في هذه المرحلة المتابعة والمحاسبة الآلية للتحصيلات، والتسيير الآلي لهيئة الرقابة والطعون الخاصة بمصلحة التحصيلات. ويقوم نظام (SYSCAS) بالمعالجة الآلية للمنخرطين وفق ما يلي:

1.3.2. المتابعة الآلية لحسابات المشتركين(Module Compte adhérent): تتيح هذه العملية للمشغلين ورئيس المصلحة المعالجة الالكترونية لمجموعة مهمة من الإجراءات والعمليات التي تتم على حسابات المنخرطين لدى الصندوق، وتتكون عملية المتابعة الآلية لحسابات المشتركين من ما يلي:

- **المعالجة الآلية للوضعية المحاسبية للمنخرط (Situation Cotisant):** يسمح هذا الإجراء للمشغلين المكلفين أو رئيس المصلحة بالوقوف على حالة المشترك المالية مع الصندوق، كما يتيح للمشغلين الاطلاع على تطور الاشتراكات والدخل المصرح به من قبل المشترك عبر سنوات الانخراط لدى الصندوق.
- **المعالجة الآلية للوضعية العامة للمنخرط (Adhérent à jour):** يسمح هذا الإجراء للمشغلين المكلفين أو رئيس المصلحة بالوقوف على الحالة العامة للمنخرط في الصندوق، من حيث الاطلاع الآلي على كل العمليات التاريخية التي تم إجراؤها على الملف القاعدي للمنخرط سواء من قبل مصلحة التحصيل، أومصلحة الأداءات التي لها تأثير على الحالة العامة للمشترك.
- **التحرير الآلي لشهادة الاستيفاء والتحيين (Edition Attestation de mise à jour):** يتيح هذا الإجراء للمشغلين المكلفين التحرير الالكتروني لشهادة الاستيفاء والتحيين عند الطلب من المعني سواء كان فردا طبيعيا أو معنويا، وقد ساهم نظام (SYSCAS) في تحرير 6800 شهادة استيفاء وتحيين لسنة 2015 أنظر الجدول رقم (01) وهو عدد ضخم يصعب تنفيذه بشكل يدوي مما جعله يساعد في الرفع من أداء الصندوق، ويتم التحرير الآلي لهذه الشهادة عند إدخال رقم المشترك وتحديد نوع الشهادة ويتيح النظام ثمانية (8) أنواع لهذه الشهادة قد تكون معدة وحسب الطلب لـ : تكوين ملف إداري، الأداءات، البنوك، المناقصات، التسجيل، صندوق التقاعد، التوقف والشطب.
- **التحرير الآلي لمقررات الإعفاء (Décision d'exonération des MR/PR):** يسمح هذا الإجراء للمشغلين المكلفين بالتحرير الالكتروني لمقررات الإعفاء ويتطلب تشغيل هذا الإجراء إدخال رقم التخليص (Numéro d'encaissement) للمنخرط، ويتيح هذا الإجراء القيام بعمليتين جزئيتين في غاية الأهمية: الأولى تتعلق بإعداد قرارات الإعفاء الناتجة عن زيادات التأخير (Majorité de retard) المترتبة عن عدم تسديد الاشتراكات المستحقة في

آجالها القانونية، ويبين الجدول رقم (01) أن نظام (SYSCAS) قد حرر 875 إعفاء من هذا النوع لسنة 2015 ، مع تحرير 283 لشهر جانفي 2016 وحده– وهذا راجع للتسهيلات الجديدة التي قام بها الصندوق[10] - ، أما الإجراء الجزئي الثاني فيتعلق بتحرير مقررات عقوبات التأخير (Pénalité de retard) المترتبة عن عدم التصريح في الآجال القانونية.

- **المعالجة الآلية لكشف الحساب للمنخرط (Relevé de compte):** يتيح هذا الإجراء للمشغلين المكلفين المعالجة الالكترونية لكشف الحساب الخاص بالمنخرط، حيث يمكن هذا الإجراء عند تشغيله بعرض ونسخ كشف الحساب الذي يمكن من الاطلاع على كل التغيرات والتدفقات الدائنة والمدينة الخاصة بحساب المنخرط في فترة زمنية محددة.
- **التحرير والإعداد الآلي لشهادة الاشتراك (Attestation cotisant):** يمكن هذا الإجراء للمشغلين المكلفين بالتحرير والإعداد الالكتروني لشهادات الاشتراك التي تحتوي على كشف لمسار المنخرط لدى الصندوق، هذه الشهادة التي تستعمل في إعداد ملف التقاعد الخاص بالمنخرط، ويتطلب هذا الإجراء مرحتان: الأولى تسمى بمرحلة الترقين وادخال البيانات (يتم إعدادها من طرف المشغل المسئول عن هذه العملية، ثم يتم التحقق والمصادقة على عملية إدخال هذه البيانات) ثم تأتي مرحلة طباعة هذه الشهادة، وقد تم إعداد وتحرير 425 شهادة اشتراك لسنة 2015، انظر الجدول رقم (01).

2.3.2. النموذج الآلي لمعالجة التخليص (Module Décompte): يسمح هذا النموذج للمشغلين بالمتابعة الالكترونية لعملية التكفل بالتخليصات التي قام بها المنخرطين في الصندوق سواء عن طريق الحسابات البريدية أو الشيكات البنكية، من خلال القيام بالعمليات المحوسبة المتمثلة في : الإعداد، التدقيق، الترصيد، أو الإلغاء.

3.3.2. النموذج الآلي لمعالجة المقبوضات غير المعرفة (Module RNI): يساعد هذا النموذج المشغلين في المتابعة الالكترونية لعملية التكفل بالمقبوضات غير المعرفة (Recette non identifiées) هذه المقبوضات التي تنشأ عند قيام المنخرطين بتسديد مستحقاتهم عن طريق الشيكات البنكية أو الحسابات البريدية في حساب الصندوق لدى هاتين المؤسستين، وتظهر هذه التخليصات في حساب الصندوق بشكل إجمالي، مما يستدعي تعريف هذه المبالغ وفق كل منخرط حتى تتم تسوية وضعية هذا المنخرط لدى الصندوق، وتعتبر هذه العملية في غاية الأهمية، وتتم المعالجة الآلية للمقبوضات غير المعرفة وفق مرحلتين هما:

- **تسجيل المقبوضات غير المعرفة:** يتم في هذه المرحلة فرز وتعريف المبالغ المحصلة التي تظهر في حسابات الصندوق البنكية أو البريدية وربطها بالمنخرطين الذين قاموا بتسديدها، بالاستعانة بالشيكات أو بنسخة عن الحوالات البريدية التي تطلب من المنخرطين الذين قاموا بتسديد اشتراكاتهم، ويبين الجدول رقم (04) العدد الإجمالي لعمليات التعريف التي قام بها نظام (SYSCAS) خلال شهر جانفي 2016 حيث تم تعريف 363 اشتراك تم عبر البنك، كما تم تعريف 1243 اشتراك تم عبر الصندوق.
- **ترحيل المقبوضات غير المعرفة:** بعد القيام بفرز وتعريف المبالغ المحصلة يتم ترحيلها وبشكل آلي إلى الملف الخاص بحساب المنخرط، من أجل تحديث وضعيته المالية اتجاه الصندوق، ويتم في نهاية هذه العملية طباعة وصل التسديد الذي يبين ويؤكد قيام المنخرط بتسديد ما عليه من اشتراكات لدى الصندوق، كما يبين أن الصندوق قد استلم فعلا هذا الأشتراك، ويوضح الجدول رقم (04) العدد الإجمالي لعمليات الترحيل التي قام بها نظام (SYSCAS) خلال شهر جانفي 2016 حيث تم ترحيل339 اشتراك تم تعريفها مسبقا عبر البنك، كما تم ترحيل805 اشتراك تم تعريفها مسبقا عن طريق الصندوق.

4.3.2. النموذج الآلي للمراقبة (Module Contrôle): يخص هذا النموذج الذي يتطلب فتحه رقم سري خاص وبشكل حصري المراقبين لمساعدتهم على المتابعة الآلية لعملية المراقبة والتفتيش من خلال إعداد وإنشاء بطاقة معاينة، كما يتيح هذا الإجراء للمراقبين التسيير الالكتروني للملفات محل المعاينة والنتائج الخاصة بعملية مراقبتهم.

5.3.2. النموذج الآلي للعمليات المختلفة (Module O.Diverses): يسمح هذا النموذج للمشغلين بإمكانية إجراء مجموعة من العمليات الخاصة بإعداد ومعالجة الفوترة والعمليات الخاصة بالتخفيضات والتخليصات التي تقوم بها مصلحة التحصيلات، عن طريق الإجراءات التالية:

- **المعالجة الآلية للفوترة (Régularisation de facturation):** يسمح هذا الإجراء الآلي للمشغلين بحساب وتحرير وإعداد أو تعديل أو إلغاء الفواتير الخاصة بحسابات المنخرطين بشكل مبدئي، ويمكن هذا الإجراء من القيام بعمليات جزئية تساعد على إعداد وحساب مبالغ الاشتراكات الأساسية (Cotisations principales) التي يدفعها المنخرط إلى الصندوق، كما تمكن من حساب مبالغ الزيادات الناتجة عن التأخر في تسديد الاشتراكات المستحقة في آجالها القانونية، وأيضا حساب المبالغة المتأتية عن عقوبات عدم التصريح في الآجال القانونية، ويساعد نظام (SYSCAS) في القيام بعمليات حساب هذه المبالغ من خلال القيام بعمليات حسابية تمكن من تحديد المبالغ بشكل غاية في الدقة والسرعة، وهذا ما يساعد كثيرا المشغلين وحتى المنخرطين ويمكنهم من الاطلاع على هذه النتائج لاتخاذ القرارات الخاصة بها.
- **المعالجة الآلية للبيانات القديمة (Saisie Retard):** يتيح هذا الإجراء الآلي للمشغلين إدخال البيانات المتعلقة بعمليات التخليص التي قام بها المنخرط والتي لم تسجل في قواعد بيانات نظام (SYSCAS) قبل تثبيت هذا الأخير، وبعد القيام

بإدخال البيانات يتم طباعة نسخة عن عملية التخليص المرقمنة ويتم حفظها في الملف الورقي للمنخرط لتصبح كوثيقة إثبات.

- **الإلغاء الآلي للشيكات غير المحصلة (Annulation Cheque impayé):** في بعض الحالات التي يقوم المنخرطين فيها بالتسديد باستخدام الشيكات وعند قيام الصندوق بإجراء تحصيل هذه الشيكات يكتشف أنها دون رصيد أو تحتوي على رصيد ناقص وفي بعض الحالات يتبين أن حساب المنخرط البنكي تحت الحجز، مما يمنع عملية تحصيل هذه الشيكات، ولذلك يقوم نظام (SYSCAS) بإجراء آلي يسمح للمشغلين بالتعامل مع هذه الشيكات حيث يتيح لهم عملية إلغاء هذه الشيكات غير المحصلة.
- **الإلغاء الآلي للمبالغ المسددة (Annulation encaissement):** في بعض الحالات يستوجب على المشغلين إلغاء عملية تحصيل منفذة مسبقا لبعض المنخرطين، وهذا ما يقوم به هذا الإجراء الذي يسمح بالإلغاء الآلي للمبالغ المسددة نتيجة حدوث خطأ معين.
- **التصنيف والتوزيع الآلي للمبالغ المسددة (Ventilation encaissements):** يسمح هذا الإجراء الآلي للمشغلين بالقيام وبشكل دقيق بتصنيف وتوزيع المبالغ المسددة الإجمالية على الحسابات الخاصة بالمنخرطين، وعلى السنوات المسددة، ويبين الجدول رقم (05) مساهمة نظام (SYSCAS) وبشكل فعال في تصنيف وتوزيع مبلغ قدره 116276788.99 دج في شهر جانفي 2016 فقط، وهذا ما يرفع من أداء التحصيل لهذا الشهر.
- **التعديل والتصحيح الآلي للمبالغ المسددة (Redressement encaissement):** يسمح هذا الإجراء الآلي عند تشغيله بالقيام وبشكل دقيق بالتعديل الجزئي أو الكلي أو مراجعة أو تصحيح أو حتى إلغاء بعض المبالغ التي قام المنخرط بتسديدها مسبقا، وقد ينشأ هذا التعديل كنتيجة لإجراءات قد تمس حسابات المنخرطين مثل قبول طعن حول زيادات في التأخير أو إلغاء عقوبة مالية أو حتى الشطب أو التخفيضات التي يمنحها الصندوق في بعض الحالات، أو في حالات الوفاة أو الشطب النهائي.
- **التعويض الآلي عن المبالغ الزائدة المدفوعة (Demande de trop perçu):** يسمح هذا الإجراء عند تفعيله بالقيام وبشكل دقيق بمتابعة عملية التعويض عن المبالغ الزائدة المدفوعة التي قام بها المنخرط مسبقا، والتي تشكل حقوق يسترجعها المشترك من الصندوق، ويتم تعويض هذه المبالغ فقط في حالة الوفاة أو الشطب النهائي للمنخرط.
- **الكشف الآلي لوضعية المبالغ الزائدة المدفوعة (Mis à jour Trop perçu):** يسمح هذا الإجراء عند تشغيله بالقيام وبشكل دقيق بتحيين وتحديث الملفات محل تعويض المبالغ الزائدة.
- **الفوترة الآلية (facturation automatique):** يسمح هذا الإجراء الآلي للمشغلين بداية من شهر ماي من كل سنة بالقيام وبشكل سريع بالمعالجة الآلية الإجمالية للفواتير.
- **دفتر الفواتير الآلي (Journal de facturation automatique):** يسمح هذا الإجراء الآلي للمشغلين بإعداد دفتر فواتير إلكتروني مصنف حسب رقم التسجيل للمنخرطين.
- **القفل المحاسبي الشهري (Clôture du mois comptable):** يسمح هذا الإجراء الآلي عند تفعيله بالقيام وبشكل دقيق بقفل الحسابات الشهرية، وهذا ما يسمح بحمايتها من التعديل أو التغيير.

6.3.2. النموذج الآلي لتسيير الاعذارات/الإنذارات (Module Mis en demeure): يتيح نظام (SYSCAS) إمكانية التسيير الآلي لعملية تحرير وإعداد والرقابة على الاعذارات، وقد قام النظام بتحرير ومعالجة 3104 إعذار لسنة 2015 كما هو مبين في الجدول رقم (01)؛ وهذا ما يبين وبوضوح كيفية مساهمة النظام في رفع من أداء الصندوق من خلال القدرة والسرعة الفائقة في تحرير وتخزين وتسيير هذا العدد الضخم من الاعذارات، من خلال القيام بمجموعة من الإجراءات الآلية التالية:

- إنشاء الاعذارات الفردية (Création des MED individuelles)؛
- تثبيت الاعذارات (Solde des MD)؛
- المراجعة الآلية للاعذارات (Consultation des MD)؛
- التحديث الآلي الاعتذارات (Mis à jour des MD)؛
- إعداد قائمة الاعذارات (Listes des MD)؛
- التحرير الآلي للاعتذارات (Edition des MD)؛
- التحرير الآلي لوصولات الاستلام (Edition des accusés de réception).

7.3.2. النموذج الآلي لتسيير الطعون (Module CRP/Recours): يتيح نظام (SYSCAS) إمكانية التسيير الآلي للطعون التي يقدمها المنخرطين للجنة الطعن، من خلال توفيره للخدمات الآلية التالية:

- إنشاء طعن جديد (Nouveau recours)؛
- التحديث الآلي للطعون (Mis à jour d'un recours)؛
- التحرير الآلي للطعون (Edition des recours)؛
- مراجعة وتحرير محاضر لجنة الطعون (Consultation et édition des PV de la CRP)؛

- قائمة المبالغ المخفضة (Etat des montants exonérés).

وقد قام (SYSCAS) بتحرير ومعالجة 980 طعنا لسنة 2015 كما هو مبين في الجدول رقم (01)؛ وهذا ما يبين وبوضوح كيفية مساهمة النظام في معالجة الطعون بكفاءة وبفعالية مما يرفع من أداء الصندوق.

8.3.2. النموذج الآلي لتسيير مواعيد التخليص (Module Echéanciers de paiement): يتيح نظام (SYSCAS) إمكانية التسيير الآلي لمواعيد التخليص التي يقوم بها المنخرطين لفائدة الصندوق، حيث تم إعداد 1236 جدول تقسيط لسنة 2015 كما يبينه الجدول رقم (01)، ويتم التسيير الآلي لمواعيد التخليص من خلال العمليات الآلية التالية:

- إنشاء تصفية جديدة (Liquidation)؛
- التحقق (Vérification)؛
- الاعتماد (Validation)؛
- المتابعة الآلية للمواعيد (Suivi des échéanciers)؛
- المواعيد غير المحترمة التنفيذ (Echéanciers non honorés).

9.3.2. النموذج الآلي لتسيير محاسبة المتحصلات (Module Echéanciers de paiement): يتيح نظام (SYSCAS) إمكانية التسيير الآلي لمحاسبة مختلف الإيرادات التي يقوم بها الصندوق بتحصيلها.

10.3.2. النموذج الآلي للإحصاءات الخاصة بمصلحة التحصيل (Module Echéanciers de paiement): يسمح نظام (SYSCAS) بالقيام بالإحصاءات الخاصة بنشاطات مصلحة التحصيل التالية: جدول الاشتراكات الدنية، المتوسطة والقصوى وهذا ما يبينه الجدول رقم (06) الذي يوضح عدد المنخرطين المقسمين حسب مستوى الاشتراك لشهر جانفي 2016، كما يوضح المبالغ المدفوعة مقسمة حسب مستويات الاشتراك الثلاث، كما يساهم النظام في عرض عدد المنخرطين حسب القطاع والحالة العامة للمنخرطين وهو ما يوضحه الجدول رقم (07) الذي يحتوي على قائمة التغيرات التي مست الحالة العامة للمنخرطين مثل حالات الانخراط الجديدة وحالات الشطب أو إعادة النشاط حسب الجنس وحسب النشاط (نشاط فلاحي/نشاط غير فلاحي)، مما يساعد مسيري الصندوق بالوقوف على هذه الحقائق وتقييمها بشكل يزيد من أداء الصندوق، كما يساهم النظام في تحرير وإعداد جدول معالجة الملفات، جدول الاعفاءات، جدول مواعيد التخليص.

4.2. عملية التسيير الآلي للمنازعات (Contentieux): تهتم هذا العملية بالمعالجة المحوسبة للمنازعات التي قد تنشأ بين الصندوق والمنخرطين فيه سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين من خلال التحرير والمعالجة الآلية لإجراءات الملاحقة قصد تحصيل المبالغ المستحقة سواء كانت اشتراكات أساسية، زيادات التأخير، عقوبات التأخير أو مصاريف عدم الدفع للصندوق، وتقوم هذه العملية الآلية التي يقوم بها نظام (SYSCAS)على ثلاث إجراءات أساسية هي:إنشاء الملفات القاعدية الخاصة، الإحالة الآلية للملفات على المنازعات والمتابعة الآلية للإجراءات المتخذة لهذه الملفات. كما تتيح القيام بعمليات فرعية مساعدة مثل إمكانية إدارة المحضرين القضائيين والمحاكم المتعاملة مع الصندوق، وإمكانية متابعة ملفات المنازعات وجداول إرسال الإنذارات.

1.4.2. إنشاء الملفات القاعدية محضر/محكمة: (La création des fichiers de base): تتيح هذه العملية إنشاء ملف قاعدي يتضمن المعلومات الخاصة بالمحاكم التي يتعامل معها الصندوق (**Fichier des tribunaux**)، بحيث يقوم العون المكلف بهذه المهمة بإدخال رمز المحكمة، اسم المحكمة، ومكان المجلس الذي تتبعه المحكمة، (أنظر الشكل رقم 04)، كما يمكن للأعوان المشغلين بإنشاء الملفات القاعدية الخاصة بالمحضرين القضائيين المتعاقدين مع الصندوق(Fichiers des huissier de justice)، وتتضمن هذه الملفات معلومات خاصة برمز المحضر، لقب واسم المحضر، عنوان المحضر، هاتف المحضر والمجلس القضائي الذي ينتمي إليه المحضر القضائي.

2.4.2. إنشاء الملفات القاعدية الخاصة بالمنازعات (La création des fichiers contentieux): تتيح هذه العملية إنشاء ملف قاعدي للمنخرطين الذين لا يلتزمون بدفع مستحقاتهم، كما تتيح للمشغلين عملية فحص وتعديل الملف محل النزاع، ومتابعة الشيكات غير المدفوعة وتحرير ومتابعة الإنذارات أو الإعذارات للملفات المحالة على النزاع.

3.4.2. المتابعة الآلية للإجراءات المتخذة(Le suivi des procédures du contentieux): بعد الإحالة الآلية للملفات على المنازعات، يتيح نظام (SYSCAS) متابعة الإجراءات القانونية المتخذة تجاه الملفات محل النزاع بشكل الكتروني، أنظر الشكل رقم (05) و(06)، حيث تحتوي هذه العملية على معلومات خاصة بالملف مثل: رقم الملف، تاريخ المنازعات، رقم التسجيل، لقب المنخرط واسمه، رقم الإجراء، تاريخ اتخاذ الإجراء، وضعية الإجراء (قيد المتابعة أو مغلق). كما تحتوي على معلومات خاصة بطبيعة الإجراء المتخذ مثل: أمر الأداء، آخر إنذار قبل المتابعة القضائية، التحصيل عن طريق المحضر القضائي، الحجز التحفظي، الملاحقة، تحصيل شيك غير مدفوع، التكليف بالحضور المباشر، شكوى مع ادعاء مدني، المعارضة على حساب. كما تتيح عملية المتابعة الآلية للإجراءات المتخذة للمشغلين اختيار وتحديد طبيعة الإجراء المتخذ ضد الملف محل النزاع، حيث توجد خمس حقول تفاعلية جزئية أسفل النافذة المخصصة للمتابعة للإجراءات القانونية المتخذة، الجزئية الأولى خاصة بالمعلومات المتعلقة بالمحكمة تحتوي على ما يلي: اسم المحكمة أو المجلس القضائي، تاريخ إيداع الإجراء لدى المحكمة، تأشيرة المحكمة (رقم التأشيرة وتاريخها)، أما الجزئية الثانية فهي خاصة بالمعلومات المتعلقة بالمحضر القضائي وتحتوي على ما يلي: اسم المحضر

القضائي المكلف بالتبليغ (توجد قائمة من المحضرين المتعاقدين مع الصندوق)، تاريخ إيداع الملف لدى المحضر القضائي وتاريخ تبليغ الإجراء.

أما الجزئية الثالثة فهي خاصة بالمعلومات المتعلقة بطريقة الحجز وتحتوي على ما يلي: إمكانية اختيار طبيعة الحجز (تنفيذي أو تحفظي)، تاريخ استصدار وصدور الأمر، طبيعة المحجوزات (أموال منقولة/أموال غير منقولة)، تاريخ تنفيذ الأمر، مصاريف التنفيذ. والجزئية الرابعة خاصة بالمعلومات المتعلقة بالقضية وهي: رقم القضية، تاريخ أول جلسة، تاريخ آخر جلسة، طبيعة الحكم (حضوري/غيابي)، تاريخ النطق بالحكم، تاريخ استخراج الحكم، معارضة الحكم، تاريخ معارضة الحكم. الجزئية الخامسة خاصة بالمعلومات المتعلقة بغلق الملف محل النزاع وتحتوي على البيانات التالية: سبب غلق الملف (الدفع بالتقسيط/تسوية الوضعية/إلغاء الإجراء/تعليق الإجراء)، تاريخ غلق الملف، رقم وصل التسديد، المبلغ المسدد، تاريخ التسديد، المصاريف المسددة إن وجدت، مجموع الأقساط الشهرية المسددة إن وجدت، وقد ساهم نظام (SYSCAS) بتحرير ومعالجة 1500 معارضة على الحساب الجاري/البنكي، 932 ملاحقة، 3013 تبليغ عن طريق المحضر القضائي لسنة 2015 كما هو مبين في الجدول رقم (01) وهو ما يساعد وبشكل كبير في زيادة أداء مصلحة المنازعات.

IV. الخلاصة:

من خلال ما تم استعراضه وتحليله، يمكن القول أن هناك دورا فعالا لاستخدام نظم المعلومات الالكتروني (SYSCAS) في تحسين الأداء الإجمالي لصندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء لولاية تبسة، نظرا لما يقدمه هذا النظام من خدمات وتطبيقات محوسبة تساهم في المعالجة الالكترونية الفائقة الدقة والسرعة للكم الكبير من البيانات والمعلومات الخاصة بالمنخرطين لدى الصندوق رغم أن هذا النظام يستغرق وقتا لاستيعابه من قبل المشغلين، نظرا للكم الكبير من الاجراءات والعمليات والنوافذ التي يحتويها.

كما تم في هذه الدراسة التوصل إلى أن نظام (SYSCAS) يتيح تخزين وحفظ كم هائل من البيانات والمعلومات في قواعد البيانات الخاصة بالصندوق يتم مشاركتها مع كل الوكالات، ولذلك لا بد من التنويه بإمكانية استخدام هذه الميزة من أجل مراقبة ومقارنة تطور الأداء والعمليات زمنيا في الوكالة الواحدة، كما يمكن المقارنة مع الوكالات الأخرى وهذا ما يساهم في تطوير أداء الصندوق.

مما يؤخذ على نظام (SYSCAS) استهلاكه وبشكل كبير للأوراق نظرا للعدد الكبير من الوثائق والجداول التي يتم طباعتها يوميا، مما يشكل تكاليف إضافية يتحملها الصندوق. ولذلك تقترح الدراسة الاعتماد أكثر على ربط مخرجات النظام بالانترنت، وتطوير خاصية تلقي الوثائق والشهادات عبر البريد الإلكتروني(Email).

كما توصي الدراسة بالقيام بدورات تكوينية مستمرة لفائدة العمال خاصة بالنظام (SYSCAS)، مع جعل النظام أكثر سهولة وأقل تعقيدا، عن طريق إعداد وتطوير نسخة خفيفة (Light version) من هذا النظام متوافقة مع أجهزة الهاتف النقال، يتم توجيهها للمراقبين الذين لهم طبيعة عمل ميدانية خاصة بهم ولا يتواجدون دوما في مكاتب الصندوق.

ـ ملحق الجداول والأشكال البيانية:

الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء (CASNOS) وكالة تبسة

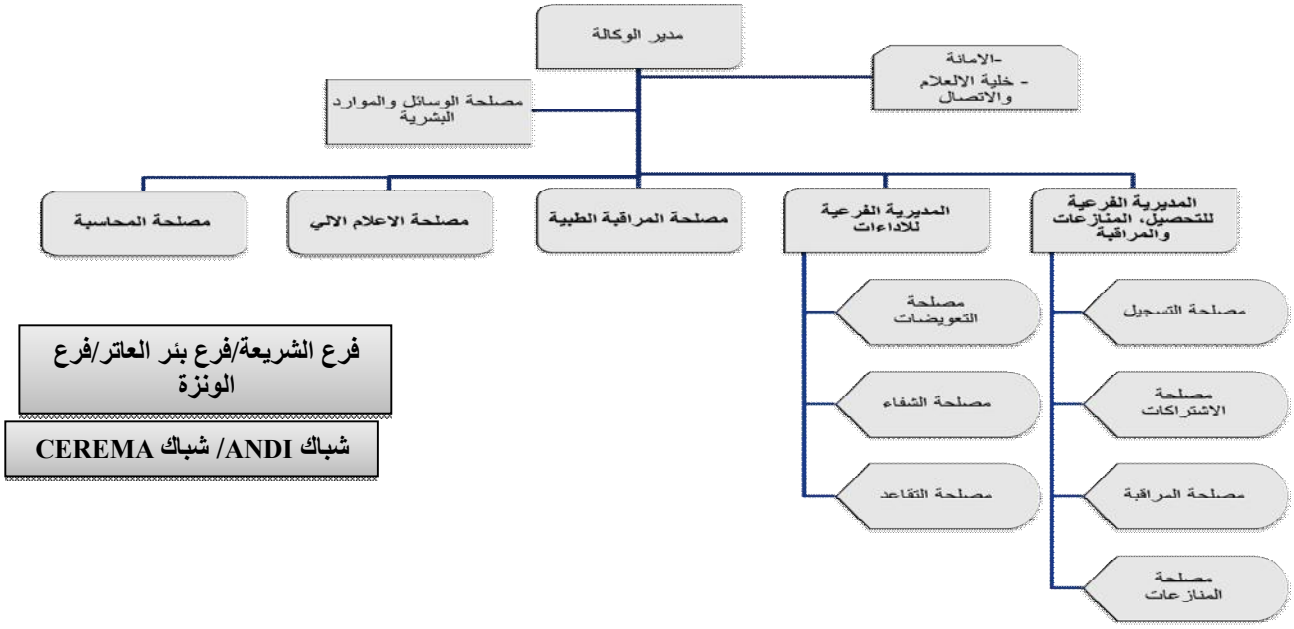

المصدر: (CASNOS) وكالة تبسة

الشكل رقم (02):عملية المعالجة الآلية للترقيم والتسجيل

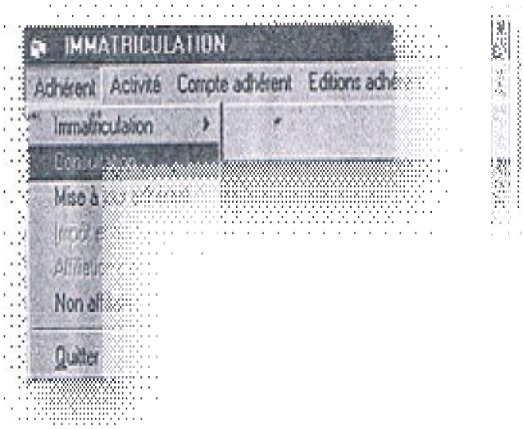

المصدر: نظام (SYSCAS)

الشكل رقم (03): عملية المعالجة الآلية للتخليصات

المصدر: نظام (SYSCAS)

الشكل رقم (04):إنشاء الملفات القاعدية محكمة

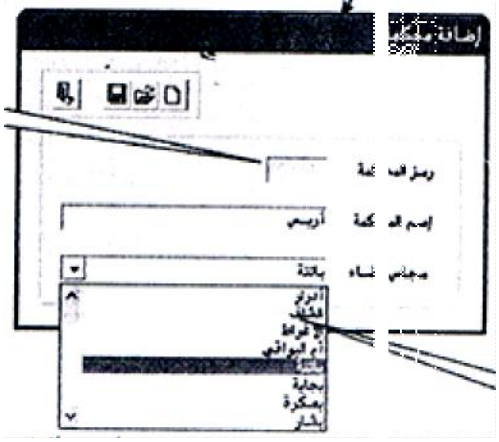

الشكل رقم (05): متابعة الإجراءات القانونية المتخذة (إنذارات)

المصدر: نظام (SYSCAS)

الشكل رقم (06): متابعة الإجراءات القانونية المتخذة (شيكات غ.م)

المصدر: نظام (SYSCAS)

الجدول رقم (01): إحصاءات خاصة بعمليات نظام (SYSCAS) لسنة 2015

العدد	اسم العملية
25322	شهادة عدم الانتساب Attestation de Non affiliation
6800	شهادة استيفاء وتحيين Attestation de mise à jour
350	شهادة الشطب
425	شهادة اشتراك Attestation cotisant
3104	الاعذارات Mis en demeure
980	الطعون Recours
1236	جدول التقسيط Echéanciers de paiement
1500	معارضة على الحساب الجاري/البنكي
932	ملاحقة
3013	تبليغ عن طريق المحضر القضائي
875	الإعفاء الناتجة عن زيادات التأخير Décision d'exonération

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات نظام (SYSCAS) صندوق (CASNOS) الوكالة الولائية تبسة

الجدول رقم (04): إحصاءات خاصة لمعالجة المقبوضات غير المعرفة لشهر جانفي 2016

الطبيعة	تعريف الاشتراكات	ترحيل الاشتراكات المعرفة
البنك	363	339
الصندوق	1243	805
المجموع Total	**1606**	**1144**

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات نظام (SYSCAS) صندوق (CASNOS) الوكالة الولائية تبسة

الجدول رقم (02): إحصاءات خاصة بعدد المنخرطين الجدد

الشهر	العدد
جانفي Janvier	135
المجموع Total	**135**

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات نظام (SYSCAS) صندوق (CASNOS) الوكالة الولائية تبسة

الجدول رقم (03): إحصاءات خاصة بالحالة العامة للمنخرطين حتى شهر جانفي 2016

المنخرطين	الاشتراكات	منخرط جديد	توقيف
23555	1467	135	25

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات نظام (SYSCAS) صندوق (CASNOS) الوكالة الولائية تبسة

الجدول رقم (05): إحصاءات خاصة بالتصنيف والتوزيع الآلي للمبالغ المسددة

النشاط	الاشتراكات
2016 (شهر جانفي)	116276788.99دج
زيادات التأخيرPR	00
المجموع Total	116276788.99دج

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات نظام (SYSCAS) صندوق (CASNOS) الوكالة الولائية تبسة

الجدول رقم (06): إحصاءات خاصة بعدد ووضعية الاشتراكات لشهر جانفي 2016

العدد			المبالغ		
الأقصى Max	الأدنى Min	المتوسط Moy	الأقصى Maximum	الأدنى Minimum	المتوسط Moyenne
47	496	670	30456000	1607040000	69009028

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات نظام (SYSCAS) صندوق (CASNOS) الوكالة الولائية تبسة

الجدول رقم (07): عدد المنخرطين حسب القطاع والحالة العامة للمنخرطين حتى شهر جانفي 2016

الجنس	طبيعة الانخراط	غير الفلاحين	الفلاحين
أنثى	ناشطين	2395	14
	جدد	22	0
	إعادة النشاط	1	0
	الشطب	2	0
	المنخرطين الفعليين	2416	14
ذكر	ناشطين	20721	**318**
	جدد	93	**7**
	إعادة النشاط	14	**0**
	الشطب	28	**0**
	المنخرطين الفعليين	20800	**325**
المجموع		23555	-

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات نظام (SYSCAS) صندوق (CASNOS) الوكالة الولائية تبسة

الإحالات والمراجع:

[1]. موسى أحمد السعودي، **أثر نظم المعلومات الإدارية المحوسبة على أداء العاملين في مؤسسة الضمان الاجتماعي (دراسة ميدانية)**، مجلة دراسات العلوم الإدارية، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، المجلد33، العدد1، ص.59.

[2]. قرومي حميد، ضحاك نجية، **الضمان الاجتماعي في الجزائر مع دراسة حالة (CASNOS) لولية البويرة**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة البويرة، العدد 13، 2015، ص.90.

[3]. عبد النور موساوي، هدى بن محمد، **أثر استخدام نظم المعلومات على أداء المؤسسات الاقتصادية: دراسة تطبيقية على شركات التأمين في الجزائر**، بحث مقدم إلى المؤتمر الثاني لكلية الأعمال بجامعة الأردن، 15/14 أفريل 2009، عمان، الأردن، ص.02.

[4]. موسى أحمد السعودي، مرجع سابق، ص.54.

[5]. أيمن أحمد إبراهيم العمري، **أثر نظم المعلومات الإدارية المحوسبة على أداء العاملين في شركات الاتصالات الفلسطينية**، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة، عمادة الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009.

[6]. سليمان رجال، **تسيير تدفق المعلومات في المؤسسة: مقاربة لبناء الأنموذج الديناميكي لاتخاذ القرارات**، مجلة دراسات المعلومات، جمعية المكتبات والمعلومات السعودية، عدد14، ماي 2012، على الموقع الالكتروني: http://journals.psiscs.com.sa/index.php/ijs/article/view/112.

[7]. Maris G. Martinsons, **Research of information systems: from parochial to international towards global or global?** Information Systems Journal 26, Wiley Publishing Ltd, Vol 26, 2016, p.18.

[8]. Plateforme Assurances Sociales et Contrôle.

[9]. Système d'information retraite.

[10]. **إجراءات استثنائية وتسهيلات في حيز التطبيق**، المادتين 57 و 58 من الأمر رقم 15-01 المؤرخ في 23 يوليو سنة 2015، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015. https://casnos.com.dz/

محددات فعالية التفكير الاستراتيجي في المؤسسة الاقتصادية
- دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل بولاية بسكرة -

أسماء زكري (*)
طالبة دكتوراه بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة محمد خيضر، بسكرة - الجزائر

ملخص : يهدف هذا المقال إلى التعرف على محددات فعالية التفكير الاستراتيجي في مؤسسة صناعة الكوابل بولاية بسكرة باعتباره أنجع الأساليب في وضع استراتيجيات فعالة من شأنها ضمان تطور المؤسسة، وذلك بتطبيق التوجه الاستكشافي واختبار مقترحاتنا على الواقع باستخدام أداة الاستبانة. وقد خلصت الدراسة إلى أن كلا من الثقافة القوية التي تضمن التشارك والتعاون بين الأفراد والقيادة الاستراتيجية الديموقراطية التي تمكن من النظر بذكاء للمستقبل، بالإضافة إلى شخصية المفكر المبنية على القدرة على إدارة الصراع وامتلاك رؤية مستقبلية هي محددات أساسية تساهم في فعالية التفكير الاستراتيجي بالمؤسسة محل الدراسة.

الكلمات المفتاح : تفكير استراتيجي، ثقافة تنظيمية، قيادة استراتيجية، شخصية المفكر.

تصنيف JEL : L10، L69.

I. تمهيد:

في ظل التغيرات المتسارعة التي تميز محيط الأعمال، فإن المؤسسات الصناعية الجزائرية مهما كانت طبيعتها تجد نفسها مجبرة على إعادة النظر في إيجاد أساليب جديدة للتفكير قادرة على مسايرة هذه التغيرات، وذلك من خلال تفعيل أسلوب التفكير الاستراتيجي الذي يمكن المسؤولين من توجيه مؤسساتهم والانتقال بها، من مجرد تنفيذ للعمليات الإدارية اليومية إلى رؤية مختلفة للعوامل الديناميكية الداخلية والخارجية القادرة على تحقيق التغيير الإيجابي، بما يحقق في النهاية توجيها فعالا لمؤسساتهم يمكنهم من مواجهة التحديات المحلية والعالمية.

فالتفكير الاستراتيجي الذي أصبح ضرورة ملحة تسعى إليها المؤسسات بهدف توسيع حصتها السوقية وتقوية المركز التنافسي لها في السوق، يرتبط بالعديد من المتطلبات أو المحددات التي تشير إلى تبني أسلوب التفكير الاستراتيجي من قبل المؤسسة كأسلوب فعال لحل المشكلات. ولعل من بين هذه المحددات الثقافة التنظيمية التي تحكم سلوك الأفراد داخل المؤسسة، وكذا النمط القيادي الذي يبين أسلوب القائد في التأثير على الآخرين أثناء ممارسته للعملية القيادية، إضافة إلى شخصية المفكر التي تضمن النجاح في تنفيذ الرؤية الاستراتيجية. فمن خلال ما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي:

ماهي المحددات الأساسية المتحكمة في فعالية التفكير الاستراتيجي في المؤسسة ؟

- فرضيات الدراسة: في إطار الإجابة على إشكالية الدراسة انطلقنا من الفرضيات التالية :

- تعتبر الثقافة التنظيمية من المحددات الأساسية لفعالية التفكير الاستراتيجي ؛
- تعتبر القيادة الاستراتيجية من المحددات الأساسية لفعالية التفكير الاستراتيجي ؛
- تعتبر شخصية المفكر من المحددات الأساسية لفعالية التفكير الاستراتيجي.

- الدراسات السابقة: يشمل الأدب التسييري العديد من الدراسات التي تناولت التفكير الاستراتيجي منها تلك التي اهتمت بتحديد مفاهيم التفكير الاستراتيجي ومختلف النماذج العقلية المرتبطة به، ومنها ما اقتصرت على دراسة واقع التفكير الاستراتيجي بالإضافة إلى الدراسات التي اهتمت بالعلاقات التي تربط التفكير الاستراتيجي ببعض المتغيرات الأخرى كاستراتيجية المؤسسة. ومن أهم الدراسات التي اعتمدت عليها الباحثة في بناء هذه الدراسة نجد دراسة "محمد بن علي بن فائز الشهري"[1] التي كانت بهدف التعرف على أنماط التفكير الاستراتيجي لدى مديري المدارس الثانوية الحكومية والأهلية بمدينة الطائف، من خلال استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات اللازمة لأغراض الدراسة لتوزع على عينة مكونة من سبعة وخمسين مديرا من مديري المدارس الثانوية الحكومية والأهلية للبنين بمحافظة الطائف للعام الدراسي 2010، وحسب نتائج الدراسة تبين امتلاك المديرين لنمط التفكير الشمولي بدرجة كبيرة في حين تقل درجة امتلاكهم لكل من نمط التفكير التجريدي، التشخيصي والتخطيطي. وفي دراسة أخرى حاول "ماجد محمد الفرا"[2] تركيز الاهتمام على معرفة مستوى التفكير الاستراتيجي لدى المؤسسات الأهلية الكبرى الفاعلة في قطاع غزة من وجهة نظر الإدارة العليا فيها، والبالغ عددها ثمانية وتسعون مؤسسة أهلية باستخدام استبانة تضم خمس عناصر لقياس مستوى

eMail : (*) Asmazekri1@yahoo.fr

التفكير الاستراتيجي متمثلة في: النظرة الشمولية للمؤسسة، التفكير المركز نحو الهدف، التفكير في المستقبل في الوقت المناسب، تطوير الافتراضات والفرصة الذكية، فوجد أن المؤسسات الأهلية في قطاع غزة لديها مستوى تفكير استراتيجي مناسب يعادل 74%، لكن يحتاج إلى مزيد من التعزيز بما يناسب حجم التحديات التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني بشكل عام والمؤسسات الأهلية بشكل خاص. أما دراسة "حمزة يوسف سليمان ديب"[3] الهادفة إلى بيان دور التفكير الاستراتيجي في تطوير قادة الأمن الوقائي الفلسطيني، والمطبقة على عينة عشوائية قوامها 154 قائدا فقد خلصت إلى أن للتفكير الاستراتيجي دورا مهما جدا في تطوير القادة.

أما أهم الدراسات الأجنبية في مجال التفكير الاستراتيجي نذكر منها دراسة (**Malan R.,** 2010) [4] التي جاءت بهدف التحقيق في دور النماذج العقلية المشتركة للتفكير الاستراتيجي في تطوير استراتيجية المؤسسة، أين طبق الباحث دراسته على ثلاث مجموعات استراتيجية على المستويات التنظيمية المختلفة في المجالس الإقليمية بولاية (**Queensland**) في استراليا، باستخدام المقابلة كأداة لجمع البيانات والوصول إلى النتائج المطلوبة، حيث أشارت نتائج الدراسة إلى أن التفكير الاستراتيجي يحدث في المستويات الثلاث للمجموعات الاستراتيجية لكن هذه الأخيرة تتفاوت درجة مساهمتها في تطوير الاستراتيجية، إذ نجد درجة عالية على مستوى المجموعة الاستراتيجية الأولى ثم تنخفض تدريجيا على مستوى المجموعة الثانية والثالثة. في حين اهتم (**Van Der Laan L-W., 2010**) [5] ببيان مدى ارتباط مهارة التبصر والتفكير الاستراتيجي لدى القادة في المستوى الاستراتيجي بصنع استراتيجية المؤسسة، ومن أجل ذلك تم تصميم استبانة وزعت على عينة الدراسة المكونة من القادة على المستوى الاستراتيجي في المنظمات الموجودة بأستراليا لينتج عن ذلك وجود ارتباط إيجابي بين مهارة التبصر والتفكير الاستراتيجي لدى القادة في المستوى الاستراتيجي وبين عملية صنع الاستراتيجية في المؤسسة.

على الرغم من وجود دراسات تناولت موضوع التفكير الاستراتيجي ومساهمتها في تفسير بعض جوانبه، إلا أننا لمسنا بعض أوجه القصور في هذه الدراسات من أهمها تركيزها على البيئتين الفلسطينية والأسترالية، أين أجريت أغلبها في فلسطين وأستراليا مما لا يسمح بتعميم نتائجها على الجزائر نظرا لاختلاف الطابع الاقتصادي والمؤسساتي بين الدول. كما أن أغلبها ركزت على واقع التفكير الاستراتيجي في المؤسسات ودوره في تطوير بعض المتغيرات، لكنها أهملت الجانب الأهم المتعلق بمختلف الأساليب التي من شأنها تفعيل التفكير الاستراتيجي على كافة المستويات التنظيمية. وتعتبر هذه الدراسة مساهمة لتدارك هذه النقائص من خلال إجرائها في البيئة الجزائرية والتركيز على المحددات الأكثر أهمية بالنسبة للمسيرين في تفعيل أسلوب التفكير الاستراتيجي القادر على ضمان تطوير مؤسساتهم.

- **منهج الدراسة:** لمعالجة الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات اعتمدنا المنهجين الاستكشافي المتعلق بخلق نقاط ترابط نظرية جديدة بين المفاهيم أو إدماج مفاهيم جديدة في مجال نظري معين، والاختباري المتعلق بتلك العمليات التي تمكن الباحث من مقارنة موضوع نظري ما مع الواقع بهدف تقييم صحة فرضية أو نموذج أو نظرية بهدف التفسير وذلك للوصول إلى نتائج تحقق أغراض الدراسة[6].

- **التفكير الاستراتيجي:** يعتبر التفكير الاستراتيجي من الأساليب الحديثة للتفكير التي تسعى إلى تحويل العديد من نقاط الضعف إلى نقاط

قوة يتم توظيفها للتعامل مع مستجدات وتحديات بيئة الأعمال المعاصرة. إذ حظي هذا المصطلح بالعديد من المفاهيم التي يمكن إيجاز أهمها فيما يلي :

التفكير الاستراتيجي حسب هينز (Haines) هو: "أوسع وأكثر طريقة مبتكرة للتفكير على أساس يومي حول الأهداف العامة للعمل والتنظيم"[7]. يصف هذا التعريف التفكير الاستراتيجي بأنه طريقة مبتكرة للتفكير يغلب عليها طابع الاستمرارية، وهو ما يميزه عن التخطيط الاستراتيجي الذي ينتهي بمجرد الوصول إلى الهدف المنشود.

وينظر إليه خالد غريب بأنه : "طريق خاص للتفكير، يهتم بمعالجة البصيرة وينجم عنه منظور متكامل للمؤسسة من خلال عملية تركيبية ناجمة عن حسن توظيف الحدس والإبداع في رسم التوجهات الاستراتيجية"[8]. يضيف هذا التعريف أن التفكير الاستراتيجي يتميز بالنظرة الشمولية ويوظف الحدس والإبداع في بناء الرؤية الاستراتيجية.

مما سبق يمكن اعتبار التفكير الاستراتيجي بأنه: أسلوب أو طريقة مبتكرة للتفكير تقوم على أساس الرؤية المستقبلية عن طريق توظيف الحدس والإبداع وبناء على الفرص التي يتيحها المحيط بهدف النظر للمستقبل.

وعليه فالتفكير الاستراتيجي يهتم بعلاقات المؤسسة مع العملاء، المنافسين والشركاء من خلال عرض المؤسسة للمنتجات التي تلبي احتياجات العملاء وتتماشى مع الرؤية التي حددتها، وذلك بهدف تقديم منتجات أفضل من المنافسين وعرضها للعملاء في الوقت المناسب[9]. كما يأخذ بعين الاعتبار كيفية استخدام كل من كفاءات ومهارات المؤسسة في خلق ميزة تنافسية فريدة من نوعها، مع ضرورة تحديد هيكل الصناعة ووضعية المؤسسة في هذه الصناعة[10]. بالإضافة إلى تحديد طبيعة عمل المؤسسة ومتطلبات نجاحها وكذا كيف يجب أن يكون عملها في المستقبل وما الذي يجب الحصول عليه لتحقيق التميز الدائم[11].

II. الطريقة والأدوات المستخدمة:

يتناول هذا الجزء مختلف الإجراءات التي اعتمدت في هذه الدراسة، حيث يعطي وصفا مفصلا لمجتمع الدراسة وأدوات جمع البيانات مع توضيح الطرق الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات ومعالجتها بهدف الحصول على النتائج.

1. مجتمع الدراسة: تم تحديد مجتمع الدراسة من خلال إجراء مسح شامل لكافة الإطارات في مؤسسة صناعة الكوابل بولاية بسكرة والبالغ عددهم 76 إطار، كونهم المجتمع الذي يحقق أغراض الدراسة والشريحة الوحيدة التي لديها المعرفة المطلوبة بموضوع دراستنا وتستطيع تقديم المعلومة التي تخدمنا باعتبارهم المسؤولين بصورة مباشرة أو غير مباشرة على مساعدة الإدارة العليا في صياغة الرؤى المستقبلية للمؤسسة.

2. متغيرات الدراسة : تعتمد هذه الدراسة على المتغيرات التالية:

- **التفكير الاستراتيجي:** هو تفكير يستشرف المستقبل ويحدد اتجاها يقود المؤسسة لاستغلال الفرص والمتغيرات المستقبلية، التي تساعد على وضع رؤية تعكس مجمل المعرفة التي تتوافر لدى المديرين والمسؤولين في المؤسسات بغرض تحديد قضايا المستقبل وتأمين التعامل معها بشكل دائم يضمن استمرارية البقاء المتطور.
- **الثقافة التنظيمية:** تطلق على مجموعة القيم والمفاهيم الأساسية التي يتم إيجادها وتنميتها داخل مجموعات العمل في المؤسسة وتعليمها للعاملين لتحديد طريقة تفكيرهم وشعورهم اتجاه بيئة العمل الداخلية والخارجية فتحدد سلوكهم وتؤثر في أدائهم وإنتاجيتهم[12]، بما ينعكس على ممارسات الإدارة وأسلوبها المتبع في تحقيق رؤيتها الاستراتيجية.
- **القيادة الاستراتيجية:** تمثل قدرة الأفراد على التفكير الاستراتيجي، التصرف والتأثير في الآخرين على النحو الذي يمكن المؤسسة من الحصول على ميزة تنافسية في الأمد الطويل.
- **شخصية المفكر:** تعبر عن القدرة على الإدراك، التحليل والتركيب مع امتلاك توجهات داخلية وخارجية، بالإضافة إلى مواصفات شخصية متميزة[13] تتمثل أساسا في التصور، الحدس والتبصر لبناء رؤية استراتيجية تعد بمثابة الطاقة التي ينطلق منها المفكر نحو الفضاء الواسع لاستبصار المجهول وتحدياته، وتصور ملامح المستقبل بما يضمن في النهاية نجاح عملية التفكير الاستراتيجي.

3. طرق جمع البيانات: اعتمد البحث على جمع بيانات ذات طابع كيفي من مصادر مختلفة كالكتب والمجلات العلمية ومختلف الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث، وأخرى ذات طابع كمي من خلال استخدام الاستبانة كأحد الأدوات البحثية في جمع البيانات.

4. أداة الدراسة: بالاعتماد على الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع وبغرض تحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة ذات أسئلة الخيارات المتعددة مع الاستعانة بمقياس ليكارت الخماسي الذي يستمد قيمه المعيارية من المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة، ليتم بذلك تحديد المعيار عند مناقشة النتائج وفقا للدرجات المعطاة لفئات الإجابة كالآتي:

من 1 – 1,79 غير موافق تماما، من 1,80 – 2,59 غير موافق، من 2,60 – 3,39 محايد، من 3,40 – 4,19 موافق، من 4,20 – 5 موافق تماما.

لتظهر الاستبانة في صورتها النهائية مشتملة على رسالة موجهة لإطارات مؤسسة صناعة الكوابل بولاية بسكرة. بالإضافة إلى جزئين يتضمنان معلومات أولية عن المبحوثين وموضوع الدراسة، والمتمثلة في:

- **الجزء الأول:** يتعلق بالمعلومات الأولية عن المبحوثين، ويضم العبارات (1- 4) المتمثلة في: الجنس، العمر، المؤهل العلمي وعدد سنوات الخبرة.
- **الجزء الثاني:** يتعلق بموضوع الدراسة، وينقسم إلى ثلاثة محاور أساسية:

- **المحور الأول:** يتعلق بالثقافة التنظيمية كمحدد أساسي لفعالية التفكير الاستراتيجي، ويضم ست عبارات؛
- **المحور الثاني:** يتعلق بالقيادة الاستراتيجية كمحدد أساسي لفعالية التفكير الاستراتيجي، ويضم بدوره ست عبارات؛
- **المحور الثالث:** يتعلق بشخصية المفكر كمحدد أساسي لفعالية التفكير الاستراتيجي، ويحتوي على سبع عبارات.

حيث تم توزيع ما يعادل 76 استبانة على كافة مجتمع الدراسة المستهدف، ليبلغ عدد الاستبانات المسترجعة 50 استبانة تم استبعاد 15 منها غير مكتملة البيانات، أما الاستبانات الصالحة للتحليل فكانت 35 استبانة.

5. الأساليب الإحصائية المستخدمة : اعتمدنا اختبار (ألفا كرونباخ α) لقياس ثبات الاستبانة، والذي بلغت قيمته في دراستنا 0.914 كما هو موضح في الجدول رقم (01)، مما يدل على تميز الاستبانة بالثبات ويجعلنا على ثقة بصلاحيتها لتحليل النتائج واختبار الفرضيات. كما قمنا بحساب التكرارات والنسب المئوية أو ما يعرف بالتكرارات النسبية بغرض وصف الخصائص الشخصية لأفراد مجتمع الدراسة، بالإضافة إلى المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المحققة عن جميع عبارات الاستبانة لبيان مدى تركيز وتشتت إجابات المبحوثين عن العبارات المتعلقة بمحاور الدراسة. وذلك بالاستعانة ببرنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS. V16) في التحليلات الإحصائية المختلفة.

III. النتائج ومناقشتها:

نحاول من خلال هذا الجزء عرض مدى توافر هذه المحددات في مؤسسة صناعة الكوابل بولاية بسكرة ومدى ملاءمة واقعها التسييري مع المعطيات النظرية المتعلقة بممارسة التفكير الاستراتيجي، في حدود ما تم الحصول عليه من معلومات من طرف المؤسسة.

1. خصائص أفراد مجتمع الدراسة: أشارت النتائج الإحصائية الموضحة في الجدول رقم (02) إلى أن أغلبية المبحوثين من جنس ذكر بنسبة تقدر بـ: 85,7**%** نظرا لطبيعة النشاط الخاص للمؤسسة، في مقابل 14,3**%** فقط من جنس أنثى. كما أن أغلبيتهم ينتمون إلى الفئة القادرة على العمل ممن تقل أعمارهم عن 40 سنة بنسبة تعادل 54,3**%** في حين تقدر نسبة المبحوثين الذين تتراوح أعمارهم بين 40 و50 سنة 25,7 **%** لتبلغ نسبة الذين تتجاوز أعمارهم 50 سنة القيمة الأقل المقدرة بـ : 20**%**، إلا أنه وبالنظر للمؤهل العلمي لاحظنا أن الأغلبية حائزين على شهادة تقني سامي بنسبة تبلغ 42,9**%** تليها 31,4**%** من حملة شهادة ليسانس و14,3**%** من الحاصلين على شهادة مهندس ماعدا 11,4**%** منهم ذو مستوى عالي. لكن أغلبيتهم لهم أقدمية تفوق 10 سنوات بنسبة 42,9**%** من إجمالي أفراد مجتمع الدراسة، يليها فئة الأقدمية الأقل من 5 سنوات بنسبة 31,4**%** في حين تقدر نسبة المبحوثين الذين لديهم أقدمية تتراوح بين 5 و10 سنوات بـ : 25,7**%** ليعتبر ذلك تدعيما وتبريرا كافيا للنتيجة السابقة.

2. تحليل النتائج:

1.2. الثقافة التنظيمية كمحدد أساسي لفعالية التفكير الاستراتيجي : تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد مجتمع الدراسة على عبارات المحور الأول، فجاءت النتائج في الجدول رقم (3). الذي يتضح منه أن المتوسط الحسابي العام لعلاقة الثقافة التنظيمية بفعالية التفكير الاستراتيجي بلغ (3,9571) وهو متوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي (3,40–4,19)، التي تشير إلى درجة الموافقة، مما يعني أن أفراد المجتمع وبصفة عامة يوافقون على أن الثقافة التنظيمية تعتبر كمحدد أساسي لفعالية التفكير الاستراتيجي، كما يتضح أن متوسطات عبارات المحور الأول تتراوح بين (3,63-4,46)، أي أن هناك تفاوت في درجة الموافقة على اعتبار الثقافة التنظيمية كمحدد أساسي لفعالية التفكير الاستراتيجي، فبعض المبحوثين اتجهوا لتأكيد موافقتهم بشدة على عبارات المحور، والبعض الآخر اتجه نحو الموافقة عليها. فبالنسبة للعبارات التي تكون فيها آراء أفراد مجتمع الدراسة عالية فهي:

- الفقرة رقم 03 وهي: "العمل بشكل تعاوني يمكن المؤسسة من تحقيق التميز في أعمالها" بمتوسط حسابي قدره 4,46 وانحراف معياري 0,505، مما يدل على أن الثقافة التنظيمية السائدة توفر المناخ الملائم لنشر ثقافة التعاون بين أفراد المؤسسة من خلال العمل بروح الفريق والإدراك المشترك بما يقود إلى حرية تقديم الأفكار الجديدة التي تعد مصدر الإبداع والتميز والانطلاق نحو المستقبل لضمان الفهم الجيد للرؤية الاستراتيجية.

أما بالنسبة للعبارات التي تؤكد فيها أفراد عينة الدراسة موافقتها فهي مرتبة كما يلي:

- الفقرة رقم 04 وهي: "تبني طرق تفكير مشتركة يمكن المؤسسة من تحقيق التميز في أعمالها" بمتوسط حسابي يقدر بـ 4,17 وانحراف معياري 0,707.
- الفقرة رقم 02 وهي: "تقبل الأفراد للأفكار والمعارف الجديدة يساعد على وضع أهداف طموحة ومتميزة للمؤسسة" بمتوسط حسابي قدره 4,03 وانحراف معياري 0,857.
- الفقرة رقم 01 وهي: "يؤدي اعتبار أخطاء العمل كفرص للتعلم إلى التشجيع على التفكير في اقتراح الجديد" بمتوسط حسابي يقدر بـ 4 وانحراف معياري قدره 1,029.
- الفقرة رقم 06 وهي: "نشر الثقافة المشجعة على تقديم الأفكار الجديدة يساعد على اكتشاف تطبيقات مستحدثة" بمتوسط حسابي 3,91 وانحراف معياري 0,853.
- الفقرة رقم 05 وهي: "تسود الثقافة المشجعة على تقديم الأفكار الجديدة في المؤسسة" بمتوسط حسابي 3,63 وانحراف معياري قدره 1,087.

2.2. القيادة الاستراتيجية كمحدد أساسي لفعالية التفكير الاستراتيجي : للتعرف على علاقة القيادة الاستراتيجية بفعالية التفكير الاستراتيجي في المؤسسة محل الدراسة تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد مجتمع الدراسة على عبارات المحور الثاني، فجاءت النتائج في الجدول رقم (4). الذي يتضح منه أن المتوسط الحسابي العام لعلاقة القيادة الاستراتيجية بفعالية التفكير الاستراتيجي بلغ (3,9286) وهو متوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي (3,40–4,19)، التي تشير إلى درجة الموافقة، مما يعني أن أفراد المجتمع وبصفة عامة يوافقون على أن القيادة الاستراتيجية تعتبر كمحدد أساسي لفعالية التفكير الاستراتيجي، كما يتضح أن متوسطات عبارات المحور الثاني تتراوح بين (3,69-4,29)، أي أن هناك تفاوت في درجة الموافقة على اعتبار القيادة الاستراتيجية كمحدد أساسي لفعالية التفكير الاستراتيجي، فبعض المبحوثين اتجهوا لتأكيد موافقتهم بشدة على عبارات المحور، والبعض الآخر اتجه نحو الموافقة عليها. فبالنسبة للعبارات التي تكون فيها آراء أفراد مجتمع الدراسة عالية فهي:

- الفقرة رقم 02 وهي: "يسمح تعدد وجهات النظر حول المشكلات بالتوصل للحلول المثلى" بمتوسط حسابي قدره 4,29 وانحراف معياري 1,045، مما يدل على أن القيادة الاستراتيجية تستخدم أسلوب التشارك وتمكين العاملين

الذي يسهل وجود كوادر إدارة قادرة على التعامل مع متطلبات العمل المستقبلية ولها القدرة على التطبيق الفعال للرؤى المستقبلية.

أما بالنسبة للعبارات التي تؤكد فيها أفراد عينة الدراسة موافقتها فهي مرتبة كما يلي:

- الفقرة رقم 06 وهي: "اهتمام المدير بتنمية المهارات وتطوير القدرات الفردية يمكن الأفراد من التفكير في اقتراح الجديد وإدخال أساليب عمل جديدة" بمتوسط حسابي يقدر بـ 4,17 وانحراف معياري 0,857.
- الفقرة رقم 04 وهي: "يتيح التعاون الجماعي في مناقشة الأفكار الجديدة إلى التفكير في تحقيق تلك الأفكار" بمتوسط حسابي قدره 4,03 وانحراف معياري 0,923.
- الفقرة رقم 03 وهي: "ينتج عن مناقشة المدير لأفكاره الجديدة مع مختلف الإطارات نقل المؤسسة إلى وضع أفضل" بمتوسط حسابي يقدر بـ 4,03 وانحراف معياري قدره 0,954.
- الفقرة رقم 05 وهي: "يسمح إظهار المدير للثقة والمرونة في التعامل بنقل بعض مسؤولياته إلى الأطراف ذوي القدرات والمهارات وتمكينهم من المشاركة في تعديل الخطط" بمتوسط حسابي 4,03 وانحراف معياري 1,043.
- الفقرة رقم 01 وهي: "يساعد أخذ المدير بعين الاعتبار لوجهات النظر المختلفة عند حل المشكلات في تقديم نظرة شاملة للمواقف" بمتوسط حسابي 3,69 وانحراف معياري قدره 0,867.

3.2. شخصية المفكر كمحدد أساسي لفعالية التفكير الاستراتيجي: للتعرف على تأثير شخصية المفكر على زيادة فعالية التفكير الاستراتيجي في المؤسسة محل الدراسة تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد مجتمع الدراسة على عبارات المحور الثالث، فجاءت النتائج كما يوضحها الجدول رقم (5). الذي يتضح منه أن المتوسط الحسابي العام لتأثير شخصية المفكر على زيادة فعالية التفكير الاستراتيجي بلغ (3,9143) وهو متوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي (3,40–4,19)،التي تشير إلى درجة الموافقة، مما يعني أن أفراد العينة وبصفة عامة يوافقون على أن شخصية المفكر تعتبر كمحدد أساسي لفعالية التفكير الاستراتيجي، كما يتضح أن متوسطات عبارات المحور الثالث تتراوح بين (3,54-3,91)، أي أن جميع أفراد المجتمع يوافقون على اعتبار شخصية المفكر كمحدد أساسي لفعالية التفكير الاستراتيجي. أما بالنسبة للعبارات فهي مرتبة كما يلي :

- الفقرة رقم 03 وهي: "التفكير في انتهاز الفرص غير المتكررة يتطلب التحلي ببعد النظر" بمتوسط حسابي قدره 3,91 وانحراف معياري 0,781.
- الفقرة رقم 07 وهي: "الوصول إلى اقتراح حلول مبدعة ومتميزة يعتمد على النظرة الشمولية للمشكلات التي تواجه المؤسسة" بمتوسط حسابي يقدر بـ 3,91 وانحراف معياري 0,853.
- الفقرة رقم 01 وهي: "تؤدي القدرة على إدارة الصراعات داخل المؤسسة إلى توحيد جهود الأفراد" بمتوسط حسابي قدره 3,91 وانحراف معياري 0,951.
- الفقرة رقم 02 وهي: "التوجه نحو تقديم الأفكار الجديدة يتوقف على مدى القدرة على إدارة الصراع داخل المؤسسة" بمتوسط حسابي يقدر بـ 3,80 وانحراف معياري قدره 0,719.
- الفقرة رقم 06 وهي: "يهدف استخدام ذكاء العلاقات إلى التفكير في اقتراح الجديد للتميز عن المنافسين" بمتوسط حسابي 3,63 وانحراف معياري 1,140.
- الفقرة رقم 04 وهي: "تحويل الأفكار الخيالية إلى واقع ممكن التطبيق يوفر القدرة على انتهاز الفرص الذكية التي يتيحها المحيط" بمتوسط حسابي 3,57 وانحراف معياري قدره 1,037.
- الفقرة رقم 05 وهي: "القدرة على الإقناع والإيمان بالأفكار الخيالية تساعد على التوجه نحو التفكير في تحقيق أفضل مستويات الأداء" بمتوسط حسابي 3,54 وانحراف معياري يقدر بـ 1,039.

3. تفسير النتائج واختبار الفرضيات: بعد التعرف على آراء أفراد مجتمع الدراسة حول محددات فعالية التفكير الاستراتيجي في المؤسسة وتحليل محاور الدراسة، نقوم بتفسير النتائج المتحصل عليها بغرض اختبار الفرضيات.

1.3. اختبار الفرضية الأولى: من خلال تحليلنا لمختلف إجابات المبحوثين التي تضمنها الجدول رقم (3) وجدنا أن الثقافة التنظيمية تعتبر كمحدد أساسي يساهم في فعالية التفكير الاستراتيجي بالمؤسسة، من خلال وجود ثقافة إيجابية تعكس اتفاقا بين قيم الأفراد وقيم المؤسسة، مما يجعلها تسلك بموظفيها سلوكا إيجابيا يجعلها قادرة على التطوير والتغيير الإيجابي. فتقبل الأفراد للأفكار والمعارف الجديدة وكذا اعتبار أخطاء العمل كفرص للتعلم تعد من بين خصائص الثقافة التنظيمية التي تنشأ حينما يستجيب الأفراد للمؤثرات التي تمر بها المؤسسة ويتصرفون تصرفا إيجابيا متوقعا، فالثقافة الإيجابية تعتبر داعمة للتفكير الاستراتيجي ومصدرا للإبداع والتفكير الواعد والانطلاق نحو المستقبل، بالإضافة إلى وجود ثقافة قوية تنتشر عبر كافة أنحاء المؤسسة وتحظى بالثقة والقبول من جميع أفرادها كما تعكس وجود تشارك في مجموعة متجانسة من القيم والمعتقدات التي تحكم سلوك الأفراد داخل المؤسسة وتساعدها على توجيه طاقاتها إلى تصرفات منتجة، وكذا الاستجابة السريعة والملائمة لاحتياجات عملائها ومطالب الأطراف ذوي العلاقة بها. هذا ما يتجسد من خلال تبني طرق تفكير مشتركة ونشر ثقافة التعاون بين أفراد المؤسسة وكذا العمل بروح الفريق، مما يضمن الفهم الجيد للرؤية الاستراتيجية وفعالية تطبيقها. هذا بالإضافة إلى وجود ثقافة تشجع على تقديم الأفكار الجديدة في المؤسسة فتدفعها بذلك إلى زيادة حصتها السوقية وتحسين وضعيتها خاصة في ظل التطورات التكنولوجية التي تفرض على المؤسسات تبني أساليب وطرق جديدة تضمن لها الانتقال من واقع معين إلى مستوى أفضل يتماشى مع هذه

التغيرات. وهو ما يؤكده المتوسط الحسابي الذي قدر بـ 3,9571 والذي يشير إلى اتجاه الأفراد العام للموافقة على عبارات المحور.

كما يعبر الانحراف المعياري الإجمالي الذي يقل عن الواحد الصحيح والمقدر بـ 0,75119 عن عدم تشتت إجابات المبحوثين بدرجة كبيرة وتركزها حول خيار الموافقة، هذا الأخير الذي يمكن تفسيره بقوة منظومة القيم الثقافية السائدة في المؤسسة المستهدفة بالدراسة وذلك بسبب التناغم الثقافي بين الأفراد داخلها من جهة ووجود استراتيجية واضحة تربط تقييم الأداء ونظام الحوافز بمدى الالتزام بالقيم المتبناة داخل المؤسسة من جهة أخرى. كما يمكن أن يعزى تركز الإجابات لخاصية المستجوبين باعتبارهم المسؤولين على عملية التفكير الاستراتيجي بالمؤسسة، وهذا ما يؤكد أن إطارات مؤسسة صناعة الكوابل بولاية بسكرة يدركون أهمية الثقافة التنظيمية ومساهمتها في إرساء عوامل نجاح عملية التفكير الاستراتيجي على كافة المستويات التنظيمية.

من خلال هذه النتائج يمكن إثبات صحة الفرضية الأولى القائلة بأن الثقافة التنظيمية تعتبر من المحددات الأساسية لفعالية التفكير الاستراتيجي بالمؤسسة محل الدراسة.

2.3. اختبار الفرضية الثانية: من خلال تحليلنا لمختلف إجابات المبحوثين التي تضمنها الجدول رقم (4) وجدنا أن القيادة الاستراتيجية تعتبر كمحدد أساسي يساهم في فعالية التفكير الاستراتيجي بالمؤسسة، من خلال وجود قيادة ديموقراطية تقوم فيها العلاقة بين القائد والمرؤوسين على مبدأ الاحترام والثقة المتبادلة، كما تساعد في التشجيع على المبادرة والإبداع وتنمية المهارات والقدرات التي تقود عمليات الابتكار وتخلق المناخ المناسب للتفوق والتميز في الأداء. والتي تظهر من خلال أخذ المدير بعين الاعتبار لوجهات النظر المختلفة عند حل المشكلات، فهو يصدر القرارات بناء على مشورة الجماعة ومشاركتهم في العمل كعضو فيه كما يعمل على مناقشة أفكاره الجديدة مع مختلف الإطارات من خلال التعاون الجماعي في مناقشة هذه الأفكار بهدف تقديم نظرة شاملة للمواقف تسمح بالتوصل إلى حلول مثلى تضمن نقل المؤسسة من الوضع الحالي إلى وضع مستقبلي أفضل. هذا بالإضافة إلى أسلوب التمكين الذي يقوم أساسا على القدرات والمهارات الفردية التي يتمتع بها المرؤوسين، حيث يعد فرصة للتعبير عن الذات مما يؤدي إلى انطلاق الأفكار الإيجابية لدى الأفراد وانحسار الأفكار السلبية، فهو يمنح الأفراد مشاركة وحرية أكبر تساعدهم على تأدية أعمالهم بمرونة وتفكير ذاتي مستقل من أجل تقديم أفكار خلاقة وتجديد وإبداع، هذا الأخير الذي يظهر من خلال نقل المدير لبعض مسؤولياته إلى الأطراف ذوي القدرات والمهارات وتمكينهم من المشاركة في تعديل الخطط، بالإضافة إلى اهتمام المدير بتنمية تلك المهارات مما يمكن الأفراد من التفكير في اقتراح الجديد وإدخال أساليب وأدوات عمل جديدة. وهو ما يثبته المتوسط الحسابي الذي قدر بـ 3,9286 والذي يشير إلى الاتجاه العام للأفراد نحو الموافقة على عبارات المحور.

كما يعبر الانحراف المعياري الإجمالي والمقدر بـ 0,76833 عن عدم تشتت إجابات المبحوثين بدرجة كبيرة وتركزها حول خيار الموافقة، هذا الأخير الذي يمكن تفسيره بعدة أسباب في مقدمتها غياب المركزية في عملية التخطيط الاستراتيجي خصوصا والتسيير عموما، وكذا اهتمام قادة المؤسسة محل الدراسة بأنشطة الموارد البشرية خصوصا: التدريب، المشاركة، التفويض، الاتصال والتحفيز، والتعامل معها كأنشطة استثنائية تحتاج لبناء سياسة قوية تضع الاستثمار في الرأسمال البشري كمركز اهتمام وكمحور تحقيق الأهداف، إضافة إلى نفس سبب بعد الثقافة التنظيمية (اعتبارهم قادة ورؤساء وفي نفس الوقت مسؤولين على عملية التفكير الاستراتيجي مما يجعل إجاباتهم متقاربة)، وهذا ما يؤكد أن إطارات المؤسسة محل الدراسة يدركون ضرورة غلبة الطابع الديموقراطي وكذا أسلوب التمكين على جميع مظاهر العمل مما يساهم في نجاح التفكير الاستراتيجي.

ومنه يمكن إثبات الفرضية الثانية القائلة بأن القيادة الاستراتيجية تعتبر من المحددات الأساسية لفعالية التفكير الاستراتيجي بالمؤسسة محل الدراسة.

3.3. اختبار الفرضية الثالثة: من خلال تحليلنا لمختلف إجابات المبحوثين التي تضمنها الجدول رقم (5) وجدنا أن شخصية المفكر تعتبر كمحدد أساسي يساهم في فعالية التفكير الاستراتيجي بالمؤسسة، من خلال امتلاك المفكر لجملة من الخصائص تتمثل أساسا في القدرة على إدارة الصراعات داخل المؤسسة عن طريق تحويل الطاقة المتولدة عن الصراع إلى قوة وأثر يأخذ طابع إيجابي يساهم في اكتشاف التغييرات الضرورية في المؤسسة ويؤدي إلى توحيد جهود الأفراد، كما يكون أساسا لعمليات التحفيز والإبداع. بالإضافة إلى الرؤية الاستراتيجية التي تعد بمثابة الطاقة التي ينطلق منها المفكر نحو الفضاء الواسع لاستبصار المجهول وتحدياته، وتصور ملامح المستقبل المطلوب، كما توفر له القدرة على أن يرى نهاية العمل قبل بدايته، فهو يسطر تحديات قد تبدو مستحيلة التحقق في الوقت الحاضر فيثير بذلك همة كل أطراف المؤسسة وعزمهم على تجسيد هذا الطموح، والذي يظهر من خلال التحلي ببعد النظر والقدرة على تحويل الأفكار الخيالية إلى واقع ممكن التطبيق مما يوفر القدرة على انتهاز الفرص غير المتكررة في المحيط. وكذا الذكاء الذي يهدف إلى الحصول على المعلومات العامة عن قدرات المفكر الاستراتيجي التي تمكنه من التقاط الإشارات الضعيفة في المحيط قبل أن يصل إليها المنافسون مما يساعد على اقتراح الجديد للتميز عنهم. كذلك التفكير النظمي الذي يساعد في رؤية الأسباب الجذرية للمشكلات، والذي يظهر من خلال تقديم نظرة شمولية للمشكلات التي تواجه المؤسسة مما يسمح بالتوصل إلى حلول مبدعة ومتميزة. وهو ما يؤكده المتوسط الحسابي الذي قدر بـ 3,9143 والذي يشير إلى الاتجاه العام للأفراد نحو الموافقة على عبارات المحور.

كما يشير الانحراف المعياري الإجمالي والمقدر بـ 0,85307 إلى عدم تشتت إجابات المبحوثين بدرجة كبيرة وتركزها حول خيار الموافقة، وبالنسبة لتفسير هذه النتيجة فمن الممكن أن تعزى لعدة أسباب أهمها: جعل الرؤية الاستراتيجية كوسيلة وغاية من جهة الإطارات، أعوان التحكم وكذا أعوان التنفيذ بخصوص مختلف مهامهم ونشاطاتهم المؤسساتية والتعامل معها كهدف محوري في مختلف النشاطات، التعامل مع المشكلات بثقافة الجزئيات وترجيح المؤسسة المستهدفة لكفة الجزء على كفة الكل، وكذا وجود استراتيجية معتمدة لرصد ومراقبة تحركات بيئة التشغيل الخارجية، إضافة إلى نفس سبب بعد الثقافة التنظيمية والقيادة الاستراتيجية (اعتبار المستجوبين مفكرين استراتيجيين مسؤولين على عملية التفكير الاستراتيجي مما يجعل إجاباتهم متقاربة)، وهذا ما يؤكد إدراك الفئة المستجوبة لأهمية هذه الخصائص ودورها في فعالية التفكير الاستراتيجي.

ومنه يمكن إثبات صحة الفرضية الثالثة القائلة بأن شخصية المفكر تعتبر من المحددات الأساسية لفعالية التفكير الاستراتيجي بالمؤسسة محل الدراسة.

IV. الخلاصة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على محددات فعالية التفكير الاستراتيجي، ولتحقيق هذا الهدف تم اتباع المنهجين الاستكشافي والاختباري مع استخدام تقنية دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل بولاية بسكرة، حيث جمعنا بيانات ذات طابع كيفي قصد التعرف على متغيرات الدراسة وأخرى ذات طابع كمي من خلال توزيع الاستبانة على مجتمع الإطارات وتمكنا من خلال تحليل وتفسير إجاباتهم إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها في الآتي:

- تساهم الثقافة التنظيمية في فعالية التفكير الاستراتيجي من خلال وجود ثقافة إيجابية قادرة على التطوير والتغيير الإيجابي، بالإضافة إلى وجود ثقافة قوية وكذا ثقافة مشجعة على الإبداع تضمن للمؤسسة زيادة حصتها السوقية وتحسين وضعيتها التنافسية في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة؛
- ترتبط فعالية التفكير الاستراتيجي بوجود قيادة استراتيجية، تظهر من خلال تبني نمط القيادة بالمشاركة وأسلوب التمكين؛
- تعتبر شخصية المفكر من المحددات الأساسية لفعالية التفكير الاستراتيجي، وذلك من خلال وجود خصائص شخصية تميز المفكر الاستراتيجي، والمتمثلة في قدرته على إدارة الصراعات داخل المؤسسة، امتلاكه لرؤية مستقبلية، اتسامه بالذكاء واعتماده على النظرة الشمولية التي تكون لديه تفكير نظمي.

من خلال النتائج المتوصل إليها يمكننا أن نعرض بعض الاقتراحات التي نحاول من خلالها تقديم مساهمة بسيطة لزيادة فعالية التفكير الاستراتيجي بالمؤسسة محل الدراسة، والتي نوردها فيما يلي:

- ضرورة اهتمام المؤسسة بالرأسمال الفكري والمتمثل بنخبة الكفاءات ذات القدرات المعرفية والإبداعية والابتكارية التي تمكن المؤسسة من إنتاج الأفكار الجديدة التي تضمن لها تحقيق الريادة في مجال نشاطها؛
- ضرورة تشجيع التحسين المستمر وتهيئة بيئة العمل الجماعي، الأمر الذي يمكنها من تحسين جودة منتجاتها وبلوغ رؤيتها.

- ملحق الجداول والأشكال البيانية:

الجدول رقم (1): نتائج اختبار أداة الدراسة

المحاور	عدد العبارات	معامل الثبات α
المحور الأول	6	0,665
المحور الثاني	6	0,897
المحور الثالث	7	0,876
المجموع	19	0,914

المصدر : من إعداد الباحثة بناء على مخرجات SPSS V16

الجدول رقم (2): خصائص أفراد مجتمع الدراسة

الخصائص	الفئات	التكرار	النسبة (%)
الجنس	ذكر	30	85,7
	انثى	5	14,3
	المجموع	35	100
العمر	أقل من 40 سنة	19	54,3
	من 40 إلى 50 سنة	9	25,7
	أكثر من 50 سنة	7	20
	المجموع	35	100
المؤهل	تقني سامي	15	42,9

	ليسانس	11	31,4
	مهندس	5	14,3
	دراسات عليا	4	11,4
	المجموع	35	100
عدد سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	11	31,4
	من 5 إلى 10 سنوات	9	25,7
	أكثر من 10 سنوات	15	42,9
	المجموع	35	100

المصدر : من إعداد الباحثة بناء على الاستبانة ومخرجات SPSS V16

الجدول رقم (3): نتائج الثقافة التنظيمية كمحدد أساسي لفعالية التفكير الاستراتيجي

رقم العبارة	التكرار والنسبة	الخيارات					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
		موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما			
01	التكرار	12	16	3	3	1	4,00	1,029	موافق
	النسبة%	34,3	45,7	8,6	8,6	2,9			
02	التكرار	10	19	3	3	0	4,03	0,857	موافق
	النسبة%	28,6	54,3	8,6	8,6	0			
03	التكرار	19	16	0	0	0	4,46	0,505	موافق تماما
	النسبة%	54,3	45,7	0	0	0			
04	التكرار	12	17	6	0	0	4,17	0,707	موافق
	النسبة%	34,3	48,6	17,1	0	0			
05	التكرار	8	13	8	5	1	3,63	1,087	موافق
	النسبة%	22,9	37,1	22,9	14,3	2,9			
06	التكرار	8	19	5	3	0	3,91	0,853	موافق
	النسبة%	22,9	54,3	14,3	8,6	0			
	الإجمالي						3,9571	0,75119	موافق

المصدر : من إعداد الباحثة بناء على مخرجات SPSS V16

الجدول رقم (4): نتائج القيادة الاستراتيجية كمحدد أساسي لفعالية التفكير الاستراتيجي

رقم العبارة	التكرار والنسبة	الخيارات					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
		موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما			
01	التكرار	4	20	8	2	1	3,69	0,867	موافق
	النسبة%	11,4	57,1	22,9	5,7	2,9			
02	التكرار	18	14	0	1	2	4,29	1,045	موافق تماما
	النسبة%	51,4	40	0	2,9	5,7			
03	التكرار	10	20	3	0	2	4,03	0,954	موافق
	النسبة%	28,6	57,1	8,6	0	5,7			
04	التكرار	9	22	2	0	2	4,03	0,923	موافق
	النسبة%	25,7	62,9	5,7	0	5,7			
05	التكرار	12	17	3	1	2	4,03	1,043	موافق
	النسبة%	34,3	48,6	8,6	2,9	5,7			
06	التكرار	12	20	1	1	1	4,17	0,857	موافق
	النسبة%	34,3	57,1	2,9	2,9	2,9			
	الإجمالي						3,9286	0,76833	موافق

المصدر : من إعداد الباحثة بناء على مخرجات SPSS V16

الجدول رقم (5): نتائج شخصية المفكر كمحدد أساسي لفعالية التفكير الاستراتيجي

رقم العبارة	التكرار والنسبة	الخيارات					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
		موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما			
01	التكرار	9	18	5	2	1	3,91	0,951	موافق
	النسبة%	25,7	51,4	14,3	5,7	2,9			
02	التكرار	4	22	7	2	0	3,80	0,719	موافق
	النسبة%	11,4	62,9	20	5,7	0			
03	التكرار	8	17	9	1	0	3,91	0,781	موافق
	النسبة%	22,9	48,6	25,7	2,9	0			
04	التكرار	5	17	8	3	2	3,57	1,037	موافق
	النسبة%	14,3	48,6	22,9	8,6	5,7			
05	التكرار	5	16	9	3	2	3,54	1,039	موافق
	النسبة%	14,3	45,7	25,7	8,6	5,7			
06	التكرار	6	19	4	3	3	3,63	1,140	موافق

			8,6	8,6	11,4	54,3	17,1	النسبة%	
موافق	0,853	3,91	1	2	2	24	6	التكرار	07
			2,9	5,7	5,7	68,6	17,1	النسبة%	
موافق	0,85307	3,9143	الإجمالي						

المصدر : من إعداد الباحثة بناء على مخرجات SPSS V16

الإحالات والمراجع:

[1]. محمد بن علي بن فائز الشهري، **واقع التفكير الاستراتيجي لدى مديري المدارس الثانوية بمدارس التعليم العام الحكومية والأهلية بمدينة الطائف**، رسالة ماجستير في الإدارة التربوية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2010.

[2]. ماجد محمد الفرا، **مستوى التفكير الاستراتيجي لدى قادة المنظمات الأهلية في قطاع غزة**، مجلة تنمية الرافدين، المجلد31، العدد95، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009.

[3]. حمزة يوسف سليمان ديب، **التفكير الاستراتيجي ودوره في تطوير قيادات الأمن الوقائي الفلسطيني**، رسالة ماجستير في العلوم الإدارية، جامعة نايف للعلوم الامنية، المملكة العربية السعودية، 2009.

[4]. Malan R., **The role of shared mental models of strategic thinking in the development of organizational strategy**, Doctorate of philosophy in management, Faculty of Business, University of Southern Queensland, Australia, 2010.

[5]. Van Der Laan L-W., **Foresight competence and the strategic thinking of strategy level leaders**, Doctorate of philosophy, University of southern Queensland, Faculty of Business,, Australia, 2010.

[6]. وسيلة بن ساهل، **دراسة المنهج تحليل مفهومي**، يوم دراسي حول منهجية البحث العلمي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 22 فيفري 2010، ص.5.

[7]. Haines S., **Becoming a Strategic thinking on a daily basis**, Centre for Strategic Management, 2006, P.1.

[8]. خالد غريب، **الفكر الاستراتيجي وتغيير مفهوم القوة**، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية والمعلومات، 2012، ص.1.

[9]. Taylor M-D., How to practice strategic thinking, Brooks consulting, project management & systems engineering, 2010, p3 ; 12/01/2013, http://www.projectmgt.com.

[10]. Center for Applied Research, What is strategic thinking?, CFAR, 2001, p1 ; 13/09/2012, http://*www.cfar.com/Documents/strathink.pdf*.

[11]. Palmatier G., Strategic planning: An executive's aid for strategic thinking, Outsourced Logistics, P.2; 17/12/2012, http://www.oliverwight-americas.com/business-management-articles/pdf/strategic-planning-palmatier.pdf.

[12]. عزاوي عمر وعجيلة محمد، **مؤسسات المعرفة وثقافة المؤسسات الاقتصادية : رؤية مستقبلية**، مجلة الباحث، العدد4، جامعة ورقلة، 2006، ص.61.

[13]. صلاح عبد القادر النعيمي، **مواصفات المفكر الاستراتيجي في المنظمة**، المجلة العربية للإدارة، المجلد23، العدد1، العراق، 2003، ص.ص.13.49.

العدالة التنظيمية وعلاقتها بالولاء التنظيمي
- دراسة ميدانية بالشركة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز بولاية بشار -

كمال برباوي (*)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة طاهري محمد، بشار - الجزائر
عبد القادر خليفة (**)
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر

ملخص : الهدف من الدراسة هو تحديد العلاقة بين العدالة التنظيمية والولاء التنظيمي، فمن أجل الوصول لهذا الهدف تم إعداد استبيان لغرض جمع البيانات وتوزيعها على أفراد عينة الدراسة (عمال الشركة الوطنية للتوزيع الكهرباء والغاز بشار)، وتم الاعتماد على برنامج SPSS من أجل القيام بالتحليل الإحصائي لهذه الدراسة، مستخدمين مقاييس الإحصاء الوصفي، الانحدار الخطي البسيط، معامل ارتباط، وتوصلت الدراسة إلى النتائج: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العدالة التوزيعية والولاء التنظيمي، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العدالة الإجرائية والولاء التنظيمي، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العدالة التفاعلية والولاء التنظيمي، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العدالة التنظيمية بين والولاء التنظيمي.

الكلمات المفتاح : عدالة تنظيمية، ولاء تنظيمي، عدالة التوزيع، عدالة الإجراءات، عدالة تفاعلية.

تصنيف JEL : M12.

I. تمهيد:

تعد العدالة التنظيمية أحد المتغيرات التنظيمية ذات الأهمية البالغة في إدارة الأعمال، باعتبارها تسعى إلى تقليص أو ردم الفجوة التي يمكن أن تحصل بين أهداف العاملين وأهداف المنظمة، كما يمكن اعتبارها قيمة ونمط اجتماعي، فعليه أي اعتداء عليها يمثل تدمير للقيم والعلاقات الاجتماعية للعاملين مما يؤدي إلى ظهور أو صدور بعض السلوكيات من قبل العاملين التي لا تكون في صالح المنظمة.

في المقابل نجد بأن الولاء التنظيمي هو الآخر يحظى بأهمية واهتماما كبيرا نظرا لأنه أحد وأهم العناصر لبلوغ الأهداف التنظيمية، كما يساهم إلى حد كبير في تطوير قدرات المنظمة من أحل النمو والبقاء.

فمن خلال ما تقدم فهذه الورقة البحثية تهدف إلى معرفة وتحديد العلاقة بين العدالة التنظيمية و الولاء التنظيمي.

فقد كانت إشكالية البحث هي: **ما علاقة العدالة التنظيمية بالولاء التنظيمي؟**

تناولت العديد من الدراسات السابقة موضوع إشكالية البحث، منها دراسة (Ozgan) في 2011 التي هدفت إلى الكشف عن العلاقة الارتباطية بين العدالة التنظيمية والثقة وإدارة الصراع التنظيمي والولاء التنظيمي لدى مديري المدارس في تركيا ،وتكونت عينة الدراسة من 212 معلماً ومعلمة، تم اختيارهم عشوائياً من ثمان مدارس ثانوية في جنوب تركيا، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير أربعة مقاييس هي: مقياس العدالة التنظيمية، ومقياس الثقة التنظيمية، ومقياس إدارة الصراع التنظيمي، ومقياس المناخ التنظيمي، وقد كشفت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباطية إيجابية قوية بين العدالة التنظيمية والثقة التنظيمية، وإدارة الصراع التنظيمي والولاء التنظيمي.[1]

كما هدفت دراسة (Balassiano & Salles) في 2012 دراسة هدفت إلى الكشف عن أثر العدالة التنظيمية على الولاء التنظيمي. وتكونت الدراسة من عينة من 73 معلماً ومعلمة في المدارس الثانوية والعاملين كتقنيين وإداريين في مدينة فتوريا بالبرازيل. واستخدمت استبانة في الدراسة. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن معاملات الولاء التنظيمي كانت جميعها دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)، مما يدل على الأثر الإيجابي للعدالة التنظيمية على الولاء التنظيمي.[2]

أما دراسة العجمي في سنة 1998 والتي كانت تهدف معرفة العلاقة بين الولاء التنظيمي و إحساس العاملين بالعدالة التنظيمية، وشملت الدراسة خمس منظمات حكومية في الكويت وخلصت إلى تدني إحساس العاملين بعدالة الإجراءات نظرا لتفرد المدير بآرائه، وهناك شعور بعدم المساواة في تطبيق القرارات والقوانين الإدارية، كما سجل تدني إحساس العاملين بعدالة التوزيع، ووجود ارتباط قوي موجب بين كل من الولاء التنظيمي وإحساس العاملين بالعدالة التنظيمية.[3]

eMail : (*) K_berbaoui@yahoo.fr & (**) Khelifa.abdelkader@univ-ouargla.dz

1. مفهوم العدالة التنظيمية: يمكن النظر إلى العدالة التنظيمية على أنها أحد المتغيرات المهمة ذات التأثير المحتمل على كفاءة الأداء الوظيفي للعاملين من جانب و على أداء المنظمة من جانب أخر. ويمكن تعريف العدالة التنظيمية كما عرفها (Greenberg, 1990) بأنها تعكس الطريقة التي يحكم من خلالها الفرد على عدالة الأسلوب الذي يستخدمه المدير في التعامل معه على المستويين الوظيفي و الإنساني. وكذلك عرفها كلا من (Farh & Early, 1997) على أنها تعكس كل من عدالة المخرجات و كذلك عدالة الإجراءات المستخدمة في توزيع تلك المخرجات ،وكذلك نجد أن العدالة التنظيمية تركز على مدى إدراك العاملين للمعاملة العادلة في وظائفهم و تأثير ذلك على العديد من المخرجات التنظيمية (Thibaut & Walker, 1975) (Folger & konovsky, 1989).[4]

2. أهمية العدالة التنظيمية: إن مفهوم العدالة التنظيمية من الموضوعات الفاعلة والمهمة في حقل الإدارة، فهي متغير مهم ومؤثر في عمليات الإدارة ووظائفها، ويمكن النظر إليها كأحد المتغيرات التنظيمية ذات التأثير الكبير على كفاءة الأداء الوظيفي لعاملين في المنظمات، ويمكن إدراك أهمية العدالة التنظيمية من خلال المؤشرات التالية:[5]

- إن العدالة التنظيمية توضح حقيقة النظام التوزيعي للرواتب والأجور في المنظمة، و ذلك من خلال العدالة التوزيعية؛
- إن العدالة التنظيمية تؤدي إلى تحقيق السيطرة الفعلية والتمكن في عملية اتخاذ القرار،وتعتبر العدالة الإجرائية بعدا هاما في هذا الجانب؛
- تنعكس العدالة التنظيمية سلوكيا على حالات الرضا عن الرؤساء ونظم القرار، وعلى سلوكيات المواطنة التنظيمية والالتزام التنظيمي؛
- إن العدالة التنظيمية تسلط الضوء للكشف عن الأجواء التنظيمية والمناخ التنظيمي السائد في المنظمة وهنا يبرز دور بعد العدالة في التعاملات؛
- إن العدالة التنظيمية تؤدي إلى تحديد جودة نظام المتابعة والرقابة والتقييم، والقدرة على تفعيل أدوار التغذية الراجعة، بشكل يكفل جودة استدامة العمليات التنظيمية والانجازات عند أعضاء المنظمة؛
- إن العدالة التنظيمية تبرز منظومة القيم الاجتماعية والأخلاقية والدينية عند الأفراد، وتحدد طرق التفاعل والنضج الأخلاقي لدى أعضاء المنظمة في كيفية إدراكهم وتصوراتهم للعدالة الشائعة في المنظمة.

3. أبعاد العدالة التنظيمية: للعدالة التنظيمية ثلاث أبعاد هي:

1.3 العدالة التوزيعية: تعني العدالة التوزيعية عدالة المخرجات التي يحمل عليها الموظف من المنظمة أي أنها تتعلق بعدالة توزيع المكافآت أي أنها العدالة المدركة عن توزيع الموارد من قبل المنظمة، فهي تأخذ شكل جانبين أساسيين: جانب مادي (هيكل التوزيعات) ويعبر عن حجم أو مضمون ما يحصل عليه الفرد من مكافآت، وجانب اجتماعي (هيكل التعاملات) ويعبر عن المعاملة الشخصية التي يعامل بها المدير الفرد الذي يحصل على المكافآت.[6]

2.3 العدالة الإجرائية: تمثل الإجراءات الطرق والآليات والعمليات المستخدمة في تحديد المخرجات. وهي الطرق المحددة والأساسية؛ لإدراك الموظفين للعدالة الإجرائية، ومدى إحساسهم بأن الإجراءات المتبعة بواسطة المنظمة في تحديد من يستحق الكفاءة هي إجراءات عادلة و تعكس في الوقت ذاته التصور الذهني لعدالة الإجراءات المتبعة في اتخاذ القرارات التي لها علاقة بالموظف وينظر لعدالة الإجراءات بأنها تلك الطرق التي تم تصميمها لتعزيز مشاركة الموظفين في اتخاذ القرارات لتقليل الانحياز والأخطاء في القرارات التي يتم اتخاذها وفق معايير معتمدة في تقييم أداء الموظفين.[7]

3.3 العدالة التفاعلية: تعد العدالة التفاعلية من الأبعاد الرئيسة للعدالة التنظيمية، وتعني مدى إحساس الموظفين بعدالة المعاملة التي يحصلون عليها عندما تطبق عليهم الإجراءات الرسمية أو معرفة أسباب تلك الإجراءات، أو أثناء تعاملهم مع متخذي القرارات فيما إذا كانوا يتعاملون مع الأفراد باحترام وتقدير وكرامة أم لا؟[8] وتعتبر التفاعلات امتدادا لمفهوم العدالة الإجرائية، وتشير إلى طريقة تصرف الإدارة اتجاه الأفراد التي ترتبط بشكل أساسي بطريقة تعامل المديرين مع المرؤوسين على درجة من المصداقية والاحترام والدبلوماسية بمعنى آخر جودة التفاعل المتبعة من متخذي القرار.

فعدالة التفاعل تمثل أفكار الفرد و معتقداته بشأن نوعية المعاملة الشخصية التي يحصل عليها من صانعي القرارات ت عند وضع الإجراءات، كما وتمثل المعاملة التي، يحظى بها الموظف عند تنفيذ الإجراءات الرسمية و في حالة تفسيرها (Greenberg J.,1993).

4. مفهوم الولاء التنظيمي: يعرف الولاء التنظيمي أنه قيمة نفسية للعامل تؤثر في سلوكه،لتقديم ما هو مطلوب بكفاءة و إخلاص[9]، وعرفه بوشنان (Buchanan) بأنه" ارتباط الفرد القوي و الفعال بأهداف المؤسسة وقيمها، بغض النظر عن القيم المادية المتحققة له منها.وقد فرق بين ثلاثة مرتكزات رئيسية يقوم عليها الولاء التنظيمي هي:

- الإحساس بالانتماء (Identification) ويظهر ذلك في التعبير بالافتخار للمؤسسة والقناعة الذاتية بأهدافها وقيمها؛
- المشاركة (Involvement) من قبل الفرد والتي تنبع من رضاه النفسي بأهمية الأنشطة والأدوار التي يقوم بها؛

- الولاء (Loyalty) والذي يعبر عنه بوجود تلك الرغبة الأكيدة عند الفرد بالاستمرار والعمل في المنظمة في جميع الظروف والأحوال، ومضاعفة الجهد المبذول من قبله سعيا وراء تحقيق أهدافه وأهداف المؤسسة.[10]

وعرفت كانتور(Kantor, 1968) الولاء التنظيمي على "أنه استعداد الأفراد لبدل الطاقة والوفاء للتنظيم".[11]

وهناك من عرف الولاء التنظيمي بأنه "يتمثل في رد الفعل لدى الموظف اتجاه خصائص المؤسسة التي ينتمي إليها، كما يعنى إحساس الموظف بارتباطه بأهداف وقيم المؤسسة والدور الذي يقوم به لتحقيق هذه الأهداف والالتزام بالقيم الوظيفية من أجل المؤسسة وليس من أجل مصالحه الخاصة".[12]

وعرفه "التو"و" هربينك"(Allutto and Herlinilq) "أن الولاء هو عدم الاستعداد لترك المؤسسة بسبب الأجور أو الوضع الوظيفي،أو الحرية المهنية أو علاقات الصداقة".[13]

تعريف أخر للولاء التنظيمي "أنه اتجاه حول ولاء الفرد للمؤسسة، وهو عملية مستمرة يقوم العاملون في للمؤسسة من خلالها بالتعبير عن اهتمامهم وحرصهم على المؤسسة واستمرار نجاحها وبقائها".[14]

ويعرف أيضا على أنه "حالة توحد العامل مع المؤسسة التي يعمل فيها، ومع أهدافها ورغبته بالمحافظة على عضويته فيها ".[15]

5. أهمية الولاء التنظيمي: يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- يمثل الولاء التنظيمي عنصرا هاما في ربط المؤسسة والأفراد العاملين فيها لاسيما في الأوقات التي لا تستطيع فيها المؤسسات أنتقدم الحوافز الملائمة لدفع هؤلاء الأفراد العاملين للعمل،وتحقيق أعلى مستوى من الانجاز؛
- أن ولاء الأفراد لمؤسستهم التي يعملون بها يعتبر عاملا هاما أكثر من الرضا الوظيفي في التنبؤ في بقائهم في مؤسستهم أو تركهم العمل في المؤسسات أخرى؛
- إن الولاء الأفراد لمؤسستهم يعتبر عاملا هاما في التنبؤ بفعالية المؤسسة؛
- إن ولاء الأفراد لمؤسساتهم يعتبر عاملا هاما في ضمان نجاح تلك المؤسسات واستمرارها وزيادة إنتاجها؛
- إن الولاء التنظيمي من أكثر المسائل التي أخذت بالإدارة المؤسسات كونها أصبحت تتولى مسئولية المحافظة على المؤسسة في حالة صحية وسليمة وتمكنها من البقاء والاستمرار وانطلاق أبرزت الحاجة لدراسة السلوك الإنساني في تلك المؤسسات لغرض تحفيز هو زيادة درجات ولائه بأهدافها وقيمها.[16]

6.أسباب ضعف الولاء التنظيمي: يعود ضعف الولاء في المؤسسات لجملة من الأسباب ندون في أدناه وأهمها:

- تقصيرا لإدارة في فهم مدى إقناع العاملين بأهمية أعمالهم وكونهم أعضاء نافعون في هذا المجتمع؛
- عدم وضوح مبدأ الرجل المناسب في المكان المناسب حيث أن عدم وضع الفرد في العمل الذي يتناسب وقدراته وميوله واتجاهاته ومؤهلاته، ينعكس على درجة ولائه؛
- الشعور بالقلق وعدم الاستقرار، حيث أن شعور الفرد بأن منظمته لا توليه اهتمامها ولا تعمل على رعايته تخلق عنده شعور بعدم الاطمئنان والقلق؛
- فرص الترقي والتقدم ووقوف إدارة المؤسسة أمام فرص التقدم والترقية وعدم إتاحتها بصورة عادلة أمام العاملين من شأنها إحداث حالة الإحباط وتحطم الروح المعنوية عندهم.

7. مظاهر نقص الولاء التنظيمي: إن مظاهر عدم الانتماء والشعور بضعف الولاء في عموم المؤسسة يأخذ أشكالا مختلفة منها:

- ضعف الميل للعمل والشعور باللامبالاة وعدم شعور الفرد بقيمة ذلك العمل وضعف الشعور بالاستقرار والاطمئنان؛
- ازدياد ظاهرة الغياب والتمارض وعدم احترام مواعيد العمل وكثرة حوادثه، وضعف علاقات الاحترام بين الرؤساء والمرسيين وظهور حالات الاستياء والتذمر وكثرة الشكاوي؛
- تعالي القيادة الإدارية المؤسسة وابتعادها عن العاملين وانخفاض الروح المعنوية بينهم.[17]

II. الطريقة والأدوات المستخدمة:

1. مجتمع وعينة الدراسة: اختيار العينة بصفة عشوائية من عمال المؤسسة فقدر عدد المستجوبين في العينة بـ 115عامل من مؤسسة سونلغاز بشار حيث تم توزيع 115 استمارة و تم استرجاع 110 تم استبعاد خمس منها لوجود أسئلة لم يتم الإجابة عنها فبقي 105 استبيان صالحة للتحليل الإحصائي.

2. متغيرات الدراسة: نموذج الدراسة يتكون من المتغير المستقل وهو العدالة التنظيمية بأبعاده الثلاث: العدالة التوزيعية، العدالة الإجرائية، العدالة التفاعلية، والمتغير التابع وهو الولاء التنظيمي، كما هو موضح في الشكل رقم (01).

3. أدوات وأساليب الدراسة الإحصائية: تم جمع البيانات الأولية لمفردات عينة الدراسة من خلال إعداد استبيان التي تم إعداده خصيصا من أجل هدف الدراسة وفق لبرنامج SPSS19 الذي يعمل على مايلي: جمع البيانات، التحليل

الإحصائي للبيانات، استخدام مقاييس الإحصاء الوصفي، قياس معامل الارتباط لمعرفة العلاقة بين متغيرات الدراسة، واختبار الفرضيات عن طريق الانحدار الخطي البسيط، كما تم قياس كافة العناصر باستخدام مقياس من خمس نقاط "ليكرت" هي: موافـق بشدة:(5 درجات)، موافـق:(4 درجات)، محايـد:(3 درجات)، معـارض(2 درجات)، معـارض بشدة:(درجة واحدة).

4. صدق وثبات أداة الدراسة: للتأكد من ثبات أداة الدراسة تم حساب قيمة **"ألفا كرونباخ"**، وهو يمثل معامل الثبات و قد قدر بـ 0.970 أي 97 % مما يؤكد أن أداة القياس تتمتع بدرجة عالية من التبات.

III. النتائج ومناقشتها:

1. خصائص أفراد مجتمع الدراسة: من خلال الجدول رقم (01) يتضح أن أغلب أفراد العينة هم جنس الذكور بنسبة 58.1% في حين نسبة الإناث هي 41.9%، كما أن الأغلبية ضمن الفئة العمرية بين 20-30 سنة بنسبة 39%، ثم تليها الفئة العمرية بين 31-40 سنة بنسبة 29.5% ثم نسبة 17.1% للفئة بين 41-50 سنة و 14.3% لأكثر من 50 سنة، كما نجد الأغلبية من أفراد العينة ذوي مستوى تعليمي ثانوي بنسبة 57.1% أما النسبة المتبقية ذوي مستوى تعليمي جامعي،في حين نجد أقصى نسبة في الخبرة المهنية هي نسبة41% وهم ذوي الخبرة أكثر من16 سنة، ونسبة13.3% كأدنى نسبة وهم ذوي خبرة من 11 إلى 15 سنة، أما فيما يخص المركز الوظيفي فنجد الإطارات هم الأغلبية نسبة 41.9% وتليها نسبة أعوان التنفيذ بنسبة 46.7% تم أعوان التحكم بنسبة 11.4%.

2. اختبار الفرضيات:

1.2 الفرضية الأولى: العلاقة بين العدالة التوزيعية والولاء التنظيمي.

- H_O: لا توجد علاقة بين العدالة التوزيعية والولاء التنظيمي.
- H_1: توجد علاقة بين العدالة التوزيعية والولاء التنظيمي.

من خلال الجدول رقم (02) يتبين أن قيمة الارتباط الثنائي (R) بين العدالة التوزيعية والولاء التنظيمي كانت 0.666 أي بنسبة 66.6% فهو ارتباط قوي، كما بلغ معامل التحديد (R Square) 0.443أي أن 44.3% من التغيير في الولاء التنظيمي يعود إلى التغيير في العدالة التوزيعية، كما نلاحظ أن مستوى الدلالة (Sig) 0.000 فهو أكبر من مستوى المعنوية 0,05 فإننا نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية المعدومة أي **توجد علاقة بين العدالة التوزيعية والولاء التنظيمي**، كما يشير الملحق إلى أنه يمكن كتابة معادلة الانحدار بين الولاء التنظيمي (Y) والعدالة التوزيعية (X_1) كما يلي:

$$Y=0.670X_1+1.107$$

2.2 الفرضية الثانية: العلاقة بين العدالة الإجرائية والولاء التنظيمي.

- H_O: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العدالة الإجرائية والولاء التنظيمي.
- H_1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العدالة الإجرائية والولاء التنظيمي.

يشير الجدول رقم (03) إلى أن قيمة الارتباط الثنائي (R) بين العدالة الإجرائية والولاء التنظيمي كانت 0.712 أي بنسبة 71.2% فهو ارتباط قوي، كما بلغ معامل التحديد (R Square) 0.507 أي أن50.7% من التغيير في الولاء التنظيمي يعود إلى التغيير في الإجرائية، كما نلاحظ أن مستوى الدلالة (Sig) 0,000 فهو أقل من مستوى المعنوية 0,05 فإننا نرفض الفرضية المعدومة ونقبل الفرضية البديلة أي **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العدالة الإجرائية والولاء التنظيمي**، كما يشير الجدول الأخير إلى أنه يمكن كتابة معادلة الانحدار بين الولاء التنظيمي (Y) والعدالة الإجرائية (X_2) كما يلي:

$$Y=0.657X_2+1.062$$

3.2 الفرضية الثالثة: العلاقة بين العدالة التفاعلية والولاء التنظيمي.

- H_O: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العدالة التفاعلية والولاء التنظيمي.
- H_1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العدالة التفاعلية والولاء التنظيمي.

يتبين من خلال الجدول رقم (04) أن قيمة الارتباط الثنائي (R) بين العدالة التفاعلية والولاء التنظيمي كانت 0.473 أي بنسبة 47.3% فهو ارتباط ضعيف، كما بلغ معامل التحديد (R Square) 0.227 أي أن 22.7% من التغيير في الولاء التنظيمي يعود إلى التغيير في العدالة التفاعلية، كما نلاحظ أن مستوى الدلالة (Sig) 0.000 فهو أقل من مستوى المعنوية 0,05 فإننا نرفض الفرضية المعدومة ونقبل الفرضية البديلة أي **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العدالة التفاعلية والولاء التنظيمي**، كما يشير الجدول الأخير إلى أنه يمكن كتابة معادلة الانحدار بين الولاء التنظيمي (Y) و العدالة التفاعلية (X_3) كما يلي:

$$Y=0.666X_3+1.345$$

4.2 الفرضية الرابعة: العلاقة بين العدالة التنظيمية والولاء التنظيمي.

- H_O: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العدالة التنظيمية و الولاء التنظيمي.
- H_1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العدالة التنظيمية و الولاء التنظيمي.

يتبين من خلال الجدول رقم (05) أن قيمة الارتباط الثنائي (R) بين العدالة التنظيمية و الولاء التنظيمي كانت 0,897 أي بنسبة 89.7% فهو ارتباط قوي،كما بلغ معامل التحديد (R Square) 0.805 أي أن 80.5% من التغيير في الولاء التنظيمي يعود إلى التغيير في العدالة التنظيمية،كما نلاحظ أن مستوى الدلالة (Sig) 0,000 فهو أقل من مستوى المعنوية 0,05 فإننا نرفض الفرضية المعدومة ونقبل الفرضية البديلة أي **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العدالة التنظيمية و الولاء التنظيمي**، كما يشير الجدول الأخير إلى أنه يمكن كتابة معادلة الانحدار بين الولاء التنظيمي(Y) و العدالة التنظيمية (X) كما يلي:

$$Y=0.715X+0.835$$

IV. الخلاصة:

من خلال التحليل الإحصائي لبيانات البحث الميدانية يمكن استخلاص النتائج التالية:

- توجد علاقة بين العدالة التوزيعية والولاء التنظيمي؛
- توجد علاقة بين العدالة الإجرائية والولاء التنظيمي؛
- توجد علاقة بين العدالة التفاعلية والولاء التنظيمي؛
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العدالة التنظيمية و الولاء التنظيمي.

وبناء على نتائج البحث يمكننا إعطاء بعض التوصيات التالية:

- إبراز أهمية العدالة التنظيمية لذا أفراد المؤسسة من خلال التكوينات وعقد الندوات المتعلقة بالجانب التسييري والتنظيمي، وعدم حصرها في الجوانب التقنية فقط كما نراه في العديد من المؤسسات؛
- تكثيف الزيارات الميدانية لغايات تفعيل التواصل مع الأفراد وتشجيعهم، وتلمس احتياجاتهم لتلبية الممكن منها، واللجوء إلى ثقافة الحوار؛
- تعزيز ونشر منظومة القيم وخاصة قيم الولاء والانتماء للمؤسسة وتعميق ممارستها بين العاملين؛
- البحث المستمر دائما في المتغيرات التي تحول من تطوير الولاء التنظيمي لدى العاملين ضمن مختلف الأقسام والمستويات الإدارية؛
- تحسين مستوى المكافآت و الأجور والعلاوات التي يحصل عليها أفراد المؤسسة؛
- تعديل وإعادة النظر في نظام الترقية والحوافز والرواتب ما يحقق عدالة أكبر يسن العاملين؛
- ضرورة الاهتمام بالعدالة التنظيمية بمختلف أبعادها (العدالة التوزيعية،العدالة الإجرائية، العدالة التفاعلية) لأنها تؤدي إلى تحقيق أداء وكفاءة لذا المؤسسة.

- ملحق الجداول والأشكال البيانية:

الشكل رقم (01): نموذج الدراسة

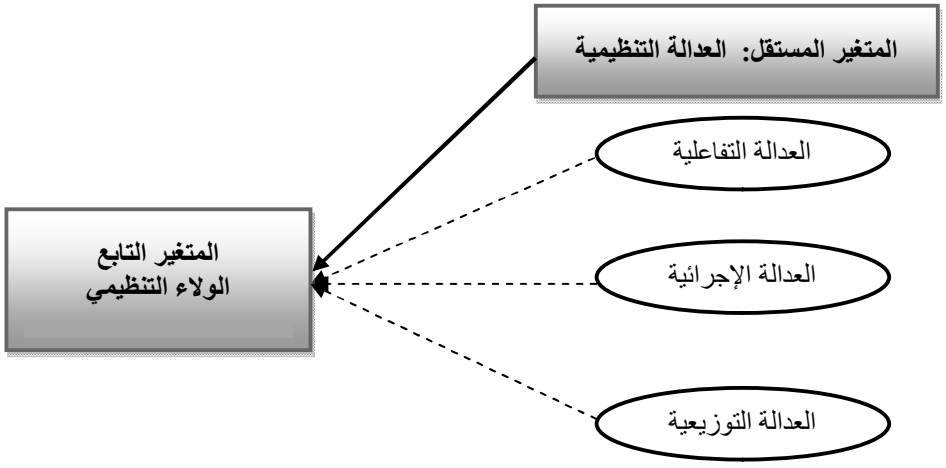

المصدر: من إعداد الباحثين

الجدول رقم (01): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس، السن، المستوى التعليمي، الخبرة المهنية، المركز الوظيفي

المتغيرات	المستويات	العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	61	%58.1
	انثى	44	%41.9
السن	20-30 سنة	41	%39
	31-40 سنة	31	%29.5
	41-50 سنة	18	%17.1
	أكثر من 50 سنة	15	%14.3
المستوى التعليمي	ابتدائي	0	%0
	متوسط	0	%0
	ثانوي	60	%57.1
	جامعي	45	%42.9
الخبرة المهنية	اقل من 5سنوات	31	%29.5
	من 5-10 سنوات	17	%16.2
	من 11-15 سنة	14	%13.3
	أكثر من 16سنة	43	%41
المركز الوظيفي	إطار	44	%41.9
	عون تنفيذ	49	%46.7
	عون تحكم	12	%11.4

المصدر: من إعداد الباحثين وفق مخرجات SPSS

الجدول رقم (02): الانحدار الخطي البسيط بين العدالة التوزيعية والولاء التنظيمي

المتغير المستقل: العدالة التوزيعية	ميل خط الانحدار a	مقطع خط الانحدارb	المتغير التابع: الولاء التنظيمي			
			قيمة R	قيمة R-deux	F المحسوبة	Sig مستوى دلالة
	0.670	1.107	0.666	4430.	81.958	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين وفق مخرجات SPSS

الجدول رقم (03): الانحدار الخطي البسيط بين العدالة الإجرائية والولاء التنظيمي

المتغير المستقل: العدالة الإجرائية	ميل خط الانحدار a	مقطع خط الانحدارb	المتغير التابع: الولاء التنظيمي			
			قيمة R	قيمة R-deux	F المحسوبة	Sig مستوى دلالة
	0.657	1.062	0.712	0.507	106.119	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين وفق مخرجات SPSS

الجدول رقم (04): الانحدار الخطي البسيط بين العدالة التفاعلية والولاء التنظيمي

المتغير المستقل: العدالة التفاعلية	ميل خط الانحدار a	مقطع خط الانحدارb	المتغير التابع: الولاء التنظيمي			
			قيمة R	قيمة R-deux	F المحسوبة	Sig مستوى دلالة
	0.666	1.345	0.476	0.227	30.230	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين وفق مخرجات SPSS

الجدول رقم (05): الانحدار الخطي البسيط بين العدالة التنظيمية والولاء التنظيمي

المتغير المستقل: العدالة التنظيمية	ميل خط الانحدار a	مقطع خط الانحدارb	المتغير التابع: الولاء التنظيمي			
			قيمة R	قيمة R-deux	F المحسوبة	Sig مستوى دلالة
	0.715	0.835	0.897	0.805	426.181	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين وفق مخرجات SPSS

الإحالات والمراجع :

[1]. Ozgan H, **The Relationships between Organizational Justice, Confidence, Commitment, and Evaluating the Manager and the Perceptions of Conflict Management at the Context of Organizational Behavior**, Educational Sciences: Theory & Practice, 2011, 11(1), P.P.241-247.

[2]. Balassiano M & Salles D, **Perceptions of Equity and Justice and Their Implications on Affective Organizational Commitment**, A Confirmatory Study in a Teaching and Research Institute, 2012, 9 (3), P.P. 268-286.

[3]. العجمي راشد سبيب، **تحليل العلاقة بين الولاء التنظيمي وإحساس العاملين بالعدالة التنظيمية**، مجلة الإداري، معهد الإدارة العامة، مجلد20، العدد 72، 1998، ص.ص.71-94.

[4]. Greenberg , **Organizational Justice : Yesterday, Today, and Tomorrow**, Journal of management, 990, P.613.

[5]. الفهداوي القطاونة، **تأثير العدالة التنظيمية في الولاء التنظيمي**، رسالة ماجستير غير منشورة، الأردن، 2003، ص.15.

[6]. موسى اللوزي، **التطور التنظيمي أساسيات ومفاهيم حديثة**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 2010، ص.80.

[7]. Moorman R, **Relationship between organizational justice and organizational citizenship behaviors**, Journal of applied psychology, Vol 76, No 6, P.855.

[8]. المدهون موسى توفيق، **تحليل السلوك التنظيمي**، المركز العربي للخدمات الطلابية، جامعة الإسراء عمان، الأردن، ط1995،1، ص.145.

[9]. مراد أحمد الكساني، **أثر الضغوط الوظيفي على الولاء التنظيمي "دراسة حالة معلمي المدارس الحكومية في المحافظة الزرقاء"**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البيت فلسطين، 2000، ص.ص.41- 42.

[10]. سلامة رتيبة محمد، **الممارسات الإدارية لمديري المدارس الثانوية العامة في الأردن وعلاقتها بالرضا الوظيفي والولاء التنظيمي للمعلمين**، أطروحة الدكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية، الأردن، 2003، ص.78.

[11]. القطان عبد الرحيم، **العلاقة بين الولاء التنظيمي والصفات الشخصية و الأداء الوظيفي**، المجلة العربية للعلوم الإدارية، الكويت، مجلد 11، العدد،2، 1987، ص.35.

[12]. ناصر بن محمد الفوزان، **أثر السياسة التنظيمية والمتغيرات الشخصية على الولاء التنظيمي في المؤسسات العامة** ، دار النشر العلمي والمطابع جامعة الملك سعود، السعودية ، 2002، ص.05.

[13]. محمد الصيرفي، **تطوير التنظيمي**، دار الفكر الجامعي للنشر، الإسكندرية، ط1، 2007، ص.86.

[14]. حريم حسين، **السلوك التنظيمي: سلوك الأفراد في المنظمات**، دار زهران لنشر والتوزيع، الأردن، 1997، ص.107.

[15]. عطية ماجدة، **سلوك المنظمة و سلوك الفرد والجماعة**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2011، ص.105.

[16]. ياغي محمد عبد الفتاح، **أخلاقيات في الإدارة**، المكتبة الوطنية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1995، ص.98.

[17]. شوقي ناجي جواد، **السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال**، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص.ص.282-283.

قياس إدراك الطلاب لمستوى جودة الخدمة التعليمية بفروع جامعة الطائف
- دراسة تطبيقية على فرع الجامعة بمحافظة الخرمة -

محمد نور الطاهر أحمد عبد القادر (*)
قسم إدارة الأعمال، كلية الدراسات التطبيقة وخدمة المجتمع
جامعة الإمام عبد الرحمن الفيصل - المملكة العربية السعودية

ملخص : هدفت هذه الدراسة إلي قياس إدراك الطلاب لمستوى جودة الخدمة التعليمية بفرع جامعة الطائف بالخرمة، من خلال التعرف على مدى إدراكهم لعناصر جودة الخدمة التعليمية بالفرع، ومستويات أدائها، والتعرف على الفروق المعنوية لمستويات الجودة فيها وفق متغيراتهم الديمغرافية. وتم إعداد استبيان أشتمل على (17) عنصر لقياس جودة الخدمة التعليمية في الفرع، وزعت الاستبيانات على المستويات السادس والثامن بدرجة البكالوريوس، والمستوى الرابع بدرجة الدبلوم.

وتوصلت الدراسة إلي أن الطلاب لديهم إدراك تام بالعناصر المكونة لجودة الخدمة التعليمية. كما بينت أيضا عدم وجود اختلافات في مستويات الأداء لعناصر جودة الخدمة التعليمية بالفرع. وأظهرت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمستويات الخدمة التعليمية المقدمة بالفرع تبعا لمتغيراتهم الديمغرافية مجتمعة.

وبينت أيضا وجود فروق ذات دلالة إحصائية لعنصري سلوك المحاضرين خارج القاعات، ومتابعة الإرشاد الأكاديمي تبعا لمتغير التخصص.

الكلمات المفتاح : جودة الخدمة التعليمية، إدراك الطلاب، فروع الجامعة.

تصنيف JEL : A2، I2.

I. تمهيد:

يعد تطبيق مفاهيم الجودة خطوة هامة ومدخلا أساسيا في الرقي والتطوير والتحسين المستمر لمستوى الخدمات التعليمية، وذلك للوصول بها إلي المستوى المطلوب في ظل التطور المعرفي والتقني الذي يسود العالم اليوم.

وأصبح موضوع قياس جودة الخدمات التعليمية يلقي اهتماما كبيرا في قطاع التعليم العالي، وذلك لان فلسفة التعليم الجامعي تقوم على تأهيل الكوادر البشرية لمواجهة احتياجات التنمية المتزايدة منها. لذلك سعت الجامعات والمؤسسات البحثية المختلفة في التركيز على توفير العناصر الرئيسية في العملية التعليمية التأهيلية التي تحتاج إلي العنصر البشري المؤهل والبرامج التي تساعد على تأهيل الطلاب بما يتوافق وحاجات سوق العمل.

كما نجدها ركزت على متابعة وتقييم مدى تنفيذ البرامج الموضوعة لتحقيق هذه الغايات، والعمل على تحسين مستوى ما تقدمه من خدمات تعليمية مختلفة بصورة مستمرة.

ونجد أن الجامعات السعودية اليوم تتسابق في قياس جودة الخدمات التعليمية بغرض تحقيق التميز العلمي في ما بينها داخل المملكة، ومع غيرها من الجامعات في مختلف دول العالم. والهدف من ذلك هو الإيفاء بحاجات المجتمع وسوق العمل السعودي من الكوادر المؤهلة والمتخصصة، للمساعدة في رفع المستوى المعيشي والمعرفي لأفراده.

- مشكلة الدراسة: سعت إدارة فرع جامعة الطائف في الخرمة خلال الأعوام التي تلت إنشاءه على التعرف على الجديد في تقديم الخدمة التعليمية لتأخذ منه الأفضل والأجدى في تحسين مستوى خدماتها التعليمية والارتقاء بها. وعلى الرغم من ذلك كشفت دراسة استطلاعية قام بها الباحث وجود قصور في مستوى أداء الخدمات المقدمة من خلال شكاوي بعض الطلاب من هذا القصور.

وعليه يمكن تحديد مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

1. ما هي أهم العناصر التي تشكل جودة الخدمة التعليمية في فرع الجامعة بالخرمة والتي يدركها الطلاب؟
2. ما هو مستوى الأداء الفعلي في فرع الجامعة لهذه العناصر المشكلة لجودة الخدمة التعليمية التي يدركها الطلاب؟
3. هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الخصائص الديمغرافية للطلاب ومستوى أداء عناصر جودة الخدمة كما يدكونها؟

- فرضيات الدراسة:

- **الفرضية الأولى:** لدى طلاب فرع الجامعة بالخرمة إدراك تام بأهمية عناصر جودة الخدمة التعليمية؛

eMail : (*) Mnour2626@gmail.com

- **الفرضية الثانية:** توجد اختلافات لمستوى أداء عناصر الخدمة التعليمية بفرع الجامعة بالخرمة من وجهة نظر الطلاب؛
- **الفرضية الثالثة:** توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من **(0,05)** نحو مستوى جودة الخدمات التعليمية المقدمة في فرع الجامعة بالخرمة تبعا للمتغيرات الديمغرافية المتمثلة في النوع، والعمر،والحالة الاجتماعية، والتخصص؛
  - **الفرضية الفرعية الأولى:** توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من **(0,05)** نحو مستوى جودة الخدمات التعليمية المقدمة في فرع الجامعة بالخرمة تبعا لمتغير النوع.
  - **الفرضية الفرعية الثانية:** توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من **(0,05)** نحو مستوى جودة الخدمات التعليمية المقدمة في فرع الجامعة بالخرمة تبعا لمتغير العمر).
  - **الفرضية الفرعية الثالثة:** توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من **(0,05)** نحو مستوى جودة الخدمات التعليمية المقدمة في فرع الجامعة بالخرمة تبعا لمتغير الحالة الاجتماعية).
  - **الفرضية الفرعية الرابعة:** توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من **(0,05)** نحو مستوى جودة الخدمات التعليمية المقدمة في فرع الجامعة بالخرمة تبعا لمتغير التخصص.

- أهمية الدراسة: تظهر أهمية الدراسة من خلال الأتي:

- أهمية الدور الذي تلعبه فروع الجامعات السعودية في تحقيق التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية في المملكة؛
- أهمية جودة الخدمة التعليمية في تحقيق أهداف إنشاء فروع الجامعات السعودية؛
- بناء أسس الجودة غرس مفاهيمها لدى كل أطراف العملية التعليمية بالفرع؛
- محاولة التوصل إلي نتائج تفيد في إثراء البحوث حول كيفية قياس جودة الخدمات التعليمية؛
- رفد المكتبة السعودية بدراسات حول فروع الجامعات السعودية لاقتصار تطبيق معظم البحوث على المراكز الرئيسية للجامعات.

- أهداف البحث:

- التعرف على العناصر المشكلة لجودة الخدمات التعليمية في فرع جامعة الطائف بالخرمة من وجهة نظر الطلاب؛
- تحديد مستوى الأداء لهذه العناصر بفرع الجامعة من وجهة نظر الطلاب؛
- دراسة أوجه الاختلاف لأداء هذه العناصر من وجهة نظر الطلاب.

- الدراسات السابقة:

- دراسة (**زكي، 2008**)[1] بعنوان (**نظم الجودة وتأثيراتها على بيئة التدريس الجامعي**). هدفت إلي تقييم تأثير حركة الجودة على الوظائف الجوهرية والأساسية في المجال الأكاديمي. وتناولت تأثير التغييرات المحيطة بالجامعة على طبيعة عملها. كما تناولت الضغوط التي أوجدها تطبيق مبادئ الجودة على أداء الجامعات المعاصرة وطبيعة التدريس فيها. كما قامت بتقييم تأثير تطبيق مبادئ الجودة على الوظائف الجوهرية والأساسية بالمجال الأكاديمي من خلال عرض المشاكل المحتملة من تطبيق الجودة والمخرجات المتوقعة لها.
- دراسة (**أبوبكر، 2009**) [2] بعنوان (**تقييم جودة العملية التعليمية في جامعة عدن على مستوى البكالوريوس**). هدفت إلي تقييم جودة العملية التعليمية في كلية التربية. وتوصلت إلي أن تقديرات أعضاء هيئة التدريس والطلاب نحو عناصر جودة العملية التعليمية(المنهج العلمي- المرجع العلمي- أعضاء هيئة التدريس-أسلوب التقييم) تحققت بنسب غير كافية بالنسبة للتطور العلمي والتكنولوجي. كما أوصت بضرورة وجود معايير متفق عليها لجودة العملية التعليمية في الكلية تعكس توقعات المستفيدين، وضرورة إيجاد بيئة عمل داخلية تعزز الجودة.
- دراسة (**عساف والحلو، 2009**) [3] بعنوان (**واقع جودة التعليم في برامج الدراسات العليا في جامعة النجاح من وجهة نظر الطلاب**). هدفت إلي معرفة تأثير متغيرات النوع والكلية والمستوى الدراسي والوضع المهني للطالب وتقدير الطالب والمسار المتوقع للطالب على واقع جودة التعليم في برامج الدراسات العليا بالجامعة. وتوصلت إلي أن واقع جودة التعليم قي برامج الدراسات العليا بلغ درجة عالية. كما بينت أيضا وجود فروق إحصائية تعزى لمتغير الكلية لكليات العلوم والتربية والشريعة. ومتغير الوضع المهني لصالح من يعملون في المجال التربوي.
- دراسة (**سليم، 2009**) [4] بعنوان (**قياس مدى رضا طلبة كلية الاقتصاد بجامعة حلب عن مستوى الأداء الإداري والأكاديمي لكليتهم**). هدفت إلي التعرف على مستوى الأداء الإداري والأكاديمي بكلية الاقتصاد من وجهة نظر طلابها. وتوصلت إلي مستوى الرضا كان جيد لمجال أداء أعضاء هيئة التدريس، ومقبول في مجال البحث العلمي، وضعيف في المستويات الأخرى. كما بينت وجود فروق جوهرية في مستوى الرضا تبعا لمتغيرات الدراسة. وأوصت بوضع رضا الطلاب في الاعتبار عند تحديد مكونات الجودة.

- دراسة (**بركات، 2010**) [5] بعنوان (**الفجوة بين الادراكات والتوقعات لقياس جودة الخدمات التي تقدمها جامعة القدس من وجهة نظر الدارسين فيها**). هدفت إلي الكشف عن الفجوة بين ادراكات الدارسين في الجامعة بطولكرم وتوقعاتهم لمستوى الخدمة التي تقدمها لهم الجامعة. وبينت الدراسة وجود فجوة موجبة غير دالة إحصائيا بين ادراكات الدارسين وتوقعاتهم الكلية لمستوى الخدمة التي تقدمها الجامعة. كما بينت أيضا وجود فرق موجب غير دال إحصائيا في مجالات التعاطف الاجتماعي والاستجابة والسلامة والأمن على الترتيب. وكذلك وجود فرق سالب ولكن دون مستوى الدلالة الإحصائية في مجالي الجوانب المادية الملموسة، والاعتمادية على الترتيب. فجوة موجبة دالة إحصائيا في عناصر الخدمة المتمثلة في سرعة تقديم الخدمات-رغبة الموظفين في مساعدة الدارسين- إتاحة الفرص للاحتفالات والتعارف. وبينت أيضا وجود فجوة سالبة ودالة إحصائيا بين ادراكات الدارسين وتوقعاتهم نحو عناصر الخدمة المتمثلة في:توفر التقنيات الحديثة- جاذبية التسهيلات- جاذبية المواد والتخصصات- الاستجابة الفورية للمشاكل- توفر التجهيزات الأمنية.كما بينت أيضا عدم وجود فروق دالة إحصائيا بين الفجوة في تقديرات الدارسين المدركة والمتوقعة لمستوى الخدمة التي تقدمها الجامعة تبعا لمتغيري الجنس والتخصص.
- دراسة (**قدورة، 2011**) [6] بعنوان (**دور جودة الخدمة في تعزيز أثر التوجه بالزبائن على الرضا في بيئة الجامعات الأردنية الخاصة**). هدفت إلي التعرف على العلاقات بين التوجه بالطلبة وجودة الخدمة التعليمية ورضا طلاب الدراسات العليا في الجامعات الخاصة الأردنية. وتوصلت إلي وجود اتجاه متوسط للجامعات نحو الطلبة، وكذلك وجود ارتفاع نسبي في جودة الخدمة التعليمية (جودة التعليم والإشراف). كما بينت التأثر المعنوي لتوجه الطلبة على جودة التعليم والإشراف.
- دراسة (**سليمان، 2014**) [7] بعنوان (**مستوى أداء الجامعات السودانية في ضوء معايير الجودة**). هدفت إلي التعرف على اتجاهات الطلاب بجامعتي بخت الرضا وكردفان بالسودان حول واقع الأداء الجامعي في ضوء معايير الجودة. وتوصلت إلي اتجاه عام متوسط من قبل الطلاب فيما يتعلق بتقييم مستوى الأداء الجامعي بمؤسسات التعليم الجامعي.وبينت أيضا أن تقييم الطلاب لمحاور: المصادر والمواد التعليمية والمرافق والتجهيزات والبيئة الجامعية جاءت في أعلى المراتب، وفي المقابل جاء تقييم محور تطوير المهارات العامة والخاصة في متدنيا لجامعة بخت الرضا. وتقييم محور الرضا عن إجراءات التعليم والتعلم وأنشطتهما جاء متدنيا بجامعة كردفان.
- دراسة (**Northern Carolina UN, 2003**) [8] بعنوان (**Validating Alumni Estimates of Educational Gains**). هدفت إلي التعرف على نقاط الاختلاف والاتفاق بين وجهات نظر خريجي جامعة كارولينا الشمالية وإدارتها. وتوصلت إلي تدني درجة التوافق بين وجهات نظر الطرفين في عدد من المجالات مثل أهمية المهارات التقنية- التواصل – المقدرات الذاتية. كما بينت الاختلاف بين رؤية المشرفين للأمور عن رؤية الخريجين الذين الضعف في ما ذكر.
- دراسة (**Abdalhavaeji & et. al, 2009**) [9] بعنوان (**Quality assessment of academic library performance and information Science**). هدفت إلي تقييم الخدمات المكتبية في جامعة أزد الإسلامية بإيران . وتوصلت إلي وجود فروق إحصائية بين جميع الخدمات على ارض الواقع والخدمات المتوقعة من قبل المستخدمين مثل الخدمات العامة، والمواد غير الورقية- الموظفين- الوقت- معلومات المستفيدين.
- دراسة (**Chowdhnury, et.al, 2010**) [10] بعنوان (**A Study of Service Quality Determinants of Private Universities in Bangladesh using SERVQUAL**). هدفت إلي بيان أهم العوامل المؤثرة على جودة الخدمة التعليمية في الجامعات الخاصة البنغلاديشية. وتوصلت إلي أن البيئة الجامعية تعتبر من اهم العوامل المؤثرة على جودة الخدمة التعليمية في الجامعات الخاصة.
- دراسة (**Sultan & Wong, 2011**) [11] بعنوان (**Service Quality in a higher Education Antecedents and Dimensions; Context Anttecedens and Dimensions**). هدفت إلي الكشف عن تصورات الطلاب لأبعاد الجودة في التعليم العالي بالجامعات اليابانية والماليزية. وتوصلت إلي أن المعلومات والتجارب السابقة تعد محددات هامة في تشكيل وتقييم جودة الخدمة في التعليم العالي. كما بينت أيضا إن أبعاد الجودة الأساسية هي خدمة الجودة الأكاديمية. كما أوضحت تأثر جودة الخدمة بالموثوقية والاهتمام الشخصي، والراحة، والميزات.
- دراسة (**Ahmedi & Bidarpoor, 2012**) [12] بعنوان (**Measuring Service Quality in Islamic Azad University – Sanandaj, ARAN**). هدفت إلي قياس جودة الخدمة التعليمية في فرع جامعة أزد بسناندا ج في إيران، من خلال الاختلافات بين الخدمات المدركة والمتوقعة من وجهة نظر الطلاب. وتوصلت الدراسة إلي وجود اختلافات بين الخدمة المدركة والمتوقعة من وجهة نظرهم في كليات الجامعة. بالإضافة إلي تدني مستوى جودة الخدمات المدركة. كما أوضحت تأثير الكلية على جودة الخدمة.
- دراسة (**Yousif, et. al, 2012**) [13] بعنوان (**Educational Service Quality at Public higher Educational INSTITUTTIONS; a Proposed Framework and Importance of the Sub-dimensions**). هدفت إلي كشف إبعاد جودة الخدمة الفرعية في التعليم العالي في الجامعات بالولايات المتحدة من وجهة نظر الطلاب. وتوصلت إلي أن الأبعاد الفرعية لجودة الخدمة التعليمية تمثلت في الأبعاد التالية:الموثوقية- الضمان- التعاطف- الاستجابة- الملموسية- الاتصالات- المعرفة- الخبرة- نظم الخدمات الفرعية- المسئولية الاجتماعية والتنمية الاجتماعية. وان بعد الملموسية أهم أبعادها.

- ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة قياس الجودة التعليمية من خلال دراسة أبعادها في مؤسسات توطدت فيها مفاهيم الجودة وأسسها واستفادت من تجارب المؤسسات الشبيه في نفس البيئة التي تعمل فيها. ورغم ذلك بينت الدراسات نواحي ضعف كثيرة في تطبيق هذه المؤسسات لمفاهيم الجودة.

وهذه الدراسة هي محاولة لمعرفة مدى التزام فروع الجامعة وخاصة فع الجامعة في الخرمة بهذه المفاهيم، أو حتى محاولة القائمين على أمره وهيئة التدريسية على في تطبيق مفاهيم الجودة رغم حداثة هذه الفروع والمنقص الكبير في الكثير من المستلزمات التي تحتاجها هذه العملية.

1. تعريف و مفهوم الجودة:

- تعرف (بأنها معيار لدرجة تطابق الأداء الفعلي للخدمة مع توقعات العملاء للخدمة أو هي الفرق بين توقعات العملاء للخدمة وإدراكهم للأداء الفعلي لها) [14].
- فتعرف الجودة بأنها تلبي أو تتجاوز متطلبات الزبون الحالية والمستقبلية.[15]
- وعرفها كروسبي بأنها المطابقة للمتطلبات أو المواصفات، بينما عرفها جوران على أنها الملائمة للاستخدام.[16]
- وتعرفها الجمعية الأمريكية للجودة بأنها الصفات والخصائص الكلية للمنتج أو الخدمة التي تعكس قدرتها على تلبية الحاجات الظاهرية والضمنية.[17]

2. أبعاد جودة الخدمة: هناك ثلاثة أبعاد كما يراها غرونروث تتمثل في الجودة الفنية والجودة الوظيفية والانطباع الذهني عن المنظمة. أما ليتيمين أشار إلى أن الجودة في مجال الخدمات هي نتاج تفاعل ثلاثة أبعاد رئيسة وهي الجودة المادية التي تتعلق بالبيئة المحيطة بتقديم الخدمة وجودة المنظمة وهي الانطباع الذهني عن المنظمة وجودة تفاعل العاملين مع العملاء.[18]

يقول (**الضمور، 2008**)[19] أن أبعاد جودة الخدمة تتمثل في الآتي:

- **الاعتمادية:** تشير إلى قدرة المنظمة مقدمة الخدمة على أداء الخدمة التي وعدت بها بشكل يمكن الاعتماد عليها وأيضاً بدرجة عالية من الصحة والدقة. فالعميل يتوقع أن تقدم له خدمة دقيقة من حيث الالتزام بالوقت والأداء تماماً مثلما تم وعده.
- **مدى إمكانية وتوفر الحصول على الخدمة:** وهي تتعلق بمدى قدرة ومحاولة المنظمة الإجابة على الأسئلة التالية ومعرفة مدى أهميتها من وجهة نظر العملاء: هل الخدمة تتوفر في الوقت الذي يريده العميل؟ هل الخدمة متوفرة في المكان الذي يرغبه العميل؟ هل سيحصل على الخدمة متى طلبها؟ كم من الوقت يحتاج العميل لانتظار الحصول عليها؟ هل من السهل الوصول إلى مكان تلقي الخدمة؟
- **الأمان:** وهي تستخدم كمؤشر يعبر عن درجة الشعور بالأمان والثقة في الخدمة المقدمة ومن يقدمها، أي يتعلق بمدى المخاطر المدركة لنتائج تلقي الخدمة من هذه المنظمة أو من مقدمها أو كلاهما.
- **المصداقية:** ما هي درجة الثقة بمقدم الخدمة، هل هو موضع ثقة؟ ما هي مصداقية مقدم الخدمة؟ هل يلتزم بوعوده وبما يقوله؟
- **درجة تفهم مقدم الخدمة لحاجات العميل:** ويشير إلى مدى قدرة مقدم الخدمة على تحديد وتفهم احتياجات العملاء وتزويدهم بالرعاية والعناية وكمثال، كم من الوقت والجهد الذي يحتاجه مقدم حتى يتعرف على حاجات العميل ويدركها؟ ما مدى تفهم مقدم الخدمة لمشاعر العميل وتعاطفه مع مشكلته؟
- **الاستجابة:** وهي تتعلق بمدى قدرة ورغبة واستعداد مقدمي الخدمة في أن يكونوا بشكل دائم في خدمة العملاء وقدراتهم على أداء الخدمة لهم عند احتياجهم لها.
- **الكفاءة والجدارة:** وهي تتعلق بكفاءة وجدارة القائمين على تقديم الخدمة من حيث المهارات والقدرات التحليلية والاستنتاجية والمعرفة التي تمكنهم من القيام بأدوارهم بالشكل الأمثل.
- **الجوانب الملموسة:** وتشير إلى مظهر التسهيلات المادية المتاحة لدى المنظمة الخدمية والمعدات ومظهر الأفراد والمتعاملين مع مقدمي الخدمات وأدوات ووسائل الاتصال معهم. ففي كثير من الأحيان قد يتم تقييم خدمة من قبل العميل بالاعتماد وعلى الخصائص الشكلية أو الأساسية المرافقة للخدمة كالتسهيلات المادية (الأجهزة ، المعدات .. الخ).
- **الاتصالات:** وهي تتعلق بقدرة مقدم الخدمة على شرح خصائص الخدمة للعميل والدور الذي يجب على العميل أن يلعبه للحصول على الخدمة المطلوبة؟ فهل تم إعلام العميل بالشكل الكامل عما يجب عليه القيام به؟ هل تم إعلام وتثقيف العميل عن الأضرار التي يمكن أن تلحق به إذا لم يلتزم بما هو مطلوب منه . . الخ.
- **اللباقة:** وتعني أن يكون مقدم الخدمة على درجة عالية من الاحترام والأدب وأن يتسم بالمعاملة الودية مع العملاء ومن ثم فإن هذا الجانب يشير إلى الصداقة والاحترام والود بين مقدم الخدمة والعميل.

3. نموذج الفجوات: يتضمن نموذج الفجوات النقاط الأساسية التالية:

- **الفجوة الأولى: الفجوة مابين توقعات الزبون وتصور الإدارة:** إن الإدارة قد لا تمتلك التصور الصحيح عما يريده الزبائن ، فقد تفكر إدارة المصرف بأن الزبائن يريدون خدمة معينة إلا إنهم يهتمون أكثر بمدى استجابة الموظفين.
- **الفجوة الثانية: الفجوة بين تصور الإدارة وميزان جودة الخدمة:** يكون لدى الإدارة تصور صحيح لرغبات الزبائن إلا أنها لا تضع قياساً لداء معين، فقد تطلب إدارة المؤسسة من الموظفين تقديم خدمات سريعة للزبائن ولكن دون تحديد نوع هذه الخدمات أو عددها من الناحية الكمية مما يخلق فجوة في مجال تقديمها.
- **الفجوة الثالثة: الفجوة بين خصائص نوعية الخدمات وتقديمها:** يمكن للعاملين في المنظمة أن يتلقوا تدريباً محدداً أو أن يقوموا بأعمال تفوق طاقاتهم أو أنهم غير قادرين أو غير راغبين في تحقيق ما هو مطلوب منهم أو قد يعترضون على قياسات معنية كالاستماع للزبائن بشكل مطول مما يضعف من تقديم الخدمة بالشكل المطلوب والنوعية المطلوبة.
- **الفجوة الرابعة: الفجوة بين القيام بالخدمة والاتصالات الخارجية:** تتأثر توقعات الزبائن بالتصريحات التي يدلي بها ممثلي المنظمات الخدمية وإعلاناتها فإذا ظهر في أحد كراسات منظمة معينة تسهيلات معينة وعند وصول العميل للمنظمة يكتشف أن الإعلان غير صحيح ويشعر بعدم الدقة لذلك فإن الاتصال الخارجي أين ما كان الزبون يتوقعه وفقاً لما هو معلن عنه.
- **الفجوة الخامسة: الفجوة بين الخدمة المقصودة (المدركة) والخدمة المقدمة:** تظهر الفجوة عندما يقيس الزبون الأداء بطريقة مختلفة ولا تكون نوعية الخدمة كما كان يتصور . فعندما يتعامل موظف المنظمة بشكل خاطئ مع الزبون في المعلومات التي يرغب في الحصول عليها وبالتالي فإن هذا الزبون سوف يكرر زيارته للمنظمة لموظف آخر لعدم قناعة ما قدمه الموظف الأول.[20]

4. مفهوم الجودة في التعليم: تعيش المجتمعات اليوم في إطار من التنافس والتحدي من أجل البقاء والتطور، وقد احتلت الجودة مكانة الصدارة في تفكير الاقتصاديين والتربويين لتحسين التعليم ونوعيته في مستوياته المختلفة، وفي جميع أبعاده وعناصره.[21]

وأصبحت الجودة إحدى القضايا التي تهم القيادة الإدارية في أي مؤسسة تسعى لرفع أدائها، كما استخدمت الجودة في التنافس بين تلك المؤسسات.[22]

إن جودة التعليم ليست هبة تمنحها الحكومات، وإنما فرصة تصنعها الأمم وتستثمرها الشعوب، وتضحي من أجلها بالوقت والجهد والمال والمثابرة. وجودة التعليم لا تبدأ من القاعات ولا المؤتمرات ولا من القوانين، بل تبدأ من المدرسة ومن الفصول ومن اهتمام الوالدين ومن مشاركة الإدارة والمعلمين والطلاب في تحمل مسؤولية تطوير التعليم وضبط جودته.[23]

وتتحقق جودة التعليم بوجود سياسات واضحة ومحددة للجودة الشاملة، وكفاءة التنظيم الإداري للمؤسسات التعليمية، وتفعيل نظام المتابعة والتقويم لتفادي الوقوع في الأخطاء، وتوفير نظم تدريب عالية المستوى للهيئة التعليمية والإدارية.

إن الاهتمام بضبط الجودة في المؤسسات التعليمية ينبع من النظر إلى التعليم باعتباره سلعة كغيره من السلع إذ لا بد له أن ينافس، وأن يسعى إلى إرضاء مستهلكي تلك السلعة من الطلاب والمجتمع والدولة. فالطلاب يرغبون في الحصول على أفضل المؤهلات للحصول على الفرص الوظيفية التي تزداد شحا بازدياد عدد الخريجين وقلة فرص العمل، وأولياء أمور الطلاب يتطلعون إلى أفضل تأهيل لأبنائهم، أما الدولة فترنو إلى مخرجات تعليمية متميزة تمكنها من تحقيق أهداف خططها التنموية.[24]

II. الطريقة والأدوات المستخدمة:

1. مجتمع وعينة الدراسة: يشمل مجتمع البحث كل الطلاب بفرع الجامعة بالخرمة. وتم اختيار عينة طبقية ممثلة لمجتمع الدراسة تمثلت في اختيار طلاب المستويات السادس والثامن لطلاب البكالوريوس، وطلاب المستوى الرابع لطلاب الدبلوم، والذين بلغ عددهم 700طالب وطالبة موزعون على أكثر من عشر تخصصات.

2. منهج الدراسة: يتبع في هذه الدراسة المنهج الوصفي لتتبع الظاهرة موضع البحث. ومنهج المسح الاجتماعي لجمع البيانات المتعلقة بالدراسة من العينة المختارة من مجتمع الدراسة. ومنهج التحليل الإحصائي لاختبار فرضيات الدراسة كالأتي:

- الوسط الحسابي للإشارة إلى مدى تمركز البيانات نحو قيمة معينة ويساوي مجموع القيم مقسوماً على عددها)؛
- الانحراف المعياري للإشارة إلي مدى تشتت البيانات عن بعضها ويساوي مجموع مربعات انحرافات القيم مقسوماً على عددها)؛
- ألفا كورنباخ (لقياس ثبات الاستبانة)؛

- الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعرفة مستوى أداء عناصر جودة الخدمة التعليمية من وجهة نظر الطلاب؛
- اختبار (ت) لعينة واحدة (يستخدم هذا الاختبار في اكتشاف وجود فرق معنوي لمتوسط المجتمع (المتوسط النظري) الذي سحبت منه العينة عن متوسط العينة (المبحوثين) لمعرفة أدراك لعناصر جودة الخدمة التعليمية؛
- تحليل التباين الأحادي(ف) لعينة واحدة لمعرفة مدى الفروقات بين مستوى جودة عناصر الخدمة التعليمية من وجهة نظر الطلاب تبعا لمتغيراتهم الديمغرافية.

3. حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** فرع جامعة الطائف بمحافظة الخرمة؛
- **الحدود الزمانية:** 1430-1434هـ؛
- **الحدود البشرية:** طلاب البكالوريوس بفرع الجامعة بمحافظة الخرمة.

4. إجراءات الدراسة: تم إعداد استبانة لجمع البيانات اشتملت على 17 عبارة تمثل عناصر قياس جودة الخدمة التعليمية بالفرع.وقد تم توزيع 650 استبانة على مفردات عينة البحث، وهذا العدد هو عدد الطلاب بالمستويات المختارة. وقد تم جمع 605 استبانة تمثل نسبة (93,1%) من إجمالي الاستبانات الموزعة وهي نسبة عالية جدا تمكن إجراء الدراسة.

5. أساليب المعالجة الإحصائية: تمت المعالجة الإحصائية لبيانات الدراسة باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية(SPSS) وفيما يلي الأساليب الإحصائية التي استخدمت:

- معامل الثبات(**Cronbach Alpha**) للتعرف على مدى الاتساق الداخلي لعبارات عناصر جودة الخدمة التعليمية.
- التكرارات والنسبة المئوية، وذلك لوصف الخصائص الديمغرافية(الشخصية) لأفراد عينة الدراسة.
- الوسط الحسابي للإشارة إلى مدى تمركز البيانات نحو قيمة معينة ويساوي مجموع القيم مقسوماً على عددها). وكذلك لمعرفة مستوى أداء عناصر جودة الخدمة التعليمية من وجهة نظر الطلاب.
- الانحراف المعياري للإشارة إلي مدى تشتت البيانات عن بعضها ويساوي مجموع مربعات انحرافات القيم مقسوماً على عددها).
- اختبار (ت) لعينة واحدة (يستخدم هذا الاختبار في اكتشاف وجود فرق معنوي لمتوسط المجتمع (المتوسط النظري) الذي سحبت منه العينة عن متوسط العينة (المبحوثين) لمعرفة أدراك الطلاب لعناصر جودة الخدمة التعليمية.
- تحليل التباين الأحادي(ف) لعينة واحدة لمعرفة مدى الفروقات بين مستوى جودة عناصر الخدمة التعليمية من وجهة نظر الطلاب تبعا لمتغيراتهم الديمغرافية.
- الاستناد على الفجوة الخامسة المتعلقة بدراسة الفجوة بين الخدمة المقصودة(المدركة) والخدمة المقدمة.

6. صدق أداة الدراسة (الاستبانة) : للتأكد من صدق الأداة ومن ثم قياسها لما وضعت من أجله، لقد تم عرضها على محكمين متخصصين(الزملاء بالفرع)، وتم تضمين الملاحظات في الأداة، وبعد ذلك تم وضع الأداة في صورتها النهائية.

7. ثبات أداة الدراسة: ثبات الأداة يعني اتساق النتائج عندما تطبق الأداة أكثر من مرة، حيث تم حساب قيم معامل الثبات بطريقة ألفا كرونباخ (**Cornpach Alpha**) للمقياس ككل جدول رقم (2). وكذلك تم حساب معامل الارتباط وألفا كرونباخ لكل عبارة والجدول (3) يوضح تلك النتائج:

- يوضح الجدول رقم (1) معامل (ألفا كرونباخ) وذلك للتأكد من مدى ثبات الاستبيان ككل وكانت قيمة الثبات تساوي (694,) وهي قيمة مرتفعة تشير إلى أن الأداة تتمتع بدرجة عالية من الثبات وتحقق أهداف الدراسة؛
- يوضح الجدول رقم (2) إن قيمة معاملي الارتباط والثبات قوية لمعظم العبارات وهي دالة إحصائياً مما يؤكد صدق الاستبيان؛
- **المتوسط المرجح للمقياس:** من جدول(3) يتضح الأتي:

- متوسط العبارة (المتوسط النظري) يساوي (1+2+3+4+5 / 5) = 3.
- مثلاً متوسط المحور الأول (المتوسط النظري) عدد العبارات مضروب في متوسط العبارة.
- المتوسط المرجح يحدد اتجاه الرأي لأي عبارة على حده بناءاً على متوسط العبارة المحسوب من نتائج إجابات المبحوثين مقارنة بالمتوسط النظري.

III. النتائج ومناقشتها:

1. خصائص أفراد مجتمع الدراسة: من جدول رقم (4) والذي يوضح وصف الخصائص الشخصية لأفراد العينة يتضح الأتي:

- **النوع:** بلغ عدد الطلاب من الذكور بنسبة 33.2 % بينما نسبة الطلاب من الإناث بلغت 66.8%، وهي نسبة عالية تبين اهتمام الإناث بالالتحاق بالتعليم الجامعي، واتجاه الذكور للبحث عن الوظائف بعد الثانوية؛
- **العمر:** أن غالبية الطلاب كانت أعمارهم في الفئة (18-22 سنة) بنسبة 53.1% بينما بلغت نسبة الفئة(23- 27 سنة) 46.9 %. ولا يوجد طلاب أعمارهم (أكثر من 27 سنة)، ويرجع ذلك لسياسات القبول في الجامعة؛
- **الحالة الاجتماعية:** أن غالبية الطلاب كانوا في فئة العزاب بنسبة 72.9% ، ثم فئة المتزوجين بنسبة 20.3%، بينما أقل نسبة كانت من فئة (الحالات الأخرى) أرامل ومطلقين حيث بلغت نسبتهم 6.8%، وقد يعزى ذلك إلي تفضيل الحصول على المؤهل العلمي قبل الدخول إلي الحياة الزوجية؛
- **التخصص:** من الجدول يتضح أن غالبية الطلاب فضلوا تخصصات البكالوريوس وكانت النسب العالية لها على تخصصات الدبلوم (التسويق، اللغة الانجليزية، الحاسب الآلي)، رغم حيويتها وأهميتها في سوق العمل، وقد يرجع ذلك لتفضيل توظيف حملة البكالوريوس على حملة الدبلوم في المملكة.

2. اختبار الفرضيات:

- **الفرضية الأولى: لدى طلاب فرع الجامعة بالخرمة إدراك تام بأهمية عناصر جودة الخدمة التعليمية).**

من جدول (5) يتضح أن أفراد العينة قد أكدوا على إدراكهم لأهمية عناصر قياس جودة الخدمة التعليمية المقدمة في فرع الجامعة بالخرمة، ويظهر ذلك من خلال ارتفاع قيم اختبار (ت) الدالة إحصائياً لجميع عبارات المحور ويلاحظ ذلك من خلال قيمها الاحتمالية التي تقل عن مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) لكل العبارات والتي كانت لكل العبارات (,000). وأكدت ذلك قيمة (ت) الكلية والتي بلغت (53.070) ذلك الفرق حيث كان دالاً إحصائياً أمام مستوى معنوية أقل من(0.05) والذي بلغ مستوى المعنوية لها (,000) لصالح أفراد العينة، ويدلل هذا على مدى إدراك الطلاب لأهمية عناصر قياس جودة الخدمة التعليمية المقدمة.

وبناء على النتائج يتم قبول الفرضية الصحيحة والتي تقول(لدى طلاب فرع الجامعة بالخرمة إدراك تام بأهمية عناصر جودة الخدمة التعليمية). وترفض فرضية العدم البديلة التي تقول (ليس لطلاب فرع الجامعة بالخرمة إدراك تام بأهمية عناصر جودة الخدمة التعليمية).

- **الفرضية الثانية: توجد اختلافات لمستوى أداء عناصر الخدمة التعليمية بفرع الجامعة بالخرمة من وجهة نظر الطلاب.**

من جدول (6) يتضح إن مستوى أداء عناصر جودة الخدمة التعليمية بالفرع كان في درجة جيد لمعظم العناصر ودلل على ذلك المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل العناصر والتي بلغت (3.217) للمتوسط،(1.493) للانحراف. وذلك يبين عدم وجود اختلاف في مستويات أداء عناصر جودة الخدمة التعليمية بالفرع وقد جاء ترتيب العناصر حسب مستوى أدائها تنازليا: (13)، (9)، (10)، (12)، (7)، (11)، (2)، (10)، (3)، (8)، (15)، (17)، (14)، (5)، (16)، (1).

وبناء على هذه النتائج يتم رفض الفرضية الصحيحة التي تقول (توجد اختلافات لمستوى أداء عناصر الخدمة التعليمية بفرع الجامعة بالخرمة من وجهة نظر الطلاب). وتقبل فرضية العدم البديلة التي تقول (لا توجد اختلافات لمستوى أداء عناصر الخدمة التعليمية بفرع الجامعة بالخرمة من وجهة نظر الطلاب).

- **الفرضية الثالثة : توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من (0,05) نحو مستوى جودة الخدمات التعليمية المقدمة في فرع الجامعة بالخرمة تبعا للمتغيرات الديمغرافية المتمثلة في النوع، والعمر، والحالة الاجتماعية، والتخصص.**

وتتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية.

- **الفرضية الفرعية الأولى: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من (0,05) نحو مستوى جودة الخدمات التعليمية المقدمة في فرع الجامعة بالخرمة تبعا لمتغير النوع.**

من الجدول (7) يتضح إن قيم (F) للعبارات ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05)، وقد كانت مستويات الدلالة لها اكبر من(0,05) مما يعني عدم وجود فروقات معنوية في إدراك الطلاب لمستويات جودة الخدمة التعليمية المقدمة في الفرع تبعا لمتغير النوع.

وبالتالي الفرض الذي يقول (توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة(0,05) نحو مستوى جودة الخدمات جودة الخدمة التعليمية المقدمة في الفرع تبعا لمتغير النوع)، فرض غير صحيح. وتقبل فرضية العدم البديلة التي تقول (لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة(0,05) نحو مستوى جودة الخدمات جودة الخدمة التعليمية المقدمة في الفرع تبعا لمتغير النوع).

- **الفرضية الفرعية الثانية: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من (0,05) نحو مستوى جودة الخدمات التعليمية المقدمة في فرع الجامعة بالخرمة تبعا لمتغير العمر.**

من الجدول (8) يتضح إن قيم (F) للعبارات ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05)، وقد كانت مستويات الدلالة لها اكبر من (0,05) مما يعني عدم وجود فروقات معنوية في إدراك الطلاب لمستويات جودة الخدمة التعليمية المقدمة في الفرع تبعا لمتغير العمر.

وبالتالي الفرض الذي يقول(توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05) نحو مستوى جودة الخدمات جودة الخدمة التعليمية المقدمة في الفرع تبعا لمتغير العمر)، فرض غير صحيح. وتقبل فرضية العدم البديلة التي تقول (لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05) نحو مستوى جودة الخدمات جودة الخدمة التعليمية المقدمة في الفرع تبعا لمتغير العمر).

- **الفرضية الفرعية الثالثة: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من (0,05) نحو مستوى جودة الخدمات التعليمية المقدمة في فرع الجامعة بالخرمة تبعا لمتغير الحالة الاجتماعية.**

من الجدول (9) يتضح إن قيم (F) للعبارات ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05)، وقد كانت مستويات الدلالة لها اكبر من (0,05) مما يعني عدم وجود فروقات معنوية في إدراك الطلاب لمستويات جودة الخدمة التعليمية المقدمة في الفرع تبعا لمتغير الحالة الأجتماعية.

وبالتالي الفرض الذي يقول (توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05) نحو مستوى جودة الخدمات جودة الخدمة التعليمية المقدمة في الفرع تبعا لمتغير الحالة الاجتماعية)، فرض غير صحيح. وتقبل فرضية العدم البديلة التي تقول (لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05) نحو مستوى جودة الخدمات جودة الخدمة التعليمية المقدمة في الفرع تبعا لمتغير الحالة الاجتماعية).

- **الفرضية الفرعية الرابعة: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من (0,05) نحو مستوى جودة الخدمات التعليمية المقدمة في فرع الجامعة بالخرمة تبعا لمتغير التخصص.**

من الجدول (10) يتضح إن قيم (F) للعبارات ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05)، وقد كانت مستويات الدلالة لها اكبر من (0,05). ما عدا العبارات (8)، و(15) التي بينت وجود فروق معنوية عند مستوى دلالة (001.)، (001.) على التوالي. ولكن بأخذ مستويات المعنوية لكل العناصر يتضح عدم وجود فروقات معنوية في إدراك الطلاب لمستويات جودة الخدمة التعليمية المقدمة في الفرع تبعا لمتغير التخصص.

وبالتالي الفرض الذي يقول (توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05) نحو مستوى جودة الخدمات جودة الخدمة التعليمية المقدمة في الفرع تبعا لمتغير التخصص)، فرض غير صحيح. وتقبل فرضية العدم البديلة التي تقول (لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05) نحو مستوى جودة الخدمات جودة الخدمة التعليمية المقدمة في الفرع تبعا لمتغير التخصص).

➢ **اختبار الفرضية ككل:**

وللتأكد من صحة عدم وجود فروقات إحصائية تم أجراء تحليل التباين الأحادي لكل المتغيرات الديمغرافية كما هو موضح في جدول (11).

من الجدول (11) يتضح إن قيم (F) للعبارات ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05)، وقد كانت مستويات الدلالة لها اكبر من(0,05) والتي كانت(676.)، (022.)، (019.)، (470.)، مما يعني عدم وجود فروقات معنوية في إدراك الطلاب لمستويات جودة الخدمة التعليمية المقدمة في الفرع تبعا لمتغيراتهم الديمغرافية.

وبالتالي الفرض الذي يقول (توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05) نحو مستوى جودة الخدمات جودة الخدمة التعليمية المقدمة في الفرع تبعا لمتغيراتهم الديمغرافية)، فرض غير صحيح. وتقبل فرضية العدم البديلة التي تقول (لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05) نحو مستوى جودة الخدمات جودة الخدمة التعليمية المقدمة في الفرع تبعا لمتغيراتهم الديمغرافية).

IV. الخلاصة :

أولاً: النتائـــج:

- يوجد لدى الطلاب بفرع جامعة الطائف بالخرمة إدراك تام لعناصر مستوى جودة الخدمة التعليمية بالفرع؛
- توجد اختلافات في مستويات الأداء لعناصر جودة الخدمة التعليمية من وجهة نظر الطلاب بالفرع؛
- عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين مستويات جودة الخدمة التعليمية بالفرع تبعا لمتغير النوع؛
- عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين مستويات جودة الخدمة التعليمية بالفرع تبعا لمتغير العمر؛
- عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين مستويات جودة الخدمة التعليمية بالفرع تبعا لمتغير الحالة الاجتماعية؛
- عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين مستويات جودة الخدمة التعليمية بالفرع تبعا لمتغير التخصص؛

- وجود فروقات إحصائية لعنصري(سلوك المحاضرين خارج القاعات)، و(متابعة الإرشاد الأكاديمي) تبعا لمتغير التخصص.

ثانياً: توصيات الدراســة:

- مراعاة العوامل التي تشكل جودة الخدمة التعليمية عند وضع الاستراتيجيات والسياسات بفرع الجامعة.
- تحسين مستوى جودة الخدمات التعليمية المقدمة بالفرع.
- توفير الاحتياجات والمستلزمات المادية والفنية التي تساعد هيئة التدريس على تقديم أفضل مستويات الخدمة.
- توفير هيئة التدريس المؤهلة والتي لها القدرة على تقديم أفضل مستويات الجودة التعليمية.
- معرفة نقاط الضعف والقوة في العملية التعليمية المقدمة في الفرع ودراستها.
- إجراء البحوث والدراسات المستقبلية لمعرفة التطورات في مستويات تقديم الخدمة التعليمية بالفرع.

- ملحق الجداول والأشكال البيانية:

الجدول رقم (01): معامل الثبات لكل العبارات

عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ
17	,694

المصدر : من إعداد الباحث بناء على مخرجات SPSS

الجدول رقم (02): معامل ارتباط وثبات كل عبارة بالمحور لقياس الصدق

م	العبارات	معامل الارتباط	ألفا كرونباخ
1	إجراءات القبول والتسجيل.	.157	.694
2	المقررات الدراسية.	.197	.690
3	الجداول الدراسية.	.243	.685
4	أعداد المحاضرين في كل قسم.	.233	.686
5	كفاءة المحاضرين.	.362	.672
6	مهارات المحاضرين في شرح المقررات.	.263	.683
7	سلوك المحاضرين أثناء المحاضرات.	.327	.676
8	سلوك المحاضرين خارج القاعات.	.303	.679
9	استخدام الوسائل التعليمية.	.288	.680
10	بيان المراجع العلمية.	.320	.677
11	إعداد الاختبارات.	.278	.681
12	وقت أداء الاختبارات.	.376	.671
13	أعمال السنة(التطبيقات).	.295	.680
14	تقييم وإعلام الطلاب بدرجاتهم.	.391	.669
15	متابعة الإرشاد الأكاديمي.	.395	.668
16	تعامل الإدارة مع الطلاب.	.234	.687
17	التجهيزات وخدمات الجامعة.	.170	.694

المصدر : من إعداد الباحث بناء على مخرجات SPSS

الجدول رقم (03): المتوسط المرجح لتفسير نتائج المقياس

الرأي	الوزن	المتوسط المرجح	المتوسط النظري
ضعيف	1	1-1,79	3
مقبول	2	1,80-2,59	
جيد	3	2,60-3,39	
جيد جدا	4	3,40-4,19	
ممتاز	5	4,20-5	

المصدر : من إعداد الباحث بناء على مخرجات SPSS

الجدول رقم (04): الخصائص الديمغرافية للعينة

المتغير	البيان	التكرار	النسبة%
النوع	ذكر	201	33.2
	أنثى	404	66.8
	المجموع	**605**	**%100**
العمر	18—22 سنة	321	53.1
	23—27 سنة	284	46.9
	المجموع	**586**	**%100**

الحالة الاجتماعية	متزوج	123	20.3
	عازب	441	72.9
	أخرى	41	6.8
	المجموع	**586**	**%100**
التخصص	رياضيات	75	12.4
	لغة عربية	75	12.4
	شريعة	83	13.7
	كيمياء	81	13.4
	فيزياء	65	10.7
	تقنية حيوية	91	15.0
	تسويق	29	4.8
	اقتصاد منزلي	30	5.0
	لغة إنجليزية	45	7.4
	حاسب آلي	31	5.1
	المجموع	**605**	**%100**

المصدر : من إعداد الباحث بناء على مخرجات SPSS

الجدول رقم (05): اختبار (ت) لإدراك الطلاب لأهمية عناصر جودة الخدمة التعليمية

م	العبارات	t	df	Sig	درجة المعنوية
1	إجراءات القبول والتسجيل.	50.608	604	.000	معنوي
2	المقررات الدراسية.	54.682	604	.000	معنوي
3	الجداول الدراسية.	52.025	604	.000	معنوي
4	اعداد المحاضرين في كل قسم.	51.766	604	.000	معنوي
5	كفاءة المحاضرين.	49.707	604	.000	معنوي
6	مهارات المحاضرين في شرح المقررات.	53.450	604	.000	معنوي
7	سلوك المحاضرين أثناء المحاضرات.	56.036	604	.000	معنوي
8	سلوك المحاضرين خارج القاعات.	51.272	604	.000	معنوي
9	استخدام الوسائل التعليمية.	56.678	604	.000	معنوي
10	بيان المراجع العلمية.	55.922	604	.000	معنوي
11	إعداد الاختبارات.	54.462	604	.000	معنوي
12	وقت اداء الاختبارات.	55.530	604	.000	معنوي
13	أعمال السنة(التطبيقات).	56.656	604	.000	معنوي
14	تقييم وإعلام الطلاب بدرجاتهم.	52.485	604	.000	معنوي
15	متابعة الإرشاد الاكاديمي.	52.646	604	.000	معنوي
16	تعامل الإدارة مع الطلاب.	48.543	604	.000	معنوي
17	التجهيزات وخدمات الجامعة.	49.726	604	.000	معنوي
	المجموع	**53.070**	**604**	**.000**	**معنوي**

المصدر : من إعداد الباحث بناء على مخرجات SPSS

الجدول رقم (06): مستوى أداء عناصر الخدمة التعليمية

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب أهمية العناصر	الرأي
1	إجراءات القبول والتسجيل.	3.015	1.465	17	جيد
2	المقررات الدراسية.	3.251	1.462	7	جيد
3	الجداول الدراسية.	3.188	1.507	9	جيد
4	أعداد المحاضرين في كل قسم.	3.145	1.495	14	جيد
5	كفاءة المحاضرين.	3.129	1.548	15	جيد
6	مهارات المحاضرين في شرح المقررات.	3.231	1.487	8	جيد
7	سلوك المحاضرين أثناء المحاضرات.	3.311	1.453	5	جيد
8	سلوك المحاضرين خارج القاعات.	3.175	1.523	10	جيد
9	استخدام الوسائل التعليمية.	3.362	1.459	2	جيد
10	بيان المراجع العلمية.	3.344	1.471	3	جيد
11	إعداد الاختبارات.	3.302	1.492	6	جيد
12	وقت أداء الاختبارات.	3.319	1.470	4	جيد
13	أعمال السنة(التطبيقات).	3.370	1.463	1	جيد
14	تقييم وإعلام الطلاب بدرجاتهم.	3.152	1.477	13	جيد

15	متابعة الإرشاد الأكاديمي.	3.157	1.475	11	جيد
16	تعامل الإدارة مع الطلاب.	3.088	1.564	16	جيد
17	التجهيزات وخدمات الجامعة.	3.155	1.561	12	جيد
المجموع		**3.217**	**1.493**	**17**	**جيد**

المصدر : من إعداد الباحث بناء على مخرجات SPSS

الجدول رقم (07): تحليل التباين الأحادي لمستوى جودة الخدمة التعليمية تبعا لمتغير النوع

م	العبارة		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى الدلالة (Sig)	النتيجة
1	إجراءات القبول والتسجيل	بين المجموعات	.000	1	.000	.000	1.000	لا توجد
		داخل المجموعات	1296.866	603	2.151			
		المجموع	1296.866	604				
2	المقررات الدراسية	بين المجموعات	.419	1	.419	.196	.658	لا توجد
		داخل المجموعات	1291.393	603	2.142			
		المجموع	1291.812	604				
3	الجداول الدراسية	بين المجموعات	.177	1	.177	.078	.780	لا توجد
		داخل المجموعات	1372.342	603	2.276			
		المجموع	1372.519	604				
4	أعداد المحاضرين في كل قسم	بين المجموعات	.004	1	.004	.002	.965	لا توجد
		داخل المجموعات	1349.196	603	2.237			
		المجموع	1349.200	604				
5	كفاءة المحاضرين	بين المجموعات	2.437	1	2.437	1.017	.314	لا توجد
		داخل المجموعات	1445.507	603	2.397			
		المجموع	1447.944	604				
6	مهارات المحاضرين في شرح المقررات	بين المجموعات	.226	1	.226	.102	.749	لا توجد
		داخل المجموعات	1335.377	603	2.215			
		المجموع	1335.603	604				
7	سلوك المحاضرين أثناء المحاضرات	بين المجموعات	5.216	1	5.216	2.476	.116	لا توجد
		داخل المجموعات	1270.364	603	2.107			
		المجموع	1275.580	604				
8	سلوك المحاضرين خارج القاعات	بين المجموعات	.170	1	.170	.073	.787	لا توجد
		داخل المجموعات	1401.258	603	2.324			
		المجموع	1401.428	604				
9	استخدام الوسائل التعليمية	بين المجموعات	7.995	1	7.995	3.773	.053	لا توجد
		داخل المجموعات	1277.730	603	2.119			
		المجموع	1285.726	604				
10	بيان المراجع العلمية	بين المجموعات	4.329	1	4.329	2.005	.157	لا توجد
		داخل المجموعات	1302.161	603	2.159			
		المجموع	1306.489	604				
11	إعداد الاختبارات	بين المجموعات	6.615	1	6.615	2.984	.085	لا توجد
		داخل المجموعات	1337.031	603	2.217			
		المجموع	1343.646	604				
12	وقت اداء الاختبارات	بين المجموعات	15.168	1	15.168	7.089	.008	لا توجد
		داخل المجموعات	1290.263	603	2.140			
		المجموع	1305.431	604				
13	أعمال السنة (التطبيقات العملية)	بين المجموعات	13.407	1	13.407	6.317	.012	لا توجد
		داخل المجموعات	1279.658	603	2.122			
		المجموع	1293.064	604				
14	تقييم وإعلام الطلاب بدرجاتهم	بين المجموعات	.682	1	.682	.312	.577	لا توجد
		داخل المجموعات	1317.328	603	2.185			
		المجموع	1318.010	604				
15	متابعة الإرشاد الأكاديمي	بين المجموعات	.831	1	.831	.382	.537	لا توجد
		داخل المجموعات	1313.252	603	2.178			
		المجموع	1314.083	604				
16	تعامل الإدارة مع الطلاب	بين المجموعات	6.098	1	6.098	2.497	.115	لا توجد
		داخل المجموعات	1472.259	603	2.442			
		المجموع	1478.357	604				
17	التجهيزات وخدمات الجامعة	بين المجموعات	.505	1	.505	.207	.649	لا توجد
		داخل المجموعات	1470.890	603	2.439			
		المجموع	1471.395	604				

المصدر : من إعداد الباحث بناء على مخرجات SPSS

الجدول رقم (08): تحليل التباين الأحادي لمستوى جودة الخدمة التعليمية تبعا لمتغير العمر

م	العبارة		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى الدلالة (Sig)	النتيجة
1	إجراءات القبول والتسجيل	بين المجموعات	.346	1	.346	.161	.688	لا توجد
		داخل المجموعات	1296.520	603	2.150			
		المجموع	1296.866	604				
2	المقررات الدراسية	بين المجموعات	2.067	1	2.067	.966	.326	لا توجد
		داخل المجموعات	1289.745	603	2.139			
		المجموع	1291.812	604				
3	الجداول الدراسية	بين المجموعات	.015	1	.015	.007	.935	لا توجد
		داخل المجموعات	1372.504	603	2.276			
		المجموع	1372.519	604				
4	أعداد المحاضرين في كل قسم	بين المجموعات	1.849	1	1.849	.827	.363	لا توجد
		داخل المجموعات	1347.351	603	2.234			
		المجموع	1349.200	604				
5	كفاءة المحاضرين	بين المجموعات	.045	1	.045	.019	.891	لا توجد
		داخل المجموعات	1447.898	603	2.401			
		المجموع	1447.944	604				
6	مهارات المحاضرين في شرح المقررات	بين المجموعات	.572	1	.572	.258	.612	لا توجد
		داخل المجموعات	1335.032	603	2.214			
		المجموع	1335.603	604				
7	سلوك المحاضرين أثناء المحاضرات	بين المجموعات	5.110	1	5.110	2.425	.120	لا توجد
		داخل المجموعات	1270.470	603	2.107			
		المجموع	1275.580	604				
8	سلوك المحاضرين خارج القاعات	بين المجموعات	.033	1	.033	.014	.905	لا توجد
		داخل المجموعات	1401.395	603	2.324			
		المجموع	1401.428	604				
9	استخدام الوسائل التعليمية	بين المجموعات	.032	1	.032	.015	.903	لا توجد
		داخل المجموعات	1285.694	603	2.132			
		المجموع	1285.726	604				
10	بيان المراجع العلمية	بين المجموعات	.360	1	.360	.166	.684	لا توجد
		داخل المجموعات	1306.130	603	2.166			
		المجموع	1306.489	604				
11	إعداد الاختبارات	بين المجموعات	.549	1	.549	.247	.620	لا توجد
		داخل المجموعات	1343.097	603	2.227			
		المجموع	1343.646	604				
12	وقت أداء الاختبارات	بين المجموعات	2.247	1	2.247	1.040	.308	لا توجد
		داخل المجموعات	1303.184	603	2.161			
		المجموع	1305.431	604				
13	أعمال السنة (التطبيقات العملية)	بين المجموعات	4.434	1	4.434	2.075	.150	لا توجد
		داخل المجموعات	1288.630	603	2.137			
		المجموع	1293.064	604				
14	تقييم وإعلام الطلاب بدرجاتهم	بين المجموعات	3.454	1	3.454	1.584	.209	لا توجد
		داخل المجموعات	1314.556	603	2.180			
		المجموع	1318.010	604				
15	متابعة الإرشاد الأكاديمي	بين المجموعات	3.635	1	3.635	1.673	.196	لا توجد
		داخل المجموعات	1310.447	603	2.173			
		المجموع	1314.083	604				
16	تعامل الإدارة مع الطلاب	بين المجموعات	1.725	1	1.725	.704	.402	لا توجد
		داخل المجموعات	1476.632	603	2.449			
		المجموع	1478.357	604				
17	التجهيزات وخدمات الجامعة	بين المجموعات	5.250	1	5.250	2.159	.142	لا توجد
		داخل المجموعات	1466.145	603	2.431			
		المجموع	1471.395	604				

المصدر : من إعداد الباحث بناء على مخرجات SPSS

الجدول رقم (09): تحليل التباين الأحادي لمستوى جودة الخدمة التعليمية تبعا لمتغير الحالة الاجتماعية

م	العبارة		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى الدلالة (Sig)	النتيجة
1	القبول إجراءات والتسجيل.	بين المجموعات	4.476	2	2.238	1.042	.353	لا توجد
		داخل المجموعات	1292.390	602	2.147			
		المجموع	1296.866	604				
2	المقررات الدراسية.	بين المجموعات	7.604	2	3.802	1.782	.169	لا توجد
		داخل المجموعات	1284.208	602	2.133			

				604	1291.812	المجموع		
3	الجداول الدراسية.	بين المجموعات	2.588	2	1.294	.569	.567	لا توجد
		داخل المجموعات	1369.931	602	2.276			
		المجموع	1372.519	604				
4	أعداد المحاضرين في كل قسم	بين المجموعات	3.534	2	1.767	.791	.454	لا توجد
		داخل المجموعات	1345.666	602	2.235			
		المجموع	1349.200	604				
5	كفاءة المحاضرين	بين المجموعات	2.681	2	1.341	.558	.572	لا توجد
		داخل المجموعات	1445.263	602	2.401			
		المجموع	1447.944	604				
6	مهارات المحاضرين في شرح المقررات	بين المجموعات	1.960	2	.980	.442	.643	لا توجد
		داخل المجموعات	1333.643	602	2.215			
		المجموع	1335.603	604				
7	سلوك المحاضرين أثناء المحاضرات	بين المجموعات	3.369	2	1.684	.797	.451	لا توجد
		داخل المجموعات	1272.211	602	2.113			
		المجموع	1275.580	604				
8	سلوك المحاضرين خارج القاعات	بين المجموعات	.119	2	.059	.025	.975	لا توجد
		داخل المجموعات	1401.309	602	2.328			
		المجموع	1401.428	604				
9	استخدام الوسائل التعليمية	بين المجموعات	2.067	2	1.034	.485	.616	لا توجد
		داخل المجموعات	1283.659	602	2.132			
		المجموع	1285.726	604				
10	بيان المراجع العلمية	بين المجموعات	2.278	2	1.139	.526	.591	لا توجد
		داخل المجموعات	1304.211	602	2.166			
		المجموع	1306.489	604				
11	إعداد الاختبارات	بين المجموعات	5.538	2	2.769	1.246	.288	لا توجد
		داخل المجموعات	1338.108	602	2.223			
		المجموع	1343.646	604				
12	وقت اداء الاختبارات	بين المجموعات	9.279	2	4.639	2.155	.117	لا توجد
		داخل المجموعات	1296.153	602	2.153			
		المجموع	1305.431	604				
13	أعمال السنة (التطبيقات العملية)	بين المجموعات	3.487	2	1.744	.814	.444	لا توجد
		داخل المجموعات	1289.577	602	2.142			
		المجموع	1293.064	604				
14	تقييم وإعلام الطلاب بدرجاتهم	بين المجموعات	1.814	2	.907	.415	.661	لا توجد
		داخل المجموعات	1316.196	602	2.186			
		المجموع	1318.010	604				
15	متابعة الإرشاد الأكاديمي	بين المجموعات	2.919	2	1.459	.670	.512	لا توجد
		داخل المجموعات	1311.164	602	2.178			
		المجموع	1314.083	604				
16	تعامل الإدارة مع الطلاب	بين المجموعات	22.430	2	11.215	4.637	.010	لا توجد
		داخل المجموعات	1455.927	602	2.418			
		المجموع	1478.357	604				
17	التجهيزات وخدمات الجامعة	بين المجموعات	5.549	2	2.775	1.140	.321	لا توجد
		داخل المجموعات	1465.846	602	2.435			
		المجموع	1471.395	604				

المصدر : من إعداد الباحث بناء على مخرجات SPSS

الجدول رقم (10): تحليل التباين الأحادي لمستوى جودة الخدمة التعليمية تبعا لمتغير التخصص

م	العبارة		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى الدلالة (Sig)	النتيجة
1	إجراءات القبول والتسجيل.	بين المجموعات	16.591	9	1.843	.857	.564	لا توجد
		داخل المجموعات	1280.275	595	2.152			
		المجموع	1296.866	604				
2	المقررات الدراسية.	بين المجموعات	27.924	9	3.103	1.461	.159	لا توجد
		داخل المجموعات	1263.888	595	2.124			
		المجموع	1291.812	604				
3	الجداول الدراسية.	بين المجموعات	15.741	9	1.749	.767	.647	لا توجد
		داخل المجموعات	1356.778	595	2.280			
		المجموع	1372.519	604				
4	أعداد المحاضرين في كل قسم	بين المجموعات	28.256	9	3.140	1.414	.178	لا توجد
		داخل المجموعات	1320.944	595	2.220			
		المجموع	1349.200	604				
5	كفاءة المحاضرين	بين المجموعات	50.383	9	5.598	2.383	.012	لا توجد
		داخل المجموعات	1397.561	595	2.349			

				604	1447.944	المجموع		
6	مهارات المحاضرين في شرح المقررات	بين المجموعات	42.145	9	4.683	2.154	.024	لا توجد
		داخل المجموعات	1293.458	595	2.174			
		المجموع	1335.603	604				
7	سلوك المحاضرين أثناء المحاضرات	بين المجموعات	23.314	9	2.590	1.231	.273	لا توجد
		داخل المجموعات	1252.266	595	2.105			
		المجموع	1275.580	604				
8	سلوك المحاضرين خارج القاعات	بين المجموعات	63.697	9	7.077	3.148	.001	توجد
		داخل المجموعات	1337.731	595	2.248			
		المجموع	1401.428	604				
9	استخدام الوسائل التعليمية	بين المجموعات	23.851	9	2.650	1.250	.262	لا توجد
		داخل المجموعات	1261.874	595	2.121			
		المجموع	1285.726	604				
10	بيان المراجع العلمية	بين المجموعات	31.577	9	3.509	1.637	.101	لا توجد
		داخل المجموعات	1274.912	595	2.143			
		المجموع	1306.489	604				
11	إعداد الاختبارات	بين المجموعات	37.815	9	4.202	1.915	.047	لا توجد
		داخل المجموعات	1305.831	595	2.195			
		المجموع	1343.646	604				
12	وقت أداء الاختبارات	بين المجموعات	34.953	9	3.884	1.819	.062	لا توجد
		داخل المجموعات	1270.478	595	2.135			
		المجموع	1305.431	604				
13	أعمال السنة (التطبيقات العملية)	بين المجموعات	19.899	9	2.211	1.033	.412	لا توجد
		داخل المجموعات	1273.166	595	2.140			
		المجموع	1293.064	604				
14	تقييم وإعلام الطلاب بدرجاتهم	بين المجموعات	43.257	9	4.806	2.243	.018	لا توجد
		داخل المجموعات	1274.753	595	2.142			
		المجموع	1318.010	604				
15	متابعة الإرشاد الأكاديمي	بين المجموعات	58.617	9	6.513	3.087	.001	توجد
		داخل المجموعات	1255.466	595	2.110			
		المجموع	1314.083	604				
16	تعامل الإدارة مع الطلاب	بين المجموعات	29.786	9	3.310	1.359	.203	لا توجد
		داخل المجموعات	1448.571	595	2.435			
		المجموع	1478.357	604				
17	التجهيزات وخدمات الجامعة	بين المجموعات	19.563	9	2.174	.891	.533	لا توجد
		داخل المجموعات	1451.832	595	2.440			
		المجموع	1471.395	604				

المصدر : من إعداد الباحث بناء على مخرجات SPSS

الجدول رقم (11): تحليل التباين الأحادي لمستويات جودة الخدمة التعليمية لكل المتغيرات الديمغرافية

م	العبارة		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة(F)	مستوى الدلالة (Sig)	النتيجة
1	النوع	بين المجموعات	11.760	58	.203	.904	.676	لا توجد
		داخل المجموعات	122.462	546	.224			
		المجموع	134.221	604				
2	العمر	بين المجموعات	19.986	58	.345	1.440	.022	لا توجد
		داخل المجموعات	130.698	546	.239			
		المجموع	150.684	604				
3	الحالة الاجتماعية	بين المجموعات	20.473	58	.353	1.455	.019	لا توجد
		داخل المجموعات	132.413	546	.243			
		المجموع	152.886	604				
4	التخصص	بين المجموعات	404.541	58	6.975	1.005	.470	لا توجد
		داخل المجموعات	3790.659	546	6.943			
		المجموع	4195.200	604				

المصدر : من إعداد الباحث بناء على مخرجات SPSS

الإحالات والمراجع:

[1]. زكي بهاء محمد، **نظم الجودة تأثيراتها على بيئة التدريس الجامعي**، ورقة عمل مقدمة للقاء السنوي الرابع عشر للجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية (جستن)، الرياض، السعودية، 2008.

[2]. أبوبكر عبد الرشيد علي، **تقييم جودة العملية التعليمية في جامعة عدن على مستوى البكالوريوس: أنموذج حالة كلية التربية جامعة عدن**، المؤتمر الثالث للتعليم العالي في اليمن، صنعاء، 2009.

[3]. عساف عبد والحلو،غسان، **واقع جودة التعليم في برامج الدراسات العليا في جامعة النجاح من وجهة نظر الطلاب**، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، المجلد(23)، العدد(3)، 2009.

[4]. سليم إبراهيم الحسنية، **قياس مدى رضا طلبة كلية الاقتصاد بجامعة حلب عن مستوى الأداء الإداري والأكاديمي لكليتهم: دراسة مسحية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد(25)، العدد(2)، 2009.

[5]. بركات زيادة، **الفجوة بين الادراكات والتوقعات لقياس جودة الخدمات التي تقدمها جامعة القدس من وجهة نظر الدارسين فيها**، ورقة عمل مقدمة بجامعة القدس المفتوحة، 2010.

[6]. قدورة روان منير، **دور جودة الخدمة في تعزيز أثر التوجه بالزبائن على الرضا في بيئة الجامعات الأردنية الخاصة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2010.

[7]. سليمان سليمان زكريا، **مستوى أداء الجامعات السودانية في ضوء معايير الجودة: دراسة استطلاعية لوجهة نظر طلاب وطالبات جامعتي بخت الرضا وكردفان السودانية**، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد السابع، العدد(16)، 2014.

[8]. Northern Carolina University, **Validating Alumni Estimates of Educational Gains**, Through Employer report, 2003.

[9]. Fahemih, Abdalhavaeji. Alireza, I. Moghaddam, S. Vahid, A. Ali, S, **Quality assessment of academic library**, performance and information Science, Vol(14), No(2), 2009.

Schroeder, Roger G, **Operations Management**, 3rd ed , Mc Grew - Hill Irwin, Boston, 2007.

[10]. Chowdhery, A. Iqbal, M. and Miah, K, A, **Study of Service Quality Determinants of Private Universities in Bangladesh using SERVQUAL**, Journal of Knowledge Globalization, 3(1) , 2010.

[11]. Sultan, p. & Wong, H, **Service Quality in a higher Education Antecedents and Dimensions; Context Antecedents and Dimensions**, International Review of Business Research Papers, 7(2), 2011.

[12]. Ahmedi, F. & Bidarpoor, F, **Educational Service Quality at Public higher Educational INSTITUTTIONS**; a Proposed Framework and Importance of the Sub-dimensions, Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business, 3(5), 2012.

[13]. Yousif, A. Hassan, Z. Rahman, S. & Ghouri, A, **Educational Service Quality at Public higher Educational INSTITUTTIONS**; a Proposed Framework and Importance of the Sub-dimensions, International Journal of Economics Business and Management Studies (IJEBMS), 1(1), 2012.

[14]. الحداد عوض بدير، **تسويق الخدمات المصرفية**، البيان للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2001، ص.336.

[15]. Schroeder, Roger G, **Operations Management**, 3rd ed , Mc Grew - Hill Irwin, Boston, 2007, P.137.

[16]. Kumar, S. Anil & Sursh, N, **Production and Operations Management** , 2nd ed, New Age International Limited, Publishers, New Delhi, 2008, P.132.

[17]. Hiezer. Jay, Render. Barry, **Operations Management**, 7th.ed, Pearson Prentice Hall, Upper Saddle River, New Jersey, 2008, P.194.

[18]. الإمام وفقي السيد، **محددات جودة الخدمة الصحية وأثرها على رضاء العملاء في المستشفيات الجامعية والخاصة بمحافظة الدقهلية**، جامعة المنصورة، كلية التجارة، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد السابع والعشرون، العدد الرابع، 2003، ص.4.

[19]. الضمور هاني حامد، **تسويق الخدمات**، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2008، ص.ص.366- 367.

[20]. الصميدعي محمود جاسم، ردينة، عثمان، **التسويق المصرفي: مدخل استراتيجي- كمي- تحليلي**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص.ص.79- 80.

[21]. الخطيب محمد بن شحات، **نحو هيئة وطنية للاعتماد الأكاديمي للتعليم العالي في المملكة العربية السعودية**، مركز البحوث التربوية بكلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض، 2000، ص.ص.1- 2 .

[22]. حمود خضر كاظم، **إدارة الجودة الشاملة**، دار المسيرة، عمان، 2000، ص.37.

[23]. حسان محمد حسان، **ضبط جودة التعليم: مفهومه، أهميته، وعلاقته بالمدخلات والمخرجات والنظرة النقدية**، ندوة ضبط جودة التعليم العام في دولة الكويت بين الواقع والطموح، مركز البحوث التربوية والمناهج وزارة التربية، الكويت، 1994، ص.25.

[24]. الخضير خضير بن سعود، **مؤشرات جودة مخرجات التعليم العالي بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة تحليلية**، مجلة التعاون، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، العدد (53)، 2000، ص.ص.13- 14.

فعالية التنبؤ باستخدام القوائم المالية
- دراسة حالة الشركات المدرجة في مؤشر CAC40 خلال الفترة (2010ـ 2014) -

العربي لعروسي (*)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر

ملخص : تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية القوائم المالية المحاسبية الدورية في تحديد الأرباح الصافية السنوية وكذا الإيرادات والمصاريف للشركات المدرجة ضمن مؤشر سوق الأوراق المالية بصفة عامة وبصفة خاصة مؤشر CAC40 لبورصة باريس، كما اخترنا لهذه الدراسة سبعة شركات تجارية من مختلف القطاعات الاقتصادية وتوصلنا إلى تحديد القيم التنبؤية للأرباح، للإيرادات وللمصاريف الدورية والسنوية لسنة 2015 من خلال المعطيات البيانية لهذه المتغيرات للفترة الممتدة من2010/1 إلى 2014/4.

الكلمات المفتاح : أرباح صافية، إيرادات، مصاريف، تنبؤ استرجاعي، تنبؤات غير مشروطة، تنبؤ قبلي.

تصنيف JEL: C58، M40، M42، M48، M49.

I. تمهيد:

تعتبر المعلومات المالية الدورية المنشورة في القوائم والحسابات الربع السنوية (الفصلية)، من بين أسباب نجاح أي سوق للأوراق المالية من خلال وصوله إلى تحديد القيمة الحقيقية للأوراق المالية محل التداول والتي تعكس في نفس الوقت القيمة السوقية العادلة لها. ولا يتحقق ذلك إلى بتحقق الكفاءة التشغيلية (الداخلية) والتسعيرية (الخارجية) أي الكفاءة الاقتصادية.

ويتطلب تحقيق الكفاءة الاقتصادية لسوق الأوراق المالية الفرنسي بقدرة المتعاملين بتلك السوق على التنبؤ بالمستقبل المتوقع للشركة المالكة لتلك الأوراق المالية، والذي يتحدد بدوره حسب توفر نوعية المعلومات اللازمة والمطلوبة لتحديد القيمة المتوقعة لتلك الشركة سواء بشكل مباشر عن طريق التنبؤ بقيمة الأوراق المالية أو بشكل غير مباشر عن طريق التنبؤ بالأرباح المتوقعة محل الدراسة.

ويمكن إذا توفرت هذه المعلومات في الوقت المناسب، فقد يساعد في تحسين الكفاءة الاقتصادية لسوق الأوراق المالية من حيث تقييم الشركات المدرجة فيه وكذلك تسعير تلك الأوراق المالية المتداولة بها والتنبؤ بالأرباح والإيرادات والمصاريف المتوقعة في المستقبل من خلال المعلومات التي توفرها التقارير المحاسبية الدورية للمتعاملين بالسوق، خاصة إذا كانت هذه المعلومات تتفق مع رغبات مستخدميها وتم عرضها بشكل ملائم وفي التوقيت المناسب لهم، فقد يساعد ذلك على استقرار السوق والتخلص من الحركة العشوائية في الأسعار التي تحدث بسبب معلومات غير صحيحة أو شائعات عن تلك الوحدات الإحصائية التي تتداول أسهمها في سوق المال.

- **الإشكالية:** من خلال ما سبق يمكن طرح التساؤل التالي:

هل تعتبر التقارير الدورية ربع سنوية أداة مفيدة لأغراض التنبؤ؟

- **الفرضيات:** يمكن الإجابة على التساؤل السابق من خلال الفرضيات التالية:

- الربح الصافي الدوري دالة لكل من الإيرادات الدورية و المؤشرات الموسمية؛
- المصاريف الدورية دالة لكل من الربح الدوري و المؤشرات الموسمية؛
- الإيرادات الدورية دالة لكل من المصاريف الدورية و المؤشرات الموسمية.

- **أهمية الدراسة:** تظهر أهمية الدراسة في ربط الجانب الكمي بالجانب النظري، إذ يجمع بين النظريات والتحليل الإحصائي وهذا ما يزيد دعما من حيث درجة الاطمئنان إلى النتائج المتوصل إليها. كما تتبلور أهمية الدراسة في النواحي التالية:

- ندرة الدراسات التي تناولت موضوع التنبؤ بالقوائم المالية المحاسبية الدورية في الجزائر، فقد نعتقد أن هذه الدراسة يمكن أن تساهم بشكل فعال في تطوير سوق الأوراق الجزائري من حيث حركة البيع و شراء أسهم شركات هذا السوق؛

eMail : (*) : Laroussilarbi@hotmail.fr

- تعطي الدراسة صورة واضحة لكيفية استعمال القوائم المالية المحاسبية الدورية في عملية التنبؤ للأرباح الدورية خاصة؛
- قد تساعد هذه الدراسة المستثمرين على فهم سلوك البيانات الإحصائية الدورية خاصة في المدى القصير و من تم اتخاذ القرار المناسب.

ـ الدراسات السابقة: لقد تم الرجوع إلى الأدبيات أو إطار مفاهيمي تستند إليه الدراسة الحالية من خلال دراسات سابقة حول موضوع هدا البحث ومنها مايلي :

➢ **دراسة علاء الدين محمد محمد حسين الدميري (2002) بعنوان: تقييم مدى فعالية النماذج الإحصائية في تحديد المقدرة التنبؤية للقوائم المالية الدورية**[1]، هدفت هذه الدراسة التطبيقية إلى تقييم مدى فعالية الأساليب الإحصائية في تقييم القدرة التنبؤية للبيانات المحاسبية الدورية، حيث استخدم الباحث بيانات محاسبية دورية بهدف الوصول إلى النموذج التنبؤي، وتقييم ذلك النموذج من حيث قدرته ودقته في التنبؤ بكل من الأرباح والإيرادات والمصاريف السنوية، كما استخدم مجموعة من مقاييس أخطاء للمفاضلة بين النماذج المقدرة بطريقة المربعات الصغرى، وقد شملت الدراسة عينة من شركات قطاع الأعمال العام ومن القطاع المصرفي المتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصري على أساس توفر قوائم مالية دورية من إيرادات ومصروفات وأرباح، بحيث بلغ عدد شركات العينة 25 شركة، أما فترة الدراسة فهي فصلية أي من الفصل الأول لسنة 1999 إلى الفصل الربع من سنة 2000، ثم توصل الباحث في الأخير إلى عدة نتائج أهمها :

- تتسم الإيرادات الدورية بقوة تفسيرية مرتفعة في تفسير التغير في صافي الربح؛
- لم تثبت معنوية الأرباح الدورية في تفسير التغير في المصروفات؛
- يعد التقرير الدوري الأول للربح الصافي أكثر التقارير الدورية أهمية وذا محتوى إعلامي وتفسيري كبير للمصروفات؛
- تتزايد القوة التفسيرية للمصروفات الدورية في تفسير التغيرات في الإيرادات.

➢ **دراسة عمر محمد فهمي حازم السراج 2005 بعنوان: تقدير نماذج التنبؤ بأسعار الأسهم في سوق رأس المال العربية واختبار دقتها**[2]، لقد سعى الباحث من خلال هذه الدراسة تحقيق الأهداف التالية:

- تقييم إطار نظري لتنبؤات أسعار الأسهم و مؤشراتها من خلال عرض نظري يسهم في تأصيل أبعاد المشكلة؛
- التعرف على بعض الأدوات التنبؤية وماهية سماتها؛
- التعرف على نمط حركة أسعار الأسهم عبر مؤشراتها في سوق الأوراق المالية؛
- تقييم نتائج الاختبارات التقليدية وموازنتها مع بعض التقنيات الحديثة كالشبكات العصبية.

واختار الباحث للجانب التطبيقي عينة من أسوق الأوراق المالية العربية 13 سوق (الأردن، البحرين، السعودية، الكويت، المغرب، الإمارات، الجزائر، السودان، تونس، قطر، عمان، لبنان، مصر)، أما فترة الدراسة فتتمثل في بيانات يومية لأسعار الأسهم و مؤشراتها من تاريخ 2004/1/1 إلى 2004/10/16 ، ثم توصل الباحث في نهاية الدراسة على مجموعة من النتائج وهي:

- وجود تباينات واضحة فيما بين أداء تلك المؤشرات خلال الفترة، حيث أكدت بعض المقاييس المستخدمة وجود تذبذبات كبيرة في قيم بعض المؤشرات؛
- وجود اختلافات كبيرة بين قيم العوائد المحسوبة لكل مؤشر عن مؤشرات أسواق الدول عينة الدراسة؛
- لقد أشارت نتائج تحليل الارتباط الذاتي ACF لقيم العوائد المحسوبة عن المؤشرات الرئيسية لأسواق الدول العربية المختارة للدراسة، إلى وجود تذبذبات كبيرة بين سوق و آخر من حيث إمكانية اعتبار أن حركة العوائد عشوائية أم لا؛
- أشارت نتائج تحليل نموذج التعديل الآسي الخطي إلى عدم كفاءة النموذج في الأجل الطويل.

➢ **دراسة الطاهر أحمد عمر الكري 2005 بعنوان: مدى مقدرة المعلومات المحاسبية المنشورة على التنبؤ بأسعار الأسهم دراسة تطبيقية على الشركات العامة المدرجة في بورصة عمان**[3]، لقد تناولت هذه الدراسة اختبار مقدرة المعلومات المحاسبية المنشورة في تقارير الشركات المساهمة العامة وكذلك المعلومات السوقية المنشورة من قبل بورصة عمان على التنبؤ بسعر السهم السوقي، أما أهداف هذه الدراسة فكانت على النحو التالي :

- اختبار مقدرة المعلومات المحاسبية المنشورة في التقارير السنوية للشركات الساهمة العامة المدرجة أسهمها في بورصة عمان على التنبؤ بأسعار الأسهم.
- اختبار مقدرة المعلومات السوقية المنشورة في بورصة عمان.
- اختبار مقدرة المعلومات المحاسبية والسوقية مجتمعة على التنبؤ بأسعار الأسهم.

- معرفة أي المعلومات المحاسبية أو السوقية القادرة على التنبؤ بأسعار الأسهم.

أما عينة الدراسة فقد بلغ عدد الشركات المختارة 64 شركة موزعة على قطاعات البنوك والتأمين والخدمات والصناعة، وقد تم جمع البيانات خلال الفترة 1994 - 2004، وفي الأخير توصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها:

- بينت نتائج تقدير نماذج الانحدار المتعدد المتدرج أن ربحية السهم والعائد على الملكية والعائد على الأصول ونسبة الملكية ونسبة المديونية مقدرة يمكن من خلالها التنبؤ بسعر السهم، كما بين أسلوب الانحدار المتدرج أن أهم المؤشرات المحاسبية للتنبؤ بسعر السهم هما ربحية السهم ونسبة المديونية ونسبة الملكية والعائد على حقوق الملكية؛
- وجود مقدرة تنبؤية للمؤشرات السوقية وهما نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية ونصيب السهم من التوزيعات ونسبة المساهمة الأجنبية ومعدل دوران السهم مقدرة على التنبؤ بسعر السهم السوقي؛
- بين أسلوب الانحدار المتدرج أن أهم المؤشرات المحاسبية والسوقية مجتمعة للتنبؤ بسعر السهم هي ربحية السهم ومعدل دوران السهم ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية ونصيب السهم من التوزيعات ونسبة التوزيعات إلى الربح؛
- إن المؤشرات السوقية أكثر مقدرة على التنبؤ بسعر السهم السوقي من المؤشرات المحاسبية.

أما دراستنا تتميز عن الدراسات السابقة بأنها تعتمد على بيانات فصلية بدلا من بيانات يومية أو سنوية، واعتمادها كذلك على سوق أروبي للأوراق المالية بدلا لأسواق دول عربية، أخيرا اعتماد دراستنا على فترة زمنية جديدة ممتدة إلى غاية سنة 2014.

1- ماهية المعلومات المالية المحاسبية الدورية: لقد زاد الاهتمام في السنوات الأخيرة بسوق الأوراق المالية خاصة بعد وقوع الأزمة المالية العالمية وانهيار بعض أسواق الأوراق المالية العالمية المعروفة، حيث أصبح وخاصة في الوقت الراهن معظم البورصات العالمية منشغلة في إعداد جهاز إنذار مبكر والذي يسمح لها بتجنب وقوع الصدمات الفجائية، كما يسمح للشركات المستثمرة في سوق الأوراق المالية بتحقيق أرباح صافية خاصة في المدى القصير وتركيز إيراداتها ومصاريفها لتحقيق هذا الهدف. وعليه، من خلال هذا المحور سنقوم أولا بتعريف المعلومات المالية المحاسبية الدورية، ثانيا أهمية هذه المعلومات وثالثا دور هذه المعلومات المالية المحاسبية في عملية التنبؤ بالأرباح الصافية السنوية وكذا الإيرادات والمصاريف.[4]

1-1. تعريف شامل للمعلومات المالية المحاسبية الدورية: تمثل القوائم المالية مصطلح واسع لتقديم كافة المعلومات التي تمكن كل من المستثمرين والدائنين وكافة الأطراف الأخرى المهتمة بالشركة في التعرف على الأنشطة المالية الخاصة بالشركة، كما يمكن اعتبار هذه المعلومات وسيلة صاحب القرار أي الإدارة الرئيسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة الشركة.

1-2. أهمية المعلومات المالية المحاسبية: من خلال التقارير المالية الدورية والتي لها أهمية كبيرة، تمكن الأطراف المهتمة بالشركة التعرف على المركز المالي للشركة وما حققته من نتائج، بالتالي يمكن حصر أهمية هذه المعلومات المالية في العناصر التالية:

- إمداد المستثمرين الحاليين و المرتقبين والدائنين أي كافة الأطراف المهتمة بالشركة بالمعلومات المفيدة حتى يتمكن صاحب القرار باتخاذ القرار المناسب؛
- التعرف على التدفقات النقدية وتوقيتاتها؛
- الإمداد بالمعلومات عن الموارد الاقتصادية للشركة.

1-3. دور المعلومات المالية في عملية التنبؤ: تزود التقارير المالية الدورية الباحث الاقتصادي بالمعلومات المالية أو البيانات الإحصائية المالية اللازمة لعملية التنبؤ المستقبلي، خاصة إذا وصلت هذه المعلومات في الوقت المناسب.

2- طرق تقييم القدرة التنبؤية للنماذج الانحدارية المقدرة: بعدما نقوم بتقدير النماذج الانحدارية للربح الصافي الدوري، للمصاريف الدورية وللإيرادات الدورية بالنسبة لشركات العينة المدروسة، بحيث نتوصل إلى تحديد النماذج القياسية التقديرية الملائمة للفرضيات الدراسة والصالحة لعملية التنبؤ المستقبلي، لابد علينا قبل قياس دقة التنبؤ لهذه النماذج القياسية، معرفة طرق الإحصائية والقياسية للتنبؤ.[5]

2-1. طريقة التنبؤ الإسترجاعي: غالبا يشار على هذه الطريقة مصطلح التوفيق، بحيث يتم تقدير النموذج باستخدام بيانات الفترة من t_0 حتى t_1 أي حتى الوقت الحاضر، بعد ذلك يتم الحصول على القيم المقدرة لنفس الفترة من t_0 إلى t_1 ولذالك يطلق على هذه الطريقة مصطلح التنبؤ الإسترجاعي؛

2-2. طريقة التنبؤات غير المشروطة: يتم فيها تقدير النموذج باستخدام بيانات الفترة من t_0 حتى t_1 أي حتى الوقت الحاضر، بعد ذلك يتم الحصول على القيم المتنبأ بها للفترة t_1 حتى t_2 أي تكون المتغيرات المستقلة المدرجة في

النماذج القياسية معروفة مسبقا من الفترة t_1 حتى t_2 ولدلك يطلق على هده الطريقة مصطلح التنبؤات غير المشروطة، أما إدا كانت قيم التغيرات المفسرة غير معروفة مسبقا لفترة التنبؤ فتسمى التنبؤات المشروطة؛

2-3. طريقة التنبؤ القبلي: يتم الحصول على القيم التنبؤية للمتغير التابع من t_1 حتى t_2 إلا بعد الحصول على القيم التنبؤية للمتغيرات المستقلة المدرجة في النماذج القياسية من الفترة t_1 حتى t_2، بحيث تعتبر هذه الطريقة أكثر قربا من الواقع.

ومن الأمثلة على ذلك تعتبر الدراسة التي قام بها الباحث **GEEN**[6] أول دراسة في ميدان التنبؤ باستخدام التقارير المحاسبية الدورية، بحيث يرى هدا الباحث أن القدرة التنبؤية للتقارير الدورية تواجه مشكلتين: ترتبط الأولى بالشركات التي تعتمد على الموسمية والثانية ترتبط بإعداد التقارير الدورية أي الجانب المحاسبي، كما تميزت هذه الدراسة بمحاولة صحة فرضية القدرة التنبؤية للتقارير الدورية. ثم من خلال بحثين مشتركين مع الباحث **SEGALL** حاولا اختبار صحة الفرضية التالية: أن الأرباح الربع سنوية للفصل الأول ذات قدرة تنبؤية منخفضة في التنبؤ بالأرباح السنوية، بحيث اقترحا سبعة نماذج بسيطة للتنبؤ، استخدم ثلاثة نماذج سنوية أي ربح السهم السنوي للسنوات ماضية والنماذج الأربعة الباقية ربح السهم للفصل الأول بالإضافة للربحية السنوية السابقة للسهم ولدالك اعتبرت هده النماذج الأربعة نماذج دورية وهي:

- النموذج الأول : AE(1965) = 4 (IE(1, 1965))
- النموذج الثاني: AE(1965) = AE(1964) ((IE(1,1965)/ IE (1,1964))
- النموذج الثالث: AE(1965) = a + b (IE(1,1965))
- النموذج الرابع: AE(1965)= AE(1964) + IE(1,1965) - IE(1,1964)
- النموذج الخامس: AE(1965)= AE(1964)
- النموذج السادس: AE(1965)= 2(AE(1964)) – AE(1963)
- النموذج السابع: AE(1965) = 2($AE(1964)^2$) / AE(1963)

بحيث : **AE** تشير إلى الربح السنوي للسهم

IE تشير إلى الربح الدوري أو الفصلي للسهم

اختار الباحثان عينة عشوائية من قائمة **NAYSE** (**44** شركة)، ثم قام بمقارنة التنبؤات من كل مجموعة من النماذج السابقة من خلال خمسة مقاييس لأخطاء التنبؤ وهي :

- متوسط الأخطاء المطلقة المربعة؛
- متوسط المؤشرات ذات الدلالة للخطأ؛
- متوسط الخطأ النسبي المطلق؛
- متوسط رتب الأخطاء؛
- متوسط الخطأ المطلق لانحراف التنبؤ عن النتائج الفعلية.

توصل الباحثان إلى أن نتائج التنبؤ باستخدام البيانات الدورية للفصل الأول ليست أفضل من النماذج التي تستخدم بيانات سنوية، وبعبارة أخرى أكدا صحة الفرضية التي مفادها بأن البيانات الدورية تعتبر ضعيفة للتنبؤ بربح السهم.

وفي دراسة أخرى توصل الباحثان إلى نتيجة أخرى وهي عدم وجود اختلاف بين النماذج الدورية والنماذج السنوية، لذلك لاقت بحوث الباحثان اهتمام كبيرا من طرف باحثين آخرين وبحثنا يندرج ضمن هدا التصنيف.

6 ـ قياس دقة التنبؤ: عادة يتم التمييز ما بين التنبؤات من خلال أخطاء التنبؤ، أو ما يعرف بـ متوسط مربع الأخطاء (MSE) الذي يستند على تدنئة مجموع مربع الأخطاء، كما أن استخدام الجدر التربيعي لمتوسط مربع الأخطاء (RMSE) يكون أفضل خاصة عند وجود قيم شاده. يعاب على هذا المقياس بأنه يتضمن دالة خسارة تربيعية (فشل نسبي في التنبؤ)، بالإضافة إلى ذلك فهو مقياس مطلق لا يمكن استخدامه إذا ما تغيرت السلسلة الزمنية أو كان هناك اختلاف ما بين هذه السلاسل الزمنية، كما أنه أقل حساسية للتنبؤات السيئة الناتجة عن أسباب خارجية عن النموذج القياسي وغير متوقعة. كما يعتبر متوسط نسب الأخطاء المطلقة (MEPE) أفضل مقياس لقياس أخطاء التنبؤ وهذا لسببين، أنه لا يتأثر بالقيم الشاذة، وإمكانية المقارنة بين تنبؤات تمت باستخدام سلاسل زمنية مختلفة، كذلك يعتبر مقياس شائع الاستخدام، ويمكن استخدام متوسط نسب مربع الأخطاء (MSPE) كمقياس ثاني مع المقياس (MEPE) لقياس دقة التنبؤ[7].

II. الطريقة والأدوات المستخدمة:

1 ـ مجتمع الدراسة والعينة: يمثل مجتمع الدراسة مؤشر بورصة باريس الفرنسية CAC40 والذي يعتبر قياس لهذه البورصة[8]، أما الوحدات الإحصائية لهدا المجتمع الدراسي فتتمثل في الشركات المدرجة في هدا المؤشر وعددها أربعون شركة أغلبها تنشط في القطاعين الصناعي والمصرفي، أما بالنسبة لعينة الدراسة فقد اخترنا سبعة شركات من أصل 40 شركة[9] نظرا لتوفر التقارير المالية الدورية لفترة الدراسة المطلوبة، كما وجهتنا عوائق كثيرة للوصول إلى

التقارير المالية الدورية تتمثل إما بوجود تقارير سنوية بدلا من فصلية أو عدم وجود سواء التقارير المالية السنوية أو الفصلية أصلا وهذا ما أدى بنا إلى اختيار سبعة شركات فقط .

2 - وصف عبارات العينة: لقد ذكرنا سابقا أن العينة تتكون من سبعة شركات والتي تمثل مجموعة جزئية من وحدات الإحصائية للمجتمع الدراسي، أما وحدة القياس هده الشركات فتتمثل في الإيرادات الدورية، المصاريف الدورية والربح الصافي الدوري أي قائمة الدخل التي هي جزء من القوائم المالية الأساسية (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية) .

3 - حدود الدراسة: تمثلت في:

- **الحدود المكانية:** لقد تمت الدراسة على عينة من شركات مؤشر **CAC40** في سوق الأوراق المالية الفرنسي، حيث بلغ عدد الشركات **7** شركات لمختلف القطاعات من أصل 40 شركة
- **الحدود الزمنية:** تتمثل في الفترة الزمنية للدراسة وهي فترة فصلية لمدة 5 سنوات إبتداءا من 2010/1 إلى 2014/4 ، وقد اعتمدنا هذه المدة نظرا لاستخدام تقنية الدراسة نماذج تنبؤية فصلية والتي تحتاج مدة زمنية طويلة.

4 - بعض المعلومات عن شركات العينة المدروسة: تتمثل هده الخطوة في إبراز بعض المعلومات الشخصية لشركات العينة المدروسة والمتمثلة خصوصا في عدد أسهم هذه الشركات المختارة للدراسة، رأسمالها والقطاع الاقتصادي التي تنتمي إليه:[10]

1 - بنك **BNP Paribas** : بنك تجاري فرنسي خاص ،عدد أسهم هذا البنك المدرجة في البورصة الباريسية 1245957675سهم، أما قيمة رأس مال هدا البنك 68340777 ألف يورو.

2 - بنك **Société Général** : بنك تجاري فرنسي خاص ،عدد أسهم هذا البنك هو 805207646 سهم، رأسمالها يقدر بـ 36097460 ألف يورو.

3 - شركة **Alcatel-Lucent** : شركة فرنسية تنشط في قطاع السمعي البصري، عدد أسهم هذه الشركة 2814116180 سهم ورأسمالها يساوي 10074536 ألف يورو.

4 - بنك القرض الفلاحي **Crédit Agricole** : بنك تجاري خاص، من بين أول بنوك أوروبا، عدد أسهم هدا البنك يساوي 2576365774 سهم و برأسمال 35218920 ألف يورو.

5 - شركة **Sanofi** : شركة فرنسية متخصصة في إنتاج الأدوية، عدد أسهمها 1319367445 سهم برأسمال 124073316ألف يورو.

6 - شركة **Bouygues** : شركة فرنسية صناعية متخصصة في إنتاج، عدد أسهم هده الشركة يساوي 336086458 سهم وبرأسمال 12396548 ألف يورو.

7 - شركة **Lafarge** : شركة فرنسية متخصصة في إنتاج و بيع مواد البناء، عدد أسهم هده الشركة يساوي 287541684 سهم، أما رأسمالها فيقدر بـ 17818959 ألف يورو.

5 - الأساليب الإحصائية والأدوات المستعملة: نعتمد في هده الدراسة أسلوب تحليل الانحدار المتعدد بهدف اختبار العلاقة ما بين المتغيرات التابعة الربح الصافي الدوري والإيرادات الدورية، المصاريف الدورية والمتغير المستقل المؤشرات الموسمية، بحيث يعتبر تحليل الانحدار المتعدد من أفضل الأساليب المستخدمة في تقييم والتنبؤ بالقوائم المحاسبية الدورية، بالنسبة لمتغيرات الدراسة الربح الصافي الدوري، الإيرادات الدورية والمصاريف الدورية (التابعة) متغيرات كمية لسلسلة زمنية، أما المتغير المستقل المؤشرات الموسمية فهي متغيرة صورية أو متغيرة نوعية وهكذا سنقوم بدمج ما بين متغيرة كمية ومتغيرات نوعية في نفس النموذج القياسي، مع العلم أن مشكل الازدواج الخطي كان عائقا أمام دمج المتغيرات التابعة مع المتغيرات المستقلة في نموذج واحد. و عليه، فإن متغيرات المستخدمة في الدراسة هي:

- الربح الصافي الدوري **PROF**؛
- الإيرادات الدورية **REV**؛
- المصاريف الدورية **DEP**؛
- المؤشرات الموسمية **Si**؛

انطلاقا من هذه المتغيرات سيحاول الباحث كشف السلوك الإحصائي لمكونات عنصر الربح الدوري وتحديد أي نماذج ملائمة لهدا السلوك بهدف تحديد القدرة التنبؤية للبيانات الدورية.

أما الأدوات الإحصائية المستعملة لهدا الغرض وكدا اختبار صحة الفرضيات، تم استخدام برنامج إحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS17 وبرنامج المجدول EXCEL 2007 لتقدير النماذج الانحدارية بطريقة المربعات الصغرى وفي عملية إيجاد القيم التنبؤية المستقبلية لمتغيرات الدراسة سواء كانت هذه القيم سنوية أو فصلية.

6 ـ النماذج القياسية المستخدمة:

انطلاقا من البيانات الدورية للشركات المختارة في الدراسة أي الشركات السبعة من القطاعات الاقتصادية المختلفة المدرجة في المؤشر CAC40، ومن خلال الفرضيات الثلاث فإن لكل شركة في العينة المدروسة النماذج التالية:

$$PROF_t = \alpha_1 + \alpha_2 * S2 + \alpha_3 * S3 + \alpha_4 * S4 + \beta * REV_t + \varepsilon_t$$

$$DEP_t = \alpha_1 + \alpha_2 * S2 + \alpha_3 * S3 + \alpha_4 * S4 + \beta * PROF_t + \varepsilon_t$$

$$REV_t = \alpha_1 + \alpha_2 * S2 + \alpha_3 * S3 + \alpha_4 * S4 + \beta * DEP_t + \varepsilon_t$$

ε_t: الحد العشوائي - α_1: الفصل الأول أو فصل الأساس.

α_2: تشير إلى الفرق بين مقدار(الإيرادات، الربح أو المصاريف) في الفصل الثاني والفصل الأول.

α_3: تشير إلى الفرق بين مقدار (الإيرادات، الربح أو المصاريف) في الفصل الثالث والفصل الأول.

α_4 : تشير إلى الفرق بين مقدار (الإيرادات، الربح أو المصاريف) في الفصل الرابع والفصل الأول.

ولتقدير هذه النماذج القياسية الثلاث، اخترنا طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO) الملائمة لأسلوب الانحدار المتعدد ويتم ذلك من خلال برنامج إحصائي مساعد (SPSS 17)، كما نعتمد على طريقة التحليل Enter على أساس خطيي أي إدخال المتغيرات المستقلة دفعة واحدة بدلا من طريقة التحليل على أساس خطى Stepwise أي إدخال المتغيرات المستقلة واحد تلوى آخر (خطوة بخطوة).[11]

III. النتائج ومناقشتها:

1 ـ نتائج اختبار فرضيات البحث:

1ـ 1 ـ الفرضية الأولى: الربح الدوري دالة لكل من الإيرادات الدورية والمؤشرات الموسمية

من خلال جدول رقم1 (ملحق) والذي يوضح نتائج تقدير النماذج القياسية للشركات السبعة وهذا للتنبؤ بالأرباح الصافية الدورية.

أ ـ من خلال المعنوية الكلية للنماذج المقدرة PV [12] بطرقة المربعات الصغرى العادية $P(F \geq Fcal)$ أقل بكثير من مستوى المعنوية (α=5%) وهذا يبين مدى أهمية هذه النماذج القياسية في عملية التنبؤ المستقبلي للربح الصافي الدوري والدليل الثاني لمعنوية هذه النماذج التقديرية من الناحية الإحصائية والقياسية هو اختبار فيشر، فإن القيمة المحسوبة لجميع النماذج المقدرة أقل بكثير من القيمة المجدولة بدرجتي حوريتين (n-k , k-1).

نستطيع القول بأن الربح الدوري يتأثر بالإيرادات الدورية والمؤشرات الموسمية.

ب ـ عند دراسة المعنوية الجزئية لمعالم النماذج المقدرة للربح الدوري للشركات السبعة، أي القيمة الاحتمالية $P(t \leq t_C)$؛

ـ شركة S GENERAL: $\hat{\beta} = 0.000$ $\hat{\alpha}_1 = 0.001$ $\hat{\alpha}_2 = 0.001$ $\hat{\alpha}_3 = 0.001$ $\hat{\alpha}_4 = 0.000$

من خلال هذه النتائج أي أن المعنوية المشاهدة P أقل بكثير من مستوى المعنوية α. بالإضافة إلى ذلك فإن لقيم المحسوبة لإحصاءة ستودنت أقل من القيمة الجدولية لكل معالم النموذج المقدر. وعليه، معالم النموذج المقدر للربح الصافي لهده الشركة مقبول من الناحية الإحصائية و القياسية.

ـ شركة SONAFI: $\hat{\beta} = 0.917$ $\hat{\alpha}_1 = 0.000$ $\hat{\alpha}_2 = 0.000$ $\hat{\alpha}_3 = 0.000$ $\hat{\alpha}_4 = 0.000$

من خلال هذه النتائج أي أن المعنوية المشاهدة P أقل بكثير من مستوى المعنوية α . بالإضافة إلى ذلك فإن لقيم المحسوبة لإحصاءة ستودنت أقل من القيمة الجدولية لكل معالم النموذج المقدر. ومنه معالم النموذج المقدر للربح الصافي لهذه الشركة مقبول من الناحية الإحصائية والقياسية.

ـ شركة BNPARIS: $\hat{\beta} = 0.072$ $\hat{\alpha}_1 = 0.151$ $\hat{\alpha}_2 = 0.950$ $\hat{\alpha}_3 = 0.119$ $\hat{\alpha}_4 = 0.101$

من خلال هذه النتائج أي أن المعنوية المشاهدة P أقل بكثير من مستوى المعنوية α. بالإضافة إلى ذلك فإن لقيم المحسوبة لإحصاءة ستودنت أقل من القيمة الجدولية لكل معالم النموذج المقدر وعليه معالم النموذج المقدر للربح الصافي لهده الشركة مقبول من الناحية الإحصائية والقياسية.

ـ شركة ALCATEL: $\hat{\beta} = 0.695$ $\hat{\alpha}_1 = 0.792$ $\hat{\alpha}_2 = 0.465$ $\hat{\alpha}_3 = 0.937$ $\hat{\alpha}_4 = 0.739$

من خلال هذه النتائج أي أن المعنوية المشاهدة P أقل بكثير من مستوى المعنوية α. بالإضافة إلى ذلك فإن لقيم المحسوبة لإحصاءة ستودنت أقل من القيمة الجدولية لكل معالم النموذج المقدر. وبالتالي معالم النموذج المقدر للربح الصافي لهذه الشركة مقبول من الناحية الإحصائية و القياسية.

- شركة CR-AGRI: $\hat{\beta} = 0.168 \quad \hat{\alpha}_1 = 0.085 \quad \hat{\alpha}_2 = 0.739 \quad \hat{\alpha}_3 = 0.049 \quad \hat{\alpha}_4 = 0.019$

من خلال هذه النتائج أي أن المعنوية المشاهدة P أقل بكثير من مستوى المعنوية α. بالإضافة إلى ذلك فإن لقيم المحسوبة لإحصاءة ستودنت أقل من القيمة الجدولية لكل معالم النموذج المقدر. وعليه معالم النموذج المقدر للربح الصافي لهذه الشركة مقبول من الناحية الإحصائية والقياسية.

- شركة BOUYGUES: $\hat{\beta} = 0.241 \quad \hat{\alpha}_1 = 0.303 \quad \hat{\alpha}_2 = 0.314 \quad \hat{\alpha}_3 = 0.337 \quad \hat{\alpha}_4 = 0.356$

من خلال هذه النتائج أي أن المعنوية المشاهدة P أقل بكثير من مستوى المعنوية α. بالإضافة إلى ذلك فإن لقيم المحسوبة لإحصاءة ستودنت أقل من القيمة الجدولية لكل معالم النموذج المقدر. ومنه معالم النموذج المقدر للربح الصافي لهذه الشركة مقبول من الناحية الإحصائية و القياسية.

- شركة LAFARGE: $\hat{\beta} = 0.373 \quad \hat{\alpha}_1 = 0.782 \quad \hat{\alpha}_2 = 0.898 \quad \hat{\alpha}_3 = 0.755 \quad \hat{\alpha}_4 = 0.506$

من خلال هذه النتائج أي أن المعنوية المشاهدة P أقل بكثير من مستوى المعنوية α. بالإضافة إلى ذلك فإن لقيم المحسوبة لإحصاءة ستودنت أقل من القيمة الجدولية لكل معالم النموذج المقدر. وعليه معالم النموذج المقدر للربح الصافي لهذه الشركة مقبول من الناحية الإحصائية والقياسية.

ت - إن معامل الارتباط r للشركات السبعة موجب تماما أي دليل على وجود علاقة خطية طردية ما بين الربح الدوري وإيرادات الدورية، بحيث تتراوح نسبته مابين 78% و99.80%، أي في المتوسط 90% من قيمة الربح الدوري مفسرة من قبل الإيرادات الدورية.

ث - إن معامل التحديد R^2 و الذي يفسر نسبة التغير في المتغير التابع أي الربح الدوري التي يمكن أرجعها للتغير في المتغيرالمستقل أي الإيرادات الدورية، بحيث يتراوح ما بين 60.9% و99.70% أي في المتوسط يساوي 82%، من نسبة التغير في الربح الدوري مفسرة من قبل الإيرادات الدورية، أما 18% فيمكن إرجاعها إلى متغيرات أخرى.

ولهذا لابد من الاحتكام إلى معامل التحديد المصحح $\bar{R}^2$ للوصول إلى النتيجة النهائية، بحيث تتراوح نسبته ما بين 54.70% و99.60% أي في المتوسط يساوي 76% من التغير في الإيرادات الدورية يفسر التغير في الربح الدوري، أما 24 % ترجع إلى متغيرات مستقلة أخرى لم تدرج في النماذج المقدرة للربح الصافي الدوري للشركات السبعة.

كما نلاحظ أن هنالك نسبة ضعيفة نسبيا لهذا المعامل عند الشركة الرابعة (ALCATEL) وهي تساوي 47.90% أي أقل من 50% من نسبة التغير في المتغير التابع. وعليه إن نتائج معامل الارتباط، معامل التحديد ومعامل التحديد المصحح للشركات السبعة تتفق بنسبة كبيرة مع نتائج المعنوية الكلية والجزئية للنماذج المقدرة.

1 -2 - الفرضية الثانية: المصاريف الدورية دالة لكل من الربح الدوري والمؤشرات الموسمية

من خلال جدول رقم 2 (ملحق) والذي يوضح نتائج تقدير النماذج القياسية للشركات السبعة وهذا للتنبؤ بالمصاريف الدورية

أ - من خلال المعنوية الكلية للنماذج المقدرة بطرقة المربعات الصغرى العادية $P(F \geq Fcal)$ أقل بكثير من مستوى المعنوية (α=5%) وهذا يبين مدى أهمية هذه النماذج القياسية في عملية التنبؤ المستقبلي للمصاريف الدورية والدليل الثاني لمعنوية هده النماذج التقديرية من الناحية الإحصائية والقياسية هو اختبار فيشر، فإن القيمة المحسوبة لجميع النماذج المقدرة أقل بكثير من القيمة المجدولة بدرجتي حوريتين (n-k , k-1).

نستطيع القول بأن المصاريف الدورية تتأثر بالربح الدوري والمؤشرات الموسمية.

ب - عند دراسة المعنوية الجزئية لمعالم النماذج المقدرة للربح الدوري للشركات السبعة، أي القيمة الاحتمالية $P(t \leq tcal)$؛

- شركة S GENERAL: $\hat{\beta} = 0.578 \quad \hat{\alpha}_1 = 0.000 \quad \hat{\alpha}_2 = 0.001 \quad \hat{\alpha}_3 = 0.000 \quad \hat{\alpha}_4 = 0.002$

من خلال هذه النتائج أي أن المعنوية المشاهدة P أقل بكثير من مستوى المعنوية α. بالإضافة إلى ذلك فإن لقيم المحسوبة لإحصاءة ستودنت أقل من القيمة الجدولية لكل معالم النموذج المقدر. وبالتالي معالم النموذج المقدر للمصاريف الدورية لهده الشركة مقبول من الناحية الإحصائية و القياسية.

ـ شركة SONAFI: $\hat{\beta} = 0.174 \quad \hat{\alpha}_1 = 0.000 \quad \hat{\alpha}_2 = 0.000 \quad \hat{\alpha}_3 = 0.000 \quad \hat{\alpha}_4 = 0.000$

من خلال هذه النتائج أي أن المعنوية المشاهدة P أكبر بكثير من مستوى المعنوية α. بالإضافة إلى ذلك فإن لقيم المحسوبة لإحصاءة ستودنت أكبر من القيمة الجدولية لكل معالم النموذج المقدر. وعليه معالم النموذج المقدر للمصاريف الدورية لهده الشركة غير مقبول من الناحية الإحصائية و القياسية.

ـ شركة BNPARIS: $\hat{\beta} = 0.700 \quad \hat{\alpha}_1 = 0.000 \quad \hat{\alpha}_2 = 0.000 \quad \hat{\alpha}_3 = 0.000 \quad \hat{\alpha}_4 = 0.000$

من خلال هذه النتائج أي أن المعنوية المشاهدة P أقل بكثير من مستوى المعنوية α. بالإضافة إلى دلك فإن لقيم المحسوبة لإحصاءة ستودنت أقل من القيمة الجدولية لكل معالم النموذج المقدر. ومنه معالم النموذج المقدر للمصاريف الدورية لهده الشركة مقبول من الناحية الإحصائية و القياسية.

ـ شركة ALCATEL: $\hat{\beta} = 0.663 \quad \hat{\alpha}_1 = 0.000 \quad \hat{\alpha}_2 = 0.000 \quad \hat{\alpha}_3 = 0.000 \quad \hat{\alpha}_4 = 0.000$

من خلال هذه النتائج أي أن المعنوية المشاهدة P أقل بكثير من مستوى المعنوية α. بالإضافة إلى ذلك فإن لقيم المحسوبة لإحصاءة ستودنت أقل من القيمة الجدولية لكل معالم النموذج المقدر. وعليه معالم النموذج المقدر للمصاريف الدورية لهذه الشركة مقبول من الناحية الإحصائية و القياسية.

ـ شركة CR-AGRI: $\hat{\beta} = 0.687 \quad \hat{\alpha}_1 = 0.000 \quad \hat{\alpha}_2 = 0.000 \quad \hat{\alpha}_3 = 0.000 \quad \hat{\alpha}_4 = 0.000$

من خلال هذه النتائج أي أن المعنوية المشاهدة P أقل بكثير من مستوى المعنوية α. بالإضافة إلى ذلك فإن لقيم المحسوبة لإحصاءة ستودنت أقل من القيمة الجدولية لكل معالم النموذج المقدر. و بالتالي معالم النموذج المقدر للربح الصافي لهذه الشركة مقبول من الناحية الإحصائية والقياسية.

ـ شركة BOUYGUES: $\hat{\beta} = 0.827 \quad \hat{\alpha}_1 = 0.000 \quad \hat{\alpha}_2 = 0.001 \quad \hat{\alpha}_3 = 0.000 \quad \hat{\alpha}_4 = 0.000$

إذن، من خلال هذه النتائج أي أن المعنوية المشاهدة P أقل بكثير من مستوى المعنوية α. بالإضافة إلى ذلك فإن لقيم المحسوبة لإحصاءة ستودنت أقل من القيمة الجدولية لكل معالم النموذج المقدر. ومن تم معالم النموذج المقدر للمصاريف الدورية لهذه الشركة مقبول من الناحية الإحصائية و القياسية.

ـ شركة LAFARGE: $\hat{\beta} = 0.578 \quad \hat{\alpha}_1 = 0.000 \quad \hat{\alpha}_2 = 0.000 \quad \hat{\alpha}_3 = 0.000 \quad \hat{\alpha}_4 = 0.000$

من خلال هذه النتائج أي أن المعنوية المشاهدة P أقل بكثير من مستوى المعنوية α. بالإضافة إلى ذلك فإن لقيم المحسوبة لإحصاءة ستودنت أقل من القيمة الجدولية لكل معالم النموذج المقدر. وعليه معالم النموذج المقدر للمصاريف الدورية لهذه الشركة مقبول من الناحية الإحصائية والقياسية.

ت ـ إن معامل الارتباط r للشركات السبعة موجب تماما أي دليل على وجود علاقة خطية طردية ما بين المصاريف الدورية و الربح الدوري، بحيث تتراوح نسبته مابين 96.20% و99.99% ، أي في المتوسط 91% من قيمة المصاريف الدورية مفسرة من قبل الربح الدوري.

ث ـ إن معامل التحديد R^2 والذي يفسر نسبة التغير في المتغير التابع أي الربح الدوري التي يمكن أرجعها للتغير في المتغير المستقل أي الربح الدوري، بحيث يتراوح ما بين 90.25% و 99.99% أي في المتوسط يساوي 98 %، من نسبة التغير في المصاريف الدورية مفسرة من قبل الربح الدوري، أما 2% فيمكن إرجاعها إلى متغيرات أخرى. ولهذا لابد من الاحتكام إلى معامل التحديد المصحح $\bar{R}^2$ للوصول إلى النتيجة النهائية، بحيث تتراوح نسبته ما بين 90% و 99.99% أي المتوسط يساوي 97% من التغير في الربح الدوري يفسر التغير في المصاريف الدورية، أما 3% ترجع إلى متغيرات مستقلة أخرى لم تدرج في النماذج المقدرة للمصاريف الدوري للشركات السبعة.

وعليه، إن نتائج معامل الارتباط، معامل التحديد ومعامل التحديد المصحح للشركات السبعة تتفق بنسبة كبيرة مع نتائج المعنوية الكلية و الجزئية للنماذج المقدرة.

1 ـ 3 ـ الفرضية الثالثة: الإيرادات الدورية دالة لكل من المصاريف الدورية والمؤشرات الموسمية

من خلال جدول رقم3 (ملحق) الذي يوضح نتائج تقدير النماذج القياسية للشركات السبعة وهذا للتنبؤ بالإيرادات الدورية

أ ـ من خلال المعنوية الكلية للنماذج المقدرة بطرقة المربعات الصغرى العادية $P(F \geq Fcal)$ أقل بكثير من مستوى المعنوية (α=5%) وهذا يبين مدى أهمية هذه النماذج القياسية في عملية التنبؤ المستقبلي للإيرادات الدورية والدليل الثاني لمعنوية هذه النماذج التقديرية من الناحية الإحصائية والقياسية هو اختبار فيشر، فإن القيمة المحسوبة لجميع النماذج المقدرة أقل بكثير من القيمة المجدولة بدرجتي حوريتين (n-k , k-1).

إذن، نستطيع القول بأن الإيرادات الدورية تتأثر بالمصاريف الدورية والمؤشرات الموسمية.

ب ـ عند دراسة المعنوية الجزئية لمعالم النماذج المقدرة للربح الدوري للشركات السبعة، أي القيمة الاحتمالية p(t≤ t cal)؛

ـ شركة S GENERAL: $\hat{\beta} = 0.094 \quad \hat{\alpha}_1 = 0.000 \quad \hat{\alpha}_2 = 0.00 \quad \hat{\alpha}_3 = 0.000 \quad \hat{\alpha}_4 = 0.00$

من خلال هذه النتائج أي أن المعنوية المشاهدة P أقل بكثير من مستوى المعنوية α. بالإضافة إلى ذلك فإن لقيم المحسوبة لإحصاءة ستودنت أقل من القيمة الجدولية لكل معالم النموذج المقدر. وبالتالي معالم النموذج المقدر للإيرادات الدورية لهذه الشركة مقبول من الناحية الإحصائية و القياسية.

ـ شركة SONAFI : $\hat{\beta} = 0.039 \quad \hat{\alpha}_1 = 0.000 \quad \hat{\alpha}_2 = 0.000 \quad \hat{\alpha}_3 = 0.000 \quad \hat{\alpha}_4 = 0.000$

من خلال هذه النتائج أي أن المعنوية المشاهدة P أكبر بكثير من مستوى المعنوية α. بالإضافة إلى ذلك فإن لقيم المحسوبة لإحصاءة ستودنت أكبر من القيمة الجدولية لكل معالم النموذج المقدر. وعليه معالم النموذج المقدر للإيرادات الدورية لهذه الشركة مقبول من الناحية الإحصائية والقياسية.

ـ شركة BNPARIS : $\hat{\beta} = 0.700 \quad \hat{\alpha}_1 = 0.000 \quad \hat{\alpha}_2 = 0.000 \quad \hat{\alpha}_3 = 0.000 \quad \hat{\alpha}_4 = 0.000$

من خلال هذه النتائج أي أن المعنوية المشاهدة P أقل بكثير من مستوى المعنوية α. بالإضافة إلى ذلك فإن لقيم المحسوبة لإحصاءة ستودنت أقل من القيمة الجدولية لكل معالم النموذج المقدر. ومنه معالم النموذج المقدر للإيرادات الدورية لهذه الشركة مقبول من الناحية الإحصائية والقياسية.

ـ شركة ALCATEL : $\hat{\beta} = 0.663 \quad \hat{\alpha}_1 = 0.000 \quad \hat{\alpha}_2 = 0.001 \quad \hat{\alpha}_3 = 0.000 \quad \hat{\alpha}_4 = 0.000$

من خلال هذه النتائج أي أن المعنوية المشاهدة P أقل بكثير من مستوى المعنوية α. بالإضافة إلى ذلك فإن لقيم المحسوبة لإحصاءة ستودنت أقل من القيمة الجدولية لكل معالم النموذج المقدر. وعليه، معالم النموذج المقدر للإيرادات الدورية لهذه الشركة مقبول من الناحية الإحصائية و القياسية.

ـ شركة CR-AGRI : $\hat{\beta} = 0.687 \quad \hat{\alpha}_1 = 0.000 \quad \hat{\alpha}_2 = 0.000 \quad \hat{\alpha}_3 = 0.000 \quad \hat{\alpha}_4 = 0.000$

من خلال هذه النتائج أي أن المعنوية المشاهدة P أقل بكثير من مستوى المعنوية α. بالإضافة إلى ذلك فإن لقيم المحسوبة لإحصاءة ستودنت أقل من القيمة الجدولية لكل معالم النموذج المقدر. وبالتالي معالم النموذج المقدر للإيرادات الدورية لهذه الشركة مقبول من الناحية الإحصائية و القياسية.

ـ شركة BOUYGUES : $\hat{\beta} = 0.233 \quad \hat{\alpha}_1 = 0.000 \quad \hat{\alpha}_2 = 0.000 \quad \hat{\alpha}_3 = 0.000 \quad \hat{\alpha}_4 = 0.000$

من خلال هذه النتائج أي أن المعنوية المشاهدة P أقل بكثير من مستوى المعنوية α. بالإضافة إلى ذلك فإن لقيم المحسوبة لإحصاءة ستودنت أقل من القيمة الجدولية لكل معالم النموذج المقدر. وعليه معالم النموذج المقدر للإيرادات الدورية لهذه الشركة مقبول من الناحية الإحصائية والقياسية.

ـ شركة LAFARGE : $\hat{\beta} = 0.044 \quad \hat{\alpha}_1 = 0.000 \quad \hat{\alpha}_2 = 0.000 \quad \hat{\alpha}_3 = 0.000 \quad \hat{\alpha}_4 = 0.000$

من خلال هذه النتائج أي أن المعنوية المشاهدة P أقل بكثير من مستوى المعنوية α. بالإضافة إلى ذلك فإن لقيم المحسوبة لإحصاءة ستودنت أقل من القيمة الجدولية لكل معالم النموذج المقدر. ومنه معالم النموذج المقدر للإيرادات الدورية لهذه الشركة مقبول من الناحية الإحصائية والقياسية.

ت ـ إن معامل الارتباط r للشركات السبعة موجب تماما أي دليل على وجود علاقة خطية طردية ما بين المصاريف الدورية و الربح الدوري، بحيث تتراوح نسبته مابين 78.80% و99.99% ، أي في المتوسط 96% من قيمة الإيرادات الدورية مفسرة من قبل المصاريف الدورية.

ث ـ إن معامل التحديد R^2 و الذي يفسر نسبة التغير في المتغير التابع أي الإيرادات الدورية التي يمكن أرجعها للتغير في المتغير المستقل أي الربح الدوري، بحيث يتراوح ما بين 62.10% و99.99% أي في المتوسط يساوي 93.70% من نسبة التغير في المصاريف الدورية مفسرة من قبل الربح الدوري، أما 6.30% فيمكن إرجاعها إلى متغيرات أخرى ولهذا لابد من الاحتكام إلى معامل التحديد المصحح $\bar{R}^2$ للوصول إلى النتيجة النهائية، بحيث تتراوح نسبته ما بين49.5% و99.99% أي في المتوسط يساوي 91.53% من التغير في المصاريف الدورية تفسر التغير في الإيرادات الدورية ، أما 8.47% ترجع إلى متغيرات مستقلة أخرى لم تدرج في النماذج المقدرة للإيرادات الدورية للشركات السبعة.

وعليه، إن نتائج معامل الارتباط، معامل التحديد ومعامل التحديد المصحح للشركات السبعة تتفق بنسبة كبيرة مع نتائج المعنوية الكلية و الجزئية للنماذج المقدرة.

2 – نتائج اختيار النماذج التنبؤية والتنبؤ بها:

2-1 ـ الفرضية الأولى: من خلال نتائج الجدول رقم4 (ملحق)، نلاحظ أن هناك أربعة شركات (الثالثة، الرابعة، السادسة والسابعة) غير معنوية الفصول بالكامل وبالتالي هذه الشركات خارج نطاق دقة التنبؤ، بينما هنالك شركتين (أولى والثانية) معنوية الفصول الأربعة، أما الشركة الخامسة فلها فصل معنوي وهما (الثالث والرابع)، لكن من ناحية MAPE وMSPE فإن شركة الرابعة (SANOFI) لها أقل قيمة لهذين المعيارين مقارنة مع الشركات الستة، وبالتالي نموذج التقديري للربح الدوري لهذه الشركة صالح للتنبؤ بالربح السنوي.

2-2 ـ الفرضية الثانية: من خلال نتائج الجدول رقم5 (ملحق)، نلاحظ أن كل الشركات معنوية الفصول بالكامل وبالتالي هذه الشركات داخل نطاق دقة التنبؤ، لكن من ناحية MAPE وMSPE تعتبر الشركة الثالثة (BNP) الشركة الأقل قيمة للمعياري قياس دقة التنبؤ مقارنة بالشركات الستة، وعليه سنختار النموذج التقديري للمصاريف الدورية لهذه الشركة في عملية التنبؤ بالمصاريف السنوية.

2-3 ـ الفرضية الثالثة: من خلال نتائج الجدول رقم6 (ملحق)، نلاحظ أن الشركات السبعة معنوية الفصول بالكامل، لكن من ناحية MAPE وMSPE فإن الشركة الأقل قيمة لهذين المعيارين هي الشركة السادسة (BOUYGUES). وللوصول إلى النموذج التنبؤي للربح السنوي، سنختار النموذج التقديري للإيرادات الدورية لهذه الشركة، وعليه يعتبر النموذج الصالح لعملية التنبؤ للإيرادات السنوية.

2-4 ـ مرحلة التنبؤات الدورية والسنوية : انطلاقا من النتائج السابقة الذكر، توصلنا أخيرا إلى المرحلة الحاسمة من عملية التحليل الإحصائي ألا وهي عملية التنبؤ المستقبلي، ثم من خلال النموذج الرابع التنبؤي للربح الفصل الأول للباحثين GREEN وSEGALL سنقوم بعملية التنبؤ للربح السنوي لأسهم الشركة المختارة (SANOFI) لسنة 2015 أي :

$$AE(2015)= AE (2014) + IE (1, 2015) – IE (1, 2014)$$

ومن خلال برنامج SPSS17، توصلنا إلى التنبؤ للربح الدوري (الفصل الأول لسنة 2015) أولا ثم التنبؤ للربح السنوي لسنة 2015 لأسهم الشركات المختارة من خلال النموذج السابق ثانيا. فكانت النتائج المتحصل عليها مؤكدة فرضية دراسة GREEN وSEGALL بأن البيانات الدورية المحاسبية منخفضة قدرة التنبؤ، أما فيما يخص طريقة التنبؤ المختارة للوصول إلى تنبؤ للإيرادات السنوية وللمصاريف السنوية، فقد اخترنا طريقة التنبؤ القبلي، فكانت نتائج التنبؤ قريبة جدا من القيم الحقيقية لهذين المتغيرين وهذا ما يوضحه جدول رقم7 (ملحق).

IV. الخلاصة :

من خلال النتائج المتوصل إليها، سواء نتائج التحليل الإحصائي ونتائج مرحلة التنبؤ، نستنتج إن للقوائم المالية المحاسبية الدورية دورا كبيرا في تحديد التنبؤات السنوية سواء للأرباح الصافية أو للإيرادات أو للمصاريف وبالتالي نؤكد صحة الفرضيات السابقة الذكر، أي أن الربح الصافي الدوري أو السنوي يفسر بالإيرادات الدورية وبالمؤشرات الموسمية، ويمكن تحديد المصاريف الدورية أو السنوية من خلال الأرباح الدورية والمؤشرات الموسمية، كما سمكن الوصول إلى تحديد الإيرادات الدورية أو السنوية انطلاقا من المصاريف الدورية و من المؤشرات الموسمية.

من خلال النتائج السابقة الذكر يمكن تقديم بعض التوصيات والتي نراها مفيدة لموضوع الدراسة و هي:

- على شركات العينة المدروسة بصفة خاصة و شركات مؤشر CAC40 بصفة عامة الإهتمام بالقوائم المالية المحاسبية خاصة فيما يتعلق بالوقت المناسب لطرح هذه المعلومات التي لها أهمية كبيرة، فقد لحظنا من خلال هذه الدراسة عدم اهتمام شركات العينة المدروسة بالوقت المناسب لطرح معلوماتها الدورية وبالتالي لا يمكن لهذه الشركات أن تحقق الكفاءة الاقتصادية، فقد ترتفع أسعار أسهم الشركات التي تحقق أرباحا أكثر من المتوقع في الفترة المحيطة بتاريخ نشر القوائم المالية أو قد تنخفض في تلك الفترة للشركات التي تحقق أرباحا أقل من المتوقع؛
- الاهتمام بالمتغيرات الكمية و المتغيرات الصورية التي لها علاقة بالربح الصافي والتي لم ندرجها في دراستنا؛
- تكوين بنك معلومات قوي خاصة لفترة طويلة لكي تقوم هذه الشركات باستشراف المستقبل القريب والبعيد في نفس الوقت.

- ملحق الجداول والأشكال البيانية:

الجدول رقم (1): نتائج تقدير النموذج القياسي للفرضية الأول (الربح الصافي)

الشركات	$\hat{\alpha}_1$	$\hat{\alpha}_2$	$\hat{\alpha}_3$	$\hat{\alpha}_4$	REV $\hat{\beta}$	F	r	R^2	$\bar{R}2$	P
S GEN	-2828353	-2994512	-2857161	-3247563	0.596	35.34	0.96	0.922	0.896	0.000
SONF	7997504	8297975	8652845	8465330	-0.040	1121.49	0.99	0.997	0.996	0.000
BNP	-8161233	-9399478	-8323223	-8739388	0.977	889.117	0.998	0.997	0.996	0.000
ALC-L	103095	173312	-41898	433759	0.054	4.671	0.78	0.609	0.479	0.009
CR GR	2880933	2607633	3141127	3737438	-0.474	5.822	0.812	0.66	0.547	0.003
BOG	-1256333	-1536844	-1525565	-1471615	0.213	10.958	0.713	0.886	0.785	0.000
LAF	-241148	-144153	-60365	-110895	0.100	9.999	0.692	0.877	0.769	0.000

المصدر : من إعداد الباحث بناء على مخرجات SPSS17

الجدول رقم (2): نتائج تقدير النموذج القياسي للفرضية الثانية (المصاريف)

الشركات	$\hat{\alpha}_1$	$\hat{\alpha}_2$	$\hat{\alpha}_3$	$\hat{\alpha}_4$	PROF $\hat{\beta}$	F	r	R^2	$\bar{R}2$	P
S GEN	4166608	40655096	3442868	44923935	0.509	37.139	0.962	0.925	0.90	0.00
SONF	-1098670	-874766	-877116	-765875	0.425	805.642	0.998	0.996	0.995	0.00
BNP	6588396	6424196	6453154	68459215	0.011	5929.73	0.999	0.999	0.999	0.00
ALC-L	2165877	2343662	2417934	2658180	0.058	662.524	0.998	0.995	0.994	0.00
CR AG	2932670	3017833	2922898	3126660	0.033	367.058	0.996	0.992	0.989	0.00
BOG	4388948	5795848	6431605	3797055	-0.402	52.421	0.973	0.946	0.928	0.00
LAF	2302332	2187798	1843284	2478785	3.168	262.361	0.994	0.989	0.985	0.00

المصدر : من إعداد الباحث بناء على مخرجات SPSS17

الجدول رقم (3): نتائج تقدير النموذج القياسي للفرضية الثالثة (الإيرادات)

الشركات	$\hat{\alpha}_1$	$\hat{\alpha}_2$	$\hat{\alpha}_3$	$\hat{\alpha}_4$	DEP $\hat{\beta}$	F	r	R^2	$\bar{R}2$	P
S GEN	5291617	5568799	5324155	5206406	0.163	560.821	0.997	0.995	0.993	0.000
SONF	3405868	3122039	3834658	3518532	-0.606	172.639	0.991	0.983	0.977	0.000
BNP	4500579	4401875	3901998	3485697	0.924	4.914	0.788	0.621	0.495	0.007
ALC-L	1378342	2287405	2302355	2636054	0.533	99.182	0.985	0.971	0.961	0.000
CR AG	-1151982	-1188378	-1463572	-2031874	1.938	398.430	0.996	0.993	0.990	0.000
BOG	6454934	8072255	8406017	8596809	0.061	3717.24	0.999	0.999	0.999	0.000
LAF	2436640	3220197	3312896	2594581	0.296	499.373	0.997	0.994	0.992	0.000

المصدر : من إعداد الباحث بناء على مخرجات SPSS17

الجدول رقم (4): معاير قياس دقة التنبؤ للفرضية الأولى

الفصل المعنوي	MSPE	MAPE	الشركات
S4.S3.S2.S1	432.806	59.972	S GEN
S4.S3.S2.S1	10.033	3.018	SANOFI
غير معنوي	901.575	89.513	BNP
غير معنوي	692.725	158.514	ALCATEL
S4	423.396	101.752	CR AGRIC
غير معنوي	784.265	117.864	BOUYGES
غير معنوي	3834.167	371.805	LAFARGE

المصدر : من إعداد الباحث بناء على مخرجات SPSS17

الجدول رقم (5): معاير قياس دقة التنبؤ للفرضية الثانية

الفصل المعنوي	MSPE	MAPE	الشركات
S4.S3.S2.S1	748.209	50.372	S GEN
S4.S3.S2.S1	17.727	5.049	SANOFI
S4.S3.S2.S1	7.002	1.998	BNP
S4.S3.S2.S1	8.911	3.051	ALCATEL
S4.S3.S2.S1	10.528	4.074	CR AGRIC
S4.S3.S2.S1	48.532	17.902	BOUYGES
S4.S3.S2.S1	43.806	12.666	LAFARGE

المصدر : من إعداد الباحث بناء على مخرجات SPSS17

الجدول رقم (6): معاير قياس دقة التنبؤ للفرضية الثالثة

الشركات	MAPE	MSPE	الفصل المعنوي
S GEN	*4.544*	*16.210*	*S4.S3.S2.S1*
SANOFI	*12.952*	*64.963*	*S4.S3.S2.S1*
BNP	*3.090*	*7.030*	*S4.S3.S2.S1*
ALCATEL	*41.574*	*666.694*	*S4.S3.S2.S1*
CR AGRIC	*6.215*	*20.837*	*S4.S3.S2.S1*
BOUYGES	*2.137*	*6.152*	*S4.S3.S2.S1*
LAFARGE	*13.002*	*43.012*	*S4.S3.S2.S1*

المصدر : من إعداد الباحث بناء على مخرجات SPSS17

الجدول رقم (7): القيم التنبؤية لسنة 2015 مقارنة بالقيم الحقيقية لسنة 2014 **الوحدة : ألف يورو**

المتغيرات	الشركات	الفصل الأول 2014	سنة 2014	الفصل الأول 2015	سنة 2015
الربح الصافي	SANOFI	1084000	4390000	1179617	4485617
المصاريف	BNP	6382000	26526000	6627479	26425706
الإيرادات	BOUYGUES	6841000	33003000	6809550	33112017

المصدر : من إعداد الباحث بناء على مخرجات SPSS17

الجدول رقم (8): المعطيات البيانية المستعملة في التحليل الإحصائي **الوحدة : ألف يورو**

BNP PARIBAS			CREDIT AGRICOLE			SOCIETE GENERAL			
الإيرادات الدورية	المصاريف الدورية	الربح الدوري	الإيرادات الدورية	المصاريف الدورية	الربح الدوري	الإيرادات الدورية	المصاريف الدورية	الربح الدوري	الزمن
11530000	6596000	2283000	6581000	4001000	1125000	6581000	4001000	1125000	Q1 2010
11174000	6414000	2105000	6679000	4065000	1179000	6679000	4065000	1179000	Q2 2010
10856000	6620000	1905000	6301000	4039000	1003000	6301000	4039000	1003000	Q3 2010
10320000	6887000	1550000	6857000	4440000	995000	6857000	4440000	995000	Q4 2010
11685000	6728000	2616000	6619000	6619000	1034000	6619000	6619000	1034000	Q1 2011
10981000	6602000	2128000	6503000	6503000	863000	6503000	6503000	863000	Q2 2011
10032000	6108000	541000	6504000	6504000	691000	6504000	6504000	691000	Q3 2011
9686000	6678000	765000	6010000	6010000	200000	6010000	6010000	200000	Q4 2011
9886000	6847000	2867000	6311000	4328000	842000	6311000	4328000	842000	Q1 2012
10098000	6337000	1848000	6272000	3982000	569000	6272000	3982000	569000	Q2 2012
9693000	6564000	1324000	5397000	3976000	205000	5397000	3976000	205000	Q3 2012
9395000	6802000	519000	5130000	4131000	-392000	5130000	4131000	-392000	Q4 2012
10055000	6514000	1584000	4981000	3971000	462000	4981000	3971000	462000	Q1 2013
9917000	6291000	1763000	6120000	3813000	1070000	6120000	3813000	1070000	Q2 2013
9287000	6426000	1358000	5636000	462000	630000	5636000	462000	630000	Q3 2013
9563000	6907000	127000	5696000	4405000	232000	5696000	4405000	232000	Q4 2013
9913000	6382000	1668000	5676000	3875000	389000	5676000	3875000	389000	Q1 2014
9568000	6517000	-4317000	5893000	3897000	115000	5893000	3897000	115000	Q2 2014
9537000	6623000	1502000	5869000	3981000	904000	5869000	3981000	904000	Q3 2014
10150000	7004000	1304000	6123000	4263000	511000	6123000	4263000	511000	Q4 2014

SANOFI			BOUYGUES			ALCQTEL LUCENT			
الإيرادات الدورية	المصاريف الدورية	الربح الدوري	الإيرادات الدورية	المصاريف الدورية	الربح الدوري	الإيرادات الدورية	المصاريف الدورية	الربح الدوري	الزمن
7385000	1725000	2427000	6444300	3230000	181000	3247000	2173000	507000	Q1 2010
7883000	2269000	1707000	8212000	4341000	351000	3813000	2413000	184000	Q2 2010
7821000	2444000	2472000	8412000	7571000	391000	4074000	2679000	25000	Q3 2010
7395000	2472000	1838000	8158000	2473000	148000	4862000	3091000	340000	Q4 2010
7779000	1927000	2170000	6686000	3293000	34000	365600	2364000	5000	Q1 2011
8349000	2850000	1006000	8528000	4205000	357000	3817000	2485000	58000	Q2 2011
8753000	2755000	2398000	8505000	3808000	403000	3704000	2396000	219000	Q3 2011
8508000	2721000	2077000	8987000	3862000	276000	4150000	2722000	872000	Q4 2011
8511000	2608000	2424000	6985000	5324000	350000	3048000	2147000	257000	Q1 2012
8870000	2725000	1926000	8520000	6215000	243000	3379000	2338000	401000	Q2 2012
9040000	2877000	2201000	9092000	5832000	286000	3428000	2509000	326000	Q3 2012
8526000	2865000	1550000	8950000	4172000	69000	3909000	2759000	1618000	Q4 2012
8059000	2545000	1598000	6645000	5014000	42000	3078000	2208000	369000	Q1 2013
8003000	2670000	1479000	8509000	5758000	230000	3452000	2377000	887000	Q2 2013
8432000	2870000	1795000	9048000	5593000	360000	3520000	2401000	194000	Q3 2013
8457000	2898000	1814000	9090000	4435000	757000	3763000	2505000	156000	Q4 2013

7925000	2516000	1084000	6841000	4725000	285000	2963000	2007000	68000	Q1 2014
8146000	2608000	777000	8341000	7935000	125000	3279000	2211000	301000	Q2 2014
8868000	2864000	1190000	8906000	8647000	318000	3254000	2149000	4000	Q3 2014
9170000	3041000	1339000	8915000	3216000	807000	3682000	2403000	290000	Q4 2014

LAFARGE			
الإيرادات	المصاريف	الربح	الزمن
3276000	2636000	114000	Q1 2010
4436000	3179000	395000	Q2 2010
4498000	3216000	460000	Q3 2010
3959000	2984000	145000	Q4 2010
3557000	2909000	6000	Q1 2011
4416000	3278000	346000	Q2 2011
4211000	3092000	358000	Q3 2011
3100000	2348000	26000	Q4 2011
3353000	2731000	12000	Q1 2012
4261000	3132000	94000	Q2 2012
4393000	3227000	366000	Q3 2012
3809000	2855000	149000	Q4 2012
3136000	2244000	117000	Q1 2013
4112000	3079000	249000	Q2 2013
4236000	2674000	350000	Q3 2013
3714000	5251000	753000	Q4 2013
2633000	2208000	135000	Q1 2014
3367000	2487000	247000	Q2 2014
3636000	2671000	254000	Q3 2014
3207000	2814000	145000	Q4 2014

المصدر: http://www.yahoofinance.fr, 22 /02/2015

الإحالات والمراجع:

[1]. علاء الدين محمد محمد حسين الدميري، **تقييم مدى فاعلية النماذج الإحصائية في تحديد المقدرة التنبؤية للقوائم المالية الدورية**، رسالة دكتوراه فلسفة في المحاسبة، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2002، ص.ص. 122-123.

[2]. عمر محمد فهمي حازم السراج، **تقدير نماذج التنبؤ بأسعار الأسهم في أسواق رأس المال العربية واختبار دقتها**، رسالة ماجستير في اختصاص العلوم المالية المصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2005، ص.ص.1-3.

[3]. الطاهر أحمد الكري، **مدى مقدرة المعلومات المحاسبية المنشورة على التنبؤ بأسعار الأسهم**، أطروحة دكتوراه في اختصاص المحاسبة، كلية العلوم المالية والمصرفية، أكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، ص م.

[4]. طارق عبد العال حماد، **دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية**، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص.83.

[5]. علاء الدين محمد محمد حسين الدميري، مرجع سابق، ص.157.

[6]. علاء الدين محمد محمد حسين الدميري، مرجع سابق، ص.88.

[7]. علاء الدين محمد محمد حسين الدميري، مرجع سابق، ص.ص.158-159.

[8]. Philippe Spieser, **La Bourse**, 3e édition Vuibert, 2007, P.212.

[9]. Samuel Rondot, **+460% en dix mois sur le marché français**, éditions Edouard Valys, France, 2005, P.P.170-171.

[10]. https://fr.finance.yahoo.com/q/is?s=BN.PA date:15/02/2015:H:09.39.

[11]. عماد صالح سلام، **إدارة الأزمات في بورصة الأوراق المالية العربية والعالمية والتنمية المتواصلة**، شركة أبو ظبي للطباعة و النشر، 2009، ص.ص.398 -415.

[12]. أسامة ربيع أمين، **التحليل الإحصائي للمتغيرات المتعددة**، دار النشر كلية التجارة، جامعة المنوفية، الطبعة الأولى، ص.ص.153-154.

أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على ربحية المؤسسات
- دراسة حالة عينة من المؤسسات البترولية الجزائرية خلال الفترة (2010-2014) -

نفيسة حجاج (*)
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر
أحلام بوعبدلي (**)
مخبر التنمية الادارية للإرتقاء بالمؤسسات الاقتصادية لولاية غرداية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة غرداية - الجزائر

ملخص : تهدف دراستنا إلى معرفة أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على ربحية المؤسسة وذالك من خلال دراسة العلاقة بين الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال ومؤشرات الربحية المتمثلة في العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول، حيث تم إسقاط دراستنا على عينة من المؤسسات البترولية الجزائرية خلال الفترة (2010-2014) باستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد عن طريق البرنامج الإحصائي(EVIEWS9)، وتوصلت الدراسة في الأخير إلى عدم وجود علاقة بين الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال والعائد على الأصول، ووجود علاقة سلبية بين الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال والعائد على حقوق الملكية، بحيث الزيادة في الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال تؤدي إلى خفض العائد على حقوق الملكية.

الكلمات المفتاح : تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ربحية المؤسسة، عائد على حقوق الملكية، عائد على الأصول.

تصنيف JEL : G31، G39، C20.

I. تمهيد:

يعتبر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال من الاستثمارات المهمة التي أثبتت نجاعتها في العديد من المؤسسات سواء على المستوى العربي أو المستوى الأجنبي، وتعرف على أنها : عبارة عن أجهزة الحاسب الآلي، والمكونات المادية والبرمجيات والنظم ونظم الاتصالات والانترنت والإلكترونيات، وبالتالي فهي مطلب أساسي لكي تتمكن إدارة المؤسسة من القيام بأعمالها بكفاءة وفعالية لما توفره من معرفة ومعلومات تساهم في استمرار وجود الشركة ونموها وبالتالي تحسين أدائها وتحقيق الأهداف التي قامت من أجلها[1]، إلا أنه زاد الاهتمام بهذا الاستثمار بطريقة غير مدروسة ودون مراعاة للتكاليف، رغم أنّ المبالغ المنفقة عليها ضخمة وتحتاج إلى دراسة، فلا ينبغي الاستثمار بطريقة غير مدروسة والاكتفاء فقط بتجارب الدول الأخرى لمعرفة انعكاس الاستثمار على المؤسسة.

ويعتبر الأداء المالي من بين الأهداف الرئيسية التي تسعى المؤسسة إلى رفعه وتحسينه، ويمكننا قياس هذا الأداء بمجوعة من النسب المالية التي تستخدم على نطاق واسع من قبل الممارسين و الأكاديميين في الجانب المالي[2]، والتي تعبر عن العلاقة بين متغيرين يخصان عمليات مالية ويتم ذالك بقسمة احدهما على الآخر، وهي لا تضيف شيئا جديدا للحسابين، بل تحاول تفسير العلاقة بينهما لكي تسهل عملية الحصول على الناتج من عملية التحليل ووضعه في خدمة متخذي القرارات الإدارية[3]، ولعل أهم النسب المالية التي تهتم بها المؤسسة كثيرا وتسعى إلى تحسينها هي نسب الربحية، حيث يعبر الربح على الفرق بين المداخيل وإجمالي التكاليف[4]، وكلما زاد معدل الربح كل ما دل على التسيير الجيد للمؤسسة[5]، وعموما تعبر نسب الربحية عن مدى قدرة الوحدة الاقتصادية على توليد الأرباح من المبيعات أو من الأصول المتاحة[6]، ومن بين النسب التي تدخل في هذه المجموعة:

- **العائد على حقوق الملكية**: وهو مؤشر مهم للمساهمين[7] ويحسب كالتالي :[8]

العائد على حقوق الملكية = النتيجة الصافية / حقوق الملكية.

- **العائد على الأصول**: يعتبر العائد على الأصول الأكثر استخداما[9]، ويقيس معدل العائد على إجمالي الأصول المستخدمة في المؤسسة، بمعنى فعالية استخدام المؤسسة لجميع أصولها، ويشير أيضا إلى الربح المحقق من طرف المؤسسة الناجم عن استثمار كل وحدة في أصولها[10]، و يحسب بالطريقة التالية:[11]

العائد على الأصول = النتيجة الصافية بعد الضريبة / إجمالي الأصول.

وتظهر أهمية دراستنا في كونها دراسة بحثية علمية تساعد متخذي القرار في المؤسسات البترولية الجزائرية على معرفة الآثار التي يمكن أن يحققها الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على ربحيتها لاتخاذ العديد من القرارات بخصوص إدارة و تسير الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال بغية تحقيق الأهداف المرجوة، باعتبار

eMail : (*) Nafissa19561@gmail.com & (**) Dr.bouabdelli@gmail.com

أن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال تقنية أو أداة تستغلها المؤسسة في تحسين ربحيتها وتحقيق العديد من الأهداف، سنحاول دراسة هذا الموضوع من خلال طرح التساؤل الآتي :

ما مدى تأثير الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على ربحية المؤسسات البترولية الجزائرية خلال الفترة (2010-2014) ؟

وللقيام بالإجابة على هذا التساؤل نضع الفرضيات التالية :

- يؤثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على العائد على حقوق الملكية؛
- يؤثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على العائد على الأصول.

وتظهر العديد من الدراسات السابقة العلاقة بين المتغيرين، هناك من يرى وجود علاقة ايجابية بينهما وهناك من يرى ضعف العلاقة بينهما وهناك من يرى أنّ التأثير يكون بعد فترة من الإستثمار، سنقوم بعرض بعض الدراسات التي تناولت هذا الموضوع كالتالي :

- **سعيد علاونه ونصر عبد الكريم، مدى تأثير الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين، مجلة جامعة النجاح للأبحاث(العلوم الإنسانية)،المجلد 32، 2009.**

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات على الأداء المالي للشركة، أخذ الباحثون في دراستهم عينة من المؤسسات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية خلال الفترة (1998-2003)، واستخدم الباحثون في دراستهم نماذج الانحدار لتحليل البيانات واختبار الفرضيات على أساس التباطيء الزمني ، وتوصلت الدراسة في الأخير إلى وجود أثر للاستثمار في تكنولوجيا المعلومات على مقاييس الأداء المحاسبية : العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، العائد على المبيعات، معدل نمو المبيعات وأنّ هذا الأثر يظهر خلال سنتين على الأقل من سنة الإنفاق، وأنّ هناك أثرا للاستثمار في تكنولوجيا المعلومات على القيمة السوقية للشركة حسب نموذج Tobin's q وأنّ هذا الأثر يظهر خلال سنتين من تاريخ القيام به.

- **MO Adam Mahmood ,Gary J. Mann, IMPACT OF INFORMATION TECHNOLOGY INVESTMENT:AN EMPIRICAL ASSESSMENT, Aceling., Mgmt. & Info. Tech, Vol 3, No 0 1, 1993.**

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والأداء المالي ، تم تطبيق هذه الدراسة على 70 مؤسسة، واستخدم الباحثون للإجابة على إشكالية البحث نموذج الانحدار، وتوصلت الدراسة في الأخير إلى أنّ هناك علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية معنوية بين الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والأداء المالي بحيث أنه عند مستوى مرتفع للاستثمار في تكنولوجيا المعلومات سيؤدي إلى أداء عالي مقاسا بالعائد على الاستثمار، العائد على المبيعات، المبيعات بالنسبة للموظفين، المبيعات من إجمالي الأصول،القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية.

- **Theophanis Stratopoulo, Bruce Dehning, Does successful investment in information technology solve the productivity paradox?, Information & Management ,38, 2000.**

هدفت هذه الدراسة للإجابة على الإشكالية ما مدى قدرة الاستثمار الفعال في تكنولوجيا المعلومات في رفع الأداء المالي؟ وكانت الدراسة عبارة عن مقارنة بين عينتين من المؤسسات كل عينة تحتوي على 71 مؤسسة بين عينة تستخدم الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات بشكل فعال وجيد وعينة تستخدم الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات بشكل غير فعال خلال 10 سنوات من (1988-1997) ومن خلال مقارنة 10 مؤشرات من مؤشرات الأداء المالي لكلا العينتين، وتوصل الباحثون إلي وجود علاقة ضعيفة بين الأداء المالي والاستثمار في تكنولوجيا المعلومات، كذالك أنه ليس المهم حجم الإنفاق وإنما الأهم إدارة وتسير هذه الاستثمارات.

- **Basman Omar Aldalayeen, Wahid Rath'n Moh'd Alkhatatneh andAhmad Saleh AL-Sukkar, INFORMATION TECHNOLOGY AND ITS IMPACT ON THE FINANCIAL PERFORMANCE: AN APPLIED STUDY IN INDUSTRIAL COMPANIES (MINING AND EXTRACTION), European Scientific Journal, vol.9, No.10, 2013.**

تهدف هذه الدراسة إلى إيجاد أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على الأداء المالي للمؤسسات الصناعية بحيث حاولت الإجابة على السؤالين : هل تكنولوجيا المعلومات تؤثر على الأداء المالي للشركات الصناعية ؟ وما هو مستوى الموظفين في تكنولوجيا المعلومات؟ طبقت هذه الدراسة على 12 شركة لاستخراج المعادن مدرجة في سوق عمان للأوراق المالية خلال الفترة (2009-2012)، واستخدم الباحثون برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) لاختبار فرضيات الدراسة، وتوصل الباحثون في الأخير إلى أنّ :

- أنّ هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لتأثير تكنولوجيا المعلومات على الأداء المالي لشركات استخراج المعادن.

II. الطريقة والأدوات المستخدمة:

1- مجتمع وفترة الدراسة: تم اختيار عينة من المؤسسات البترولية الجزائرية كونها تتوفر فيها شروط تحقيق الدراسة، أي أنها تستثمر في تكنولوجيا المعلومات والاتصال مبالغ ضخمة هذا من جهة، ومن جهة ثانية سهولة الحصول على بياناتها مقارنة بالمؤسسات الأخرى، وتم إجراء الدراسة خلال الفترة الممتدة من (2010-2014) وهذا لعدم مقدرتنا على الحصول على البيانات الخاصة بالمبالغ المستثمرة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال قبل سنة 2010، كذالك توفر 30 مشاهدة مقبول إحصائيا لانجاز الدراسة(6مؤسسات ل5سنوات) وتمثلت مؤسسات عينة الدراسة في المؤسسات التالية : المؤسسة الوطنية لخدمة الآبار(ENSP)، المؤسسة الوطنية للتنقيب في الآبار(ENAFOR)، المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار(ENTP)، المؤسسة الوطنية للأشغال الكبرى(ENGTP)، المؤسسة الوطنية لتسويق وتوزيع المنتجات البترولية (NAFTAL)، المؤسسة الوطنية للجيوفيزياء (ENGEO).

2- متغيرات الدراسة: المتغير المستقل هو الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، المتغير الضابط هو حجم المؤسسة أما المتغير التابع فهو ربحية المؤسسات؛

- **المتغير التابع:** يتمثل في ربحية المؤسسات معبر عنها بالعائد على الأصول **(ROA)** ومعدل العائد على حقوق الملكية **(ROE)** وتم الاستعانة ببرنامج **Microsoft Office Execel2007** لحسابها أنظر الجدول(1).
- **المتغيرالمستقل:** الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال : تم الحصول عليها من بيانات المؤسسات بحيث شملت مجموع المبالغ المنفقة سنويا على تكنولوجيا المعلومات والاتصال. ويرمز لها بالرمز **ITC**. أنظر الجدول (2).
- **المتغير الضابط:** حجم المؤسسة : وتم حسابها من خلال إجمالي أصول المؤسسات وهذا ما اعتمدته دراسة المراشدة خالد عبد الله[12]، بالاستعانة ببرنامج **Microsoft Office Execel2007**، ويرمز لها بالرمز **S**. أنظر الجدول (1).

3- الأداة الإحصائية المستخدمة في الدراسة: قمنا باستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد كونه مناسب لهذه الدراسة، باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (EVIEWS9)، بحيث تم تقدير النموذج الذي يبين أحسن علاقة بين الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال وكل من العائد على حقوق الملكية (ROE) والعائد على الأصول (ROA) كالتالي :

$$ROA = \beta_0 + \beta_1 ITC + \beta_2 S$$
$$LOGROE = \beta_0 + \beta_1 ITC + \beta_2 LOGS$$

ولإختبار الفرضيات تم الاستعانة بالاختبارات التالية (F,T,R^2) .

III. النتائج ومناقشتها:

- **بالنسبة للاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال والعائد على حقوق الملكية (ROE):** من خلال الجدول (3) نلاحظ ما يلي:

- بالنسبة لاختبار (F): نلاحظ أنّ القيمة الإحصائية لـ F =0.006406 يعني أنّ النموذج ذو دلالة إحصائية معنوية ويتم قبوله؛

- بالنسبة للقوة التفسيرية للنموذج(R^2): نلاحظ أنّ الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال وحجم المؤسسة يفسران العائد على حقوق الملكية بنسبة 32% ، والباقي تفسره عوامل أخرى غير الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال وحجم المؤسسة؛

- بالنسبة لاختبار (T): نلاحظ أنّ القيمة الإحصائية لـT = 0.0111 مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية بين الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال و العائد على حقوق الملكية (ROE)، أي أنّ الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال يؤثر على العائد على حقوق الملكية، وهذا ما يجعلنا نقبل الفرضية التي طرحناها أنّ الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال يؤثر على العائد على حقوق الملكية، إلاّ أنّ هذا التأثير سلبي بحيث أنّ الزيادة في الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال تؤدي إلى خفض العائد على حقوق الملكية بمقدار قيمة β =(-6.14E-10).

- **بالنسبة للاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال والعائد على الأصول(ROA):** من خلال الجدول (4) نلاحظ:

- أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية بين الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال و العائد على الأصول وهذا ما أظهره اختبار T، كذلك أنّ الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال وحجم المؤسسة يفسران فقط 2.2% و هذا ما أظهره اختبار R^2، وأنّ النموذج الخاص بتأثير الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على العائد على الأصول (ROA) غير معنوي وفقا لاختبار F، وهذا ما يجعلنا نرفض الفرضية التي طرحناها أعلاه أنّ الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال يؤثر على العائد على الأصول.

وعلى هذا يمكننا القول أنّ الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال لا يؤثر على العائد على الأصول، ويؤثر بعلاقة سلبية على العائد على حقوق الملكية ، وهذا لكون أنّ الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال يتطلب مبالغ ضخمة وتظهر نتائجه على المدى البعيد وليس القصير، وهذا لاعتباره من الاستثمارات الرأسمالية التي تتسم بأن حجم الإنفاق عليها عالي ومردودها يظهر على المدى البعيد ، بمعنى أن نتائجه ليست آنية وإنما تظهر بعد فترة وهذا ما يتفق مع بعض ما توصل إليه (سعيد علاونة وعبد الكريم نصر،2009)، وهناك دراسة لـ (Theophanis Stratopoulo ,2000) وجدت أنه هناك علاقة ضعيفة بين الأداء المالي و الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال وأنّ الأهم هو إدارة وتسير هذه الاستثمارات داخل المؤسسة وليس حجم المبالغ المنفقة عليها، وتختلف نتائج دراستنا مع كل من دراسة (Basman Omar Aldalayeen and others,2013) ودراسة (MO Adam Mahmood ,Gary J. Mann,1993) بحيث توصل الباحثون في هاتين الدراستين إلى وجود علاقة ايجابية بين الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال والربحية.

IV. الخلاصة:

يعتبر الاهتمام بدراسة موضوع الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال واستغلالها لتحسين ربحية المؤسسة، موضوع يحتاج العديد من الدراسات العلمية البحثية، فتركيز دراستنا على مجموعة من المؤسسات البترولية الجزائرية خلال الفترة الممتدة من (2010-2014)، أظهرت أن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال لا يؤثر على العائد على الأصول، ويؤثر بشكل سلبي على العائد على حقوق الملكية، وهذا لكون الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال من الاستثمارات الرأسمالية التي تظهر نتائجها على المدى البعيد، وعلى المؤسسات أن تتخذ بعض الإجراءات حتى تتمكن من الاستفادة من هذه الاستثمارات بشكل جيد وتعوض الخسائر التي تسببت لها في بداية الاستثمار وتتمثل في ما يلي :

- دراسة المبالغ المخصصة للاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال دراسة علمية، حتى تستطيع تدنية الخسائر المحققة في السنوات الأولى وتحقيق أرباح عالية على المستوى البعيد؛
- الإدارة الجيدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال وليس الاكتفاء فقط بالمبالغ المخصصة ويجب أن يربط استخدامها بإستراتيجية المؤسسة الهادفة ، فلا يجب أن تستخدم فقط لأهداف إدارية وتجاهل الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة، فمثلا ربط استخدام هده التقنية بتحسين ربحية المؤسسة؛
- تأهيل اليد العاملة المستخدمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة، حتى تستطيع المؤسسة الاستفادة من هذه التقنية بشكل جيد.

- ملحق الجداول والأشكال البيانية:

الجدول رقم (01): يوضح معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية وحجم المؤسسات خلال الفترة (2010-2014)

المؤسسات	السنوات	(ROA)	(ROE)	s
ENAFOR	2010	0.59%	1.16%	50,327,248,875.24
	2011	4.92%	7.54%	44,504,123,386.09
	2012	4.44%	6.73%	47,096,801,814.88
	2013	7.25%	10.75%	50,304,555,473.72
	2014	10.54%	16.50%	63,301,803,618.55
ENSP	2010	5.41%	6.58%	22,101,465,558.40
	2011	3.89%	4.89%	23,945,199,169.57
	2012	8.37%	10.83%	27,599,679,736.70
	2013	10.39%	13.36%	31,482,031,497.68
	2014	9.69%	12.48%	35,911,168,310.25
ENTP	2010	4.16%	7.12%	67,475,358,084.88
	2011	5.10%	8.24%	63,511,668,303.05
	2012	9.34%	13.13%	62,492,332,493.80
	2013	10.24%	15.18%	74,468,464,233.63
	2014	13.89%	19.85%	88,642,016,360.58
ENGEO	2010	3.62%	4.86%	40,603,687,247.11
	2011	4.64%	5.92%	41,435,673,600.73
	2012	2.81%	3.53%	41,947,854,820.80
	2013	1.02%	1.25%	41,909,120,118.07
	2014	2.89%	3.64%	43,817,587,146.94
NAFTAL	2010	4.33%	11.17%	158,865,955,906.87
	2011	3.83%	10.37%	185,729,359,258.58
	2012	3.60%	10.15%	214,868,897,003.30
	2013	3.45%	10.12%	248,833,185,254.19
	2014	3.04%	8.84%	269,724,876,355.32
ENGTP	2010	1.15%	3.12%	26,021,387,194.39
	2011	-5.14%	-17.67%	28,013,319,853.79
	2012	0.62%	2.18%	31,626,198,764.49
	2013	1.49%	4.82%	29,263,492,851.98
	2014	3.76%	12.24%	33,609,862,191.68

المصدر : من إعداد الباحثين بناءا على بيانات القوائم المالية للمؤسسات

الجدول رقم (02): يوضح حجم الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال خلال الفترة (2010-2014)

المؤسسات	السنوات	TIC
ENAFOR	2010	63,550,358.54
	2011	16,920,196.36
	2012	64,614,797.50
	2013	154,487,650.81
	2014	89,649,243.16
ENSP	2010	18,083,775.30
	2011	15,808,339.56
	2012	22,500,000.00
	2013	129,354,653.00
	2014	23,074,480.65
ENTP	2010	22,894,000.00
	2011	867,000.00
	2012	15,280,000.00
	2013	4,958,000.00
	2014	161,100,000.00
ENGEO	2010	377,660,000.00
	2011	286,070,000.00
	2012	727,370,000.00
	2013	1,012,180,000.00
	2014	231,920,000.00
NAFTAL	2010	1,443,566.40
	2011	3,958,332.11
	2012	1,731,750.05
	2013	777,669.25
	2014	9,985,156.61
ENGTP	2010	58,081,723.41
	2011	32,076,101.06
	2012	45,586,806.76
	2013	11,007,325.48
	2014	34,278,697.58

المصدر : من إعداد الباحثين بناءا على بيانات المؤسسات

الجدول رقم (03): يوضح العلاقة بين الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال والعائد على حقوق الملكية (ROE)

Dependent Variable: LOGROE
Method: Least Squares
Date: 03/28/16 Time: 21:31
Sample: 1 30
Included observations: 29

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ITC	-6.14E-10	2.24E-10	-2.736200	0.0111
LOGS	0.270914	0.166968	1.622551	0.1168
C	-3.992267	1.800659	-2.217114	0.0356

R-squared	0.321925	Mean dependent var	-1.157294
Adjusted R-squared	0.269765	S.D. dependent var	0.312818
S.E. of regression	0.267315	Akaike info criterion	0.296921
Sum squared resid	1.857893	Schwarz criterion	0.438365
Log likelihood	-1.305352	Hannan-Quinn criter.	0.341219
F-statistic	6.171906	Durbin-Watson stat	1.558036
Prob(F-statistic)	0.006406		

المصدر : من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات EVIEWS9

الجدول رقم (04): يوضح العلاقة بين الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال والعائد على الأصول (ROA)

Dependent Variable: ROA
Method: Least Squares
Date: 02/27/16 Time: 22:58
Sample: 1 30
Included observations: 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ITC	-2.55E-11	3.30E-11	-0.772826	0.4463
S	-2.95E-14	1.08E-13	-0.272380	0.7874
C	0.052914	0.012002	4.408770	0.0001

R-squared	0.022003	Mean dependent var	0.047667
Adjusted R-squared	-0.050441	S.D. dependent var	0.038208
S.E. of regression	0.039160	Akaike info criterion	-3.547671
Sum squared resid	0.041405	Schwarz criterion	-3.407551
Log likelihood	56.21506	Hannan-Quinn criter.	-3.502845
F-statistic	0.303721	Durbin-Watson stat	1.007111
Prob(F-statistic)	0.740555		

المصدر : من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات EVIEWS9

الإحالات والمراجع :

[1]. سعيد علاونه ونصر عبد الكريم، **مدى تأثير الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين**، مجلة جامعة النجاح للأبحاث(العلوم الإنسانية)، المجلد 32، 2009، ص.ص.292-293.

[2]. De Andres Javier, Landajo Manuel and Lorca Pedro, Flexible quantile-based modeling of bivariate financial relationships: The case of ROA ratio, **Expert Systems with Applications**, 36, 2009, P.8955.

[3]. الحداد هيفاء سعيد و علي مقبل علي احمد، **تقويم كفاءة الأداء المالي باستخدام البيانات والمؤشرات المالية لعينة من الشركات المساهمة المختلطة في محافظة نينوى**، مجلة تنمية الرافدين، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، المجلد 80، العدد27، 2005، ص.163.

[4]. Monge Marco Sisfontes, **Controlling-Profitability Analysis**, 2edition, Galilo press, boston, 2013, P.28.

[5]. Ichsani Sakina, suhardi Agatha rinta, **The effect of return on equity(ROE) and return on investment(ROI) on trading volume**, procedia-social and behavioral science, 211, 2015, P.897.

[6]. عبد الرحمن تانيا قادر، عبد الكريم انوار ضياء وعبد العزيز غازي، **العلاقة بين السيولة كسياسة والربح كهدف - دراسة تطبيقية في الشركة الوطنية لصناعة الأثاث المنزلي -**، مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية، المجلد1، العدد02، 2006، ص.4.

[7]. Abdul Karem Al-Musali Mahfoudh, Ismail Ku Nor Izah Ku, Intellectual **capital and its effect on financial performance of banks : Evidence from Saudi Arabia**, Procedia - Social and Behavioral Sciences , 164, 2014, P.204.

[8]. Lueg Rainer, Punda Pawel and Burkert Michael, **Does transition to IFRS substantially affect key financial ratios inshareholder-oriented common law regimes? Evidence from the UK**, Advances in Accounting, incorporating Advances inInternational Accounting, 30, 2014, P.244.

[9] Qi G.Y and others, **Revisiting the relationship between environmental and financial performance in Chinese industry**, Journal of Environmental Management,145, 2014, P.352.

[10]. Nor Muhammad and others, **The relationship between environmental performance and financial performance in periods of growth and contraction : evidence from Australian publicly listed companies**, Journal of Cleaner Production, 102, 2015, P.326.

[11]. Fauzi Hasan, Mahoney Lois S and Abdul Rahman Azhar, **The Link between Corporate Social Performance and Financial Performance : Evidence from Indonesian Companies**, Issues in Social and Environmental Accounting, Vol 1, No.1, 2007, P.154.

[12]. المراشده خالد عبد الله أحمد، **أثر تكنولوجيا المعلومات على الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية**، رسالة ماجستير، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت،2007، ص.22.

دور التدقيق في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات
- دراسة ميدانية لعينة من الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات في ولاية تيارت-

علي بن قطيب (*) & السعيد قاسمي (**)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة محمد بوضياف، المسيلة - الجزائر

ملخص : يهتم هذه البحث بدراسة العلاقة بين التدقيق في ظل المعالجة الالكترونية للبيانات كمتغير مستقل ومتغير جودة المعلومات المحاسبية كمتغير تابع، ولتجسيد ذلك تم تصميم استبيان وزع على عينة الدراسة البالغ عددها 30 عينة في ولاية تيارت، وقد تم تحليل مفردات الاستبيان باستخدام برنامج SPSS برنامج الحزم الاحصائية، ووقفنا على أهم المقاربات الحديثة التي تمكن التدقيق من تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، وتسليط الضوء على مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تطوير دور وظيفة التدقيق، من أهم النتائج التي تم التوصل إليها هو وجود دور لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في عملية التدقيق والتي تؤثر إيجابا على جودة المعلومات المحاسبية، مع الأخذ بعين الاعتبار لمخاطر التدقيق ومخاطر التكنولوجيا التي تمثل تهديدا حقيقيا لهذه المهنة وعلى ذلك يتم إيجاد السبل الكفيلة للتصدي لهذه المخاطر حتى يؤدي التدقيق في ظل تكنولوجيا المعلومات دوره الحقيقي وبالتالي تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

الكلمات المفتاح : تدقيق، تكنولوجيا معلومات، تدقيق الكتروني، جودة معلومات محاسبية.

تصنيف JEL : M42، L86، L15.

I. تمهيد:

يُعتبر التدقيق داخل أي مؤسسة العصب الأساسي فيها لما يتميز به من مميزات تعكس النشاط الاقتصادي فيها، ونظرا لأهميته الكبيرة خاصة داخل الكيانات الكبيرة لما يوفره من سلامة واستقرار وضعها المالي من جهة والمحافظة على حقوق أصحاب المصلحة من جهة أخرى، كما تختلف إجراءات التدقيق في ظل تكنولوجيا المعلومات عن تلك اليدوية خاصة فيما تعلق بإجراءات جمع، تبويب وتخزين المعلومات المحاسبية لأن هذه المعلومات بالنسبة للحاسوب موجودة على البطاقات أو أشرطة ممغنطة أو مخزنة داخل الحاسوب أو أي وسيلة أخرى بدلا من الدفاتر اليومية. هذه الوسائل الموجودة فيها المعلومات لا يمكن قراءتها إلا بدون استعمال تكنولوجيا المعلومات وأشخاص مؤهلين لذلك، والإجراءات التي يستعملها المدقق تتأثر عند وجود التكنولوجيا، وفي هذه الحالة على مدقق الحسابات أن يكون على معرفة كافية لأجهزة وبرامج نظام التشغيل لأجل أن يتمكن من التخطيط لعملية التدقيق.

فالتطور التكنولوجي في مجال تكنولوجيا المعلومات قد لعب دورا كبيرا في اندماج وتكامل المنظمات والمنشآت، حيث تم التغلب على الحواجز المكانية والزمانية.

- **مُشكلة البحث:** في ظل التطورات التقنية السريعة التي حدثت خلال السنوات الماضية ومحاولة الاستفادة من تطور هذه التقنيات في مختلف مجالات الحياة، سعت العديد من منظمات الأعمال بمختلف أشكالها وأنواعها لتوظيف أعمالها ونشاطاتها بالاستفادة من مختلف تقنيات المعلومات الحديثة، وبما أن أية منظمة من المنظمات تعمل ضمن نطاق مفتوح ومباشر يؤثر ويتأثر بالبيئة التي تعمل خلالها، فقد كان لزاما أن يحدث العديد من التأثيرات على مختلف النظم داخل أي منظمة ومنها نظام المعلومات المحاسبية وما يجب أن يصاحبها من تدقيق للحسابات والذي يؤثر في جودة المعلومات المحاسبية التي تهم مختلف الأطراف المرتبطة بالمؤسسة، ومن خلال ما تقدم يمكن طرح التساؤل الرئيسي لبحثنا كالآتي:

ما هو دور التدقيق في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات؟

للإجابة على الإشكالية المطروحة يمكن صياغة الأسئلة الفرعية على النحو التالي:

- ماهي حدود العلاقة بين وظيفة التدقيق المحاسبي وتكنولوجيا المعلومات والاتصال؟
- ماهي حدود العلاقة بين وظيفة التدقيق في ظل تكنولوجيا المعلومات والاتصال وجودة المعلومات المحاسبية ؟
- ما هي الآثار المترتبة عن استخدام تكنولوجيا المعلومات من طرف المدققين أثناء معالجة البيانات المحاسبية من طرف المؤسسات؟

- **فرضيات البحث:** تمثلت فرضيات الدراسة فيما يلي:

- **الفرضية الأولى:** يوجد فروق ذو دلالة إحصائية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق؛

eMail : (*) Aali_lmd@hotmail.com & (**) Gasmi_sa@yahoo.fr

- **الفرضية الثانية:** يوجد فروق ذو دلالة إحصائية لدور استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق على تحسين جودة المعلومات المحاسبية؛
- **الفرضية الثالثة:** توجد معوقات تواجه استخدام تكنولوجيا المعلومات في عمليات التدقيق والتي تؤثر على جودة المعلومات المحاسبية.

- **أهمية البحث:** تكمن أهمية البحث في كون استخدام الأساليب الحديثة وفي مقدمتها تكنولوجيا المعلومات والاتصال تساهم في تحقيق الأهداف المرجوة من وظيفة التدقيق في ظل ازدياد الحاجة إلى النهوض بها في الجزائر، لما تقوم به من خدمات عالية الجودة، هذه الأخيرة التي تحسن من جودة وكفاءة المعلومات المقدمة للأطراف ذوي العلاقة.

- **أهداف البحث:** يتمثل الهدف الرئيسي لهذا البحث هو معرفة دور استعمال التدقيق في ظل تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في الجزائر وتحديدا في ولاية تيارت، وذلك من خلال أراء بعض المهنيين في مجال المحاسبة والتدقيق في هذه الولاية الأخيرة.

- **الدراسات السابقة:**

- **الدراسة الأولى:** دراسة **(Jarvin Diane, James Biersaker and Jordan Lowe, 2008)**[1] هدفت هذه الدراسة إلى بيان تأثير وأهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق، وتكونت عينة الدراسة من أربعة من كبار شركات التدقيق، حيث استخدمت قائمة استقساء لأجل قياس الأثر والأهمية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق، وقد بينت نتائج الدراسة أن المدققين يستخدمون تشكيلة واسعة من التقنيات لإجراء عملية التدقيق وإجراء الاختبارات التحليلية، وكتابة تقرير التدقيق وذلك بدرجات متفاوتة حيث أظهرت النتائج أن تأثير التقنيات المستخدمة في التدقيق يتفاوت بالحجم استنادا إلى مدى استخدام هذه التقنيات في التدقيق، حيث أنه كلما كان التدقيق غير ورقي ويعتمد على التكنولوجيا كلما كان له تأثير قوي على كفاءة عملية التدقيق وفعاليتها.
- **الدراسة الثانية:** دراسة **(Braun and Davis, 2003)**[2] أشارت هذه الدراسة بأن استخدام أدوات وتقنيات التدقيق بمساعدة الحاسب في عمليات التدقيق تؤدي إلى تحسين كفاءة عمليات التدقيق من خلال تقليل الوقت المبذول من قبل شركات التدقيق لأعمال عمليات التدقيق وزيادة من إمكانية الوصول إلى نتائج دقيق وان إدراك المدققين الفوائد المرتبطة باستخدام أدوات وتقنيات التدقيق بمساعدة الحاسب في استخراج وتحليل البيانات والوصول إلى نتائج مناسبة والتقرير عن عمليات التدقيق ساهم في تحسين الكفاءة في هذا المجال.
- **الدراسة الثالثة:** (**M. Krishna Moorthy, A. Seetharaman , Zulkifflee Mohamed, Meyyappan, 2011 Lee Har San Gopalanand**)[3] تقيم هذه الورقة دور تكنولوجيا المعلومات وكيف تؤثر على عملية التدقيق الداخلي في المنظمة، وتؤكد الدراسة أيضا على الاتجاه العالمي لاعتماد نظام تكنولوجيا المعلومات (البرمجيات / الأجهزة) في إنتاج بيئة أكثر للرقابة في تقديم عملية التدقيق.
- **الدراسة الرابعة:** دراسة **(Allam Mohammed Hamdan, Mohammed Hasan Abzakh,2010)**[4] خلصت هذه الدراسة إلى أن هناك تأثير للتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات على تعزيز إقناع في الأدلة التي تم الحصول عليها من قبل مدقق الحسابات وبالتالي فإنه يساهم في تطوير مهنة تدقيق الحسابات.

- **تميز الدراسة عن الدراسات السابقة:** تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في كونها تسلط الضوء على أهمية ودور التدقيق في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال اكتشاف حالات الغش والتزوير في أقرب وقت مما يساعد مسيري المؤسسات على تصحيحها ومعالجتها في ظل تكنولوجيا المعلومات، وكذا إبراز أهم المظاهر التي يمكن أن تعرقل تأدية مهامهم وكذا السبل الكفيلة للحد منها ومواجهتها لتتحقق فعالية التدقيق بالصورة المطلوبة منه في ظل المعالجة الالكترونية للبيانات.

1. مفهوم التدقيق: التدقيق وبصورة رئيسية هو فحص المعلومات أو البيانات المالية من قبل شخص مستقل ومحايد لأي مؤسسة بغض النظر عن هدفها وحجمها أو شكلها القانوني وقد عرف اتحاد المحاسبين الأمريكيين التدقيق بأنه "إجراءات منظمة لأجل الحصول على الأدلة المتعلقة بالإقرارات (الأرصدة) الاقتصادية والأحداث وتقييمها بصورة موضوعية لتحديد درجة العلاقة بين هذه الإقرارات ومقياس معين وإيصال النتائج إلى المستفيدين"[5].

الكلمات المفتاح للتدقيق:
- الفحص؛
- التحـــقيق؛
- التقريـــــر.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (**01**) أن عملية التدقيق بدأت باكتشاف التلاعب والاختلاس ولم تكن تعترف بالرقابة الداخلية، وبعد ذلك تطور دور هذه الوظيفة الحساسة لتصل إلى تحديد دقة المركز المالي بالاعتماد على دور الرقابة الداخلية التي تساعدها في تنفيذ مهامها.

2. مُبررات الحاجة إلى مراقبة الحسابات: تعد مراقبة الحسابات عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقويم الأدلة والقرائن عن نتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية بشكل موضوعي ومحايد لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج

والواقع الفعلي ومدى الالتزام بالمعايير المطلوبة ومن ثم القيام بإبلاغ الأطراف المعنية بنتائج مراقبة الحسابات، وعليه فإنها عملية مرتبة ومنظمة تقوم على مجموعة إجراءات محددة ومعايير متفق عليها بإطار نظري ثابت وظيفته مراجعة وتدقيق الأعمال التي تتم داخل الوحدة الاقتصادية [6].

وفي سبيل تحقيق ذلك فإن مراقبي الحسابات يقومون ببذل الجهود لغرض إثبات صدق وعدالة القوائم المالية في مجال التدقيق، ومما لا شك فيه فإن إجراءات التدقيق التي يقوم بها مراقبو الحسابات تتطلب توافر التأهيل العلمي والعملي فضلا عن توافر الحكم الشخصي، وبغض النظر عن مستوى التعلم الذي حصل عليه مراقب الحسابات فإنه لن يكون لها فيه لوحده كأساس لإبداء رأيه، ولهذا فإن التعلم الرسمي والمنهجي يجب أن يتم دعمه بمجموعة من الصفات الشخصية.

مهنة التدقيق: هي مهنة المحاسبة القانونية بفرعيها المحاسبة والتدقيق وهي مجموعة من الخدمات المترابطة فلسفيا وعمليا ومنطقيا التي يقدمها الأعضاء المزاولين للمهنة للقيام بأعمال التدقيق والخدمات المحاسبية مثل (خدمات استشارية، خدمات محاسبية وخدمات ضريبية) للشركات والأفراد[7].

3. تكنولوجيا المعلومات: تعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى جانب الجهود التي تبذل لفتح الأسواق وتسريع التجارة الدولية من الخصائص المميزة للعولمة، والمحرك لثورة المعلومات هذا هو التقارب في تكنولوجيا الاتصالات والحاسب والنمو السريع في شبكات الحاسب والهبوط الحاد في تكلفة أسعار معالجة المعلومات.

كما تعني تكنولوجيا المعلومات مجموعة الأدوات والأجهزة والمعدات التي توفر عملية تخزين المعلومات ومعالجتها ومن ثم استرجاعها، وكذا توصيلها بعد ذلك عبر أجهزة الاتصال المختلفة إلى أي مكان في العالم، أو استقبالها من أي مكان في العالم[8]. ومن بين أهم هذه الأجهزة نجد أجهزة الكمبيوتر والأنترنت، فمن خلال الجدول رقم (02) نلاحظ أن نسبة مستعملي أجهزة الكمبيوتر في العالم في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى، وهذا ما وضحته النسب في الجدول، حيث بلغت نسبة استعماله في أوروبا نسبة 76.2% بينما أمريكا فكانت النسبة 58.4%، وبلغت النسبة في إفريقيا 7.8%، في حين بلغت في جميع الدول العربية 34% وآسيا كانت النسبة31%، وهذا لسنة 2012.

4. تعريف التدقيق الالكتروني: نعني بالتدقيق الإلكتروني عملية تطبيق أي نوع من الأنظمة باستخدام تكنولوجيا المعلومات لمساعدة المدقق في التخطيط والرقابة وتوثيق أعمال التدقيق[9].

وعملية التدقيق الالكتروني تحتاج لتكنولوجيا متطورة تختلف عن التكنولوجيا المستخدمة في عمليات التدقيق التقليدية، حيث أنه يجب أن يكون هناك توافق ما بين النظم المستخدمة في العمليات الخاصة بالمنظمة ونظم العمليات الخاصة بعمل المدقق الالكتروني، وأن المدقق الذي يستخدم عملية التدقيق الإلكتروني يحتاج لتصميم برمجيات خاصة لكل عملية معالجة بيانات إلكترونية تعتمد على مدى توافق البرامج ونظم التشغيل المستخدمة بين جميع الأطراف[10].

كما أن وجود أمن دقيق ورقابة على أمن المعلومات المتعلقة بالشركة يجب أن يكون من أولويات الإدارة العليا، وعلى الرغم من أن أهداف الرقابة بقيت متشابهة في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات فإن طرق الرقابة والأمن قد تغيرت بشكل جوهري في ظل التطورات في التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات[11].

وتتمثل إجراءات وطرق التدقيق في حالة التشغيل الالكتروني للبيانات فيما يلي:

- **التدقيق حول الحاسب الالكتروني:** إذ يتم التأكد من صحة البيانات الداخلة بمراجعتها على المستندات وكذلك تدقيق المعلومات الخارجة للتأكد من السلامة والموضوعية.
- **التدقيق داخل الحاسوب الالكتروني:** إذ يتم التأكد من صحة التشغيل الداخلي في ضوء البرنامج المعد، فيتم ذلك عن طريق المقارنة بين التشغيل اليدوي وبين التشغيل الالكتروني للبيانات، أو تشغيل نفس البيانات باستخدام برنامج كمبيوتر آخر وإجراء المقارنة.
- **التدقيق باستخدام الحاسب الالكتروني:** إذ يستطيع المدقق استخدام إمكانيات الحاسب الالكتروني في تنفيذ بعض عمليات التدقيق منها:
  - التحقق من صحة العمليات المحاسبية؛
  - استخراج الأرصدة الشاذة؛
  - تحليل الأرصدة التي تزيد أو تقل عن أرقام محددة لإعطائها مزيدا من الفحص؛
  - تحليل بعض الأرصدة؛
  - استخدام إمكانيات الحاسب الالكتروني في إعداد القوائم والتقارير المالية عن فترات قصيرة؛
  - الاستفادة من أسلوب التغذية العكسية بالمعلومات[12].

5 . الثقافة الإلكترونية: إن ثقافة أي منظمة هي مجموعة القيم والمعتقدات والتوقعات التي يتقاسمها أعضاء المنظمة من جيل إلى آخر، وهي تحدد سلوكهم وتمنحهم شعورا بالهوية المميزة، وتساعد على تنمية الإبداع لديهم وعنصر الالتزام بأهداف المنظمة، وتترك تأثيرا قويا على أدائها، وبذلك فإن إطارها الإلكتروني يمثل مجموعة من القيم والاتجاهات والمهارات والمعارف المرتبطة بكيفية التعامل مع تقانة المعلومات والاتصالات المرتبطة بإنجاز الأعمال الإدارية المختلفة وإيصالها إلى المستفيدين منها[13].

6. نظام المعلومات المحاسبية: يعرف نظام المعلومات المحاسبي على أنه النظام الذي يعمل على جمع البيانات ومعالجتها وتصنيفها وتسجيل الأحداث المالية من أجل توافر المعلومات التي تمكن من صنع القرار والاحتفاظ بوحدة التوجه، وهذا يفسر أهمية دور نظام المعلومات المحاسبي في (فاعلية إدارة القرار والرقابة في الوحدة الاقتصادية، لأن كلا الإجراءين يعتمد على (جودة المعلومة ودقتها، وتوفرها في الوقت)[14].

ومن المتعارف عليه كذلك أن أي نظام معلومات يتكون من ثلاثة مكونات رئيسية:

- **المدخلات:** وهي عبارة عن الأحداث والمعطيات التي يتم إدخالها للنظام لغاية معالجتها؛
- **المعالجة:** وهي عبارة عن جميع العمليات الحسابية والمنطقية، التي تجري على المدخلات بغرض إعدادها وتهيئتها للمرحلة الثالثة من النظام؛

ونظام معالجة البيانات تهتم بجمع البيانات حول أنشطة الشركة المختلفة ومعالجتها وتخزينها لحين الحاجة إليها، وتلخيصها وعرضها في شكل تقارير والغرض من النظام هو الاحتفاظ بمعلومات دقيقة وحديثة عن الشركة وقد تم استخدام النظام في البداية في العمليات المحاسبية والرواتب ومن أجل إدارة النظام قامت بعض الشركات بإنشاء إدارة نظام معالجة البيانات وكان العاملون فيها من فني الحاسوب الذين لم يكونوا ملمين بحاجات المدراء للمعلومات[15].

- **المخرجات:** وهي عبارة عن المعلومات، والنتائج الصادرة من النظام بعد أن ينهي المعالجات المناسبة للبيانات المدخلة.

7. أهداف التدقيق في ظل المعالجة الإلكترونية للبيانات: يساهم التدقيق في ظل المعالجة الالكترونية للبيانات في تحقيق الأهداف التالية: [16]

- **الاقتصاد:** أي أن هدف المدقق فحص استخدام الحاسوب للتأكد من أنه يستخدم بأقصى طاقة ممكنة لخدمة الشركة وبأقل التكاليف ويوفر المعلومات والبيانات المطلوبة في الوقت المناسب مما يعود بالمنفعة على الشركة؛
- **الفعالية:** أي أن هدف المدقق فحص فعالية الأدوات الرقابية للتأكد من كفاءة نظام الرقابة الداخلية في جميع الأنشطة الإدارية والمالية والتشغيلية؛
- **الكفاية:** أي أنه يجب على المدقق التحقق من استخدام الحاسوب لتلبية المتطلبات الأكثر أهمية بالنسبة للشركة بحسب مفهوم الأهمية النسبية؛
- **الحماية:** بمعنى أن يتأكد المدقق من حماية النظام من مختلف المخاطر المرافقة لاستخدامه ومن أهمها انهيار النظام وفقدان البيانات المحاسبية المخزنة على الأقراص ومشكلات الفيروسات وسرقة البيانات أو التخريب المتعمد الذي قد تتعرض له النظم لتغطية المخالفات التي قد يرتكبها بعض العاملين.

8. جودة المعلومات المحاسبية: يعتبر مصطلح جودة المعلومات المحاسبية من المفاهيم التي لم يتفق الباحثون على تعريف موحد لها على الرغم من تعدد الدراسات الخاصة بهذا الجانب، وذلك نظرا لاختلاف الأهداف والقرارات المتخذة من قبل مستخدمي التقارير المالية، وأيضا نظرا لتعدد مقاييس الجودة وبالتالي تحديد مفهوم دقيق لها[17]، ويمكن تعريفها كما يلي: تعني ما تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين وأن تخلوا من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها[18]. **وتتمثل خصائص جودة المعلومات المحاسبية في:**

- **الملائمة:** ويقصد بها أن تكون المعلومات المحاسبية قادرة على التأثير في القرار وذلك بتحسين قدرة المستخدم على التنبؤ والتقويم، وأن تكون متاحة في الوقت المناسب لاتخاذ القرار، وتعتبر المعلومات ملائمة أو ذات علاقة وثيقة بقرار معين إذا كانت تساعد من يتخذ القرار على تقويم محصلة إحدى البدائل التي يتعلق بها القرار، شريطة توافر الخصائص الأخرى التي تتسم بها المعلومات المفيدة[19].

ويبرز هنا دور **التوقيت** كأحد العناصر الأساسية الواجب توفرها في المعلومة المحاسبية لكي تتصف بالملائمة، فلن تكون المعلومة مفيدة إلا إذا كانت تقلل من عدم التأكد المتعلق بمتغيرات عملية اتخاذ القرارات، فالمعلومات عن أنشطة في الماضي تساعد في توقع أنشطة المستقبل، وتظهر أهمية التوقيت في حضور المعلومة وتوفرها لمتخذ القرار في الوقت المناسب وعند حاجته إليها، وتوفرها لمتخذ القرار في الوقت المناسب وعند حاجته إليها، وقبل أن تفقد أهميتها في التأثير على عملية اتخاذ القرار[20].

- **المصداقية:** لتكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون موثوق فيها ويعتمد عليها وتتسم المعلومات بالمصداقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز وكان بإمكان المستخدمين الاعتماد عليها كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه[21].
- **قابلية المقارنة:** يكون أمام مستخدمي الكشوف المالية بصفة عامة والمستثمرين بصفة خاصة فرص استثمار وإقراض متعددة، ويجب أن يكون مستخدمو الكشوف المالية قادرين على إجراء مقارنات لهذه الكشوف لعدة فترات زمنية مختلفة[22].
- **الأهمية النسبية:** تعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها قد يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون اعتمادا على القوائم المالية وتعتمد الأهمية النسبية على حجم البند أو الخطأ المقدر

في ضوء الظروف الخاصة للحذف أو التحريف وعليه فان مفهوم الأهمية النسبية يزودنا بنقطة قطع أو مؤشر بدلا من اعتباره تعبيرا أساسيا عن جودة المعلومات التي يجب أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه[23].

9. مصادر تهديد البيانات المحاسبية: تؤثر البيانات المحاسبية غير الدقيقة سلبا على كفاءة وفاعلية المنظمة، وتنشأ عنها تقارير مالية غير موثوقة، ويحدد المحاسبون مصدرين من شأنهما تهديد البيانات المحاسبية :[24]

- **الأخطاء:** وتحدث عرضيا وتنشأ الأخطاء عن مصدرين هما التقدير الخاطئ وعدم الاهتمام، وهي ناتجة عن نقص المعرفة أو نقص التدريب؛
- **المخالفات:** وتحدث عن قصد، وتكون على نموذجين، إما الغش الاداري المتمثل بتحريف المعلومات المحاسبية والمالية عن قصد أو سرقة أصول المنظمة ومعلوماتها.

ويرى كل من Nabil Messabia, Abdelhaq Elbekkali, Michel Blanchette أن استخدام نموذج المخاطر هو طريقة منهجية للمدقق للنظر في عوامل الخطر التي يمكن أن تؤثر على أداء هذه المهمة، ويتأثر هذا الاستخدام من قبل البيئة التي يتم تنفيذ فيها عملية التدقيق. حجم الموقف المالي للعملاء، والحكم عليه، صناعتها، وطبيعة نظام المعلومات الخاصة به وغيرها، كل هذه العوامل يمكن أن تؤثر على عنصر تقييم هذا النموذج من قبل مدقق الحسابات . ويتميز انتباه واهتمام الباحثين في التدقيق حول مدى صلاحية استخدام نموذج المخاطر عن طريق استخدام تكنولوجيا المعلومات (IT) كدعم لإدارة المعلومات[25].

10. التَدقيق في الجزائر: شهدت مهنة التدقيق عدة تغيرات نتيجة لظروف معينة، كما تعرضت هذه المهنة في الجزائر إلى العديد من المشاكل على عدة مستويات منها تنظيمية وتسييرية وغيرها.

فكان آخر تعديل عرفته القوانين التنظيمية للمهنة هو التعديل الذي تم بموجب القانون 10-01 المؤرخ في 2010/06/29 المتعلق بمهن الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، والذي يخص طريقة تقاضي أتعاب المدقق الذي أصبحت تعتمد على قانون المناقصات بدلا من إتباع السلم الذي كان يحدد أتعاب المدقق بناء على عدة عوامل منها (رقم أعمال المؤسسة، الزمن المستغرق)، أما بالنسبة لمدة تعاقد المدقق في الجزائر فتمثل في عهدة قدرها 03 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة ولا يمكن التعاقد مع نفس المؤسسة إذا جدد العقد إلا بعد مرور 3 سنوات للمحافظة على مبدأ تداول المدققين، أما فيما يخص معايير تدقيق وطنية فيقتصر تنظيم المهنة على مجموعة من القوانين التنظيمية فقط الصادرة في الجرائد الرسمية ولا يوجد معايير وطنية تفصيلية لمهنة التدقيق الخارجي في الجزائر[26].

والجدول رقم (**03**) يوضح أهم هذه القوانين والذي من خلاله نبين فيه تطور مهنة التدقيق في الجزائر منذ الاستقلال حيث نلاحظ أن مجموع القوانين قد بلغ 03، في حين بلغ مجموع الأوامر 02، بينما كانت المراسيم التنفيذية هي الأكبر حيث بلغ عددها 08، والقرارات بلغ عددها 02.

II. الطريقة والأدوات المستخدمة:

1. مجتمع وعينة الدراسة: للتعرف على تأثير التدقيق في ظل تكنولوجيا المعلومات في جودة المعلومات المحاسبية لدى المؤسسات الاقتصادية تم اختيار عينة عشوائية من العاملين في مجال المحاسبة والتدقيق في المؤسسات الاقتصادية في ولاية تيارت، وكذلك محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين ولخبراء المحاسبين، قدم لهم الاستبيان لغرض الإجابة عليه بشكل علمي بعيد عن التحيز. ولقد صمم الاستبيان بناء على الأدبيات المتعلقة بالموضوع، ولقد استخدم مقياس ليكرت الخماسي لبيان أراء أفراد عينة الدراسة حول العبارات الواردة في الاستبيان، حيث طلب من كل فرد من أفراد الدراسة وضع إشارة (x) تحت الحالة التي تنطبق مع رأيه في كل عبارة من العبارات الواردة في الاستبيان، وكانت خيارات الإجابة كما يلي: (1 موافق بشدة)، (2 موافق)، (3 محايد)، (4 غير موافق)، (5 غير موافق بشدة).

2. الأساليب الإحصائية المستخدمة: لأغراض تحقيق أهداف الدراسة استخدمت الأساليب الإحصائية التالية:

- **الأساليب الإحصائية الوصفية:** استخدمت هذه الأساليب للحصول على مؤشرات عامة حول خصائص مجتمع الدراسة، وتوصيف متغيرات الدراسة ويشمل التوزيع التكراري والنسب المئوية ومقاييس النزعة المركزية كالوسط الحاسبي ومقاييس التشتت كالانحراف المعياري.
- **التحليل الإحصائي للبيانات:** استخدم الباحث الأساليب الإحصائية في تحليل البيانات واختبار الفرضيات حسب برنامج SPSS V 22.

3. اختبار ثبات أداة القياس: تم استخدام **Alpha de Cronbach** ألفا كرونباخ لقياس درجة الثبات الداخلي لفقرات الاستبيان، والاتساق الداخلي بين ردود فعل المستجوبين، حيث بلغت قيمة ألفا كرونباخ **81,7%** وهي نسبة جيدة لذا يمكن تعميم النتائج كونها أعلى من النسبة المقبولة ألا وهي **60%.**

4. اختبار التوزيع الطبيعي شابيرو ويلك للتوزيع الطبيعي Shapiro-Wilk: تم اختبار التوزيع الطبيعي باستعمال شابيرو ويلك لأن حجم العينة أقل من 50، وقد كانت نتائج التحليل أن البيانات موزعة طبيعيا، حيث بلغت Z قيمة المعنوية لجميع فقرات الدراسة أكبر من مستوى الدلالة 5%.

III. النتائج ومناقشتها:

1. خصائص أفراد مجتمع الدراسة: من خلال الجدول رقم 04 جدول التوزيع النسبي لعينة البحث استنادا للمعلومات العامة لعينة الدراسة يلاحظ أن المبحوثين والمتمثلين أساسا في مدققي الحسابات والمحاسبين يتكون معظمهم من الرجال بنسبة تقدر بـ 85.19% نظرا لطبيعة العمل الذي يقومون به، أما فيما يتعلق بمستواهم العلمي فنلاحظ أن معظمهم يمتلك شهادات جامعية أي بنسبة تقدر بـ 66.67%، وكذلك يمتلك أغلبيتهم الخبرة المهنية الكافية التي تم اكتسابها عبر الزمن.

2. اختبار الفرضيات: من خلال عبارات **الفرضية الأولى** للجدول رقم (**05**) تم التوصل إلى النتائج في الجدول رقم (**06**) حيث أن T المحسوبة أكبر من T الجدولية، فهذا يعني قبول الفرضية، كما أن متوسط الإجابات هذه الفئة أكثر من المتوسط الحسابي المفترض، حيث بلغ المتوسط الحسابي **1,8** بانحراف معياري 0,405 وذلك حسب مقياس ليكرت الخماسي، مما يدل على أن ميل مختلف إجابات المبحوثين كان حول الإجابة موافق، وقد بلغت قيمة **t** للدلالة المعنوية أقل من **0,05**، وهي دالة إحصائيا، ومن ثم نقبل الفرضية القائلة يوجد فروق ذو دلالة إحصائية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق لما توفره التقنية الحديثة من اختصار للوقت ودقة في العمل وتساعد المدقق على أداء مهامه دون عناء.

وبعد اختبار **الفرضية الثانية** الجدول رقم (07) فمن خلال نتائج جدول رقم (**08**) وبما أن T المحسوبة أكبر من T الجدولية، فهذا يعني قبول الفرضية، كما أن متوسط الإجابات هذه الفئة أكثر من المتوسط الحسابي المفترض، حيث بلغ المتوسط الحسابي 1,81 بانحراف معياري 0,379 وذلك حسب مقياس ليكرت الخماسي، مما يدل على أن ميل مختلف إجابات المبحوثين كان حول الإجابة موافق بشدة، وقد بلغت قيمة t للدلالة المعنوية أقل من 0,05، وهي دالة إحصائيا، ومن ثم نقبل الفرضية القائلة يوجد فروق ذو دلالة إحصائية لدور استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق على تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مما يدل على أن استعمال تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق تحسن من جودة المعلومات المحاسبية المتمثلة أساسا في الملائمة والمصداقية.

وبعد اختبار **الفرضية الثالثة** الجدول رقم (09) فمن من خلال نتائج جدول رقم (**10**) وبما أن T المحسوبة أكبر من T الجدولية، فهذا يعني قبول الفرضية، كما أن متوسط الإجابات هذه الفئة أكثر من المتوسط الحسابي المفترض، حيث بلغ المتوسط الحسابي 1,96 بانحراف معياري 0,274 وذلك حسب مقياس ليكرت الخماسي، مما يدل على أن ميل مختلف إجابات المبحوثين كان حول الإجابة موافق، وقد بلغت قيمة t للدلالة المعنوية أقل من 0,05، وهي دالة إحصائيا، ومن ثم نقبل الفرضية القائلة توجد معوقات تواجه استخدام تكنولوجيا المعلومات في عمليات التدقيق والتي تؤثر على جودة المعلومات المحاسبية كالجرائم والتهديدات التي أصبحت في الوقت الراهن الشغل الشاغل في كيفية التقليل منها والاهتمام أكثر بأمن المعلومات.

3. نتائج اختبار الفرضيات: تتمثل **الفرضية الأولى:** في أن مساهمة تكنولوجيا المعلومات في عملية تفعيل تدقيق الحسابات، يتوقف على مدى قناعة المسيرين بأهمية هذه الوظيفة خصوصا في بيئة تستخدم تكنولوجيا المعلومات. وهذا ما تم إثبات فيه أن قناعتهم بتدقيق الحسابات كأداة فعالة داخل المؤسسة، سوف تقودهم بالضرورة إلى مواجهة المشاكل المختلفة وهذا بتوفير المعلومات المؤهلة والمناسبة لكل مرحلة من مراحل عملية صنع القرارات، وأن هذا الاهتمام وهذه القناعة سوف تزيد من فاعلية تدقيق الحسابات كأداة تستخدم في العملية التسييرية لتذليل الصعوبات وبلوغ الأهداف بفاعلية وكفاءة.

أما فيما يخص **الفرضية الثانية:** المتمثلة في أن اعتماد تدقيق الحسابات في ظل تكنولوجيا المعلومات بجميع مقوماتها من شأنه أن يسهم بدرجة كبيرة في تفعيل القرارات المتخذة وعلى جميع المستويات، مما يؤدي إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية، وهذا ما تم إثباته من خلال أن هناك دور فعال للتدقيق الحسابات الذي تتوفر فيه مجموعة من المقومات الأساسية والمؤهلة التي تحقق جودة المعلومات المحاسبية.

أما فيما يتعلق بالفرضية الثالثة **الفرضية الثالثة:** على المدققين أن يتبنوا تكنولوجيا المعلومات في ظل الظروف المحيطة بها والمخاطر التي تواجهها، وهذا لما لهما من إسهامات في تحقيق نتائجها. وهذا ما تم إثبات صحته من خلال الدراسة الميدانية.

IV. الخلاصة:

إن تكنولوجيا المعلومات طورت كثيرا من مهنة تدقيق الحسابات وحسنت من المزايا التي تستعملها، وفق أطر وتقنيات أدت بشكل أو بآخر على تحسين جودة المعلومات المحاسبية المقدمة ضمن القوائم المالية والتقارير التي تنتجها المؤسسات، بطبيعة الحال مع توفر مجموعة من المخاطر المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والتي على مدقق الحسابات أن يأخذها بعين الاعتبار ويجعل منها مركز قوة ودافع نحو الرقي بها إلى مصاف الجودة فبذلك نستطيع القول أنها طورت المعلومات التي تحتاج إليها المؤسسة، والتي تمثل مركز قرار قوي يدعها ويدعم أهدافها وبالتالي تحقيق الهدف الرئيسي لها وهو تحقيق الأرباح بأقل التكاليف والاستمرار في النشاط لفترة طويلة.

- ملحق الجداول والأشكال البيانية:

الجدول رقم(01): التطور التاريخي لأهداف التدقيق ومدى الفحص وأهمية الرقابة الداخلية

الفترة	الهدف من عملية التدقيق	مدى الفحص	أهمية الرقابة الداخلية
قبل عام 1500	اكتشاف التلاعب والاختلاس.	بالتفصيل.	عدم الاعتراف بها.
1850-1500	اكتشاف التلاعب والاختلاس.	بالتفصيل.	عدم الاعتراف بها.
1905-1850	1. اكتشاف التلاعب والاختلاس؛ 2. اكتشاف الأخطاء الكتابية.	بعض الاختيارات ولكن الأساس هو التدقيق التفصيلي.	عدم الاعتراف بها.
1933-1905	1. تحديد مدى سلامة وصحة تقرير المركز المالي؛ 2. اكتشاف التلاعب والأخطاء.	بالتفصيل وتدقيق اختياري.	اعتراف سطحي.
1940-1933	1. تحديد مدى سلامة وصحة تقرير المركز المالي؛ 2. اكتشاف التلاعب والأخطاء.	تدقيق اختياري.	بداية في الاهتمام.
1960-1940	تحديد مدى سلامة وصحة تقرير المركز المالي.	تدقيق اختياري.	إهتمام وتركيز قوي.

المصدر : محمد سمير الصبان وآخرون، **الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، سنة 2005، ص.ص.16-17.

الجدول رقم (02): نسبة مستعملي الكمبيوتر في العالم

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
إفريقيا	%2.9	%3.3	%3.9	%4.4	%4.9	%5.5	%6.7	%7.8
الدول العربية	%14.7	%17.0	%19.4	%22.8	%26.3	%28.3	%31.7	%34
آسيا	%19.8	%20.9	%22.6	%24.4	%26.2	%26.9	%29.0	%31
أوروبا	%52.4	%56.3	%61.2	%65.1	%68.5	%71.9	%74.2	%76.2
أميركا	%40.9	%42.8	%45.5	%48.1	%49.4	%51.8	%55.3	%58.4

المصدر : الاتحاد الدولي للاتصالات تاريخ الاطلاع 2015/01/27.

الجدول رقم (03): تطور أهم قوانين التدقيق في الجزائر

	1969	1970	1971	1980	1991	1992	1994	1996	1997	1998	1999	2001	2010	المجموع
قانون				1	1								1	3
أمر	1		1											2
مرسوم		1				1	1	3	1			1		8
قرار										1	1			2

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على مختلف القوانين المنظمة لمهنة التدقيق في الجزائر.

الجدول رقم (04): المعلومات العامة حول عينة الدراسة

المعلومات العامة	البيـــــــــــان	التكرارات	النسبة المئوية
الجنس	ذكـــر	25	%83.33
	أنـــثى	05	%16.66
	المجموع	**30**	**%100**
العمر	أقل من **40** سنة	5	%16.66
	من **40** إلى **60** سنة	19	%63.33
	أكثر من **60** سنة	6	%20
	المجموع	**30**	**%100**
الوظيفة الحالية	محاسب	12	%43,33
	مدقق	17	%56.66
	المجموع	**30**	**%100**
المستوى التعليمي	مستوى جامعي	25	%83.33
	مستوى غير جامعي	5	%16.66
	المجموع	**30**	**%100**
الخبرة المهنية	أقل من **05** سنوات	2	**%**6.66
	من **06** إلى **20** سنة	15	**%**50
	أكثر من **20** سنة	13	**%**43.33
	المجموع	**30**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثين.

الجدول رقم (05) : فقرات الفرضية الأولى

الفرضية الأولى: يوجد فروق ذو دلالة إحصائية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1. يساعد استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في عملية تدقيق الحسابات على إنجاز الأعمال بسرعة أكبر ويختصر الوقت.	1,8	0,4
2. يحسن استخدام تكنولوجيا المعلومات في عمليات تدقيق الحسابات من جودة الإجراءات الرقابية على البرامج والملفات الإلكترونية المستخدمة بالمؤسسة موضع التدقيق.	1,83	0,53
3. يخفض استخدام تكنولوجيا المعلومات في عمليات تدقيق الحسابات من تكاليف الإجراءات الرقابية.	1,8	0,4
4. يحقق استخدام تكنولوجيا المعلومات في عمليات تدقيق الحسابات دقة أكبر في العمل.	1,83	0.46
5. تتناسب تكنولوجيا المعلومات والاتصال مع إحتياجات مدقق الحسابات.	1,83	0,46

6. الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات ينعكس بالإيجاب على سرعة تنفيذ أعمال التدقيق.	1,76	0,43
الفرضية 01 المجموع	**1,8**	**0,405**

المصدر : مخرجات SPSS بالإعتماد على عبارات الفرضية الأولى.

الجدول رقم (06): نتائج الفرضية الأولى

T المحسوبة	T الجدولية	T المعنوية	نتيجة الفرضية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
42,333	**9,488**	**0,00**	**قبول**	**1,8**	**0,405**

المصدر: من إعداد الباحثين.

الجـــدول رقم (07): فقرات الفرضية الثانية

الفرضية الثانية: يوجد فروق ذو دلالة إحصائية لدور استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق على تحسين جودة المعلومات المحاسبية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1. لا يوجد فرق بين استخدام التدقيق الإلكتروني والتدقيق التقليدي على جودة المعلومات المقدمة.	1,7	0,46
2. يساهم استخدام تكنولوجيا المعلومات في عمليات تدقيق الحسابات في تطوير دور عملية الإفصاح.	1,73	0,44
3. تحرص المؤسسات التي يتم تدقيقها على إنتاج معلومات ذات جودة عالية.	1,7	0,46
4. تتميز القوائم المالية التي يتم فحصها من خلال التدقيق الإلكتروني بخلوها من الأخطاء.	1,73	0,44
5. يضفي استخدام تكنولوجيا المعلومات في عمليات تدقيق الحسابات نوعا من الملائمة على المعلومات المحاسبية.	1,9	0,3
6. يضفي استخدام تكنولوجيا المعلومات في عمليات تدقيق الحسابات نوعا من الموثوقية والمصداقية على المعلومات المحاسبية.	2,13	0,68
الفرضية 2 المجموع	**1,81**	**0,379**

المصدر : مخرجات SPSS بالاعتماد على عبارات الفرضية الثانية.

الجدول رقم (08): نتائج الفرضية الثانية

T المحسوبة	T الجدولية	T المعنوية	نتيجة الفرضية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
52,133	**11,070**	**0,00**	**قبول**	**1,81**	**0,379**

المصدر: من إعداد الباحثين.

الجدول رقم (09): فقرات الفرضـية الثالثة

الفرضية الثالثة : توجد معوقات تواجه استخدام تكنولوجيا المعلومات في عمليات التدقيق والتي تؤثر على جودة المعلومات المحاسبية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1. لا توجد خبرة كافية لدى مدقق الحسابات لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في عمليات التدقيق.	1,83	0,37
2. لا يوجد تدريب كافي لمدقق الحسابات يجعله قادرا على استخدام تكنولوجيا المعلومات في عمليات التدقيق.	2,2	0,61
3. يعتبر عدم وجود قوانين واضحة في الجزائر تلزم باستخدام تكنولوجيا المعلومات سببا لعدم استخدامها.	2	0
4. صعوبة تقدير مخاطر التدقيق المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والتي تؤثر على جودة المعلومات المحاسبية.	1,86	0,5
5. تؤثر الجرائم الالكترونية والغش على فعالية عملية التدقيق وبالتالي على جودة المعلومات المحاسبية خاصة مع ضعف التكوين لدى المدقق.	1,86	0.43
6. يعتبر امن المعلومات من أهم المسائل التي يهتم بها مدقق الحسابات والتي تؤثر على جودة المعلومات المحاسبية المقدمة لإدارة المؤسسة.	2,03	0,66
الفرضية 3 المجموع	**1,96**	**0,274**

المصدر : مخرجات SPSS بالاعتماد على عبارات الفرضية الثالثة.

الجدول رقم (10): نتائج الفرضية الثالثة

T المحسوبة	T الجدولية	T المعنوية	نتيجة الفرضية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
52,133	**11,070**	**0,00**	**قبول**	**1,81**	**0,379**

المصدر: من إعداد الباحثين.

الإحالات والمراجع:

[1]. Jarvin Diane, James Biersaker and Jordan Lowe, A**n examination of audit information technology use and perceived importance**, Accounting horizons, Vol 22, issue, 2008, P.P.1-21.

[2]. Braun and Davis, **Computer Assisted Tools and technique, analysis and perspective**, managerial auditing journal, vol 18 , 2003, P.P.725-731.

[3]. M. Krishna Moorthy, A. Seetharaman , Zulkifflee Mohamed, Meyyappan Gopalanand Lee Har San, **The impact of information technology on internal Auditing**, African Journal of Business Management, Vol. 5(9), P.P. 3523-3539, 4 May, 2011.

[4]. Allam Mohammed Hamdan, Mohammed Hasan Abzakh, **The (E-Auditing) and its Effect on Persuasiveness of Evidences: evidence from Bahrain**, Européen, Méditerranéen & Middle Eastern Conférence on Information Systems 2010 (EMCIS2010) April 12-13 2010, Abu Dhabi, UAE, P.P.1-7.

[5]. هادي التميمي، **مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2006، ص.20.

[6]. رافد عبيد النواس، **أثر حوكمة الشركات على جودة أداء مراقب الحسابات أنموذج مقترح**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الرابع عشر، العدد 50، سنة 2008، ص.254.

[7]. أحمد عبد الرحمان المخادمة وحاكم رشيد، **أهمية تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية في رفع كفاءة أداء عملية التدقيق – دراسة ميدانية**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 03، العدد 04، سنة 2007، ص.486.

[8]. www.eaddla.org/parlaman/paper_21 doc, P.05.

[9] . Williamson A.L, **Audit Automation**, Accountant Digest, No 318, ICAEW, LONDON, 1994.

[10] . JUNAID.M.S, **E.commerce : impact (emerging technology electronic auditing)**, managerial auditing journal, vol 20, issue 4, united kingdom, may 2005, P.P.408-421.

[11]. طلال حمدونة، علام حمدان، **مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق في فلسطين واثر ذلك على الحصول على أدلة ذات جودة عالية تدعم الرأي الفني المحايد للمدقق حول مدى عدالة القوائم المالية**، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد 16، العدد الأول، فلسطين سنة 2008، ص.927.

[12]. سمير أبو غاية، **الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة للأنظمة الالكترونية للمعلومات**، مركز توزيع الكتب، القاهرة، سنة 2009.

[13]. علاء أحمد حسن، صدام حسين علي، **مدى توافر بعض متطلبات الاستعداد الاستراتيجي للتحول نحو الإدارة الإلكترونية**، تنمية الرافدين، المجلد 23، العدد 104، الموصل العراق، سنة 2011، ص.65.

[14]. عدي صفاء الدين فاضل، **تأثير نظام إدارة الجودة (ISO 9001) في مستوى جودة نظام المعلومات المحاسبية**، المجلة الدورية نصف شهرية عن كلية الاقتصاد، المجلد الخامس، العدد 09 البصرة، العراق، سنة 2012، ص.194.

[15]. سلمان جودي داود، **نظام المعلومات المحوسبة في شركات النفط العراقية في محافظة البصرة**، مجلة آداب البصرة، العدد السادس والخمسون، سنة 2011، ص.310.

[16]. إبراهيم بن يحي الجدع، **التدقيق الداخلي في ظل النظم الآلية (أثر التشغيل الالكتروني)**، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد مزدوج 109-110، سنة 2013، ص.227.

[17]. أحمد بن محمد السلمان، **تطور جودة المعلومات المحاسبية**، مجلة البحوث المحاسبية، المجلد الحادي عشر، العدد 2، سنة 2012، ص.40.

[18]. محمد أحمد إبراهيم خليل، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية**، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، العدد الأول، كلية التجارة ببنها، مصر، سنة 2005، ص.26.

[19]. توفيق عبد المحسن الخيال، **العوامل المؤثرة في نشر التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية عبر الانترنت دراسة تطبيقية**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، المجلد 23، العدد الثاني، السعودية، سنة 2009، ص.208.

[20]. رتاب سالم الخوري ومسعود محمد بالقاسم، **أثر توقيت الإفصاح عن القوائم المالية على أسعار الأسهم وحجم التداول**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 2، العدد 2، سنة 2006، ص.168.

[21]. عوض الله جعفر حسين أبو بكر، **أهمية وجودة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية**، مجلة العلوم والتقانة، المجلد 12، العدد 02، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، سنة 2012، ص.117.

[22]. نوري الحاج، **مقاربة جودة المعلومات المحاسبية في النظام المحاسبي المالي الجزائري**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، سنة 2013، ص.36.

[23]. مازم أحمد العمري، **مصداقية القوائم المالية وتحليل نتائج العمل**، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد الثالث، جامعة الزرقاء، سنة 2013، ص.62.

[24]. إسماعيل حسين آحمرو، **أسباب ضعف الإجراءات الرقابية في نظم المعلومات المحاسبية – دراسة تحليلية**، تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، المجلد 72، العدد 28، سنة 2006، ص.32.

[25] . Nabil Messabia, Abdelhaq Elbekkali, Michel Blanchette, **Le Modèle du Risque d'Audit et la Complexité des Technologies de l'Information: une Etude Exploratoire**, Journal Of Global Business Administration (JGBA) – December 2014, Volume 6, Number1.

[26]. بن سعيد محمد، لشلاش عائشة، **جودة التدقيق الخارجي في إطار تبني حوكمة المؤسسات- دراسة ميدانية من وجهة نظر المدققين الخارجيين لولاية عين تموشنت**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 43، سنة 2015، ص.279.

أسباب وجود ظاهرة تسوق رأي المراجعة في الجزائر
- دراسة ميدانية على عينة من مكاتب المراجعة في الجزائر -

الأزهر عزه (*)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي - الجزائر

ملخص : تهدف دراستنا هذه إلى التعرف على ظاهرة حديثة تواجه مكاتب المراجعة في الوقت الحالي وهي ظاهرة تسوق الرأي، وما هي الأسباب الداعية إلى توجه شركات المساهمة في الجزائر إلى مثل هذه الظاهرة والتي تشكل خطر على استقلال مراجع الحسابات، حيث تستعين شركات المساهمة بآراء تؤيد لمواقفهم في حالة الخلاف بينها وبين مراجع الحسابات الذي يراجع حساباتها، وبغية تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها قام الباحث بتصميم استبيان موجه إلى مجموعة من مكاتب المراجعة الجزائرية، حيث تم الاعتماد على مجموعة من أساليب التحليل الوصفية والإحصائية، حيث توصلت الدراسة في الأخير إلى إثبات وجود مجموعة من الأسباب التي تخص الأهداف العامة لشركات المساهمة وأيضا تخص الأداء الفعلي لمراجع الحسابات، والتي تعتبر أسباب رئيسية في توجه شركات المساهمة في الجزائر إلى ظاهرة تسوق الرأي.

الكلمات المفتاح : تسوق الرأي، مراجعة خارجية، استقلال المراجع.

تصنيف JEL : M42.

I. تمهيد:

إن عملية اتخاذ القرار من قبل مستخدمي القوائم المالية تعتمد على المخرجات النهائية لعملية المراجعة، وبهذا يتوقع مستخدمي القوائم المالية أن تقدم لهم مهنة المراجعة جميع المعلومات الكافية التي تساعدهم في عملية اتخاذ القرارات حيث تعتبر قرارات مصيرية لمشروعاتهم المستقبلية، كما يتوقعون من مراجعي الحسابات توسيع أكثر لمسؤولياتهم وذلك لنجاح أكثر في اتخاذ القرارات، وبرجوعنا إلى ظهور مهنة المراجعة نجد من بين أهم الأسباب الداعية إلى ظهور مهنة المراجعة هي نظرية الوكالة والتي ظهرت بناءا على حياد واستقلال مراجع الحسابات، وفي المقابل يؤكد أغلب الباحثين في مجال مراجعة الحسابات أن مهنة المراجعة تفقد أهميتها إذا فقد مزاول المهنة استقلاله.

إلا أنه لا يخفى أن هناك مجموعة من التهديدات تهدد استقلال المراجع في ظل التطورات الحديثة التي تواجه المهنة، حيث تؤثر هذه التهديدات بشكل كبير على استقلال المراجع وتجعله يقوم بأداء مهامه بصعوبة كبيرة، من بين هذه التهديدات نجد ظاهرة تسوق الرأي، والتي أشارت العديد من مكاتب المراجعة إلى أهمية التهديد الذي يمثله تسوق الرأي على استقلال المراجع، حيث أن بعض المنشآت تسعى إلى الحصول على آراء مؤيدة لمواقفها من مكاتب المراجعة الأخرى بخصوص الموضوعات محل الخلاف والجدل مع المراجع، وذلك بهدف الضغط على مراجعيها لتغيير آرائهم، ومن هنا يصبح المراجع مهدد بفقدان استقلاليته.

وفي هذا السياق تعتبر ظاهرة تسوق الرأي من الظواهر الحديثة التي تواجه مهنة المراجع حيث تعرف هذه الظاهرة على أنها ممارسة تبحث عن مراجع حسابات خارجي والذي يستطيع أن يوفر الرأي السليم للشركة، ويمارس تسوق الرأي من قبل بعض الشركات من أجل الحصول على رأي إيجابي عن السجلات المالية للشركة، يعاكس رأي المراجع لإظهار أن البيانات المالية للشركة تعرض إلى حد ما المركز المالي للشركة، وأنها تتفق مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبول عام (GAAP)، هذا الرأي هو مهم للمقرضين والمستثمرين الذين يعتمدون على آراء مستقلة لاتخاذ قراراتهم[1].

كما يعرف تسوق الرأي Opinion Shopping أيضا على أنه عملية سعي بعض المؤسسات للحصول على أراء مؤيدة لمواقفهم من مكاتب المراجع الأخرى، بخصوص تفسير بعض المبادئ المحاسبية المقبولة قبول عام بطريقة لا تتماشى مع التفسير الذي طبق في الماضي أو مع الجوهر الاقتصادي للعملية، أو لتطبيق معالجة محاسبية أقل تفضيلا[2].

رغم هذا فإن الدراسات الحديثة أكدت أنه لم يوضع تعريف محدد لهذه الظاهرة نظرا لما تحملها من سلبيات وإيجابيات في نفس الوقت، لذلك فإن الدراسات أكدت على ضرورة معرفة وجهة نظر مختلف الجهات لهذه الظاهرة وماذا تعني كل جهة بهذا المفهوم، حيث أن لجنة الأوراق المالية والبورصات SEC سنة 1988م أكدت على أن المفهوم العام لتسوق الرأي يعني عملية البحث على مراجع حسابات على استعداد لدعم العمليات المحاسبية المقدمة من طرف الشركات، في حين تكون هذه العملية مصممة لمساعدة الشركة على تحقيق أهدافها وأهداف تقاريرها المالية، بغض

eMail : (*) Azza.lazhar@yahoo.fr

النظر إذا كانت هذه المساعدة قد تعكس وجهة نظر مراجع الحسابات الموثوق به[3].

إن من واجب المنظمات المهنية إعادة تطوير وتنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة وذلك لإمكانية فرض الرقابة الذاتية، وزيادة جودة الأداء المهني في المراجعة، وزيادة المساءلة المهنية للمراجعين، مما ينتج عنه زيادة الثقة في عملهم، على أن يتم الإعلام جيداً عن هذا الدور لجمهور المستفيدين من خدمات المراجعة.

وهذا يوجب على تلك المنظمات وضع معايير المحاسبة والمراجعة ومعايير السلوك المهني، ومراقبة الالتزام بها من جانب الممارسين للمهنة من خلال برامج لمراقبة الجودة للأداء المهني لمكاتب المراجعة، ووضع النظم الكفيلة لمعاقبة من يخرج عن تطبيق تلك المعايير، ونشر هذه المعايير والبرامج والنظم والإعلان عنها لجمهور المستفيدين من مهنة المراجعة.

إن وضع المعايير يدعم الكفاءة المهنية والاستقلال حيث لن يقبل المراجع القيام بتنفيذ أية مهمة إلا إذا كان قادراً على تنفيذها بكفاءة عالية طبقاً لمعايير الأداء الموضوعة والتي سيتم قياس أدائه عليها عن طريق برنامج لمراقبة الجودة في المنظمة المهنية، كما أن التزام جميع المراجعين بالمعايير المحددة للمراجعة والسلوك المهني سوف يقلل من احتمال تغيير المراجعين بواسطة الإدارة والقضاء على ظاهرة تسوق الرأي مما يدعم استقلال المراجع[4].

هذا وقد اختلفت الأسباب التي أعطيت لهذه الظاهرة من دراسة إلى أخرى، نحدد في دراستنا أهمها كالتالي[5]:

- عدم قبول مكتب المراجعة لمستوى حجم أتعاب عملية المراجعة الذي يعرضه العميل للتعاقد الجديد؛
- عدم قبول المحاسب القانوني المعين للإشراف على العملية لأساليب المعالجة المحاسبية المستخدمة بواسطة المؤسسة محل المراجعة؛
- الطلب المباشر من ممول أو من مستثمر بوجوب تعيين مكتب مراجعة آخر بمواصفات محددة لا تنطبق على مكتب المراجعة الحالي؛
- عدم قبول المحاسب القانوني المعين للإشراف على العملية لأداء مهام إضافية جديدة خارج نطاق عملية المراجعة؛
- عدم قبول المحاسب القانوني المعين للإشراف على العملية لمستوى التزام المؤسسة محل المراجعة بمتطلبات معايير المحاسبة المعتمدة في إعداد التقارير المالية.

ووفقا لهذا فإن الأسباب التي أعطيت لهذه الظاهرة تختلف من شركة إلى أخرى أو من شخص لآخر، كما أنها تختلف من دولة إلى أخرى، لذلك نحاول من خلال دراستنا معرفة الأسباب الداعية لوجود مثل هذه الظاهرة في الجزائر، وأهم المحفزات التي تجعل شركات المساهمة في الجزائر تقدم على تسوق رأي المراجعة من قبل مراجعين آخرين بخلاف المراجعين الذين يقومون بمراجعة حسابات تلك الشركات، ولهذا الغرض وبغية الوصول إلى أهداف الدراسة حاولنا تحليل آراء 77 مكتب مراجعة في الجزائر، وذلك للتعرف على أهم الأسباب الداعية لتسوق الرأي، يرجع اهتمامنا بهذه الدراسة نظرا إلى حداثة الموضوع في مهنة المراجعة في الجزائر والذي على الأغلب مازال يعتبر موضوع نظري فقط في نظر كثير من المهنيين.

في هذا السياق فإن هناك مجموعة من المحفزات والمعوقات التي تقدم بسببها الشركات على مثل هذه الظاهرة، حيث أكدت إحدى الدراسات التي قدمها معهد المحاسبين القانونيين في اسكتلندا على أن هناك ثلاث فرضيات تتسبب في وجود تسوق الرأي[6]:

- **الفرضية الأولى:** وهي أن كبار المديرين يرفضون أن يتلقون آراء من مراجعي الحسابات غير مناسبة لوضعيتهم، ليس هناك شك حول صحة هذه الفرضية لأن تقرير مراجع الحسابات المتحفظ أو السلبي يرتبط مع هبوط أسعار الأسهم حيث يعتبر هذا الأمر مكلف للإدارة، حيث يصبح من الصعب عليها رفع رأس المال الخارجي لأن يعتبر تقرير المراجع المتحفظ أو السلبي بمثابة التحذير من الإفلاس، كما أن هذه الأنواع من تقرير المراجع قد تكون سببا مباشرا في إقالة المدير أو انخفاض الأجور غير المرغوب فيه، ولذلك فإن الأدلة تشير إلى أن إدارة الشركة دائما ما لديها حوافز لتجنب آراء مراجعي الحسابات غير المواتية والسعي إلى تسوق الرأي من مراجعين آخرين.
- **الفرضية الثانية:** الإدارة لديها سلطة تعيين وعزل مراجع الحسابات، حيث يعتبر هذا الافتراض الأكثر عرضة للجدل لأنه يمس صميم من هو المسؤول على تعيين وعزل مراجع الحسابات، ولهذا فإن إدارة الشركة يجب أن تكون مقيدة تحت الرقابة الإدارية والتي تتولاها لجان المراجعة لأن من بين الوظائف الأساسية لهذه اللجنة المستقلة هي المشاركة في تعيين وعزل مراجع الحسابات، ولهذا فإن معظم مكاتب المراجعة لديها اعتقاد أن وجود لجان المراجعة في الشركة من شأنه أن يساهم في دعم استقلال المراجع.
- **الفرضية الثالثة:** هو افتراض يخضع للجدل أيضا، حيث انه يلزم مكاتب المراجعة بمتابعة المعايير المهنية لمراجعة الحسابات لتفادي أي اختلافات في الطرق المهنية، كما أنها تلزم المنظمات المهنية على تحديد الحد الأدنى من مستوى الكفاءة المهنية، حيث تؤكد أن مراجعي الحسابات بشر وليسوا آلات لذلك فمن الوارد جدا أن تكون بينهم اختلافات من حيث قدرتهم المهنية وخبرتهم ونزاهتهم، وبالتالي تكون هناك اختلافات في الآراء.

يعتقد الباحث أن التطورات الحديثة التي تشهدها مهنة المراجعة في الجزائر، تفتح لنا مجال البحث في ظاهرة تسوق الرأي والتي كما أشرنا سابقا تعتبر من بين الظواهر الحديثة التي تشهدها المهنة، لذلك نقوم من خلال دراستنا هذه

باستكشاف هذه الظاهرة ووضعها في الجزائر، وذلك بغية تقدير وضعية ظاهرة تسوق رأي المراجعة في الجزائر، ومنه الخروج بنتائج وتوصيات من شأنها المساهمة في تطوير المهنة، وتفعيل دورها المنوط منها في المنظومة الاقتصادية الجزائرية، وعليه تتلخص إشكالية دراستنا هذه في التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي أسباب وجود ظاهرة تسوق رأي المراجعة في الجزائر؟

نحاول من خلال دراستنا هذه الوصول إلى مجموعة من الأهداف، أهمها:

- تحديد مجموعة من الأدبيات التي تخص هذه الظاهرة، والتي تفتقر إلى الكثير من الدراسات في هذا التخصص؛
- تحديد الأسباب الداعية لوجود ظاهرة تسوق الرأي في مهنة المراجعة في الجزائر؛
- أعلام مراجعي الحسابات بخطورة ظاهرة تسوق الرأي، والتي تؤثر مباشرة على استقلالية مراجعي الحسابات وبالتالي التأثير على آراءهم؛
- تقديم مجموعة من التوصيات والتي من شأنها أن تساهم في تطوير مهنة المراجعة في الجزائر.

قمنا بوضع منطلق لدراستنا هذه والتي تسهل لنا الايجابة على التساؤل الرئيسي وبالتالي الوصول إلى الأهداف المرجوة، والتي نوجزها فيما يلي:

" يرجع وجود ظاهرة تسوق الرأي في الجزائر إلى مجموعة من الأسباب تتعلق بإدارة الشركة وما ترمي إليه من أهداف ".

هناك مجموعة من الدراسات التي تناولت موضوع تسوق الرأي والأسباب المؤدية إلى هذه الظاهرة وأخرى قدمت بعض الحلول للقضاء على هذه الظاهرة، نذكر منها ما يلي:

- دراسة **Clive S. Lennox** سنة 2002، بعنوان **" Opinion Shopping, Audit Firm Dismissals and Audit Committees"**، هدفت الدراسة إلى التعرف على ظاهرة تسوق الرأي وعلاقته بفصل مكاتب المراجعة وما هو دور لجان المراجعة في ذلك، توصلت الدراسة إلى أن هناك ثلاث أسباب رئيسية لفصل مكاتب المراجعة بسبب تسوق الرأي، أولها أن الشركات يرفضون الاستراتيجيات التي يقوم بها مراجعي الحسابات المعينين وذلك لإمكانية تقديمهم لآراء غير مواتية لمصلحتهم الخاصة مقارنة بمراجعين آخرين، حيث أشارت الدراسة إلى أن 17% من أسباب الفصل تعود إلى هذا السبب، كما أنها توصلت أن 15% من لجان المراجعة لا تتدخل في الإدارة في ما يخص تعيين وعزل مراجعي الحسابات، كما أن الدراسة توصلت إلى أن على الشركات الكشف عن ما إذا كانت لجان المراجعة توافق مكاتب المراجعة عن أي تغييرات تقوم بها، وذلك بعد سيطرت الإدارة على القيام بتسوق الرأي، وفي الأخير توصلت الدراسة إلى أن لجان المراجعة غالبا ما ترفض قرارات الإدارة فيما يخص فصل مكاتب المراجعة والتي يكون سببها تسوق الرأي.
- دراسة **Mai Nasser M.AIThonayan** سنة 2008، بعنوان **"- Causes and Effects of the Presenco of the Audit Opinion Shopping- Concept in the Kingdom of Saudi Arabia An Empirical Study"**، هدفت هذه الدراسة إلى كشف النقاب عن مسببات وجود ظاهرة تسوق رأي المراجعة في المملكة العربية السعودية وقياس وتحليل آثارها على تنظيم وممارسة المهنة، وتنبع أهمية هذا البحث من أهمية موضوعه المتعلق بمهنة قائمة على ثقة المجتمع، فضلا على افتقار الأدبيات لدراسة تم إجراؤها على المحيط المهني السعودي، حيث تم توظيف المنهجية الايجابية في تحديد وصياغة تساؤل واحد وفرضية واحدة، حيث تم استخدام أسلوب الاستبيان كأداة أساسية لجمع البيانات لمعرفة آراء واتجاهات العينة المحسوبة من مجتمع البحث المتمثل في المحاسبين القانونيين العاملين في السعودية، حيث أشارت الدراسة إلى أن هناك خمس أسباب مسببة لظاهرة تسوق رأي المراجعة، حيث وضحت نتائج الدراسة أن أغلب المشاركين في الاستبيان غير متأكدين من وجود ظاهرة تسوق الرأي في المراجعة، ومدى تأثيرها على مهنة المراجعة في السعودية، ومن جهة أخرى أكدت الدراسة فرضيتها والتي تمثلت في أن وجود ظاهرة تسوق الرأي يؤثر سلبا على تنظيم وممارسة مهنة المراجعة في السعودية وذلك بناءا على آراء مراجعي الحسابات الملمين بتأثير ظاهرة تسوق رأي المراجعة.
- دراسة **Nathan J.Newton**، سنة 2015، بعنوان **" Internal Control Opinion Shopping and Audit Market Competition"**، تبحث هذه الدراسة عن ما إذا كان عملاء المراجعة يميلون إلى تسوق الرأي بالنسبة للرقابة الداخلية، وعن ما إذا كانت المنافسة الشديدة في سوق المراجعة تحفز على هذه العملية، وهذا راجع إلى الدراسات التي قامت بها المنظمات المهنية في هذا الخصوص نظرا إلى الخطر الذي يشكله تسوق الرأي حول الرقابة الداخلية في مهنة المراجعة، توصلت هذه الدراسة إلى أن عملاء المراجعة نجحوا في تسوق آراء حول رقابة داخلية نظيفة، كما أن هذا النوع من تسوق الرأي يحتل المرتبة الأولى في سوق المراجعة، في حين أكدت هذه الدراسة على أن النتائج المتوصل إليها لها آثار كبيرة على تطوير المهنة فيما يخص جودة المراجعة والمنافسة في سوق المراجعة.

II. الطريقة والأدوات المستخدمة :

يتمثل مجتمع دراستنا هذه في مكاتب المراجعة في الجزائر والتي تقوم بممارسة مهنة المراجعة الخارجية في مجموعة من ولايات الوطن وهي: عنابة، قسنطينة، البليدة، الجزائر، الوادي، ورقلة، بشار، تيارت، مستغانم، وهران. تم تحديد هذه الولايات لغرض سهولة التواصل بمراجعيها على غرار ولايات أخرى، كما أن هذه الولايات تحتوي على مراكز اقتصادية وتجارية معتبرة خاصة الولايات الكبيرة والتي يزيد فيها الطلب على خدمات المراجعة مقارنة بولايات أخرى، حيث أن الباحث أراد وضع إطار مكاني للدراسة والذي تمثله هذه الولايات، يجب الإشارة إلى أن التنويع في التوزع الجغرافي للولايات يساعدنا على التعرف على اختلاف الممارسات المهنية بين الأشخاص.

وفقا لما سبق فإنه تم الاعتماد على الاستبيان للحصول على البيانات الأولية من مكاتب المراجعة التي تخص دراستنا، وقد تم توزيعها على عينة مكونة من 90 مكتب مراجعة، حيث تم استرجاع 77 استمارة صالحة للاستعمال بعد عملية الإلغاء والحذف، في حين تمت عملية الإرسال مباشرة إلى مدراء مكاتب المراجعة وذلك بغية الحصول على معلومات تفيد الجانب العلمي والمهني للدراسة.

تجدر الإشارة هنا إلى أنه تم الاعتماد في عملية البحث على مجموعة من الأدوات والأساليب التي تعتبر مهمة في عملية الجمع والتحليل، من بينها المسح المكتبي وذلك لغرض تحديد الإطار النظري للدراسة والذي يفتقر إلى الكثير من الأدبيات والمراجع، حتى أنه يمكننا القول أن الدراسات السابقة فيما يخص تسوق الرأي تنعدم تقريبا في المحيط الجزائري، حيث تم التوصل إلى بعض المعلومات من خلال بعض الكتب القليلة والدراسات السابقة الأجنبية، كما أنه تم الاعتماد على الاستبيان كأداة لتسهل عملية جمع البيانات الأولية المتعلقة بعينة الدراسة، والذي تم تقسيمه إلى:

- **أولا:** معلومات شخصية عن مدراء مكاتب المراجعة المستهدفة.
- **ثانيا:** يهدف هذا الجزء من الاستبيان إلى معرفة الأسباب الداعية إلى وجود ظاهرة تسوق الرأي من وجهة نظر مراجعي الحسابات، حيث تم استخدام مقياس ليكارت الخماسي ليسهل على المستجوبين تقديم آرائهم فيما يخص كل سبب من الأسباب المقترحة في الاستمارة، في حين خصص لكل حالة مقياس معين حسب أهمية الإجابة، حيث خصصت 5 درجات للإجابة موافق بشدة، و 4 درجات للإجابة موافق، و3 درجات للإجابة محايد، في حين خصص درجتين للإجابة غير موافق، أما الإجابة غير موافق بشدة خصصت الدرجة رقم 1، حيث تم حساب درجة الأهمية بالنسبة لكل سبب عن طريق المتوسطات الحسابية لكل عبارة، في حين تم وضع سلم يتكون من خمسة فئات كل فئة تنحصر بين قيمتين لها دلالة إحصائية، وذلك كما يلي: (من 1 إلى 1.8 غير موافق بشدة، من 1.81 إلى 2.6 غير موافق، من 2.61 إلى 3.4 محايد، من 3.41 إلى 4.2 موافق، من 4.21 إلى 5 موافق بشدة).

ولغرض التأكد من ثبات الأداة المستعملة في جمع البيانات الأولية (الاستبيان)، قمنا باستخدام معامل الفا كرونباخ، وهو عبارة عن مقياس لثبات الاستبيان، حيث بلغت قيمة معامل ألفا كرونباخ ما يعادل 0.9722 حيث تطمئن هذه القيمة على ثبات الأداة المستعملة.

بعد عملية جمع البيانات الأولية وبغرض تسهيل عملية التحليل نستعين ببرنامج SPSS19 والذي يوفر مجموعة من الأساليب الإحصائية التي من شأنها أن تساعد على التحليل الجيد والمنطقي لعبارات الاستبيان، على غرار الإحصاء الوصفي وذلك لحساب النسب المؤوية والتكرارات لغرض معرفة الخصائص العامة للمشاركين، بالإضافة إلى حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وهذا لمعرفة اتجاه مختلف العبارات، إلى جانب اختبار مجموعة الفرضيات من خلال اختبار T (One simple T-test) وهذا ما سيتم توضيحه لاحقا.

III. النتائج ومناقشتها:

1. خصائص أفراد مجتمع الدراسة:

- **العمر:** يشير الجدول رقم 1 إلى أن 63.64% من المشاركين لا تقل أعمارهم عن 45 سنة، ومن خلال هذا نؤكد أن أغلبهم لديهم تجارب وحالات مهنية مختلفة، حيث نستنتج أن آراءهم ستكون ناتجة عن تجاربهم المهنية التي كانت في التخصص، كما أن هناك 12.98% أعمارهم لا تزيد على 35 سنة حيث يعتبرون من فئة الشباب والتي يكونوا على إطلاع بالمستجدات والدراسات المتقدمة في مجال مراجعة الحسابات والتي يدخل موضوع تسوق الرأي ضمنها.
- **الجنس:** يشير الجدول رقم 1 إلى أن 93.5% من المشاركين في دراستنا من فئة الذكور، وهذا يدل على عدم قبول المرأة الدخول في مجال المحاسبة والمراجعة، ورغبتها في العمل في أماكن أخرى تساعدها على التوفيق بينها وبين العائلة، وهذا راجع إلى تأكدها من خطورة المهنة بالنسبة للمرأة من حيث التنقل وكثرة الأعمال يوميا، وبالإضافة إلى ذلك فأن مهنة المراجعة الخارجية مهنة تتطلب أن يتوفر في شخص المراجع مجموعة من الصفات الشخصية والتي يصعب توفرها عند المرأة كالشجاعة والقوة والثقة في النفس وهذا ما يفسر نسبة مشاركة المرأة في دراستنا والتي تقدر بـ 6.5% ما يعادل 5 إناث من أصل 77 مشارك.
- **الوظيفة:** من خلال الجدول رقم 1 نلاحظ أن نسبة المشاركين الذين يشغلون وظيفة محافظ الحسابات تقدر بـ 83.12% من المشاركين، كما أن 16.88% من المشاركين يشغلون وظيفة خبير محاسب حيث تعتبر النسبة الأخيرة مرتفعة مقارنة بصعوبة الاتصال بخبراء المحاسبة نظرا لانشغالاتهم الدائمة، يرجع اهتمامنا بالخبراء المحاسبة نظرا إلى أنهم السبيل الوحيد للشركات في تسوق الرأي نظرا إلى خبرتهم في المجال.

- **الخبرة المهنية:** نلاحظ من خلال الجدول رقم 1 أن المشاركين في الاستبيان يتمتعون بخبرة معتبرة في مجال مراجعة الحسابات، وذلك من خلال أن 37 مشارك من أصل 77 لديهم خبرة لا تقل عن 15 سنة، كما أن 25 من أصل 77 مشارك لديهم خبرة تتراوح من 5 إلى 15 سنة بينما نجد أن 15 شخص من أصل 77 مشارك لديهم خبرة لا تزيد على 5 سنوات، حيث يعتبر هذا دليل واضح على وجود خبرة معتبرة في مجال التدقيق، أي يمكن الاعتماد على آرائهم فيما يخص حاجة الشركات إلى الاستنجاد بطريقة تسوق رأي المراجعة.
- **المؤهل العلمية:** من خلال الجدول رقم 1 نلاحظ أن أغلب المستجوبين يحملون شهادة الليسانس، وذلك بنسبة 84.39%، حيث تمثل نسبة حاملي شهادة الماجستير 10.93% بينما حاملي شهادة الدكتوراه بنسبة 4.68%، يرجع هذا إلى أن شهادة الليسانس هي الحد الأدنى للحصول على الخبرة المحاسبية، كما أن تعمدنا الحصول على آراء بعض المهنيين الحاملين لشهادة الماجستير أو الدكتوراه بغية تسهيل عملية التجاوب مع الاستبيان نظرا لحداثة ظاهرة تسوق الرأي لدى بعض المهنيين.

2. تحليل آراء العينة فيما يخص ظاهرة تسوق الرأي والأسباب الداعية إلى وجودها: من خلال الجدول رقم 2 نلاحظ أن:

- كانت آراء مراجعي الحسابات محايدة فيما يخص الوجود الفعلي لظاهرة تسوق الرأي في الممارسة المهنية لمراجعة الحسابات في الجزائر، حيث بلغ المتوسط الحسابي للعبارة رقم (1) ما يعادل 3.0649 في حين قدر الانحراف المعياري بـ 0.67547، وهذا يؤكد أن ظاهرة تسوق الرأي لا تزال ظاهرة غير واضحة بالنسبة لمراجعي الحسابات في الجزائر، حيث أن المراجعين الذين يقدمون بعض الاستفسارات للشركات التي تسعى إلى تسوق الرأي أكدوا أنهم لا تكون نيتهم في ذلك الموقف التأثير على مراجع الحسابات المعين أو تهديده، كما أن أغلب المستجوبين أكدوا أن أي مراجع حسابات يمكن له أن يقع في هذه الحالة.

- هناك اتفاق تام وبشدة من قبل المستوجبين على أنهم قدموا بعض الاستفسارات لبعض الشركات التي كانت تسعى إلى تسوق الرأي لكن لم تكن نيتهم التشويش على المراجع المعين بل كانوا يقدمون بعض الخدمات والاستفسارات السطحية التي تريدها الشركات بغض النظر على التهديدات التي تهدد مراجع الحسابات، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 4.2338 في حين بلغ الانحراف المعياري ما يقارب 0.42600.

- أكد المستجوبين على أن الشركات دائما ما تبحث على آراء مؤيدة لمواقفها من طرف مراجعين آخرين وذلك بمتوسط حسابي قدر بـ 4.3247 في حين بلغ الانحراف المعياري 0.47132، حيث يعتبر السبب الرئيسي لظاهرة تسوق الرأي كما رأينا سابقا هو محاولة الشركة تغيير آراء مراجع الحسابات بالضغط عليه بتسوق الرأي من مراجعين آخرين، بغية الوصول إلى أهدافهم.

- أكد كافة المستجوبين على أنهم لم يقعوا في حالة أن الشركة تتوعد مراجع الحسابات بتغييره في حالة عدم تأييدهم لمواقفها، حيث كان اتجاه العبارة رقم (4) غير موافق بشدة وذلك بمتوسط حسابي قدر بـ 1.5844 وانحراف معياري بلغ 0.61453، حيث أن الشركة دائما ما تسعى إلى كسب مراجع الحسابات في صالحها ولا ينبغي لها أن تهدد مراجع الحسابات بمثل هذه الطريقة المباشرة التي يمكن أن تؤثر على التقرير النهائي لمراجع الحسابات في غير صالحها.

- وافق المستجوبين على أن هناك بعض الاختلافات في تفسير بعض المبادئ المحاسبية فيما بين المراجعين أنفسهم أو بين مراجع الحسابات ومحاسب الشركة التي يراجع حساباتها، لذلك فإن الشركات تستغل هذا الاختلاف في صالحها وتحاول البحث على التفسير الذي يلاءم سجلاتها، وكذا حالتها المالية وذلك بمتوسط حسابي قدر بـ 4.2727 وانحراف معياري 0.44828، حيث تعتبر الاختلافات المجودة في المبادئ المحاسبية سبب كافي لتسوق رأي المراجعة نظرا لعدم ثبات المعالجات المحاسبية بين مختلف المحاسبين.

- إن الثغرات الموجودة في المبادئ المحاسبية والمعايير المحاسبية ساعد على التطور الواضح لظاهرة تسوق الرأي، حيث أن أكد مراجعي الحسابات ذلك من خلال العبارة رقم (6) بمتوسط حسابي قدر بـ 4.5584 وانحراف معياري بلغ 0.49983، حيث يعتبر هذا السبب امتداد للأسباب السابق، إلا أن هناك فرق بين الاختلافات والثغرات، حيث أن الاختلاف يعتبر اختلاف في نقطة ما، أما الثغرات فهي تعبر عن حالات غش تتعمد الإدارة ارتكابها لتحقيق مصالحها، بدافع قانونية المعالجة المحاسبية التي تقوم بها.

- هناك اتفاق تام في آراء المستجوبين حول أن عدم قبول مراجع الحسابات لحجم الأتعاب الذي تقدمه له الشركة يعتبر من بين الأسباب التي تدعو الشركات إلى تسوق الآراء من مراجعين آخرين وبهذا يتم الضغط علي المراجعين الحاليين لتخفيض حجم الأتعاب، حيث بلغ المتوسط الحسابي للعبارة رقم (7) 3.8312 من أصل 5 درجات في حين قدر الانحراف المعياري بـ 1.52525.

- وافق المستجوبين على أنه يمكن للمؤسسة أن تقوم بتسوق رأي المراجعة من مراجع آخر بناءا على طلب من أحد المستثمرين أو الممولين المهمين في الشركة وذلك من خلال العبارة رقم (8) بمتوسط حسابي قدر بـ 4.4286 من أصل 5 درجات وانحراف معياري بلغ 0.49812، حيث يمكن إرجاع هذا إلى عدم ثقة المستثمرين والممولين في الشركة أو مراجع الحسابات ولهذا يرغبون في البحث عن آراء أخرى من مراجعين آخرين.

- من بين أحد الأسباب الأخرى التي تم اقتراحها في دراستنا هي عدم قبول مراجع الحسابات القيام بخدمات أخرى بعيدة عن المراجعة كالخدمات الاستشارية أو الاستشارات الضريبية، حيث يرى مراجع الحسابات أن تقديمه لمثل هذه الخدمات من شأنه أن يهدد استقلاليته، وبهذا فالشركات تبحث عن هذه الخدمات من مكاتب مراجعة أخرى، حيث تم الموافقة من قبل المستجوبين على هذه العبارة وذلك بمتوسط حسابي قدر بـ 4.4545 وانحراف معياري بلغ 0.50119.

- أكد كافة المستجوبين على أن في حالة امتناع مراجع الحسابات عن إبداء رأيه فإن الشركات تلجأ إلى تشويه سمعته مقابل تغيير رأيه وذلك بمتوسط حسابي قدر بـ 4.5714 وانحراف معياري بلغ 0.49812، حيث أكد المراجعين أن الشركات دائما ما تحاول أن تضغط على مراجع الحسابات بمقارنته بمراجعين آخرين تم استشارتهم عن بعض الحالات.

- في المقابل عن مراجعي الحسابات المعينين في الشركات فإن المراجعين الذين يقبلون بتقديم استشارات للشركات عن رغبتها في تسوق الرأي من مراجعي الحسابات يكون إما غرضهم نبيل أو العكس، لكن مراجعي الحسابات المستجوبين في دراستنا أكدوا على أن هناك بعض مراجعي الحسابات يكون هدفهم رضا العميل بغض النظر على الطرق وذلك بمتوسط حسابي قدر بـ 3.8571 من أصل 5 درجات، حيث أن جشع وطمع بعض مزاولي المهنة في كسب عملاء جدد يجعلهم يقدمون آراء معاكسة لآراء مراجعي الحسابات المعينين وبهذا فالشركات تحقق غرضها من تسوق الرأي.

- أكد مراجعي الحسابات من خلال العبارة رقم (12) على أنه لا يحق للشركات تسوق رأي المراجعة، لأنه يجعل مراجع الحسابات يعمل في ظروف غير عادية ومتوترة، حيث أكدوا ذلك بعدم موافقتهم على أنه يحق للشركات القيام بظاهرة تسوق الرأي وذلك بمتوسط حسابي قدر بـ 1.7792 وانحراف معياري بلغ 0.48420.

- في الأخير أكد المستجوبين في دراستنا على أن تسوق الرأي له دور كبير في تهديد استقلال مراجع الحسابات ففي رأي المشاركين في دراستنا أن مراجع الحسابات له مكانة لا يقبل أن تستغل من قبل زميل له، وبالتالي فإن تهديد الشركة باستشارة أي مراجع أخر حول أي اختلاف من شأنه أن يفقد مراجع الحسابات استقلاليته في حالة عدم تأكده من عمله، وذلك من خلال تأكيدهم ذلك في العبارة رقم (13) بمتوسط حسابي قدر بـ 4.6364 وانحراف معياري بلغ 0.48420.

3. اختبار T بالنسبة لفرضية الدراسة: تتلخص فرضية دراستنا في التالي: (يرجع وجود ظاهرة تسوق الرأي في الجزائر إلى مجموعة من الأسباب تتعلق بإدارة الشركة وما ترمي إليه من أهداف)، حيث حاول الباحث إجراء اختبار T (One-Sample Test) على عبارة الاستبيان والتي تتعلق في مجملها بالأسباب الداعية إلى وجود ظاهرة تسوق الرأي في مهنة المراجعة في الجزائر، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (3)، حيث تم ذلك بمقارنة كل عامل من العوامل المقترحة في الاستبيان بمتوسط حسابي مقترح بقيمة افتراضية وهي 3، والتي تم اختيارها على أنها متوسط الايجابات الخمسة، حيث أظهرت نتائج اختبار T على أن ظاهرة تسوق الرأي ليس لها وجود في مهنة المراجعة وذلك بالمفهوم العميق لهذه الظاهرة حيث أنها تمارس لكن ليس بالأبعاد التي تدرس في مختلف الدراسات التي أجريت في هذا المجال وبالآثار التي تسببها بالنسبة لمراجع الحسابات، حيث أثبت الاختبار أن هناك 8 أسباب واضحة لتسوق رأي المراجعة، كما تحصلت هذه الأسباب على متوسط حسابي أعلى من المتوسط الحسابي المقترح (3)، في حين كان اختبار T بالنسبة لهذه الأسباب ذو دلالة معنوية، كما أكد الاختبار أن لا يحق للشركات أن تتسوق الآراء من مكاتب مراجع أخرى وهذا راجع إلى درجة التهديد الذي تأثره هذه الظاهرة على استقلال مراجع الحسابات، ووفقا لهذا تتأكد لنا الفرضية السابقة للدراسة والتي تنص على أن هناك مجموعة من الأسباب التي تتسبب في وجود ظاهرة تسوق الرأي في المراجعة والتي تتعلق بإدارة الشركة وما ترمي إليه من أهداف.

IV. الخلاصة:

إن موضوع تسوق الرأي في المراجعة لقي اهتمام العديد من الباحثين في مجال المحاسبة والمراجعة، كل هذا لما تحمله هذه الظاهرة من تهديد لاستقلال مراجع الحسابات حيث يؤدي استشارة الإدارة مراجعي حسابات آخرين بخلاف مراجع الحسابات المكلف بعملية المراجعة في ما يخص المسائل المحاسبية أمر يصعب علي مراجع الحسابات أداء مهمة المراجعة بكل حياد واستقلالية، حيث سمحت لنا معالجة وتحليل نتائج الاستبيان في الوصول إلى أن ظاهرة تسوق الرأي ليس لها وجود بالمفهوم الصريح لها، إلا أن مراجعي الحسابات المستجوبين في دراستنا أكدوا أنهم قدموا مجموعة من الاستشارات لبعض الشركات التي طلبت الاستشارة لكن المراجعين لم تكن في نيتهم تهديد عمل المراجع الحالي للشركات.

وفي هذا السياق فإن الشركات دائما ما تحاول البحث عن آراء مؤيدة لمواقفها المحاسبية، لذلك فإنها تسعى إلى تسوق رأي المراجعين الآخرين فيما يخص المسائل التي تجد فيها اختلاف بينها وبين المراجع الحالي، إلا أن هذه الشركات مهما تكن درجة الاختلاف بينها وبين المراجع المعين لديها فإنها لا تتجرأ على تهديده بتغييره نظرا لما ينعكس عليها من سلبيات هذا في رأي المراجعين المستجوبين،يعني هذا من جانب آخر أن هناك مجموعة من الاختلافات في المبادئ المحاسبية والمعايير المحاسبية والتي يفسرها أي محاسب بطريقته الخاصة وأيضا بالنسبة للمراجعين، هذا ما

يجعل المراجعين يختلفون مع المحاسبين في ما يخص هذه المبادئ وكذا يختلفون مع المراجعين الآخرين، وفقا لهذا فإن الشركات تستغل هذا الاختلاف لصالحها وتحاول الضغط على المراجع الحالي بتسوق الرأي من مراجعين آخرين.

كما توصلنا من خلال دراستنا أن هناك مجموعة من الثغرات التي توجد في المبادئ والمعايير المحاسبية والتي يستغلها محاسبي الشركات لصالح الشركات، هذا ما يجعل المراجع في خلاف بينه وبين الشركة مما يحفزها على تسوق الرأي من مراجعين آخرين على استعداد لتأييد موقفها، حيث أن هناك بعض مكاتب المراجعة على استعداد لتخفيض أتعابها على مستوى الأتعاب التي يطلبها مراجع الشركة مقابل أن يتحصل على عميل جديد، هذا ما يجعل الشركة تقوم بتسوق الرأي للبحث على مراجع يطلب أتعاب أقل وبهذا تهدد المراجع الحالي بتغييره.

على خلاف الأسباب السابقة هناك مجموعة أخرى من الأسباب تساعد على وجود ظاهرة تسوق رأي المراجعة في الجزائر منها: أن هناك بعض المستثمرين أو الممولين للشركات لا يثقون في استقلالية مراجع الحسابات لذلك فهم يطلبون مباشرة من الشركات أن تتسوق آراء من مراجعين آخرين، كما أن عدم قبول مراجع الحسابات لتقديمه مجموعة من الخدمات الأخرى التي تختلف على خدمات المراجعة كغيره من مكاتب المراجعة يجعل الشركة المعين فيها تتسوق الرأي في هذا الخصوص وهذا دائما بهدف الضغط عليه، كما أن امتناع مراجع الحسابات على تقديم رأيه يعتبر سبب حقيقي في تسوق الرأي من طرف الشركات، هذا ولا ننسى أن هناك بعض مراجعي الحسابات الذين يسعون أولا وأخرا إلى تحقيق أهداف تجارية بعيدا عن جودة الخدمة التي يقدمونها، وهذا ما يحفز الشركات على تسوق الرأي من مكاتبهم.

في الأخير يمكننا القول أن ظاهرة تسوق الرأي من بين الظواهر الحديثة التي تهدد استقلال مراجع الحسابات وهذا لتأثيرها المباشر على استقلال وحياد مراجع الحسابات، وفي هذا السياق وبالاستناد إلى النتائج المتوصل إليها سابقا، يمكن أن نقدم التوصيات التالية:

- وجود ظاهرة تسوق الرأي يؤثر سلبا على تنظيم وممارسة مهنة المراجعة في الجزائر وذلك وفقا لما أكده مراجعي الحسابات؛
- ضرورة التوعية المستمرة بظاهرة تسوق الرأي ومسبباتها؛
- ضرورة إعطاء مراجع الحسابات الحق في مناقشة الإدارة في المسائل التي توجد فيها الخلافات؛
- في حالة استعانة الإدارة بمراجع حسابات خارجي للاستشارة في مسائل فيها خلاف بينها وبين مراجع الحسابات، على الإدارة إعطاء الحق لمراجع الحسابات الحق في مناقشته؛
- في حالة عزل مراجع الحسابات بحجة عدم إلمامه بالمسائل المحاسبية على الإدارة إعطاء الحق لمراجع الحسابات مناقشة قرار عزله.

- ملحق الجداول والأشكال البيانية:

الجدول رقم(01): الخصائص العامة للمستقصيين

الخصائص	الفئات	التكرار	النسبة
العمر	أقل من 35 سنة	10	%12.98
	من 35 إلى 45 سنة	18	%23.38
	أكثر من 45 سنة	49	%63.64
	المجموع	**77**	**%100**
الجنس	ذكر	72	%93.5
	مؤنث	05	%6.5
	المجموع	**77**	**%100**
الوظيفة	خبير محاسبي	13	%16.88
	محافظ حسابات	64	%83.12
	المجموع	**77**	**%100**
الخبرة المهنية	أقل من 5 سنوات	15	%19.48
	من 5 إلى 15 سنوات	25	%32.46
	أكثر من 15 سنة	37	%48.06
	المجموع	**77**	**%100**
المؤهل العلمي	ليسانس	59	%84.39
	ماجستير	11	%10.93
	دكتوراه	07	%4.68
	المجموع	**77**	**%100**

المصدر: تم إعداده بناءا على نتائج الاستبيان

الجدول رقم (02): ظاهرة تسوق الرأي والأسباب الداعية لوجودها

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
01	هناك وجود فعلي لظاهرة تسوق رأي المراجعة في الممارسة المهنية في الجزائر.	3.0649	0.67547	محايد
02	سبق وقدمت آراء لبعض الشركات التي كانت تتسوق الآراء من المراجعين.	4.2338	0.42600	موافق بشدة
03	إدارة الشركات دائما ما تبحث عن آراء مؤيدة لمواقفها من طرف مراجعين آخرين.	4.3247	0.47132	موافق بشدة
04	تتوعد الإدارة بتغيير المراجعين الحاليين بمراجعين آخرين على استعداد لتأييد آرائها.	1.5844	0.61453	غير موافق بشدة
05	هناك بعض الاختلافات في تفسير المبادئ المحاسبية لذلك تسعى الشركات للبحث على التفسيرات التي تلاءم سجلاتها المحاسبية.	4.2727	0.44828	موافق بشدة
06	الثغرات الموجودة في المبادئ والمعايير المحاسبية من شأنها أن تكون سبب في تسوق الرأي.	4.5584	0.49983	موافق بشدة
07	عدم قبول مراجع الحسابات لحجم اتعاب عملية المراجعة الذي تعرضه الشركة، يجعلها تتسوق الرأي في هذا الخصوص.	3.8312	1.52525	موافق
08	طلب مباشر من أحد المستثمرين أو الممولين على تسوق الرأي من مراجع آخر.	4.4286	0.49812	موافق بشدة
09	عدم قبول مراجع الحسابات المعين القيام بخدمات أخرى كالخدمات الاستشارية.	4.4545	0.50119	موافق بشدة
10	امتناع مراجع الحسابات المعين على إبداء الرأي.	4.5714	0.49812	موافق بشدة
11	جشع وطمع بعض مراجعي الحسابات يجعلهم يقدمون آراء مؤيدة لحالات الشركة بغية كسب عميل جديد.	3.8571	0.83846	موافق
12	يحق لإدارة الشركة أن تتسوق آراء من قبل مراجعين آخرين.	1.7792	0.68101	غير موافق بشدة
13	يؤثر تسوق الرأي على استقلال المراجع الخارجي نظرا للتهديد بعدم تجديد العقد.	4.6364	0.48420	موافق بشدة

المصدر: تم إعداده بناءا على نتائج الاستبيان

الجدول رقم (03): اختبار T بالنسبة للأسباب الداعية إلى وجود ظاهرة تسوق الرأي في الجزائر

العبارة	قيمةT	درجة الحرية	المعنوية	الدلالة الإحصائية
هناك وجود فعلي لظاهرة تسوق رأي المراجعة في الممارسة المهنية في الجزائر.	0.844	76	0.402	غير معنوي
سبق وقدمت اراء لبعض الشركات التي كانت تتسوق الاراء من المراجعين.	25.414	76	0.000	معنوي
إدارة الشركات دائما ما تبحث عن اراء مؤيدة لمواقفها من طرف مراجعين اخرين.	24.662	76	0.000	معنوي
تتوعد الإدارة بتغيير المراجعين الحاليين بمراجعين اخرين على استعداد لتأييد ارائها.	-20.213	76	0.000	معنوي
هناك بعض الاختلافات في تفسير المبادئ المحاسبية لذلك تسعى الشركات للبحث على التفسيرات التي تلاءم سجلاتها المحاسبية.	24.913	76	0.000	معنوي
الثغرات الموجودة في المبادئ والمعايير المحاسبية من شأنها أن تكون سبب في تسوق الرأي.	27.360	76	0.000	معنوي
عدم قبول مراجع الحسابات لحجم اتعاب عملية المراجعة الذي تعرضه الشركة، يجعلها تتسوق الرأي في هذا الخصوص.	4.782	76	0.000	معنوي
طلب مباشر من احد المستثمرين او الممولين على تسوق الرأي من مراجع اخر.	25.166	76	0.000	معنوي
عدم قبول مراجع الحسابات المعين القيام بخدمات اخرى كالخدمات الاستشارية.	25.466	76	0.000	معنوي
امتناع مراجع الحسابات المعين على إبداء الرأي.	27.683	76	0.000	معنوي
جشع وطمع بعض مراجعي الحسابات يجعلهم يقدمون اراء مؤيدة لحالات الشركة بغية كسب عميل جديد.	8.971	76	0.000	معنوي
يحق لإدارة الشركة أن تتسوق اراء من قبل مراجعين اخرين.	-15.730	76	0.000	معنوي
يؤثر تسوق الرأي على استقلال المراجع الخارجي نظرا للتهديد بعدم تجديد العقد.	29.655	76	0.000	معنوي

المصدر: تم إعداده بناءا على مخرجات برنامج SPSS19

الإحالات والمراجع:

[1]. Investopedia, **Opinion Shopping**, http://www.investopedia.com/terms/o/opinionshopping.asp, 12/04/2014.

[2]. جورج دانيال غالي، **تطور مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الألفية الثالثة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص.18.

[3]. Clive Lennox , **Opinion Shopping and the Role Of audit Committees when audit firms are dismissed: the us experience**, Hong Kong University of Science & Technology, The Institute of Chartered Accountants of Scotland, 2003, P.06.

[4]. يوسف محمود جربوع، **فجوة التوقعات بين المجتمع المالي ومراجعي الحسابات القانونيين وطرق معالجة تضييق هذه الفجوة**، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد 12، العدد 2، يونيو 2004، ص.383.

[5]. Mai Nasser M.AIThonayan, **Causes and Effects of the Presence of the "Audit Opinion Shopping" Concept in the Kingdom of Saudi Arabia: An Empirical Study"**, http://www.kau.edu.sa/Files/306/Researches/48771_19860.pdf, 22/09/2014.

[6]. Clive Lennox, Op.Cit, P.9.

تأهيل الممارسة المحاسبية للتجميع في بيئة الاعمال الجزائرية

خليل طيار (*)
مخبردور الجامعة والمؤسسة الاقتصادية في التنمية المحلية المستدامة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر
باديس بن عيشة (**)
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
جامعة الجزائر 3 - الجزائر

ملخص : تحظى الممارسة المحاسبية الدولية للتجميع باهتمام متزايد من الباحثين، المهنيين، الهيئات والمنظمات ضمن اتجاهين أكد على تباينهما السلوكات الانتحارية لبعض المجمعات في بيئة الأعمال الدولية بدافع تحقيق الربح والبحث عن الأمثلية الجبائية، تحت غطاء شركات وحسابات بنكية أوف شور (Offshore) كرست مبدأ الاحتيال والتهرب الجبائي بالتردد العالي الممارسان على نطاق دولي واسع ضمن جنات ضريبية من خلال العمليات بين فروع المجمعات عن طريق مخططات دولية متشابكة يصعب تتبعها.

تهدف الدراسة لتحديد بعض الأبعاد المحددة لبناء نموذج محاسبي وطني للتجميع في الجزائر قائم على مبدأ تحقيق التوازن بين احتياجات المجمعات تبعا لنموذج أعمالها ومنطق نموها وتمويلها مقارنة بمصلحة المجموعة الوطنية.

ساعد اختبار نموذج التوحيد الأوروبي للتجميع القائم على إلزام المجمعات المسعرة في البورصة بالمعايير المحاسبية الدولية وترك الاختيار لباقي المجمعات على كشف خلل بنيوي في بيئة المحاسبة الوطنية نتج من جهة عن الاختلاف مع الثقافة المحاسبية للمعايير المحاسبية الدولية وشكل تطورها، ومن جهة ثانية عدم قدرة هذه البيئة على استيعاب أنشطة المجمعات المتجهة نحو التدويل أكثر فأكثر.

الكلمات المفتاح : بيئة محاسبية جزائرية، مجمعات، تجميع محاسبي، محيط تجميع، جنات ضريبية، أوفشور، أمثلية جبائية، تهرب جبائي.

تصنيف JEL : M41، O17، K22، G22، K33.

I. تمهيد:

حظيت مُحاسبة المُجمعات وطبيعة السيطرة المُحددة لمحيط التجميع باهتمام متزايد من طرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) قصد معالجة التضارب في قواعد التجميع المحاسبي واختلاف تطبيقات كل من المعيار المحاسبي الدولي (IAS27) "القوائم المالية المجمعة والمنفصلة" وكذلك ترجمة المعيار (SIC12) "تجميع كيانات ذات الغرض الخاص" لانّ القوائم المالية المُجمعة أصبحت لا تعبر عن الواقع الفعلي للمُجمعات، ولا تلبي احتياجات ذوي المصالح عقِب تداعيات الازمة المالية العالمية لسنة 2008.

يُنظر إلى هذا الفرق بين "التركيز على القدرة في إدارة الشركات المستثمر فيها (IAS27) والتركيز على التعرض لغالبية المخاطر والمنافع (SIC12)" إلى عدم وجود توجيهات متطابقة ضمن المعيارين ما ادى إلى عدم التناسق في تطبيق "مقاربات السيطرة" (Mazars, 2011)[1]، توصل مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) سنة 2011 من خلال مشروع إصلاح الممارسة المحاسبية للتجميع إلى تبني مقاربة "خطوة بخطوة" (طريقة الخوارزمية) -IF/THEN- لتحديد السيطرة والحد من إمكانية التطبيق المختلف في المستقبل فيما ارتبط بمحيط التجميع[2] (IFRS10 القوائم المالية المجمعة) وهي أكثر قابلية للتطبيق على نطاق واسع من المعيار المحاسبي الدولي المُعدّل (IAS27, 2008) مع إلغاء ترجمته (SIC12, 1998)، بالإضافة إلى إصدار المعيارين (IFRS11 الترتيبات المشتركة) و(IFRS12 الإفصاح عن الحصص في الكيانات الأخرى). سنة 2012 أدخل (IASB) تعديلات تتعلق بالكيانات الاستثمارية[3] التي لم تحض بموافقة المفوضية الأوروبية. ونعتقد أنّ الشبهات التي أثيرت حول علاقة هذه الكيانات بالأزمة المالية هو ما دفع بالمجلس للاهتمام بضبط محيط التجميع بشكل أكبر نظرا لعلاقة هذه الكيانات بالصناديق الاستثمارية (السيادية والخاصة) التي أصبح لها تأثير قوي على بيئة الأعمال الدولية وعلى شكل تطور النموذج المحاسبي الدولي.

يُعتبر مسعى المجلسين (FASB/IASB) للبحث عن التوافق وتوحيد الممارسات المحاسبية للتجميع (مشروع 2002 بعد أزمة انرون "Enron") بداية الاهتمام بتضييق الاختلاف في وجهات النظر وتعارض مصالح الاطراف المستفيدة من المعايير للوصول الى مستوى مقبول من المصالحة بين المعايير الأمريكية والمعايير الدولية ؛ وعلى الرغم من ذلك لا يزال مجلس معايير المحاسبة المالية مستمر خلافا (IASB) في فرض مستويين من التجميع؛ الأول يعتمد على حقوق التصويت (نموذج التصويت) الخاص بالكيانات الكلاسيكية أما المستوى الثاني فيعتمد على التحليل النوعي للسلطة

eMail : (*) Tiarkhalil@gmail.com & (**) Bbadis@gmail.com

بإبراز الأنشطة الهامة والتعرض للخسائر المحتملة أو الفوائد (نموذج تغير الفائدة) الخاص بالكيانات المُهيكلة. بالإضافة إلى الاختلاف بين المجلسين في بعض متطلبات اعداد القوائم المالية المُجمعة، مفهوم الكيان/ الكيان الاستثماري، نموذج التجميع، السياسات المحاسبية وفترات اعداد التقارير، كما يواجه هذين المجلسين العديد من التحديات بخصوص وضع قواعد دقيقة للفصل في قضية التجميع قابلة للاعتماد على المستوى الدولي (تأثير اللوبيات)، خاصة في حل بعض المشاكل التي لا زالت مطروحة بقوة ولا زال النقاش مفتوح حولها؛ [تقييم الظروف التي تتضمن الكيانات المُهيكلة (SPE)، الحكم على السيطرة الفعلية (de facto control)، النظر في العلاقات بين الأصيل والوكيل (Reiland, 2011)][4].

- **إشكالية الدراسة:** قامت الجزائر مثل العديد من دول العالم، بتبني استراتيجية إصلاح محاسبي في اطار الانفتاح على الممارسات المحاسبية الدولية التي عجزت بيئة الأعمال والمنظومة القانونية الوطنية على استعابهما، ما أحدث خللا في النموذج المحاسبي للتجميع نتيجة لغياب الثقافة المحاسبية وعدم وضوح الدوافع وراء انتشار المجمعات (الوطنية و/أو الأجنبية) ضمن منظومة سياسية، اقتصادية واجتماعية ساعدت على تبني سياسات ومخططات أعمال بين الفروع للاستفادة من الامتيازات الجبائية الممنوحة للمجمعات. وهذا خلافا لفلسفة الاصلاح القائمة على ضمان مصالح مختلف الأطراف المعنية بالممارسة المحاسبية مقارنة بمصلحة المجموعة الوطنية التي تتأثر حتما بسلوكات المجمعات ضمن نموذج الأعمال في البيئة الدولية الذي أصبح يتيح إمكانية الاحتيال وتحقيق الأمثلية الجبائية عن طريق الأوفشور (Offshors)، ولذلك تسعى هذه الدراسة للبحث في **الأبعاد التي تساعد على بناء نموذج محاسبي للتجميع في بيئة الأعمال الجزائرية يساهم في تأهيل الممارسة المحاسبية للتجميع بما يضمن التوازن الفعال بين تلك المصالح**.

II. الخلفية الأساسية لتطور ممارسات التجميع.

أثرت الاحداث الاقتصادية العالمية على تطور الممارسة المحاسبية للتجميع لكن دون تحديد او اعتماد صورة واضحة لحدود المُجمعات ضمن مختلف البيئات الاقتصادية، مع وجود اختلافات جوهرية حول محيط وحدود المجمع تحت تأثير ضغوط اللوبيات والمجمعات الدولية (Walker, 1978)[5].

أعطِي أول تعريف للكيانات التابعة في بيئة الأعمال البريطانية في قانون الشركات ضمن موضوع الإبلاغ عن الشركات سنة 1929 (Edwards and Webb, 1984)[6]، تبعها دراسة (Shaw, 1976)[7] التي تعرضت لأول مرة لتطور الكيانات ذات الأغراض الخاصة (Ad Hoc) في إطار تحديد مفهوم محيط التجميع وحدود الكيانات، بعدها تمّ توجه الابحاث نحو الجانب القانوني للمُجمعات وبالأخص العلاقة بين حدود المجمع والواقع الاقتصادي الفعلي في بيئة الأعمال البريطانية (Taylor, 1987)[8].

طُرحت فكرة محيط التجميع بشكل مُفصل من طرف (Ashton, 1986)[9] الذي اعتبر أن توجيهات الحكومة كان لها الأثر الكبير فيما يخص حدود المجمع، نتج عنه استبعاد العديد من الكيانات من نموذج السيطرة، كما أنّ المقاربة الجديدة في التعامل مع حدود المجمعات التي تناولها (Nobes, 1988)[10] واستعراضه لبعض حالات الاستبعاد؛ خلصت إلى أنّ ملكية رأس المال تعتبر شرط أساسي لممارسة التجميع المحاسبي بالمقابل مفهوم السيطرة غير كاف ولا ضروري وفق القانون البريطاني في ذلك الوقت، وقد ركزت هيئة التوحيد البريطانية على ممارسات تجميع خاصة ومحددة مرتبطة بأنواع معينة من الكيانات ذات الغرض الخاص (SPEs) ولم يتم تناول الكيانات العادية بصفة مُعمقة، ويعتَبر (Stenka and Taylor, 2010)[11] من خلال نتائج بحثهما أن هذا النموذج للسيطرة جاء نتيجة لتأثير اللوبيات البريطانية.

عرفت الممارسة المحاسبية للتجميع في الدول الاوربية تطور محدود نسبيا مقارنة بالبيئة الأمريكية، وتُعدّ المانيا من أوائل الدول التي أدرجت ممارسة التجميع المحاسبي مُرتكزةً على المفهوم الشامل للسيطرة بدلا من التركيز على نظرية ملكية رأس المال لخصوصية النظام الايكولوجي للأعمال الالماني (الديمقراطية الالمانية، تأثير نظام التمويل، طبيعة الملكية، نوعية المساهمين،...الخ) دون قيود إلزامية على اعداد القوائم المالية المجمعة للكيانات المسعرة في البورصة (Gray, 1988)[12].

يرجع الظهور الاول للمجمعات في فرنسا الى سنوات العشرينات أو ما يعرف بمرحلة " حمى الشركات التابعة " صاحبه مجموعة من الضغوط والتوترات حول ضرورة تطوير ممارسة التجميع المحاسبي (Bensadon, 2008)[13]، كما اقتصر الاهتمام في هذه الفترة على الجانب اللغوي، المفاهيمي والقانوني للمجمعات الى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية (SCHWING, 1937)[14]، ومع الانتشار الواسع للمجمعات وحاجتها لرؤوس الأموال لتمويل مساهماتها الجديدة، جاءت الانطلاقة الفعلية في اطار نشر أول مجلة خاصة بالميزانية المُجمعة من طرف خبيرين محاسبيين سنة 1954(Obert 2013, P.123)[15]، تبعه محاولة المجمعات الفرنسية[16] الدخول الى السوق المالي الأمريكي الذي يفرض عرض وتدقيق قوائم مالية مجمعة من طرف مكاتب التدقيق الأمريكية، هذه السوق كانت تفرض امتلاك الكيان الام لـ 80% من المساهمات في الشركات التابعة، وشرط ممارسة نفس نشاط الكيان الأم، أدت هذه القيود الى حتمية تعيين مجموعة من الخبراء لاقتراح نموذج غير رسمي عام للتجميع المحاسبي يوافق الشركات الفرنسية، ومواجهة كل هذه الصعوبات (Bensadon, 2005)[17].

تميزت مرحلة أواخر السبعينيات بالتطور الكبير للمجمعات الفرنسية وانتشارها في العالم، إضافة الى المناقشات الجادة حول النظرة التقليدية لمحيط التجميع القائم فقط على السيطرة المطلقة للكيان الام، أحدثت خلافا في ترجمة

السيطرة المتعلقة بامتلاك الكيان الام لأقل من 50% من المساهمات في الشركات التابعة (Bensadon, 2009)[18]، كما ان الرغبة في التوافق وتوحيد المعلومات المالية على الصعيد الدول الأوربية الذي نتج عنه التوجيهية السابعة الخاصة بالتجميع المحاسبي في سنة 1983 التي أعطت نظرة شاملة واطار تصوري متكامل استناداً للمقاربة الانجلوسكسونية للسيطرة وممارسة التجميع المحاسبي (Meyssonnier and Pourtier, 2013)[19].

تم اصدار القرار المتضمن الحسابات المجمعة سنة 1998 الذي كان نقطة تحول في فرنسا تبعه صدور النص التنظيمي CRC 99-02 سنة 1999 الذي يحدد اطار الممارسة المحاسبية للتجميع في البيئة الفرنسية (Colinet and Paoli, P.26)[20] تبعه ضغوطات الاتحاد الاوربي بإلزامية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ابتداءً من 2005 والتخلي عن الممارسة المحاسبية الفرنسية بالنسبة للمجمعات المُسعرة في البورصة.

عرف تطور الممارسة المحاسبية للتجميع في البيئة الفرنسية عدة مراحل وتطورات أهمها:

- **1965-1954 "مرحلة التعرف على التجميع المحاسبي":** غياب قانون خاص بالمجمعات، ازدياد تمركز المؤسسات في شكل مجمعات، ازدياد الأسئلة حول تقنية التجميع والضرائب.
- **1978-1966 "مرحلة انتشار المجمعات الفرنسية":** انعدام الثقة في التجميع المحاسبي، تحليل التشريعات الأجنبية، مشاكل اعتماد التجميع، الأسئلة حول goodwill، (هذه المرحلة عبارة عن عوائق مهدت لفرض المعايير "IAS/IFRS" في الاتحاد الاوربي).
- **1999-1979 "مرحلة الاعتماد والالتزام":** مرحلة الخضوع للاتحاد الاوربي والتوجه التدريجي نحو المعايير المحاسبية الدولية، مفاوضات التوجيهية السابعة قانون 1985، التنظيم99-02.
- **2005-2000 "مرحلة المعايير الدولية":** التخلي عن الاختيارات الوطنية في مجال التجميع ثم انتشار ثقافة المعايير (IAS/IFRS) على نطاق واسع (الممارسة، توجيه مجال المعرفة العلمية)، تطبيق المعايير الدولية للكيانات المسعرة، التنظيم99-02 للكيانات غير مسعرة.

III. تأثير الكيانات المّهيكلة والسيطرة على ممارسة التجميع.

1. الكيانات المُهيكلة: عرّفها الملحق "أ" من المعيار الدولي للإبلاغ المالي"IFRS12"على انها كيان صُمِم بحيث لا تكون حقوق التصويت أو الحقوق المشابهة العامل الرئيسي في تحديد من يسيطر على (الكيان التابع) المستثمر فيها؛ مثال ذلك عندما تتعلق حقوق التصويت بالمهام الإدارية – فقط – وتُدار الانشطة ذات الصلة عن طريق الترتيبات التعاقدية.

يرى (Müller, 2011)[21] أن الدراسات الأكاديمية المتعلقة بظاهرة المجمعات أخذت الكثير من اهتمام الباحثين في إطار تطوير الممارسة والمشاكل المتعلقة بها، خصوصا في المجمعات دولية النشاط، كما تميزت مرحلة ما بعد سنة 2001 بتركيز الأبحاث على السيطرة ومحيط التجميع، هذا التوجه ناتج عن فضيحة Enron في بيئة الأعمال الأمريكية، كما يُفضل غالبية المُستطلعين على مقترحات مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB المتعلقة بـ SPE هذا النوع من الكيانات المُعقدة لممارسة التجميع، على عكس المستطلعين الامريكيين (أعضاء FASB) الذين يرفضون بشدة ادخال الكيانات ذات الغرض الخاص الى محيط التجميع نتيجةً لاعتبارات سياسية أثرت على بيئة الاعمال الامريكية مثل Arthur Andersen، وكذا المصالح البنكية المعارضة لـ SIC12 بسبب تأثرها بالفضيحة، مع ذلك وبدعم من المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) وتأثير اللوبيات تمكن FASB من ضبط وتحسين ترجمة المعيار الذي أصبح اكثر صرامة من المقترح الاصلي.

توصل العديد من الباحثين (McKee and Rousse2006 Hartgraves and Benston, 2002)[22] إلى أنّ الممارسات المحاسبية لشركة "Enron" بخصوص الكيان الأم والكيانات ذات الغرض الخاص كانت مُضلِلة، حيث تمثلت هذه الممارسات في إخفاء الكيان الأم لديون مهمة في كيانات استبعدت من محيط تجميعها خارج البيئة الأمريكية، نتج عن هذه الممارسات مخاطر متعلقة بالأصول الصافية للكيانات ذات الغرض الخاص ما تسبب في انهيار المجمع. بالإضافة إلى عدم وجود ممارسة موحدة بخصوص تجميع كيانات SPE، إلاّ أنّ سلوك المجمعات دولية النشاط لا يزال يأخذ منحى أخر من الاحتيال الى يومنا هذا والمتمثل في (التوجه نحو Offshores) في إطار التهرب الجبائي الدولي عن طريق استغلال الثغرات القانونية بين مختلف البيئات الدولية وكذلك سعي المُجمعات لإخفاء أثار المُخططات التمويلية لكياناتها التابعة نتيجة لاعتماد سياسات تمويلية تحايلية بفضل انتشار نموذج الاعمال القائم على الفضاء الافتراضي والتجارة الالكترونية (MY GAFA)[23].

2. السيطرة والكيانات التابعة:

1.2. اختلافات تحديد مصطلح السيطرة: ما يمكن ملاحظته حول تطور ممارسة التجميع والكيانات التابعة هو غياب تحديد واضح وصريح حول مفهومها، واهمال المعايير المحاسبية الامريكية الاصلية لتعريف مصطلح الكيانات التابعة[24]الى غاية المعيار SFAS94 سنة 1987 الذي اعطى توجه للكيانات التابعة في اطار تحديد السيطرة وفق ملكية رأسمالها (نموذج الكيانات الكلاسيكية)، ثم اعطى المعيار SFAS160 (الملحقB) تعريفا للكيانات التابعة وفقاً للفوائد المالية للسيطرة(نموذج الكيانات ذات الغرض الخاص).

خلُص (Nobes, 2014, P.1003)[25] إلى أن محيط التجميع في بيئة الاعمال الامريكية تعرض الى العديد من الاستبعاد للكيانات التابعة (لكونها لا تمتلك أغلبية رأسمالها) مع ادخال بعض الكيانات مبنية على العوائد المتقلبة بالنسبة لـ (VIEs)[26] الى محيط التجميع والتي قد لا تمتلك فيها المؤسسة الام (المستثمرة) لا رأسمالها ولا سيطرتها. الا انه لم يشر الى الدافع والخلفية الاساسية وراء هذا التوجه من التغيير في محيط التجميع بهذا الاتجاه (الاستبعاد/ادخال الكيانات متغيرة الفائدة)؛

"As explained below, the scope of consolidation in the USA has excluded some things called subsidiaries (e.g. because they are not majority owned) but included some things not called subsidiaries (e.g. VIEs that might be neither owned nor controlled)"

ركز القانون الالماني قبل صدور التوجيهية السابعة على فكرة التحكم في الكيانات كشرط اساسي يقضي بالخضوع لقواعد التجميع المحاسبي مع اهمال تعريف الكيانات التابعة، وهو ما يتناقض مع البيئة الانجلوسكسونية وكذا مجلس المعايير المحاسبية الدولية والذي اعطت مفهوم للكيانات التابعة على الرغم من استبعاد العديد منها.

في المقابل نجد المشروع المشترك بين مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) سنة 2008 "حول الإبلاغ عن الكيانات" اقترح ورقة للمناقشة المشتركة مبنية على نموذج السيطرة والمنفعة (الفقرة 92) والاشارة الى وجود العلاقة بين مفهوم الاصول ومفهوم الكيانات التابعة (الفقرة 51) الا أنّ المشروع لسنة 2010 أغفل هذه المناقشة مع غياب الاسباب التي دفعت بالتراجع عن خطة العمل الاولى.

أوضح مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB (2013 الفقرة 11.2 و23.3) من مشروع مراجعة الإطار المفاهيمي لإعداد والافصاح عن القوائم المالية؛ أنّ الغرض من تحقيق الاتساق في المصطلح بين مفهوم الاصول ومفهوم الكيانات التابعة هو اضافة مصطلح "السيطرة " في السياق المفاهيمي للأصول وليس عن طريق حذف مصطلح "المنفعة" من مفهوم السيطرة في اطار التجميع المحاسبي (Nobes, 2014, P.1004)[27].

يُعتبر التذبذب في استخدام مصطلح السيطرة نتيجة لاعتماد نموذج أصل الملكية كمقياس رئيسي لممارسة التجميع المحاسبي (كما هو عليه الحال بالنسبة لمفهوم الاصل)، ثم تمّ التوجه نحو تبني مقاربة السلطة بدلا من مفهوم الاصل ما يُعتبر توجه جديد لإخفاء نوع معين من الكيانات في اطار التحايل والتهرب (Reiland, 2011)[28]، عرفها المعيار (IAS3.4):

"Control is ownership, directly or indirectly through subsidiaries, of more than one half of the voting power of a company".

والمعيار (IAS27.6) لسنة 1989:

"Control is the power to govern the financial and operating policies of an entity so as to obtain benefits from its activities"

نلاحظ من خلال هذه التعاريف ان مصطلح السيطرة ارتبط بالعديد من المعاني التي يمكن ان يعبر عنها بطرق مختلفة، حيث عبر عنها المعيار IAS3 ان السيطرة هي الملكية بمعنى ان كل كيان يمتلك رأسمال الكيان التابع فهو يسيطر عليه، اما المعيار IAS27 يوضح ان مصطلح السيطرة مبني على مقاربتين اساسيتين تتمثلان في التحكم (Governing) والمنفعة (Benefiting) وهذا ما لا يلبي احتياجات كل الكيانات، وخصوصا ذات الغرض الخاص، وما يزيد من تعقيد الفهم لهذا المصطلح اكثر فأكثر هو التعريف الجديد للسيطرة وفق (IFRS10.6) الذي عرفها على انها:

"An investor controls an investee when it is exposed, or has rights, to variable returns and has the ability to affect those returns through its power over the investee"

السيطرة عُبّر عنها على اساس انها القدرة (the power) على التحكم (to govern)، أو التحكم (governing) هو القدرة (the power) على السيطرة (to control)، كذلك جاءت على انها القدرة (the power) على التوجيه (to direct).

يظهر مصطلح السيطرة في القاموس الانجليزي (Oxford English Dictionary) بعدة معاني منها: الهيمنة (Domination)، القيادة (Command)، التأثير(Sway)، قوة التوجيه (Power of Directing). هذا الاستخدام المتعدد لمصطلح السيطرة باللغة الانجليزية حتما سيؤثر على ترجمته الى باقي دول العالم، ما قد يؤثر على التطبيق الجيد للمعيار وبالتالي اضفاء ضبابية قد تكون متعمّدة للحيلولة دون تحقق اجماع حول المفهوم المفترض للمصطلح والذي يتوافق مع الممارسة التي تحقق مصلحة كل الاطراف دون ضرر (قضية التحكيم بين الشركات والاطراف المُتضررة من المعيار والذي عادة ما تتحكم فيه الشركات متعددة الجنسيات عن طريق مكاتب المحاماة الخاصة والاتفاقية التي تحتوي على بنود هذا التحكيم لا تزال سرية على الرغم من المصادقة عليها) (George Susan, 2014)[29].

2.2. السيطرة المحددة لمحيط التجميع: كل الكيانات المُسيطر عليها خاضعة للتجميع المحاسبي، وتُدعى الكيانات التابعة (Subsidiary)، توحي الملاحظة الاولية عدم تعارض هذا التعريف مع محتوى المعيار المحاسبي الدولي IAS27 الا انه ينبغي للقيام بالممارسة المحاسبية للتجميع التركيز على "الانشطة ذات الصلة" للكيان التابع، هذا المفهوم "الأنشطة ذات الصلة" يساعد على جعل نموذج السيطرة أكثر "شمولية" ويساعد على معالجة الكيانات ذات الغرض

الخاص وفق المفهوم الوحيد للسيطرة، وليس وفقا للمفهوم (المتعدد) المخاطر والمنافع، وهذا ما ادى الى احتواء المعيار الدولي IFRS10 لترجمة المعيار SIC12 (Gelard, 2011)[30].

يستند النموذج الجديد للسيطرة على وجود ثلاثة عناصر أساسية للتحكم في الكيانات، وبغياب أحد هذه العناصر الثلاثة يفقد المستثمر (الكيان الام) السيطرة على الكيانات (التابعة) المستثمر فيها، وإنما يجب أن يحدد طبيعة علاقته مع الكيانات (سيطرة مشتركة أو تأثير ملحوظ) وتحديد المحاسبة المناسبة فيظل IFRS المعمول به، هذه العناصر الثلاثة المستخدمة كمعايير أساسية للتجميع تحت (IFRS 10.6) هي:

أ- السلطة (Pouvoir) على الأعمال المستثمر فيها؛

ب- لديها حقوق في العوائد المتقلبة من ارتباطها بالأعمال المستثمر فيها؛

ج- القدرة على استخدام سلطتها على الأعمال المستثمر فيها للتأثير على مبلغ العوائد الكيان المستثمر فيه.

IV. المقاربات الاساسية المساهمة في تطور محيط التجميع.

يحظى السؤال عن "حدود محيط الكيان " بأهمية بالغة، لاعتبار هذا المحيط من القواعد الاساسية في مجال الاعمال التجارية والاستراتيجية الدولية (Peng and Delios, 2006)[31]، الا أنّ محيط الشركة يختلف أساسا عن محيط التجميع على اعتبار ان نطاق الشركة هو مسألة اقتصادية تتمثل في الحجم المثالي للكيان، في حين أن مجال اهتمام محيط التجميع يتمثل في النسبة (الحصة) التي ينبغي أن تدرج ضمن القوائم المالية للمجمع، وعرف الاستبعاد من محيط التجميع العديد من الاجراءات والمعالجات المختلفة والمتنوعة في البيئة الانغلوفونية وخُفِضَ تدريجيا على مدى عقد من الزمن باعتبار أنّ التوجه الاول لممارسة التجميع المحاسبي في الو.م.أ أو المملكة المتحدة مبني على مفهوم السيطرة من الجانب الضيق (المفهوم الضيق) على عكس بيئة الاعمال الالمانية التي كانت لها دائما مقاربة مبنية على مفهوم السيطرة (المفهوم الواسع) كتوجه ثاني تبنته ألمانيا. أثر هذا الاختلاف فيما بعد على التوجه والمقاربة التي جاء بها مجلس المعايير المحاسبية الدولية حول نموذج السيطرة وما تضمّنه من مفاهيم حول مبدأ (المنافع/العوائد).

بُني موضوع المجمعات في البيئة الدولية بشكل عام وكذا تطور الممارسة المحاسبية للتجميع على مقاربات ذات توجه نظري مدفوعة بدرجة متزايدة نحو الاتجاه الدولي فيما يخص الانشطة والعمليات الدولية للكيانات، وكذا فيما يخص احتمالية حاجة الكيانات الى التمويل سواء من (الداخل/الخارج)، والتغير في طريقة التمويل قد يؤثر على القوائم المالية المجمعة (أحد عناصر علاقات الوكالة) ومن ثمّ يؤثر على قواعد وممارسات التجميع المحاسبي المُتبناة، اما التوجه الثالث يكمن في انتشار وتطوير التقنيات المحاسبية للتجميع في جميع انحاء العالم كان نتيجة لخدمة مكاتب التدقيق الدولية لفائدة شركات متعددة الجنسيات في البداية (المصالح المتبادلة)، ثم عن طريق الهيئات الدولية بعد فضيحة انرون.

الا ان هذه المقاربات لا تُعتبر التوجُهات الوحيدة التي حَددت مفهوم السيطرة نظرا لخصوصية كل بيئة والعوامل المؤثرة فيها (عوامل سياسية، ثقافية، اجتماعية...) وفيما يلي سيتم التعرض لهذه العناصر بشكل من التفصيل:

1. الانشطة التوسعية: بدأ تطور محيط التجميع داخل كل من الو.م.أ والمملكة المتحدة باتجاه استبعاد الكيانات التابعة الاجنبية (لا تدخل ضمن محيط التجميع) ثم مرحلة التكتل ضمن مجمعات اقتصادية كقطاعات الصلب والحديد والنفط والسكك الحديدية عن طريق الاستحواذ، ثم عن طريق المجمعات ذات التوجه التكنولوجي في ظل ازدهار الفضاء الافتراضي والتجارة الالكترونية (MY GAFA)، ومع اصدار التوجيهية السابعة للاتحاد الاوربي سنوات السبعينات اخذت هذه الكيانات اهتماماً بالغا للدول الاوربية ما نتج عنه ادخال مثل هذا النوع من الكيانات في محيط التجميع وتأثيره على الممارسة ككل (بداية الغاء الهوية الوطنية للدول الاوربية يخدم مصالح الكيانات متعددة الجنسيات)، تبعه بعد ذلك اصدار أول معيار محاسبي دولي IAS3 (IASC) الذي اخذ بهذا الطرح الجديد ثم بعد ذلك عُمم بضغط من طرف الشركات متعددة الجنسيات على التشريعات الوطنية بدافع تحقيق أهدفها وحاجتها لتقليص الضرائب ثم تطور الامر بعد ذلك الى اخفاء ارباحها نتيجة للتعقيد لمثل هذا النوع من الكيانات وبالتالي تهربها الجبائي.

2. علاقات الوكالة (التمويل) من الداخل/الخارج: حظيت علاقات الوكالة باهتمام مجلس المعايير المحاسبية الدولية باعتبارها أحد العوامل المؤثرة في تطور وانتشار المجمعات في البيئة الدولية وبالتالي التأثير على تطور الممارسة المحاسبية للتجميع، ما نتج عنها احتواء المعيار IFRS10 على جزء مهم من علاقات (الوكيل/الاصيل)، لكن بداية التأثير كان اواسط التسعينات بازدياد أهمية التمويل من طرف المساهمين الخارجيين في بعض الدول الاوربية على غرار ألمانيا (Schiling, 2001)[32]، مما أثر على رغبة الاطراف الفاعلة في تغيير الممارسة المحاسبية بما يخدم التوجه نحو التمويل الخارجي؛ مثل الاعتماد الطوعي المبكر للمعايير المحاسبية الدولية للمجمعات الالمانية المدرجة في البورصة (Weißenberger, Stahl and Vorstius, 2004)[33]. هذا النموذج النظري (Nobes, 1998)[34] يُفَسِر كيف يمكن للتغيرات في التمويل أن تؤثر في تغير مجال المحاسبة ويُعَبِّر عن حركة تصاعدية تحولية عبر الزمن من نموذج اصحاب المصلحة الى نموذج المساهمين (نموذج تمويل من داخل الكيانات نحو نموذج خارجي لتمويل الكيانات) (Ding, Richard and Stolowy, 2008)[35].

ويعتبر (Nobes, 1998)[36] أيضا أن أنظمة التمويل والمحاسبة لا تُحدد عن طريق القانون والنصوص التنظيمية الداخلية للدولة لتفسير التمويل من الداخل او الخارج ومثال ذلك التوجه من السيطرة الداخلية نحو سيطرة المساهمين

الاجانب في البيئة الامريكية رغم امتلاكها قانون ناضج وخاص بها وتحمّل المجمعات الالمانية تكلفة تبني US.GAAP أوIFRS منتصف التسعينات على الرغم من وجود نظام محاسبي ألماني خاص بها بدافع الدخول الى السوق الامريكي.

اعتبر (Tarca, Morris and Moy, 2013)[37] أحد الذين قيَّموا النموذج النظري لـ Nobes (1998) ان الاختيار المحاسبي المُتبنى من قِبَل المجمعات الالمانية كان اكثر ميولا لاختيار المعايير المحاسبية الدولية على حساب النظام المحاسبي الالماني وتأثرها بنموذج التمويل الخارجي الكبير (المساهم الاجنبي)، وأثبت أنّ هذا الامر ينطبق ايضا على الصين؛ كون التَّغيُّر في تمويل الشركات سوف يؤدي الى اعتماد محاسبة موجهة للمستثمر (الانجلو) وهذا ما حدث بالفعل عن طريق التقارب الكبير نحو معايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS من قبل المجمعات الصينية المدرجة لسنة 2007. لكن لا يُعبّر بالضرورة عن توجه الشركات نحو هذا الهدف لاعتبار أنّ Offshores أكد جليا أن المجمعات تستطيع بناء مخططات او سياسات تمويلية احتيالية بفضل فضاء الأعمال الافتراضي والتجارة الالكترونية وتلاشي دور الدولة الوطنية.

يُعتبر القانون العام واستخدام الأنظمة المحاسبية الوطنية كمُتغيران تفسيريان للاختلافات المحاسبية حيث يرى(Lindahl and Schadéwitz, 2013)[38] أنّ المجمعات التي تعتمد على التمويل من الداخل تمتاز بالتهيكل والتجمع عادة في شكل عائلي أو في شكل مجمعات عمومية ما يؤدي الى استجابة قليلة لإعداد المعلومات والقوائم المالية الخارجية، وتركيز المساهمين على المداخيل الخاضعة للضريبة وكذا توزيعات الارباح (التركيز على حدود المُجمعات من الناحية القانونية)، ما يمكن ملاحظته هو تطابق نموذج التمويل من الداخل على بيئة الاعمال الجزائرية دلالة على الاحتياج الضعيف للمعلومة المالية المتعلقة بالممارسة المحاسبية للتجميع ليس لعدم وجود المجمعات وانما لاعتبارات اهتمام اصحاب المصالح من منظور التمويل الداخلي فقط حول(دفع الضرائب، ارباح الاسهم، حدود الكيان القانونية، الفوائد والحصص المتأتية من الاستثمارات في الكيانات الاخرى) بالإضافة إلى غياب فئة مستخدمي المعلومات المحاسبية كما يمكن الربط بين الواقع الجزائري وظاهرة offshores التي مكنت من إرساء نموذج أعمال قائم على الاحتيال في مجالات متعددة أهمها مخططات تمويل دولية لتهريب العملة الصعبة واستنزافها في إطار سياسات دعم الأسعار.

خلافاً لما سبق ترتكز الصناديق الاستثمارية نحو الدفع باتجاه النموذج التمويل الخارجي للمجمعات على امتلاك الشركات من قبل اعداد كبيرة من المساهمين (أفراد ومؤسسات استثمارية) وارتباط اهتمام المستثمرين بتقييم الادارة وتوقع التدفقات النقدية الناتجة عن اتخاذ القرارات الاقتصادية، بمعنى السيطرة على الموارد اكثر اهمية من ملكية الاسهم طالما هناك تتدفق للمنافع والفوائد. خلاف ذلك هؤلاء المستثمرين لا يمكنهم التأكد من كِبر الكيانات القانونية المكونة للمجمع المدرج في البورصة لذلك هم بحاجة الى القوائم المالية المجمعة التي تعالج ممارسات محاسبية على اساس وحدة اقتصادية واحدة (مقاربة السيطرة)، بالإضافة إلى قواعد التجميع المحاسبي يمكنها أن تتطور خارج النظام القانوني للدولة، لأنه لا يوجد توافق دقيق بين هيكلة المجمعات والترتيبات القانونية عند تحديد الدخل الخاضع للضريبة وارباح الاسهم[39] وتأثير اختلاف مفهوم المجمع من المنظور الجبائي عن معناه من المنظور المحاسبي وفق اعداد القوائم المالية المجمعة (Nobes, 2014, P.1001)[40].

ما يمكن ملاحظته حول المُجمعات دولية النشاط هو استغلالها للاختلاف بين المنظور الجبائي للمجمعات (التهرب "Fraude" والامثلية "Optimisation") وبين التلاعب حول مصدر الدخل ومكان اخضاعه للضريبة (Découplage) كما هو الحال بالنسبة للمجمعات (Apple, Alphabet)؛ بمعنى تقوم هذه المجمعات على مستوى الاتحاد الاوربي بالعديد من الانشطة (مصدر الدخل) لكن يتم التصريح عنه فقط في دبلن (DUBLIN) باعتبارها البيئة الملائمة التي عُقدت فيها ترتيبات جبائية بين المجمعات والحكومة تسمح بتخفيض التزاماتها الجبائية إلى حدود 2% عن طريق تخفيض الوعاء الضريبي دون المساس بمعدل الاخضاع (أحد أشكال التحايل) في الاطار العام الذي يحكم العمل التجاري الايرلندي الذي يسمح بمثل هذه الاعمال (عدم استفادة دول الاتحاد الاوربي الاخرى من اي ضرائب او مداخيل على الرغم من قيام العديد من الانشطة والاعمال على اراضيها) وهو ما يعتبر أحد الحقائق الفعلية التي كشفت عنها لجان التحقيق في البرلمان البريطاني (Amazon) والكونغرس الامريكي (Apple) وتورط (Microsoft) مع الحكومة الفرنسية (Marché Public)، هذه الحقائق مرتبطة بتلاعب المجمعات دولية النشاط في الارباح من خلال سياسات ومخططات التمويل الدولية ما بين الفروع.

3. الانتشار الدولي للأفكار (الاحتيال): يُعتبر انخراط بعض الدول النامية في مسعى التقارب مع المعايير المحاسبية الدولية عن طريق امتثال المحاكاة مكلفا وغير مناسب لها، كما أنّ العديد من الدول الافريقية التي تبنت الثقافة المحاسبية الانجلوسكسونية المُرتكزة على المستثمرين لا تمتلك أسواقا مالية نشطة. يمكن اعتبار الاتجاه الاكثر احتمالا لنشر الافكار في وقت مبكر كان عن طريق شركات التدقيق (BIG5) وهذا لأكثر من قرن من الزمن (Jones, 1995)[41] بالإضافة الى ان كل من الو.م.أ و المملكة المتحدة تعتبران من أكبر الدول المصدرة لرؤوس الاموال طوال القرن العشرين (UNCTAD, 2013)[42] وبذلك تعتبران من اكثر الدول امتلاكا للشركات متعددة الجنسيات، امر ساهم في زيادة قوة الارتباط بين الشركات متعددة الجنسيات ومكاتب التدقيق الدولية.

انتشار الافكار في الحقيقة ما هو إلاّ غطاء لممارسات وسلوكات انتهجتها المُجمعات بتواطؤ من مكاتب المحاسبة والمراجعة الدولية وضغط اللوبيات لأجل ضمان التغطية على سياسات التمويل المشبوهة وعلى عمليات التحايل في

الخضوع للضرائب مستغلين في ذلك الثغرات الموجودة في المنظومة القانونية لبعض البيئات نتيجة لضعف البيئة في حد ذاتها أو لتعمّد تشجيعها؛ حيث تستغل هذه المجمعات رغبة الدول في جذب هذا النوع من الانشطة الذي يغطي تحايلات كبيرة بما يضر بمصلحة البلدان التي تنتمي اليها هذه المجمعات (بنما، هونكونغ، لوكسمبورغ...).

V. الممارسة المحاسبية للتجميع في السياق الوطني.

تعتبر المُجمعات من بين الاشكال الحديثة للكيانات الناشطة في بيئة الاعمال الجزائرية بعد مرحلة الانفتاح الاقتصادي وتشجيع الاستثمار الاجنبي مُرتكزة على ثلاثة نماذج للمجمعات متمثلة في نموذج القطاع العمومي (اهم المجمعات مملوكة للدولة) ونموذج القطاع الخاص والمختلط ونموذج فروع الشركات متعددة الجنسيات، كما يختلف حجم التحول والتغير في سياسة كل نموذج لاستجابة دوافع انتشارها (النزعة التوسعية، التمويل، المحاكات والتحايل)، لذلك تتعلق الممارسة المحاسبية للتجميع بجميع هذه النماذج الثلاثة والتعامل معها في اطار القانون التجاري والنظام المحاسبي المالي.

يُعد ظهور النصوص القانونية المرتبطة بالتجميع المحاسبي في بيئة الاعمال الجزائرية حديث، لاعتبار أن التشريع ساهم في مسايرة تحوّل بعض الكيانات الى شركات قابضة (سوناطراك) على الرغم من كون العديد من المجمعات الجزائرية ظلّت تعد وتقدم حسابات فردية بالرغم من وجود بعض منها على رأس مجموعة من الكيانات، ويُعتبر الأمر رقم 27/96[43] أول نص تنظيمي تعرض لمفهوم السيطرة (الرقابة) وحدد فيه من يجبر على تقديم الحسابات المجمعة[44]، تبعه قرار يحدد كيفية إعداد وتجميع الحسابات المجمعة[45]، وتطرق هذا القرار إلى أساليب التجميع ومجال تطبيقها، ثُمّ القرار الذي يتضمن توافق المخطط المحاسبي الوطني مع نشاط الكيانات القابضة وتجميع حسابات المجمع،[46] وأخيرا القرار المُتعلق بتنظيم الحسابات المجمعة والكيانات بصفة عامة ومن خلاله تم التطرق إلى سيرورة الحسابات المجمعة في ظل النظام المحاسبي المالي، وغياب أي تعريف او مفهوم للمُجمعات سواء في القانون التجاري أو القانون 11-07 المتضمن للنظام المحاسبي المالي (SCF) وانما في اطار العلاقات القانونية المُكوَنة بين الكيانات، ومنه يمكن القول بأن أهم النصوص القانونية المتعلقة بإعداد وتنظيم القوائم المالية المجمعة هي:

- المواد من 729 إلى 732 مكرر 4 من القانون التجاري؛
- المواد من 31 إلى 36 من قانون النظام المحاسبي المالي (07-11)،
- المواد من 39 إلى 41 من مرسوم النظام المحاسبي المالي (08-156)،
- المواد من 131-1 إلى 131-4 و132-1 إلى 132- 18 من القرار الوزاري للنظام المحاسبي المالي.

1- الاطار المُنظم للممارسة المحاسبية للتجميع: تمّ التطرق لموضوع تجميع الحسابات في الأمر رقم 27/96 المتضمن القانون التجاري على انه تقديم الوضعية المالية ونتائج مجموعة الشركات وكأنها تشكل نفس الوحدة،والمُحدد للكيانات القابضة "تسيير مساهمات الدولة"، الكيانات المُراقِبة والمجمعة (الرقابة)، بالإضافة إلى التركيز على نموذج الحصة وحقوق التصويت (أكثر من 50% من رأسمال شركة أخرى) في تحديد الشركات المُعدّة بتقديم الحسابات المجمعة، وإلزام الشركات القابضة التي تلجأ علنيا للادخار و/ أو المسعرة في البورصة بإعداد الحسابات مجمعة[47]، وتمّ اعطاء الاجراءات والتنظيمات الخاصة بالعلاقة بين الكيان الام والكيانات الاخرى "تابعة، مساهمة" في (المادة 796 الى المادة 799).

2- قواعد التجميع وفق النظام المحاسبي المالي: عرّف النظام المحاسبي المالي أجزاءَ مهمة من ممارسة التجميع المحاسبي في اطار التطرق إلى نطاق وتطبيق ممارسة المحاسبية للتجميع، بالإضافة إلى طُرق وقواعد اعداد الحسابات المجمعة، كذلك المحتوى والافصاح عن القوائم المالية المجمعة، وفرض النظام المحاسبي المالي (SCF) على الكيانات التي تراقب كيانات أخرى إعداد وتقديم البيانات المالية المجمعة وذلك في مادته رقم (132-2) والتي تنص على: " كل كيان له مقره أو نشاطه الرئيسي في الإقليم الوطني ويراقب كيان أو عدة كيانات يعدّ وينشر كل سنة الكشوف المالية المجمعة لكل الكيانات"[48].والجهة التي يقع على عاتقها اعداد القوائم المجمعة حسب المادة رقم (132-3) تنص على: " يكون إعداد ونشر البيانات المجمعة على عاتق أجهزة إدارة الكيان المُهيمن على المُجمَع الذي يُعرف بالكيان المدمج (أو الشركة الأم) أو على عاتق الهيئة التي تتولى قيادته ومراقبته"، وقد نص النظام المحاسبي على اعفاء كل الكيانات المُهيمنة من اعداد قوائم مالية مجمعة اذا كانت مملوكة بنسبة 90% من حقوق التصويت من طرف كيان أخر (مثال ذلك امتلاك مجمع سوناطراك على 100% من حقوق التصويت للكيان التابع ENSP الذي بدوره يُهيمن على بعض الكيانات ومع ذلك فإنه يعد قوائم مالية مجمعة في خلاف صريح للمادة رقم (132-4).

اعطى النظام المحاسبي المالي تعريفا لموضوع السيطرة ومحيط التجميع بما يوافق المعيار المحاسبي الدولي سابقا IAS27 حيث عرّفها على انها سلطة توجيه السياسات المالية والعملياتية لكيان بغية الحصول على منافع من انشطته. ويفترض وجود السيطرة في الحالات التالية:

- الامتلاك المباشر أو غير المباشر لأغلبية حقوق التصويت في كيان اخر؛
- السلطة على أكثر من 50% من حقوق التصويت مُحصَل عليها في اطار اتفاق مع الشركاء الاخرين أو المساهمين؛
- سلطة تعيين أو إنهاء مهام أغلبية مسيري كيان أخر؛

- سلطة تحديد السياسات المالية العملياتية للكيان بموجب القانون الأساسي أو بموجب عقد؛
- سلطة جمع أغلبية حقوق التصويت في اجتماعات هيئات تسيير الكيان.

3- مقارنة SCF مع نموذج (IASB) والنموذج الأمريكي: أعطت وجهات النظر بين المعايير الدولية للإبلاغ المالي ومبادئ المحاسبة الأمريكية منذ 2002 تقاربا الى حد بعيد لكون نموذج التجميع هو في الأساس نفسه وفقا لـ IFRS و US GAAP، الا أن النموذج الأمريكي أظهر مستويين من التجميع وخلفية التوجه بناءً على فضيحة انرون؛ الأول يعتمد على حقوق التصويت (نموذج التصويت) أما المستوى الثاني منه فيرتكز على التحليل النوعي للسلطة من خلال تحليل الأنشطة الهامة والتعرض للخسائر المحتملة أو الفوائد (نموذج تغير الفائدة)، إضافة الى ذلك وفقا لـ US GAAP يتم تقييم جميع الكيانات أولا لتحديد ما اذا كانت تخضع لنموذج تغير الفائدة (VIEs)، ثم إنها تُقيَم على أساس نموذج التصويت وحقوق اتخاذ القرار في اطار (نموذج تصويت الفائدة)، كما اصدر مجلس معايير المحاسبة المالية FASB في2015/02[49] توجيهات تضمنت عدة تغييرات في ما يخص التجميع المحاسبي المتعلق بالكيانات متغيرة الفائدة (VIEs)، ينطبق هذا التوجيه الجديد للكيانات في جميع الصناعات حيث اظهر العديد من النقاط والتعديلات الهامة: - تحديد ما إذا كان الكيان هو كيان فائدة متغيرة (VIE)- الأتعاب المدفوعة لصانع القرار أو مقدم الخدمة-الأطراف ذات الصلة،ويدخل المعيار حيز التنفيذ بالنسبة للكيانات التجارية للفترات السنوية التي تبدأ بعد 15 ديسمبر 2016، كما يُسمح بالتطبيق الجزئي لفترة مؤقتة.

الاختلاف في ممارسة التجميع المحاسبي بين US GAAP وIFRS ينشأ من خلال الممارسات المحاسبية للكيان الام وامكانية وجود اختلافات عما هو عليها في الكيان التابع، حيث انه وفقا لـ US GAAP يمكن تطبيق سياسات محاسبية مختلفة داخل المجمع بغرض معالجة بعض قضايا الصناعات المتخصصة، وهذا ما لا يتوافق مع المعايير الدولية (Gornik-Tomaszewski, Sylwia and Larson, 2014)[50]، أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) تعديلات[51] على تحليل التجميع المحاسبي الا انها تؤكد استمرارية الاختلاف بين US GAAP وIFRS في بعض الحالات على غرار؛ متطلبات اعداد القوائم المالية المجمعة، مفهوم الكيان/ الكيان الاستثماري، نموذج التجميع، السياسات المحاسبية وفترات اعداد التقارير، كما هو موضح في الجدول (1).

- تفسير المقارنة: اختلاف بين IASB وFASB في تحديد مفهوم دقيق للسيطرة قاد إلى تحليلات مختلفة، نتائجها حتما ستؤثر على تحديد محيط التجميع أي أنه ليس بالضرورة إذا حُددت الكيانات المجمعة وفق المعيار الدولي للإبلاغ المالي ان ذلك سيتوافق مع ما جاء ضمن محيط التجميع وفقا للمعيار الأمريكي، خاصة إذا كانت حقوق التصويت هي المقاربة التي بني عليها تحديد محيط التجميع، حيث يظهر هذا الاختلاف عند تحديد السيطرة بدون اغلبية حقوق التصويت (de Facto control)، ومع رفض اللوبيات ومختلف الصناعات في البيئة الامريكية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية لكونهالا تلبي احتياجات البيئة الامريكية ولا تستجيب لمتطلباتها، وهو حدث مهم كون اهتمامات وفلسفة بيئة الاعمال الامريكية تكمن في تحقيق متطلباتها واحتياجات مختلف الاطراف وذوي المصالح اكثر من محاولة الامتثال وفق التوجه الدولي.

الاختلاف الظاهر بين توجه الممارسات الدولية والنظام المحاسبي المالي راجع لإعتماد هيئة التوحيد الوطنية على محاولة الامتثال والتقارب مع البيئة الدولية مع عدم تلبية احتياجات بيئة الاعمال الوطنية وكذا متطلبات المجمعات الجزائرية لكون المشكل الاساسي والرئيسي الذي تعالجه البيئة الدولية هو مشكل الكيانات ذات الغرض الخاص باعتبار أنّ التعديلات والمناقشات بين مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) كان مرتكزا على هذا النوع من الكيانات وهو ما يجعل البيئة الجزائرية غير قادرة على التأقلم مع هذه المتطلبات الحديثة.

VI. النموذج المحاسبي للتجميع في بيئة الاعمال الجزائرية.

بناء نموذج محاسبي جزائري للمجمعات قد يعتمد على توجهين (مثل الخيار الأوروبي مع مراعاة الخصوصية الجزائرية) توجه دولي قائم على المعايير المحاسبية الدولية (IFRS) وتوجه وطني قائم على النظام المحاسبي الوطني، كون كل منهما له ارضيته اسسه اهدافه واستراتيجيته. فالتوجه الدولي القائم على المعايير المحاسبية قد يقدم مخرجات محاسبية تساعد في اتخاذ القرارات المختلفة، فالمحاسبة من هذا المنظور النظري والمعياري وسيلة تسيير ضرورية. كما يراعي هذا التوجه احتياجات المستثمر الأجنبي ومتطلبات الاسواق المالية الدولية والنزعة التوسعية للمجمعات دولية النشاط. فيما يراعي التوجه الوطني خصوصية البيئة الجزائرية واهداف الدولة الجبائية وخصوصية المجمعات غير المسعرة التي لا تُظهر الرغبة في التوسع نظرا لمحدودية امكاناتها وغياب المساهمين الاجانب لكون اغلبها مجمعات عائلية او عمومية.

تحظى ظاهرة المجمعات في بيئة الاعمال الجزائرية تقاربا من حيث الانتشار والتمويل بنظيرتها الالمانية (قبل اعتماد المعايير سنة 2005) مع وجود اختلاف جوهري حول الهدف من المخرجات المحاسبية ومستوى نشاط البورصة في كلا البيئتين. فالتقارب يظهر في توجه المجمعات من حيث انتشارها ونوعية المستثمر المحلي وكذا خصوصية المجمعات (العائلية والعمومية) فلا نجد توجه ذو نزعة استثمارية دولية ضمن البيئتين، وكذلك الامر بالنسبة للتمويل إذ تعتمد المجمعات في البيئة الجزائرية والبيئة الألمانية على مصدر تمويل داخلي (المساهم المحلي) ولا تستهدف الاسواق المالية الأجنبية. أما الاختلاف فيظهر في كون المخرجات المحاسبية في البيئة الالمانية هي مخرجات يعتمد عليها وتعتبر

اداة للتسيير ووسيلة للاتصال الوطني بسبب مستوى النضج الذي وصلت إليه الممارسة المحاسبية، أما على المستوى المحلي فنجد غياب شبه تام في استخدام المخرجات المحاسبية لغاية اتخاذ القرارات؛ مما يضعف من اهتمام المسير بهذه المخرجات ويقلل من عنايته بها وحتى بعرضها والافصاح عنها كونها لا تمثل سوى وسيلة التزام وعبء بالنسبة للكيانات.

بالإضافة لما سبق يتميز السوق المالي الجزائري بضعف النشاط مقارنة بالسوق غير الرسمي الذي ازدهر في الجزائر مع استفحال ظاهرة الأوفشور، وعلاقتها بنموذج الأعمال للمجمعات التي تزاول نشاطا في الجزائر والذي شهد درجة تركيز عالية حول برامج الانعاش الاقتصادي وبرامج النمو التي تزامنت مع اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، والانزال الكبير لصناديق الاستثمار الأجنبية وجنيها لعقود شراكة استراتيجية قوية في مختلف المجالات وهذا بواسطة الشركات متعددة الجنسيات التي تمتلكها أو تمتلك جزءًا من رأسمالها. وتعد ثقافة الأعمال للشركات متعددة الجنسيات وحساسيتها تجاه الملف الجبائي عاملا شديد التأثير على خيارات هيئات التوحيد الوطنية وشكل النموذج المحاسبي الوطني للتجميع.

يهدف النموذج ذو التوجهين الدولي نحو (IFRS) والوطني ربما إلى محاولة إضفاء الشرعية على النظام المحاسبي بحيث تُعطى إمكانية الاختيار للمجمعات بين التوجهين بما يخدم استراتيجيتها، فالمجمعات الكبيرة دولية النشاط ترى التوجه الدولي كونه يساعد في الإجابة على احتياجاتها في حين تُعطى امكانية الاختيار للمجمعات الاخرى باعتماد النظام المحاسبي الوطني او التوجه نحو تبني المعايير المحاسبية الدولية. هذا النموذج ربما قد يلائم بعض المجمعات الجزائرية التي تلتزم بقواعد التجميع بهدف الحصول على امتيازات جبائية فقط كما هو معمول به حاليا حيث نجد أن الكيان الام يقوم بوضع السيطرة على الكيانات التابعة الأكثر من 90% فقط بهدف الحصول على امتيازات جبائية كالإعفاءات على (TAP،TVA ، الخ)على العمليات بين فروع المجمع.

ساهم النظام الجبائي بطريقة غير مباشرة في احداث الاختلال ودفع بالكيانات نحو تحصيل الامتيازات الجبائية على حساب تقديم المعلومة المالية الصادقة. في الوقت الذي تعتمد بعض المجمعات (سيفيتال وفروع بعض الشركات المتعددة الجنسيات) محاسبة يعتمد عليها في التسيير الداخلي (لتسيير المخزونات،التحكم في الأنشطة....). ولذلك فإن منطق التسيير والمنطق المالي لهذا النوع من المجمعات كشف عن عجز النظام المحاسبي المالي على مسايرة احتياجات هذه الفئة من المجمعات كون أهدافها تتعدى ما يمكن أن يتصوره معدو النظام المحاسبي المالي؛ لضعف البيئة المحاسبية الوطنية عن استيعاب ثقافة المجمعات دولية النشاط ومتابعة أنشطتها المعقدة.

VII. الخلاصة:

أظهرت نتائج الدراسة خصوصية الممارسة المحاسبية للتجميع في بيئة الأعمال الدولية والغموض الذي يحيط بها، وأثبتت محدودية المناقشات على المستوى الدولي في توضيح مدى استجابة النموذج المحاسبي الدولي للتجميع لاحتياجات المجمعات دون المساس بمصلحة باقي الأطراف ذوي العلاقة. خاصة بعد الأثار التي خلفتها الأزمة المالية العالمية سنة 2008، نتيجة للسلوكات الانتحارية للكثير من الشركات على المستوى الدولي بدافع تحقيق الربح.

نموذج الأعمال (Business model) للمجمعات أصبح ذو نزعة توسعية أكثر فأكثر ساعد على ذلك تزايد عدد الجنات الضريبية نتيجة لتنافس بعض الدول على استقطاب فروع المجمعات في إطار ترتيبات واتفاقيات جبائية تسمح بالنشاط تحت غطاء ما بات يعرف بالشركات والحسابات البنكية أوفشور (Offshore) أو الكيانات ذات الغرض الخاص (SPE)، الأمر الذي سهل على بعض المجمعات ممارسة الاحتيال باستعمال الهندسة المالية والأمثلية الجبائية، ما مكنها التهرب الجبائي بالتردد العالي (Évasion fiscale à haute fréquence) من خلال العمليات بين فروع المجمعات عن طريق مخططات دولية متشابكة ضمن فضاء افتراضي جديد للأعمال يصعب تتبعها من خلاله.

هيمنة ثقافة المعايير المحاسبية الدولية وارتباطها بممارسات وسلوكيات مكاتب المحاسبة والمراجعة الدولية (Big5) والشركات متعددة الجنسيات وضغط اللوبيات وصناديق الاستثمار في مختلف قطاعات النشاط تحت غطاء انتشار الأفكار، عقد من مهمة هيئات التوحيد الوطنية لمعظم الدول في مسايرة تطور النموذج المحاسبي الدولي. والدليل الاصلاحات التي أدخلها مجلس (IASB) على المعايير المحاسبية والتفسيرات الخاصة بالمجمعات وسياسة التقارب مع مجلس (FASB) بخصوص موضوعي السيطرة ومحيط التجميع. التي جاءت على وقع الفضائح المالية والاتهامات الموجهة للمعايير الدولية على أنها السبب في خلق الأزمة وتسريع وتيرتها.

عمق النموذج المحاسبي الأوروبي للتجميع القائم على إلزام المجمعات المسعرة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية وترك الخيار للباقي، في فجوة التوازن بين مصلحة مختلف الأطراف ذوي المصالح لعدة أسباب، أهمها هشاشة نظام القرار داخل هيئات الاتحاد الأوروبي (المفوضية – البرلمان–اللجان) أمام هيمنة الشركات والمنظمات الدولية على صناعة القرارات التي تخدمها والتي تأتي في الغالب على حساب المصلحة الوطنية للدول الأوروبية التي تعتبر في الأصل غير متجانسة (لكسمبورغ / باريس) على سبيل المثال.

خيار النموذج المحاسبي الوطني للتجميع يجب أن يراعى في بناءه تحقيق التوازن بين مصلحة مختلف الأطراف المعنية كأساس لصون المصلحة الوطنية، وهو البعد الذي غاب عند ارساء النظام المحاسبي المالي (SCF) بعد عملية

الإصلاح المحاسبي التي لا يوجد اتفاق حول خلفيتها، أهدافها وحتى مصدر تمويلها (هبة من البنك الدولي) وهذا لضعف بيئة المحاسبة وخصوصيتها الثقافية والتاريخية وتأثرها بنظام حوكمة قائم على الريع. وبالتالي فإن القراءة المتأنية للظرفية الاقتصادية على المستويين الوطني والدولي قد تساعد على ترجيح خيار فصل الجباية المتعلقة بأنشطة المجمعات عن المحاسبة. على الرغم مما لهذا الخيار من تبعات ترتبط أساسا بقرار توطين أنشطة المجمعات (Délocalisation) وتأثير ذلك على ملف التشغيل الذي تنجح الشركات متعددة الجنسيات دائما في استغلاله وإدارته لمصلحتها.

- ملحق الجداول والأشكال البيانية:

الجدول رقم (1): المقارنة بين النموذج الدولي والنموذج الأمريكي

	وفقا لـ IFRS10	وفقا لـ US GAAP
هل يجب تجميع كل الكيانات التابعة؟	عموما نعم، مع تعديل 2012 أعفى المعيار الآن الكيانات الاستثمارية المؤهلة من تجميع كيانات تابعة معينة.	لا، لا تزال استثناءات لبضع الصناعات المتخصصة. أيضا في حالة كون الكيان التابع في وضعية افلاس او إعادة تنظيم قانوني.
كيف عُرفت السيطرة وكيفية تفعيلها؟	نموذج استخدام "سلطة توجيه" تكون سيطرة الكيان الام إذا:1- سلطة على الكيان 2- حقوق التعرض لعوائد الكيان 3-القدرة على التأثير في عوائد الكيان. حقوق التصويت ليست العامل المهين في تقييم السيطرة، "السيطرة الفعلية" قد تنشأ دون امتلاك اغلبية حقوق التصويت	"المساهمة في اغلبية الفوائد" تغير الفائدة" نموذج الأساسي للمتغيرين هو الأول خاص بـ VIEs والثاني بالكيانات الكلاسيكية. بالنسبة للكيانات الكلاسيكية؛ السيطرة هي سلطة التحكم في السياسات التمويلية والتشغيلية للكيان. عادة سيطرة الام على الكيانات عند امتلاكها لـ 50% من حقوق التصويت. اما الكيانات التي تعتبر ضمن VIEs تقيم وفق نموذج تغير الفائدة.
هل حقوق التصويت تؤخذ بعين الاعتبار في تحديد السيطرة؟	نعم، تؤخذ حقوق التصويت في الحسبان إذا كانت تمارس حاليا.	لا، لا تؤخذ عموما في الحسبان
هل تقييم السيطرة يكون بشكل مستمر؟	نعم	بالنسبة لـ (VIEs) نعم، اما الكيانات الكلاسيكية فلا، التقييم الوحيد يكون عند تغير حقوق التصويت.
هل يجب استخدام سياسات محاسبية موحدة داخل المجمع؟	أكيد	لا، ولكن يستحب من الناحية النظرية.
وجود محاسبة أصول محددة (SILO)؟	تطبيقه لجميع الكيانات دون استثناء.	تطبيقه خاص فقط بكيانات نموذج تغير الفائدة (VIEs).
هل يجب على الكيان الأم والكيانات التابعة عموما استخدام نفس تاريخ الإبلاغ عند التجميع؟	نعم، إذا كان الفرق بين تاريخ القوائم المالية للكيان الام والتابع لا يزيد عن 3 أشهر، ويجب ان يكون طول فترات التقرير او أي تاريخ بين القوائم المالية هو نفسه من فترة الى فترة.	لا، ولكن مرغوب فيه من الناحية النظرية. الاختلاف لا يمكن أن يزيد عن 3 أشهر.
هل إجراءات التجميع المحاسبي متطابقة بين كل كيانات المجمع؟	نعم	نعم

المصدر: Tomaszewski, Robert K ,New Consolidation Requirements Under IFRS.2014

الإحالات والمراجع:

[1]. Mazars, **L'essentiel de la norme IFRS10 « Etat financière consolidés », en 40 question/réponses**, 2011.

[2]. على سبيل المثال؛ على عكس المعيارين IAS27 وSIC12، IFRS10 عالج بشكل صريح علاقة الوكيل – الرئيس، حيث يشرح كيفية التعرف عليهما وتحديد من له الحق في السيطرة وهو ما توسع فيه واعطى أكثر شروحات من SIC12.

[3]. تعديلات في المعايير IFRS10، IFRS1، IAS27.

[4]. Reiland, Michael, **Abgrenzung des Konsolidierungskreises nach IFRS 10 (Consolidation: Identifying Subsidiaries Under IFRS 10**, 2011, Available at SSRN 1934288.

[5]. Walker, RG, **International accounting compromises: the case of consolidation accounting**, Abacus, No. 14 (2), 1978, P.P.97-111.

[6]. Edwards, John Richard, and KM Webb, **The development of group accounting in the United Kingdom to 1933**, The Accounting Historians Journal, 1984, P.P.31-61.

[7]. Shaw, JC, **Criteria for consolidation**, Accounting and Business Research, No. 7 (25), 1976, P.P.71-78.

[8]. Taylor, P.A, **Consolidated financial statements: Concepts**, Issues and techniques, Academic Press, London, 1987.

[9]. Ashton, Raymond K, **The Argyll foods case. A legal analysis**, Accounting and Business Research, No. 17 (65) , 1986, P.P.3-12.

[10]. Nobes, Christopher, **The causes of financial reporting differences**, Issues in multinational accounting:30, 1988.

[11]. Stenka, Renata, and Peter Taylor, **Setting UK standards on the concept of control: an analysis of lobbying behaviour**, Accounting and Business Research, No. 40 (2), 2010, P.P.109-130.

[12]. Gray, Sidney John, **International group accounting: international harmonisation and the seventh EEC directive**, Croom Helm Ltd, 1988.

[13]. Bensadon, Didier, **La fièvre des filiales chez AFC (1921-1939). Consolidation des comptes et reporting**, Revue Française de Gestion, No. 34 (188-189), 2008, P.P.201-218.

[14]. SCHWING, E. **Première condition pour pouvoir établir des "bilans consolidés**, In La Semaine de la comptabilité, 1937.

[15]. Obert, Robert, **Pratique des normes IFRS**, 5e édition: Normes IFRS et US GAAP, Dunod, 2013, P.123.

[16]. Total-CFP, Saint-Gobain, Pechiney, la Compagnie Générale d'Electricité.

[17]. Bensadon, Didier, **Analyse longitudinale de la consolidation des comptes dans les revues comptables professionnelles (1954-1985)**, Comptabilité-Contrôle-Audit, No.11 (3) , 2005, P.P.105-128.

[18]. Bensadon, Didier, **Les comptes de groupes en France (1929-1985): origines, enjeux et pratiques de la consolidation des comptes**, Presses Universitaires de Rennes, 2009.

[19]. Meyssonnier, François, and Frédéric Pourtier, **Contrôle du périmètre et périmètre de contrôle– Réflexion sur le système d'information comptable des groupes**, Comptabilité-Contrôle-Audit, No.19 (3), 2013, P.P.117-146.

[20]. Colinet, François, and Simon Paoli, **Pratique des comptes consolidés**, Ordre des experts-comptables, 2001, P.26.

[21]. Müller, VO, **Academic Research On Group Accounting Over The Past Fifty Years**, International Journal Of Business Research, No.11 (1), 2011, P.P.145-155.

[22]. Hartgraves, Al L, and George J Benston, **The evolving accounting standards for special purpose entities and consolidations**, Accounting Horizons, No.16 (3), 2002, P.P.245-258.

- McKee, Thomas E, Linda J Bradley, and Robert W Rouse, **Accounting for special purpose entities: the control view versus the primary beneficiary view for consolidation**, Journal of Applied Accounting Research, No. 8 (1), 2006, P.P.162-207.
- Benston, George J, and Al L Hartgraves, **Enron: what happened and what we can learn from it**, Journal of Accounting and Public Policy, No. 21 (2), 2002, P.P.105-127.

[23]. Microsoft, Yahoo, Google, Apple, Facebook, Amazon.

[24]. (ARB4 لسنة 1939 أو في تعديلات ARB51).

[25]. Nobes, Christopher, **The development of national and transnational regulation on the scope of consolidation**, Accounting, auditing & accountability journal, No. 27 (6), 2014, P.P.995-1025.

[26]. Variable-interest entities.

[27]. Nobes, Christopher, Opcit, P.1004.

[28]. Reiland, Michael, **Abgrenzung des Konsolidierungskreises nach IFRS 10 (Consolidation: Identifying Subsidiaries Under IFRS 10**, 2011, Available at SSRN 1934288.

[29]. George, Susan, **Les usurpateurs: comment les entreprises transnationales prennent le pouvoir**, Seuil, 2014.

[30]. Gélard, Gilbert, **La nouvelle normalisation pour les comptes consolidés : IFRS 10, 11 et 12**, 2011.

[31]. Peng, Mike W, and Andrew Delios, W**hat determines the scope of the firm over time and around the world? An Asia Pacific perspective**, Asia Pacific Journal of Management, No. 23 (4), 2006, P.P.385-405.

[32]. Schilling, Florian, **Corporate Governance in Germany: the move to shareholder value**, Corporate Governance: An International Review, No. 9 (3), 2001, P.P.148-151.

[33]. Weißenberger, Barbara E, Anne B Stahl, and Sven Vorstius, **Changing from German GAAP to IFRS or US GAAP: A survey of German companies**, Accounting in Europe, No. 1 (1), 2004, P.P.169-189.

[34]. Nobes, Christopher, **Towards a General Model of the Reasons for International Differences in Financial Reporting**, Abacus, No. 34 (2), 1998, P.P.162-187.

[35]. Ding, Yuan, Jacques Richard, and Hervé Stolowy, **Towards an understanding of the phases of goodwill accounting in four Western capitalist countries: From stakeholder model to shareholder model**, Accounting, Organizations and Society, No. 33 (7–8), 2008, P.P.718-755.

[36]. Nobes, Christopher, Opcit.

[37]. Tarca, Ann, Richard D. Morris, and Melissa Moy, **An Investigation of the relationship between use of International Accounting Standards and Source of Company Finance in Germany**, Abacus No. 49 (1), 2013, P.P.74-98.

[38]. Lindahl, Frederick, and Hannu Schadéwitz, A**re legal families related to financial reporting quality?**, Abacus, No. 49 (2), 2013, P.P.242-267.

[39]. يمكن توضيح هذا على ان الدخل يحتسب في الو.م.أ والمملكة المتحدة من منظور قانون الضرائب الذي يتطلب العديد من التعديلات على الارباح المعدة من قبل المحاسبين.

[40]. Nobes, Christopher, Op;cit, P.1001.

[41]. Jones, Edgar, **True and Fair: Price Waterhouse**, Penguin Uk, 1995.

[42]. UNCTAD, **World Investment Report**, Annex Table 2, United Nations Conference on Trade and Development, Geneva, 2013.

[43]. الأمر رقم 27/96 المؤرخ في 1996/12/9 والذي يعدل ويتمم الأمر رقم59/75 المؤرخ في 1975/09/26 والمتضمن القانون التجاري الجزائري.

[44]. اعتمد النظام المحاسبي على مصطلح "المدمجة".

[45]. حسب الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية رقم87 الصادرة في 1999/10/29.

[46]. حسب الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية رقم91 المؤرخة في 1999/12/22.

[47]. استعمل القانون التجاري الجزائري مصطلح الحسابات المدعمة.

[48]. المادة رقم (132-2) من الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية العدد 19، الصادرة في 2009/03/25، ص.15.

[49]. FASB, Accounting Standards Update No. 2015-02, Consolidation (Topic810): Amendments to the Consolidation Analysis.

[50]. Gornik-Tomaszewski, Sylwia, and Robert K Larson, **New consolidation requirements under IFRS**, Review of Business, No. 35, (1):47, 2014.

[51]. تعديلات ASU رقم 02-2015، وتكون حيز التنفيذ بداية 2016.16.

محاولة تقييم أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على نتائج التحليل المالي للحسابات المجمعة في الجزائر - حالة صيدال-

حمزة شنوف (*) & شريفة رفاع (**)
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر

ملخص : تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تقييم مدى استجابة وتوافق قوانين وتعليمات النظام المحاسبي المالي الجزائري المطبقة في مجمع صيدال، لمتطلبات بعض معايير المحاسبة الدولية المستنبطة من الدراسات السابقة والمتمثلة في (12 - 16 -19 -36)IAS، والتي لها أثر مباشر على عملية التحليل المالي عند تطبيقها لأول مرة، وبغية الوصول إلى أهداف الدراسة قمنا باستخدام اختبار (t) لعينتين مستقلتين تمثلتا في متطلبات معايير المحاسبة الدولية وما يقابلها من متطلبات وفق النظام المحاسبي المالي، وأشارت النتائج إلى وجود استجابة تصل نسبتها إلى 68,75%، وهناك أيضا تأثير ذو دلالة إحصائية وهذا ما يعبر عنه ناتج اختبار (t) والمقدر بـ 7,978- وبدرجة حرية مقدارها 115، ومن ثم قمنا بمقارنة نتائج المردودية المالية والاقتصادية لمجمع الشركات صيدال خلال المرحلة الانتقالية، وخلصت نتائجها إلى وجود تأثير على مستوى المردودية الاقتصادية خلال سنة 2009، وذلك من خلال تأثير تطبيق الضرائب المؤجلة على الأصول على كل من مردودية الأصول ومردودية الأموال التشغيلية في حدود 0.92-% و 1,32-% على التوالي.

الكلمات المفتاح : حسابات مجمعة، نظام محاسبي مالي، معايير المحاسبة الدولية، تحليل مالي للحسابات المجمعة.

تصنيف JEL : L25، M41.

I. تمهيد:

كان ومازال الاهتمام بموضوع معايير المحاسبة الدولية قائما على المستوى الدولي ويظهر ذلك جليا من خلال التطورات الجديدة الحاصلة على مستوى المعايير المحاسبة الدولية الخاصة بالحسابات المجمعة والفردية، وكذا الأبحاث، الملتقيات والمؤتمرات الدولية، وآخرها مؤتمر المحاسبي الدولي التاسع عشر، المنعقد عام 2014 بروما، بحضور 4000 مهني من 100 دولة، وكان موضوعها حول" تطوير جودة المحاسبة الدولية". أما على المستوى المحلي فيعتبر موضوعها حديث الساعة، نتيجة لالتزام المؤسسات الجزائرية بتطبيق النظام المحاسبي المالي SCF والمستمدة مبادئه من معايير المحاسبة الدولية بداية من 2010/01/01، وبتطبيق أثر رجعي لسنة 2009.

إن انتشار المجمعات حول العالم محليًا ودوليًا، وتشابك المصالح بين الأطراف باختلاف أنواعها، أدى بمجلس معايير المحاسبة الدولية بالاستقرار على عدة معايير خاصة بالحسابات المجمعة، لكن هذا لم يدم طويلاً ويرجع ذلك لاكتشاف سلبيات هذه المعايير (IAS 27, IAS 28, IAS 31)، والتي كانت نتائج تطبيقها عدم تلبية احتياجات ذوي المصالح، ويظهر ذلك من خلال تكاثف طلبات مجموعة 20، ومجلس الاستقرار الدولي وأطراف أخرى للجهة المصدرة بإعادة النظر في تلك المعايير، مما قاد بمجلس المعايير المحاسبية الدولية في 12 ماي 2011 بالقيام بتعديل في المعايير المحاسبة الدولية (IAS 27, IAS 28) وإلغاء (IAS 31)، ونشر معايير تقارير مالية دولية جديدة (IFRS 10, IFRS 11, IFRS 12)، وألزمت تطبيقها ابتداءا من الفاتح من جانفي 2013 أو بعد، ومع ذلك قام الاتحاد الأوروبي بزيادة فترة إضافية لمدة عام للشركات الأوروبية مما يجعل إلزامية تطبيقها في الفترة السنوية التي تبدأ بعد 1 جانفي 2014.

➢ **مشكلة الدراسة:** باعتبار تلك الحسابات المجمعة المصدر الرئيسي لجميع مستخدمي القوائم المالية حالها كحال القوائم المالية الفردية، وذلك في شكل مخرجات محاسبية كمية تساعد على فهم ومعرفة القواعد المحاسبية التي تحكم إعداد البيانات والتقارير من قبل المستخدمين وكذا تحليلها، ومما ساعد على ظهورها عدم كفاية تحليل القوائم المالية الفردية في الحكم على مستوى الأداء المالي للمجمع ككل في شكل متكامل من حيث وضعية المجمع وعمليات اتخاذ القرار... ؛ ولتمكن المجمع من معرفة قدرته على بلوغ أهدافه وتقييم وضعيته، ففي هذه الحالة فهو بحاجة إلى تقييم أدائه بالطريقة المناسبة، من خلال انتقاء المؤشرات المالية المناسبة التي تنطبق على كل من القوائم المالية الفردية والمجمعة على حد سواء، والمؤشرات الخاصة بالقوائم المالية المجمعة فقط ؛ وبالرغم من تماثل أدوات التحليل المالي للحسابات المجمعة باختلاف طبيعة الأنظمة المحاسبية، يكمن الاختلاف في مخرجات المعلومة المحاسبية والتي تختلف حسب قواعد النظام المحاسبي المطبق، التي قد تؤدي إلى تغيير الحكم على الوضعية المالية وعملية اتخاذ القرار للمجمع ككل.

وعلى ضوء ما سبق، تتبلور معالم طرح **الإشكالية الرئيسية** في السؤال التالي:

ما هو أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على نتائج التحليل المالي للحسابات المجمعة ؟

eMail : (*) Chennouf_hamza@hotmail.fr & (**) Ch.refaa@gmail.com

أما بخصوص **الإشكاليات الفرعية** فتلخص أسئلتها على النحو التالي:

- ما مدى استجابة القوائم المالية المجمعة المعدة وفق النظام المحاسبي المالي لمجمع صيدال في تطبيق متطلبات معايير المحاسبة الدولية التي لها أثر مباشر على عملية التحليل المالي عند تطبيقها لأول مرة ؟
- هل تلتزم القوائم المالية المجمعة المعدة وفق النظام المحاسبي المالي لمجمع صيدال بتطبيق متطلبات معايير المحاسبة الدولية التي لها أثر مباشر على عملية التحليل المالي ؟
- فيما يتمثل الاختلاف عند حساب المردودية المالية والاقتصادية للقوائم المالية الفردية مقارنة بالقوائم المالية المجمعة؟
- ما مدى أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على نتائج المردودية المالية والاقتصادية لمجمع صيدال خلال المرحلة الانتقالية ؟

➢ **فرضيات الدراسة:**

- **الفرضية الرئيسية الأولى:** هناك استجابة متوسطة في تطبيق متطلبات معايير المحاسبة الدولية التي لها أثر مباشر على عملية التحليل المالي عند إعداد مجمع صيدال لقوائمه المالية؛
- **الفرضية الرئيسية الثانية:** يلتزم مجمع صيدال بتطبيق متطلبات معايير المحاسبة الدولية التي لها أثر مباشر على عملية التحليل المالي عند إعداد قوائمه المالية المجمعة؛
- **الفرضية الرئيسية الثالثة:** ليس هناك أي اختلاف في قياس كل من المردودية المالية أو الاقتصادية عند تحليل القوائم المالية الفردية مقارنة بالقوائم المالية المجمعة؛
- **الفرضية الرئيسية الرابعة:** ليس هناك أي تأثير لتطبيق النظام المحاسبي المالي على نتائج المردودية المالية والاقتصادية خلال المرحلة الانتقالية؛

➢ **أهمية الدراسة:** تتمثل أهمية الدراسة في كونها من أوائل الدراسات التي تتناول موضوع تأثير معايير المحاسبة الدولية على نتائج التحليل المالي للحسابات المجمعة في الجزائر، ونسبة تطبيق المعايير المؤثرة على نتائج التحليل المالي عند إعداد القوائم المالية المجمعة المعدة وفق **SCF**، وذلك نتيجة المكانة التي تحتلها المجمعات في الحياة الاقتصادية، ككونها مساعدة على تحقيق التنمية الاقتصادية على الأمد الطويل ؛ وكذلك من بين أهم وأشهر الدراسات المقدمة من طرف عديد الباحثانين في العشر السنوات الأخيرة، إذ أننا نجد ما لا يقل على عشر دراسات سابقة طبقت على مستوى عشر دول مختلفة. والذي يحدد في مجملها العلاقة بين الأداء المالي وتطبيق معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية لأول مرة.

➢ **أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مدى فعالية المعايير **(12 – 16 – 19 -36) IAS** في تأثيرها على نتائج التحليل المالي عند تطبيقها لأول مرة.

➢ **منهجية الدراسة:** تمثلت منهجية الدراسة بتطبيق منهج دراسة حالة، وبإسقاط الدراسة على مجمع صيدال، وقد تم الاعتماد على عملية جمع الوثائق كأداة من أدوات البحث العلمي. بالإضافة إلى كل من الملاحظة والمقابلة. أما بخصوص البرامج والمعالجات المستخدمة، تم تجميع البيانات المحصلة وتفريغها في برنامجي Excel، و16 SPSS وذلك حسب طبيعة المعلومة. وتتلخص خطوات إعداد الدراسة في ثلاث نقاط رئيسية نلخصها على النحو التالي:

- قياس مدى استجابة القوائم المالية الخاصة بالشركة الأم لمجمع صيدال لمتطلبات معايير المحاسبة المالية الدولية التي لها أثر مباشر على نتائج التحليل المالي عند تطبيقها لأول مرة، والمتمثلة في IAS 12-16-19-36، وذلك من خلال تحديد متوسط إجمالي تطبيق تلك المعايير خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2012؛
- تحديد هل هناك التزام دال إحصائيا بين متطلبات معايير المحاسبة الدولية محل الدراسة، وما يقابلها من تعليمات وقوانين وفق SCF، وذلك بقياس اختبار (ت) لعينتين مستقلتين؛
- القيام بقياس مؤشرات المردودية المالية والاقتصادية الخاصة بالحسابات المجمعة خلال المرحلة الانتقالية 2009 - 2010، ومحاولة استخراج أثر تطبيق IAS 12-16-19-36 على الحسابات المجمعة لصيدال خلال تلك الفترة.

➢ **الدراسة السابقة:** سنركز في هذا الجزء على أهم الدراسات السابقة التي تطرقت في مضمونها على تأثير تطبيق معايير المحاسبة الدولية على الأداء المالي أو القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية والتي بلغت في مجملها **عشرة** دراسات، قدمت في **عشرة** دول مختلفة، وقد قمنا بتلخيصها كما يوضحها الجدول رقم (1)، وتلخص نتائج الدراسات السابقة على النحو التالي:

- **الدراسة الأولى:** دراسة **(Agca A. and Aktas R, 2007)**[1] أظهرت نتائجها أن الاختلافات كانت كبيرة على مستوى عينات الدراسة والتي شملت مجموعة من النسب المالية، وفي بعض القطاعات كان التأثير في بعض النسب فقط. وتمثلت نسبة النقدية، جرد معدل دوران، دوران الأصول، العائد على حقوق المساهمين، نسبة المسؤولية الشاملة في القطاعات، ونسبة النقد ومعدل دوران الأصول في العينة ككل.

- **الدراسة الثانية:** دراسة **(Callao, Jarne and Laínez, 2007)**[2] خلصت النتائج على أنه هناك تأثير على القوائم المالية عند تطبيق معايير IFRS، مقارنة بالمعايير المحلية لنفس الشركة وفي نفس الفترة، كذلك لم يكن هناك أهمية للتقارير المالية لسوق الأسهم المحلية بسبب الفجوة بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية، والتي أصبحت أوسع عند تطبيق معايير التقارير المالية ؛ مع الزيادة في قيمة النقد ومعادلات النقد على المدى الطويل، وكذلك في مجموع الأصول، نسبة النقدية، المديونية والعائد على حقوق المساهمين ؛ انخفاض في قيمة المدينين، الأموال الخاصة، الدخل التشغيلي، نسبة الملاءة المالية والعائد على الأصول. وأخيرا تطور القيمة السوقية للشركات الاسبانية لا يتماشى مع القيمة الدفترية في فترة تحليلها، بغض النظر عن القواعد التي تطبقها الشركات لإعداد المعلومات المالية.

- **الدراسة الثالثة:** دراسة **(Lantto and Sahlström, 2009)**[3] خلصت نتائجها أن النسب تختلف في حدود 5 % عند اعتماد IFRS، وذلك من خلال تحقيق زيادة كبيرة في نسبة الربحية، واستقرار في نسب الرافعة، وانخفاض كبير في نسبة مضاعف السعر العائد (PE)، الأموال الخاصة ونسب السيولة السريعة بدرجة أقل.

- **الدراسة الرابعة:** دراسة **(Silva, do Couto and Cordeiro, 2009)**[4] لخصت نتائج التحليل في ثلاثة مستويات، في المستوى الأول أن هناك اختلافات هامة، متزايدة وذات دلالة إحصائية مسجلة ضمن القوائم المالية المدروسة. وبالنسبة للمستوى الثاني تشير نسب السعر إلى العائد وربحية السهم إلى الاستهلاك. وأخيراً تظهر متوسط نسب الرفع المالي إلى الانخفاض، ويدل ذلك على إدراك مخاطر أكبر للمستثمرين في هذه الشركات.

- **الدراسة الخامسة:** وخلصت دراسة **(Klimczak, Karol Marek, 2011)**[5] على أنه لا يوجد أي دليل على وجود رد فعل غير طبيعي، أو تأثير مفاجئ في وقت تطبيق IFRS لأول مرة؛ وكذا أن متوسط أثر IFRS يمكن أن يكون صغيرة نسبيا، حتى في ظل المرحلة الانتقالية في بولندا.

- **الدراسة السادسة:** دراسة **(Jindrichovska, I. – Kubickova, D, 2012)**[6] خلصت نتائج الدراسة أن القوائم التشيكية لـــ IFRS قد تسببت في حدوث تغييرات في قيمة وأداء الشركات، كما لم تكن هناك اختلافات مهمة إحصائيا ناتجة عن الدراسة القياسية المعمول بها، وأخيرا أن الانتقال إلى IFRS يمكن أن يسبب تدهور في المؤشرات الرئيسية التي يمكن أن تؤثر على تقييم شامل للشركات. وحسب توصيات الدراسة يجب الحذر من تعميم نتائج هذه الدراسة نتيجة لصغر حجم العينة.

- **الدراسة السابعة:** دراسة **(Erick R. Outa, 2011)**[7] كانت مفادها أن اعتماد معايير التقارير المالية الدولية يؤثر بنسب ضئيلة على جودة المعلومات المحاسبية.

- **الدراسة الثامنة:** دراسة **(Edilson Paulo et al.)**[8] أظهرت النتائج أن نوعية المعلومات المحاسبية لم تتحسن بشكل ملحوظ مقارنة بفترة ما قبل وبعد اعتماد هذه المعايير في البرازيل أو أوروبا.

- **الدراسة التاسعة:** دراسة **(Alain SCHATT, Elise GROSS 2007)**[9] خلصت النتائج أن تطبيق معايير المعايير المحاسبة الدولية مكلفة للغاية بالنسبة للشركات. ومن المفترض أيضا أن تطبيق معايير المحاسبية يعطي صورة أكثر دقة عن الوضع المالي للمستثمرين، كما يبدو أن الصورة التي قدمتها نتائج المعايير الفرنسية مقارنة بالمعايير المحاسبة الدولية كانت مرضية نسبيا، لأن التغييرات هامشية إلى حد ما في كثير من الحالات.

- **الدراسة العاشرة:** دراسة **(Paolo Andrei, et al. 2005)**[10] خلصت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها أن إدخال معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتطبيق الفوري في إعداد البيانات المالية المجمعة للشركات المدرجة يتطلب هذا الأخير مواجهة عدد كبير من المشاكل والتغيرات. وسببها الأول يعود أساسا في الاختلاف الموجود بين المصادر الإيطالية والعالمية ؛ وأن أهم المشاكل الموجودة تتعلق بمفهوم الرقابة وبما يتعلق بتعريف منطقة التوحيد التي اتخذت كمرجع من قبل IAS، والتي قد تسيطر حتى من دون وجود صلة الاستثمار ؛ وأشار الباحثان إلى أنه ما لا يقل عن 68.88٪ من المجمعات تمت استبعاد شركات تابعة من مجال التوحيد دون تقديم أي أسباب.

➢ **ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:** من خلال عرض للدراسات السابقة يمكن القول أن ما تتميز به الدراسة الحالية عن سابقاتها:

- إن موضوع الدراسة سيشمل مجمع الشركات بالتحديد، دون غيره من المؤسسات الأخرى؛

- استعمال مؤشرات المردودية كأداة لحل إشكالية الدراسة، عكس أغلب الدراسات التي ركزت على مجموعة من النسب المالية المختلفة؛

- الاهتمام بنتائج عملية التحليل المالي للحسابات المجمعة، أي مع الاهتمام بنتائج التحليل المالي الخاصة بحصص الأقلية؛

إن الموضوع سيكون ذو قيمة مضافة على مستوى الاقتصاد الجزائري، وذلك بالتركيز على دراسة مجمع من أهم المجمعات الجزائرية؛

كما أن هذه الدراسة تحاول البحث عن مدى أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على نتائج التحليل المالي للحسابات المجمعة المعدة وفق SCF لأول مرة.

1. مفهوم تجميع الحسابات: إن الوقوف على بعض المفاهيم الأساسية حول تجميع الحسابات يشكل حجز الزاوية لفهم هذا الموضوع، ومن خلال مجموعة من المفاهيم التي أستوقفتنا، يمكن تعريف **تجميع الحسابات** على أنها

تقنية محاسبية تساعد على عرض إجمالي العمليات التي تربط بين الشركة الأم والشركات الفرعية، في شكل قائمة مالية واحدة، من أجل تقديم الوضعية المالية ونتائج المجمع ككل في شكل معلوماتي يمتاز بالمصداقية التامة. والهدف منها الكشف عن الوزن الاقتصادي للمجمع، القضاء على تأثير العلاقات داخل الأطراف المكونة للمجمع والتي لها أثر سلبي عند عملية التحليل، إعطاء الرؤية المالية الصادقة للمجمع بعد تجريده من كل أنواع التمويل بين شركات المجمع، وأخيراً تحليل نتائج المجمع كمقارنة شخصية للأطراف المعنية.

2. المؤسسات المعنية بالتجميع: من خلال نص المادة 732 مكرر 3 من القانون التجاري الجزائري تنص على أنه " **تلتزم الشركات القابضة التي تلجأ علنا للادخار و/أو المسعرة في البورصة بإعداد الحسابات المجمعة ونشرها**". أما القانون الفرنسي ينص من خلال المادة L233-16 على أنه " **يجب على الشركات التجارية تأسيس ونشر كل سنة بناء على طلب من مجلس الإدارة، والمجلس التنفيذي، والمدير حسب الاقتضاء، الحسابات المجمعة وتقرير عن إدارة المجمع، عندما يسيطرون عليها كليًا، أو بصورة مشتركة مع واحدة أو أكثر من الشركات الأخرى، أو يكون لها تأثير كبير عليهم في ظروف محددة...**" [11]. أما مجموعة دول الإتحاد الأوروبي قد اعتمدت لائحة في 7 جوان 2002 تضم معايير المحاسبة الدولية لسنة 2005. وتطلب إلزامية الشركات المدرجة في أسهمها في البورصة تقديم حسابات مجمعة وفقا للمعايير التقارير الدولية لسنوات التي تبدأ في أو بعد 1 جانفي 2005 [12].

ومما سبق نستنتج انه لا توجد قاعدة عامة بموجبها يتم عرض الحسابات المجمعة من عدمها، وإنما يحددها المحيط الاقتصادي للدولة حسب ما تنص عليه التشريعات القانونية المعنية بذلك.

3. إجراءات إعداد قوائم مالية حسب النظام المحاسبي المالي كسابقة أولى: فحسب التعليمة **الوزارية رقم 02 مؤرخة في 29 أكتوبر 2009** تتضمن أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي ابتداء من 2010، وبتطبيق رجعي تكون بدايتها سنة 2009، فتحدد الإجراءات تطبيق النظام المحاسبي المالي لأول مرة والمستوحى أساسًا من IFRS 1، إلا أن هذا الأخير ينص صراحة أن تطبيق هذا المعيار يلزم السياسات المحاسبية بتطبيق جميع معايير التقارير المالية الدولية وبشكل كامل، عند إعداد التقارير المالية لأول مرة. وقد نصت التعليمة الوزارية على انه تقوم الكيانات بتطبيق الرجعي للنظام المحاسبي المالي وفق مراحل تم تحديدها ضمن نفس التعليمة.

II. الطريقة والأدوات المستخدمة:

1. مجتمع وعينة الدراسة: باعتبار أن منهج الدراسة هو دراسة حالة فإن عينة الدراسة تتمثل في مجمع صيدال وبالتحديد " **لشركات التابعة المملوكة والتي تفوق نسبتها 50%** " وذلك بغية تسهيل الحصول على المعلومات الخاصة بشركات التابعة والتي بلغ عددها أربع شركات تابعة وهي **(فارمال، انتيبيوتيكال وبيوتيك، سوميدال).** وباعتبار مجمع صيدال مثله مثل باقي المجمعات الموجودة على المستوى الوطني تم إخضاع قوائمه المالية لتبني SCF ابتداء من 2010/01/01، وسنحاول من خلال تبني هذا النظام تقييم مدى تطبيق معايير المحاسبة الدولية المؤثرة على نتائج التحليل المالي من جهة، وتأثير تطبيق هذه المعايير على نتائج التحليل الماليللحسابات المجمعة خلال المرحلة الانتقالية من جهة أخرى، أما بخصوص متغيرات الدراسة تتمثل في:

- **المتغير المستقل:** ويتمثل في المعايير المحاسبة الدولية المؤثرة على نتائج التحليل المالي والمستنبطة من خلال الدراسات السابقة، والمتمثلة في معايير المحاسبة الدولية "**36 - 19 – 16 – IAS 12** "، والتي تتضمن 11 فقرة، 14 فقرة، أربع فقرات وفقرة واحدة على التوالي، بالإضافة إلى **IFRS 3** لكن تم إقصاء هذا الأخير نظرا لعدم وجود عملية دمج لفروع جديدة خلال المرحلة الانتقالية، وسيتم تقييم تطبيق المعايير المذكورة سابقا لمدة 4 سنوات، من 2009 – 2012، وبالرغم من عدم تغيير قوانين الصادرة بتنظيم SCF، لكن اخترنا هاته المدة تجنبًا لوجود أي مشكل قد يعيق من تطبيق الحرفي لـ SCF خلال السنتين الأوليتين نظرا لغياب التكوين الجيد في تطبيق النظام المحاسبي المالي. وسيتم في هذا الجزء تقييم مدى تطبيق متطلبات هذه المعايير على مجمع صيدال بالاعتماد على تحليل القوائم المالية والملاحق الخاصة وهذا حسب ما سيتم شرحه في الجدول رقم (2). ومن ثم يتم تطبيقه توالياً على كل معيار من خلال ما سيتم توضيحه على مستوى الجداول (3،4،5،6)، وأخيرا يتم دراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية من عدمه بين فقرات معايير المحاسبة الدولية المذكورة آنفا وما يقابلها ضمن النظام المحاسبي المالي، والتي سيتم توضيح نتائجها حسب ما يبنه الجدولين رقم (7 - 8).

- **المتغير التابع:** ويتمثل في "**المردودية المالية والاقتصادية**" لمجمع صيدال خلال سنة 2009 – 2010. ويتم من خلالها مقارنة نتائج "**المردودية المالية والاقتصادية**" لمجمع المحل الدراسة خلال المرحلة الانتقالية، فبالنسبة لسنة 2009 تم إعداد قوائم مالية وفق SCF ولكن ذلك من خلال تبديل الحسابات وفقط عن طريق جدول المراسلات "**Tableaux Correspondances PCN/SCF**" وتم التطبيق الفعلي لـ SCF على مستوى الشركة خلال السنة 2010. وسنقوم باستعراض الميزانية المختصرة لمجمع صيدال والمملوكة لشركات التابعة التي نسبة سيطرتها 50% كما يوضحها الجدول رقم (9)، أما مؤشرات المردودية الخاصة بالحسابات المجمعة المستخدمة في هذه الدراسة تم تلخيصها في الجدول رقم (10) متضمنا نتائج التحليل.

2. أداة الدراسة: أما بالنسبة لأدوات البحث العلمي، قد تم الاعتماد على عملية جمع الوثائق كأداة من أدوات البحث العلمي. بالإضافة إلى كل من الملاحظة والمقابلة. أما بخصوص البرامج والمعالجات المستخدمة وبغية تسهيل عملية التحليل، تم تجميع البيانات المحصلة وتفريغها في برنامجي Excel، و16 SPSS وذلك حسب طبيعة المعلومة.

3. الأساليب الإحصائية المستخدمة: ففيما يخص جمع وتبويب المعلومات التي تخص عينة الدراسة، تم الاعتماد على مجموعة من الأدوات الإحصائية متمثلة في المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري واختبار (**ت**) لعينتين مستقلتين، والهدف منه الوصول إلى إجابة مفادها، هل المتوسطين الحسابيين للمجموعتين متسلسلتين من المعايير المطبقة احدهما وفق معايير المحاسبة الدولية، والأخرى وفق SCF، يربطهما توافق ذات دلالة إحصائية من عدمها.

III. النتائج ومناقشتها:

1. تحليل النتائج:

1.1. ما مدى استجابة القوائم المالية المجمعة المعدة وفق النظام المحاسبي المالي لمجمع صيدال في تطبيق متطلبات معايير المحاسبة الدولية التي لها أثر مباشر على عملية التحليل المالي عند تطبيقها لأول مرة ؟

أظهرت النتائج الخاصة بنسب تطبيق معايير المحاسبة الدولية على مستوى شركة الأم لمجمع صيدال وهذا بالرجوع إلى الجداول (**3،4،5،6**)، أن نسب التنفيذ الكلية للمعايير تراوحت بين 39% إلى 100%، وبنسب إجمالية قدرت بـ 68,75%، ويعود ذلك إلى تفاوت نسب تطبيق هذه المعايير من جهة، وتفاوت نسب تطبيق المعيار من سنة إلى أخرى من جهة ثانية، وسيتم توضيح ذلك مفصلا كما يلي:

- **المعيار المحاسبي الدولي 12 "ضرائب الدخل" :** بالرجوع إلى الجدول رقم (3) تراوحت نسب تنفيذ هذه الأخيرة بين 23% إلى 50% مع ثباته في سنتين الأخيرتين؛
- **المعيار المحاسبي الدولي 16 "الممتلكات والمصانع والمعدات" :** وبالرجوع إلى الجدول رقم (4) تراوحت نسبة تنفيذ هذه الأخيرة على مستوى الشركة الأم مابين 61% إلى 79%؛
- **المعيار المحاسبي الدولي 19 "منافع الموظفين" :** من خلال الجدول (5) نلاحظ عن طريق عملية التحليل، أنه قد تم الامتثال لجميع متطلبات هذا المعيار على مدار سنوات الدراسة، مما جعل نسبة التنفيذ ثابتة ومكتملة 100%.
- **المعيار المحاسبي الدولي 36 "انخفاض قيمة الأصول" :** تراوحت نسبة تنفيذ متطلب هذا المعيار بين 0% إلى 100%، والمتمثل في إلزامية المؤسسة في كل تاريخ إبلاغ تقييم إذا كان هناك مؤشر على إمكانية انخفاض قيمة الأصول؛

2.1. هل تلتزم القوائم المالية المجمعة المعدة وفق النظام المحاسبي المالي لمجمع صيدال بتطبيق متطلبات معايير المحاسبة الدولية التي لها أثر مباشر على عملية التحليل المالي ؟

يوضح الجدول (7) معلومات حول العينة المدروسة، إذ أنه أوضح أن حجم متطلبات أو فقرات الخاصة بمعايير المحاسبة الدولية تقدر بـ 116 وهي نفسها حجم الفقرات الخاصة بالنظام المحاسبي المالي، وقد قدر المتوسط الحسابي لفقرات معايير المحاسبة الدولية بـ 2 وبانحراف معياري معدوم، أما فقرات الخاصة بالنظام المحاسبي المالي قدر متوسطها الحسابي 1,3190، انحراف معياري 0,91935 وقدر الخطأ معياري للوسط بـ 0,08536.

وقد أظهرت نتائج الجدول (8) أن قيمة اختبار ليفني Levene هي 818,852 وبواقع دلالة 0,000، وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة 0.05 =α، وهذا بدوره يبين أننا نستطيع الافتراض بأن تباين مجتمعي الدراسة غير متساويين، وبالتالي سنعتمد على النتائج الموجود في السطر الثاني من نفس الجدول والمسماة بـ Equal variances not assumed، والذي يبين أن قيمة اختبار T هي 7,978- وبدرجة حرية مقدارها 115، وأن الفرق بين متوسطي العينتين متطلبات معايير المحاسبة الدولية، ومتطلبات نظام المحاسبي المالي هو 0,68103؛

3.1. ما مدى أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على نتائج المردودية المالية والاقتصادية لمجمع صيدال خلال المرحلة الانتقالية ؟

قبل قياس أثر تطبيق SCF على نتائج التحليل المالي، سنحاول إعطاء قراءة أولية لنسب التطور الموضحة في الجدول (9)، إذ يوضح هذا الأخير أن أغلب عناصر الميزانية المختصرة حدث فيها زيادة ملحوظة خلال المرحلة الانتقالية، باستثناء كل من عناصر قيم الاستغلال والتي حدث فيها تراجع بنسبة -15%، وكذلك قيمة الديون قصيرة الأجل بنسبة -7% ويرجع سبب تراجع هذه الأخيرة إلى انخفاض كل من قيم ديون الموردون والتزاماتها نحو الضرائب، أما بخصوص الزيادة الخاصة بكل من الأصول الثابتة والدين طويلة الأجل، يرجع سببها الرئيسي إلى الزيادة الكبيرة في حجم الأصول الثابتة، وبالتحديد إلى زيادة قيمة الأراضي والتي بلغت 7135480473,75 وبزيادة قدرها 4452880218,30 مقارنة بسنة 2009، وبعد الاطلاع ضمن الملاحق الخاصة بالشركة الأم وجدنا أن سبب هذه الزيادة المرتفعة لم يكن جراء قيام الشركة الأم أو إحدى شركاتها التابعة بعملية إعادة التقييم لعناصر الأصول الثابتة، ولكن يرجع إلى نقل موقع (**الشركة المنحلة**) لصيدال بعد قرار CPEN°07/95/17/06/2009. ويرجع كذلك السبب الرئيسي وراء الزيادة الكبيرة في قيمة الديون طويلة الأجل، إلى الزيادة في قيمة المؤونات والإيرادات المؤجلة والتي بلغت 6749161572,2 وبزيادة قدرها 5585014943,67 مقارنة بسنة 2009. ومن خلال ملاحق الخاصة بالشركة الأم يرجع سبب هذه الزيادة إلى إعانات الاستثمار والتي قدرت بـ 5438501725.39 نتيجة نقل موقع (**الشركة المنحلة**) لصيدال.

ومن خلال كل ما سبق سنحاول مقارنة نتائج التحليل المالي لمجمع صيدال خلال المرحلة الانتقالية وهذا حسب ما يوضحه الجدول (10):

➢ **حساب المردودية الاقتصادية:** وتنقسم المردودية الاقتصادية إلى مؤشرين رئيسيين وهما:

- **معدل مردودية الأصول**: ومن خلال تحليل الميزانية المختصرة لمجمع صيدال إذ نجد أن معدل مردودية الأصول لسنة 2009 يقدر بما ب 0,13 أي بما نسبته 13 %، وتعتبر هذه النسبة مقبولة لحد ما مقارنة بمعدل العائد على الأصول لسنة 2010 والذي بلغ 4% وتعتبر هاته النسبة ضعيفة جدا نظر لموقع مجمع صيدال في المجال الصيدلاني في الجزائر، لكن يرجع سبب هذا الاختلاف لزيادة الكبيرة في حجم الأصول الثابتة وبالتحديد الزيادة الموجودة في قيمة الأراضي مقارنة بسنة 2009، إضافة إلى انخفاض قيمة النتيجة الصافية مقارنة بسنة 2009 وراجع سبب هذا الانخفاض بدرجة كبيرة لانخفاض التغير في قيمة المخزونات الجارية والمخزونات تامة الصنع، والتي فاقت قيمتها 3 ملايير دينار جزائري.

- **معدل مردودية الأموال التشغيلية:** ومن خلال تحليل الميزانية المختصرة لمجمع صيدال إذ نجد أن معدل مردودية الأموال التشغيلية لسنة 2009 يقدر بحوالي % 23 وتعتبر نسبة مقبولة مقارنة بالسنة التي تاليها، إذ أن هذه الأخيرة تزيد على ما يقارب 70% من معدل مردودية الأموال التشغيلية لمجمع صيدال خلال سنة 2010، ويرجع هذا لنتيجة لامتصاص صافي نتيجة الربح التشغيلي في علاقته بحجم الاستثمار في الأصول المرتبطة بالنشاط التي سببها الأول التغير الكبير في قيمة الأراضي، الأمر الذي قد يعني عدم سلامة القرارات المتخذة من طرف إدارة الشركة والمتعلقة بقرار توسعات استثمارية غير مدروسة.

➢ **حساب المردودية المالية:** ما يميز حساب المردودية المالية للحسابات المجمعة هو إمكانية تقسيمها حسب الأطراف المساهمة فيه، والتي تنقسم إلى مردودية مالية خاصة بالمجمع، وأخرى خاصة بحصص الأقلية وأخيرا مردودية مالية إجمالية، ولاستحالة قياس أثر تطبيق SCF على المردودية المالية نتيجة لاستحالة قياس هذه الأخيرة خلال سنة 2009 باعتبارها أول سنة تطبيق وهذا يمنعنا من تحديد قيمة الأموال الخاصة في بداية الفترة لإجمالي الشركات المملوكة والتي تفوق نسبة السيطرة عليها 50% وخاصة أن مجمع لم يعرضها على مستوى القوائم المالية المعدة وفق PCN، سنكتفي في هذه الدراسة بحساب المردودية المالية بأنواعها لسنة 2010، وما هو الجديد الذي قد يؤثر على نتيجتها وذلك كالتالي:

- **المردودية المالية الإجمالية** لسنة 2010 بلغت ما نسبته 0,09 وهي تعبر على نسبة متوسطة، وتفسر هذه النسبة أن الدينار الواحد الذي يستثمره أصحاب رأس المال في الشركة يولد ربح قدره 9% دج؛

- **المردودية المالية الخاصة بالمجمع** وبلغت نسبتها 0,14 وهي تعبر على نسبة جيدة ومرضية، وتفسر هذه النسبة أن الدينار الواحد الذي يستثمره أصحاب رأس المال في الشركة يولد ربح قدره 14% دج. ويرجع سبب الزيادة في المردودية المالية الخاصة بالمجمع مقارنة بالإجمالية إلى ضعف نتيجة حصص الأقلية والتي تعبر عن ما نسبته 0,58% مقارنة بأموالها الخاصة المستثمرة داخل المجمع والتي تقدر بـ 6,1%، وهذا مما أثر سلبا على المردودية الإجمالية؛

- **المردودية المالية الخاصة بحصص الأقلية** وبلغت نسبتها 0,009 وهي تعبر على نسبة ضعيفة جدا، وتفسر أن الدينار الواحد الذي يستثمر من طرف الشركات المملوكة التي تفوق 50% في المؤسسة يولد ربح قدره 0,9% دج.

2. اختبار الفرضيات:

1.2. الفرضية الرئيسية الأولى: هناك استجابة متوسطة في تطبيق متطلبات معايير المحاسبة الدولية التي لها أثر مباشر على عملية التحليل المالي عند إعداد مجمع صيدال لقوائمه المالية؛

من خلال الجداول (3،4،5،6)، والتي أوضحت أن متوسط النسبة الإجمالية لتطبيق متطلبات معايير "IAS 12 – 36 - 19 – 16" قدرت بـ 68,75%، وهي نسبة متوسطة وتعتبر غير مقبولة لحد ما. وعليه فإننا نقبل الفرضية الأولى وهذا يعني أنه هناك استجابة متوسطة في تطبيق متطلبات معايير المحاسبة الدولية التي لها أثر مباشر على عملية التحليل المالي عند إعداد مجمع صيدال لقوائمه المالية؛

2.2. الفرضية الرئيسية الثانية : يلتزم مجمع صيدال بتطبيق متطلبات معايير المحاسبة الدولية التي لها أثر مباشر على عملية التحليل المالي عند إعداد قوائمه المالية المجمعة؛

من خلال الجدول (8) بلغت قيمة اختبار T هي 7,978 - وبدرجة حرية مقدارها 115، وأن الفرق بين متوسطي العينتين متطلبات معايير المحاسبة الدولية، ومتطلبات نظام المحاسبى المالى هو 0,68103. ومن خلال ما سبق نلاحظ أن قيمة Sig= ,000 أقل من قيمة 0 =α 05. وبالتالي فإننا نرفض الفرض الصفري ونقبل البديل، وهذا يعنى أنه هناك علاقة ذات دلالة إحصائيًّة بين متطلبات معايير المحاسبة الدولية، ومتطلبات نظام المحاسبي المالي. وبالتالي نقبل الفرضية الرئيسية الثانية والتي مفادها أنه يلتزم مجمع صيدال بتطبيق متطلبات معايير المحاسبة الدولية التى لها أثر مباشر على عملية التحليل المالى عند إعداد قوائمه المالية المجمعة، وبالتالى نستطيع القول على أنه هناك توافق بين متطلبات معايير المحاسبة الدولية المؤثرة على نتائج التحليل المالي ومتطلبات الخاصة بالقوانين والتعليمات الخاصة بالنظام المحاسبي المالي المدروسة على مدار 4 سنوات.

3.2. الفرضية الرئيسية الثالثة : ليس هناك أي اختلاف في قياس كل من المردودية المالية أو الاقتصادية عند تحليل القوائم المالية الفردية مقارنة بالقوائم المالية المجمعة؛

من خلال الجدول (10) والذي يوضح كيفية قياس مردودية المالية والاقتصادية الخاصة بالحسابات المجمعة، يتبين لنا أنه هناك فرق بين كيفية حساب المردودية المالية للقوائم المالية الفردية مقارنة بالقوائم المالية المجمعة، ومن خلال ما سبق نرفض الفرضية الثالثة والتي مفادها ليس هناك أي اختلاف في قياس كل من المردودية المالية أو الاقتصادية عند تحليل القوائم المالية الفردية مقارنة بالقوائم المالية المجمعة، وبالتالي نستطيع القول على أنه هناك اختلاف في قياس كل من المردودية المالية عند تحليل القوائم المالية الفردية مقارنة بالقوائم المالية المجمعة، ويتمثل ذلك الفرق بالاهتمام بمردودية كل من حصص الأقلية، حصة المجمع والحصة الإجمالية للمجمع؛

4.2. الفرضية الرئيسية الرابعة : ليس هناك أي تأثير لتطبيق النظام المحاسبي على نتائج المردودية المالية والاقتصادية خلال المرحلة الانتقالية؛

من خلال الجدول (10) نستطيع القول:

- بالرغم من وجود أثر عند تطبيق SCF على نتائج المردودية الاقتصادية لمجمع صيدال خلال المرحلة الانتقالية، لكن يعتبر ضعيف جدا من خلال عدم استخدام العناصر التي لها أثر مباشر على عملية التحليل المالي والمدروسة في بحثنا والمتعلقة **بالمعيار المحاسبي رقم (16)** والتي أساسها اختيار طريقة محاسبية متمثلة في نموذج إعادة التقييم، إلا أن الشركة الأم قامت باختيار نموذج التكلفة التاريخية، وبالنسبة **للمعيار المحاسبي الدولي (36)** إذ أن الشركة لم تقم بالإفصاح عن انخفاض في قيمة أصولها بالرغم من الاعتراف بمخصصات الاهتلاك، المؤونات وتدني قيم الأصول، أما بخصوص **المعيار المحاسبي الدولي (12)** فقيمة الضرائب المؤجلة على الأصول فكانتا ثابتتين على مدار السنتين نظرا لتطبيقهما على مستوى شركتين فقط وهما **"فارمال وبيوتيك"** والتي قدرت قيمتها بـ 187722185,64، وكان لهذه الأخيرة تأثير سلبي على كل من مردودية الأصول ومردودية الأموال التشغيلية لسنة 2009 بنسب 0,92- % و 1,32 - % تواليا، ويعود سبب تأثير ذلك لقيمة الضرائب المؤجلة على الأصول ضمن الأصول الثابتة.

- لاحظنا بالرغم من اختلاف مستويات المردودية المالية، إلا أننا لم نلاحظ أي تأثير **لمعيار المحاسبي رقم (12) ضرائب الدخل** على مستوى المردودية بأنواعها، إذ يعود ذلك لمستوى الضرائب المؤجلة ضمن جدول حسابات النتائج والتي كانت معدومة، إذ أن هذه الأخيرة يكون لها أثر مباشر على النتيجة، ومن ثم على مستوى المردودية ككل. أما بخصوص **المعيار المحاسبي رقم (16)** فاختيار نموذج التكلفة التاريخية، بدلا من نموذج إعادة التقييم يعني عدم وجود أي تأثير على مخصصات الاهتلاك ومن ثم على النتيجة ككل، وعدم تأثير على النتيجة يعني لا وجود لأثر على مستوى المردودية بأنواعها، وكذلك الحال بالنسبة **للمعيار المحاسبي الدولي (36)** إذ أن الشركة لم تقم بالإفصاح عن انخفاض في قيمة أصولها بالرغم من الاعتراف بمخصصات الاهتلاك، المؤونات وتدني قيم الأصول وهذا بدوره لا يؤثر على مستوى النتيجة ومن ثم على المردودية ككل، أما بخصوص **المعيار المحاسبي الدولي (19)** فتبني المؤسسة محل الدراسة لمتطلبات المعيار ضمن المخطط المحاسبي الوطني لم يجعل لهذا المعيار أي تأثير على المردودية بأنواعها، وذلك من خلال قيام المؤسسة بتحويل حساب 196300 ضمن PCN إلى حساب 153000 ضمن SCF.

ومن خلال ما سبق نرفض الفرضية الرئيسية الرابعة والتي مفادها ليس هناك أي تأثير لتطبيق النظام المحاسبي المالي على نتائج المردودية المالية والاقتصادية خلال المرحلة الانتقالية، إذ أننا نستطيع القول على أنه هناك تأثير لتطبيق النظام المحاسبي على نتائج المردودية المالية والاقتصادية خلال المرحلة الانتقالية.

3. نتائج الدراسة النظرية والتطبيقية:

من خلال الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج يمكن عرضها على النحو التالي:

- هناك استجابة لتطبيق متطلبات معايير المحاسبة الدولية "IAS 12 – 16 – 19 - 36 " بنسب متفاوتة، عند إعداد قوائم مالية مجمعة معدة وفق SCF؛

يوجد توافق بين متطلبات معايير المحاسبة الدولية المؤثرة على نتائج التحليل الماليومتطلبات الخاصة بالقوانين والتعليمات الخاصة بالنظام المحاسبي المالي المدروسة على مدار 4 سنوات، وهذا الذي يعبر عنه التوافق الدال إحصائيا بين متطلبات معايير المحاسبة الدولية التي لها أثر مباشر على عملية التحليل المالي، والمتطلبات الخاصة بـSCF، وهذا ما يفسره ناتج اختبار T لعينتين مستقلتين، والذي يساوي 7,978- وبدرجة حرية مقدارها 115، وكانت قيمة Sig= 000, وهي أقل من قيمة 05. 0 =α؛

- تم ملاحظة أن أبرز الاختلافات بين مؤشرات تحليل القوائم المالية الفردية والمجمعة، ما تم استخلاصه من مؤشر المردودية المالية وهو الاهتمام بقياس مؤشرات المالية الخاصة بكل الأطراف سواء كانت إجمالية أو خاصة بالمجمع أو بحصص الأقلية؛

- بالرغم من استجابة النظام المحاسبي المالي لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية التي لها أثر مباشر على عملية التحليل المالي، إلا أننا لم نلتمس هذا خلال المرحلة الانتقالية ويعود ذلك إلى:

- **بالنسبة لمعيار المحاسبي الدولي رقم (12)** عدم استخدام الضرائب المؤجلة ضمن جدول حسابات النتائج والذي له أثر مباشر على النتيجة ومن ثم على المردودية ككل، وبالرغم من استخدام الضرائب المؤجلة على الأصول والذي بطبيعة الحال سيكون له أثر مباشر على كل من مردودية الأصول ومردودية الأموال التشغيلية عند احتساب إجمالي

الأصول، لكن صغر قيمته مقارنة بحجم إجمالي الأصول جعل تأثيره عند حدود 1 % ويرجع ذلك لعدم استخدام هذا الحساب على مستوى الشركة الأم وشركتين تابعتين (**انتيبيوتيكال، سوميدال**)؛

- **بالنسبة لمعيار المحاسبي الدولي رقم (16)** عدم استخدام المؤشر الرئيسي في تأثير على عملية التحليل المالي والمتمثل في اختيار سياسة محاسبية تتمثل في نموذج إعادة التقييم، والتي لها أثر مباشر على عملية التحليل المالي ككل من خلال التغيير الواضح في قيمة الأصول الثابتة من جهة، ومن ثم التأثير على مخصصات الاهتلاك ضمن جدول حسابات النتائج من جهة أخرى؛
- **بالنسبة لمعيار المحاسبي رقم (19)** بالرغم من استخدام الكلي لمتطلبات هذا المعيار لكن سبب عدم ظهور أي تأثير راجع إلى استخدام المجمع لمؤونة المعاشات والتقاعد حتى قبل تبني النظام المحاسبي المالي؛
- **بالنسبة لمعيار المحاسبي رقم (36)** يرجع ذلك لعدم الاعتراف بانخفاض قيم الأصول خلال سنتي 2010/2009. وهذا حسب ما يوضحه الجدول رقم (6).

IV. الخلاصة:

من خلال الجانب التطبيقي لدراسة أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على مردودية المالية والاقتصادية لمجمع صيدال ومقارنة بجل الدراسات السابقة، ما يمكننا قوله أننا لم نلتمس أي تأثير على مستوى المردودية المالية، وهناك تأثير ضعيف على مستوى المردودية الاقتصادية راجع ذلك نتيجة لتطبيق الضرائب المؤجلة على الأصول على مستوى شركتين فقط وهما **"فارمال وبيوتيك"**، وإجمالا يعود ضعف تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي لأول مرة على المردودية بنوعيها إلى:

- وجهة نظر مجمع الدراسة في تطبيق SCF على أنه مجرد انتقال من حساب إلى حساب، لكن تطبيق هذا الأخير أعمق من أنه تغير في مدونة الحسابات أو تغيير في شكل القوائم المالية، وعرض الميزانية المالية عوض ميزانية محاسبية... ؛
- التقليل من شأن المشروع من حيث الوقت اللازم لتنفيذه وتكوين إطارات مختصة ومؤهلة تكن لها دراية معمقة بمعايير المحاسبة الدولية تساعد على عملية الانتقال وإعطاء صورة صادقة وواضحة حول هذا التحول.

- ملحق الجداول والأشكال البيانية :

الجدول رقم (1): ملخص لأهم الدراسات السابقة

الدراسة	الدولة	فترة الدراسة	حجم العينة	الأدوات المستخدمة	الهدف
Agca A. and Aktas R, 2007	تركيا	2005-2004	147 شركة	استخدام اختبار "t" على 12 نوع من النسب المالية	قياس مدى الاختلاف بين قيمة النسب المالية معدة وفق IFRS و معايير التركية.
Callao, Jarne and Laínez, 2007	اسبانيا	2005-2004	35 شركة	استخدام اختبار الدلالة الإحصائية للفروق بين قيمة المؤشرات معدة وفق IFRS و معايير الاسبانية. على 10 أنواع من النسب المالية.	تحديد إذا ما كانت الشركات الإسبانية قابلة للمقارنة عند تطبيق بعض من معايير IFRS، وتحديد تأثير اعتماد IFRS على أهمية إعداد التقارير المالية في اسبانيا.
Lantto and Sahlström, 2009	فلندا	2005-2004	91 شركة	بالاعتماد على الفروق الموجودة في مؤشرات " الربحية، الرافعة، السيولة"	هدفت هذه الدراسة إلى التحقق في النسب المالية الرئيسية في إطار اعتماد معايير IFRS.
Silva, do Couto and Cordeiro, 2009	برتغال	2005-2004	39 شركة	الإحصاء الوصفي، تحليل نسب العنقودية، ونماذج الانحدار الخطي.	هدفت الدراسة لتقييم اثر تنفيذ IFRS على الحسابات الموحدة (الميزانية وجدول حسابات النتائج)
Klimczak, Karol Marek, 2011	بولندا	2008-2000	159 شركة	تحليل بنود الميزانية، صافي الأرباح واستخدم النموذج عوائد متوقعة من قبل Dobija-Klimczak	تحديد كيف كان رد فعل المشاركين في السوق عند تطبيق IFRS وإذا كان سلوكهم تغيرت بعد ذلك.
Jindrichovska, I. – Kubickova, D, 2012	التشيك	2005-2004	16 شركة	استخدام اختبار "t" على 14 نوع من النسب المالية.	تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير القواعد الجديدة للتقارير IFRS على النسب المالية المعدة في الشركات التشيكية.
Erick R. Outa, 2011	كينيا	2004-1995	320 ملاحظة من أصل 32 شركة	منهج وثيقة التحليل الكمي.	استعراض تأثير اعتماد IFRS على نوعية المحاسبة للشركات المدرجة في كينيا.
Edilson Paulo et al.	برازيل	2011-2000	برازيل ومجموعة من الدول الأوروبية.	نماذج الفنية تجريبية.	تحليل اثر اعتماد معايير التقارير المالية الدولية على جودة الأرباح المعلنة " تحليل الأرباح، ثبات التدفقات النقدية، التحفظ وإدارة الأرباح" من قبل الشركات العامة البرازيلية والأوروبية.
Alain SCHATT, Elise GROSS 2007	فرنسا	2004	37 شركة	تحليل القوائم المالية.	فهم افضل لاثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS على الوضع المالي للشركات الفرنسية مدرجة في البورصة.
Paolo Andrei, et al. 2005	ايطاليا	2003	191 شركة	الاعتماد على التحليل النتائج من البحوث التجريبية	تحليل الاختلافات الرئيسية التي أدخلتها / IAS IFRS، مقارنة لأحكام معايير المحاسبة الإيطالية.

المصدر: من إعداد الباحثين

الجدول رقم (2): طريقة حساب درجة تطبيق متطلبات معايير المحاسبة الدولية محل الدراسة

وصف العلامة	العلامة	النسبة المئوية	ملاحظة
يطبق بشكل كامل	2	100 %	عند تطبيق لمتطلب المعيار يأخذ علامة (2) وهي التي تمثل النسبة المئوية كاملة 100 %.
يطبق بشكل جزئي	1	50 %	عند تطبيق لمتطلب المعيار بشكل شبه كامل يأخذ علامة (1) وهي التي تمثل النسبة 50 %.

لا يطبق	0	0 %	عند عدم تطبيق لمتطلب المعيار بشكل كلي يأخذ علامة (0) وهي تمثل النسبة منعدمة 0 %.
لا ينطبق	/	خارج التقييم	عندما لا ينطبق المتطلب على حالة المجمع تأخذ علامة(N /V) ويقصى المتطلب من الحساب.

المصدر: من إعداد الباحثين

الجدول رقم (3): درجة تطبيق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 12

متطلبات المعيار المحاسبي الدولي 12	فترة التطبيق	التنفيذ المعياري	التنفيذ الفعلي	نسبة التنفيذ	نسبة التنفيذ الكلية	2009	2010	2011	2012
يتم الاعتراف بالضريبة الحالية كالتزام إلى أن يتم تسديدها	2009	2	2	%100		2			
	2010	2	2	%100			2		
	2011	2	2	%100				2	
	2012	2	2	%100	2				2
يتم الاعتراف بالضريبة الحالية كأصل إلى المدى الذي يزيد المبلغ المسدد عن المبلغ المستحق	2009	2	2	%100		2			
	2010	2	2	%100			2		
	2011	2	2	%100				2	
	2012	2	2	%100	2				2
يتم الاعتراف بأصول الضريبة المؤجلة	2009	2	0	%0		0			
	2010	2	0	%0			0		
	2011	2	0	%0				0	
	2012	2	0	%0	0				0
يتم الاعتراف بخصوم الضريبة المؤجلة	2009	2	0	%0		0			
	2010	2	0	%0			0		
	2011	2	0	%0				0	
	2012	2	0	%0	0				0
يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة والحالية كدخل أو مصروف	2009	2	1	%50		1			
	2010	2	1	%50			1		
	2011	2	1	%50				1	
	2012	2	1	%50	1				1
يتم توضيح التأثيرات الضريبية على التوزيعات	2009	2	0	%0		0			
	2010	2	0	%0			0		
	2011	2	0	%0				0	
	2012	2	0	%0	0				0
تحديد متطلبات العرض والإفصاح									
قيام المجمع بإجراء مقاصة بين أصول الضريبية المتداولة وخصومها المتداولة في الميزانية إذا كان للمنشأة الحق القانوني في الإطفاء على أساس الصافي، تصنيف وعرض أصول وخصوم الضريبية المستحقة كأصول أو خصوم غير متداولة	2009	2	/	/		/			
	2010	2	/	/			/		
	2011	2	/	/				/	
	2012	2	/	/	/				/
يتم الإفصاح عن أصول وخصوم الضريبة المتداولة	2009	2	0	%0		0			
	2010	2	2	%100			2		
	2011	2	2	%100				2	
	2012	2	2	%100	1,5				2
يتم الإفصاح عن أصول وخصوم الضريبة المؤجلة	2009	2	0	%0		0			
	2010	2	0	%0			0		
	2011	2	0	%0				0	
	2012	2	0	%0	0				0
يتم الإفصاح عن دخل الضريبة المتعلق بالربح أو الخسارة من الأنشطة العادية	2009	2	0	%0		0			
	2010	2	0	%0			0		
	2011	2	0	%0				0	
	2012	2	2	%100	0,5				2
يتم الإفصاح عن مكونات مصروف الضريبة	2009	2	0	%0		0			
	2010	2	2	%100			2		
	2011	2	2	%100				2	
	2012	2	2	%100	1,5				2
نسبة التنفيذ لكل الفقرات في كل السنوات بعد استبعاد علامة عدم التطابق		**80**	**34**		**8,5**	**5**	**9**	**9**	**11**
نسبة التنفيذ لكل الفقرات في كل سنة		**1,00**			**0,39**	**0,23**	**0,41**	**0,41**	**0,50**
نسبة تنفيذ المنوية لكل الفقرات في كل سنة		**100%**			**39%**	**23%**	**41%**	**41%**	**50%**

المصدر: من إعداد الباحثين

الجدول رقم (4) : درجة تطبيق متطلبات معيار المحاسبي الدولي رقم 16

متطلبات المعيار المحاسبي الدولي 16	فترة التطبيق	التنفيذ المعياري	التنفيذ الفعلي	نسبة التنفيذ	نسبة التنفيذ الكلية	2009	2010	2011	2012
يعترف ببند الممتلكات والمصانع والمعدات كأصل عندما يكون من المحتمل أن المنافع الاقتصادية المستقبلية	2009	2	2	%100		2			
	2010	2	2	%100			2		
	2011	2	2	%100				2	

سوف تتدفق من الأصل للمشروع	2012	2	2	%100	2				2
يعترف ببند الممتلكات والمصانع والمعدات كأصل عندما يمكن قياس تكلفة الأصل على المشروع	2009	2	2	%100		2			
	2010	2	2	%100			2		
	2011	2	2	%100				2	
	2012	2	2	%100	2				2
يجب قياس بند الممتلكات والمصانع والمعدات المؤهل للاعتراف به كأصل مبدئيا على أساس التكلفة	2009	2	2	%100		2			
	2010	2	2	%100			2		
	2011	2	2	%100				2	
	2012	2	2	%100	2				2
اختيار سياسة محاسبية للتطبيق أما نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقييم	2009	2	0	%0		0			
	2010	2	2	%100			2		
	2011	2	2	%100				2	
	2012	2	2	%100	1,5				2
التسجيل بالتكلفة مطروحا منها الاهتلاك المتراكم وأية خسائر أخرى لانخفاض القيمة	2009	2	2	%100		2			
	2010	2	2	%100			2		
	2011	2	2	%100				2	
	2012	2	2	%100	2				2
اهتلاك كل جزء من بند الممتلكات والمصانع والمعدات يكون ذو تكلفة هامة فيما يتعلق بالتكلفة الإجمالية للبند	2009	2	2	%100		2			
	2010	2	2	%100			2		
	2011	2	2	%100				2	
	2012	2	2	%100	2				2
تخصيص المبلغ القابل للاهتلاك على أساس منتظم خلال عمره الإنتاجي	2009	2	2	%100		2			
	2010	2	2	%100			2		
	2011	2	2	%100				2	
	2012	2	2	%100	2				2
تضمين الربح أو الخسارة الناتجة من إلغاء الاعتراف في حساب الربح أو الخسارة	2009	2	2	%100		2			
	2010	2	2	%100			2		
	2011	2	2	%100				2	
	2012	2	2	%100	2				2
الإفصاح عن أسس القياس المستخدمة لتحديد إجمالي المبلغ المرحل	2009	2	0	%0		0			
	2010	2	0	%0			0		
	2011	2	0	%0				0	
	2012	2	0	%0	0				0
الإفصاح عن طرق الاهتلاك المستخدمة	2009	2	0	%0		0			
	2010	2	2	%100			2		
	2011	2	2	%100				2	
	2012	2	2	%100	1,5				2
الإفصاح عن الحياة الانتاجية أو معدلات الاهتلاك المستخدمة	2009	2	0	%0		0			
	2010	2	0	%0			0		
	2011	2	0	%0				0	
	2012	2	0	%0	0				0
الإفصاح عن المبلغ المرحل والاهتلاك المتراكم	2009	2	1	%50		1			
	2010	2	1	%50			1		
	2011	2	2	%100				2	
	2012	2	2	%100	1,5				2
الإفصاح عن التسويات ما بين المبلغ المرحل في أول الفترة ونهايتها	2009	2	2	%0		2			
	2010	2	2	%0			2		
	2011	2	2	%0				2	
	2012	2	2	%0	2				2
الإفصاح عن مبلغ النفقات المعترف بها في المبلغ المسجل لبند الممتلكات والمصانع والمعدات في سياق إنشائه	2009	2	0	%0		0			
	2010	2	0	%0			0		
	2011	2	0	%0				0	
	2012	2	0	%0	0				0
نسبة التنفيذ لكل الفقرات في كل السنوات		**112**	**82**		**20,5**	**17**	**21**	**22**	**22**
نسبة التنفيذ لكل الفقرات في كل سنة		**1,00**			**0,73**	**0,61**	**0,75**	**0,79**	**0,79**
نسبة تنفيذ المئوية لكل الفقرات في كل سنة		**100%**			**%73**	**%61**	**%75**	**%79**	**%79**

المصدر: من إعداد الباحثين

الجدول رقم (5) : درجة تطبيق متطلبات معيار المحاسبي الدولي رقم 19

متطلبات المعيار المحاسبي الدولي 19	فترة التطبيق	التنفيذ المعياري	التنفيذ الفعلي	نسبة التنفيذ	نسبة التنفيذ الكلية	2009	2010	2011	2012
الاعتراف بالالتزام عند قيام الموظف بتقديم الخدمة للمنشأة	2009	2	2	%100		2			
	2010	2	2	%100			2		
	2011	2	2	%100				2	
	2012	2	2	%100	2				2
الاعتراف بالمصروف عندما تقوم المنشأة باهتلاك المنافع الاقتصادية الناشئة عن الخدمة المقدمة	2009	2	2	%100		2			
	2010	2	2	%100			2		
	2011	2	2	%100				2	

	2012	2	2	%100	2				2
الاعتراف بتكاليف منافع الموظفين قصيرة الأجل كمصاريف ضمن قائمة الدخل	2009	2	2	%100		2			
	2010	2	2	%100			2		
	2011	2	2	%100				2	
	2012	2	2	%100	2				2
تحديد التزام المنشأة من المبلغ الواجب المساهمة به في البرنامج أو الخطة لكل فترة والاعتراف به كمصروف والتزام في البيانات المالية للمنشأة	2009	2	2	%0		2			
	2010	2	2	%100			2		
	2011	2	2	%100				2	
	2012	2	2	%100	2				2
نسبة التنفيذ لكل الفقرات في كل السنوات		**32**	**32**		**8**	**8**	**8**	**8**	**8**
نسبة التنفيذ لكل الفقرات في كل سنة			**1,00**		**1,00**	**1,00**	**1,00**	**1,00**	**1,00**
نسبة تنفيذ المئوية لكل الفقرات في كل سنة			**100%**		**100%**	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**

المصدر: من إعداد الباحثين

الجدول رقم (6) : درجة تطبيق متطلبات معيار المحاسبي الدولي رقم 36

متطلبات المعيار المحاسبي الدولي 36	فترة التطبيق	التنفيذ المعياري	التنفيذ الفعلي	نسبة التنفيذ	نسبة التنفيذ الكلية	2009	2010	2011	2012
يجب على المنشأة في كل تاريخ إبلاغ تقييم ما إذا كان هناك مؤشر على إمكانية انخفاض قيمة الأصل	2009	2	0	%0		0			
	2010	2	1	%50			1		
	2011	2	2	%100				2	
	2012	2	2	%100	1,25				2
نسبة التنفيذ لكل الفقرات في كل السنوات		**8**	**5**		**1,25**	**0**	**1**	**2**	**2**
نسبة التنفيذ لكل فقرات في كل سنة		**1**			**0,625**	**0**	**0,5**	**1**	**1**
نسبة تنفيذ المئوية لكل فقرات في كل سنة		**%100**			**%62,5**	**%0**	**%50**	**%100**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثين

الجدول رقم (7) : وصف عينات الدراسة من حيث الحجم، المتوسط الحسابي والانحراف المعياري

	فقرات	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
SAMPLES	معايير محاسبة الدولية	116	2,0000	,00000	,00000
	النظام المحاسبي المالي	116	1,3190	,91935	,08536

المصدر : برنامج spss

الجدول رقم (8) : نتيجة اختبار T لدراسة توافق بين متطلبات معايير المحاسبة الدولية، وما يقابلها ضمن SCF

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
		F	Sig.	t	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
									Lower	Upper
SAMPLES	Equal variances assumed	818,852	,000	-7,978	230	,000	-0,68103	,08536	-0,84922	-0,51285
	Equal variances not assumed			-7,978	115	,000	-0,68103	,08536	-0,85012	-0,51195

المصدر: برنامج SPSS

الجدول (9) : الميزانية المجمعة المختصرة لمجمع صيدال للفترة 2009 - 2010

الأصول	سنة 2009	سنة 2010	نسب التطور	الخصوم	سنة 2009	سنة 2010	نسب التطور
الأصول الثابتة	8 537 989 986,97	13 282 968 503,75	%56	أ.خ. للمجمع	10 408 728 719,38	10 891 932 652,62	4,64%
قيم الاستغلال	6 604 995 701,47	5 596 981 513,55	-%15	أ.خ. الأقلية	721 558 023,18	725 087 222,50	0,49%
قيم قابلة للتحقيق	4 652 913 923,97	5 279 551 401,95	%13	ديون طويلة الأجل	2 941 167 102,93	8 486 679 565,69	188,55%
قيم جاهزة	1 756 842 044,07	2 899 721 877,63	%65	ديون قصيرة الأجل	7 481 287 810,99	6 955 523 856,07	-7,03%
مجموع الأصول	21 552 741 656,48	27 059 223 296,88	%26	مجموع الخصوم	21 552 741 656,48	27 059 223 296,88	25,55%

المصدر: من إعداد الباحثين

الجدول (10) : مؤشرات حساب المردودية الاقتصادية والمالية للحسابات المجمعة ومدى تأثرها جراء تطبيق SCF

الأداة	الرمز	القانون	النتيجة لسنة 2009	النتيجة لسنة 2010	نسبة التطور	النتيجة المفروضة في حالة عدم تطبيق م م د رقم 12	النتيجة المفروضة في حالة عدم تطبيق م م د رقم 16	النتيجة المفروضة في حالة عدم تطبيق م م د رقم 19	النتيجة المفروضة في حالة عدم تطبيق م م د رقم 36
المردودية الاقتصادية	مردودية الأصول La rentabilité de l'actif	النتيجة المجمعة / إجمالي الأصول	0,1301	0,04	-%69	0,1313 وبزيادة قدرها 0,92 % خلال سنة 2009، مع استقرارها خلال سنة 2010 لثبات قيمة ضرائب المؤجلة على الأصول	عدم وجود أي تأثير نظرا لاعتماد نموذج التكلفة التاريخية بدل نموذج إعادة التقييم خلال سنتي 2009/ 2010	عدم وجود أي تأثير نظرا لاعتماد المؤسسة على متطلبات المعيار عند تطبيق PCN	عدم وجود أي تأثير نظرا لعد قيام المؤسسة بالإفصاح على قيم تدني الأصول خلال سنتي 2009/ 2010، وهذا بالرغم بالاعتراف بقيم الخاصة بمخصصات الإهتلاك،
	مردودية الأموال التشغيلية Rentabilité des capitaux d'exploitation	الدخل التشغيلي / الأصول الإنتاجية	0,226	0,0675	-70%	0,229 وبزيادة قدرها 1,32 % خلال سنة 2009، مع استقرارها خلال سنة 2010 لثبات قيمة ضرائب المؤجلة على الأصول			
المردودية المالية	المردودية المالية الإجمالية rentabilité	النتيجة الصافية المجمعة /	/	0,09	/	لا يوجد أي تأثير لعدم احتساب ضرائب المؤجلة ضمن ج ح ن خلال سنتي	عدم وجود أي تأثير نظرا لاعتماد نموذج		

	financière « globale »	(الأموال الخاصة + فوائد الأقلية) بداية فترة				2009 / 2010، وبالتالي لا وجود لأي تأثير على النتيجة الإجمالية، نتيجة الأقلية ومن ثم نتيجة المجمع	التكلفة التاريخية، بدل إعادة التقييم وبالتالي لا وجود لتأثير على مخصصات الاهتلاك ومن ثم على النتيجة الإجمالية، نتيجة الأقلية ونتيجة المجمع	المؤونة وخسارة القيم، إلا أنه لم يتم تحديد رصيد تدني قيم الأصول
	المردودية المالية خاصة بالمجمع rentabilité financière « groupe »	النتيجة الإجمالية للمجمع / الأموال الخاصة للمجمع في بداية فترة	/	0,14	/			
	المردودية المالية خاصة بحصص الأقلية rentabilité financière «minoritaires»	النتيجة الصافية (حصة مساهمي الأقلية) / الأموال الخاصة للأقلية في بداية الفتر	/	0,009	/			

المصدر: من إعداد الباحثين

الإحالات والمراجع:

[1]. Ahmet, Agca. and Aktas, **First Time Application of IFRs and Its Impact on Financial Ratios: A Study on Turkish Listed Firms**, Problems and Perspectives in Management , Volume 5, Issue 2, 2007, P.P.99-112.

[2]. Callao, S., Jarne, J. I., & Lainez, J, **Adoption of IFRS in Spain: Effect on the comparability and relevance of financial reporting,** Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, 16, 2007, P.P.148-178.

[3]. Lantto, A. M., & Sahlström, P, **Impact of international financial reporting standard adoption on key financial ratios,** Accounting and Finance, 49, 2009, P.P.341-361.

[4]. Francisco José Ferreira Silva, Gualter Manuel Medeiros do Couto, Ruben Mota Cordeiro**, "Measuring the Impact of international financial reporting standards (IFRS) to financial information of Portuguese companies,** Revista Universo Contábil, Blumenau, v. 5, n. 1, (jan./mar. 2009), P.P.129-144.

[5]. Klimczak, Karol Marek, **Market reaction to mandatory IFRS adoption : evidence from Poland**, Accounting and Management Information Systems. Vol. 10. No. 2 (Jul 2011), P.P.228-248.

[6]. Jindrichovska, I. – Kubickova, D, **Impact of IFRS Adoption on Key Financial Ratios: the Case of the Czech Republic,** https://is.vsfs.cz/el/6410/leto2012/B_PFi/um/3658780/EFAJ_EUFIN_IJ_DK.doc

[7]. Erick R. Outa, **The impact of International Financial Reporting Standards (IFRS) adoption on the Accounting Quality of Listed Companies In KENYA,** International Journal of Accounting and Financial Reporting, vol. 1, No. 1, 2014, P.P.212-241.

[8]. Edilson Paulo, Luiz Felipe De Araújo Pontes Girão, David Carter, Rodrigo Silva De Souza, **The Impact of the Adoption of International Financial Reporting Standards on the Quality of Accounting Information of the Brazilian and European Public Firms,** article in SSRN Electronic Journal. May 27, 2013.

[9]. Alain SCHATT, Elise Gross**, Quelle est l'incidence des Normes IAS/IFRS sur les Capitaux Propres des Entreprises Françaises ?"**, Focus IFRS, Février 2007, P.P.35-39.

[10]. Paolo Andrei, et al, **The impact of the adoption of International Accounting Standards (IFRS) on consolidated financial statements of Italian enterprises**, article in SSRN Electronic Journal. May 2015.

[11]. Institut français d'information juridique, **Code de Commerce**, Edition : 30- 08 - 2015, P.200.

[12]. **L'accord sur les normes comptables internationales aidera les investisseurs et stimulera l'activité économique dans l'UE**. Sur le site http://ec.europa.eu/finance/accounting/legal_framework/ias_regulation/index_fr.htm

العلاقة المحاسبية الضريبية بين النظرية وواقع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية
- دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية لسنة 2014 -

بلخير بكاري (*)
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر
خضير خبيطي (*)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة غرداية - الجزائر

ملخص : تهدف هذه الدراسة لمعالجة احدى إشكاليات تطبيق النظام المحاسبي المالي على أرض الواقع، في ظل العلاقة المحاسبية الضريبية الحالية (الاستقلالية)، من خلال عينة من المؤسسات الاقتصادية يتم دراسة مدى تقيدها بالمعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة، كوسيلة لتجسيد الاستقلالية بين القواعد المحاسبية والقواعد الضريبية. من خلاله توصلنا إلى أن معظم المؤسسات الاقتصادية عينة الدراسة لا تتقيد بالمعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة، والمؤسسات الملتزمة بذلك تواجه عدة إشكالات أهمها: تغيير القواعد الضريبية، تعدد الاختلافات المحاسبية الضريبية، مما يستدعي تكييف بعض القواعد الضريبية من طرف صناع القرار السياسي لتحقيق نوع من التوافق المحاسبي الضريبي.

الكلمات المفتاح : قواعد محاسبية، قواعد ضريبية، معايير محاسبية، اختلافات مؤقتة، ضرائب مؤجلة.

تصنيف JEL : M41، K34.

I. تمهيد:

لقي موضوع العلاقة المحاسبية الضريبية اهتمام العديد من الباحثين، وهذا راجع للتطور الذي شهدته كل من المحاسبة والجباية في العديد من الدول، والمتصفح لتاريخ الفكر المحاسبي سيلاحظ تلك العلاقة الوطيدة التي كانت تربط القواعد المحاسبية بالقواعد الضريبية في العديد من الدول أين كانت التسجيلات المحاسبية لغايات ضريبية بحته.

لكن مع تطور الفكر المحاسبي وظهور المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) وتوجه العديد من الدول لتحقيق التوافق مع تلك المعايير أدى إلى نوع من التباين في احتياجات المستخدمين للمعلومات المالية، مما أدى إلى نوع من الاستقلالية بين القواعد المحاسبية والقواعد الضريبية في العديد من هذه الدول، حيث نجد مثلا: (Oliveras, Puig 2005)[1] دراسة أجريت على اسبانيا، (Nobes, Schwencke 2006)[2] دراسة أجريت على النرويج على مدى 30 سنة قبل وبعد تبني المعايير المحاسبية الدولية (Gavana et al. 2013) [3] دراسة تم إجراؤها على إيطاليا قبل وبعد تبني المعايير (IAS/IFRS) ونفس الدراسة تمت على فرنسا (Odile Barbe et al. 2014) [4] ذلك أن هذه التطورات في العلاقة المحاسبية الضريبية طرحت مشكل تحديد وعاء الضريبة على الأرباح في ظل وجود العديد من الاختلافات بين القواعد المحاسبية والقواعد الضريبية، مما دفع بمجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) لإيجاد حل لهذه المشكلة من خلال اصدار المعيار المحاسبي الدولي (ضرائب الدخل : IAS 12). والذي يهدف إلى شرح وتوضيح المعالجة المحاسبية لضرائب الدخل، وبالتحديد توضيح كيفية المعالجة المحاسبية للاختلافات بين القواعد المحاسبية والقواعد الضريبية.[5]

تستند فلسفة المعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة إلى فرض محاسبة الاستحقاق ومبدأ استقلالية الدورات المالية، حيث من خلالهما يتوجب أن يكون العبء الضريبي المحمل لسنة مالية معينة متناسبا مع العمليات المسجلة خلالها، بغض النظر عن تاريخ أخذ هذه العمليات بعين الاعتبار ضمن القواعد الضريبية، وبالتالي تنشأ ضريبة مؤجلة بسبب وجود اختلافات مؤقتة.[6] وتتجلى أهمية التسجيل المحاسبي للضرائب المؤجلة في تجسيد الاستقلالية (الانفصال) ما بين القواعد المحاسبية والقواعد الضريبية، بحيث أن كل الفروقات في الضريبة على الأرباح الناتجة عن الاختلاف المحاسبية الضريبية تعدل وتصحح لكي تترجم النتيجة المحاسبية الصافية للحقيقة الاقتصادية والمالية للعمليات المتعلقة بالسنة المالية دون تأثرها بالقواعد الضريبية[7]، وهذا ما يجسد جميع الخصائص النوعية للمعلومات المالية (الملاءمة، الموثوقية، الوضوح، القابلية للمقارنة).

كما أشارت بعض الدراسات أن أهمية هذا التسجيل المحاسبي تكمن في أنه يسهل عملية الرقابة –لصالح مصلحة الضرائب-على الربح الضريبي، كما يسمح لها من تتبع أثر السياسات الضريبية الجديدة، ومحاكاتها مع التغييرات في السياسة المقترحة.[8]

أما بالنسبة للواقع الجزائري، فمن خلال دخول النظام المحاسبي المالي حيز التنفيذ سنة 2010 والذي يتوافق إلى

eMail : (*) Bbekkari@yahoo.fr & (**) Khodir50@gmail.com

حد بعيد مع المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)، ونظرا للمفاهيم الجديدة التي جاء بها النظام المحاسبي المالي أدى إلى تكييف القواعد الضريبية مع تلك المفاهيم وهذا من خلال قانون المالية التكميلي لسنة 2009 وما يليه من قوانين مالية إلى غاية سنة 2015، ومع ذلك تبقى العديد من مجالات الاختلاف بين القواعد المحاسبية والقواعد الضريبية، وبالتالي الاستقلالية بينهما.

ونظرا للمرجعية التي يستند إليها النظام المحاسبي المالي الجزائري - IAS/IFRS- فقد تم تبني المعيار المحاسبي الدولي (IAS 12) ؛ والتسجيل المحاسبي للضرائب المؤجلة وفق النظام المحاسبي المالي يتم في الحالات التالية :[9]

- تفاوت زمني بين إثبات الإيراد أو العبء وفق القواعد المحاسبية وأخذه في الحسبان في القاعدة الضريبة؛
- خسائر ضريبية أو قروض ضريبية قابلة للتأجيل إذا كان من المحتمل جدا حسمها من الأرباح الضريبية أو الضرائب المستقبلية؛
- عمليات إقصاء أو إعادة معالجة تمت في إطار إعداد القوائم المالية المجمعة.

ويمكن التمييز بين عدة مفاهيم في إطار المعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة:

1. **الضرائب المؤجلة أصول:** عموما تنشأ في الحالة التي تكون فيها الضريبة الجارية أقل من الضريبة المستحقة، وتعبر عن مقدار الضريبة المدفوعة مقدما لمصلحة الضرائب ومن المتوقع استردادها في الفترات المستقبلية.[10] ومثال ذلك: مؤونة التقاعد، العجز الضريبي، أقساط اهتلاك التثبيتات التي تهتلك محاسبيا بوتيرة أسرع من اهتلاكها الضريبي، الفوائد غير المسددة.
2. **الضرائب المؤجلة خصوم:** عموما تنشأ في الحالة التي تكون فيها الضريبة الجارية أعلى من الضريبة المستحقة، وتعبر عن مقدار ضريبة الربح واجبة الدفع بموجب القواعد الضريبية في الفترات المستقبلية.[11] ومن أمثلة ذلك : إعانات الاستغلال والتوازن غير المحصلة، الفوائد غير المحصلة، التثبيتات التي تهتلك ضريبيا بوتيرة أسرع من اهتلاكها المحاسبي، مصاريف البحث والتطوير.
3. **الضريبة الجارية والضريبة المستحقة:** إن الضريبة الجارية هي تلك الضريبة (المصروف الضريبي) التي يتم حسابها على أساس القواعد المحاسبية، أما الضريبة المستحقة : فهي الضريبة التي يتم حسابها على أساس القواعد الضريبية، ويمثل الفرق بينهما في مقدار الضريبة المؤجلة (أصول أو خصوم).[12]
4. **الاختلافات الدائمة والاختلافات المؤقتة:** تنقسم الاختلافات بين القاعدة المحاسبية والقاعدة الضريبية إلى دائمة ومؤقتة، فالاختلافات المؤقتة هي تلك التي تمتد تأثيراتها إلى الدورات المستقبلية، وينتج عنها ضرائب مؤجلة (أصول أو خصوم)، أما الاختلافات الدائمة فهي تلك التي يبقى أثرها على الدورة التي تنشأ فيها فقط.[13] ومثال ذلك : اهتلاك السيارات السياحية التي تتجاوز تكلفة حيازتها الواحد مليون دينار جزائري، كراء عقار لصالح المسير، العقوبات والغرامات.

إن الحالات المسببة للاختلافات المؤقتة بين القاعدة المحاسبية والقاعدة الضريبية - بحسب المشرع الجزائري- وبالتالي ينجم عنها ضرائب مؤجلة يتطلب معالجتها؛ هي:

- تدني قيمة التثبيتات؛
- عقد الإيجار التمويلي؛
- مدة الاهتلاك وأساس الاهتلاك؛
- إعانات الاستغلال؛
- إعانات التجهيز؛
- تغير التقديرات، أو الطرق المحاسبية وتصحيح الأخطاء أو النسيان؛
- إعادة التقييم التثبيتات (ترحيل الفائض إلى النتيجة الضريبية في غضون خمس 05 سنوات)؛
- مصاريف البحث والتطوير؛
- العمليات المنجزة بالعملات الأجنبية؛
- الامتيازات الممنوحة للمستخدمين؛
- المصاريف المالية، مصاريف المساعدة التقنية، الأتعاب، الضرائب الواقعة على كاهل المؤسسة، كل هذه المصاريف وغيرها (أنظر نص المادة 141) قابلة للخصم لكن عند دفعها، بمعنى اعتماد الأساس النقدي لبعض المصاريف.

وعلى ضوء وجود العديد من الاختلافات المحاسبية الضريبية، ولتوضيح المعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة بشكل يساعد المؤسسات الاقتصادية على ذلك، أصدرت وزارة المالية سنة 2014 وثيقة (Avis) تبين مختلف حالات الضرائب المؤجلة مع بعض الأمثلة التطبيقية[14].

وفي الأخير تجدر الإشارة إلى أن التسجيل المحاسبي للضرائب المؤجلة يطرح عدة إشكالات على أرض الواقع تتعلق بتقييم لاحتمالية استرجاع الضريبة المؤجلة مستقبلا، وأيضا بتقييم للضرائب المؤجلة في حالة التغيرات في معدل الضريبة وذلك فيما يلي:

1. تقييم احتمالية استرجاع الضريبة المؤجلة مستقبلا: بناءا على مبدأ الحيطة والحذر فإنه لا يتم تسجيل الضرائب المؤجلة ولاسيما ضرائب مؤجلة أصول إلا إذا كانت هناك احتمالية تحميلها وتسويتها من الأرباح المستقبلية، وهذا ما جاء به المعيار المحاسبي الدولي (IAS 12)،[15] وفي نهاية كل سنة مالية يجب مراجعة قيمة هذه الضريبة المؤجلة تبعا للتغير في احتمالية الحصول على أرباح مستقبلية فيتم تسجيل الضريبة مؤجلة أصول غير المعترف بها سابقا بالقدر الذي يصبح فيه من المحتمل الحصول على أرباح مستقبلية من شأنها استرداد هذه الضريبة.[16]

2. تقييم الضرائب المؤجلة في حالة التغيرات في معدل الضريبة: يطرح تغير القواعد الضريبية ولاسيما المعدل الضريبي إشكالية تقييم الضرائب المؤجلة وخاصة المبلغ الظاهر في الميزانية والمتعلق بالسنوات السابقة والذي تم تقييمه على أساس المعدل الضريبي السابق، وبالتالي يتم تصحيح ذلك المبلغ في نهاية كل سنة بناءا على معدل الضريبة المعتمد بذلك التاريخ،[17] وذلك التغير يحمل ضمن الميزانية فقط.[18]

وفي ظل ما سبق ذكره، تتبلور معالم السؤال الأساسي لهذا البحث، والذي يمكن صياغته على النحو التالي :

إلى أي مدى تتقيد المؤسسات الاقتصادية في البيئة الجزائرية بمعالجة الضرائب المؤجلة في ظل مشكالات التطبيق ؟

II. الطريقة والأدوات المستخدمة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على الفحص المباشر للميزانية وجدول حساب النتائج، وكذا مختلف الدفاتر المحاسبية للمؤسسات عينة الدراسة، والتي يوضح أهم خصائصها الجدول (1)، وقد اختيرت عينة الدراسة وفقا للأسس التالية: الاختلاف في طبيعة النشاط والحجم والشكل القانوني ورأس المال وعدد العمال ورقم الأعمال وذلك لمعرفة مدى تأثيرها على دراسة الأسئلة المطروحة.

ولتجاوز بعض المشاكل التي قد تواجهنا في استعمال هذه الطريقة على أرض الواقع، استعننا بالمقابلة مع محاسبي المؤسسات الاقتصادية عينة الدراسة لما لها من أهمية بالغة كمصدر هام ورئيس للحصول على المعلومات. وللإجابة على إشكالية الدراسة قمنا بتحديد مجتمع الدراسة وفقا للأسس التالية : الاختلاف في طبيعة النشاط والحجم والشكل القانوني ورأس المال وعدد العمال ورقم الأعمال وذلك لمعرفة مدى تأثيرها على دراسة الأسئلة المطروحة. وبالتالي يتكون مجتمع الدراسة من جميع المؤسسات الاقتصادية الواقعة ضمن إقليم الجنوب وبالتحديد : غرداية، ورقلة، حاسي مسعود. وبناءا على هذا المجتمع قمنا باختيار عينة عشوائية تتكون من 04 مؤسسات اقتصادية، وهي:

- مؤسسة الخدمات الدولية (RSI)؛
- المؤسسة العمومية لتسيير مراكز الردم التقني (EPWGCET)؛
- المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب (ALFAPIPE) وحدة غرداية؛
- المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار (ENSP).

III. النتائج ومناقشتها:

أظهرت الدراسة التحليلية التي قمنا بها على كل مؤسسة على الحدة النتائج التالية والتي تتعلق بمدى إلتزام المؤسسات عينة الدراسة بمعالجة الضرائب المؤجلة وبالتالي إلتزامها بنوع العلاقة النظرية بين القواعد المحاسبية والقواعد الضريبية وفي الأخير أثر إعتماد معالجة الضرائب المؤجلة في حسابات تلك المؤسسات على مقدار الضريبة المستحقة:

1- مدى التزام المؤسسات عينة الدراسة بمعالجة الضرائب المؤجلة:

أ. **مؤسسة (RSI)**؛ يستدعي وجود الفروقات المؤقتة داخل حسابات المؤسسة إثبات محاسبي للضرائب المؤجلة، ورغم وجود هذه الحالات إلا أن محاسب المؤسسة لم يقم بتسجيل الضرائب المؤجلة[19]، أي بمعنى التقيد فقط بالقواعد المحاسبية دون الأخذ بعين الاعتبار القواعد الضريبية عند تحديد النتيجة الضريبية، لذا نقوم بتعديل القوائم المالية بتسجيل الضرائب المؤجلة، ومن ثم يمكن ملاحظة أثر ذلك عليها وعلى مقدار الضريبة على أرباح الشركات (IBS)، وتتمثل هذه الحالات في:

- **عقد الإيجار التمويلي:** قامت المؤسسة إلى غاية إعداد القوائم المالية لسنة 2014 بـإبرام عشر (10) عقود إيجار تمويلي وتتعلق بالسنوات: 2011، 2012، 2013، 2014، وبما أن محاسب المؤسسة لم يتقيد بالقواعد الضريبية ولا بالتسجيل المحاسبي للضرائب المؤجلة، يتوجب إثبات ضرائب مؤجلة خصوم تقدر بـ : 473,03 921 دج.
- **أتعاب محافظ الحسابات:** قام محاسب المؤسسة بتسجيل فاتورة أتعاب محافظ الحسابات بتاريخ 15 جويلية 2014، يقدر مبلغها بـ 700 000,00 دج، ومن خلال الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة اتضح أن فاتورة الأتعاب هذه لم يتم تسديدها لحظة اقفال حسابات السنة، لذا يتوجب اثبات ضرائب مؤجلة أصول بمبلغ 161 000,00 دج.

ب. **مؤسسة (EPWGCET)**؛ يستدعي وجود الفروقات المؤقتة داخل حسابات المؤسسة تسجيل محاسبي للضرائب المؤجلة، ورغم وجود هذه الحالات إلا أن محاسب المؤسسة لم يقم بتسجيل الضرائب المؤجلة[20]، أي بمعنى التقيد فقط بالقواعد المحاسبية دون الأخذ بعين الاعتبار القواعد الضريبية عند تحديد النتيجة الضريبية، لذا نقوم بإثبات الضرائب المؤجلة، ومن ثم يمكن ملاحظة أثر ذلك على مقدار الضريبة على أرباح الشركات.

- **حالة الإعانات العمومية (إعانات التجهيز):** تحصلت المؤسسة سنة 2014 على إعانات تجهيز متمثلة في معدات نقل (شاحنتين، رافعتين، جرافة) بمبلغ إجمالي للإعانة: 85 120 000,00 دج، تهتلك هذه المعدات لمدة عشر (10) سنوات؛ إذن بحسب القواعد المحاسبية يتم تحويل الإعانة إلى النتيجة لمدة عشر (10) سنوات (أي بمبلغ سنوي يساوي 8 512 000,00 دج)، أما بحسب القواعد الضريبية فيجب تحويل الإعانة إلى النتيجة لمدة خمس (05) سنوات فقط، [21] وبالتالي يجب إثبات ضرائب مؤجلة أصول بمبلغ الفرق مضروب في معدل الضرائب على أرباح الشركات [(17 024 000,00 دج - 8 512 000,00 دج) × 23%] ألا وهو: 1 957 760,00 دج
- **مؤونة العطل المدفوعة الأجر:** يستفيد العمال داخل المؤسسة من عطلة سنوية مدفوعة الأجر؛ ويتم تقدير مؤونة لهذه العطلة نهاية كل سنة؛ لذا يتوجب على محاسب المؤسسة إثبات ضرائب مؤجلة أصول في نهاية السنة تقدر بـ 946 164,74 دج، ذلك أن مقدار المؤونة لهذه السنة يساوي: 4 113 759,73 دج.
- **أتعاب محافظ الحسابات:** من خلال الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة فإن أتعاب محافظ الحسابات لسنة 2014 لم يتم تسديدها بعد والمقدرة بمبلغ 156 695,00 دج، لذا يجب إثبات ضرائب مؤجلة أصول بمبلغ 36 039,85دج.

ج. مؤسسة (ALFAPIPE)؛ ولدينا كل من الحالات التالية:

- **مؤونات لالتزامات المؤسسة تجاه مستخدميها:** وتضم مؤونة منحة التقاعد، مؤونة للزيادة في الراتب قبل الإحالة على التقاعد، مؤونة منحة المردودية السنوية للعمال (PRA)، مؤونة الميداليات للعمال، مؤونة العطل المدفوعة الأجر، حيث قامت المؤسسة بإثبات مبلغ 79 873 822,77 دج كضرائب مؤجلة أصول مرتبطة بمؤونة مبلغها 347 277 490,30 دج فهي مسجلة محاسبيا لكن مرفوضة جبائيا، فتعتبر من بين الأعباء غير القابلة للخصم إلى غاية السنة التي يتم فيها تقديم هذه المنح للمستخدمين، وذلك استنادا لمبدأ استقلالية الدورات. ونشير بأن مبلغ الضرائب المؤجلة أصول (79 873 822,77 دج) هو بعد التعديل حيث كان مسجل بمبلغ (88 331 256,44 دج) بناءا على معدل ضريبة سابق (19%) ليصبح المبلغ المشار إليه بناء على معدل الضرائب على أرباح الشركات الحالي (23%).
- **إعانات الاستغلال:** مبلغ ما قيمته 111 769 051,60 دج، كضرائب مؤجلة خصوم متعلقة بإعانة استغلال تحصلت المؤسسة على الوعد بها من طرف الدولة سنة 2010، حيث سجل المحاسب قيد الوعد بالإعانة بمبلغ: 588 258 166,20 دج، ولعدم تحصيلها سجل المحاسب ضرائب مؤجلة خصوم وذلك على أساس معدل ضريبة على أرباح الشركات (19%)، وعند ارتفاع هذا المعدل ليصبح (23%) توجب على محاسب المؤسسة الرفع من مبلغ الضرائب المؤجلة خصوم ليصبح يساوي: 135 299 326,63 دج، وهو الظاهر في الميزانية لسنة 2014.
- **الأتعاب غير المسددة خلال السنة:** لدى المؤسسة فاتورة أتعاب بتاريخ 25 ديسمبر 2014 لم يتم تسديدها خلال السنة، وبالتالي فهي تشكل إحدى الفروقات المؤقتة، ومبلغ الفاتورة خارج الرسم هو: 37 350,00 دج، حيث قام المحاسب بإثبات مبلغ 8 590,50 دج كضرائب مؤجلة أصول.
- **فواتير سنوات سابقة (تصحيح الأخطاء والنسيان):** لدى المؤسسة (19) فاتورة سنوات سابقة، تم تسجيلها كل على حدة حسب طبيعتها، ومن خلال مقابلة أجريناها مع رئيس مصلحة المحاسبة22، تبين أن المؤسسة تقوم بتسجيل فواتير سنوات سابقة ضمن حـ.11، إلا عندما يتجاوز مبلغ الفاتورة قيمة: مليون دينار جزائري (000,00 000 1دج) خارج الرسوم. وهذا القرار أعتمد ابتدءا من السنة المالية 2013، وهذا تطبيقا للمبدأ المحاسبي : الأهمية النسبية. وتجدر الإشارة إلى أنه عند تجاوز مبلغ الفاتورة السقف الذي تم تحديده من طرف المؤسسة فإنه يتم تسجيل قيد الضرائب المؤجلة أصول.
- **الأتعاب غير مسددة خلال السنة:** لدى المؤسسة فاتورة أتعاب بتاريخ 25 ديسمبر 2014 لم يتم تسديدها خلال السنة، وبالتالي فهي تشكل إحدى الفروقات المؤقتة بين القواعد المحاسبية والقواعد الضريبية، ومبلغ الفاتورة خارج الرسم هو: 37 350,00 دج، كما رأينا سابقا فإن المؤسسة إعتمدت مبدأ الأهمية النسبية في حدود مبلغ مليون دينار جزائري (000,00 000 1دج) خارج الرسوم، وبالتالي لم يقم المحاسب بتسجيل قيد الضرائب المؤجلة أصول، وتجدر الإشارة إلى أن قيمة الضرائب المؤجلة في هذه الحالة يقدر بـــ : 8 590,50 دج، وهو مبلغ ضئيل جدا.

د. مؤسسة (ENSP): بإطلاعنا على القوائم المالية للمؤسسة لاحظنا وجود حساب للضرائب المؤجلة، سواء من جانب أصول الميزانية والمقدر بـمبلغ: 521 981,67 584 دج، أو من جانب جدول حسابات النتائج والمقدر بمبلغ: 56 447 482,33 دج (مدينا). وهذا يعتبر دليلا لوجود عمليات داخل المؤسسة تختلف فيها القاعدة المحاسبية عن القاعدة الضريبية، وأن محاسب المؤسسة أعد القوائم المالية انطلاقا من القواعد المحاسبية، وعند إعداده للقوائم الضريبية التزم بالقواعد الضريبية؛ مما شكل لدينا حالات للفروقات المؤقتة نعرضها فيما يلي:

- **مؤونات لالتزامات المؤسسة تجاه مستخدميها:** وتضم مؤونة منحة الإحالة على التقاعد، مؤونة المنحة الخاصة بإطارات التسيير، مؤونة العطل المدفوعة الأجر، حيث قامت المؤسسة بإثبات مبلغ: 79 873 822,77 دج كضرائب مؤجلة أصول مرتبطة بمؤونة مبلغها 347 277 490,30 دج فهي مسجلة محاسبيا لكن مرفوضة جبائيا، فتعتبر من بين الأعباء غير القابلة للخصم إلى غاية السنة التي يتم فيها تقديم هذه المنح للمستخدمين، وذلك استنادا لمبدأ استقلالية الدورات.
- **العمليات المنجزة بالعملة الأجنبية:** ويتعلق الأمر بوجود دين لمورد أجنبي يتعلق بدورة 2013 ونظرا لارتفاع سعر الصرف في تاريخ الإقفال فتم تشكيل مؤونة لخسائر صرف بقيمة: 4 180 054,57 دج. وبما أن القواعد الضريبية لا تعترف بخسائر الصرف إلى غاية تاريخ التسديد، فقام المحاسب بتسجيل محاسبي لضرائب مؤجلة أصول في

نهاية سنة 2013، بمبلغ: 412,55 961 دج، خلال سنة 2014 تم تسديد ديون المورد الأجنبي، ومن ثم فخسائر الصرف المتوقعة والمسجلة في نهاية 2013 تصبح مقبولة من الناحية الضريبية؛ إذن فقام محاسب المؤسسة باسترداد قيمة الضرائب مؤجلة أصول بنفس المبلغ (412,55 961 دج).

- **أتعاب محافظ الحسابات:** من خلال الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة فإن أتعاب محافظ الحسابات لم يتم تسديدها إلى غاية نهاية سنة 2104، والمقدرة بمبلغ 000,00 600 1 دج، ومعلوم أنه بحسب القواعد الضريبية فإن هذا العبء يعد غير قابل للخصم إلى غاية سنة تسديده، لذا يتوجب إجراء قيد محاسبي لضرائب مؤجلة أصول وهو ما لم يقم به محاسب المؤسسة، حيث يقدر مبلغها بـ 000,00 368 دج.
- **الضرائب والرسوم غير المسترجعة:** تتحمل المؤسسة عدة ضرائب ورسوم غير مسترجعة (ويتعلق الأمر بالرسم على النشاط المهني، الرسم العقاري، الرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة، الرسم على التكوين المهني والتمهين)، حيث يتم إثباتها محاسبيا كأعباء وذلك عملا بفرض الاستحقاق، أما بالنسبة للقواعد الضريبية فتعد غير قابلة للخصم إلى حين تسديدها (الأساس النقدي)، وبالتالي فهي تشكل فروقات مؤقتة يتم على أساسها إثبات محاسبي للضرائب المؤجلة أصول. وعلى الرغم من ذلك فمحاسب المؤسسة لم يلتزم بهذه المعالجة المحاسبية، لذا يتوجب إثبات محاسبي للضرائب المؤجلة أصول بمبلغ: 445,24 140 29 دج وهو ما يقابل: 697588,00 126 دج كضرائب ورسوم غير مسترجعة لسنة 2014.
- **تعديل الرصيد الافتتاحي للضرائب المؤجلة أصول:** نظرا لتغير المعدل الضريبي خلال فترة إعداد القوائم المالية لسنة 2014 (قانون المالية 2015)، فإنه يتوجب تعديل الرصيد الافتتاحي للضرائب المؤجلة أصول والظاهر في الميزانية على أساس المعدل الحالي (23% بدل 25%)، وهو ما قام به محاسب المؤسسة حيث خفض من رصيد الضرائب المؤجلة أصول بما يعادل 557,12 277 51 دج. ونشير بأن رصيد الضرائب المؤجلة أصول لسنة 2014 يساوي: 856,00 877 563 2 دج.

2- أثر معالجة الضرائب المؤجلة على مقدار الضريبة المستحقة:

عموما تقوم المؤسسات الاقتصادية بتحديد الضريبة على أرباح الشركات (IBS) انطلاقا من الجدول رقم 09 المتعلق بتحديد النتيجة الضريبية، والذي يعد من ضمن القوائم التي تقدم لمصلحة الضرائب، وبالتالي فحساب الضريبة المستحقة انطلاقا من هذا الجدول تتم بتعديل النتيجة المحاسبية بالفروقات الدائمة وبالفروقات المؤقتة، وهو نفس المبلغ الذي يتم على أساسه حساب الضرائب المؤجلة ؛ ومن هنا يظهر أثر عدم التقيد بمعالجة الضرائب المؤجلة ضمن تحديد مقدار الضريبة المستحقة للسنة المعنية، فالمؤسستين الأولى والثانية **(RSI, EPWGCET)** لم تتقيدا بمعالجة الضرائب المؤجلة، فكان الفرق جلي وواضح على خلاف المؤسستين الثالثة والرابعة **(ALFAPIPE, ENSP)** التي تقيدت بمعالجة الضرائب المؤجلة فكان الفرق بسيط، وهذا ما سيتم توضيحه فيما يلي:

أ. مؤسسة (RSI): إن عدم تقيد المؤسسة بالقواعد الضريبية جعلنا نسجل فرق كبير بين الضريبة الجارية والضريبة المستحقة لسنة 2014، ويقدر هذا الفرق بـ 472,75 760 دج أي انخفاض في الضريبة المستحقة بنسبة 14,74% (أنظر الجدول 2)، وما نستنتجه هو أن المؤسسة لم تلتزم بنوع العلاقة بين القواعد المحاسبية والقواعد الضريبية وذلك في ظل وجود حالات الاختلافات المؤقتة (عقد إيجار تمويلي، أتعاب محافظ الحسابات)، أي قامت بإعداد القوائم المالية على أساس القواعد المحاسبية، وعند إعدادها للنتيجة الضريبية لم تلتزم بالقواعد الضريبية، وهذا ما أثر في مقدار الضريبة على أرباح الشركات (IBS).

ب. مؤسسة (EPWGCET): إن عدم تقيد المؤسسة بالقواعد الضريبية جعلنا نسجل فرق كبير بين الضريبة الجارية والضريبة المستحقة لسنة 2014، ويقدر هذا الفرق بـ 964,59 939 2 دج أي ارتفاع في الضريبة المستحقة بنسبة 85,33% (أنظر الجدول 3)، وما نستخلصه هو أن المؤسسة لم تتقيد أصلا بالمعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة، أي قامت بإعداد القوائم المالية على أساس القواعد المحاسبية، وعند إعدادها للنتيجة الضريبية لم تلتزم بالقواعد الضريبية وهذا ما أثر على مقدار الضريبية على أرباح الشركات.

ج. مؤسسة (ALFAPIPE): من خلال الجدول (4) نلاحظ وجود فرق كبير بين الضريبة الجارية والضريبة المستحقة، لكن هذا الفرق تم تداركه بسبب تقيد المؤسسة إلى حد بعيد بالمعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة، أي قامت بإعداد القوائم المالية على أساس القواعد المحاسبية، وعند إعدادها للنتيجة الضريبية التزمت بالقواعد الضريبية من خلال التسجيل المحاسبي للضرائب المؤجلة في حالات الاختلافات المؤقتة المشار إليها، فنتج لدينا فارق بسيط بين الضريبة المستحقة قبل وبعد التعديل، حيث يقدر بـ 433,62 457 8 دج أي بانخفاض في الضريبة المستحقة بنسبة 03,26%.

د. مؤسسة (ENSP): من خلال الجدول (5) نلاحظ وجود فرق ضئيل بين الضريبة الجارية والضريبة المستحقة، وذلك بسبب تقيد المؤسسة إلى حد بعيد بالمعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة، أي قامت بإعداد القوائم المالية على أساس القواعد المحاسبية، وعند إعدادها للنتيجة الضريبية التزمت بالقواعد الضريبية من خلال التسجيل المحاسبي للضرائب المؤجلة في حالات الاختلافات المؤقتة المشار إليها، فنتج لدينا فارق بسيط بين الضريبة المستحقة قبل وبعد التعديل، حيث يقدر بـ 023,41 919 16 دج أي بانخفاض في الضريبة المستحقة بنسبة 01,61%.

ويجب الإشارة إلى أنه على الرغم من تسجيل قيد الضرائب المؤجلة أصول بالنسبة لبعض الفروقات المؤقتة إلى أن محاسب المؤسسة لم يأخذها بعين الاعتبار في حساب النتيجة الضريبية، باستثناء مؤونة العطل المدفوعة الأجر، حيث قام المحاسب بإعادة إدماج المؤونة المتعلقة بسنة 2014، وتخفيض تلك المتعلقة بسنة 2013، وعكس ذلك بالنسبة للرسم

على التكوين المهني والتمهين، فقد تم أخذه بعين الاعتبار في تحديد النتيجة الضريبية سواء المتعلق بسنة 2014 (إعادة إدماج) أو المتعلق بسنة 2013 (تخفيضات) بالمقابل لم يتم تسجيل قيد للضرائب المؤجلة أصول لهذا الفرق المؤقت، ومن خلال مقابلة مع رئيس المحاسبة والمالية للمؤسسة، فإن عدم التزام المؤسسة بنوع العلاقة المحاسبية الضريبية بشكل كامل (أي التزام نسبي) يعود إلى أساسا إلى: [23] تعدد الاختلافات المؤقتة داخل المؤسسة وبالتالي تكلفة إضافية عليها، لذا قامت بحصر حالات الضرائب المؤجلة في بعض الحالات دون غيرها.

IV. الخلاصة:

من خلال هذه الدراسة ولاسيما في ظل الإشكاليات التي تطرحها المعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة تبين لنا أنه من الضروري إعادة النظر في التنظيم الداخلي لنظام المعلومات المحاسبية بما يسمح بمتابعة الضرائب المؤجلة والقيام بالعمليات الضرورية للانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الضريبية. وبالتالي نستنتج أنه تزداد الحاجة لنظام معلومات فعال في حال وجود العديد من الاختلافات ولاسيما المؤقتة منها، مما يؤدى لتحمل تكاليف كبيرة من طرف المؤسسات لمعالجتها، لذا وجب تكييف بعض القواعد الضريبية للتقليل قدر الإمكان من الاختلافات المؤقتة.

كما توصلنا إلى أن هناك تباين في الثقافة المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية في ظل العلاقة المحاسبية الضريبية الحالية، وعموما المؤسسات الاقتصادية لا تتقيد بنوع العلاقة المحاسبية الضريبية وهذا وفق ما يلي:

- المؤسستين (RSI, EPWGCET) تقيدت فقط بالقواعد الضريبية سواء عند إعدادهما للقوائم المالية أو عند تقديمهما للقوائم والتصريحات الضريبية (خاصة حالات الاختلافات المؤقتة)، إذا فهما لم تلتزما باستخراج حالات الاختلافات المؤقتة ومن ثم معالجة الضرائب المؤجلة ؛
- المؤسستين (ALFAPIPE, ENSP) تقيدت بالقواعد المحاسبية عند إعدادهما للقوائم المالية، وعند إعدادهما للقوائم والتصريحات الضريبية تقيدت بالقواعد الضريبية، لكن بشكل نسبي بالنسبة لـمؤسسة ENSP، إذا فهما التزمتا إلى حد بعيد باستخراج حالات الاختلافات المؤقتة ومن ثم إثبات محاسبي للضرائب المؤجلة؛
- أن لحجم المؤسسة تأثير كبير عن مدى الالتزام بالمعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة، وهذا ما لمسناه في المؤسسات الأربعة عينة الدراسة؛
- أن عدم احتياج القوائم المالية بسبب غياب المستخدم الأساسي للمعلومة المالية (المستثمرين) والاكتفاء فقط بالتصريحات الضريبية يؤدي بالكثير من المؤسسات وخاصة الصغيرة والمتوسطة منها (حالة مؤسستي RSI, EPWGCET) إلى التقيد فقط بالقواعد الضريبية؛
- التعود على الممارسة المحاسبية التي كانت سائدة في ظل المخطط المحاسبي الوطني (PCN) (النظام المحاسبي السابق)، والقائمة على الاعتبارات الضريبية فقط أدت بهم إلى التقيد فقط بالقواعد الضريبية دون غيرها من القواعد المحاسبية، وهذا بدوره سببه نقص تكوين المحاسبين.
- غموض طريقة حساب النتيجة الضريبية انطلاقا من الجدول رقم 09 (المطبوعة الموجهة لمصلحة الضرائب) خاصة في ظل وجود فروقات مؤقتة، إذ أن هذا الجدول مبني على فلسفة المخطط المحاسبي الوطني (PCN) (النظام المحاسبي السابق)، إذ لا وجود للفروقات المؤقتة ضمن هذا الأخير.
- تعدد الاختلافات المؤقتة داخل المؤسسة الواحدة يؤدي بها في بعض الأحيان إلى حصر جزء من حالات الضرائب المؤجلة والاستغناء عن البعض الآخر، وهذا ما وقع في مؤسسة (ENSP) لكبر حجمها؛
- تعدد الاختلافات المؤقتة داخل المؤسسة، يستدعي وجود نظام معلومات فعال لتتبع مختلف تلك الاختلافات والتسجيلات المحاسبية للضرائب المؤجلة، وبالتالي تكلفة إضافية تتحملها المؤسسة؛
- تغير القواعد الضريبية ولاسيما المعدل الضريبي وكذا القواعد الضريبية التي تشكل اختلافات مؤقتة، مما يطرح مشكل إعادة تقييم مبلغ الضرائب المؤجلة (أصول أو خصوم) والظاهر في الميزانية على أساس القواعد الجديدة، بالإضافة إلى الرفع من احتمالية وقوع أخطاء، وهذا ما وقع مع مؤسسة (ALFAPIPE).

من خلال ما سبق نقترح كحوصلة لهذه الدراسة مجموعة من التوصيات، التي نراها ضرورية للحد من إشكاليات تقيد المؤسسات الاقتصادية بنوع العلاقة المحاسبية الضريبية :

- عقد دورات تكوينية متخصصة لفائدة المحاسبين حول متطلبات تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (IAS 12) من جهة، مع ابراز نقاط الاختلاف بين القواعد المحاسبية والقواعد الضريبية وكيفية معالجتها؛
- عقد دورات تكوينية لموظفي مصلحة الضرائب هدفها ترسيخ الثقافة المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي؛
- التنسيق الكامل بين المديريات الولائية للضرائب والمديرية العامة للضرائب لضمان التنفيذ الجيد للقواعد الضريبية ولاسيما التغيرات الواردة في قوانين المالية؛
- مشاركة الخبراء والمتخصصين في المجالي المحاسبي والضريبي في وضع القوانين الضريبية للحد من القوانين المؤقتة؛
- تكييف بعض القواعد الضريبية للتقليل قدر الإمكان من الاختلافات المؤقتة، وبالتالي تحقيق التوافق المحاسبي الضريبي.

- ملحق الجداول والأشكال البيانية:

الجدول رقم (1): يوضح خصائص المؤسسات المأخوذة كعينة للدراسة

تسمية المؤسسة ورمزها	نوع المؤسسة	طبيعة النشاط	رأس المال (مليون دج)	عدد العمال	رقم الأعمال (مليون دج)
مؤسسة الخدمات الدولية (RSI)	SARL	خدمات الطيران، المساعدة على مستوى المطار كراء السيارات، البريد السريع، حجز الفنادق	5	52 عاملا	80
المؤسسة العمومية لتسيير مراكز الردم التقني (EPWGCET)	مؤسسة عمومية	الوقاية والتقليص من ضرر النفايات، تشجيع الاستثمار في فرز ومعالجة واسترجاع النفايات	116,6	97 عاملا	200
المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب (ALFAPIPE)	SPA	إنتاج أنابيب الصلب لنقل البترول والغاز الطبيعي وكل الموائع الواقعة تحت ضغط عالي	700	847 عاملا	6 710
المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار (ENSP)	SPA	الخدمات المتعلقة بالمحروقات للمؤسسات الوطنية والأجنبية	8 000	3000 عامل	18 800

المصدر: معد بناءا على المعلومات المقدمة من المؤسسة عينة الدراسة.

الجدول رقم (2): يوضح خطوات تحديد الضريبة المستحقة لدى مؤسسة (RSI)

البيان	المبالغ قبل التعديل	المبالغ بعد التعديل	بيان العملية
الضريبة الحالية (1)	5 145 590,27	5 145 590,27	0,23 X 22 372 131,63
ضرائب مؤجلة أصول (2)	0	161 000,00	الرصيد في نهاية السنة من دفتر الأستاذ
ضرائب مؤجلة خصوم (3)	0	921 473,03	الرصيد في نهاية السنة من دفتر الأستاذ
الضريبة على أرباح الشركات (IBS) للفروقات الدائمة (4)	14 648,01	14 648,01	0,23 X 63 687,00
الضريبة المستحقة	5 160 238,28	4 399 765,25	(1)+ (2) - (3) + (4)

المصدر: معد بناءا على المعلومات المقدمة من المؤسسة عينة الدراسة.

الجدول رقم (3): يوضح خطوات تحديد الضريبة المستحقة لدى مؤسسة (EPWGCET)

البيان	المبالغ قبل التعديل	المبالغ بعد التعديل	بيان العملية
الضريبة الجارية (1)	3 445 086,84	3 445 086,84	0,23 × 14 978 638,44
ضرائب مؤجلة أصول (2)	0,00	2 939 964,59	+ 946 164,74 + 1 957 760,00 36 039,85
ضرائب مؤجلة خصوم (3)	0,00	0,00	
الضريبة المستحقة (4)	3 445 086,84	6 385 051,43	(1)+ (2) - (3) = (4)

المصدر: معد بناءا على المعلومات المقدمة من المؤسسة عينة الدراسة والتعديلات السابقة.

الجدول رقم (4): يوضح خطوات تحديد الضريبية المستحقة لدى مؤسسة (ALFAPIPE)

البيان	المبالغ قبل التعديل	المبالغ بعد التعديل	بيان العملية
الضريبة الحالية (1)	170 784 847,31	170 784 847,31	0,23 X 742 542 814,38
ضرائب مؤجلة أصول (2)	88 331 256,39	79 873 822,77	الرصيد في نهاية السنة من دفتر الأستاذ
ضرائب مؤجلة خصوم (3)	0	0	
الضريبة على أرباح الشركات (IBS) للفروقات الدائمة (4)	92 546,25	92 546,25	0,23 X 402 375,00
الضريبة المستحقة	259 208 649,95	250 751 216,33	(1)+ (2) - (3) + (4)

المصدر : معد بناءا على المعلومات المقدمة من المؤسسة عينة الدراسة والتعديلات السابقة.

الجدول رقم (5): يوضح خطوات تحديد الضريبة المستحقة لدى مؤسسة (ENSP)

البيان	المبالغ قبل التعديل	المبالغ بعد التعديل	بيان العملية
الضريبة الحالية (1)	1 051 422 947,01	1 051 422 947,01	0,23 x 4 571 404 117,44
ضرائب مؤجلة أصول (2)		24 338 520,03	الرصيد في نهاية السنة من دفتر الأستاذ
ضرائب مؤجلة خصوم (3)	0,00	0,00	
الضريبة على أرباح الشركات (IBS) للفروقات الدائمة (4)	16 058 742,79(1)	20 628 771,72(2)	0,23 x 69 820 620,83(1) (2) (62 301 990,83+ 27 388 321,00)*0,23
الضريبة المستحقة	1 035 364 204,22	1 055 132 695,32	(1)+ (2) - (3) - (4)

المصدر : معد بناءا على المعلومات المقدمة من المؤسسة عينة الدراسة.

الإحالات والمراجع:

[1]. E. Oliveras , X. Puig, **The Changing Relationship between Tax and Financial Reporting in Spain**, Accounting in Europe, Vol. 2, 2005.

[2] . Christopher Nobes, Hans R. Schwencke, **Modelling the links between tax and financial reporting: A longitudinal examination of Norway over 30 years up to IFRS adoption**, European Accounting Review, Vol. 15, No. 1, 2006, P.P.63–87

[3] . Giovanna Gavana et al., **Evolving Connections between Tax and Financial Reporting in Italy**, Accounting in Europe, vol.10, No.1, 2013.

[4] Odile Barbe et al, **From Disconnected to integrated tax and financial systems A post-IFRS evaluation of evolution of Tax and Financial Reporting relationships based on the French case**, Journal Research in Accounting Regulation, vol. 26, 2014, P.251.

[5].عمر تركي هزاع العجيلي، **أثر عدم تبني معيار المحاسبة الدولي (12) ضرائب الدخل على القوائم المالية (دراسة اختبارية لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار)**، مذكرة ماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، جامعة الشرق الأوسط، 2013، ص.11.

[6]. سفيان بن بلقاسم، **النظام المحاسبي الدولي وترشيد عملية اتخاذ القرار في سياق العولمة وتطور الأسواق المالية**، أطروحة دكتورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010، ص.131.

[7]. نفس المرجع السابق، ص.132.

[8]. Odile Barbe et al, Op.cit., P.251.

[9]. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قرار 26 يوليو 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، العدد 19، 25 مارس 2009، الجزائر، ص.54.

[10]. محمد أبو ناصر، جمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعملية**، عمان –الأردن، دار وائل للنشر، 2009، ص ص.215-220.

[11]. نفس المرجع السابق، ص ص.215-220.

[12]. القادري منى، **مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بتطبيق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 ضرائب الدخل**، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان، 2009، ص.21.

[13]. بن ربيع حنيفة، **الواضح في المحاسبة المالية وفق SCF والمعايير الدولية IAS/IFRS**، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، منشورات كليك، 2013، ص.230.

[14]. Ministère des Finances, Conseil Nationale de la comptabilité, Commission de Normalisation des Pratiques Comptables et des Diligences Professionnelles, **Les impôts différés**, Alger, le 10/06/2014.

[15]. سفيان بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص.ص.137-142.

[16]. Journal officiel de l'union européenne, Règlement N°1126/2008 de la Commission, portant adoption de certaines normes comptables internationales conformément au règlement (CE) n° 1606/2002 du Parlement européen et du Conseil, 03 novembre 2008, P.P.58-60.

[17]. عمر تركي هزاع العجيلي، مرجع سبق ذكره، ص.42.

[18]. سفيان بن بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص.138.

[19]. مقابة مع السيد: **دادة نذير**، رئيس مصلحة المحاسبية والمالية لدى مؤسسة SARL RSI، بتاريخ 2015/08/04 بمكتبه داخل المؤسسة.

[20] مقابة مع السيد: **عماري سليم**، محاسب لدى مؤسسة EPWGCET، بتاريخ 2015/09/23 بمكتبه داخل المؤسسة.

[21]. Journal Officiel, de la République Algérienne, Loi n08-13-08 portant loi de finances pour 2014, 30 décembre 2013, N° 68, Article 06, P.4.

[22]. مقابلة مع السيد: **العابد عبد الحميد**، رئيس مصلحة المحاسبية لدي مؤسسة ALFAPIPE، بتاريخ 21 جوان 2015، بمكتبه داخل المؤسسة.

[23]. مقابلة مع السيد: **ديب آكلي**، رئيس المحاسبة والمالية لدى المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار (ENSP)، بتاريخ 2015/10/05 بمكتبه داخل المؤسسة.

تأثير الصادرات النفطية على الاستثمارات العربية البينية في الجزائر خلال الفترة (1995-2012)

بلال لوعيل (*)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس - الجزائر

ملخص : تهدف هذه الورقة إلى توضيح العلاقة بين الصادرات النفطية والاستثمارات العربية الجزائرية خلال الفترة (1995-2012)، وذلك من خلال قياس الأثر بين المتغيرين، دون إهمال المتغيرات الأخرى التي تؤثر على الاستثمارات العربية الجزائرية، حيث لوحظ انه هناك أثر معنوي وموجب للصادرات النفطية والاستثمارات العربية في الجزائر، وأن الاستثمارات العربية الجزائرية تتأثر إيجابيا بكل من أسعار النفط، دخل الفرد، الناتج الداخلي الخام، البنية التحتية، المستوى التعليمي، سعر الصرف، كما تتأثر سلبيا بمعدلات التضخم.

الكلمات المفتاح : استثمارات عربية بينية، استثمارات عربية جزائرية، صادرات نفطية.

تصنيف JEL: F21، F18.

I. تمهيد:

تناول الكثير من الباحثين محددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقد اتفق معظمهم على وجود عوامل مشتركة أو شبه اتفاق على بعض المحددات والدوافع الخاصة بالاستثمارات الأجنبية. والدول العربية تواجه تحديات تنموية كبيرة تتمثل في ارتفاع معدلات البطالة خاصة لخريجي الجامعات، وضآلة النمو الاقتصادي (نمو متدني)، وارتفاع معدلات الفقر في الدول غير الخليجية، وتوجه أغلب الدول العربية هذه الوضعية بتطبيق سياسة الاصلاحات على المستوى الكلي، والجزئي بغرض مواكبة التطور، ورفع معدلات اقتصادها، بما يعرف بالتنمية الاقتصادية، وذلك عن طريق تشجيع الاستثمار سواء كان محليا، أو أجنبيا مباشرا، ويمثل ارتفاع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال السنوات الأخيرة فرصة للدول العربية من أجل دعم برامجها التنموية، والنهوض باقتصاداتها. وقد ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم خلال العشرية الأخيرة، ولم تستفيد الدول العربية بشكل واسع من هذه التدفقات، نظرا لمحدودية البيئة الاستثمارية للدول العربية وللاعتقاد بارتفاع المخاطر فيها، وفي نفس الوقت شهدت الدول النفطية الخليجية ارتفاعا في الفوائض النفطية، ونتيجة لعدة عوامل فقد بدأت الاستثمارات العربية البينية في الارتفاع. والجزائر لا تمثل استثناء على ذلك حيث أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة والعربية منها لها عدة عوامل تحددها، ومن بين هذه العوامل نجد الصادرات النفطية، وهذا ما يتناول اشكالية هذه الورقة:

هل زيادة الصادرات النفطية ساهمت في تطوير الاستثمارات العربية البينية في الجزائر

خلال الفترة (1995-2012)؟

وقبل الإجابة على هذا التساؤل يجب التطرق إلى أهمية وأهداف البحث، بالإضافة إلى الدراسات التي سبقت هذه الدراسة.

- **أهمية البحث:** إن توتر العلاقات العربية الغربية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001، والارتفاع الملحوظ لأسعار النفط في سنوات فترة الدراسة، أدى إلى تغير نية الدول العربية في استثمار أموالها، ورغبتهم في استثمارها في دول عربية من أجل تكوين تكتل إقليمي عربي، وترك أثار إيجابية على الدول العربية، الأمر الذي يتطلب رؤية حديثة للموضوع وتقديم معطيات جديدة حوله.

- **أهداف البحث:** إنَّ الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها من خلال هذه الدراسة تكمن فيما يلي:
  - تحديد مكانة الاستثمارات العربية في الاقتصاد الجزائري؛
  - معرفة الدور الذي تلعبه سوق النفط في تعزيز الاستثمارات العربية البينية، والاستثمارات العربية في الجزائر؛
  - توضيح العلاقة بين الصادرات النفطية والاستثمارات العربية البينية في الجزائر.

- **الدراسات السابقة:** إن الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الاستثمارات العربية كان لكل منها مجال اهتمام خاص بها ونقطة ارتكاز مختلفة، ومن بين الأبحاث التي تم الاطلاع عليها نذكر:

- **دراسة بلقاسم العباس (2009):** دراسة نشرت في سلسلة جسر التنمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد الثامن والثمانون، ديسمبر 2009، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، تحت عنوان الاستثمارات العربية البينية قام بتطوير نموذج الجاذبية الموسع لـ 17 دولة عربية خلال الفترة 1998-2007، حيث خرج بها بعدة نتائج

eMail : (*) Louailbilal2@gmail.com

أهمها أن متغيرات الجاذبية تفسر جزءا بسيطا من التغيرات في التدفقات الاستثمارية، وترتفع قوة تفسير النموذج بشدة عندما يأخذ بعين الاعتبار عدم تجانس هذه التدفقات ما بين الدول، وذلك لأن التدفقات البينية العربية غير مستقرة وموزعة بشكل غير متساوي ما بين البلدان، بالإضافة إلى أنه هناك محددات أخرى من شأنها أن تساهم في زيادة التدفقات الاستثمارية البينية كقرب المسافة، والجوار، واللغة والتاريخ الاستعماري، لكن الباحث أهمل متغير الموارد الطبيعية خاصة بالنسبة للدول العربية الغنية بتلك الموارد.

- **دراسة عامر بكير وتركي الفواز (2009):** مقالة علمية منشورة في المجلة الدولية في إدارة الأعمال، في العدد 5 رقم 2009/2، بالولايات المتحدة الأمريكية، تحت عنوان محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن، قام الباحثان بتطبيق نموذج الجاذبية المتخصص لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر على الأردن بالتركيز على متغير الناتج الداخلي الخام، ودخل الفرد، والمسافة بين الدول التي تتعامل معها الأردن، ومتغيرات دمية تمثلت في اللغة، الانضمام للـ GAFTA، خلال الفترة 1996-2007، وأثبتت الدراسة أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن يحدده التعامل مع دول الجوار، وكذا انضمامها للـ GAFTA، وأهملت الدراسات متغيرات أخرى يمكنها أن تؤثر في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن.

- **دراسة بخاري عبد الحميد (2009):** مقالة علمية منشورة في مجلة الباحث العدد 2009/07، جامعة ورقلة، الجزائر، تحت عنوان الاستثمارات العربية البينية (الواقع والآفاق)، والتي تناول فيها الباحث مفهوم، أهمية وتطور الاستثمارات العربية البينية، وعلاقتها بالاقتصاد العربي، بالإضافة إلى توزيع تلك الاستثمارات وفقا للأقطار العربية المصدرة والمضيفة لها، كما ركز الباحث على أسباب تناميها وأسباب ضعفها، وجهود الأقطار العربية في تحسين مناخ استثمارها لجذب أكبر قدر من الاستثمارات العربية.

1- الاستثمارات العربية البينية: على الرغم من أهمية الاستثمارات العربية وضخامة حجم الفوائض المالية العربية وانتشارها على مستوى العالم، إلا أن واقعها يكشف تدنيا واضحا لدورها في الاقتصاديات العربية، مما يؤكد مشكلات تقف وراء تحقيق الدور المنشود لها.

1-1. مفهومها: يمكننا تعريف الاستثمارات العربية البينية بأنها "تلك التدفقات الرأسمالية التي يكون مصدرها مواطنون عرب طبيعيون أو مؤسسات عربية معنوية – من خارج الدول العربية المضيفة – والتي توظف في مشاريع استثمارية عربية خاصة أو عامة أو مختلطة تدار على أسس تجارية"[1].

1-2. أهميتها: للاستثمارات العربية البينية أهمية كبيرة يمكننا تلخيصها في النقاط التالية[2]:

أ- تخفيف أعباء التنمية العربية: ترجع أهمية الاستثمارات العربية البينية لما تقدمه من خدمات للتنمية العربية، فهي تقوم بتخفيف عبئ الامتناع عن الاستهلاك لتوليد المدخرات على دول العجز العربية، من خلال إضافة المدخرات الفائضة من دول الفائض العربية إلى المدخرات المحلية لدول العجز العربية. هذا بالإضافة إلى أن انسياب الاستثمارات العربية البينية يمثل إضافة إلى حجم الموارد المتاحة للاستخدام في اقتصاديات الدول المضيفة لها، كما يتضمن إمكانية زيادة كفاءة الموارد المحلية ورفع إنتاجيتها، نظرا لما يترتب عليه من تشغيل لموارد كانت عاطلة[3].

ب- تحقيق التكامل العربي في مجال الاستثمار الإنتاجي: لقد انصبت معظم جهود التكامل بين التكتلات الاقتصادية للدول النامية بقاراتها الثلاث (أسيا، إفريقيا، أمريكيا اللاتينية) على تحقيق التكامل في مجال العلاقات التجارية، وبالمثل فقد تركزت جهود التكامل العربي في معظمها في المجال السياسي والعسكري، وهو الأمر الذي أدى إلى إهمال الدور الاقتصادي والاستثماري في تجسيد التكامل، هذا في الوقت الذي تتسم فيه اقتصادات الدول النامية والدول العربية من بينها بضعف درجة التطور بما لا ينسجم مع إهمال جانب التكامل الإنتاجي. ومن هنا يمكن القول بأن ما تحتاجه هذه الدول في تكاملها، في المقام الأول هو إقامة قاعدة إنتاجية التي هي بأمس الحاجة إليها والتي تقوم على أساسها العلاقات التجارية، السياسية والعسكرية. ولهذا يبرز التكامل في مجال إقامة القاعدة الإنتاجية وتشغيلها وتوسيعها ليكون بمثابة المدخل الأساسي في التكامل بين الأقطار النامية والدول العربية من بينها، ولهذا تتضح أهمية التأكيد على ضرورة التكامل العربي في مجال الاستثمار الإنتاجي كمدخل أساسي وحاسم للتكامل العربي في المجالات الأخرى.

ج- أسباب تناميها: يرى بعض المحللين والخبراء سبب زيادة حجم الاستثمارات العربية البينية في السنوات الأخيرة إلى عدة أسباب، يمكننا تلخيصها في النقاط التالية:

ج-1. أسباب داخلية: فهناك عدة عوامل داخلية ساهمت في تنامي الاستثمارات العربية البينية، ومنها[4]:

ج-1-1. التحسن الإداري: تطورت خلال السنوات الأخيرة أساليب الترويج للمشروعات الجاذبة للاستثمار، صاحبها تحسن في الإجراءات الإدارية اللازمة لإقامة هذه المشروعات، وقد تمثلت أهم عناصر ذلك التحسن الإداري في اختصار الإجراءات سواء المتعلق منها بالحصول على التراخيص أو خطوات البدئ في عمليات التأسيس والإنتاج والتصدير وتوفير الوقت اللازم لكل ذلك. هذا بالإضافة إلى تقليل الرسوم الإدارية وتوفير المعلومات المتعلقة بالتشريعات والقوانين وإجراءات الضمان والتأمين وما يحتاج المستثمر لمعرفته عن الأمور البنكية والمصرفية في البلد المضيف.

ج-1-2. إنشاء المدن الاقتصادية المتكاملة: لقد تم مؤخرا تطور المنطقة العربية في إطلاق مشاريع عملاقة، تمثلت أبرزها في بناء مدن اقتصادية متكاملة، وتطوير ما تحتاج إليه من بنية أساسية (مطارات، طرق، موانئ، سكك حديدية ...) خاصة في دول الخليج.

ج-1-3. استكمال برامج الخوصصة: إتباع العديد من الدول العربية برامج الخوصصة، كان له دور كبير في تنمية الاستثمارات العربية البينية، كفتح المجال أمام مستثمرين عرب لشراء العديد من الشركات الكبرى.

ج-1-4. انخفاض العائد على الاستثمار خارج الدول العربية: يعتبر انخفاض معدل العائد على الاستثمار في الدول غير العربية، خاصة في مجال الموارد الطبيعية كالنفط والغاز...، سببا في عودة رؤوس الأموال العربية إلى الدول العربية مما ساهم ذلك في تطوير الاستثمارات العربية البينية.

ج-1-5. التطور في مجال السياحة: لقطاع السياحة أهمية كبيرة في زيادة تنامي الاستثمارات العربية البينية، خاصة في السنوات الأخيرة، كونه يزيد الاستثمار فيه ويفتح مشاريع استثمارية أخرى بجواره مثل قطاع الصناعات الأولية والخدماتية، وإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة وأخرى كبيرة تبدأ من منتجي الهدايا التذكارية إلى سلسلة الفنادق متعددة الجنسيات.

ج-1-6. التطور في مجال الاتصالات: شهد هذا القطاع تطورا كبيرا في الآونة الأخيرة، وساهم بقدر كبير في تنمية الاستثمارات العربية البينية، وذلك بتوسع نشاط شركات اتصال عربية داخل دول عربية.

ج-1-7. التطور في مجال العقارات: أدى إقامة المدن السكنية بتمويلات عربية مشتركة في الآونة الأخيرة إلى حدوث طفرة في مجال العقارات في الدول العربية، مما ساهم بقدر كبير في زيادة الاستثمارات العربية البينية.

ج-2. أسباب خارجية: أما العوامل الخارجية، فهي[5]:

ج-2-1. أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001: منذ ذلك التاريخ تغيرت نظرة الغرب إلى الدول العربية، وظهرت موجات من الكراهية والعداء للمسلمين والعرب بصفة خاصة، وتنامت معوقات الاستثمارات العربية في الدول الغربية، مما أدى إلى سحب بعض المستثمرين العرب أموالهم من تلك الدول وتوجيهها إلى دول عربية، مما أدى ذلك إلى زيادة ملموسة في الاستثمارات العربية البينية.

ج-2-2 الطفرة النفطية: ارتفاع أسعار النفط في السنوات الأخيرة، أدى إلى تراكم ثروات نقدية وفيرة لدى الدول المصدرة للنفط خاصة الدول الخليجية، واستثمارها في دول عربية. وسنوضح ذلك بالتفصيل في الفصول القادمة.

2- واقع الاستثمارات العربية البينية: تسعى الدول العربية إلى تمويل استراتيجيات التنمية العربية الحديثة من خلال استقطاب أكبر قدر من الاستثمار الأجنبي، لأنه يساهم في التقليل من حدة عجز ميزان المدفوعات، وتفادي اللجوء إلى الديون الخارجية، وجلب التكنولوجيا بالإضافة إلى زيادة التشغيل، لكن الاستثمار الأجنبي القادم من الدول غير العربية يختلف عن القادم من الدول العربية، لأن هذه الأخيرة تسعى إلى التعاون بينما الدول غير العربية تريد أن تأخذ أكثر من أن تعطي.

2-1. بعض الخصائص الهيكلية والاقتصادية للدول العربية: إن المنطقة العربية غير متجانسة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك في حجم السوق ومستوى المؤسسات، فمستوى الدخل يتراوح بين المستوى المرتفع في دول مجلس التعاون الخليجي إلى مستويات منخفضة كما هو الحال في اليمن والسودان وموريتانيا، وتصنف أغلب الدول العربية ضمن دول ذات دخل متوسط. وفيما يخص المسافة فإن العالم العربي يتراوح طوله أكثر من 6300 كلم من نواكشط إلى بغداد، وتتقلص ما بين الدوحة والمنامة إلى 85 كلم، ولكل الدول العربية إطلالة على البحر كما أن لكل منها أكثر من جوار، بالإضافة إلى قربها من أوربا وأسيا، أما حجم السوق فيتراوح ما بين دول ذات كثافة سكانية مرتفعة مثل مصر، ودول ذات كثافة منخفضة لا يتعدى سكانها المليون.

وفي مجال تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة فإن أغلب الدول العربية تطبق قوانين تشجيعية وتحاول تقليل البيروقراطية وزيادة عدد الاتفاقيات حول الازدواج الضريبي، ولا تفرض دول مجلس التعاون ضرائب، وهي في طريق إنشاء سوق خليجي مشترك، أما الدول العربية الأخرى فإن استخدامها للاتفاقيات الثنائية في مجال الاستثمار والضرائب لا زال محدودا، حيث أنها لا تمثل سوى 45 % و32 % من اجمالي الاتفاقيات الممكنة في المجالين على التوالي. وحسب مؤشرات الحاكمية التي ينشرها البنك الدولي فإن الدول العربية تعاني من ضعف الإطار المؤسسي، حيث ينتشر الفساد الإداري وعدم الاستقرار السياسي، هذه المؤشرات إن دلت على شيء فإنما تدل على أن المنطقة العربية منطقة مخاطر مما تحول دون استقطاب للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتتميز الدول الخليجية مع الأردن بالتحسن النسبي.

في بعض الدراسات النظرية هناك تأييد لفكرة أن للمؤسسات دور في ترقية الاستثمار وتحسين جاذبيته، إلا أنه هناك دراسات تطبيقية تدل على أن هذه الفكرة ليست محسومة وأن الدلائل ضعيفة لتأييدها، وإذا ما كانت التحليلات تركز على أن الاستثمار لا يتجه إلى المناطق ذات المؤسسات المتدنية أي من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، فإن هناك دراسات حديثة تركز على ما يسمى " المسافة المؤسسية " أي أنه كلما زاد الفرق المؤسسي كلما قلت الاستثمارات، وهو ما يفسر ارتفاع تدفقات الاستثمارات العربية البينية، التي تتعادل أغلبها في التنمية المؤسسية، وبالتالي لا توجد قوى مؤسسية طاردة بشكل معنوي.

2-2. القطاعات الواعدة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية: شهدت الدول العربية تطورات استثماراتها البينية في السنوات القليلة الماضية من حيث الكم والنوع، أدى إلى حدوث تغيرات إيجابية على صعيد التوزيع القطاعي لتلك الاستثمارات، ولذلك هناك قطاعات مؤهلة لأن تلعب دورا مهما في تعزيز الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة المقبلة، أبرز هذه القطاعات نلخصها كالتالي:

2-2-1. قطاع الصناعة: يستطيع هذا القطاع أن يلعب دورا كبير في تعزيز التدفقات الاستثمارية البينية العربية، حيث ينقسم إلى:

أ. **الصناعات الاستخراجية:** في مقدمتها النفط والغاز التي لها فرص استثمارية واعدة خاصة كون أن المنطقة العربية تمتلك 58% من الاحتياطات العالمية من النفط و29% من الغاز، مع وجود مؤسسات وشركات عربية قادرة على الاستثمار في هذا المجال، خاصة مع تنامي الطلب العالمي على النفط والغاز.

ب. **الصناعات التحويلية:** هناك العديد من المجالات يمكنها أن تطور الفرص الاستثمارية أبرزها: الصناعات المعتمدة على مواد خام محلية مثل صناعة البتروكيمياويات والأسمدة والأغذية والمشروبات والصناعات الجديدة والتكنولوجية.

2-2-2. قطاع الخدمات: هذا القطاع رغم تطوره في الدول العربية إلا أنه مقارنة بالدول المتقدمة لا يزال قابلا للاستمرار في تعزيز الاستثمارات العربية البينية، ويمكننا تقسيمه إلى:

أ. **قطاع الاتصالات:** منذ بداية العقد الماضي وهذا القطاع يقوم بتعزيز الاستثمارات العربية البينية، ولايزال يقوم بهذا الدور خاصة بعد إعلان الشركات العربية الكبرى بزيادة استثماراتها في الدول العربية.

ب. **قطاع العقار:** سيشهد هذا القطاع تطورات كبيرة، خاصة بعد ما شهد هذا القطاع في الآونة الأخيرة تحركات لافته في كل من الامارات، السعودية وقطر للاستثمار في مشاريع تنموية وعمرانية ضخمة في بقية الدول العربية.

ج. **قطاع السياحة:** كان هذا القطاع على قائمة القطاعات الجاذبة للاستثمارات العربية البينية، ومن المتوقع أن يعزز دوره في المستقبل.

د. **قطاع المصارف:** بدأ ينشط بوضوح في السنوات الأخيرة في تطوير الاستثمارات العربية البينية خصوصا مع اتجاه مؤسسات مصرفية عربية ضخمة في دول التعاون الخليجي لاستغلال فوائضها المالية الكبيرة في التوسع داخل الدول العربية بالتوازي مع قيام العديد من الدول العربية بتحرير قطاعاتها أما الاستثمار العربي.

ه. **قطاع النقل:** تشير معظم التوقعات إلى أن هذا القطاع سيشهد طفرة استثمارية عربية بينية كبرى خلال السنوات القادمة لاسيما مع وجود العديد من مشروعات النقل (بأنواعه البري، البحري والجوي) المشتركة بين الدول العربية.

2-2-3. قطاع الزراعة: حظت قضية الاستثمار الزراعي باهتمام متزايد في الدول العربية وخصوصا بعد الارتفاعات القياسية في الأسعار العالمية للمحاصيل الزراعية والسلع الغذائية، وقد شهد هذا القطاع اهتماما كبيرة في الدول العربية سواء من قبل الدول التي لديها إمكانيات وفرص للاستثمار الزراعي كمصر، السودان، الجزائر وسوريا أو من قبل الشركات العربية المهتمة بهذا المجال.

2-3. الاتفاقيات الثنائية لتشجيع الاستثمارات العربية البينية[6]: أبرمت الدول العربية بنهاية ماي 2011 ما قيمته 194 اتفاقية ثنائية لتشجيع الاستثمارات العربية البينية، وذلك لان معظم الدول المصدرة للاستثمار مرتبطة بالدول المستقبلة له، ما عدا السعودية والتي لديها اتفاق وحيد مع مصر. وقد جاءت مصر في المرتبة الأولى كأكثر الدول توقيعا للاتفاقيات مع 18 دولة عربية، ثم تلتها سوريا والمغرب في المرتبة الثانية بـــ 15 اتفاقية، ثم تونس بالمرتبة الثالثة بـــ 14 اتفاقية، ثم الأردن، الجزائر، لبنان واليمن في المرتبة الرابعة بـــ 13 اتفاقية.

II. الطريقة و الأدوات المستخدمة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على نموذج لدراسة أقيمت على الاقتصاديات النامية قام بها الباحث نبيل خوري سنة 2008[7]، وأخرى أقيمت على الاقتصاديات العربية، قامت بها الباحثة ريم محمود سنة 2009[8]، ومحاولة تطبيقها على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1995-2012).

1. دراسة وصفية لمتغيرات الدراسة: لقد تم التطرق في الفصل الأول إلى محددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الجانب النظري والدراسات التطبيقية، وارتأينا أنه هناك عدة محددات تفسر تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بصفة عامة والاستثمارات العربية البينية بصفة خاصة، لذا نكتفي في هذا المطلب إلى تعريف المحددات التي نستعملها في الدراسة دون التعمق، وسوف نتطرق إلى التعرف على متغيرات النموذج، المعطيات الاحصائية ومصادرها والأثار المتوقعة من المتغيرات.

1-1. متغيرات النموذج: يأخذ النموذج الأولي الشكل اللوغاريتمي:

$$\ln(FDIia_t) = f(\ln(GDP_t), \ln(GDPpc_t), \ln(POP_t), \ln(INF_t), \ln(REER_t), \ln(TELE_t), \ln(OPR_t), \ln(ALPH_t), \ln(EXOIL_t), U_t)$$

حيث:

- $\ln(FDIia_t)$: لوغاريتم الاستثمارات العربية البينية.
- $\ln(GDP_t)$: لوغاريتم الناتج الداخلي الخام.
- $\ln(GDPpc_t)$: لوغاريتم دخل الفرد.
- $\ln(POP_t)$: لوغاريتم الكثافة السكانية.
- $\ln(INF_t)$: لوغاريتم التضخم.
- $\ln(REER_t)$: لوغاريتم سعر الصرف.
- $\ln(TELE_t)$: لوغاريتم الخطوط الهاتفية لكل 100 مواطن.
- $\ln(OPR_t)$: لوغاريتم الانفتاح التجاري.
- $\ln(ALPH_t)$: لوغاريتم المستوى التعليمي.
- $\ln(EXOIL_t)$: لوغاريتم الصادرات النفطية.
- U_t : الأخطاء، و t تمثل عدد سنوات الدراسة.

ويمننا توضيح المتغيرات المستعملة في الدراسة في الجدول رقم (1) المبين في الملحق.

2-1. المعطيات الإحصائية: تم الحصول على المعطيات الإحصائية بالنسبة لمتغيرات الدراسة لحالة الجزائر من عدة مصادر، وتم الاعتماد أكثر على معطيات البنك العالمي، كونها تحتوي على أكبر كمية من الإحصائيات، ولكي لا يكون هناك تناقض في المعطيات، إلا في حالة عدم وجود المتغير نلجأ إلى مصادر أخرى، كالمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بالكويت، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية بأنقرة (تركيا)، وتمت الدراسة على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1995-2012)، ولهذا سنوضح في جدول شامل مصادر الحصول على المعطيات والمواقع الالكترونية ، والموضح في الجدول رقم (2) المبين في الملحق.

2. تقدير النموذج: لقد تم تقدير النموذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى OLS عن طريق البرنامج الإحصائي (Stata10)، وبعد تجريب أغلب الحالات الممكنة لهذا النموذج خلصنا إلى أربعة نماذج اعتبرناها الأقرب لتفسير الظاهرة، ولوحظ أنه هناك ارتباط قوي بين متغيرات الدراسة.

2-1. النموذج الأول (M_1): تم في هذه الطريقة الاعتماد على دخل الفرد كمتغير لحجم السوق، والصادرات النفطية كمتغير لأسعار النفط، بالإضافة إلى كل من خطوط الهاتف كمتغير للبنية التحتية، والانفتاح التجاري، وسعر الصرف، مستوى التعليم، فلوحظ أن قيمة معامل الارتباط ($R^2 = 0.9931$) ومعامل الارتباط المصحح (Adj $R^2 = 0.9724$)، وكان النموذج على الشكل التالي:

$$\ln(FDIia_t) = a_0 + a_1 \ln(GDPpc_t) + a_2 \ln(REER_t) + a_3 \ln(TELE_t) + a_4 \ln(OPR_t) + a_5 \ln(ALPH_t) \; a_6 \ln(EXOIL_t) + U_t$$

2-2. النموذج الثاني (M_2): أما النموذج الثاني فكان بنفس الطريقة الأولى مع حذف متغير البنية التحتية، وإضافة الناتج الداخلي الخام كمتغير يدعم دخل الفرد في تفسير حجم السوق، فلوحظ أن قيمة معامل الارتباط ($R^2 = 0.9919$) ومعامل الارتباط المصحح ($Adj.\ R^2 = 0.9678$)، وكان النموذج على الشكل التالي:

$$\ln(FDIia_t) = a_0 + a_1 \ln(GDP_t) + a_2 \ln(GDPpc_t) + a_3 \ln(ALPH_t) + a_4 \ln(EXOIL_t) + a_5 \ln(REER_t) \; a_6 \ln(OPR_t) + U_t$$

2-3. النموذج الثالث (M_3): بينما النموذج الثالث فكان بنفس الطريقة الأولى مع حذف كل من متغير البنية التحتية، متغير الانفتاح التجاري، ومتغير المستوى التعليمي، وإضافة متغير التضخم فلوحظ أن قيمة معامل الارتباط ($R^2 = 0.9338$) ومعامل الارتباط المصحح ($Adj.\ R^2 = 0.9007$)، وكان النموذج على الشكل التالي:

$$\ln(FDIia_t) = a_0 + a_1 \ln(GDPpc_t) + a_2 \ln(EXOIL_t) + a_3 \ln(REER_t) + a_4 \ln(INF_t) + U_t$$

2-4. النموذج الرابع (M_4): أما بالنسبة للنموذج الرابع فكان بنفس الطريقة الثالثة مع إضافة متغير البنية التحتية، فلوحظ أن قيمة معامل الارتباط ($R^2 = 0.94$) ومعامل الارتباط المصحح ($Adj.\ R^2 = 0.8971$)، وكان النموذج على الشكل التالي:

$$\ln(FDIia_t) = a_0 + a_1 \ln(GDPpc_t) + a_2 \ln(EXOIL_t) + a_3 \ln(REER_t) + a_4 \ln(INF_t) + a_5 \ln(TELE_t) \cdot U_t$$

3. اختبار النموذج وتفسير نتائجه : لتفسير النموذج يجب أن نختبره بعدها نقوم بتفسيره بناء على الاختبارات، وذلك من خلال اختبار كل نموذج على حدى، ثم نفسر نتائجه.

3-1. اختبار النموذج وعرض النتائج : لقد قمنا باستعمال كل من احصائية فيشر (Fisher) لمعرفة ما إذا كانت جميع المعلمات المقدرة ذات معنويا معا، واحصائية ستيودنت (Student) لاختبار معنوية معلمات النموذج كل على حدا، بالإضافة إلى احصائية داربن – واتسون (Durbin-Watson) لاختبار الارتباط الذاتي، بناء عليه لوحظ وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، في معظم النماذج المقدرة بطريقة المربعات الصغرى OLS ، لذلك أعدنا تقديرها باستعمال طريقة (HAC Newey-west fixed) لمعالجة وجود ارتباط ذاتي للأخطاء من جهة، وعدم تجانس التباين من جهة أخرى، باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)، وبعد اجراء الاختبارات والتصحيحات اللازمة تحصلنا على النتائج الموضحة في الجدول رقم (3) في الملحق.

III. النتائج ومناقشتها :

بما أن إحصائية فيشر المحسوبة (Fcal) أكبر من إحصائية فيشر المجدولة (Ftab) في النماذج الأربعة (M1، M2، M3، M4) فهي مقبولة، حيث لوحظ أنه بالنسبة للنموذج الأول (M_1) يعتبر هذا النموذج الأحسن كون أن معامل التحديد المصحح (المعدل) هو الأكبر، ويأخذ أصغر قيمة لكل من احصائية (« AIC » Akaike Info Criterion) واحصائية (« SIC » Schwarz Criterion)، حيث أنه لوحظ في هذا النموذج أن الاستثمارات العربية الجزائرية تتأثر إيجابيا بكل من دخل الفرد الجزائري، الانفتاح التجاري على العالم الخارجي، البنية التحتية، سعر الصرف، المستوى التعليمي في الجزائر، والصادرات النفطية والتي تعبر عن أسعار النفط، حيث أثبتت الدراسة أن كل من الصادرات النفطية وسعر الصرف تمثل مستوى معنوية 99% حسب إحصائية ستيودنت (T-student) أي لهما تأثير قوي، وبالتالي فأي ارتفاع لأسعار النفط يؤدي إلى زيادة في قيمة صادرات النفط كنسبة من الناتج الداخلي الخام وبالتالي زيادة في قيمة الاستثمارات العربية الجزائرية. وبالنسبة للنموذج الثاني (M_2) وجاء هذا النموذج في المرتبة الثانية من حيث معامل التحديد المصحح (المعدل)، AIC وSIC، ولوحظ أن الاستثمارات العربية الجزائرية تتأثر إيجابيا بكل من دخل الفرد الجزائري، الناتج الداخلي الخام، الانفتاح التجاري على العالم الخارجي، سعر الصرف، المستوى التعليمي في الجزائر، والصادرات النفطية والتي تعبر عن أسعار النفط، حيث أثبتت الدراسة أن سعر الصرف يمثل مستوى معنوية 99%، الصادرات النفطية والانفتاح التجاري بمستوى معنوية 95%، والناتج الداخلي الخام بمستوى معنوية 90% حسب إحصائية ستيودنت (T-student)، أي أن زيادة أسعار النفط تؤدي إلى زيادة الصادرات النفطية وبالتالي زيادة كل من الناتج الداخلي الخام، دخل الفرد، والانفتاح التجاري، وهذا ما يساهم في رفع الاستثمارات العربية الجزائرية. بينما بالنسبة للنموذج الثالث (M_3) أما هذا النموذج فاحتل المرتبة الثالثة من حيث معامل التحديد المصحح (المعدل)، AIC وSIC، ولوحظ أن الاستثمارات العربية الجزائرية تتأثر إيجابيا بكل من دخل الفرد الجزائري، سعر الصرف، والصادرات النفطية، وسلبا بارتفاع معدلات التضخم في الجزائر، حيث أثبتت الدراسة أن كل من دخل الفرد وسعر الصرف يمثلان مستوى معنوية 99%، والصادرات النفطية تمثل مستوى معنوية 95%، حسب إحصائية ستيودنت (T-student)، أي أن زيادة أسعار النفط ودخل الفرد وانخفاض معدل التضخم يؤدي إلى زيادة الاستثمارات العربية الجزائرية. أما النموذج الرابع (M_4) أما بالنسبة لهذا النموذج فجاء في المرتبة الرابعة من حيث معامل التحديد المصحح (المعدل)، AIC وSIC، ولوحظ أن الاستثمارات العربية الجزائرية تتأثر إيجابيا بكل من دخل الفرد الجزائري، سعر الصرف، الصادرات النفطية، وتطور البنية التحتية، وسلبا بارتفاع معدلات التضخم، حيث أثبتت الدراسة أن كل من دخل الفرد وسعر الصرف ذو مستوى معنوية 99%، والصادرات النفطية بمستوى معنوية 90%، حسب إحصائية ستيودنت (T-student)، أي أن زيادة أسعار النفط ودخل الفرد وتطور البنية التحتية في الجزائر، وانخفاض معدل التضخم، يؤدي إلى زيادة الاستثمارات العربية الجزائرية.

IV. الخلاصة :

ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية بشكل واضح خلال السنوات القليلة الماضية، إلا أن تلك التدفقات لا زالت متواضعة إذا ما قورنت بالتدفقات الاستثمارية المباشرة البينية في الأقاليم الاقتصادية حول العالم، ولاسيما دول الاتحاد الأوروبي والآسيان والنافتا في أمريكا الشمالية، ولذا فإن الفترة المقبلة تحتاج إلى إعادة تقييم الأداء العربي في هذا المجال.

ولتفسير هذه التدفقات فإن النظرية الاقتصادية ركزت على عوامل الجاذبية بين الدول مثل المسافة، حجم السوق وعوامل التشابه الأخرى (اللغة، الدين، التاريخ...) ومستوى التنمية المؤسسية ونعية البيئة الاستثمارية، كل هذه تعتبر من محددات الاستثمارات العربية البينية التي تساهم في تطويرها، لذلك هناك عمل كبير أمام الدول العربية للسعي قدما بهذه الاستثمارات، والجزائر لا تمثل استثناء لذلك، ومن خلال ما سبق استنتجنا مجموعة من النتائج نلخصها فيما يلي:

1. ارتفاع أسعار النفط وعوائده وتنامي الخلاف بين الدول العربية والدول الغربية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ساهم بصفة كبيرة في زيادة الاستثمارات العربية البينية، كون أن رأس المال العربي المتوجه إلى الدول الغربية أصبح يعرقل من قبل الدول الغربية، فكان من الضروري إعادته إلى الدول العربية؛

2. الاستثمارات العربية الجزائرية تتأثر إيجابيا بكل من أسعار النفط، دخل الفرد الجزائري، الناتج الداخلي الخام في الجزائر، البنية التحتية الجزائرية، المستوى التعليمي في الجزائر، سعر الصرف في الجزائر، كما تتأثر سلبيا بمعدلات التضخم في الجزائر؛

3. هناك أثر إيجابي لإنتاج كل من النفط الخام والغاز الطبيعي على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية الجزائرية، لأن كل ما ينتج يباع (يصدر) مما يساهم في خلق فوائض مالية من شأنها أن تساهم في تنمية الاقتصاد لجذب أكبر قدر من الاستثمارات العربية من جهة، وتشجع على الاستثمار في دول عربية سواء دول الجوار أو الدول الأخرى؛

4. قامت الحكومة الجزائرية باتخاذ تدابير عديدة لتهيئة مناخ الاستثمار تمثلت تلك التدابير في إجراء تعديلات عديدة على قوانين الاستثمار، خلقت تلك التعديلات أوضاع قانونية وتشريعية مواتية للاستثمار ومشتملة على العديد من

الحوافز والإغراءات المالية، رغم ذلك لوحظ عدم نجاعتها، مما أدى إلى نفور المستثمر الأجنبي بصفة عامة والمستثمر العربي بصفة خاصة.

- ملحق الجداول والأشكال البيانية:

الجدول رقم (1): متغيرات النموذج

المتغيرات	الرمز	التعريف
الاستثمارات العربية الجزائرية	**FDIia**	تدفق الاستثمارات العربية إلى الجزائر
الناتج الداخلي الخام	**GDP**	هو الناتج الداخلي الخام بسعر الأساس سنة 2005 ويعبر على حجم السوق.
دخل الفرد	**GDPpc**	يمثل دخل الفرد بالأسعار الجارية، ويقاس به أيضا حجم السوق.
الكثافة السكانية	**POP**	عدد السكان خلال سنوات الدراسة، ويعبر أيضا على حجم السوق.
التضخم	**INF**	مؤشر الأسعار على الاستهلاك.
سعر الصرف	**REER**	سعر الصرف الحقيقي.
البنية التحتية	**TELE**	عدد الخطوط الهاتفية المثبتة لكل 100 مواطن، وتعبر على مستوى تطور البنية التحتية.
الانفتاح التجاري	**OPR**	معدل الانفتاح = (الصادرات + الواردات)\الناتج الداخلي الخام OPR = (IMPORT+EXPORT)/GDP
مستوى التعليم	**ALPH**	نسبة القبول الاجمالي في الصف الأول من التعليم الثانوي.
الصادرات النفطية	**EXOIL**	هو عبارة عن الصادرات النفطية كنسبة من الناتج الداخلي الخام خلال سنوات الدراسة. EXOIL = Export of Crude Oil /GDP*100

المصدر: من إعداد الباحث.

الجدول رقم (2): المعطيات الاحصائية ومصادرها

المتغيرات	الرمز	مصدر المعطيات	الموقع الالكتروني
الاستثمارات العربية الجزائرية	**FDIia**	المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بالكويت.	www.dhaman.org
الناتج الداخلي الخام	**GDP**	البنك العالمي، مؤشرات التنمية العالمية (WDI).	www.worldbank.org
دخل الفرد	**GDPpc**	البنك العالمي، مؤشرات التنمية العالمية (WDI).	www.worldbank.org
الكثافة السكانية	**POP**	البنك العالمي، مؤشرات التنمية العالمية (WDI).	www.worldbank.org
التضخم	**INF**	البنك العالمي، مؤشرات التنمية العالمية (WDI).	www.worldbank.org
سعر الصرف	**REER**	البنك العالمي، مؤشرات التنمية العالمية (WDI).	www.worldbank.org
البنية التحتية	**TELE**	مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية بأنقرة.	www.sesrtcic.org
الانفتاح التجاري	**OPR**	البنك العالمي، مؤشرات التنمية العالمية (WDI).	www.worldbank.org
مستوى التعليم	**ALPH**	مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية بأنقرة.	www.sesrtcic.org
الصادرات النفطية	**EXOIL**	مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية بأنقرة.	www.sesrtcic.org

المصدر: من إعداد الباحث.

الجدول رقم (3): نتائج التقديرات باستعمال طريقة المربعات الصغرى OLS للمتغير المفسر لوغاريتم الاستثمارات العربية الجزائرية

المتغيرات/النموذج	النموذج 1 (M_1)	النموذج 2 (M_2)	النموذج 3 (M_3)	النموذج 4 (M_4)
لوغاريتم المستوى التعليمي (LnALPH)	0.85 (1.72)	1.47 (4.68)		
لوغاريتم الصادرات النفطية (LnEXOIL)	93.62 *** (26.63)	102.27 ** (37.41)	95.85 ** (38.52)	69.28 * (50.14)
لوغاريتم التضخم (LnINF)			0.13- (0.25)	0.12- (0.26)
لوغاريتم سعر الصرف (LnREER)	13.83 *** (3.44)	15.02 *** (4.42)	11.71 *** (2.8)	13.19 *** (3.34)
لوغاريتم البنية التحتية (LnTELE)	1.8 (3.14)			2.69 (3.16)

لوغاريتم الانفتاح التجاري (LnOPR)	1.86 (2.65)	3.12 (1.64)**		
لوغاريتم الناتج الداخلي الخام (LnGDP)		0.31 (14.51)		
لوغاريتم دخل الفرد (LnGDPpc)	2.10 (1.03)	2.45 (1.63)*	4.13 (0.77)***	3.5 (1.08)***
الثابت (C)	518.87- (130.97)***	578.29- (242.29)**	512.13- (176.06)***	406.61- (224.2)**
معامل التحديد R^2	0.9931	0.9916	0.9338	0.94
معامل التحديد المصحح (المعدل) R^2 Adj	0.9724	0.9678	0.9007	0.8971
إحصائية فيشر F	47.93	41.06	28.22	21.93
قيمة الاحتمال P	0.0206	0.024	0.0001	0.0004

الأرقام بين قوسين تمثل الخطأ المعياري، وإحصائية ستيودنت (T- Student) تتمثل في ثلاثة مستويات للمعنوية، حيث (***) تمثل مستوى معنوية 1%، (**) تمثل مستوى معنوية 5%، و(*) تمثل مستوى معنوية 10%.

المصدر: تم الحصول على الجدول من مخرجات البرنامج الاحصائي Stata10.

الإحالات والمراجع:

[1].علي لطفي، **الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي**، بحوث عربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2009، ص.125.

[2]. المرجع نفسه، ص.ص. 125- 126.

[3]. عبد الحميد بوخاري، **الاستثمارات العربية البينية (الواقع والآفاق)**، مقالة علمية منشورة في مجلة الباحث العدد 2009/07، جامعة ورقلة، الجزائر، ص.ص.71-72.

[4]. علي لطفي، المرجع السابق، ص.ص.132-135.

[5]. علي لطفي، المرجع السابق، ص.135.

[6]. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2012، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، ص.162.

[7]. Nabil KHOURI, **les déterminants de l'investissement direct étranger dans les pays d'accueil en développement et son impact sur leur croissance économique, Évidences empiriques à partir des données en panel de 81 pays d'accueil en développement observés de 1995 à 2005**, Thèse de Doctorat, en sciences de gestion - option : finance, a l'école supérieure de commerce d'Alger, Algérie, 2008.

[8]. Rime MAHMOUD, **les Investissements Directs Etrangers dans les pays Arabes**, Thèse de Doctorat, LEAD- Laboratoire d'Economie Appliquée au Développement, Faculté de Sciences Economiques et de Gestion, Université du Sud Toulon-Var, France, 2009.

تحرير تجارة الخدمات على الصعيد الإقليمي: المكاسب الكامنة للتكامل العميق بين الدول العربية

عـثمـان تـوات (**)
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
جامعة الجزائر 3 - الجزائر

ملخص : تستخدم الدول العربية الاتفاقيات التجارية (الثنائية، الإقليمية والمتعددة الأطراف) بصورة مكثفة ضمن سياسات تستهدف تحقيق التكامل الإقليمي. و بالنظر لانتهاج هذه الدول أسلوب سطحي في التكامل الإقليمي يقتصر على تحرير تجارة السلع، ما يتطلب تعزيز المبادرات التي تعقدها الدول العربية على الصعيد الإقليمي، بدمج قضايا تعمق الاندماج بينها ومن ضمنها تحرير تجارة الخدمات، هذا ما تحاول هذه الورقة إبرازه من خلال تحليل أداء قطاع الخدمات والإمكانيات التي ينطوي عليها لتحقيق تكامل عميق بين الدول العربية خاصة في قطاعات وأنماط توريد تتمتع فيها الدول العربية بقدرات وميزات على الصعيد الإقليمي.

الكلمات المفتاح : دول عربية، إقليمية جديدة، اتفاقيات تجارة إقليمية، تجارة الخدمات.

تصنيف JEL : F14، F15.

I. تمهيد:

إن اكتمال تحقق تحرير التجارة بين الدول العربية على أرض الواقع ولأول مرة- على الأقل خلال العقود الستة الماضية- ضمن مختلف المبادرات الإقليمية التي تم تنفيذها خلال العقد الأخير خصوصا، كاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي العربية واتفاقية أغادير، شكلت مختلف هذه المبادرات أكثر الخطوات تقدما على مسار التكامل الإقليمي بين الدول العربية. وإن كان ما تحقق على أرض الواقع قد لا يقنع كثيرا، بالنظر لمحدودية التأثير على التبادل التجاري البيني السلعي للدول العربية، الذي ظل يمثل المدخل الرئيسي لتحقيق التكامل الإقليمي. ومن هنا تنبع أحد أكثر الأسئلة إلحاحا بالنسبة لمستقبل الاندماج بين الدول العربية، وهو: **هل يعد تحرير تجارة الخدمات خيار ينطوي على مكاسب للتقدم أكثر على مسار التكامل الإقليمي بين الدول ؟**

إن البحث عن بدائل في هذا الإطار، لا يعني بأي حال من الأحول الاستغناء عما تم تحقيقه إلى غاية الآن، بل يشير إلى تلك الجهود الإضافية التي يتعين على الدول العربية بذلها و تلك الخطوات المرافقة التي يجب اتخاذها من أجل تعزيز ما تم انجازه إلى غاية الآن. ويجب الإقرار هنا بصعوبة وجود وصفة محددة يمكن تنفيذها. وقد يتطلب هذا ضرورة تجاوز كافة العقبات التي ظهرت أثناء تنفيذ مختلف مبادرات تحرير التجارة الإقليمية والاستفادة منها في رسم المعالم المستقبلية لتفعيل مسارات التكامل الإقليمي المقبلة. ويقع على رأس جدول الأعمال الإقليمي الحاجة إلى توسيع نطاق تحرير التجارة البينية، ولابد لآليات تحفيز هذه الأخيرة أن تتعدى التكامل السطحي المتجسد في اتفاقيات تجارة حرة تشمل السلع فقط، إلى اتفاقيات تكامل عميق تتضمن تحرير تجارة الخدمات في قطاعات و بأساليب توريد تنطوي على مكاسب في حالة الدول العربية.

من الناحية النظرية، درج الاقتصاديون تقليديا على اعتبار التكامل التجاري الإقليمي مجرد انفتاح تجاه تجارة السلع، وكانت تعتبر دولتان أو أكثر متكاملة إذا كان حجم التجارة البينية بينها كبيرا. إلا أن هذا المفهوم قد تطور حاليا، حيث أضحى تحرير تجارة الخدمات عنصراً أساسياً من التوجهات الإقليمية الجديدة، وأصبح ينطوي على التزامات أرسخ في مجال التدابير المطبقة خلف الحدود.

وتتفاوت حوافز المشاركة في اتفاقات التجارة الإقليمية التي تشمل تحرير تجارة الخدمات بين البلدان، إلا أنه يمكن تحديد عدة عوامل. فأولاً، في الحالات التي يعتبر فيها تحرير التجارة الإقليمية في السلع ناجحاً، قد تتشجع البلدان على توسيع نطاق التحرير كي يشمل الخدمات. وثانياً، قد يكون التفاوض بشأن تحرير الخدمات أسهل بين مجموعة محدودة من المشاركين، وبصورة خاصة بين اقتصاديات تتقارب مستويات تنميتها ويربطها القرب الجغرافي والروابط الثقافية، لأن هذه العوامل تتيح درجة كبيرة من التبادل بين الشركاء الإقليميين. وثالثاً، إن العديد من البلدان قد أدركت الأهمية الفائقة للتجارة في الخدمات في سياق النمو والتنمية، فقامت بتعجيل خطى المبادرات الإقليمية الرامية إلى البحث عن فرص لتصدير الخدمات وزيادة جذب الاستثمارات.

و تعتمد اتفاقات التجارة الإقليمية المختلفة نُهجاً متباينة لتحرير الخدمات في هذا الإطار، تشمل:*

- النطاق أو التغطية القطاعية (القطاعات المشمولة و تلك المستبعدة)؛
- أساليب التحرير إما نهج القائمة السلبية أو الإيجابية. ويشتمل النوع الأول على مبادئ تحرير كالتزامات عامة مع إدراج قائمة سلبية بالتحفظات والاستثناءات المتصلة بالالتزامات، أما النوع الثاني فيتضمن التزامات عامة

eMail : (*) Touatabdou@yahoo.fr

محدودة مع إدراج قائمة إيجابية تتضمن التزامات تحرير محددة؛
- عمق الالتزامات عبر سلسلة من التدابير المدرجة لتعزيز فعالية الوصول إلى الأسواق؛
- أخيرا، التعاون في مجال وضع اللوائح و مجالات التعاون الأخرى.

كما أن التحرير الإقليمي للخدمات بمختلف نهجه يمكن أن يركز على الحد من الحواجز التقنية والبيروقراطية التي تعترض سبيل التجارة وذلك عن طريق الإصلاحات الإدارية المنسقة ونشر المعلومات البالغة الأهمية بشأن الإمكانيات التجارية وتشجيع الاتصالات بين مؤسسات الأعمال الإقليمية، وكذا بناء القدرات المالية والبشرية و المؤسسية، وتيسير التجارة وبناء الهياكل الأساسية. ويعد التعاون التنظيمي في مجالات الاعتراف المتبادل بالمؤهلات المهنية وشهادات الترخيص والمعايير الفنية أو مواءمتها، والمنافسة، والأحكام الخاصة بتنقل الأيدي العاملة جزءا مهما من المجالات التي يمكن أن ينطوي عليها تحرير تجارة الخدمات على الصعيد الإقليمي، وقد تكون فوائد التعاون التنظيمي كبيرة بشكل خاص في القطاعات التي تتعرض فيها التجارة لعراقيل ناجمة عن الاختلافات في متطلبات التأهيل والرخص والمعايير (كالخدمات المهنية مثلاً) أو المسائل المتعلقة بالتأشيرات. ولكن قد تكون هناك تكاليف أيضاً، كتلك الناشئة عن عملية مواءمة دون المستوى الأمثل، لا تعكس بصورة صحيحة الأفضليات الاجتماعية والظروف الاقتصادية المحلية.[1]

وتشير العديد من الدراسات إلى أن احتمالات تحقيق مكاسب ثابتة وديناميكية من التحرير التفضيلي للخدمات تفوق احتمالات تحقيقها من التحرير التفضيلي في مجال السلع، كما تبين أن تحرير التجارة في الخدمات وتعزيز التعاون التنظيمي في مجالات عدة ذات صلة قد يكون عاملا حافزا للتجارة الإقليمية عبر إضفاء إمكانات كبيرة لاتفاقات تحرير التجارة الإقليمية خاصة في تشجيع تحرير الحركة المؤقتة لموردي الخدمات، كما أن لقطاع الخدمات أثرا على نمو العديد من القطاعات الأخرى، وعلى كفاءة الأداء الاقتصادي بشكل عام.[2]

ويمكن تسخير إمكانات اتفاقات التجارة الإقليمية في هذا الإطار كوسيلة لزيادة الصادرات الوطنية من الخدمات بشكل يدعم الأهداف الأوسع نطاقاً المتمثلة في حفز مركبات النمو الإقليمي وإنماء قدرات التوريد الإقليمية وتعزيز تنمية مصانع وشركات الخدمات الإقليمية. ومن شأن التجارة الإقليمية في الخدمات أن تتيح مجالاً واعداً لحركة الأشخاص والعمال المؤقتة المتصلة بهذا القطاع، ويمكن أن تضطلع أيضاً بدور حافز في إيجاد فرص العمل عبر تشجيع حركة العاملين على مختلف مستويات مهاراتهم. وعلاوة على ذلك، يمكن لتحرير التجارة الإقليمية في الخدمات أن تتيح بيئة دعم للشركات عن طريق تسريع عملية التعلم وبناء القدرات. ومن شأن اتفاقات التجارة الإقليمية أيضا، عن طريق إتاحة وفورات حجم في إنتاج الخدمات أن تساعد على تقوية قدرات التوريد الأصلية والفعالية التنظيمية قبل مواجهة المنافسة على الصعيد العالمي. و بهذا المفهوم من شأن التدرج الملائم في فتح سوق الخدمات إقليميا أن يتيح مكاسب ديناميكية طويلة الأمد. كما أن للتدرج في التحرير أهمية خاصة في القطاعات المرتبطة ببعض الخدمات التي تعتمد على كثافة رأس المال كبيرة كخدمات الهياكل الأساسية في قطاعات رئيسية كالنقل والاتصالات والطاقة.[3]

II. تحليل الاتفاقيات التجارية بين الدول العربية و تحرير تجارة الخدمات.

تعقد جميع الدول العربية حاليا جيلا جديدا من الاتفاقيات والترتيبات التجارية في مشهد يتميز بتعدد مسارات التحرير التجاري سواء في إطار ثنائي أو إقليمي، مثل الترتيبات التجارية داخل المنطقة العربية، ومع دول وتكتلات اقتصادية أجنبية أو في إطار منظمة التجارة العالمية (الشكل 1). وعلى الصعيد البيني تعتبر جميع الاتفاقيات التجارية الإقليمية و الثنائية التي تعقدها الدول العربية بينها اتفاقيات تكامل سطحي وهي تقتصر على تحرير التجارة السلعية فقط (أنظر الجدول 1 بالملحق).

وكونها اتفاقيات تهدف إلى تحرير تجارة السلع لا تتضمن جميع الاتفاقيات العربية إشارات صريحة إلى تحرير التجارة في الخدمات أو وضع نماذج و أساليب لهذا الغرض. و حتى الاتفاقية الاقتصادية الموحدة الجديدة لدول مجلس التعاون الخليجي العربية على الرغم من إعلان السوق الخليجية المشتركة بداية من سنة 2008، لا تتضمن إشارة مباشرة إلى تحرير قطاع الخدمات بمفهومه الواسع، على الرغم ما تضمنته من ضرورة التطبيق المباشر لمبدأ المساواة الكاملة في المعاملة لجميع مواطني دول المجلس وذلك عن طريق ضمان مبدأ معاملة مواطني دول المجلس المقيمين في أي من الدول الأعضاء نفس معاملة مواطنيها "دون تفريق أو تمييز" في "كافة المجالات الاقتصادية"، ويشمل ذلك المواطنين الطبيعيين والاعتباريين. و قد أوردت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول المجلس لسنة 2001 أمثلة يتعين فيها تحقيق المساواة في المعاملة بين مواطني دول المجلس وتشمل هذه المجالات ما يلي:التنقل والإقامة، العمل في القطاعات الحكومية والأهلية، التأمين الاجتماعي والتقاعد، مزاولة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية، تملك العقار، تنقل رؤوس الأموال، المعاملة الضريبية، تداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات، و التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية.[4] من جهة أخرى، تبذل عدة جهود في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لبعث مفاوضات إقليمية حول تحرير تجارة الخدمات، على الرغم من عدم تضمين اتفاقية تسهيل و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية و برنامجها التنفيذي لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى في أي من بنودها ما يتيح إدماج تجارة الخدمات ضمن مشمولات المنطقة. مما حدا بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية لإقرار " الأحكام العامة لاتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية " سنة 2003 و التي روعي عند إعدادها عدم تعارضها مع بنود اتفاقية تحرير تجارة الخدمات في ظل منظمة التجارة العالمية.** وأن لا تخل أو تؤثر على التزامات الدول العربية في

هذه المنظمة. كما وأن القطاعات التي يتم تحريرها بين الدول العربية يجب أن تفوق الالتزامات التي قدمتها الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

وقد تم وضع الخطوط التوجيهية لإعداد جداول الالتزامات المحددة بعد إقرار الأحكام العام للاتفاقية من قبل المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، و من ثم وضع برنامج للمفاوضات بين الدول الراغبة بدأ خلال شهر أكتوبر 2004 في بيروت (ما أطلق عليه بجولة بيروت لمفاوضات تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية) ، و شاركت غداة انطلاق الجولة الأولى من المفاوضات خمس دول عربية فقط من خلال تبادل العروض المبدئية التي ترغب كل دولة في التفاوض عليها بصفة ثنائية بحيث تتضمن جداول الالتزامات الحالية بمنظمة التجارة العالمية بالنسبة للدول العربية الأعضاء في المنظمة و الجداول المتضمنة في عروض الانضمام بالنسبة للدول التي لا تزال في مرحلة الانضمام، مما يعني أن الجولة انطلقت بدون أي التزامات فعلية إضافية لتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية.

وعلى الرغم من ارتفاع عدد الدول المشاركة في هذه المفاوضات إلى ثمان دول خلال الاجتماع الثاني الذي تأخر انعقاده إلى غاية شهر ماي 2006 بمقر جامعة الدول العربية، و اتفاقها على الانتهاء من هذه الجولة قبل انعقاد دورة المجلس الاقتصادي و الاجتماعي خلال شهر فيفري 2007. إلا أن المفاوضات تعثرت ولم يحرز أي تقدم يذكر بالنظر لعدم تقديم الدول المتفاوضة لعروض محسنة أو طلبات محددة إزاء الدول الأخرى. و استجابة للقرارات العديدة التي أصدرها المجلس الاقتصادي و الاجتماعي وكذا القمم العربية التالية بدعوة الدول العربية التي لم تلتحق بعد بالمفاوضات المتعلقة بتحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية لاتخاذ الإجراءات اللازمة للانضمام للمفاوضات التجارية، خاصة تلك الدول التي تقدمت بالعروض الأولية حول قطاعات الخدمات التي ترغب في تحريرها والتفاوض بشأنها. كما تم حث الدول العربية على سرعة الانتهاء من المفاوضات الثنائية في إطار" جولة بيروت " لتحرير تجارة الخدمات بينها، حيث تم عقد عدة اجتماعات طيلة الفترة 2008-2013، خلصت إلى تحليل العقبات وتحديات تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية ومناقشة الوضع الحالي للمفاوضات، بالإضافة إلى اقتراح آليات عمل لتسريع وتيرة المفاوضات من خلال مراحل للتحرير القطاعي للدول الراغبة في ذلك و كذا وضع معايير إن أمكن لاختيار القطاعات التي يجب تحريرها أولا، لكن دون أن يتم إحراز أن تقدم أو اختتام لهذه الجولة من المفاوضات.[5]

و بالرجوع إلى اتفاقية أغادير، نلاحظ أن الاتفاقية لم تتطرق بشكل واضح إلى بنود محددة حول الالتزام بتحرير تجارة الخدمات سوى من خلال المادة الخامسة منها، والتي أكدت التزام الدول الأطراف بتنفيذ التزاماتها الواردة في جداول الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات لمنظمة التجارة العالمية والسعي لتوسيع نطاق تجارة الخدمات فيما بينها وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها في كل من الدول الأطراف. وتم إحالة الموضوع إلي لجنة وزراء التجارة الخارجية لدراسة التطور الحاصل في تجارة الخدمات بين الدول الأطراف، بشكل دوري بعد دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ.[6] ولم يتم إدراج هذه المسألة إلى غاية الآن سواء في إطار الاتفاقية أو كاتفاقية ملحقة.

III. أداء و تطور تجارة الخدمات في الدول العربية.

يعتبر قطاع الخدمات في بعض الدول العربية أكبر قطاع يساهم في الناتج المحلي الإجمالي، حيث تفوق مساهمته 50% في كل من مصر وتونس والمغرب و تبلغ 71% من الناتج المحلي الإجمالي للبنان والأردن بنسبة تصل إلى65%، كما تبلغ نسبة 35% من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر وتبلغ هذه المساهمة أكثر من 40% في دول مجلس التعاون الخليجي. كما تشير البيانات المتاحة لعام 2008 إلى أن حوالي 58% من إجمالي العمالة في الدول العربية يتمركزون في قطاع الخدمات، وترتفع هذه النسبة بشكل مطرد ليصبح قطاع الخدمات المشغل الأكبر للعمالة. ويعزى ذلك إلى عدد من العوامل أهمها التوسع في قطاع الخدمات في معظم الدول العربية، و التطور في تقنيات الإنتاج الذي أدى تراجع معدلات التوظيف في قطاعي الزراعة والصناعة.[7] (أنظر الشكل رقم 2)

و فيما يخص التجارة الخارجية للخدمات تشير الإحصاءات المتوفرة (أنظر الجدول رقم 2) إلى أن صادرات الدول العربية من الخدمات (أي المتحصلات مقابل خدمات) بلغت كمتوسط حوالي 103.8 مليار دولار خلال الفترة 2005-2012 بمعدل نمو متوسط بلغ 12.4% مقابل 42.6 مليار دولار أمريكي خلال الفترة 2000-2004. و بلغ متوسط معدل النمو 14.6% طيلة الفترة 2000-2012.

أما في ما يتعلق بقيمة واردات (أي مدفوعات الدول العربية مقابل الخدمات)، فبلغت 232.2 مليار دولار في عام 2012 أي ما نسبته 25,2% في المتوسط من الواردات العربية للسلع والخدمات. و لقد سجلت واردات الخدمات للدول العربية نموا مطردا خلال الفترة 2000-2012 فاق نمو الصادرات، فعلى سبيل المثال ارتفعت الواردات بمعدل نمو متوسط بلغ حوالي17.8% مقارنة بـ12.4% للصادرات خلال الفترة 2005-2012. في حين شهدت بعض الدول العربية نموا سلبيا أو بطيء في صادراتها من الخدمات التجارية، ظلت وارداتها تنمو بمعدل متزايد خلال نفس الفترة. و على العموم تظل الدول العربية (كمجموعة) أو حتى معظم هذه الدول تعاني من عجز في موازين خدماتها التجارية، باستثناء بعض الاقتصاديات المتنوعة مثل: الأردن، تونس، المغرب،سوريا و مصر.

من جهة أخرى يظهر الجدول رقم 2 تفاوتا في حجم تجارة الخدمات بين الدول العربية، كذلك بين الصادرات و الواردات بين هذه الدول. و يعزى ذلك إلى طبيعة اقتصاد كل دولة و تطور قطاعات الخدمات فيها، ففي الدول العربية التي تلعب السياحة دورا بارزا في اقتصادها مثل مصر،لبنان و المغرب، نلاحظ أن حجم صادراتها يفوق كثيرا حجم

صادرات الدول العربية، و تشكل صادرات هذه الدول مجتمعة 68.04% من إجمالي صادرات الخدمات للدول العربية التي توافرت بياناتها. كما أن صادراتها من الخدمات تفوق وارداتها خلافا لبقية الدول العربية.

أما بالنسبة لهيكل التجارة الخارجية للخدمات في الدول العربية (الشكلين رقم 3 و4) فتنحصر في مجموعة من القطاعات الخدمية التي لها أهميتها الاقتصادية في هذه الدول مثل خدمات النقل، والسفر، والاتصالات والخدمات المالية.

فخلال الفترة 2005-2010 سجل كل من قطاعي النقل والسفر مساهمة بلغت حوالي من 70% في معظم الدول العربية. حيث تأتي في جانب الصادرات خدمات السفر في الدرجة الأولى وتستأثر بحصة 52% من صادرات الدول العربية للخدمات في عام 2010، ثم تليها خدمات النقل بنسبة 21% والخدمات الأخرى وأهمها الاتصالات والخدمات المالية و خدمات التشييد والبناء والخدمات الحكومية بنسب تتراوح بين 1 و7%.

وفي جانب هيكل واردات الخدمات، تستأثر خدمات النقل بالحصة الأكبر بنسبة 35%في المتوسط من واردات الخدمات للدول العربية في عام 2010. وتشير هذه الأهمية أيضاً إلى الارتباط الوثيق لخدمات النقل بالنفط والغاز، وهي السلع الرئيسية التي تصدرها الدول العربية إلى الأسواق العالمية. وتأتي بعد ذلك خدمات السفر التي تشكل حصة 27% في المتوسط من واردات الدول العربية للخدمات و كذا الخدمات الحكومية بنسبة16%، وتشكل الخدمات الأخرى الحصة المتبقية و أهمها الخدمات المالية و التأمين و خدمات الإنشاءات والاتصالات.

و نظرًا لهيكل تجارة الخدمات في الدول العربية، يمكن ملاحظة تركز هذه التجارة في أنماط توريد معينة لها أهميتها الاقتصادية في تعزيز التنمية لكل دولة عربية بمفردها وللدول العربية ككل. ويمكن أن نلاحظ الأهمية التي تكتسيها خدمات اليد العاملة في الدول العربية التي يطلق عليها تسمية حركة الأشخاص الطبيعيين و هو أحد الأنماط الأربعة لتوريد الخدمات على الصعيد الدولي، والمرتبطة بانتقال الأفراد بين الدول العربية أو خارجها. و تعتبر الدول العربية في هذا الإطار إما مصدرة أو مستوردة صافية للعمالة والخدمات المهنية في نفس الوقت. كما يمكن استنتاج الأهمية الضئيلة للخدمات المرتبطة بالتطورات التكنولوجية المتسارعة في العالم كخدمات الاتصالات و الخدمات المالية، أو خدمات الإنشاءات و هي الخدمات التي تعتمد على التواجد التجاري للشركات في التوريد مما يعني استقطاب نصيب أقل من الاستثمارات في هذه الدول، رغم الأداء الجيد لبعض الدول كدول مجلس التعاون الخليجي التي تتحول بعضها إلى مراكز مالية دولية (البحرين، دبي) أو من خلال توسع شركاتها الوطنية للاتصالات (كالكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة) وهو مما يعزز أداءها على صعيد تجارة الخدمات على الصعيدين الإقليمي والدولي و يعزز الاستثمارات الخاصة بهذه المجالات.

IV. تحليل الإمكانيات التي ينطوي عليها أداء التجارة الخارجية في الخدمات للدول العربية.

تنطوي أحد أهم العوامل التي يجب أخذها بعين الاعتبار قبل تحليل النزعة الإقليمية بين الدول العربية، الوضع التنافسي للأداء التجاري لهذه الدول على الصعيد العالمي بما يشمل على الخصوص تحليل الإمكانيات التصديرية للخدمات ووضع صادرات الدول العربية في المنافسة الدولية من حيث نوعيتها و تنافسيتها. ويمكن إثارة العديد من القضايا في هذا الإطار ذات الصلة بالأداء التصديري كنمط تكوين صادرات الخدمات و مدى تنوعها.

و لإظهار مستويات تنويع الخدمات في هيكل الصادرات للدول العربية يرد في الجدول رقم (3) مؤشران يقيسان تنوع صادرات الدول العربية من الخدمات و مدى تركزها في فئات معينة.***

حسبما يتضح من المؤشرات المحسوبة، تمتلك الدول العربية سواء كمجموعة أو كأداء فردي مؤشرات تنوع أقل و تركز عالى للخدمات على صعيد الصادرات، و لا يبدو أن تنويع الخدمات منخفض فقط بل لم يعرف تحسنا كبيرا خلال الفترة 2005-2010. وكما هو متوقع تمتلك الدول العربية المصدرة للبترول و الغاز مستويات تنوع أكثر انخفاضا مقارنة ببقية الدول ليس على صعيد السلع فقط (تركز عالي في صادرات النفط و مشتقاته) والذي تسمح به الميزة النسبية القوية التي تتمتع بها هذه الدول من هذه الموارد و هو القطاع الذي يدر عليها النصيب الأكبر من العملات الأجنبية، مما جعلها لا تولي اهتمام أكبر بتنويع اقتصادياتها خاصة قطاعات الخدمات التصديرية. و حتى بعض الدول التي تظهر مستويات أكثر تنويعا على صعيد الصادرات من السلع لا تعكس نشاطا تصديريا أكثر تنويعا من الخدمات مثل الأردن و سوريا. و يبقى أداء كل من مصر و لبنان و تونس و المغرب و إلى حد ما الجزائر الأفضل على صعيد تنويع هيكل صادراتها من الخدمات رغم ميل المؤشر إلى التراجع في هذه الدول بين سنتي 2005 و2010، مع العلم أن هذه الدول باستثناء الجزائر تعتبر من الدول الأكثر تنويعا اقتصاديا و على صعيد الصادرات من السلع أيضا.

و في معرض استكشاف المزيد من العوامل التي يمكنها تفسير الأداء التصديري للدول العربية يوفر مؤشر الميزة النسبية الظاهرة Revealed Comparative Advantage Index دلالات مهمة حول إمكانيات التصدير التي تتمتع بها الدول العربية في قطاعات الخدمات و فرص التوسع الممكنة، ونتائجه واردة في الجدول رقم 4.

يظهر مؤشر الميزة النسبية في الدول العربية إلى حد كبير، الميزة النسبية المستندة إلى الموارد التي تتمتع بها هذه الدول كالوفرة في الموارد البشرية أو الغني بالموارد السياحية و الثقافية و المزايا التي يتيحها الموقع الاستراتيجي بالنسبة لخدمات النقل الدولي أو بعض الخدمات الحكومية كالقواعد العسكرية. و يوجد أعلى معدل للميزة النسبية في

خدمات السفر، و تمتلك معظم الدول العربية حتى تلك الدول ذات قواعد التصدير الأقل تنوعا كالدول العربية الأقل نموا ميزة نسبية في خدمات السفر أو أحد أنوع خدمات النقل.

و من بين 11 فئة من صادرات الخدمات حسب تصنيف الخدمات في التجارة الدولية لا تمتلك الدول العربية ميزة نسبية سوى في 5 خدمات كحد أقصى و كمتوسط في 4 خدمات، وهي الخدمات التي تمثل أكبر حصة من نصيب الدول العربية في صادرات الخدمات العالمية. حيث تمثل صادرات الدول العربية من خدمات الاتصالات 8% من الصادرات العالمية لخدمات الاتصالات و كل من صادرات الخدمات الحكومية و خدمات السفر 6% في الصادرات العالمية لهاته الخدمات سنة 2010. رغم أن كل من خدمات الاتصالات و الخدمات الحكومية لا تمثلان سوى 6% و 3% من إجمالي صادرات الدول العربية من الخدمات، إلا أن امتلاك الدول العربية لميزة نسبية في تصدير هذه الخدمات مؤشر على القدرات التي يمكن استغلالها لزيادة حجم الصادرات من هذه الخدمات من خلال المنافسة أكثر في الأسواق الدولية والإقليمية. و باستثناء سوريا والجزائر عرف مؤشر الميزة النسبية تحسنا في بقية الدول العربية، كما عرف ظهور قدرات تنافسية في خدمات جديدة، مما يعني تطوير هذه الدول قدرات يمكن استغلالها في تعزيز صادراتها الدولية من الخدمات كلبنان والسعودية فيما يخص الخدمات المالية.

V. المكاسب المتوقعة لتحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية.

لتحديد الخدمات ذات الأهمية النسبية و المحتملة في التجارة البينية للدول العربية، أو تلك التي تتوفر على فرص للتوسع فيها، يرد في الجدول رقم (5) الخدمات التي تتمتع بميزة نسبية ظاهرة في السوق الإقليمي للدول العربية.[11] في محاولة للتحقق من الإمكانيات التي تملكها الدول العربية كتعبير عن تحرير التجارة بينها إلى تسريع تجارة الخدمات التي تتمتع بها الدول العربية بميزة نسبية أم لا من جهة. و التكهن باحتمالات نشوء تجارة جديدة في خدمات و قطاعات معينة بين الدول العربية في ظل هياكل الصادرات و الواردات الحالية.

نلاحظ بمقارنة نتائج مؤشر الميزة النسبية الظاهرة على الصعيد الدولي والإقليمي والواردة في الملحقين رقم (4 و5) أنه ضمن 11 خدمة ضمن التصنيف الخاص بتجارة الخدمات الدولية هناك 5 خدمات تظهر قدرة على التواجد أو التحسن في توجهها نحو الأسواق البينية مقارنة بالتصدير لبقية أنحاء العالم، تشمل على الخصوص خدمات الحاسوب و المعلومات (نشير هنا إلى الدور المحتمل للغة العربية في خدمات الحاسوب كالبرمجيات المعربة كميزة يمكن أن تعزز فرص النفاذ إلى السوق الإقليمي لهذه الفئة من الخدمات)، والخدمات الشخصية و الترفيهية والخدمات المالية وخدمات التأمين بالإضافة إلى الرسوم المتحصلة من الملكية و التراخيص. هذا إضافة إلى بقية الخدمات التي تتمتع فيها الدول العربية بميزة نسبية سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي كخدمات السفر والنقل اللذان يتميزان بأهمية معتبرة لدى معظم الدول العربية.

كما تظهر جل الدول العربية عدد أكبر من الميزات النسبية و أكثر تنوعا على الصعيد الإقليمي مقارنة بالقدرة على التنافس على الصعيد الدولي، وهذا ما يعزز الفرص لازدهار التجارة البينية في الخدمات وانعكاساتها المحتملة على التجارة البينية السلعية خاصة في القطاعات الوثيقة الصلة بينهما كخدمات النقل و الخدمات المالية.

ولاختبار فيما إذا كانت هذه الخدمات قد تستفيد من اتفاقيات تحرير التجارة بين الدول العربية في حال توسيعها لتشمل الخدمات نلاحظ من نتائج الجدول أن لبعض الدول العربية فرص مهمة يمكن استثمارها في تنشيط التجارة البينية في الخدمات، ويظهر هذا أكثر جلاء في حالة اقتصاديات مثل الإمارات العربية المتحدة والسعودية باعتبارهما أكبر اقتصادين مستوردين للخدمات بين الدول العربية مما يعني أن لهما إمكانيات كبيرة لإحلال وارداتهما بصادرات من بقية الدول العربية، كمصر و لبنان و المغرب و فلسطين، و هذا في الخدمات التي تتمتع فيها هذه الدول بميزة نسبية في السوق الإقليمي. كما أن المؤشر يبرز امتلاك هذه الدول العربية إمكانية أن تنشط صادراتها و تخلق لنفسها فرص لنفاذها إلى أسواق الدول العربية الأكثر تنويعا من جهة أخرى. و حتى بالنسبة إلى الاقتصاديات الأقل تنويعا أو التي لا تمتلك ميزات نسبية لتصدير الخدمات، فإن أمامها إمكانية لتشجيع التبادل التجاري، من خلال تنويع هياكلها الخدمية وتحقيق تمايز الخدمات و الارتقاء بالتنافسية.

VI. الخلاصة:

تتمتع الدول العربية بالعديد من المقومات لتحقيق التكامل الإقليمي، و مستوى التفاعل الاقتصادي بين هذه الدول لم يستغل استغلالا كاملا، كما أن كثير من خصائصها يؤهلها لخلق فرص واعدة للتكامل الإقليمي. فالدول العربية تتمتع بقاعدة موارد طبيعية وبشرية ومالية متنوعة تنتشر بين بلدانها، وهي تمثل سوقا كبيرة ذات قدرة شرائية لا بأس بها. كما تتمتع الدول العربية بطرق تجارية إقليمية يسهل الوصول إليها نسبيا. و توجد إمكانيات كبيرة لزيادة التكامل بين الدول العربية خاصة في قطاعات الخدمات التي يبرز ضمنها تحرير تنقل الأفراد باعتباره مجالا يتيح مكاسب هائلة يمكن أن تنتشر بين الدول العربية ككل، و تحويلات العاملين من دول عربية إلى دول عربية أخرى. وكذا ازدهار السياحة البينية بين الدول العربية شواهد على ذلك. بالإضافة إلى تدفقات الاستثمارات البينية المتنامية حاليا، الذي يوفر حجة مدعمة لضرورة دمج تحرير الخدمات ضمن خطط التحرير الإقليمي.

وتنبع حاجة ملحة في هذا الإطار بشأن توسيع المفاوضات في ظل اتفاقيات تحرير التجارة الإقليمية القائمة بين الدول لتسريع إدماج تجارة الخدمات، حيث أصبح إدماج تجارة الخدمات ضمن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من الموضوعات التي لا يمكن تجاوزها خصوصا إذا ما نظرنا إلى أن إدماج هذا القطاع يجلب معه تأثيرات إيجابية قوية و ملموسة على حجم و قيمة التجارة البينية السلعية للدول العربية.

حيث من المرجح أن يكون للتحرير الإقليمي للتجارة في الخدمات آثار إيجابية أكثر من التحرير الإقليمي للتجارة في السلع. و نتيجة لهذا، فإنه من المحتمل أن ينتج عن دعم التحرير الإقليمي العربي للخدمات خدمات فعالة يمكنها أن تزيد من تنافسية السلع وتزيد أيضا من التجارة العربية البينية. إضافة، إلى أنه عند إدخال الخدمات في المفاوضات فإن عملية الأخذ والعطاء تتسع وتكون توقعات الاستفادة من الخدمات أفضل بكثير من التجارة السلعية. ويعد هذا أمر هام جدا للدول العربية التي لديها عدد من أنشطة الخدمات التي تصدرها، وخاصة عند مقارنتها بحالة إنتاجها للسلع.

وحيث شرعت الدول العربية بتحرير التجارة الخارجية للخدمات في إطار الاتفاقيات الدولية، وبالتالي فقد اعتاد العدد الأكبر من الدول العربية على أحكام وآليات التفاوض لتقديم الالتزامات والتعهدات لتحرير التجارة الدولية للخدمات سواء على المستوى متعدد الأطراف أو على المستوى الثنائي مع بعض الشركاء. و هنا يمكن للتحرير على المستوى الإقليمي العربي أن يساعد على دعم صناعة الخدمات الناشئة من خلال المنافسة داخل حدود السوق الإقليمية وعلى مستوى أقل من العالمية. فبالإضافة إلى الخدمات التي بدأت بالفعل في التواجد على المستوى العالمي (مثل خدمات الشركات العربية العاملة في مجالي الاتصالات والتشييد والبناء) ، هناك قطاعات خدمية أخرى يمكن أن يتم دعمها على المستوى الإقليمي العربي لكي تكتسب القدرة على المنافسة دولياً وعالمياً، مثال ذلك خدمات الأعمال وخدمات الرياضة والترفيه.

ويوجد العديد من السياسات والإجراءات التي يمكن أن تتبناها الدول العربية لتحقيق المزيد من التكامل الإقليمي في مجال تحرير التجارة البينية للخدمات في هذا الإطار، كمراجعة التشريعات لزيادة فاعلية القواعد والقوانين حيث يوجد الكثير من القواعد والقوانين القائمة في عدد من الدول العربية التي قد تعيق حركة إصلاح وتحرير قطاعات خدمية عدة، الشيء الذي قد يتطلب جهدا مشترك لمراجعة شاملة للقواعد والقوانين التي تحكم قطاعات الخدمات في الدول العربية، بحيث يتم حذف القواعد غير الضرورية، ويتبع ذلك وضع مصفوفة للمقارنة بين وضع كل قطاع من القطاعات الخدمية في مختلف الدول العربية. وقد تكون إحدى الخطوات الأكثر فعالية في التكامل الإقليمي تحقيق التوافق التشريعي والذي لا يتطلب بالضرورة توحيد القوانين للتوصل إلى التحرير، بل يمكن تحقيق هذا التوافق (التقارب) من خلال اتفاقيات الاعتراف المتبادل، مثل الاعتراف بالمؤهلات العلمية والمهنية بغرض الالتحاق بالتعليم العالي أو التدريب وذلك لتسهيل الأسلوب الثاني لتوريد الخدمات، وهو ما ينعكس أيضا على تسهيل الأسلوب الرابع لتوريد هذه الخدمة. كما أن ضمان التحرير الفعال على المستوى الإقليمي يتطلب أن يكون هناك تعاون بين السلطات التنظيمية الوطنية في الدول العربية.

وفي بعض القطاعات الخدمية الأخرى كخدمات النقل والخدمات المالية وخدمات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، قد يشكل إصلاح السياسات والقواعد التنظيمية بما يخفف الحواجز التقييدية أولوية قصوى في الدول العربية، لتقليل تكاليف الإنتاج و التجارة الداخلية و البينية على سواء، وهو ما قد يكون له مردود كبير أيضا في تيسير القيام بالمزيد من التحرير في التجارة السلعية البينية من خلال تعزيز قدرة الشركات على المنافسة في السوق الإقليمية.

- ملحق الجداول والأشكال البيانية:

الشكل رقم (1): التشابكات الإقليمية في الدول العربية

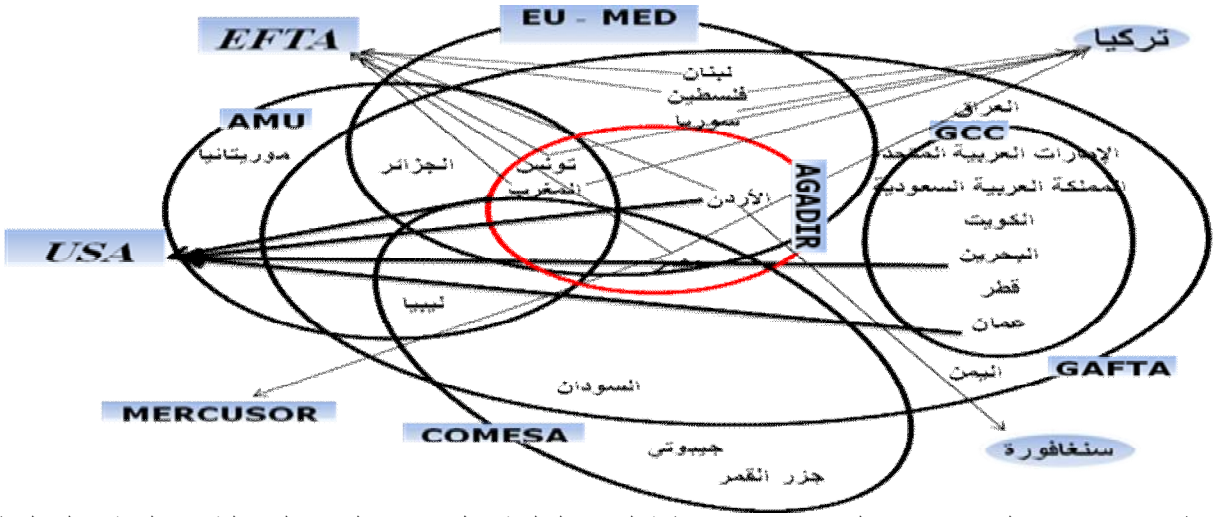

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية حول اتفاقيات التجارة التفضيلية و الإقليمية. (على الخط) http://rtais.wto.org/ui/PublicMaintainRTAHome.aspx:2014/04/25

تشير المختصرات باللغة اللاتينية إلى:
GAFTA: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. **AMU**: عضو اتحاد المغرب العربي. **GCC**: مجلس التعاون لدول الخليج العربية. **AGADIR**: اتفاقية أغادير بين الدول العربية المتوسطية. **COMESA**: السوق المشتركة لشرق و جنوب شرق إفريقيا. **MERCUSOR**: اتفاقية تجارة مع السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي. **USA**: اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية.**EUR-MED**: اتفاقية شراكة متوسطية مع الاتحاد الأوربي. **EFTA**: اتفاقية تجارة حرة مع الرابطة الأوربية للتجارة الحرة.

الشكل رقم (2): مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي العالمي و لبعض الدول و المجموعات الدولية سنة 2008

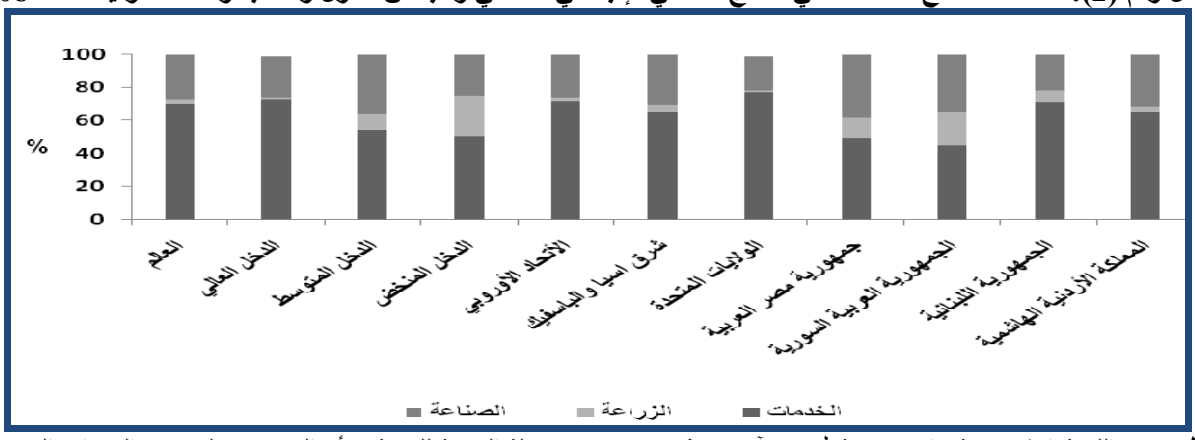

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تطور مفاوضات جولة الدوحة للتنمية بشأن الخدمات على مدى السنوات العشر الماضية: منظور إقليمي، مرجع سبق ذكره. ص: 17.

الشكل رقم (3): مساهمة مختلف فئات الخدمات في صادرات الخدمات للدول العربية 2005 و 2010

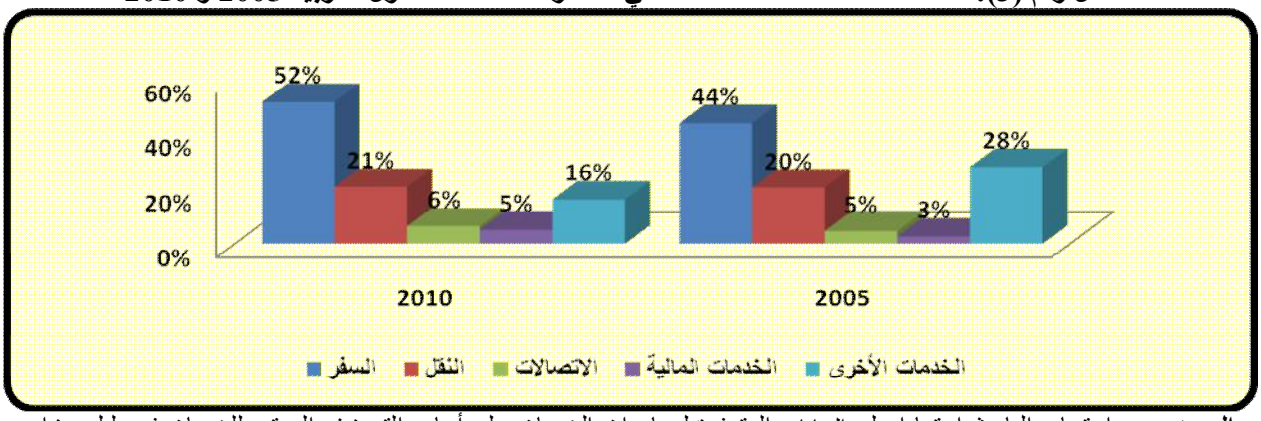

المصدر: من احتساب الباحث اعتمادا على البيانات المتوفرة لصادرات الخدمات على أساس التصنيف المعتمد للخدمات في دليل ميزان المدفوعات (التنقيح الخامس). و المتاحة على الموقع (تاريخ التحميل 2014/02/13) : International Trade Center, *Trade Mape. On:* www.trademap.org

الشكل رقم (4): مساهمة مختلف فئات الخدمات في واردات الدول العربية من الخدمات 2005 و 2010

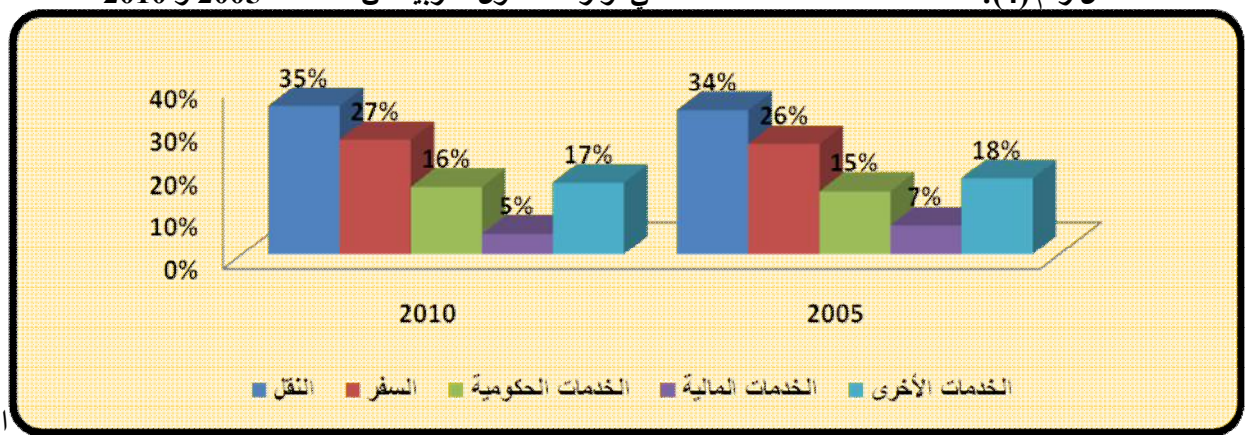

المصدر: من احتساب الباحث اعتمادا على البيانات المتوفرة لصادرات الخدمات على أساس التصنيف المعتمد للخدمات في دليل ميزان المدفوعات (التنقيح الخامس). و المتاحة على الموقع (تاريخ التحميل 2014/02/13) : International Trade Center, *Trade Mape. On:* www.trademap.org

الجدول رقم (1): نطاق التغطية في اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية و الإقليمية التي تدخل فيها الدول العربية و التي أخطرت لمنظمة التجارة العالمية إلى غاية 31 ديسمبر2013

الاتفاقية	تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ	تاريخ إخطار منظمة التجارة العالمية	نطاق الاتفاقية	المرجعية القانونية للاتفاقية
الاتحاد الأوروبي- الجزائر	01/09/2005	24/07/2006	السلع	المادة 24
الاتحاد الأوروبي- مصر	01/06/2004	03/09/2004	السلع	المادة 24
الاتحاد الأوروبي- الاردن	01/05/2002	17/12/2002	السلع	المادة 24
الاتحاد الأوروبي- لبنان	01/03/2003	26/05/2003	السلع	المادة 24
الاتحاد الأوروبي- المغرب	01/03/2000	13/10/2000	السلع	المادة 24
الاتحاد الأوروبي- فلسطين	01/07/1997	29/05/1997	السلع	المادة 24
الاتحاد الأوروبي- سوريا	01/07/1977	15/07/1977	السلع	المادة 24
الاتحاد الأوروبي- تونس	01/03/1998	15/01/1999	السلع	المادة 24
رابطة EFTA- مصر	01/08/2007	17/07/2007	السلع	المادة 24
رابطة EFTA - الأردن	01/01/2002	17/01/2002	السلع	المادة 24
رابطة EFTA - لبنان	01/01/2007	22/12/2006	السلع	المادة 24
رابطة EFTA- المغرب	20/01/2000	01/12/1999	السلع	المادة 24
رابطة EFTA - فلسطين	23/07/1999	01/07/1999	السلع	المادة 24
رابطة EFTA - تونس	03/06/2005	01/06/2005	السلع	المادة 24
تركيا- مصر	01/03/2007	05/10/2007	السلع	شرط التمكين
تركيا- الاردن	01/03/2011	07/03/2011	السلع	المادة 24
تركيا – المغرب	01/01/2006	10/02/2006	السلع	المادة 24
تركيا – فلسطين	01/06/2005	01/09/2005	السلع	المادة 24
تركيا – سوريا	01/01/2007	15/02/2007	السلع	المادة 24
تركيا – تونس	01/07/2005	01/09/2005	السلع	المادة 24
الو.م .أ -الأردن	17/12/2001	15/01/2002	السلع و الخدمات	المادة 24 و المادة 5
الو.م .أ -المغرب	01/01/2005	30/12/2005	السلع و الخدمات	المادة 24 و المادة 5
الو.م .أ -البحرين	01/08/2006	08/09/2006	السلع و الخدمات	المادة 24 و المادة 5
الو.م .أ -عمان	01/01/2009	30/01/2009	السلع و الخدمات	المادة 24 و المادة 5
الأردن- سنغافورة	22/08/2005	07/07/2006	السلع و الخدمات	المادة 24 و المادة 5
اتفاقية الكوميسا	08/12/1994	04/05/1995	السلع	شرط التمكين
الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي	01/01/2003	03/10/2006	السلع	المادة 24
منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	01/01/1998	03/10/2006	السلع	المادة 24

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية حول اتفاقيات التجارة التفضيلية و الإقليمية. (على الخط) http://rtais.wto.org/ui/PublicMaintainRTAHome.aspx:2014/04/25

الجدول رقم (2): تطور التجارة الخارجية في الخدمات للدول العربية خلال الأعوام 2000 و2005 و2012 (مليار دولار و %)

الدولة	الصادرات				الواردات			
	2000	2005	2012	التغير% 2012-2005	2000	2005	2012	التغير% 2012-2005
الأردن	1,63	2,33	5,60	17,47	1,72	2,54	4,27	9,79
البحرين	2,17	3,05	4,05	3,97	0,76	1,42	1,91	4,59
الإمارات	0,93	4,78	11,74	24,44	8,57	19,37	42,10	18,91
تونس	2,77	4,02	5,81	6,87	1,22	2,19	3,35	7,10
الجزائر	0,91	2,51	3,57	2,66	2,36	4,78	11,91	29,78
جيبوتي	0,16	0,25	0,34	9,89	0,07	0,08	0,12	10,00
السعودية	4,77	11,41	10,69	-3,13	25,23	33,12	76,77	29,79
السودان	0,03	0,11	0,25	49,50	0,63	1,84	2,32	8,38
سوريا	1,70	2,91	7,33	15,80	1,67	2,36	3,47	7,38
العراق	0,15	0,36	2,84	67.89	0,04	6,09	9,86	10.76
عمان	0,45	0,94	1,90	18,17	1,76	3,14	6,30	15,33
فلسطين	0,47	0,28	0,83	11,42	0,55	0,50	1,14	14,17
قطر	0,36	3,22	3,01	1.23	1,64	4,14	8,78	10.12
القمر	0,04	0,04	0,06	11,42	0,02	0,05	0,09	14,17
الكويت	1,82	4,77	9,32	34,30	4,92	8,71	14,90	10,35
لبنان	-	10,86	16,02	11,13	-	7,92	13,44	15,62
ليبيا	0,17	0,53	0,41	-1,61	0,90	2,35	6,13	20,63
مصر	9,80	14,64	23,81	9,49	7,51	10,51	14,72	6,85
المغرب	3,03	8,10	12,55	11,42	1,89	3,85	7,44	14,17
موريتانيا	0,03	0,08	0,12	14,0	0,17	0,38	0,67	12,51
اليمن	0,21	0,37	1,61	56,14	0,81	1,24	2,32	14,45
المجموع	**31,63**	**75,58**	**121.8**	**12,4**	**62,43**	**116,6**	**232,2**	**17,18**

- بيانات غير متوفرة

المصدر: من احتساب الباحث اعتمادا على البيانات المتوفرة لصادرات الخدمات على أساس التصنيف المعتمد للخدمات في دليل ميزان المدفوعات (التنقيح الخامس). و المتاحة على الموقع (تاريخ التحميل 2014/02/13): International Trade Center, *Trade Mape. On:* www.trademap.org

الجدول رقم (3): مؤشر التركز والتنوع لصادرات الدول العربية من الخدمات 2005 و2010

السنوات	2005			2010		
المؤشر	حصة 3 أهم خدمات في إجمالي الصادرات%	مؤشر التركز	مؤشر التنوع	حصة 3 أهم خدمات في إجمالي الصادرات%	مؤشر التركز	مؤشر التنوع
الجزائر	44.31	0,428	0.447	56.16	0,561	0.447
البحرين	74.06	0.816	0.674	75.82	0.876	0.526
جزر القمر	69.76	0.722	0.903	71.57	0.684	0.903
جيبوتي	71.00	0.789	0.847	62.00	0.639	0.853
مصر	39.64	0.394	0.145	32.60	0.359	0.309
العراق	97.35	0.917	0.700	94.63	0.852	0.748
الاردن	62.00	0.669	0.768	64.0	0.689	0.774
الكويت	94.0	0.908	0.710	85.0	0.758	0.626
لبنان	46.1	0.541	0.305	48.8	0.571	0.274
ليبيا	55.1	0.616	0.825	78.6	0.875	0.733
المغرب	56.9	0.545	0.530	53.4	0.524	0.315
عمان	71.0	0.869	0.735	73.8	0.873	0.701
فلسطين	65.8	0.719	0.497	80.3	0.818	0.691
قطر	53.5	0.690	0.705	58.2	0.693	0.659
السعودية	55.7	0.620	0.693	62.8	0.664	0.628
السودان	78.3	0.651	0.648	87.3	0.735	0.607
سوريا	66.8	0.585	0.544	84.0	0.805	0.324
تونس	51.00	0.408	0.153	43.0	0.398	0.222
الإمارات	89.40	0.852	0.854	93.96	0.852	0.899
اليمن	83.24	0.803	0.794	72.03	0.757	0.851
متوسط الدول العربية	**86.00**	**0.756**	**0.717**	**82.00**	**0.716**	**0.511**

المصدر: من احتساب الباحث اعتمادا على البيانات المتوفرة لصادرات الخدمات على أساس التصنيف المعتمد للخدمات في دليل ميزان المدفوعات (التنقيح الخامس). و المتاحة على الموقع (تاريخ التحميل 2014/02/13) : International Trade Center, *Trade Mape. On:* www.trademap.org

الجدول رقم (4): الميزة النسبية الظاهرة لصادرات بعض الدول العربية من الخدمات 2005 و2010

السنوات	2005		2010	
المؤشر	عدد الميزات النسبية	الخدمات التي تتمتع بميزة نسبية	عدد الميزات النسبية	الخدمات التي تتمتع بميزة نسبية
الجزائر	5	الاتصالات، التأمين، النقل، الإنشاءات، خدمات أعمال أخرى	4	الاتصالات، النقل، الإنشاءات، خدمات أعمال أخرى
البحرين	0	--	3	الاتصالات، التامين، السفر
مصر	4	الاتصالات، النقل، الإنشاءات، السفر	4	الاتصالات، النقل، الإنشاءات، السفر
العراق	2	النقل، السفر	2	السفر، الخدمات الحكومية
الاردن	2	السفر، الخدمات الحكومية	2	السفر، الخدمات الحكومية
الكويت	3	الاتصالات، الخدمات الحكومية، النقل	4	الاتصالات، الخدمات الحكومية، النقل، التأمين
لبنان	3	التأمين، خدمات أعمل أخرى، السفر	5	الاتصالات، الخدمات المالية، الإنشاءات، السفر، الخدمات الشخصية و الثقافية
ليبيا	3	الخدمات الحكومية، السفر، التامين	3	الاتصالات، النقل، التامين
المغرب	3	الاتصالات، الخدمات الحكومية، السفر	3	الاتصالات، الخدمات الحكومية، السفر
عمان	2	النقل، السفر		الاتصالات، النقل، السفر
فلسطين	5	الاتصالات، الخدمات الحكومية، السفر، الإنشاءات، خدمات شخصية و ثقافية	4	الاتصالات، الخدمات الحكومية، السفر، الإنشاءات،
قطر	1	النقل	4	الاتصالات، النقل، الخدمات الحكومية، التأمين
السعودية	2	خدمات أعمل أخرى، السفر	5	الاتصالات، الخدمات المالية، التأمين، الخدمات الحكومية، السفر
سوريا	4	الاتصالات، الخدمات الحكومية، السفر، الخدمات الشخصية و الترفيهية	2	الخدمات الحكومية، السفر
تونس	4	الإنشاءات، الخدمات الحكومية، النقل، السفر	5	الاتصالات، الإنشاءات، الخدمات الحكومية، النقل، السفر
الإمارات	2	الخدمات الحكومية، السفر	3	الخدمات الحكومية، السفر، النقل
الدول العربية	4	الاتصالات، الخدمات الحكومية، التأمين، السفر	4	الاتصالات، الخدمات الحكومية، النقل، السفر

المصدر: من احتساب الباحث اعتمادا على البيانات المتوفرة لصادرات الخدمات على أساس التصنيف المعتمد للخدمات في دليل ميزان المدفوعات (التنقيح الخامس). و المتاحة على الموقع (تاريخ التحميل 2014/02/13) : International Trade Center, *Trade Mape. On:* www.trademap.org

الجدول رقم (5): الميزة النسبية الظاهرة الإقليمية لصادرات بعض الدول العربية من الخدمات 2005 و2010

السنوات	2005		2010	
المؤشر	عدد الميزات النسبية	الخدمات التي تتمتع بميزة نسبية بين الدول العربية	عدد الميزات النسبية	الخدمات التي تتمتع بميزة نسبية بين الدول العربية
الجزائر	6	الخدمات المالية، التأمين، النقل، الإنشاءات، خدمات أعمال أخرى، خدمات الحاسوب و المعلومات	6	الخدمات المالية، النقل، الإنشاءات، خدمات أعمال أخرى، رسوم الملكية و التراخيص، التأمين
البحرين	3	الاتصالات، التأمين، النقل	3	الاتصالات، التأمين، النقل
مصر	7	الخدمات المالية، رسوم الملكية و التراخيص، النقل، الإنشاءات، خدمات شخصية و ترفيهية، خدمات الحاسوب و المعلومات، السفر	5	النقل، الإنشاءات، خدمات شخصية و ترفيهية، خدمات الحاسوب و المعلومات، السفر
الأردن	3	السفر، خدمات أعمال أخرى، النقل	4	خدمات أعمال أخرى، النقل،السفر، الخدمات الحكومية
الكويت	4	الاتصالات، الخدمات الحكومية، النقل الخدمات المالية	3	الاتصالات، الخدمات الحكومية، النقل
لبنان	3	خدمات مالية، خدمات أعمل أخرى، السفر	7	الخدمات المالية، رسوم الملكية و التراخيص، الإنشاءات، خدمات شخصية و ترفيهية، خدمات الحاسوب و المعلومات، السفر، خدمات أعمال أخرى
المغرب	2	الخدمات الحكومية، السفر	5	خدمات الحاسوب و المعلومات، السفر، خدمات أعمال أخرى، الخدمات الحكومية رسوم الملكية و التراخيص
قطر	1	النقل	4	الاتصالات، النقل، الخدمات الحكومية، التأمين
السعودية	2	خدمات أعمل أخرى، السفر	5	النقل، الخدمات المالية، التأمين، الخدمات الحكومية، السفر
سوريا	5	خدمات الحاسوب و المعلومات، الخدمات الحكومية، السفر، الخدمات الشخصية و الترفيهية، الخدمات المالية	3	الخدمات الشخصية و الترفيهية الخدمات الحكومية، السفر
تونس	6	الإنشاءات، الخدمات المالية، رسوم الملكية و التراخيص، النقل، السفر، خدمات الحاسوب و المعلومات	6	الإنشاءات، الخدمات الحكومية، رسوم الملكية و التراخيص، النقل، السفر، خدمات الحاسوب و المعلومات
الإمارات	3	النقل،الخدمات الحكومية، السفر	3	النقل،الخدمات الحكومية، السفر

المصدر: من احتساب الباحث اعتمادا على البيانات المتوفرة لصادرات الخدمات على أساس التصنيف المعتمد للخدمات في دليل ميزان المدفوعات (التنقيح الخامس). و المتاحة على الموقع (تاريخ التحميل 2014/02/13) : International Trade Center, *Trade Mape. On:* www.trademap.org

الإحالات والمراجع:

*. تتضمن التجارة في الخدمات أربعة طرق لتوريد الخدمات و هي: انتقال المستهلك للخارج للاستفادة من الخدمة كالسياحة و العلاج. وصول الخدمة عبر الحدود مثل اتصالات الهاتف و الفاكس و الإنترنت و التجارة الإلكترونية. إنشاء المؤسسات الأجنبية في بلد الدولة التي تستفيد من خدمات هذه المؤسسات (الاستثمار في مشاريع خدماتية و هو ما يعرف بالوجود التجاري). حركة العمالة لتوفير خدمة معينة في بلد الدولة التي ستستفيد من هذه الخدمة مثل الخبراء و المستشارين في مجالات معينة.

[1]. UNCTAD, **Trade in Services & Development Implications**, Trade & Development Board, Commission on Trade in Goods and Services, Eleventh session, Geneva, 19–23 March 2007. P.14.

[2]. Aaditya *Mattoo* & Carsten *Fink*, **Regional agreements and trade in services**, World Bank Policy Research Working Paper No. 2852. Washington DC, 2002.

[3]. UNCTAD**,** Services, **Development and trade: the regulatory and institutional dimension,** Trade & Development Board**,** Multi-year Expert Meeting on Services, Development and Trade: the Regulatory & Institutional Dimension**,** Second session,Geneva, 17–19 March 2010. P.2.

[4]. الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مركز المعلومات، المسيرة و الإنجاز، الطبعة السابعة، الرياض، 2013، ص.153-154.

**. تتكون الاتفاقية العربية لتحرير تجارة الخدمات من جزأين: الجزء الأول يتعلق بالأحكام العامة لتحرير تجارة الخدمات، و في هذا الجزء تم مراعاة أن تتماشى هذه الأحكام العامة مع تلك الواردة باتفاقية "الغاتس" في إطار منظمة التجارة العالمية. أما الجزء الثاني من الاتفاقية العربية، فيتعلق بجداول الالتزامات و التعهدات الخاصة بالدول الأطراف في الاتفاقية، و تم في هذا الجزء مراعاة الآتي:

- أن تفوق الالتزامات و التعهدات التي تقدمها الدول الراغبة في الانضمام للاتفاقية، الالتزامات و التعهدات التي تقدمت بها في منظمة التجارة العالمية، بحيث تشكل الخدمات التي يتم تحريرها في الإطار العربي جزءا هاما من تجارة الخدمات العربية؛
- اعتماد القوائم الإيجابية في جداول الالتزامات التي تقدمها الدول العربية الراغبة في الانضمام؛
- الاتفاق على قواعد موحدة تطبق بصورة كاملة على نشاطات الخدمات ، و تم اعتماد قواعد و مبادئ اتفاقية " الغاتس"؛

- إمكانية بدء المفاوضات بين عدد محدود من الدول العربية، و هي الدول الراغبة في تحرير الخدمات و لها الاستعداد لذلك الآن، و يمكن أن تلتحق بها بقية الدول العربية في مرحلة لاحقة.

أنظر لمزيد من التفصيل: جامعة الدول العربية [الأمانة العامة و آخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2003، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ص.ص.209-210.

[5]. جامعة الدول العربية [الأمانة العامة]، أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، المذكرات الشارحة لبنود جدول الأعمال الدورات العادية للمجلس، محاضر الاجتماعات الخاصة ببحث الوضع الحالي للمفاوضات الثنائية لتحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية في إطار" جولة بيروت"- بيروت، خلال الفترة فيفري 2007- جويلية 2013.

[6]. الوحدة الفنية لاتفاقية أغادير،دليل تعريفي للاتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر، عمان، أفريل 2007، ص.3.

[7]. جامعة الدول العربية [الأمانة العامة و آخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد متفرقة.

[***]. يعتبر مؤشري تنوع و تركز الصادرات من أهم المؤشرات المستخدمة لإجراء المقارنات الدولية لتنافسية الصادرات للسلع أساسا و تم تطبيق نفس المنهجية فيما يخص صادرات الخدمات. و يقيس مؤشر التركز و الذي يعرف أيضا بمؤشر هيرشمان **Hirschman Index** درجة تركز صادرات الخدمات الرئيسية في إجمالي الصادرات الوطنية، وتتراوح قيمته بين **0** و**1** ، وترمز **1** إلى تركز تام للصادرات الوطنية. و يحسب المؤشر وفق الصيغة التالية:

$$H_i = \frac{\sqrt{\sum_{j=1}^{n} \left(\frac{x_{ij}}{X_i}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{n}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{n}}}$$

حيث x_{ij} الصادرات من الخدمة i و X إجمالي صادرات الخدمات للدولة j و n عدد الخدمات المصدرة.

في حين يقيس مؤشر التركز و الذي يعرف أيضا بمؤشر هرفندال **Herfindahl Index** انحراف حصة صادرات الخدمات الرئيسية لدولة معينة في إجمالي صادراتها، عن حصة الصادرات الوطنية لتلك الخدمات الرئيسية في الصادرات العالمية. و يتراوح هذا المؤشر بين **0** و**1** ، بحيث كلما اقترب المؤشر من صفر كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل المؤشر إلى صفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية. و يحسب المؤشر وفق الصيغة التالية:

$$S_j = \frac{\sum_{i=1} \left| h_{ij} - h_i \right|}{2}$$

حيث h_{ij} تمثل حصة صادرات الخدمة i من إجمالي صادرات الخدمات للدولة j و h_i تمثل حصة صادرات الخدمة i من إجمالي صادرات العالم.

أما مؤشر الميزة النسبة الظاهرة يعرف أيضا بمؤشر بلاسا **Balassa Index / RCA Index** يقيس نصيب الخدمة من صادرات بلد ما منسوبا إلى نصيبها من التجارة العالمية. و إذا كان نصيب الخدمة في صادرات البلد أكبر من النصيب المناظر له من التجارة العالمية تكون الميزة النسبية أكبر من الواحد، و يشير إلى تمتع البلد بميزة نسبية صريحة في هذه الخدمة و إذا كان المؤشر أقل من الواحد فإن البلد يفتقر إلى ميزة نسبية في الخدمة. و تم احتساب المؤشر وفق الصيغة التالية:$\mathbf{RCA_{ij} = (X_{ij} \div X_{tj}) / (X_{iw} \div X_{tw})}$. حيث تشير**x** إلى الصادرات و **i** إلى البلد و **j** إلى الخدمة و **w** إلى العالم ، و **t** إلى المجموع. و ترد في الجدول رقم **(4)** نتائج المؤشر الخاصة بالدول العربية.

كما لجأنا إلى حساب مؤشر الميزة النسبية الظاهرة على الصعيد الإقليمي لخدمة معينة **Regional Revealed Comparative Advantage Index**، و الذي يحاول تحديد الخدمات التي تتمتع بميزة نسبية ظاهرة في الأسواق الإقليمية بنفس المنهجية المتبعة في تحديدها على مستوى الأسواق الدولية مثلما تم استعراضه في الجدول رقم (4).

أثر التحرير التجاري الدولي على ميزان المدفوعات الجزائري
- دراسة قياسية خلال الفترة (2000-2013)-

محمد الأمين شربي (*) & شرف الدين ملال (**)
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر
عبد الحميد بوخاري (***)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة غرداية - الجزائر

ملخص : تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر التحرير التجاري الدولي على أداء ميزان مدفوعات الجزائر خلال الفترة (2000-2013)، بحيث تم من خلالها التطرق إلى تطور التحرير التجاري في الجزائر في ظل منظمة التجارة العالمية وتحليل واقع ميزان المدفوعات، وقد اعتمدت الدراسة على الأدوات الإحصائية والمتمثلة في برنامج Eviews وهذا بعد قياس معدل الانفتاح التجاري للجزائر، وأظهرت النتائج أنه توجد علاقة مباشرة وطردية بين التحرير التجاري ورصيد ميزان المدفوعات الجزائري في الفترة (2000-2013) ويرجع ذلك لهيمنة قطاع النفط على الصادرات الجزائرية وأن عملية تحرير التجارة الخارجية أدت إلى زيادة المنافسة بين السلع المحلية والأجنبية في الجزائر.

الكلمات المفتاح : تحرير تجاري دولي، ميزان المدفوعات، منظمة التجارة العالمية، جزائر.

تصنيف JEL : D58، F13، F41، N17.

I. تمهيد:

شهد الاقتصاد العالمي موجة تحرير التجارة العالمية بكل جوانبها السلعية، الخدمية والاستثمار، والتي تعني في النهاية إزالة كل القيود التي تقف عائقا أمام تحركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال والعمالة، وذلك لأن الدول المنفتحة على الخارج أدركت مكاسب الانفتاح التجاري وأدركت أيضا أنه كلما زادت درجة انفتاحها وتكاملها مع الاقتصاد العالمي سوف تكون له انعكاسات إيجابية على النمو الاقتصادي لهذه الدول.

وبسبب حاجة الدول النامية للتخلص من الاختلالات الداخلية والخارجية، وخاصة ما تعلق بموازين المدفوعات نتيجة تفاقم العجز التجاري بها وهروب رؤوس الأموال منها وارتفاع خدمة ديونها الخارجية، أدى بها إلى اللجوء الى المؤسسات المالية الدولية لمعالجة هذه الاختلالات ووضع برامج اقتصادية ومالية من أجل تصحيح الهيكل الاقتصادي، بحيث أخذت مسألة تحرير التجارة الخارجية مكانة هامة ضمن هذه البرامج، والتي تؤدي إلى فتح الأبواب بين الدول في مجال التجارة بمختلف أنواعها وكذا مواكبة عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي.

ونظرا لأن الجزائر من بين الدول النامية التي عانت عجوزات كبيرة في ميزان مدفوعاتها أدت بها إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي من أجل الحصول على تسهيلات ائتمانية مع تنفيذ إجراءات وتوجيهات صندوق النقد الدولي المسطرة في برامج التثبيت والاستقرار كشرط للحصول على المساعدات الائتمانية، والتي كانت من ضمنها تحرير التجارة الخارجية والانفتاح على العالم الخارجي، جاءت هذه الدراسة لتبين أثر هذا الانفتاح التجاري على وضعية ميزان مدفوعات الجزائر.

- **إشكالية الدراسة**: تكمن إشكالية الدراسة في:

ما مدى تأثير التحرير التجاري الدولي على أداء ميزان المدفوعات الجزائري للفترة (2000-2013)؟

- **أهداف الدراسة:** من بين أهم أهداف الدراسة هو ما يلي:
  - الوقوف على أثر التحرير التجاري من خلال دوره في التأثير على أداء ميزان مدفوعات الجزائر؛
  - محاولة تشخيص واقع ميزان مدفوعات الجزائر، مع ابراز انعكاسات التحولات الاقتصادية العالمية على الجزائر التي تظهر في ميزان المدفوعات.

- **أهمية الدراسة:** بما أن الجزائر مقبلة على تحديات كبيرة ولعل من أهمها الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وكذا قيامها في الآونة الأخيرة بإبرام عدة اتفاقيات تجارية دولية، جاءت هذه الدراسة لتبين أثر التحرير التجاري في ظل الإمكانيات التجارية المحدودة للجزائر.

eMail : (*) Cherbilamine@yahoo.fr & (**) Charefeddinemellal@yahoo.fr & (***) Bkhamib@yahoo.com

- الدراسات السابقة:

- **دراسة دريس رشيد 2014**: دراسة بعنوان **"انعكاس الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000-2012"**[1]

وأن الباحث أراد من خلال هذا المقال أن يعالج الإشكالية التالية: "هل كان للانفتاح التجاري في الجزائر تأثير على هيكل ميزان مدفوعاتها خلال الفترة 2000-2012؟". والغرض من هذه الدراسة هو تحليل انعكاس الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان المدفوعات، وذلك بدراسة واقع الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000-2012 ثم أثر هذا الانفتاح على وضعية ميزان مدفوعاتها خلال نفس الفترة، باستخدام أربعة مؤشرات تتمثل في نسب التجارة وقيود التجارة، وقد خلصت الدراسة إلى: أن الانفتاح التجاري للاقتصاد الجزائري على الاقتصاد العالمي لم يكن له أي تأثير على هيكل ميزان مدفوعاتها خلال فترة الدراسة، باستثناء التغير في الهيكل السلعي للواردات ولكن بشكل لا يخدم الاقتصاد الوطني مما ساهم في استنزاف العملة الصعبة في السنوات الأخيرة.

- **دراسة وزارة الاقتصاد والمالية المغربية 1997**: بعنوان **" الاقتصاد المغربي في وجه التجارة الحرة"**[2].

جاء في هذه الدراسة أنه من أجل مواكبة التطورات الاقتصادية العالمية والمتمثلة في الاندماج في الاقتصاد العالمي وذلك من خلال تحرير التجارة الخارجية قامت المغرب في منتصف الثمانينات بتطبيق مجموعة من الإصلاحات كجزء من التكيف الهيكلي وقد ساعدها على ذلك تحديث النظام الضريبي لتحرير تجارتها الخارجية وتحديث الإطار القانوني تماشيا مع المعايير الدولية في مجال التجارة الدولية.

إلا أنه من النتائج السلبية للتحرير التجاري المغربي الذي ازداد سوءا على المدى القصير وكذا العجز على المدى المتوسط في الحساب الجاري نتيجة انفتاح السوق الداخلية على المنافسة التي أحدثتها المنتجات الأوروبية مما أدى إلى زيادة سريعة في الواردات وتفكيك التعريفة الجمركية. استمرار القيود على المنتجات الزراعية المغربية وكذا عدم جدوة الامتيازات الممنوحة للمغرب من أجل الوصول إلى سوق الاتحاد الأوروبي مما خلف تباطأ نمو الصادرات المغربية على الواردات.

- **دراسة (Gilbert Niyongabo, 2007)**: دراسة بعنوان **"سياسة الانفتاح التجاري والتنمية الاقتصادية"**[3]

لقد جاءت هذه الدراسة لتبين أثر تغير درجة الانفتاح التجاري على التنمية الاقتصادية، حيث خلصت الدراسة إلى أن الدول التي كانت السباقة في الانفتاح التجاري هي أعلى نموا بشرط توفر الموارد الطبيعية لديها، وأنه يوجد تأثير تفاعلي بين الانفتاح الاقتصادي والانفتاح السياسي، تربطهما علاقة إيجابية مع زيادة الدخل.

1. الإطار المفاهيمي للتحرير التجاري وميزان مدفوعات الجزائر.

1.1. تطور التحرير التجاري الدولي: إن أهم ما تميز به الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية هو حدوث تغيرات وتطورات أدت إلى تشكيل نظام دولي جديد بكل ملامحه وأبعاده ومقوماته، بحيث أن هذا النظام خلف واقعا جديدا تجسد على الخصوص في امتداد صور التعاون الدولي ومستوى المنافسة، ومن بين هذه التطورات مايلي:

أ- مشروع مارشال: أخذت الولايات المتحدة الأمريكية زمام المبادرة في زعامة ما أطلق عليه العالم الحر، بإعلان وزير خارجيتها "جورج مارشال" في محاضرة بجامعة هارفارد في 5 يونيو 1947 مبادرة مهمة، وهي ما عرف فيما بعد باسم "مشروع مارشال" فطلب "مارشال" في محاضرته وضع برنامج خاص لمعاونة أوروبا اقتصاديا مبينا أهمية إعادة إحياء الاتحاد الأوروبي[4].

ولعل الأمر الأكثر أهمية في مشروع مارشال هو ما ترتب على تنفيذه من توجهات في السياسات والمؤسسات الاقتصادية فعند خروج الدول الأوروبية من الحرب وفي ظل اقتصاديات الحرب كان من الممكن أن تتجه أوروبا عند إعادة البناء إلى الاستمرار في الأخذ بسياسات التقييد والرقابة التي عرفتها طوال سنوات الحرب، فجاء "مشروع مارشال" قائما على أساس العمل في الإسراع بتحرير التجارة وإزالة القيود وبذلك ساهم في وضع أساس النظام الاقتصادي العالمي القائم على حرية التجارة وحرية انتقال رؤوس الأموال، وقد ترتب على ذلك أن عمدت الدول الأوروبية إلى تكوين اتحاد للمدفوعات الأوروبية فيما بينها مما ساعد ذلك على أمرين كان لهما الأثر الكبير في التطورات الاقتصادية اللاحقة[5]، الأمر الأول هو تدعيم فكرة التجارة متعددة الأطراف والابتعاد عن فكرة المقايضة واتفاقات الدفع، والأمر الثاني هو دفع فكرة التعاون الإقليمي والتنسيق في السياسات المالية والاقتصادية للدول الأوروبية فيما بينها، الأمر الذي تطور فيما بعد إلى إنشاء السوق الأوروبية المشتركة ثم الاتحاد الأوروبي.

ب- سقوط الاتحاد السوفييتي: مع سقوط الاتحاد السوفيتي سنة 1991 وانهيار النظم الاشتراكية في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، وسقوط جدار برلين 1989 وبعد نجاح حزب المحافظين بزعامة مارجريت تاتشر "Margaret Thatcher" في الانتخابات، حيث قامت بإلغاء المبادئ الكينيزية المكونة من حزمة من التوجهات مثل المحافظة على نسبة العمالة العالية والحد من الإنفاق العام[6]، وكان الأهم هو تفكك الاتحاد السوفييتي إلى دول مستقلة وتحول دول أوروبا الشرقية نحو تبني التحرير الاقتصادي، وذلك بتخلصها من التبعية الشيوعية والاشتراكية له، كما أدى تبني الصين تدريجيا لهذه السياسة الاقتصادية إلى إعطاء القدوة للدول النامية لأن تحذوا حذوها[7] إلى أن انتصرت الرأسمالية الأمريكية بسبب ما تملكه الولايات المتحدة الأمريكية من قوة اقتصادية وعسكرية وسياسية فقد أغراها هذا

الوضع لتتجه نحو جعل تجربتها في مجال التجارة وفتح الأسواق العالمية أمام السلع والخدمات الأمريكية تجربة رائدة تصلح لكل دولة ومجتمع، فأصبح لزاما على كل دولة أن تطبق النظرية الرأسمالية وأن تلغي حواجز انتقال السلع والخدمات وأن تطبق الديمقراطية والحريات العامة وانتشرت الآن في كل بقاع العالم تقريبا وأصبحت معظم الدول جزءا من نظام واحد متكامل للرأسمالية العالمية[8] ، كما ساهمت أوروبا الغربية في نشرها وبدت روسيا والصين قوة رأسمالية أي بتعبير آخر تربة خصبة لها.

كما يرى البعض أن هذا الإخفاق هو انتصار حاسم للرأسمالية كما قال "فوكويا" في كتابه نهاية التاريخ، أن مرحلة الليبرالية الجديدة تتوالد اليوم في محاولة جديدة لتوحيد العالم أو عولمته[9].

ج- الشركات المتعددة الجنسيات: الشركات المتعددة الجنسيات أو عابرة القوميات هي شركات عالمية النشاط، والتي تعتبر في كل معانيها إحدى السمات الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، فهي تؤثر بقوة على الاقتصاد العالمي من خلال ما يصاحب نشاطها في شكل استثمارات مباشرة، من نقل التكنولوجيا والخبرات التسويقية والإدارية[10]، وتأكيد ظاهرة العالمية في كافة المجلات بسبب ما تمتلكه من إمكانيات تمويلية هائلة وتكنولوجيا عالية مكنتها من تعاظم دورها وقيامها باستثمارات دولية ضخمة وواسعة، ولتنوع أنشطتها حتمت على الدول المستقطبة لها للخضوع لشروطها لما لها من القدرة في تحويل الإنتاج والاستثمار من دولة إلى أخرى.

كما أن تأثيرها على توجهات الاستثمار الدولي والتجارة العالمية، يؤدي بها إلى التأثير في النظام التجاري الدولي ولأنها متفرعة ومنتشرة في كافة أنحاء العالم فإنها تسعى في الحد من كافة الحواجز الإدارية أو الضريبية أو الجمركية، والتي تعيق ولوجها إلى الأسواق الخارجية أو التي تقلل من أرباحها، حتى أن أحد التقارير الصادرة في عام 1992 عن أمانة الأمم المتحدة، أشارت إلى أن الشركات المتعددة الجنسيات أصبحت المنظم المركزي للأنشطة الاقتصادية في اقتصاد عالمي يتزايد تكاملا[11].

د- التكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة: من المعروف أن من أهم خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد، هو الاتجاه المتزايد نحو تكوين التكتلات الاقتصادية العملاقة مما قلل من أهمية الاقتصاد الذي يعمل بمفرده في الدولة الواحدة عند رسم السياسات الاقتصادية التي تتعامل مع العالم الخارجي بحيث حل محله الإقليم الاقتصادي في مجموعه للحصول على أكبر مكاسب ممكنة من التجارة الدولية.

وتعكس هذه التكتلات الاقتصادية درجة عالية من كثافة الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل الدولي، والاستثمارات والتجارة وأنواع التبادل الأخرى، وفي نفس الوقت الذي تعمل فيه الشركات المتعددة الجنسيات على إيجاد نوع من الترابط بين هذه التكتلات.[12]

هـ- دور الهيئات الدولية في بعث التحرر التجاري الدولي.

- **دعائم صندوق النقد الدولي:** ومن خلال ما يقوم به من برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي شملت الكثير من دول العالم في العقد الأخير من القرن العشرين، وفي عام 2004 أنشأ صندوق النقد الدولي "آلية التكامل التجاري" لمساعدة البلدان التي تواجه عجزا مؤقتا في عائد التصدير بسبب تحرير التجارة في بلدان أخرى كالذي يحدث نتيجة لتناقص الأفضليات التجارية أو انتهاء العمل بنظام الحصص في عام 2005 طبقا لاتفاقية المنسوجات والملابس التي اعتمدتها منظمة التجارة العالمية[13]

وقد أسهم صندوق النقد الدولي من خلال مساعداته الفنية إسهاما كبيرا في تحديث الإدارات الجمركية وترشيد سياسات التعريفات المتبعة لاسيما في تونس، الجزائر، لبنان، المغرب واليمن، ولا يزال العمل جاريا في بعض البلدان، مثل باكستان ومصر[14].

- **دعائم البنك الدولي للإنشاء والتعمير:** لقد حدث نفس التطور في إطار البنك الدولي، حيث استحدث البنك الدولي نوعا جديدا من القروض، هي قروض التصحيحات الهيكلية، وهذه القروض مشروطة بالتزام البلد المدين بإجراء التصحيحات الهيكلية مثل تطبيق سياسة الخصخصة وإعادة النظر في أولويات الاستثمار وتحرير التجارة الخارجية وغيرها.

وقام أيضا بـــ **"مبادرة تسهيل التجارة"** وذلك من خلال زيادة عمله التحليلي والإقراضي بموجب هذه المبادرة ومن أجل مساعدة البلدان على الاستفادة من فرص التكامل التجاري، وذلك بتقديم قروض جديدة للاستثمار في الموانئ والطرق وغيرها من البنى التحتية اللازمة، وكذا إصلاح الإجراءات الجمركية والنظم الأخرى المتعلقة بالتجارة.

وكذلك يدعم البنك الدولي جهود البلدان الأعضاء لتعزيز قدرتها التنافسية الدولية، عن طريق التدريب التحويلي للعمالة وأداء المدفوعات للحفاظ على مستويات دخلها حتى تنتقل إلى أنشطة موجهة للتصدير، ويعمل البنك الدولي أيضا على بناء شركة عالمية لتيسير النقل والتجارة.

وكما استحدث مبادرة **"التوسع في المعونة من أجل التجارة"** هي مبادرة صادقت عليها لجنة التنمية في عام 2005 وهي هيئة استشارية تمثل البلدان الأعضاء في الصندوق والبنك الدولي على اقتراحات بزيادة المساعدات للبلدان الفقيرة كي تتمكن من تلبية الاحتياجات المتعلق بالبنية التحتية والإمدادات الأخرى اللازمة حتى يتسنى لها الاستفادة من فرص التجارة الحرة، ولكي تعينها في تخفيف أعباء التكاليف التي تتحملها في سياق التحرير[15].

➢ **دور منظمة التجارة العالمية:** قبل ظهور منظمة التجارة العالمية، ظهرت "GATT" الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية، ولعل مجهودات "GATT" آنذاك، كانت تهدف إلى تحرير التجارة الخارجية من خلال تخفيض الحواجز الجمركية، وإزالة السياسات التجارية التمييزية والتفضيلية، إلا أن ظهرت منظمة التجارة العالمية في مطلع 1995.

وأن منظمة التجارة العالمية تعمل على تحرير التجارة الدولية مهما كان المقابل بقطع النظر عن التكلفة الاجتماعية أو الآثار الجانبية وبخاصة على الفقراء[16]، فمنذ تأسيس منظمة التجارة العالمية أصبح تحرير التجارة الدولية بإزالة الحواجز التجارية الجمركية وغير الجمركية التي تضعها الدول في طريق تبادل السلع عبر الحدود الدولية وفتح الأسواق وإتاحة المجالات للمنافسة الدولية أكثر توسعا من ذي قبل[17]، بحيث أصبح هذا الوضع التجاري العالمي الجديد ملزم، لأن المنظمة تظم غالبية دول العالم وأن عدم انضمام دولة يعني أنها سوف تحاصر تجاريا وتصبح غير قادرة على ممارسة التجارة الدولية، ولهذا فإنها ملزمة بالانضمام إليها من الناحية العملية[18].

2.1. تطور تحرير التجارة الخارجية في الجزائر: عانى الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة وفي عقد الثمانينات تحديدا من العديد من المشاكل الاقتصادية، والتي كانت عائقا أمام تقدمه في مجال التنمية الاقتصادية، ولعل من بين أهم هذه المشاكل معدلات النمو المنخفضة وزيادة حدة التضخم وارتفاع حجم البطالة ونقض العملات الأجنبية بسبب تدهور أسعار المحروقات، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات خدمة الدين وما تشكله من ضغوطات تعيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي[19]، مما أدى إلى زيادة الاعتماد على الخارج للحصول على الاحتياجات الأساسية من السلع والخدمات، وبالتالي زيادة التبعية للعالم الخارجي وكل هذه الصعوبات دفعت بالدولة الجزائرية إلى وضع استراتيجية شاملة للإصلاح الاقتصادي تهدف إلى تصحيح الاختلالات السعرية وإعادة توجيه الاقتصاد الوطني لقوى السوق وسياسات التحرير[20].

وبناء على ذلك وفي إطار الإصلاحات، حصلت الجزائر على الدعم الدولي لسياساتها الإصلاحية من خلال موافقة كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على إبرام مجموعة من الاتفاقيات مع الجزائر، بحيث تعاظم فيها دور الصندوق في توجيه الاقتصاد الوطني في نهاية الثمانينات خاصة بعد خطاب النوايا الذي أرسله وزير المالية الجزائري للمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي في شهر مارس1989[21]، والذي تعهدت فيه حكومة الجزائر على الالتزام بالانخراط في اقتصاد السوق وإنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، كما بدأت خطوات الاعتماد على آليات العرض والطلب في تحديد أسعار الفائدة وأسعار الصرف، فأكدت على:" المضي في عملية اللامركزية الاقتصادية تدريجيا، وخلق البيئة التي تمكن من اتخاذ القرار على أساس المسؤولية المالية والربحية والاعتماد الكبير على ميكانيزم الأسعار بما في ذلك سياسة سعر الصرف"، وكذا توسيع دور القطاع الخاص.

أما ثاني اتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كان في جوان 1991، وجاء ليستكمل تطبيق برنامج التعديل في معظم المجالات مثل إعطاء الاستقلالية الكاملة للمؤسسات في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية على أساس قواعد السوق، ومؤشرات الربحية الاقتصادية والمالية وحرية تحديد الأسعار وتقليص دور خزينة الدولة في تمويل عجز تلك المؤسسات[22].

كما اتخذت إجراءات لإصلاح نظام الأجور وتغيير سياسات الإعانات ونظم الدعم وإلغاء التمييز بين القطاع العام والخاص فيما يتعلق بالقروض وأسعار الفائدة، كما توقفت الدولة عن التمويل المباشر للبناء السكني ومكنت القطاع الخاص من المشاركة في التجارة الخارجية، وذلك من خلال سن مجموعة من النصوص القانونية والتنظيمية المحددة لكيفيات وشروط ممارسة عمليات الاستيراد والتصدير، وأهمها[23]:

➢ **الإجراء الأول:** يتمثل في سن القانون 90-10 حول النقد والقرض، المنظم لحرية الاستثمار الأجنبي في الجزائر والصادر في 1990/10/14 والمتمم في شهر سبتمبر بتعليمة من البنك المركزي تحدد فيها الكيفيات والنمط المناسب لذلك.

➢ **الإجراء الثاني:** كان في شهر أوت 1990 والمتمثل في القانون 90-16المؤرخ في 07 أوت 1990 والمتمثل في النظام الخاص بعمل تجار الجملة والوكلاء، والمتمم بالتعليمة رقم 63 لقانون المالية التكميلي لسنة 1990 والصادر عن وزارة الاقتصاد بتاريخ 1990/08/20 والمتعلق بشروط عمل هؤلاء الوكلاء وتجار الجملة.

➢ **الإجراء الثالث:** كان في مارس 1991، والمتمثل في صدور المنشور التنفيذي رقم 91-37 المؤرخ في 1991/02/13، والمتعلق بإزالة احتكار الدولة للتجارة الخارجية، كما تؤكد تعليمة البنك المركزي رقم 91-03 المؤرخة في 1991/04/21 على شروط وطرق عمليات تمويل التجارة الخارجية، والتي تنص على ما يلي:

- إلغاء ميزانية العملة الصعبة للمؤسسات العمومية؛
- تلزم المستوردين على الاستفادة من إمكانيات التمويل الخارجي ذو الاستحقاق أكثر من 18 شهرا، وتلزمهم بوضع مقابل ذلك للواردات بالعملة الوطنية؛
- تمنع عمليات التسديد بالعملة الصعبة في السوق المحلي بالنسبة للمنتجات المستوردة من طرف الوكلاء وتعويضها بالدينار الجزائري؛
- تلزم الأعوان الاقتصاديين الذين يبرمون صفقات استيراد بدون دفع بأن يبينوا حقوقهم وتحديد مكان صفقاتهم لدى أحد البنوك.

ومنذ سنة 1994 شرعت السلطات العمومية في إجراءات تابعة للتحرير التام للتجارة الخارجية، تتمثل في وضع برامج للإصلاح الاقتصادي واتخاذ تدابير واسعة لتحرير التجارة الخارجية تنفيذا لشروط صندوق النقد الدولي للانفتاح على العالم الخارجي من أجل دخول السلع والخدمات الأجنبية وكذلك دخول رؤوس الأموال[24]، مما حتم على الحكومة بإصدار تعليمة رقم 94-13 بتاريخ 12أفريل 1994 والتي تؤكد على التوجه الجديد لسياسة التجارة الخارجية في الجزائر ومنذ ذلك التاريخ تم تحرير المبادلات التجارية بصفة تامة، فكل شخص طبيعي أو معنوي مسجل في السجل التجاري وفقا للمرسوم 91-37 يمكنه ممارسة نشاط الاستيراد[25].

وسعيا منها لتحقيق الأهداف المسطرة قامت الجزائر بتخفيض تدريجي لمعدلات الرسوم الجمركية حيث بحلول سنة 1995 تقرر إلغاء القيود على مدفوعات السلع غير المنظورة على مراحل بداية بالخدمات الصحية والتعليم ثم باقي الخدمات، أما بالنسبة للسلع المنظورة فقد انخفضت سنة 1994 إلى معدل 60 % ثم 45 % سنة 1997[26].

وفي مسارها نحو الانفتاح تم توقيع اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية والانفتاح على حوض المتوسط، والتي كانت بدايتها 1995 تاريخ بداية مسار برشلونة للشراكة الأورومتوسطية التي كانت الجزائر أحد أطرافها[27]، حيث كان توقيع أول اتفاق في 13ديسمبر2001 ببلجيكا (بروكسل) وبعد ذلك توقيع اتفاق نهائي في 22 أفريل 2002، وبهذا دخلت الجزائر مرحلة جديدة بعد العزلة التي عاشتها خلال التسعينات، وبعد أكثر من ثلاث سنوات دخل الاتفاق حيز التنفيذ ابتداء من الفاتح سبتمبر 2005[28].

وفي خطوة من خطوات الانفتاح، قامت الجزائر بالانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والانفتاح على المحيط العربي، وتندرج عملية الانضمام إلى منطقة التبادل التجاري الحر للدول العربية في إطار اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية الموقعة سنة 1981 بتونس[29]، وهي تهدف إلى تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية من الرسوم والقيود المختلفة التي تفرض عليها تسهيل تجارة الخدمات، وقامت الجزائر بالمصادقة عليها في أوت 2004 ودخلت هذه المنطقة حيز التنفيذ في أوت 2005 وقد أعلن رئيس الجمهورية في قمة الرياض 2007 عن انضمام الجزائر رسميا لهذه المنطقة وتم إرسال ملف الانضمام رسميا في ديسمبر 2008 إلى الجامعة العربية عن طريق المندوب الدائم، وانطلقت الجزائر في تطبيق البرنامج التنفيذي لهذه المنطقة اعتبارا من أول جانفي 2009.

2. واقع ميزان مدفوعات الجزائر: لقد أدى انخفاض أسعار النفط في 1986 إلى انخفاض صادرات المحروقات بـــ 39% وتراجع معدلات التبادل التجاري بـــ 43,6 %، وبلغ عجز الحساب الجاري والحساب الكلي لميزان المدفوعات 2,2 و1,5 مليار دولار على الترتيب في نفس السنة، ليستمر عجز الحساب الجاري إلى غاية 1989 ثم تحول في سنتي 1990 و1991 إلى فائض بلغ نسبة 6 % من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1991 نتيجة لتحسن أسعار النفط التي بلغت 24,4 دولار للبرميل سنة1991.

وابتداء من سنة 2000 سجل الرصيد الكلي لميزان المدفوعات فائضا قدره 9.020 مليار دولار، ليتراجع بعدها حتى سنة 2003، ثم تضاعف تقريبا 5 مرات تقريبا ليصل إلى أعلى قيمة له 37,030 مليار دولار سنة 2008، تم تراجع بشكل كبير في سنة 2009 حيث بلغ 3,6 مليار دولار نتيجة الأزمة المالية العالمية وتراجع الطلب العالمي على البترول، ثم ارتفع إلى 15,303 مليار دولار سنة 2010.

وقد وصل الفائض إلى أدنى قيمة له بـــ 0,920 مليار دولار سنة 2013، بسبب انخفاض سعر البترول.

كما عرفت سنوات التسعينات عجزا في الحساب الجاري، بسبب زيادة الواردات عقب تطبيق التدابير الخاصة بتحرير الواردات، بالإضافة إلى تخفيض قيمة العملة اللذان يدخلان في إطار الإصلاحات الاقتصادية مع المؤسسات المالية الدولية.

وابتداء من سنة 2000 بدأ الحساب الجاري يحقق فوائض مالية معتبرة إلى غاية سنة 2008، حيث بلغ 35,180 مليار دولار بسبب التحسن الكبير في أسعار المحروقات التي قاربت 100 دولار للبرميل في سنة 2008.

ورغم سياسات الإصلاح التي انتهجتها الجزائر في فترة التسعينات، إلا أنها لم تستطع احتواء الاختلالات المتزايدة خاصة انخفاض احتياطات النقد الأجنبي التي بلغت 1,1 مليار دولار، وارتفاع المديونية الخارجية إلى 29,49 مليار دولار سنة 1994، كانت منها 4,6 مليار دولار تدفقات رأسمالية وافدة في إطار حصول الجزائر على تسهيل التمويل التعويضي والطارئ والاتفاق لإعادة الجدولة للديون مع نادي باريس ولندن.

كما استمر حساب رأس المال في تحقيق عجوزات بلغت أقصاها 11,22 مليار دولار عندما أقبلت السلطات على السداد المسبق لديونها بمقدار 12,9 مليار دولار في سنة 2006 في حين سجل حساب رأس المال فائضا، ابتداء من سنة 2008 بسبب ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية الصافية التي بلغت 3,5 مليار دولار في سنة 2010 وزيادة القروض قصيرة الأجل التي قدرت بـــ 1,77 مليار دولار في نفس السنة.

كذلك نلاحظ أن وضع ميزان المدفوعات في الجزائر لم يستقر وبقي متذبذبا خلال الفترة (2000-2013) نتيجة الصدمات الخارجية التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري جراء ارتفاع وانخفاض أسعار النفط وتقلبات أسعار الصرف، إلا أنه شهد تحسن ملحوظ خلال الفترة (2003-2008) مما يجعل السياسات الاقتصادية غير قادرة في الحفاظ على استقرار وضع ميزان المدفوعات الذي لا يزال يخضع إلى تغيرات الوضع الاقتصادي الدولي والجدول رقم (01)،

والشكل رقم (01) يوضح تطور ميزان مدفوعات الجزائر خلال الفترة (2000-2013). (أنظر ملحق الجداول والأشكال البيانية).

II. الطريقة والأدوات المستخدمة:

1. قياس الانفتاح التجاري: ستتم الدراسة بقياس درجة الانفتاح التجاري للجزائر، وذلك باستخدام مؤشر نسبة التجارة، والذي يسمح بالوقوف عند المستوى الذي بلغته في تحرير تجارتها الدولية خلال فترة الدراسة (2000-2013)، وذلك من خلال مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويقدم بالصيغة التالية:

$$T=\frac{\sum(X+M)}{PIB}$$

حيث:

- T: معدل الانفتاح التجاري؛
- X: الصادرات؛
- M : الواردات؛
- PIB : الناتج المحلي الإجمالي.

والجدول رقم: (02) يبين معدل الانفتاح التجاري للجزائر. بالرجوع إلى بيانات الجدول رقم (02)، فإنه يتضح أن ملامح الانفتاح في الجزائر، مرتفعة نوعا ما، من خلال ارتفاع نسبة التجارة الخارجية (صادرات+واردات) المكونة لإجمالي الناتج المحلي، حيث نجدها أكبر من 50 % خلال فترة الدراسة (2000-2013).

2. استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط لقياس تأثير الانفتاح التجاري في الجزائر على ميزان المدفوعات: وإضافة إلى هذا المؤشر، سنقوم أيضا بدراسة أثر التحرير التجاري على ميزان المدفوعات الجزائر، وذلك باستخدام برنامج "EViews8" والذي سيتم من خلاله حساب كل من اختبارات الانحدار والارتباط للانفتاح التجاري ورصيد ميزان المدفوعات.

قبل بناء النموذج لابد من معرفة شكل الانتشار (سحابة النقاط) كل متغير بالنسبة للتابع، والذي يبين لنا شكل العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل هل هي علاقة طردية أو عكسية، والشكل رقم (02) يوضح ذلك (أنظر ملحق الجداول والأشكال البيانية).

من خلال الشكل رقم (02) (شكل الانتشار) نلاحظ أن سحابة النقاط بين المتغير التابع y والمتغير المستقل x تظهر على شكل خطي والانتشار موجب لأن ميله موجب وعليه فان العلاقة في هذه الحالة بينهما طردية، وبالتالي فالصيغة الرياضية للنموذج ستكون على النحو التالي:

$$Yt=B_0+B_1X_1t+\varepsilon t$$

حيث:

- Yt: شعاع قيم المتغير التابع (قيم رصيد ميزان مدفوعات الجزائر)؛
- B: شعاع معلمات النموذج؛
- X_1t: شعاع قيم المتغير المستقل (معدل الانفتاح التجاري للجزائر)؛
- εt: تمثل مجموع البواقي.

وأن استعمال هذه العلاقة الخطية في انحدار بسيط مكننا من الحصول على النتائج في الجدول رقم (04).

III. النتائج ومناقشتها:

بعد تقدير معلمات النموذج، نلاحظ أن أدنى مستوى للمعنوية هو 0,7% وبالتالي فإن المعلمات المقدرة لها معنوية عند مستوى معنوية 5%. (الجدول رقم 04)، وبالنظر أولا إلى المعنوية الإحصائية للنموذج يمكننا إبداء الملاحظات التالية:

- **أولا: التفسير الاحصائي.**

1. اختبار"Student": هو عبارة عن اختبار معنوية المعلمات المقدرة بالنسبة للنموذج الخطي، فإذا كانت القيمة المجدولة أكبر من مستوى المعنوية 0,05 وبالتالي نقول أن القيمة المقدرة لها معنوية، معنى ذلك أن النموذج مقبول احصائيا. حسب قيم اختبار"Student" واحتمالاتها يظهر لنا أن P=0,0007 <0,05 (5%) مستوى المعنوية؛ هذا يعني أن القيمة المقدرة ليس لها معنوية.

2. إحصائية فيشر: تظهر إحصائية فيشر واحتمالها P=0,000661 <0,05 (5%) يعني أن متغيرات النموذج في مجملها تؤثر في المتغير التابع y الذي هو ميزان مدفوعات الجزائر. بعبارة أخرى فإن الانفتاح التجاري يؤثر على ميزان مدفوعات الجزائر.

3. دراسة القدرة التفسيرية (قوة الارتباط) (معامل التحديد): معامل الارتباط هو الجدر التربيعي لمعامل التحديد، والذي يقيس لنا القدرة التفسيرية للنموذج، أي يقيس القوة الارتباطية للعلاقة بين المتغيرين. بالنظر لقيمة معامل التحديد R^2 =0,63 يظهر لنا أن الارتباط نوعا ما قوي بين المتغير المستقل x والمتغير التابع y.

وبمعنى آخر فإنه كلما كان معامل R^2 قريب من الواحد، دّل ذلك على أن الارتباط قوي وفي نفس اتجاه التأثير لأن$-1 \leq R \leq +1$. كذلك أنه كلما اقترب معامل التحديد R من -1 دل ذلك على أن الارتباط قوي ولكن في عكس الاتجاه أي التأثير معاكس.

4. دراسة وجود المشاكل القياسية من عدمه:

1.4.مشكل التوزيع الطبيعي للبواقي "Test de normalité": يعني تحليل الانحدار على أن البواقي موزعة توزيعا طبيعيا عند كل النقاط للمتغير المستقل، وهذا يعني أنها تتغير من سالب لموجب حول قيمة الصفر بشكل توزيع طبيعي، بحيث يكون مجموعها يساوي الصفر، والصفر يعني لا يوجد خطأ في النموذج، وانطلاقا من النموذج الذي لدينا فإننا نضع الفرضيات التالية:

- H_0 : توزيع البواقي توزيع طبيعي؛
- H_1 : توزيع البواقي توزيع غير طبيعي.

من خلال بيان تقدير النموذج وجدنا أن: P=0,49 > 0,05 ⇦ فإننا نقبل H_0 ونرفض H_1 أي أن التوزيع طبيعي، ولا يوجد بواقي تؤثر على النموذج.

2.4. مشكل التعدد الخطي: تعتبر مشكلة التعدد الخطي من بين المشاكل المؤثرة سلبا على جودة النموذج المتعدد، ومعناه وجود ارتباط قوي بين المتغيرات المستقلة، مما يؤثر سلبا على نتائج عملية التقدير، لأن الإحصائيين قالوا أنه يكون قوي لما يكون> 0,90. بما أنه يوجد لدينا متغير واحد مستقل X_1 فإنه لا يوجد مشكل تعدد خطي.

5. اختلاف التباين: اختلاف التباين هو اختبار وضعه العالم فيشر كأسلوب لتحليل البيانات، كما أسلفنا الذكر فإنه عندما يكون احتمالها أكبر من مستوى المعنوية 5% يعني أنه لا يوجد اختلاف التباين أما إذا كان P> 5% (مستوى المعنوية) هذا يعني أنه يوجد اختلاف التباين، لذلك نضع الفرضيات التالية:

- H_0 : يوجد اختلاف التباين؛
- H_1 : لا يوجد اختلاف التباين (ونطمح لذلك).

0,82 و0,78 > 0,05 فإننا نقبل H_1 ونرفض H_0 أي لا يوجد مشكل في اختلاف التباين.

6. اختبار ديربين واتسون: من أجل إجراء اختبار "ديربن واتسون" نحسب إحصائية ديربين واتسون (d) المصاحبة للانحدار X_2 وX_1، y وتسمى d المحسوبة.

$$d = \frac{\sum (u_t - u_{t-1})^2}{\sum u^2} \approx 2(1-r) = D.W$$

ثم نبحث في جداول النموذج عن d الجدولية. إذا كانت القيمة المحسوبة لإحصائية D.W تؤول إلى الصفر(0)، فإن البواقي تتبع شكل مسار عشوائي، ومنه البواقي غير مستقرة وعليه ففرضية التكامل المتزامن غير محققة، أما إذا كانت القيمة المحسوبة لإحصائية D.W تؤول إلى القيمة 2 فإنه تكون لدينا بواقي مستقرة وعليه تحقق فرضية التكامل المشترك.

وبالتالي نلاحظ من العلاقة أعلاه إذا كانت P =0 فإنه لا يوجد ارتباط ذاتي، ويترتب عليه d=2، أما إذا كانت P=1+ يعني أنه ارتباط ذاتي موجب وتام يترتب على ذلك d=0، أما إذا كانت P=-1 يعني أنه ارتباط ذاتي سلبي وd=4 قيمة ديربن واتسون D.W=1,97≈2 وهذا يعني أنه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء، وبالتالي فإن البواقي مستقلة.

- **ثانيا: التفسير الاقتصادي.**

بالنظر إلى معامل الارتباط R^2=0,63 هذا يدل على أن في الجزائر رصيد ميزان المدفوعات مفسر بـــ 63% من خلال التغيرات في التحرير التجاري. كما أن هناك علاقة طردية بين التحرير التجاري ورصيد ميزان المدفوعات في الجزائر وهذا راجع إلى أن الجزائر تعتمد بنسبة كبيرة على إيرادات المحروقات، وأن قيمة صادرات المحروقات أكبر من قيمة واردات الجزائر، لذلك كانت العلاقة طردية خلال فترة الدراسة (2000-2013). وأن نسبة التأثير الإيجابي للتحرير التجاري على رصيد ميزان مدفوعات الجزائري بلغت: 13%.

IV. الخلاصة:

إن الدول النامية عموما، والجزائر خصوصا ليست في منأى عن التحولات الاقتصادية الدولية، بل أن هذه التحولات قد يكون لها أشد الأثر على الدول النامية، ونخص بالذكر الجزائر خاصة وأنها قامت بإصلاحات اقتصادية متزامنة، أخذت التجارة الخارجية حيزا كبيرا من هذه الإصلاحات.

وفي إطار سعي الجزائر لتحسين اقتصادها واندماجها في الاقتصاد العالمي، تم إبرام عدة اتفاقيات شراكة من أهمها الشراكة الأورومتوسطية، محاولة بذلك الاستفادة من مزايا التحرير التجاري.

وبالرغم من الإصلاحات التي عرفتها الجزائر، لتحسين أداء ميزان مدفوعاتها، من خلال سعيها إلى زيادة صادراتها خارج قطاع المحروقات، إلى أنه بقي على حاله، أي أن تحقيق الجزائر لفائض في ميزان مدفوعاتها راجع إلى صادرات المحروقات، إلا أنه تمكنا من خلال هذه الدراسة استخلاص النتائج التالية:

1. نتائج الدراسة:

- توصلنا من خلال الدراسة أنه توجد علاقة مباشرة بين التحرير التجاري وميزان المدفوعات ويرجع هذا إلى أن المعاملات الاقتصادية التجارية التي تقوم بها الدولة مع بقية الدول الأخرى تدون وتسجل في ميزان المدفوعات؛
- توجد علاقة طردية بين التحرير التجاري ورصيد ميزان المدفوعات الجزائري، وهذا راجع لهيمنة قطاع النفط على الصادرات الجزائرية وأن قيمة هذه الأخيرة أكبر من قيمة واردات الجزائر لذلك كانت العلاقة طردية خلال الفترة المدروسة، وبالتالي ومن ناحية التدقيق فإنه لا يمكن ملامسة الأثر الفعلي للتحرير التجاري في الجزائر بسبب اعتمادها الكبير على قطاع المحروقات؛
- أما من الناحية النظرية، وما يميز الجزائر في اعتمادها على المورد الوحيد في التصدير (البترول)، وكذا اعتمادها على الاستيراد بنسبة كبيرة لتغطية الطلب المحلي أدى بها إلى تحرير تجارتها الخارجية، وبالتالي فإن عملية التحرير جاءت كحتمية وليس خيار؛
- أدت عملية تحرير التجارة الخارجية في الجزائر إلى زيادة المنافسة بين السلع المحلية والأجنبية، مما حتم على المنشآت الصناعية المتواجدة بولاية برج بوعريريج من تقليص حجم نشاطها أو حتى الإفلاس مما أدى إلى الزيادة في فاتورة الواردات وبالتالي المساهمة في زيادة عجز ميزان مدفوعات الجزائر.

2. التوصيات والاقتراحات:

- بما أن حصيلة المعاملات التجارية التي تقوم بها الدولة مع بقية الدول الأخرى، تدون في ميزان المدفوعات فوجب على الدولة من تنويع الصادرات ونخص بالذكر الجزائر، وهذا لكي يعود على ميزان المدفوعات بالإيجاب (أي تقليص العجز أو تحقيق التوازن أو تسجيل فائض)؛
- على الدول النامية وخاصة الدولة الجزائرية أن تعيد النظر في مدة تقدير حصيلة ميزان مدفوعاتها والمتمثلة في سنة، بحيث وجب تقليصها على الأقل إلى 06 أشهر وهذا لتدارك العجز واتخاذ الإجراءات المناسبة في أقرب الآجال؛
- على الجزائر أن تتريث في تحرير تجارتها وفق خطة تدريجية وبشكل متوازن، ووفق سياسة اقتصادية مدروسة وذلك من خلال تخليها عن اقتصاد الريع، مع التدرج في تحرير بعض القطاعات وإعطاءها فرصة للتأهيل والقدرة على المنافسة من أجل حماية الصناعات المحلية الناشئة، لأنه أصبح من الضروري جدا تنويع اقتصادها خاصة في القطاعات التي يمكن أن توجه نحو التصدير، حتى يتسنى لها تقليل الآثار السلبية الناتجة عن التبعية.

- ملحق الجداول والأشكال البيانية:

الجدول رقم (01): تطور ميزان مدفوعات الجزائر خلال الفترة 2000-2013. **(الوحدة مليار دولار)**

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
م. ح. ج	10.380	8.590	5.550	10.190	13.130	23.450	31.150
م. ح. ر م	-1.360	-0.870	-0.710	-1.370	-1.870	-4.240	-11.220
م. الكلي	9.020	7.720	4.840	8.820	11.260	19.210	19.930
السنة	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**
م. ح. ج	30.540	35.180	0.440	12.146	19.688	24.376	9.946
م. ح. ر م	-0.990	1.850	3.160	4.424	2.726	-0.240	-0.700
م. الكلي	29.550	37.030	3.600	15.303	20.230	12.322	0.920

Source:

- Arab Monetary Fund, Economic Statistics Bulletin of Arab Countries, 2011, p:177.
- Arab Monetary Fund, Economic Statistics Bulletin of Arab Countries, 2013, p:177.
- UNCTADstat, Unctad .org /wds/Balance des paiments, Compte courant, annuel, 1980-2013.
- Agence Nationale de Promotion du Commerce Extérieur(Algex).
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 28، ديسمبر 2014، ص.15.

الجدول رقم (02): يوضح تطور الانفتاح التجاري للجزائر خلال الفترة 2000-2013. الوحدة: مليار دولار أمريكي.

% T	PIB	الواردات	الصادرات	السنة
0.554	54.793	8.644	21.714	2000
0.530	54.710	9.899	19.136	2001
0.539	56.760	11.809	18.839	2002
0.594	67.864	15.357	24.963	2003
0.579	85.333	18.171	31.284	2004
0.639	103.066	19.852	46.048	2005
0.647	117.220	21.372	54.549	2006
0.638	135.630	27.312	59.229	2007
0.693	171.020	39.364	79.280	2008
0.621	138.130	40.725	45.188	2009
0.602	161.950	40.489	57.064	2010
0.611	197.450	47.198	73.452	2011
0.600	207.021	50.376	73.903	2012
0.574	210.055	55.028	65.733	2013

Source:

- Arab Monetary Fund, Economic Statistics Bulletin of Arab Countries, 2011, pp: 11-14.
- Arab Monetary Fund, Economic Statistics Bulletin of Arab Countries, 2013, pp: 11-14.
-Office National des Statistiques(ONS), Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2003 A 2013, Collections statistiques N° 188/2014, Série E: statistiques économiques N° 79, p: 10.

جدول رقم (3): تطور معدل الانفتاح التجاري، رصيد الميزان التجاري ورصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000-2013) الوحدة مليار دولار.

رصيد ميزان المدفوعاتY	معدل الانفتاح التجاري X1	السنوات
9.020	0,554	2000
7.720	0,530	2001
4.840	0,539	2002
8.820	0,594	2003
11.260	0,579	2004
19.210	0,639	2005
19.930	0,647	2006
29.550	0,638	2007
37.030	0,693	2008
3.600	0,621	2009
15.303	0,602	2010
20.230	0,611	2011
12.322	0,600	2012
0.920	0,574	2013

Source:

- Arab Monetary Fund, Economic Statistics Bulletin of Arab Countries, 2011, p: 177.
- Arab Monetary Fund, Economic Statistics Bulletin of Arab Countries, 2013, p: 177.
- Office National des Statistiques(ONS), Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2003 A 2013, Collections statistiques N° 188/2014, Série E: statistiques économiques N° 79, p: 15.

جدول رقم (4): تقدير النموذج: اختبار بين كل من المتغير المستقل x1 والمتغير التابع y.

Dependent Variable: Y1
Method: Least Squares
Date: 09/17/15 Time: 22:51
Sample: 2000 2013
Included observations: 14

.Prob	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0020	3.943338-	23.79909	93.84787-	C
0.0007	4.554620	39.46412	179.7441	X1

14.26821	Mean dependent var	0.633527	R-squared
10.14716	S.D. dependent var	0.602988	Adjusted R-squared
6.680040	Akaike info criterion	6.393614	S.E. of regression
6.771334	Schwarz criterion	490.5397	Sum squared resid
6.671589	.Hannan-Quinn criter	44.76028-	Log likelihood
1.979314	Durbin-Watson stat	20.74457	F-statistic
		0.000661	Prob(F-statistic)

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي "Eviews".

اختبار التوزيع الطبيعي

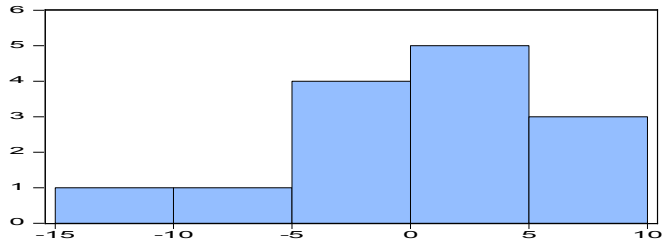

اختبار اختلاف التباين:

Heteroskedasticity Test: White

0.8239	(2,11)Prob. F	0.197202	F-statistic
0.7848	(2)Prob. Chi-Square	0.484593	Obs*R-squared
0.8218	(2)Prob. Chi-Square	0.392621	Scaled explained SS

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي "Eviews".

الشكل رقم (01): يوضح تطور ميزان مدفوعات الجزائر خلال الفترة 2000-2013

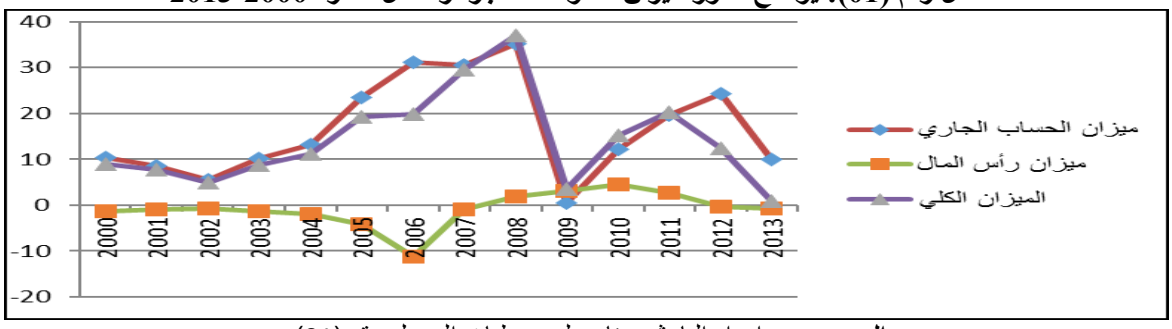

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول رقم (01).

الشكل رقم (02): شكل الانتشار بين x1 (الانفتاح التجاري) بالنسبة للتابع y (ميزان المدفوعات) للجزائر

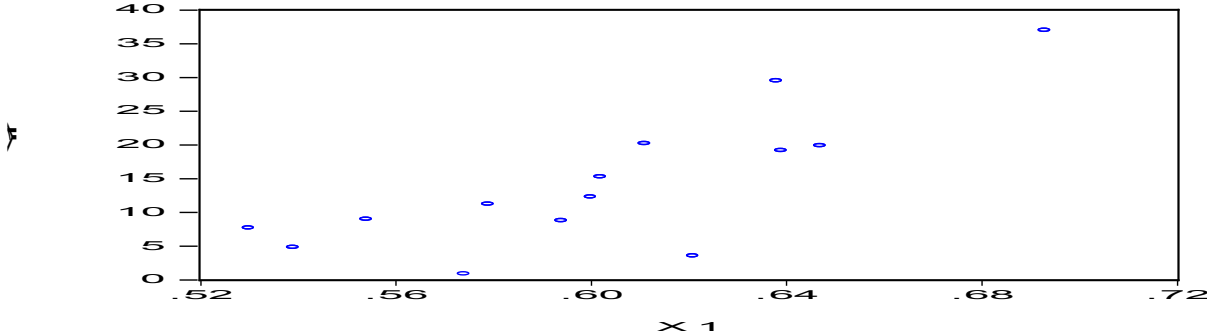

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي "Eviews".

الإحالات والمراجع :

[1]. دريس رشيد، **انعكاس الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000-2012**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد11، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2014.

[2]. دراسة وزارة الاقتصاد والمالية المغربية: بعنوان " **الاقتصاد المغربي في وجه التجارة الحرة** "، 1997.

[3]. Gilbert Niyongabo, **Politiques d'ouverture commerciale et développement économique**, Thèse présentée et soutenue publiquement pour l'obtention du Doctorat en Sciences Economiques, Université d'auvergne, Clermont-Ferrand I, France, 2007.

[4]. حازم الببلاوي، **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، المجلس الوطني للثقافة والأدب**، الكويت، 2000، ص.19.

[5]. http://www.oecd.org/general/organisationforeuropeaneconomicco-operation.htm, L'Organisation européenne de coopération économique (OECE), تاريخ المطالعة: 07جانفي 2015، الساعة:15:11

[6]. James Fletcher, **Capitalism A Very short Introduction** , Oxford University, 2004, P.71.

[7]. Francoise Lemoine**, L'économic Chinoise**, Paris, France, 2006, P.23.

[8]. روبرت رايش، ترجمة أحمد إصلاح، **الرأسمالية الطاغية**، الدار الدولية للاستثمارات الدولية الثقافية، القاهرة، مصر، 2009، ص.8.

[9]. خبابة عبد الله، بوقرة رابح، **الوقائع الاقتصادية من التاريخ القديم إلى بداية القرن الواحد والعشرين**، المسيلة، الجزائر، 2011، ص.122.

[10]. Theodore Moran, **Multinational Corporations : the political economy of foreign direct investment, Lexington Massachusett**s, USA, 1985, P.78.

[11]. Andrew Harrison et Ertugrul Dalkiran et Ena Elsey, **Business international et mondialisation: vers une nouvelle Europe**, Op.cit., P.P.63-64

[12]. عبد المطلب عبد المجيد، **النظام الاقتصادي العالمي الجديد**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003، ص.119.

[13]. Fonds Monétaire International, **L'intégration des pays pauvres dans le système commercial mondial**, Dossiers économiques 37, 2006, P.13.

[14]. Nadia Lemzoudi, **L'impact du degré d'ouverture sur la croissance économique :Cas de six pays d'Afrique de l'ouest**, Rapport de recherche en vue de l'obtention de la maitrise en sciences économiques, option économie et finance internationales, Université de Montréal, Décembre 2005, P.06.

[15]. Fonds Monétaire International, Op.cit., P.15.

[16]. محمد إبراهيم عبد الرحيم، **العولمة والتجارة الدولية، مؤسسة شباب الجامعة**، الاسكندرية، مصر، 2009، ص.87.

[17]. Bernard Remiche et Hélène Ruiz-Fabri, **Le commerce international entre bi- et multilatéralisme, Editions Larcier,** Bruxelles, Belgique, 2010, P.7.

[18]. سهيل حسين الفتلاوي، **منظمة التجارة العالمية**، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2009، ص.86.

[19]. حامد نور الدين، **الخوصصة من وجهة نظر المؤسسات المالية الدولية حالة الجزائر**، مداخلة في الملتقى الدولي بعنوان: اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، من 03-07 أكتوبر، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2004، ص.07.

[20]. بطاهر علي، **سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة الشلف، الجزائر، 2010، ص.179.

[21]. ساحل فاتح، شعباني لطفي، **آثار وانعكاسات برنامج التعديل الهيكلي على الاقتصاد الجزائري**، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية، أيام 04 و05 ديسمبر، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، الجزائر، 2006، ص.04.

[22]. برودي نعيمة، **الاقتصاد الجزائري بين سندان الاختلالات الهيكلية والإنعاش الاقتصادي ومطرقة التعديل الهيكلي**، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية، أيام 04 و05 ديسمبر، جامعة بومرداس، الجزائر، 2006، ص.5.

[23]. وعيل ميلود، **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها ـحالة: الجزائر، مصر، السعوديةـدراسة مقارنة خلال الفترة 2010/1990**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2013، ص.211.

[24]. BOURICHE Riadh, **La bonne gouvernance et la problématique des politiques économiques et développement : le cas de l'Algérie**, université Mentouri de Constantine, sons année, P.02.

[25]. يعلي زينب، **تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2000-2010**، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة العلميات التجارية، جامعة الجزائر3، 2012، ص.189.

[26]. دريس رشيد، **انعكاس الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000-2012**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 11، جامعة الجزائر 03، جانفي 2014، ص.25.

[27]. زعباط عبد الحميد، **الشراكة الأورو-متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا-العدد الأول، بدون سنة، جامعة الجزائر، ص.53.

[28]. مسعودي علي، **واقع التجارة الخارجية في الجزائر وآفاقها في ظل مسار التحرير التجاري (1990-2010)**، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم علوم التسيير، تخصص اقتصاد تطبيقي وإدارة المنظمات، جامعة الوادي، الجزائر، 2012، ص.11.

[29]. سمينة عزيزة، **الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة**، مجلة الباحث-عدد 2011/09، جامعة بسكرة، الجزائر، ص.152.

أثر سياسات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري
- دراسة تحليلية وقياسية للفترة (1989- 2014) -

محمد الناصر حميداتو (*)
مخبر النمو والتنمية الاقتصادية في الدول العربية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة حمه لخضر، الوادي - الجزائر
عبد القادر شويرفات (**)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة الجزائر 3 - الجزائر

ملخص : تتمركز هذه الدراسة حول موضوع اثر سياسات سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الدول النامية والذي سنتعرض فيه كل ما يتعلق بموضوعي سعر الصرف وسياساته وكذا ميزان المدفوعات، ولتبيين أثر السياسات المنتهجة في الجزائر على ميزان مدفوعاتها كعملية التخفيض في الفترة 1989 و 1998 بالتحليل وللفترة 1999 و 2014 بالقياس الاحصائي، وذلك لمحاولة معرفة مدى تحقيق هذه السياسات للأهداف والغايات المسطرة من طرف الدولة، إيجابياتها ولوجود حلول إذا كانت هناك مشاكل متعلقة بالموضوع، من خلال معالجة الاشكالية المطروحة في الدراسة ادناه.

الكلمات المفتاح : ميزان مدفوعات جزائري، سعر صرف، سياسة تخفيض، توازن خارجي.

تصنيف JEL : C13، F31، F32.

I. تمهيد:

تقوم التجارة الدولية على تبادل الموارد الاقتصادية، السلع، الخدمات عوامل الإنتاج ورؤوس الأموال، بين مختلف الدول متقدمة كانت أو نامية، قوية اقتصاديا أو ضعيفة، وذلك على أساس حاجة بعضها لهذه المواد وتحقيق البعض الآخر لفوائض منها، أو إلى تحقيقها لامتيازات نسبية وتنافسية تجعلها محل استقطاب لبقية الدول.

وبالمقابل فإن هذا الانتقال للموارد من دولة لأخرى ينجم عنه تيار من التدفقات النقدية تسمى مدفوعات دولية، وكل هذه المبادلات والتدفقات إنما يتم تدوينها في سجل خاص يسمى ميزان المدفوعات، هذا الأخير والذي ظهر منذ القرنين 16 والـ17 عشر على يد التجاريين الذين أولو اهتماما كبيرا للميزان التجاري، الذي يظهر صادرات الدولة وارداتها، ويتم تسديد الفارق بينهما بالمعادن النفيسة مما يزيد من ثرواتها وقوتها، وبعد ظهور النقود والعملات أصبح لهذا الميزان اهتماما ودورا أكبر من طرف الدول، لأنه يعكس قوة الدولة الاقتصادية مقارنة بباقي الدول، وغدا السعي إلى المحافظة على توازنه من أولى اهتماماتها.

وبالنظر إلى ما يلعبه سعر الصرف والفرق بين العملات من دور في تقييم السلع والموارد، كان اهتمام هذه الدول به أكثر كونه المدخل الأساسي لتوازن موازين المدفوعات، خصوصا وأن نظم الصرف تطورت كثير من قاعدة الذهب إلى الصرف بالذهب ثم إلى التثبيت بالدولار بداية من بريتون وودز سنة 1994، الذي لم يلبث طويلا لتأتي اتفاقية جمايكا 1973 بنظام التعويم والذي أصبح منتهجا من طرف أغلب الدول، كانت كل الدول حريصة على انتهاج نظام وسياسات للصرف تمكنها من المحافظة على قيمة عملاتها التي تعتبرها الداعم الأول لاستقرار وتوازن ميزان المدفوعات.

و انطلاقا من ذلك سنحاول دراسة هذا الموضوع على مستوى الجزائر وذلك بالاجابة على الإشكالية التالية:

كيف تؤثر سياسات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري؟

تتمثل أهم الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع والمتوفرة لدينا فيما يلي:

- **دراسة يوسفي عبد الباقي (2001)** رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائربعنوان" دورسعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات للدول النامية"، حيث خلص الباحث الى ايجابية التقريب سعر الصرف الاسمي من الحقيقي وتبيين اهميته اضافة الى ارجاع اعادة توازن ميزان المدفوعات بقدر كبير الى انتعاش اسعار المحروقات.

eMail : (*) Mnhamidatou@gmail.com & (**) Kader392005@gmail.com

- **دراسة حنان لعروق (2005)** رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة قسنطينة بعنوان " سياسات سعر الصرف والتوازن الخارجي – دراسة حالة الجزائر"، وكانت نتائج هذه الدراسة: ان سياسة التخفيض لم تؤد الى تحسن مباشرفي الميزان التجاري والتوازن الخارجي اضافة الى ان القطاع الخارجي للجزائر يتميز بالتنوع السلعي والجغرافي غير المتكافئ مما جعل صادرات الجزائر حساسة لتغيرات اسعار النفط.
- **دراسة خليفة عزي(2012)** رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة المسيلة بعنوان " سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات (1985-2008) دراسة مقاربية"، حيث خلص الباحث الى ان المنهج النقدي يعد الامثل من بين المناهج التي توضح تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات وان نظم الصرف المعومة الانسب لخدمة الدول المتطورة ذات الاقتصاديات القوية والاجهزة الانتاجية المرنة والقادرة على مواجهة الصدمات.

1- تعريف سياسات سعر الصرف: إن سياسة سعر الصرف تمثل مجموع الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات النقدية للدولة في مجال الصرف بغية تحقيق أهداف معينة.[1]

تعتبر سياسة الصرف جزءا من السياسة الاقتصادية تسمح بتحقيق أهداف التشغيل الكامل، النمو، استقرار الأسعار والتوازن الخارجي.[2]

2- أهداف سياسات سعر الصرف: إن لجوء السلطات النقدية لعديد الدول إلى انتهاج سياسات صرف مختلفة ومتعددة لنابع من أهداف كثيرة وفي غاية الأهمية ومن بينها:

2-1- مقاومة التضخم: إن تحسن سعر الصرف يؤدي إلى انخفاض مستوى التضخم، بالإضافة إلى زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات، كما أن انخفاض تكاليف الاستيراد، في المدى القصير لها تأثير على مستويات التضخم من ترشيد أداة الإنتاج في المدى القصير وبالتالي الحصول على عوائد إنتاجية، وهذا يؤدي إلى رفع جودة المنتجات، وهو ما يحسن من تنافسية الاقتصاد، ويطلق على هذه الظاهرة بالحلقة الفاضلة للعملة القوية، والشكل التالي رقم (1) يوضح ذلك.

2-2- تخصيص الموارد: لسعر الصرف الحقيقي دور في رفع تنافسية الاقتصاد، وهو ما يعمل على توسع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلا للتصدير، ومنه التقليل من السلع المستوردة بحيث يصبح أنتاجها محليا، وهو ما يعرف بإحلال الواردات، كما ينعكس أثر تغير سعر الصرف الحقيقي على إعادة تخصيص الموارد في أسواق عوامل الإنتاج، إذ يؤدي انخفاضها إلى استعمال عنصر العمل ورأس المال في قطاع التصدير وفي الصناعات المنافسة .

2-3- توزيع الدخل: يلعب سعر الصرف دورا كبيرا في توزيع الدخل بين مختلف الفئات والقطاعات، فعند ارتفاع القدرة التنافسية للقطاعات التقليدية، نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي، هو ما يجعله أكثر ربحية، وبالتالي زيادة عوائد أصحاب الأموال وانخفاض القدرة الشرائية للعمال.

2-4- تنمية الصناعة المحلية: يمكن للبنك المركزي اعتماد سياسة تخفيض سعر الصرف من أجل تشجيع الصناعات الوطنية، فقد قام البنك الفدرالي الألماني عام 1948 بتخفيض عام للعملة مما شجع الصادرات، وفي مرحلة ثانية، قام باعتماد سياسة العملة القوية ، كما اعتمدت السلطات النقدية اليابانية سياسة التخفيض لحماية السوق المحلي، من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات.[3]

3- أنواع سياسات سعر الصرف.

3-1: سياسة تعديل سعر صرف العملة: تجري بعض الدول عمليات رفع وخفض لسعر صرفها من أجل تحقيق أهداف معينة وبتحقق مجموعة من الشروط كذلك لنجاحها، وفيما يلي تفصيلها:

أ- عملية التخفيض* في قيمة العملة: هو لجوء السلطات النقدية إلى تخفيض قيمة عملتها، مقارنة مع العملات الأجنبية، حيث تصبح تساوي عددا أقل من قبل من هذه العملات، وبالتالي هو تصرف إداري تقرره السلطات النقدية بناءا على سياسة مقصودة.

➢ **أسباب اللجوء إلى التخفيض:** إن عملية تخفيض العملة لا يكون أمرا عابرا أو قرارا ارتجاليا ولكن هناك أسباب قصوى تدعو إلى انتهاج مثل هكذا عمليات وهي:

- **معالجة العجز في ميزان المدفوعات:** ويقصد بالعجز أن التزامات البلد تجاه العالم الخارجي أكبر من حقوقه عليه، وهو بدوره ينتقل من الميزان التجاري، نتيجة لقلة الصادرات بسبب ارتفاع أسعارها وزيادة الواردات نتيجة انخفاض الأسعار في الخارج.
- **ارتباط العملة بمنطقة نقدية معينة:** يقصد بهذه العبارة ارتباط العملة المحلية بدول العملات القوية كمنطقة اليورو أو الدولار، حيث أن أي تغير يحصل على العملات الإرتكازية في المنطقة النقدية، سينعكس على عملات كل البلدان المرتبطة المنطقة.[4]

➢ **شروط نجاح عملية التخفيض:** لكي تتحقق أهداف التخفيض في قيمة العملة لا بد من توفر مجموعة من الشروط وهي:

- وجود طلب خارجي على السلع والخدمات الوطنية؛
- وجود طاقة إنتاجية عالية لمواجهة الطلب الخارجي؛
- عدم ارتفاع أسعار السلع والخدمات المحلية بالنسبة للبلد الذي يقوم بعملية التخفيض؛
- عدم قيام البلدان المنافسة بتخفيض قيمة عملاتها لما قد يعيق تحقيق الأهداف المرجوة من عملية التخفيض؛
- استجابة السلع المصدرة لعمليات الجودة والمعايير الصحية والأمنية الضرورية للتصدير؛
- أن تكون مرونة الطلب المحلي على الواردات أكبر من الصفر؛
- أن تكون مرونة الطلب الخارجي على الصادرات أكبر من الواحد؛
- أن يكون مجموع المرونتين أكبر من الواحد.[5]

ب- عملية الرفع في قيمة العملة:

تهدف هذه العملية أساسا إلى تخفيض الفائض التجاري، فالفائض المستمر في ميزان المدفوعات لمدة طويلة قد يشكل بالنسبة للدولة عدة مساوئ، باعتباره يؤدي إلى تدفق السيولة التي تعتبر من العوامل المؤدية إلى التضخم إضافة إلى ذلك فالخطورة تزداد عندما تقود المضاربة في أسواق الصرف إلى اجتذاب رؤوس الأموال القصيرة الأجل التي تقيم على أنها دون قيمتها الحقيقية بانتظار رفع تلك القيمة لاحقا.[6]

ج- أسباب الرفع من القيمة الخارجية للعملة:

للرفع كذلك من القيمة الخارجية للعملة أسباب نذكر منها:

- فائض الميزان التجاري وبالتالي العمل على التخلص من هذا الفائض بإعادة التوازن لميزان المدفوعات.
- لمواجهة الارتفاع الحاصل في الأسعار العالمية الإستراتيجية، كما فعلت فرنسا عندما قامت بالرفع من قيمة الفرنك الفرنسي لمواجهة ارتفاع أسعار النفط في السبعينات.
- لتدعيم العملات الأجنبية الأخرى مثلما قامت به ألمانيا واليابان من رفع لقيمة عملتيهما عندما رفضت أمريكا تخفيض عملتها لأسباب تتعلق بسمعتها.

3-2: سياسة الرقابة على الصرف: تتبع العديد من الدول سابقا نظام الرقابة على الصرف نتيجة للحروب والأزمات الاقتصادية خاصة فيما بين الحربين العالميتين وحتى بعد الحرب العالمية الثانية، ويقصد بمراقبة الصرف أو مراقبة النقد هي كل تدخل من جانب السلطات النقدية يهدف إلى التأثير في سعر الصرف، وفي ظل هذا النظام تتحقق المساواة بين الصادرات والواردات، أي بين عرض وطلب الصرف الأجنبي عن طريق تدخل الدولة بتحديد الواردات والرقابة على حركة رؤوس الأموال، فالتوازن في سوق الصرف في ظل نظام الرقابة على الصرف يتحقق عن طريق التدخل المباشر للدولة في ظروف العرض والطلب.[7]

وتراقب الحكومة كل المتحصلات والمدفوعات بالعملة الأجنبية، فتسلم كل العملات الأجنبية المكتسبة إلى البنك المركزي، الذي يقوم بدوره بتخصيص هذه المدفوعات الأجنبية بالنسبة للعملات المختلفة، ويقوم البنك المركزي كسلطة رقابية بتنظيم الطلب والعرض من العملات الأجنبية من أجل المحافظة على سعر الصرف الرسمي.[8]

أ: قواعد الرقابة على الصرف: للرقابة على الصرف عدة قواعد لتجسيدها أهمها: [9]

- عدم السماح بحرية تحويل العملة الوطنية إلى عملات أخرى إلا في ظل القواعد المنظمة التي تضعها الدولة.
- إخضاع حركة تصدير واستيراد الصرف الأجنبي إلى قواعد خاصة.
- وجود أكثر من سعر صرف.أي تعدد أسعار الصرف.
- إلزام كل مصدر أن يورد كل ما يحصل عليه من عملات أجنبية إلى مجمع العملات الأجنبية، وكذلك إلزام المستورد أن يشترى العملة التي يريدها من المجمع نفسه، ويتم البيع والشراء بسعر صرف تحدده الدولة، كما بإمكان الدولة وضع رخص التصدير وفرض رخص الاستيراد.
- تحريم التعامل أحيانا في الصرف لبعض العمليات مثل منع تصدير رؤوس الأموال، أو أن تلجأ أحيانا إلى ما يعرف بتجميد حسابات الأجانب، أي منعهم من استعمالها أو التصرف فيها وتفتح لهم مكانها حسابا بالعملة المحلية.

ب: أهداف الرقابة على الصرف: إن الدول التي تطبق سياسة الرقابة على الصرف تتطلع من خلالها إلى تحقيق أهداف بالغة الأهمية والتأثير على اقتصادياتها الخارجية ومن أهم هذه الأهداف:[10]

- المحافظة على القيمة الخارجية للعملة كون أن التغير الذي يحدث فيها ينعكس على حركة الصادرات والواردات وكذا رؤوس الأموال، ولذلك تقوم السلطات بوضع إجراءات تنظيمية وقانونية تخص بيع وشراء العملة الأجنبية.

- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات إذ أن مصادر واستخدامات الصرف الأجنبي تكون أساسا في ميزان المدفوعات، حيث تقوم الدولة بالحد من الواردات غير الضرورية وتشجيع الصادرات ذات الأهمية الكبرى.
- تستخدم الرقابة على الصرف كأحد أدوات القيود التجارية، بهدف حماية الصناعات الوطنية من منافسة السلع المستوردة أو تحديد استيراد السلع غير الضرورية من خلال تقييد التحويل لاستيراد هذه السلع،وهذا يصب في صالح الميزان التجاري، ومن الممكن أن تمتد الفائدة إلى ميزان الخدمات عندما يتم تقييد بيع العملات الأجنبية لأغراض السياحة أو العلاج في الخارج.
- تعمل الرقابة على الصرف على دعم خطط التنمية من خلال إعطاء معاملة تفضيلية للواردات الضرورية التي تخدم مشاريع التنمية والمحافظة على احتياطي البلد من العملات الأجنبية.
- تعمل الرقابة على الصرف على منع هروب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج والحد من ظاهرة غسيل الأموال غير المشروعة والتي شاعت في الآونة الأخيرة.
- الحد من اتساع ظاهرة الدولرة من خلال إزاحة العملة الوطنية واستخدام الدولار في المعاملات الداخلية، إلا أنه تجدر الإشارة هنا أن أي استخدام غير كفؤ لإجراءات الرقابة على الصرف من الممكن أن يعطى نتائج معاكسة بتفاقم ظاهرة الدولرة من خلال عدم السيطرة على التعامل بالباطن في تداول العملات.
- تحقيق أهداف سياسية أو ممارسة ضغوط اقتصادية بين الدول من خلال تجميد الأرصدة المصرفية، وقد مورست هذه الأداة على نطاق واسع وفي أماكن مختلفة من العالم.[11]

4- الأهمية الاقتصادية لميزان المدفوعات: إن لميزان المدفوعات أهمية بالغة تتمثل فيما يلي:[12]

- كونه يعد وسيلة مهمة في التحليل الاقتصادي، لأنه يوضح المركز الذي تحتله دولة ما في الاقتصاد العالمي، وتحديد خصائص التغيرات التي تحصل في هذا المركز.
- يعتبر بيان لعرض العملة الأجنبية والطلب عليها تجاه العملات الأجنبية، وذلك بما يسهم في تحديد القيمة الفعلية لعملة الدولة في سوق الصرف الأجنبي.

إضافة الى كونه:[13]

- يبين لنا درجة اندماج الاقتصاد الوطني مع الاقتصاد الدولي، أي درجة انفتاح الاقتصاد المحلي على العالم الخارجي؛
- يساعد السلطات العامة على تخطيط العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد، مثل تخطيط التجارة الخارجية، ومجالات التمويل والتجارة الدولية؛
- يبين لنا من خلال مقارنة موازين المدفوعات السنوية للدولة، أثر السياسة الاقتصادية على التجارة الخارجية من حجم المبادلات ونوع السلع المتبادلة؛
- يظهر مدى تطور الاقتصاد الوطني من ناحية التطور الإنتاجي والصناعي ووضعية ذلك ضمن هيكل صادرات البلد؛
- أداة تساعد على تقييم وتفسير كل الظواهر الاقتصادية والنقدية والمالية المرتبطة بالاقتصاد الدولي.

بالرغم من كل ماذا ذكر من أهمية ومزايا لهذا الميزان، إلا انه لا يبرز الصعوبات الكامنة وراء عمليات التوازن بين الصادرات والواردات، أو بين التدفقات الداخلة والخارجة، وكذلك فإنه لا يعطي إلا خلاصة إجمالية للمبادلات الاقتصادية، دون أن يعرض التفاصيل التي يمكن الإستفادة منها خصوصا فيما يتعلق بأنواع الصادرات كمؤشر لمتابعة التغيرات الهيكلية في الاقتصاد المعني. كما أن لا يكشف عن الصورة الآنية لمركز الاقتصاد الدولي لبلد ما، بل إنه يحدد هذا المركز في نهاية فترة معينة (سنة عادة)، أي انه لا يبين مثلا الفرق الآني بين الاستثمارات الوطنية في السندات والأموال التي تتم في البلدان الأخرى، ونفس الاستثمارات التي تتم من قبل الأجانب في البلد المعني وذلك لتحديد الأرباح أو الخسائر الآنية.[14]

5- هيكل ميزان المدفوعات والتفسير الاقتصادي لأرصدته:

5-1- هيكل ميزان المدفوعات: يتكون ميزان المدفوعات في شكله من تقسيمين تقسيم عمودي حسب الدائنية والمديونية (جانب دائن والآخر مدين) وتقسيم عمودي يبين مختلف البنود حسب العمليات الاقتصادية المدرجة فيه وهي:

أ- الحساب الجاري(حساب العمليات الجارية): يعرف حساب العمليات الجارية بأنه ذلك الميزان الذي يضم كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة والمدينة والتي تتم بينا المقيمين وغير المقيمين وهي ترتبط بالإنتاج والدخل ويحوي هذا الميزان أربعة موازين فرعية هي:

- **ميزان التجارة المنظورة؛**
- **ميزان التجارة غير المنظورة؛**

- **الميزان التجاري:** أو الحساب الجاري وهو يشمل رصيد كلا من ميزان التجارة المنظورة وغير المنظورة.[15]
- **حساب التحويلات من جانب واحد:** يتعلق بمعاملات تمت بين الدولة والخارج بدون مقابل أي أنها عمليات غير تبادلية، وتشمل الهبات والمنح والهدايا والمساعدات وأي تحويلات أخرى لا ترد، سواء كانت حكومية أو خاصة.[16]

ب- الميزان الرأسمالي والمالي: (حساب العمليات الرأسمالية): يضم:

- **الحساب الرأسمالي:** يضم الحساب الرأسمالي عنصرين رئيسيين وهما التحويلات الرأسمالية وحيازة الأصول غير المنتجة وغير المالية أو التصرف فيها؛
- **الحساب المالي:** يشمل الحساب المالي على الاستثمار، المباشر استثمارات الحافظة، استثمارات أخرى وأصول احتياطية.

يتضمن الاستثمار المباشر كافة المعاملات التي تتم بين المستثمرين المباشرين ومؤسسات الاستثمار، وينقسم إلى رأس مال حقوق الملكية، العائدات المعاد استثمارها، ورأسمال آخر، ويبوب حسب اتجاهه (في الخارج، في الاقتصاد القائم بإعداد البيان) كما يجري التمييز على أساس الأصول والخصوم في حسابي رأسمال حقوق الملكية وأنواع أخرى من رأس المال.

تشتمل استثمارات الحافظة على المعاملات في سندات الملكية وسندات الدين الطويل الأجل، وأدوات الدين في السوق المالية، والمشتقات المالية القابلة للتداول، بما فيها مبادلة العملات وأسعار الفائدة، وتشمل فئة استثمارات أخرى على الإئتمانات التجارية والقروض القصيرة والطويلة الأجل (بما في ذلك قروض صندوق النقد الدولي والقروض المرتبطة بالتأجير التمويلي) .

تشمل الأصول الاحتياطية على المعاملات في الأصول التي تعتبرها السلطات النقدية أصولا متاحة للاستخدام، بغرض الوفاء باحتياجات ميزان المدفوعات، وتضم الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة، ووضع الاحتياطي لدى المؤسسات أو المنظمات الدولية والأصول من النقد الأجنبي (عملات وودائع وأوراق مالية) واستحقاقات أخرى.[17]

ج- بند السهو والخطأ: يستعمل هذا الحساب من أجل موازنة ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية (أي تساوي جانب المدين مع جانب الدائن) لأن تسجيل العمليات يكون وفق مبدأ القيد المزدوج.[18]
يعامل التباين الإحصائي (بند السهو والخطأ) كجزء من الحساب الرأسمالي على المدى القصير لأن المعاملات المالية بشكل عام تمثل المصدر الأكثر شيوعا للخطأ ويرجع الخلل وعدم التوازن بين القيدين إلى واحد من الأسباب التالية:

- الخطأ في تقييم السلع والخدمات المتبادلة، نتيجة الاختلاف في أيعار صرف العملات؛
- الخلل الناتج من تغيير القيمة الخارجية لعملة أحد البلدين المتعاملين تجاريا، فمثلا عندما ينتاب الخوف مستوردا في دولة ما من ارتفاع قيمة عملة الدولة المصدرة، هنا يقوم المستورد بدفع قيمة الواردات مقدما، وعليه يكون هذا الدفع بالنسبة للدولة المصدرة كاستيراد غير مسجل لرأس المال.[19]

ويعد هيكل ميزان المدفوعات من ناحية الشكل كما هو موضح بالجدول (1).

5-2- التفسير الاقتصادي لأرصدة ميزان المدفوعات: هناك ثلاثة أرصدة أساسية لميزان المدفوعات ولكل منها دلالته الاقتصادية:

أ: الرصيد التجاري: وهو الفرق بين صادرات الدولة وارداتها، ويعبر هذا الرصيد عن مكانة الدولة في التقسيم الدولي للعمل ويبين درجة ارتباطها أو تبعيتها للخارج، وكذا درجة تنافسية صادراتها. كما يعبر هذا الرصيد أيضا على القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني ممثلة في الصادرات، ومدى قدرة القاعدة الإنتاجية على الاستجابة لحاجات السكان ومدى الحاجة إلى تغطيتها بالواردات.

ب: رصيد العمليات الجارية: مؤشر على قدرة أو حاجة الاقتصاد المعني على التمويل، حيث يعبر الرصيد الموجب للعمليات الجارية على أن الدولة لها قدرة على التمويل باعتبارها استطاعت تكوين ادخار صافي من خلال تعاملها مع الخارج، أما الرصيد السالب لهذا البند فيدل على احتياج للتمويل.

ج: الرصيد الإجمالي: هو مجموع رصيد العمليات الجارية وتدفقات رؤوس الأموال، ويعبر عن التأثيرات المطبقة على أسعار الصرف، باعتبار أن العمليات المسجلة في الجانب الدائن تمثل طلبا على العملة المحلية وبالتالي تحسنا في قيمتها، والعمليات المسجلة في الجانب المدين تمثل عرضا للعملة المحلية وبالتالي تدهورا في قيمتها.[20]

6- دراسة تحليلة لأثر سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات للفترة 1989-1998.

بعد العجز المستمر في كل من ميزان المدفوعات والميزانية العامة للدولة، إضافة إلى التضخم الكبير وتراكم الديون في أوائل الثمانينات، قررت السلطات الجزائرية الدخول في إصلاحات وبرامج لإعادة التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد من بينها تخفيض قيمة العملة، وسنتطرق في هذا المبحث إلى اثر هذه العملية على مختلف بنود ميزان المدفوعات.

6-1- تخفيض قيمة الدينار الجزائري الأسباب والدوافع: إن سياسة تخفيض قيمة العملة لم تكن واردة في أذهان السلطات النقدية الجزائرية قبل 1986، حيث كان سعر صرف الدينار مقوم إداريا وأكثر من قيمته الحقيقية وغير قابل للتحويل في المعاملات الرأسمالية الدولية ظنا من السلطات أنها في المسار الصحيح الذي يجعل المتغيرات الاقتصادية الكلية مستقرة، لكن مع الحجز الداخلي والخارجي للاقتصاد فضلت السلطات إجراء تخفيض هادئ عن طريق الانزلاق التدريجي لسعر الصرف لأنه أكثر سرية، وبحلول سنة 1994 تم اللجوء اضطراريا**إلى التخفيض الصريح تطبيقا لمقترح صندوق النقد الدولي والدخول في إجراءات التصحيح الهيكلي للاقتصاد، من أجل إيجاد قيمة حقيقية للدينار وبعث الثقة فيه من جديد وتحقيق التوازن الخارجي المنشود.

أ: أسباب ودوافع تخفيض العملة في الجزائر: إن أهم أسباب اللجوء إلى التخفيض مرده إلى الاختلال الخارجي وكذا الداخلي للاقتصاد الذي عانت منه الجزائر والذي تميز بـ:

- عجز شبه دائم في ميزان المدفوعات بداية من 1975 الذي يتميز بحساب جاري يتراوح بين عجز وفائض وميزان رأسمال في عجز مستمر؛
- التآكل المستمر لاحتياطات الصرف مقابل مديونية خارجية ثقيلة، فضلا عن خدمة الدين التي وصلت إلى مستويات قصوى شكلت 82.2%من الصادرات سنة 1993، وبالتخفيض يمكن إعادة ترتيب الدين الخارجي؛
- أن تقييم الدينار بأكثر من قيمته والرقابة المشددة عليه جعلت من سوق الصرف الموازي يظهر ويزدهر لتلبية طلبات المتعاملين، حيث أدى تطوره إلى نشوء سعر صرف متعدد في الجزائر وهو مخالف لما نص عليه قانون النقد والقرض، والتخفيض يمكن القضاء على السوق الموازية أو على الأقل تقليص نشاطها وزيادة القدرة الشرائية للمواطنين؛[21]
- عجز الميزانية والذي كان سمة الاقتصاد الجزائري حيث بلغ أقصاه سنة 1993 بحوالي 190 مليار دج إلا أن زيادة الإنفاق الجاري دعت إلى ضرورة القيام بإجراءات لتقليص هذا العجز.
- التوسع التضخمي الذي مكن المستهلك من امتلاك عملة أكثر مما ينتج نظرا لعمليات السحب المكشوف التي مكنت المؤسسات من دفع أجور عمالها من خلال عمليات التطهير المالي المتكرر، فضلا عن القيام بإصدارات نقدية بدون مقابل من أجل تغطية النفقات الحكومية.[22]

ب: توفر الشروط النظرية للتخفيض في الاقتصاد الجزائري: تشترط النظريات والمناهج الاقتصادية المهتمة بأسعار الصرف توافر عديد الظروف من اجل نجاح عملية التخفيض في قيمة العملة سنحاول إسقاطها على الاقتصاد الجزائري لمعرفة مدى نجاح هذه العملية.

1- **من جانب الصادرات:**إن أول شرط لنجاح التخفيض هو تمتع الطلب الخارجي على الصادرات والعرض الداخلي لها بمرونة كبيرة، وفي الجزائر يشكل هيكل الصادرات عائقا حقيقيا أمام هذا الشرط، حيث لا يتمتع هذا الأخير بالمرونة الكافية التي تتجاوب مع عملية التخفيض، بل وشبه منعدم المرونة على بعضها.

فصادرات الجزائر تتميز بسيطرة قطاع المحروقات عليها بنسبة لا تقل عن الـ 90%من متحصلات التصدير بالعملة الصعبة، وهذا القطاع لا يعد مرنا أبدا لسعر الصرف لا انخفاضا ولا ارتفاعا لأن العرض والطلب عليه محدد من السوق الدولي، والدول المنظمة للـ OPEP[3]* كالجزائر تعد من الدول المتلقية لقيمة حصتها الواجب إنتاجها وبالتالي فليس بإمكانها لا الرفع ولا التقليل من قيمة صادراتها من المحروقات استجابة لتغير الأسعار.

أما ما تبقى من نسبة الصادرات، فهي خارج قطاع المحروقات، وهي كذلك لا تتميز بمرونة كافية خاصة من ناحية العرض الداخلي نظرا لمحدودية القطاع الإنتاجي وعدم تنوعه، فأغلب هذه المنتجات ذات قيمة إضافية بسيطة وليست ذات جودة عالية تمكنها من المنافسة في الأسواق الخارجية، وما تبقى فهو من صادرات بعض المواد الأولية والتي مهما كانت مرنه تجاه الطلب الخارجي فهي لا تحقق التغيير المنشود نظرا لضعف نسبتها ضمن الصادرات الأخرى.

وعليه يمكننا القول بأن الاعتماد على سياسة تخفيض قيمة الدينار تعتبر إلى حد ما غير مجدية نظرا لعدم مرونة العرض الداخلي ولا الطلب الخارجي على الصادرات الجزائرية ومن غير المؤكد الحصول على نتائج ايجابية من هذه العملية إلا إذا تم إحداث ثورة إنتاجية وتغيير شامل في هيكل الصادرات.

2- من ناحية الواردات: إن تخفيض العملة من جانب الواردات يعتمد نظريا على وجود مرونة معتبرة للطلب الداخلي على الواردات، إلا أن هذا الأخير كذلك غير متوفر في الاقتصاد الجزائري لأن تركيبة الواردات كلها من السلع الضرورية أو المدخلات الإنتاجية وبالتالي فإن التخفيض في قيمة العملة سيجعل من تغير مرونة الطلب عليها أمرا صعبا من ناحيتين، السلع الضرورية لا غنى وبالتالي سوف يستمر استيرادها زاد سعرها أم نقص وخصوصا التي ليس لها بدائل محلية، أما المدخلات الصناعية والتكنولوجيات فارتفاع سعرها بالعملة المحلية الناتج عن خفض قيمة العملة سيثقل كاهل المنتج بتكلفة إضافية وارتفاع الأسعار المحلية ولربما يلغي الأثر المرجو من التخفيض بزيادة كلفة المنتج والذي يراهن عليه بالانخفاض لزيادة التصدير.

بالإضافة إلى كل هذا تحوي الواردات جزءا من السلع الكمالية وسلع الرفاهية والتي تعتبر عديمة المرونة نظرا لارتباط اقتنائها بفئات معينة، وهي تستعملها وإن ارتفع ثمنها، ولذا يمكننا الحكم على أن سياسة التخفيض من المحتمل جدا أن لا تنقص من قيمة الواردات حتى وان كانت مكلفة بالعملة الوطنية للأسباب المذكورة آنفا، وبالتالي المزيد من التدفقات النقدية نحو الخارج ويبقى الاقتصاد يعاني من تحمل هذا النزيف.

مع أن هذا التحليل لواقع الصادرات والواردات الجزائرية والتي تعنى مباشرة بعملية التخفيض، والمناخ الذي يظهر غير مناسب إلا أن السلطات قامت بإجراء عمليات تخفيض وعلى مرات متوالية وهو ما يجعلنا نتساءل عن جدوى هذا التخفيض وعن النتائج التي حققها خصوصا على مستوى ميزان المدفوعات وهو ما سنتطرق له في القادم من الدراسة.

2-6- تحليل أثر التخفيض على الميزان التجاري: يعتبر الميزان التجاري أول مستهدف بعملية تخفيض العملة بحكم احتوائه على بندي الواردات والصادرات واللتان ينجم عنهما تدفقات مالية داخلة وخارجه لها علاقة ثابتة بسعر الصرف، وقبل التطرق لتحليل هذا التأثير على كل من البندين على حدا لابد من استعراض إحصائيات للتدفقات الناجمة عن عمليتي التصدير والاستيراد للفترة المدروسة في الجدول رقم (4).

أ: أثر التخفيض على الصادرات: يلاحظ جليا من خلال الجدول (3) أن قيمة الصادرات الجزائرية شبه مستقرة خلال هذه الفترة بين القيمتين 8.89 كحد أدنى و13.82 كحد أقصى، بالرغم من أن قيمة العملة في انخفاض مستمر وذلك ملاحظ من الارتفاع المطرد لسعر الصرف بوصوله الى حوالي 08 أضعاف في سنة 1998 مقارنة بسنة 1989، وبالتالي فإن ارتفاع سعر الصرف أو التخفيض في قيمة الدينار لم يترك أي تأثير على الصادرات الجزائرية، ويفسر عدم التجاوب لعملية التخفيض بكون الثادرات تتشكل من حوالي 95% من المحروقات وسبب التذبذب الطفيف في قيمة الصادرات إنما راجع إلى أسعار النفط، في حين لا يظهر تأثر باقي النسبة التي هي ضعيفة جدا ولا اعتبار لها مقارنة بالمحروقات إضافة إلى أنها شبه مستقرة ما عدا انخفاضها الطفيف جدا وارتفاعها في سنتي 1996 و1997 الذي مرده إلى سعر البرميل من النفط. ولتوضيح التحليل أكثر سنعتمد على الإحصائيات الموجودة بالجدول رقم (3) وباستخدام برنامج الـ Exel نحصل على التمثيل البياني لسعر الصرف، الصادرات والصادرات خارج المحروقات كما في الشكل (2).

حيث يظهر الرسم البياني تناغم وتطابق كبير بين قيمة الصادرات الكلية والصادرات خارج المحروقات في حين أن تغير سعر الصرف كما وأنه متغير خارجي لا علاقة له بهما.

من خلال الجدول (3) والرسم البياني بالشكل (2) لا يمكن ملاحظة أي أثر لتخفيض العملة على الصادرات وهذا لعدم مرونة الطلب الخارجي عليها نظرا لأن الحصص محددة دوليا من طرف منظمة الـOPEP وبالتالي لا دخل للدولة في الزيادة والنقصان مهما تغير ت الظروف.

ب: أثر التخفيض على الواردات: اعتمادا على الجدول رقم (3) وبالنظر إلى الشكل رقم (3) سنلاحظ أن الواردات الجزائرية عرفت تناقصا في قيمتها الإجمالية خلال سنتي 1991 و 1993 وهذا راجع إلى عملية التخفيض والسياسة الرقابية على الواردات في هذه الفترة، كما يلاحظ ارتفاع لهذه القيمة سنة 1994إلى 9.15 و10.10 مليار دولار سنة 1995 يفسر على انه ناجم على بداية التجاوب مع التحرير التدريجي الناجم عن برنامج التثبيت stand-by[*4] ولكنه سرعان ما بدأ يتراجع تدريجيا نظرا لضخامة تكلفة الواردات بالعملة المحلية جراء الارتفاع السريع لسعر صرف الدينار.

وعلى هذا الأساس فإنه يمكننا القول بأن تخفيض قيمة الدينار لم تؤدي إلى تغير كبير في قيمة الواردات وذاك لعاملين اثنين:

- تركيبة الواردات التي لا استغناء عنها بحكم أنها من الضروريات في الاستهلاك أو كمدخلات في عملية التصنيع؛
- برنامج التعديل الهيكلي الذي يدعم التحرير التدريجي للتجارة الخارجية[*5] والذي كان مكبوحا إن صح التعبير بتدهور العملة، هذه الظروف الواضحة والتي جعلت من الواردات غير مرنه تجاه التغير في قيمة العملة.

3-6- تحليل أثر التخفيض على حساب رأس المال والرصيد الإجمالي للميزان.

أ: أثر التخفيض على حساب رأس المال: إن نظرة سريعة إلى الجدول رقم (3) تبين بوضوح تام حساب رأس المال ظل عاجزا طوال هذه الفترة ما عدا سنة 1989 والتي كان رصيده فيها 0.31 مليون دولار، والسبب في ذلك يرجع إلى خدمة الدين التي أثقلت كاهل الاقتصاد الجزائري طوال هذه الفترة، غير أن هذا الرصيد ارتفع بداية من 1994 وبلغ ذروته في 1995 تم بدأ بالتراجع إلى نهاية الفترة وسبب ذلك دخول الجزائر في برنامج إعادة الجدولة وتسديد الديون المبرمجة خلال فترة الإصلاح.

أما عن اثر تخفيض العملة على هذا البند من الميزان فلا يوجد له أثر معتبر، أولا لأن تقيم حركة رؤوس الأموال بالدولار، وثانيا لعدم قابلية الدينار للتحويل في المبادلات الدولية ولعزوف الاستثمار الأجنبي المباشر القدوم للجزائر

نظرا للإختلالات الاقتصادية الحاصلة، حيث سجل في سنتي 1990 و1992 هروب لهذا الاستثمار بمقدار 0.12 مليار دولار وانعدام لتواجده سنة 1992و1993. [6*]

ب: أثر التخفيض على رصيد ميزان المدفوعات: يعبر الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات عن مجموع أرصدة حساب العمليات الجارية وحساب رأس المال والتغير في صافي الاحتياطات الرسمية وبالتالي فالرصيد الإجمالي هو حوصلة للتغيرات الحاصلة فيهما وفيما يلي سنحاول تحليل تطور هذا الرصيد بناءا انطلاقا من الشكل البياني رقم (4) التمثيل البياني لقيم الرصيد الإجمالي، رصيد الميزان التجاري وسعر الصرف لمعرفة أثر التخفيض في العملة على هذا الأخير.

إن التمثيل البياني أعلاه يظهر بوضوح عدم وجود علاقة بين سعر الصرف ورصيد ميزان المدفوعات ففي جل مراحل ارتفاع سعر الصرف كان هذا الرصيد متذبذبا بين الصعود والنزول متأثرا برصيد الميزان التجاري، أما سنوات 1993، 1995و 1996 واللاتي انخفض فيها بقيمة أكبر، راجع للرصيد السالب في ميزان رأس المال، ومن هنا ندرك وبناءا على التحاليل السابقة لأثر التخفيض على الميزان التجاري وحساب رأس المال والتي أظهرت عدم مرونتهما وتجاوبهما مع هذه العملية، أن الرصيد الإجمالي كذلك لم يظهر تأثيرا يعتد به تجاه عملية التخفيض وإنما يرجع العجز والفائض فيه لوضعية بنوده الأخرى.

II. الطريقة والأدوات المستخدمة:

بعد تحليلنا لاثر تخفيض العملة على ميزان المدفوعات للفترة 1989 -1998، سنحاول التطرق إلى الاختبارات القياسية لعلاقة سعر الصرف بأرصدة ميزان المدفوعات وكذا رصيده لنتمكن من معرفة تأثر هذا الأخير بتقلبات سعر الصرف الذي يعكس استقراره وتذبذبه مدى نجاح سياسة الصرف في تحقيق أهدافها.

سنقوم في هذه الدراسة بالاختبار القياسي للعلاقة السببية بين سعر الصرف وأرصدة ميزان المدفوعات لمعرفة العلاقة فيما بينها وارتباط وتأثير سعر الصرف في كل منها، وذلك باستخدام الانحدار البسيط أو المتعدد عند الضرورة، بإضافة متغير لتفسير النموذج المقترح، كما سنقوم بإدراج وحذف حد ثابت إلى المعادلة التقديرية لتبيين القوة التفسيرية للمتغير المستقل للتابع في كل حالة.

والانحدار البسيط هو نموذج إحصائي يقوم بتقدير العلاقة بين متغيرين وينتج عنه معادلة تفسر العلاقة بينهما وتعطي قيمة المتغير التابع حال معرفة المتغير المستقل، ويمكن صياغتها بالشكل التالي:

$$Y_i = ß_0 + ß_1.X_i + \varepsilon_i$$

حيث:

- Y_i= المتغير التابع $ß_0$=حد ثابت مقدر يحدد قيمة Y عندما يكون X=0.
- $ß_1$= يمثل ميل الخط المستقيم المقدر الذي يبين العلاقة بين المتغيرين.
- X_i= المتغير المستقل.
- ε_i= الخطأ العشوائي للتقدير.

وسنقوم في تطبيقنا باستخدام برنامج الـ SPSSالإحصائي لتسهيل استخراج المعلومات والتقديرات المتعلقة بهذه النماذج اعتمادا على الإحصائيات المتاحة والمجمعة بالملاحق التابعة لهذه المذكرة، كما سيتم تحديد مصطلحات مختصرة لكل المتغيرات المدروسة لتسهيل الوصول إلى النتائج واختصار العبارات المتكررة والطويلة وذلك كما يلي:

- B= رصيد ميزان المدفوعات.
- CC= رصيد الحساب الجاري.
- CCAP= رصيد حساب رأسالمال.
- IMP= قيمة الواردات.
- EXP= قيمة الصادرات.
- PCH= سعر الصرف.

كما سيتم عرض النتائج المتحصل عليها كما يلي:

- النموذج المقدر..... $Y_i = ß_0 + ß_1.X_i + \varepsilon_i$
- وتمثل معامل الارتباط بين المتغير والمقدر..... R =
- تمثل معامل التحديد وهي تبين نسبة تفسير معادلة المتغيرات المستقلة لقيمة العنصر التابع..... R^2=
- قيمة اختبار فيشر المحسوبةFcalوقيمة اختبار فيشر المجدولة Ftab ..... F(cal , tab)

ملاحظة: تحسب Fcal من البرنامج أما Ftab فتستخرج من الجدول الخاص بفيشر F(k-1,n-k)حيثnعدد المشاهدات و n-kدرجة الحرية، حيث k عدد المتغيرات المستقلة في النموذج، وهي تبين معنوية النموذج المقدر فإذا كانت Fcal>Ftab فإننا نقبل الفرضية H_1 والتي تعني أن النموذج المقدر معنوي ويوجد على الأقل مقدرة تفسر العلاقة بين المتغيرين، وإن كان Fcal<Ftab فإننا نقبل الفرضية العكسية H_0 أي عدم معنوية النموذج المقدر.

قيمة اختبارستودنت المحسوبة Tcalوقيمة اختبار ستودنت المجدولةTtab كما يلي:

- المحسوبة والمجدولة لمعلمة الحد الثابت .....$T_0(cal , tab)$
- المحسوبة والمجدولة لمعلمة المتغير الأول .....$T_1(cal , tab)$

لكل معلمة مقدرة على حده، ونفس الشيء بالنسبة لهذه الأخيرة فـ Tcalتحسب من البرنامج في حين تستخرج قيمة Ttab من الجدول الخاص بها مثل قيمة فيشر، لكن قيمة ستودنت تبين معنوية كل متغير على حدا ومقدرته على تفسير قيمة المتغير التابع، فإذا كانTcal>Ttab فإننا نقبل الفرضية H_1وهذا يعني أن هذا المتغير المستقل له معنوية وقادر على تفسير المتغير التابع، وإذا كانTcal<Ttab فإننا نقبل الفرضية H_0والتي تعني استبعاد المتغيرة المستقلة هذه لعدم معنويتها ومقدرتها على تفسير قيمة المتغير التابع.

وأخيرا وبعد استبعاد الفرضيات المعدومة، نستخرج النموذج المقدر الصحيح والعلاقة السببية بين هذه المتغيرات إن وجدت.

III. النتائج ومناقشتها:

اولا: الاختبارات القياسية لعلاقة سعر الصرف بالحساب الجاري: اعتمادا على معطيات الجدول رقم (4) سنقوم برصد المعطيات المتعلقة بالصادرات، الواردات ورصيد الميزان التجاري للحصول على تحليل العلاقة السببية بين هذا الاخير وبين سعر صرف الدينار الجزائري.

يتركب **رصيد الحساب الجاري**من الفرق بين الصادرات والواردات وصافي التحويلات، ومن خلال مخرجات برنامج الـ SPSSللمعطيات المتعلقة بالصادرات وسعر الصرف المدرجة فيه نحصل على النتائج التالية:

- **في حال وجود الحد الثابت:**

$$CC = 130.479 - 1.599TCHR = 0.599 \ ; R^2 = 0.358$$
$$F(7.822 , 4.54) T_0(3.074, 2.145) \ ; \ T_1(-2.797 , 2.145)$$

من نتائج اختبار الفرضيات يظهر جليا أن النموذج معنوي وكذلك المعالم المقدرة(Tch، الحد الثابت) وذلك لكون القيم المحسوبة أكبر من القيم المجدولة، وبالتالي فإن كل من سعر الصرف والحد الثابت لهما مقدرة تفسيرية ليست عالية لرصيد الحساب الجاري بحوالي 35% وتعود النسبة الباقية لمتغيرات لم تدرج في النموذج.

- **باستبعاد الحد الثابت** يكون:

$$CC = 0.155 \ TCHR = 0.686 \ ; \ R^2 = 0.47$$
$$F(13.312 , 4.54) T(3.649 , 2.145)$$

نلاحظ أنه حتى في حالة استبعاد الحد الثابت يبقي النموذج معنويا وقدرته التفسيرية أكبر من النموذج الأول، وبما أن النموذج الأول يظهر به ميل معادلة الانحدار سالبا فإنه مخالف للنظريات الاقتصادية سالفة الذكر، وعليه نختار النموذج الثاني-بدون حد ثابت- لكونه أكبر معامل تحديد وميله موافق للنظريات الاقتصادية.

ثانيا: اختبار العلاقة بين سعر الصرف وحساب رأس المال والرصيد الإجمالي: عرف رصيد الميزان فوائض متتالية خلال هذه السنوات عدا في السنة الأخيرة أين حقق عجزا بمقدار 5.8 مليار دولار، والجدول رقم (5) يبين إحصائيات الرصيدين للفترة من1999 إلى 2014.

وإضافة إلى دراسة العلاقة السببية بين سعر الصرف وبنود الحساب الجاري، بحكم وجود تدفق نقدي داخل وخارج من الدولة نتيجة عمليات التصدير والاستيراد والتحويل يدخل في حسابه سعر الصرف، سنتطرق في هذا المطلب إلى دراسة هذه العلاقة مع حساب رأس المال والذي يشكل كذلك بندا هاما وذو فعالية كبرى على رصيد الميزان الكلي، وكذلك الأثر الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات،

بالنسبة لحساب رأس المال: يعبر هو أيضا عن تدفقات نقدية داخلة وخارجة من إقليم الدولة ينجم عن تبادل للعملات الصعبة والمحلية ونتائج تقديره كانت كالتالي:

- **في حالة وجود الحد الثابت:**

$$CCAP = -5.692 + 0.066TCHR = 0.085 \ ; \ R^2 = 0.007$$
$$F(0.101 , 4.54) T_0(-0.372, 2.131) \ ; \ T_1(0.319, 2.131)$$

من خلال اختبار فيشر يلاحظ أن قيمة Ftab>Fcal وبالتالي نقبل فرضية العدم H_0 والتي تعني عدم معنوية النموذج المقدر.

➢ **باستبعاد الحد الثابت:**

$$CCAP = -0.011\ TCHR = 0.227\ ;\quad R^2 = 0.052$$
$$F\ (0.818\ ,4.54) \qquad T\ (-0.904\ ,2.145\ )$$

نلاحظ أن استبعاد الحد الثابت كذلك لم يؤد إلى نتيجة تذكر حيث بقيت Ftab>Fcal وبالتالي فهذا النموذج أيضا مرفوض، وليس له أي مقدرة على تفسير العلاقة بين المتغيرين، وبالتالي فإن رصيد رأس المال لا يبدي أي تجاوبا مع التغيرات الحاصلة في سعر الصرف وهو ما ذكرناه في المبحث السابقة حيث أن حركة رؤوس الأموال شبه معدومة جراء الرقابة على الصرف والقيود المفروضة وحتى ما سجل في هذه الرصيد من قيم فهو راجع لديون قصيرة الأجل أو حقوق واجبة التسديد.

ثالثا: بالنسبة للرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات:

➢ **في حالة وجود الحد الثابت:**

$$BP = 124.802 - 1.533\ TCHR = 0.616\ ;\quad R^2 = 0.379$$
$$F\ (8.555\ ,4.54)T_0(3.206,\ 2.131\ )\ ;\ T_1(-2.925\ ,\ 2.131)$$

تظهر نتائج الاختبارات القيم المحسوبة لكل من فيشر وستودنت أكبر من القيم المجدولة وبالتالي سنقبل الفرضيات الموجبة H_1والتي تعني معنوية النموذج والقيم المقدرة.

➢ **باستبعاد الحد الثابت:**

$$BP = 0.145\ TCHR = 0.685\ ;\quad R^2 = 0.469$$
$$F\ (13.227\ ,4.54)T\ (3.638\ ,\ 2.145\ )$$

نفس النتيجة حتى في حال استبعاد الحد الثابت، النموذج والقيم المقدرة ومعنوية وهو ما يثبت العلاقة السببية بين المتغيرين، غير أننا سنستبعد النموذج الأول وسنعتمد النموذج الثاني، كون النموذج الأول ميل منحنى دالة الانحدار فيه سالب وهو مناف للنظريات الاقتصادية، إضافة لكون معمل تحديد النموذج الثاني أكبر،ومع ذلك فالعلاقة التأثيرية بينهما ضعيفة جدا حيث يقدر ميل منحنى الانحدار بينهما بـ 14.5% في حين لا تتجاوز القدرة التفسيرية للنموذج الـ 46.7%.

IV. الخلاصة :

عرفنا من خلال هذه الدراسة أن الجزائر وكباقي دول العالم طبقت منذ استقلالها إلى اليوم عديد أنظمة وسياسات الصرف، سعيا منها لإيجاد الاستقرار وتحقيق التنمية، كما أنها قامت بإصلاحات وتعديلات على اقتصادها خصوصا بعد عجز ميزان المدفوعات لسنوات عدة وانهيار أسعار النفط سنة 1986، وبعد دراستنا لهذه العمليات، خلصنا بعد التحليل والاختبارات القياسية إلى أن هناك علاقة بين سعر الصرف وكل من رصيد الحساب الجاري ورصيد ميزان المدفوعات، هذه الاستجابة للتغيرات وإن كانت ضعيفة نسبيا إلا أنه يمكن أن تكون فعالة ويعتمد عليها في إحداث تغيرات أو إعادة التوازن عن طريقها لميزان المدفوعات شريطة توفير ظروف أخرى وإصلاحات على مستوى بعض الهياكل كالقطاعات المصرفية والإنتاجية، لتكون أكبر مرونة مع الطلب الخارجي وذات جودة أقدر على التنافسية، كما أن العلاقة بين رصيد العمليات الرأسمالية ليس له علاقة سببية مباشرة بتغيرات سعر الصرف وهذا ناشئا لرقابة على الصرف وعلى حركة رؤوس الأموال والقيود المفروضة عليها، وبعد هذا التحليل والقياس الإحصائي يمكننا استخلاص بعض النتائج:

- استقرار سعر الصرف أساس لاستقرار ميزان المدفوعات وهو هدف سام تسعى كل الدول لتحقيقه من اجل المحافظة على توازنها الخارجي واستقرار اقتصادياتها؛
- سياسة تخفيض العملة التي قامت بها الجزائر لم يكن لها اثر واضح أو معتبر على إعادة توازن ميزان مدفوعاتها للفترة بين 1989 و 1998 بقدر ما كان له اثر على التوازن الداخلي، أما تحقيقها لتوازن ميزان المدفوعات فيرجع إلى انتعاش أسعار النفط بدرجة كبرى؛
- من بين أهم أسباب عدم استجابة ميزان المدفوعات لعملية تخفيض العملة هو التحرير التجاري الذي لم يكن مرفقا بتنمية حقيقة لقطاع الإنتاج والتصدير مما نتج عنه زادة في الواردات وثبات في الصادرات؛
- نجحت الجزائر خلال العشرية الأخيرة في المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار وفي مستوى أقرب ما يكون لمستواه الفعلي، غير أنها لم تحقق نتائج واضحة من هذا الاستقرار، حيث أنها لم تستفد من مزايا استقرار الصرف وجاذبية القيمة المنخفضة لسعر الصرف وذلك لعدم وجود جهاز تصديري متنوع وقوي ومرن تجاه الطلب الخارجي إضافة لعدم وجود حرية كافية لحركة رؤوس الأموال؛
- توازن ميزان المدفوعات لا يتوقف على استقرار أسعار الصرف ولا على قيمتها المنخفضة فحسب بل على وجود اقتصاد قوي، مرن ومتنوع يمكن من الاستجابة للمتغيرات الداخلية والخارجية وتوقي الصدمات.

➢ كما لا يفوتنا أن تقدم بعض التوصيات بناءا على ما توصلنا إليه من نتائج وتحليلات وهي:

- تخفيف الرقابة على الصرف وإعطاء مرونة اكبر للجهاز المصرفي بما يتناسب والاستفادة من حركة رؤوس الأموال للداخل رغبة في حصولها على التنافسية من خلال أسعار الصرف المنخفضة نسبيا؛
- التعديل في الترسانة القانونية والتنظيمية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وتقديم تحفيز لهذا الأخير، لدعم القطاع الإنتاجي والتصديري؛
- البحث عن بدائل لقطاع المحروقات الذي يمثل 90 % من صادرات البلد، وتحدد تقلباته مصير الاقتصاد بأكمله، فللجزائر قطاعات أخرى غير مستغلة ويمكن أن البديل الأقل في التكلفة والوصول إليه كقطاعي السياحة والزراعة.

- ملحق الجداول والأشكال البيانية:

الجدول رقم (1): هيكل ميزان المدفوعات

البنود	دائن	مدين	رصيد
الميزان التجاري	Xxxxx	xxxxx	xxxxx(1)
الصادرات	Xxxxx	xxxxx	Xxxxx
الواردات	Xxxxx	xxxxx	Xxxxx
خدمات غير موزعة	Xxxxx	xxxxx	xxxxx(2)
ريع رأس المال الصافي	Xxxxx	xxxxx	xxxxx(3)
تحويلات صافية	Xxxxx	xxxxx	xxxxx(4)
رصيد الحساب الجاري	(1)+(2)+(3)+(4)		Xxxxx
استثمارات صافية	Xxxxx	xxxxx	xxxxx(5)
قروض ذات المدى الطويل والمتوسط	Xxxxx	xxxxx	xxxxx(6)
رصيد حساب راس المال	(5)+(6)		Xxxxx
ضبط قصير المدة مسلم صافي			Xxxxx
رصيد ميزان المدفوعات			Xxxxx
احتياطات خام			xxxxxxxx

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على المفاهيم النظرية السابقة.

الجدول رقم (2): إحصائيات الميزان التجاري الجزائري وسعر الصرف الرسمي للفترة 1989- 1998 الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الصادرات	9.53	11.31	12.10	11.51	10.41	8.89	10.26	13.22	13.82	10.14
منها محروقات	----	10.86	11.73	10.98	9.88	8.61	9.73	12.65	13.18	9.77
الواردات	8.37	9.68	7.68	8.30	7.99	9.15	10.10	9.09	8.13	8.63
الميزان التجاري	1.162	1.62	4.42	3.21	2.42	0.26	0.16	4.13	5.69	1.51
سعر الصرف $/دج	7.61	10	17.7	21.83	23.34	35.06	47.66	54.75	57.70	58.74

المصدر: http://www.ons.dz/-conclusionstatistique de 1962-2011, P.220.

الجدول رقم (3): رصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1989-1998

السنوات	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
رصيد الحساب الجاري	1.08-	0.14-	2.15	1.30	0.80	1.84	2.24-	1.25	3.45	0.91-
رصيد حساب رأس المال	0.31	1.57-	1.89-	1.07-	0.81-	2.54-	4.09-	3.34-	2.29-	0.83-
الرصيد الاجمالي	0.77-	1.71-	0.26	0.23	0.01-	4.38-	6.32-	2.09-	1.16	1.74-
سعر الصرف $/دج	7.61	10	17.7	21.83	23.34	35.06	47.66	54.75	57.70	58.74

La Source: http://www.ons.dz/-conclusion statistique de 1962-2011, P.220.

الجدول رقم (4): إحصائيات الحساب الجاري وسعر صرف الدينار الجزائري للفترة 1999-2014 الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الصادرات	12.32	21.65	19.09	18.71	24.74	32.22	46.33	54.74
الواردات	8.96	9.35	9.48	12.01	13.32	17.95	19.86	20.68
رصيد الحساب الجاري	- 0.02	8.93	7.06	4.37	8.84	11.12	21.18	28.95
سعر الصرف $/دج	66.5740	75.2600	77.2150	79.6820	77.3950	72.6137	73.3799	72.6464
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الصادرات	60.59	78.59	45.19	57.09	72.88	71.74	64.38	60.04
الواردات	26.35	37.99	37.4	38.89	44.94	51.57	55.06	59.44
رصيد الحساب الجاري	30.54	34.45	0.40	12.15	19.70	12.30	0.76	-9.10
سعر الصرف $/دج	69.3656	64.5684	72.6460	74.4041	72.8537	77.5519	79.3809	80.5606

La Source: - de **1999** au **2011**:http://www.ons.dz/-conclusion statistique de 1962-2011, P.P.220-221.

- 2012/2014: Banque d'Algérie; Bulletin_29 de Mars 2015, P.15.

الجدول رقم (5): إحصائيات حساب رأس المال، الرصيد الإجمالي، وسعر صرف الدينار الجزائري للفترة 1999-2014

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
رصيد حساب رأس المال	2.40-	1.36-	0.87-	0.71-	1.37-	1.87-	4.24-	11.22-
الرصيد الإجمالي للميزان	2.38-	7.57	6.19	3.66	7.47	9.25	16.94	17.74
سعر الصرف $/دج	66.5740	75.2600	77.2150	79.6820	77.3950	72.6137	73.3799	72.6464
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
رصيد حساب رأس المال	0.99-	2.54	3.46	3.15	0.36	0.24-	0.70-	3.23
الرصيد الإجمالي للميزان	29.55	36.95	3.86	15.33	20.06	12.06	0.13	5.88-
سعر الصرف $/دج	69.3656	64.5684	72.6460	74.4041	72.8537	77.5519	79.3809	80.5606

La Source: - de **1999** au **2011**:http://www.ons.dz/-conclusion statistique de 1962-2011, P.P.220-221.

- **2012/2014:** Banque d'Algérie; Bulletin_29 de Mars 2015, P.15.

الشكل رقم (1): مقاومة التضخم بالاعتماد على سياسة سعر الصرف.

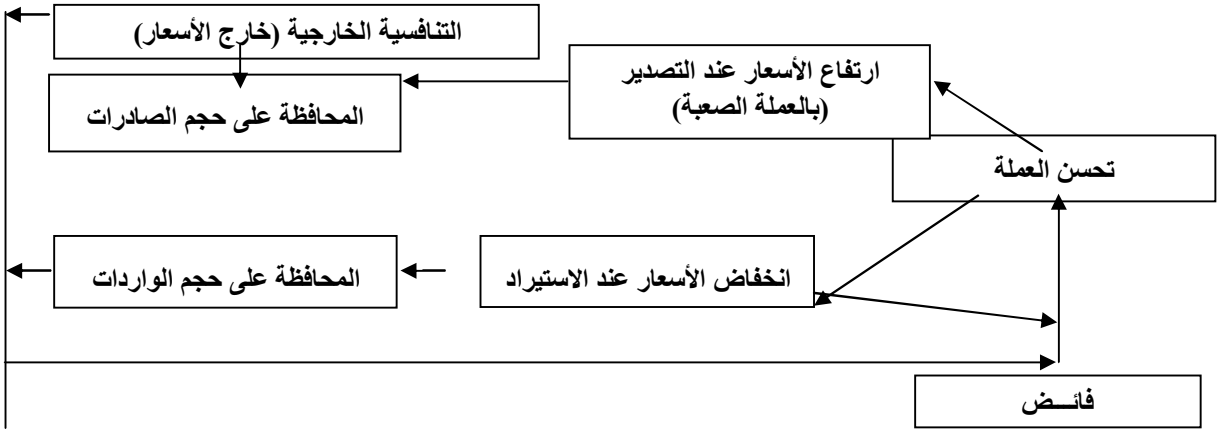

المصدر: عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ط2005،2، ص.132.

الشكل رقم (2): التمثيل البياني لسعر الصرف، الصادرات والصادرات خارج المحروقات للفترة 1989-1998

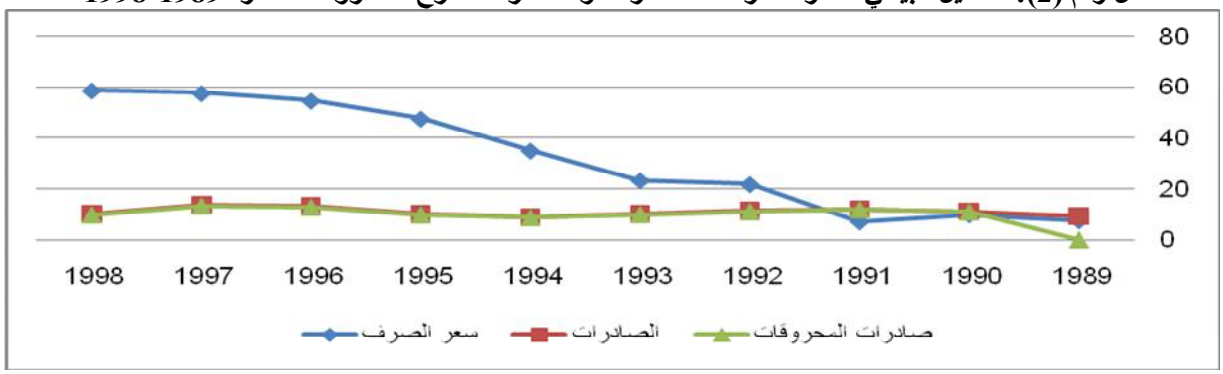

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الجدول(2) وبرنامج الـ Excel.

الشكل رقم (3): التمثيل البياني لسعر الصرف وقيمة الواردات للفترة 1989-1998.

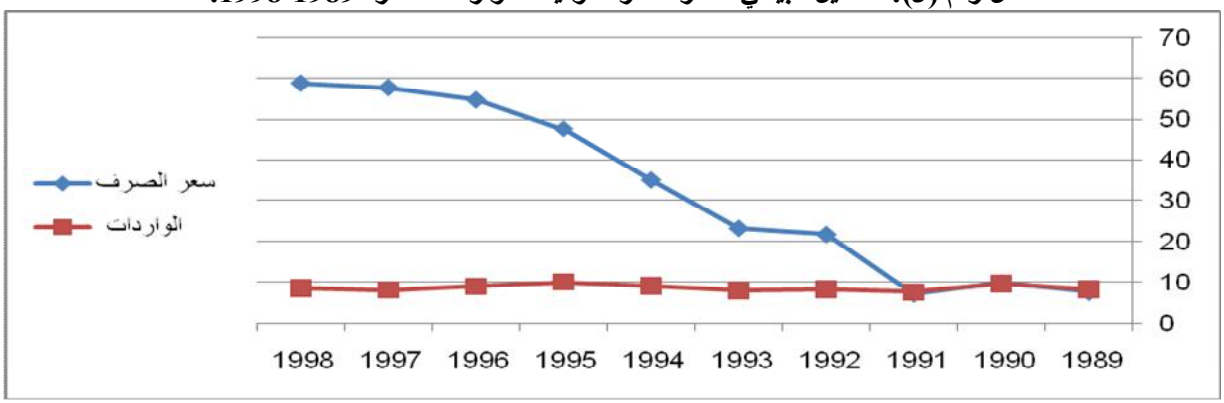

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول (2) وبرنامج الـ Excel.

الشكل رقم (4): التمثيل البياني لسعر الصرف، رصيد الميزان التجاري والرصيد الإجمالي لميزان مدفوعات الجزائر خلال الفترة 1989-1998.

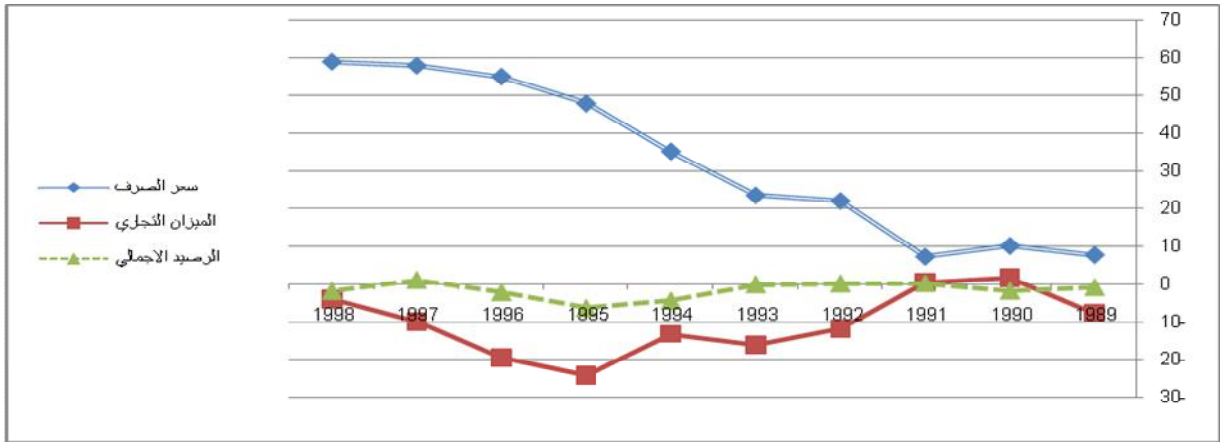

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الجدول(4) وبرنامج الـ Excel.

الإحالات والمراجع:

[1]. عمر حميدات، **أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات**، رسالة ماجستير في علوم التسيير غير منشورة، جامعة الجزائر،2011، ص.21.

[2]. محمود حميدات، **مدخل للتحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص.105.

[3]. عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ط2،2005، ص ص.132-133.

[*]. نقصد بتخفيض قيمة العملة إعطاؤها قيمة تكافئية أقل من قيمتها السابقة،ففي طريقتا لتعير المباشر يكون تخفيض قيمة العملة مع تخفيض سعر صرفها أما بالنسبة للدول التي تستخدم التسعير غير المباشر كالجزائر، فتخفيض قيمة العملة يعن الرفع من سعر الصرف. أنظر:

- Kheladi Mokhtar, **Introduction aux relation économiques internationales**, OPU Algérie, 2010, P.133.

[4]. عرفان تقي الحسيني، **التمويل الدولي**، دار مجدلاوي للنشر عمان، 1999، ص.151.

[5]. نفس المرجع السابق، ص.152.

[6]. وسام ملاك، **الظواهر النقدية على المستوى الدولي**، دار المنهل اللبناني، لبنان، ط2001،1، ص.293.

7. عادل أحمد حشيش، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الدار الجامعية الإسكندرية، 2000، ص.130.

[8]. سمية موري، **آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية**، رسالة ماجستير في التسيير الدولي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان الجزائر، 2010، ص 44.

[9]. سامي عفيفي حاتم، **التجارة الدولية بين التنظيم والتنظير**، الدار اللبنانية المصرية، 1994، ص.68.

[10]. عبد الباقي يوسفي، **دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،2001، ص.76.

[11]. نوزاد عبد الرحمن الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، **مقدمة في المالية الدولية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص ص.145-146.

[12]. نفس المرجع السابق، ص.40.

[13]. عمر حميدات، مرجع سابق، ص.30.

[14]. خليفة عزي، **سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012، ص.6.

[15]. شقيري نوري موسى وآخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، دار المسيرة، الأردن، ط2، 2015، ص.197.

[16]. جميلة الجوزي، **أسس الاقتصاد الدولي**، دار اسامة للطباعة والنشر، الجزائر، 2013، ص.79.

[17]. نفس المرجع السابق، ص ص.80-81.

[18]. نفس المرجع السابق، ص.81.

[19]. خليفة عزي، مرجع سابق، ص.9.

[20]. جميلة الجوزي، مرجع سابق، ص ص.83-84.

[**]. التوقف عن الدفع الذي أعلن عنه في 1994/04/06 وانغلاق رؤوس الأموال في وجه الجزائر بالرغم من سلسلة الإصلاحات التي حدثت، جعل من الجزائر تقبل بفكرة التخفيض الصريح للعملة واللجوء لبرنامج التصحيح الهيكلي. أنظر:

-Abdelmadjid Bennouni, **les causes et les conséquences de la dévaluation en Algérie**, les cahiers de CREAD, n.43, 1998, Alger, P.112.

[21]. حنان لعروق، **سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي-دراسة حالة الجزائر-**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري- قسنطينة، 2005، ص.162

[22]. Abdelmadjid Bennouni, **les causes et les conséquences de la dévaluation en Algérie**, les cahiers de CREAD, n43, 1998, Alger, P.111.

[23]. OPEP: منظمة الدول المنتجة للبترول.

[24]. برنامج التثبيت هو برنامج قامت الجزائر بتجسيده تحت إشراف صندوق النقد الدولي، لمدة سنة تم من خلاله تخفيض قيمة العملة بـ 40.17% وتحرير التجارة الخارجية، ثم تلاه برنامج التمويل الموسع وإعادة جدولة الديون لمدة 03 سنوات (1995-1998)، أنظر:

- مدني بن شهرة، **سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية**، دار هومة، الجزائر، 2008، ص.117.

[25]. أنظر: حنان لعروق، مرجع سابق، ص. 166.

[26]. أنظر: خليفة عزي، مرجع سابق، ص.167.

التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع والتحديات

الجودي صاطوري (*)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج - الجزائر

ملخص : إن تحقيق غايات التنمية المستدامة يشكل أحد أهم التحديات التي تواجه مختلف دول العالم ومنها الجزائر، خاصة ما تعلق منها بمعالجة الفقر والبطالة وتحسين مستو دخل الفرد ومن ثم تحسين مستوى معيشة الفرد. ولتجسيد أبعاد التنمية المستدامة وأهدافها انتهجت الجزائر العديد من السياسات الاقتصادية والمالية تتعلق بتحسين مستوى النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، وتحسين الإطار المعيشي للفرد مع الاهتمام بالبعد البيئي وفق ما تقتضيه التنمية المستدامة. من خلال هذه الورقة البحثية نحاول تسليط الضوء على واقع التنمية المستدامة في الجزائر خاصة في العشريتين الأخيرتين ودراسة التحديات التي تواجهها الجزائر في مجال التنمية المستدامة.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهم مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر، لنصل في النهاية إلى نتيجة مفادها أن البرامج التنموية المعتمدة في الجزائر قد سمحت بتحقيق نمو اقتصادي ساهم إلى حد كبير في تحسين الوضعية الاجتماعية للبلاد رغم النقائص المسجلة.

الكلمات المفتاح : تنمية، اقتصاد بيئي، نمو، إنعاش اقتصادي.

تصنيف JEL : Q56 ،O11.

- تمهيد:

ساعد ظهور مفهوم التنمية المستدامة في ضمان تحقيق التنمية الاقتصادية بمفهومها التقليدي وفي نفس الوقت ضمان العدالة وحماية البيئة، فمكنت التنمية المستدامة بذلك من إشراك ثلاث مجالات وهي الاقتصاد والمجتمع والبيئة. وبالتالي تمكنت من الإجابة على تساؤل رئيسي يكمن في: كيف يتم تحقيق النمو الذي يراعي البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ويحقق العدالة المنشودة بين أفراد المجتمع الواحد أو بين دول الشمال والجنوب.

لقد سارت العديد من الدول في ركب التنمية المستدامة ومنها الجزائر التي قامت بعدة محاولات للإصلاح لاسيما في السنوات العشرة الأخيرة والتي كانت تهدف في مجملها إلى رفع مستوى المعيشة للفرد الجزائري وخلق استقرار اقتصادي وتحسين تنافسية الاقتصاد الجزائري.

ومن خلال هذه الورقة البحثية سنحاول الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

ماهو واقع التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي المتبعة وماهي التحديات التي تواجهها ؟

تتمثل أهم الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث في الآتي:

- **دراسة زرنوح ياسمينة (2006)** رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر بعنوان " **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تقييمية** "، حيث خلص الباحث إلى أن إستراتيجية التنمية المستدامة لا بد أن تهدف إلى تنمية وتطوير المهارات البشرية عن طريق تحسين المستويات التعليمية وكذا الصحية، إضافة إلى فرض عدالة في توزيع الثروة عن طريق آليات تضعها الدولة، مع ضرورة الحفاظ على البيئة وعدم الإسراف، الشيء الذي يضمن معدلات نمو أو مؤشرات نمو إيجابية على المدى الطويل.

- **العايب عبد الرحمن (2011)** رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة سطيف بعنوان " **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة** "، حيث خلص الباحث إلى أن مساهمة المؤسسة في التنمية المستدامة يمر عبر مسؤولية متعددة الأبعاد والتي تمس الاقتصاد والمجتمع والبيئة، ولكل بعد من الأبعاد الثلاثة هدف يجب على المؤسسة أن تسعى لتحقيقه، فالبعد الاقتصادي ينبثق منه هدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية والبعد الاجتماعي ينبثق منه هدف العدالة الاجتماعية، أما البعد البيئي فينبثق منه هدف الجودة البيئية، مما يعني أن المؤسسة في النهاية ستجعل من التنمية المستدامة أحد عناصر تحسين تنافسيتها.

- **شيلي إلهام (2014)** رسالة ماجستير في علوم التسيير بجامعة سطيف بعنوان " **دور إستراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية** "، وتمحورت إشكالية هذه الدراسة حول دور إستراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة ضمن المؤسسة الاقتصادية، وقد خلصت هذه الدراسة إلى نتيجة

eMail : (*) Satouri.dj@gmail.com

مفادها أنه يوجد دور لاستراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة وأن سبب ذلك يرجع إلى إعتماد المؤسسة على وسائل وأساليب من أجل تحسين أدائها ولو بنسبة ضئيلة، كما لها دور في تحقيق البعد الاجتماعي والبيئي للتنمية المستدامة بسبب تركيز المؤسسة على تقديم أفضل الخدمات لزبائنها وتطبيق نظام الإدارة البيئية.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهم مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر بإيجابياتها وسلبياتها وما تحقق من تحسن في تنمية العنصر البشري من حيث المستوى المعيشي والتكوين، خاصة في ظل تزايد الاهتمام والضغوط بالتنمية المستدامة من طرف المجتمع الدولي عموما ومن الحكومات المتعاقبة خصوصا.

وحتى تحقق هذه الدراسة أهدافها تم الاعتماد تارة على المنهج الوصفي من خلال تبيان مختلف مفاهيم التنمية المستدامة وأبعادها وأهدافها ومتطلبات تحقيقها، والمنهج التحليلي تارة أخرى من خلال تحليل البيانات والمعلومات لمختلف برامج الاصطلاح الاقتصادي وتبيان مدى مساهمة هذه البرامج في تجسيد التنمية المستدامة.

وبناء على ما سبق، وللإجابة على إشكالية البحث تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى أربعة محاور هي:

1- متطلبات تحقيق التنمية المستدامة: يعود ظهور مفهوم التنمية المستدامة بقوة لأواخر القرن الماضي، حيث أخذت اهتمام الكثير من الباحثين وصناع القرار، خاصة في ظل الاهتمام المتزايد بعنصر البيئة والمستوى المعيشي للفرد.

ولتوضيح ذلك سيتم تناول في هذا المحور ما يلي:

1 -1- مفهوم التنمية المستدامة وخصائصها.

1– 1-1- مفهوم التنمية المستدامة: لقد ظهر مصطلح التنمية المستدامة وأخذ إهتماما كبيرا بعد ظهور تقرير لجنة برودتلاند Brudtland الذي أعدته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية سنة 1987، حيث تمت صياغة تعريف للتنمية المستدامة على أنها:" التنمية التي تلبي الاحتياجات الحالية الراهنة دون المساس بحقوق الأجيال القادمة في تلبية إحتياجاتهم".

وقد إتفق العديد من دول العالم بمناسبة إنعقاد مؤتمر الأرض سنة 1992 في مدينة ريودي جانيرو البرازيلية[1] على تعريف التنمية المستدامة بأنها:" تنمية توفق بين التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية فتنشأ دائرة صالحة بين هذه الأقطاب الثلاثة، فعالة من الناحية الاقتصادية، عادلة من الناحية الاجتماعية وممكنة من الناحية البيئية، إنها التنمية التي تحترم الموارد الطبيعية والنظم البيئية وتدعم الحياة على الأرض وتضمن الناحية الاقتصادية دون إهمال الهدف الاجتماعي الذي يتجلى في مكافحة الفقر والبطالة وعدم المساواة والبحث عن العدالة."[2]

وقد إختلفت تعاريف التنمية المستدامة بعدها باختلاف الزاوية التي ينظر منها إليها:

فمن الناحية الاقتصادية تعني التنمية المستدامة للدول المتقدمة إجراء خفض إستهلاك الطاقة والموارد، أما بالنسبة للدول النامية فهي تعني توظيف الموارد من أجل الحد من الفقر وتحسين الإطار المعيشي للفرد.

أما من الناحية الاجتماعية فإن التنمية المستدامة تعني السعي إلى تحقيق استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية.

وبخصوص الجانب البيئي فتعني حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل والعقلاني للأراضي الزراعية والموارد المائية.

وأما على الصعيد التكنولوجي فتعني نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيا منظفة للبيئة وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة.[3]

ومن خلال ما سبق، يمكن القول أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي إحتياجات الأجيال الحاضرة دون المساس بقدرة المستقبل والأجيال القادمة على تلبية إحتياجاتهم مع مراعاة الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

1– 1-2- خصائص التنمية المستدامة: تتميز التنمية المستدامة بجملة من الخصائص يمكن تلخيصها في الآتي:

- هي تنمية يعتبر البعد الزمني هو الأساس فيها، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة، تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر، ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن خلالها التنبؤ بالمتغيرات؛

- هي تنمية تراعى تلبية الاحتياجات القادمة في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض؛

- هي تنمية تضع تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأول، فأولوياتها هي تلبية الحاجات الأساسية والضرورية من الغذاء والملبس والتعليم والخدمات الصحية، وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة البشر المادية والاجتماعية؛

- وهي تنمية تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية سواء عناصره ومركباته الأساسية كالهواء، والماء مثلا، أو العمليات الحيوية في المحيط الحيوي كالغازات مثلا، لذلك فهي تنمية تشترط عدم استنزاف قاعدة الموارد الطبيعية في المحيط الحيوي، كما تشترط أيضا الحفاظ على العمليات الدورية الصغرى، والكبرى في المحيط الحيوي، والتي يتم عن طريقها انتقال الموارد والعناصر وتنقيتها بما يضمن استمرار الحياة؛

- هي تنمية متكاملة تقوم على التنسيق بين سلبيات استخدام الموارد، واتجاهات الاستثمارات والاختيار التكنولوجي، ويجعلها تعمل جميعها بانسجام داخل المنظومة البيئية بما يحافظ عليها ويحقق التنمية المتواصلة المنشودة.

1– 2- أهداف ومبادئ التنمية المستدامة: تهدف التنمية المستدامة إلى تحسين معيشة الفرد، كما أنها تقوم على مجموعة من المبادئ، ويتم قياس الوضع القائم للتنمية المستدامة في أي دولة بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية، حيث تعد هذه المؤشرات دلالة على مدى نجاح الدول في تحقيق التنمية المستدامة، وتمكن بالتالي أصحاب القرار في هذه الدول بتحليل وتقييم سياساتهم الاقتصادية والبيئية ومراجعتها لتحسين أدائهم على مستوى التنمية المستدامة.

1– 2- 1- أهداف التنمية المستدامة: تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن تلخيصها في الآتي:[4]

- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان، حيث تسعى التنمية المستدامة إلى تحسين نوعية حياة السكان وهذا من خلال الاهتمام بمقاييس الحفاظ على نوعية البيئة والتهيئة العمرانية؛
- احترام البيئة الطبيعية، من خلال توطيد العلاقة بين البيئة ونشاطات السكان لتصبح علاقة تكامل وانسجام؛
- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة عن طريق تنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاهها وتشجيعهم على المشاركة الفعالة في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقديم برامج ومشاريع التنمية المستدامة وإيجاد الحلول المناسبة لها؛
- تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد على اعتبار أن الموارد الطبيعية موارد محدودة وتتناقص عبر الزمن، لذا تعمل التنمية المستدامة على عدم إستنزافها أو تدميرها بل تعمل على استخدامها بشكل عقلاني؛
- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع، حيث تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، وذلك من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن يؤدي ذلك إلى مخاطر وآثار بيئية سالبة؛
- إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع، وذلك بإتباع أساليب تلائم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية؛
- تحقيق نمو اقتصادي تقني، بحيث يحافظ على الرأسمال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية والبيئية، وهذا بدوره يتطلب تطوير مؤسسات وبنى تحتية وإدارة ملائمة للمخاطر، لتصل في النهاية إلى تحقيق المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة.

ويمكن القول أن الهدف الأساسي للتنمية المستدامة هو تحقيق الإنصاف داخل الجيل الحالي من خلال تحقيق العدالة والمساواة، و بين الأجيال الحالية والمستقبلية، كما تراعي حماية البيئة رغبة في التقليل من الأزمات والمشاكل البيئية العالمية وتسعى أيضا إلى العمل على استخدام تكنولوجيات أنظف تعمل على محاربة التلوث وحماية البيئة.

1– 2- 2- مبادئ التنمية المستدامة: أدت العلاقة الأساسية بين النمو الاقتصادي من جهة والبيئة من جهة أخرى إلى تحديد المبادئ التي قام عليها مفهوم التنمية المستدامة والمتمثلة في الآتي:

- استخدام أسلوب النظم أو المنظومات في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة؛
- المشاركة الشعبية في إعداد وتنفيذ ومتابعة خطط التنمية المحلية؛
- مبدأ التوظيف الأمثل الديناميكي للموارد الاقتصادية؛
- مبدأ استطالة عمر الموارد الاقتصادية، والتخطيط الإستراتيجي لهذه الموارد؛
- مبدأ التوازن البيئي والتنوع البيولوجي؛
- مبدأ التوفيق بين حاجات الأجيال الحالية والمستقبلية؛
- مبدأ القدرة على البقاء والتنافسية؛
- مبدأ الحفاظ على سمات وخصائص الطبيعة، وكذلك تحديد وتطوير هياكل الإنتاج والاستثمار والاستهلاك.

1– 3- أبعاد التنمية المستدامة: يرى الكثير من الباحثين أن التنمية المستدامة تنمية ثلاثية الأبعاد مترابطة ومتداخلة في إطار تفاعل سيتم بالضبط والترشيد للموارد، وهي الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن بعد رابع مهم وهو البعد المؤسسي.[5]

1– 3- 1- البعد البيئي: وهو الاهتمام بإدارة المصادر الطبيعية، وعامل الاستنزاف البيئي هو أحد العوامل التي تتعارض مع التنمية المستدامة، لذلك ينبغي وضع الطرائق المنهجية أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السلبية وإستنزاف المياه وقطع الغابات...إلخ، أي وضع إدارة علمية للمصادر الطبيعية [6].

1– 3- 2- البعد الاجتماعي: وهو حق الإنسان الطبيعي في العيش في بيئة نظيفة وسليمة يمارس من خلالها جميع الأنشطة مع كفالة حقه في نصيب عادل من الثروات الطبيعية والخدمات البيئية والاجتماعية، يستثمرها بما يخدم احتياجاته الأساسية والمكملة دون تقليل من فرص الأجيال القادمة.

1– 3- 3- البعد الاقتصادي: وهو أخذ المنظور الاقتصادي بعيد المدى لحل المشكلات من أجل توفير الجهد والمال والموارد، باعتبار أن البيئة هي كيان اقتصادي متكامل وقاعدة للتنمية وأي تلويث لها واستنزاف لمواردها يؤدي في النهاية إلى إضعاف فرص التنمية المستقبلية لها.

1– 3- 4- البعد المؤسسي: ويتمثل في الإدارات والمؤسسات القادرة على تطبيق استراتيجيات مخطط التنمية المستدامة عبر برامج مستديمة يطبقها أفراد ومؤسسات مؤهلة وعبرها ترسم وتطبق سياساتها التنموية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، لذلك فإن رفع مستوى ونوعية حياة الأفراد وتأمين حقوقهم الإنسانية وتوفير الإطار الصالح لالتزامهم بواجباتهم اتجاه المجتمع والدولة، تتوقف جميعها على مدى نجاح مؤسساتها وإداراتها في أداء وظائفها ومهماتها.[7]

1- 4- مؤشرات قياس التنمية المستدامة: تنقسم مؤشرات قياس التنمية المستدامة إلى أربعة محاور رئيسة تتمثل في الآتي:

1- 4-1- المؤشرات الاقتصادية: تتمثل أهم المؤشرات الاقتصادية في الآتي:
- معدل الدخل الوطني للفرد ونسبة الاستثمار في معدل الدخل الوطني؛
- الميزان التجاري مابين السلع والخدمات؛
- قيمة الدين الخارجي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي؛
- نسبة المساعدات التنموية الخارجية مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي؛
- الاستهلاك السنوي للطاقة وكثافة إستخدامها؛
- كمية إنتاج النفايات؛
- وسائل النقل والمواصلات.

1- 4-2- المؤشرات الاجتماعية: من أهم المؤشرات الاجتماعية ما يلي:
- السكن ونسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر؛
- نسبة السكان العاطلين عن العمل؛
- الصحة العامة؛
- التعليم والتكوين؛
- الأمن الاجتماعي وحماية الناس من الجرائم؛
- النسبة المؤية للنمو السكاني.

1- 4-3- المؤشرات البيئية: من أهم المؤشرات التي تهتم بالمحور البيئي مايلي:
- مساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية؛
- الكمية المستخدمة من المبيدات والمخصبات الزراعية؛
- مساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية؛
- نسبة الأراضي المتأثرة بالتصحر مقارنة بمساحة الأرض الكلية؛
- نصيب الفرد من المياه العذبة؛
- نسبة تلوث الهواء المحيط بالمناطق الحضرية.

1- 4-4- المؤشرات المؤسسية: تتمثل المؤشرات المؤسسية في الآتي:
- تطبيق الاتفاقات العالمية المصادق عليها؛
- عدد مستخدمي الانترنت لكل 1000 مواطن؛
- عدد خطوط الهاتف لكل 1000 مواطن؛
- عدد أجهزة الحواسيب لكل 1000 مواطن؛
- نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتنمية من إجمالي الناتج المحلي؛
- الخسائر البشرية والاقتصادية بسبب الكوارث الطبيعية.

2 - واقع التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي: لتبيان مجهودات الجزائر في مجال التنمية سيتم توضيح برنامج الانعاش الاقتصادي للفترة 2001-2005 ، ثم البرنامج التكميل لدعم الانعاش الاقتصادي للفترة 2005-2009، إضافة إلى البرنامج الخماسي 2010-2014.، وهذا من خلال الاعتماد على أهم مؤشرات قياس التنمية المستدامة سالفة الذكر.

2- 1- برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004: لقد كان محور برنامج الانعاش الاقتصادي الذي إمتد من سنة 2001 إلى غاية 2004 حول النشاطات الموجهة لدعم المؤسسات الانتاجية ودعم الأنشطة الزراعية وتحسين المستوى المعيشي وتنمية الموارد البشرية.

ويمكن إستعراض محتوى البرنامج على مختلف القطاعات كما يلي: [8]

2- 1- 1- الفلاحة: يندرج هذا البرنامج في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ويتمحور حول البرامج المرتبطة بـ:

- تكثيف الانتاج الفلاحي خاصة المواد واسعة الاستهلاك وترقية الصادرات من المنتجات الزراعية؛
- إعادة تحويل أنظمة الانتاج للتكفل أحسن بظاهرة الجفاف والتصحر؛
- حماية الأحواض والمصبات وتوسيع مناصب الشغل في الريف؛
- حماية النظام البيئي الرعوي وتحسين العرض من العلف؛
- مكافحة الفقر والتهميش ومعالجة ديون الفلاحين؛

وقد تم تخصيص مبلغ يفوق 65 مليار دينار جزائري لاحتواء هذا البرنامج.

2- 1- 2- الصيد والموارد المائية: لم يحض هذا القطاع بالعناية اللازمة رغم طول الشريط الساحلي الجزائري الذي يفوق 1200 كلم مطلة على البحر، حيث خصص مبلغ يقارب 10 مليار دينار جزائري والذي كان يهدف أساسا إلى:

- إنشاء مؤسسة للقرض من أجل الصيد وتربية المائيات؛
- دعم نشاطات المتعاملين وإدخال تحفيزات جبائية وجمركية تضمنها قانون المالية لسنة 2001؛
- معالجة ديون المهنيين المتعاقدين المستفيدين من مشاريع والتي قدرت بـ 0.2 مليار دينار جزائري.

2- 1- 3- التنمية المحلية: لقد كان الهدف من تحقيق تنمية محلية هو الاستجابة لحاجيات المواطنين وتحسين نوعية الإطار المعيشي، حيث خصص لهذا البرنامج مبلغ قارب 115 مليار دينار، وقد تضمن البرنامج على الخصوص:

- إنجاز مشاريع البنى التحتية المرتبطة بالطرق والمياه والاتصالات؛
- إنجاز مشاريع تنموية على صعيد المجموعات الإقليمية.

2- 1- 4- التشغيل والحماية الاجتماعية: خصص لهذا البرنامج غلاف مالي يقدر بـ 16 مليار دينار جزائري، حيث سمح هذا البرنامج بتجسيد 700.000 منصب شغل دائم، كما تم تخصيص أزيد من 500 حافلة نقل مدرسي للبلديات المحرومة، إضافة إلى إصدار تشريعات ترمي إلى تأطير سوق العمل.

2- 1- 5- تعزيز الخدمات العامة وتحسين الإطار المعيشي: من أجل التهيئة العمرانية وإعادة إحياء الفضاءات الريفية والهضاب العليا والواحات ومن أجل تحسين إطار معيشة سكان المناطق الحضرية التي تتميز بالفقر والعزلة فإنه تم تخصيص غلاف مالي يفوق 210 مليار دينار جزائري، والذي يتوزع بين البنى التحتية للموارد المائية والسكك الحديدية والأشغال العمومية وحماية الفضاءات الساحلية ومناطق الهضاب العليا.

2- 1- 6- تنمية الموارد البشرية: قدر الغلاف المالي المخصص لتنمية الموارد البشرية بـ 90 مليار دينار جزائري والذي خصص لقطاع التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي والصحة والرياضة والثقافة.

والملاحظ أن من نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي هو ما يلي: [9]

- إستثمار إجمالي لحوالي 46 مليار دولار أي 3700 مليار دينار جزائري؛
- نمو مستمر يساوي في المتوسط 3.8% طوال السنوات الخمسة، ووصل إلى مستوى 6.8% في سنة 2003؛
- تراجع في معدلات البطالة من29% سنة 2001 إلى 22 % سنة 2005؛
- إنجاز الآلاف من المنشآت القاعدية وتسليم الآلاف من المنشآت الجاهزة؛
- إنخفاض المديونية الخارجية للجزائر من 31 مليار دولار سنة 2001 إلى أقل من 20 مليار دولار سنة 2005؛
- تحقيق إحتياطي صرف فاق 40 مليار دولار بحلول سنة 2004.

ومن أجل تغطية النقائص المسجلة في هذا البرنامج، فقد حاولت الحكومة إستدراك ذلك في البرنامج الخماسي الموالي والمتمثل في البرنامج التكميلي لدعم الانعاش الاقتصادي.

2- 2- البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي في الفترة 2005-2009: لقد كان تركيز الحكومة في هذا البرنامج هو مواصلة الجهود لإعادة بناء الاقتصاد الوطني والانفتاح على الاقتصاد العالمي. ومن أهم المحاور التي لاقت اهتمام كبير من هذا البرنامج ما يلي:

2- 2- 1- تحسين إطار الاستثمار وترقيته: وهذا من خلال التحضير للشراكة الفعلية مع الاتحاد الأوربي والانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، حيث تجسد ذلك في مراجعة قانون الاستثمارات وتفعيل دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ولجان مساعدة مشاريع الاستثمار والانطلاق الفعلي لما يعرف بـ' الشباك الوحيد' لصالح المستثمر للقضاء على الجانب البيروقراطي.

2- 2- 2- تسوية مسألة العقار: حيث تم استكمال عملية مسح الأراضي على المستوى الوطني واستكمال مخططات التهيئة العمرانية عبر الوطن، وذلك بغرض زيادة العرض من الأراضي المخصصة للاستثمار، وكذا وضع التشريعات اللازمة التي تؤسس لنظام الامتياز في مجال العقار الفلاحي.

2- 2- 3- مكافحة الاقتصاد غير الرسمي: من أجل تطوير الاستثمار دأبت الحكومة على وضع القوانين اللازمة لمكافحة الاقتصاد غير الرسمي الذي أصبح معرقلا للاستثمار.

2- 2- 4- عصرنة المنظومة المالية: من أجل مسايرة الإصلاحات الاقتصادية فإنه كان لزاما عصرنة النظام المصرفي والذي يهدف في الأساس إلى ما يلي:

- تحسين إدارة البنوك وشركات التأمين واستكمال عصرنة أدوات وأنظمة الدفع؛
- تعزيز سوق رؤوس الأموال وتطوير القطاع المالي من خلال إقامة صندوق القروض لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصناديق الاستثمارات الأخرى؛
- تحسين أداء الموارد البشرية في القطاع المالي وإنعاش البورصة وتطويرها.

2- 2- 5- تثمين الثروات الوطنية وتطويرها: وذلك من خلال القيام باستكمال الترتيبات التنظيمية والتشريعية لجلب الاستثمار الوطني الخاص وكذا المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو القيام بإبرام عقود شراكة في قطاعات المحروقات والطاقة والمناجم وأنشطة إنتاج الطاقات المتجددة.

2- 2- 6- النهوض بقطاع السياحة والصناعات التقليدية والصيد البحري: باعتبار أن هذه القطاعات تساهم بشكل كبير في استحداث مناصب شغل فإن الحكومة قامت بعدة تدابير للنهوض بهذا القطاع تمثلت في الآتي:

- تحسين جودة الخدمات وإدارة الحظيرة الفندقية ضمن الشبكات الدولية للسياحة؛
- تشجيع الاستثمار في الفندقة من أجل تأهيل القدرات والمواقع والمسالك السياحية الوطنية على مستوى الشواطئ والصحراء والسياحة الحموية؛
- ترقية وتأطير وكالات الأسفار السياحية بما يساهم في ترقية المنتوج السياحي الوطني في الخارج؛
- تنمية الصناعات التقليدية التي تشمل العديد من آليات التأطير والدعم من أجل مصاحبة الانطلاق الفعلي للنشاط السياحي؛
- دعم تكوين الشباب من مهن الصيد البحري بالموازاة مع تأطير هذه المهنة؛
- تشجيع الاستثمار في ميادين دعم الصيد البحري ومواصلة دعم رصد القروض لاستحداث الأنشطة لفائدة المتعاملين الاقتصاديين.

2- 2- 7- دفع التحدي في مجال الموارد المائية: بالنظر لأهميتها الاقتصادية والاجتماعية فقد سارعت الحكومة إلى وضع برامج للنهوض بهذا القطاع ترمي في مجملها إلى تحقيق ما يلي:

- حشد الموارد المائية من خلال بناء السدود وتطوير برنامج حفر الآبار؛
- مباشرة برنامج وطني لإنجاز أزيد من 33 محطة تصفية للمياه المسترجعة تستعمل في قطاع الري؛
- إنجاز محطات كبرى لتحلية المياه؛
- تسيير الموارد المائية وتوزيعها بشكل عقلاني والرقابة من الكوارث المرتبطة بالمياه وإمتصاصها.

2- 2- 8- تبني سياسات طموحة لتهيئة الإقليم: وفي هذا الإطار، تم تعزيز سياسة البنى التحتية الكبرى والأشغال العمومية قصد تحسين الظروف المعيشية والنشاط الاقتصادي لهذه المناطق، فضلا عن المشروع الضخم الخاص بالطريق السيار شرق-غرب الذي يفوق طوله 1200 كلم.

وقد تم تسطير برامج طموحة في هذا المجال أيضا تتمثل على الخصوص في:

- الطريق العرضي للهضاب العليا الذي يمتد لأزيد من 1000 كلم، واستكمال الطريق العابر للصحراء؛
- إنجاز مطارات جديدة وتوسيع قدرات استيعاب مطارات داخلية؛
- صيانة الموانئ وتوسيعها وتحديث شبكة السكة الحديدية وإنجاز خطوط جديدة لا سيما في المناطق الحضرية.

2- 2- 9- الحفاظ على البيئة وجعلها في خدمة التنمية المستدامة: ففي مجال تسيير النفايات الصناعية والنفايات الخاصة وكذلك التلوث، فقد حرصت الحكومة على فرض إحترام النصوص التشريعية والتنظيمية المعمول بها لإشراك الفاعلين المعنيين وترسيخ قاعدة ' من يلوث يدفع'.

وقد تم إنشاء مناطق تهيئة متكاملة وتنمية مستدامة ومضاعفة المساحات المحمية ووضع المناطق الطبيعية المتميزة تحت حماية المواطنين وإعادة تأهيل وترقية المساحات الخضراء والحدائق وكذا الأنظمة البيئية للواحات وحدائق النخيل.

وهذا المسعى يستدعي انتهاج سياسات نوعية للحفاظ على المساحات الحساسة وتثمينها، ومنها على الخصوص السواحل والجبال والسهوب.

2- 2- 10- إطلاق برنامج مليون سكن: حيث تم برمجة بناء مليون سكن خلال الفترة 2005-2009 من أجل تلبية الطلب على السكن، وقد تم إعتماد عدة صيغ لتجسيد هذا البرنامج منها ما يلي:

- السكن الريفي الموجه إلى الفئات التي تقطن بالريف والتي تمنح على شكل إعانات مالية؛
- البيع بالإيجار من أجل الاستجابة بقدر أفضل لاحتياجات الشرائح الاجتماعية متوسطة الدخل؛
- السكن الاجتماعي والموجه لصالح الفئات المحرومة.

ويتضح أن هذا البرنامج (أنظر الجدول رقم 1 في الملحق) يرمي في مجمله إلى تحسين ظروف معيشة السكان خاصة في مجال السكن والتعليم والتكوين التي تمثل حصة الأسد في هذا البرنامج، إلا أنه لم يتمكن من حل مشاكل الجزائريين وإنما ساهم في تقليص التأخر الاقتصادي والاجتماعي المتراكم طوال الأزمة التي مرت بها الجزائر والتي إستمرت عشرية كاملة من الزمن.

2- 3- البرنامج الخماسي 2010-2014: كان يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق قفزة نوعية على كل الأصعدة باعتباره من أكبر الأغلفة المالية المخصصة من قبل دولة سائرة في طريق النمو، وقد خصص هذا البرنامج لتوظيف المنشآت القاعدية التي تحققت في الرامج السابقة واستعمالها في خلق الثروة ومنه خلق مناصب شغل لتحسين المستوى المعيشي للفرد. وقد شمل هذا البرنامج على شقين هما: [10]

2- 3- 1- إستكمال المشاريع الكبرى الجارية: فمن أجل إتمام إنجاز المشاريع الكبرى والتي تم الانطلاق فيها في البرنامج التكميلي لدعم الانعاش الاقتصادي فقد خصص مبلغ 9700 مليار دينار أي ما يعادل 130 مليار دولار، والذي إرتكز على قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه.

2- 3- 3- إطلاق المشاريع الجديدة: وقد خصص مبلغ 11500 مليار دينار أي ما يعادل 156 مليار دولار وهو مبلغ ضخم كان يهدف إلى تحسين أداء وتنافسية الاقتصاد الجزائري ورفع المستوى المعيشي للفرد الجزائري ومواجهة الجبهة الاجتماعية التي عرفت زيادة معتبرة في أجول الموظفين وزيادة في عدد المتمدرسين في قطاعي التربية والتعليم العالي.

وعليه، فإن محتوى البرنامج الخماسي تضمن ما يلي:

- تخصيص أكثر من 40% من موارد البرنامج الخماسي لتحسين التنمية البشرية، وذلك من خلال تحسين التعليم في مختلف أطواره وتحسين ظروف السكن والتزويد بالمياه الصالحة للشرب والموارد الطاقوية من كهرباء وغاز، إضافة إلى القطاعات الأخرى المتمثلة على الخصوص في قطاع الشبيبة والرياضة والاتصال والتضامن الوطني وقطاع المجاهدين والتي تأتي كلها كامتداد للتحسين الاجتماعي والاقتصادي الذي باشرته الجزائر منذ العقدين السابقين؛
- تخصيص أزيد من 30% من موارد البرنامج الخماسي لمواصلة بناء المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية والتي تمثلت في الآتي:
  - مواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ وذلك بتخصيص أكثر من 3100 مليار دينار.
  - تحديث ومد شبكة السكة الحديدية وتحسين النقل الحضري وتحديث الهياكل القاعدية بالمطارات وهذا بتخصيص أزيد من 2800 مليار دينار.
  - تخصيص ما يعادل 500 مليار دينار لتهيئة الإقليم.
  - تحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل، وذلك بتخصيص ما يقارب 1800 مليار دينار.
- دعم وتنمية الاقتصاد الوطني من خلال دعم التنمية الفلاحية والريفية، وكذا ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية ودعم التنمية الصناعية بمنح القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة، وإنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعات البتروكيماوية وبناء السدود؛
- تشجيع المؤسسات الاقتصادية ولا سيما المنتجة منها على خلق مناصب شغل ومرافقة الادماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني، ومن جهة أخرى تطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال تكنولوجيات الاعلام والاتصال...إلخ.

3- تحديات التنمية المستدامة في الجزائر: قبل التطرق إلى التحديات التي تواجهها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة ينبغي التطرق إلى تحديات التنمية المستدامة في حد ذاتها.

3- 1- تحديات التنمية المستدامة: تدخل ضمن التحديات الحاضرة للتنمية المستدامة في الجزائر ما يلي: [11]

- تخفيف الفقر ومحاربة البطالة ومحاربة العنف؛
- نشر طرق الانتاج وإستهلاك مسؤول للطاقة لتفادي إصدارات الغاز، النفايات وتبذير المواد؛
- ضمان حصول الجميع على موارد الطاقة لتحسين ظروف الحياة؛
- ضمان التعليم القاعدي للجميع والتكوين العام؛
- خفض المشاكل البيئية التي هي أساس الأمراض؛
- تحسين الوصول إلى المياه الصالحة للشرب وتصريف المياه؛

ومن أهم التحديات الجديدة المتعلقة بالتنمية المستدامة المنبثقة عن مؤتمر العمل الدولي المنعقد بجنيف سنة 2013 نجد مايلي: [12]

- تحقيق الاستدامة البيئية وتحويل رؤية توفير العمل اللائق للجميع إلى حقيقة واقعة؛
- الاستثمار في البنية التحتية لإدارة المياه وفي الحماية الاجتماعية في الأرياف من شأنه أن يولد فرص العمل ويستصلح الأراضي ويزيد الإنتاجية الزراعية ويحسن المقاومة في وجه تغير المناخ؛
- إعادة الهيكلة الاقتصادية والأخذ بعين الاعتبار تغير المناخ وما يثيره من تهديد للوظائف وسبل العيش؛
- تدعيم أسعار الطاقة والسلع ذات الصلة بالطاقة خاصة بالنسبة للأسر الفقيرة؛
- إدماج السلامة والصحية المهنيتين في سياسات التصميم والمشتريات؛
- تدعيم التغيير الهيكلي المرتبط بالانتقال إلى أنماط إنتاج وإستهلاك أكثر إستدامة؛

ويمكن القول أن السياسات المتسقة التي تتضمن الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة هي السياسات الأكثر فعالية لضمان انتقال سلس وعادل يغتنم الفرص ويقلص إلى أدنى حد التكاليف الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بالتحديات.

3- 2- التحديات التي واجهت الجزائر لتجسيد برامج التنمية المستدامة: يوجد عدة تحديات للتنمية المستدامة في الجزائر يمكن توضيحها من خلال مجموعة من المؤشرات هي: معدل النمو الاقتصادي، معدل البطالة، مؤشر الفقر، التلوث البيئي، معدل التضخم. [13]

3- 2- 1- معدل النمو الاقتصادي: يشكل النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات في التحليل الاقتصادي والذي يتعلق بارتفاع مستمر للإنتاج والمداخيل، ويعتمد الناتج الداخلي الخام كأداة لقياس النمو.

ورغم تحسن مستوى النمو الاقتصادي في الجزائر إلا أن ارتباطه بأسعار المحروقات والظروف المناخية بالنسبة للقطاع الفلاحي، جعله متذبذب وغير كاف لمواجهة مختلف التحديات التي يواجهها الاقتصاد الجزائري.

وبفضل الإصلاحات المتخذة في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي تمكنت الجزائر من تحسين المؤشرات الكلية وتحسين معدلات النمو (أنظر الجدول رقم 2 في الملحق)، غير أن هذه المعدلات ترجع أساسا إلى مداخيل قطاع المحروقات.

ولتحسين مستو النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات ينبغي القيام بما يلي:

- تشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي والقطاع السياحي؛
- عصرنة تسيير المؤسسات لتجنب تبذير الأموال في مشاريع غير مجدية إقتصاديا؛
- تطوير القطاع الخاص وجعله يساهم في التنمية الاقتصادية.

3- 2- 2- معدل البطالة: اتخذت الجزائر العديد من الإجراءات والصيغ للحد من تفشي البطالة لا سيما في أوساط الشباب، وبالرغم من تسجيل انخفاض محسوس في معدلاتها إلا أنها تبقى مرتفعة (أنظر الجدول رقم 3 في الملحق). وما يلاحظ على طبيعة مناصب الشغل التي تم إنشاؤها معظمها مؤقتة، بالإضافة إلى ضعف التأهيل وتمركز اليد العاملة في الإدارات على حساب قطاع الصناعة والفلاحة.

ولزيادة فعالية مكافحة البطالة ينبغي وضع إستراتيجية شاملة تراعي الاعتبارات التالية: [14]

- وضع آليات تتكفل بمتابعة وتقييم مختلف مراحل برامج التشغيل؛
- وضع بنك للمعلومات حول التشغيل؛
- الاهتمام بالتكوين لإمداد القطاعات التي تعتمد التكنولوجيات الحديثة باليد العاملة المؤهلة؛
- توجيه اليد العاملة نحو القطاع الفلاحي وقطاع الأشغال العمومية؛
- زيادة وتيرة النمو الاقتصادي الذي يؤدي بالضرورة إلى رفع مستوى التشغيل؛
- ضرورة التنسيق بين مراكز التكوين والتعليم مع احتياجات المؤسسة وسوق العمل.

3- 2- 3- مؤشر الفقر: لقد أدت سياسات التعديل الهيكلي والسياسات الانكماشية المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي على الجزائر إلى ظهور فئات واسعة فقيرة، حيث يمكن تقديم بعض الإحصائيات الخاصة بالوضع الاجتماعي كما يلي:[15]

- إنخفاض نسبة الأمية بين الكبار (أكبر من 15 سنة) من 32 % سنة 2001 إلى 23 % سنة 2005 لتصل إلى أقل من 15% سنة 2014 نتيجة الدعم المدرسي للأطفال وتنفيذ برامج محو الأمية؛
- نصيب الفرد من الإنتاج الداخلي الخام إنتقل من 1500 دولار سنة 2001 إلى 3000 دولار سنة 2005 ليستقر في حدود 3500 دولار سنة 2014؛
- إنتقال الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون من 9000دج سنة 2001 إلى 1500دج سنة 2005 ليصل إلى 18000 دج بداية من سنة 2012؛
- تحسن الوضع في مجال الأمراض المعدية بين الأوساط الشعبية بفضل البرامج الوقائية وتحسن المياه الصالحة للشرب.

وبالرغم من التحسن الملحوظ في مجال مكافحة الفقر في الجزائر(أنظر الجدول رقم 4 في الملحق)، إلا أنه ينبغي على الحكومة مضاعفة الجهد لا سيما في مجال دعم السلع الغذائية الضرورية وتبني إستراتيجية واضحة في مكافحة الفقر وإسناد مهمة مكافحة الفقر لوزارة التضامن الوطني.

وللتقليل من حدة الفقر يجب مراعاة الاعتبارات التالية:

- تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في المساهمة في القضاء على الفقر؛
- تدخل الدولة في حماية المجتمع من الانعكاسات الاجتماعية التي تواكب عملية الإصلاح الاقتصادي؛
- تبني سياسة إجتماعية سليمة وواضحة إتجاه الفقراء؛
- مراعاة السياسة الاجتماعية عند إعتماد البرامج الاقتصادية؛
- تعزيز النمو الاقتصادي الذي يؤدي إلى زيادة فرص العمل.

3- 2- 4- التلوث البيئي: رغم إدراك الحكومة بأهمية المحافظة على البيئة إلا أن تفاقم حدة التلوث البيئي هو الغالب نتيجة إهمال الاعتبارات البيئية في المخططات التنموية السابقة، ويرجع سبب التدهور البيئي في الجزائر في الآتي:

- إهمال قضايا البيئة في البرامج التنموية منذ الاستقلال إلى غاية الثمانينات؛
- قيام صناعة تعتمد على الاستهلاك المكثف للطاقة نتيجة امتلاك الجزائر لثروة نفطية وغاز طبيعي هام؛
- ضعف مستويات جمع وتسيير النفايات؛
- ضعف برامج إعادة التطهير واستغلال مياه الصرف؛
- سوء استغلال موارد الطاقة والتأخر في تبني مشاريع الطاقات البديلة خاصة الطاقة الشمسية؛
- النمو الديموغرافي وسوء التهيئة العمرانية المنجزة.

ولمواجهة كل ما سبق أصدرت الحكومة الجزائرية العديد من التشريعات المتعلقة بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة بدءا من القانون 10/03 الصادر سنة 2003، بالإضافة إلى اتخاذ التدابير الجبائية في قوانين المالية المتعاقبة والتي تهدف إلى إرساء ثقافة بيئية والاهتمام بنشر الوعي البيئي لدى فئات المجتمع وكذا تكثيف الرقابة على الأنشطة الملوثة قصد حماية البيئة وفق مقتضيات التنمية المستدامة.

3- 2- 5- معدل التضخم: ما يلاحظ على معدلات التضخم عبر مختلف برامج التنمية وخلال السنوات من 2001 إلى 2014 أنها متذبذبة (أنظر الجدول رقم 5 في الملحق)، حيث عرف نوعا ما إرتفاعا خلال السنوات 2009 و2013 وهذا نتيجة الزيادات المعتبرة في الأجور ومراجعة القوانين الأساسية لمختلف القطاعات الاقتصادية والعمومية.

وللتقليل من معدلات التضخم والتحكم فيها ينبغي القيام بما يلي:

- التحكم في الأسعار المسببة للتضخم لاسيما أسعار مواد البناء والصناعة الغذائية وقطاع الصناعات المعدنية والاليكترونية؛
- ترشيد النفقات واعتماد المعيار الاقتصادي في قبول أو رفض المشاريع؛
- الاهتمام بالإنتاج المحلي وتشجيعه؛
- التقليل من فاتورة الاستيراد، الشيء الذي يساعد على التقليل من التضخم المستورد.

4- آفاق التنمية في الجزائر للفترة 2015-2019: من أجل مواصلة تنمية الاقتصاد الوطني تبنت الجزائر مخططا تنمويا خماسيا للفترة 2015-2019 يهدف إلى تعزيز مقومات الاقتصاد ومواجهة تأثيرات الأزمة المالية العالمية.

ولإبراز الأهداف الطموحة والإستراتيجية لهذا البرنامج سيتم توضيح محتوى هذا البرنامج ومتطلبات تجسيده.

4-1- محتوى برنامج التنمية للفترة 2015-2019: رصدت الدولة لهذا المخطط نحو 262 مليار دولار والتي تمول إضافة إلى الخزينة العمومية من قبل المؤسسات المالية والسوق المالية، حيث يهدف هذا المخطط إل تحقيق معدل نمو يقارب 7% مع آفاق سنة 2019.

وسيتم تجسيد البرنامج العمومي للاستثمار للفترة القادمة بالاعتماد على احتياطي صرف يقدر بـ: 200 مليار دولار وأرصدة صندوق ضبط الايرادات المقدرة بـ: 5600 مليار دينار.

وتتمثل المحاور الأساسية لبرنامج التنمية الذي ستشرع الحكومة الجزائرية في تجسيده في الآتي: [16]

4-1- 1- تطوير الاقتصاد الوطني: وهذا من خلال مواصلة جهود اندماج الاقتصاد الوطني في محيطه الخارجي والتخلص تدريجيا من التبعية للمحروقات، وهذا بانتهاج سياسة تهدف إلى ترقية الاستثمار وتنويع الاقتصاد وتوسيع النسيج الصناعي وتطوير القطاع الفلاحي وترقية قطاع السياحة، ويكون هذا المسعى مرفوقا بترشيد الانفاق العمومي وعمليات الدعم التي تقوم بها الحكومة.

4-1- 2- ترقية وتحسين الخدمة العمومية: وذلك من خلال مواصلة جهود إنجاز البرنامج السكني والمحافظة على المكاسب الاجتماعية وترقيتها مما يساهم في تحسين مستوى معيشة السكان بشكل دائم وتثمين عملية امتصاص الفوارق الإقليمية وترقية مسعى التنمية المتوازنة بين مناطق البلاد.

4-1- 3- تحسين الحكامة وترقية الدمقراطية التشاركية: وفي هذا المجال يهدف برنامج التنمية القادم إلى تحسين ما يلي:

- ترسيخ ديمقراطية تشاركية بما يشجع عل ترقية قنوات الحوار والاتصال؛
- تعزيز استقلالية العدالة ومكافحة كافة أشكال الآفات الاجتماعية؛
- تحسين نوعية الحكامة ومحاربة البيروقراطية؛
- تحديث الخدمة العمومية وتحسين نوعيتها للاستجابة لطبات المواطنين المتزايدة؛
- العمل على إشراك المجتمع المدني في تسيير الشؤون المحلية وتجسيد مسار اللامركزية في التسيير.

4-2- متطلبات تجسيد برنامج التنمية للفترة 2015-2019: من أجل تجسيد الأهداف المقررة في هذا البرنامج يتطلب العمل على تحقيق ما يلي:[17]

4-2- 1-عصرنة المنظومة المصرفية والمالية: في هذا المجال، فإن أهم العمليات التي ينبغي تجسيدها تتمثل في الآتي:

- تكييف الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يحكم النشاط المالي؛
- تطوير واستعمال أدوات الدفع العصرية وتدعيم وتحديث النظام المعلوماتي للبنوك؛
- تطوير إستعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في معالجة العمليات البنكية وبالتالي تحسين الخدمة المقدمة للزبائن؛
- تقليص آجال معالجة ملفات القروض والتمويل من خلال ضمان المزيد من اللامركزية في اتخاذ القرار.

4-2- 2- توسيع وعصرنة القطاع الصناعي: ومن أجل تحقيق ذلك يتطلب العمل والسهر على تحقيق مايلي:

- ترقية الانتاج الوطني وحمايته وتحسين تنافسية المؤسسات وتطبيق معايير الجودة؛
- دعم نشاطات تثمين الموارد الطبيعية، خصوصا نشاطات إنتاج الاسمنت والفوسفات وصناع الحديد والصلب والأسمدة والبناءات الحديدية وغيرها؛
- تعزيز النشاطات الصناعية المزودة لقطاعات الطاقة والري والفلاحة؛
- إعادة النظر في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكييفه من خلال تحقيق إجراءات وكيفيات التمويل.

4-2- 3- تطوير النشاطات الفلاحية: لقد أعطيت لقطاع الفلاحة أهمية كبيرة في البرامج التنموية السابقة، ومن أجل مواصلة الجهود المبذولة في هذا القطاع فقد تم رسم إستراتيجية لتطوير هذا القطاع الحيوي من خلال:

- توسيع المساحات المسقية إلى أكثر من مليون هكتار، وخلق مستثمرات فلاحية جديدة في الهضاب العليا والجنوب؛
- الاستغلال الأمثل للثروة الغابية ووضع برامج طموحة بتشجير أزيد من 400.000 هكتار من الأشجار المثمرة وغير المثمرة؛
- مضاعفة الانتاج من المنتجات الصيدية ومنتجات تربية المائيات، من خلال تهيئة وتوسيع الهياكل الموجودة في مجال الموانئ وملاجئ الصيد ورفع قدراتها.

4-2- 4- تسيير المنشآت القاعدية وتوسيعها: من أجل تعزيز الانجازات المسجلة في هذا المجال، فقد سطرت الحكومة أهداف لاستكمال مختلف المشاريع قيد الانجاز والشروع في إنجاز برنامج هام لتطوير المنشئت الأساسية تمثلت على الخصوص في الآتي:

- توسيع شبكة الطرق والطرق السيارة من خلال إنجاز الطريق السيار للهضاب العليا واستكمال المنافذ الخاصة بالطرق السيارة بطول إجمالي قدره 663 كلم؛
- تطوير شبكة الطرق من خلال إنجاز خطوط جديدية وعمليات إزدواجية لبعض الطرق وعصرنتها؛
- تجسيد الخيارات الكبرى لتهيئة الإقليم من خلال إنجاز 2000 كلم من الطرق الجديدة في مناطق الجنوب والهضاب؛
- مواصلة توسيع شبكة السكك الحديدية وعصرنتها وإنشاء محطات جديدية؛
- إنجاز موانئ وتعزيز الأسطول البحري الوطني وبناء مطارات جديدة بالجزائر العاصمة ووهران وتحويلها إلى منصات ربط دولية، فضلا عن إعادة تأهيل مطارات أخرى وتوسيعها.

وعليه، يتضح من خلال ما سبق أن برنامج آفاق التنمية للفترة الخماسية الحالية ترمي في مجملها إلى تعزيز قدرات الاقتصاد الجزائري أما انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، كما سيعطي هذا المخطط أمال جديدة للتنمية المحلية والبشرية وبناء اقتصاد تنافسي ومتنوع يسمح بالخروج من حلقة تبعية الاقتصاد الوطني لمداخيل البترول غير المستقرة.

- الخلاصة:

وضعت الجزائر خلال السنوات العشرة الأخيرة آليات مؤسسية وقانونية ومالية لضمان إدماج البيئة والتنمية في عملية صنع القرار، منها على الخصوص كتابة الدولة للبيئة ومديرية عامة تتمتع بالاستقلال المالي والمجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة يرأسه رئيس الحكومة.

وقد تم تحقيق العديد من الأعمال المهمة في إطار مجهودات التنمية المستدامة أعطت نتائج جديرة بالاعتبار في العديد من الميادين، منها على الخصوص محاربة الفقر، التحكم في النمو الديموغرافي، الارتقاء بالوقاية الصحية وتحسين المناطق الحضرية والإدماج في عملية اتخاذ القرار المتعلقة بالبيئة.

ومن خلال النتائج الميدانية التي حققتها الجزائر ومن أجل معالجة النقائص التي تم حصرها في مجال التنمية المستدامة يمكن تقديم بعض الاقتراحات التي يمكن أن تقلص التأخر الاقتصادي والاجتماعي المتراكم طوال السنوات الماضية والتي تمثلت في الآتي:

- مسايرة مؤشرات التنمية المستدامة في مجال استغلال الطاقات المتجددة وعدم المساس بنصيب الأجيال القادمة من الثروات؛
- محاربة كل أشكال التلوث البيئي التي من شأنها تهديد الثروة البيئية وتكثيف سياسات الوعي البيئي، وإدخال البعد البيئي في الخطط والسياسات وكذلك الثقافة الإدارية للمؤسسات الاقتصادية؛
- الاهتمام بالبحث والتطوير واعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأساس لتبني التنمية المستدامة؛
- نشر ثقافة التنمية المستدامة لدى الجماعات المحلية ولدى المجتمع المدني؛
- تنويع الاقتصاد الجزائري وبناء إقتصاد لا يعتمد على الريع البترولي، وتطبيق المعايير الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تسمح بتحسين أداء مؤسسات الاقتصاد الجزائري؛
- الاعتماد على أدوات الاقتصاد البيئي كبديل عن أدوات الاقتصاد الرأسمالي وإدخال ذلك في البرامج التعليمية؛
- مواصلة محاربة الفقر وتحسين فرص كسب الرزق في الأرياف عن طريق برامج التنمية الريفية، وفي المناطق الحضرية عن طريق الفرص الاستثمارية والبرامج الاجتماعية؛
- تحديد طرق إدارة الموارد الطبيعية والتركيز على حقوق المجتمعات في الوصول العادل إلى الموارد الطبيعية؛
- مواصلة تكييف الإدارة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو الإصلاح المالي والمصرفي؛
- تحديث وعصرنة الجهاز المصرفي والاهتمام بتطوير السوق المالية الذي لم يعد يساير الاقتصاد الوطني وتطوره؛
- ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات وهذا بالاعتماد على القطاع الفلاحي والقطاع السياحي التي تمتلك فيهما الجزائر قدرات تنافسية هائلة.

وفي الأخير يمكن القول أن البرامج التنموية المعتمدة في الجزائر قد سمحت بتحقيق نمو اقتصادي ساهم إلى حد كبير في تحسين الوضعية الاجتماعية للبلاد رغم النقائص المسجلة، كما أن آفاق البرنامج الخماسي 2015-2019 يركز بصفة كبيرة على القطاع الفلاحي والسياحي في تحقيق النمو الاقتصادي، كما يصبو هذا البرنامج إلى بناء اقتصاد وطني لا يعتمد على قطاع المحروقات.

- ملحق الجداول والأشكال البيانية:

الجدول رقم (1): تمويل البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي في الفترة من 2005 إلى 2009

البرامج القطاعية	المبلغ (مليار دينار جزائري)	النسبة المئوية
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.4
برنامج تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
برنامج تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203.9	4.9
برنامج التكنولوجيات الحديثة والاتصال	50	1.2
مجموع البرنامج الخماسي 2005-2009	**4202.7**	**100**

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، مجلس الأمة، أفريل2005، ص ص:6-8.

الجدول رقم (2): تطور معل النمو في الجزائر خلال الفترة من 2001 إلى 2014

السنوات	2001	2003	2005	2007	2009	2010	2012	2013	2014
معدل النمو الاقتصادي %	2.1	6.8	5.1	4.3	4.2	4.6	3.9	3.8	4.1

Source: Banque d'Algérie, Les évolutions économiques et monétaires en Algérie, Novembre 2014 , www.ons.dz, Date de Consultation 28/02/2015.

الجدول رقم (3): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة من 2001 إلى 2014.

السنوات	2001	2003	2005	2007	2009	2010	2012	2013	2014
معدل البطالة في الجزائر %	19.2	17.7	15.3	13.8	12.4	11.3	11.1	9.8	11.2

المصدر: - الديوان الوطني للإحصائيات، الشغل والبطالة، 2011.

- بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية بالجزائر، التقرير السنوي للسنوات 2005، 2010، 2014.

الجدول رقم (4): تطور معدلات الفقر في الجزائر خلال الفترة من 2001 إلى 2014.

السنوات	2001	2003	2005	2007	2009	2010	2012	2013	2014
معدل الفقر في الجزائر %	23	21	16	15	13	12	11.5	11.4	11.1

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الشغل والبطالة، للسنوات 2010 و2014

الجدول رقم (5): تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة 2001 إلى 2014

السنوات	2001	2003	2005	2007	2009	2010	2012	2013	2014
معدل التضخم %	4.2	2.6	3.6	3.5	6.1	3.9	4.5	6.8	5.7

Source: www.mf.gov.dz/article/48/zoom-sur-les chifres-/154/taux d'inflation.html-date de consultation 20/05/2014.

الإحالات والمراجع:

[1]. Octave Gélinier et Autres, **Développement Durable Pour Une Entreprise Compétitive et Responsable**, 3eme édition, Esf Editeur, France, 2005, P.22.

[2]. ريد ديب، سليمان مهنا، **التخطيط من أجل التنمية المستدامة**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، الجمهورية العربية السورية، المجلد الخامس والعشرون، العدد الأول 2009، ص.489 .

[3]. حسونة عبد الغني، **الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة**، أطروحة دكتوراه في قانون الأعمال، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012، ص.ص.23-24 .

[4]. عثمان محمد غنيم، ماجد أبو زنط، **التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار صفاء، عمان، الأردن، 2007، ص.ص.28-29.

[5]. العايب عبد الرحمن، **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في ظل تحديات التنمية المستدامة**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2011، ص.ص.24-26.

[6]. ريد ديب، سليمان مهنا، مرجع سابق، ص.491.

[7]. Guyonnard F.Marie et Willard Frédirique, **le Management environnemental au développement durable des enterprises**, Ademe, France, 2005, P.25.

[8]. زرنوح ياسمينة، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة تقييمية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص.177 وما بعدها.

[9]. زرمان كريم، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي**، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد السابع، جوان 2010، ص.205 وما بعدها.

[10]. ناجية صالحي، فتيحة مخناش، **تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال 2001-2014**، الملتقى الدولي المنعقد بتاريخ 11و12 مارس 2013، جامعة سطيف، الجزائر.

[11]. بقة الشريف، العايب عبد الرحمن، **العمل والبطالة كمؤشرين لقياس التنمية المستدامة في الجزائر**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الرابع، ديسمبر 2008، ص.101.

[12]. مكتب العمل الدولي، التقرير الخامس، **التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء**، جنيف، 2013.

[13]. مراد ناصر، **التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر**، مجلة التواصل، العدد 26، جوان 2010، ص.141.

[14]. قدي عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية،2013، الجزائر، ص.40.

[15]. Le programme complémentaire de soutien à la croissance 2005-2009, Avril 2005 sur le site: www.cg.gov.dz/dossier/plan-relance.htm.

[16]. Plan du travail du gouvernement, **Pour La mise en œuvre du programme du Président de la République**, Mai 2014, P.3.

[17]. Le portail du Premier Ministère algérien, " http://www.premier-ministre.gov.dz/ ", date de consultation 15/03/2015.

أثر الضغوط الحكومية على السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية ـ دراسة استطلاعية ـ

عائشة سلمى كيحلي (*) & محمد الطيب دويس (**)
مخبردور الجامعة والمؤسسة الاقتصادية في التنمية المحلية المستدامة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر

ملخص : يدرس هذا البحث أثر الضغوط الحكومية كمحدد متحكم في توجيه السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وذلك باستخدام منهج دراسة العلاقات والروابط، انطلاقا من دراسة استطلاعية شملت عيّنة من المؤسسات الكبيرة تنشط في قطاع المحروقات وعيّنات من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منتشرة في مناطق مختلفة في الجزائر. وقد توصل البحث إلى أنّ أغلب المؤسسات الاقتصادية تتبنى سلوكا بيئيّا مسايرا، تستجيب للحد الأدنى من الضغوط الحكومية من أجل تجنّب التعرض للعقوبات أو زيادة في قيمة الضرائب والرسوم البيئية. وهذا ينطبق بشكل أساسي على المؤسسات الصغيرة المتوسطة، في حين تنفرد مؤسسات قطاع النفط الوطنية بسلوك استباقي ويرجع ذلك لأثر كل من قرارات مجلس الإدارة وقرارات المؤسسة الأم.

الكلمات المفتاح : محددات السلوك البيئي، ضغوط حكومية، ضرائب بيئية، مؤسسات كبيرة، مؤسسات ص وم.

تصنيف JEL : M14، H32.

I. تمهيد:

أخذت إشكالية إدماج البعد البيئي في المؤسسة الاقتصادية بعدا استراتيجيا في اقتصاديات الدول كافة والمؤسسات الاقتصادية بوجه خاص، نتيجة لتحولات عميقة في النظرة التي حظيت بها المسائل المرتبطة بضرورة حماية البيئة والحفاظ عليها، فوجدت المؤسسات نفسها أمام حتمية تبني سلوك بيئي يكفل لها تحقيق ميزة تنافسية ومكانة في السوق استجابة لجملة من المحددات بحسب التفاوت في إدراك التزاماتها اتجاه البيئة.

والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية وجدت نفسها هي الأخرى في مواجهة هذا الرهان خاصة بعد صدور قانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة، والذي أصبحت بمقتضاه ملزمة بحماية البيئة والمحافظة عليها في إطار ما يعرف بالتنمية المستدامة. ومن هنا اختلفت استجابة المؤسسات حول تبني البعد البيئي ضمن استراتيجياتها التسييرية وانتهاج سلوك يعكس مدى التزامها بمقتضيات هذا البعد الجديد. وعلى ضوء ما تقدم تتجلى مظاهر إشكالية البحث في السؤال التالي:

إلى أي مدى تأثر الضغوط الحكومية على توجيه السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية ؟

وللإجابة على إشكالية الدراسة تم صياغة فرضياتها كالتّالي:

- تعتبر الضغوط الحكومية المحدد الأكثر تميزا لاختلاف السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛
- تختلف استجابة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للضغوط الحكومية تبعا لحجمها؛

ومن أجل الإجابة على إشكالية الدراسة عمد الباحثان إلى إدراج الدراسات السابقة التي أنجزت في الجزائر لتناولها للبيئة الجزائرية، أما الدراسات التي أنجزت في دول أخرى على كثرتها فقد أُعتمد عليها في بناء التأصيل النظري للبحث، وفيما يلي أهم ما أتيح منها والمعتمد عليها في هذا البحث:

- **دراسة (كيحلي عائشة سلمى ، 2008)** وهي بعنوان " **دراسة السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية العاملة بالجزائر، دراسة ميدانية لقطاع النفط بمنطقة حاسي مسعود**"، وقد هدفت هذه الدراسة لتصنيف أنماط السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية العاملة في الجزائر. من خلال دراسة تطبيقية شملت على مجموعة من المؤسسات الاقتصادية العاملة في القطاع النفطي بلغ عددها 51 مؤسسة، وحسب نتائج الدراسة فقد رجعت أسباب هذا التصنيف إلى: أثر كل من مجال نشاط المؤسسة وجنسيتها على تبنيها لسلوك معين تجاه البيئة دون بقية المحددات التي أظهرت النتائج عدم تأثيرها على سلوكها. وخلصت هذه الدراسة إلى أن معظم المؤسسات النفطية في إطار حمايتها للبيئة تسعى إلى الاستجابة للقوانين والتشريعات ما يفسر تبني أغلب المؤسسات لسلوك بيئي مساير.

- **دراسة (دادن عبد الوهاب وحميدي يوسف، 2011)** بعنوان " **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بين الالتزام البيئي ومنطق تعظيم الربح دراسة ميدانية**"، هدفت هذه الدراسة لمعرفة دوافع التزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بالجزائر بحماية البيئة، من خلال دراسة تطبيقية شملت 202 مؤسسة صغيرة ومتوسطة.

eMail : (*) Selmaboussar@yahoo.fr & (**) Douismt@gmail.com

حيث شكلت قاعدة معطيات بـ 25 متغير مصنفة إلى متغيرات نوعية وأخرى كمية وتم استخدام برنامج SPAD وفق التحليل لمركبات المتعددة وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الالتزام بالانشغالات البيئة لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية يبقى ضعيف مقارنة بالدول المصنعة وذلك بسب حداثة نشأتها وطغيان مبدأ تعظيم الأرباح.

- دراسة (Khelfaoui Mounia, 2014) بعنوان " Engagement des entreprises dans la Responsabilité Sociale d'Entreprise -Cas des PME industrielles algeriennes"، حيث حاولت هذه الدراسة تسليط الضوء على واقع التزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وتصنيفها انطلاقا من دراسة ميدانية مست عينة لـ 219 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، وذلك باستعمال التحليل لمركبات المتعددة ACM لمجموعة من المحددات النوعية التي أثبتت دراسات سابقة أثرها على تبني المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لا تسعى طواعية للالتزام بها إلا في حدود محددات ترتبط أساسا بمسؤوليتها البيئة المفروضة من خلال القوانين والتشريعات.

1- الإطار النظري للسلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية: يعد موضوع السلوك البيئي للمؤسسات من المواضيع التي استقطبت الباحثين خاصة فيما يتعلق باستراتيجيات تبنيه، وتصنيف استجابة المؤسسات حول إشكالية حماية البيئة. وقد حضي باهتمام الكثير من الكتاب خاصة في ألمانيا وفرنسا وكذا الولايات المتحدة الأمريكية، واختلفت المداخل لدراسة الموضوع حسب الدراسات الميدانية المنجزة فهناك من درس عينة من مؤسسات الصناعية ذات التأثير الهام على البيئة، وهناك من ركز على قطاع معين، وهناك من اهتم بحجم المؤسسات المستهدفة فركز على تصنيف السلوك البيئي للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.

1-1- مفهوم السلوك البيئي: شكلت مقاربة السلوك[1] الإطار النظري الذي تم الانطلاق منه لتفسير استجابة المؤسسات لإدماج البعد البيئي، وقد انطلقت معظم الدراسات التي تناولت الموضوع من نظريـة السلوك المخطط[2] لـ I.AJZEN (1991) التي تتضمن ثلاثة مستويات من التحليل، كما يظهر في الشكل رقم (01). وقد استخلص الباحث (Gribaa Fafani, 2013) نموذج تفسيري لمحددات السلوك البيئي انطلاقا منه.

ويقصد بالسلوك البيئي ذلك السلوك الذي تتبناه المؤسسة معلنة عن استجابتها للقضايا البيئية في ظل حتمية حمايتها، محاولة الموافقة بين تحقيق أهدافها والحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية. وتهدف المؤسسات الاقتصادية - استجابة لمجموعة من المحددات- إلى تبني سلوك بيئي يهدف إلى الالتزام بحماية البيئة بخلق تأثير إيجابي على البيئة يسمح بتدنية الخسائر وزيادة الإنتاج الأخضر من جهة، والتقليل من الأثر السلبي بالقضاء على التلوث وتحسين البيئة المحيطة بالمؤسسة بأقل قدر من الطاقة وبترشيد الاستهلاك[3]، من جهة أخرى.

1-2- تصنيف السلوك البيئي: حسب دراسة قام بها [4](Drechsler, 2002) حول سلوك حماية البيئة وأداء المؤسسات الصناعية، قدم فيها طرحا لمختلف المصطلحات التي أطلقت على أنواع التصنيفات الإستراتيجية للسلوك البيئي المتبناة من طرف باحثين في المجال، وأرجع سبب اختلاف المصطلحات حسب هدف الدراسة والمحددات المعتمدة في كل منها.

فقد صنف كل من الباحث [5](Post, 1979) والباحثين [6](Pfoht et Wubbenhorst, 1982) وكذا الباحثين (Freeze et Kloock,1989) السلوك البيئي آخذين بعين الاعتبار التغيرات التنظيمية الحادثة على مستوى المؤسسات إدراكا منها للآثار البيئية الناشئة عن نشاطاتها[7]، فكان تقسيم Post للسلوكيات (سلوك تبادلي، استباقي، متفاعل)[8] استنادا للسياسة البيئية المعلن عنها من قبل مؤسسات العينة المدروسة، واستنادا لنفس المحدد صنفها Pfoht et Wubbenhorst إلى صنفين (سلوك سلبي، سلوك فعال)[9] ،وأقر ذلك Freeze et Kloock فقد صنفاها إلى (سلوك تبادلي، وسلوك فعّال)[10]، وهذا راجع لفترة الدراسات التي تزامنت والجهود الدولية الرامية لكبح التدهور البيئي المتزايد، والذي تم طرحه ضمن أشغال مؤتمر ستوكهولم 1972، إلى مؤتمر فيينا 1985 وبروتوكول مونتريال1987، ما حرك الدول نحو تبني سياسات بيئية تُلزَم بها المؤسسات الصناعية بضرورة حماية البيئة والتحكم في التلوث الناجم عنها.

في حين قام كل من الباحث [11](Petulla, 1987) والباحثة [12] (Bellini, 1997) بتقسيم السلوكيات المشاهدة إلى ثلاثة أصناف رئيسية نتيجة لمجموعة من المحددات التنظيمية، الاقتصادية والموقفية. فقام Petulla بتسميتها (بمنهج إدارة الأزمة، منهج إدارة التكاليف، منهج المبادر)[13]. أما Bellini فقد قسمتها إلى (سلوك بيئي دفاعي، سلوك مساير، سلوك بيئي واعي)[14]، وقد حضي هذا التصنيف باهتمام الكثير من الباحثين في السلوك البيئي والمسؤولية البيئية في الجزائر نظرا لاعتماد الباحثة في تصنيفها للسلوك على محددات تنطبق وخصوصية المؤسسات الجزائرية.

أما الدراسات التي قامت بها الباحثة (Reynaud,1997) والباحث (Kirchgeorg,1990) والباحثين (Hunt et Auster, 1990)، فقد قسمت السلوكيات المشاهدة وفقا لانعكاس السلوك على نوعية المنتجات، البحث والاتصال وكذا إمكانية اقتناص فرص اقتصادية. لذا قامت الباحثة Reynaud بتصنيف مؤسسات عينة الدراسة إلى خمس مجموعات (المتكاملون، المنفصلون، المتابعون، الحذرون، المصفون)[15]، في حين قسمها Kirchgeorg إلى (سلوك الدفاع والمعارضة، الدفاع والانسحاب، جهود داخل المؤسسة، سلوك مسايرة السوق)[16]، أما Hunt et Auster فقد صنفها إلى (سلوك المبتدئ، سلوك الاطفائي، سلوك المهتم، سلوك واقعي، سلوك استباقي)[17].

والملاحظ من خلال التصنيفات المعتمدة أنها تركز على عنصرين اثنين في التصنيف، ويتعلق الأمر بمدى استجابة مؤسسات عينات الدراسة للمحددات البيئية (خاصة منها اللوائح والتشريعات البيئية)، والمستوى الإداري الذي أدرج فيه البعد البيئي في المؤسسة، لذا وبعد التطرق لأهم الدراسات التي تناولت تصنيف السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية، نعرض في جدول تصنيف أهم السلوكيات التي تم تناولها، من خلال الجدول (1).

ومهما اختلفت التسميات وعدد الأصناف المشاهدة حسب كل دراسة إلا أنها تتفق بضرورة توجيه السلوك البيئي للمؤسسات ليضمن تحقيق هدف الحماية في ظل مساعي الوصول إلى تنمية مستدامة. ويتحقق ذلك بدءا بمعرفة المحددات المؤثرة على مختلف السلوكيات.

2- محددات السلوك البيئي: تتمثل محددات السلوك البيئي في مجموع العوامل (معوقات، حوافز) والتي تساهم في توجيه سلوك المؤسسات اتجاه البيئة وقد اختلف الباحثون في تقديمها بحسب البيئات التي أنجزوا فيها الدراسة، ويمكن تلخيص المحددات الأساسية التي تؤدي إلى توجيه السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية حسب ما اقترحه مجموعة من الباحثين كالآتي:

2-1- المحددات السوسيولجية: وقد جمعتها (Gondran, 2001)[18] في ثلاثة مجموعات رئيسية:

أ- مجموعة المحددات الكلية: وتشمل مجموع المحددات المشتركة بين مجموع المؤسسات بمختلف نشاطاتها، وتتميز بالتأثير الفعّال على تعديل السلوك البيئي للمؤسسات، تتمثل أساسا في الضغوط **الخارجية الممارسة من طرف الحكومة**. ويمكن تصنيفها إلى:

- محددات تنظيمية: تضم مجموعة الإجراءات (تراخيص، تفويضات، دراسات الحوادث، لجان الوقاية و الحماية من حوادث العمل...الخ) والمعايير التقنية التي تسمح للدولة من التدخل لضبط والتحكم في الآثار الخارجية الناجمة عن نشاط المؤسسات خاصة الصناعية منها، وتشمل[19]: معايير الجودة البيئية، معايير إنبعاثات الإشعاعات و المخلفات، معايير المنتج، معايير الطرائق، ويضيف (Faucheux, 1995)[20] معايير الموقع[21].

- محددات اقتصادية: تعد الأدوات الاقتصادية للسياسة البيئية من بين أكثر المحددات التي تؤثر في السلوك البيئي، وغالبا ما يتم استخدام[22]: الجباية البيئية التي تفرض على المؤسسات الملوثة بحيث تستوعب التكاليف الحدية للتخلص من التلوث. ونجد منها الرسوم والضرائب المحفزة في المصدر ورسوم التمويل، كما يمكن أن تأخذ شكل إتاوة كفرض إتاوات على استغلال عنصر من العناصر البيئية الماء مثلا، إضافة إلى توفير الحوافز كتقديم إعانات، ومن بين الأدوات الاقتصادية أيضا بيع رخص التلويث وتعتبر هذه الأداة أقل شيوعا.

- محددات ناتجة عن المقاربات الطوعية: تعتبر المقاربات الطوعية الجيل الثالث من أدوات السياسة البيئية وتعني بالنسبة للمؤسسة تفعيل نجاعتها البيئية، حيث تعرف المقاربة الطوعية بأنها الوسائل التي بواسطتها تلتزم المؤسسات طوعيا بتحسين أدائها البيئي[23].

ب- مجموعة المحددات الجزئية: تشمل مجموع الضغوط الممارسة من **الأطراف ذات المصلحة**، وتنقسم إلى:

- الأطراف ذات المصلحة المتعاقدون[24]: وتشمل كل من الزبائن، الموردون الذين يمارسون ضغوط خارجية على المؤسسة نتيجة لتنامي القيم البيئية لديهم. في حين يمارس كل من العمال (المستخدمون) والمساهمون ضغوطا داخلية لتوجيه السلوك البيئي للمؤسسات.

- الأطراف ذات المصلحة غير المتعاقدون: ويضم كل من الهيئات الإدارية، الجماعات المحلية، النقابات المهنية، المنافسون...

ج- مجموعة المحددات الداخلية: حسب (MAHE, 1998)[25] تتمثل أساسا في العوامل الموقفية والخصائص الذاتية للمسير أو المدير، وهي كما يلي:

- العوامل الموقفية المحددة لخصائص كل مؤسسة: وهي مجموعة العناصر التعريفية للمؤسسة (عمر المؤسسة، قطاع نشاطها، حجمها، انتسابها الدولي، عدد عمالها)، إضافة للعناصر المكونة لهيكلها (تنظيمها الداخلي، حجم الآثار البيئية الناجمة عن نشاطها)، كما نجد عوامل تتعلق بالمنتج المصنع من قبلها، كطول دورة الاستثمار والتكنولوجيات المستخدمة[26].

- الخصائص الذاتية للمسير أو المدير: لا بد من التمييز هنا بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: فالخصائص الشخصية للمسير تؤثر بشكل بارز على السلوك البيئي **للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** لأن له ردودا مباشرة على خياراتها الإستراتيجية، أين يكون صاحب القرار فيها؛ ما يجعل من دراسة السلوك البيئي للمؤسسة مرتبط بشكل كبير بدراسة سلوكه وخصائصه الشخصية (عمره، تكوينه، خبرته، مستوى تأهيله....). أما في **المؤسسات الكبيرة** أين يدرج البعد البيئي ضمن وظائف المؤسسة تحت إشراف مسؤول بيئي أو مدير المؤسسة، فهنا ترتبط دراسة السلوك البيئي إضافة للخصائص الشخصية للمدير أو المسير، بدراسة الخصائص الشخصية للمسؤول البيئي (موضعه ضمن الهيكل التنظيمي، عمره، حساسيته للبيئة، مدى اطلاعه على القوانين والتشريعات المرتبطة بالبيئة، معرفته للحلول التقنية،....).

2-2- المحددات الاقتصادية (الفرص الاقتصادية) : عند تبني المؤسسات الاقتصادية لسلوك بيئي معين فإن ذلك سينعكس على مجموعة من القيم التي قد تحقق لها إما مزايا أو حوافز، منها:

- مزايا استراتيجية: كتحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة، تعزيز الكفاءة والفعالية عن طريق تحسين بيئة العمل، خلق ثقافة بيئية للمؤسسة وتشجيع الإبداع؛

- حوافز تسويقية: كتعزيز صورة المؤسسة وسمعتها، توسيع الحصة السوقية على المدى الطويل، خلق فرص أعمال جديدة؛

- حوافز مالية: كتحسين الأداء المالي للمؤسسة من خلال التحكم في التكاليف وتحسين المردودية من جهة، وخلق القيمة من جهة أخرى.

2-3- مستويات السلوك البيئي (مستويات إدماج البعد البيئي في المؤسسة): قامت الباحثة (Personne,1998)[27] بتصنيف محددات السلوك البيئي حسب المستوى الوظيفي الذي يدمج على مستواه البعد البيئي فوضعت ثلاثة مستويات لذلك، وأضاف فيما بعد Gondran مجموعة رابعة، وتتمثل المستويات إجمالا في:

- **المستوى التقني**: المؤسسات التي تدمج البعد البيئي على المستوى التقني تعكس استراتيجية الممانعة أو العرقلة Obstructionist Strategy نتيجة لنظرة الإدارة للبعد البيئي على أنه يعيق المؤسسة في إعداد خطط إستراتيجية بعيدة المدى. إضافة لنقص الموارد المالية والبشرية التي تكفل ذلك [28]. مما يجعل استجابتها للبعد البيئي كرد فعل فقط.

- **المستوى التشريعي**: إدراج البعد البيئي في هذا المستوى يعكس الإستراتجية الدفاعية Defensive Strategy المتبناة من قبل المؤسسة، سعيا منها لتخفيض تكاليف الآثار الخارجية التي تسببها، من خلال متابعة القوانين المفروضة عليها لحماية البيئة. وهذا لتفادي الوقوع في العقوبات أو دفع غرامات بسبب الامتناع ما يجعلها تلجأ إلى المناورات القانونية كتكتيك لمحاولة تقليل أو تحاشي الالتزامات المرتبطة بالمشاكل التي تسببها وبالتالي حمايتها من الوقوع في مساءلة قانونية.

- **المستوى التنظيمي:** تحاول المؤسسات التي تدمج البعد البيئي في المستوى التنظيمي أن تعكس إستراتيجية التكيف Accommodative Strategy مع المتطلبات القانونية والاقتصادية منتظرة تحقيق فوائد داخلية كتخفيض التكاليف من جهة ورفع الإنتاجية وتحفيز المستخدمين، إضافة إلى الحصول على عوائد مالية من خلال الاستجابة للمتطلبات الحكومة.

- **المستوى الاستراتيجي:** يعكس دمج البعد البيئي في هذا المستوى إستراتجية المبادرة الطوعية Proactive Strategy: فالمؤسسات في هذا المستوى تسعى لتحقيق جملة من المكاسب حيث تأخذ مصالح المجتمع وتطلعاته وحماية البيئة في جميع قراراتها، إضافة إلى تحسين المنتجات والعمليات، احترام القوانين والتشريعات البيئية فتحسين العلاقة مع أصحاب المصالح، وأخيرا تحسين صورة وسمعة المؤسسة من أجل اختراق أسواق جديدة. وهذا ما ذهبت إليه (REYNAUD, 2003).

II. الطريقة والأدوات المستخدمة:

من خلال الجانب الميداني سيتم مناقشة فرضية أساسية مفادها أن الضغوط الحكومية تعد أكثر المحددات تأثيرا على توجيه السلوك البيئي للمؤسسات، ومن أجل اختبار صحة هذه الفرضية تم القيام بدراسة استطلاعية شملت مجموعتين من المؤسسات، مصنفة وفق معيار الحجم إلى مؤسسات كبيرة ومجموعة ثانية شملت مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

1- منهجية وأدوات الدراسة:

1-1 منهج الدراسة: سعيا للوصول إلى نتائج تعكس السلوك البيئي لأكبر فئة ممثلة لمجتمع الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة، تم الاعتماد على منهج دراسة العلاقات والروابط والذي يعتمد بصورة أساسية على الدراسة الميدانية.

1-2 أسلوب جمع البيانات والمعلومات:

- **الجانب النظري:** استُخدمت في الإطار النظري للدراسة مجموعة من الرسائل العلمية، بالإضافة إلى الأبحاث والدراسات المنشورة في المجلات المحكمة.

- **الجانب الميداني:** تم الاعتماد في الجانب الميداني على المقابلات مع مسؤولي مؤسسات وسبر آرائهم، وكذا تحليل استبيانات وجهت لفئتين من المؤسسات جمعت الفئة الأولى 91 مؤسسة ناشطة في قطاع المحروقات، في حين احتوت المجموعة الثانية 757 مؤسسة صغيرة ومتوسطة منتشرة في مناطق مختلفة من الوطن.

1-3- أداة الدراسة: بهدف معالجة إشكالية الدراسة، تم الاعتماد على الأدوات التالية:

- أدوات غير المباشرة المتمثلة في النصوص القانونية والتشريعية الصادرة بعنوان البيئة وحمايتها من خلال موقع الأمانة العامة للحكومة؛

- أدوات مباشرة تمثلت في الاستبيان من خلال تحليل بيانات مجموعة من الدراسات الميدانية المتفرقة التي عالجت موضوع السلوك البيئي أو تناولت في أحد محاورها المسؤولية البيئية للمؤسسات وقامت بتقديم تصنيف للسلوك البيئي لها تبعا لذلك.

2- المحددات (الضغوط) الحكومية للدولة الجزائرية: منذ ميثاق 1976 تم إصدار أكثر من 61 قانونا مس مختلف عناصر حماية البيئية، والتي تم تفسير محتواها من خلال التنظيم الصادر في شكل ترسانة من النصوص التشريعية (قرار، مراسيم أو أوامر). صبت جميعها في مسعى الحفاظ على البيئة وحمايتها الذي أقر بداية من خلال القانون رقم 83-03 المتعلق بحماية البيئة، والملغى بموجب القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، يمكن جمع مجمل المحددات الحكومية التي أقرتها السلطات العمومية في ثلاثة مستويات، تمثل أدوات السياسة البيئة الجزائرية، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

2-1- على المستوى التنظيمي: تمثلت الأدوات التنظيمية التي أقرتها السلطات الجزائرية في مجموعة الإجراءات الإدارية والقانونية أهمها[29]:

وضع لوائح للضبط البيئي والتي تقوم من خلالها بضبط القيم القصوى ومستوى الإنذار وأهداف النوعية، لاسيما فيما تعلق بالهواء والماء والأرض وباطن الأرض، وكذا إجراءات حراسة هذه الأوساط المستقبلية، والتدابير التي يجب اتخاذها في حالة وضعية خاصة، وذلك عن طريق:

- منع أو إلزام الوحدات الصناعية بحماية البيئة والمحافظة عليها؛
- الحصول على إذن أو ترخيص والذي يعد وسيلة علاجية حسب المشرع الجزائري؛
- الحصول على الموافقة المسبقة خاصة عندما يتعلق الأمر بالمنشآت المصنفة، من خلال دراسات التأثير ودراسات الخطر.

إضافة إلى إعداد مخططات استشرافية رسمت من خلالها معالم الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئية ويتعلق الأمر بكل من مخطط الأنشطة ذات الأولوية (2001- 2004)، ومخطط العمل الوطني للبيئة والتنمية المستدامة (PNAE-DD) للفترة الممتدة من 2001 إلى 2011، حيث كان من المزمع تقديم حصيلة عمل حول نتائج هذه الخطة الإستراتيجية وذلك بالتعاون مع مشروع التعاون التقني الجزائري الألماني GTZ سنة 2012[30]. والتي انبثق عنه مجموعة من المخططات التوجيهية والمحلية والجهوية.

2-2- على المستوى الاقتصادي: مثلت النصوص التشريعية التي تناولت الجباية البيئية حصة الأسد من إجمالي الأدوات الاقتصادية المستخدمة، حيث تم إدماج مجموعة من الإتاوات والرسوم منها ما هو **ردعي** ويتعلق الأمر بـ:

- الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة؛
- الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي؛
- الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي؛
- الرسم على الأكياس البلاستيكية المستوردة و/أو المصنوعة محليا؛
- الرسم على الوقود؛
- رسم رفع القمامات المنزلية ؛
- الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم.

ومنها ما هو **ذو طابع تحفيزي**، ويتعلق بكل من:

- الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة و/ أو الخطيرة ؛
- الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية ؛
- تخفيض ضرائب أرباح الشركات على أنشطتهم المتعلقة بإنتاج المواد و الخدمات المقامة على مستوى ولايات الجنوب والهضاب العليا.

وبعضها ورد في شكل **إتاوات جبائية** منها:

- إتاوة الاقتصاد في استهلاك الماء ؛
- إتاوة المحافظة على جودة المياه ؛
- إتاوة رخصة الصيد.

إضافة لإنشاء مجموعة من **حسابات التخصيص الخاص** من أجل تمويل البيئة أهمها:

- حساب التخصيص الخاص الذي عنوانه الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث؛
- حساب التخصيص الخاص الذي عنوانه الصندوق الوطني للمياه الصالحة للشرب؛
- حساب التخصيص الخاص الذي عنوانه الصندوق الخاص بالتنمية الاقتصادية للهضاب العليا؛

- حساب التخصيص الخاص الذي عنوانه الصندوق الخاص بتنمية مناطق الجنوب؛
- حساب التخصيص الخاص الذي عنوانه الصندوق الوطني لتطوير الصيد البحري وتربية المائيات؛
- حساب التخصيص الخاص الذي عنوانه الصندوق الوطني لحماية الساحل والمناطق الشاطئية؛
- حساب التخصيص الخاص الذي عنوانه الصندوق الوطني للتراث الثقافي؛
- حساب التخصيص الخاص الذي عنوانه صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية.

ولم يكن لإنشاء سوق لبيع حقوق التلويث أثر ضمن المنظومة القانونية الواردة بعنوان المحافظة على البيئة وحمايتها.

2-3- على المستوى المساهمات الطوعية: طرحت وزارة تهيئة الإقليم والبيئة مجموعة من الاتفاقيات الثنائية مع المؤسسات الاقتصادية منها: عقود التنمية، عقود حسن الأداء البيئي، عقود الدراسات، عقود النجاعة لبيئية...، إضافة إلى تشجيع الصفقات البيئية ذات طابع عمومي التي تتم في شكل صفقات لإنجاز الأشغال أو لاقتناء لوازم أو لأداء خدمة، والتي من بينها مشروع الإدارة البيئية المربحة (Gestion environnementale profitable GEP) المنجز بالاستعانة بجملة من الخبرات الأجنبية في المجال البيئي. إضافة إلى اللجوء إلى نظام الإمتياز من أجل التقرب من الملوثين كما فعلت عند طرحها لميثاق المؤسسة الصناعية.

وبالرغم من هذه الإجراءات والجهود التي تقوم بها السلطات العمومية في الجزائر لمواجهة الخسائر البيئية إلا أن الجزائر احتلت سنة 2014 المرتبة 92 من بين 178 دولة حسب مؤشر الأداء البيئي[31] بعدما كانت في المرتبة 86 سنة 2012 من بين 132 دولة شملها التقييم. وهذا راجع لتردي الوضع البيئي الناجم عن التلوث الصناعي بالدرجة الأولى وزيادة استهلاك الموارد الطبيعية الناضبة ما أدى لاستنفاذ الموارد المالية المتاحة التي قدرت تكلفتها سنة 2011 بأكثر من 4.3 % من الناتج الداخلي الخام[32] بعدما كان يقدر بـ 2 % سنة 2000[33]، مما يطرح تساؤل عن كفاءة الجهود التي تقوم بها الدولة من أجل توجيه سلوك المؤسسات الاقتصادية تجاه البيئة.

III. النتائج ومناقشتها:

1- قراءة في السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية العاملة في الجزائر(حالة المؤسسات الكبيرة العاملة في القطاع النفطي): تشير الإحصائيات المقدمة من وزارة البيئة أن أسباب التلوث الصناعي في الجزائر تعود أساسا إلى وجود أزيد من ثلثي الوحدات الصناعية في المنطقة التلية ونحو 51% متركزة على السواحل وفي السهول الداخلية، وتعتبر أكثر من 50 % من هذه المصانع مجهزة نظريا بأنظمة لتخفيف التلوث ومعظمها لا يشتغل بصفة منتظمة[34]. كما أن معظم الحوادث التي تم إحصاؤها والتي سببت آثار بيئية خطيرة هي في مجملها تخص المناطق الشمالية للبلاد، ولكن يبقى قطاع المحروقات المساهم الأكبر في التدهور البيئي سواءً من حيث الاستعمال المفرط للموارد الطبيعية أو التلوث الناجم عن الصناعة النفطية والغازية ناهيك عن الأخطار المتصلة بالحوادث التي حدثت أو قد تقع في أي لحظة.

لذا وفي هذا السياق تم التركيز في هذا المقال على تصنيف السلوك البيئي لهذا النوع الخاص من المؤسسات الكبيرة في الجزائر، من خلال النتائج المتوصل لها في دراسة (كيحلي، 2008) والتي اعتبرت أن الضغوط الحكومية أكثر المحددات المتحكمة في تصنيف السلوك البيئي للمؤسسات - حسب إجابات المستجوبين في عينة الدراسة – وقد تم وفقا لذلك تصنيف السلوكيات المشاهدة باستخدام التحليل العنقودي والتصنيف الهرمي والذي ميز بين ثلاثة أنماط لمشاهدات العينة، سلوك بيئي مساير (ممتثل) مثل أغلب مؤسسات العينة بـ 62 % من مجموع المؤسسات المستجوبة، في حين مثل السلوك البيئي الحساس 31%، والسلوك البيئي الدفاعي مثل 7 % من عينة الدراسة، وفقا لإجابات المستجوبين.

وبالرجوع لخصائص مؤسسات العينة لوحظ أن 65 % من مؤسسات العينة كبيرة الحجم تمثل في مجملها فروع لمؤسسة سوناطراك أو أحد الشركات التابعة لها أو الشريكة، مما دفعنا للقيام بمقابلات شخصية مع مدراء ومسؤولين مكلفين بالبيئة لبعض من مؤسسات العينة، من بينهم المدير الجهوي لأحد فروع سوناطراك. حيث تم طرح استفسار عن سبب تبني شركة سوناطراك لسلوك بيئي حساس أو استباقي. وأرجع الأمر إلى خصوصية شركة سوناطراك باعتبارها شركة مواطنة لا بد أن تكون المبادر في حماية البيئة لتعكس توجهات الدولة، بهدف التأثير على السلوك البيئي لشركات القطاع وكذا شركات القطاعات الأخرى.

إضافة لسبر أراء مجموعة من الموظفين الذين يمثلون الفروع 36 التابعة لمجمع سونلغاز خلال إقامة معرض شركات مجمع سونلغاز من 17 إلى 22 ديسمبر 2014 بورقلة، وكان اتجاه العام لإجابات المستجوبين يصب في فحوى السياسة البيئية المعلن عنها من طرف المؤسسة الأم (ممثلة في المديرية العامة لمجمع سونلغاز) والتي تسعى في مجملها إلى تحقيق مساعي الدولة الرامية للحفاظ على الموارد الطبيعية الأحفورية وتنمية موارد الطاقات المتجددة، على غرار مشروع لمركز هجين لسلسلة مجمعة بين الطاقة الشمسية والغاز بحاسي الرمل بسعة حوالي 150 ميجاوات، ومشروع مزرعة الرياح في تندوف لإنتاج الطاقة الكهربائية عن طريق تركيب توربينات الرياح بسعة مجموعها عشرة 10 ميغاوات.

وقد تبين من تحليل إجابات المستجوبين أن 77 % من شركات المجمع تلتزم بحماية البيئة بشكل طوعي، وتمثل فروع المهن القاعدية وكذا فروع الأشغال وأغلب شركات فروع المهن المحيطية. في حين أن 33 % من شركات المجمع والتي تنشط ضمن فروع المهن لقاعدية الممتلكة عن طريق الشراكة وبعض فروع المهن المحيطية تلتزم بحماية البيئة في حدود القوانين التي تفرضها الدولة والتي تجبرها المؤسسة الأم على احترامها.

ومما سبق يمكن تصنيف السلوك البيئي لمؤسسات قطاع المحروقات الجزائرية إلى سلوك مساير وسلوك استباقي وفقا لاستجابتها للضغوط المفروضة عليها.

2- قراءة في السلوك البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصادر للتلوث لا يستهان بها نظرا لعددها المتزايد والذي وصل سنة 2012 إلى 832 711 مؤسسة تنشط في القطاعات (الصناعية، الخدمية، الزراعية، البناء والأشغال العمومية، المحاجر والمناجم)[35]، وتشير الدراسات السابقة على غرار الدراسة التي قام بها كل من (Khelfaoui, 2014) و (Atil, 2008)[36] و (سالمي، 2012)[37] إلى إعراض مسيري هذا النوع من المؤسسات عن الاهتمام بدمج البعد البيئي. موافقين في ذلك نتائج الدراسة التي أجرتها جمعية OSEO الفرنسية سنة 2003 والتي بينت أن 31,2 % من مدراء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفرنسية يبدون تشاؤما من دمج البعد البيئي معتبرين أنه لا يوجد ما يثبت أن الإدارة البيئية تعود بنتائج اقتصادية على المؤسسة[38].

لكن طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية والتي تتميز بمجموعة من الخصائص لخصها (Assala, 2006) فيما يلي[39] :

- أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تتوجه للنشاط ضمن المجالات غير المحتكرة من قبل القطاع العمومي مما يجعلها أقل ابتكارا ؛
- أغلبها مؤسسات عائلية وغير قابلة لفتح رأس مالها ؛
- جزء من نشاطها يتميز بأنه غير رسمي (informal) ؛
- أسواقها في أغلبها محلية أو وطنية وقليلة التي تصل إلى أسواق دولية ؛
- القدرات التسيرية للمقاولين غير كافية لإدراك الفوائد المتأتية من استخدام تقنيات نمو المؤسسات (تنازل، الاندماج، التجمع).

يؤدي إلى طرح إشكال حول أكثر المحددات تأثيرا في توجيه سلوكها البيئي، ومن أجل ذلك قمنا بتحليل نتائج الدراسات الميدانية التي أجريت في نواحي مختلفة من الوطن، حيث توصل الباحث Atil إلى فرضية مفادها أن معرفة مسيري المؤسسات للرهانات والعوائق تتيح لهم إدماج البعد البيئي ضمن استراتيجياتهم التسيرية، أي أن السبب الرئيسي لعدم الأخذ بالبعد البيئي في المؤسسات الجزائرية راجع بشكل أساسي لعدم إدرك مسيريها بأهميته، مع بقاء إلزامية احترام القوانين المفروضة من قبل الدولة. أما الباحث سالمي فقد توصل إلى أن المحدد الأكثر تحكما في توجه السلوك البيئي هي الضغوط الحكومية. ويلغي الفرضية القائلة بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تسعى لإدماج البعد البيئي في خططها التسيرية استجابة لضغوطات الأطراف ذات المصلحة، بهدف اقتناص فرص اقتصادية أهمها تعظيم الأرباح. في حين طرحت Khelfaoui في دراستها فرضية مفادها أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية يتم تبنيها طواعية من قبل هذه الأخيرة، إلا أن البعد البيئي منها والمتمثل في المسؤولية البيئة يتم تبنه بطريقة إلزامية نتيجة لكثرة الضغوط الحكومية على هذا النوع من المؤسسات.

وعلى ضوء ما تقدم يمكن اعتماد تصنيف السلوك البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا للضغوط الحكومية إلى مجموعتين حسب ما يظهره الشكل (2). والذي يجمع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجموعتين تمثل المؤسسات التي تتبنى سلوك مساير 91 % ، في حين تتبنى 9 % الباقية سلوك استباقي.

IV. الخلاصة:

حسب الدراسات المنجزة في الجزائر والتي مست مؤسسات مختلفة الحجم، أجمع الباحثون باختلاف العينات المستجوبة على أن أكثر المحددات التي أخذت في تصنيف السلوك البيئي تمثلت في الضغوط الحكومية بمختلف أشكالها. إلا أن التصريحات المقدمة من المسؤولين بشركة سوناطراك والتي فسرت السلوك الحساس (الاستباقي) للشركة، قدمت ضغوط الأطراف ذات المصلحة ممثلة في ضغوط المساهمين والشركة الأم على الضغوط الحكومية. ما يجعل الضغوط الحكومية والتي تطرحها الدولة في صيغة نصوص تشريعية وتنظيمية تُلبي في جزء كبير منها قرارات مجلس إدارة شركة سوناطراك، والممثلون أساسا في مدير العام لمجمع سوناطراك إضافة لوزراء في الدولة ما جعل عملية إدماج البعد البيئي في الشركة تتم قبل صدور القوانين بحكم أن الوزارات الممثلة في مجلس إدارة سوناطراك ساهمت في إصدار ما يقارب 34 بالمائة [40] من مجموع النصوص التشريعية والتنظيمية الصادرة لحماية البيئة.

أما فيما يتعلق بالسلوك البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فتعتبر الضغوط الحكومية أكثر المحددات المفسرة للسلوك البيئي المساير (الممتثل) الذي ميز أغلب عينات الدراسات المنجزة في مختلف جهات الوطن ثم تليها محددات الفرص الاقتصادية ممثلة في تحقيق وفرات مالية، وهذا يغير ترتيب نتائج الدراسة التي قام بها (Quairel et Aubrger, 2005) والتي توصلت إلى أن العامل الوحيد الذي يحفز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إدماج البعد البيئي ضمن

استراتيجياتها هو محاولة تعظيم الأرباح واستجابة لضغوطات الزبائن دون إهمال محدد الضغوط الحكومية. حيث تفسر النتائج الموصل إليها من خلال الدراسة الاستطلاعية حول المؤسسات الجزائرية إلى خصوصية المقاول وطبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية حيث أن أغلبها تدرج ضمن المؤسسات الناشئة وهي التي لم يتجاوز عمرها 3 سنوات ونصف، حيث قدرت نسبة عدم الاستمرار بـ 62 % حسب تقرير أعده المرصد العالمي للمقاولة GEM سنة 2011، ما يفسر هشاشة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المساهمة في بناء اقتصاد حقيقي نأهيك عن حماية البيئة.

ـ ملحق الجداول والأشكال البيانية:

الجدول رقم (1): أنماط السلوك البيئي باعتبار محدد الضغوط الحكومية

اسم السلوك	مستوى إدماج البعد البيئي	استجابة للضغوط الحكومية	نظرة المؤسسة للتكاليف البيئية
بسيط/ سلوك دفاعي	تقني	لا يوجد استجابة	تكاليف يجب تجنبها
تفاعلي /سلوك مساير	تشريعي	استجابة في الحدود الدنيا لتفادي العقوبات	تكاليف إجبارية يجب تدنيتها
استباقي/ انتقائي	تنظيمي	تكييف استراتيجية المؤسسة للاستجابة لمجمل الضغوط	بعض التكاليف ضرورية للبقاء في السوق
مبادر/ تنافسي	استراتيجي	استباق الضغوط	تكاليف ضرورية

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على دراسات سابقة

الشكل رقم (1): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب درجة التزامهم البيئي

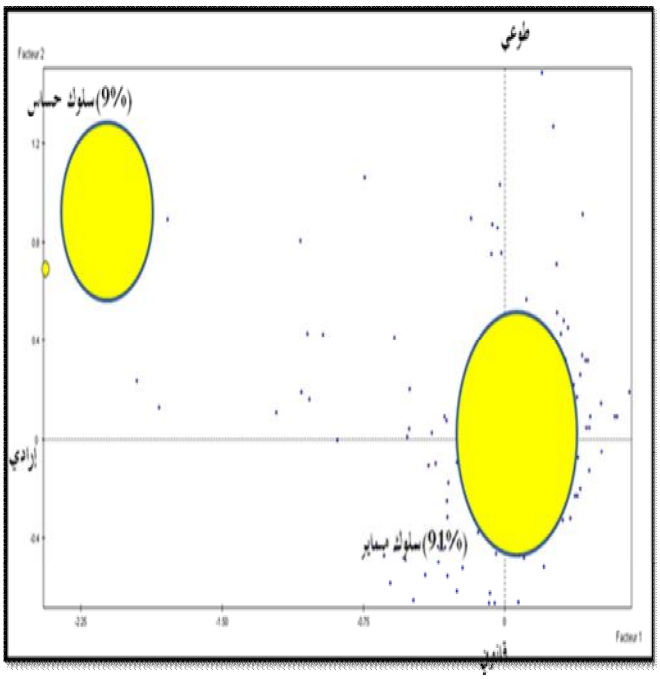

المصدر : نتائج الدراسة اعتمادا على مخرجات (Spad 7.01)

الشكل (2) : يوضح نظرية السلوك المخطط لـ I.AJZEN 1991

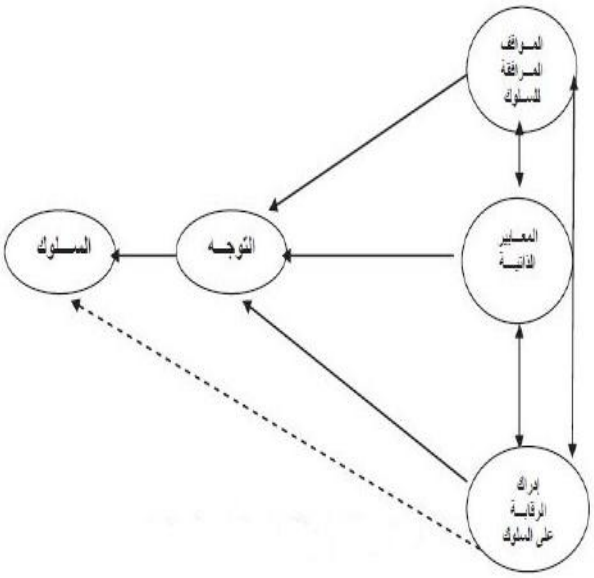

Source : Malek Bourguiba**, de l'intention a l'action entrepreneurial :approche comparative auprès de TPE Françaises et Tunisiennes, consulté le 19/03/2016**, http://docnum.univ-lorraine.fr/public/NANCY2/doc283/2007NAN22003_1.pdf

الإحالات والمراجع:

[1]. L'Approche behaviorale.

[2]. la théorie du comportement planifié

[3]. عائشة سلمى كيحلي، **دراسة السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية العاملة في قطاع النفط**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة- 2008، ص.45.

[4]. Drechsler Christoph, **Comportement de protection de l'environnement et performances de l'entreprise industrielle**, thèse de doctorat, Ecole des hautes études commerciales (Jouy-en-Josas, Yvelines), 2002.

[5]. James E. Post, **The corporation in the public policy process — A view toward the 1980s**, Sloan Management Review, 45-52, No. 1, (fall 1979).

[6]. Pfohl, H.–Ch./ Wübbenhorst, K. L. **Einflüsse externer Anspruchsgruppen auf die strategische Planung von Elektrizität sversorgungs unternehmungen**, Die betriebswirtschaft, 42 Jg, 561-574,1982.

[7]. Erwan Horscet , **Développement d'une comptabilité Environnemental orientée vers la création de valeur** , thèse de doctorat ,l'école national Supérieure d'arts et métiers ,bordeaux ,2007 , P.47.

[8]. Réactif, Proactif, Interactif

[9]. Passif, Actif

[10]. Réactif, Proactif.

[11]. Petulla, J.M. **Environmental Management in Industry**, J. Prof. Issues in Engrg., 10.1061/(ASCE)1052-3928(1987)113:2(167), PP.167-183.

[12]. Béatrice Bellini Butel, **l'intégration de la donnée écologique dans la gestion de l'entreprise une analyse contingente au niveau des sites de production**, Thèse de doctorat en science de gestion, Université Lille 1, 1997, P.138.

[13]. Crisis oriented, Cost oriented, Enlightened

[14]. Eco-défensif, Eco-conformiste, Ecosensible.

[15]. Intégrateurs, Discrets, Suiveurs, Frileux, Ecrémeurs.

[16]. Défensive et opposition, Défensive et se retirer, Efforts à l'intérieur de l'entreprise, Marché.

[17]. Débutant, Combattant du feu, Citoyen concerné, Pragmatique, Proactif.

[18]. Gondran Natacha, **Système de diffusion d'information pour encourager les PME-PMI à améliorer leurs performances environnementales**, Thèse de doctorat en Sciences et techniques du déchet, L'école Nationale Supérieure des Mines De Saint-Etienne, France, 2001, pp 127-138.

[19]. GUYENOT Isabelle, LLERENA Daniel, SAMSOEN Ludovic ; **Effort. performances et gestion environnementale des entreprises - Données et références**, Rapport n°2142, ADEME, Strasbourg, 1999, P.93.

[20]. FAUCHEUX Sylvie et NOËL J.F, **Economie des ressources naturelles et de l'environnement**, Armand Collin. Coll., série Economie, Paris, 1995, P.370.

[21]. Nomes de localisation.

[22]. BARDE Jean-Philippe, **Taxes environnementales et réformes fiscales vertes dans les pays de l'ACDE**, Colloque « Les réformes fiscales vertes en Europe". Paris : 10-11 octobre 2000.

[23]. الطاهر خامرة، **المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة ماجيستير غير منشورة، في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2007، ص.93.

[24]. Les parties prenantes conventionels.

[25]. MAHE DE BOISLANDELLE Henri, **La gestion des ressources humaines dans les PME**. 2ème édition, Paris, Economica, 1998, P.486.

[26]. Béatrice Bellini Butel, Op-Cit, p 180-183.

[27]. PERSONNE M. **Contribution à la méthodologie d'intégration de l'environnement dans les PME-PMI : Evaluation des performances environnementales**, Thèse de doctorat en Sciences et techniques du déchet, Saint-Etienne: Ecole Nationale Supérieure des Mines, 1998, P.294.

[28]. Sandrine BERGER-DOUCE, **Taille et engagement environnemental des PME familiales**, International Council for small Business World Conférence, Halifax, canada, 22-25 juin 2008, P.3.

[29]. أنظر: - الأمانة العامة للحكومة ،القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، المؤرخ في 19 جويلية 2003، ج ر 43، المؤرخة في 29 ديسمبر 2003 ، المواد من 30 إلى 34 ؛ والقانون رقم 05-12 المتعلق بالمياه ، المؤرخ في 04 أوت 2005، ج ر عدد 60 مؤرخة في 04 ديسمبر 2005، المادة 46.

[30]. حسب تصريح مدير البيئة والتنمية المستدامة بوزارة تهيئة العمرانية والبيئة، مقابلة شخصية تمت في مارس 2015 بمقر الوزارة.

[31]. http://epi.yale.edu/epi/country-profile/algeria

[32]. حسب دراسة أجراها مركز GTZ للتعاون الألماني بالتعاون مع وزارة تهيئة الإقليم والبيئة حول الوضع البيئي في الجزائر.

[33]. وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، **تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر**، 2005، ص.300.

[34]. نفس المرجع السابق، ص.42.

[35]. Bulletin d'information Statistique de la PME, N22, Document de travail Réf. 55 /DGVSEES/2013, édition 2013, P11.

[36] Atil, Ahmed, S 2008, **La responsabilité environnementale dans la PME algérienne : Vers une analyse typologique des enjeux et des freins d'intégration**, Revue de l'Organisation Responsable, IIIe Séminaire de recherche " Responsabilité Sociale de l'Entreprise et Marchés, 20-21novembre 2008.

[37]. سالمي رشيد، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بين الالتزام البيئي ومنطق تعظيم الربحية : دراسة ميدانية**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة المدية، العدد 06، مارس 2012، ص.ص.126-143.

[38]. Sandrine BERGER-DOUCE, Op-Cit, P.3.

[39]. Assala, Khalil, S, **PME en Algérie : de la création à la mondialisation', 8e congrès international francophone en entreprenariat et PME**, 25, 26, 27 Octobre 2006, Haute école de gestion (HEG) Fribourg, Suisse.

[40]. تم حساب النسبة انطلاقا من مجموع النصوص الصادرة بعنوان حماية البيئة المجمعة من موقع الأمانة العامة للحكومة.

تحلية مياه البحر في الجزائر: بين توفير مياه الشرب وحماية البيئة خلال الفترة (2005-2015)

كمال بوعظم (*)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة سطيف1 - الجزائر
أمال ينون (**)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل - الجزائر

ملخص : تهدف هذه الدراسة إلى إظهار المنافع التي حققتها تحلية مياه البحر بالنسبة للجزائر خاصة ما ارتبط بضمان مياه شرب صحية إلى جانب تحديد التأثيرات البيئية لمحطات التحلية على مختلف النظم البيئية خلال الفترة الممتدة بين (2005-2015) اعتمادا على مجموعة من المؤشرات المرتبطة بأداء محطات التحلية في الجزائر، فضلا عن مجموعة من المعطيات العامة التي تتشاركها مختلف محطات تحلية مياه البحر في العالم.

وخلصت نتائج الدراسة إلى أن تحلية مياه البحر تسهم بما نسبته (14%) في الميزان المائي الوطني. مقابل ذلك، لا توجد دراسات حقيقية لمدى التأثير البيئي لهذه المحطات على مختلف النظم البيئية رغم الحقيقة المثبتة على المستوى العالمي بالتأثير السلبي لمخرجات محطات التحلية (المحلول الملحي والانبعاثات الغازية) على هذه النظم.

الكلمات المفتاح : تحلية مياه البحر، مياه شرب، تأثيرات بيئية، جزائر، نظم بيئية.

تصنيف JEL : Q24، Q51، Q53.

- تمهيد:

شكلت الجغرافية المائية للجزائر محور اهتمام بالغ لدى السلطات خاصة مع مطلع الألفية الثالثة، بعد التحولات الاقتصادية التي عرفتها والنمو السكاني المرتفع الذي ولد ضغطا على هذا المورد الحياتي، وجعل الميزان المائي يعاني تحت ضغط الطلب المتزايد وانخفاض العرض المستمر. وأمام هذه الوضعية، وجدت الجزائر في تحلية مياه البحر بديلا مهما لمواجهة ذلك في ظل توفر المقومات الرئيسة لقيام هذه الصناعة الدقيقة تقنيا والمكلفة ماليا.

لقد صنعت تحلية مياه البحر الفارق في المعادلة المائية للجزائر من خلال تحقيقها للهدف الأهم، وهو إعادة توزيع الموارد المائية التقليدية باتجاه قطاعات مهمة للاقتصاد الوطني إلى جانب تحقيق استقرار اجتماعي كان له الأثر الكبير على النمو الاقتصادي الذي عرفته.

ورغم كل المنافع المترتبة عن تحلية مياه البحر، والقيمة المضافة التي تساهم بها في معالجة اختلال الميزان المائي في الجزائر إلا أنها تطرح تحديات متنامية بخصوص الدور السلبي الذي تمثله محطات التحلية على النظم البيئية المختلفة وهذا ما يجعلنا نتساءل:

هل حققت تحلية مياه البحر في الجزائر المواءمة بين توفير مياه الشرب وحماية البيئة خلال الفترة الممتدة بين (2005- 2015)؟

وللإجابة على هذا التساؤل، ننطلق من الفرضيتين التاليتين:

- أسهمت تحلية مياه البحر في الجزائر في ضمان التزود اليومي بمياه الشرب لكل المواطنين.
- لا يوجد أي تأثير لتحلية مياه البحر في الجزائر على البيئة بسبب إجراءات الحماية التي تعتمدها كل محطة.

ومن بين الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع بشكل جزئي أو كلي نجد:

- **دراسة يحي وناس (2007)**، أطروحة دكتوراه في القانون العام بجامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان- بعنوان"**الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر**". ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث، غياب مرجعية واضحة فيما يتعلق بالمنهجية والوسائل المادية والبشرية والإطار الزماني لمعالجة حالات التدهور الخطيرة التي تعاني منها مختلف عناصر البيئة في الجزائر فضلا عن تأثر التدخل المحلي لحماية البيئة نتيجة غياب وعدم فعالية الإدارة المركزية للبيئة. وهذا في حد ذاته راجع لعدم ملائمة التنظيم القانوني والإداري المحلي لوظيفة حماية البيئة.

- **دراسة آمال ينون (2016)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة سطيف-1- بعنوان"**تحليل تكلفة تحلية مياه البحر- دراسة مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية-**". ومن بين النتائج التي توصلت إليها الباحثة، تصاعد أهمية المياه المحلاة في معالجة اختلال الميزان المائي أين تحسنت جميع مؤشرات التزود بمياه الشرب

eMail : (*) Bouadamkamel@yahoo.fr & (**) Amel.yennoune@yahoo.fr

للمواطن الجزائري خاصة في المدن الكبرى فضلا عن إعادة توجيه المياه التقليدية نحو الزراعة إلى جانب غياب رؤية حقيقية ودراسات لمدى التأثير البيئي لمحطات تحلية مياه البحر على النظم البيئية.

1- جغرافية تحلية مياه البحر في الجزائر: ساهمت الوضعية المائية التي عرفتها الجزائر مطلع الألفية الثالثة في البحث عن بدائل غير تقليدية لزيادة عرضها المائي، فكانت تحلية مياه البحر هي أفضل بديل في ظل توفر المقومات المساعدة على ذلك على غرار مصادر الطاقة والشريط الساحلي.

1-1- دوافع لجوء الجزائر لتحلية مياه البحر: كان لجوء الجزائر لتحلية مياه البحر نتاج مجموعة من الدوافع المرتبطة بطبيعة هذا البديل غير التقليدي من ناحية، وبالواقع المائي الجزائري من ناحية أخرى.

أ) الدوافع المرتبطة بطبيعة تحلية مياه البحر: ترجع هذه الدوافع إلى الخصائص التي تميز صناعة تحلية مياه البحر عن غيرها من الصناعات الأخرى، والتي تعد قاسما مشتركا بين جميع الدول التي اعتمدت هذا الخيار. وتتمثل في:[1]

- عدم خضوع صناعة التحلية للتقلبات المناخية كما أن محطات التحلية يمكن إنشاؤها بالقرب من مراكز الاستهلاك مما يقلل من تكلفة ضخ المياه الجوفية أو مد خطوط أنابيب لتوصيل المياه إلى المناطق النائية؛
- تعتبر تكلفة تشغيل محطات التحلية مرتفعة إلا أن تكلفتها الرأسمالية تعد أقل من تكلفة تشغيل المنشآت التقليدية على غرار السدود إلى جانب عدم ثبات كميات المياه التي يتم حصادها نظرا لعدم انتظام حدوث السيول في المناطق الجافة؛
- تحتوي محطات التحلية على معدات ميكانيكية كالمضخات التي يتم تطويرها باستمرار لاسيما ما يتعلق برفع كفاءتها وزيادة قيمتها الاقتصادية؛ وصناعة تحلية المياه تحول مياه البحر المالحة والمياه الجوفية المالحة والمختلطة إلى مياه ذات مواصفات ممتازة مما يجعلها صالحة لجميع الأغراض المنزلية؛
- صناعة التحلية ليست عليها محاذير سياسية أواجتماعية أوقانونية كتلك المحاذير التي تتعلق بالخزانات المائية الطبيعية أو أحواض الأنهار المشتركة. وتتوافر محطات التحلية في أحجام مختلفة كما أنها تستخدم تقنيات متنوعة مما يجعلها مناسبة لجميع الاستخدامات من المنازل الصغيرة وحتى المدن الكبرى؛
- الاستثمار في صناعة التحلية أكثر جدوى من تمويل مشروعات المياه التقليدية كما أن الوقت المطلوب لإنشاء محطات التحلية أقصر من الوقت الذي يتطلبه مد خطوط أنابيب لتوصيل المياه إلى المناطق النائية.

ب)الدوافع المرتبطة بالحالة المائية في الجزائر: مثلت المعادلة المائية في الجزائر خلال تسعينيات القرن العشرين دافعا قويا نحو تعزيز التوجه لتحلية مياه البحر وذلك بسبب:[2]

- موجات الجفاف التي شهدتها الجزائر على مدار العقود الماضية وخاصة في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، والتي أثرت بشكل كبير على كمية الموارد المائية سواء تلك الموجهة لتغذية الخزانات الجوفية أو تلك الموجهة لملء السدود؛
- محدودية الموارد المائية في شمال البلاد التي تضم كثافة سكانية مرتفعة على الساحل؛ وهذا ماكان له انعكاس كبير على حجم الموارد المائية خاصة الجوفية منها التي تعرضت للضخ المفرط، ووصلت في بعض المناطق لعتبة حرجة. وأصبحت تعبئتها تشكل تهديدا كبيرا لاحتياطاتها من حيث كميتها وتبديد نوعيتها، خاصة وأن عملية حفر الآبار واستغلالها لا تخضع لقانون محدد بل هناك ملكية شبه مطلقة للآبار من قبل المواطنين حتى وإن تم التصريح بها لدى الجهات المعنية؛ فإنها لا تخضع للاستدامة في استغلالها والاستفادة من مياهها في ظل غياب تقنيات تحدد معدل التجدد ومقدار السحب غير المضر؛
- بوادر التغير المناخي التي عرفتها بعض أقاليم البلاد خلال العقد الأخير، والتي ميزها التذبذب الكبير في كمية التساقط (المطر والثلج) من حيث توقيت سقوطها وحتى مكان سقوطها. وهذا ما كان له تأثير كبير على فرص الاستثمار في مجال الموارد المائية التقليدية؛
- توفر الجزائر على شريط ساحلي بطول (1,200) كلم، يضم (14) ولاية تشهد تركز حضري كبير مما أدى إلى زيادة الطلب على مياه الشرب التي بات ضمانها من الموارد التقليدية غير متاح بشكل كلي؛
- وفرة الموارد المالية والطاقوية الضرورية لقيام صناعة تحلية مياه البحر التي تعد صناعة مكلفة جدا خاصة من حيث نوع التقنيات المستخدمة، وكمية الطاقة المستهلكة.

1-2- البدايات الأولى لتحلية مياه البحر في الجزائر: ترجع البدايات الأولى لصناعة التحلية في الجزائر إلى ستينيات القرن العشرين، ويمكن تلخيص أهم المراحل التي مرت بها تحلية المياه في الجزائر في النقاط الآتية:[3]

- سنة1964: شهدت هذه السنة إنشاء أول محطة (وحدة صغيرة) لتحلية مياه البحر على الساحل الغربي لمدينة أرزيو- وهران- بطاقة إنتاج يومي تعادل (573) م^3/اليوم. وأنشئت من قبل الشركة الفرنسية (Veolia Sidem). وكان الغرض الأساسي من إنشاءها هو تلبية احتياجات المنطقة الصناعية. ودخلت حيز الخدمة سنة 1965 باعتماد تقنية التبخير متعدد التأثير(MED)؛
- سنة 1969: شهدت هذه السنة إنشاء ثاني وحدة لتحلية مياه البحر، واحتضنتها أيضا مدينة أرزيو- وهران- بطاقة إنتاج يومي تعادل (3,000) م^3، وأنشئت من قبل شركة (Weir Tchna)؛

- بعدها، توالت عملية إنشاء محطات تحلية صغيرة الحجم بتقنيات التقطير الومضي، التضاغط البخاري لماء البحر. وباستخدام الديلزة الكهربائية والتناضح العكسي للمياه قليلة الملوحة (مياه الآبار)؛
- سنة 1994: تم إنشاء وحدة للتحلية تعمل بتقنية التناضح العكسي في ولاية مستغانم، بطاقة إنتاج تعادل (5,200) م^3/اليوم. وكان الغرض من إنشاءها هو تلبية متطلبات صناعة الورق من المياه؛
- سنة 1996: تم إنشاء وحدة للتحلية بمدينة عنابة تعمل بتقنية التناضح العكسي بطاقة إنتاج تعادل (5,184) م^3/ اليوم، وتم الاعتماد عليها لتوفير احتياجات شركة أسميدال من المياه؛
- سنة 2002؛ وفي إطار المخطط الاستعجالي وبإشراف الحكومة تم إنشاء (21) محطة تناضح عكسي لتحلية مياه البحر. وقدرت الطاقة الإنتاجية لهذه المحطات مجتمعة (57,500) م^3/اليوم، كانت موزعة بين الشريك الجزائري والشريك الألماني؛
- سنة 2005؛ شهد تدشين أول محطة كبرى لتحلية مياه البحر من قبل الرئيس الجزائري؛ وهي محطة كهرامة بمدينة أرزيو- وهران بطاقة إنتاج تعادل (88.6×10^3م^3). ومثل التدشين آنذاك المرحلة الأولى لبرنامج طموح لانجاز(13) محطة كبرى لتحلية مياه البحر بسعة إنتاج إجمالي (2.31) مليون م^3/اليوم ما يعادل (843) مليون م^3/السنة.

1-3- تقنيات تحلية مياه البحر المعتمدة في الجزائر: تنقسم تقنيات التحلية عموما إلى قسمين رئيسيين: التقنيات الغشائية (التناضح العكسي (RO)، الديلزة الكهربائية (ED)) والتقنيات الحرارية (التقطير الومضي متعدد المراحل(MSF)، والتبخير متعدد التأثير(MED) والتضاغط البخار(VC)). وهناك تقنيات جديدة لكنها تعتمد على نفس مبدأ عمل هذه التقنيات. وفي الجزائر، تعتمد تقنية (RO) في أغلب محطات التحلية باستثناء محطة واحدة تعتمد على تقنية (MSF).

أ) **التناضح العكسي (RO):** تعتمد تقنية التناضح العكسي على الظاهرة الطبيعية المعروفة بالخاصية الأسموزية، وهي عملية انتقال المياه العذبة من المحلول الملحي الأقل تركيز إلى المحلول الملحي الأعلى تركيز من خلال أغشية شبه نفاذية مما يسبب فرق ضغط في جانبي الغشاء يسمى الضغط الأسموزي. فعند بذل ضغط على المحلول الملحي يفوق الضغط الأسموزي، تبدأ المياه العذبة بالتدفق من المحلول الملحي إلى الجهة المقابلة من الغشاء.[4]

ب) **التبخير الومضي متعدد المراحل (MSF):** تعتمد هذه التقنية على عملية التبخير الومضي أي يلزم تسخين الماء المالح إلى درجة حرارة أعلى من درجة الغليان (عند ضغط معين) ثم فجأة يضخ الماء المالح الساخن إلى غرفة عند ضغط اقل من ضغط الغليان، فيحدث التبخر الفجائي (الومضي). ويتكون البخار والذي يتم تكثيفه ليصبح الماء المنتج.[5]

1-4- خريطة تحلية مياه البحر في الجزائر: تطورت خريطة التحلية في الجزائر مع اعتماد المخطط الاستعجالي لسنة 2002 سواء من حيث سعة المحطات أو من حيث الطاقة الإنتاجية (2×10^3- 500×10^3) م^3/ اليوم.

أ) محطات التحلية صغيرة الحجم: (2,000- 5,500) م^3/اليوم: أنشأت الجزائر في البداية، وحدات تحلية صغيرة الحجم من النوع المتنقل. وكانت موجهة لتزويد السكان بمياه الشرب. وتراوحت طاقتها الإنتاجية بين (2,000- 5,500) م^3/اليوم. وقد تم إنشاء هذه المحطات من قبل:

- الشركة الألمانية (LINDE-KCA)؛
- الشركة الجزائرية (Hydro-Traitement).

وقد توقفت أغلب المحطات الصغيرة عن الخدمة باستثناء عدد قليل جدا(03 محطات) تم إعادة تحويلها لولايات أخرى في إطار دعم قدرات التزود بمياه الشرب خاصة في المراكز الحضرية. ويرجع سبب ذلك لدخول محطات التحلية الكبرى الخدمة أين تمتاز بسعاتها الإنتاجية المرتفعة، والأهم بتكلفتها المنخفضة مقارنة بالمحطات الصغيرة (الجدول رقم (01)).

ب) محطات التحلية الكبرى: الطاقة الإنتاجية: (88.6×10^3-500×10^3) م^3/اليوم: تحصي الجزائر اليوم (10) محطات تحلية كبرى في الخدمة (في انتظار بداية إنتاج محطة المقطع في وهران). مقابل محطتين (الشط وواد السبت) لم ينطلق في انجازها بعد. وتتراوح سعات هذه المحطات بين (88.6×10^3-500×10^3) م^3/اليوم. وقد أنفقت الجزائر مبالغ مالية كبيرة لإنشاء هذه المحطات وفق عقود الشراكة (BOOT)، أين يرجع فيها النصيب الأكبر للشريك الأجنبي بنسبة (51%) باستثناء محطة كهرامة (95% للجزائر) والحامة (70% للشريك الأجنبي) (الجدول رقم (02)).

2- مساهمة تحلية مياه البحر في توفير مياه الشرب: تمكنت الجزائر منذ تبنيها لخيار تحلية مياه البحر مطلع الألفية الثالثة من تخفيف الضغط على مواردها المائية التقليدية (السطحية منها والجوفية). وارتفعت مساهمة المياه المحلاة في الميزان المائي لتبلغ (14%) سنة 2015.[6]

2-1- تطور إنتاج الماء المحلى في الجزائر خلال الفترة (2005-2015): منذ دخول أولى محطات التحلية الكبرى (كهرامة) الخدمة سنة 2005، بدأ إنتاج المياه المحلاة يعرف نموا من سنة إلى أخرى خاصة مع التحسين المستمر الذي واكب عمل هذه المحطات التي تضم مخابر لتحليل ورصد نوعية المياه المحلاة المنتجة وجودتها. ورغم

أن المحطات الكبرى لا تعمل بطاقاتها الإنتاجية التصميمية مائة في المائة إلا أن الإنتاج الفعلي تحسن بشكل كبير مع مطلع سنة 2010، ليبلغ (1,700) مليون م^3 سنة 2015 (الجدول رقم (03)).

وقد كان لتطور الإنتاج اليومي من الماء المحلى دورا محوريا في تحسن المؤشرات المرتبطة بالتزود بمياه الشرب أين تحسنت جميع المؤشرات (حجم المياه المنتجة، معدل التزود اليومي ومعدل التغطية بالشبكة) (الجدول رقم (04)).

2-2- الوزن النسبي للماء المحلى في الميزانية المائية لبعض الولايات: تصاعدت أهمية المياه المحلاة في الجزائر في السنوات الأخيرة، وبرز وزنها كمصدر أساسي لمياه الشرب في المدن الكبرى التي عرفت كثافة سكانية مرتفعة جسدتها الهجرة الكبيرة من الريف نحو المدينة. وهذا ما أدى إلى ظهور تجمعات حضرية كبيرة في العاصمة، وهران وتلمسان. فكان لمياه البحر المحلاة دورا في تخفيف العجز الذي لازم الميزان المائي الوطني، وتحسنت حصة المواطن الجزائري من مياه الشرب فضلا على أنها أصبحت متاحة يوميا في العديد من المدن (الجدول رقم (05) و الجدول رقم (06)).

2-3- مدى ملائمة المياه المحلاة للشرب طبقا للمعايير المعتمدة دوليا: تشير مختلف الآراء الصادرة عن الجهات ذات الصلة بمحطات تحلية مياه البحر(خاصة المسئولين لدى شركة الطاقة الجزائرية والجزائرية للمياه)، أن الماء المحلى الذي تنتجه محطات التحلية في الجزائر ذو نوعية ممتازة ويتلاءم ومعايير منظمة الصحة العالمية (الجدول رقم (07)). كما أن المراقبة المستمرة لنوعية المياه التي تغذي محطات التحلية وصولا إلى عملية الإنتاج ثم التوزيع لها الأثر الكبير في تقديم ماء محلى بجودة ممتازة في ظل توفر مخابر تحليل لهذه المياه تعمل يوميا ولمدة (24/24) سا. وهناك من يؤكد على أن نوعية الماء المحلى أفضل من نوعية الماء الذي توفره بعض السدود.

وساعدت الخصائص التي تتوفر عليها مآخذ مياه البحر التي تغذي محطات التحلية في الجزائر في التأثير في نوعية الماء المحلى المنتج انطلاقا من التركيز على المواقع التي تمتاز مياهها بدرجة مقبولة من الجودة (من حيث درجة الملوحة والحرارة) وغير معرضة للتلوث بشكل دوري (الجدول رقم (08)).

3- تحلية مياه البحر وحماية البيئة في الجزائر: تنتج محطات تحلية مياه البحر في الجزائر على غرار باقي محطات التحلية في العالم، نوعين من المنتج النهائي غير المرغوب فيه: المحلول الملحي والانبعاثات الغازية التي تعتبر غير مرغوبة بالنسبة لصناعة تحلية مياه البحر بالنظر لتأثيراتهما السلبية على البيئة بنظمها المختلفة. هذه التأثيرات، التي تعد معروفة على المستوى العام لكن تحديدها بشكل دقيق لكل محطة ولكل اقتصاد لازال يخضع لسلسلة من المعايير والردود السريعة للقائمين على شؤون هذه المحطات خاصة في الجزائر.

3-1- الانبعاثات الغازية: إن تقدير الانبعاثات الغازية الصادرة عن محطات تحلية مياه البحر في الجزائر ليس بالأمر اليسير خاصة في ظل تنوع المصادر المسئولة عن انبعاث هذه الغازات:

أ) تعد محطات التحلية مستهلكا رئيسيا للطاقة؛ هذه الطاقة، التي تولد من مصادر أحفورية (نفط وغاز طبيعي). وتتباين كمية الانبعاثات الصادرة تبعا لمصدر الطاقة المستخدم في توليد الطاقة الكهربائية لعمل محطات التحلية؛

ب) الانبعاثات المرتبطة بالكيميائيات المستخدمة في المعالجة الأولية تحديدا، والتي تتركز بدرجة أساسية في محطات (RO)[7]؛

ج) الانبعاثات الناتجة أيضا عن تعويض الفلتر ومخلفات الصرف...الخ.

وتستهلك محطات التحلية كميات مرتفعة من الطاقة (الطاقة الكهربائية فقط بالنسبة لمحطاتRO والحرارية والكهربائية بالنسبة للمحطات الحرارية) (الجدول رقم (09)). وباستثناء محطة كهرامة الحرارية، فإن جميع المحطات العاملة في الجزائر تعتمد على الطاقة الكهربائية في عملها أين تتباين كمية الاستهلاك من محطة إلى أخرى (الجدول رقم (10)). ورغم أنه لا تتوفر إحصائيات شاملة لمقدار الكمية التي تستهلكها محطات التحلية فعليا من إجمالي الطاقة المنتجة في الجزائر إلا أن الواقع يؤشر لكميات مرتفعة خاصة مع الدعم المرتفع الذي تحظى به أسعار الطاقة، والذي انعكس بشكل سلبي على التكلفة الحقيقية للمتر المكعب المنتج من الماء المحلى، والذي جعل من سعر بيع الماء المحلى مرتفعا نسبيا (الجدول رقم (11)).

وتشير الآراء الصادرة عن الجهات المعنية لدى شركة الطاقة الجزائرية، أن جميع محطات التحلية العاملة في الجزائر تعتمد على الطاقة الكهربائية المولدة عن طريق الغاز الطبيعي الذي يتم حرقه خارج محطات التحلية، بما يؤشر إلى أن هناك تلوث صفري بالنسبة للمحطات الغشائية (RO) والاستثناء الوحيد هو محطة كهرامة التي تعمل بتقنية (MSF).[8]

لكن هذه الحقيقة قد تكون منافية للواقع ولو بشكل جزئي على اعتبار أن هناك كما هائلا من الكيميائيات التي تستخدم بشكل يومي في محطات التحلية، والتي ينتج عنها انبعاثات متباينة كما سبق توضيحه. ورغم أن الجميع يؤكد أن محطات التحلية التي أنجزت أخذت بعين الاعتبار كافة الجوانب البيئية والتأثيرات المحتملة، إلا أن الحقيقة أن الحديث عن انبعاثات غازية لمحطات التحلية في الجزائر أمر غير وارد على الأقل بشكله العام كمصدر من مصادر التكلفة

البيئية مع العلم أن شركة المشروع التي تتولى مهمة العقود المرتبطة بالصيانة والهندسة على مستوى جميع محطات التحلية تتوفر على إدارة خاصة بالبيئة والصحة والسلامة.

أما الكيميائيات المصروفة بالنسبة لمحطات التحلية في الجزائر فإنها مرتبطة بكثافة المعالجة الأولية التي ترتبط أساسا بنوعية مياه البحر إلى جانب تلك المستخدمة في تنظيف الأغشية والفلتر.

وأكدت جميع الدراسات التي أجريت على المستوى العالمي ارتفاع تكلفة انبعاثات غاز(Co_2) لمختلف تقنيات التحلية خاصة بالنسبة للمحطات التي تعتمد على التقنيات الحرارية (MSF+MED)، وترتكز على الطاقة الأحفورية في عملها (الجدول رقم (12)). لذلك بدأت التحلية باستخدام الطاقة المتجددة (خاصة الشمسية منها) تأخذ مكانا لها ضمن خريطة التحلية العالمية.

3-2- المحلول الملحي: إلى جانب الانبعاثات الغازية التي تنتجها محطات تحلية مياه البحر في الجزائر كأهم المنتجات غير المرغوب فيها، فإنه يوجد منتج ثان غير مرغوب فيه (على الأقل في الوقت الراهن) رغم المنافع التي يمكن أن يمنحها للجزائر إذا ما تم إعادة تدويره واستعادته كمنتج مفيد للإنسان والبيئة على حد سواء.

هذا المنتج هو المحلول الملحي الذي تنتجه محطات التحلية بنوعيها الحرارية والغشائية، والذي يحتوي على نسبة تركيزات مرتفعة جدا من الأملاح والكيميائيات التي تم استخدامها أثناء المعالجة الأولية والثانوية. وتنتج الجزائر كميات هائلة من المحلول الملحي ترتبط أساسا بمقدار الكميات المأخوذة لإنتاج المياه المحلاة التي تتجاوز (1.5) مليون م^3 يوميا بما يعطي تقدير لحجم المحلول الملحي الناتج عن هذه الكميات يتجاوز ملايين الأمتار المكعبة بأضعاف (الجدول رقم (13)).

وأثبتت جميع الدراسات أن للمحلول الملحي تأثير سلبي على النظم البيئية البحرية خاصة إذا تم التخلص منه بشكل مباشر في البحر دون تخفيف تراكيزاته. وأهم التأثيرات:[9]

- ارتفاع درجة حرارة المحلول الملحي (10- 15) درجة مئوية، تزيد من درجة حرارة مياه البحر المحيطة، هذا الفرق يكون له آثار سلبية على النظم البيئية البحرية؛
- يعد الكلورين أهم المواد المستخدمة في مقاومة اتساخ الأغشية في محطات التحلية التي تعمل بتقنية (RO)، ولكن تفاعل الكلورين مع المركبات العضوية في مياه البحر يكون عددا كبيرا من مركبات الكلورايد والهالوجينات الثانوية التي أوضحت العديد من الدراسات أنها مركبات مسرطنة وضارة للحياة البحرية؛
- إن تركيز الأملاح الذائبة الكلية في المياه العادمة الناتجة عن محطات التحلية قد يزيد كثيرا عن مستوياته في مياه البحر الطبيعية مما يؤثر سلبا على الكائنات البحرية القاعية.

وفي هذا المنحى، تشير جميع الدراسات إلى أن التكاليف الناتجة عن التخلص من المحلول الملحي في الجزائر غير معروفة لحد اليوم، ونفس الأمر بالنسبة لتأثيرها على البيئة الذي يرفض القائمين والمسئولين عن محطات التحلية الحديث عنه. ويؤكدون أن هذه الجوانب تم أخذها بعين الاعتبار عند تشييد المحطات، وأن عملية التخلص من المحلول الملحي ملائمة ومطابقة للمعايير التي تحافظ على سلامة البيئة حيث يتم مراعاة الخصائص البيئية في تشييد قنوات صرف المحلول الملحي من حيث عمقها وطولها (الجدول رقم (14)).

3-3- الجوانب المرتبطة بحماية البيئة في محيط محطات تحلية مياه البحر: ربما لا يوجد تشريع بيئي خاص بمحطات تحلية مياه البحر في الجزائر بشكل صريح، لكن كل ما يتعلق بالبيئة فهو يندرج ضمن التشريع البيئي. والجزائر غنية بالقوانين التي تنظم حماية النظم البيئية على اختلاف أنواعها وخاصة المائية منها هذا من جهة، ومن جهة أخرى تحظى مشاريع تحلية مياه البحر تحديدا بدعم كبير من قبل الحكومة. وهذا ما توج في شكل شراكة وتعاون مع العديد من الدول والمنظمات فيما يتعلق بتطوير التقنيات وأيضا دراسة مختلف الجوانب الفنية والبيئية لهذه المشاريع ، ومحاولة جعلها البديل التنموي الأفضل لاستدامة المياه في المستقبل القريب والبعيد للجزائر تحديدا ودول الندرة المائية عموما. وسنستعرض بعض الجوانب المتعلقة بهذا في النقاط التالية:

أ) بموجب قانون المالية لسنة 2002، تم إنشاء رسم تكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي، وهذا وفقا لحجم المياه المنتجة وعبء التلوث الناجم عن النشاط الذي يتجاوز حدود القيم المحددة. ويحدد مبلغ هذا الرسم بالرجوع إلى المعدل الأساسي السنوي للرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة، ومعامل مضاعف يتراوح بين(01) و(05) تبعا لمعدل تجاوز القيم المسموح بها أما حاصل هذا الرسم فيخصص على النحو التالي:[10]

- (50%) لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث؛
- (20%) لفائدة ميزانية الدولة؛
- (30%) لفائدة البلديات.

ب) الرسم التحفيزي المتعلق بتخفيف الضغط على الساحل: وهذا الرسم الغرض منه هو تشجيع قيام منشآت نظيفة تطبق التكنولوجيات النظيفة وغير الملوثة ووسائل أخرى متعلقة بإدراج تكلفة المدخلات الايكولوجية، والمنصوص عليها في إطار السياسة الوطنية المندمجة والتنمية المستدامة للساحل والمناطق الشاطئية؛

ج) كما صدرت العديد من المراسيم والقوانين التي تحدد كيفية استغلال الموارد الساحلية وتثمينها بشكل يضمن سلامة الساحل، وأهمها القانون رقم 02-2002 ليوم 05 فيفري، والمتعلق بحماية وتثمين الساحل، والذي نص على أن حماية الساحل هي عبارة عن تعاون وثيق بين الدولة والجماعات الإقليمية والمنظمات والجمعيات التي تعمل في هذا المجال وتركز على مبادئ التنمية المستدامة، وأهم النقاط التي انطوى عليها:[11]

- توجيه توسع المراكز الحضرية نحو مناطق بعيدة عن الساحل وعن الشاطئ البحري؛
- تنمية وترقية النشاطات على الساحل، يجب أن يتم في إطار اقتصادي وبيئي بما يساهم في المحافظة على الموارد الساحلية.

وتتعاون الجزائر مع العديد من الدول في مجال حماية بيئتها، خاصة ما تعلق منها بمحيط عمل محطات التحلية. وربما الاتفاق الذي أبرمته الجزائر مع الكويت، وصدر في الجريدة الرسمية بتاريخ2011، يعد أهمها على الإطلاق. وأهم ما جاء فيه:[12]

- التخطيط الاستراتيجي لتحلية مياه البحر؛
- توحيد المواصفات القياسية لمعدات تحلية مياه البحر؛
- أساليب وتشغيل هذه المنشآت؛
- استخدام التقنيات المختلفة لتحلية مياه البحر مثل:MSF, RO, MED وإمكانية الدمج بينها؛
- الدراسات والمناهج المتبعة لإعداد الملفات التقنية والمالية في مشاريع التحلية؛
- الدراسات العملية داخل محطات تحلية مياه البحر؛
- إجراء البحوث المشتركة في مختلف أوجه نشاطات الري والمياه ولاسيما في ميدان تحلية المياه...الخ.

4- النتائج ومناقشتها.

1) تحسنت مؤشرات التزود بمياه الشرب للفرد الجزائري بشكل كبير خاصة مطلع الألفية الثالثة، ويرجع سبب ذلك للإستراتيجية التي تبنتها الدولة ضمن مخططاتها التنموية الثلاثة (برنامج الإنعاش، دعم النمو وتوطيد النمو) التي حظي فيها قطاع المياه بأهمية كبيرة سواء من حيث حجم الأغلفة المالية أو حجم المشاريع التي تم برمجتها. وكان لتحلية مياه البحر البديل غير التقليدي حصة الأسد في ذلك؛ هذا البديل الذي حقق الأهم للجزائر وحسن إيراداتها المائية خاص ما ارتبط بمؤشرات التزود بمياه الشرب (الجدول رقم04) حيث:

- ارتفع حجم مياه الشرب المنتجة من (1.25) مليار م^3 سنة 1999[13]ليبلغ (3.6) مليار م^3 سنة 2015؛
- تحسن معدل التوصيل بشبكة التغذية بمياه الشرب من (78%) سنة 1999 إلى (98%) سنة 2015(مع نسبة 100% في المراكز الحضرية)؛
- ارتفع نصيب الفرد اليومي من (123) لتر سنة 1999 إلى (180) لتر سنة 2015.

ويرجع سبب هذا التحسن، للدور المحوري لمياه البحر المحلاة التي ساهمت بشكل كبير في زيادة العرض المائي خاصة في المناطق الحضرية والولايات الكبرى التي ارتفعت حصتها لتصل (50%) على غرار وهران خاصة وأنها متاحة بشكل يومي ولا تخضع لتقلبات المناخ. وإذا تم انجاز محطتي (الشط وواد السبت) سوف ترتفع حصيلة المياه المنتجة إلى (2.31) مليون م^3 يوميا (وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى).

2) أثبتت جميع الدراسات التي أجريت حول تحلية مياه البحر في العالم أن لها تأثيرات سلبية خطيرة على النظم البيئية (خاصة البحرية منها)، وحددت الأسباب الكامنة وراء ذلك:

- ارتفاع كمية الطاقة المستهلكة على مستوى محطات التحلية، والتي يتم توليدها اعتمادا على المصادر الأحفورية (ينتج عنها آلاف الأطنان من الغازات المسببة للاحتباس الحراري على غرار ثاني غاز ثاني أكسيد الكربون (Co_2)، أكاسيد الأزوت (No_x) وأكاسيد الكبريت (So_x))...؛
- ارتفاع الكيميائيات المستخدمة أثناء المعالجة الأولية والثانوية، وهي أكبر بالنسبة للمحطات الغشائية (RO) والتي ينتج عنها غازات متنوعة؛
- ارتفاع درجة حرارة وملوحة المحلول الملحي الناتج عن محطات التحلية، والذي يعاد للبحر كما أنه يحتوي على مكونات عديدة ناتجة بدرجة أساس عن المعالجة الأولية مما يجعل تأثيره أكبر على النظم البيئية البحرية.

وإذا أسقطنا هذه الجوانب على الجزائر واعتمادا على الجداول الواردة نجد:

- ارتفاع كمية الطاقة المستهلكة على مستوى محطات التحلية لسعة إنتاج (1,700) مليون م^3/اليوم رغم أن الطاقة المستهلكة كهربائية بالنظر لاعتماد الغاز الطبيعي في توليدها (أقل إصدارا للغازات)، كما أن عملية حرقه تتم خارج محطات التحلية. وهذا ما يؤشر لانبعاثات غازية صفرية (إذا ما استثنيانا محطة كهرامة) حسب المعلومات المستقاة من شركة الطاقة الجزائرية.

لكن تستخدم محطات التحلية في الجزائر كيميائيات عديدة بالنظر لاعتمادها على تقنية (RO) التي تتطلب معالجة أولية كثيفة. وهذا ما يدل على أن هناك انبعاثات ناتجة عن هذا الجانب لكن قياس مثل هذه الغازات، ومتابعة مسارها داخل محطات التحلية لم يلمس له وجود لدى الجهات المعنية.

- تنتج محطات التحلية في الجزائر ملايين الأمتار المكعبة من المحلول الملحي والتي تعاد مباشرة للبحر لكن يصر الجميع على أن عملية تصميم قنوات التخلص من المحلول الملحي أخذت بعين الاعتبار خصائص هذا المحلول ومدى تأثيره على البيئة؟؟؟

بشكل عام، تحلية مياه البحر في الجزائر تم اعتمادها لتوفير مياه الشرب أكثر من الاهتمام بحماية البيئة رغم أن آلية إنشاء هذه المحطات تضم شركة المشروع التي تتوفر على إدارة للبيئة والصحة والسلامة. لكن هل هناك فعلا دراسات لمدى التأثير البيئي للمحلول الملحي على البيئة البحرية أو أساليب لمتابعة حجم الانبعاثات الغازية الصادرة بشكل دوري في محطات التحلية بالجزائر؟ لا توجد مثل هذه الجوانب على مستوى محطات التحلية حسب المعلومات التي تم تحصيلها من شركة الطاقة الجزائرية. وهذا ما ينفي الفرضية الثانية، أين تصبح حقيقة لا يوجد تأثير لتحلية مياه البحر في الجزائر على البيئة لا بسبب إجراءات الحماية التي وفرتها محطات التحلية لكن بسبب غياب مفهوم حماية البيئة ضمن أجندة هذه المحطات.

وربما ما يهم الجزائر وسائر الدول التي تبنت صناعة تحلية مياه البحر هو تخفيض تكلفة المتر المكعب المنتج من الماء المحلى، التي لازالت مرتفعة رغم التحسينات العديدة التي شهدتها تقنيات التحلية. وقد ترتفع أكثر لو تم أخذ التأثيرات البيئية التي تنتجها محطات التحلية فعليا (الجدول رقم (15)).

- الخلاصة:

لا تزال الدراسات بشأن الآثار التي تخلفها محطات تحلية مياه البحر على النظم البيئية في الجزائر محدودة، ولا يزال العمل على تدقيق المخاطر الناتجة عن طرح المحلول الملحي دون معالجة في مياه البحر غير مضبوط. كما أن الهدف الأساسي، هو إنتاج مياه محلاة لتزويد السكان بمياه الشرب دون النظر ولو بشكل دقيق لما يمكن أن يترتب على هذه التكنولوجيات من مخاطر مزمنة. فتصبح مقولة أن تحلية مياه البحر، هي بديل تنموي مستدام لمواجهة الندرة المائية مجرد شعار أجوف يحمل في جنباته تناقضات عديدة يكرسها حجم الآثار الكامنة على النظم البيئية.

وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها، تتمثل أهم الاقتراحات التي يمكن الخروج بها من هذه الدراسة:

- تدعيم أوجه التعاون الفني والتقني مع المنظمات المتخصصة في مجال البيئة والمياه، بما يساعد على إعطاء رؤية واضحة للقائمين على محطات التحلية حول الاستخدام الرشيد لمدخلات ومخرجات هذه المحطات خاصة وأن جميعها تتركز على ساحل المتوسط الذي يعد بحرا مغلقا ويتعرض لتأثيرات عديدة؛
- تحديث أقسام خاصة بالبيئة على مستوى محطات التحلية تعمل باستقلالية تامة، وتزود بكل التجهيزات الضرورية لمتابعة الأداء البيئي لمحطات التحلية اعتمادا على الطاقات البشرية المتخصصة في هذا الجانب.
- تعزيز البحوث الميدانية في مجال تطوير الطاقات المتجددة ودراسات الجدوى البيئية والفنية، بشأن تطبيقها في صناعة تحلية مياه البحر خاصة مع التطور الذي شهدته هذه الدراسات في الدول التي وطنت صناعة التحلية على أراضيها؛
- تكثيف الدراسات البيئية المتخصصة في تحلية مياه البحر، وخاصة ما تعلق منها بكيفية معالجة آثار المحلول الملحي. وذلك بإنشاء معاهد متخصصة على المستوى الوطني كما هو حاصل في المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي بشكل عام؛
- ضرورة تعزيز المنظومة التشريعية بقوانين بيئية صارمة ودقيقة فيما يتعلق بمحاربة التلوث، والعقوبات الردعية وفق ما تنص عليه المبادئ المتعارف عليها دوليا في مجال حماية البيئة البحرية تحديدا؛
- فسح المجال أمام الباحثين والمتخصصين الجزائريين بزيارات ميدانية لمحطات تحلية مياه البحر من أجل الوقوف على نقاط قوتها وضعفها بما يساعد على بلورة أرضية تعاون خصبة بين هذه المحطات والباحثين في المؤسسات الجامعية ومراكز البحوث الأخرى.

- ملحق الجداول والأشكال البيانية:

الجدول رقم (01): محطات تحلية مياه البحر صغيرة الحجم (Monoblocs)

المحطة	الولاية	السعة (م^3/اليوم)	الملاحظة
غزوات-1-	تلمسان	2,500	متوقفة
غزوات-2-	تلمسان	2,500	متوقفة
بوزجار	عين تموشنت	5,000	متوقفة
شط الورد	عين تموشنت	5,000	متوقفة
بوسفر	وهران	5,500	في الخدمة

الكثبان	وهران	5,000	في الخدمة
تنس	الشلف	5,000	متوقفة
بوسماعيل	تيبازة	5,000	متوقفة
زرالدة	الجزائر	5,000	متوقفة
عين البنيان	الجزائر	5,000	متوقفة
شط النخيل	الجزائر	2,500	في الخدمة
تيقزيرت	تيزي وزو	2,500	متوقفة
سكيكدة-1-	سكيكدة	5,000	متوقفة
سكيكدة-2-	سكيكدة	2,000	متوقفة
المجموع		57,500	

المصدر: المديرية الفرعية للموارد المائية غير التقليدية، وزارة الموارد المائية والبيئة.

الجدول رقم (02): محطات التحلية الكبرى

اسم المحطة	طاقة الإنتاج (10^3م^3/اليوم)[1]	رأس المال (مليون دولار)[2]	دخول الخدمة[2]	الشركاء[1]
كهرامة- وهران-	88.6	401	أوت:2005	-Black &Veatch (Afrique du sud) :05% -Algerian Energy company : 95%
الحامة- الجزائر-	200	258	فيفري:2008	- GE Ionics (Etat-unis) :70% - Algerian Energy company : 30%
سكيكدة	100	136.1	مارس:2009	- Geida (Befesa /Sadyt) Espagne : 51% - Algerian Energy company : 49%
بني صاف- عين تموشنت-	200	239.9	ديسمبر:2009	- Geida /Cobra(Espagne) :51% - Algerian Energy company : 49%
سوق الثلاثاء- تلمسان-	200	251.1	ماي:2011	-Malakoff&Hyflux (Malaisie /Singapour) :51% - Algerian Energy company : 49%
فوكة- تيبازة-	120	180.5	جويلية:2011	- Acciona/SNC Lavalin (Espagne&Canada) :51% - Algerian Energy company : 49%
مستغانم	200	227.1	سبتمبر:2011	- Inima/Aqualia(Espagne) :51% - Algerian Energy company : 49%
كاب جنات- بومرداس-	100	138	أوت:2012	- Inima/Aqualia(Espagne) :51% - Algerian Energy company : 49%
المقطع- وهران-	500	491.9	في انتظار تسليم الماء المحلى	- Hyflux Group(Espagne) :51% - Algerian Energy company : 49%
تنس- الشلف-	200	263.9	جويلية:2015	- Befesa Agua(Espagne) :51% - Algerian Energy company : 49%
حنين- تلمسان-	200	291.3	جويلية:2012	- Geida (Befesa/Sadyt) Espagne :51% - Algerian Energy company : 49%
واد السبت-تيبازة-	100	لم ينطلق في إنجازها بعد		
الشط-الطارف-	100			

المصدر: شركة الطاقة الجزائرية (AEC) .

الجدول رقم (03): تطور إنتاج الماء المحلى في الجزائرخلال الفترة (2005-2014) تبعا لمحطات التحلية الكبرى

اسم المحطة	سنة بداية الإنتاج	الإنتاج الفعلي السنوي
كهرامة	2005	226,303,773
الحامة	2008	390,230,784
سكيكدة	2009	170,420,990
بني صاف	2009	290,061,910
فوكة	2011	124,375,818
سوق الثلاثاء	2011	192,244,454
مستغانم	2011	174,034,660
حنين	2012	75,595,874
كاب جنات	2012	71,710,941
المجموع		1,714,979,204

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على: المعطيات المحصلة من شركة الطاقة الجزائرية (AEC).

الجدول رقم (04): تطور مؤشرات التزود بمياه الشرب (2010- 2015)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
حجم مياه الشرب المنتجة (مليار م^3)	2.75	2.9	3.0	3.1	3.6	3.6
معدل التزود اليومي (ل/الفرد/اليوم)	168	170	172	175	178	180
معدل التغطية بالشبكة (%)	92	94	95	95	97	*98

*:معدل التغطية في الوسط الحضري (100%).

المصدر: المديرية العامة للتزود بمياه الشرب - وزارة الموارد المائية والبيئة-.

الجدول رقم (05): حصة السكان المستفيدين من الماء المحلى تبعا لكل محطة

اسم المحطة	عدد السكان
كهرامة	540,000
الحامة	سكان العاصمة
سكيكدة	666,666
بني صاف	1, 333,330
مستغانم	1,333,320
فوكة	666,660
كاب جنات	666,660
سوق الثلاثاء	1,333,320
حنين	1,333,320
المقطع	1,333,320
الطارف	-
تنس	999,990
واد السبت	-

Source: L'Algérienne des eaux, **dessalement de l'eau de mer**, consulté le : 10/05/2015, disponible sur le site: http://www.ade.dz/dessalement/dessal.php.

الجدول رقم (06): مساهمة مياه البحر المحلاة في التغذية بمياه الشرب (المحطات الكبرى+ محطات Monoblocs)

معطيات متوسطة للمحطات التي في الخدمة			
الجزائر	إنتاج الماء المحلى(م³/اليوم)	225,000	(%20)
	الإنتاج الإجمالي(م³/اليوم)	1,100,000	
وهران	إنتاج الماء المحلى(م³/اليوم)	206,000	(%54)
	الإنتاج الإجمالي(م³/اليوم)	380,000	
سكيكدة	إنتاج الماء المحلى(م³/اليوم)	85,000	(%45)
	الإنتاج الإجمالي(م³/اليوم)	189,000	

المصدر: المديرية العامة للتزود بمياه الشرب - مديرية حشد الموارد المائية-، وزارة الموارد المائية والبيئة.

الجدول رقم (07): معايير منظمة الصحة العالمية لمياه الشرب

المعايير العضو حسية	ORGANOLEPTIQUE
اللون	la couleurاللون
عديم الذوق	le gout الذوق
عديم الرائحة	l'odeur الرائحة
المعايير الفيزيوكيميائية	PHYSIO-CHIMIQUE
(وحدة تعكر الماء النيفليومتري) 0-5	la turbidité NTU التعكر
^{0}م15-25	température الحرارة
8.5 -6.5	ph
0.6 -0.2	la salinité(mg/l)الملوحة
300-600	conductivitéالناقلية
200-250	Chlorures (ml/l)
100-200	calcium(mg c^{++}/l)الكالسيوم
30-50	magnésium(mg mg^{++}/l)المغنزيوم
1000	TDS(mg/l) الأملاح الصلبة المذابة
0	TA(F^0) القلوية البسيطة
50	TAC(F^0) القلوية الكلية
15-50	THT(F^0) القساوة الكلية
0.5	chlore résiduel(mg/l) الكلور المتبقي
المعايير البكتريولوجية	BACTEROILOGIQUE
0	Coliforme totaux (nbre/100ml)
0	Coliforme fécaux (nbre/100ml)
0	E-coli (nbre/100ml)
0	Streptocoque fécaux (nbre/100 ml)

المصدر:منظمة الصحة العالمية، **دلائل جودة مياه الشرب**،
متوفر على الرابط: http://www.who.int/entity/water-sanitation-health/ar/

الجدول رقم (08): خصائص قنوات اقتطاع مياه البحر لبعض محطات التحلية في الجزائر

	تنس	فوكة	مستغانم	حنين	سكيكدة
السعة (10^3 م³/اليوم)	200	120	200	200	100
العدد	02	02	02	01	01
الطول (م)	480	900	2,490	903	1,000
العمق (م)	10	15	16	18	17
القطر (ملم)	1,800	1,600	1,800	2,400	1,600

المصدر: شركة الطاقة الجزائرية (AEC).

الجدول رقم (09): استهلاك الطاقة تبعا لتقنيات التحلية

التقنية	الطاقة الحرارية (كيلوواط ساعي/م^3)	الطاقة الكهربائية (كيلوواط ساعي/م^3)	الطاقة الكلية (كيلوواط ساعي/م^3)
MSF	7.5 -1.2	04 -2.5	16 -10
MED	07-04	02 -1.5	09 -5.5
SWRO	-	(04 -03)	04 -03
BWRO	-	2.5 -0.5	2.5 -0.5

Source: Noreddine Ghaffour et al, **Technical Review and Evaluation of The Economics of Water Desalination Current and Future Challenges for Better Water Supply Sustainability**, Desalination, n° 309, 2013, p: 201

الجدول رقم (10): كمية الطاقة المستهلكة في محطة بني صاف (الطاقة الإنتاجية: 200,000 م3/اليوم)

السنوات	كمية الطاقة المستهلكة (كيلوواط ساعي/م^3)
2011	4.05-3.95
2012	4.98-3.98
السداسي الأول من2013	4.15-3.98

Source : Beni safwater company, **récupération d'énergie dans le dessalement d'eau de mer par osmose inverse**, journée mondial de l'eau, p04, 22mars2014, disponible sur le site : www.benisafwater.com.

الجدول رقم (11): سعر بيع الماء المحلى في الجزائر

المحطة	سعر البيع (دولار/م^3)
كهرامة	0.8500
الحامة	0.8521
سكيكدة	0.7400
بني صاف	0.6994
سوق الثلاثاء	0.7725
مستغانم	0.7257
كاب جنات	0.7257
حنين	0.8299
فوكة	0.7500
المقطع	0.5577
تنس	0.5885

المصدر: آمال ينون، **تحليل تكلفة تحلية مياه البحر- دراسة مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية-**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف-1-، الجزائر، 2016، ص:170.

الجدول رقم (12): تكلفة انبعاثات (CO2) لمختلف تقنيات التحلية

تقنية التحلية	Kg-co_2/m^3	حصة co_2 (دولار/م^3)
MSF	25.0 -20.4	0.50 -0.41
[14]MSF Cogen	15.6 -13.9	0.31 -0.28
MED	17.6 -11.8	0.35 -0.24
MED Cogen	8.9 -8.2	0.16 -0.12
SWRO	6.0 -3.4	0.12 -0.07

Source: Escwa (Economic and Social Commission for western Asia), **Role of Desalination Addressing Water Scarcity**, Escwa Development Report3, United Nations, USA,2009, p:28.

الجدول رقم (13): التركيب الكيميائي للمحلول الملحي وعلاقته بمياه التغذية

الأيونات	ماء البحر (ملغ/ل)	المحلول الملحي (ملغ/ل)	النسبة (محلول ملحي/ماء البحر)
Ca^{++}	962	1,583	1.64
Mg^{++}	1,021	1,909	1.87
Na^{+}	11,781	19,346	1.64
K^{+}	514	830	1.61
NH_4^{+}	0,004	0,005	1.25
HCO_3^{-}	195	256	1.31
SO_4^{-}	3,162	5,548	1.75
Cl^{-}	21,312	43,362	2.03
F^{-}	1.5	1.9	1.26
NO_3^{-}	2.6	4	1.54
$CaCO_3$	6,600	11,800	1.78
الملوحة الكلية (TDS)	38,951	63,840	1.63

Source: Juan cànovas Cuenca, **Report on Water Desalination Status in The Mediterranean Countries**, 1ére édition, Institute Murciano de Investigacion, Spain, 2012, p:46.

الجدول رقم (14): خصائص قنوات صرف المحلول الملحي لبعض محطات تحلية مياه البحر في الجزائر

	تنس	فوكة	مستغانم	حنين	سكيكدة
السعة (10^3 م^3/اليوم)	200	120	200	200	100
العدد	01	01	01	01	01
الطول (م)	480	370	1,530	550	790
العمق (م)	04	07	-	11	10
القطر(ملم)	1,400	1,200	1,800	1,500	1,500
كمية المحلول الملحي(م^3)	255,072	152,616	244,680	231,919	115,957.44

المصدر: شركة الطاقة الجزائرية (AEC).

الجدول رقم (15): المقارنة بين تكلفة التقنيات الأساسية تبعا لسعة المحطة

نوع العملية	(الوحدة: 10^3م^3)	مصدر مياه التغذية	تكلفة الماء (دولار/م^3)
MSF	1) (23- 528) م^3/اليوم	مياه البحر	(1.75 -0.56)
MED	1) (91- 320) م^3/اليوم؛ 2)(12- 55) م^3/اليوم؛ 3)أقل من100م^3/اليوم.	مياه البحر	(1.01-0.52) (1.5-0.95) (8.0 -2.0)
VC	1) (30) م^3/اليوم؛ 2) (01) م^3/اليوم	مياه البحر	(0.95 -0.87) (8.0 -2.0)
RO	1) (100- 320) م^3/اليوم؛ 2) (15- 60) م^3/اليوم؛ 3) (1- 4.8) م^3/اليوم .	مياه البحر	(0.66 -0.45) (1.62 -0.48) (1.72 -0.7)

المصدر: آمال ينون، **مرجع سبق ذكره**، ص:101.

الإحالات والمراجع :

[1]. أسامة محمد الحسيني يوسف، **الإدارة المتكاملة للمياه العربية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، ص.ص.475- 476.

[2]. آمال ينون، **تحليل تكلفة تحلية مياه البحر- دراسة مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية-**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة سطيف-1-، الجزائر، 2016، ص.121.

[3]. Mohamed Bessenasse et Al, **Seawater desalination: Study of three stations in Algiers** region, Desalination, n°250, 2010, P.424.

[4]. خالد بامردوف وآخرون، **التقنيات الواعدة في خفض تكاليف مياه التحلية**،ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العربي السادس والعشرون حول:"الموارد المائية في الوطن العربي- الواقع والتحديات-"أيام(07-10)، المملكة العربية السعودية، 2012، ص.13.

[5]. حسن البنا سعد فتح، **تكنولوجيا تحلية المياه**، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2001، ص.162.

[6]. آمال ينون، مرجع سبق ذكره، ص.118.

[7]. تعتمد تقنية (RO) على الأغشية في عملها وهذا ما يتطلب معالجة أولية كثيفة لمياه البحر؛ هذه المعالجة تتم باستخدام مجموعة من الكيميائيات على غرار الكلور، الصوديوم وذلك بهدف حماية الأغشية وإطالة عمرها. كما يتم استخدام الفلتر أثناء اقتطاع المياه من البحر بمعنى أنه كلما كانت مياه البحر نقية كلما قلت الحاجة للمعالجة الأولية وازداد عمر الأغشية وتنتهي العملية بالمعالجة الثانوية للماء المحلى بإضافة بعض الكيميائيات لتعديل مذاقه قبل أن يوزع (في الجزائر، الجزائرية للمياه من تتولى عملية التوزيع).

[8]. آمال ينون، مرجع سبق ذكره، ص.203.

[9].أسامة محمد الحسيني يوسف، مرجع سبق ذكره، ص.ص.478-479.

[10]. آمال ينون، **إستراتيجية التنمية المستدامة للموارد المائية في الاقتصاديات العربية- دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة سطيف-1-، الجزائر،2011، ص.154.

[11]. يحي وناس، **الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر**، رسالة دكتوراه في القانون العام (غير منشورة)، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2007، ص.86.

[12].الأمانة العامة للحكومة، المرسوم الرئاسي رقم 11-387، الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية، عدد65، المؤرخ في27 ذي الحجة عام 1432 الموافق لـ 23 نوفمبر 2011.

[13]. الأرقام التي تخص سنة 1999 تم تحصيلها من وزارة الموارد المائية والبيئة.

[14]. تعمل محطات التحلية الحرارية (MSF وMED) في الغالب وفق أسلوب التوليد المشترك أو الإنتاج المزدوج (الماء المحلى والطاقة الكهربائية)، وهي الصفة الملازمة لعدد كبير من محطات التحلية في الخليج العربي. ويسهم هذا الأسلوب في تخفيض استهلاك الطاقة مقارنة بإنتاج الماء المحلى وفقط، وهذا ما ينعكس مباشرة على تكلفة التحلية.

أثر السياسة البيئية على سلوك حماية البيئة في المؤسسات الصناعية الجزائرية- دراسة ميدانية-

الطاهر خامرة (*) & إبراهيم بختي (**)
مخبردور الجامعة والمؤسسة الاقتصادية في التنمية المحلية المستدامة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر

ملخص : تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور السياسة البيئية في توجيه سلوك حماية البيئة في المؤسسات الاقتصادية بشكل عام، والمؤسسات الصناعية بشكل خاص في الجزائر، وذلك من خلال دراسة العناصر المكونة لأدوات السياسة البيئية والمتمثلة في الأدوات التنظيمية والاقتصادية والمقاربات الطوعية، كما نقوم بإجراء مقارنة بين المؤسسات الجزائرية والأجنبية العاملة في الجزائر لمعرفة الفروق بين العينتين في تأثير هذه الأدوات على سلوكهم اتجاه حماية البيئة، وبالتالي تقييم درجة فعالية السياسة البيئية لحماية البيئة من التلوث الصناعي في الجزائر.

الكلمات المفتاح : حماية البيئة، قطاع صناعي جزائري، مخلفات صناعية، مؤسسات مستدامة.

تصنيف JEL : K32، P28، Q53، Q56.

I. تمهيد:

يشير تقرير الوضعية البيئية في الجزائر الصادر عن وزارة البيئة لسنة 2000 أن الصناعة بالجزائر عرفت تطورا معتبرا، سواء من حيث تنوعها أو من حيث قدراتها، غير أنه لا بد من الإشارة أن مسار التصنيع جرى في ظروف لم تراعي احترام الانشغالات البيئية، كما أشار نفس التقرير أنه قبل صدور القانون 03/83 المتعلق بحماية البيئة استولت الصناعة على مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية، وخلفت آثار ضارة على الزراعة بسبب أن المشاريع الصناعية تنجز بدون قيام مسبق بدراسة الآثار على البيئة، وكان المرقون الصناعيون يفضلون المواقع السهلة التهيئة والقريبة من خزانات اليد العاملة والمجاورة لسبل الاتصال والمتوفرة على كل ما من شأنه ضمان الراحة[1].

كما يكشف تقرير الوضعية البيئية في الجزائر الصادر عن وزارة البيئة لسنة 2007 أن أهم ما ينتجه التلوث الصناعي من آثار سلبية على البيئة في الجزائر، يتمثل بالدرجة الأولى في تلوث الهواء الناتج عن انبعاث ديوكسيد الكبيريت so_2 وأوكسيد الآزوت nox والمركبات العضوية cov وبخار المعادن الثقيلة؛ فضلا عن تلوث المياه الناتج عن التدفقات الصناعية ؛ سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية الإجابة على الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير أدوات السياسة البيئية على سلوك حماية البيئة في المؤسسات الصناعية الجزائرية؟

للقيام بدراسة وتحليل المشكلة تم الاعتماد على الفرضيات التالية :

- النمط الممتثل (المساير) هو النمط السائد في سلوك حماية البيئة للمؤسسات الصناعية في الجزائر؛
- تؤثر الأدوات التنظيمية على سلوك حماية البيئة للمؤسسات الصناعية في الجزائر؛
- تؤثر الأدوات الاقتصادية على سلوك حماية البيئة للمؤسسات الصناعية في الجزائر؛
- تؤثر المقاربات الطوعية على سلوك حماية البيئة للمؤسسات الصناعية في الجزائر.

تتمثل أهم الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع والمتوفرة لدينا فيما يلي:

- GLACHANT M., VICARELLI M. et VINCENT F. **Politiques d'environnement et Management environnemental : Une enquête auprès de 270 Etablissements Industriels Français**, Rapport pour l'ADEME et l'OCDE, 2004

استخدمت هذه الدراسة استبيان لعينة مكونة من 270 مؤسسة صناعية فرنسية، بهدف الوقوف على مدى ملائمة الهياكل التنظيمية وإجراءات اتخاذ القرار في هذه المؤسسات مع التوجه نحو تبني سياسات بيئية أكثر فعالية، وذلك من خلال الربط بين السياسات الهادفة إلى الرفع من القدرات التنظيمية للمؤسسات، عن طريق الحوافز الخارجية ومواجهة متطلبات السياسات البيئية العمومية، وخلصت الدراسة إلى أن الأدوات القانونية أكثر تأثير في سلوك حماية البيئة للمؤسسات المدروسة، وبدرجة أقل الضرائب البيئية، بينما كان للإعانات والاتفاقيات الطوعية ذات تأثير هامشيا.

- HAMDOUN Mohamed, **Le comportement écologique des entreprises chimiques tunisiennes : un passage obligé ou un choix délibéré**, *Actes de la 17e Conférence de l'AIMS,* Nice, France, du 28 au 31 mai 2008

eMail : (*) Kh_tahar82@yahoo.fr & (**) Bekhti@gmail.com

هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل المتحكمة في مستوى الالتزام البيئي للمؤسسات من خلال العرض النظري والدراسة الميدانية، التي شملت مجموعة من المؤسسات التونسية النشطة في قطاع الصناعات الكيميائية.

خلصت الدراسة الميدانية فيما يتعلق بالسياسة البيئية أو كما يسميها الضغوطات الحكومية المعنية بدراستنا، أن التشريعات البيئية أكثر ردعا والأدوات الاقتصادية أكثر تحفيزا، وهو ما يدفع المؤسسات الملوثة إلى ضرورة تبني سلوك أكثر مسؤولية، وهذا نتيجة تفاقم المشاكل البيئية التي أدت إلى ظهور حساسية بيئية لدى الرأي العام، ثم تحولت إلى ضغوط يمارسها أصحاب المصلحة على المؤسسات لدفعها إلى العمل أكثر في اتجاه حماية البيئة.

- محمد عادل عياض، **دراسة نظرية لمحددات سلوك حماية البيئة في المؤسسة**، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة ورقلة، العدد السابع، 2009.

تتمثل هذه الدراسة في طرح نظري يهدف إلى محاولة حصر العوامل المؤثرة على الالتزام البيئي في المؤسسات، كما قام الباحث بعد تحديد هذه العوامل إلى تصنيف السلوك البيئي للمؤسسات إلى ثلاثة أصناف، سلوك بيئي دفاعي وسلوك بيئي ممتثل وسلوك بيئي واعي، هذا بالإضافة إلى المقاربات النظرية التي تربط بين السلوكيات البيئية وعملية اتخاذ القرار، فهده الدراسة تطرقت لجملة العوامل المحددة للالتزام البيئي، وأهمها الضغوطات الحكومية والمتمثلة في الأدوات التنظيمية والأدوات الاقتصادية والمقاربات الطوعية، وهذا ما يهمنا في دراستنا كون أن هذه الدراسة ركزت على الطرح النظري وسنحاول تجسيد هذا الطرح على مؤسساتنا الصناعية ميدانيا.

1- التأصيل النظري لسلوك حماية البيئة في المؤسسات الاقتصادية: يعتبر إدماج الأبعاد البيئية ضمن الأداء الاقتصادي للمؤسسات الاقتصادية ضرورة يفرضها واقع ومعطيات البيئة المحلية والعالمية. التي شهدت معدلات خطيرة من التدهور والاختلال في التوازن البيئي، لذا يفرض هذا الواقع على المؤسسات الاقتصادية نظرته الأساسية على مسار الاختيار التنموي الذي شهد تطورا عبر الفكر الاقتصادي، عرفت المرحلة الأخيرة بالتنمية المستدامة.

فالنظرة الحديثة تجاه المؤسسة الاقتصادية وبيئتها أصبحت أكثر تعقيدا، كما أن الحدود الفاصلة بين المؤسسة الاقتصادية وبيئتها الخارجية من حيث مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة أصبح أكثر تداخلا وغموضا، ففي الستينات والسبعينات أثيرت العديد من القضايا، وتم إبراز الدور الذي تلعبه المؤسسة الاقتصادية في الحياة السياسية والاجتماعية، حيث أصبحت قرارات المؤسسة تتطلب الأخذ في الاعتبار التأثيرات الناجمة عن البيئة السياسية والاجتماعية بالإضافة إلى الجانب الاقتصادي، الأمر الذي جعل مهمة الإدارة أكثر تعقيدا وخاصة أن من لهم مصالح في نشاط المؤسسة أصبحوا يمارسون ضغوطا فاعلة على تصرفاتها، وبالتالي التأثير على قدراتها لتأدية التزاماتها تجاه المجتمع[2].

كان التركيز في السابق على السلوك التنظيمي للمؤسسات الذي يهتم بدراسة سلوك العنصر البشري في المنظمات نظرا للظروف التي كانت تفرضها المعطيات الاقتصادية، وفي الوقت الحالي فإن الضغوطات بشأن حماية البيئة في تزايد، وخاصة في ظل تفاقم المشاكل البيئية العالمية التي أدت إلى ظهور مصطلحات تدل على علاقة المؤسسة بحماية البيئة، كمصطلح المسؤولية البيئية وسلوك حماية البيئة الذي نحن بصدد دراسته، وبالتالي استخدم هذا المصطلح في الأدبيات الاقتصادية ولم يعد مقتصرا على علم الاجتماع فحسب، شأنه شأن سلوك المستهلكين وسلوك المنتجين.

يرتكز مفهوم سلوك حماية البيئة من وجهة نظر العلوم الاقتصادية في جل الحالات على مفهوم التنمية المستدامة، كون حماية البيئة بعد أساسي من أبعاد التنمية المستدامة، بالإضافة إلى البعدين الاقتصادي والاجتماعي، لذا تتفق التعاريف في هذا المجال أن المؤسسة التي تلتزم بحماية البيئة هي التي تتحمل مسؤوليتها اتجاه حماية البيئة كأحد مبادئ التنمية المستدامة، لذا نجد في بعض الأدبيات الاقتصادية يتداولون مصطلح المؤسسات المستدامة.

في الحقيقة هذا التوجه في مجال حماية البيئة، وجد وجهات نظر مختلفة من قبل المؤسسات الاقتصادية بين من تراها عائق أمام نموها، باعتبارها تكاليف غير مبررة، ومنها من تراها ضرورة تحتاج إلى الموافقة بين المسألة الاقتصادية ومسألة حماية البيئة والأولوية للمصالح الاقتصادية، ومن المؤسسات من ترى انه تحدي وبالتالي يجب تغيير في الأنماط التسييرية بما يستجيب لمصالحة حماية البيئة، وعلى العموم تصنف هذه السلوكيات على النحو التالي[3]:

1-1- السلوك الدفاعي: يقوم السلوك الدفاعي على مبدأ كن مربحا Be Profitable، وهو الأساس الذي يحكم في كل الأشياء الأخرى، فالعامل المفسر لهذا السلوك هو تعظيم الربح، حيث تعتقد المؤسسات أن هذا السلوك منشئ للثروة ومولد للأرباح وأن مساهمة المؤسسة في المجتمع يتحقق بشكل غير مباشر بدون تدخل الدولة عن طريق سياستها البيئية، فوفق هذا المنطق تعتبر البيئة معطي مجاني ومواردها غير محدودة، كما أن نمو المؤسسات لا حدود له.

وعموما يمكن القول أن السلوك الدفاعي مقرون بالمسؤولية الاقتصادية، التي تقوم أهدافها وآلياتها على المصلحة الذاتية الخاصة بها، وهذا التوجه المبني على تعظيم الربح أدى بالمؤسسات لانتهاكات أخلاقية وتعارضات مع قيم المجتمع ومعاييره، وصراعات مستمرة مع العمال ونقاباتهم، لهذا كان لا بد من حلول تجنب المؤسسات هذه المشكلات.

1-2- السلوك الممتثل: عنوان هذا النمط من السلوك هو الامتثال للقانون to Obey to Law، والذي يقوم على نفس المبدأ القائم في السلوك الدفاعي من حيث تعظيم الربح العامل المفسر له، إلا أن ما يميز السلوك الممتثل كونه ملزم بإتباع القوانين سواء كانت محلية أو وطنية أو إقليمية أو دولية التي تنظم عمل هذه المؤسسات، وبالتالي تحقيق أكبر قدر

ممكن من التوازن بين الصناعيين وأطراف المصلحة الأخرى، فمصدر التمييز بين ما هو صائب وما هو خاطئ في السلوك الممتثل يرجع إلى القانون الذي يعد مصدر الموازنة بين الحقوق والواجبات في المؤسسة.

يتبين من الطرح السابق أن السلوك الممتثل مقترن بالمسؤولية الاجتماعية، حيث تسعى المؤسسات تفادي الاصطدام بالقانون ما يدفعها للالتزام بالحد الأدنى من المسؤولية الاجتماعية التي يفرضها القانون، لذا نجد في الأدبيات الاقتصادية من يسميها بالمسؤولية القانونية، وهذا التوجه في الحقيقة نتيجة إدراك المؤسسات أن المصلحة الذاتية الضيقة يمكن أن تكون مكلفة أكثر لدى زبائن أكثر وعيا بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، لذا يعد هذا التوجه أمر حتمي.

1-3- السلوك الواعي: يتخطى هذا النمط من السلوك المصلحة الذاتية الضيقة المستمدة من المسؤولية الاقتصادية، كما يتخطى الالتزامات القانونية المستمدة من المسؤولية القانونية، ليقوم على مبدأ الأخلاق والقيم (المسؤولية الأخلاقية) في تحديد ما هو صائب وسليم وعادل وما هو خلاف ذلك، فيما يتعلق بسلوكها اتجاه البيئة والمجتمع.

يأخذ هذا السلوك بمدخل الوقاية بدل مدخل العلاج الذي يأخذ به النمط السابق، حيث تتم الوقاية من المنبع أو كما تسمى في تسيير البيئة بمعالجة بداية المدخنة، كما يتسم هذا النمط بالطوعية والاستجابة الواعية للمؤسسات، بطريقة تضمن تحقيق سمعة قوية وقبول واسع يكسب تعامل أفراد المجتمع والحكومة معا.

2- السياسة البيئية كمحدد لسلوك حماية البيئة في المؤسسات الصناعية: تشير الدراسات السابقة أن إدماج الاعتبارات البيئية في إستراتيجية المؤسسات الاقتصادية يتوقف على عدة عوامل، في حين نجد إجماع هذه الدراسات على أن السياسة البيئية أو كما يسميها بعض الباحثين الضغوطات الحكومية عامل مؤثر على سلوك حماية البيئة في المؤسسات الاقتصادية، فالهدف الأساسي من السياسة البيئية هو المحافظة على التوازن البيئي أو الوصول بالبيئة لحالة من الاتزان والانسجام بين عناصرها وفقا لقانون التوازن البيئي، ويمكن تعريفها بأنها "مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات العمومية من أجل حماية البيئة".

تقوم كثير من الحكومات من اجل تحقيق سياسة بيئية ناجعة بإصدار تشريعات وقوانين ملزمة للمؤسسات لقيامهم بالعمليات الإنتاجية المختلفة بمراعاة المعايير البيئية، وفضلا عن تلك القوانين الملزمة تقوم الجهات الحكومية في إطار تلك التشريعات بفرض العقوبات على أي مخالفة تتعلق بذلك، وبالتالي تدفع هذه الضغوط والمتمثلة في أدوات السياسة البيئية بالمؤسسات إلى تعديل سلوكها الإنتاجي، ليكون أكثر مسؤولية اتجاه البيئة، وتتمثل هذه الأدوات من:

2-1- الأدوات التنظيمية للسياسة البيئية: يعتبر التنظيم القانوني أكثر وسائل الحماية البيئية انتشارا وقبولا في غالبية دول العالم، وبصفة خاصة الدول المتخلفة، وتمثل إجراءات تهدف إلى تفعيل أهداف السلطات العمومية المتعلقة بالنوعية البيئية، حيث يمكن أن تفرض على الأنشطة الإنتاجية سقفا للتلوث أو اعتماد أنظمة إنتاج غير ملوثة، ولكي يكون احترام هذه القواعد فعالا يجب أن يخضع إلى رقابة صارمة وفي حالة اختراق القانون تسلط عقوبات مالية على المتحايلين، وعموما تتلخص الأدوات التنظيمية فيما يلي:

أ- معايير جودة البيئة: تحدد مستوى جودة الأوساط المستقبلية للتلوث مسبقا كالحد الأقصى لنسبة ثاني أوكسيد الكربون (CO_2) في الجو ويرجى بلوغه من خلال هذه المعايير، إذن فهذه المعايير تضع الأهداف النوعية العامة الواجب تحقيقها بناءا على قدرات الوسط الطبيعي.

ب- معايير الإنبعاثات: تحدد هذه المعايير الكمية القصوى المسموح بها للمخلفات في مكان معين (حدود إصدار ثاني أوكسيد الكربون CO_2 في مؤسسة ما).

ج- معايير المنتج: هذه المعايير تحدد وتوضح الخصائص التي يجب أن تتوفر في المنتج كنسبة مادة الرصاص في البنزين مثلا، ويعتبر من أحدث استخدامات على مستوى التجارة الدولية (متطلبات التعبئة والتغليف، العلامة البيئية).

د- معايير الطريقة: تحدد هذه المعايير الطرق التقنية الواجب استخدامها في الإنتاج، والتجهيزات المقاومة للتلوث والواجب تنصيبها.

يتم تحديد المعايير السابقة الذكر على أساس معطيات تقنية واقتصادية، فالتحديد التقني يتطلب دراسة الجدوى الفنية للمؤسسات والتي تسمح باختيار أفضل التكنولوجيات المتوفرة، أما التحديد الاقتصادي للمعايير يتطلب مواصفات اقتصادية بحتة تتجسد على مستوى الإنتاج الأمثل بعد إدخال الآثار الخارجية (مستوى الإنتاج الذي تتساوى عنده التكلفة الحدية لمواجهة التلوث والتكلفة الحدية لأضرار التلوث)، ويفضل التحديد الاقتصادي للمعايير ذلك أن التحديد التقني لا يحث على تحسين التقنية بالإضافة إلى غياب الرؤية المستقبلية.

2-2- الأدوات الاقتصادية للسياسة البيئية: تعمل الأدوات الاقتصادية على إدخال الآثار الخارجية وذلك بالأخذ بعين الاعتبار التكاليف الاجتماعية الناجمة عن أنشطة المؤسسات الاقتصادية، بالاعتماد على قوى السوق أو آلية العرض والطلب من خلال التأثير على تكاليف الإنتاج بما يؤدي إلى انتقال جزء منها أو كلها إلى أسعار السلع والخدمات المنتجة.

توجد العديد من الأدوات الاقتصادية المستخدمة بهدف حماية البيئة كالسياسة النقدية والتجارية، من خلال تخفيض التعريفة الجمركية على المواد المستوردة من الخارج والتي يترتب عند استخدامها في العملية الإنتاجية معدل أقل من

التلوث، وقد تلجأ الدولة كذلك بهدف الحفاظ على البيئة بإنتاج بعض السلع والخدمات التي يترتب عليها زيادة كمية النفايات وارتفاع درجة خطورتها، ولهذا سنعتمد على تحليل الأدوات الاقتصادية التي يتم تطبيقها مباشرة على المؤسسات الاقتصادية والمتمثلة فيما يلي:

أ- الضرائب البيئية: تعتبر الضريبة أحد الوسائل التقليدية في علاج مشكلة الآثار الخارجية، حيث اقترح بيقو " Pigou " في العشرينيات من القرن الماضي إمكانية فرض ضرائب على المؤسسات التي تسبب آثار خارجية سلبية مساوية لقيمة الأضرار التي ألحقتها بالبيئة.

ب- الإجراءات التحفيزية والإعانات البيئية : يُقصد بالحوافز الضريبية البيئية[4] كل سياسة ضريبية تعمل على تحقيق أهداف بيئية لصالح المجتمع، من خلال توجيه الاستثمارات نحو المجالات التي تُساهم في تخفيض درجة التلوث، مما يؤدي بشكل أو بآخر إلى تعديل سلوك المؤسسات ايجابيا اتجاه البيئة.

تؤدي الحوافز الضريبية دورا فاعلا في مجال الحد من التلوث البيئي كونها أداة تشجيعية وتوجيهية للأنشطة الاقتصادية والصناعية بشكل خاص، حيث تهدف الإجراءات التحفيزية إلى إنتاج معدات مكافحة التلوث أو تقديم خبرات فنية وتقنية لذلك، أو القيام بأنشطة النظافة ومعالجة التلوث، وتتمثل هذه الإجراءات أساسا في الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، والرسوم الجمركية والترخيص بنظام الإهتلاك المتسارع، والذي يقصد به السماح للمؤسسات باهتلاك أصولها الرأسمالية في مدة اقل من العمر المقدر لها ضريبيا[5].

2-3- المقاربات الطوعية: تعتبر المقاربات الطوعية الجيل الثالث من أدوات السياسة البيئية، وتعني بالنسبة للمؤسسة تفعيل نجاعتها البيئية[6]، وفي الحقيقة يجمع هذا المصطلح مجموعة كبيرة من التشريعات فمن الصعب إعطاء تعريف دقيق وكامل في نفس الوقت، فهناك العديد من الهيئات التي حاولت إعطاء تعريف للطرق الطوعية، والتعريف الأكثر شمولية هو التعريف المنشور في تقرير (OCDE1999) حيث تعرف المقاربة الطوعية بأنها[7] الوسائل التي بواسطتها تلتزم المؤسسات طوعيا بتحسين أدائها البيئي، كما نجد نفس الفكرة في تعريف Carraro et Lévéque سنة 1999 حيث يرى أن الميزة الرئيسية للطرق الطوعية كون قرار المؤسسة في تخفيض مستوى تلويثها غير مفروض بقانون[8].

يقدم تقرير (OCDE1999) ميزة اقتراح نموذج كامل للمقاربة الطوعية بدلالة تدخل السلطات العمومية، وميز بين أربعة أصناف للطرق الطوعية على النحو التالي[9]:

أ- الأنظمة الطوعية الحكومية: تكون هذه الأنظمة مقترحة من طرف السلطات العمومية، حيث تعد التزامات تستطيع المؤسسات من خلالها (لو أرادت ذلك) الاكتتاب أو التسجيل فرديا، فهي بذلك تظهر كقانون اختياري، وفي هذا الشكل من الطرق الطوعية تحتفظ السلطات العمومية بدور مهم، بما أنها تحدد بنفسها محتوى الالتزام، ويمكن أن نذكر على سبيل المثال برنامج (Eco-Management and Audit schème) EMAS الذي تم وضعه في أوربا منذ سنة 1993.، هذا ويمكن للبرامج العمومية الطوعية كذلك أن تطبق بالتوفيق مع أدوات أخرى، وهو حالة برنامج التحكم في إنبعاثات CO_2 وSOD المطبق في الدنمارك سنة 1996.

ب- التفاوض بين السلطات والقطاع: يشير هذا النوع من المقاربة الطوعية إلى التزامات معرفة بموجب اتفاقية بين الجهاز المكلف بالسياسة البيئية والمؤسسة المعنية، وقد يتم هذا الاتفاق على مستوى قطاع نشاط أو مع مؤسسات معينة، وهذا الشكل من المقاربات الطوعية نجد له استعمالا واسعا في دول أوربا، وأغلب هذه الاتفاقيات تم عقدها على المستوى الوطني بين السلطات العمومية وتجمع عدد من المؤسسات ممثلة بجمعية صناعية. ويضمن احترام هذا النوع من المقاربة الطوعية التهديد بتشريع قوانين جديدة في حالة عدم تحقيق الأهداف المتوخاة من هذه المقاربة.

ج- الأنظمة الطوعية أحادية الجانب: يتم اتخاذها مباشرة من قبل المؤسسات دون تدخل الدولة، ويمكن للمؤسسة أن تفوض أحيانا مراقبة احترام هذه الالتزامات لطرف ثالث وهو الشكل الأكثر اعتمادا في أمريكا الشمالية، حيث اعتمدته الجمعية الكندية لمنتجي المنتجات الكيميائية إثر فقدان ثقة الجمهور في القطاع، هذا الصنف من المقاربات الطوعية يمكن كذلك أن يأخذ شكل توزيع إرادي للمعلومات من قبل المؤسسات حول خصائصها وأدائها البيئي والذي يعرف بتقرير المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، حيث تمثل المسؤولية الاجتماعية نشاطا مرتبطا ببعدين أساسيين أحدهما داخلي يتمثل في إسهام المؤسسة في تطوير العاملين وتحسين ظروفهم، والبعد الثاني خارجي ويتمثل في المبادرة لمعالجة المشاكل التي يعاني منها المجتمع.

د- التفاوض بين المؤسسات والضحايا: يمكن اعتبار هذا النوع من الاتفاقيات كعقود خاصة، تبرم بين المؤسسة أو القطاع التي تنتمي إليه من جهة والمتضررين من جراء هذا النشاط أو ممثليهم من جمعيات أو تنظيمات مهنية من جهة أخرى، بهدف وضع آليات لإزالة التلوث، ونشير انه تم إهمال هذا النوع من المقاربات في دراستنا الميدانية كونه لا يعرف له استعمال واسع، نظرا لصعوبة تطبيق التفاوض بين الأطراف المعنية بالاتفاق، كما أن الأدبيات الاقتصادية في هذا العنصر قليلة جدا وبالتالي يمكن الاستغناء عنه نظرا لعدم وجوده عمليا.

II. الطريقة والأدوات المستخدمة:

1- مجتمع وعينة الدراسة وأداة جمع البيانات: يتمثل المجتمع الكلي لهذه الدراسة في جميع المؤسسات الصناعية بالجزائر، والتي يفوق عددها 52000 حسب إحصائيات وزارة الصناعة لسنة 2007، لذلك تمت الاستعانة بالطرق الإحصائية لتحديد حجم العينة[10]، وعلى هذا الأساس تم تحديد عينة الدراسة بـ 380 مؤسسة، ومن أجل تمثيل جيد للعينة تم توزيعها عبر الوطن على أساس جهوي (شرق، وسط، غرب، جنوب)، بنسب متساوية تطبيقا لإجراءات العينة الطبقية، كما تم منح فترة معتبرة لجمع الاستمارات من فيفري 2015 إلى غاية نوفمبر 2015، وتحصلنا على 126 استمارة من المؤسسات الوطنية، وحرصا على إجراء المقارنة بين المؤسسات الجزائرية والأجنبية العاملة في الجزائر قمنا بتوزيع نفس عدد الاستمارات الجهوية، أي 90 استمارة على فئة المؤسسات الأجنبية العاملة في الجزائر وتم الحصول على 42 استمارة، كما نشير أن اغلب المؤسسات في العينة الجزائرية تم إجراء معها مقابلات بخصوص الموضوع الذي نحن بصدده.

وللقيام بتحليل النتائج تم الاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي SPSS 20، أما لاختبار الفرضيات فقد تمت الاستعانة باختبار T لاختبار الفروق بين العينتين، هذا طبعا بعد استخدام اختبارات الإحصاء الوصفي لتقييم مختلف مجالات الدراسة.

2- خصائص عينة الدراسة: يتم تحليل المعلومات المتعلقة بخصائص المؤسسات محل الدراسة، بهدف التعرف على بعض الحقائق الأساسية أهمها نمط التسيير البيئي المعتمد، كون أدوات السياسة البيئية محل الدراسة ما هي إلا أدوات تحاول اعتماد أو تحسين الأنماط التسييرية المتعلقة بحماية البيئة في المؤسسات، وبالتالي هذا التشخيص من شأنه أن يعطينا صورة واضحة عن المؤسسات محل الدراسة.

2-1- بنية المؤسسات الصناعية محل الدراسة حسب جنسيتها: يبين الجدول رقم (1) أن ثلاثة أرباع من مجموع المؤسسات محل الدراسة جنسيتها جزائرية أما المؤسسات الأجنبية العاملة في الجزائر فهي تمثل ربع المؤسسات، ونشير أن اعتماد المؤسسات الأجنبية في الدراسة بهدف تشخيص الأدوات بأكثر دقة من خلال إجراء مقارنات بين العينتين.

2-2- بنية المؤسسات الصناعية محل الدراسة حسب عمرها: يبين الجدول رقم (2) أن عمر المؤسسات الصناعية الجزائرية محل الدراسة التي تتجاوز 32 سنة بلغت 37%، بينما المؤسسات الصناعية التي يتراوح عمرها ما بين 12 إلى 32 سنة فقد بلغت 38.7%، في حين المؤسسات التي يقل عمرها عن 12 سنة فكانت بنسبة 23.4%، كما يبين نفس الجدول أن عمر المؤسسات الصناعية الأجنبية العاملة في الجزائر التي تتجاوز 32 سنة بلغت 41.7%، بينما التي يتراوح عمرها ما بين 12 إلى 32 سنة فقد بلغت 33.3%، في حين المؤسسات التي يقل عمرها عن 12 سنة فكانت بنسبة 25%، ونشير أنه تم اعتماد هذه المجالات بناءا على قانوني حماية البيئة في الجزائر، وهما 03/83 المتعلق بحماية البيئة والقانون10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة كونهما يشكلان حجر الأساس لحماية البيئة في الجزائر.

فالمؤسسات محل الدراسة موزعة على جميع المجالات المحددة وخاصة المجالين قبل تطبيق قانون 03/83 والمجال الثاني المحصور بين 1983 و2003، أي أثناء سريان القانون 03/83، أين تفوق نسبة المؤسسات في المجالين نسبة 75% في العينتين، وهذا يدل أن المؤسسات محل الدراسة لها تجربة في التعامل مع القوانين البيئية كونها مرت بأهم قوانين حماية البيئة في الجزائر، وهذا ما يعزز نتائج تقييم أدوات السياسة البيئية في حماية البيئة من التلوث الصناعي في الجزائر.

2-3- بنية المؤسسات الصناعية محل الدراسة حسب القطاعات الصناعية: احتوت عينتي الدراسة على أهم قطاعات النشاط الصناعي التي نراها مهمة في الدراسة، وكانت بنسب مختلفة ومتباينة، فيشير الجدول رقم (3) أن العينة الجزائرية تتكون من قطاع الطاقة بنسبة 16.7%، وهو من أهم القطاعات خطورة على البيئة، وقطاع المنتجات الكيماوية والبتروكيماوية بنسبة 18.3%، وكذلك هو الأخر تعتبر مخلفاته ذات أضرار معتبرة حيث نجد فيه بعض المنتجات غير قابلة للتحلل إلا في زمن بعيد جدا، أما قطاع الإلكترونيك والميكانيك فيشكل نسبة 7.1%، أما قطاع الأغذية فيمثل أكبر نسبة في المؤسسات الصناعية الجزائرية محل الدراسة بـ 28.6%، أما قطاع مواد البناء فهو الآخر بنسبة معتبرة 23.8%، والمشكل أساسا من مؤسسات الاسمنت والحديد والخزف، في حين النسبة المتبقية والبالغة 5.6% فهي تمثل قطاعات أخرى كصناعة الورق، وهي بأقل نسبة في الدراسة، أما المؤسسات الأجنبية العاملة في الجزائر فهي تتركز في قطاع الطاقة، كون تركيز الاستثمارات الأجنبية في الجزائر في هذا القطاع، وكما هو معلوم للجميع يرجع هذا التركيز لخصوصية قطاع الطاقة باعتباره محل انشغال دولي، وفي الجزائر تم تنظيمه من خلال القانون المتعلق بالاستثمار، وعلى العموم يشكل هذا القطاع نسبة 67.5% في العينة الأجنبية العاملة في الجزائر، أما قطاع الكيمياء والبتروكيمياء يمثل 20% من العينة الأجنبية، وفي الحقيقة ترجع طبيعتها إلى صناعة المواد الكيماوية المستخدمة في القطاع النفطي، وتعتبر هي الأخرى خطيرة على البيئة وصحة الإنسان، لذا يتطلب استخدامها شروط وقاية خاصة، والباقي من العينة والمقدر بـ 12.5%، فتتشكل من قطاع مواد البناء بـ 10%، وقطاع الإلكترونيك والميكانيك بـ 2.5%.

2-4- الآثار الخارجية السلبية للمؤسسات الصناعية محل الدراسة: لا تخلو أي صناعة من تأثيرات سلبية على البيئة في كافة مراحل هذه الصناعة، وتختلف باختلاف طبيعة الصناعة، وفيما يلي أهم التأثيرات التي تفرزها العينتين محل الدراسة، وهي تعبر عن أهم المشاكل المتعلقة بالتلوث الصناعي.

أ- بالنسبة لتلوث الهواء: يوضح الجدول رقم (4) أن 44.5% من المؤسسات الجزائرية يقومون بطرح ملوثات الهواء، أما في المؤسسات الأجنبية فبلغت النسبة 72.2%، وتعتبر هذه النسب مهمة كونها تتعلق بأخطر أنواع التلوث نظرا لارتباطه مباشرة بصحة المواطنين، فتشير الدراسات أن ملوثات الهواء لا تبقى محصورة في مصدر التلوث، بل تنتقل إلى مسافات كبيرة، وتخلف بذلك مشاكل إقليمية وعالمية وهذا ما يستوجب دراسات للتعامل مع مثل هذه القضايا، ويرجع اختلاف النسب بين العينتين إلى طبيعة القطاعات المدروسة والمشكلة لعينات الدراسة، كما سبقت الإشارة أن المؤسسات الأجنبية العاملة في الجزائر مكونة أساسا من قطاع الطاقة وبالتالي هذه المخلفات تساهم بشكل معتبر في غازات الاحتباس الحراري.

ب- بالنسبة لتلوث الماء: تظهر النتائج المتعلقة بتلوث الماء نسب منخفضة بالمقارنة مع تلوث الهواء، حيث بلغت 20.2 % في المؤسسات الجزائرية، و25 % في المؤسسات الأجنبية العاملة في الجزائر، والخاصية التي تميز تلوث الماء في المجال الصناعي، كون المؤسسات تستخدم كمية من المياه الصافية فتحولها إلى مياه ملوثة، ولكن هذه المياه الملوثة يمكن أن تلوث مليارات المياه الصالحة للشرب إلى مياه مستعملة إن لم يتم معالجتها بطرق سليمة، خاصة وأن النسب المشار إليها مشكلة أساسا من قطاع الطاقة، حيث تعد مخلفاته من أخطر أنواع التلوث، لذا أثارت هذه المسألة جدلا كبيرا في الجزائر، وخاصة فيما يتعلق بالغاز الصخري الذي يحتاج إلى كميات كبيرة من المياه لاستخراجه، ثم تطرح مرة أخرى كمخلفات.

ج- بالنسبة لتلوث التربة: تختلف النسب المتعلقة بتلوث التربة بين العينتين الجزائرية والأجنبية العاملة في الجزائر، حيث بلغت نسبتها في المؤسسات الجزائرية 7.6%، بينما الأجنبية 47.2%، وهذا طبيعي كون هذا النوع من التلوث يكون أكثر في القطاعات النفطية نتيجة الأوحال أثناء مرحلة الإنتاج، وتحدث ملوثات التربة في كثير من الأحيان أضرار بشكل غير مباشر، حيث تنتقل إلى المواطنين من خلال المياه الجوفية، هذا فضلا عن الأضرار المباشرة على المساحة الملوثة خاصة المتعلقة بالجانب الزراعي.

د- بالنسبة للتلوث بالنفايات: يعتبر التلوث بالنفايات أكبر نسب التلوث في المؤسسات الصناعية محل الدراسة بنسبة 63.9%، وفي المؤسسات الأجنبية العاملة في الجزائر بنسبة 41.7%، وتمثل النفايات الصلبة الناتجة عن النفايات الصناعية مشكلة في حد ذاتها، كون أن معظم طرق التخلص منها تحدث آثار بيئية سلبية، فمطارح النفايات المكشوفة تنقل الأمراض كونها مأوى للحشرات الضارة، كما قد يتسبب الردم الذي يرى الكثير أنه أحسن طريق للتخلص من النفايات في تسرب المواد السامة إلى المياه الجوفية أو مجاري المياه والبحيرات، أما الحرق قد يطلق الكيميائيات السامة المسبب لتلوث الهواء.

2-5- طرق التسيير البيئي المعتمدة في المؤسسة الصناعية محل الدراسة: يبين الجدول رقم (5) طرق التسيير البيئي المعتمدة في المؤسسات محل الدراسة، حيث تعتبر إجراءات حماية البيئة المتمثلة في تحسين عمليات الإنتاج الأكثر اعتماد في العينتين بنسبتي 62.3 و77.8% لكل من المؤسسات الجزائرية والأجنبية العاملة في الجزائر على التوالي، في حين أن اعتماد طرق التسيير المبنية على معالجة التدفقات الملوثة تشكل 37.7% بالنسبة للمؤسسات الجزائرية، و22.2% فيما يتعلق بالمؤسسات الأجنبية العاملة في الجزائر، وهذه النتائج مرغوبة تسعى السياسة البيئية إلى تحقيقها.

عند مقارنة هذه النتائج مع الجدول رقم (7)، فإن تفسير اعتماد طرق التسيير البيئي المبنية على تحسين المدخلات، كونها تستجيب للضغوطات القانونية بالدرجة الأولى، كما أن المؤسسات التي تستهلك مدخلات معتبرة فإن هذه الطرق المعتمدة من شأنها كذلك أن تمكن من الحصول على وفرات مالية كبيرة، ومنافع بيئية بتكلفة منخفضة نسبيا.

2-6- موقع حماية البيئة في الهيكل التنظيمي للمؤسسات الصناعية محل الدراسة: يشير الجدول رقم (6) أن 40.2% من المؤسسات الجزائرية لديها مصلحة خاصة بالبيئة ضمن هياكلها التنظيمية، وهي الحالة المرغوبة كونها مستقلة من جهة والتنظيم يكون أكثر إحكاما من جهة أخرى باعتبارها مسؤولة عن مختلف التقارير المتعلقة بحماية البيئة في المؤسسة، أما المؤسسات الجزائرية التي يتكفل فيها المدير مباشرة بقضايا البيئة فتمثل 32%، وهذه الحالة غير مرغوبة لأنها في كثير من الحالات تغلب فيها المصالح الاقتصادية للمؤسسة، أما المؤسسات الجزائرية التي تدرج حماية البيئة ضمن اختصاصات مصالح أخرى وهي أسوأ حالة في الهياكل التنظيمية التي تزعم أنها تراعي الضوابط البيئية فبلغت نسبتها 27.9%، وهي نسبة معتبرة تعكس السلوكيات غير المسؤولة.

في حين بلغت نسبة المؤسسات الأجنبية العاملة في الجزائر التي تخصص مصلحة خاصة بالبيئة في هياكلها التنظيمية 75%، وربما تفسر هذه النتيجة كون هذه المؤسسات تعمل في قطاعات حساسة جدا كما يوضح الجدول رقم (3) من جهة، ومن جهة أخرى مطالبة بتقارير سنوية عن قضايا البيئية والمفروضة من قبل المؤسسة الأم كمؤسسة British Petroleum التي تعد تقرير سنوي عن الاستدامة[11] لكسب ثقة جميع متعامليها، كما نجد ضمن هذه العينة نسبة المؤسسات التي تدرج قضايا البيئة من صلاحيات مديرها والبالغة 22.2%، وهي نسبة معتبرة تعكس إهمال المؤسسات

بقضايا البيئة والتي تسمى بالاستثمار غير المسؤول، الذي نقر بأنه موجود في بعض المؤسسات الأجنبية العاملة في الجزائر، أين قامت إحدى المؤسسات بدفن مخلفات خطيرة بدون أطر قانونية وعلمية، فرغم العقوبات التي فرضتها عليها السلطة المعنية، إلا أن هذا النوع من الممارسات موضوع دراستنا بهدف التركيز على المتغيرات التي تحسن السلوك البيئي للمؤسسات، في حين نسبة المؤسسات التي تدرج قضايا البيئة ضمن اختصاصات مصلحة أخرى فنسبتها ضئيلة بلغت 2.8% بتكرار مؤسسة واحدة من مجموع المؤسسات.

2-7- الأسباب الأساسية لالتزام المؤسسات الصناعية الجزائرية بحماية البيئة : حسب الجدول رقم (7) فإن علاقة حماية البيئة بالأرباح ضعيف في مؤسساتنا الصناعية بنسبة 18.9 %، فهي لا ترى أن الالتزام بحماية البيئة يحقق أهداف اقتصادية، عكس المؤسسات الأجنبية التي تستغل مسالة حماية البيئة في تحقيق مزايا اقتصادية من شأنها تحقيق أرباح مستقبلية، أما ما يتعلق بالوازع القانوني فالملاحظ أنه ذو تأثير على جميع المؤسسات سواء الجزائرية أم الأجنبية بنسبتي 67.2 و83.8% على التوالي، وهذا يفسر السلوك الممتثل السائد في المؤسسات محل الدراسة، كما نجد أيضا السلوك الواعي في المؤسسات محل الدراسة النابع من النظرة الأخلاقية والإنسانية بنسبة 59% في المؤسسات الجزائرية، و54.1% للمؤسسات الأجنبية، ونشير أنه لا تحكمه الاعتبارات الدينية كون نسبها ضعيفة في العينتين وخاصة العينة الأجنبية التي بلغ فيها 8.1%، وبالتالي يمكن الحكم على هذا التوجه أنه متوقف على السمعة لكسب المتعاملين وليس نابع من اعتقادات أو شعائر دينية.

III. النتائج ومناقشتها:

يهدف اختبار الفرضيات إلى تقييم فرضيات الدراسة من خلال استخدام الأدوات الإحصائية المناسبة، كما تمت الإشارة إليه سابقا.

1- الفرضية الأولى:"النمط الممتثل هو النمط السائد في سلوك حماية البيئة للمؤسسات الصناعية في الجزائر"

1-1- بالنسبة للنمط الواعي: يظهر الجدول رقم (8) نتائج الدراسة المتعلقة بالسلوك الواعي اتجاه حماية البيئة في كل من المؤسسات الجزائرية والأجنبية العاملة في الجزائر، والتي تدل على أن السلوك البيئي الواعي في العينتين واقع في درجة المحايد، بمتوسط حسابي قدره (1.79) و(2.303) على التوالي، وبانحراف معياري قدره (0.847) و(0.882) على التوالي، وبالتالي لا يمكن الحكم المطلق على تبني السلوك البيئي الواعي لإحدى العينتين، وهذا بناءا على معيار الجانب القانوني (الشكلي)، ومعيار ضغوطات المتعاملين ومعيار نظام الإدارة البيئية المعتمد، إلا أنه لا بد الإشارة أن الجدول يظهر درجة الموافقة في معيار الجانب القانوني ومعيار نظام الإدارة البيئية المعتمد في العينة الأجنبية العاملة في الجزائر، وهذا عكس المؤسسات الجزائرية التي توافق درجتها المحايد، أما عن ضغوطات المتعاملين فهي التي أثرت على الاتجاه العام للسلوك الواعي في المؤسسات الأجنبية العاملة في الجزائر والتي تظهر درجة المحايدة في العينتين.

1-2- بالنسبة للنمط المساير: يظهر الجدول رقم (9) نتائج الدراسة المتعلقة بالسلوك الممتثل اتجاه حماية البيئة في كل من المؤسسات الجزائرية والأجنبية العاملة في الجزائر، والتي تدل على أن الاتجاه العام السلوك البيئي الممتثل في العينتين واقع في درجة الموافقة، بمتوسط حسابي قدره (2.56) و(2.45) على التوالي، وبانحراف معياري قدره (0.659) و(0.761) على التوالي، وعليه يمكن الحكم بناءا على أراء المستجوبين أن المؤسسات الصناعية سواء الجزائرية أو الأجنبية العاملة في الجزائر تتبنى سلوك بيئي ممتثل، حيث يظهر الجدول درجة الموافقة في كل المعايير المعتمدة في التصنيف معيار الجانب القانوني (الشكلي)، ومعيار ضغوطات المتعاملين ومعيار نظام الإدارة البيئية المعتمد في العينتين محل الدراسة.

1-3- بالنسبة للنمط الدفاعي: يظهر الجدول رقم (10) نتائج الدراسة المتعلقة بالسلوك البيئي الدفاعي اتجاه حماية البيئة في كل من المؤسسات الجزائرية والأجنبية العاملة في الجزائر، والتي تدل على أن السلوك البيئي الدفاعي في العينتين واقع في درجة المحايد، بمتوسط حسابي قدره (2.05) و(1.76) على التوالي، وبانحراف معياري قدره (0.818) و(0.75) على التوالي.

بعد التحليل السابق يتبين أن النمط الممتثل (المساير) هو السلوك السائد في العينتين الجزائرية والأجنبية العاملة في الجزائر، في حين الاتجاه العام للعينتين في النمطين الواعي والدفاعي يوافق درجة المحايد، وللإجابة أكثر على الفرضية نقوم بإختبار الفروق بين العينتين لمعرفة اختلاف الأنماط المدروسة، من خلال اختبار T على النحو التالي:

H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة اختلاف أنماط سلوك حماية البيئة ترجع لجنسية المؤسسة.

H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة اختلاف أنماط سلوك حماية البيئة ترجع لجنسية المؤسسة.

يبين الجدول رقم (11) أثر متغير جنسية المؤسسة في درجة اختلاف أنماط سلوك حماية البيئة للمؤسسات الصناعية، من خلال نتائج اختبار T لدلالة الفروق بين العينات المستقلة، التي تبين بأن الفروق في درجة اختلاف أنماط سلوك حماية البيئة للمؤسسات الصناعية غير دالة على جميع الفقرات التي تضمنها هذا المجال، أي لا توجد فروق دالة إحصائيا في درجة اختلاف أنماط سلوك حماية البيئة للمؤسسات الصناعية ترجع لمتغير جنسية المؤسسة، وعليه نقبل

فرضية العدم، إلا أن العناصر الفرعية لسلوك حماية البيئة تظهر نتائج مهمة، فبالنسبة للسلوك الواعي يعتبر الفرق دال إحصائيا بمعنى أنه يوجد اختلاف بين العينتين في هذا السلوك من جهة، ومن جهة أخرى يبين الجدول رقم (8) أن الفرق يرجع للمؤسسات الأجنبية العاملة في الجزائر، أين بلغ المتوسط الحسابي كما اشرنا سابقا (2.303) مقارنة بالمؤسسات الجزائرية البالغ متوسطها الحسابي (1.79)، أما السلوك الممتثل فتشير الجدول رقم (11) أنه لا توجد فروق دالة إحصائيا بين العينتين فكلاهما يتبنيان هذا النمط من السلوك، أما السلوك الدفاعي فهو عكس تحليل السلوك الواعي، حيث يظهر الجدول رقم (11) أنه توجد فروق دالة إحصائيا بين العينتين، ويرجع الفرق للمؤسسات الجزائرية، بمتوسط حسابي (2.05) مقارنة بالمؤسسات الأجنبية العاملة في الجزائر البالغ متوسطها الحسابي (1.79)، وعلى العموم الملاحظ من العرض السابق المتعلق بأنماط سلوك حماية البيئة في المؤسسات الصناعية، أن المؤسسات الجزائرية تقع بين النمط الممتثل بدرجة أولى والنمط الدفاعي بدرجة ثانية، أما المؤسسات الأجنبية العاملة في الجزائر فيقع سلوكها البيئي في النمط الممتثل بالدرجة الأولى النمط الواعي بالدرجة الثانية.

2- الفرضية الثانية: " تؤثر الأدوات التنظيمية على سلوك حماية البيئة للمؤسسات الصناعية في الجزائر"

يبين الجدول رقم (12) أن كلا المؤسسات الجزائرية والأجنبية العاملة في الجزائر يتأثر سلوكهم البيئي بالأدوات التنظيمية التي تفرضها التشريعات القانونية، وذلك بالنظر إلى المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال المتعلق بتأثير الأدوات التنظيمية على السلوك البيئي للمؤسسات، حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.42) و(2.37) في المؤسسات الجزائرية والمؤسسات الأجنبية العاملة على التوالي، وبانحراف معياري قدره (0.69) و(0.71) في العينتين على التوالي، وعلى هذا الأساس فإن الاتجاه العام يقع ضمن الفئة الأولى من فئات ليكرت الثلاثي التي تشير إلى درجة الموافقة، وبالتالي تأثر الأدوات التنظيمية على السلوك البيئي للمؤسسات الصناعية، وفيما يلي تحليل العناصر الفرعية :

2-1- معايير جودة البيئة: بالنسبة للمعايير التي تضع الأهداف النوعية العامة الواجب تحقيقها بناءا على قدرات الوسط الطبيعي فإنها تأثر على السلوك البيئي لجميع المؤسسات الجزائرية والأجنبية، بمتوسط حسابي يبلغ (2.43) و(2.4) في العينتين على التوالي، وبانحراف معياري (0.62) و(0.82) على التوالي بين العينتين الجزائرية والأجنبية، وبالتالي يقع الاتجاه العام في درجة الموافقة، وتفسير ذلك يرجع إلى كون تلوث الهواء يساهم في غازات الدفيئة، الذي انعقد من اجله العديد من المؤتمرات التي تلزم الدول بالسيطرة على هذه الغازات، وخاصة أن عينة الدراسة صناعية، بمعنى أنها تساهم في هذه الغازات بشكل مباشر، ولهذا تكون مستهدفة ومخلفاتها معروفة تسهل من تطبيق هذا المعيار.

2-2- معايير الإنبعاثات: تختلف معايير المتعلقة بالكمية عن المعايير النوعية، فهي تهتم بالحد الأقصى المسموح للمخلفات بأنواعها، والملاحظ من خلال الجدول رقم (12) أن الفقرة المعنية وقعت في درجة المحايد، بمتوسط حسابي (2.26) و(2.27)، وانحراف معياري (0.76) و(0.74) في العينتين الجزائرية والأجنبية على التوالي، وهذا ما يفسر أن القوانين التنظيمية التي تتعلق بكمية المخلفات لا تشكل الضغط الكافي لإدماج الاعتبارات البيئية في سياسة المؤسسة، لذا لا يتم أخذها بعين الاعتبار من قبل المؤسسات، وهذا يرجع لعدة اعتبارات أهمها ما يتعلق بتقييم الآثار البيئية الناجمة عن مخلفات هذه المؤسسات.

2-3- معايير المنتج: تعتبر المعايير التي تحدد وتوضح الخصائص التي يجب أن تتوفر في المنتج عامل مؤثر لتوجيه السلوك البيئي في جميع المؤسسات، حيث يظهر الجدول رقم (12) في الفقرة المعنية بهذا العنصر متوسط حسابي (2.76) و(2.85) وانحراف معياري (0.55) و(0.42) في العينتين الجزائرية والأجنبية على التوالي، ولهذا يقع في درجة الموافقة من مقياس ليكارت الثلاثي، وتفسير ذلك يرجع إلى سببين أولهما خصوصية المستهلك والقوانين المتعلقة به التي تفرض على المؤسسات الالتزام بهذا المعيار، والسبب الثاني ناتج من استخدام هذا النوع من المعايير على مستوى التجارة الدولية (متطلبات التعبئة والتغليف، العلامة البيئية)

2-4- معايير الطريقة: يشير الجدول رقم (12) أن المعايير المتعلقة بأساليب الإنتاج، أو كما تسمى بمعايير الإنتاج الأنظف غير كافية للتحكم في سلوك حماية البيئة للمؤسسات الصناعية في العينتين، حيث تقع الفقرة المعنية في درجة المحايد بمتوسط حسابي (2.24) و(1.98) وانحراف معياري (0.83) و(0.71) في العينتين الجزائرية والأجنبية على التوالي، وذلك كون الآلات الإنتاجية في القطاع الصناعي وخاصة قطاع الطاقة تكون بعمر إنتاجي معتبر يصعب استبدال هذه الآلات وخاصة قبل نهاية العمر الإنتاجي.

بعد تحليل اتجاه العينتين في مجال تأثير الأدوات التنظيمية على سلوك حماية البيئية في المؤسسات محل الدراسة، نسعى إلى اختبار الفروق بينهما في هذا المجال للإجابة بدقة على الفرضية الثانية، وذلك باستخدام اختبار T على النحو التالي:

H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير الأدوات التنظيمية على سلوك حماية البيئية للمؤسسات الصناعية ترجع لجنسية المؤسسة

H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير الأدوات التنظيمية على سلوك حماية البيئية للمؤسسات الصناعية ترجع لجنسية المؤسسة

يبين الجدول رقم (13) أثر متغير جنسية المؤسسة في درجة تأثير الأدوات التنظيمية على سلوك حماية البيئة للمؤسسات الصناعية، من خلال نتائج اختبار T لدلالة الفروق بين العينات المستقلة، التي تبين بأن الفروق في درجة تأثير الأدوات التنظيمية على سلوك حماية البيئة للمؤسسات الصناعية غير دالة على جميع الفقرات التي تضمنها هذا المجال، رغم الاختلاف التي تم تحديده في التحليل المتعلق بهذا العنصر، وبالتالي لا توجد فروق دالة إحصائيا في درجة تأثير الأدوات التنظيمية على سلوك حماية البيئة للمؤسسات الصناعية ترجع لمتغير جنسية المؤسسة، كما يظهر الجدول رقم (13) نفس النتيجة للعناصر الفرعية المشكلة لهذا العنصر على مستوى كافة المعايير، وعليه نقبل فرضية العدم.

3- الفرضية الثالثة: " تؤثر الأدوات الاقتصادية على سلوك حماية البيئة للمؤسسات الصناعية في الجزائر"

يبين الجدول رقم (14) أن تأثر سلوك المؤسسات محل الدراسة اتجاه حماية البيئة بالأدوات الاقتصادية يختلف بين العينتين المؤسسات الجزائرية والأجنبية العاملة في الجزائر، فبالنظر إلى المتوسط الحسابي للفقرات الممثلة لعنصر الأدوات الاقتصادية المتعلق بالمؤسسات الجزائرية والبالغ (2.36) فإن الضرائب والحوافز والإعانات البيئية تأثر على السلوك البيئي لمؤسساتنا الصناعية، كونها تقع ضمن الفئة الأولى من فئات ليكرت الثلاثي التي تشير على الموافقة، وبانحراف معياري قيمته (0.7)، أما المؤسسات الأجنبية العاملة في الجزائر فبلغ المتوسط الحسابي لهذا المجال (2.24) وانحراف معياري (0.86) وهي موافقة لدرجة المحايد، ولتفسير هذه النتائج يمكن ربطها بالتحليل السابق من هذه الدراسة والمتعلق بنمط سلوك حماية البيئة لكل عينة، فالمؤسسات الجزائرية يقع نمطها بين الممتثل والدفاعي فلذا تتأثر بالأدوات الاقتصادية كونها تهدف إلى توجيه سلوك حماية البيئة نحو النمط الواعي، بينما المؤسسات الأجنبية العاملة في الجزائر فيتميز نمط سلوك حماية البيئة فيها كونه يقع بين الممتثل والواعي لذا يكون تأثرها بدرجة.

للإجابة على الفرضية الثالثة بالشكل الكافي، نقوم باختبار درجة تأثير الأدوات الاقتصادية على سلوك حماية البيئية في المؤسسات الصناعية بين العينتين على النحو التالي:

H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير الأدوات الاقتصادية على سلوك حماية البيئية للمؤسسات الصناعية ترجع لجنسية المؤسسة

H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير الأدوات الاقتصادية على سلوك حماية البيئية للمؤسسات الصناعية ترجع لجنسية المؤسسة

يبين الجدول رقم (15) أثر متغير جنسية المؤسسة في درجة تأثير الأدوات الاقتصادية على سلوك حماية البيئة للمؤسسات الصناعية، من خلال نتائج اختبار T لدلالة الفروق بين العينات المستقلة، والذي يبين بأن الفروق في درجة تأثير الأدوات الاقتصادية على سلوك حماية البيئة للمؤسسات الصناعية غير دالة على جميع الفقرات التي تضمنها هذا المجال، رغم الاختلاف التي تم تحديده في التحليل المتعلق بهذا العنصر، وبالتالي يظهر الاختبار T أنه لا توجد فروق في درجة تأثير الأدوات الاقتصادية على سلوك حماية البيئة للمؤسسات الصناعية ترجع لمتغير جنسية المؤسسة، كما يظهر الجدول رقم (15) أيضا نفس النتيجة للعناصر الفرعية المشكلة لهذا العنصر على مستوى الأدوات السابقة الذكر، وعليه نقبل فرضية العدم.

4- الفرضية الرابعة:" تؤثر المقاربات الطوعية على سلوك حماية البيئة للمؤسسات الصناعية في الجزائر"

يبين الجدول رقم (16) تأثير بالمقاربات الطوعية في توجيه سلوك حماية البيئة في المؤسسات الاقتصادية، فحسب أراء المستقصين فإن الاتجاه العام لهذا العنصر في المؤسسات الجزائرية يقع ضمن درجة الموافقة في سلم التحليل المعتمد في الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للفقرات الممثلة للعنصر(2.5) في المؤسسات الجزائرية، وبانحراف معياري قيمته (0.67)، أما المؤسسات الأجنبية العاملة في الجزائر فبلغ المتوسط الحسابي (2.32) وبانحراف معياري (0.79)، لذا فهو يقع ضمن درجة المحايد، وفيما يلي تفسير النتائج حسب العناصر الفرعية:

4-1- الاتفاقات المتبناة من قبل الحكومة: تشير الفقرة المتعلقة بهذا العنصر أن هذا النوع من المقاربات الطوعية يختلف باختلاف عينات الدراسة، حيث يعتبر ذو تأثر على المؤسسات الجزائرية بالشكل الكافي، كونه يقع في درجة الموافقة بمتوسط حسابي (2.62) وانحراف معياري (0.63)، أما تأثير هذا العنصر في المؤسسات الأجنبية فهو بشكل غير كافي، كونه يقع في درجة المحايد بمتوسط حسابي (2.29) وانحراف معياري (0.78)، وتفسير هذه النتيجة يرجع لأنظمة الإدارة البيئية التي تتبناها الحكومة، ففي المؤسسات الجزائرية يحسن هذا النوع من المقاربات من نظام إدارتها البيئي، كونه لم يكن موجود أو هش، عكس المؤسسات الأجنبية التي تتبنى نظام إدارة بيئي قد يكون فعال أكثر من الذي تتبناه الحكومة، خاصة في ظل القطاعات المدروسة، وهذا ما يتفق مع تحليل المتعلق بنمط السلوك لكل عينة.

4-2- الاتفاقات بين الحكومة والقطاع: يقع الاتجاه العام للفقرة المتعلقة بهذا العنصر في درجة المحايدة للمؤسسات الجزائرية والأجنبية العاملة في الجزائر، بمتوسط حسابي (2.22) و(2.17) في العينتين على التوالي، وبانحراف معياري (0.77) و(0.82) على التوالي، لذا يعتبر تأثير هذا النوع من المقاربات الطوعية غير كافي في توجيه سلوك حماية البيئة للمؤسسات الصناعية، ويرجع تفسير ذلك للانتقادات الموجهة لهذا العنصر والمتمثلة:

- تضاؤل الالتزام بأحكام الاتفاق بالنسبة للمؤسسات، نتيجة لعدم مشاركتهم المباشرة في اعتماد هذه الأحكام، كما أن القطاع الصناعي (التمثيل النقابي أو المهني) لا يملك أي وسيلة لإجبار أعضائه، إذ عادة ما يلجأ أعضاء القطاع في

حالة الصعوبات المالية إلى تفضيل مصالحهم الخاصة على حساب الالتزامات الجماعية والتي لا تهمهم بطريقة مباشرة؛

- تعتبر الاتفاقات المتوصل إليها بين ممثليهم والوزارة، غير ملزمة لهم من الناحية القانونية، لأنه مجرد التزام معنوي بالنسبة لأصحاب المؤسسات الملوثة، شأنه في ذلك شأنها المبادرات التي تضعها الوزارة (الاتفاقات المتبناة من قبل الحكومة) التي تم تحليلها في العنصر السابق، وبهذا تعتبر غير ملزمة حتى لأصحاب المؤسسات المصنفة فضلا عن باقي المؤسسات على اختلاف مراتبها، إلا إذا ترجمت إلى نصوص تنظيمية وقانونية.

4-3- المقاربات أحادية الجانب: بالنسبة لتأثير المسؤولية الاجتماعية على السلوك البيئي للمؤسسات الصناعية، فيبدو من خلال الفقرة المتعلقة به أن الاتجاه العام لأفراد العينتين يقع في درجة الموافقة، بمتوسط حسابي (2.68) و(2.5) للمؤسسات الجزائرية والأجنبية العاملة في الجزائر على التوالي، وبانحراف معياري (0.61) و(0.77) على التوالي، لذا فالعينتين تلتزم بالمقاربات أحادية الجانب استجابة للمتطلبات البيئية، وهذا كونه التزام فردي دون اتفاق أو مراقبة، لذلك عادة ما يتهم بأن التقارير التي تتضمنها المسؤولية الاجتماعية أنها مزيفة وتهدف لاجتناب الضغوطات في هذا الشأن، كما أن المواضيع المتعلقة بهذا العنصر تتسم بعدة استفهامات، خاصة ما يتعلق بالمجالات المعنية والحدود المرغوبة، حيث أنه لا يوجد مؤشر محل اتفاق يحدد ذلك لا على مستوى الفكر الاقتصادي ولا الممارسة العملية.

بعد تحليل تأثير المقاربات الطوعية على سلوك حماية البيئة في المؤسسات المدروسة، نسعى لاختبار الفروق بين العينتين بهذا الشأن للإجابة على الفرضية بشكل تام، طبعا باستخدام اختبار T كما يلي:

H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير المقاربات الطوعية على سلوك حماية البيئية للمؤسسات الصناعية ترجع لجنسية المؤسسة

H_1 : يوجد توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير المقاربات الطوعية على سلوك حماية البيئية للمؤسسات الصناعية ترجع لجنسية المؤسسة

يبين الجدول رقم (17) أثر متغير جنسية المؤسسة في درجة تأثير المقاربات الطوعية على سلوك حماية البيئة للمؤسسات الصناعية، من خلال نتائج اختبار T لدلالة الفروق بين العينات المستقلة، التي تبين بأن الفروق في درجة تأثير المقاربات الطوعية على سلوك حماية البيئة للمؤسسات الصناعية دال على جميع الفقرات التي تضمنها هذا المجال، وبالتالي توجد فروق في درجة تأثير المقاربات الطوعية على سلوك حماية البيئة للمؤسسات الصناعية ترجع لمتغير جنسية المؤسسة، وهذا الفرق حسب التحليل السابق الذي يظهر المتوسطات الحسابية لكل عينة، فإنه يرجع لصالح المؤسسات الجزائرية، بمتوسط حسابي (2.5) مقارنة بالمؤسسات الأجنبية العاملة في الجزائر البالغ متوسطها الحسابي (2.32)، كما يظهر الجدول (17) أيضا نتائج العناصر الفرعية المشكلة لهذا العنصر، التي تبين أن الانخراط في الأنظمة الطوعية التي تتبناها الحكومة يختلف تأثيره بين العينتين ترجع للمؤسسات الجزائرية، ولكن يمكن في هذه النقطة الإشارة أن هذا العنصر مرتبط بتحسين السلوك، وبالتالي حسب هذه الدراسة توصلنا سابقا بان السلوك البيئي للمؤسسات الجزائرية واقع بين السلوك الممتثل والدفاعي، فلهذا تبني الأنظمة الطوعية المتبناة من قبل الحكومة يحسن من سلوكها، أما المؤسسات الأجنبية العاملة في الجزائر فلا يحسن من سلوكها البيئي بالقدر الكافي كونه يقع بين الامتثال للقوانين والواعي بيئيا، وبالتالي تعتبر النتيجة منطقية في رأينا، وهذه النتيجة في الحقيقة أثرت على نتيجة المجال بشكل عام، كون المقاربتين الباقيتين لا تظهر فروق دالة إحصائيا بين العينتين.

IV. الخلاصة:

يعبر القطاع الصناعي عن مجتمع الدراسة التي نحن بصددها، ويرجع سبب اختيار هذا القطاع نظرا لعلاقته المباشر بالبيئة الطبيعية وما خلفه من آثار سلبية كما بينت الدراسة، فرغم أهمية القطاع الصناعي كونه من القطاعات الرئيسية المكونة للاقتصاد الوطني ومساهمته بشكل مباشر في عملية النمو الاقتصادي من خلال امتصاص العمالة المحلية، ودعم ميزان المدفوعات وزيادة الإيرادات الحكومية من الضرائب، وتحريك قطاعات أخرى، إلا أن ذلك لا يعني أن يتم وفق ظروف لا تراعي الاعتبارات البيئية، التي تعتبر المورد الأساسي لعملية التنمية، خاصة في ظل ما تخلفه الصناعة من أضرار على عدة مستويات مادية ومعنوية، حيث منها ما تم إيجاد طرق لتقييمها نظريا، ومنها ما عجز علم الحساب عن تقييمه كالوفايات، وهذا ما أشارت إليه تقارير وزارة البيئة التي دقت ناقوس الخطر، وبالتالي لا بد من البحث عن أدوات أكثر فعالية لحماية البيئة والتي حاولنا التطرق إلى أهمها (السياسة البيئية).

ومن خلال هذه الورقة البحثية توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات يمكن إجمالها فيما يلي :

- ينتج عن أنشطة المؤسسات الصناعية مختلف أنواع التلوث (الهواء والماء والتربة والنفايات)، بنسب معتبرة نتيجة السلوكيات غير مسؤولة تتطلب إجراءات مناسبة للحد منها؛
- طرق التسيير البيئي المعتمدة توافق تحسين عمليات الإنتاج وهذا النوع من التسيير مرغوب فيه، ولكن يستجيب للمتطلبات القانونية وليس نابع من خطورة المخلفات التي تستدعى أخذها بعين الاعتبار كوازع أخلاقي، وهذا التوجه لم يجد حلول للمشكلات البيئية التي تطرحها المؤسسات الصناعية كما اشرنا في النتيجة السابقة، لذا لا يعني تطبيق هذه الطرق أن المؤسسة مسؤولة بيئيا؛

- يقع سلوك حماية البيئة في المؤسسات الصناعية الجزائرية في النمط الممتثل بالدرجة الأولى والنمط الدفاعي بدرجة ثانية، أما المؤسسات الأجنبية العاملة في الجزائر فيقع سلوكها البيئي في النمط الممتثل بالدرجة الأولى والنمط الواعي بالدرجة الثانية؛
- يتأثر سلوك حماية البيئة للمؤسسات الصناعية سواء الجزائرية أو الأجنبية العاملة في الجزائر بالأدوات التنظيمية التي تفرضها التشريعات القانونية، ولا يوجد فرق في درجة التأثير بين العينتين؛
- يختلف تأثير سلوك المؤسسات محل الدراسة اتجاه حماية البيئة بالأدوات الاقتصادية، حيث تأثر على السلوك البيئي لمؤسساتنا الصناعية، ولا تأثر على سلوك حماية البيئة في المؤسسات الأجنبية العاملة في الجزائر، وتفسير ذلك كون نمط المؤسسات الجزائرية بين الممتثل والدفاعي فلذا تتأثر بالأدوات الاقتصادية، كون هذه الأدوات تهدف إلى توجيه سلوك حماية البيئة نحو النمط الواعي، بينما المؤسسات الأجنبية العاملة في الجزائر فيتميز نمط سلوك حماية البيئة فيها كونه يقع بين الممتثل والواعي لذا يكون تأثر هذه الأدوات بدرجة أقل؛
- يتأثر سلوك حماية البيئة في جميع المؤسسات الجزائرية والأجنبية العاملة في الجزائر بالمقاربات الطوعية، وتوجد فروق دالة إحصائيا في درجة التأثير لصالح المؤسسات الجزائرية، ويرجع ذلك إلى الانخراط في الأنظمة الطوعية التي تتبناها الحكومة الذي يحسن من سلوك المؤسسات الجزائرية، كونه كما اشرنا واقع بين السلوك الممتثل والدفاعي، أما المؤسسات الأجنبية العاملة في الجزائر فلا يحسن من سلوكها البيئي بالقدر الكافي كونه يقع بين الامتثال للقوانين والواعي بيئيا.

على ضوء ما سبق يمكن تقديم جملة من التوصيات نوجزها فيما يلي :

- تفعيل المعايير المتعلقة بكمية الإنبعاثات خاصة في ظل المخلفات التي تفرزها الأنشطة الصناعية، من خلال إدراج دراسة الأثر البيئي في القضايا المهمة للمؤسسة كالتمويل مثلا، ويتطلب ذلك طرق فعالة لتقييم الأضرار البيئية؛
- لضمان تسيير بيئي يراعي الضوابط البيئية لا يكفي أن تهتم المؤسسة بمعالجة بداية المدخنة، وإنما يجب أن يوافق المعايير التي تهتم بالطريقة الذي يظهر من خلال الدراسة أنه ذو ضغط غير كافي؛
- تفعيل الأدوات الاقتصادية أكثر، أو استخدامها إلى جانب أداة أخرى كاعتماد أنظمة إدارة البيئة والسلامة المهنية، كونها تساهم في توجيه السلوك البيئي للمؤسسات الجزائرية والذي يقع ضمن النمط الممتثل والدفاعي؛
- البحث عن الآليات الكفيلة لالتزام المؤسسات الصناعية بالاتفاق بين الحكومة والقطاع، ولا يبقى اتفاق يغلب المصالح الاقتصادية عن المصالح البيئية، كالتهديد بالأدوات الردعية في حالة فشل هذه الاتفاقات؛
- إلزام المؤسسات بتقارير عن المسؤولية البيئية تتضمن توحيد المجالات والحدود لكل المؤسسات الصناعية، لا سيما الناشطة في قطاع الطاقة، فهذه النتائج لا تعني التزام المؤسسة بالمسؤولية البيئية فهناك ما يعرف بالتقارير المزيفة.

- ملحق الجداول والأشكال البيانية:

الجدول رقم (1): يوضح تصنيف المؤسسات محل الدراسة حسب جنسية المؤسسة

	الجنسية	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide
Valide	جزائرية	126	75,0	75,0
	أجنبية	42	25,0	25,0
	المجموع	168	100,0	100,0

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

الجدول رقم (2): يوضح تصنيف المؤسسات محل الدراسة حسب عمرها

السنوات	المؤسسات الجزائرية		المؤسسات الأجنبية العاملة في الجزائر	
	Effectifs	Pourcentage valide	Effectifs	Pourcentage valide
قبل1983	47	37,9	15	41,7
بين1983 و2003	48	38,7	12	33,3
بعد2003	29	23,4	9	25,0
المجموع	**124**	**100**	**36**	**100**

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

الجدول رقم (3): يوضح تصنيف المؤسسات محل الدراسة حسب القطاعات الصناعية

القطاعات	المؤسسات الجزائرية		المؤسسات الأجنبية العاملة في الجزائر	
	Effectifs	Pourcentage valide	Effectifs	Pourcentage valide
قطاع الطاقة	21	16,7	27	67,5
قطاع كيماوية والبتروكيماوية والبلاستيك	23	18,3	8	20,0
قطاع الإلكترونيك والميكانيك	9	7,1	1	2,5
قطاع الأغذية	36	28,6	-	-
قطاع مواد البناء	30	23,8	4	10,0
أخرى	7	5,6	-	-
المجموع	**126**	**100,0**	**40**	**100,0**

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

الجدول رقم (4) : يوضح الآثار الخارجية السلبية للمؤسسات الصناعية محل الدراسة

الملوثات		الهواء	الماء	التربة	النفايات
المؤسسات الجزائرية	لا Pourcentage valide	55,5	79,8	92,4	36,1
	نعم Pourcentage valide	44,5	20,2	7,6	63,9
	المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**
المؤسسات الأجنبية العاملة في الجزائر	لا Pourcentage valide	27,8	75,0	52,8	58,3
	نعم Pourcentage valide	72,2	25,0	47,2	41,7
	المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

الجدول رقم (5) : يوضح إجراءات حماية البيئة في المؤسسات محل الدراسة

طرق التسيير البيئي	المؤسسات الجزائرية		المؤسسات الأجنبية العاملة في الجزائر	
	Effectifs	Pourcentage valide	Effectifs	Pourcentage valide
معالجة التدفقات الملوثة	46	37,7	8	22,2
تحسين عمليات الإنتاج	76	62,3	28	77,8
المجموع	**122**	**100,0**	**36**	**100,0**

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

الجدول رقم (6): يوضح المسؤول عن قضايا البيئة في المؤسسات محل الدراسة

موقع حماية البيئة في الهيكل التنظيمي	المؤسسات الصناعية الجزائرية		المؤسسات الأجنبية العاملة في الجزائر	
	Effectifs	Pourcentage valide	Effectifs	Pourcentage valide
مدير المؤسسة	39	32,0	8	22,2
مصلحة خاصة بالبيئة	49	40,2	27	75,0
ضمن اختصاصات مصلحة أخرى	34	27,9	1	2,8
المجموع	**122**	**100,0**	**36**	**100,0**

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

الجدول رقم (7): يوضح دوافع التزام المؤسسات محل الدراسة بحماية البيئة

جنسية المؤسسات	الدرجات	الوازع الديني	الوازع الأخلاقي	الوازع القانوني	الوازع الاقتصادي	دوافع الأخرى
المؤسسات الجزائرية	لا Pourcentage valide	73,0	41,0	32,8	81,1	100,0
	نعم Pourcentage valide	27,0	59,0	67,2	18,9	-
	المجموع	**100,0**	**100,0**	**100,0**	**100,0**	**100,0**
المؤسسات الأجنبية العاملة في الجزائر	لا Pourcentage valide	91,9	45,9	16,2	43,2	100,0
	نعم Pourcentage valide	8,1	54,1	83,8	56,8	-
	المجموع	**100,0**	**100,0**	**100,0**	**100,0**	**100,0**

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

الجدول رقم (8): يوضح تحليل نتائج فقرات النمط الواعي

الرقم	الفقرات	المؤسسات الجزائرية			المؤسسات الاجنبية		
		$\bar{x}$	δ	الدرجة	$\bar{x}$	δ	الدرجة
1	تحقق مؤسستكم أهداف بيئية أعلى من تلك التي تفرضها التشريعات القانونية	1.75	0.836	محايد	2.38	0.882	موافق
2	تتفادى مؤسستكم ضغوط المتعاملين معها بخصوص حماية البيئة كونها تحقق التزامات بيئية أعلى من المطلوبة	1.81	0.797	محايد	2.10	0.906	محايد
3	تشكل الإجراءات البيئية من أهم الإجراءات في التنظيم العام لمؤسستكم	1.83	0.910	محايد	2.43	0.859	موافق
	المجموع	**1.79**	**0.847**	**محايد**	**2.303**	**0.882**	**محايد**

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

الجدول رقم (9): يوضح تحليل نتائج فقرات النمط المساير

الرقم	الفقرات	المؤسسات الجزائرية			المؤسسات الأجنبية		
		$\bar{x}$	δ	الدرجة	$\bar{x}$	δ	الدرجة
1	تلتزم مؤسستكم بالمعايير البيئية التي تفرضها التشريعات القانونية	2.74	0.598	موافق	2.54	0.778	موافق
2	تسعى مؤسستكم إلى التأقلم مع التغير الذي يطرأ على المتعاملين معها بخصوص حماية البيئة	2.62	0.631	موافق	2.44	0.776	موافق
3	تحقق الإجراءات البيئية في مؤسستكم الالتزامات القانونية المطلوبة	2.33	0.749	محايد	2.38	0.731	موافق
	المجموع	**2.56**	**0.659**	**موافق**	**2.45**	**0.761**	**موافق**

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

الجدول رقم (10): يوضح تحليل نتائج فقرات النمط الدفاعي

الرقم	الفقرات	المؤسسات الجزائرية			المؤسسات الأجنبية		
		$\bar{x}$	δ	الدرجة	$\bar{x}$	δ	الدرجة
1	كثيرا ما يقلق المؤسسة التغير الذي يطرا على التشريعات البيئية، وتبحث عن كيفية التعامل معه	2.23	0.815	محايد	2.24	0.726	محايد
2	تتجاهل المؤسسة ضغوط المتعاملين معها بخصوص حماية البيئة كونها التزامات بيئية غير مبررة	2.33	0.821	محايد	1.68	0.829	محايد
3	الإجراءات البيئية في التنظيم العام لمؤسستكم قليلة الأهمية	1.61	0.819	غير موافق	1.38	0.697	غير موافق
المجموع		**2.05**	**0.818**	**محايد**	**1.76**	**0.75**	**محايد**

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

الجدول رقم (11): يوضح اختبار الفروقات بين المتوسطات لاختلاف السلوك البيئي في العينتين

العناصر	قيمة t	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
السلوك الواعي	-4,207	166	0,0001
السلوك الممتثل	1,291	166	0,198
السلوك الدفاعي	2,778	166	0,006
سلوك حماية البيئة	-0,837	166	0,404

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

الجدول رقم (12): يوضح تحليل نتائج فقرات تأثير الأدوات التنظيمية على سلوك حماية البيئية في المؤسسات

المجال	الرقم	الفقرة	المؤسسات الجزائرية			المؤسسات الأجنبية		
			$\bar{x}$	δ	الدرجة	$\bar{x}$	δ	الدرجة
الأدوات التنظيمية	1	تقوم مؤسستكم بتحسين جودة البيئة كمنع أنواع معينة من الإنبعاثات بضغوط قانونية	2,43	0,627	موافق	2,40	0,828	موافق
	2	تتحكم مؤسستكم في كمية التلوث لأغراض قانونية	2,26	0,761	محايد	2,27	0,742	محايد
	3	توضح مؤسستكم الخصائص البيئية على المنتجات استجابة للتشريعات القانونية	2,76	0,558	موافق	2,85	0,427	موافق
	4	تعتمد مؤسستكم أساليب إنتاج نظيفة استجابة للنصوص قانونية	2,24	0,834	محايد	1,98	0,851	محايد
	الاتجاه العام للأدوات التنظيمية		**2.42**	**0.695**	**موافق**	**2.375**	**0.712**	**موافق**

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

الجدول رقم (13): يوضح اختبار الفروقات بين المتوسطات في تأثير الأدوات التنظيمية على السلوك البيئي في العينتين

العناصر	قيمة t	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
تقوم مؤسستكم بتحسين جودة البيئة كمنع أنواع معينة من الإنبعاثات بضغوط قانونية	0,224	165	0,823
تتحكم مؤسستكم في كمية التلوث لاغراض قانونية	-0,047	165	0,963
توضح مؤسستكم الخصائص البيئية على المنتجات استجابة للتشريعات القانونية	-0,917	164	0,361
تعتمد مؤسستكم أساليب إنتاج نظيفة استجابة للنصوص قانونية	1,742	165	0,083
تأثير الادوات التنظيمية على سلوك حماية البيئة في المؤسسات محل الدراسة	0,705	166	0,482

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

الجدول رقم (14): يوضح تحليل نتائج فقرات تأثير الأدوات الاقتصادية على سلوك حماية البيئية في المؤسسات

المجال	الرقم	الفقرة	المؤسسات الجزائرية			المؤسسات الأجنبية		
			$\bar{x}$	δ	الدرجة	$\bar{x}$	δ	الدرجة
الأدوات الاقتصادية	4	فرض ضرائب بيئية يدفع بمؤسستكم تبني نظام بيئي فعال تسهر على تنفيذه ورقابته بشكل مستمر	2,34	0,631	موافق	2,19	0,833	محايد
	5	استخدام الحوافز الضريبية والإعانات البيئية يحفز مؤسستكم على تحسين أدائها البيئي	2,38	0,771	موافق	2,29	0,891	محايد
	الاتجاه العام للادوات الاقتصادية		**2.36**	**0.701**	**موافق**	**2.24**	**0.862**	**محايد**

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

الجدول رقم (15): يوضح اختبار الفروقات بين المتوسطات في تأثير الأدوات الاقتصادية على السلوك البيئي في العينتين

العناصر	قيمة t	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
فرض ضرائب بيئية يدفع بمؤسستكم تبني نظام بيئي فعال تسهر على تنفيذه ورقابته باستمرار	1,055	166	0,293
استخدام الحوافز الضريبية والإعانات البيئية يحفز مؤسستكم على تحسين أدائها البيئي	0,668	166	0,505
تأثير الأدوات الاقتصادية على سلوك حماية البيئة في المؤسسات محل الدراسة	1,014	166	0,312

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

الجدول رقم (16): يوضح تحليل نتائج فقرات تأثير المقاربات الطوعية على سلوك حماية البيئية في المؤسسات

المجال	الرقم	الفقرة	المؤسسات الجزائرية			المؤسسات الأجنبية		
			$\bar{x}$	δ	الدرجة	$\bar{x}$	δ	الدرجة
المقاربات الطوعية	7	تعزز الإجراءات البيئية في المؤسسة بالانخراط في الأنظمة الطوعية التي تتبناها الدولة (كنظام الإدارة البيئية)	2,62	0,631	موافق	2,29	0,782	محايد
	8	تلتزم مؤسستكم بحماية البيئة نتيجة الاتفاق بين الحكومة والقطاع الذي تنتمون إليه بخصوص حماية البيئة	2,22	0,771	محايد	2,17	0,824	محايد
	9	تقدم مؤسستكم خدمات اتجاه البيئة والمجتمع بهدف تحسين صورتها وكسبها ما يسمى بمؤسسة مواطنة	2,68	0,617	موافق	2,50	0,773	موافق
		الاتجاه العام للمقاربات الطوعية	**2.506**	**0.673**	**موافق**	**2.32**	**0.793**	**محايد**

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

الجدول رقم (17): يوضح اختبار الفروقات بين المتوسطات في تأثير المقاربات الطوعية على السلوك البيئي في العينتين

العناصر	قيمة t	درجة الحرية	الدلالة الاحصائية
تعزز الإجراءات البيئية في المؤسسة بالانخراط في الانظمة الطوعية التي تتبناها الدولة (كنظام الإدارة البيئية)	2,707	165	0,008
تلتزم مؤسستكم بحماية البيئة نتيجة الاتفاق بين الحكومة والقطاع الذي تنتمون إليه بخصوص حماية البيئة	0,410	165	0,683
تقدم مؤسستكم خدمات اتجاه البيئة والمجتمع بهدف تحسين صورتها وكسبها ما يسمى بمؤسسة مواطنة	1,531	165	0,128
تأثير المقاربات الطوعية على سلوك حماية البيئة في المؤسسات محل الدراسة	2,224	166	0,028

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

الإحالات والمراجع :

[1]. وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، **تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر**، الجزائر، 2000، ص.64.

[2]. الطاهر خامرة، **المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة ـ حالة سوناطراك ـ**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، 2007، ص.47.

[3]. نجم عبود نجم، **المسؤولية البيئية في منظمات الأعمال الحديثة**، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012، ص.ص.422-425.

[4]. محمد مسعودي، **فعالية الآليات الاقتصادية لحماية البيئة ـدراسة تقييميه لتجارب لبعض الدول منها الجزائرـ**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014، ص.148.

[5]. تستعمل هذه الطريقة كحافز ضريبي، بحيث تكون أقساط الاهتلاك السنوية في بداية حياة الأصل الاقتصادي أكبر من الأقساط السنوية في السنوات الموالية، وعادة ما تستعمل عند قيام المؤسسة باستخدام أصول رأسمالية جديدة ذات تقنيات فنية عالية وتكنولوجيات تتصف بكونها أقل إضرارا بالبيئة.

[6]. Unesco.org, 12/01/2007, http://www.unesco.org/most/sd_arab/fiche3a.htm.

[7]. Maia David, **Economie des Approches Volontaires dans les Politiques Environnementales en Concurrence et Coopération Imparfaites**, THESE de Doctorat en Economie, Ecole Polytechnique de Paris, Mai 2004, P.2.

[8]. **Ibidem.**

[9]. **Ibidem.**

[10]. UMA SEKARAN, RESEARCH **METHODS FOR BUSINESS: A Skill-Building Approach**, SECOND EDITION, John Wiley & Sons, New York, 1992, P.253.

[11]. ننبه انه في كثير من الأحيان تستعمل تقارير مزيفة، لذا من الأهمية دراسة قياس وعرض هذه الالتزامات.

ملخصات محتويات
القسم الأجنبي

فعالية بنك الجزائر في مراقبة فائض السيولة خلال الفترة (2001 ـ2015)

نصرالدين النمري (*)
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
جامعة بومرداس- الجزائر

ملخص : هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مدى فعالية بنك الجزائر في مراقبة فائض السيولة عبر تحديد ما إذا قام البنك فعلا بتحقيق التنسيق المناسب بين قيمة احتياطات الصرف الأجنبية وقيمة الاحتياطات النقدية المودعة لديه. وعلى هذا اعتمدت الدراسة على نموذج تحليل الانحدار المتعدد من أجل تحديد إذا ما ساهمت الاحتياطات النقدية في تخفيض فائض السيولة. وقد خلصت الدراسة إلى أن الاحتياطات النقدية الأجنبية والمحلية المودعة لدى بنك الجزائر تعتبر من أهم العوامل المؤثرة على فائض السيولة وعلى التضخم، كما تشكل بالنسبة للحكومة مصدر مالي يمكن الاعتماد عليه لتمويل نفقاتها العامة في المستقبل القريب.

الكلمات المفتاح : بنك الجزائر، فائض السيولة، احتياطات الصرف الأجنبي، تضخم.

تصنيف JEL: E52، G22.

eMail : (*) : Nemrinasreddine@gmail.com

أثر المتغيرات الكلية والهيكلية وخصائص البنوك على أداء البنوك الاسلامية
- دراسة قياسية للبنوك الأردنية خلال الفترة (2000-2014) -

إمان يوسفي (*)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة سطيف 1- الجزائر

ملخص : يهدف هذا البحث الى دراسة محددات أداء البنوك الإسلامية الأردنية (المحددات الداخلية: رأس المال والودائع والمخاطر والكفاءة والسيولة) والمحددات الاقتصادية الكلية والهيكلية (المتغيرات الخارجية: الناتج المحلي الاجمالي والتضخم و حجم البنك) ، خلال الفترة 2000-2014 وذلك باستخدام تحليل الانحدار لبيانات البانل (Panel)، وتتضمن عينة الدراسة بنكين اسلاميين.

بينت النتائج أن جميع محددات ربحية البنوك الداخلية ، باستثناء السيولة و المخاطر و الكفاءة ، تؤثر تأثيرا ايجابيا ذو معنوية احصائية على ربحية البنوك الإسلامية باستخدام مؤشرين للربحية (العائد على حقوق المساهمين و العائد على الأصول) خلال فترة الدراسة. ثانيا أظهرت النتائج أن المحددات الاقتصادية الكلية متمثلة في الناتج المحلي الاجمالي والتضخم كان لها تأثيرا إيجابيا على أداء البنوك الاسلامية في الأردن. أخيرا بالنسبة للمتغيرات الهيكلية فقد تبين وجود أثر إيجابي لحجم البنك على الأداء المالي للبنوك الاسلامية العاملة بالأردن.

الكلمات المفتاح : ربحية، بنوك اسلامية، بيانات الـ Panel، أردن.

تصنيف JEL: C33، G21، L25.

eMail : (*) : Yousfi_imane@yahoo.fr

اختبار نظرية تعادل القدرة الشرائية لسعر صرف الدينار الجزائري الرسمي و الموازي مقابل الدولار و اليورو

كمال سي محمد (*)
المركز الجامعـي بلحاج بوشعيب، عين تموشنت- الجزائر

ملخص : تستهدف هذه الدراسة اختبار نظرية تعادل القدرة الشرائية PPP لسعر الصرف الرسمي و الموازي مقابل الدولار و اليورو من خلال اختبار جدر الوحدة و منهجية جوهانسن للتكامل المشترك و كل من اختبار CUSUM وCUSUMSQ، ثم في الأخير اختبارات دوال استجابة النبضة و تحليل مكونات التباين خلال الفترة الممتدة من جانفي 2003 إلى ماي 2015. توصلت نتائج الدراسة إلى رفض فرضية تحقق نظرية PPP بالنسبة لسعر الصرف الرسمي و قبولها باستخدام سعر الصرف الموازي مما يعكس لغز سياسة سعر الصرف في الجزائر و أن هذا الأخير يعبر عن سعر الصرف التوازني.

الكلمات المفتاح : تكامل مشترك، تعادل القدرة الشرائية PPP ، سعر الصرف الرسمي و الموازي.

تصنيف JEL: C22، F31.

eMail : (*) : Simohammed_k@yahoo.fr

نتائج تطبيق نظام التسيير النقي في مؤسسة ايكيا ماليزيا

الصادق لشهب (*)
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر

أحمد كماسي (**)
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
الجامعة الإسلامية العالمية - ماليزيا

ملخص : نظام التسيير النقي اوما يسمى بالتسيير الخفيف هومنهج يهدف الى التحسن المستمر، وهو احد اساليب الادارة المتطورة و المعروفة، اصبحت في الايام الاخيرة تستخدم في العديد من الشركات المصنعة وغير المصنعة. تطبق هذه التقنية لتحقيق نتائج افضل. كما هو الحال بالنسبة لشركة ايكيا ماليزيا والتي تشتهر منتجاتها بالنوعية والطراز الرفيع.

ومن خلال الزيارة الميدانية التي قمنا بها للشركة في2011، اتيحت لنا الفرصة لملاحظة و معرفة ممارسات و انشطة تترجم تقنية التسيير النقي على ارض الواقع من خلال (المخزن، طوابق العرض،.....الخ). في هذه الورقة سنشرح بالتفصيل نظام التسيير النقي وممارساته في ايكيا ماليزيا.

الكلمات المفتاح : تسيير نقي، شركات غير مصنعة، خدمات ، ايكيا ماليزيا.

تصنيف JEL: L81، M11.

eMail : (*) : Sadlach@yahoo.com **& (**)** Maherkama@yahoo.com

أهمية استراتيجية تدريب المورد البشري في الشركات البترولية
ـ دراسة حالة شركة سونطراك (2006ـ2015) ـ

وليد قرونقة (*) & محمد لحسن علاوي (**) & بولرباح غريب (***)
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر

ملخص : تهدف هذه الدراسة الى معرفة واقع تدريب المورد البشري في الشركات البترولية مع دراسة حالة واحدة من بين أكبر الشركات البترولية العالمية وهي الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات (سونطراك) خلال الفترة (2006-2015)، حيث اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي وذلك بغرض تقديم وصف لمتغير الدراسة (التدريب)، وعلى المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي وذلك من خلال تحليل المنحنيات الوارد في هذه الدراسة.

وتوصلنا من خلال هذا العمل الى ان عملية تدريب المورد البشري مكلفة جدا خاصة من جانب التدريب بالخارج ،وهو التدريب يكون مخصص في الغالب للإطارات ،كما ان فعالية برامج التدريب تساهم في تخفيض التكاليف الناتجة عن الايام الضائعة وحوادث العمل .

الكلمات المفتاح : مورد بشري، تدريب، تدريب داخلي، تدريب خارجي، سونطراك.

تصنيف JEL: M12، M53، Q15.

eMail : (*) : Oualid1989@gmail.com & (**) Elhassenallaoui@gmail.com & (**) Gboularbah@yahoo.co.uk

النظم الزراعية في منطقة غرداية (الصحراء الشمالية الجزائرية): الخصائص وآفاق التنمية

رشيد حويشيتي (*) & بوعلام بوعمار (**) & سامية بيساطي (***)
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر

ملخص : يهدف هذا البحث إلى دراسة تنوع النظم الزراعية التي أنشئت في منطقة غرداية. تظهر النتائج وجود أربعة أنواع من النظم. الأول هو نظام الواحات القديمة، التي تم إنشاؤها على الأودية وفقا لنموذج تهيئة أصلي يسمح بإدارة فعالة للفيضانات وإنشاء زراعة معاشيه. واحات جديدة تم تطويرها ابتداء من الستينيات تشكل النوع الثاني من نظم الزراعة، تتكون من بساتين نخيل ذات وجهة تجارية، هيئت من طرف السلطات العمومية. النموذج الثالث من الزراعة يتطور على جوانب الواحات القديمة ويتميز بأنظمة إنتاج متنوعة ومكثفة نسبيا. خارج الواحات نجد نوع رابع من نظم الزراعة، الذي يتميز بالمستثمرات الكبيرة. إن التنمية المستدامة لهذه الأنواع المختلفة من الزراعة، يستوجب مراعاة تنوعها، خصوصا من حيث طرق الاستغلال، الإمكانيات و العراقيل.

الكلمات المفتاح : تنمية، غرداية، واحة، نظام الزراعة.

تصنيف JEL: O14، O25، O31، L52، F23.

eMail : (*) Rhouichiti@gmail.com & (**) Bouammar1959@yahoo.fr & (***) Bissati.sa@univ-ouargla.dz

أي إندماج للجزائر في التنمية المستدامة ؟
- دراسة تحليلية إعتمادا على مؤشرات إحصائية -

رضا يونس بوعصيدة (*)
جامعة 20 أوت، سكيكدة - الجزائر
مركز التحليل الإقتصادي- سارغام-، جامعة مارسيليا - فرنسا

ملخص : الهدف من هذا المقال هو معالجة إشكالية إندماج الجزائر في التنمية المستدامة. نتساؤل هنا عن فعالية السياسات الجزائرية للتنمية المستدامة التي وضعت منذ خمسة عشر سنة. من أجل هذا، قمنا بإستعمال مجموعة من المؤشرات الإحصائية وذلك لكل بعد من الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. نتائج هذا البحث العلمي بينت في المجموع أن الإندماج في التنمية المستدامة في الجزائر مازال متوسط . فثقافة التنمية المستدامة تبدو أنها مازالت غير موجودة في المجتمع الجزائري. و لهذا، السلطات العمومية يجب أن تقوم بدور الإعلام و التحسيس للمؤسسات، الهيئات الإدارية و المواطنين وذلك حول الإشكاليات البيئية.

الكلمات المفتاح : سياسات التنمية المستدامة، مؤشرات التنمية المستدامة، أداءات بيئية، دول في طريق النمو، بعد بيئي.

تصنيف JEL: Q38، Q42، Q51، Q56، Q59.

eMail : (*) Redha.younes.bouacida@gmail.com

محددات توطن الأنشطة الصناعية في ولاية بومرداس
- مقاربة قياسية باستعمال نماذج العد -

ابراهيم جمعاسي (*) & نصيرة شيخ (**) & جوهر رومان
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس - الجزائر

ملخص : يهدف هذا المقال إلى تحديد العوامل التي يمكن أن تؤثر على قرار التموقع بالنسبة للمؤسسات على مستوى ولاية بومرداس. اعتمادا على بيانات سنة 2011، استعملنا نماذج العد "بواسون" والذي اتضح لنا أنه يعاني من مشكلة التشتت القوي ومنه تم تصحيح النموذج باستعمال نموذج ذو حدين السالب. تبين نتائج الدراسة أن المتغيرات التفسيرية المعنوية لقرار اختيار موقع التمركز للمؤسسة في ولاية بومرداس هي الكثافة السكانية، البعد عن العاصمة (المسافة) وسعر العقار.

الكلمات المفتاح : تمركز صناعي، نماذج العد، اقتصاد جهوي.

تصنيف JEL: F1، R3، R12، N6، N9.

eMail : **(*)** Brahim.djemaci@gmail.com & (**) Chikhe.nacira@gmail.com

محددات التطور المالي في منطقة المينا (1996-2011)
- دراسة عينة دول بإستخدام نماذج البانل -

يسمينة غانم (*) & محمد عشوش (**)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية - الجزائر

ملخص : يهدف هذا المقال إلى تحديد العوامل الأساسية للاقتصاد الكلي وجودة الإطار المؤسسي والمحددة للتطور المالي. لذلك تم تخصيص ووضع نموذج اقتصادي قياسي لعينة متكونة من 21 دولة من منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا (المينا). نتائج التنبؤ بطريقة (MCGR) أكدت تفوق متغيرات الإطار المؤسسي مقارنة مع المتغيرات الخارجية الأخرى والمفسرة للنموذج، حيث كانت هي الأكثر معنوية وتأثيرا على التطور المالي. تظهر أيضا نتائج الدراسة الدور الجوهري للانفتاح المالي في تحديد التطور المالي في بلدان منطقة المينا، وخاصة الدول النفطية منها.

الكلمات المفتاح : تطور مالي، محددات، بانل، مينا.

تصنيف JEL: G20، O53، O55.

eMail : (*) : Ghanemyasmina@yahoo.fr **& (**):** Achouchemohamed@yahoo.fr

الإنتاجية الكلية للشركات الصناعية المحلية، الانفتاح الدولي و نقل التكنولوجيا - نمذجة تطبيقية -

نورية قادري (*)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر - الجزائر

عبد القادر دربال (**)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة محمد بن أحمد، وهران - الجزائر

ملخص : نحاول في هذا البحث دراسة العلاقة المعقدة بين الانفتاح الدولي والتكنولوجيا واستراتيجيات الشركات و ذلك من خلال طرحنا للتساؤلات التالية: كيف يشجع الانفتاح الدولي الشركات على الابتكار، وخلق التكنولوجيا؟ كيف تساهم تدفقات التجارة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل هذه التكنولوجيا؟ نقوم في هذا العمل بتحليل آثر الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح الدولي على الهيكل الإنتاجي للقطاع الصناعي الجزائري. على هذا الاساس، نقوم بتقدير آثار الاستثمار الأجنبي المباشر و الانفتاح التجاري على الإنتاجية الحدية الكلية لعوامل الانتاج للقطاعات الصناعية الوطنية باستخدام المعطيات المقطعية.تشير النتائج المتحصل عليها على أن الجزائر فشلت في استغلال الفوائد النظرية المحتملة من الانفتاح الاقتصادي.

الكلمات المفتاح : انفتاح دولي، استثمار أجنبي مباشر، إنتاجية حدية لعوامل انتاج، شركات صناعية محلية.

تصنيف JEL: F02، F21، F41، F43.

eMail : (*) : Knouria45@yahoo.fr **& (**):** Derbalaek@yahoo.fr

دراسة استدامة النفقات العمومية في الجزائر على المدى الطويل

سعيد قاسي (*) & محمد عشوش (**)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية - الجزائر

ملخص : يوفر هذا التحليل تقييم قدرات الدولة على ضمان إستدامة نفقاتها على المدى الطويل. اختبارات الاقتصاد القياسي التي أجريت على سلاسل النفقات العمومية و الدخل الوطني خلال الفترة (1970-2010) كشفت وجود قدرة ضعيفة للدولة على ضمان إستدامة نفقاتها على المدى الطويل مثل ما هو محدد في نموذج كانتوس (1995). ان تعزيز القدرة الإنفاقية للدولة على المدى الطويل يتطلب اعادة هيكلة المالية العامة، في هذا الاطار يصف هذا المقال نموذجا بسيطا لديناميكية نمو داخلي و الذي يغير هيكلة الاقتصاد الجزائري و يقلص من حساسيته اتجاه العوامل الخارجية, وذلك من خلال وضع فرضية استبدال رأس المال المادي الخارجي برأس المال المادي الداخلي، وذلك عن طريق توسيع الوعاء الضريبي.

الكلمات المفتاح : نفقات عمومية، إستدامة النفقات العمومية، قابلية للتأثر الخارجي، نمو داخلي.

تصنيف JEL: E6، H60، O47.

eMail : (*) : Said.kaci87@gmail.com **& (**):** Achouchemohamed@yahoo.fr

تصنيف المسارات النوعية لحاملي شهادات التكوين المهني لولاية الجزائر
- دراسة حول معطيات طويلة الأمد -

فتيحة بلحاج (*)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة الجزائر 3 - الجزائر

ملخص : تبرز هذه الدراسة فعالية ودور التدابير التي اتخذتها الدولة للتشغيل و الإدماج المهني لحاملي شهادة التكوين المهني لولاية الجزائر مع التركيز على تحليل مساراتهم النوعية في سوق العمل وذلك اعتمادا على معطيات وبيانات التحقيق الذي قام به مركز الدراسات والبحث حول المهن والتأهيل (CERPEQ) سنة 2014 باستعمال نموذج قياسي **"لوجيت متعدد الحدود"** للكشف عن المحددات الشخصية الرئيسية للإدماج المهني لهؤلاء الخريجين كالجنس، التخصص، السن، نوع التكوين ومستوى التكوين والتي تسمح لنا بمعرفة مساراتهم المتعددة ،كل مسار من هذه المسارات يمثل السلوك المتوسط للإدماج الذي سلكه مجموعة من الأشخاص الذين ينتمون إلى العينة المدروسة، والهدف من تحليل مجموع المسارات الفردية هو مقارنة مجموعة طرق الإدماج في سوق العمل التي تتميز بمجموعة متشابكة من الحالات المرتبطة والمعقدة، فهي صعبة التحليل، تنقلات حتمية، تنقلات مرغوبة، شغل مؤقت، بطالة، شغل دائم، بطالة ابتدائية متبوعة بتكوين ...الخ.

الكلمات المفتاح : إدماج مهني، مسارات مهنية، تكوين، تشغيل، بطالة.

تصنيف JEL: B23، C51، E24، J64.

eMail : (*) : Fatibel2007@yahoo.fr

دراسة طموح النساء لخلق المؤسسات

لياس غداش (*)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة مولود معمري، تيزي وزو - الجزائر

ملخص : يتناول هذا المقال نتائج دراسة ميدانية أقيمت على عينة من نساء خالقات لمؤسسات على مستوى ولاية تيزي وزو، وتظهر النتائج أنّه من الممكن إقامة ملمح استنادا على جملة من المعايير (السّن، المستوى التكويني، الطموحات، إلخ)؛ فالنّساء مزودات فعلا بمستويات تكوينية ويخلقن مؤسسات من أجل العمل في مجال تخصصهنّ؛ إلاّ أنّهنّ يعانين - رغم نوايهنّ الحسنة- من عراقيل تكون مرتبطة إمّا بطبعهنّ الخاص (التخوف من الخطر، قلة الخبرة، إلخ)، أو بمعطيات محيط العمل في الجزائر.

الكلمات المفتاح : خلق مؤسسات، نساء، ربات أعمال، طموح، عراقيل.

تصنيف JEL: J12، J16، L26.

eMail : (*) : Gheddachelyes@gmail.com

خلق المؤسسات المصغرة المتوسطة والديناميكيات الإقليمية
- دراسة ميدانية في ولاية بجاية -

نعيمة عياد- مالك (*)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية - الجزائر

عبد المجيد جنان (**)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة سطيف 1- الجزائر

ملخص : يشكل هذا المقال محاولة لفهم جدلية تشكيل المؤسسات والديناميكيات الإقليمية، بمعنى أنّ ظهور شركات جديدة يعتبر علامة على الديناميكية والتطور الإقليمي. فكيف يمكن تفسير الديناميكية التي تعرفها ولاية بجاية في مجال تأسيس الشركات؟ وسوف يشمل ذلك دراسة العوامل الإقليمية التي هي أساس هذه الديناميكية. والغرض من ذلك توليد أفكار على أجهزة قادرة على تحفيز الديناميكية الإقليمية عبر تحفيز تأسيس الشركات. تحقيق هذا الهدف يتطلب اللجوء إلى مرجع نظري للإفراج عن إطار مفاهيمي له علاقة مع موضوع البحث. لتعزيز هذا الإطار النظري أجريت دراسة ميدانية على عيّنة من الشركات في ولاية بجاية.

الكلمات المفتاح : انشاء مؤسسات، اقليم، ديناميكيات إقليمية، جاذبية اقليمية.

تصنيف JEL: F23، L52، O14، O25، O31.

eMail : (*) : Malek_naima@yahoo.fr **& (**):** Madjidjenane@univ-setif.dz

تأثير العوامل الديمغرافية كمتغيرات وسيطة في الشراء العفوي
- دراسة ميدانية في ولاية سيدي بلعباس -

آمال قراع (*)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس- الجزائر

ملخص : يهدف هذا البحث إلى دراسة تأثير الخصائص الديمغرافية للمستهلك على سلوك الشراء العفوي. لتحقيق أهداف الدراسة تم إجراء بحث ميداني على عينة من زبائن محلات بيع المواد الغذائية. أظهرت نتائج الدراسة أن لدى العينة المبحوثة ميول منخفضة نسبيا اتجاه سلوك الشراء العفوي للمواد الغذائية. كما خلص البحث أيضا إلى اعتبار عوامل الجنس والعمر والدخل كمتغيرات وسيطة بين الشراء الفعلي بطريقة عفوية وتوفر صفة العفوية في شخصية الزبون. من خلال هذه النتائج، تم عرض بعض التوصيات والمضامين التسويقية والمتعلقة باستراتيجيات تقسيم السوق وفق الخصائص الديمغرافية محل البحث وذلك بهدف دفع الزبون إلى الشراء.

الكلمات المفتاح : شراء عفوي، خصائص ديمغرافية، متغيرات وسيطة، صفة عفوية.

تصنيف JEL: M31.

eMail : (*) : Graa_amel@yahoo.fr

نظام تسيير الجودة و التغيير التنظيمي - حالة المؤسسة ألكوست بجاية -

راضية سليماني (*) & موسى بوكريف (**)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية - الجزائر

ملخص : الهدف من هذا العمل هو تحليل طبيعة التغييرات التنظيمية و الادارية الناتجة عن غرس نظام تسيير الجودة وفقا لمعيار ايزو 9001. سنحاول من خلال تحليل تجربة المؤسسة ألكوست بجاية، فهم الطريقة المستخدمة من طرف هذه المؤسسة لقيادة و تسيير التغييرات الناتجة عن غرس نظام تسيير الجودة و تحليل مقاومة العاملين للتغييرات التي تم ادخالها. ما سيمكننا من فهم أصل الصعوبات التي واجهتها هذه المؤسسة خلال تنفيذ عملية الغرس و اقتراح شروط الغرس الناجح لنظام تسيير الجودة.

الكلمات المفتاح : تغييرات تنظيمية، نظام تسيير الجودة، قيادة، مقاومة التغيير، ألكوست بجاية.

تصنيف JEL: L15، L20، L32، M10، M12.

eMail : (*) : Slimani.radia@yahoo.fr **& (**):** Boukrifmoussa@yahoo.fr

أثر نظام تسيير الجودة أيزو 9001 على تسيير الموارد البشرية
- دراسة مقارنة بـ 35 مؤسسة صناعية بالغرب الجزائري -

سيف الدين بومناد (*)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة محمد بن أحمد، وهران - الجزائر

ملخص : تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر نظام إدارة الجودة على ممارسات تسيير الموارد البشرية في المؤسسات الاقتصادية، وإبراز أهمية إدماج أنظمة إدارة الجودة في تعزيز ممارسات التوظيف، التكوين، والاتصال، وذلك من خلال آراء مسيري الموارد البشرية في المؤسسات محل الدراسة الميدانية والمقدر عددهم بـ 75 مسيير، وكانت أهم النتائج توضح أن المؤسسات المتحصلة على شهادة الأيزو تملك سياسات واضحة وفعالة في ما يخص أبعاد الدراسة بالإضافة إلى تطوير ثقافة تدقيق الموارد البشرية في المؤسسات.

الكلمات المفتاح : مؤسسات اقتصادية، توظيف، تكوين، اتصال، توزيع معلومات.

تصنيف JEL: L22، L23، L25، M12، M52.

eMail : (*) : Boumenad-seifeddine@hotmail.fr

Kasdi Merbah University – Ouargla, Algeria

EL-BAHITH REVIEW

Annual refereed journal of applied research
in economics, commercial and management sciences

Foreign languages section

N° 16/2016 - Legal deposit N° : 110/2002 - E-ISSN : 2437-0843 * P-ISSN : 1112-3613

Printer of Kasdi Merbah University – Ouargla / Algeria - 2016

EL-BAHITH REVIEW

Annual Refereed Journal Of Applied Research

In Economics, Commercial and Management Sciences

Issued by

Kasdi Merbah University – Ouargla (Algeria)

Number 16/2016

Foreign Languages Section

Legal deposit N°: 110/2002 * **P-ISSN : 1112-3613 * E-ISSN : 2437-0843**

EL-BAHITH REVIEW

Director	Pr. Halilat Mohamed Tahar **(Rector)**
Edition Director	Dr. Khelifa Abdelkader
Editor-in-Chief	Pr. Bekhti Brahim
Deputy Editor-in-Chief	Pr. Zergoune Mohamed

Editorial Board

Prof. Bouammar Boualem (Ouargla University, Algeria)
Dr. Araba El Hadj (Ouargla University, Algeria)
Dr. Ben Aicha Badis (Algiers 03 University, Algeria)
Dr. Gherib Boularbah (Ouargla University, Algeria)
Prof. Korichi Med Djemoui (Ouargla University, Algeria)
Dr. Allaoui Mohamed Lahcene (Ouargla University, Algeria)
Dr. Douis Mohamed Tayeb (Ouargla University, Algeria)
Dr. Moulay Lakhdar Abderrazak (Ouargla University, Algeria)

Advisory Board

Prof. Abdulrahim Alsaati (King Abdulaziz University, Saudi Arabia)
Prof. Akacem Kada (Algiers 03 University, Algeria)
Prof. Ammari Ammar (Sétif 1 University, Algeria)
Prof. Atil Ahmed (ESC Rennes School of Business, France)
Prof. Bekhti Brahim (Ouargla University, Algeria)
Prof. BELOUAFI Ahmed (King Abdulaziz University, Saudi Arabia)
Prof. BEN AISSA Safouane (University of Tunis El Manar, Tunisia)
Prof. Benbelghit Madani (Ouargla University, Algeria)
Prof. Berrag Mohamed (High Business School of Algiers, Algeria)
Prof. Chikhi Mohamed (Ouargla University, Algeria)
Prof. Daoui Cheikh (Algiers 03 University, Algeria)
Prof. Debbi Ali (Msila University, Algeria)
Prof. Elhamma Azzouz (University of Ibn Tofaïl, Morocco
Prof. Ferhi Mohamed (High Business School of Algiers, Algeria)
Prof. Houari Maaradj (Ghardaia University, Algeria)
Prof. Hussainey Khaled (Plymouth Business School, Plymouth University, UK)
Prof. Jàarat Khaled Jamal (Middle East University MEU, Jordan)
Prof. Keddi Abdelmadjid (Algiers 03 University, Algeria)
Prof. Nacer Slimane (Ouargla University, Algeria)
Prof. Korichi Med Djemoui (Ouargla University, Algeria)
Prof. Kouidri Mohamed (Laghouat University, Algeria)
Prof. Laabas Belkacem (Arab Planning Institute, Kuwait)
Prof. Mahfouz Ahmad Judeh (Applied Science Private University, Jordan)
Prof. Mark Tessler (Michigan University, USA)
Prof. Meftah Saleh (Biskra University, Algeria)
Prof. Mohamed Akacem (Metro State University of Denver, USA)
Prof. Nacer Daddi Addoun (High Business School of Algiers, Algeria)
Prof. Rahal Ali (Batna University, Algeria)
Prof. Ratoul Mohamed (Chlef University, Algeria)
Prof. Rifat O. Shannak (Jordan University, Jordan)
Prof. Sana'a Abdul Karim Alkhanak (Universiti Teknologi Malaysia UTM, Malaysia)
Prof. Seddiki Messaoud (Ouargla University, Algeria)
Prof. Sergio Branciari (Politecnica Delle Marche University, Italy)
Prof. TOUMI Salah (Algiers 03 University, Algeria)

ABOUT US

El-Bahith Review is an international **Open-Access,** peer refereed, indexed journal, established in 2002, dedicated to publication of original applied research in economics, commercial and management sciences. It is addressed to all researchers in research centers, academic entities, government departments and economic institutions.

The journal accepts the articles in three languages: Arabic, English and French. The journal is published annually in June in both online and print versions, in two sections. Arabic section is devoted to the Arabic written articles and foreign languages section for the articles written in English or French languages.

The review policy is designed by Ouargla University Scientific Council within the context of the National Research Plan framework, with the supervision of the Scientific Council of Economics, Commercial and Management Sciences faculty and in collaboration with the review editorial board. The review publication, printing & distribution are ensured by the Publishing Directorate (University Scientific Publications) in coordination with the review editorial.

El-Bahith Review is ranked among different data bases and the following sites:

1. Aradoportal:
http://www.aradoportal.org.eg

2. Al Manhal:
http://www.almanhal.com/Collections/JournalList.aspx?type=28

3. EcoLink:
http://www.mandumah.com/ecolinkjournals

4. E-marefa:
http://e-marifah.net

5. Iefpedia:
http://iefpedia.com/arab/?cat=129

6. Islamic World Science Citation Center (ISC):
http://ecc.isc.gov.ir/ShwEJournals.aspx?q0=%D9%85&q1=1&q2=3&q3=1&q4=&q5=

7. Journal Indexing:
http://www.journalindex.net/?qi=+El-BAHITH+REVIEW

8. Gobookee:
http://www.gobookee.org/search.php?q=El-BAHITH+REVIEW

9. Researchbib:
http://journalseeker.researchbib.com/?action=viewJournalDetails&issn=11123613&uid=r33086

10. International Society of Universal Research in Sciences:
http://isurs.org/master_list.php?topic_id=5

11. Exalead:
http://www.exalead.com/search/web/results/?q=+El-BAHITH+REVIEW

12. The Directory of Research Journal Indexing (DRJI):
http://drji.org/Search.aspx?q=El-BAHITH REVIEW&id=0

13. PDOAJ:
http://www.pdoaj.com/?ic=info&journal=325

14. YUDUfree:
http://free.yudu.com/item/details/1370804/-El-BAHITH-REVIEW

15. Wilbert:
http://wilbert.kobv.de/simpleSearch.do?plv=1&query=+El-BAHITH+REVIEW&formsearch=✓

16. Sherpa:
http://www.sherpa.ac.uk/romeo/search.php?source=journal&sourceid=25541&la=en&fIDnum&|=mode=advanced

17. Getcited:
http://www.getcited.org/pub/103524971

18. NewJour:
http://www.library.georgetown.edu/newjour/publication/revue-el-bahith

19. Jour Informatics:
http://www.jourinfo.com/Journals/EBR.html

20. GIGA:
http://opac.giga-hamburg.de/ezb/detail.phtml?bibid=GIGA&colors=7&lang=en&jour_id=201937

21. AcademicKeys:
http://sciences.academickeys.com/jour_main.php/jour_main.php

22. Pakac Ademic Search:
http://pakacademicsearch.com/publishers

23. (SCIPIO):
http://www.scipio.ro/en/web/el-bahith-review

24. (ASOS):
http://www.asosindex.com/journal-view?id=402

25. (YUMPU):
http://www.yumpu.com/en/el-bahith+review/category/business+marketing

26. Journal Quality Evaluation Report (JQER):
http://www.journalqer.com/index.php?begin=18&num=3&numBegin=1&af=naj

27. Scientific Indexing Services (SIS):
http://sindexs.org/?p=228/

28. General Impact Factor (GIF):
http://generalimpactfactor.com/jdetails.php?jname=El-BAHITH

29. Cite Factor:
http://citefactor.org/journal.aspx?search=El-Bahith%20Review

30. Open Academic Journals Index (OAJI):
http://oaji.net/journal-detail.html?number=433

31. Directory of Journal Quality Factor (DJQF):
http://www.qualityfactor.org/journallist.html

32. Sjournals Index:
http://sjournals.net/sjournalsindex/?p=834

33. International Impact Factor Services (IIFS):
http://impactfactorservice.com/home/journal/718

34. Directory of Indexing and Impact Factor (DIIF):
http://www.diif.org/moreinfo.php?jid=52

35. ISSUU:
http://issuu.com/search?q=+El-BAHITH+REVIEW

36. Directory of Open Access Journals (DOAJ):
https://doaj.org/toc/a5698e80f144485ab4658eeb91ad8fc5

37. ULRICHSWEB:
http://www.ulrichsweb.com/

38. ProQuest:
http://www.proquest.co.uk/en-UK/

39. BASE - Bielefeld Academic Search Engine:
http://www.base-search.net/Search/

40. Pubicon Science Index:
http://www.pubicon.org/APUIIR.aspx?cmd=El-BAHITH%20REVIEW

41. SCRIBD:
http://fr.scribd.com/search?query=+El-BAHITH+REVIEW

42. Turkish Education Index:
http://www.turkegitimindeksi.com/Journals.aspx?ID=167

43. Scholar Steer:
http://www.scholarsteer.com

44. International Directory of Agriculture, Food and the Environment (Efita):
http://www.efita.org/Agriculture/Agribusiness/El-Bahith-Revue-details-30826.html

45. Gaudeamus Academia:
http://gaudeamusacademia.com/groups/6554195:Group:55664?xg_source=msg_appr_group

46. (Euro Internet):
http://eiop.or.at/cgi-bin/eurolink.pl?keywords=El-BAHITH+REVIEW&cmd=Quick+Search

47. IndianScience:
http://indianscience.in/pubs/journalDetails.php?journal_id=696

48. GreenPilot:
http://www.greenpilot.de

49. The Open Directory:
http://theopendirectory.org/index.php/242-el-bahith-review

50. Journals Impact Factor (JIF):
http://www.jifactor.org/journal_view.php?journal_id=1728

51. Directory of Abstract Indexing for Journals (DAIJ):
http://www.daij.org/journal-detail.php?jid=70

52. ImpactFactor.pl - A compendium of information about scientific journals:
http://impactfactor.pl/czasopisma/29191-el_bahith-review

53. EBSCO:
https://atoz.ebsco.com

54. Archives Ouvertes (HAL) :
https://halshs.archives-ouvertes.fr/search/index/?q=el+bahith+review

55. Publishers Global:
http://www.publishersglobal.com/directory/publisher-profile/21987/

56. Eurasian Scientific Journal Index (ESJI) :
http://esjindex.org/search.php?id=13

57. Cosmos Impact Factor:
http://www.cosmosimpactfactor.com/page/journals_details/49.html

58. Directory Indexing of International Research Journals
http://www.iji-thomsonreuters.com/index.php

59. Scientific Journal Impact Factor (SJIF):
http://www.sjif.inno-space.org/passport.php?id=1282
2.781 Impact Factor for the year 2012

60. The Global Impact Factor (GIF):
http://globalimpactfactor.com/el-bahith-review/
0.395 Impact Factor for the year 2012
0.452 Impact Factor for the year 2013

61. Universal Impact Factor (UIF):
http://www.uifactor.org/JournalDetails.aspx?jid=1488
1.0443 Impact Factor for the year 2013

62. International Scientific Indexing (ISI):
http://isindexing.com/isi/journaldetails.php?id=146
0.420 Impact Factor for the year 2013
1.993 Impact Factor for the year 2014

63. Index Scientific Journals (ISJ):
http://isj.sjournals.net/index.php/EBR
0.523 Impact Factor for the year 2013
0.562 Impact Factor for the year 2014

64. International Institute of Organized Research (I2OR):
http://www.i2or-ijrece.com/pif.html

65. Research Impact Actor (RIF):
http://www.researchimpactfactor.com/evaluated_journal_list

66. Information Matrix for the Analysis of Journals (MIAR):
http://miar.ub.edu/issn/1112-3613

67. International Society for Research Activity (ISRA):
http://www.israjif.org/single.php?did=1112-3613(p)

68. InfoBase Index:
http://www.infobaseindex.com/journal-accepted.php

69. Advanced Science Index (ASI):
http://journal-index.org/index.php/asi/article/view/498

70. Perna (Society of Technical Education And Research):
http://www.prernasociety.org/default.aspx?articlaID=22

2.003 Impact Factor for the year 2014

1.615 Impact Factor for the year 2014

1.041 Impact Factor for the year 2013
1.079 Impact Factor for the year 2014
4.114 Impact Factor for the year 2015

7.521 Impact Factor for the year 2014
7.731 Impact Factor for the year 2015

3.23 Impact Factor for the year 2015

0.41 Impact Factor for the year 2015

3.89 Impact Factor for the year 2015

Further, **El-Bahith Review** is known in the most celebrated web sites such as: yahoo, Bing, Google etc..

El-Bahith Review is an accredited journal by many national and international universities and academic institutions, where it is accepted in the scientific promotions, and in the committees of scientific expertise.

Philipps
Universität
Marburg

TECHNISCHE
UNIVERSITÄT
DARMSTADT

UNIKASSEL
VERSITÄT

GOETHE
UNIVERSITÄT
FRANKFURT AM MAIN

INSTITUT FÜR
EUROPÄISCHE GESCHICHTE

Hochschulbibliothek
Reutlingen
Immer mehr wissen.

KIT
Karlsruher Institut für Technologie

berlin

HEIDI
Catalogue for libraries of
Heidelberg University

UNIVERSITÄTSBIBLIOTHEK ILMENAU

BSB
Bayerische
StaatsBibliothek
Information in erster Linie

OneSearch

IBLIOTECA

THM
TECHNISCHE HOCHSCHULE MITTELHESSEN

Library
Information Services

slq
state library
of queensland
online

Bucknell
UNIVERSITY

beta version

PBN
Polska Bibliografia Naukowa

GVK
Gemeinsamer Verbundkatalog
GBV

New York University

STANFORD
UNIVERSITY

NARLabs 國家實驗研究院

CALIFORNIA STATE POLYTECHNIC UNIVERSITY
POMONA

California State University
Monterey Bay Library

Illinois State Library

ACORN
Catalog of the
Heard Libraries
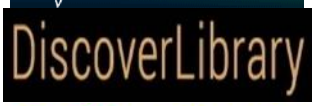
DiscoverLibrary

OPEN UNIVERSITY
MALAYSIA
Tan Sri Dr. Abdullah Sanusi Digital Library

AZUSA PACIFIC
UNIVERSITY

TRINITY
COLLEGE
DUBLIN

Lakehead
UNIVERSITY

UNIVERSITÉ
PARIS-EST
CRÉTEIL
VAL DE MARNE
UPEC

LIBRIS

Brock
University

Approved
Institution
The Open University

University of
Central
Florida

Manchester
Metropolitan
University

RICE

Northeastern
University

Stockholm
University

UND
THE UNIVERSITY OF
NORTH DAKOTA

UCL

University of
BRISTOL

UNIVERSITY OF
SASKATCHEWAN

UBO

UNIVERSITEIT VAN AMSTERDAM
Imperial College
London

University of
Strathclyde
Glasgow

The Hong Kong
Institute of Education
香港教育學院

MERCYHURST
UNIVERSITY

Rensselaer
why not change the world?

UK
UNIVERSITY OF
KENTUCKY

UNIVERSITY OF
NOTRE DAME

MacEwan
UNIVERSITY
Connected | Engaged | Inspired

LSU
LOUISIANA STATE UNIVERSITY

THULB
Suche

Colorado
State
University

GRU
GEORGIA REGENTS UNIVERSITY
AUGUSTA

Newcastle
University

LULEÅ
UNIVERSITY
OF TECHNOLOGY

LAURIER Library

uni>ersia
BIBLIOTECA DE RECURSOS

Western
UNIVERSITY · CANADA

MITLibraries

El-Bahith Review is non-commercial journal and there is no any kind of charge for subscribers (submission fee / processing fee / fee on acceptance).

El-Bahith Review is licensed under a **Creative Commons Attribution-Non Commercial license (CC BY-NC 4.0).**

The author will receive one printed copy of the journal where his contribution appear and publication certificate. An electronic copy can be downloaded from the following official web site:

http://revues.univ-ouargla.dz/index.php/acceill/revue-el-bahith

http://rcweb.luedld.net

The review print copy will be free distributed to universities, national library and Technical & Scientific Media Research Center, and all Research Centers that existed in Algeria. The other national and international entities can download the review from this web site: **http://rcweb.luedld.net**

The review can be edited in special versions if it is necessary.

NOTES TO CONTRIBUTORS

1 – Manuscripts should be submitted by email as a single attachment, formatted as the template, to the following email: **rcweb@luedld.net.**

2 – The temple can be downloaded either for Arabic version: **Arabic_Arab.dot** or the other version **Article_Ang.dot** from the review website**:** **http://rcweb.luedld.net**

3 – The article should be written in the Word Microsoft RTF (fonts: Times New Roman,13 pts, whether in Arabic language or foreign language, title should be bolded). The article should not exceed 16 pages, standard A4 (21x29.7), including references, tables, figures…etc

4 – Pages should be in the ordinary classification margins, top and bottom 2.54 cm, right 2.6 cm, left 1.5cm and spacing 0.88 cm.

5 – The Arabic and French titles must be translated to English.

6 – Abstracts of no more than 10 lines with keywords of 07 words maximum and **JEL** classification codes, (**http://fr.wikipedia.org/wiki/Classification_JEL),** are required for all articles. The Arabic and English written articles must have two abstract in Arabic and English languages. For the French written articles the abstract must be in French, Arabic and English**.**

7 – The authors should respect the Basic Punctuation Spacing Rules When Typing the article.

8 – It is preferred that the submitted article would be conducted in **IMRAD** style including (introduction, method, results and discussion, conclusion, appendices and references), For more detailed information, please visit the links below**:**

http://fr.knowledger.de/00347332/IMRAD

http://en.wikipedia.org/wiki/IMRAD

9 – To get a help in the scientific redaction of the article, you can download: The Scientific Article Writing Style according to **IMRAD** from this web site:

http://rcweb.luedld.net/Article_IMRAD_BB.pdf

10 – About the author, in Arabic and English, should be accompanied with submitted article including the author (s) name, email, the university or entity which he (they) belongs and the laboratory name (if it does exist). If the article is presented by a group of researchers, each researcher should send an approval of the collective publication through his personal email.

11 – References and referrals should be in the end of the article, numbered sequentially according to its appearances in the article.

12 – References should be presented as follow:

- **For books**: Editor Name, Book Title, publisher, place and year of publishing and number of pages.
- **For the journals**: Editor Name, article title, number, place and year of publishing, number of pages.
- **For the web site:** Editor Name, article title, visiting date, the electronic web site (including the file).

13 – The review is not obliged to return non accepted articles.

14 – The editor-in-chief reserve the right to modify accepted manuscripts that do not conform to scientific, technical, stylistic or grammatical standards, without affecting its content**.**

15 – The opinions expressed in the Journal are those of the authors and do not necessarily reflect the views of neither the Journal nor the Ouargla University.

16 – Correspondences should be addressed electronically to the Editorial office, via Email: **rcweb@luedld.net.**

Publication Ethics and Malpractice Statement

The publication of an article in a peer reviewed journal is an essential model for our journal "**El-Bahith Review** ".

In order to provide our readers with a journal of highest quality we state the following principles of Publication Ethics and Malpractice Statement.

Our ethic statements are based on **COPE**'s Best Practice Guidelines for Journal Editors.

It is necessary to agree upon standards of expected ethical behavior for all parties involved in the act of publishing: Editors, authors, and reviewers.

Within **El-Bahith Review** are to be fully committed to good publication practice and accept the responsibility for fulfilling the following duties and responsibilities.

1) DUTIES OF THE EDITOR

- **Publication decisions:** The Editor-in-Chief of the journal is responsible for deciding which of the articles submitted to the journal should be published. The editor may be guided by the editorial policies of the journal and constrained by such legal requirements as shall then be in force regarding libel, copyright infringement, and plagiarism. The editor may confer with the members of the Editorial Board or reviewers in making this decision.
- **Fair Review:** The Editor-in-Chief ensures that each manuscript received is evaluated on its intellectual content without regard to race, gender, religious belief, ethnic origin, citizenship, or political philosophy of the authors.
- **Confidentiality:** The Editor-in-Chief, the members of the Editorial Board, and any editorial staff must not disclose any information about a submitted manuscript to anyone other than the authors of the manuscript, reviewers, potential reviewers, other editorial advisers, and the publisher, as appropriate.
- **Disclosure and conflicts of interest:** Unpublished materials disclosed in a submitted manuscript will not be used in the own research of the Editor-in-Chief or the members of the Editorial Board without the express written consent of the author.

2) DUTIES OF REVIEWERS

- **Contribution to Editorial Decisions:** Peer review assists Editor-in-Chief and the Editorial Board in making editorial decisions and through the editorial communications with the author may also assist the author in improving the paper.
- **Promptness:** A selected referee who feels unqualified to review the research reported in a manuscript or knows that its prompt review will be impossible should notify the editor and decline to review the paper.
- **Confidentiality:** The manuscripts received for review will be treated as confidential documents. They will not be shown to or discussed with others except as authorized by the editor.
- **Standards of Objectivity:** Reviews should be conducted objectively. Personal criticism of the author is unacceptable. Referees should express their views clearly with supporting arguments.

- **Acknowledgement of Sources:** Reviewers should attempt to identify relevant published work that has not been cited by the authors. Any statement that a result or argument has been previously reported should be accompanied by the relevant citation. A reviewer should also call to the editor's attention any substantial similarity or overlap between the manuscript under consideration and any other published paper of which they have personal knowledge.
- **Disclosure and Conflict of Interest:** Privileged information or ideas obtained through peer review must be kept confidential and not used for personal advantage. Reviewers should not consider manuscripts in which they have conflicts of interest resulting from competitive, collaborative, or other relationships or connections with any of the authors, companies, or institutions connected to the papers.

3) DUTIES OF AUTHORS

- **Reporting standards:** Authors should accurately present their original research, as well as objectively discuss its significance. Manuscripts are to be edited in accordance to the submission guidelines of the review. Authors are also responsible for language editing before submitting the article. Underlying data should be represented accurately in the paper. A paper should contain sufficient detail and references to permit others to replicate the work. Fraudulent or knowingly inaccurate statements constitute unethical behavior and are unacceptable.
- **Originality and Plagiarism:** The authors should ensure that they have written entirely original works, and if the authors have used the work and/or words of others that this has been appropriately cited or quoted. **El-Bahith Review** reserves the right to use plagiarism detecting software to screen submitted papers at all times.
- **Multiple, Redundant or Concurrent Publication:** An author should not in general publish manuscripts describing essentially the same research in more than one journal or conference. Submitting the same manuscript to more than one journal constitutes unethical publishing behavior and is unacceptable.
- **Data Access and Retention:** Authors should retain raw data related to their submitted paper, and must provide it for editorial review, upon request of the Editor-in-Chief.
- **Disclosure and Conflicts of Interest:** All authors should disclose in their manuscript any financial or other substantive conflict of interest that might be construed to influence the results or interpretation of their manuscript. All sources of financial support for the project should be disclosed.
- **Authorship of the Paper:** Authorship should be limited only to those who have made a significant contribution to conceiving, designing, executing and/or interpreting the submitted study.
- **Acknowledgement of Sources:** Proper acknowledgment of the work of others must always be given. Any work or words of other authors, contributors, or sources should be appropriately credited and referenced.
- **Fundamental errors in published works:** When an author discovers a significant error or inaccuracy in his or her own published work, it is the author’s obligation to promptly notify the journal editor or publisher and cooperate with the editor to retract or correct the paper.

EL-BAHITH REVIEW
Number 16/2016

Contents – Foreign Languages Section –

The effectiveness of Bank of Algeria in controlling the excess liquidity during the period (2001-2015), *Nasreddine ENNEMRI Sissani*	**19 - 27**
The Impact of Macroeconomic, Structural Variables and Banks' Characteristics on Islamic Banks Performance: Panel Evidence from Jordanian banks (2000-2014), *Imane YOUSFI*	**29 - 42**
An Empirical Test of Purchasing Power Parity Theory for Euro and US Dollar vs the Algerian Exchange Rate, *Kamel SI MOHAMMED*	**43 - 53**
The Benefits of Implementing Lean Management System at IKEA Malaysia Company, *Sadek LECHEHAB & Ahmed KAMASSI*	**55 - 66**
The importance of human resource training strategy in the petroleum company - Case Study Company Sonatrach (2006-2015) -, *Oualid GROUNGA & Mohamed Elhassen ALLAOUI & Boularbah GHERIB*	**67 - 74**
Les systèmes agraires dans la wilaya de Ghardaïa (Sahara septentrional algérien) : caractérisation et perspectives de développement, *Rachid HOUICHITI & Boualem BOUAMMAR & Samia BISSATI*	**75 - 83**
Quelle intégration de l'Algérie dans le développement durable ? Un essai d'analyse à partir d'indicateurs statistiques, *Rédha Younes BOUACIDA*	**85 - 99**
Les déterminants de la localisation des activités industriels dans la wilaya de Boumerdès: Approche économétrique avec modèle de comptage, *Brahim DJEMACI & Nacira CHIKH & Djouher ROMANE*	**101 - 110**
Déterminants du développement financier dans la région du MENA (1996-2011): Évidence d'un Panel, *Yasmina GHANEM & Mohamed ACHOUCHE*	**111 - 130**
Productivité totale des firmes locales, ouverture internationale et spillovers: une modélisation empirique, *Nouria KADRI & Abdelkader DERBAL*	**131 - 144**
La soutenabilité à long terme des dépenses publiques en Algérie, *Said KACI & Mohamed ACHOUCHE*	**145 - 158**
Typologie de parcours des jeunes diplômés de la formation professionnelle de la Wilaya d'Alger - Une étude sur données Longitudinales -, *Fatiha BELHADJ*	**159 - 165**
Etude des motivations des femmes à la création d'entreprise, *Lyés GHEDDACHE*	**167 - 174**
Création de PME et dynamique territoriale - enquête dans la wilaya de Bejaia (Algérie) -, *Naima AYAD-MALEK & Abdelmadjid DJENANE*	**175 - 185**
Le rôle modérateur des caractéristiques sociodémographiques dans l'achat impulsif - Etude quantitative dans la wilaya de Sidi Bel Abbes -, *Amel GRAA*	**187 - 198**
Le Système de Management de la Qualité et le changement organisationnel - Cas de l'entreprise ALCOST Bejaia -, *Radia SLIMANI & Moussa BOUKRIF*	**199 - 213**
L'impact du système de management de la qualité certifié ISO 9001 sur la gestion des ressources humaines - Etude comparative dans 35 entreprises industrielles de l'ouest Algérien -, *Seif Eddine BOUMENAD*	**215 - 225**
Summaries of Articles in the Arabic Section	**227 - 258**

EL-BAHITH REVIEW
Number 16/2016

Contents – Arabic Section –

Impact of Exchange Rates on Financial Markets - A statistical study on some developed and developing markets during the first half of 2015 -, *Mahfoud DJEBBAR*	**19 - 32**
International portfolio returns under the impact of financial integration - Case of developped capital markets -, *Radia KERROUCHE & Saida TELLI & Abdelghani DADENE*	**33 - 41**
Evolution of market concentration and its impact on banking competition in Algeria, *Sihem BOUKHLALA & Mohamed Djemoui KORICHI*	**43 - 49**
The relationship between Saving and Investment in Algeria during (1970-2014), *Moncef Messar & Yasmina LABANI*	**51 - 59**
An Empirical study and forecasting of the oil prices for the period (1970-2018), *Salah TOUMI & Redhouane DJEMA*	**61 - 71**
Estimatingand exploring the food gap for cereals in Algeria - An econometric study for the period (1994-2013) -, *Abderazek ABENZAOUI & Hafd Amine BOUZIDI*	**73 - 80**
The effect of exchange rate on foreign tourism demand - A case study of EL-AHUGUAR territory in Algeria during the period (1990 - 2012) -, *Narimane BENABDERRAHMANE*	**81 - 85**
The importance of social and environmental dimension in the tourism marketing for Algerian tourists -An analytical study the views of Algerian tourists -, *Djelloul BENKACHOUA & Zineb REGUE*	**87 - 98**
The role of small and medium-sized enterprises characteristics in promoting the mental image as and competitive advantage - A cas study of a sample of small and medium enterprises in Ghardaia province -, *Mohamed Mouloud GHEZAIL & Abd Elhamid MERRAKSHI*	**99 - 108**
Study of the relationship between Condors perceived brand image and their Algerian consumer loyalty, *Abderrahim ZEDIOUI & Fateh MEDJAHDI*	**109 - 119**
The role of the social responsibility in supporting the enterprise reputation - An analytical study from the point of views of the managers of Rouiba Non-carbonated drinks Corporation (NCA) -, *Chafia GUERFI & Hamoudi HADJ SAHRAOUI*	**121 - 134**
Role of electronic information systems in improving performance in Social Security Fund (CASNOS) of Tebessa -An Empirical Study on the system (SYSCAS) -, *Chaouki DJEDDI & Elhadj ARABA*	**135 - 147**
Effectiveness determinants of strategic thinking in economic enterprise - Case study on Enicab enterprise in state' Biskra -, *Asma ZEKRI*	**149 - 157**
Organizational justice and its relationship with organizational loyalty - Empirical study on National Company for distribution of electricity and gas in Bechar province -, *Kamel BERBAOUI & Abdelkader KHELIFA*	**159 - 165**
Measurement of students' awareness of their level of educational quality service in the Taif University branches - A case Study on the University Khurma Branch -, *Mohamednour Eltahir Ahmed*	**167 - 181**

The use periodic financial statements for the proposes of prediction - Case Study the firms listed on the CAC40 index during the period (2010-2014) -, *Larbi LAROUSSI* **183 - 195**

The Impact of Investment In Information and comminucation Technology on Enterprises profitability- An emprical study of the Algerian Petroleum enterprises During The Period (2010-2014) -, *Nafissa HADJADJ & Ahlam BOUABDELLI* **197 - 201**

The role of auditing in improving the quality of accounting information in the light of information technology - An Empirical Study of a sample of experts and accountants of Governors of the accounts in the state of Tiaret -, *Ali BENGUETIB & Said GASMI* **203 - 211**

Causes of the Presence of the Audit Opinion Shopping in Algeria - An Empirical Study on a sample of audit offices in Algeria -, *Lazhar AZZA* **213 - 220**

Upgrading of the accounting practice of consolidation in Algerian businessenvironment, *Khalil TIAR & Badis BENAICHA* **221 - 232**

An attempt to evaluate the impact of the application of financial accounting system on the results of the financial analysis of the consolidated accounts in Algeria - Case of SAIDAL -, *Hamza CHENNOUF & Cherifa REFAA* **233 - 244**

Accounting tax relationship between the theory and reality of the Algerian economic institutions - A case study of a sample of economic institutions in 2014 -, *Belkhir BEKKARI & Khodir KHEBITI* **245 - 252**

The Impact of oil export on the Inter-Arab investments in Algeria during the period (1995-2012), *Bilal LOUAIL* **253 - 260**

Regional liberalization of Trade in Service: the Potentional Gains of Deep Integration among Arab Countries, *Athmane TOUAT* **261 - 271**

The impact of international trade liberalization on the Algerian balance of payments - Empirical Study during the period (2000-2013) -, *Mohamed El Amine CHERBI & Charaf Eddine MELLAL & Abd El Hamid BOUKHARI* **273 - 283**

The impact of exchange rate policies on the Algerian balance of payments - Analytical and Empirical Study for the period (1989-2014) -, *Mohamed Nacer HAMIDATOU & Abd El kader CHOUIRFAT* **285 - 298**

Sustainable Development in Algeria: Reality and Challenges, *Djoudi SATOURI* **299 - 311**

The impact of government pressures on the environmental behavior of the Algerian economic enterprises -An Exploratory study-, *Aicha Selma KIHLI & Mohamed Tayeb DOUIS* **313 - 322**

Desalination of Sea Water in Algeria: Between The Provision of Drinking Water and Protect the Environment During the period (2005-2015), *Kamel BOUADAM & Amel YENNOUNE* **323 - 333**

The Impact of environmental policy on environment protection behavior in Algerian industrial companies – field stady -Performance, *Tahar KHAMRA & Brahim BEKHTI* **335 - 348**

Summaries of Articles in the Foreign Languages Section **349 - 367**

The effectiveness of Bank of Algeria in controlling the excess liquidity during the period (2001-2015)

Nasreddine ENNEMRI (*)
Faculty of Economic , Commercial and Management Sciences
Ahmed Bougara dit Si Mhamed University, Boumerdes; Algeria

Abstract: This study aimed to investigate the effectiveness of bank of Algeria in controlling the excess liquidity, in order to determine whether this bank kept a good coordination between the value of foreign exchange reserves and the amount of its monetary reserves. In fact, the study used correlation and multiple regression analysis as statistical tools. These tools are very important to verify whether the monetary reserves participated in reducing the excess liquidity. The study concluded that the local and the foreign monetary reserves available at the bank of Algeria were among the main factors affecting the excess of liquidity and the inflation. Also, they constitute a financial resource, for the Algerian government, to finance its public expenditure in the near future.

Keywords: Bank of Algeria, Excess Liquidity, Foreign Exchange Reserve, Inflation.

Jel Classification Codes : G22, E52.

I- Introduction:

The world economy has known during the first and the beginning of the second decade of the current century huge developments in terms of technology, production, global demand, international trade…, etc. These developments have left major consequences on oil prices, which have known, in turn, an ascending wave in the international market. So, the oil producing countries have got an outstanding opportunity to enhance their income and enlarge their public expenditure.

As the Algeria economy is one of the most economics depend on oil prices, the global domestic product has recorded, during the same period, an unprecedented increase simultaneously with the rise of oil incomes. In fact, the bank of Algeria has intervened many times to remove the excess liquidity, resulting from the accumulation of foreign exchange reserves, through several tools such as: rediscount rate, legal reserves, and open market operations. The bank of Algeria has used these tools in order to cut down the inflation recorded in the country.

Nowadays, the oil prices recorded in the international market have affected negatively the Algerian economy, which is facing, at present, and may continue to face in the future a great problem to finance its expenditure. Knowing that the Algerian government may go back again toward the liquidity available in the bank of Algeria in order to cover its public expenditure. As a result, the excess liquidity which will be probably put in the economy may increase again the inflation.

The current study aimed to determine how the Algerian central bank can intervene in the monetary market to reduce the access liquidity, and cut down the amount of inflation. For this reason, the study included a set of variables determining inflation such as : global domestic product, monetary supply, exportation and importation to understand how they have affected the inflation, and to determine whether the bank of Algeria has been efficient in controlling them.

eMail : (*) : Nemrinasreddine@gmail.com

I-1-Problematic of the study:

The study tried to answer the following question :

- is there an impact between the main factors influencing inflation and the value of net foreign assets divided on the value of net local assets, adjusted by the bank of Algeria in order to reduce the access liquidity over the period 2001-2015?

I-2-Importance of the study:

The importance of the study issues from the role of understanding the pattern of inflation, resulting from the accumulation of foreign reserve exchange. So, the monetary authority in Algeria can determine how to manage its monetary supply, so as to cut down the negative impact of the current crisis of hydrocarbon, using the liquidity deposited in the central bank. This impact should be isolated without passing the amount of the deficit recorded in the balance of payment because, in such cases, the amount of foreign exchange reserves used in financing the deficit in balance of payment, can remove the surplus liquidity from the economy.

I-3-Previous studies:

Many studies aimed to investigate the role of central banks, the impact of monetary policy and the related topics in Algeria and around the world. Among theme are the following studies :

- **(Hamedani & Pedram, 2013):** this study aimed to investigate the optimal monetary policy strategy for the economy of Iran by focusing on the impact of oil price shock. The results illustrated that domestic inflation targeting rules can be taken as the optimal monetary policy in terms of stabilization performance and welfare cost. The study concluded also that the addition of exchange rate to domestic inflation targeting rules was unsuccessful to enhance the welfare measure and stabilization in comparison to domestic inflation targeting rule. [1]

- **(Emerenini & Eke, 2014):** the main purpose of this study was to investigate the impact of policy rate on inflation in Nigeria, using a monthly data from January 2007 to august 2014. The study focused on the ordinary least square (OLS), which was adopted as statistical method because its best linear unbiased estimator property. The findings showed that expected inflation, exchange rate and monetary supply influenced inflation, while annual Treasury bill rate and monetary policy rate did not influence inflation in Nigeria over the targeted period. [2]

- **(Precious & Palesa, 2014):** this study showed the role of monetary policy in promoting economic growth in South Africa during the period 2000-2010. The study used the Johansen co-integration and the error correction mechanism. The study concluded mainly that money supply, Repo-rate and exchange rate were insignificant monetary policy instruments that conduct growth in South African whilst inflation was significant. The study recommended that it is critical to use monetary policy to make an encouraging investment climate for both domestic and foreign investors. The study illustrated the importance to increase government spending on the productive sectors in order to support economic growth in South Africa. [3]

- **(Tiba, 2014):** the study aimed to determine the effectiveness of the bank of Algeria in sterlizing the accumulation of foreign exchange reserves in Algeria during the period 2000-2011. The study showed that the traditional tools of monetary policy were insufficient

to reduce the access liquidity of money. So, the study concluded that the new tools such as : liquidity restoration and permanent incentives used by the bank of Algeria have contributed, mainly, in the absorption of access liquidity. [4]

- (Yashino & Hesary, 2014): the study illustrated the effectiveness of the easing of monetary policy in the Japanese economy during 1994-2014. It included the impact of energy prices on inflation because oil became expansive as a result of the depreciated japans yen and its direct impact on inflation. The study showed that quantitative easing may not have stimulated the economy of Japan. It concluded that aggregate demand containing private investment did not increase significantly in Japan with lower interest rate. In fact, the study suggested that the Japanese government should not focus on monetary policy, because the remedy for the economy of Japan is to take a set of structural changes and growth strategies. [5]

- (Allegret & Benkhodja, 2015): this study targeted mainly to investigate the dynamic effect of external shocks on Algerian economy (as oil exporting economy) during 1990-2010. The study used Bayesian approach and a DSGE model based on the characteristics of the targeting economy. The impulse response functions of external shocks according to alternative monetary rules were analysed. The finding showed that core inflation monetary rule was proved to be a very important way, so as to stabilize inflation and enhance social welfare. [6]

- (Si Mohamed & others; 2015): a non-linearity model in the real exchange rate in Algeria during 1994-2015 was targeted by the study, an application of logistic smooth transition autoregressive (LSTAR), and exponential smooth autoregressive (ESTAR) were used by the researchers. The results rejected linearity null hypothesis in favour of nonlinearity alternative hypothesis. This study suggested, mainly, what the Algerian policy makers could take into consideration in order to adopt an efficient forecasting method. [7]

- (Bokreta & Benanaya, 2016): the study aimed to examine the relative effectiveness of monetary and fiscal policy in Algeria. The study based on technique of co-integration and vector error correlation in order to analyse policy inferences. The findings showed that contrary to the negative effect of taxes on growth, the impact of government expenditure was positive in the long run. Moreover, the study proved that the inflation rate had a small effect on GDP, while the exchange rate was insignificant. In fact, the study accepted fiscal policy to be more powerful then monetary policy in enhancing GDP in Algeria. [8]

- (Lacheheb & Sirag, 2016): the study aimed to examine, statistically, the relationship between oil price changes and inflation rate recorded in Algeria during the period 1970-2014. The method employed in the study is nonlinear autoregressive distributed lags (NARDL). The findings showed a significant relation between oil price increases and inflation rate. However, the study did not prove such significant relation between oil price reduction and the inflation. In fact, the study concluded to the existence of nonlinear effect of oil price on inflation. [9]

II- Methods:

II-1- Sample and data :

The study has covered the monetary situation of Algeria during 2001-2015, because the amount of foreign exchange reserves owned by the Algerian central bank has known a huge increase since 2001, owing to the increase of oil prices in the international market. In

the same period, the monetary supply has risen many times simultaneously with the increase of foreign exchange reserves.

Also, the researcher has collected the study data from some Algerian central bank reports, covering the period of the study and available in its website. As well as, the researcher has gathered some other information especially those concerning 2015 from the website of the World Bank and the Algerian financial ministry.

II-2-Variables of the study:

In order to calculate the main variables of the study, 06 other general variables have been chosen by the researcher. The last ones have a direct relation with inflation and can explain how to reduce the inflation by affecting their different values. These variables are as follows:

- Global domestic product: this element is very important in determining inflation value because if it gets an ascending trend, the curve of inflation gets a descending trend.

- Monetary supply: This variable has a direct relation with the precedent variable because, in general, if monetary supply increases more than global domestic product, the inflation recorded in the same period cut down. In fact, it is impossible to take an idea about inflation without taking into account the equivalent level of global domestic product.

- Exportation: goods and services produced in the country may be reduced by exportation. This reduction can cause a certain inflation value because in this case an excess liquidity can be recorded, compared to the level calculated by using only the value of global domestic product.

- Importation: importation can increase the available quantity of merchandises and services and may create, in the same time, a need to increase monetary supply necessary to face the added quantity of goods, entering from other countries.

- Net foreign assets: according to the characteristics of the Algerian economy, the foreign assets owned by the Algerian central bank have increased, during the last decade, thanks to the increase of foreign exchange reserve. This increase has affected widely the monetary supply, which has known huge values during the same period.

- Net local assets (except for other net assets): from net local assets, other net assets owned by the bank of Algeria have been removed, so as to focus on the amount of liquidity which has been retaken from the economy to the central bank.

The previous elements have been taken to calculate the following ratios (their values are available in table 01):

- R1 (monetary supply/ global domestic product): this ratio is considered as a measure for monetary equilibrium, which consists of measuring whether monetary authorities has realized the best coordination between the value of monetary supply and the value of global domestic product.

- R2 (exportation/ global domestic product): this ratio measures the value of production directed to the outside of the country, compared to the value of global domestic product.

- R3 (importation/ monetary supply): contrary to exportation, importation should be divided by monetary supply because if the importation increases, the monetary supply can be supported without causing any inflation.

- R4 (Net foreign assets/ Net local assets): increasing the value of net foreign assets by raising the value of foreign exchange reserve is a main factor to increase the amount of monetary supply. This increase imposes upon monetary authorities to reduce the net local

assets by absorbing the excess liquidity using many tools such as: rediscount rate, legal reserve and open market operation.

- R5 (inflation rate): this rate has been taken as intermediate variable of the study because the excess liquidity, that should be removed from the economy by the central bank, depends on the inflation rate recorded in the same period, which can be affected in turn by monetary supply, importation, exportation and global domestic product.

II-3-Model design:

The study has taken R1, R2 and R3 as independent variables in order to investigate the effectiveness of the monetary policy used by the bank of Algeria. These variables are crucial because their value determines how much the bank should intervene to reduce the excess liquidity, issued from the accumulation of foreign exchange reserves by cutting down its net local assets. In fact, the study has used R4 as dependent variable and R5 as intermediate variable to determine whether the reduction of net local assets was, really, a result of the inflation wave recorded in the same period or not (look at figure 1).

II-4- tools of the study :

The study has used its statistical tools to investigate the relationship cited previously at 0,05 as significant level. The main statistical method of the study was multiple regression analysis to determine whether there is significant level between the variables of the model. But, before using this technical, "Partial" and "Bivariate" correlation (Person coefficient) have been used, so as to determine the impact of the intermediate variable of the study by comparing the results before and after neutralizing inflation.

II-5- Model and data validation :

Before using multiple regression analysis, the researcher has carried out test for normality to determine whether the model and the data were useful to investigate the relationship of the study. The findings showed (figure 2) that regression standardized residuals followed normative distribution.

In addition, the researcher has calculated Variance Inflation Factor (VIF) in order to determine whether the variables have been rightly chosen. The results show that all VIF values are under 5, which means that the variables altogether have been really apt to be used in the study.

III-Results and Discussion:

The findings in table (2), concerning Person correlation used in the study, show that the correlation between inflation rate (INFRATE) and R1, R2, R3, R4, is not sufficiently strong. In addition, the correlation between R4 and R1, R3 is weak a little bit. These findings have made the researcher think that the monetary policy, used by the bank of Algeria in order to reduce inflation, has participated in cutting down the negative effects of monetary supply on inflation. A strong correlation recorded between R4 and R2 has supported this idea, because the researcher has calculated R2 by (exportation/ global domestic product) and without taking into accounts the value of monetary supply.

On the other hand, since the study has used inflation as intermediate variable, the researcher has used partial correlation as well to neutralize the impact of inflation. Through this kind of correlation, researchers may determine whether correlation degrees increase or not after neutralizing the impact of inflation. The results (table 3) proved that the values of correlation coefficient have been improved a little bit but, without great amounts. In fact,

the results provided evidenced that the policy used by the bank of Algeria remains insufficient.

Table (04) illustrates that the relationship between R4 and R1, R2, R3 has 0.032 (under 0.005) as significant level. This amount means that there is a relationship between R4 (net foreign assets/ net local assets) and the most important variables, which are theoretical considered as the main factors determining inflation values. Moreover, the researcher has established an equation between these variables and R4 to estimate the value of the last ratio that should be kept to reduce inflation. The equation has taken, using the coefficients available in table (05), the following shape:

$$R4 = -11.553\,R1 - 25.404\,R2 + 0.102\,R3 + 19.999$$

This equation shows that the bank of Algeria can not only control the excess liquidity, using the estimated value of the variables included in the equation, but also it can change the value of net local assets to allow the government to finance its public expenditures, when the value of foreign exchange rate cuts down again.

The researcher has given some reserves to the precedent equation because as any statistical equation, the reliability of such equation depends on the reliability of the data used in the model. The statistical relationship between the inflation rate, recorded during the period of the study, and the other variables was not sufficiently strong. The cause of this situation goes back, as it has accepted before, to the impact of the monetary policy adopted by the bank of Algeria. However, this idea depends on the reliability of the data provided mainly by this bank.

IV- Conclusion:

This paper showed that the Algerian monetary policy tried to cut down the excess liquidity, resulting from the accumulation of foreign exchange rate in the bank of Algeria. This bank used actually some tools of monetary policy in order to reduce its net local assets. In this context, this study proved that a statistical relationship between the ratio of foreign exchange rate on net local assets and the main factors determining inflation was significant during the period of the study. In addition, the study proved that the inflation is one of the most important variables influencing the optimal ratio of foreign exchange rate on net local assets. In fact, the Algerian government can use again a determined amount of its deposits at the central bank to finance its public expenditure, in parallel with the reduction of its foreign exchange reserve. This amount should not pass the value of the estimated deficit in balance of payment, so as to keep the global equilibrium by removing the excess liquidity through the value of foreign exchange reserve, which will be used probably to finance that deficit.

- Appendices :

Table (1): data and variables of the study

INFRATE	R1	R2	R3	R4
3.5	0.58	0.35	3.38	4.77
2.2	0.64	0.33	3.03	5.73
3.5	0.64	0.36	3.25	5.02
4.6	0.61	0.38	2.89	3.40
1.9	0.55	0.45	2.85	2.09
1.8	0.58	0.47	3.28	2.20
3.9	0.64	0.45	3.28	2.24
4.4	0.63	0.45	2.84	2.34
6.1	0.71	0.33	2.64	2.47
4.1	0.69	0.35	2.86	2.44
5.7	0.68	0.36	2.9	2.54
9.7	0.68	0.34	2.75	2.62
4.15	0.72	0.31	2.74	2.70
3.8	0.79	0.28	2.86	3.53
4.8	0.82	0.23	2.14	7.20

Source : prepared by the researcher using :
- Rapport annuels, banque d'Algérie, 2001-2014.
- التقرير العربي الموحد، الصندوق العربي للاقتصاد والتنمية الاجتماعية، 2002، ص 169.
- www.bank-of-algeria.dz/html/indicateur.htm, 27/10/2016 at 9h 30.
- www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/155/Taux-de-Change.html, 27/10/2016 at 9h00.
- www.banquemondiale.org/fr/country/algeria, 27/10/2016 at 9h 15.

Figure (1): Model of the study

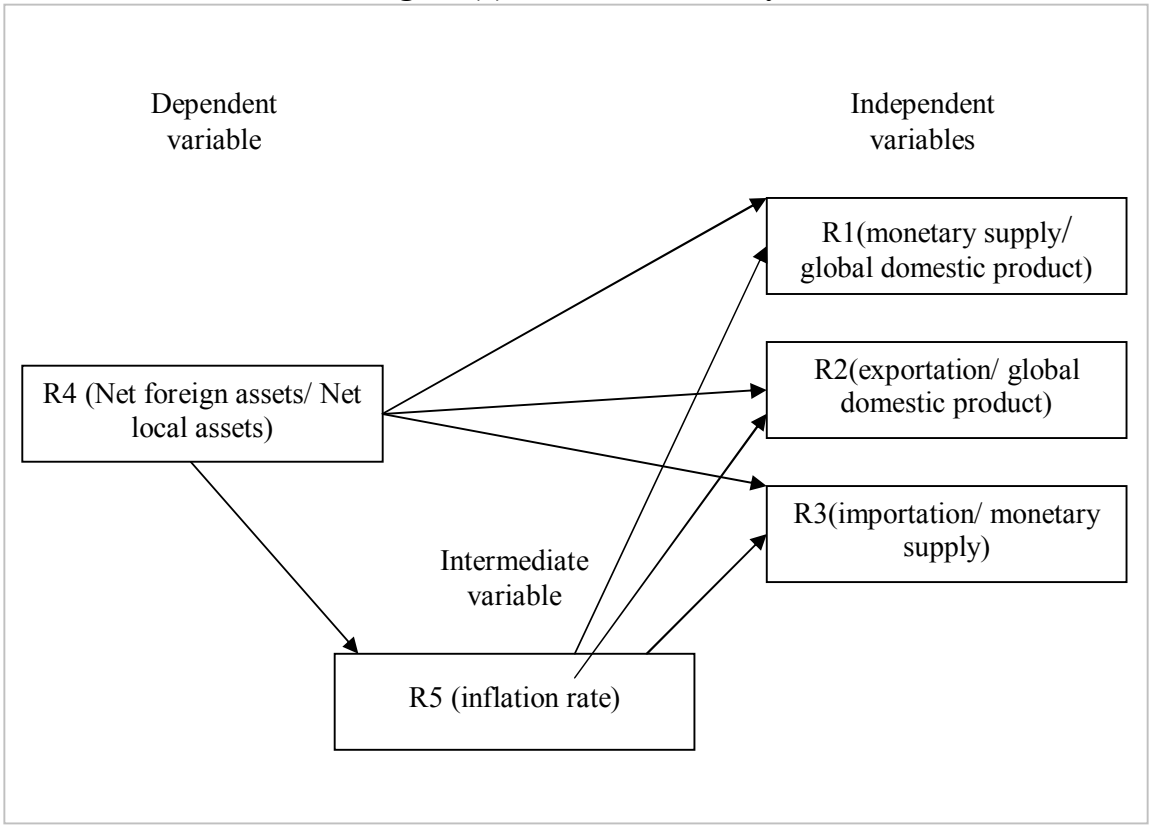

Source: prepared by the researcher

Figure (02): Test for normality

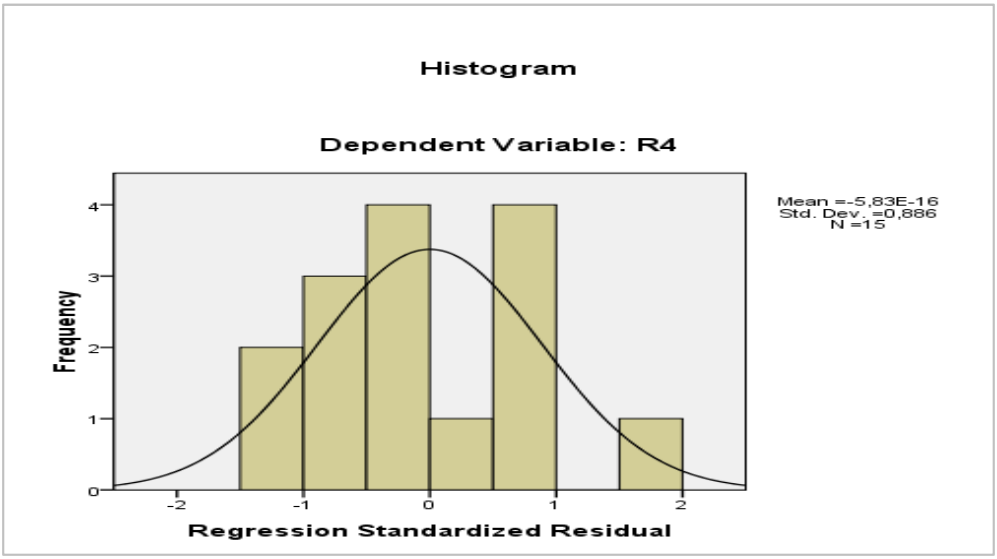

Source: from SPSS using table 01

Table (02): Brivariate Correlations

		INFRATE	R1	R2	R3	R4
INFRATE	Pearson Correlation	1	,393	-,319	-,414	-,137
	Sig. (2-tailed)		,148	,247	,125	,627
	N	15	15	15	15	15
	Sig. (2-tailed)	,125	,003	,022		,389
	N	15	15	15	15	15
R4	Pearson Correlation	-,137	,344	-,652**	-,240	1
	Sig. (2-tailed)	,627	,209	,008	,389	
	N	15	15	15	15	15

Source: from SPSS using table 01

Table (03): Partial Correlation

Control Variables			R1	R2	R3	R4
INFRATE	R4	Correlation	,437	-,741	-,329	1,000
		Significance (2-tailed)	,118	,002	,251	.
		Df	12	12	12	0

Source: from SPSS using table 01

Table (04): ANOVA

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	17,981	3	5,994	4,223	,032a
	Residual	15,613	11	1,419		
	Total	33,594	14			

Source: **from SPSS using table 01**

Table (05): Coefficients

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	19,999	10,145		1,971	,074		
	R1	-11,553	8,397	-,565	-1,376	,196	,251	3,984
	R2	-25,404	8,089	-1,127	-3,140	,009	,328	3,046
	R3	,102	1,442	,021	,071	,945	,503	1,986

Source: from SPSS using table 01

- References:

[1]. Rabee Hamedani, Hasti Pedram, Mehfi, **Oil price shock and optimal monetary policy in a model of small open oil exporting economy- case of Iran**, Journal of money and economy, vol. 8, No. 3, monetary and banking research institutes, Iran 2013, P.P.21-61.

[2]. Fabian m. Emerenini, Charles N. Eke, **The impact of monetary policy rate on inflation in Nigeria**, journal of economics and sustainable development, vol. 5, No. 28, 2014, P.P.146-153.

[3]. Chipote Precious, Makhetha- Kosi Palesa, **Impact of monetary policy on economic growth: a case of south Africa**, Mediterranean journal of social sciences, vol. 5, No. 15, MCSER Publishing, Rome- Italy, 2014, P.P.76-84.

[4]. عبد العزيز طيبة، **فعالية بنك الجزائر في تعقيم تراكم احتياطات الصرف الأجنبي خلال الفترة 2000-2001**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 12، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف-الجزائر 2014، ص.ص.26-34.

[5]. Yoshino and Taghizadeh-Hesary, **Effectiveness of the easing of monetary policy in the Japanese economy; incorporating energy prices**, ADBI working paper, Asian Development Bank Institute, Tokyo-Japan, 2014, P.01.

[6]. Jean Pierre Allegret, Mohamed Tahar Benkodja, **External shocks and monetary policy in an oil exporting economy: Algeria**, journal of policy modelling, published by Elsevier Inc., society for policy modelling, 2015, P.652.

[7]. Kamel Si Mohamed and others, **Application of smooth transition autoregressive (STAR) models for the real exchange rate in Algeria**, international journal of business and social science, vol. 6, No. 11, Radford-USA, 2015, P.P.42-46.

[8]. K. Bokreta, D. Benanaya, **The fiscal-monetary policy and economic growth in Algeria : VECM approach**, international journal of social, behavioural, educational, economic, business and industrial engineering, vol. 10, No. 09, World Academy of Science, Engineering and Technology, 2016, P.P.2868-2872.

[9]. Miloud Lacheheb, Abdalla Sirag, **Oil price and inflation in Algeria: a nonlinear ARDL approach**, Topics in Middle Eastern and African Economies, vol. 18, No 2, Chicago-USA, 2016, P.P.45-60.

The Impact of Macroeconomic, Structural Variables and Banks' Characteristics on Islamic Banks Performance: Panel Evidence from Jordanian banks (2000-2014)

Imane YOUSFI (*)
Faculty of Economic , Commercial and Management Sciences
Setif 1 University, Setif; Algeria

Abstract: The study examines the determinants of Jordanian Islamic banks' performance during the period 2000-2014 and the study sample includes 2 Islamic banks. A variety of bank-specific Characteristics (internal determinants: capital, deposit, risk, efficiency, liquidity), macroeconomic and structural determinants (external variables: GPD, inflation and bank size) are used to predict the performance, using the panel regression analysis.The results reveal that: first, all internal banks' determinants, with the exception of liquidity risk and efficiency, significantly affect the Islamic banks profitability using both measures (ROE and ROA) in the study period. Second, the paper finds that the macro-economic indicators such inflation and GDP have a significant impact on Islamic bank's performance. Finally, turning to financial structure and its impact on bank's performance, the researcher finds that size is beneficial to the Jordanian Islamic banks.

Keywords: Profitability, Islamic Banks, Panel Data, Jordan.

Jel Classification Codes : L25, G21, C33.

I- Introduction:

Islamic banking system is fifty years old and it is a part of banking system. Since, the first Islamic bank has been established at the beginning of the 1960s in Egypt and the activity of Islamic banking growing steadily since the beginning of the 1970s all over the world during eighties of the twentieth century. The Islamic banking system witnessed a main great growth. The major progress was the foundation of Islamic and Training Institute by Islamic Development Bank in Jeddah to conduct research at the practical and theoretical level. Bahrain and Malaysia are examples of the countries which encourage Islamic banking. The banking systems were converted to noninterest banks in Iran, Pakistan, and Sudan. In addition, western commercial banks began to provide Islamic products through what is known as Islamic windows (Greuning & Iqbal, 2008) [1]

Total worldwide assets managed in accordance with the principles of Islamic finance are estimated at over US$ 800 billion, with growth of between 10% and 15% over the last ten years (Ilias, 2010) [2]. Global Islamic banking assets held by commercial banks are set to cross US$1.8 trillion in 2013, up from the US$1.3 trillion of assets held in 2011, According to Ernst & Young's World Islamic Banking Competitiveness Report 2013[3], there were about 270 Islamic financial institution worldwide, including banks, mutual funds, mortgage companies, and insurance firms. However, Islamic finance is not limited to stakeholders with common religious backgrounds. Britain, as an example, has announced plans to turn London into the world centre of Islamic finance. Moreover the global Islamic financial services industry reached an overall total value of USD1.88 trillion as of 2015.

It is also interesting to note that charging interest is prohibited in Buddhism, Hinduism, and many other faiths and philosophies (Wayne and McIntosh, 1998) [4]. Islamic Finance as terminology refer to finance system complying with Shari'ah laws that were

eMail : (*) : Yousfi_imane@yahoo.fr

introduced by prophet Mohamed (Peace Be Upon Him) in the sixth century with its main two sources Quran (the holy book of Islam) and Sunnah (also known as prophet's sayings or Hadith). After the prophet death, Islamic scholars and Jurists depended on other sources like Ijmaa (consensus), Qias (Analogy) and Ijthad (Diligence). The Islamic based financial transactions continued until the sixteen century (El-Salous, 1993) [5]. In the seventeenth century and because of the colonization, this Islamic banking system was replaced by the western banking system (i.e. Traditional) (Archer & Abd El Karim 2002) [6].

Moreover, The Jordanian banking sector has long established itself as one of the key pillars and mainstays of both the Jordanian services sector and the economy at large. But, during 2008, this sector and the economy as a whole were exposed to a series of shocks. Furthermore, Islamic banks in Jordan started around three decades ago, since then these banks have played an important role in financing and contributing to different economics and social sectors in the country in compliance with the principles of Shariah rules in Islamic banking practices. Reflecting the increased role of Islamic banks in Jordan, the literature on these banks has grown, but while there has been plenty of research into risk management and risk analyses within Islamic banks, the financial stability has only been addressed from a theoretical viewpoint and treated this issue for the financial system in general, and not on an individual financial institution or a bank itself.

Accordingly, This paper intends to analyze how banks' characteristics and the overall financial environment affect the performance of Islamic banks, by investigating the main performance determinants of Islamic banks in Jordan for the period 2000-2014, which is done through examining the relationship between these banks' performance represented by the Return On Equity (ROE) and the Return On Assets (ROA), and a number of bank-specific internal characteristics (efficiency, deposits growth, capital, liquidity and risk) representing the microeconomic variables, and a number of external performance determinants including macroeconomic factors (inflation and GDP growth) and structural factors (bank size) For this end the researcher seeks to answer the following two main questions: *"what are the main performance determinants of Jordanian Islamic banks during the study period?*

I-1- Study Objectives:

The following objectives are addressed and highlighted:

1. To identify the most important determinants of the performance of Islamic banks in Jordan;
2. To determine the most significant influencer variable on Profitability of Jordanian Islamic banks;
3. This paper is intended to help managers in Islamic banks to improve their banks' performance to remain competitive;

I-2- Study Hypotheses:

In order to achieve the study objectives, the following hypotheses are developed:

- H_1: There is a positive impact of banks' specific determinants on Islamic banks' performance.
- $H_{1.1}$Islamic banks' performance is positively influenced by yearly growth of deposits.
- $H_{1.2}$: Islamic banks' performance is positively influenced by capital.
- $H_{1.3}$: Islamic banks' performance is negatively influenced by efficiency.
- $H_{1.4}$: Islamic banks' performance is negatively influenced by liquidity.

- $H_{1,5}$: Islamic banks' performance is negatively influenced by risk.
- H_2 : There is a positive impact of macroeconomic variables on Islamic banks' performance.
- $H_{2,1}$: Islamic banks' performance is positively influenced by GDP growth.
- $H_{2,2}$: Islamic banks' performance is positively influenced by Inflation.
- H_3: Islamic banks' performance is positively influenced by bank size.

I-3-Theoretical Frame Work:

In this section, the researchers discusses some issues that may help for understanding and providing insights; descriptions and some definitions for the study variables and the related issues including banks' profitability, the Islamic banks and the Jordanian economy and Financial System.

I-3-1- Islamic Banking:

Before defining what an Islamic bank is like, it is better to give a short description of conventional banking. Conventional banking does not follow one pattern. In Anglo-Saxon countries, commercial banking dominates, while in Germany, Switzerland, the Netherlands, and Japan, universal banking is the rule. Naturally, then, a comparison between banking patterns becomes inevitable Commercial banking is based on a pure financial intermediation model, whereby banks mainly borrow from savers and then lend to enterprises or individuals. They make their profit from the margin between the borrowing and lending rates of interest. They also provide banking services, like letters of credit and guarantees. A proportion of their profit comes from the low-cost funds that they obtain through demand deposits. Commercial banks are prohibited from trading and their shareholding is severely restricted to a small proportion of their net worth (Al-Jarhi and Iqbal, 2001). [7]

Al-Jarhi and Iqbal (2001) [8] identify An Islamic bank as a deposit-taking banking institution whose scope of activities includes all currently known banking activities, excluding borrowing and lending on the basis of interest. On the liabilities side, it mobilizes funds on the basis of a Mudarabah or Wakalah (agent) contract. It can also accept demand deposits which are treated as interest-free loans from the clients to the bank and which are guaranteed. On the assets side, it advances funds on a profit-and–loss sharing or a debt-creating basis, in accordance with the principles of the Shariah.

However, Silva (2006) [9] states that Islamic banking can be considered banking with a conscience. Islamic banks each have a Shariah board made up of Shari'ah scholars as well as financial experts who are responsible for determining what activities are and are not Shari'ah-compliant.

I-3-1-1- Brief Review of Developments in Islamic Banking:

The first Islamic social bank was established in Pakistan in the 1950s to help poor farmers. At about the same time, Malaysian Muslims established funds that helped pilgrims gather their savings for the pilgrimage to Makkah (Mecca). Then the Mit Ghamer savings bank in Egypt was established in 1963 and closed down in 1967 after this the Nasser Social Bank was established in 1971 (Gait and Worthington, 2009) [10].

The accumulated intellectual and theoretical knowledge during the 1960s and early 1970s had laid the ground for the first private Islamic bank (Dubai Islamic Bank) as the world's first private interest-free bank and the Jeddah-based Islamic Development Bank in

1975(Ayub, 2007) [11]. Followed by the Kuwait finance house in 1977 and the JordanIslamic bank in 1978, all these banks where extensively involved in shari'ah compliant trade finance especially of imports from Europe using s structure known as *Murabahah.* Whereby, an Islamic bank would purchase an imported good on behalf of a client. And then resell the good to the importer for deferred payment covering the costs of the purchase plus a murk-up representing a bank's profit (Iqbal and Mirakhor, 2007) [12].

Islamic banking spread dramatically during the final decades of the last century. Currently, there are about 270 Islamic financial institutions worldwide, including banks, mutual funds, mortgage companies, and Takaful or insurance firms (Ariss, 2010) [13]. Moreover, the growth of Islamic banking world-wide has been phenomenal with assets under management generally growing at annual rates of 12% to 15% per year (Olson and Zoubi, 2008)[14]. Aioanei (2007) [15] mentioned that there are Islamic banks opening branches or subsidiaries in Europe or US, and they are "forcing" the authorities to find some ways to integrate these services into the global financial system. Much progress was made in UK for launching Islamic products from an UK authorized and established Islamic bank. This is expected to be followed by US and Canada. It is worth mentioning that a large number of traditional banks are providing Islamic products through their Islamic windows.

I-3-1-2- The Jordanian Economy:

Jordan's economy is among the smallest in the Middle East, with insufficient supplies of water, oil, and other natural resources, underlying the government's heavy reliance on foreign assistance. Other economic challenges for the government include chronic high rates of poverty, unemployment, inflation, and a large budget deficit. Since assuming the throne in 1999, the government has implemented significant economic reforms, such as opening the trade regime, privatizing state-owned companies, and eliminating some fuel subsidies, which in the last decade spurred economic growth by attracting foreign investment and creating some jobs (Index Mundi, 2015) [16].

The Jordanian economy is dominated by tourism, financial services, transportation, manufacturing and remittances from Jordanians working abroad. Jordan's lack of arable land and insufficient supplies of water means that agriculture is mostly a non-relevant sector and that the country invests heavily in water recycling. Jordan's economy is highly influenced by the state, however, recently, the efforts have been undertaken to reduce barriers to do business.

The global economic slowdown and regional turmoil, however, have depressed Jordan's GDP growth, impacting export-oriented sectors, construction, and tourism. In 2011 and 2012, the government approved two economic relief packages and a budgetary supplement, meant to improve the living conditions for the middle and poor classes. Jordan's finances have also been strained by a series of natural gas pipeline attacks in Egypt, causing Jordan to substitute more expensive diesel imports, primarily from Saudi Arabia, to generate electricity. Jordan is currently exploring nuclear power generation in addition to the exploitation of abundant oil shale reserves and renewable technologies to forestall energy shortfalls. In 2012, to correct budgetary and balance of payments imbalances, Jordan entered into a $2.1 billion, multiple years International Monetary Fund Stand-By Arrangement (Index Mundi, 2015) [17].

The Gross Domestic Product (GDP) in Jordan expanded 2.80 percent in the third quarter of 2013 over the same quarter of the previous year. GDP Annual Growth Rate in

Jordan is reported by the Central Bank of Jordan. GDP Annual Growth Rate in Jordan averaged 4.95 Percent from 1993 until 2013, reaching an all time high of 10.58 Percent in the first quarter of 2007 and a record low of -1.11 Percent in the first quarter of 1996. The Gross Domestic Product (GDP) in Jordan expanded 2 percent in the first quarter of 2015 over the same quarter of the previous year. GDP Annual Growth Rate in Jordan averaged 4.81 percent from 1993 until 2015, reaching an all time high of 10.58 percent in the first quarter of 2007 and a record low of -1.11 percent in the first quarter of 1996 (Central Bank of Jordan, 2015) [18].

I-3-1-3- Banking System in Jordan:

The banking industry has changed dramatically throughout the world over the last three decades of the twentieth century. As part of the world scene, Jordanian, banks have embarked on a series of radical changes at both the industry-wide and institutional level.

Jordan's banking sector has historically moved from strength to strength, posting impressive results along the way despite political and economical instability affecting the region. This growth was a consequence of effective and efficient management practices and a well regulated operating environment spearheaded by the Central Bank of Jordan (CBJ). Banking in Jordan traces back to the early 1900's with the establishment of the "Ottoman Bank" in 1925. Soon after, the largest commercial Palestinian bank "The Arab Bank" was relocated to Amman as a result of the 1948 Arab-Israeli war and a number of local and foreign banks subsequently started their operations in Jordan.

The Islamic banking in Jordan started around three decades ago with the foundation of its first Islamic bank that is Jordan Islamic bank for finance investment in 1978, since then the Islamic banks in the country have grown in number and size with the establishment of more branches (Jordan Islamic Bank was recently named the best Islamic retail bank in the world and the best Islamic bank group in Jordan for 2010, by World Finance Magazine-London, during the annual evaluation of international banks and investment corporations issued in the magazine. According to World Finance, winners are chosen based on a wide array of methodological and practical criteria, including customer service and relationship optimization, competitive values, financial stability, geographical spread, in addition to other factors such as innovation, flexibility and social responsibility (Ahlul Bayt News Agency, 2010) [19]) and more Islamic banks such as Islamic International Arab bank (Saleh And Zeitun, 2006) [20].

I-3-2- Profitability Determinants:

In this study the performance determinants are divided into bank-specific (internal determinants: capital, deposit, risk, efficiency, liquidity), macroeconomic and structural determinants (external variables: GPD, inflation and bank size):

I-3-2-1- Internal Determinants of Bank Profitability:

The profitability variable is represented by two alternative measures: the ratio of profits to assets, i.e. the return on assets (ROA) and the profits to equity ratio, i.e. the return on equity (ROE). In principle, ROA reflects the ability of a bank’s management to generate profits from the bank’s assets, ROE indicates the return to shareholders on their equity and equals ROA times the t Bank-specific profitability determinants

Capital: the researcher uses the ratio of equity to assets (CAP) to proxy the capital variable. In this study this variable is expected to have a positive impact on banks’

performance for both Islamic as well as traditional banks. As well-capitalized banks face lower costs of going bankrupt which reduce their costs of funding.

Credit risk: To proxy this variable the researcher uses the loan-to-total assets ratio (RIS). Increased exposure torisk is normally associated with decreased firm profitability and, hence, we expect a negative relationship between ROA (ROE) and PL. Banks would, therefore, improve profitability by improving screening and monitoring ofrisk.

Efficiency: the overheads-to-total assets ratio (EFF) is used to proxy the efficiency of banks which has been one of the most important concerns in the new monetary and financial environment. The efficiency of financial institutions is relatively difficult to be measured since their products and services are of intangible nature. Therefore, in this study the ratio of overheads-to-total assets is used to provide information on the variation in operation costs across the banking system. In addition this ratio reflects employment, total amount of wages and salaries as well as the cost of running branch office facilities. Hence, the expected effect of this variable on banks performance is negative.

Liquidity: total loans over total deposits (LIQ), is a liquidity indicator, the higher Total Loans to Total deposits, the less liquid the bank will be. Since banks' operations rely heavily on loan, loans to total deposits ratio is included in the study. Previous studies show positive relationship with performance. Therefore, it is expected to have a positive relationship with performance measures.

Deposit Growth: deposit growth (DEP) is another leverage indicator it is included in this study to examine the influence of liability on performance and how well the banks use it. Moreover, deposits are considered to be the main source of banks funding. Thus, deposits are included as independent variable, and can be compared by the other used ratios. As it is shown before, many researchers included this ratio in their studies and found a positive relationship with performance. It is therefore expected to have positive relationship with performance.

I-3-2-2- The External Determinants of Banks' Performance:

The second set of variables represents the factors that are beyond the control of banks' managers. For this study, these factors are named as external determinants.

- **The Macro Economic Variables:**

In terms of external determinants, two sets of variables have been considered in this study, indicating financial structure and macroeconomic conditions. The macroeconomic variables used are GDP growth and inflation (INF):

Gross domestic product growth rates (GDP) is a measure of the total economic activity and is expected to have an impact on numerous factors related to the supply and demand for loans and deposits. A positive relation is expected between the performance of the banks and this variable.

Inflation (INF) high inflation rates are generally associated with high loan interest rates and if inflation is fully anticipated and interest rates are adjusted accordingly, a positive impact on performance will result. Alternatively, unexpected rises in inflation cause cash flow difficulties for borrowers, which can lead to premature termination of loan arrangements and precipitate loan losses. Indeed, if the banks are sluggish in adjusting their interest rates, there is a possibility that bank costs may increase faster than bank revenues (Vong and Chan, 2008). In this study this variable is expected to have a positive impact on banks' performance for both Islamic as well as traditional banks. Perry (1992)[21] points out

that the effect of inflation on bank performance depends on whether the inflation is anticipated or unanticipated. In this study this variable is expected to have a positive impact on banks' performance for Islamic.

- **The Structural Variables:**

The Bank Size (SIZ) The natural logarithm of the bank total assets is used in this study as a measure of bank size. This variable is included to control for cost differences relating to bank size and to the greater ability of larger banks to diversify. The first factor may lead to positive effect if there are significant economies of scale while the second may have negative effects, if increases diversification leads to lower risk and lower returns. It is argued that bank size is positively related to bank performance since increasing in bank's size may reduce cost. In this study this variable is expected to have a positive impact on banks' performance for both Islamic as well as traditional banks.

I-4- Literature Review:

- *Bashir (2003) "**Determinants of Profitability in Islamic Banks: Some Evidence from the Middle East**"* [22] : The researcher in this study examined the determinants of Islamic banks' profitability across eight Middle Eastern countries between 1993 and 1998. Three measures of profitability were used in this study: Before Tax Profit, returns on assets, and returns on equity, seven bank characteristics are used as internal determinants of profitability. They comprised fund source management; funds use management, capital and liquidity ratios, risk and a dummy variable for ownership. Four sets of control variables were expected to impact performance: the macroeconomic (The GDP per capita, The GDP Growth and inflation) environment, the financial, market structure, the regulation indicators (required reserves of the banking system and taxation), and country (dummy) variables.

The results of analyses indicated that high leverage and large loans to asset ratios led to higher profitability. In addition foreign-owned banks were more profitable than their domestic counterparts; also the study concluded that implicit and explicit taxes affected the bank profitability measures negatively. Finally, favorable macroeconomic conditions impacted profitability measures positively.

- *Hassan and Bashir (2003) "**Determinants of Islamic Banking Profitability**"* [23]: The researchers examined the relationship between the profitability of Islamic banks and a set of internal and external characteristics. Whereas capital, leverage, overhead, loan and liquidity ratios were used as proxies for the bank's internal measures, macroeconomic indicators, taxation, financial structure, and country dummies were used to represent the external measures. A cross-country bank level data of 43 Islamic banks for 21 countries during 1994 to 2001 was used. The regression results indicated that the following internal characteristics have a positive and a significant relation with Islamic banks profitability: the capital assets ratio, the overhead ratio of total liabilities over total assets, while the following internal characteristics have a negative and significant impact on banks' profitability: non-interest earning, loan to total assets and customer and short term funding to total assets.

- *Vong and Chan (2008) "**Determinants of Banks Profitability in Macao**"* [24] : The objective of this paper was to examine the contribution of bank-specific as well as macroeconomic and financial structure factors to the variation in profitability across banks and over time in Macao. Utilizing bank level data for the period 1993-2007, with a sample

of five different banks, the study adopted the panel data regression to determine the important factors in achieving high profitability.

The main findings, of this study can be summarized as follows: First, banks with more equity capital were perceived to have more safety and such an advantage can be translated into higher profitability. Second, a higher loan-to-total assets ratio not necessarily led to a higher level of profits. While A lower spread together with a higher loan-loss provisions led to lower profitability. Lastly, the study revealed that smaller banks, on average, achieved a higher return on assets than larger ones.

- *Al-Tamimi (2010)* ***"Factors Influencing Performance of the UAE Islamic and Conventional National Banks"*** [25]: The main purpose of this paper was to examine the influencing factors on the performance of Islamic banks compared with conventional banks during the period 1996-2008. Whereas, ROE and ROA were used alternatively as dependent variables, a set of internal and external factors were considered as independent variables including: GDP per capita, size, financial development indicator, liquidity, concentration, cost and number of branches.

The results indicated that the significant determinants of conventional national banks' performance were liquidity and Concentration. Conversely, cost and number of branches were the most significant determinants of Islamic banks' profitability.

Based on this brief survey for the earlier literature, it can be concluded that the determinants of banks performance can be divided in to two groups: internal factors and external factors. The internal determinants of profitability are those factors within the control of bank management like, efficiency, liquidity, risk, deposits…. External determinants of bank profitability, on other hand, are those factors that are not under the control of management, such as, GDP, Inflation and bank size. In evaluating banks performance, most studies conducted on Islamic banks employed the same profitability determinants of conventional banks and the same methodology. In the current study on the determinants of profitability of Islamic bank operating in Jordan over 2000-2014, the researcher employs the most important variables based on the earlier empirical evidence reported on conventional and Islamic banks.

II- Methodology and Model Specification:

The variables affecting Islamic banks profitability and the equation relating ROE and ROA and their determinants that will be tested are as following:

$$PROF_{i,t} = \alpha_0 + \beta_1 CAP_{i,t} + \beta_2 EFF_{i,t} + \beta_3 DEP_{i,t} + \beta_4 LIQ_{i,t} + \beta_5 RIS_{i,t} + \beta_6 SIZ_{i,t} + \beta_7 GDP_{i,t} + \beta_8 INF_{i,t} + \varepsilon_{it} \quad \text{..... (1)}$$

Where: $PROF_{i,t}$ represents two alternative performance measures (ROA or ROE) for the bank *i* during the period *t*. $CAP_{i,t}$ is capital ratio of bank *i* at time *t*; $SIZ_{i,t}$ the size of bank *i* at time *t*; $DEP_{i,t}$ the annual deposit growth for bank *i* between period *t* and *t-1*. $LIQ_{i,t}$ the liquidity ratio for the bank *i* during the period *t*. $RIS_{i,t}$ the loan-to-total assets ratio that represent the risk born by the bank *i* during the period *t*. $EFF_{i,t}$, the bank' *i* efficiency during the period *t*. $INF_{i,t}$, is the inflation rate, however the $GDP_{i,t}$ growth is a measure of economic conditions, α_0 is a constant; β_i $(i = 1 \text{ to } 8)$ is variable coefficient; while ε_{it} is an error term.

III-Empirical results:

This study uses a panel analysis method to investigate the performance determinants of 2 Jordanian Islamic banks spanning the period 2000–2014.

III.1 Descriptive Statistic:

Table 1, in the appendices, presents a descriptive analysis of the different variables associated with Jordanian Islamic banks obtained from the results analysis using the eviews software. The mean ROA is 1.52%, the minimum 0.14% and maximum 17.22%. On the average, ROE rate is 10.47% and minimum and maximum is 1.44 % and 21.83% respectively. The mean of capital ratio is 9.68% its minimum and maximum are 5.16% and 22.93% respectively. Regarding the deposit growth, the average is 17.86% where minimum and maximum is -33.73% and 110.64% respectively. The risk shows a mean equal to 46.48 and bears minimum and maximum 0.530% and 100.13% respectively. Moreover, the efficiency mean is 180.6% it shows a minimum of 106.0% and maximum of 317.0%. The liquidity variable on average is equal to 64.49 % its minimum and maximum are 1.14% and 434.50% respectively. Concerning the macro economic variables while the GDP on average is 5.18% the inflation rate is 4.05%, and while the GDP minimum and maximum are 2.2% and 8.6% , the inflation minimum and maximum are -.70 % and 14.90 respectively. Finally, the banks size mean is 20.70% and its minimum and maximum are 19.09% and 22.00% respectively. According to the standard deviation results the liquidity ratio shows the highest value (75.07) among all the study variables however the banks size shows the lowest one (0.78).

III.2 Unit Root Test Results:

The unit root test results applying LLC test with 4 lags, are reported in table (2), these results show that the null hypotheses of the *unit root* existence (non- Stationarity) are rejected at 1% level, which indicate that all the study variables are stationary at the level during the study period. These findings imply that the study's variables show a degree of time dependency that allows applying the Pooled Least Square method.

III.3 Regression Results of Performance Determinants for Islamic Banks:

Table (3) shows the statistical outcomes of the regression analysis for performance models concerning Islamic banks. Two regression analyses are utilized to determine the factors that have an important effect on Islamic bank's performance.

In regression (1) that is represented by equation (2), Islamic banks' ROE is regressed against all bank specific, structural and macroeconomic variables:

$$ROE_{i,t} = \alpha_0 + \beta_1 CAP_{i,t} + \beta_2 EFF_{i,t} + \beta_3 DEP_{i,t} + \beta_4 LIQ_{i,t} + \beta_5 RIS_{i,t} + \beta_6 SIZ_{i,t} + \beta_7 INF + \beta_7 GDP + \varepsilon_{it} \quad \text{(2)}$$

In regression (2) that is represented by equation (3), Islamic banks' ROA is regressed against all bankspecific, structural and macroeconomic variables:

$$ROA_{i,t} = \alpha_0 + \beta_1 CAP_{i,t} + \beta_2 EFF_{i,t} + \beta_3 DEP_{i,t} + \beta_4 LIQ_{i,t} + \beta_5 RIS_{i,t} + \beta_6 SIZ_{i,t} + \beta_7 INF + \beta_7 GDP + \varepsilon_{it} \quad \text{(3)}$$

It can be seen from tables (3 and 4) that the explanatory power of the R^2 explained about 80 % from the variation, of Islamic banks' performance when ROE is used as dependent variable and 82 % when ROA is used. The adequacy of the models as predicting is validated by the F-test. As indicated in tables (3 and 4), the values of all F-ratios are

statistically significant at 5% for all performance models. The results of these tests confirmed that the models applied are useful for measuring the relationship between internal and external variable items and the performance ratios.

Regression (1) :

In regression (1), ROE is regressed against all bankspecific, structural and macroeconomic variables of Jordanian Islamic banks and the results are explained as follows:

The total deposit growth ratio (DEP), shows a positive and statistical significant effect on Islamic banks performance represented by the ROE measure as it was expected, a 10 % change in Islamic banks' return on equity will be with a 1% change in total equity to total assets ratio. And this result is consistent with the earlier works of Vong and Chan (2008) which means that $H_{1.1}$ is accepted.

As well, *total equity-to-total assets ratio* (CAP), indicates a positive and statistically significant effect on Islamic banks ROE, Furthermore, a 1% change in *banks capital* triggering about 2.41 % change in Islamic banks performance this result is consistent with the previous findings of (Vong and Chan, 2008; Bashir, 2003) which means that $H_{1.2}$ is accepted.

Moreover, the *total overheads-to-total assets ratio* (EFF), shows a positive effect on banks' ROE, except that this effect is statistically insignificant which means that efficient banks don't tend to be more profitable than inefficient ones. These results don't support the earlier finding of Hassan and Bashir (2003) which means that $H_{1.3}$ is rejected.

The *loans-to-total assets ratio* (RIS), in contradiction of what it was expected it trails behind a negative and statistically insignificant impact on Islamic banks (ROE) and this result is consistent with the earlier findings of what Vong and Chan (2008) which means that $H_{1.4}$ is rejected.

Moreover, (LIQ) has a positive but insignificant effect on the Jordanian Islamic banks' return on equity (ROE) and this insignificant effect doesn't supported the findings of Bashir (2003) but it is consistent with the findings of (Vong and Chan, 2008), which means that $H_{1.5}$ is rejected.

The Islamic banks' *size* shows a positive and statistically significant effect on Islamic banks' return on equity, and, a 1% change in *banks size* triggering about 480 % change in Islamic banks performance which means that $H_{2.1}$ is accepted. Since almost the sub hypotheses are accepted we can accept the main hypothesis (H_1).

The *inflation (INF)* results indicate that the inflation has a positive and statistically significant impact, on the performance of Islamic banks expressed by the return on equity. High inflation rates are generally associated with high interest rates which increase banks' performance. This is under the competition circumstances and whether banks can pass-through increase in costs (high deposit growth rates) to customers (clients). This result in similar to what Bashir (2003) founds in his study, accordingly $H_{2.2}$ is accepted. So, form the results of the macroeconomic variables it can be concluded that H_2 is accepted.

The *GDP* was regressed to the Islamic banks' return on equity in regression (1) as a macroeconomic variable, and the results indicate that the GDP has a positive and statistically significant effect, on the performance of Islamic banks expressed by the return on equity which means that H_3 is accepted.

Regression (2) :

In regression (2), ROA is regressed against all bankspecific structural and macroeconomic variables of Jordanian Islamic banks and the results are explained as follows:

The total deposit growth ratio (DEP), as it was expected has a positive and statistical significant effect on Islamic banks performance represented by the ROA measure, with a 1% change in total equity to total assets ratio triggering about 11.75 % change in Islamic banks' return on assets. And this result is consistent with the earlier works of Vong and Chan (2008) this means that $H_{1.1}$ is accepted.

In addition, as it was expected, *total equity-to-total assets ratio* (CAP), trails behind a positive and significant effect on Islamic banks ROA, with a 1% change in total equity to total assets ratio triggering about 53.19 % change in Islamic banks' return on assets. This result is consistent with the previous findings of Vong and Chan, 2008 and this means that $H_{1.2}$ is accepted.

Moreover, the *total overheads-to-total assets ratio* (EFF), has a positive sign indicating the positive effect on ROE, but this effect is statistically insignificant which means that efficient banks don't tend to be more profitable than inefficient ones. These results are inconsistent with the earlier finding of Hassan and Bashir (2003) accordingly $H_{1.3}$ is rejected.

The *net loans-to-total assets ratio* (RIS), in contrast to what it was expected has a positive but statistically insignificant impact on Islamic banks return on assets (ROA) which means that $H_{1.4}$ is rejected.

Furthermore, *Net loans-to-total deposits ratio* (LIQ) has a negative but statistically insignificant effect on the Islamic banks' return on assets (ROA) this insignificant effect is inconsistent with the finding Bashir (2003) accordingly $H_{1.5}$ is rejected. According to the preceding results we can accept the main hypothesis H_1 since most the sub hypotheses are accepted.

The Islamic banks' *size* has a positive and statistically significant effect at on Islamic banks' return on assets and this result do not stand in line with the empirical findings of Hassan and Bashir (2003) Furthermore, a 1% change in *banks size* generating about 387 % change in ROA this means that $H_{2.1}$ is accepted.

The *inflation (INF)* was regressed to the Islamic banks' return on assets in regression (2) as a macroeconomic variable, and the results signify that the inflation has a positive and statistically significant effect, on the Islamic banks return on assets. High inflation rates are generally associated with high interest rates which increase banks' performance. This is under the competition circumstances and whether banks can pass-through increase in costs (high deposit growth rates) to customers (clients). Bashir (2003) founds a positive relationship between inflation and Islamic banks performance this means that $H_{2.2}$ is accepted. Since both $H_{2.1}$ and $H_{2.2}$ are accepted we can conclude that H_2 is accepted.

In this study the *GDP* was considered as a macroeconomic variable, and the results indicate that the GDP has a positive and statistically significant effect, on Islamic banks return on assets which means that H_3 is accepted.

IV- Conclusion:

This paper presented evidence on the determinants of banks' performance in Jordan by investigating some influential factors in Jordanian Islamic banks during the period 2000-

2014 and employed internal and external variables covering most aspects of banking performance, as well as using an appropriate econometric methodology for the estimation panel data models.

The data obtained from Jordanian official sources regarding the regression model used of which two dependent variables, the ROA and ROE, were used alternatively with eight independent variables. The panel data regression model is used to test the study hypothesis the results reveal that:

First, two important internal determinants of profitability for Islamic Banking in Jordan were found: deposits' growth and capital, individual bank characteristics explain a substantial part of the within-country variation in bank performance. High performance tends to be associated with banks that hold a relatively high amount of capital, and with large deposits. The results reveal that all banks specific performance determinants, with the exception of liquidity, efficiency and risk, significantly affect the Islamic banks profitability using both measures (ROE and ROA) during the study period.

Second, the paper finds that the macro-economic indicators such inflation and GDP have a significant impact on Islamic bank's performance. Third, turning to financial structure and its impact on bank's performance, the researcher finds that size is beneficial to the Jordanian Islamic banks.

Overall, these empirical results provide evidence that the profitability of Jordanian Islamic banks is shaped by bank-specific factors (that are affected by bank-level management) and macroeconomic, control variables that are not the direct result of a bank's managerial decisions. In addition, industry structure seems to significantly affect banks' profitability. The approach followed in this paper may well have considerable potential as a tool for exploring bank profitability determinants with the purpose of suggesting optimal policies to bank management.

Among the limitations of this study is the data availability, as the longer the data coverage (e.g. quarterly or monthly) the better results can be obtained. The other limitation is the lack of similar study for countries having the same features of Jordan economy. Further research can be conducted by using monthly or quarterly data with different set of dependent and independent variables.

- Appendices :

Table (1): The Descriptive Statistics

	ROA	ROE	CAP	DEP	RIS	EFF	SIZ	LIQ	INF	GDP
Mean %	1.52	10.47	9.68	17.86	46.48	180.6	20.75	64.49	4.050	5.18
Maximum %	17.22	21.83	22.93	110.64	100.13	317.0	22.00	434.50	14.90	8.60
Minimum%	0.14	1.44	5.16	-33.73	0.530	106.0	19.09	1.14	-0.700	2.20
Std. Dev.	3.00	6.10	3.866	22.73	26.64	52.95	0.78	75.07	3.53	2.34
Obs.	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30

Source: prepared by the researcher depending on Eviews 7 outputs

Table (2): Unit Root Test Results for Islamic Banks

Islamic banks			
Variable	**T-Statistic**	**Probability**	**Decision**
ROE	-2.4646	0.0068***	Reject H_0. There is no unit root
ROA	-3.1814	0.0039***	Reject H_0. There is no unit root
LIQ	-5.4418	0.0000***	Reject H_0. There is no unit root
EFF	-3.4839	0.0002***	Reject H_0. There is no unit root
RIS	-4.6343	0.0000***	Reject H_0. There is no unit root
CAP	-2.2316	0.0012***	Reject H_0. There is no unit root

DEP	-2.5917	0.0048***	Reject H_0. There is no unit root
SIZ	-2.2624	0.0011***	Reject H_0. There is no unit root
GDP	-5.0729	0.0000***	Reject H_0. There is no unit root
INF	-3.9892	0.0000***	Reject H_0. There is no unit root

"***", Significant at 1% level

Source: prepared by the researcher depending on Eviews 7 outputs

Table (3): Regression Results of Islamic Banks' Performance Determinants Using the ROE Measure

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Decision
C	-96.13831	39.08338	-2.4598	0.0231	
DEP	0.1045	0.0278	3.7514	0.0013	$H_{1.1}$ is accepted.
CAP	0.0241	0.0134	1.7972	0.0274	$H_{1.2}$ is accepted
EFF	0.0389	0.0239	1.6273	0.1193	$H_{1.3}$ is rejected
RIS	-0.0087	0.0400	-0.2188	0.8290	$H_{1.4}$ is rejected
LIQ	0.4436	0.2899	1.5299	0.1417	$H_{1.5}$ is rejected
SIZ	4.8077	1.8452	2.6054	0.0169	$H_{2.1}$ is accepted
INF	0.7700	0.2731	2.8186	0.0106	$H_{2.2}$ is accepted
GDP	0.8891	0.3448	2.5783	0.0179	$H_{3.1}$ is accepted.
R-squared = 0.80		Mean dependent var = 4.07			
Adjusted R-squared = 0.71		S.D. dependent var = 2.13			
F-statistic = 9.1791		Sum squared resid = 24.83			
Durbin-Watson stat = 1.72		Prob (F- statistic) = 0.0000			

Source: prepared by the researcher depending on Eviews 7 outputs

Table (4): Regression Results of Islamic Banks' Performance Determinants Using the ROA Measure

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Decision
C	-76.2843	36.776	-2.0742	0.0505	
DEP	0.1175	0.0271	4.3339	0.0003	$H_{1.1}$ is accepted.
CAP	0.5319	0.2820	1.8857	0.0332	$H_{1.2}$ is accepted
EFF	0.0160	0.0196	0.8213	0.4207	$H_{1.3}$ is rejected
RIS	0.0420	0.0390	1.0768	0.2938	$H_{1.4}$ is rejected
LIQ	-0.0142	0.0115	-1.2353	0.2304	$H_{1.5}$ is rejected
SIZ	3.870606	1.755115	2.205329	0.0387	$H_{2.1}$ is accepted
INF	1.023980	0.218556	4.685195	0.0001	$H_{2.2}$ is accepted
GDP	0.870297	0.325832	2.671003	0.0143	$H_{3.1}$ is accepted.
R-squared = 0.82			Mean dependent var = 4.27		
Adjusted R-squared = 0.74			S.D. dependent var = 2.39		
F-statistic = 11.84			Sum squared resid = 25.02		
DurbinWatson stat = 1.91			Prob(F-statistic) = 0.0000		

Source: prepared by the researcher depending on Eviews 7 outputs

- References:

[1]. Greuning, H. and Iqbal, Z, **Risk Analysis for Islamic Banking**. Washington: the International Bank for Reconstruction and Development/The World Bank, 2008.

[2]. Ilias, S., **Islamic Finance: Overview and Policy**. Congressional Research Service. Iqbal, Z., 2010. and Mirakhor. A, **An introduction to Islamic finance: Theory and practice**. John Wiley and Sons, Singapore, 2007.

[3]. Ernst & Young's World Islamic Banking Competitiveness Report. (2013), Available at: http://www.ey.com/Publication/vwLUAssets/EY__World_Islamic_Banking_Competitiveness_Report_2013%E2%80%9314/$FILE/EY-World-Islamic-Banking-Competitiveness -Report-2013-14.pdf. . [Accessed 12/12/2016].

[4]. Wayne A.M. and MacIntosh, A, **History of Usury Prohibition**, Accounting, Business & Financial History, 8:2, Routledge, London, 1998.July, P.P.175-189.

[5]. El-Salous, A. **Encyclopedia of recent jurisprudence issues and Islamic Economics**, Dar Sakafa, 1993, Doha. Bahrain.

[6]. Archer, S. & Abd el Karim, R, **Introduction to Islamic Finance**, Islamic Finance Inovatoin and growth, 2002, 03, P.P.3-4.

[7]. Al-Jarhi, M. and Iqbal, M, **Islamic Banking: Answers toSome Frequently Asked Questions**, Islamic Development Bank Islamic Research and Training Institute, 2001, occasional Paper N.04.

[8]. Al-Jarhi, M. and Iqbal, M. (2001).

[9]. Silva, M, **Islamic Banking Remarks**, Law and Business Review of the Americas. 2006, Vol. 12, P.P.19-30.

[10]. Gait, A.H. and Worthington, A.C, **A Primer on Islamic Finance: Definitions, Sources, Principles and Methods**, Griffith University. Australia. 2009, Discussion Paper in Finance No: 200909.

[11]. Ayub, M. , **Understanding Islamic Finance**, John Wiley & Sons Ltd. Chichester, West Sussex, 2007, England, UK.

[12]. Iqbal, Z., and Mirakhor. A, **An introduction to Islamic finance: Theory and practice**, John Wiley and Sons, 2007, Singapore.

[13]. Ariss, R.T, **Competitive conditions in Islamic and conventional banking: A global perspective**". Review of Financial Economics, 2010, Vol. 08, P.P.101-108.

[14]. Olson, D. and Zoubi, T. A, **Using accounting ratios to distinguish between Islamic and conventional banks in the GCC region**". The International Journal of Accounting**,** 2008, vol. 21, P.P.46–65.

[15]. Aioanei, S, **European Challenges for Islamic Banks**, The Romanian Economic Journal, 2007, vol. X (25), pp. 07-20.

[16]. Index Mundi, **Jordan Economy Profile 2014**, Available at: http://www .indexmundi.com/jordan/economy_profile.html. [Accessed 12/09/2015].

[17]**.** Index Mundi, (2015).

[18]. Central Bank of Jordan, **Main Economic Indicators**, Available at: http://www.cbj.gov.jo/pages.php?menu_id=11&local_type=0&local_id=0&local_details=0&local_details1=0&localsite_branchname=CBJ. [Accessed 12/09/2015].

[19]. Ahlul Bayt News Agency. (2010). Available at: http://abna.ir/data.asp? Lang =3&id=191043. [Accessed 12/09/2015].

[20]. Saleh, A.S. and Zeitun, R. , **Islamic Banking Performance in the Middle East: A Case Study of Jordan**, University of Wollongong, 2006, Working Paper No 06-21. Available at: http://www.uow.edu.au/content/groups/public/@web/@ commerce /@econ/documents/doc/uow012234.pdf, [Accessed 22/09/2015].

[21]. Perry, P, **Do Banks Gain or Lose from Inflation**, Journal of Retail Banking, 1992, 14(2), 25-40.

[22]. Bashir, A, **Determinants of Profitability in Islamic Banks: Some Evidence from the Middle East**, Journal of Islamic Economic Studies, 2003, vol. 11(01), P.P.32- 56.

[23]. Hassan, M, K. and Bashir, A-H. M, **Determinants of Islamic Banking Profitability**, Proceedings of the ERF 10th Annual Conference, Marrakesh, Morocco, 16-18 December, 2003.

[24]. Vong, P. I. and Chan, H. S, **Determinants of Bank Profitability in Macao**, 2008, Available at**:** http://www.amcm.gov.mo/publication/quarterly /July2009/macaopr of_en.pdf. [Accessed 12/11/2011].

[25] Al-Tamimi, H. A. H, **Factors Influencing performance of the UAE Islamic and Conventional National Banks**, Global Journal of Business Research, 2010, vol. 4(2), P.P.1-9.

An Empirical Test of Purchasing Power Parity Theory for Euro and US Dollar vs the Algerian Exchange Rate

Kamel SI MOHAMMED (*)
Ain Temouchent University, Ain Temouchent; Algeria

Abstract: The goal of this study is to examine the existence of Purchasing Power Parity (PPP) between the Euro and US dollar against the official as well as the black market exchange rate of the Algerian dinar, through an empirical study covering various stages such as unit-root test, The Johansen cointegration test, CUSUM and CUSUMSQ tests, the impulse responses and variance decomposition, applied to monthly data for the period 2003 M1 – 2015M5. Results suggest that the administrated official exchange rate is not suitable to support the purchasing power parity (PPP) hypothesis. However, there is strong evidence that Black market exchange rate presents long-run purchasing power parity, suggesting that there is long run relationship between black market exchange rate and relative prices in domestic and foreign markets. The use of black market exchange rate, which represents real equilibrium for market forces rather than the official exchange rate, might reflect the puzzling role of the exchange rate policy to maintain stable purchasing power parity (PPP) in Algeria.

Keywords: Cointegration, Purchasing Power Parity (PPP), Official and Black Market, Exchange Rates.

Jel Classification Codes : C22, F31.

I- Introduction:

The Euro and the US dollar are the major currencies used in the actual International monetary systems. As the Algerian economy is highly vulnerable to Euro and US dollar fluctuations, we shall investigate, in this paper, the PPP concept of these major currencies against the Algerian dinar .

As far as the Algerian exchange rate is concerned, the central bank adopted, since 1996, a managed floating exchange rate after a long experience with the former regime (1974-1995)* that was built upon a strong concentration of the US dollar that played an important role due to its 98% in hydrocarbon export receipts(kamel et al 2015). Purchasing power parity (PPP) is a ratio used to allow for equality between relative prices for two countries with their own moneys. However, as the PPP uses the official exchange rate and relative prices in developed countries, it has been rejected in most emerging and less developed countries, on the basis of the existence of a strong black market exchange rate. Moreover, the use of black market exchange rate data in testing Algeria's PPP is slightly explored in the existing literature review.

The rest of the paper is organized as follows. After a presentation of a literature review in section 2, we shall highlight in section 3 an overview of the Algerian case. Section 4 and 5 presents empirical results of PPP using respectively the official and black market exchange rates. Finally, section 6 contains the main conclusion of the use of wholesale prices.

eMail : (*) : Simohammed_k@yahoo.fr

I-1- Literature Review:

The early empirical studies have examined for many decades the concept of purchasing power parity (PPP) for major currencies using least square method and testing some elasticity coefficients on domestic and foreign prices: Gilbert and Kravis (1954)[1], Frankel (1981)[2], Kravis and Lipsey (1978)[3], Adler and Lehmann (1983)[4], Cumby and Obstfeld (1984)[5].

Most classical econometric estimations as least square method (GLS) based on non-stationary time series produce spurious regression and statistics may simply indicate only correlated trends rather than a true relationship. Augmented Dickey-Fuller (1981)[6] and Philips and Perron, (1988)[7] tests can help avoid false results through stationary test of times series .

On this basis, several empirical studies introduce dynamics in the PPP estimated equation. Meese and Rogoff (1988)[8], Abuaf and Jorian (1990)[9], draw unit-root test upon non stationary time series. Their results do not support PPP of the major currencies in the long-run .

Taylor (1988)[10] used a Johansen cointegration (1988) to arrive at the conclusion that there is no relationship between prices and exchange rate. On the contrary, Baillie and Selover (1987)[11], Patel (1990)[12] used Engel-Granger cointegration technique to confirm the evidence of purchasing power parity. They pointed out in their results an unfavourable evidence to PPP theory during the after 1971 period considered as a floating period after the Nixon shock.

Cheung and lai (1993)[13] examined long-run purchasing power parity using a fractional cointegration analysis for the period 1914-1989. Their results supported PPP as a long-run phenomenon. Johnson (1993)[14] detected a strong and long-run U.S.-Canada PPP concept.

Philip A. Shively (2001) confirmed the evidence of purchasing power parity in small-sample from annual data spanning 1973 through 1997 over Nominal exchange rates for Canada, France, Italy, Japan, Switzerland and the United Kingdom relatively to U.S. dollar .

On the other hand, Rogoff (1996)[15] highlighted a Purchasing Power Parity Puzzle through his examination of the PPP theory that does not hold between developed and developing countries. Using monthly data from the post-Bretton Woods era for G-10 countries, Haug and Besher (2007)[16] found mixed results for non–linear as well as linear cointegration in the PPP model .

Hussein Al-Zyoud (2015)[17] examined but did not validate the long run movement between Canadian dollar and US dollar exchange rates upon monthly data for the period 1995 M01 to 2008 M08 using the Engle-Granger cointegration test. Other studies used a panel model such as Pedroni (2001)[18] that indicated mixed evidence of PPP based on panel unit root tests. He illustrated the existence of weak PPP but rejected the strong PPP concept .

More recently, Robertson et al (2014) used panel cointegration technique of monthly data from 1982:1 to 2010:2 to investigate the Purchasing Power Parity (PPP) between the US and Mexico. Their results argue in favor of the existence of weak-form as well as strong- PPP form between Mexico and the US.

Numbers of early studies have proved the nonlinearity of exchange rate and PPP concept (see Diebold 1991, Schinasi and Swamy 1989, Engle and Hamilton 1990, Diebold and Nason 1990, Taylor and Peel (2000)).

Recently, Enders and Pascalau (2015)[19] used STAR model for monthly data over the period January 1975 to December 2013 for real exchange rates forecasting of various OECD countries. They found a nonlinear nature of exchange rates, considering that a nonlinear model clearly outperforms a linear one in terms of multi-step-ahead forecasting accuracy .

Paya and Peel (2009)[20] highlighted the nonlinear modeling and forecasting of the dollar-sterling real exchange rate using a long span of data.

Upon monthly data of ASEAN-5 countries plus Japan from the period between January 1977 and the end of March 2006, Khim-Sen Liew et al (2008) pointed out in their study using STAR model, a nonlinear relationship of nominal exchange rate with the monetary fundamentals represented by Consumer Price Index (CPI), M2 and Gross Domestic Product (GDP).

Mikek and Kavkler (2008) [21] Applied for Slovenia and Slovakia a nonlinear framework with a multivariate Smooth Transition Vector Error Correction Model (STVAR methodology) using monthly data for the period 1999-2000 and succeeded to compute the nonlinear dynamics of the real exchange rate. In the same way, Liew et al. (2003) suggested through their empirical study, the importance of nonlinearity for nominal exchange rate in the ASEAN-5 countries using smooth transition autoregressive (STAR) model.

Sarno and Taylor (2002) documented the nonlinear relationship between purchasing rates of 10 major industrial countries using smooth transition autoregressive (STAR). Their results allowed to rejected exchange rate linearity for eight exchange rates.

Lothian and Taylor (1996)[22] used STAR model of monthly data over the period January 1975 to December 2013 in order to prove the nonlinearity of real exchange rate .

Finally, in emerging and less developed countries, the official exchange rate failed to support the PPP concept. Bahmani-Oskooee (1993a) conducts a test of PPP for Iran (1973-86) by using both the official and the black market exchange rate. He found empirical support for PPP only via the black market exchange rate.

Furthermore, many empirical studies investigated the relative version of PPP, Sakka and McNabb (1994) for Egypt (1958-87), Sanchez-Fung (1999) for the Dominican Republic. They found support, using cointegration technique, for the relative version of PPP using the black market exchange rate.

Agenor & Taylor (1993)[23] investigated the causal relationship between official and parallel exchange rates using cointegration and Granger-causality tests over monthly data covering a 13-year period for 19 developing countries. They suggested that a cointegration relationship is not clearly detected. Baghestani H. (1997) study examined the PPP concept between India and some developing countries using official and parallel exchange rates The results show that the official and black market exchange rate respond to correct departures from their own equilibrium relationship.

Bahmani-o and Goswami (2005)[24] investigated the purchasing power parity (PPP) evidence through an empirical analysis using a Johansen-Juselius cointegration technique over monthly data from eight developing Asian countries over a thirty-one-year period. Their Results show that a cointegration relationship is not detected.

Aslan and Kula (2010) supported the existence of long-run purchasing power parity (PPP) hypothesis in Turkey by using the black market and official exchange rate .
Cerrato & Sarantis (2007) examined the purchasing power parity (PPP) hypothesis via the black arket rate for 34 emerging market economies using a panel cointegration of monthly data. They provide strong evidence of PPP for both individual countries and the full panel.

Bahmani-Oskooee et al (2013) [25] used The Sequential Panel Selection Method (SPSM) by examining the purchasing power parity (PPP) hypothesis to arrive at the conclusion that there a strong evidence for the long-run validity of PPP for a group of BRICS (Brazil, Russia, India, China, and South Africa) and MIST (Mexico, Indonesia, South Korea and Turkey) countries, using monthly real effective exchange rate (REER) data from January 1994 to June 2012.

I-2- Overview of the Algerian case:

As far as the Algerian exchange rate is concerned, the central bank adopted, since 1996, a managed floating exchange rate after a long experience with the former regime (1974-1995)** that was built upon a strong concentration of the US dollar that played an important role due to its 98% in hydrocarbon export receipts(kamel et al 2015)[26].

Between 2004 and 2014, this sector accounted for 35% to 45% of GDP and 46% to 70% of government revenue, while trade openness exhibited a high figure of 60% during the same period, (see Table 1). US dollar is not the only dominate currency used in the Algerian trade; the euro is Algeria's largest trading currency as far as imports are concerned. The Algerian imports mostly from The European Union are made in Euros, which account for more than 50 percent of total imports, while Total trade between the EU and Algeria amounted to €52.76 billion in 2014, see Table 02.

Despite the launch during the 1990s of pertinent economic reforms and the implementation of structural Adjustment Program, which was adopted by the Algerian government in cooperation with the International Monetary Fund (FMI) and the World Bank, the Bank of Algeria could not avoid a nominal devaluation of the Dinar for about 78 per cent in1994. The US Dollar increased from nine Algerian Dinars in 1990 to 35 in 1994 and 47 dollar a year later.

In addition, the nominal exchange rate index increased to 2 and 8 percent for nominal and real exchange rate respectively during 1997-1999.

Between January 2003 and January 2013, the Algerian exchange rate varied continuously; from January 2003 to September 2008, the U.S dollar depreciated monthly against the Algerian Dinar by about 19%, followed by a depreciation of 6% during the financial crisis. Between January 2010 and January 2013, the Algerian dinar depreciated against the U.S. dollar by 4.2%. see Kamel et al (2015)[27]

In this context, Price stability which remains a great challenge for the bank of Algeria has shown a satisfying trend for the Algerian economy and the consumer purchasing power. In fact, the first half of the 1970's is characterized by the continuing stability of the Algerian inflation rate oscillating between 3 to 6%. However from 1975 to 1988, inflation registered high trend with an average annual rate of 9.96%. This peak can be explained by two main reasons: firstly, the implementation of a new Algerian exchange rate regime based upon a basket of 14 currencies instead of the strict begs, secondly, the dominance of food products that contributed up to 50% to the total increase in imports due to the expansion of trade openness.

The average increase of the CPI turned around 18.55% in the 90's, whilst in the 20's it witnessed its lowest average at 3.2%. From the beginning of the second decade of the new millennium, inflation rates increased to ranges between 6 to 8.5% to such an extent that it has become necessary for policy makers to grasp inflation trends with their uncertainties. See figure N.01.

II. Methodology and Results of the PPP hypothesis using the administrated official exchange rate:

II-1- Data source:

In our analysis, we make use of four macroeconomic variables representing the relationship between the exchange rate and consumer price indices for the U.S. and European countries. These two categories of nations are the major trading partners of Algeria whose currencies represent about 85 of Algerian official transactions managed through the Algerian official exchange rate.

To test purchasing power parity in Algeria, let P, P* and P** represent the domestic price and the foreign prices in USA and euro area respectively. We use nominal exchange rates series for U.S. Dollar /Algerian dinar and Euro/Algerian dinar. The sample of each equation comprises 149 monthly observations for the period 2003 M1 – 2015M5 collected from different issues of the IMF's International Financial Statistics and World Development Indicators.

II-2- Model Definition:

$$LnE = a + b\ Ln\ P, + c\ Ln/P^* \ldots\ldots(1)$$

$$LnE^* = a + b\ Ln\ P, + c\ Ln/P^{**} \ldots(2)$$

Where:

P is CPI in Algeria (Domestic price index)
P* is CPI in USA (Foreign price index)
P** is CPI in Euro area (Foreign price index)
E is U.S. Dollar /Algerian dinar
E* is Euro /Algerian dinar
C. Stationarity tests

Augmented Dickey-Fuller (1979, 1981) and Philips and Perron, (1988) tests can help avoid false results through stationary test of times series. Results drawn from stationary tests represented in table 3 allow a rejection of the null hypothesis in first difference that signify no stationary in all series, but enable an acceptation at a level, that signify integration of the variables at order 1.

II-3- Analysis of co-integration tests:

In order to explain that nominal exchange rates and consumer price indices are integrated in first difference, Johansen cointegration approach (Johansen, 1988; Johansen and Juselius, 1990) develops two statistical tests : Trace statistics ((λ trace) and maximum Eigen value statistic (λ max). The results of trace and Max-Eigen value tests indicate that there is no long or short run relationships between the exchange rates and relative prices in Algeria, United States and European countries (no cointegration at the 0.05 level, (see

Tables 4); this implies that purchasing power parity in Algeria does not hold and is not a suitable variable to support the purchasing power parity (PPP) concept in the Algerian case.

III. Results of the PPP hypothesis using the black market exchange rate:

As previously mentioned in the literature review (see section II), the black market exchange rate is a better indicator for market forces and has been verified in several emerging economies and less developed countries (See more Baghestani (1997), Bahmani-Oskooee (1993), Aslan and kula (2007), Hassanain, (2005)). The rise of black market exchange rate in Algeria goes back to the beginning of seventies (see figure N.02; official and black market exchange rates, figure.03; Premium exchange rate). During the last three decades, it can be seen clearly that around 40% of business transactions have been carried out through the black market in informal sector where the gap between the official exchange rate of the Algerian Dinar against the Euro and the rate observed in the black market has exceeded 40% Bouteldja A et al (2013)[28]. This discrepancy may be attributed to three main reasons: First, the foreign currency liquidity flows in cash out of the banking circulation system increased from 24, 32, 40 billion euro during 2010, 2012, 2014 respectively. Second, the central bank is no yet since 1996 opened an authorized currency bureau for keeping the official intervention in the foreign exchange market works legally, thus, lets the people prefer the informal market channel and increased the demand for black-market money. Finally, electronic banking payment and information systems security is not yet a useful tool for removing constraints instead provides a ways to identify client requirement with more generalization an unbilled transactions in the black market.

Consequently, we re-examined the long-run PPP hypothesis in Algeria using black market exchange rate upon 113 quarterly data for the period 1975– 2003 .

As previously mentioned, establishing cointegration is not enough to support

PPP. We need to establish that the relation between price levels and the exchange rate follows the formulation by PPP, which are an exchange rate equation and not a price equation.

III-1- Stationary tests:

Results drawn from stationary tests represented in table (5) with Augmented Dickey-Fuller (1979, 1981) [33] and Philips and Perron, (1988) [34] tests allow a rejection of the null hypothesis of a unit root at the 5% level of all variables in first difference, that signify no stationary in all series, but enable an acceptation at a level, that signify integration of the variables at order 1.

III-2- Analysis of co-integration tests:

In this section, we adopted the same analysis based upon Johansen cointegration approach (Johansen, 1988; Johansen and Juselius, 1990[29]) with two statistical tests: Trace statistics ((λ trace) and maximum Eigen value statistic (λ max). The results for Trace and Max-Eigen value tests allow establishing two long run cointegration relationships for black market exchange rates see, Table N.6.

III-3- CUSUM and CUSUMSQ Test:

The validity of PPP hypothesis using cointegration techniques requires consistently checking for the stability of the relationship on the basis of the error correction model.

Following (Bahmani Oskooee and Shin (2002), Bahmani-Oskooee and Oswami (2005)), we put:

$$\Delta \ln Bext = a + \sum B_j \Delta \ln Bex_{t-1} + \sum C_j \Delta \ln P_{t-1} + \sum D_j \Delta \ln P^*_{t-1} + \lambda EC_{t-1} + \varepsilon i \quad .....(3)$$

Results show a significant and negative ECM t-1 coefficient in equation 3. The CUSUM (cumulative sum) and CUSUMSQ (CUSUM squared) tests are then introduced to check for the stability of the relationship in the short run dynamics within a long run equilibrium.

The coefficients plots stay within the critical bounds at 5 percent significance level, implying that the relationship is stable in short-and long-run when the black market exchange rate is used see figures N.04, N.05.

III-4- Short and long- run Error coefficients of the Correction Model:

The empirical results presented in table N.7 show through some elasticity that 1% change in domestic price index leads to a weekly rise of 5% in black market exchange rate in the long-run; and 1% increase in foreign price index leads to 11% increase of the black market exchange rate in the long-run. The short- run estimated elasticity of the same variables has a mixed impact on the black market exchange rate in Algeria. In addition to that, 1% increase in consumer price indices for Algeria and USA respectively leads to 0.67 with -2.3 % in the first lag, and 0.33 with -2.41 % in the second lag of the black market exchange rate.

III-5- Efficiency of the model:

In table N.8, an econometric diagnostic tests is computed in order to exhibit the presence or absence of any serial correlation. Thus, Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test exhibits some coefficients for the existence of serial correlation. In addition, the same results can be highlighted through the arch absence, see table N.9. Finally, the Jarque-Bera test for normality is significant, meaning that the residual is not normally distributed, see figure N.07.

IV- Conclusion:

In this paper, we investigated the Purchasing Power Parity (PPP) in Algeria using the US dollar and Euro against the administrated official and black market exchange rates of the Algerian dinar exchange rate through an empirical analysis applied at various stages: unit-root test, The Johansen cointegration, CUSUM and CUSUMSQ tests, the impulse responses and decomposing variance. However, the estimation of a cointegration test establishes a long run relationship between black market exchange rate and relative price, but it did not exhibit a significant relationship when using official exchange rate. Moreover, our examination of the exchange rate pass-through on Algerian producer and consumer price indices showed a negligible reaction on producer price index (PPI).

- Appendices :

Table (1): GDP & government revenues dependency on oil

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2011	2012	2013**	2014**
GDP (billions of dollars)	85	103	117	135	171	137	199	204	210	227
Share of oil in GDP (%)	35,5	45	45,4	43,3	45,4	31,6	39	31,7	34	36
Government expenditure (billions of dollars)	44,4	46,1	50,8	57,6	73,9	67,4	81	91,4	100	111
Trade Openness (%)	58,1	64,8	64,9	64,6	69,4	60,2	71	53,9	64	64,8

Source:* IMF Country Report of Algeria from 2004-2012.

**Statistics Algeria, The ministry of Finance: http://www.mf.gov.dz/rubriques/15/Activités.html

Table 02: Trade in goods 2012-2014, € billions

Year	EU* imports	EU* exports	Balance
2012	33	21	-11
2013	32	22	-10
2014	30	24	-6

Source: Indicator Source IMF (World Economic Outlook)

EU concerns the European Union of 28 members for all indicated years

Figure 01: Consumer Price Index History in Algeria

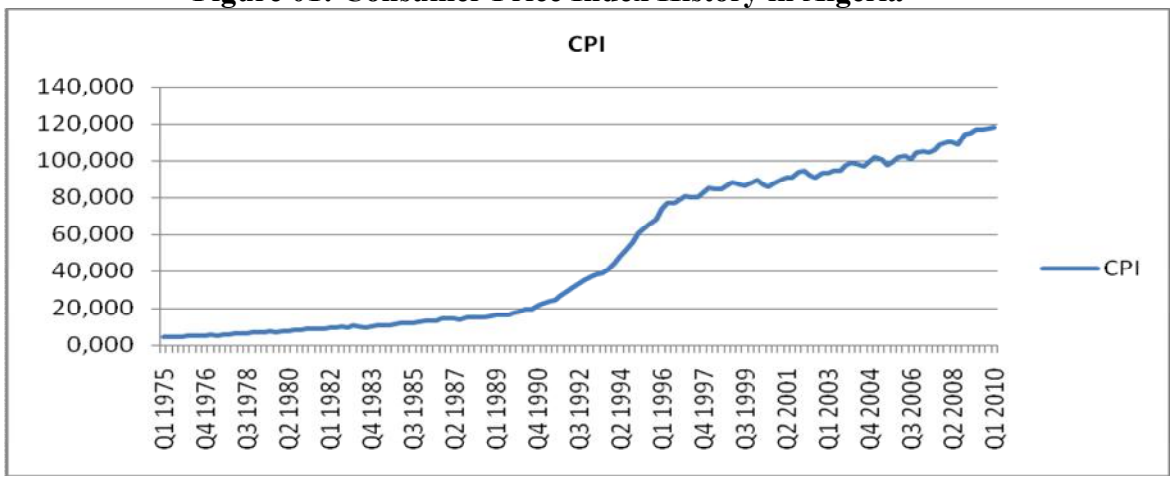

Source: IMF

Table 3: ADF and PP Unit Root Tests

Variables	Augmented Dickey Fuller (ADF)			
	Level		First difference	
	intercept	Trend and intercept	intercept	Trend and intercept
Ln Euro/ DZ	-1.80	-1.95	-9.96***	-9.98***
Ln US dollar/ DZ	-0.09	-1.30	-9.2***	-9.59***
Ln CPI in Algeria	0.9	-1.54	-9.47***	-9.55***
Ln CPI in Euro area	-1.68	-1.44	2.95*	3.75***
Ln CPI in USA	-1.37	-2.058	7.835***	7.90***
	Philips Perron PP			
Ln Euro/ DZ	-2.09	-2.75	-9.8***	-9.78***
Ln US dollar/ DZ	-0.41	-1.43	-	-10.56***
Ln CPI in Algeria	0.6	-1.78	10.26***	11.98***
Ln CPI in Euro area	-1.48	-1.05	11.18***	8.98***
Ln CPI in USA	-1.63	-2.15	8.95***	5.55***
			5.88***	

- *show values are significant at 5 % level with MacKinnon (1996).
- **show values are significant at 1% level with MacKinnon (1996).
- ***show values are significant at 5 % and 1 level with MacKinnon (1996).

Table 4: The Johansen Cointegration test results

Hypotheses of cointegration equation	PPP between Algeria and USA		PPP between Algeria and Euro Area	
	Trace Test	Max-Eigen Test.	Trace Test	Max-Eigen Test.
None	28.44788 (0.0709)	15.49976 (0.2554)	0.097444 (0.3319)	0.097444 (0.3058)
At most 1	12.94812 (0.1167)	11.11017 (0.1488)	0.044084 (0.6177)	0.044084 (0.5509)
At most 2	1.837950 (0.1752)	1.837950 (0.1752)	0.001152 (0.6837)	0.001152 (0.6837)

** denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 leve*

Figure 02: official and black market exchange rates

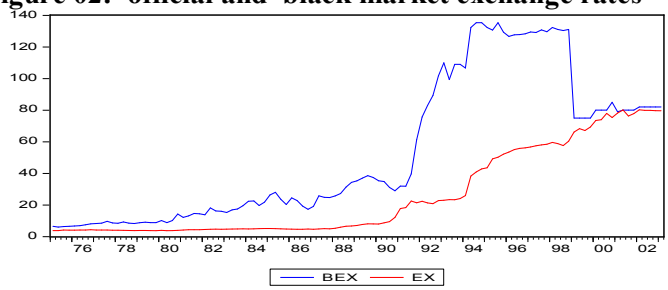

Figure 03: Premium exchange rate

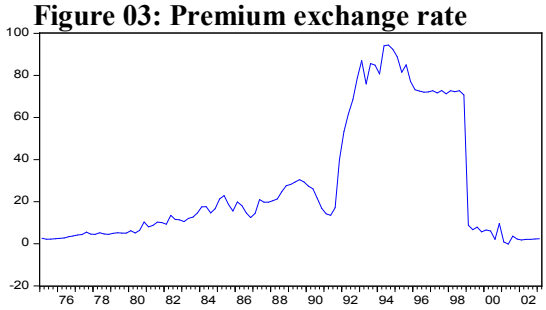

Table 05: ADF and PP Unit Root Tests

Variables	Augmented Dickey Fuller (ADF)			
	Level		First difference	
	intercept	Trend and intercept	intercept	Trend and intercept
Ln Bex	-1.39	-0.99	-9.62***	-9.71***
Ln CPI in Algeria	-1.01	-2.99	-9.21***	-9.25***
Ln CPI in USA	-2.29	-2.39	-3.45*	-3.47*
				Philips Perron PP
Ln Bex	-1.38	-1.19	-9.62***	-9.69***
Ln CPI in Algeria	-0.65	-1.27	-11.06***	-11.05***
Ln CPI in USA	-1.19	-1.61	3.75***	5.22***

show values are significant at 5 % level with MacKinnon (1996).
**show values are significant at 1% level with MacKinnon (1996).
***show values are significant at 5 % and 1 level with MacKinnon (1996).

Table 06: The Johansen Cointegration test results

Hypotheses of cointegration equation	PPP between Algerian and USA Using black market exchange rate	
	Trace Test	Max-Eigen Test.
None	40.40171 (0.0021)	0.228982 (0.0037)
At most 1	11.79691 (0.1669)	0.065886 (0.4321)
At most 2	4.299699 (0.0381)	0.038334 (0.0381)

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

Figure 04: CUSUMSQ Test (black market exchange rate)

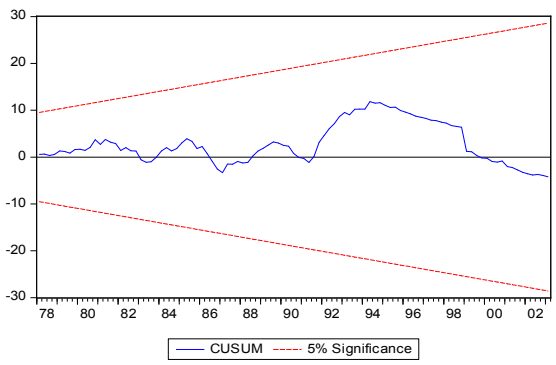

Figure 05: CUSUM Test (black market exchange rate)

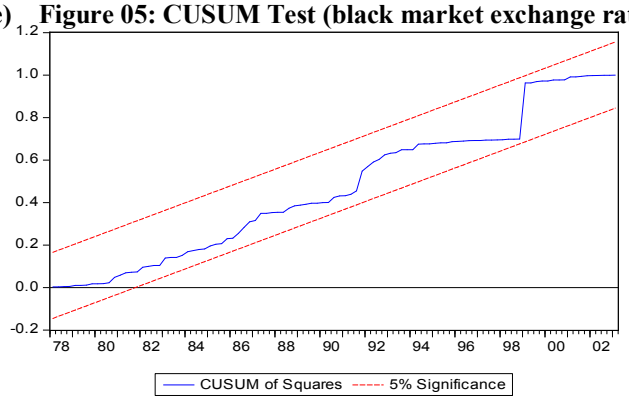

Table 07: Short and Long- run coefficients

Long- run coefficients	
	Ln BEX
EC (-1)	-0.073285
Ln CPI in Algeria	0.055963
Ln CPI in USA	0.111259
Short- run coefficients	
Δ Ln CPI in Algeria i(-1)	0.672915
Δ Ln CPI in Algeria i(-2)	0.337319
Δ l Ln CPI in USA (-1)	-2.291252
Δ Ln CPI in USA (-2)	-2.412304
C	-0.007555

Table 08: Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	1.156343	**Prob. F(2,99)**	0.3188
Obs*R-squared	2.510992	**Prob. Chi-Square(2)**	0.2849

Table 09: Heteroskedasticity Test ARCH			
F-statistic	0.088960	**Prob. F(2,105)**	0.9150
Obs*R-squared	0.182694	**Prob. Chi-Square(2)**	0.9127

Figure 07: distribution of Residuals

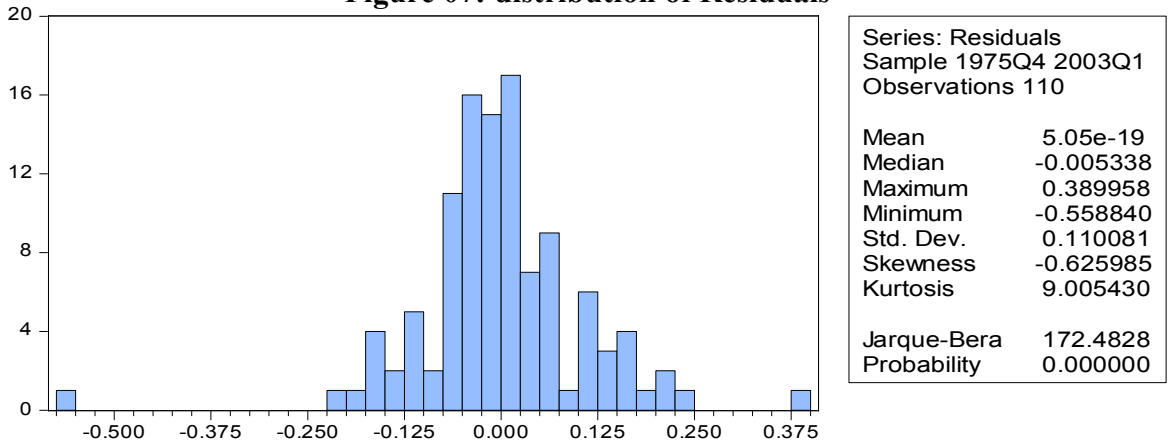

- References:

*. Algerian exchange rate was based upon a basket of 14 currencies.

[1]. Gilbert Milton and Irving B. Kravis, **an international comparison of national products and the Purchasing power parity of currencies** , OEEC, Paris, 1954.

[2]. Frenkel, J.A., **The Collapse of Purchasing Power Parities During the 1970s**, European Economic Review, Vol. 16, 1981, P.P.145–65.

[3]. Kravis and Lipsey, **price behavior in the light of balance of payment theories**, journal of international economies, 2, 1978, 193-264.

[4]. Adler, M., and B. Lehmann, **Deviations from Purchasing Power Parity in the Long Run**, Journal of Finance, Vol. 38, 1983, P.P.1471–87.

[5]. Cumby, R., Obstfeld, M., **International interest rate and price level linkages under flexible exchange rates**, A review of recent evidence. In: Bilson, J., Marston, R. (Eds.), Exchange Rate Theory and Practice. University of Chicago Press, Chicago, 1984.

[6]. Dickey, D.A. and Fuller, W.A, **Distribution of the estimators for autoregressive time series with a unit root**, Econometrica 49, 1981, 1057--72.

[7]. Phillips P.C.B. and Perron P, **Testing for a Unit Root in Time Series Regression**, Biometrika, Vol. 75, 1988, 335-346.

[8] Meese, R.A., and K. Rogoff, 1988, **Was It Real? The Exchange Rate-Interest Differential Relation over the Modern Floating-Rate Period**, Journal of Finance, Vol. 43, P.P.933–48.

[9]. Abuaf, N., and P. Jorion, **Purchasing Power Parity in the Long Run**, Journal of Finance, Vol. 45, 1990, P.P.157–74.

[10]. Taylor, Mark P, **An Empirical Examination of Long-Run Purchasing Power Parity Using Cointegration Techniques**, Applied Economics. 20:10, 1988, P.P.1369–381.

[11]. Baillie, R.T. and D. Selover, **Cointegration and models of exchange rate determination**, International Journal of Forecasting 3,1987, 43-51

[12] Patel, J, **Purchasing Power Parity as a Long-Run Relation**, Journal of Applied Econometrics 5; 1990, P.P.367-79.

[13]. Cheung, Y.-W., and K.S. Lai, **A Fractional Cointegration Analysis of Purchasing Power Parity**, Journal of Business and Economic Statistics, Vol. 11, 1993a, P.P.103–12.

[14]. Johnson, D.R., **Co-integration, error correction, and purchasing power parity between Canada and the United States**, Canadian Journal of Economics 23, 1990, 839-855.

[15] Rogoff, R, **The Purchasing Power Parity Puzzle**, Journal of Economic Literature, Vol. 34, 1996, P.P.647–68.

[16]. Basher, S.A. and Haug, A.A, **Linear or Nonlinear Cointegration in the Purchasing Power Parity Relationship?**, University of Otego Economics Discussion Papers No. 0712, 2007.

[17] Hussein Al-Zyoud, a**n empirical test of purchasing power parity theory for Canadian dollar-us dollar exchange rates**, international journal of economics and finance; vol. 7, no. 3; 2015.

[18]. Pedroni, P, **Purchasing power parity tests in cointegrated panels**, Rev. Econ. Stat. 83, 2001b, 727–731.

[19]. Walter Enders and Razvan Pascalau, **Pretesting for multi-step-ahead exchange rate forecasts with STAR models**, International Journal of Forecasting, 31, 2015, 473–487.

[20]. Venetis I A & I Paya & D Peel, **ESTAR model with multiple fixed points. Testing and Estimation**, Working Papers 599093, Lancaster University Management School, Economics Department, 2009.

[21]. Peter Mikek and Alenka Kavkler (2008), nonlinear real exchange rate dynamics in Slovenia and Slovakia, at Online: https://www.cerge-ei.cz/pdf/gdn/rrc/rrcvi_36_paper_03.pdf.

[22]. Lothian, James R. and Mark P. Taylor, **Real Exchange Rate Behavior: The Recent Float from the Perspective of the Past Two Centuries**, Journal of Political Economy, 1996, 104:3.

[23]. Agenor PR, Taylor MP, **The causality between official and parallel exchange rates in developing countries**, Applied Financial Economics, 3, 1993, 255–266.

[24]. Bahmani-Oskooee, M., T. Chang, and Kuei-Chiu Lee, **Purchasing Power Parity in the BRICS and the MIST Countries: Sequential Panel Selection Method**, Review of Economics & Finance, 45(32), 2013, 4584-4590.

[25]. A., Kula, F. and Kalyoncu, H, **Additional evidence of long-run purchasing power parity with black and official exchange rates**, Applied Economics Letters, 2010, First published on 28 September 2009 (iFirst) URL:http://dx.doi.org/10.1080/13504850902967522

[**] . Algerian exchange rate was based upon a basket of 14 currencies.

[26]. Kamel Si Mohammed, Abderrezzak BENHABIB, **The effect of foreign direct investment on Algerian economy**, International Journal of Economy, Commerce and Management, Volume-03, Issue-06, June, 2015, P.P.1470-1480.

[27]. Kamel Si Mohammed, Abderrezzak BENHABIB, Sidahmed Zenagui, **Short-Term Forecasting Algerian Inflation using ARIMA Processes**, International Journal of Engineering Research and Management, Volume-02, Issue-05, May, 2015, P.P.132-135.

[28]. Bouteldja, A et al, **The Black Market Exchange Rate and Demand for Money in Algeria** International Journal of Arts and Commerce Vol. 2 No. 10 November, 2013, P.P.71-82.

[29]. Johansen, S., and Juselius, K., **Maximum Likelihood Estimation and Inference on Cointegration– with Applications to the Demand for Money**, Oxford Bulletin of Economics and Statistics, Vol. 52, No. 2, 1990, P.P.169–210.

The Benefits of Implementing Lean Management System at IKEA Malaysia Company

Sadek LECHEHAB (*)
Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences
Kasdi Merbah University, Ouargla; Algeria.

Ahmed KAMASSI (**)
Faculty of Economics and Management Sciences
International Islamic University, Malaysia.

Abstract: Lean management system is one of the most advanced and popular management techniques, which many companies are using in recent days. Many of the non-manufacturing companies are also using these techniques for better results. This is also the case for IKEA, Malaysia. During our visit to IKEA in 2011, we have been able to acknowledge the lean practices in the store. IKEA is mostly renowned for the quality and model of its home furniture. In this paper, we are going to explain in details the lean management system, its application to services and its practice at IKEA Malaysia.

Keywords: Lean management, Non-Manufacturing Companies, Services, IKEA Malaysia.

Jel Classification Codes : L81, M11.

I- Introduction:

Lean is the English term used to refer to the Toyota Way, It was born on the Japanese manufacturing shop floor and was promoted through the success of the Toyota Motor Corporation, the idea was born already in the 1950s, the dissemination of the new idea did not reach readers outside Japan until 1990[1].

The concept of lean was first introduced by Womack, Jones and Roos in 1990, in order to describe the working philosophy and practice of the Japanese vehicle manufacturers and in particular the Toyota production system[*]. Lean production is generally described from two points of view, either from a philosophical perspective related to guiding principles and overarching goals or from the practical perspective of a set of management practices, tools or techniques that can observed directly, lean production is most frequently associated with elimination of waste commonly held by firms as excess inventory or excess capacity (machine and human capacity) to ameliorate the effects of variability in supply, processing time, or demand[*].

Lean Manufacturing is an operational strategy oriented toward achieving the shortest possible cycle time by eliminating waste, The Toyota production system TPS was developed in Japan by Ohno and Shingo and forms the basis of lean manufacturing, researchers focused on lean manufacturing because of its major impact on peoples work on the shop floor and manufactures interest in techniques such as supply chain coordination, customer distribution,..Etc. The benefits generally are lower costs, higher quality, and shorter lead times[2]. the term "lean manufacturing" is coined to represent half the human effort in the company, half the manufacturing space, half the investment in tools, and half the engineering hours to develop a new product in half the time[*].

Some organization view lean as a method of cutting cost, which is true, but lean is not a short term concept that an organization adopts but an ongoing process. There are many factors that can help in the successful implementation of lean management to service. Lean is about the people as they are the ultimate implementers of the concept[3].

eMail : (*) : Sadlach@yahoo.com **& (**)** Maherkama@yahoo.com

Lean needs to be aligned with the most critical goals of the organization and a sound leader should be able to integrate it fully into all aspects of the organization. The leadership capabilities are the key ingredients to the successful implementation of the lean concept. Lean can be a very powerful tool if organizations understand the ongoing nature of continuous improvement and also have a very strong leader to implement it[4].

A medical director at the NHS modernization agency in the UK claims that the key element of lean management has been applied in service improvement programs, and has shown successful outcomes in applying them. Lean management and service is all about the customer, what the customer perceives as value and what they are paying for[5].

The application in the call center let the company achieved: highlighting rapid improvement in quality and cost positions, removal barriers to flow value to the customers. The author in this part show us the applicability of lean approaches to the pure service environment and highlight the importance of this approach to build on the existing management techniques of these types of services community to drive forward real improvement in the service sector[6].

Note that lean principles apply to new product development, service, operations, and production; in fact, all domains of the enterprise can and should apply lean principles to banish waste and increase value. Lean is about defining value, value as perceived by customers, specific features and services that they require. Lean is about making that value flow from organizations to the arms of the customer, they see lean as the best path to reinvigorate their business performance in customer. This paper comprises of five sections.

Section 1 is talking about the main concept of the article, which begins with brief definitions of lean management, followed by its principles. Section 2 discusses lean management application to services. Section 3 consists of IKEA background and IKEA Malaysia. Section 4 is explanation of lean management activities at IKEA Malaysia. Section 5 is the conclusion.

I.1. Lean management:

I.1.1. Lean management definition: Lean management definition has given many forms according to the views of authors and practitioners, these some definitions for lean management:

- Lean management is an approach to running an organization that supports the concept of continuous improvement, a long-term approach to work that systematically seeks to achieve small, incremental changes in processes in order to improve efficiency and quality[7];
- Lean management can be defined as small lead-times and a decreased in human, financial capital and other resources required in producing good products and services to fulfill customer requirements[8].

I.1.2. Lean management principles: There are several key lean management principles that need to be understood in order to implement lean[9]:

- Elimination of waste: it is one of the most critical principles of lean management, the idea of waste elimination is to review all areas in your organization, determine where the non-value added work is and reduce or eliminate it;
- Continuous improvement: without continuous improvement your progress will cease. As the name implies, continuous improvement promotes constant, necessary change toward achievement of a desired state;

- Respect for humanity: the most valuable resource to any company is the people who work for it. Without these people the business does not succeed. When people do not feel respected, they tend to lose respect for the company. this can become a major problem when you are trying to implement lean;
- Just in time production (JIT): the basis behind this principle is to build what is required, when it is required and in the quantity required.

I.2. Lean management and services:

The world is changing every day, with new technologies, new ways of doing things and the businesses have to keep up with the ingoing trend. With the recent economic crisis, and increase in customer awareness, which we can say is mainly due to globalization, has forced organizations to become more competitive and at a lower cost. Organizations have adopted many different kinds of management theories; from TQM, JIT and the most recent phenomena is lean management. Organizations believe that these management programs are the key to have competitive advantage over their competitors, which to a certain degree will be correct if they are applied as the way they are meant to be. Lean management is now the current bible of many organizations, to gain competitive advantage at a lower cost[10].

Lean is unique as it focuses on enabling people to see the product or service and the whole value stream from the perspective of the customer. Lean management is defined by numerous authors in a different way[11]. Lean management is "an approach to deliver the upmost value to customers by eliminating waste through process and human design elements"[12]. Further, other definition of lean management is that "an applied methodology of scientific objective techniques that cause work tasks in a process to be performed with minimum of non value-added activities"[13].Furthermore, it is as "methods to be adopted to reduce cost and enhance product quality by eliminating waste in the process"[14]. From the definition mention above, one can deduce that the common theme in all the definitions is elimination of waste, which we can say is the driving force behind lean management. Lean management has its origins from Japan, which started when Onichii Toyoda visited the Ford automotive plant for 3 months and found that the company did a lot of mass production and also used a lot of everything which resulted in waste. He knew that Toyota didn't have that much capital to imitate the way of Ford motors production process. He decided to do "less" of everything to eliminate waste. This resulted in the introduction of lean management or lean manufacturing process in Toyota Production System. But this new method was not readily accepted by the people of Toyota, and it took the rejection of the American society of Toyota cars before the lean management principle was adopted[15]. Nowadays, lean management is adopted all over the world by numerous organizations to stay competitive in this evolving world of consumption, be able to compete globally or initiated by market forces or the organization be forced out of business[16]. The driving force or the whole purpose of lean management is the elimination of waste or commonly known in Japan as Muda. Waste or muda in lean management is defined as any action that does not add value to the product from the customer point of view or anything that interferes with the smooth flow of production. Waste here is basically anything that doesn't add value to the finished product or service from the point of view of the customer and the customer is not willing to pay for it[17].

The Eight (8) main activities that are considered waste or muda are[18]:

- Overproduction – producing more work, sooner or faster than required by the downstream process;
- Motion – any movement of people, machines, or materials that are not value added for the successful completion of a product or service;
- Waiting – idle time or delay in work flow when waiting for anything to happen next;
- Defects – includes inspection, scrap, errors, missing information, corrections, or repair of poor quality products or services;
- Inventory – any supply of materials, documents, or resources in excess of a one piece flow accumulated between work areas;
- Transportation – the movement or conveyance of parts, tools, materials, paperwork, etc. throughout a facility;
- Underutilized People or Knowledge Disconnection – focuses on not using people's mental, creative, physical, or skill abilities collectively to best meet a customer's need, often creating frustration and missed opportunities;
- Extra (or non-value added) Processing – effort or activities that do not add value to the product or service from the customers" viewpoint; includes doing more than what the customer requires.

Lean management or any other Total Quality Management tool is based on the principle of continuous improvement. Lean management is an unending journey for any organization, and this is a journey to become the most innovative, most effective and efficient enterprise. It is to continually discover hidden opportunities existing all around, and in the quest to achieve highest levels in operating performance is an ongoing journey of continuous improvement[19]. Any program or activities that have been introduce to enhance or increase business performance has been based on a concept of continuous improvement. Continuous improvement is to look for ways, methods or opportunities to increase the competitive nature of the business as well as achieve high standard of performance. Lean management basically affects the bottom line of any business if implemented correctly and is ingrained properly in the organization. It is a comprehensive management system, which covers all part of the organization, from the shop floor to the top management, and organizational culture[20]. There are five main lean principles[21]:

1. Specify Value;
2. Identify Value;
3. Make the value flow;
4. Let the customer pull;
5. Pursue perfection.

Lean management and service is all about the customer, what the customer perceives as value and what they are paying for, which is ultimately boils down to customer satisfaction. Lean manufacturing is based on a pull system, where a product is made only when the customer needs it, due to this nature of lean, organizations that practice lean manufacturing are more closely connected to demand and will likely reduce production levels quickly when sales fall. Lean management is a tool in achieving excellence and one of the main tools of lean management is value stream mapping. Value stream mapping is "the analysis of the entire value stream for a product from the raw materials to the finished state and also service transactional and administrative processes from point of need identified by a customer until the service is satisfactorily performed"[22]. This makes it easy to identify any part of the process in the value chain that doesn't add value to the customer

to be eliminated just by looking at the Value stream map. The tools or practices that are also under lean management are[23]:

- JIT (Just-In-Time);
- TQM (Total Quality Management);
- TPM (Total Productive Maintenance)
- CR (Customer Relations);
- VSM (Value Stream Mapping);
- PPCT (Production Planning and Control Technology).

Many organizations that take the lean initiative fail to implement the lean concept properly in the organization and they tend to forget that lean is an ongoing process and it needs to be adopted at every level of the organization, from bottom up. The reality is that lean on its own cannot be a competitive differentiator, which many organizations forget this fact[24]. Lean is a tool, just like any other tool, it is the method of application and the skill of the wielder that counts in the end. Due to this lack of proper application by many organizations, some have considered lean a fad phenomenon[25]. Some organization view lean as a method of cutting cost, which is true, but lean is not a short term concept that an organization adopts but an ongoing process. It can damage customer value or a company's competitiveness if for example process change effect or lead to outsourcing of core competitive activities[26].

As with any concept, there are benefits and limitations, below are some limitations of lean, if proper understanding is not there by the management[27]:

1. Lack of correct identification of waste: value is only defined by the customer, and to be able to correctly pinpoint that value is difficult, and also reduce the innovativeness of the organization if they constantly produce product or service which the customer identifies that it needs. Customer identification can be short term, and can result in the organization missing opportunities for the future. Another aspect is, lean can sometimes mean reduction in the workforce, which can increase the responsibilities of the remaining workforce, and ultimately reduce their creativity;
2. Human Resource management: one principle of lean is to utilize the workforce, which means to increase their job scope, which in the end can increase stress, and reduce creativity from the workforce, as they will not have the opportunity to continually learn and improve;
3. Distributed product design: some organizations let their suppliers be responsible for some aspect of the product parts, which increases the responsibilities of the supplier, and reduce the awareness of the product by the workers, which can reduce their awareness of the product and make the organization fail to see areas of improvement in the manufacturing process;
4. Supply chain management: one of the concepts of lean management is JIT. It can be effective in reducing inventory and storage pace, but can become a hindrance if the parts needed do not arrive on time, which can lead to the stopping of the whole process;
5. Customer management: to maintain a long relationship with the customers by calling them and keeping in touch can be expensive for countries where the customers do not buy the product frequently, for example cars. In Japan the customers buy cars every 4 years whilst in some countries it is longer.

Despite the summary of the limitations of lean management, there are quiet some major benefits of lean management[28]:

1. Reduction in cost
2. Increase in efficiency
3. Increase in productivity
4. Increase in customer satisfaction
5. Environmentally friendly

These are some of the benefits of lean management, but the list can exhaustive. Lean manufacturers are much stronger and better able to weather a downturn than their non-lean counterparts, the benefits can only really be sustainably attained when lean is properly applied and it can be translated to the bottom-line. There are many factors that can help in the successful implementation of lean management and service; which are, lean is about the people as they are the ultimate implementers of the concept, communication is critical. Make every one understand the principles of the organization[29]. Lean needs to be aligned with the most critical goals of the organization and a sound leader should be able to integrate it fully into all aspects of the organization. The leadership capabilities are the key ingredients to the successful implementation of the lean concept. Lean can be a very powerful tool if organizations understand the ongoing nature of continuous improvement and also have a very strong leader to implement it[30].

II. Methods:

The approach taken was qualitative methodology. Firstly, In-Home Visit (IHV) was the main method in this study. In-Home Visit is a research method in which researchers visit the research sites and observe their real-life environment. We can see the sites usual life with our own eyes, thus it is effective in analyzing their actual usage of products and perception behind it. It is also possible to understand their values through observing their life. Besides, visiting the store give the authors the chance to observe IKEA's consumer directly. Secondly, documentation technique was used to cast further insight into lean management practices in IKEA Malaysia. During our visit to IKEA Malaysia, we have been able to acknowledge and observe the lean practices in the store. IKEA is mostly renowned for the quality and model of its home furniture.

II.1. Background of IKEA: IKEA is a private, world's largest furniture retailer and international home products company that designs and sells ready-to-assemble furniture such as appliances and home accessories. It was founded by a young 17 years old Swedish, Ingvar Kamprad in 1943. IKEA got its name from the initials of founder Ingvar Kamprad and the first letter of his farm (Elmtaryd) and his village (Agunnaryd).

The first IKEA store was opened in Sweden in 1958, while the first stores outside Sweden were opened in Norway (1963) and Denmark (1969). At the end of 2009 financial year, the IKEA has grand total of 301 IKEA stores in 37 countries with 123,000 co-workers. The IKEA Group itself owns 267 stores in 25 countries: Australia, Austria, Belgium, Canada, China, Czech Republic, Denmark, Finland, France, Germany, Hungary, Italy, Japan, Netherlands, Norway, Poland, Portugal, Russia, Slovakia, Spain, Sweden, Switzerland, United Kingdom and USA. The other 34 stores are owned and run by franchisees outside the IKEA Group in 16 countries/ territories. These are Australia, the United Arab Emirates, Cyprus, Greece, Hong Kong, Iceland, occupied Territories of

Palestine, Kuwait, Malaysia, the Netherlands, Romania, Saudi Arabia, Singapore, Spain, Taiwan, and Turkey. An important feature of IKEA stores are their long opening hours. Many stores are in operation 24 hours a day with restocking and maintenance being carried out throughout the night. However, public opening hours tend to be much longer than most other retailers, with stores open until the evening in many countries[31]. See appendix 1.

II.2. IKEA mission and vision: IKEA's mission is to offer a wide range of home furnishing items of good design and function, excellent quality and durability, at prices so low that the majority of people can afford to buy them. The company targets the customer who is looking for value and is willing to do a little bit of work serving them, transporting the items home and assembling the furniture for a better price. The typical IKEA customer is young low to middle income family. About IKEA vision is to create a better everyday life for the many people. their business idea supports this vision by offering a wide range of well-designed, functional home furnishing products at prices so low that as many people as possible will be able to afford them[*].

II. 3. IKEA heritage: The IKEA concept, like its founder, was born in Småland. This is a part of southern Sweden where the soil is thin and poor. The people are famous for working hard, living on slender means and using their heads to make the best possible use of the limited resources they have. This way of doing things is at the heart of the IKEA approach to keeping prices low. But quality is not compromised for the sake of cost. And about Swedish lifestyle many people associate Sweden with a fresh, healthy way of life. This Swedish lifestyle is reflected in the IKEA product range. The freshness of the open air is reflected in the colors and materials used and the sense of space they create: blond woods, natural textiles and untreated surfaces[*].

II. 4. Business performance: IKEA Group is not a publicly listed company and therefore never issues an annual financial report, which is make information to financial standing not very clear. However in January 2010 and for the first time, the privately owned Swedish furniture retailer, IKEA Group, has disclosed its financial results and the news was good. The company's fiscal year revenue jumped 7.7% to €23.1 billion and net profit increased by 6.1% to €2.7 billion from a year ago, an impressive feat during tough economic times[32].

The reason for the growth comes from IKEA's strategy of reinvesting profits from 2009 to open up new stores around the world. IKEA has been slowly rolling its stores out across the world for (close to 50) years; and yet nobody has copied IKEA. The success of IKEA is all the more perplexing because it seems perfectly defensible. Nobody has tried to duplicate or undermine IKEA. The author found that business strategy of IKEA is similar to Apple Company. Apple’s entry into retail depended on a clear job-to-be-done, design, carefully selected merchandise and retailing as an experience. Similar to IKEA, Apple also became a dominant player in its segment and even achieved seventeen times better performance than the average US retailer in terms of sales per square foot.

IKEA recorded a sales 21.5 billion euro in 2009, an increase from 21.2 billion in 2008, Where most of the sales were in Europe especially Germany, the biggest market for IKEA[*]. The explanation can be seen in the charts in Figure 1 and Figure 2.

II. 5. IKEA Malaysia: There is only one IKEA outlet in Malaysia and it is found in the state of Selangor, more precisely in Mutiara Damansara, Petaling Jaya. IKEA Malaysia has opened in August 2003 (after moving from 1 Utama) and is the largest branch of IKEA in

Asia, taking the land area of approximately 25,100th square meters, offers more than 7000 products and decorative needs housing. The operating hours of IKEA is 9.30a.m. to 10.00p.m. from Monday to Thursday and on Friday, Saturday, Sunday and public holidays, the store are opened from 9.30a.m. to 11p.m. As all IKEA outlets around the world, the Swedish style is the common color for all IKEA items available at IKEA Damansara. Most of the products carry Swedish touch with plain, fresh, and simple colors like white, blue or black. This is how IKEA differentiate itself from all other furniture companies. However, minority of people criticize IKEA that they should add some designs that comes from the host country. This will help them to get closer to the people's taste. While for others this was invalid criticism as IKEA"s success proved around the world without changing any of their concepts*.

III. Explanation of lean management activities at IKEA Malaysia:

Nowadays, companies have to constantly look for ways to reduce costs and increase efficiency. As a result, more businesses, including IKEA, are turning to lean methodology and processes to minimize the use of their resources plus providing best services and create good products. We have seen many activities during our visit to IKEA Malaysia and we are going to explain each activity and the relationship with lean management.

III. 1. The Building and Parking: We have seen so many buildings across Malaysia, and the designs are all stunning. Conversely, the store of IKEA in Damansara, is not astonishing in term of design but has well built consuming all the space in the corner of the road to fill in all the products inside. As we can see, the building does not cost a lot financially, but is very efficient. The concept of Lean talks about using less resources to produce better products or services and we can see it in the building itself. They have a free parking space for customers who have purchased something in the store. What you need to do is very simple, just pay for the product you have bought, your parking ticket will be validated by the personnel at the check-out counters.

III. 2. Pencil and Measuring Tape: It is amazing at IKEA! Once you enter, you will see a rack where you can find pencils and measuring tapes. To start your visit in the store, you can take one of each, for your own use. The pencil is made up of wood, engraving IKEA on it and the ruler is made up of paper which cost the company very little. This idea is very useful when talking about Lean management, because it helps all customers to come in without a measuring tape, then you can take note of all the items you see inside and also measure the chair, table, bed, and sofa etc. This idea is creative and unique in the sense that IKEA has been able to give.

III. 3. The Catalogue: Whenever we are going to a big store or shop to buy something, we can find catalogue everywhere and it is free for all customers. These catalogues contain all the details about the products and the price. At IKEA, catalogue is not given to any customers, but you can borrow it.

The reason is that one, it cost a lot to give each customer a catalogue, and also secondly, the customer will throw it away once he finished using it. Consequently, IKEA provides all the information of the products clearly on the product itself. So a waste has been avoided!

III. 4. The Arrangement and Placement: The incredible and the great thing in IKEA is the way how they arrange items inside for each room in the house, Kitchen, living room, dining room, bathroom etc. in different spaces wide or small and different items sizes, so they can give an idea to customers how these items should be organized depending upon customer's houses space, they demonstrate it to show customers how they should use items at home such as books, pictures frame, kitchen elements etc. This is also one of the unique strategies of IKEA to attract customer and by using the lean concept making the efficient use of resources available.

III. 5. No Employee Around: Our visit to IKEA has been marked with something quite strange. While walking around, we have not seen very few employees for assistance or help. This was a very good way of lean management for the company because they have cut down cost and at the same time, put all the information about the products, clear and visible for customers to read and understand. Employing many workers to walk around, and provide assistance to customers cost a lot, especially during weekend, where overtime cost a lot. As we have noticed, along the way during our visit, all the details, price of products was clearly seen on the product itself. As we have said, there are many big signage, cards, about the details of the products and also their corresponding price. This is another way of marketing to make customer aware of the product and the price. A customer can check the product, measure it, discuss with friends and families before making a decision about whether to purchase to not. Buying a complete set, for example, an entire bedroom set, cost a customer less than buying only one item which is there.

III. 6. Reusable Bag: Before June 2009, IKEA was giving free plastic bag to customers whenever a purchasing was done but to commemorate the environmental day in 2009 and to save the planet, a price of 0.20 Malaysian ringgit was charged for each yellow bag. The big yellow bag having the word IKEA written on it is easy to use and to carry. A customer can put many items inside and it is very solid. The bag can be used many times and it is made by renewable materials to protect the environment. As we can see, to reduce cost but at the same time, give something good and solid to the customer to use is all part of the lean mindset.

III. 7. Disposable Rubbish: Everywhere throughout the store, we can see three different bins, one for paper, one for plastic and one for other waste. Whatever a customer wants to throw away, he can easily throw it into the respective bin depending on the waste, and this is going to help IKEA people to classify the rubbish for the rubbish collector later on. It is simple as that for them to avoid taking one item by one, to classify and arrange in such a way to put paper stuffs on one side, plastic material on the other side and this will help them a lot in their daily process.

III. 8. Information Check on PC: As we have explained above, we can see very few workers walking around to help customers, but we can see desktop computer in different place to check for information. In the developing computerize world, it's a must to have computers in all shops and IKEA has successfully implemented this idea. Instead of asking an employee for help, you can simply look for the information about the product you are interested on the different computers. This will help IKEA reduce cost and also provide all the available information at the disposal of all customers. A simple click and search, the customers can get the information they want.

III. 9. Space for Children: There is a very big space for children to play inside the store of IKEA. In order to shop peacefully, a parent can simply leave their children in that place so that they can enjoy, and at the same time, the parent can do the shopping and checking of all products. This is a very good strategy by IKEA as they cared for the children and for the parent. To ease the shopping of parents, IKEA has created this space with many games so that many children can enjoy together. This space has not cost them a lot which is lean and at the same time is efficient and effective for their business purpose.

III. 10. The Store: There are so many big items and products which are placed inside the big store of which looks like a typical warehouse. But it is very convenient for customers to buy from it because if they don't like a product they have picked, they can take another one, and there chance is not limited. The place can be seen as not nice or convenient but customers like it and again there have been very few investment made by IKEA. For the convenience of customers, IKEA even provide trolley for them to put the product which is heavy and difficult to carry, and it is easy transported to their car.

III. 11. Delivery Service: If a customer has bought a big item which he cannot bring back home due to transportation problem, IKEA has the solution. The delivery service offered by IKEA is quick and easy. A product can be delivered to your house on the same day, if your purchase is before 3 o‟clock in the afternoon. The charge is only RM65 and the delivery service is within the Klang Valley, Putrajaya, Cyberjaya, Kajang and Rawang. The personnel staffs will pack the product very well, so that your product is safe whenever you receive it.

IV. 12. Assembly Service: When you buy furniture at IKEA, you will get it in small parts and you will have to assemble all the parts by yourself. But if customers don't know how to assemble all the pieces together, IKEA can send their staffs to do the fixing for them. You just have to pay a reasonable price of about 5% of the retail price of the item that you have bought. This service can be considered very useful and effective because if the buyer don't have the necessary equipment or materials or even knowledge of how to do assembly, this service is very useful for them. Thus, again, we can say that IKEA has been able to develop a service which is considered lean.

IV- Conclusion:

To conclude, we can say that IKEA can be considered as an organization which has implemented lean in their daily business activities. There are very few people in the store, near the products, simply because all the information and details have been well placed on the products. IKEA has been able to reduce cost, time and resources. The lean management system also concentrate on customer satisfaction, so the company gets positive feedback from the customers by good management and their products and the services are inevitably to the customers' expectation.

- Appendices :

Figure 1: Development of number of stores for IKEA comparing to Apple.

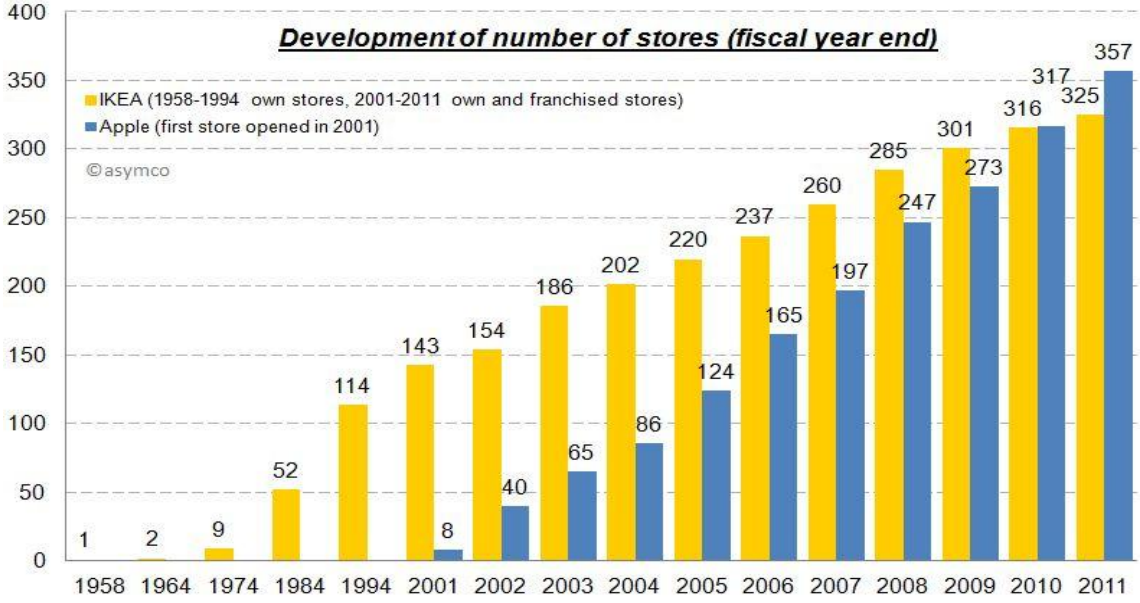

Source: Retrieved from asymco.com

Figure n 2: Total revenue in EUR billion and number of stores 2008-2012.

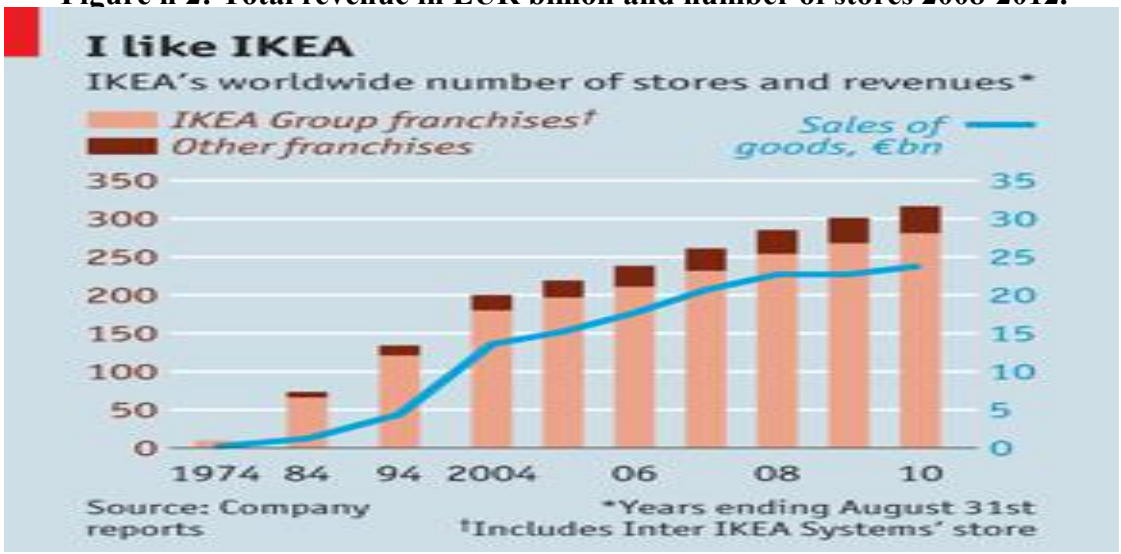

Source: Retrieved from economist.com

- References:

[1]. Womack, J., D. Jones and D. Roos, **The Machine that Changed the World**, Harper-Perennial, New York, 1990.

[*]. For more information about the concept and the reasons behind this name, please see Womack, J., D. Jones and D. Roos, Op. Cit.

[*]. For more details see Womack, J., D. Jones and D. Roos, Op. Cit.

[2]. Hines, P., Holweg, M., & Rich, N, **Learning to evolve: a review of contemporary lean thinking**, International journal of operations & production management, 24(10), 2004, P.P.994-1011.

[*]. For more details about the term '**Lean Manufacturing**' see Hines et al, Op. Cit.

[3]. Womack, J. P., & Jones, D. T, **Lean thinking: banish waste and create wealth in your corporation**. Simon and Schuster, 2010.

[4]. Osagie, S, **Lean everywhere [lean manufacturing]**. Engineering & technology, 4(4), 2009, P.P.66-67.

[5]. Roger, V. L., Weston, S. A., Redfield, M. M., Hellermann-Homan, J. P., Killian, J., Yawn, B. P., & Jacobsen, S. J, **Trends in heart failure incidence and survival in a community-based population**, Jama, 292(3), 2004, P.P.344-350.

[6]. Corbett, S, **Beyond manufacturing: the evolution of lean production**. McKinsey Quarterly, 3, 2007, P.94.

[7]. Womack, J., D. Jones and D. Roos, Op. Cit.

[8]. Womack and Jones, Op. Cit.

[9]. Berry, A. J., Coad, A. F., Harris, E. P., Otley, D. T., & Stringer, C, **Emerging themes in management control: A review of recent literature**, The British Accounting Review, 41(1), 2009, P.2-20.

[10]. Arnheiter, E. D., & Maleyeff, J, **The integration of lean management and Six Sigma**, The TQM magazine, 17(1), 2005, P.5-18.

[11]. Salah, S., Rahim, A., & Carretero, J. A, **The integration of Six Sigma and lean management**, International Journal of Lean Six Sigma, 1(3), 2010, 249-274.

[12]. Wong, Y. C., Wong, K. Y., & Ali, A, K**ey practice areas of lean manufacturing**, In Computer Science and Information Technology-Spring Conference, 2009, April. IACSITSC'09. International Association of (P.P.267-271). IEE

[13]. Rajenthirakumar, D., Mohanram, P. V., & Harikarthik, S. G. (2011). **Process cycle efficiency improvement through lean: a case study**. International Journal of Lean Thinking, 2(1), p46-58.

[14]. Ocak, Z, **Streamlining waste: VSM helps cut cycle times while improving quality and inventory control**, Industrial Engineer, 43(5), 2011, P.P.38-41.

[15]. Womack and Jones, Op. Cit.

[16]. Mehta, M, **A+ E= lean: process improvement calculates activity efficiency**, Industrial Engineer, 41(6), 2009, P.P.28-34.

[17]. Ocak, Z, Op. Cit.

[18]. Huehn-Brown, W. J., & Murray, S. L, **Are companies continuously improving their supply chain?**, Engineering Management Journal, 22(4), 2010, P.P.3-10.

[19]. Huehn-Brown, W. J., & Murray, S. L, Op. Cit.

[20]. Womack and Jones, Op. Cit.

[21]. Parry, G., Mills, J., & Turner, C, **Lean competence: integration of theories in operations management practice**, Supply Chain Management: An International Journal, 15(3), 2010, P.P.216-226.

[22]. Mehta, M, Op. Cit.

[23]. Berry, A. J., Coad, A. F., Harris, E. P., Otley, D. T., & Stringer, C, Op. Cit.

[24] Osagie, S, Op. Cit.

[25]. Näslund, D, **Lean, six sigma and lean sigma: fads or real process improvement methods?**, Business Process Management Journal, 14(3), 2008, P.P.269-287.

[26]. Parry, G., Mills, J., & Turner, C, Op. Cit.

[27]. Chen, H., Lindeke, R. R., & Wyrick, D. A, L**ean automated manufacturing: avoiding the pitfalls to embrace the opportunities**, Assembly Automation, 30(2), 2010, P.P.117-123.

[28]. Blanchard, D, **Lean you can believe in**, Indust. Week, 258(2), 2009, P.9.

[29]. Womack and Jones, Op. Cit.

[30]. Osagie, S, Op. Cit.

[31]. IKEA, 20th June 2011, 2011, http://www.ikea.com/ and http://www.ikea.com/my/

[*]. For more information see http://www.ikea.com/ and http://www.ikea.com/my/

[32]. Dirk-Schmidt, **What retail is hired to do: Apple vs. IKEA**, 2011, Retrieved from: http://www.asymco.com/2012/05/04/measuring-retail-disruption-apple-vs-ikea/

[*]. For more information see http://www.ikea.com/ and http://www.ikea.com/my/

The importance of human resource training strategy in the petroleum company - Case Study Company Sonatrach (2006-2015) -

Oualid GROUNGA (*) & Mohamed Elhassen ALLAOUI (**) & Boularbah GHERIB (***)
Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences
Kasdi Merbah University, Ouargla; Algeria.

Abstract: This study aims to find out the reality of human resource training in petroleum companies, a case study of the National Company for transportation and marketing of hydrocarbons (Sonatrach) during the period from 2006 to 2015. We adopted in this study, the descriptive method in order to provide a description of the variable study (training), and the analytical method in the practical side through curves analysis.

The study concluded that human resource training process is very expensive especially the external training and training is mostly devoted to the managers and specialists. The effectiveness of training programs that contribute to reducing the costs resulting from forgone days and work accidents.

Keywords: Human Resource, Training, Internal Training, External Training, Sonatrach.

Jel Classification Codes : M12, M53, Q15.

I- Introduction:

Training is one of the basic elements of management science, because it has a direct correlation between sufficient productivity and human resources development. It is also essential in the development of the skills of workers and employees in different areas and in all institutions of different types, (industrial, commercial, services ... etc).

The petroleum enterprises are among the most important organizations, which cannot avoid human resources training and must put the training process into their long-term strategy, in order to also avoid, a deficit or a lack of knowledge and skills of their employees.

We used in this study many previous studies in the theoretical and statistical side:

- Saleh Essam Kauttuah - Workforce training for increased productivity in Saudi Arabia-thesis to requirement of doctor of business administration, faculty of business and law, Victoria university ,Melbourne Australia, 2013.[1]
- Aidah Nassazi - effects of training on employee performance - Thesis, faculty business Economics and tourism, university of applied science, Uganda, 2013.[2]
- Abdul Hakim Dardar ,Ahmed jusoh and Amran Rasli - The impact of job training ,job satisfaction and alternative job opportunities on job turnover in Libyan oil companies-paper ,the international conference on Asia pacific business Innovation &Technology management ,ELSEVIER , Malaysia ,2012.[3]
- Zieneb Ben Ammar Mamlouk et Nacef Dhaouadi - Formation et développement des compétences, article, la revue des sciences de gestion, cairn ,2007 [4]

To achieve the objective of this study we try to answer the following question:

What is the reality of human resource training in the oil companies? With the case study of the National Company for transportation and marketing of hydrocarbons (Sonatrach).

eMail : (*) : Oualid1989@gmail.com **& (**)** Elhassenallaoui@gmail.com **& (**)** Gboularbah@yahoo.co.uk

Training constitutes a basic concept in human resource development. It is concerned with developing a particular skill to a desired standard by instruction and practice. Training is a highly useful tool that can bring an employee into a position where they can do their job correctly, effectively, and conscientiously. Training is the act of increasing the knowledge and skill of an employee for doing a particular job.

I.1. Definition of Training:

a- Training and development practices constitute one of the most important ways to assist personnel in gaining new knowledge and skills required to adhere to competitive standards studies have suggested that human resource practices such as extensive training would create a sense of organizational support. Providing career development opportunities via training and development of employees is increasingly recognized as an important aspect of best human resource management practices.[5]

b- Training is the only factor motivating employees, it is an opportunity to continue to grow and develop and the goal of training is to know these skills carried by the employee and exploitation of Service Corporation.[6]

c- The training concept is particularly tailored to the needs of entrepreneurs, start-up companies or small to medium-sized companies looking for information and strategies to build up or develop a life science business around their intellectual assets.[7]

I.2. Type of training :

a. On-The-Job Training: On-the-job training is planned, structured, and mostly carried out at the trainee's workplace. It is sometimes carried out in a special on-site training area. In on-the-job training, managers, supervisors, trainers and colleagues spend a large amount of time with trainees to teach previously determined skill sets. It can also involve training that has no significant impact on productivity .In on-the-job training (OJT), the work itself becomes an integral part of the training provided 70% of Chinese managers receive on-the-job training as compared with under 55% in North America, 45% in Great Britain and 21% in France. [8]

b. Off-The-Job Training: Off-the-job training can involve group discussions, one-to-one tutorials, lectures, reading, training courses and workshops.

This type of training enables trainees to learn and apply new skills and knowledge in a safe working context. Not all performance problems can be solved by training that should not be a substitute for motivation, the right tools or equipment, and the right supervision. Training needs to be provided when employees lack of skills or information to work productively when the right resources exist to draw up, impart, and follow up the training and when training resolves performance problems. It is worthwhile providing off-the-job training when a large number of staff have a similar training requirement and when there are adequate skills and resources for the design and provision of training. Planned OJT is appropriate when the criteria above are complied with and when it is possible to minimize work distractions, when training at work will not represent a threat to health, safety, or productivity and when there are benefits to be obtained from training in real time.[9]

I.3. Training delivery methods:

a. Team Training: Through team training, people are trained to problem-solve more effectively in groups, where observation and feedback are required during the training

process. Team training is often used in the industrial sector, government, and the army Specific team training strategies have been developed such as cross-training, coordination training, leadership training, self-correction and distributed team training.

Evidence shows that team training functions well when it is theoretically driven. It concentrates on the necessary skills, and gives trainees realistic opportunities for feedback[10].

b. Mentoring: Training can also be delivered through mentoring. Mentors possess specific knowledge, skills and abilities (KSAs) in problem solving, conflict resolution, communication, defining objectives and planning.[11]

c. Simulation: This is a popular way of delivering training and is commonly used by businesses, educational establishments, and military.

Many simulators and virtual environments are able to mimic terrain, equipment breakdowns, and movement, as well as vibratory and visual cues.

d. Seminars: These bring trainees together in small groups for regular meetings, which focus on a specific topic, with trainees being expected to get actively involved. Seminars help staff to become more familiar with their job functions and more actively involved in them. They also enable them to handle problems that arise on a regular basis.[12]

e. Field Trips and Tours: These give staff the opportunity to experience situations away from the workplace and to obtain practical information about their job functions.

Few organizations use field trips as a component of training due to logistical limitations, shortage of appropriate training materials, and unfamiliarity with the outdoors as a suitable training environment.

However, they can be useful for increasing motivation, performance and skills. they can help employees to get a more obvious understanding of job requirements.[13]

f. E-Learning: This refers to the use of information technology to enhance and support education and learning processes and provides a variety of learning strategies and applications to exchange information and acquire skills.

Practical e-learning enables people to access to computer and internet to access e–learning programs, course material, academic and nonacademic staff and to obtain high quality information and qualifications at an appropriate time and place.

The appearance of e-learning at the beginning of the 21st century has encouraged HR departments to provide very specific learning that effectively and directly benefits learners. Through access to training from their computers, trainees can also adapt training to their daily lives.

E-learning is normally less expensive than other kinds of training. It is self-paced, the content is consistent, it can be used anywhere in any time, it is easy to update, manage and control for large numbers of people, and can assist organizations in enhancing performance.[14]

I.4. Importance of Training: Training of employees and managers are essential in this changing environment. It is an important activity of HRD, which helps in improving the competency of employees. Training gives a lot of benefits to the employees such as

improvement in efficiency and effectiveness, development of self confidence and assists everyone in self-management.[15]

II. Methods:

In terms of the study tool, we have adopted a set of tools in order to collect data that will help to understand of the subject of training, and extracting results that help in finding answers to the problem of the study, to achieve this aim we relied on the following tools:

II.1. The interview: In order to know the reality of training in the company, we conducted many interviews with the managers of departments and divisions.

II.2. Statistical reports:

- Most of the data relied upon in this type of study lies in its annual statistical reports of the company. To study all aspects of the subject and answer the question we relied on:
- Descriptive method in order to provide a description of the study variable (training);
- The analytical method in order to analyze and interpret various data presented in this study.

III. Results and Discussion :

III.1. Training institutions in Sonatrach:

Sonatrach company give a very great importance to the process of training of its human resources, in order to improve the level of their skills and improve their performance, that lead to raise the level of productivity, and thus do their job without mistakes or accidents which caused losses to the company, either material or human losses.

In this regard, the company operates internal training process (different of company's centers) and external training process (In partnership with institutes and international companies specialized in the training process):

III.1.1. Enterprise Development Center: Enterprise Development Center established in 1987 in order to improve the performance of competencies in the fields of management. It has many functions:

- Prepare and edit guide;
- special formation;
- to assist in the formation of Engineering;
- Regulation and supervision of seminars and study days and workshops.
- Development Center intervenes in the following areas: technology and modern information systems, management techniques, business management, languages, documentation, legal and fiscal affairs, economy and finance, security, health and the environment.

III.1.2. Algerian Petroleum Institute: The main objective of the Institute:

- Providing the needs of the oil sector in the following areas: Proficiency, refinement and applied research, with a focus on the central character of the institution Sonatrach. The Institute represented by a set of tasks:
- Training and proficiency, performance and refinement in different areas of activity of the energy sector, particularly hydrocarbons;
- Applied research directed as a priority to meet the needs of the hydrocarbon sector;
- Develop the performance of qualified workers and technicians in the hydrocarbon sector;

- Algerian Petroleum Institute situated in three places:
  - Boumerdes(to train professional engineers);
  - Skikda and Oran (train of technical specialists).[16]

III. 2. Types of training in Sonatrach:

Training is divided into two types in Sonatrach:

III.2.1. Training by location: it mean the place specified for training, and it is divided into:

- **Internal training:** this training is done by Sonatrach alone Or in partnership with different Foreign institutes, Like French Institute of Petroleum (FIP);
- **External training:** training that take place outside the company and are often at the Higher Institute of Petroleum (Boumerdes),higher Institute of Petroleum (Skikda), higher Institute of Petroleum (Arzew) and Enterprise Development Center (Arzew).

III.2.2. Training by Persons: It means training for workers, and divides them into three sections:

- **Competency training:** That means training workers in administration, and it is characterized by high costs;
- **qualified workers training(technicians and engineers):** Means training of engineers and technicians working in the company, the aim of this training is the lifting of the abilities to exploit the production equipment.
- **Unqualified workers training:** It means training workers who are not eligible. The aim of the training is to exploit their abilities to achieve the goals of the company.[17]

III. 3. Data of Training in Sonatrach:

III. 3.1. Train workers in Sonatrach: Figure (1)

- Train the company's competencies in increased since the year 2006 until the year 2015, from 195 to 284 workers, an increase estimated at 20%, and this is due to the company's efforts to raise the level of this group strategy, in order to become a have the ability to make decisions that be in favor of the company, and in particular at the moment.
- As for qualified workers (engineers and technicians) witnessed as well as high and most of their training was the latest technology used in the oil industry, with the aim of increasing the ability of the company's production and improve the extraction of hydrocarbons rate from the earth and that up to 29%, which is a weak rate compared with the extraction of hydrocarbons rate in the Gulf region, which amounts to about 70% of the well.
- In addition it saw the workers category of non-qualified high of 676 workers to 738 workers an increase estimated at 10%, then the training process saw a decline from the year 2011 to the year 2013 was estimated at 2%.
- As for the years 2014 and 2015 witnessed a slight growth from 775 to 798 workers, an increase of 30%.
- This category is the category remains the weakest and most of their training was dedicated to the first aid...

III. 3.2. Training costs for workers in sonatrach: Figure (2)

The cost of training competencies elevated from the rest of the workers, whether they are qualified or not qualified. For example, in 2014, 262 workers have been trained at a cost of 7008 thousand dinars and 415 engineers were trained at a cost of 2214 thousand dinars.

The cost of competencies (staff) is higher than the cost of engineers, as mentioned above, although the number of engineers more than the number of employees, so that the latter always need training in various disciplines used in the administration, while engineers often have their training is limited to one technology used in the extraction of hydrocarbons.

III. 3.3. The contribution of training in reducing work-related accidents. Figure (3)

The company's activity in 2011 stopped for a period of 120 days, because of four incidents only, while in 2015 the company's activity stopped for a period of 68 days because of the eight accidents, observed from this disparity that contributes most to the cause of reducing the forgone days are training programs that have proven effective.

We should note that the forgone days decreased the costs and thus achieve high productivity.

IV- Conclusion:

Training is important in all institutions, because it develops the production system, therefore, we should not look at training as a routine process serving certain targets, and do not serve the training process outputs (human, material and moral).

As an organization must concern the training process in particular, and have done through considered a key element to increase productivity and reduce costs, and therefore human resource considered investment rather than a cost.

In light of the above and through a field study, in large global companies, (Sonatrach), we conclude to a set of results:

- The training process is very expensive especially by external training
- the training of human resources in the company is the most important strategy that Take special attention by the top management of the company, in order to raise the efficiency of workers and increase their scientific knowledge;
- The effectiveness of training programs that contribute to reducing the costs resulting from forgone days and accidents at work;
- Training competencies in Sonatrach will allow to reduce reliance on foreign talent competent in the field of hydrocarbons;
- Allow training in the company to keep abreast of technical and technological developments in the field of hydrocarbons.

-Appendices :

Figure (1) Graphic describes the training workers in sonatrach 2006-2015

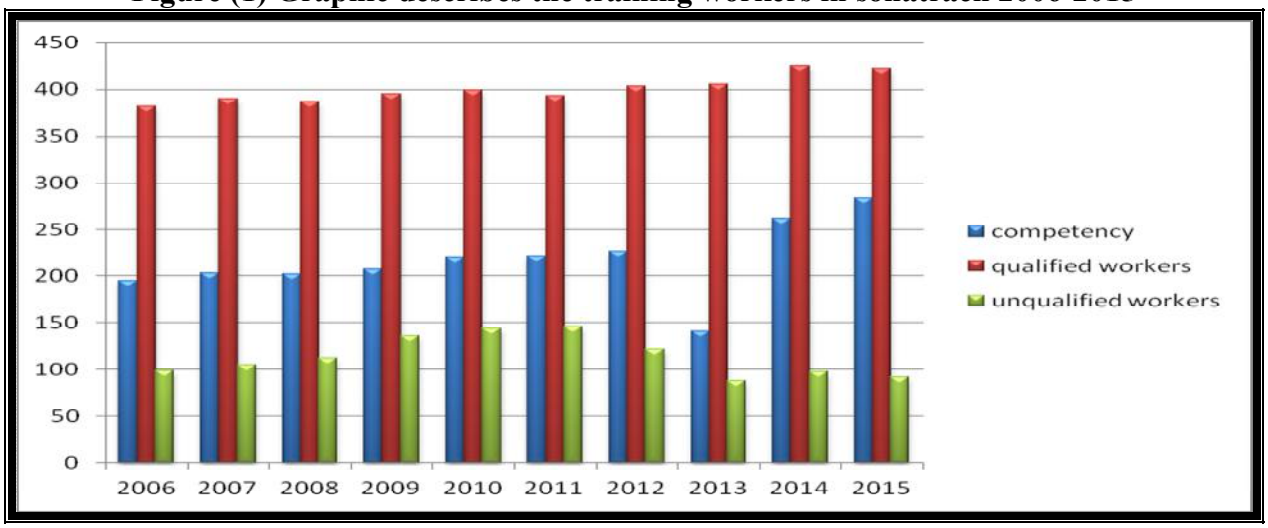

Source: prepared by the researcher based on the annual report of the company Sonatrach 2006-2015[18]

Figure (2) Graphic describes the training costs in sonatrach 2006-2015

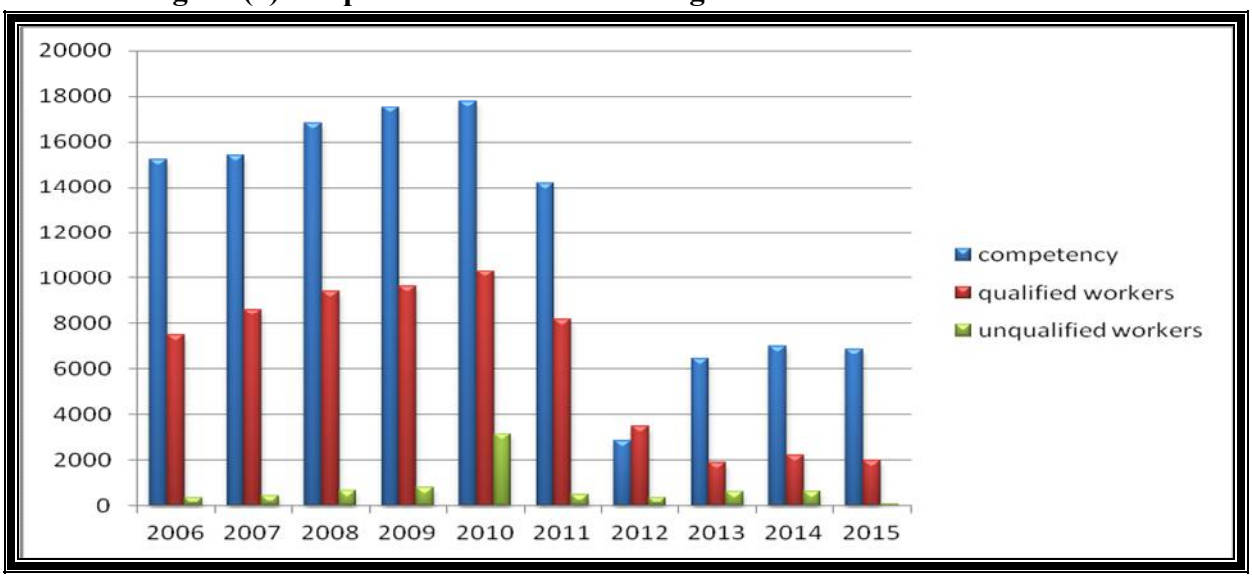

Source: prepared by the researcher based on the annual report of the company Sonatrach 2006-2015[19]

Figure (3) Graphic describes accidents at work and lost days in sonatrach 2006-2015

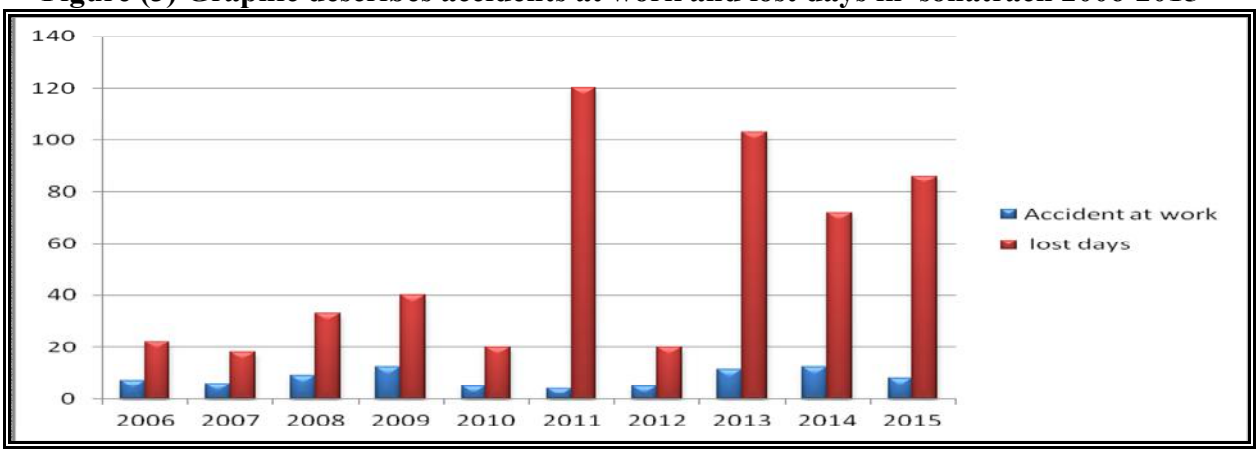

Source: prepared by the researcher based on the annual report of the company Sonatrach 2006-2015[20]

- References:

[1]. Saleh Essam Kauttuah, **Workforce training for increased productivity in Saudi Arabia-** thesis to requirement of doctor of business administration ,faculty of business and law ,Victoria university ,Melbourne Australia ,2013.

[2]. Aidah Nassazi, **Effects of training on employee performance -** Thesis, faculty business Economics and tourism, university of applied science, Uganda, 2013.

[3]. Abdul Hakim Dardar, Ahmed jusoh and Amran Rasli, **The impact of job training ,job satisfaction and alternative job opportunities on job turnover in Libyan oil companies-** paper ,the international conference on Asia pacific business Innovation &Technology management ,ELSEVIER , Malaysia ,2012.

[4]. Zieneb Ben Ammar Mamlouk et Nacef Dhaouadi, **Formation et développement des compétences-** article, la revue des sciences de gestion, cairn ,2007.

[5]. Abdul Hakim Dardar ,Ahmed jusoh and Amran Rasli, Op;Cit , P.2.

[6]. Susan M health field, **Training and devlopement employee motivation and retention** –the lama laboratory animal management association,2008, P.20.

[7]. www.iprhelpdesk.eu/the training -concept.

[8]. Khalil abushamsieh, **Training strategies, theories and type-** journal of accounting business& management,2014. P.9

[9]. Khalil abushamsieh, op cit, P.10

[10]. Forbush D ,E & Morgan R ,L, **Instructional team training delivering live** ,Pennsylvania ,2004, 9-17.

[11]. Hartenian L,S, **Team member acquisition of team knowlge ,skills and abilities** ,journal of human resource management ,2003, P.23.

[12]. Holladay C,L & Quinones M,A, **Practice variability and transfer of training : the role of self efficacy generality-** journal appl, psychology ,1998, P.103

[13]. Kaushik R - **Effectiveness of Indian science center as learning environment , a study of educational objectivess in the design of museum experience** - PhD thesis, united kingdom.

[14]. Cantoni V . cellario .M & ports .M, **Perspective and challenges in e-learning towards natural interaction paradigms-** journal of visual language and computing ,2004, P.15.

[15]. Tung-chun huang, **The relation practices and organizational performance in small and medium size enterprise-** institute of human resource management ,Taiwan.

[16]. Annual Report Sonatrach 2015.

[17]. Annual Report Sonatrach 2015.

[18]. Annual report of the company Sonatrach 2006-2015.

[19]. Annual report of the company Sonatrach 2006-2015.

[20]. Annual report of the company Sonatrach 2006-2015**.**

Les systèmes agraires dans la wilaya de Ghardaïa (Sahara septentrional algérien) : caractérisation et perspectives de développement

Agrarian systems in the wilaya of Ghardaia (Algerian northern Sahara): characterization and prospects for development

Rachid HOUICHITI (*) & Boualem BOUAMMAR (**)
Laboratoire de recherche sur la phoeniciculture.
Université KASDI Merbah-Ouargla - Algérie.

Samia BISSATI (***)
Laboratoire des Bio-ressources sahariennes : préservation et valorisation,
Université KASDI Merbah-Ouargla- Algérie.

Résumé : Le présent travail de recherche vise à étudier la diversité des systèmes agraires établis dans la région de Ghardaïa. Les résultats montrent l'existence de quatre types de systèmes. Le premier est celui des anciennes oasis, créées sur des lits d'oueds, selon un modèle original d'aménagement, permettant une gestion efficace des crues et la mise en place d'une agriculture de subsistance. De nouvelles oasis développées à partir des années 1960, forment le deuxième type de système agraire, composées de palmeraies à vocation marchande, aménagées par les pouvoirs publics. Le troisième modèle d'agriculture se développe à la périphérie des anciennes oasis et se distingue par des systèmes de production diversifiés et relativement intensifs. A l'extérieur des oasis, nous retrouvons un quatrième type de système agraire, qui se distingue par de grandes exploitations. Le développement durable de ces différents types d'agricultures, nécessite la prise en considération de leur diversité, notamment, en matière de modes d'exploitation, des potentialités et des contraintes.

Mots clés : Développement, Ghardaïa, Oasis, Système Agraire.

Jel Classification Codes : O14, O25, O31, L52, F23.

Abstract: This research aims to study the diversity of agrarian systems established in the region of Ghardaia. The results show the existence of four types of systems. The first is the ancient oasis, created on the wadi beds, as an original planning model allowing efficient management of floods and the establishment of subsistence agriculture. New oases developed from 1960 form the second type of agrarian system, composed of palm groves with a commercial vocation, developed by the public authorities. The third model of agriculture is growing at the periphery of ancient oases and is distinguished by diversified production systems and relatively intensive. Outside the oasis we find a fourth type of agrarian system, which is characterized by large farms. Sustainable development of these different types of agriculture requires the consideration of their diversity, particularly in terms of exploitation modes, potentials and constraints.

Keywords: Development, Ghardaia, Oasis, Agrarian System.

Jel Classification Codes : O14, O25, O31, L52, F23.

I- Introduction:

Dans les régions sahariennes algériennes, on distingue souvent les anciennes palmeraies et les nouvelles terres agricoles de mise en valeur (BOUAMMAR, 2008). Ces régions connaissent également, d'importantes mutations (KHENE, 2012). En effet, l'agriculture oasienne fondée sur l'autosubsistance, doit assurer des revenus, répondre aux besoins alimentaires d'une population croissante et urbanisée et contribuer à la sécurité alimentaire du pays (KOUSMINE, 2005 ; DJENNAN, 1990), ce qui contribue à l'émergence de nouvelles formes d'agriculture.

eMail : (*) : Rhouichiti@gmail.com **& (**)** Bouammar1959@yahoo.fr **& (***)** Bissati.sa@univ-ouargla.dz

Le concept de système agraire est l'outil intellectuel qui permet d'appréhender la complexité de chaque forme d'agriculture, par l'analyse méthodique de l'organisation et du fonctionnement de son écosystème cultivé, de son système social productif, et de leurs interrelations (MAZOYER et ROUDARD, 1997). Dans les périmètres agricoles de la région de Ghardaïa, des différences structurelles peuvent êtres observées, notamment en matière d'environnement, de conditions socio-économiques d'exploitation et de types d'aménagements hydro-agricoles. Ces hétérogénéités représentent, vraisemblablement, différents types de systèmes agraires. Nous essayerons de développer cette hypothèse, à travers la réalisation d'enquêtes sur un échantillon représentatif des périmètres agricoles de cette région.

II. Matériels et méthodes:

Ce travail à été abordé par un inventaire des périmètres agricoles de la circonscription de la wilaya de Ghardaïa. Cette dernière se caractérise par un relief rocheux déchiqueté par un ensemble d'oueds (rivières sèches à écoulement exceptionnel) très ramifiés, au point de former une sorte de filet dit « Chebka » de M'Zab (CAPOT-REY, 1939). Cette géomorphologie particulière, se traduit par une dispersion des terres mises en valeur. En effet, un seul périmètre peut comprendre plusieurs sites de mise en valeur, que nous étions contraints de rassembler car ils constituent un ensemble homogène.

Ainsi, 56 périmètres agricoles ont pu êtres identifiés et caractérisés. Leur caractérisation s'est basée sur plusieurs éléments, notamment la localisation, la superficie globale mise en valeur, le nombre d'exploitants, l'année ou la période de mise en valeur, la ressource en eau d'irrigation, l'éloignement par rapport à l'oasis ou l'agglomération la plus proche et enfin le régime foncier. Ensuite, nous avons suivi la démarche proposée par JOUVE et TALLEC (1996) et BEDU et al. (1987), pour l'étude des systèmes agraires. Nous avons construit un échantillonnage raisonné de sites d'enquêtes, sur la base d'un pré-zonage de la région d'étude.

Nous avons pris deux critères, à priori déterminants sur le mode d'exploitation du milieu, à savoir, l'historique de mise en valeur et la situation par rapport à l'oasis ou l'agglomération la plus proche. Pour le premier critère (l'historique), nous avions deux variantes : ancien ou nouveau, selon que la mise en valeur était antérieure, ou au contraire postérieure au années 1960 du siècle dernier, ce qui coïncide avec la fin de la colonisation et ses effets remarquables sur tous les aspects de la vie, particulièrement, sur les méthodes de mise en valeur du milieu.

Le second critère, lié à la géographie du site, comprend trois variantes, à savoir **oasien**, s'il s'agit d'une oasis (palmeraie avec zone d'habitat groupé), **péri-oasien**, dans le cas d'une extension d'oasis et qui se distingue par un mode différent de mise en valeur et enfin **extra-oasien**, si le site forme une entité géographiquement indépendante de toute agglomération. La combinaison des deux critères donne théoriquement six situations homogènes (tableau 1). En réalité, les situations (2) et (3) n'existent pas. Cette région peut donc être subdivisée en quatre zones homogènes, qui représenteront quatre types de systèmes agraires. Nous soulignons que pour les périmètres de mise en valeur agricole, ils datent des années postindépendance, excepté le périmètre « Laamied » datant de 1957, situé au Sud de Guerrara et l'ancienne palmeraie de Mansoura (1945).

Sur la base de cette stratification, tous les périmètres de la région ont été classés. L'échantillon pris comprend 6 périmètres sur un total de 56 (annexes 1 et 2). Le choix a été

motivé par la recherche d'une répartition qui couvre l'ensemble de la circonscription, la diversité des situations à l'intérieur de chaque catégorie et la prise en considération des potentialités de développement.

Concernant l'échantillon, nous avons choisi l'ancienne oasis de Metlili, qui représente les anciens systèmes agraires et l'oasis de Zelfana qui est relativement moins ancienne. Pour les systèmes agraires péri-oasiens nous avons choisi les sites de Guerrara Sud et de l'Oued Labiad, à Daya Ben Dahoua. Pour les périmètres extra-oasiens nous avons ciblé deux sites qui connaissent une dynamique remarquable : Hassi Ghanem à El Ménéa et Hassi El Fhel Sud.

Pour identifier les systèmes agraires existants, nous avons employé un guide d'enquête semi-ouvert. Ce guide comprend plusieurs questions relatives à la caractérisation de l'agro-écosystème et de la population rurale qui l'exploite, sur l'historique et les perspectives de mise en valeur, sur l'organisation de l'espace et sur les moyens et les systèmes de production mis en œuvre. Les enquêtes se sont déroulées dans les exploitations, sous forme d'entretiens individuels et parfois avec un ensemble d'agriculteurs à la fois. Au total, 60 entretiens ont été réalisés, à raison de 10 enquêtes dans chaque zone.

III. Résultats et discussions:

L'analyse des résultats des enquêtes montre, qu'effectivement, nous pouvons distinguer quatre modes d'exploitation du milieu. Le premier est celui des anciennes oasis, c'est le système le plus original en raison du contexte historique dans lequel il a été établi. Le deuxième représente les nouvelles oasis, créées par les pouvoirs publics à partir des années 1960. Le troisième système, péri-oasien, se développe à la périphérie des anciennes oasis. Enfin, le système extra-oasien qui se développe dans des zones agricoles plus ou moins éloignées des agglomérations. Une synthèse des caractéristiques des différents systèmes est présentée dans le tableau 2.

III. 1. Le système des anciennes oasis:

Les anciennes oasis de la région de Ghardaïa ont été créées sur des lits d'oueds et aménagées d'une façon innovante et particulière, en vue d'une exploitation efficace des crues exceptionnelles. En amont de la vallée, plusieurs digues sont aménagées pour assurer le ralentissement des crues et l'alimentation de la nappe phréatique utilisée pour l'irrigation. Ensuite, toutes les exploitations individuelles créées sont organisées pour être inondées temporairement et évacuer le surplus de crue. Cette inondation est recherchée pour l'eau et les matières fertilisantes véhiculées. Enfin, des puits individuels sont creusés pour assurer une irrigation permanente. Ces palmeraies sont constituées de très petites exploitations, de moins d'un hectare, avec des plantations denses (5-7 m d'espacement), dominées par quelques variétés de dattes, destinées à l'autoconsommation.

- ***Systèmes de production:***

Dans les palmeraies des anciennes oasis, où le palmier dattier est la culture principale, prédomine une agriculture marginale extensive et de subsistance. Certes, la production de ce type de palmeraies est faible mais elle contribue au revenu familial, souvent composé de plusieurs sources non agricoles. Ces palmeraies permettent, également, l'entretien de petits troupeaux d'élevage domestique. En fonction de la force de travail et de la viabilité des ressources disponibles, d'autres cultures peuvent exister. On retrouve alors

la culture de fourrages verts, de légumes d'autoconsommation ou de quelques arbres fruitiers rustiques entre les palmiers.

- ***Perspectives de développement:***

En termes de perspectives, il semble que les anciennes oasis représentent la situation la plus contraignante, même si leur modèle initial d'aménagement constitue une leçon d'ingéniosité. Le système de production qui prédomine, hérité d'une autre époque, est devenu pratiquement obsolète. De plus, ces oasis subissent une urbanisation anarchique, avec plusieurs impacts négatifs comme le morcellement des exploitations, la perte des terres agricoles, la pollution et la remontée des eaux souterraines. Les causes de cette situation sont multiples, néanmoins, l'absence d'une stratégie d'aménagement de territoire, adaptée aux évolutions démographiques a certainement condamné les oasis à ce sort.

La réhabilitation des anciennes oasis nécessite, par conséquent, la mise en œuvre d'une stratégie qui répond aux besoins de la population en matière d'habitat, notamment, à travers la mise en place de nouveaux centres urbains adaptés et attractifs. En fait, l'importance des anciennes oasis ne tient pas seulement à la surface agricole occupée, environ 8% de la surface agricole utile (SAU) de la circonscription, mais aussi à la diversité des palmiers cultivés, qui représente un véritable patrimoine génétique. En ce sens, d'autres valeurs immatérielles peuvent êtres citées, à l'image du savoir-faire ancestral, des potentialités touristiques et du patrimoine historique.

III.2. Le système péri-oasien:

Ce type de système agraire se rencontre aux abords des anciennes oasis dont le côté aval est privilégié. De petites mises en valeur avec des chemins d'accès sont créées sans reproduire l'ancien système d'aménagement des oasis. Ces périmètres se distinguent par la conservation de leur caractère rural, des exploitations structurées et de petites tailles, desservies par des pistes agricoles. Ce type d'agriculture est considéré comme une extension de l'espace agricole des oasis et se base souvent sur une appropriation "illégale" de nouvelles terres par les oasiens. L'agriculture péri-oasienne est diversifiée et relativement plus intensive, elle comprend du maraichage et de l'élevage qui assurent des revenus satisfaisants.

- ***Systèmes de production:***

A l'inverse des anciennes oasis, étouffées par l'urbanisation anarchique, les zones agricoles périphériques abritent des systèmes de production plus prospères, stimulés par la proximité des marchés. Le maraichage, l'élevage de vaches laitières associé aux cultures fourragères et l'élevage du poulet sont les spéculations les plus représentatives. Le palmier dattier est toujours présent et forme parfois la spéculation de base, mais, l'ancienne agriculture de subsistance n'est que rarement reproduite. Ces palmiers en plantation espacée et géométrique sont destinés à la commercialisation et n'occupent qu'une partie de la surface, ce qui est favorable à l'établissement de rotations culturales, à la mécanisation de certains travaux et au développement des systèmes de production.

- ***Perspectives de développement:***

La proximité des marchés urbains et de l'agglomération est favorable au développement d'une agriculture rentable. Ce voisinage est favorable également à la gestion des exploitations, notamment en termes de durée de travail, de disponibilité de la main d'œuvre, d'aide familiale et d'approvisionnement. Toutefois, la proximité des oasis ne

doit pas se transformer en inconvénient, en transmettant les problèmes liés à l'urbanisation. Alors que la proximité du lieu d'habitation de l'exploitation devient une nécessité pour que l'agriculteur passe plus de temps dans son lieu de travail, qu'il puisse assurer une meilleure diversification des systèmes de production et valoriser au mieux le travail familial, l'implantation des habitats au sein des exploitations agricoles est synonyme d'amenuisement du couvert végétal et de réduction des espaces agricoles.

En effet, la préservation de la vocation agricole des zones péri-oasiennes nécessite une politique d'aménagement de territoire, qui répond aux besoins de la population en matière d'habitat sans porter préjudice à l'environnement. C'est toute la problématique de l'envahissement des terres agricoles par le béton qui est posée.

III. 3. Les nouvelles oasis:

De nouvelles oasis ont été aménagées par les pouvoirs publics au cours des années soixante du siècle dernier. Cet action avait pour objectif la sédentarisation des anciens nomades à travers la création de nouveaux périmètres agricoles et la valorisation des ressources hydriques souterraines qui viennent d'êtres découvertes (nappe du continental intercalaire). Ces nouvelles oasis comprennent des zones d'habitat groupé et un nouveau type de palmeraies à plantation régulièrement espacée, dominée par la culture de variétés commerciales et irriguées par des réseaux collectifs, à l'image des ex-palmeraies coloniales dans la région d'Oued Rhir (sud d'Algérie). Ces palmeraies sont établies suivant des plans parcellaires géométriques, des exploitations individuelles d'environ 1 ha clôturées par des haies en palmes sèches et équipées de système d'irrigation à tour d'eau avec un drainage à ciel ouvert si la nature du terrain l'exige.

- ***Systèmes de production:***

Dans les nouvelles oasis, les systèmes de production sont peu diversifiés et quasiment basés sur le palmier dattier à vocation commerciale. Toutefois, en plus de la simple monoculture du palmier, certains exploitants font de la culture intercalaire d'arbres fruitiers pour la consommation familiale ou bien de la culture fourragère pour les élevages domestiques. Ces choix sont en fait liés à la disponibilité de l'eau d'irrigation et de la force de travail.

- ***Perspectives de développement:***

Dans les nouvelles oasis, les perspectives de développement sont relativement meilleures que pour les anciennes, bouleversées par l'urbanisation. Cependant, ce modèle d'exploitation présente quelques critères de vulnérabilité, notamment, la prédominance de la monoculture et les problèmes liés à la gestion collective des aménagements hydrauliques. Cette mauvaise gestion se traduit par une moindre disponibilité d'eau et une tendance au délaissement des palmeraies, d'où une productivité de plus en plus faible.

Dans ces conditions il parait nécessaire d'agir pour une bonne organisation des agriculteurs et l'établissement d'une gestion efficace des aménagements hydrauliques communs. Il est judicieux également d'inciter ces agriculteurs à une plus grande économie d'eau, notamment, à travers les systèmes d'irrigation localisée.

III.4. Le système extra-oasien:

Ce système agraire se développe dans les périmètres agricoles, crées loin des agglomérations, en vue d'exploiter des potentialités hydriques et foncières avérées. Ce type d'agriculture est le plus répandu, il couvre environ 56 % de la SAU. Il est caractérisé par

l'existence de plusieurs catégories d'exploitations allant de 2 à plus de 1000 ha. Les plus grandes fermes sont créées par le privé sur des superficies allant de 100 à plus de 1000 ha d'un seul tenant. En revanche, les plus petites appartiennent souvent à des périmètres collectifs créés par l'Etat et distribués par voie de concession.

- ***Systèmes de production:***

Les systèmes de production mis en œuvre dans les périmètres extra-oasiens comportent, en plus du palmier, l'arboriculture fruitière, la céréaliculture et la culture itinérante de la pastèque et du melon. Les petits propriétaires, vue la contrainte d'éloignement, optent souvent pour les cultures pérennes, moins exigeantes en temps de travail. Pour le palmier, la priorité est toujours accordée aux variétés à forte valeur commerciale (Deglet Nour et Ghars). L'arboriculture peut être associée au palmier ou bien conduite sur des parcelles séparées. L'élevage domestique est également présent chez les agriculteurs.

Les grands exploitants, quant à eux, possèdent les ressources nécessaires à la pratique de plusieurs types de cultures. En plus des cultures pérennes, ils développent la céréaliculture sous pivot d'irrigation. Enfin, une troisième catégorie d'agriculteurs pratique la culture itinérante. Cette dernière représente un système de production intensif et rentable, basé essentiellement sur la culture de pastèques. Mais, ce type de production épuise le sol rapidement, pour cette raison les exploitants se basent sur la location perpétuelle des nouvelles terres dotées de ressources hydriques suffisantes.

- ***Perspectives de développement:***

La situation plus ou moins isolée ou reculée de certains périmètres extra-oasiens pose quelques problèmes de logistique, surtout pour les petits exploitants. Pour ces derniers, les déplacements quotidiens sont souvent difficiles, ce qui pose également le problème de disponibilité des ouvriers. De plus, l'éloignement par rapport aux marchés urbains, constitue une contrainte pour le développement d'une agriculture marchande. Pour toutes ces raisons, il est préférable d'appuyer les systèmes basés sur les cultures pérennes pour une plus grande productivité, notamment, à travers l'assistance sur le plan technique et les aspects liés à la commercialisation des produits.

Chez la catégorie de grands exploitants, les insuffisances les plus couramment posées, sont liées à la rareté de la main d'œuvre spécialisée et ordinaire, et au manque de certaines pièces de rechange. D'autre part, les grands propriétaires, ont l'avantage de pouvoir pratiquer plusieurs types de cultures et d'élevages, comme ils ont la possibilité de mobiliser les moyens techniques, matériels et financiers nécessaires. Ainsi, il est souhaitable de les inciter à intégrer davantage d'élevages dans leurs fermes, à développer les cultures fourragères et à rechercher des gains de productivité.

IV. Conclusion:

Cette étude montre qu'on pourrait distinguer quatre types de systèmes agraires à Ghardaïa. Les anciennes oasis, les nouvelles oasis, les zones agricoles péri-oasiennes et les périmètres extra-oasiens. Plusieurs spécificités structurelles et fonctionnelles caractérisent les différents systèmes, en plus de l'aspect historique. Ainsi, les palmeraies des anciennes oasis ont été créées dans un contexte où l'autosubsistance était primordiale, contrairement aux nouveaux modes de mise en valeur, qui répondent beaucoup plus à une logique marchande.

Les anciennes oasis de la région de Ghardaïa constituent ont été créées un modèle original d'aménagement, basé sur la gestion efficace des crues exceptionnelles. Ces anciennes oasis subissent cependant, une urbanisation anarchique aux effets négatifs bouleversants. Une nouvelle forme d'oasis a été aménagée par les pouvoirs publics dans les années 1960, en vue de favoriser la sédentarisation. Celles ci sont formées de palmeraies à plantation régulière et espacée, qui rappelle les ex-palmeraies coloniales d'Oued Rhir (Sud algérien).

Dans les périmètres agricoles péri-oasiens et extra-oasiens, nous retrouvons les systèmes de production les plus performants, avec d'intéressantes potentialités de développement. D'une part, ces deux types d'agricultures ne sont pas soumis à de fortes contraintes structurelles, d'autre part, elles comportent plusieurs types d'exploitations dynamiques et compétitives.

- ANNEXES :

Tableau 1 : stratification de la région étudiée

Critère 1 \ Critère 2	Périmètre oasien	Périmètre péri-oasien	Périmètre extra-oasien
Ancien	(1)	(2)	(3)
Nouveau (à partir des années soixante)	(4)	(5)	(6)

Tableau 2. Principales caractéristiques des systèmes agraires identifiés à Ghardaïa.

	Anciennes oasis	Périmètres péri-oasiens	Nouvelles oasis	Périmètres extra-oasiens
Importance	8 % de la SAU.	33 % de la SAU	3 % de la SAU	56 % de la SAU
Statut juridique	Privée.	Droit de jouissance, APFA, concession et propriété privée.		
Population	Urbaine, non agricole.	Rurale, agricole.	Rurale, pluriactive.	Agricole, non résidente.
Historique	Millénaire.	A partir des années 1960.		A partir des années 1980.
Tendances	Délaissement.	Diversification et intensification.	Stagnation.	Diversification et intensification.
Type de mise en valeur	Système de gestion des crues.	Initiatives privées. Mise en valeur "illicite".	Planifiée (pouvoirs publics).	Initiatives privées.
	Exploitations très petites (moins d'un ha)	Exploitations de 1 à 3ha.	Exploitations de 1 à 2 ha.	Plusieurs catégories, entre 2 et 1000ha.
Equipement	Outils rudimentaires.	Aratoire + machinisme d'élevage.	Outils rudimentaires + Manutention.	Aratoire + machinisme d'élevage et de grandes cultures.
Contraintes	Urbanisation + pollution + morcellement.	Insuffisance d'eau + problèmes zoo-sanitaires.	Gestion collective + régime foncier.	Main d'œuvre + pièces de rechange + appui technique.
Systèmes de production	Agriculture de subsistance.	Maraichage.	Phoeniciculture + élevage + fourrages.	Phoeniciculture + cultures fruitières + fourrages+élevage.
		Elevage + fourrages + phoeniciculture.	Phoeniciculture+ cultures fruitières.	Grandes cultures + phoeniciculture + cultures fruitières + élevage.
				Culture itinérante.

APFA : Accession à la Propriété Foncière Agricole. SAU : Surface Agricole Utile.

Annexe 1. Localisation des périmètres agricoles de l'échantillon.

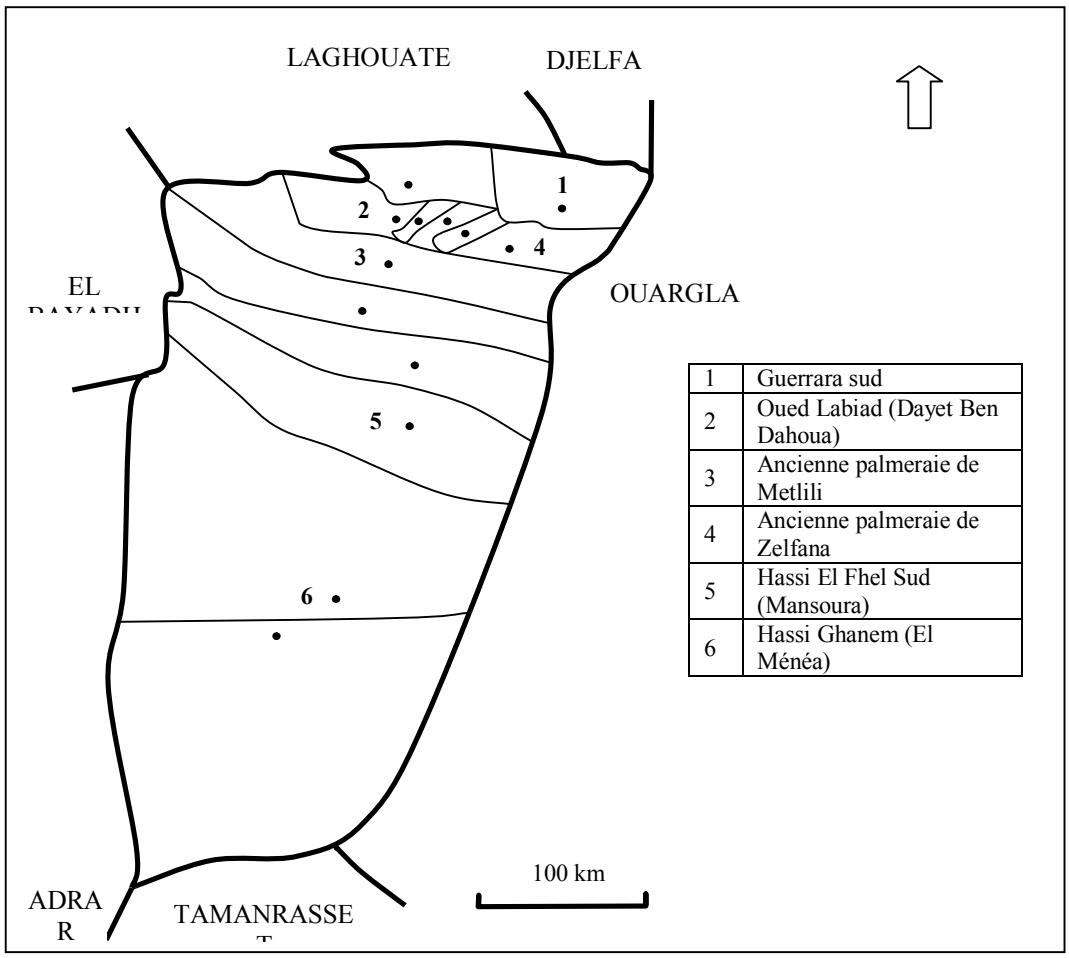

1	Guerrara sud
2	Oued Labiad (Dayet Ben Dahoua)
3	Ancienne palmeraie de Metlili
4	Ancienne palmeraie de Zelfana
5	Hassi El Fhel Sud (Mansoura)
6	Hassi Ghanem (El Ménéa)

Annexe 2. Caractéristiques des périmètres de l'échantillon.

N	Dénomination	Commune de circonscription	S.A.U. (ha)	Nombre d'exploitants	Superficie mise en valeur (ha)	Eau d'irrigation	Période de Mise en valeur	Eloignement	Nature du foncier
1	Guerrara sud	Guerrara	1750	699	1750	Al, Mio	1957	2-7 km	J, A, C
2	Oued Labiad	Daya Ben Dahoua	920	571	766	Ph, Al	Fin des années 1960	1-10 km	P, A, C
3	Ancienne palmeraie de Metlili	Metlili	850	800	850	Ph	millénaire	0	P
4	Ancienne palmeraie de Zelfana	Zelfana	268,79	332	268,79	Al	1959	1 km	J, C
5	Hassi Ghanem	El Ménéa	511	104	235	Al	1967	50-55 km	J, C
6	Hassi El Fhel sud	Hassi El Fhel	3530	184	3231	Al	1970	3-20 km	A, C

(MADR, 2013)

Ph : nappe phréatique, Al : nappe albienne, Mio: nappe du miopliocène, P : propriété privée, J : droit de jouissance perpétuelle, A : accession à la propriété foncière agricole (APFA), C : droit de concession agricole.

- Références Bibliographiques:

1. BENKENZOU D., CHEGMA S., MERAKCHI F., ZIDANE B., 2011. Annuaire statistique de la wilaya de Ghardaïa, direction de la planification et de l'aménagement du territoire. Statistiques au 31/12/2010. 114 p.
2. BOUAMMAR B. et BEKHTI B., 2008. Le développement de l'économie agricole oasienne : entre la réhabilitation des anciennes oasis et l'aménagement des nouvelles palmeraies In : Le Chercheur n°6 (2008) Ed. UKM Ouargla (Algérie), ISSN 1112-3613. PP 19-24.
3. BEDU L., MARTI C., KNEPFLER M., TALLEC M. et URBINO A., 1987. *Appui pédagogique à l'analyse du milieu rural dans une perspective de développement.* Collection documents systèmes agraires D.S.A. n° 08, sous la direction de BONNEMAIRE J. et JOUVE Ph. Ed. CIRAD, Montpellier (France). 191p.
4. CAPOT-REY R., 1939. Pays du Mzab et région des dayas : étude sur le relief de la dorsale saharienne In : *Annales de Géographie* n°271 (1939). PP 41-62.
5. http://www.jstor.org/stable/23440618
6. DJENNAN A., 1990. Constat de situation des zones sud des oasis algériennes In : *Options Méditerranéenne*s n°11 série A (1990). PP 29-40.
7. JOUVE Ph. et TALLEC M., 1996. Une méthode d'étude des systèmes agraires par l'analyse de la diversité et de la dynamique des agrosystèmes villageois. In Budelman (ed) *Agricultural RD at the crossroads: Merging systems research and social actor approaches*. Royal Tropical Institute, Amsterdam. 247 p.
8. KHENE B., SENOUSSI A., ABABSA SMATI F., 2012. L'agrosystème oasien : particularités et stratégie d'évolution, cas de la vallée du M'zab (Algérie) In : *Sécheresse* n°23. PP78-85.
9. KOUZMINE Y., 2005. Les villes sahariennes algériennes et le développement durable. Ville réelle et ville normative In : *Bulletin de la société Neuchâteloise de géographie* n°48. PP 85-103.
10. MADR, 2013 : Recueil des statistiques du secteur agricole de la wilaya de Ghardaïa, période 2000-2013. Direction des services agricoles, ministère de l'agriculture et du développement rural. Ghardaïa (Algérie). 52p.
11. MAZOYER M., ROUDART L., 1997. Pourquoi une théorie des systèmes agraires ? *Cahiers Agricultures* n°6 vol 6 (1997). http://www.jle.com/e-docs/00/00/64/AE/article.phtml

Quelle intégration de l'Algérie dans le développement durable ? Un essai d'analyse à partir d'indicateurs statistiques*

What integration of Algeria in sustainable development ? An analytical test using statistics indicators

Rédha Younes BOUACIDA (*)
Université du 20/08/1955-Skikda; Algérie,
CAE-CERGAM, AMU, France

Résumé : L'objectif de cet article est de traiter la question de l'intégration de l'Algérie dans le développement durable. Nous nous interrogeons ici sur l'efficacité des politiques algériennes de développement durable mises en place depuis une quinzaine d'années. Pour ce faire, nous avons utilisé un ensemble d'indicateurs statistiques pour chacune des trois démentions du développement durable. Les résultats de ce travail de recherche ont démontré entre autres, que les progrès vers la voie du développement durable en Algérie sont encore moyens. En effet, la culture de développement durable semble encore peu présente au sein de la société algérienne. De ce fait, les pouvoirs publics ont le rôle de mieux informer et plus sensibiliser les entreprises, les organismes publics et les citoyens sur les questions environnementales.

Mots clés : Politiques de Développement Durable, Indicateurs de Développement Durable, Performances Environnementales, Pays en Voie de Développement, Dimension Environnementale.

Jel Classification Codes : Q38, Q42, Q51, Q56, Q59.

Abstract: The objective of this paper is to address the issue of Algeria's integration into sustainable development. We question here the effectiveness of the Algerian policies of sustainable development implemented in the last fifteen years. To do this, we used a set of statistical indicators for each of the three dimensions of sustainable development. The results of this research have shown, among other things, that progress towards sustainable development in Algeria is still moderate. Indeed, the culture of sustainable development seems to have little presence in Algerian society. As a result, public authorities have the role of better informing and sensitizing businesses, public bodies and citizens on environmental issues.

Keywords: Policies for Sustainable Development, Sustainable Development Indicators, Environmental Performance, Developing Countries, Environmental Dimension.

Jel Classification Codes : Q38, Q42, Q51, Q56, Q59.

I- Introduction:

La crise économique qui a précédé le choc pétrolier de 1973 et l'achèvement des trente glorieuses pour les économies développées, a été un point tournant dans la manière de penser et de théoriser le développement [1]. Les critiques envers ce modèle de développement consumériste et provoquant des dommages à l'environnement, ont nourrit l'apparition d'une nouvelle idéologie dans les années 1980 pour concevoir le développement que l'on qualifie aujourd'hui de durable, soutenable ou viable. Cette prise de conscience d'associer l'environnement et le développement a commencé à apparaitre à travers les textes tels que la Stratégie mondiale de conservation de la nature (1980), le rapport Brundtland « notre avenir à tous » (1987), et la déclaration de Rio (1992).

Depuis, l'apport du développement durable, un concept avec ses différentes dimensions, économiques, sociales et environnementales, mais aussi culturelles et spatiale[2] est une nouvelle vision du développement respectueux de l'environnement, de l'exploitation rationnelle des ressources naturelles, et qui répond aux besoins du présent

eMail : **(*)** Redha.younes.bouacida@gmail.com

sans compromettre la capacité des générations futures de répondre à leurs propres besoin.

Du coté des pays en voie de développement (PVD), la dimension environnementale se traduit difficilement dans les politiques publiques de développement. Pourtant, les populations de ces pays, notamment les plus pauvres, sont les plus vulnérables en ce quelles sont exposés aux risques environnementaux dont les effets sont souvent irréversibles. Compte tenu leur croissance et leur structure de consommations majoritairement carbonées, les PVD présentent des enjeux majeurs dans le régime du changement climatique. La croissance de leurs émissions de gaz à effet de serre (GES) implique d'appuyer leurs efforts de contribution de lutte contre les changements climatiques. De ce fait, les PVD ont désormais un rôle important dans les négociations internationales sur les questions climatiques[3]. Cependant, les discours, les négociations et les coopérations internationales sur les objectifs du développement durable ont montré la réticence de certains pays du Nord en termes de politiques économiques et les conflits d'intérêt qui se nouent autour des ressources naturelles et des changements climatiques. L'absence de cohérence entre les discours et les pratiques en terme de développement durable a réduit l'efficacité de la coopération mondiale, et les pays du Sud restent méfiants face à l'enthousiasme de certains pays du Nord pour la durabilité du développement (depuis le protocole de Kyoto (1997) et les conclusions de la conférence de Bali (2008), les PVD ont été associés dans la lutte contre le changement climatique notamment à travers le Mécanisme pour un Développement Propre (MDP). Toutefois, la légitimité de ce mécanisme, par exemple au sein des pays d'Asie du Sud-Est et Orientale est contestée au profit des intérêts nationaux)[4].

Les questions liées au développement durable semblent donc compliquer la situation des PVD en rendant ce processus de développement plus couteux (d'où l'exigence de ces pays de bénéficier d'un appui financier et technologique des pays industrialisés pour résoudre les problématiques environnementales). Néanmoins, en dépit de toutes les contraintes liées à ce (nouveau) modèle de développement, certains PVD ont affiché leur volonté et engagement pour garantir une stratégie de croissance et de développement en faveur de la protection de l'environnement et de la lutte contre le réchauffement climatique.

Dés le début de négociations des conférences internationales des Nations Unies sur l'environnement et le développement durable, l'Algérie, dont la croissance économique est tirée par le secteur des hydrocarbures qui fournit l'essentiel des exportations (97%) et une grande partie des recettes de l'État (70%), a été partie prenante de ce processus. En effet, elle a signé en 1993 la Convention Cadre des Nations Unies sur les Changements Climatiques (CCNUCC) élaborée au Sommet de la Terre à Rio, a adhéré au Protocole de Kyoto en 2005, et a ratifié l'ensemble des conventions climatiques internationales. L'Algérie a marqué ainsi sa volonté de participer à l'effort mondial de lutte contre les changements climatiques et s'attaquer aux problèmes environnementaux. Elle a associé les principes de développement durable en y intégrant les questions environnementales dans sa stratégie globale de développement, à travers son engagement politique dans un souci de maintenir l'équilibre entre les impératifs de son développement socio-économique et la préservation de l'environnement.

II. Objectifs et méthodologie du travail de recherche:

Dans beaucoup de pays en voie de développement, la prédominance des problèmes de croissance et du développement économique ont souvent relégué à un second plan ceux relatifs à la prise en compte de l'environnement dans les politiques économiques.

Cependant, certains de ces pays comme l'Algérie, ont pris en compte les questions environnementales dans leur stratégie globale de développement.

L'objectif de cet article est de traiter la question de l'intégration de l'Algérie dans le développement durable. Pour ce faire, la méthodologie de recherche est basée sur l'utilisation d'un ensemble d'indicateurs statistiques pour chacune des trois dimensions du développement durable (économique, sociale et environnementale). L'analyse que nous avons développé est basée sur les statistiques officielles des instituions internationales et algériennes ainsi que sur une revue d'articles. Dans la troisième partie, ce travail de recherche présente la stratégie de développement durable en Algérie, à travers les politiques environnementales et les mesures principales. La quatrième partie est centrée sur l'utilisation d'un ensemble d'indicateurs statistiques de développement durable pour évaluer l'efficacité des politiques algériennes mises en place depuis une quinzaine d'années (résultats et discussions). La cinquième partie expose la conclusion de cette contribution.

III. La stratégie de développement durable en Algérie:

Depuis 2000, l'Algérie a adopté une stratégie de développement durable reposant sur différents axes. Il s'agit de politiques mises en place d'une façon progressive, à travers des instruments de planifications et d'actions qui concernent notamment la gestion de ses actifs naturels et la lutte contre la pollution, des choix économiques et sociaux, et l'implication des différents acteurs de la société au processus de développement soutenable.

III.1. Les Politiques environnementales:

Les politiques environnementales en Algérie sont pilotées par le Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement (MATE), créé à cet effet en 2000. Le pays dispose aussi d'un réseau d'organismes sous tutelle pour coordonner sa politique, dont le plus important est certainement l'Observatoire National de l'Environnement (ONE) créé en 2002, et qui gère les réseaux d'observation et de mesure de la pollution et de surveillance des milieux naturels. Cette politique est relayée au niveau régional pour le contrôle et le suivi des programmes environnementaux, et au niveau local par des services décentralisés qui jouent un rôle important dans sa mise en œuvre. Ainsi, les pouvoirs publics algériens ont instauré des politiques en faveur l'amélioration de la santé et la qualité de vie des populations, la conservation du patrimoine écologique, la réduction des pertes économiques et l'amélioration de la compétitivité, et enfin la lutte contre le réchauffement climatique. Ces actions ont été appuyées par la création de plusieurs organismes publics pour accompagner et consolider les politiques sur le terrain.

En 2002, l'Algérie a lancé le premier Plan National d'Action pour l'Environnement et le Développement Durable (PNAE-DD, 2002-2012). Il vise à renforcer le cadre législatif et réglementaire du développement durable, intégrer le concept de durabilité dans les différents programmes de développement, réduire la pauvreté, et associer les différents acteurs économiques et les populations à ce plan d'action à travers la sensibilisation vis-à-vis la protection de l'environnement.

Un Plan National d'Adaptation aux Changements Climatiques (PNA-ACC) a été mis en place pour la période 2003-2013. L'objectif étant de lutter contre l'érosion environnementale, et participer à l'effort international de la réduction des émissions de gaz à effets de serre dans l'atmosphère.

Le plan de développement quinquennal (2010-2014) renouvelle la prise en compte de toutes les questions relatives à la biodiversité, la dégradation des sols, la gestion de

l'eau, la gestion des déchets, la protection du littoral, et la maitrise des rejets polluants du secteur énergétique.

Le Schéma National d'Aménagement du Territoire (SNAT) et le Programme de Développement des Energies Renouvelables et l'Efficacité Energétique (PDEREE) qui couvrent la période 2010-2030, sont la continuité des programmes précédents pour la réduction des émissions de carbone, le développement des énergies renouvelables et de l'efficacité énergétique, ainsi que la préservation des ressources naturelles.

Enfin, en 2013, un Plan National Climat (PNC) a relayé les plans précédents, et vise notamment à l'adaptation des infrastructures industrielles aux règles et normes environnementales internationales et la promotion du secteur des énergies renouvelables.

III.2. Les mesures principales:

Les émissions de gaz à effet de serre : la consommation d'énergie qui repose majoritairement sur les combustibles fossiles en pétrole et gaz (99%) constitue la source principale des rejets polluants en Algérie. Les quantités importantes des GES et principalement le dioxide de carbone (CO_2) qui sont rejetées dans l'atmosphère proviennent des secteurs des transports (44%), le résidentiel et le tertiaire (34%), et l'industrie (14%)[5]. Dans le cadre de la lutte contre la pollution industrielle, le MATE a introduit des mesures coercitives avec le renforcement des valeurs limites des rejets industriels, notamment la réduction drastique des gaz torchés du secteur des hydrocarbures, et des mesures qui incitent les entreprises à recourir aux normes environnementales internationales dans leurs activités économiques (management environnementale, responsabilité sociétale…). Ces actions ont été appuyées par l'introduction progressive d'une fiscalité écologique basée sur le principe de « pollueur payeur », afin d'encourager les opérateurs économiques à maîtriser leur impact sur l'environnement et une utilisation efficace des ressources naturelles. Concernant le secteur résidentiel, des mesures ont été introduites en 2011 dans le cadre du Programme National de Maîtrise de l'Energie (PNME), notamment l'introduction de l'isolation thermique des bâtiments pour promouvoir une consommation énergétique rationnelle. Aussi, pour lutter contre les atteintes à l'environnement liées aux transports urbains, l'Algérie a opté progressivement ces dernières années en faveur des modes de transport plus économes en énergies, en privilégiant le développement des transports urbains collectifs aux moyens circulant avec une énergie électrique (ceci a concerné dans un premier temps les grandes villes, projets pilotes, et va s'étendre à terme, à l'ensemble des autres villes du pays).

Les énergies renouvelables : la diversification du bouquet énergétique en Algérie constitue un axe important dans la politique de lutte contre le changement climatique. Le programme des énergies renouvelables (ER) mis en place ces dernières années permettra selon les décideurs politiques d'augmenter la part des ER dans la consommation énergétique à hauteur de 14% d'ici 2020. C'est un défi majeur aux enjeux environnementaux et à la problématique de préservation des ressources naturelles. Pour subvenir aux besoins énergétiques du pays qui devraient doubler à l'horizon 2020, la politique en faveur le développement des énergies renouvelables sera appuyé en grande partie par la filière solaire. Avec son immense Sahara et un ensoleillement très élevé, l'Algérie dispose de l'un des meilleurs potentiels solaires au monde. C'est une opportunité pour couvrir la demande énergétique intérieure, et augmenter ainsi la part des énergies vertes dans la consommation totale, mais aussi devenir un futur tremplin du marché

régional en énergie solaire, et de fait l'implantation d'industries créatrices d'une nouvelle richesse pour le pays. A ce titre, depuis 2008 l'Algérie participe au Plan Solaire Méditerranéen (PSM) pour le développement de la filière solaire et éolienne. Aussi, en 2009, une coopération avec l'Allemagne a été conclue pour la construction de la première tour thermique dans le monde, et qui devrait permettre à l'Algérie de produire d'ici 2030 un tiers de ses besoins énergétiques à partir de ressources renouvelables. Enfin, depuis 2011, l'Algérie dispose de sa première centrale hybride solaire-gaz, dont 20% est d'origine solaire[6].

La biodiversité : l'Algérie renferme une diversité taxonomique, éco systémique et paysagère importante. Cette richesse de la biodiversité s'explique par l'étendu de son aire géographique, du nord méditerranéen vers le sud saharien, où on y rencontre des zones côtières, humides, montagneuse, forestières, steppiques et sahariennes. Cependant, des menaces et des dégradations pèsent sur cette diversité biologique à cause de la sécheresse, la désertification, les incendies, les pollutions, l'expansion démographique et l'urbanisation, la destruction et/ou la surexploitation des ressources biologiques... L'Algérie a intégré les objectifs de la Convention sur la Diversité Biologique (CDB) des sommets de Rio et de Nagoya qui sont à l'origine de sa politique globale pour la biodiversité. Elle a définit en 1997 une stratégie et un plan d'action national et a élaboré en 2002 une politique afin de réduire les menaces à la biodiversité. L'engagement s'est renouvelé par un nouveau plan d'action pour la période 2011-2020. Les actions déployées concernent principalement la lutte contre la désertification et l'avancée du désert menaçant le nord du pays à travers le projet du barrage vert, la réduction des pertes des habitats naturels, la dépollution du milieu marin et la protection et la valorisation du littoral, la gestion de l'eau, la sauvegarde des aires protégées et des espaces verts, la protection des ressources biologiques, et la valorisation des ressources rares sahariennes comme l'eau fossile.

L'effort de Recherche et Développement (R&D) : le soutien aux activités de recherche et développement et d'innovation fait partie des trajectoires de développement durable, dans la mesure où le développement de techniques respectueuses de l'environnement et la valorisation économique et sociale de savoir-faire constituent une capacité d'adaptation pour l'avenir. En Algérie, depuis 1998 et la loi d'orientation et de programme à projection quinquennale sur la recherche scientifique et le développement technologique, le développement des activités de R&D et d'innovation s'inscrit dans une stratégie globale pour construire une économie du savoir. Ainsi, une attention particulière est accordée au secteur de la recherche scientifique et technologique en lui accordant des moyens plus importants par rapport au passé. Dans ce contexte, le MATE finance des projets de recherche sur les questions liées à la préservation et la valorisation de la diversité biologique et les biotechnologies appliquées à l'environnement. Outre les programmes de recherche qui existait en Algérie, le lancement en 2010 des Programmes Nationaux de Recherche (PNR) dont une partie prenne en compte les thématiques liées de façon directe ou indirecte au développement durable.

La santé et qualité de vie : dans la mesure où la santé est intrinsèque au développement durable, une politique dans ce contexte doit garantir à l'être humain l'accès aux soins, mais aussi de vivre bien et en bonne santé, notamment à travers la prévention vis-à-vis la détérioration de l'environnement. Dans cette perspective, les principaux objectifs du PNAE-DD mis en place par les pouvoirs publics algériens en 2002 sont l'éradication de la pauvreté et l'amélioration de la santé et la qualité de vie des citoyens.

Ces mesures ont été prises dans un contexte ou la pauvreté touchait près du quart de la population algérienne. Dans les zones urbaines, la population pauvre soufrait des problèmes de santé liés au logement précaire, l'accès difficile à l'eau potable, l'exposition aux pollutions industrielles et aux eaux usées. Un constat semblable régnait dans les zones rurales puisque c'est toujours la catégorie pauvre de la population qui s'exposait le plus à la dégradation de l'environnement et aux risques climatiques. Aussi, une politique de libéralisation partielle du système de santé a été instaurée ces dernières années en Algérie afin de promouvoir l'émergence de marché de la santé et améliorer ainsi l'efficacité productive des secteurs sanitaires.

La sensibilisation et l'éducation environnementale : en 2002, une stratégie d'Éducation à l'Environnement et au Développement Durable (EEDD) a été instaurée en Algérie. C'est un protocole d'accord signé entre le ministère de l'éducation nationale et le ministère de l'environnement pour l'introduction de « l'éducation à l'environnement » dans les cursus de formation scolaire et la création d'activités complémentaires à travers les clubs verts des établissements d'enseignement. Aussi, des compagnes de sensibilisation aux problèmes environnementaux sont menées en faveur des différents acteurs de la société. C'est ainsi qu'aux moyens de l'État, des thèmes autour des changements climatiques, des gestes éco-responsables, des effets de la pollution de l'air sur la santé, la préservation des ressources.. sont abordés et débattus.

Ainsi, depuis une quinzaine d'années, les enjeux de développement durable en Algérie ont été intégrés dans des politiques environnementales. Nous allons essayer d'évaluer ces politiques à partir d'un ensemble d'indicateurs statistiques de développement durable.

IV. Les indicateurs de développement durable en Algérie (résultats et discussion):

Depuis la conférence de Rio, le programme Action 21 dans son chapitre 40, a appelé les pays à définir la notion d'indicateurs du développement durable qui « contribuent à la durabilité autorégulatrice des systèmes intégrés de l'environnement et du développement ». A la suite, les organisations internationales (CDD-ONU, PNUE, OCDE, Commission européenne, Banque mondiale…) et de nombreux pays ont beaucoup travaillé afin d'identifier une batterie d'indicateurs qui prendraient au mieux les aspects économiques, sociaux et environnementaux du développement.

Le suivi et l'évaluation des politiques et, en général, la prise de décision en matière de développement durable repose désormais sur un ensemble d'indicateurs statistiques. Cependant, le fait que les pays n'ont pas tous les mêmes politiques de développement durable, il est difficile de se baser sur des ensembles d'indicateurs tous établis. De ce fait, ces indicateurs doivent être mis en relation avec les thèmes de la politique et la stratégie d'un pays.

Nous utiliserons une des méthodes de mesure les plus courantes qui consiste à sélectionner un certain nombre d'indicateurs pour chacune des trois démentions du développement durable. Il s'agira d'indicateurs phares qui couvrent les trois objectifs transversaux du développement durable, des indicateurs composites obtenus à partir d'un agrégat d'indicateurs individuels pour rendre compte de l'efficacité économique, l'équité sociale, et la durabilité de l'environnement, et enfin des indicateurs globaux qui s'inscrivent dans une démarche de mesure exclusivement comptable de la performance économique en y intégrant l'environnement.

VI.1. Les indicateurs phares:

Les émissions de gaz à effet de serre : l'Algérie n'avait pas d'engagement quantifié de réduction de ses émissions de GES en ratifiant le protocole de Kyoto, cependant elle a déployé des efforts afin de maitriser ses émissions dans le cadre de la lutte mondiale contre le réchauffement climatique. En 2012, en Algérie, les émissions de CO_2 (qui font partie des émissions agrégées des six gaz à effet de serre considérées par le Protocole de Kyoto :CH4, N_2O, PFC, HFC et CO_2 ; la combustion d'énergie fossile est responsable de plus de 80% des émissions de CO_2 dans le monde) dues à la combustion d'énergie s'élèvent à 114 million de tonnes, soit environ deux fois supérieure à 1995. Les émissions de CO_2 dues à la combustion d'énergie rapportées à la population sont de 2,97 tonnes de CO_2/habitant (t CO_2/hab), soit une fois et demi supérieure à 1995 (Graphique 1). Les émissions par habitant en Algérie sont supérieures à la moyenne en Afrique (1 t CO_2/hab), et inférieures à la moyenne dans la région du Moyen-Orient (7,6 t CO_2/hab) et dans le monde (4,5 t CO_2/hab). Les principaux secteurs polluants en Algérie sont : transports (49%), résidentiel et tertiaire (31%), et industriel (12%)[7]. Avec une consommation énergétique finale qui a augmenté avec un taux de croissance moyen de 6,5% par an sur la période 2000-2012[8], et une très faible part des énergies propres (comme on le verra par la suite) l'Algérie à du chemin à faire pour pouvoir maitriser ses émissions polluants.

Les énergies renouvelables : en Algérie, le bouquet énergétique est encore très peu diversifié. Sur la dernière décennie, la part des ER dans le bilan énergétique n'a pas évolué et reste très faible, et ne représente aujourd'hui que 0,11% (Graphique 2). La part des ER du mix électrique est très faible aussi et ne représente que 0,7%, se situant ainsi loin de la moyenne de la zone de l'Afrique du Nord à 6,5%. La production électrique d'origine renouvelable en Algérie est partagée entre le solaire et l'hydraulique qui représente respectivement 15% et 85% (l'éolien est presque inexistant). Les objectifs mis en place par les pouvoirs publics algériens d'augmenter la part des énergies renouvelable dans la consommation énergétique à un niveau de 14% d'ici 2020 ne seront probablement pas atteints.

L'utilisation rationnelle d'énergie : l'intensité énergétique est une mesure de l'efficacité énergétique d'une économie. Cette dernière qui correspond à une utilisation rationnelle d'énergie (énergie nécessaire pour produire 1000 $ de PIB) permet un découplage entre consommation d'énergie et développement économique. Elle se mesure en en kilogramme équivalent pétrole/dollars (kep/$).

En Algérie, l'intensité énergétique a augmenté de plus d'un point depuis 2000. En 2013, elle a atteint 0,16 kep/$2005 ppa, à un niveau inférieur à la moyenne mondiale (0,20 kep/$2005 ppa) et Africaine (0,25 kep/$2005ppa)[9]. La consommation d'énergie par habitant a nettement augmenté ces dix dernières années, et représente aujourd'hui 1100 kep/hab (moyenne mondiale 1800 kep/hab). Face à une tendance en progression rapide de la consommation énergétique, le programme de l'efficacité énergétique mis en place par les pouvoirs publics algériens depuis 2011 constitue une opportunité afin de renverser cette tendance en faveur d'une utilisation plus rationnelle de l'énergie.

Le taux de croissance du PIB par habitant : la croissance du PIB illustre le dynamisme économique et la grandeur de la richesse d'un pays pour qu'il puisse répondre aux besoins sociaux et environnementaux des générations actuelles et futures. De ce point de vue, le taux de croissance du PIB par habitant à prix constant peut être utilisé comme un

indicateur (même s'il est discutable) pour comparer les situations économiques en terme de revenu.

Entre 2000 et 2013, le PIB réel de l'Algérie par habitant a augmenté en moyenne de 2% par an, contre 3,32% au Maroc, 2,92% en Tunisie et 2,57 en Egypte (Graphique 3). Avec plus de 7500 dollars par habitant (ppa 2005), l'Algérie se place devant le Maroc et l'Egypte mais derrière la Tunisie. En l'absence d'un tissu économique diversifié capable de produire de la richesse, l'économie algérienne reste fortement dépendante des revenus du secteur des hydrocarbures qui représente près de 40% du PIB, et pose la question de la dynamique réelle de la croissance du PIB et l'amélioration des revenus de la population.

L'espérance de vie à la naissance : l'espérance de vie à la naissance est aussi un indicateur de développement durable. Il représente la durée de vie moyenne, soit l'âge moyen du décès, d'une génération d'hommes et de femmes. Cet indicateur est généralement complété par l'espérance de vie en « bonne santé » qui indique le nombre d'années qu'une personne peut s'attendre à vivre sans incapacité.

En Algérie, l'espérance de vie à la naissance s'est allongée depuis 1990 de l'ordre de 5 ans pour les hommes et 4 ans pour les femmes. Elle est de 69 ans pour les hommes et 73 ans pour les femmes[10]. L'espérance de vie à la naissance, total, est de 71 ans, identique à celle des pays du Moyen-Orient et de l'Afrique du nord. En Algérie, les écarts se réduisent entre les hommes et les femmes pour l'espérance de vie en bonne santé, respectivement 62 et 63 ans pour l'année 2007 (dernière année disponible).

L'accès à l'emploi et à l'éducation : le développement durable vise également à assurer l'éducation pour tous et à fournir l'emploi à l'ensemble de la population active. L'objectif étant de lutter contre les inégalités et l'exclusion sociale.

En Algérie, le taux d'alphabétisation des jeunes s'est amélioré ces quinze dernières années. Il est passé de 87% en 1998 à 92% en 2012[11]. Même constat pour le taux de scolarisation qui affiche des taux élevés (tableau 1). De ce point de vue, l'Algérie présente un bilan plutôt satisfaisant.

La situation est morose pour l'accès à l'emploi. En dépit d'une amélioration sur la dernière décennie, le taux de chômage en Algérie reste élevé et affiche plus de 10% de la population active[12]. Il touche principalement les jeunes diplômés universitaires (un jeune actif sur quatre). Le taux de chômage de longue durée, c'est-à-dire les personnes en chômage depuis plus d'un an représente 6,5% de la population active. L'emploi précaire (personnes employées en tant qu'aides familiales non rémunérées et travailleurs indépendants) représente près de 30% de l'emploi total[13]. Lutter contre les inégalités de revenus, le chômage (notamment de longue durée), et la pauvreté reste un vrai défit en Algérie. De ce point de vue, en 2013, l'Algérie a été distinguée pour avoir réalisé le premier OMD. Selon le PNUD, elle a enregistré une réduction de la pauvreté (calculé selon le niveau de revenu pouvant procurer des produits alimentaires dont l'apport calorique serait de 2100 calories par jour et par personne) qui est passée de 14,1% en 1995 à 5% en 2008[14] (dernière statistique officielle disponible).

L'évolution de la biodiversité : conformément à sa stratégie environnementale pour la conservation de la diversité biologique, la multitude des zones terrestres protégées en Algérie couvre tous les secteurs écologiques des domaines biogéographiques avec 28 aires protégées (soit près de 34% du territoire national), 23 zones humides et 11 parcs nationaux. Pratiquement tous les parcs naturels nationaux ont été dotés d'un plan de gestion, ce qui a permis d'associer les populations riveraines aux différents programmes de développement, et de fait, limiter les délits causé à ces patrimoines naturels[15]. Les surfaces forestières

protégées n'ont pas connu d'amélioration et ne représentent que 0,60% du territoire nationale. Le même constat pour les zones marines protégées qui représentent 0,40% des eaux du territoire. Concernant le projet du barrage vert lancé au début des années 1970 et qui s'étend de la frontière ouest à la frontière est du pays pour lutter contre la diversification, il a connu un taux de réalisation de 10% seulement. Beaucoup d'efforts restent à accomplir en Algérie pour faire évoluer la biodiversité.

IV.2. Les indicateurs composites:

L'Indice de Développement Humain (IDH) : il s'agit d'un indice composé qui a un objectif de mesurer le niveau de développement d'un pays, sans en rester simplement à son poids économique. Il peut à travers ses trois composantes (santé et longévité, niveau d'instruction, et niveau de vie décent) d'appréhender la dimension sociale du développement durable.

En 2013, l'Algérie est parmi les pays ayant « un indice de développement humain élevé ». Ce dernier s'établit à 0,717, contre 0,682 dans les États Arabes. Avec un taux de croissance annuel moyen de l'IDH de l'ordre de 0,95% par an depuis 2000 (Graphique 4), l'Algérie a gagné 13 places en se classant au 93ème rang sur 187 pays. Cette amélioration de l'IDH est due notamment, à l'amélioration de l'espérance de vie à la naissance et du niveau d'instruction comme nous l'avons souligné plus haut. Toutefois, les disparités entre les femmes et les hommes restent relativement importantes en Algérie. L'indice d'Inégalité du Genre (IIG) est de 0,425 (0,451 au niveau mondial)[16]. L'Algérie a des efforts à réaliser pour surmonter l'obstacle de développement humain.

L'Indice de Performance Environnementale (IPE) : Crée en 2006 par des chercheurs des universités Américaines de Yale et de Columbia, l'Indice de Performance Environnementale « *The Environmental Performance Index, EPI* » est un outil d'évaluation de l'efficacité des politiques environnementales d'un pays. L'IPE couvre deux domaines principaux de politiques : la protection de la santé publique contre les risques environnementaux et la protection des écosystèmes. Cet indice est construit par le calcul et l'agrégation de 20 indicateurs reflétant les données environnementales d'un pays, reliés à chacune des neuf politiques publiques (elles concernent : eau et sanitaire, qualité de l'air, l'impact sur la santé, climat et énergie, pêcheries, biodiversité, ressources en eau, agriculture, et forêts) et qui permettent une évaluation détaillée pour obtenir à la fin une note sur 100.

Dans le récent classement mondial IPE établi en 2014, l'Algérie figure à la 92ème place sur 178 pays, avec un score de 50,08[17]. C'est le 13ème pays arabes en termes de performances environnementales devancé par l'Egypte, la Tunisie et le Maroc classés respectivement aux 50ème, 52ème, et 81ème places au niveau mondial. L'IPE de l'Algérie affiche des scores très élevés pour la qualité de l'air, les subventions agricoles et la réglementation de pesticides. Le score de la mortalité infantile est légèrement au-dessus de la moyenne, et celui de la distribution de l'eau et les conditions sanitaires est très moyen. Cependant, l'Algérie obtient de faibles scores pour le climat et l'énergie, l'habitat naturel et la biodiversité, et les ressources en eaux. Enfin, pour la protection des stocks halieutiques et la couverture des surfaces forestières, les scores sont très faibles (Figure 1). Au cours de ces dix dernières années, le score de l'IPE de l'Algérie ne s'est pas amélioré. Ceci nous donne un aperçu du niveau d'efficacité des politiques environnementale conduites jusqu'ici par les pouvoirs publiques algériens.

IV.3. Les indicateurs globaux:

L'épargne nette ajustée : c'est un indicateur de soutenabilité mis au point par la banque mondiale pour exprimer la variation du capital économique, humain, et naturel d'un pays à l'issue d'un cycle annuel de production. Il est calculé à partir de l'épargne brute, moins la consommation du capital fixe, plus les dépenses liées à l'éducation, moins les dommages causés aux ressources naturelles (énergie, minéraux et forêts) et les dommages causés par la pollution (émission de CO_2 et de particules). L'épargne nette ajustée est renseignée en pourcentage du Revenu National Brut (RNB). Plus elle est élevée, plus le pays dispose d'une capacité de production de revenus et que sa trajectoire de croissance est durable, et inversement.

En Algérie, depuis le début des années 1990, l'épargne nette ajustée est orientée à la hausse. En 2012, elle représente 28,30% du RNB [18], un score qui se situe parmi les meilleures performances mondiales (Graphique 5). Pourtant, un pays fortement dépendant des ressources pétrolières affiche généralement une épargné nette ajustée faible. L'épargne nette ajustée de l'Algérie qui est élevée s'explique par une compensation de l'investissement en capital humain (dépenses d'éducation), et une épargne nette relativement élevée, d'autant que les pollutions sont généralement plus faibles que dans les pays développés. Théoriquement, cela veut dire que l'Algérie est sur une trajectoire soutenable. Cependant, la substituabilité entre le capital produit, l'éducation et les dommages environnementaux doit être prise avec prudence dans la mesure où, un pays pourrait épuiser ses richesses naturelles, mais aussi longtemps que l'investissement en capital est important, l'épargne nette ajustée aura un solde positif sans qu'il n'y aurait de changement dans la richesse.

L'empreinte écologique : pour estimer le niveau de consommation des ressources disponibles lié aux activités humaines et la valeur des actifs écologiques d'un pays, et identifier ainsi les risques associés à ses déficits écologiques, deux indicateurs sont utilisés : l'empreinte écologique et la biocapacité. La différence entre ces deux indicateurs représente la réserve écologique ou le déficit. Les deux indicateurs se mesurent en hectares globaux (gha).

En Algérie, depuis 1995, l'empreinte écologique par habitant a augmenté d'environ 30%, et la biocapacité par habitant est restée pratiquement stable (Graphique 6). En 2011, l'empreinte écologique (1,65 gha/h) est presque égale à l'empreinte écologique moyenne en Afrique. Et avec une biocapacité de 0,5 gha/h (plus de deux fois inférieure à la moyenne en Afrique), le déficit écologique en Algérie représente 1,15 gha/h, ce qui est tout de même très important (70% de l'empreinte) [19]. L'empreinte carbone forme la composante la plus dominante (plus de 36%) de l'empreinte écologique totale en Algérie. Les causes sont principalement l'exploitation des ressources fossiles (pétrole et gaz), et l'efficacité avec laquelle ces ressources sont utilisées.

Si les indicateurs statistiques utilisés ne donnent pas d'informations sur les relations d'interdépendances entre les différentes mesures, ils sont utiles pour suivre les performances en matière de développement durable (un Système de Comptabilité Environnementale et Economique intégrée « SCEE » a été conçu conjointement par plusieurs organisations internationales et adopté comme norme statistique officielle internationale par la commission statistique des Nations Unies en 2012. Il permet de mieux observer les interactions entre l'économie et l'environnement et soutenir ainsi les politiques d'économie verte.

En effet, cette approche pragmatique permet de renseigner sur la stratégie en direction du développement durable autour de plusieurs thèmes (changement climatique, biodiversité, flux des ressources naturelles, pollutions…), et de fait offre des bases sur lesquelles les politiques publics pourront s'appuyer pour avancer.

V. Conclusion:

Dans ce papier nous avons examiné la question de l'intégration de l'Algérie dans le développement durable. Pour rendre compte de l'efficacité des politiques environnementales mises en place depuis une quinzaine d'années, nous avons choisi une liste d'indicateurs statistiques qui ont démontré dans l'ensemble, que les progrès vers la voie du développement durable en Algérie sont encore moyens. Dans un pays en voie de développement tel que l'Algérie où la culture de développement durable est encore peu présente au sein de la société, les pouvoirs publics ont le rôle de mieux informer et plus sensibiliser sur les questions environnementales. Inciter et encourager suffisamment les entreprises et les organismes publics à des comportements responsables permet de promouvoir des modes de consommation et de production durables pour améliorer les performances environnementales et sociales des produits et des procédés de fabrication. Les entreprises pourront ainsi souscrire à des normes environnementales en matière de gestion du capital nature et de gestion des ressources humaines afin d'améliorer leurs performances globales. De fait, elles vont jouer un rôle proactif en faveur du développement durable. Aussi, quand les citoyens deviennent conscients des questions liées à la préservation des ressources naturelles, la lutte contre le réchauffement climatique, et l'amélioration de leur qualité de vie, ils viennent modifier leur rapport avec l'environnement. Au final, le développement durable ne serrait pas uniquement une affaire des politiques, mais s'élargi vers une prise en compte des différents acteurs de la société pour un nouvel ordre social.

- ANNEXES :

Graphique 1: évolution des émissions de CO_2 dues à la combustion d'énergie par habitant en Algérie, au Moyen-Orient et en Afrique (en tonne de CO_2/habitant)

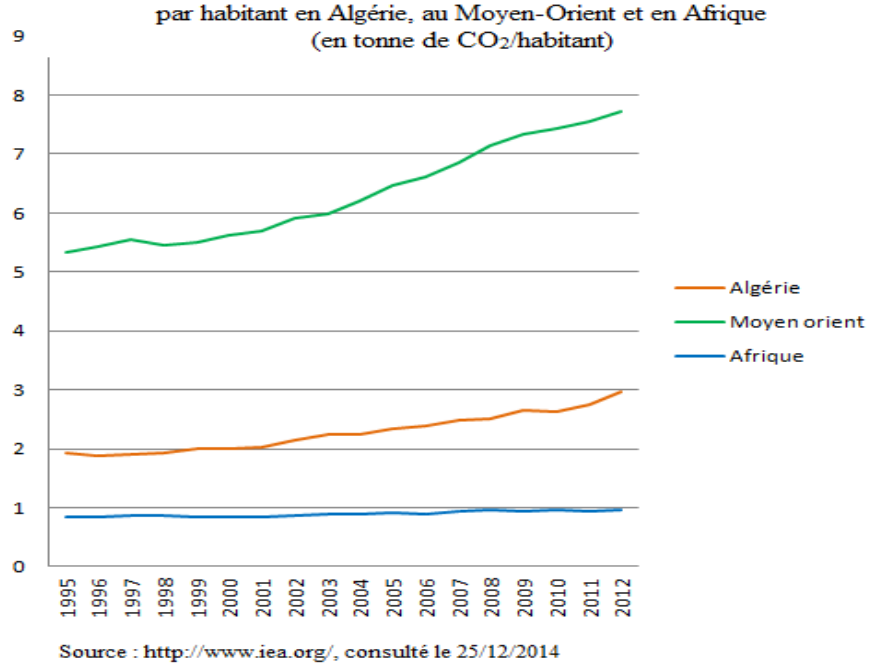

Source : http://www.iea.org/, consulté le 25/12/2014

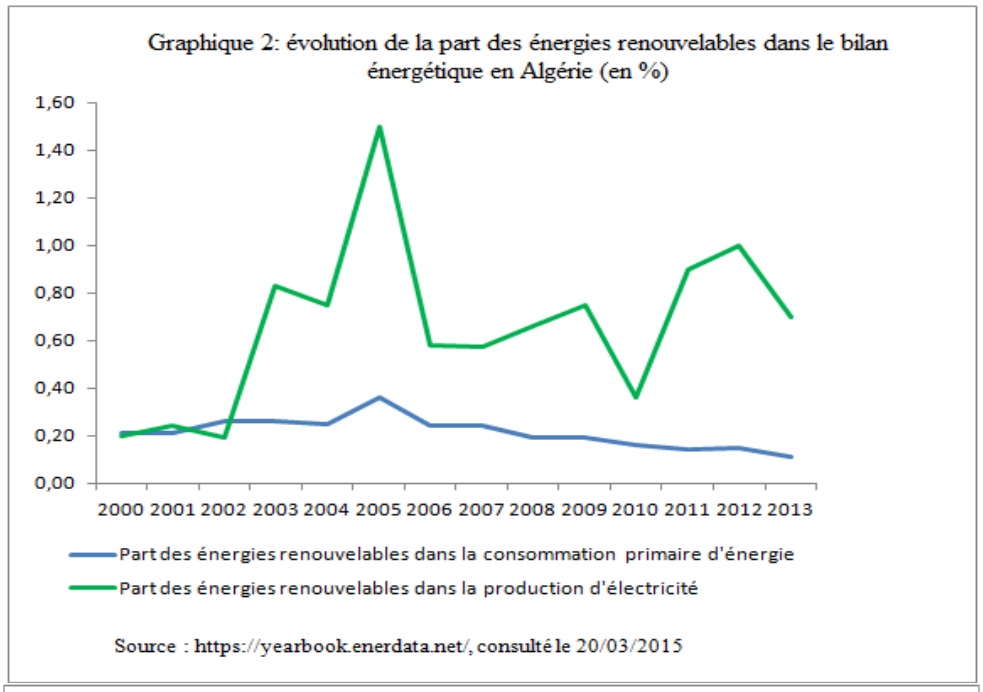

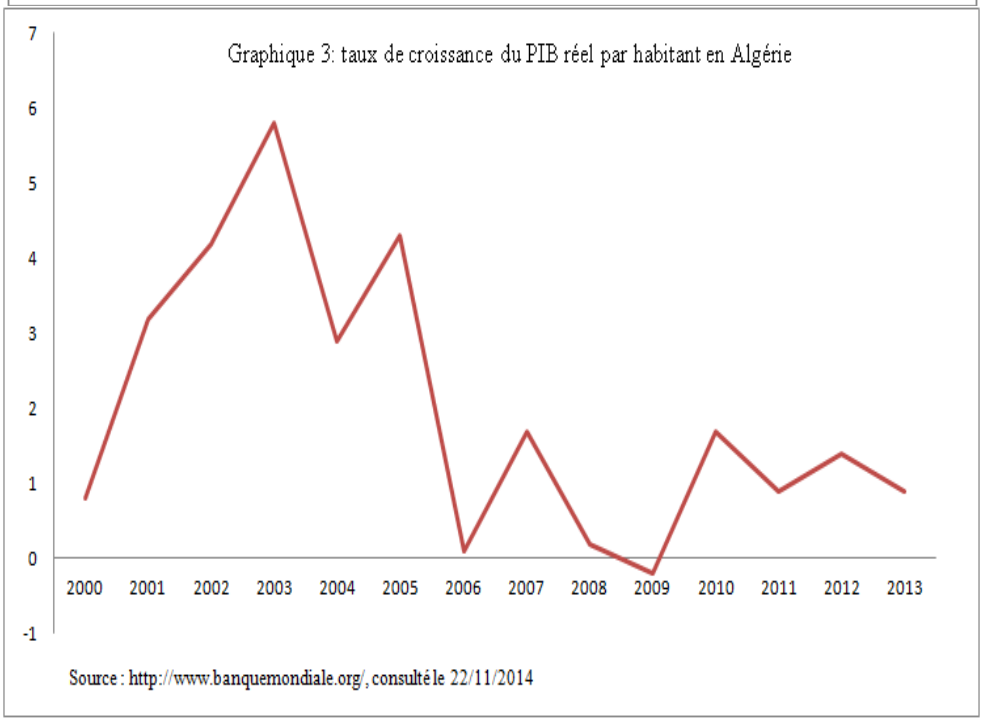

Tableau 1. Indicateurs du niveau d'éducation en Algérie (en %)

Année	1997	2012
Taux de scolarisation dans le primaire	96	97,30
Taux de scolarisation dans le secondaire	68,5	97,60

Source : http:// www.unesco.org/DataCentre/Pages/country-profile.aspx?code=DZA, consulté le 10/12/2014 ; UNESCO, 1999a

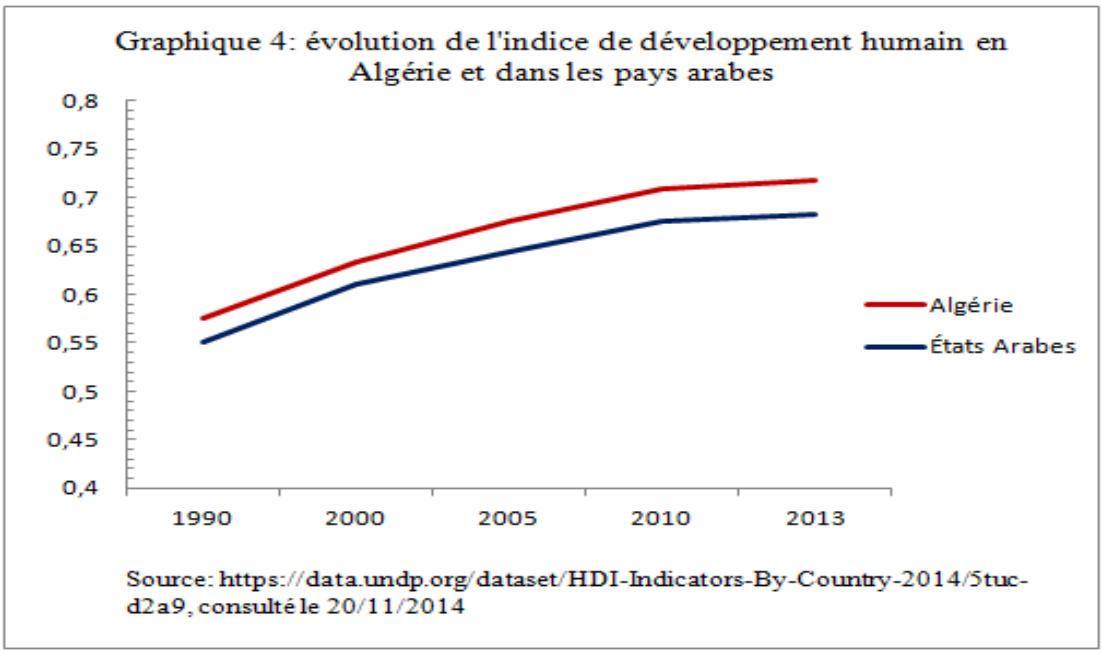

Figure 1: scores de 9 catégories d'indicateurs de performances environnementales sur une échelle de 100 en Algérie, 2014

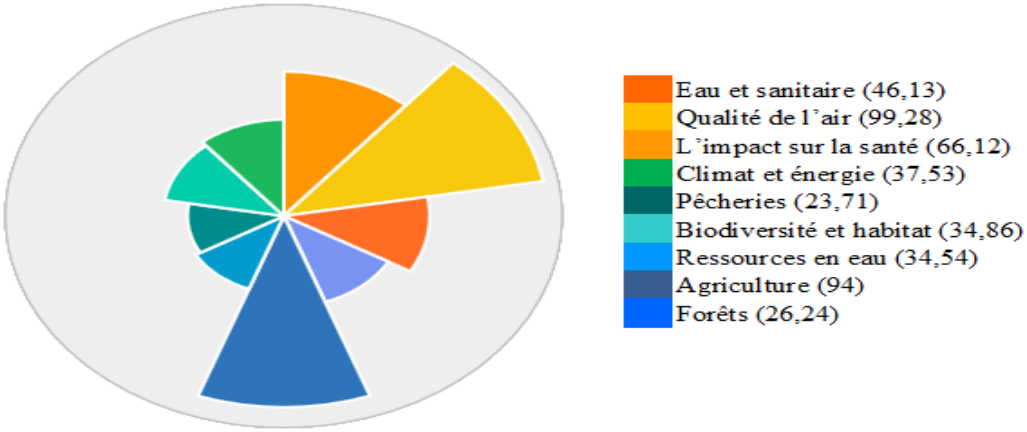

Source : http://epi.yale.edu/epi/country-profile/algeria, consulté le 21/03/2015

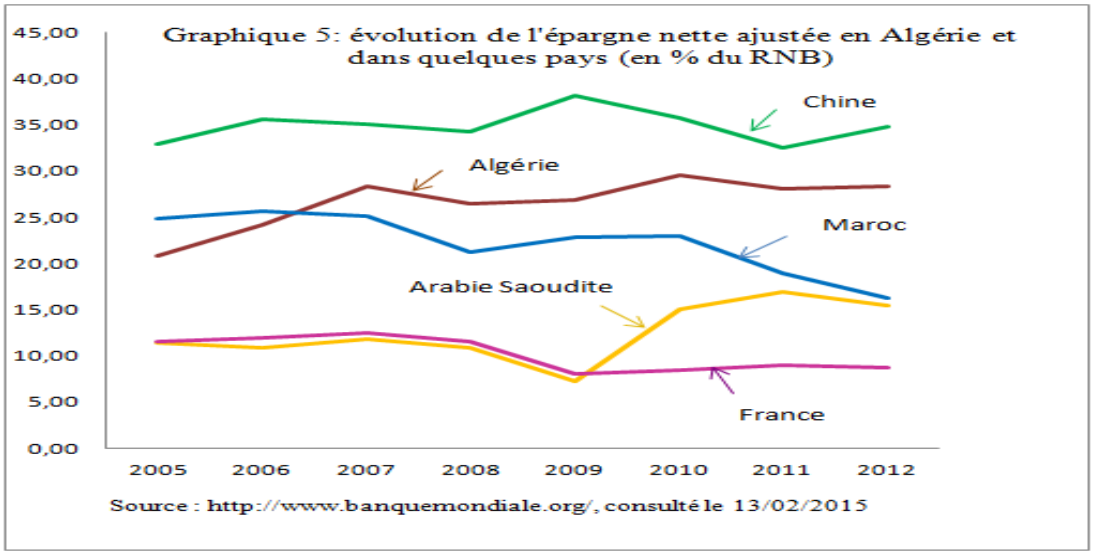

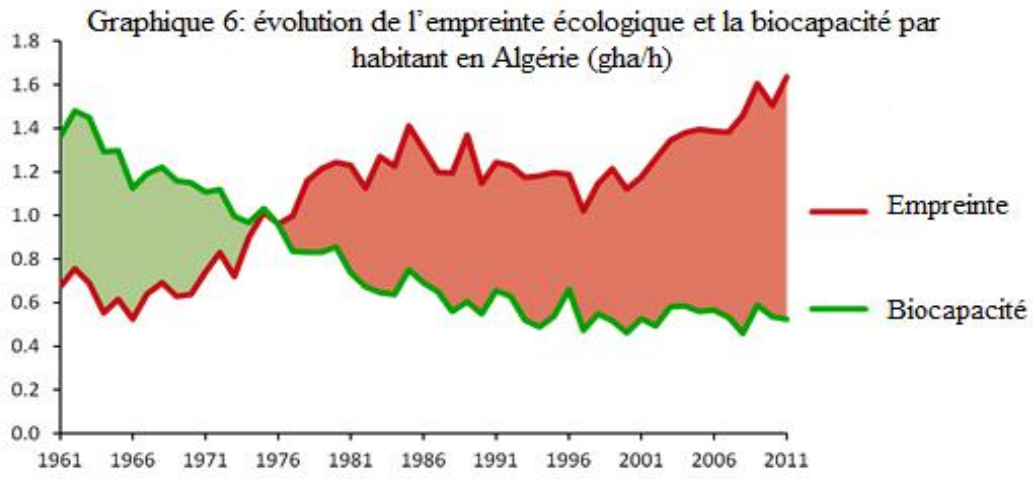

Source: http://www.footprintnetwork.org/en/index.php/GFN/page/trends/algeria/, consulté le 22/03/2015

- Références Bibliographiques:

*. L'auteur tient à remercier les Professeurs Bernard HAUDEVILLE ; CEGAM Aix Marseille Université et Professeur Michel LESOURD ; Université de Rouen pour leurs précieux commentaires et remarques pour l'amélioration de ce travail de recherche.

[1]. Gendron, C., **Émergence de nouveaux mouvements sociaux économiques,** Revue Pour, n° 172, 2001. P.P.175-181.

[2]. Nurse, K., **Culture as the Fourth Pillar of Sustainable Development**, Paper prepared for the Commonwealth Secretariat, London, UK, 2006. & Sachs, I., **L'écodéveloppement, Stratégie pour le XXIe siècle** , Paris, Éditions la Découverte et Syros, 1997.

[3]. Nguyen, N.-T., Ha-Duong, M., Greiner, S., Mehling, M., **Improving the Clean Development Mechanism Post-2012 : A Developing Country Perspective**, Working Papers Series, CIRED, n°19, 2010.

[4]. Lacour, P., Simon, J-C., **Quelle intégration des pays en développement dans le régime climatique ? Le Mécanisme pour un Développement Propre en Asie**, Développement durable et territoires, Vol 3, n° 3, 2012. http:// www.developpementdurable.revues.org/, consulté le 03/03/2015.

[5]. Agence Nationale pour la Promotion et la Rationalisation de l'Utilisation de l'Energie, **Consommation énergétique finale de l'Algérie**, 2012. http:// www.aprue.org.dz/publications.html, consulté le 22/02/2015.

[6]. Ministère de l'énergie, **Programme des énergies renouvelables et de l'efficacité énergétique**, 2011. http://www.mem-algeria.org, consulté le 20/01/2015.

[7]. Agence Nationale pour la Promotion et la Rationalisation de l'Utilisation de l'Energie, **Consommation énergétique finale de l'Algérie**, 2012. http:// www.aprue.org.dz/publications.html, consulté le 22/02/2015.

[8]. Agence Nationale pour la Promotion et la Rationalisation de l'Utilisation de l'Energie, **Consommation énergétique finale de l'Algérie**, 2012. http:// www.aprue.org.dz/publications.html, consulté le 22/02/2015.

[9]. Enerdata, **Word statistics of energy intensity**, 2013. https://yearbook.enerdata.net/#energy-intensity-GDP-by-region.html, consulté le 20/03/2015.

[10]. Word Health Organization, African Health Observatory, 2012. http:// www.aho.afro.who.int/fr/node/1426, consulté le 06/03/2015.

[11]. UNUSCO, **General information of education in Algeria**, 2012, http:// www.unesco.org/DataCentre/Pages/country-profile.aspx?code=DZA, consulté le 10/12/2014.

[12]. Office Nationale des Statistiques, **Activité, emploi et chômage**, 2014, http://www.ons.dz/-emploi-et-chomage-au-Quatrieme,56-.html, consulté le 10/06/2015.

[13]. PNUD, **Rapport sur le développement humain**, 2014, http://www.undp.org/sites/default/files/hdr14-report-fr.pdf, consulté le 20/11/2014.

[14] . PNUD, **Réduire l'extrême pauvreté et la faim, où sommes nous ?**, 2012, http://www.dz.undp.org/content/algeria/fr/home/mdgoverview/overview/mdg1.html, consulté le 11/04/2015.

[15]. Laour, S., **État de la biodiversité en Algérie**, Colloque : L'efficacité des évaluations environnementales dans l'atteinte des objectifs du développement durable-Application à la gestion de la biodiversité, 20 octobre, 2010, Paris.

[16] . UNUSCO, **General information of education in Algeria**, 2012, http://www.unesco.org/DataCentre/Pages/country-profile.aspx?code=DZA, consulté le 10/12/2014.

[17]. Environmental Performance Index, **EPI-Country Rankings**, 2014, http://epi.yale.edu/epi/country-profile/algeria, consulté le 13/02/2015.

[18] . Banque mondiale, **Statistiques mondiales sur l'épargne nette ajustée** , 2012, http://www.banquemondiale.org/, consulté le 24/05/2015.

[19] . Global FootPrint Network, **Footprint of Algeria**, 2015, http://www.footprintnetwork.org/en/index.php/GFN/page/trends/algeria/, consulté le 22/03/2015.

Les déterminants de la localisation des activités industriels dans la wilaya de Boumerdès: Approche économétrique avec modèle de comptage

The determinants of industrial activities location in the province of Boumerdes: econometric approach with count data model

Brahim DJEMACI (*) & Nacira CHIKH (**) & Djouher ROMANE
Faculté des sciences économique, gestion et sciences commerciales
Université M'hammed Bougara, Boumerdes- Algérie.

Résumé : Cet article vise à déterminer les facteurs qui peuvent influencer le choix de la localisation des entreprises au niveau de la wilaya de Boumerdès. Sur la base des données de l'année 2011, nous avons utilisé un modèle de poisson adapté aux données de comptage qui a montré une surdisperssion de la variable dépendante corrigée par un modèle binomial négatif. Les résultats montrent que les variables explicatives significatives du choix de la localisation des entreprises dans la wilaya de Boumerdes sont la densité démographique, la distance par rapport au capital, et le prix du foncier.

Mots clés : Localisation Industrielle, Model de Comptage, Économie Régionale.

Jel Classification Codes : O14, O25, O31, L52, F23.

Abstract: This article aims to identify factors that may influence the choice of business location at the wilaya of Boumerdes. Based on data of the year 2011, we used a model adapted to the count data that showed an overdispersion of the dependent variable corrected by a negative binomial model. The results shows that significant predictors density, distance from capital, land prices.

Keywords: Industrial Location, Count Data Model, Regional Economics.

Jel Classification Codes : O14, O25, O31, L52, F23.

I- Introduction:

La base d'une activité industrielle est les ressources naturelles qui se diversifient par leurs distributions spatiales. Le choix de la localisation des activités industrielles dépend de plusieurs approches notamment l'approche qui vise de maximiser le profit. Cette dernière approche n'est pas souvent réalisable si les lieux de la localisation ne fournissent pas autres facteurs d'attractivité. La localisation des industries dans des espaces précis peut avoir un impact positif et/ou négatif sur l'activité économique. Elle permet de créer une qualité industrielle qui aide à l'accélération du processus d'industrialisation. Et en même temps, elle mit en place une sphère de concurrence. En revanche, elle augmente l'écart économique entre les différentes régions.

Dans ce contexte, plusieurs chercheurs ont essayé d'analyser ce champ étude selon des visions différentes: les déterminants du choix de la location ; les inégalités spatiales entre les régions...etc. Somik et Chakravorty en 2005, ont étudié la question de la localisation industrielle et les inégalités spatiales en Inde. L'étude montre que ces deux problèmes sont la cause principale des inégalités en termes de revenu dans les pays en développement. Ils ont concentré leur étude sur les facteurs de variation spatiale : les facteurs relatifs aux coûts pour les entreprises ; les facteurs influençant les décisions de l'implantation des nouvelles unités. Les auteurs ont montré que la diversité industrielle locale (huit secteur dans leur étude) est l'un des facteurs ayant des effets significatifs sur la

eMail : **(*)** Brahim.djemaci@gmail.com & (**) Chikhe.nacira@gmail.com

structure des coûts des entreprises. Et ils ont montré que les nouveaux investissements industriels du secteur privé en Inde sont biaisés en faveur des industries existantes et des districts côtiers alors que les investissements industriels de l'Etat (en profond déclin après les réformes structurelles) sont beaucoup moins biaisés vers ces districts. Les auteurs concluent que les réformes structurelles entraînent une augmentation des inégalités spatiales en niveau de l'industrialisation et, par conséquent, le revenu[1]. En 2007, Badri a effectué une méta-analyse sur un total de 95 articles traitant la question des facteurs de la localisation industrielle. Il conclut que quatorze facteurs sont indispensables pour le choix du site : le transport, la main-d'œuvre, les matières premières, les marchés, les sites industriels, les services publics, l'attitude du gouvernement, la structure fiscale, le climat, et de la communauté. En outre, pour le choix de localisation au niveau internationale, quatre facteurs se sont identifiés : la situation politique des pays étrangers, la concurrence mondiale, la réglementation législative et les facteurs économiques[2].

La réalité de l'industrie algérienne se caractérise par des projets industriels du secteur public et du secteur privé. Le choix de la localisation industrielle des acteurs publics et davantage des acteurs privés est déterminé par la situation économique, politique et sociale dans un but de réaliser un équilibre entre les différentes régions. Cependant, cette localisation s'inscrit dans une approche de planification d'un côté, et de non-planification d'autre coté, ce qui à engendrer à un déséquilibre dans le développement des régions.

Pour répondre à notre problématique, à savoir les déterminants de la localisation industrielle dans la wilaya de Boumerdès sur la base d'une approche économétrique utilisant les modèles des données de comptage (modèle de poisson et modèle binomial négatif). L'objectif est de déterminer les facteurs qui sont susceptible d'influencer le choix des firmes à s'installer dans une zone et non pas dans une autre. Ces facteurs peuvent être la distance par rapport à la capitale, le prix du foncier équipé et non équipé,…etc. Notre article s'articule en trois parties. Nous présentons dans la première partie le cadre théorique des choix de la localisation. Dans la seconde partie nous exposons l'ensemble des facteurs qui peuvent influencer la décision de la localisation d'une firme. L'étude empirique sera présentée dans la troisième partie. A la fin, nous conclurons notre article.

II. Cadre théorique:

Le choix de la localisation est considéré comme un élément important de la distribution spatiale de l'activité industrielle. Plusieurs économistes ont développé des théories pour expliquer le phénomène de la localisation des firmes. Ce dernier se caractérise par une complexité dans ses composantes : l'introduction des coûts, les caractéristiques géographiques de la zone, les consommateurs,…etc. Les travaux d'Alfred Weber (1929) sont considérés comme la référence dans ce domaine[3]. Ces travaux ont connu ensuite plusieurs modifications voir Lösch, 1948[4] ; Hoover, 1948[5] ; Izard, 1956[6].

Avant de présenter ces théories, nous présentons un aperçu sur quelques concepts. Nous entendons par localisation industrielle tout espace géographique bien définie qui est réservé pour une activité industrielle afin que les firmes maximisent leurs profits. La différence entre les zones géographiques donne une différence en matière d'activité industrielle. Donc, la localisation est le résultat d'un ensemble des facteurs stratégiques, sociaux, géographiques, naturels et civiques[7]. El-Tijani 1987 a résumé les objectifs d'une localisation industrielle en onze points notamment: l'amélioration de la situation socioéconomique des différents catégories ; le développement rapide des différentes

régions ; la réalisation d'une dispersion et à une distribution des industries sur l'ensemble de territoire ; la suppression des écarts socio-économiques entre les zones urbaine et le zones rurales ; …etc.[8].

II.1. La théorie de la localisation industrielle (Alfred Weber, 1909):

Le livre d'Alfred Weber sur la théorie de la localisation des industries (1909) est le pionnier de toutes les écritures dans ce domaine. Cette théorie se base sur l'idée que la localisation industrielle est un lieu qui favorise la maximisation du profit en minimisant les coûts de production. Cette théorie suppose que la matière première et la main d'œuvre se trouvent dans des zones limités. Quant au facteur travail n'est pas limité par un lieu mais il peut se déplacer selon le salaire. Cependant, le prix d'un bien est déterminé selon la loi de l'offre et de la demande en ignorant le lieu de production. Les coûts de transport sont la seule variable fixe, et la variation de ces coûts dépends des facteurs poids et distance. Autre hypothèse de cette théorie est le comportement rational des consommateurs et des producteurs. Le producteur cherche à maximiser son profit et le consommateur cherche à maximiser son utilité. Sur la base de ces hypothèses, Weber a déterminé trois facteurs influençant le choix de la localisation : le coût de travail, le coût de transport et les facteurs de groupement et de non groupement[3cit.op].

Edgar Hoover (1948)[5cit.op] a critiqué l'hypothèse de la relation positive entre le coût de transport et la distance. Il décompose les coûts de transport en : importation des inputs de la production, de la production elle-même, et de la distribution des biens. Il conclut que les coûts de transport ne sont pas proportionnels avec la distance et le poids mais ils se différent selon la distance, la destination et la composition des bien transportés. Hoover se base dans sa réflexion sur les facteurs d'organisation (impôt local) qui peuvent avoir un effet sur la décision de la localisation des firmes[9, 10].

Ainsi, la théorie de Weber ignore le facteur temps, mais elle reste parmi les théories ayant apportée des nouvelles idées. Dans ce sens, Predoehl (1925) a amélioré la théorie de Weber notamment ce qui concerne [11]:

- L'impact du progrès technologique sur l'amélioration du réseau de transport et de la télécommunication et qui peut influencer le choix de la localisation en plus des moyens de production.
- Le principe de compensation ou de substitution entre les facteurs de la localisation industrielle.

II.2. La théorie d'analyse du marché (travaux de Lösch, 1940):

La théorie de Lösch se concentre sur l'analyse de la distribution géographique (dispersion) des zones du marché pour les unités productives notamment les unités industrielles. Cette théorie affirme que le coût de transport est l'un des facteurs important influençant le volume des recettes et la capacité du marché pour les productions industrielles. Ceci veut dire que le lieu optimal est le lieu où les recettes maximales excédent aux coûts. Lösch a appliqué ces idées sur un bien donné et il suppose que tous les agriculteurs consomment un bien, un des agriculteurs décide de produire ce bien avec des quantités qui dépasse le niveau de ces besoins et revends l'excédent à des agriculteurs voisins à un prix incluant le coût de production et le coût de transport[12]. Dans ce contexte, si la production d'un bien est bénéficiaire, elle entrainera la naissance des nouveaux producteurs de ce bien dans d'autres régions, et avec le temps, l'expansion de ces régions engendrera une interaction entre-elles en réalisant des zones du marché.

II.3. La théorie du gain maximum (Walter Izard, 1956):

Les deux théories présentées auparavant, à savoir la théorie du coût minimum de Weber et la théorie d'analyse du marché de Lösch ont analysé un seul facteur parmi plusieurs facteurs de la localisation industrielle en ignorant le reste des inputs de production et/ou, ils laissent la demande de marché constante. En revanche la théorie du gain maximum englobe l'ensemble des facteurs et détermine la localisation optimale d'un projet et le montant des coûts. Alors, la localisation optimale est celle où le profit est dans son niveau maximum et non pas où le coût est dans ce niveau minimum[6 cit.op]. Cependant, il existe quelques difficultés pour déterminer le lieu réalisant le gain maximum notamment:

- La difficulté de déterminer le lieu ayant un profit maximum à cause de la variation et aux fluctuations des coûts de production, de l'offre et de la demande suite à la concurrence.
- La difficulté de maximiser le profit pour les entreprises publiques qui ont comme but l'intérêt public plus que de maximiser le profit.
- Le rôle des comportements individuels des propriétaires des projets dans le choix du lieu de la localisation[13].

III. Les déterminants du choix de la localisation des firmes:

Dans ce point nous exposons un aperçu sur les facteurs qui influencent le choix de la localisation des activités industrielles. Ces facteurs se distinguent en facteurs relatifs à l'environnement global et en facteurs relatifs à la zone et à l'environnement économique.

III.1. Facteurs relatifs à l'environnement global et à l'activité:

Le choix de la localisation se diffère selon les caractéristiques de chaque création (unité) et de la nature de leurs fonctions. Nous recensons trois facteurs :

- ***La taille de l'entreprise***: est influencée par la taille de la main d'œuvre. L'augmentation de la taille de l'entreprise nécessite l'augmentation de sa superficie, d'un côté, ce qui la ramène à diminuer les chances de trouver des zones importantes pour la localisation. De l'autre côté, les zones vastes ayant une localisation importante sont relativement rares. Ils nécessitent une disponibilité de la main d'œuvre et du transport pour se rendre aux lieux à moindre coûts[14].
- ***La différence entre les systèmes de production des firmes***: il existe une différence entre la localisation des activités industrielles productives et non-productives. Pour les activités industrielles non-productives, elles cherchent davantage une localisation près des grandes zones urbaines ayant une qualité de la main d'œuvre. En revanche, les activités industrielles productives demandent plus une main d'œuvre non qualifier et une flexibilité en matière de changement de leurs localisations. Ces dernières préfèrent plus les petites villes et les zones rurales (moindre coûts)[15].
- ***Le niveau d'existence géographique de la firme***: la localisation des firmes se distingue selon leur existence géographique entre entreprise multinationale, entreprise étrangères voisines, entreprises nationales et locales. Les multinationales choisissent la localisation de son nouvelle unité selon le critère de la haute technicité en prenant en compte les négociations avec les autorités locales. En même temps, les entreprises étrangères voisines décident la localisation près de son pays d'origine afin de minimiser la distance entre l'unité secondaire et l'entreprise mère. Le choix de ce nouveau lieu ne lui permet pas de résoudre les problèmes liés à la main

d'œuvre et à l'approvisionnement mais de bénéficier des exonérations et des facilitations réservées aux étranges. Quand aux entreprises nationales, elles se dispersent au niveau national d'où le nombre de firmes, la nature de l'activité et la localisation influencent la décision de la nouvelle localisation[14 cit.op].

III.2. Facteurs relatifs à la zone et à l'environnement économique:

Parmi les facteurs les plus importants influençant le choix de la localisation des industries nous citons : les facteurs relatifs à la zone, à l'environnement et la vision politique.

- ***Le choix de la meilleure localisation***: le lieu a un rôle très important dans la localisation des industries. Une industrie ne peut pas être créée dans des zones isolées car l'emplacement des zones industrielles dans une région est lié à une bonne infrastructure routière et à une proximité aux centres démographique et de la matière première. A titre d'illustration, l'industrie pétro-chimique se reliée directement avec les zones côtières afin de faciliter l'accueil des navires pétroliers[16].
- ***Le marché***: le marché local proche joue un rôle très important dans la première phase du développement industriel. Dans ce contexte, quelques industries légères crées le marché et transforme la zone à un centre commercial. Ensuite, le marché tire envers lui un grand nombre d'industries sous contexte des coûts de transport des marchandises vers le marché ce qui représente une part significative dans la valeur de production. Nous retrouvons par exemple, les industries produisant des produits périssables, l'industrie de textile…etc[8 cit.op].
- ***L'environnement économique***: le choix de la localisation peut être influencé par la préférence qu'une unité veut être proche des autres unités industrielles. L'objectif de proximité des unités est de créer une certaine dynamique (effet d'agglomération). La localisation des industries dans une zone géographique ou dans une ville précise est basée sur l'existence des économies d'alliance.
- ***L'orientation gouvernementale***: la politique gouvernementale à un rôle non négligeable dans la localisation industrielle. A cet effet, nous distinguons deux types de politiques : des politiques intervenant au niveau des régions par les autorités centrales ; et des politiques intervenant par les autorités locales. L'Etat, par exemple, peut orienter l'activité industrielle à des lieux précis suite à des raisons sociales, politiques, ou de développement globale de l'Etat[15 cit.op].

IV. Etude empirique:

Le choix de l'étude est effectué au sein de la wilaya de Boumerdes (voir la carte n°1). La wilaya de Boumerdes est une région côtière du centre du pays qui s'étend sur une superficie de 1456,16 km² avec 100 km de profil littoral et une population de 801068 habitants en 2008. Notre zone d'étude est devenue un lieu de liaison entre les entreprises suite au réseau routier de 1483 km (route nationale n°24, 05, 12, 25). En plus de l'existence d'un réseau ferroviaire d'une longueur de 67,5 km. Concernant les ports, la wilaya de Boumerdes compte trois ports au niveau de la commune de Delyse, Zemmouri et Cap-Djenet. Ces trois ports participent au développement économique et social de la wilaya. En matière de l'industrie, il existe plus de 23 zones d'activité qui s'étalent sur une superficie totale de 193.983 hectare. En revanche, il existe deux zones industrielles : une à la commune d'El-Bartache (137h) et l'autre en cour de réalisation au sein de la commune de Zerratra (1122h). Les activités existantes au sein de la wilaya de Boumerdrès sont les

produits pharmaceutique, laitier, matière de construction, plastique…etc. Pour ce qui concerne les PME-PMI et selon les déclarations de la CNAS, nous recensons en 2013 plus de 6692 entreprise (soit 44422 employé). En même temps, la wilaya de Boumerdès est considérée comme une zone agricole[17].

IV.1. Présentation des données:

Il est primordial de présenter nos variables utilisées dans l'estimation. Les principales sources de nos données sont les différentes directions de la wilaya de Boumerdes. Ces données ont été complétées par les données de l'office national des statistiques[18]. La variable dépendante est (**N-indus**) qui représente le nombre d'entreprise industrielle au sein de chaque commune de la wilaya de Boumerdès (*i=1,.....32*). Ces données sont issues de l'enquête de l'ONS de 2011 sur le recensement économique. Quant aux variables indépendantes (explicatives) nous retrouvons : la variable densité (**DENSI**) calculée pour l'ensemble des communes pour l'année 2011. La variable (**D-capit**) mesure la distance entre la localisation d'une entreprise par rapport à la Capital (km). Cette distance a été calculée *via* l'application du *google earth*. Elle représente la distance moyenne des trois distances (aéroport, port, Capital). Suite à la difficulté d'estimer la distance à chaque entreprise au sein de chaque commune faute des adresses exactes de ces entreprises, nous avons utilisé le centre de la zone comme point de départ. La variable (**P-equip**) mesure les prix du foncier industriel équipé (dinars/m^2), et la variable (**P-Nequip**) mesure les prix du foncier non aménagé (dinars/m^2) sont issues de la direction des domaines de la wilaya de Boumerdès et ils concernent les données de l'année 2011.

IV.2 Modèle économétrique:

Comme notre variable dépendante est une variable de fréquentation, le meilleur modèle économétrique traitant ce type de données est le modèle de comptage (*count data model*). Nous trouvons deux types de modèles : le modèle de poisson et le modèle binomial négatif[19]. Dans notre cas, l'écriture du modèle de poisson est :

$$Prob(Y = y_i/X_i) = \frac{e^{-\lambda_i}\lambda_i^{y_i}}{y_i!}$$

D'où λ est le paramètre de la distribution de Poisson. Il est corrélé avec les variables hexogènes et cela sous la forme logarithmique, donc λ s'écrit de la manière suivante :

$$log\lambda_i = x_i'\beta \Leftrightarrow \lambda_i = e^{x_i'\beta}$$

D'où x_i' est un vecteur des variables explicatives. L'estimation du modèle se fait à l'aide de la méthode du maximum de la vraisemblance où les estimations des paramètres sont les dérivées des premiers ordres.

$$\sum_{i=1}^{N}(y_i - \exp(x_i'\beta))x_i = 0$$

La fonction de vraisemblance est globalement concave et l'estimation converge rapidement. La sur-dispersion est contestée lorsque la variance conditionnelle est supérieure à la moyenne conditionnelle. Dans ce cas, une alternative raisonnable est la régression binomiale négative.

Une fois le modèle de poisson a été réalisé, nous avons testé l'existence de la sur-dispersion (test de Wald, LM, ...) afin de déterminer si le modèle de poisson est adéquat à nos données. Pour le test de LR les hypothèses sont :

$$\begin{cases} H_0: Var(y_i/x_i) = \lambda_i & soit\ \alpha = 0 & Modèle\ de\ poisson \\ H_1: Var(y_i/x_i) = \lambda_i[1 + \alpha\lambda_i] & soit\ \alpha \neq 0 & Modèle\ binomial\ négatif \end{cases}$$

La statistique de LR=966.26 est plus grande que la valeur du chi2(4) égale à 9.488, dans ce cas nous refusons l'hypothèse nulle et nous concluons l'existence du problème de la sur-dispersion et nous rejetons le modèle de poisson pour le modèle binomial négatif.

V. Résultats et Discussions :

Le tableau numéro (1) synthétise l'ensemble des statistiques descriptives de nos données. Nous constatons que la moyenne du nombre d'entreprise est de 71 entreprises. Une grande variation dans la distribution de ces entreprises a été enregistrée avec un maximum de 272 entreprises par commune et le minimum d'une entreprise/commune. Concernant la densité, elle est d'une moyenne de 773 habitant/km^2. Cette densité peut atteindre 3544.5 habitant/km^2 et un minimum de 161 habitant/km^2. La distance à la Capitale variée de 21.44 km à 83.42 km. Pour le prix du foncier, nous retrouvons le prix du foncier industriel aménagé avec une moyenne de 8456.25 dinars/m^2 et le non aménagé avec un prix moyen de 6407dinars/m^2.

Les résultats du modèle binomial négatif montrent que 32 observations (lieux) sont utilisées dans l'estimation. La statistique de chi2 Wald égale à 37.76 avec une probabilité inférieure à seuil critique de 0.05. Ce test vérifié si tous les coefficients estimés sont nuls, ici nous refusons cette hypothèse. La p-value montre que le modèle est statistiquement significative. Le tableau nous renseigne sur les coefficients de chaque variable, ainsi que leurs erreurs standards, et la statistique z-score, les p-value et les intervalles de confiance à 95%. La variable DENSI a un coefficient significatif avec un effet positif de 0.00033. Cela signifié que chaque augmentation d'une unité de la densité, le nombre d'entreprise augmente de 0.0003. Concernant la variable qui mesure la distance par rapport à la Capitale a un coefficient de 0.012 et significatif. Pour le prix du foncier aménagé, son coefficient est de 0.00029, un coefficient très faible. Finalement la variable du prix de foncier non équipé est non significative avec un effet négatif.

IV- Conclusion:

Les résultats du modèle binomial négatif suggèrent que la variable densité qui mesure l'effet démographique a une relation positive avec la localisation des entreprises industrielles dans la wilaya de Boumerdes, ce qui est justifié par la théorie économique. L'augmentation de la population engendre une disponibilité de la main d'œuvre locale ce qui baissera les coûts du travail. Selon la théorie de la localisation des industries de Weber, les industries et notamment celles qui ne nécessite pas une main d'œuvre qualifié tends vers une localisation dans les zones avec un coût de travail faible.

Quant à la distance par rapport à la Capital, le résultat est différent à notre prédiction. Le signe positif signifié que l'augmentation de la distance engendre une augmentation du nombre d'entreprise. Ceci peut être expliqué par le fait que le foncier au niveau de la Capital est saturé et donc, les entreprises cherchent des lieux les plus proches à la Capital. Dans notre étude ces lieux se trouvent dans un périmètre acceptable de 60km. Etre proche à

la Capital, c'est être proche du port, de l'aéroport et des administrations centrales et des moyens du transport[20].

Le prix des terrains industriels équipés a une relation positive, contrairement à la théorie économique, cela signifié que chaque fois que le prix augmente le nombre d'entreprises industrielles augmente. La cause principale de cette contradiction est due aux achats des entreprises des terrains à des prix élevés afin de bénéfice très rapidement des aménagements déjà réalisées sur ces terrains. En plus de l'existence des infrastructures, d'un réseau de la télécommunication, du gaz, de l'électricité…etc. L'installation des entreprises dans ces terrains engendrera des réductions des coûts totaux ce qui est l'objectif principal de ces entreprisses.

En revanche, le prix des terrains non aménagés a un effet négatif, chaque fois le prix augmente le nombre des entreprises baisse dans ces terrains, ou bien chaque fois le prix baisse le nombre d'entreprises augmente (fonction de demande standard). D'un point de vue statistique, cette variable n'est pas significative et cela est expliqué par le fait que ces terrains non équipés ne disposent pas du réseau de transport, de la télécommunication, donc absence d'effet d'agglomération.

- ANNEXES :

Tableau 1: Statistiques descriptives

Variable	Obs	Mean	Std. Dev.	Min	Max
industrie	32	70.625	66.55619	1	272
densite	32	779.9637	766.5534	160.9739	3544.499
Dis_cap	32	50.70906	17.83853	21.44	83.42
P_equip	32	8004.688	4269.233	3500	14750
P_Nequipe	32	6451.563	3668.842	2500	12250

Source: output logiciel Stata 14.

Tableau 2: Résultats du model de poisson

```
Iteration 0:   log likelihood = -438.83313
Iteration 1:   log likelihood = -438.42999
Iteration 2:   log likelihood = -438.42987
Iteration 3:   log likelihood = -438.42987
Poisson regression                              Number of obs   =         32
                                                LR chi2(4)      =     966.26
                                                Prob > chi2     =     0.0000
Log likelihood = -438.42987                     Pseudo R2       =     0.5243

------------------------------------------------------------------------------
     N_indus |      Coef.   Std. Err.      z    P>|z|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
       DENSI |   .0001199   .0000306     3.92   0.000       .00006    .0001799
     D_capit |     .00471   .0019475     2.42   0.016      .000893    .008527
     P_equip |   .0003099   .0000317     9.77   0.000     .0002477    .000372
    P_Nequip |  -.0001879   .0000362    -5.20   0.000    -.0002587   -.000117
       _cons |   2.286085   .1601502    14.27   0.000     1.972196    2.599973
------------------------------------------------------------------------------
```

Source: output logiciel Stata 14.

Tableau 3 : Résultat du model négatif binomial

```
Fitting Poisson model:
Negative binomial regression                    Number of obs   =         32
Dispersion           = mean                     LR   chi2(4)    =      37.76
Log pseudo likelihood = -154.92815              Prob > chi2     =     0.0000

------------------------------------------------------------------------------
     N_indus |      Coef.   Std. Err.      z    P>|z|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
       DENSI |   .0003391   .0003535     0.96   0.037    -.0003537    .0010319
     D_capit |   .0123911   .0063106     1.96   0.050     .0000225    .0247597
     P_equip |   .0002955    .000127     2.33   0.020     .0000466    .0005445
    P_Nequip |  -.0001747   .0001518    -1.15   0.250    -.0004723    .0001229
       _cons |   1.752609   .5097838     3.44   0.001     .7534512    2.751767
-------------+----------------------------------------------------------------
    /lnalpha |  -1.013449   .3262226                    -1.652833   -.3740643
-------------+----------------------------------------------------------------
       alpha |    .362965   .1184074                     .1915065    .6879326
------------------------------------------------------------------------------
```

Source: output logiciel Stata 14.

Carte 1 : Le nombre d'entreprise par commune (wilaya de Boumerdes) 2011

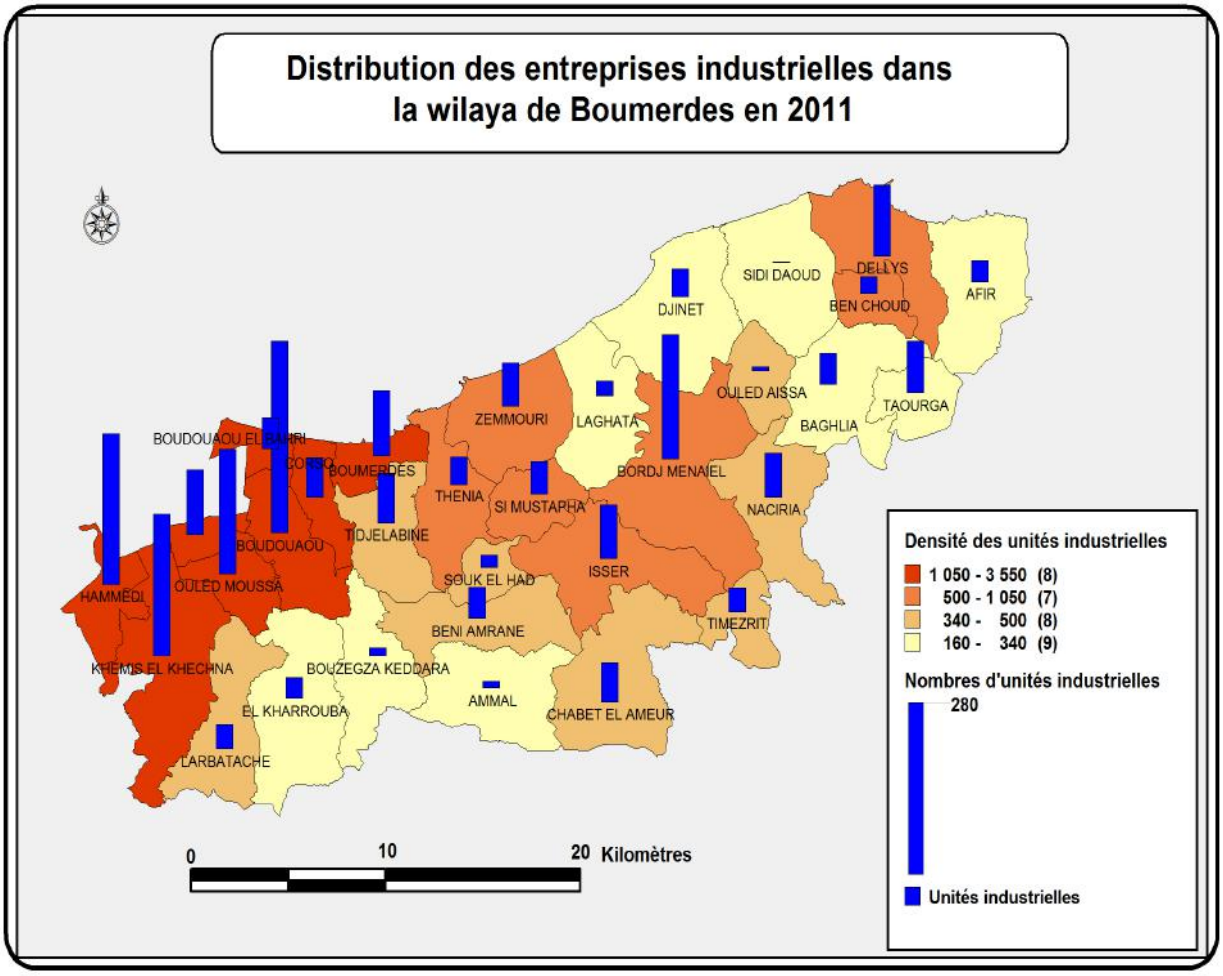

Source: Auteurs via logiciel Map info.

- Références Bibliographiques:

[1]. Somik V. L. and S. Chakravorty, **Industrial Location and Spatial Inequality: Theory and Evidence from India**, Review of Development Economics, 9(1), 2005, P.P.47–68.

[2]. Badri M.A, **Dimension of industrial factors: Review and exploration**, Journal of Business and public affairs, V1, (2), 2007.

[3]. Weber, A, **Theory of the Location of Industries**. Trans. C. j. Friedrich. Chicago: University of Chicago Press, 1929.

[4]. Lösch, A, **The Economics of Location**, Yale, U.P, 1954.

[5]. Hoover, E. M, **Location Theory and the Shoe and Leather Industries**, Cambridge: Harvard University Press, 1937.

[6]. ISARD, W, L**ocation and Space-Economy: A General Theory Relating to lndustrial Location, Market Areas, Land Use, Trade, and Urban Structure**, University of Pennsylvania Published jointly by, The Technology Press of Massachusetts Institute of Technology and John Wiley & Sons, Ine., New York Chapman & Hall, Ltd., London, 1956.

[7]. البريفكاني، أحمد إسماعيل، **اختيار المواقع الصناعية في إقليم كورديستان العراق**، مجلة تنمية الرافدين، الجزء 83(28)، 2006، ص.ص.119-132.

[8]. التجاني، بشير محمد، **مفاهيم و اراء حول الإقليم و توطين الصناعة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987.

[9]. FUJITA, M., & THISSE, J.-F, **Economie géographique, problèmes anciens et nouvelles perspectives**, Anales d'économie et de statistique (n°45), 1997, P.P. 37-87. [2].New York: Printice Hall.

[10]. FUJITA, M., & THISSE, J.-F, **Économie des villes et de la localisation**, Bruxelles: De Boeck, 2003.

[11]. PREDOEHL, Andreas, **The Theory of Location in Its Relation to General Economics**, in Journal of Political Economy, 36, 1928, 371-90.

[12]. PONSARD, C, **Analyse économique spatiale**. Paris: PUF, 1988.

[13]. عياصرة، هائر مطلق محمد، **التخطيط الإقليمي دراسة نظرية وتطبيقية**، الطبعة الأولى. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2009.

[14]. BOUVARD, A, **Les facteurs de localisation des activités économiques: application à l'aire urbaine de Lyon**, Mémoire pour le Master2: Recherche Transport, Espace, Réseaux: Université Lumière Lyon, 2008.

[15]. بومخلوف، محمد، **التوطين الصناعي في الفكر و الممارسة**، شركة الامة للنشر والتوزيع، 2000.

[16]. هوشار، معروف، **تحليل الاقتصاد الإقليمي و الحضري**، عمان ، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2006.

[17]. DPAT, **Annuaire statistique de la wilaya de Boumerdes**, 2014.

[18]. ONS, **Résultats de recensement statistiques des entreprise**, 2011.

[19]. GREENE, W, **Econometric Analysis**, Fifth Edition, Upper Saddle River, New Jersey 07458, 2002.

[20]. Hotelling, H, **Stability in Competition**, in Economic Journal, 1929.

Déterminants du développement financier dans la région du MENA (1996-2011): Évidence d'un Panel

Financial Development Determinants in MENA Region (1996-2011): Evidence from Panel data analyses

Yasmina GHANEM (*) & Mohamed ACHOUCHE (**)
Laboratoire Économie et Développement
Université A. Mira, Bejaia; Algérie

Résumé : Dans le présent article, sur un panel de 21 pays de la région MENA, nous avons examiné les facteurs macroéconomiques et institutionnels explicatifs du développement financier. Nos résultats par la méthode des Moindres carrés généralisés réalisables (MCGR) établissent l'importance déterminante relative des variables institutionnelles pour le développement financier. Nos résultats étalent également le rôle déterminant de l'ouverture financière dans l'explication du développement bancaire dans la région MENA, en particulier dans les pays pétroliers.

Mots clés : Développement financier, Déterminants, Panel, MENA.

Jel Classification Codes : G20, O53, O55.

Abstract: Using a panel of 21 MENA countries, this paper investigates and examines macroeconomic and institutional determinants of financial development in this region. The foremost results of panel data technique highlight the critical importance of the institutional variables, as captured by the capacity of government to formulate and implement sound policies and the respect of institutions by both citizens and the states. Other main results focus the important position of the financial openness in determining the banking development in MENA region, particularly in petroleum countries.

Keywords: Financial Development, Determinants, Panel Data, MENA Countries.

Jel Classification Codes : G20, O53, O55.

I- Introduction:

Depuis plus de deux décennies, une littérature abondante accentue le rôle du développement financier dans la relance de la croissance économique [King et Levine (1993a, b)[1]; Levine (1997),…]. Cependant, des divergences considérables sont observables entre les pays, certains ont des systèmes financiers très développés alors que d'autres ont, relativement, des systèmes financiers plus faibles. Étant donnée cette divergence, l'identification des déterminants du développement financier s'avère d'une importance cruciale. C'est dans cette lignée d'idée que s'est développé un courant de recherche, ayant pour principal objet l'examen des facteurs explicatifs du développement financier [La Porta et al. (1997); Beck et Levine (2003); Chinn et Ito (2002, 2006); Love et Mylenko (2003); Djankov et al. (2007); Baltagi et al. (2009); Law et Azman-Saini (2008); Yartey (2008); Cherif et Gazdar (2010); Gazdar (2011); Beji (2009)].

La présente contribution s'insert dans le contexte de la littérature sur les déterminants du développement financier, et s'assigne comme objectif de s'interroger sur les principaux facteurs macroéconomiques et institutionnels déterminants du développement financier dans les pays de la région du Moyen Orient et Afrique du Nord (MENA) pris dans leur ensemble ainsi que dans ces deux sous échantillons, pays pétroliers

eMail : (*) : Ghanemyasmina@yahoo.fr **& (**):** Achouchemohamed@yahoo.fr

et non pétroliers. Un examen qui permet la compréhension du rôle du développement financier dans les économies de la région. De plus, cet examen devra nous permettre de discerner une explication au retard pris par les systèmes financiers de la région, qui demeurent au dessous des pays de l'OCDE, des pays Américains et même des pays Asiatiques.

Sur un Panel de 21 pays de la région MENA, en utilisant la méthode des moindres carrés généralisés réalisables, nous analyserons le poids des différents facteurs macroéconomiques et institutionnels dans l'explication du développement financier. Néanmoins, l'absence des marchés financiers actifs dans la majorité des pays de la région, nous a contraint à ne prendre en considération que les indicateurs du développement du secteur bancaire, à la fois en terme de mobilisation et d'attraction de l'épargne et en terme d'allocation des ressources.

La seconde section présente une brève revue de littérature, une troisième présente l'état du développement financier dans la région MENA avec un classement des pays qui en découle. La quatrième section présente le modèle économétrique, les données et la méthodologie. Une cinquième, rapporte les résultats et leur interprétation. Le texte se termine par une conclusion et des recommandations visant l'amélioration du développement financier dans la région MENA.

II. Revue de littérature:

Les pistes de recherche, sur ce sujet, présentent une grande diversité. Vers la fin des années quatre vingt dix, certains des travaux traitant des déterminants du développement financier se sont focalisés sur des aspects historiques, relatifs à la colonisation notamment. Dans ce contexte, on distingue deux principales théories. Une première théorie du droit et de la finance qui accentue le rôle des différences, à l'origine, des systèmes juridiques dans l'explication de l'hétérogénéité des niveaux de développement financier. Elle considère, l'identité du colonisateur comme origine des systèmes judiciaires des pays [La Porta et al. (1996, 1997)[2], Beck et Levine (2003)[3]]. La seconde théorie est celle des dotations initiales développée par Acemoglu et al. (2001)[4]. Elle explore le rôle de l'environnement sanitaire et des facteurs géographiques que rencontrent les colons dans les pays colonisés et ceux dans la détermination des institutions actuelles. Ils soulignent que les dotations initiales définissent le type de stratégie de colonisation à adopter, une stratégie d'extraction ou une stratégie de peuplement, qui influence la formation et la définition de l'efficacité des institutions actuelles y compris les institutions financières. À la différence de la théorie du droit et de la finance, la théorie des dotations initiales ne réserve aucune importance à l'identité du colonisateur. Néanmoins, ces deux théories se basent sur des facteurs structurels, dont l'importance s'évanouit avec le temps, pour l'explication des divergences du développement financier.

En critiquant, principalement, la première théorie du droit et de la finance, Rajan et Zingales (2003)[5] développent une théorie des structures politiques qui accentuent le rôle des forces politiques en tant que des facteurs variables pouvant exercer un impact considérable sur les institutions, y compris les institutions financières[6].

Cependant, ces facteurs historiques et politiques ne suffisent pas à eux seuls à l'explication de l'hétérogénéité dans le développement financier entre les pays. À cet effet, des travaux empiriques ont été développés, intégrant en plus de l'origine légale, d'autres

facteurs macroéconomiques et institutionnels, variables dans le temps, pouvant exercer une influence sur le développement financier.

La vérification empirique, de l'apport de la théorie du droit et de la finance, par La Porta et al. (1997), est opérée à travers une exploration des déterminants juridiques du financement externe des entreprises, sur un échantillon de 49 pays. Ils ont établi que les pays, au Droit Civil français, ont à la fois de faible protection des investisseurs et des marchés financiers les moins développés, notamment comparativement aux pays de la Common Law[7]. Par conséquent, l'origine du droit et la qualité d'exécution des lois sont des déterminants importants du développement financier.

En explorant l'impact de la qualité des textes de lois et de l'efficacité de leur application sur la possibilité de lever des fonds externes par les entreprises, Pistor et al. (2000)[8] confirment le résultat de La Porta et al. (1997). Ils trouvent que l'une des contraintes au développement financier est l'absence d'institutions légales efficaces. L'efficacité juridique possède un pouvoir explicatif important du ratio des crédits au secteur privé et du ratio de capitalisation boursière, comme mesures du financement externe.

En plus de ces variables juridiques, l'ouverture financière et l'ouverture commerciale jouent aussi un rôle crucial dans la détermination du développement financier. La libéralisation financière a constitué, pendant longtemps, l'objet de prédilection de débats économiques fervents. L'importance de son rôle dans le développement financier a été discutée initialement par McKinnon (1973) et Shaw (1973), qui sont d'ailleurs les fondateurs de la théorie de la libéralisation financière. Dès lors, la libéralisation financière ou l'ouverture financière constitue une variable déterminante du développement financier [Chinn et Ito (2002); Baltagi et al. (2007, 2009)].

Toutefois, Rajan et Zingales (2003) suggèrent que l'ouverture financière ne sera bénéfique au développement financier que si elle est couplée à une ouverture commerciale. Ils stipulent que les groupes d'intérêt, en particulier, les entreprises industrielles et financières déjà établies s'opposent au développement financier dans la mesure que ce dernier crée des opportunités pour l'établissement de nouvelles entreprises qui érodent les rentes des entreprises en place et sont particulièrement une source de concurrence accrue. Pour remédier à ces oppositions, Rajan et Zingales (2003) suggèrent l'ouverture simultanée du commerce et du système financier, une condition rejetée par de nombreux auteurs. Chinn et Ito (2006)[9] sur un panel de 108 pays couvrant la période de 1980 à 2002, trouvent que l'ouverture financière est positivement corrélée au développement financier, mesuré par les crédits au secteur privé en pourcentage du PIB, et ce indépendamment de l'ouverture commerciale, sous condition d'un développement légal et institutionnel.

Dans le même sens, Baltagi et al. (2007)[10], suggère que l'ouverture simultanée pourrait même être néfaste au développement financier. Sur un panel de pays en développement, les auteurs ont exploré la relation entre le développement financier, les institutions, l'ouverture commerciale et la libéralisation financière. Dans le but de vérifier l'hypothèse de Rajan et Zingales, ils ont introduit deux variables mesurant l'ouverture commerciale et l'ouverture financière ainsi qu'une troisième variable interagissant ces deux premières. Les résultats d'estimation, par la méthode des moments généralisés sur panel dynamique, montrent que l'ouverture financière ainsi que l'ouverture commerciale sont positivement ajustées au développement bancaire et au développement du marché financier dans les pays en développement. En revanche, la variable d'interaction n'exerce pas d'effets significatifs, rejetant ainsi l'hypothèse de la nécessité d'ouverture simultanée du

commerce et des systèmes financiers. Ils montrent que les deux ouvertures sont des substituts. Un résultat confirmé par Baltagi et al. (2009)[11].

Lorsqu'on considère les pays du MENA, l'effet des deux ouvertures, financière et commerciale, ne semble pas totalement conforme aux résultats de Baltagi et al. (2007). En effet, Gazdar (2011) [12] trouve que l'ouverture financière est plus bénéfique pour le développement bancaire, alors que l'ouverture commerciale n'exerce d'effet positif et significatif que sur le développement des marchés financiers.

Outre ces facteurs macroéconomiques, la disponibilité de l'information sur le crédit, reflétée par la présence des registres de crédits publics ou privés, joue un rôle déterminant dans la relance du développement financier, en particulier le financement bancaire du secteur privé [Love et Mylenko (2003) et Djankov et al. (2007)]. En effet, ces agences sont définies comme étant des bases de données de propriété publique ou privée dont la vocation est de collecter des informations sur la situation financière des emprunteurs auprès du secteur bancaire. Leur rôle principal est l'échange d'informations entre les banques et les institutions financières[13].

Via une analyse couvrant un échantillon de 129 pays, Djankov et al. (2007) trouvent que la présence des registres de crédits semble plus importante pour le développement financier mesuré par les crédits au secteur privé dans les pays à faible revenu comparativement à la qualité d'exécution juridique qui exerce un rôle déterminant dans les pays les plus riches

Plus récemment, un courant de recherche empirique, sur les déterminants du développement financier, s'est développé autour de l'idée selon laquelle la présence préalable d'une infrastructure institutionnelle de qualité est un facteur déclencheur du développement financier. Ce courant ne se limite pas aux seules institutions légales, mais prend en considération l'ensemble des institutions politiques, légales et administratives du pays [Baltagi et al. (2007); Law et Azman-Saini (2008); Yartey (2008); Cherif et Gazdar (2010); Gazdar (2011) et Beji (2009)].

Law et Azman-Saini (2008)[14] en explorant un panel de 63 pays sur la période 1996-2004 et en utilisant la méthode des moments généralisées sur panel dynamique, établissent que la qualité institutionnelle -mesurée par les six indicateurs de gouvernance de Kaufmann, qui par la suite ont été reconstruits en deux indices synthétiques- exerce un impact positif sur le développement bancaire tandis qu'elle n'est d'aucune importance pour le développement du marché financier. Aussi, ils soutiennent que les degrés de stabilité politique, de respect des lois et d'efficacité de la gouvernance sont plus significativement corrélés au niveau du développement financier. Ainsi, leurs résultats viennent en confirmation de ceux de La Porta et al. (1997) et de Pistor et al. (2000), ayant trouvé que la qualité des textes de lois joue un rôle déterminant du développement financier.

Yartey(2008)[15], dans le but d'apprécier la qualité institutionnelle, étudie l'impact du développement institutionnel[16]sur le développement du marché financier, en utilisant des indicateurs institutionnels de la base de données International Country Risk Guide (ICRG). Ses résultats montrent que la qualité institutionnelle affecte positivement et significativement le développement des marchés financiers. En revanche, Cherif et Gazdar (2010) [17] trouvent que la qualité institutionnelle n'exerce pas d'effet significatif sur le développement des marchés financiers dans la région MENA. Néanmoins, elle demeure un déterminant significatif du développement bancaire [Gazdar (2011)], rejoignant de ce fait le résultat de Law et Azman-Saini (2008).

Baltagi et al. (2007), trouvent que la qualité institutionnelle exerce une influence positive sur le développement bancaire- mesuré par les crédits au secteur privé- et le développement du marché financier- mesuré par le nombre de sociétés cotées- dans les pays en développement et ceux indépendamment de l'ouverture financière et commerciale.

Malgré le rôle, vraisemblablement important, de la qualité institutionnelle dans l'explication des divergences dans le développement financier, Beji (2009)[18] ne trouve pas de fondement statistique pour ce résultat. Sur un échantillon des pays du Sud de la Méditerranée, il trouve que la relation entre le développement financier et le développement institutionnel est statistiquement non significative. Cependant, la comparaison des classements de ces pays, en matière de développement institutionnel et de développement financier, confirme que ces deux critères vont parfaitement de pair.

En résumé, l'essentiel de ces travaux accentuent, principalement, le rôle déterminant de la qualité institutionnelle, de l'ouverture financière et de l'ouverture commerciale dans le développement financier.

III. Développement financier dans la région MENA:

Empiriquement, l'appréciation du développement financier dans la région MENA et la compréhension des divergences entre ses différents pays, nous suggèrent le choix de quatre indicateurs du développement financier, en particulier bancaire, agrégés par la suite en un seul indice synthétique[19]. Ce dernier devra nous informer sur le niveau global du développement financier dans les pays de la région. Ces indicateurs reflètent, d'une manière générale, le niveau du développement des systèmes financiers à travers leurs deux principales fonctions de mobilisation et d'allocation des ressources, via le secteur bancaire.

Le premier indicateur est le taux de liquidité de l'économie que mesure le rapport de la masse monétaire (M2) au PIB, indiquant la part des actifs liquides dans l'économie. Il mesure le degré de monétisation de l'économie ou la taille du système financier. Le second indicateur est la quasi monnaie (QM) rapportée au PIB, indiquant le degré d'attraction de l'épargne de long terme par le secteur bancaire. Ces deux premiers indicateurs ne concernent que la fonction de mobilisation des ressources par les institutions financières.

Quant à la fonction d'allocation des crédits, elle est mesurée également par deux indicateurs, les crédits intérieurs à l'économie (DC) en pourcentage du PIB et les crédits au secteur privé (PC) en pourcentage du PIB.

Les 21 pays de la région[20] présentent des disparités considérables en matière de développement financier. Le taux moyen de liquidité de l'économie dans la région MENA est de 71,44% avec un écart-type de 43,51%. Son niveau le plus faible de 10,45% est enregistré en Iran en 2011, contre un taux de 247,82% du PIB enregistré au Liban en 2010, représentant le taux de liquidité de l'économie le plus élevé de l'échantillon.

Le niveau moyen de mobilisation de l'épargne, par le secteur bancaire, est de 47,03% du PIB avec un écart-type de 43,55%. Le plus faible taux est enregistré en Irak en 2000, qui est de 0,025%, alors que le taux le plus élevé est de 237,58% enregistré au Liban en 2010. Indiquant l'existence des divergences importantes en matière de mobilisation des ressources par les systèmes financiers de l'échantillon.

Les mêmes divergences, aussi marquées, apparaissent en matière d'allocation des crédits par les secteurs bancaires. Les crédits intérieurs à l'économie représentent en moyenne dans la région MENA, entre 1996 et 2011, 53,30% du PIB avec un écart-type de 45,42%. Ce ratio est parfois de signe négatif pour certains pays: Algérie, Irak, Arabie

Saoudite et Libye, indiquant une demande de crédits négative, i.e que le secteur bancaire capte systématiquement des dépôts nets, du fait de l'aisance financière dont jouissent ces pays, essentiellement exportateurs de pétrole. À cet effet, le plus faible niveau des crédits bancaires à l'économie est enregistré en Libye en 2011, soit (-102,81%) du PIB, contre un taux de plus de 191% du PIB enregistré au Liban en 2001.

Une appréciation du degré de développement financier, quant à sa fonction d'allocation des ressources, devient plus évidente à travers la péréquation des crédits bancaires par secteur d'activité. En effet, les crédits bancaires consentis au secteur privé représentent en moyenne 43,86% du PIB, avec un écart-type de 29,22%. Le plus faible niveau est enregistré en Irak, alors que le secteur privé en Malte est le moins contraint en termes d'accès au crédit bancaire avec un ratio en pourcentage du PIB de 133,65%.

Le niveau global du développement financier de chaque pays est reflété par un indice synthétique (FDI), calculé par la méthode d'analyse en composantes principales sur la base des quatre indicateurs précédents. Nous avons, par la suite, centré et réduit l'indice synthétique par rapport à la moyenne et à l'écart type de l'échantillon.

Pour l'ensemble de l'échantillon étudié, l'indice synthétique calculé FDI affiche 131 scores supérieurs à zéro (une moyenne de l'indice normalisé) et 205 scores négatifs. La valeur la plus élevée de l'indice, par pays, est de 3,41, qu'enregistre le système financier du Liban en 2010, contre un niveau le plus faible enregistré en Libye en 2006, soit une valeur négative de 1,61.

Entre les deux extrémités, on retrouve les systèmes standards[21], qui sont ceux qui enregistrent des niveaux moyens de développement financier, donc un indice égal à zéro ou aux alentours de zéro. Le système financier tunisien est celui qui se rapproche le plus de ce standard en 2002 avec un indice de 0,0034.

Suivant l'indice global moyen du développement financier par pays, nous distinguons cinq groupes de pays (voir la figure n°1). Un premier comprenant les pays financièrement les plus développés de la région MENA, avec un indice moyen entre (+1) et (+2,8). Ce groupe n'est composé que de trois pays non pétroliers, avec en première position le Liban (+2,743), suivi par Malte (+1,93), puis par la Jordanie (+1,062). Le second groupe est celui des pays financièrement développés dont l'indice moyen se situe entre (+0,1) et (+0,99). On retrouve en première position, Israël avec un indice de (+0,86) suivi respectivement par l'Égypte, le Koweït, le Maroc et le Bahreïn.

Au niveau moyen de développement financier où, les systèmes financiers sont communément qualifiés de standard, se trouve exclusivement la Tunisie avec un score moyen de 0,00058.

Les pays financièrement les moins développés constituent le quatrième groupe avec des indices compris entre (-0,1) et (-0,6). Ce groupe de pays est le plus large, comprenant en première position le Qatar avec un indice de (-0,231) suivi respectivement des Émirats Arabes Unis, Djibouti, Turquie, Oman, Syrie et Arabie Saoudite.

Alors que le dernier groupe, comprend les pays qui sont financièrement sous développés de l'échantillon dont les indices moyens sont compris entre (-0,61) et (-1,22). L'Iran occupe la première position dans ce groupe avec un indice moyen de (-0,693), suivi respectivement par l'Algérie avec un indice de (-0,812), la Libye, le Yémen et l'Irak.

Cette divergence des niveaux de développement financier pourrait être expliquée par de nombreux facteurs. La section suivante est alors consacrée à l'examen des déterminants

du développement financier dans la région MENA, à travers un modèle économétrique visant l'explication des divergences dans le développement financier.

IV. Présentation du modèle économétrique: données et méthodologie

Le modèle concerne un panel de 21 pays de la région MENA, et couvre la période allant de 1996 à 2011. Outre la prise en compte de l'échantillon complet des pays de la région, nous avons, aussi, décomposé cet échantillon en deux groupes, celui des « pays pétroliers »[22] du MENA et celui des « pays non pétroliers »[23] et ceux sur la même période d'analyse. L'objectif visé à travers cette décomposition est de vérifier si les déterminants du développement financier dans les pays pétroliers diffèrent comparativement à ceux des pays non pétroliers du MENA.

IV.1. Nomenclature du modèle empirique: présentation des variables et des données

La variable du **développement financier (FD)** est la variable dépendante, elle est représentée par cinq variantes, soit par l'indice synthétique du développement financier (FDI), soit par l'un des quatre indicateurs désagrégés[24]. Les données relatives à ces indicateurs sont tirées des bases de données de la Banque mondiale, Développement Financier Global pour les crédits au secteur privé et Indicateurs du Développement dans le Monde pour les autres variables. En effet, ces différentes variables dépendantes, indiquent en principe le développement de l'intermédiation financière et non pas le développement financier dans sa globalité. Ceci est lié à la disponibilité des données couvrant un nombre important des pays de la région. De plus, l'intermédiation financière, en particulier bancaire, demeure la principale source de financement des économies du MENA. Les données sont disponibles sur la période (1996-2011).

- **Les variables Explicatives ou variables de design:** Nous mobilisons, dans le présent modèle, cinq catégories de variables explicatives construites à base d'agrégation de plusieurs indicateurs: du degré d'ouverture et d'intégration financière internationale, du niveau d'ouverture commerciale, du niveau de développement et de la qualité des institutions (ou qualité de la gouvernance), du développement bancaire et de la disponibilité de l'information et l'accès au crédit, et une variable synthétique indicatrice du développement économique.

- **La variable d'Ouverture Financière (KAOPEN):** elle mesure le degré d'ouverture financière où l'indicateur de libéralisation financière totale construit par Chinn M. et Ito H. (2008)[25] sera utilisé. Plus cet indicateur est élevé, plus le pays est dit financièrement ouvert. Les affirmations de la théorie de la libéralisation financière, soutenues par les résultats de Rajan et Zingales (2003) et Chinn et Ito (2002[26], 2006), entre autres, suggèrent un effet positif de cette variable sur le développement financier. Nous attendons à ce que cette variable joue un rôle positif sur le développement de l'intermédiation financière dans les pays du MENA. En effet, l'ouverture financière devra, théoriquement, créer un environnement financier plus concurrentiel favorisant la baisse des coûts de transaction, et la disponibilité des instruments financiers plus diversifiés. En revanche, de nombreux économistes ont souligné que l'ouverture financière ne pourra stimuler le développement financier qu'en présence d'une bonne infrastructure institutionnelle [Beji S. (2009)].

- **La variable d'Ouverture Commerciale (TO):** le degré d'ouverture commerciale est calculé par le ratio de la somme des exportations et des importations au PIB. Une valeur élevée du ratio indique que le pays entreprend des échanges importants avec d'autres pays,

il est donc commercialement ouvert. Cet indicateur est calculé à base des données de la base Indicateurs de Développement dans le Monde de la Banque Mondiale. Nous attendons suivant les résultats de Baltagi et al. (2007, 2009) et Rajan et Zingales (2003), que l'ouverture commerciale exercera une influence positive sur le développement financier dans les pays du MENA, sans pour autant êtres des compléments.

➢ **Les variables Institutionnelles:** l'appréciation de la qualité institutionnelle soulève des problèmes pratiques inextricables. Pour éluder de telles difficultés, nous allons faire appel aux indicateurs de la qualité de la Gouvernance de Kaufmann qui reflètent en réalité la qualité des institutions. Les données sont tirées de la base de la Banque Mondiale, Indicateurs de Gouvernance dans le Monde, et sont disponible à partir de 1996. Dans cette étude seront utilisées trois indices institutionnels correspondant chacun à un domaine de gouvernance tels que définis par Kaufmann et al. (2010)[27]. A) Processus par lequel les gouvernements sont sélectionnés, dirigés et remplacés (PGSMR) qui est défini par la moyenne de deux indices institutionnels élémentaires, *Expression et Responsabilité (VA)* et *Stabilité politique et Absence de Violence (PS)*. B) Capacité des Gouvernements à Formuler et à Mettre en place des Politiques judicieuses (CGFISP) qui est la moyenne des deux indices élémentaires, *Efficacité du Gouvernement (GE)* et *Qualité de la Règlementation (RQ)*. C) Respect des Institutions par les Citoyens et les États, défini également par la moyenne de deux indices institutionnels *État de Droit (RL)* et *Contrôle de Corruption (CC)*. Nous attendons à ce qu'une amélioration dans la tendance des processus politiques, dans la capacité des gouvernements à élaborer des politiques judicieuses ainsi que du degré du respect des institutions par les citoyens et les États, influence positivement le développement financier. Néanmoins l'intégration des trois indices à la fois dans la même régression peut créer un problème de colinéarité. C'est pourquoi, nous testons par la suite pour le problème de colinéarité.

➢ **Variable de disponibilité de l'information sur le crédit, registres de crédits, (CR):** cette variable est binaire, elle prend les valeurs « 0 » ou « 1 ». Lorsque la variable (CR) est égale à 1, cela signifie qu'il existe un partage ou une disponibilité de l'information sur le crédit dans le pays en question pendant une année donnée. Leur présence devrait exercer un effet positif sur le développement financier en permettant de réduire l'asymétrie d'information. Les données sont tirées de la base de données construite par Djankov et al. (2007) pour les années 1996 à 2003, et de la base de Doing Business de 2004 à 2011. Nous attendons à ce que la présence des registres de crédits dans un pays donné, améliore le développement financier, en particulier l'accès au crédit par le secteur privé. Un résultat tant affirmé par Love et Mylenko (2003)[28]et par Djankov et al. (2007).

➢ **Variable du Développement économique (GDPPC):** en fait, une littérature abondante avait souligné l'importance du développement économique pour le développement financier [Patrick (1966)[29], Hassan et al. (2011)[30], Yousif Khalifa Al-Yousif (2002)[31], Demetriades et Hussein (1996)[32],…]. Pour mesurer le niveau du développement économique, nous avons utilisé le log du PIB par tête (En US$ courant), données tirées de la base Indicateurs de Développement dans Monde. Nous escomptons qu'un niveau élevé du PIB par tête améliore la demande des services financiers et donc un développement du secteur financier.

Nous tiendrons compte aussi du degré de stabilité macroéconomique en introduisant le taux d'inflation, considéré comme une variable macroéconomique indicatrice, de

prédilection, dans l'appréciation des politiques économiques. Dans la mesure où cette variable intervient systématiquement dans la détermination de plusieurs autres variables, monétaire et réelle, de l'économie. Les donnée y relatives sont tirées de la base de la Banque Mondiale. Nous prévoyons à ce que le taux d'inflation influence négativement les activités de mobilisation et d'allocation des ressources.

IV.2. Tests économétriques: Une série de tests habituels a été menée sur les variables du modèle dans le but de choisir la méthode d'estimation la plus appropriée.

Les résultats du test d'homogénéité de Hsiao indiquent que les échantillons d'étude se réduisent à des structures de panel à effets individuels dont la dimension temporelle dépend de la variable du développement financier utilisée [Voir tableau n°1].

Avec FD représentative de l'une des variantes du développement financier, le modèle empirique à estimer, est un modèle de panel à effets individuels, dont la structure générale suivante :

$$FD_{it} = \alpha_i + \beta_1 PGSMR_{it} + \beta_2 CGFISP_{it} + \beta_3 RCSI_{it} + \beta_4 KAOPEN_{it} + \beta_5 TO_{it} + \beta_6 CR_{it} + \beta_7 ln_GDPPC_{it} + \beta_8 Z_{it} + \varepsilon_{it} \quad \ldots\ldots(1)$$

Néanmoins, l'intégration des trois variables institutionnelles dans la même équation crée un problème de colinéarité. Le résultat du test de colinéarité montre que les deux variables CGFISP et RCSI représentent une source de colinéarité. Pour pallier ce problème, nous avons fait recours à deux autres équations où on intègre alternativement ces deux variables.

$$FD_{it} = \alpha_i + \beta_1 PGSMR_{it} + \beta_2 CGFISP_{it} + \beta_3 KAOPEN_{it} + \beta_4 TO_{it} + \beta_5 CR_{it} + \beta_6 ln_GDPPC_{it} + \beta_7 Z_{it} + \varepsilon_{it} \quad \ldots(2)$$

$$FD_{it} = \alpha_i + \beta_1 PGSMR_{it} + \beta_2 RCSI_{it} + \beta_3 KAOPEN_{it} + \beta_4 TO_{it} + \beta_5 CR_{it} + \beta_6 ln_GDPPC_{it} + \beta_7 Z_{it} + \varepsilon_{it} \quad \ldots(3)$$

Du moment que le test d'homogénéité nous révèle que les données donnent lieu à une structure de panel à effets individuels, il nous est indispensable de vérifier la spécification du modèle ou plus exactement la nature des effets individuels, s'il s'agit bien d'effets individuels fixes ou d'effets individuels aléatoires. Nous appliquons pour cette fin, le test de spécification de Hausman.

Ainsi, les résultats du test nous révèlent la présence d'effets fixes et d'effets aléatoires, suivant la variable dépendante employée et l'échantillon d'étude pris en considération. Néanmoins, dans le souci d'avoir des résultats fiables nous avons procédé à la vérification de l'état des résidus, en particulier l'hétéroscédasticité et l'auto-corrélation.

L'application des tests d'hétéroscédasticité de Breusch-Pagan (1980) et d'auto-corrélation de Wooldridge(2002) sur panel nous permet de vérifier l'état des résidus. Les résultats indiquent que les erreurs des trois modèles avec les différentes variantes du développement financier sont hétéroscédastiques et auto-corrélées. Pour pallier ce problème, nous avons procédé à un ajustement, visant, à la fois, la correction de l'hétéroscédasticité et de l'auto-corrélation des erreurs, en estimant les modèles par la méthode des Moindres Carrés Généralisés Réalisables (MCGR).

V. Estimation du modèle et interprétation des résultats :

Le tableau n°1 récapitule les résultats d'estimation des paramètres des modèles (1), (2) et (3) par la méthode MCGR sur l'échantillon total des pays du MENA ainsi que sur les

sous-échantillons des pays pétroliers et non pétroliers. Globalement, et mise à part les variable relatives à l'ouverture commerciale et au développement économique, les coefficients estimés de toutes les variables explicatives ont les signes attendus dans les pays du MENA et les pays pétroliers.

Les deux indices institutionnels mesurant la capacité des gouvernements à formuler des politiques judicieuses (CGFISP) et le degré du respect des institutions par les citoyens et les États (RCSI) sont positivement ajustés au développement financier. Les résultats d'estimation des modèles (1), (2) et (3) montrent que ces deux indices institutionnels sont des déterminants importants du développement financier global (FDI), de la taille du système financier (M2_GDP), de la capacité de mobilisation de l'épargne (QM_GDP), du financement de l'économie (DC_GDP) et du secteur privé (PC_GDP). Ces deux variables institutionnelles exercent un impact positif sur le développement financier nettement plus marqué que toutes les autres variables exogènes du modèle. Notons que ces résultats sont particulièrement repérables dans les pays pétroliers du MENA comparativement aux pays non pétroliers.

Quant à l'indice mesurant les tendances des processus politiques (PGSMR), il n'exerce d'impact statistiquement significatif que sur l'indice du développement financier (FDI) [modèle (3)] et sur l'indicateur des crédits au secteur privé (PC_GDP) [modèles (2) et (3)]. Il est, en revanche, le principal déterminant institutionnel du développement financier dans les pays non pétroliers (Voir tableau n°1, pays non pétroliers). En effet, l'indice institutionnel (PGSMR) est positivement ajusté à des systèmes financiers développés, de taille importante et à des secteurs bancaires très actifs en termes de mobilisation de l'épargne et d'allocation des crédits dans les pays non pétroliers.

Ces résultats nous révèlent que parmi les variables institutionnelles, La capacité des gouvernements à formuler et à mettre en œuvre des politiques judicieuses, ainsi que le degré du respect des institutions, constituent les variables institutionnelles déterminantes du développement financier dans les pays du MENA, en particulier les pays pétroliers. À l'opposé, la variable représentative des processus par lesquels les gouvernements sont sélectionnés, dirigés et remplacés s'avère la principale variable institutionnelle déterminante du développement financier dans les pays non pétroliers.

Nos résultats démontrent l'importance de la crédibilité du gouvernement, en particulier par le biais de la confiance portée envers son administration, la perception des politiques favorables au contexte économique ainsi que l'efficience et l'équité du système judiciaire et le respect des contrats pour la stimulation de l'intermédiation financière dans les pays du MENA, notamment les pays pétroliers.

L'ouverture financière est positivement et significativement associée à des systèmes financiers développés, à haut niveau d'approfondissement et avec des secteurs bancaires très actifs en matière de mobilisation des ressources et de distribution des crédits. Cet effet positif est nettement repérable pour le développement bancaire dans les pays pétroliers du MENA [Voir tableau n°1, MENA et pays pétroliers]. Ce résultat est congruent, en quelque sorte, avec celui de Chinn et Ito (2002) et Baltagi et al. (2009). Cependant, elle n'est, vraisemblablement, pas reliée au développement financier dans les pays non pétroliers, mis à part lorsque ceci est mesuré par le degré de mobilisation de l'épargne de long terme.

Néanmoins, comparativement aux variables institutionnelles, les coefficients associés à l'ouverture financière demeurent d'une moindre importance.

L'ouverture commerciale, à l'opposé des résultats attendus, n'exerce aucun effet sur le développement financier dans les pays du MENA et les pays pétroliers. Dans les pays non pétroliers, cette variable macroéconomique est positivement reliée à des systèmes financiers développés, de taille importante et à des secteurs bancaires très actifs en matière d'allocation des crédits. Notons que ces coefficients ne sont pas d'une grande importance.

Nos résultats, dans ce sens, ne se conforment pas aux conclusions de Rajan et Zingales (2003) qui soutiennent que les ouvertures commerciale et financière doivent être simultanées, pour qu'elles produisent un effet sur le développement financier.

La présence des registres de crédits, dont le principal objectif est de réduire l'asymétrie d'information entre prêteurs et emprunteurs, est positivement et significativement liée à des systèmes financiers profonds ainsi qu'à des secteurs bancaires très actifs en matière de financement du secteur privé dans les pays du MENA en particuliers ceux exportateurs de pétrole. En ce sens, nos résultats confirment ceux de Love et Mylenko (2003) et de Djankov et al. (2007) ayant accentué l'importance des registres de crédit pour le développement des crédits au secteur privé. Le développement économique, mesuré par le PIB par tête, exerce un effet négatif et significatif sur le développement financier global, la taille des systèmes financiers, la capacité des secteurs bancaires à mobiliser l'épargne ainsi que sur l'activité des systèmes financiers en matière de distribution des crédits dans les pays du MENA et les pays pétroliers. Ce résultat pourrait être explicable par le fait que la croissance du PIB/tête est accompagnée d'un accroissement des capacités de financement des agents non financiers de l'économie, qui vraisemblablement, privilégient le développement d'une microfinance au détriment d'un système financier formel. Ceci est d'autant plus permis par l'abondance des ressources financière issues de l'exportation du pétrole. C'est pourquoi, dans les pays pétroliers, l'effet est significativement négatif.

Au contraire, dans les pays non pétroliers, le développement économique joue un rôle très positif. Les coefficients associés au log du PIB par tête sont positifs est significatifs quelque soit la variante du développement financier [Voir tableau n°1, pays non pétroliers].

Les variables institutionnelles se distinguent de l'ensemble des variables exogènes du modèle par leurs effets nets les plus marqués. C'est pourquoi, dans le point suivant, nous allons considérer dans le détail leurs effets déterminants en désagrégeant les trois variables en six indices élémentaires.

Analyse détaillée:

La décomposition des indices institutionnels en indices élémentaires devra nous renseigner davantage sur l'impact de la qualité institutionnelle et sur la composante propre qui affecte plus spécifiquement le développement financier dans les pays de l'échantillon.

Nous avons procédé de la même manière que le modèle précédent sur les trois échantillons, pays du MENA, pays pétroliers et non pétroliers. En premier, nous avons testé la structure homogène ou hétérogène du processus générateur de données, via le test d'homogénéité de Hsiao. Tout en gardant les autres variables macroéconomiques inchangées, nous avons désagrégé les trois indices institutionnels en indices élémentaires qui sont au nombre de six (CC), (GE), (PS), (RQ), (RL) et (VA). Le résultat du test de Hsiao fait ressortir un modèle de panel à effets individuels dont la structure générale est la

suivante, et la période d'analyse dépend de l'indicateur du développement financier utilisé (Voir tableau n°2):

$$FD_{it} = \alpha_i + \beta_1 CC_{it} + \beta_2 GE_{it} + \beta_3 PS_{it} + \beta_4 RQ_{it} + \beta_5 RL_{it} + \beta_6 VA_{it} + \beta_7 KAOPEN_{it} + \beta_8 TO_{it} + \beta_9 CR_{it} + \beta_{10} ln_GDPPC_{it} + \beta_{11} Z_{it} + \varepsilon_{it} \ldots . (4)$$

Néanmoins, lorsque la variable du développement financier est représentée par les crédits intérieurs (DC_GDP), les données ne donnent pas lieu à une structure de panel, justifiant, ainsi, son absence de l'analyse.

Nous avons par la suite, appliqué le test de Hausman puis les tests d'hétéroscédasticité et d'auto-corrélation des résidus sur le modèle (4). Les résultats montrent, que les résidus de ce modèle sont hétéroscédastiques et auto-corrélés. À cet effet, nous optons pour la méthode d'estimation par les Moindres Carrés Généralisés Réalisables (MCGR). Le tableau n°2 récapitule les résultats d'estimation.

Les résultats d'estimation indiquent que dans les pays du MENA, pays pétroliers et non pétroliers, l'indice institutionnel qui affecte le plus le développement financier est l'état de droit (RL) et ceux quelque soit la variante du développement financier. Ce qui dénote l'importance de l'efficience et de l'équité du système judiciaire et le respect des contrats et des conventions pour le développement financier global, la taille du système financier, le degré de mobilisation de l'épargne de long terme ainsi que le financement bancaire du secteur privé dans les pays du MENA. Par conséquent, nous confirmons les résultats de La Porta et al. (1997), Pistor et al. (2000), Law et Azman-Saini (2008) ainsi que ceux de Gazdar (2011).

L'indice d'Efficacité du Gouvernement (GE), constitue le second indice institutionnel qui exerce une influence positive sur le développement financier. Il affecte positivement le développement financier mesuré soit par l'indice synthétique (FDI), l'indicateur de mobilisation de l'épargne ou par l'indicateur des crédits au secteur privé. Cet effet est nettement repérable en considérant l'échantillon complet des pays du MENA et le sous échantillon des pays pétroliers. S'agissant des pays non pétroliers, cet indice affecte en particulier, le développement des crédits au secteur privé. Dès lors, nos résultats accentuent le rôle de la qualité des services publics et de l'administration ainsi que le degré de son indépendance vis-à-vis des pressions politiques dans la relance du développement financier dans les pays du MENA, en particulier les pays pétroliers.

Malgré qu'il exerce une influence positive sur le développement financier, l'indice institutionnel « Voix et Responsabilité » apparait avec des coefficients moins importants comparativement aux deux premiers indices. Cet effet est remarquable dans l'échantillon total, alors qu'il n'exerce d'influence que sur la taille du système financier dans les pays pétroliers et le financement du secteur privé dans les pays non pétroliers.

Néanmoins, notre investigation trouve, également, d'évidence pour une influence négative de la qualité institutionnelle, lorsque celle-ci est mesurée par l'indice de contrôle de corruption (CC) et l'indice de stabilité politique (PS).

Les coefficients associés à l'indice de contrôle de corruption sont négatifs et significatifs, dans l'échantillon des pays non pétroliers du MENA. Ceci indique que des niveaux élevés de corruption jouent en faveur du développement financier mesuré soit par l'indice synthétique (FDI), l'indicateur de taille (M2_GDP), l'indicateur de mobilisation de l'épargne de long terme (QM_GDP) et le financement bancaire du secteur privé (PC_GDP). Cet effet négatif n'est repérable que dans les pays non pétroliers. Dans les pays pétroliers, la perception de la corruption apparait significative pour le financement du secteur privé

avec un signe positif. Dans ce contexte, Bardhan (1997) souligne que la corruption sous certaines formes peut jouer un rôle de facilitateur des procédures administratives ce qui peut stimuler le développement financier.

Dans les pays du MENA et les pays pétroliers, la stabilité politique (PS), affecte aussi négativement le développement financier. Un effet nettement constaté sur le développement financier global (FDI), la taille du système financier (M2_GDP) ainsi que sur la mobilisation de l'épargne de long terme (QM_GDP). Notons que ce résultat ne concorde pas avec celui de Law et Azman-Saini (2008). L'effet négatif de la stabilité politique est, peut être la principale conséquence de son très faible niveau, au point qu'une amélioration de la stabilité politique exerce toujours une influence négative sur le développement financier dans les pays du MENA, en particulier les pays pétroliers.

Quant aux autres variables explicatives, leurs effets sont, globalement, similaires à ceux de l'analyse agrégée.

En résumé, il est important de souligner que l'effet des différentes variables explicatives sur le développement financier dans les pays du MENA est véhiculé principalement par leurs effets sur le développement financier dans les pays pétroliers comparativement aux pays non pétroliers. De plus, la décomposition de l'échantillon des pays du MENA, nous a permis de mettre en évidence la différence remarquable entre les pays pétroliers et les pays non pétroliers en matière des déterminants du développement financier.

V. Conclusion:

Dans cet article, nous avons exploré les principaux déterminants du développement financier des pays de la région MENA. Compte tenu des grandes disparités qui caractérisent les systèmes financiers de ces pays, nous nous sommes interrogés sur le poids relatif des différents déterminants macroéconomiques et institutionnels dans l'explication de l'hétérogénéité dans le développement financier entre les pays de la région, ainsi que dans les sous échantillons pays pétroliers et non pétroliers.

La construction d'un indice synthétique du développement financier FDI, pour les pays qui composent l'échantillon (panel), nous a permis de mettre en évidence de grands écarts entre le niveau de développement financier des différents pays et révèle une grande dissimilitude entre eux.

Un modèle économétrique, d'un panel de 21 pays de la région MENA qui couvre la période de 1996 à 2011, avec des variantes à effets fixes et à effets aléatoires, nous a permis d'analyser les déterminants du développement financier dans la région et d'en déterminer leurs poids relatifs. Les principaux résultats des estimations effectuées nous permettent d'aboutir à des explications plausibles aux divergences enregistrées, comparativement aux résultats des différents travaux empiriques réalisés en ce sens.

Le résultat le plus marqué de cette investigation, indique que la qualité institutionnelle - mesurée principalement par l'indice reflétant la capacité des gouvernements à formuler et à mettre en œuvre de bonnes politiques ainsi que celui relatif au degré du respect des institutions par les citoyens et les Etats - constitue le déterminant le plus significatif du développement financier dans la région MENA, en particulier les pays pétroliers. Alors que l'ouverture financière et la disponibilité de la l'information sur les crédits viennent juste après, respectivement.

Dans les pays non pétroliers, les tendances des processus et des régimes politiques semblent jouer un rôle déterminant du développement financier, suivies par l'ouverture commerciale et le développement économique.

Ceci démontre l'avantage de la décomposition de notre échantillon en pays pétroliers et pays non pétroliers, car les déterminants du développement financier divergent grandement entre les deux groupes.

Les pays ayant des systèmes financiers les moins développés, devraient axer leurs démarches sur le vecteur des principaux éléments qui déterminent la qualité institutionnelle, à savoir l'état de droit et l'efficacité du gouvernement. Une stratégie qui permettrait une amélioration certaine de l'infrastructure institutionnelle dans les pays de la région MENA. Et, par le fait même, une réduction du phénomène de la corruption et une stabilité politique plus améliorée ce qui exhorte une relance des secteurs bancaires, noyau dur des systèmes financiers d'une manière générale.

Les résultats de notre travail sont, en partie, congruents avec les enseignements théoriques et en parfaite cohérence avec les conclusions de certains travaux empiriques. Néanmoins, des questions importantes demeurent sans réponses, et appellent un affermissement et un enrichissement de ce travail.

- ANNEXES :

Figure n°01: Indice synthétique FDI moyen du développement financier dans les pays de la région MENA.

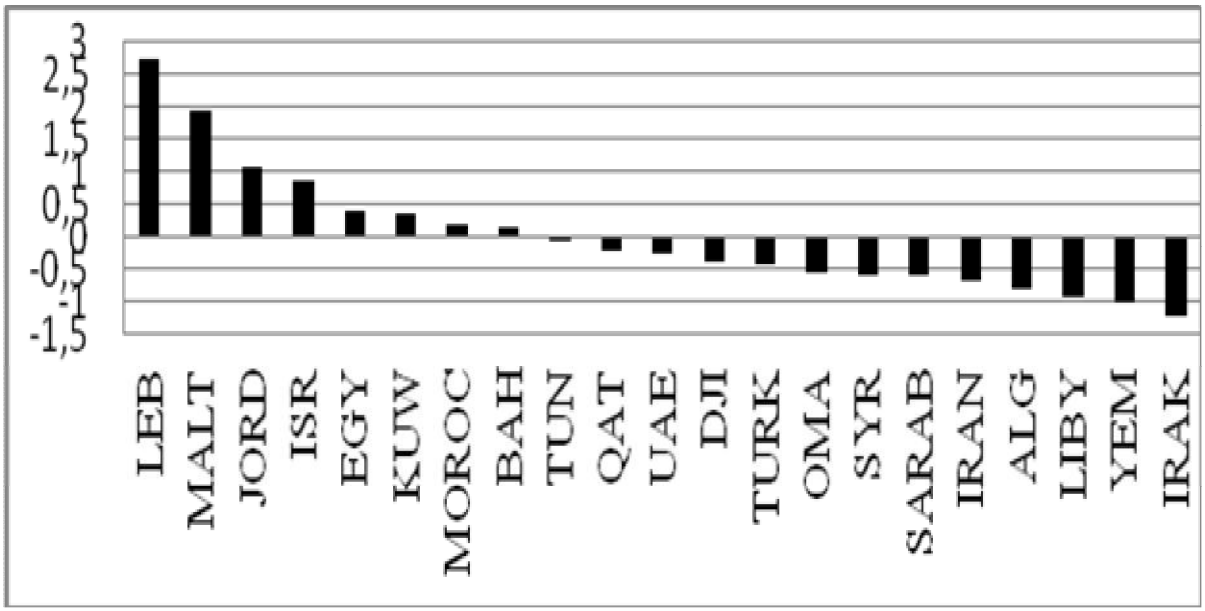

Source: établi sur la base de l'indice synthétique, calculé à partir des données de la Banque Mondiale.

Tableau n°1 : Résultats d'estimation des trois modèles (1), (2) et (3) avec les MCGR. Intégrant les trois Indices institutionnels (PGSMR), (CGFISP) et (RCSI). Avec cinq variantes pour la variable endogène (FDI), (M2_GDP), (QM_GDP), (DC_GDP) et (PC_GDP).

Variables explicatives	Variable dépendante QM_GDP								
	MENA N=21 T=(2002-2011)			MENA Pétroliers N= 11 T=(1997-2011)			MENA non Pétroliers N=10 T= (2002-2011)		
	(1)	(2)	(3)	(1)	(2)	(3)	(1)	(2)	(3)
PGSMR	-1,1116 *(0,711)*	-0,3985 *(0,874)*	1,2798 *(0,644)*	-2,2443 *(0,396)*	0,8812 *(0,718)*	-0,8949 *(0,736)*	3,0961 *(0,519)*	2,888 *(0,503)*	3,3072 *(0,477)*
CGFISP	19,1736*** *(0,000)*	21,1578*** *(0,000)*		9,4114*** *(0,003)*	14,1593*** *(0,000)*		11,2468 *(0,159)*	10,6596 *(0,120)*	
RCSI	5,0780 *(0,225)*		10,2733*** *(0,001)*	8,4564*** *(0,007)*		12,9469*** *(0,000)*	0,3069 *(0,964)*		4,5403 *(0,438)*
KAOPEN	2,4816** *(0,010)*	21,1796** *(0,015)*	2,9070*** *(0,002)*	0,7874 *(0,353)*	0,7716 *(0,372)*	1,9735** *(0,024)*	3,8204** *(0,019)*	4,3653*** *(0,004)*	3,8604** *(0,020)*
TO	-0,0146 *(0,698)*	-0,0292 *(0,376)*	0,0046 *(0,893)*	-0,0492** *(0,041)*	-0,0543** *(0,024)*	-0,0318 *(0,229)*	0, 0405 *(0,536)*	0,0413 *(0,518)*	0,0292 *(0,647)*
CR	0,5460 *(0,791)*	1,0572 *(0,552)*	0,9309 *(0,637)*	1,8042 *(0,324)*	2,6363 *(0,164)*	1,8184 *(0,332)*	-0,8692 *(0,802)*	-0,6034 *(0,860)*	-0,4873 *(0,887)*
lnGDPPC	-7,1740*** *(0,000)*	-6,3636*** *(0,000)*	-3,9785** *(0,015)*	-3,5461** *(0,011)*	-3,4420** *(0,016)*	-3,0551** *(0,035)*	7,6264* *(0,080)*	8,8836** *(0,034)*	10,6138*** *(0,004)*
Inf_rate	-0,1010 *(0,158)*	-0,091 *(0,121)*	-0,1030 *(0,109)*	-0,0601 *(0,190)*	-0,0528 *(0,254)*	-0,0886* *(0,098)*	-0,3080** *(0,029)*	-0,3283** *(0,029)*	-0,3022** *(0,031)*
Observations	210	210	210	165	165	165	100	100	100
Variables explicatives	**Variable dépendante DC_GDP**								
	MENA N=21 T=(2002-2011)			**MENA Pétroliers N= 11 T=(1997-2011)**			**MENA non Pétroliers N=10 T= (2002-2011)**		
	(1)	**(2)**	**(3)**	**(1)**	**(2)**	**(3)**	**(1)**	**(2)**	**(3)**
PGSMR	-0,6548 *(0,854)*	1,7570 *(0,596)*	2,3359 *(0,546)*	2,0908 *(0,688)*	9,6347** *(0,043)*	2,3519 *(0,642)*	13,2527** *(0,015)*	10,4322** *(0,020)*	13,9** *(0,010)*
CGFISP	15,2588*** *(0,006)*	19,9551*** *(0,000)*		1,44665 *(0,823)*	14,1292** *(0,014)*		10,1128 *(0,269)*	6,5719 *(0,311)*	
RCSI	8,8565* *(0,067)*		19,7766*** *(0,000)*	25,9097*** *(0,000)*		25,5487*** *(0,000)*	-4,5143 *(0,586)*		1,0900 *(0,870)*
KAOPEN	2,8847** *(0,029)*	2,5699* *(0,058)*	3,7945*** *(0,004)*	6,7155*** *(0,000)*	5,6810*** *(0,002)*	6,6783*** *(0,000)*	1,5969 *(0,286)*	1,4303 *(0,344)*	1,8637 *(0,209)*
TO	0,0036 *(0,932)*	0,0069 *(0,876)*	0,0247 *(0,581)*	-0,0406 *(0,399)*	-0,0719 *(0,194)*	-0,0418 *(0,359)*	0,1956** *(0,011)*	0,1700** *(0,012)*	0,1908** *(0,012)*
CR	-0,9046 *(0,713)*	-0,9568 *(0,699)*	2,081 *(0,471)*	4,7949 *(0,195)*	3,3301 *(0,378)*	4,5260 *(0,217)*	4,4014 *(0,369)*	1,8632 *(0,668)*	5,4432 *(0,254)*
lnGDPPC	-6,5263** *(0,010)*	-6,1500** *(0,018)*	-5,7169** *(0,015)*	-11,326*** *(0,000)*	-12,0150*** *(0,001)*	-11,5205*** *(0,000)*	12,4935*** *(0,007)*	13,3412*** *(0,002)*	15,2443*** *(0,000)*
Inf_rate	-0,1085 *(0,149)*	-0,1275 *(0,100)*	-0,1200 *(0,129)*	-0,0448 *(0,565)*	-0,0703 *(0,440)*	-0,0489 *(0,514)*	-0,3368 *(0,113)*	-0,2877 *(0,118)*	-0,3432 *(0,104)*
Observations	210	210	210	121	121	121	100	100	100

Variables explicatives	Variable dépendante FDI								
	MENA N=21 T= (2000-2011)			MENA Pétroliers N= 11 T=(1996-2011)			MENA non Pétroliers N=10 T= (2002-2011)		
	(1)	(2)	(3)	(1)	(2)	(3)	(1)	(2)	(3)
PGSMR	0,0301 *(0,640)*	0,0849 *(0,161)*	0,1076* *(0,075)*	-0,0782 *(0,328)*	0,0594 *(0,435)*	-0,0425 *(0,597)*	0,2210** *(0,049)*	0,1763* *(0,054)*	0,2509** *(0,024)*
CGFISP	0,4298*** *(0,000)*	0,5546*** *(0,000)*		0,2400** *(0,013)*	0,4327*** *(0,000)*		0,3197* *(0,084)*	0,2414* *(0,095)*	
RCSI	0,2288** *(0,010)*		0,3587*** *(0,000)*	0,3664*** *(0,000)*		0,4838*** *(0,000)*	-0,0987 *(0,547)*		0,0441 *(0,755)*
KAOPEN	0,0507** *(0,020)*	0,0464** *(0,035)*	0,0635*** *(0,005)*	0,0595** *(0,020)*	0,0593** *(0,033)*	0,0773*** *(0,003)*	0,0358 *(0,280)*	0,0411 *(0,203)*	0,0445 *(0,183)*
TO	-0,0001 *(0,813)*	-0,00024 *(0,760)*	0,00035 *(0,660)*	-0,0010 *(0,138)*	-0,0012 *(0,103)*	-0,0008 *(0,279)*	0,0041*** *(0,006)*	0,0033** *(0,014)*	0,0039** *(0,010)*
CR	0,0531 *(0,321)*	0,0557 *(0,295)*	0,1006* *(0,061)*	0,0790 *(0,158)*	0,0924 *(0,138)*	0,0784 *(0,171)*	0,0755 *(0,410)*	0,0367 *(0,647)*	0,1004 *(0,274)*
lnGDPPC	-0,1834*** *(0,000)*	-0,1708*** *(0,000)*	-0,1275*** *(0,002)*	-0,1467*** *(0,001)*	-0,1439*** *(0,003)*	-0,1225*** *(0,006)*	0,3006*** *(0,002)*	0,3069*** *(0,001)*	0,3901*** *(0,000)*
Inf_rate	-0,0022 *(0,135)*	-0,0023 *(0,115)*	-0,0026* *(0,079)*	-0,0009 *(0,468)*	-0,0008 *(0,543)*	-0,0013 *(0,318)*	-0,0086** *(0,027)*	-0,0079** *(0,025)*	-0,0089** *(0,026)*
Observations	252	252	252	176	176	176	100	100	100
Variables explicatives	Variable dépendante M2_GDP								
	MENA N=21 T=(2001-2011)			MENA Pétroliers N= 11 T=(1997-2011)			MENA non Pétroliers N=10 T= (2002-2011)		
	(1)	(2)	(3)	(1)	(2)	(3)	(1)	(2)	(3)
PGSMR	1,2558 *(0,711)*	3,8965 *(0,192)*	1,3176 *(0,667)*	-4,3926 *(0,257)*	-0,6075 *(0,864)*	-2,8123 *(0,466)*	11,4832** *(0,046)*	9,4492** *(0,041)*	11,9896** *(0,032)*
CGFISP	12,0901*** *(0,009)*	17,7779*** *(0,000)*		8,4889* *(0,074)*	14,336*** *(0,001)*		3,1389 *(0,734)*	0,7336 *(0,925)*	
RCSI	12,2476*** *(0,009)*		14,6814*** *(0,000)*	10,5812** *(0,019)*		14,5486*** *(0,000)*	-5,7429 *(0,486)*		-4,4971 *(0,541)*
KAOPEN	0,7234 *(0,516)*	0,8829*** *(0,000)*	1,8673* *(0,092)*	1,6339 *(0,235)*	1,4729 *(0,288)*	2,6130* *(0,053)*	-0,2804 *(0,859)*	-0,1313** *(0,046)*	-0,2173 *(0,889)*
TO	0,02678 *(0,543)*	0,0043 *(0,917)*	0,0160 *(0,706)*	-0,0402 *(0,264)*	-0,0469 *(0,191)*	-0,0320 *(0,388)*	0,1759** *(0,013)*	0,1316** *(0,046)*	0,1759** *(0,013)*
CR	5,7993** *(0,033)*	5,7038** *(0,027)*	6,2130** *(0,012)*	5,500* *(0,062)*	5,8328* *(0,055)*	6,0884** *(0,043)*	5,4159 *(0,225)*	4,6533 *(0,223)*	5,6714 *(0,199)*
lnGDPPC	-12,3751*** *(0,000)*	-10,9549*** *(0,000)*	-9,6702*** *(0,000)*	-7,6413*** *(0,001)*	-7,1524*** *(0,002)*	-7,3744*** *(0,001)*	12,5130** *(0,010)*	11,4029** *(0,017)*	13,4428*** *(0,001)*
Inf_rate	-0,2775*** *(0,003)*	-0,2672*** *(0,002)*	-0,2473*** *(0,004)*	-0,2167*** *(0,004)*	-0,2088*** *(0,005)*	-0,2340*** *(0,002)*	-0,482** *(0,012)*	-0,4069** *(0,018)*	-0,4838** *(0,012)*
Observations	231	231	231	165	165	165	100	100	100

Variables explicatives	Variable dépendante PC_GDP								
	MENA N=21 T= (1999-2011)			MENA Pétroliers N=11T=(1996-2011)			MENA non Pétroliers N=10 T=(2002-2011)		
	(1)	(2)	(3)	(1)	(2)	(3)	(1)	(2)	(3)
PGSMR	2,5702 *(0,220)*	4,0079** *(0,043)*	4,3707** *(0,031)*	0,0523 *(0,984)*	4,5847- *(0,060)*	0,9901 *(0,692)*	9,4535*** *(0,006)*	6,7935** *(0,030)*	10,4925*** *(0,004)*
CGFISP	15,7980*** *(0,000)*	19,1536*** *(0,000)*		4,000 *(0,171)*	10,6037*** *(0,000)*		22,4929*** *(0,000)*	18,0679*** *(0,000)*	
RCSI	5,8977** *(0,040)*		11,5513*** *(0,000)*	12,0611*** *(0,000)*		14,0292*** *(0,000)*	-6,9364 *(0,172)*		3,5664 *(0,410)*
KAOPEN	1,2523* *(0,076)*	1,1852* *(0,099)*	1,9936*** *(0,006)*	1,4275* *(0,051)*	1,3203* *(0,094)*	1,9321** *(0,011)*	1,0070 *(0,248)*	0,8770 *(0,335)*	0,9178 *(0,340)*
TO	0,0072 *(0,773)*	0,0086 *(0,738)*	0,0229 *(0,376)*	-0,0008 *(0,968)*	-0,0133 *(0,547)*	0,0047 *(0,832)*	0,1598*** *(0,001)*	0,1487*** *(0,001)*	0,151*** *(0,002)*
CR	2,7408 *(0,114)*	2,9403* *(0,091)*	2,8905* *(0,085)*	3,4028** *(0,047)*	4,0062** *(0,033)*	3,1888** *(0,049)*	4,5908 *(0,101)*	-2,8440 *(0,300)*	4,9573 *(0,106)*
lnGDPPC	-2,3492* *(0,077)*	-2,1307 *(0,113)*	-1,0007 *(0,465)*	-0,2520 *(0,847)*	-0,4148 *(0,766)*	-0,2274 *(0,865)*	10,0893*** *(0,000)*	10,2165*** *(0,000)*	16,6326*** *(0,000)*
Inf_rate	-0,0331 *(0,465)*	-0,0338 *(0,473)*	-0,0420 *(0,365)*	-0,0268 *(0,427)*	-0,0167 *(0,642)*	-0,0374 *(0,321)*	-0,1297 *(0,265)*	-0,1082 *(0,344)*	-0,1338 *(0,295)*
Observations	273	273	273	176	176	176	100	100	100

Source : établi à partir des résultats d'estimation à l'aide du logiciel Stata 12.

Notes : Indice du Développement financier (FDI), ratio des actifs liquides au PIB (M2_GDP), ratio quasi monnaie au PIB (QM_GDP),ratio des crédits à l'économie au PIB (DC_GDP), ratio des crédits au secteur privé au PIB (PC_GDP), une mesure du processus par lequel les gouvernements sont sélectionnés, dirigés et remplacés (PGSMR); la capacité des gouvernements à formuler et à implémenter des politiques judicieuses (CGFISP); le respect des institutions par les citoyens et les États (RCSI); Ouverture Financière (KAOPEN); l'ouverture Commerciale (TO); Registres de crédits (CR); le Log du produit intérieur brut (ln_GDPPC) et le taux d'inflation (Inf_rate). **(*), (**)** et **(***) :** indiquent une significativité du coefficient aux seuils d'erreur de 10%, 5% et 1% respectivement. Entre parenthèses (P_value) qui indique la probabilité pour que le coefficient estimé soit un extrême.

Tableau N°2 : La qualité institutionnelle détaillée. Résultats d'estimation des modèles de panels avec les différentes variables financières par la méthode des MCGR. La variable intentionnelle est désagrégée en six variables élémentaires suivantes : CC : contrôle de corruption, GE : efficacité de gouvernance, PS : stabilité politique, RQ : qualité de réglementation, RL : État de droit, VA : voix et responsabilité.

	Echantillon										
	MENA (21)				Pétrole (11)			Non Pétrole (10)			
Variables	FDI N=21T=(1999-2011)	M2_GDP N=21 T=(1999-2011)	QM_GDP N=21 T=(1999-2011)	PC_GDP N=21 T=(1998-2011)	FDI N=11 T=(1997-2011)	M2_GDP N=11 T=(1998-2011)	QM_GDP N=11 T=(1998-2011)	PC_GDP N=11 T=(1996-2011)	FDI N=10 T=(1999-2011)	M2_GDP N=10 T=(1999-2011)	QM_GDP N=10 T=(1999-2011)	PC_GDP N=10 T=(1999-2011)
CC	-0,0415	-1,4049	-2,3065	-1,1948	0,1017	0,8228	-1,6006	4,0787**	-0,2854**	-10,1572*	-8,1402*	-7,4295**
	(0,446)	(0,621)	(0,279)	(0,541)	(0,104)	(0,779)	(0,466)	(0,045)	(0,013)	(0,087)	(0,081)	(0,018)
GE	0,2364***	2,9884	8,3202***	11,7396***	0,2761***	5,2362	9,8567***	9,3987***	-0,0108	-11,8559	6,3925	9,7830***
	(0,003)	(0,504)	(0,005)	(0,000)	(0,006)	(0,214)	(0,003)	(0,003)	(0,944)	(0,146)	(0,329)	(0,015)
PS	-0,0568*	-3,2446*	-3,0788**	-0,9062	-0,1028**	-8,2882***	-3,4338**	-0,6315	0,0393	3,3612	0,1397	2,3960
	(0,083)	(0,070)	(0,010)	(0,433)	(0,021)	(0,000)	(0,013)	(0,640)	(0,551)	(0,310)	(0,956)	(0,171)
RQ	0,0846	2,4543	1,7907	1,4194	-0,0454	-0,6354	-0,6063	-2,4125	0,2418	6,9563	1,5351	7,0421
	(0,240)	(0,511)	(0,473)	(0,547)	(0,475)	(0,846)	(0,774)	(0,246)	(0,132)	(0,403)	(0,812)	(0,101)
RL	0,4289***	19,2188***	14,5114***	11,3600***	0,3594***	15,2355***	12,8947***	6,9099**	0,4458***	18,0597**	17,7106***	8,9741**
	(0,000)	(0,000)	(0,000)	(0,000)	(0,000)	(0,001)	(0,000)	(0,011)	(0,003)	(0,017)	(0,005)	(0,021)
VA	0,1752***	5,1529*	3,9078*	9,5786***	0,0404	5,5829*	2,9988	-2,0033	0,0774	-0,2444	-2,8507	6,7803***
	(0,001)	(0,077)	(0,081)	(0,000)	(0,584)	(0,095)	(0,233)	(0,420)	(0,416)	(0,964)	(0,494)	(0,008)
KAOPEN	0,0492**	1,7942*	2,1637***	1,3116**	0,0574**	-1,0660	0,2962	1,0851	0,0530*	1,4155	6,0630***	1,3974*
	(0,014)	(0,090)	(0,008)	(0,034)	(0,013)	(0,458)	(0,718)	(0,111)	(0,073)	(0,338)	(0,000)	(0,087)
TO	-0,0002	0,00063	-0,0464	0,0396	-0,0007	0,0091	-0,0239	0,0158	0,0047***	0,2338***	0,0323	0,1676***
	(0,710)	(0,987)	(0,108)	(0,104)	(0,217)	(0,798)	(0,292)	(0,394)	(0,001)	(0,002)	(0,608)	(0,000)
CR	0,528	5,576**	0,1790	3,4197*	0,0420	4,3522	-0,2528	3,1964*	0,1925**	10,3338**	0,5846	6,8812***
	(0,294)	(0,043)	(0,919)	(0,054)	(0,431)	(0,102)	(0,884)	(0,056)	(0,050)	(0,039)	(0,876)	(0,008)
lnGDPPC	-0,2013***	-11,098***	-4,6839***	-2,5243**	-0,147***	-2,4719	-2,3255*	0,4253	0,2310***	12,1116***	8,9620**	6,5107***
	(0,000)	(0,000)	(0,000)	(0,024)	0,000)	(0,236)	(0,075)	(0,717)	(0,010)	(0,009)	(0,027)	(0,006)
Inf_rate	-0,0021	-0,2343***	-0,0778	-0,0558	-0,0014	-0,3132***	-0,0547	-0,0171	-0,0099**	-0,543***	-0,2672*	-0,1506
	(0,146)	(0,005)	(0,198)	(0,255)	(0,271)	(0,002)	(0,278)	(0,598)	(0,017)	(0,010)	(0,092)	(0,134)
Observations	273	273	273	294	165	154	154	176	130	130	130	130

Source : établi à partir des résultats d'estimation à l'aide du logiciel Stata 12.

Notes : les variables dépendantes sont: l'indice du développement financier (FDI), les actifs liquides rapportés au PIB (M2_GDP), la Quasi monnaie rapportée au PIB (QM_GDP) ou les Crédits au secteur privé rapportés au PIB (PC_GDP). Les variables explicatives sont les variables institutionnelles: CC= contrôle de corruption; GE=Efficacité de la gouvernance; PS= Stabilité Politique; RQ=Qualité réglementaire; RL=Etat de Droit, et VA= Voix et responsabilités. KAOPEN= ouverture financière; TO= ouverture commerciale; CR= registres de crédits; lnGDPPC= log du produit intérieur brut par habitant. Inf_rate= taux d'inflation. Entre parenthèses P-Value des coefficients. (***), (**), (*), dénotent la significativité aux seuils de 1%, 5% et 10% respectivement.

- Notes et Références Bibliographiques:

[1]. King G. et Levine R, **Finance and growth: Schumpeter might be right**, Quarterly Journal of Economics, 108 (3), 1993a, P.P.717-737.

King G. et Levine R, **Finance, Entrepreneurship and Growth: Theory and Evidence**, Journal of Monetary Economics, North-Holland, vol. 32, 1993b, P.P.513-542.

[2]. La Porta R., Lopez-De-Silanes F., Shleifer A. et Vishny R-W, **Law and Finance**, NBER Working Paper No. 5661, 1996.

La Porta R., Lopez-De-Silanes F., Shleifer A. et Vishny R-W, **Legal Determinants of External Finance**, The Journal of Finance. Vol. LII. No. 3, 1997.

[3]. Beck T. et Levine R, **Legal Institutions and financial development**. NBER, Working Paper 10126, 2003. http://www.nber.org/papers/w10126

[4]. Acemoglu D., Johnson S. et Robinso J. A, **The Colonial Origins of Comparative Development: An Empirical Investigation**, American Economic Review, Vol 91, N°5, 2001, P.P.1369–1401.

[5]. Rajan R. G. et Zingales L, **The Great Reversals: The Politics of Financial Development in the 20th Century**, Journal of Financial Economics, 2003.

[6]. Rajan R. G. et Zingales L, **The Great Reversals: The Politics of Financial Development in the 20th Century**, Journal of Financial Economics, 2003, P.38.

[7]. La Porta et al, en examinant l'importance de l'origine des systèmes juridiques ils ont trouvé que Les pays dont le système juridique relève de la Common Law, ont généralement les meilleures protections juridiques des investisseurs. Les pays au droit civil français ont au contraire les protections juridiques des investisseurs les moins efficaces alors que les pays au droit civil allemand et scandinave se situent au milieu des deux premiers, 1996.

[8]. Pistor K., Raiser M. et Gelfer S, **Law and Finance in Transition Economies**, Economics of Transition.Volume 8 (2), 2000, P.P.325-368.

[9]. Chinn M. et Ito H, **What matters for financial development? Capital controls**, **institutions, and interactions**, Journal of Development Economics, 81, 2006, P.P.163–192.

[10]. Baltagi B. H., Demetriades P.O. et Law S. H, F**inancial development and openness and Institutions: Evidence from panel data**, Conference On New Perspectives On Financial Globalization Research Department (April 26–27, 2007).

[11]. Baltagi B. H., Demetriades P. O. et Law S. H, **Financial Development and Openness: Evidence From Panel Data**, Journal of Development Economics, 89, 2009, P.P.285–296.

[12]. Gazdar K., **Institutions, Développement Financier et Croissance Économique dans la Région MENA**, Thèse de Doctorat en Sciences économiques, Université de Reims, Champagne-Ardenne, 2011.

[13]. Djankov S., Mcliesh C. et Shleifer A, **Private Credit in 129 Countries**, Journal of Financial Economics 84 , 2007, P.P.299–329, P.305. www.sciencedirect.com

[14]. Law S. H. et Azman-Saini W.N.W, **The Quality of Institutions and Financial Development**, MPRA Paper 12107, 2008. http://mpra.ub.uni-muenchen.de/12107/

[15]. Yartey C. A, **The Determinants of Stock Market Development in Emerging Economies: Is. South Africa Different?**, IMF Working Paper WP/08/32, 2008.

[16]. La qualité institutionnelle est mesurée par la somme de cinq indices institutionnels de la base internationale (ICRG), qui sont la corruption, l'état de droit, la qualité bureaucratique, répudiation publiques des contrats et le risque d'expropriation.

[17]. Cherif M. et Gazdar K, **Macroeconomic and Institutional Determinants of Stock Market Development in MENA region: New Results from a Panel Data Analysis**, International Journal of Banking and Finance. Volume 7, Issue 1, 2010.

[18]. Beji S, **Le Développement Financier pour les Pays du Sud de la Méditerranée à l'Épreuve de la Mondialisation Financière**, Thèse de Doctorat en Sciences Économiques. Université Paris 13, 2009.

[19]. Pour la construction de cet indice synthétique nous avons appliqué une analyse en composantes principales (ACP) sur les quatre indicateurs (M2_GDP, QM_GDP, DC_GDP, PC_GDP).

[20]. Algérie, Bahreïn, Égypte, Djibouti, Irak, Iran, Israël, Jordanie, Kuweit, Liban, Libye, Malte, Maroc, Oman, Qatar, Arabie Saoudite, Syrie, Tunisie, Turquie, Émirats Arabes Unis, Yémen.

[21]. Cezar R, **Un Nouvel Indice du Développement Financier**, Document de travail UMR DIAL, 2012.

[22]. Algérie, Bahreïn, Iraq, Iran, Koweït, Libye, Oman, Qatar, Arabie Saoudite, Émirats Arabes Unis et Yémen.

[23]. Djibouti, Égypte, Israël, Jordanie, Liban, Malte, Maroc, Syrie, Tunisie et Turquie.

[24]Voir le point précédent, sur le développement financier dans les pays du MENA pour les indicateurs désagrégés utilisés et la construction de l'indice de développement financier.

[25]. Chinn M. et Ito H, **A New Measure of Financial Openness**, Journal of Comparative Policy Analysis: Research and Practice, Vol. 10, N°3, 2008.

[26]. Chinn M. et Ito H, **Capital Account Liberalization, Institutions and Financial Development: Cross Country Evidence**, NBER Working Paper No. 8967, 2002.

[27]. Kaufmann D, Kraay A. et Mastruzzi M, **The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues**, Global Economy and Development at Brookings, 2010.

[28]. Love I. et Mylenko N, **Credit Reporting and Financing Constraints**, World Bank Policy Research, Working Paper 3142, 2003.

[29] Patrick, H.T, **Financial Development and Economic Growth in Underdeveloped Countries**, Economic Development and Cultural Change, Vol. 14, No. 2, 1966, P.P.174-189.

[30]. Hassan M. K, Sanchez B, et Yu J-S, **Financial Development and Economic Growth: New Evidence From Panel Data**, The Quarterly Review of Economics and Finance, 51 (2011), 2011, P.P.88-104.

[31]. Yousif Khalifa Al-Yousif, **Financial development and economic growth; another look at the evidence from developing countries**, Review of Financial Economics, 11 , 2002, P.P.131–150.

[32]. Demetriades P. O. et Hussein K. A, **Does Financial Development Cause Economic Growth? Time Series Evidence From 16 Countries**. Journal Of Development Economics, Vol, 51, 1996, P.P.387-411.

Productivité totale des firmes locales, ouverture internationale et spillovers: une modélisation empirique

Total productivity of local firms, international openness and spillovers: Empirical modelling

Nouria KADRI (*)
Laboratoire LAMEOR
Université Mustapha STAMBOULI- Mascara; Algérie

Abdelkader DERBAL (**)
Laboratoire LAMEOR
Université Mohamed BEN AHMED- Oran; Algérie

Résumé : Les relations complexes qu'entretiennent l'ouverture internationale, la technologie et les stratégies des firmes, nous amènent à traiter dans cet article notre problématique autour de ces questions : Comment l'ouverture internationale incite-elle les firmes à innover et à créer de la technologie ? Comment les flux d'échanges et les flux d'IDE contribuent-ils à ce transfert ? Notre travail vise à analyser l'incidence des retombées d'IDE et l'ouverture internationale sur la structure productive des industries manufacturières algériennes. Ainsi, nous présenterons les estimations des effets des entrées d'IDE sur la productivité totale des facteurs des entreprises domestiques à l'aide de l'économétrie des panels. Les résultats de nos estimations montrent un effet positif mais faible des IDE sur la productivité du travail. Ces résultats nous montrent que l'Algérie n'a pas su valoriser les bienfaits théoriques potentiels de l'ouverture économique sur l'emploi et la productivité du travail.

Mots clés : Ouverture Internationale, IDE, La Productivité Totale des Facteurs des Entreprises Domestiques, Spillovers.

Jel Classification Codes : F02, F21,F41, F43.

Abstract: The complex relations between international openness, technology and the strategies of firms, lead us to deal in this article with our problematic around these questions: How does international openness inspire firms to innovate and create technology? How do trade flows and FDI flows contribute to this transfer? Our work aims to analyze the impact of FDI spillovers and international openness on the productive structure of Algerian manufacturing industries. Thus, we will present estimates of the effects of FDI inflows on total factor productivity of domestic firms using panel econometrics. These results show that Algeria has not been able to value the potential theoretical benefits of economic openness on employment and labor productivity.

Keywords: International Openness, FDI, Total Factor Productivity of Domestic Enterprises, Spillovers.

Jel Classification Codes : F02, F21,F41, F43.

I- Introduction:

La dynamique technologique est aujourd'hui l'une des caractéristiques majeures de l'économie mondiale fondée sur la connaissance. Plusieurs faits économiques témoignent de la forte présence de cette économie de connaissance, tels que : le fort contenu en connaissance des produits échangés dans le monde et surtout entre les pays industrialisés. En parallèle à ces flux commerciaux intensifs en R&D, nous observons l'intensification des flux internationaux de technologie entre les groupes industriels sous forme de licence, dépôts de brevet ainsi que la multiplication des alliances et des accords de coopération technologiques et d'une grande mobilité de la main d'œuvre qualifiée entre les pays. Ces

eMail : (*) : Knouria45@yahoo.fr **& (**):** Derbalaek@yahoo.fr

faits résultent d'une interaction complexe entre la technologie et l'ouverture internationale.

Delapierre, Moati et Mouhoud[1] nous parlent d'une « économie de connaissance » et principalement des deux facteurs qui ont contribué essentiellement à son émergence:

- l'apparition d'une demande personnalisée et versatile (Demand Pull);
- la nouvelle logique de production qui s'inscrit dans la recherche des économies de variétés ainsi que des procédés plus flexibles (Technology Push).

Les relations complexes qu'entretiennent l'ouverture internationale, la technologie et les stratégies des firmes, nous amènent à traiter notre problématique autour de ces questions: Comment l'ouverture internationale incite-elle les firmes à innover et à créer de la technologie? Comment les flux d'échanges et les flux d'IDE contribuent-ils à ce transfert ? Quel est le rôle de la politique économique dans le transfert et la diffusion de la technologie extérieure? Comment cette technologie est-elle répartie ou localisée et quels sont les facteurs qui déterminent la localisation géographique de l'innovation?Enfin quelles sont les nouvelles stratégies technologiques des firmes dans ce nouveau contexte technologique ?

C'est au cœur de cette relation que notre problématique se situe, problématique mêlant la technologie, le commerce international et l'IDE. Nous distinguons deux aspects de cette relation :

- un premier aspect relatif à l'incitation à l'innovation qui découle de l'intensification de la concurrence sur les marchés ouverts aux échanges et aux flux d'IDE.
- un deuxième aspect relatif au transfert et à la diffusion de la technologie par le biais des flux du commerce et des flux des IDE.

II. Ouverture internationale et spillovers technologiques:

Le vif intérêt que l'on porte aujourd'hui aux investissements directs étrangers suscite de nombreuses polémiques autour de la relation entre IDE et productivité dans les pays en développement. Ces derniers souhaitent voir les FMN jouer un rôle de plus en plus important dans leur processus de développement. Ils en attendent tout à la fois l'entrée de capitaux privés, les transferts de technologie et de qualification venant des pays développés. Ainsi, les pays hôtes multiplient les politiques incitatives d'investissements, afin de bénéficier le plus possible des externalités technologiques positives "*spillovers*" générées par le commerce international et les IDE. A ce propos, l'investissement direct étranger (IDE) constitue l'une des principales voies de transfert technologique vers les pays en développement. Cela est cohérent avec la conception du transfert de la technologie au travers des firmes multinationales (FMN), selon laquelle la technologie de la filiale se diffuserait vers les entreprises locales au travers d'externalités positives (ou "*spillovers*" selon la terminologie de Blomström)[2].

D'une façon générale, on dit que les spillovers ont lieu quand la FMN ne peut pas extraire la rente totale ou internaliser les effets bénéfiques de sa présence dans le pays d'accueil (Blomström et Kokko)[3]. En effet, les entreprises étrangères possèdent un avantage comparatif en termes de technologies nouvelles et de nouveaux modes d'organisation et de distribution, fournissent une assistance technique à leurs fournisseurs et clients locaux, et forment des travailleurs et cadres locaux qui seront peut être ultérieurement recrutés par les entreprises locales. De même, la pression compétitive exercée par les filiales étrangères force les firmes locales à opérer efficacement, et à introduire dans leur processus de production, de nouvelles technologies. A ce propos, ces externalités positives sont souvent

désignées sous le nom de "productivity spilovers" (Blomström et Kokko). Par conséquent, l'utilisation des termes "productivity spillovers" et "technology spillovers", est interchangeable.

Par ailleurs, la littérature théorique sur les spillovers technologiques diffère selon les déterminants et les conséquences des spillovers émanant des investissements étrangers. Ainsi on pourrait décomposer cette littérature en deux types de spillovers :

- Les spillovers exogènes qui considèrent que les externalités technologiques liées aux IDE sont plutôt automatiques et ne dépendent d'aucun mécanisme de transmission illustrant les caractéristiques du pays d'accueil (son histoire, son capital humain, sa politique commerciale, ses aptitudes technologiques …etc.). La plupart des modèles théoriques ont retenu dans ce cadre les deux hypothèses qui se trouvent au cœur du modèle néo-classique : i) le progrès technique est exogène ; ii) tous les pays disposent d'opportunités technologiques semblables.
- Les spillovers endogènes qui mettent l'accent sur les préalables institutionnels et économiques favorisant l'attrait des capitaux étrangers et l'assimilation des technologies véhiculées par les l'échange et IDE. Dans ce cadre, Wang (1990) a mis en évidence, d'une part, l'importance de l'accumulation du capital humain comme facteur d'attrait des capitaux étrangers, et d'autre part, la contribution de l'entrée des flux d'IDE à haute technologie dans l'accroissement des agrégats macro-économiques et du bien être social dans les pays d'accueil. Wang et Blomström[4] ont accordé une attention particulière aux conditions préalables favorisant l'attrait de l'IDE à haute technologie, en insistant sur le rôle que devraient jouer les autorités tutelles du pays d'accueil. Ce rôle consiste, d'une part, à augmenter l'investissement dans l'environnement où seraient implantées les firmes étrangères, et d'autre part, à aider les firmes domestiques dans leurs efforts d'apprentissage.

Sur le plan empirique, plusieurs études économétriques ont tenté d'évaluer la relation entre, commerce international, l'IDE et la productivité des firmes locales, afin de tester la présence des spillovers liés aux IDE. Ces études diffèrent selon leurs évaluations de la taille et de l'importance des spillovers. Dans la plupart des cas, les résultats empiriques sur l'existence des spillovers sont controversés. Ainsi, on pourrait décomposer cette littérature empirique en deux types de modèles :

- Un premier qui confirme le lien positif entre IDE et productivité locale (Caves ; Globerman ; Blomström et Persson ; Blomström ; Blomström et Wolff, …etc.). Ainsi, les firmes locales peuvent profiter de la présence des firmes étrangères pour améliorer leur productivité totale des facteurs (diminuer leur coût marginal). Cependant, il faut être prudent dans l'interprétation de ces résultats en raison du niveau élevé de l'agrégation des données. En effet, les résultats empiriques de la plupart de ces études de ce premier modèle étaient établis sur la base de régressions au niveau sectoriel, qui donnent plus de poids aux grandes firmes et ne captent pas l'hétérogénéité des firmes au sein de chaque secteur.
- Un deuxième qui tend à montrer l'inexistence de ce lien (Haddad et Harrison ; Aitken et Harrison, …etc.). Ainsi, la mise à disposition de données au niveau de la firme a relancé le débat. Les nouvelles régressions effectuées au niveau de la firme tendent à montrer que l'efficacité productive des firmes locales n'est pas significativement corrélée avec la part sectorielle de l'IDE. Comme le suggère Kokko, le fait que les FMN aient tendance à opérer au sein d'enclaves technologiques isolées des firmes locales contribue à expliquer ces résultats contrastés[5].

Ces observations nous amènent à nous demander quel rôle peut jouer l'IDE dans l'amélioration de la productivité des entreprises algérienne. Plus précisément, ce travail vise à analyser l'incidence des retombées d'IDE et l'ouverture internationale sur la structure productive des industries manufacturières algériennes. Ainsi, nous présenterons les estimations des effets des entrées d'IDE sur la productivité totale des facteurs des entreprises domestiques à l'aide de l'économétrie des panels. Cependant, comme nous l'avons souligné précédemment, le lien entre les échanges et l'IDE et la croissance, via les gains de productivité, est fortement non linéaire, étant donné que l'endogénéisation des spillovers est fondée sur les préalables et les mécanismes de transmission favorisant l'attractivité des capitaux étrangers et l'assimilation des technologies véhiculées par les IDE. Ainsi, nous allons nous demander si le capital humain et le taux d'ouverture, combinés à l'IDE, contribuent à l'accroissement de la productivité totale des facteurs des firmes domestiques.

III. Les spillovers technologiques et l'industrie manufacturière algériennes : vérification empirique:

Les études empiriques existantes différentes selon leurs évaluations de la taille et de l'importance des spillovers. Il y a, d'une part, les spillovers exogènes qui ne dépendent pas de mécanismes bien spécifiés de transmission, étant donné qu'ils sont déterminés par des facteurs exogènes qui ne prennent pas en considération les préalables favorisant l'attrait des IDE (capital humain, formation, apprentissage, rôle des institutions, aptitudes technologiques, politique commerciale, …etc.), et d'autre part, les spillovers endogènes qui dépendent de ces préalables institutionnels et économiques permettant la construction des avantages de localisation solides, qui serviront de socle pour consolider l'attractivité et l'absorption de la technologie véhiculée par les IDE. Pour notre part, les modèles que nous allons utiliser dans ce qui suit, sont destinés à endogénéiser les spillovers technologiques par le biais de l'évaluation économétrique de l'interaction entre l'IDE, le capital humain et le taux d'ouverture.

III.1. Spécification du modèle:

Notre spécification s'inspire du courant du courant récent de la littérature empirique consacrée à l'endogéneisation des spillovers technologiques, qui repose d'une part, sur l'importance de l'accumulation du capital humain, et de l'ouverture comme facteurs d'attrait des capitaux étrangers, et d'autre part, sur la contribution de l'entrée des flux d'IDE à l'accroissement de la productivité des pays d'accueil (Wang[6], Lucas[7]), Haddad et Harrison, Benhabib et Spiegel, Coe et al)[8] et Saïd Toufik[9] . Nous analysons trois voies potentielles par lesquelles l'IDE peut influer sur la productivité totale des facteurs (PTF) des entreprises locales: le capital humain, le taux d'ouverture et le stock de capital étranger consacré à la R&D. Cette dernière a été ajoutée pour évaluer l'impact de la concurrence générée par la présence des entreprises étrangères sur la PTF des entreprises locales (Kokko)[10].

La mesure de la productivité totale des facteurs relative à l'industrie manufacturière en Algérie (retenant les cinq secteurs d'activités étudiés dans les chapitres précédant ISMMEE, IAA, CCP, IMCVC, IBLPC) au cours de la période 2001-2012 pour un premier modèle sans la variable IDE et pour 2003-2009 pour le deuxième modèle ave la variable IDE, ont été réalisées en nous basant sur l'hypothèse d'une fonction de production de type Cobb-Douglas à deux facteurs de production:

$$VA_{it} = F(K_{it}, L_{it}) = A_{it} K_{it}^{\alpha} L_{it}^{\beta} \qquad (1)$$

VA_{it}, K_{it} et L_{it} représentent respectivement la valeur ajoutée, le stock du capital physique* et l'effectif total de la main d'œuvre, relatifs au secteur i à l'année t; quant aux α et β, ils renvoient directement, d'après l'hypothèse des rendements d'échelle constants ($\alpha + \beta = 1$), aux statistiques de la répartition de la valeur ajoutée entre salaires (rémunération du travail) et revenus du capital (rémunération du capital).

A_{it} est le niveau de la technologie du secteur i à la date t, appelé *PTF*. Cette dernière est définie part:

$$PTF_{it} = A_{it} = VA_{it} / K_{it}^{\alpha} L_{it}^{1-\alpha} \qquad (2)$$

Dans un premier temps, étant donné que nous disposons d'un panel cylindré**, nous estimons une fonction logarithmique de la productivité totale des facteurs pour l'industrie manufacturière nationale en utilisant des données en panel.

Premièrement nous testerons l'effet du commerce international sur la productivité des industries nationale dans la période 2001 à 2012

Plus précisément, la fonction de la productivité totale des facteurs des entreprises industrielles nationales (*PTFM*) du secteur i à l'année t retenue est la suivante:

$$LnPTFM_{it} = \alpha + \beta_1 LnKH_{it} + \beta_2 LnOUV_{it} + \beta_3 LnRD + u_{it} \qquad (3)$$

Puis en deuxième temps nous estimons la même fonction mais cette fois ci nous ajoutant la variable IDE donc l'effet de la présence étrangère sur la productivité des entreprises manufacturières nationale dans la période 2003 au 2008. Le choix de cette période est due à la non disponibilité des données pour une longue période des IDE dans les Branches industrielles.

$$LnPTFM_{it} = \alpha + \beta_1 LnIDE_{it} + \beta_2 LnKH_{it} + \beta_3 LnOUV_{it} + \beta_4 LnRD + u_{it} \qquad (4)$$

où α, IDE_{it} , KH_{it} , OUV_{it} et RD_{it} représentent respectivement le terme constant, l'investissement direct étranger, le capital humain, le taux d'ouverture et le stock de capital étranger consacré à la R&D, relatifs au secteur i et à l'année t. u_{it} est le terme d'erreur.

Le problème crucial de l'utilisation des données de panel, est celui de la spécification. En effet, les résultats divergent fortement selon les méthodes utilisées. Pour notre propos, nous allons utiliser le test d'Hausman, afin de discriminer entre le modèle à effets fixes et le modèle à effets aléatoire.

Comme nous l'avons souligné dans les équations (3) et (4), parmi les facteurs spécifiques qui peuvent influencer la productivité totale des facteurs des différentes branches, nous nous intéressons en particulier au rôle de l'IDE, du capital humain, de l'ouverture économique et celui de la RD le capital étranger consacré au recherche et développement avec

$$RD_i = \sum_{k=1}^{2} \omega_i^k \qquad (5)$$

ω: est la part des importations dans l'industrie i provenant de ce pays industriel partenaire k dans les importations totales du pays). Les données de cette variable ont été prisent de la base des données du CNUCED.

Les études empiriques citées dans les sections précédentes s'accordent à reconnaître que les entreprises étrangères peuvent, à travers la concurrence qu'elles font naître sur le marché local et l'effet d'entraînement sur les entreprises domestiques, accroître le niveau de la productivité des entreprises locales. Afin de rendre compte de la possibilité des *spillovers*

technologiques, une *proxy* de l'IDE, définie par le taux de pénétration des capitaux étrangers (*TPCE*):

$$IDE_{it} = \frac{CSE_{it}}{CSM_{it}} \times 100 \qquad (6)$$

CSE_{it} et CSM_{it} désignent respectivement le capital social des entreprises étrangères et le capital social des entreprises nationales, relatifs au secteur i à l'année t. A ce propos, en raison du manque de données sur le capital contrôlé par les entreprises, nous avons retenu les IDE entrants dans chaque secteur d'activité. Nous avons collecté les données de cette proxie de la publication de la banque d'Algérie et de l'ANDI.

Le travail qualifié utilisé pour chaque secteur (*KH*) est un facteur qui peut contribuer à l'efficacité productive. Disposer d'une main d'œuvre qualifiée peut faciliter l'adoption d'innovations technologiques et promouvoir des combinaisons techniquement des facteurs plus efficaces. En raison du manque de données sur la main d'œuvre qualifiée utilisée pour chaque secteur, nous avons opté pour une *proxy* qui consiste à mesurer le travail qualifié par l'écart de la rémunération de la main d'œuvre par rapport au SNMG- salaire national minimum garanti[11]:

$$KH_{it} = FP_{it} - SNMG_t \times L_{it} \qquad (7)$$

où : KH_{it}, FP_{it} et L_{it} représentent respectivement l'indicateur de capital humain, les frais de personnel et l'effectif total de la main d'œuvre, correspondant au secteur i à l'année t. Ces données ont disponible dans les comptes économique publiés par l'agence nationale des statistiques ((ONS). $SNMG_t$ désigne le SNMG annuel relatif à l'année t. Notons toutefois que l'indicateur retenu peut aussi traduire des effets de productivité provenant de l'attribution d'un salaire d'efficience.

Les indicateurs de l'ouverture commerciale, employés dans la littérature empirique peuvent se répartir en deux grandes catégories (Baldwin, 1989). La première consiste à évaluer la politique commerciale au travers de ses instruments. Plus précisément, cette approche cherche à mesurer le degré de distorsion du commerce dans le pays à partir du niveau moyen des droits de douane, des barrières non tarifaires ou des prix relatifs des biens échangeables et non échangeables. La seconde estime le degré d'ouverture par l'intensité du commerce (ratio de la somme des exportations et des importations sur le PIB). La majorité des travaux utilisent le second type d'indicateurs, car les résultats obtenus avec des mesures du niveau de protection comme les droits de douane moyens s'avèrent insatisfaisants (Rodrik et Rodriguez, 1999). Pour notre étude, nous utilisons une *proxy* d'ouverture commerciale. Il s'agit de l'effort à l'exportation (*OUV*) qui mesure la part de la valeur ajoutée sectorielle destinée à l'exportation (Jalladeau, 1993) :

$$OUV_{it} = \frac{X_{it}}{VA_{it}} \times 100 \qquad (8)$$

où : X_{it} et VA_{it} représentent respectivement les exportations et la valeur ajoutée, du secteur i à l'année t. Les données des deux variables sont disponibles dans la base des données de l'ONS.

Nous essayons de tenir compte de la structure temporelle des variables. Pour ce faire, nous devons tester pour déceler la présence d'une racine unitaire et, si toutes les séries sont stationnaires nous appliquerons notre modèle.

Les résultats de la majorité des tests sur le modèle (3) et le modèle (4) sont présentés dans les tableaux 1 et Tableau 2 (Annexes).

D'après les résultats du tableau (1), les séries du modèle (3) sont non stationnaires au seuil 5% sauf notre variable endogène donc on ne peut pas procéder à une cointégration. Sur cette base, nous allons procéder à l'estimation de notre modèle (3) avec les séries stationnaires pour éviter une estimation fallacieuses.

Concernant aux résultats du tableau (2), toutes les séries (les variables du modèle (4) ne sont pas stationnaires mais ils sont stationnaires au même degré (première différence). Donc on va passer au test de cointégration sur ces les cinq variables puisque les conditions du test sont vérifiées.

De plus, l'existence d'une relation de cointégration (ou de long terme) traduit l'idée qu'une combinaison linéaire de variables non stationnaires peut être stationnaire. Les tests de racine unitaire sont donc un préalable à toute analyse de la relation de cointégration d'autant plus que le problème des régressions fallacieuses se pose aussi pour les régressions en données de panel.

III.2. Résultats des estimations économétriques:

Les résultats des estimations figurant au tableau (3) pour l'équation (3) et le tableau (4) pour l'estimation de l'équation (4) dans les annexes

A partir des résultats obtenus dans le tableau (4), on constate que la p value de la majorité des tests est supérieur a 5% qui nous amène à accepter l'hypothèse nulle de ces tests qui confirme la non cointégration entre les variables du modèles (4) étudié. Donc on va faire une estimation de notre modèle par la même procédure du modèle (3). Pour éliminer le problème de stationnarité, nous procéderons à appliquer une différenciation des séries non stationnaire. Le résultat d'estimation du modèle (4) est présenté au tableau dans les annexes

Dans ces régressions, les résultats des tests préliminaires, Il s'agit principalement des tests de spécification, notamment le test de Fisher, le test Breusch - Pagan, le test Hausman ; du test d'homogénéité, de corrélation inter individuel, d'hétéroscédasticité.

III.2.1. Test de Fisher de spécification de l'homogénéité

La première étape consiste à vérifier si la spécification est en accords avec le principe d'homoscedasticité, autrement dit de savoir si l'on a le droit de supposer que le modèle théorique étudié est parfaitement identique pour tous les pays, ou au contraire s'il existe des spécificités propres à chaque pays pouvant entrainer des coefficient différents en relation notamment avec des variables omises.

On commence à tester l'hypothèse d'une structure parfaitement homogène (la constante et la pente sont identiques). Si les statistiques de Fischer associées au test d'homogénéité totale sont supérieures au Fischer de la table, on rejette donc cette hypothèse.

Donc on a:

H_o: modèle pooled

H_1 : modèle à effets individuel

La statistique du test de Fisher s'écrit sous la forme suivante :

$$F^C = \frac{SCR_o - SCR_1}{SCR_1} * \frac{dl(H_1)}{dl(H_o) - dl(H_1)} \quad \text{ou} \quad F^c = \frac{(R_1^2 - R_0^2)/dl(H_1)}{(1 - R_1^2)/dl(H_0) - dl(H_1)}$$

Ou SCR_0 et SCR_1 sont respectivement la somme des carrées des résidus Sous H_0 et H_1

dlH_0) et dlH_1) sont respectivement les degrés de liberté sous H_0 et H_1

$$dl(H_1)=N-1,\ dl(H_0)=N*T-K$$

Ce test permet de rejeter (d'accepter) l'hypothèse nulle H_0 lorsque F_c est supérieur (inférieur) à la valeur F de la table au seuil de signification 5%.

Les résultats du test (Tableau 6 dans les annexes) se présentent de la façon suivante :

Dans l'estimation du premier modèle (3) sans la variable IDE, F_c est supérieur a F_T (4, 51) = 2,61 donc l'hypothèse H0 ne peut être acceptée. Critical F value for diffuse prior (4, 60-4) (Leamer, p.116) =4,30.

Nous pouvons conclure à l'existence d'effet individuel dans le modèle. Et c'est le même résultat pour le modèle (4) dont F_c supérieur a $F_T(4, 25)=2,78$ et Critical F value for diffuse prior (4, 25-4) (Leamer, p.116) =2,65.

III.2.2. Test d'Hausman de spécification des effets individuels: Le résultat du test est dans le tableau 7 pour le modèle (3) et le tableau 8 pour le modèle (4) (annexes).

Le test de Hausman montre que le modèle à effets fixes est préféré à celui des effets aléatoire pour les deux modèles, puisque la p-value est inférieur au seuil de 5%.

III.2.3. Test d'hétéroscidasticité: D'après le tableau 9 dans les annexes le résultat du test d4hétérosidasticité du modèle (3):

La p value de Chi-deux est inferieur a 5% donc existence d'une hétérocidasticité entre les erreurs

Concernant le modèle (4), la statistique du test Breusch-Pagen (LM) apparait au tableau 10 dans les annexes est égale à 13.75381 avec une probabilité égale à 0.0445 ce qui signifie existence d'une hétérocidasticité entre les erreurs

III.3. Interprétation des résultats: L'interprétation de notre modèle nous donne:

Premièrement, nos résultats montrent que le capital humain dans les deux modèles (le travail qualifier) est non significatif, le coefficient de cette variable est négatif. Ceci indique que la main d'œuvre qualifié n'a pas un impact sur la productivité du travail. C'est un résultat surprenant dans la mesure où le travail qualifié est censé avoir un fort impact sur la productivité. Les travailleurs les plus qualifiés sont censés améliorer la productivité des firmes et adopter facilement les innovations technologiques et ceci selon les théories de croissance endogène et du commerce international (Grossman et Heplman (1991), Romer (1991)).

Cependant, cette constatation est sans doute due au faible niveau du capital humain en Algérie. Ce niveau reste faible et les défaillances du système d'éducation et de formation sont nombreuses. Tout d'abord, le système éducatif n'a introduit les formations techniques que récemment. L'université est restée pendant longtemps le seul lieu de formation. Une université marquée par un accroissement des effectifs des sciences humaines et sociales au détriment des sciences fondamentales et techniques. Selon le rapport de la Banque Mondiale (2007), seulement 1.5 % de la main-d'œuvre algérienne est composée de scientifiques et d'ingénieurs. En outre, le nombre des diplômés qui sont sans emploi montre l'incompatibilité du système d'éducation avec le système productif. Nous observons que la formation continue et la formation professionnelle n'occupent qu'une place réduite dans le secteur industriel : Selon l'enquête sur les entreprises de la Banque mondiale (2007), seuls 17 % des entreprises en Algérie offrent une formation formelle à leur personnel, ce qui est en dessous des niveaux enregistrés dans la région MENA (27 %), les pays de l'Asie de

l'Est (47 %), les entreprises d'Europe de l'est (35 %) et la moyenne mondiale (35 %). Ceci rend les entreprises du Maghreb peu compétitives par rapport à d'autres régions et se traduit par un faible degré d'innovation et d'adaptation technologique.. D'ailleurs, les « inputs » technologiques (les ressources humaines et la R&D) et les « outputs » technologiques (les brevets et les publications) sont faibles malgré les efforts du gouvernement national. Récemment, un progrès considérable a été réalisé au sujet des crédits accordés à la recherche scientifique. La part du PIB consacrée aux dépenses de recherche dans toutes ses dimensions augmentera progressivement de 0.18% par année jusqu'en 2009 pour atteindre en 2010 l'objectif de 1% du PIB[12] (réf tableau && dans les annexes).

Part du PIB consacrée annuellement à la recherche scientifique (en millions de DA)

Le nombre de brevets enregistrés en Algérie (2110), un nombre qui reste faible. Par ailleurs, le nombre de brevets enregistrés par le Algérie en Europe et aux Etats-Unis est près de zéro malgré l'amélioration récente dans ce domaine. Toutefois, en 2008, l'Algérie est très loin en termes de nombre de publications par rapport à la France ou l'Espagne,

mais en Afrique nous sommes au 4ème rang.. En France 1 chercheur pour 0.28% publication, 0.24% en Espagne, Egypte (0.11%), Tunisie (0.12%), Maroc (0.05%), l'Algérie (0.12%). Ces résultats reflète la réalité que la politique nationale de promotion de la R&D demeure insuffisante. D'ailleurs, le secteur industriel n'est pas touché par cette dynamique.

Deuxièmement, il n'y a aucune évidence que la présence étrangère améliore la productivité nationale. Notre étude le confirme avec un coefficient positif (0.0079) et significatif. La pénétration des IDE semble augmenter la productivité industrielle du pays d'accueil par le biais des externalités technologiques. Cependant, le fait que le coefficient soit trop faible peut être expliqué par la faiblesse des IDE dans l'industrie productive, lequel cherche à stimuler l'investissement avec des mesures législatives incitatives créant un environnement économique avantageux pour l'implantation des filiales étrangères. Toutefois, une part importante des IDE est orientée aux secteurs qui sont intensifs en main d'œuvre non qualifiée et le transfert technologique est faible voire même nul. Il est clair que la présence étrangère n'augmente pas dans tous les cas ni dans tous les secteurs la productivité du travail. Ceci dépend de plusieurs facteurs tels que les caractéristiques sectorielles, la forme de l'investissement, la capacité d'absorption des firmes domestiques, etc. Il se peut que cette présence étrangère n'ait aucun effet sur la productivité du pays d'accueil. L'étude de Haddad et Harrison (1993) sur la productivité totale des facteurs au Maroc sur la période 1985-1989 confirme cette hypothèse dans le cas du Maroc[13](réf Graphe 1 dans les annexes).

Troisièmement, le coefficient de l'ouverture international par le biais des exportations est positif mais statistiquement non significatif. Théoriquement et empiriquement l'ouverture commerciale augmente la PAT. Ceci est dû à des causes multiples. Les exportations augmentent la capacité d'absorption des firmes, permettant aux firmes de profiter des économies d'échelle, favorisant le changement technologique et augmentant l'efficience des allocations des ressources. En outre, l'ouverture commerciale expose les firmes des pays en voie de développement aux nouvelles technologies qui peuvent être employées pour améliorer de nouvelles méthodes de production (Bouoiyour (2003)). Les exportations se traduisent par des gains d'externalités technologiques positives qui stimulent la productivité industrielle. Des études récentes suggèrent que les niveaux de productivité des firmes exportatrices soient plus élevés que ceux des firmes non

exportatrices (Girma, Greenaway et Kneller (2002)). En d'autres termes, l'exposition à la concurrence étrangère incite les firmes exportatrices à devenir plus compétitives. Dans notre cas, la marginalisation de l'industrie nationale productive et la présence minoritaire des IDE productive hors hydrocarbure sont parmi les causes du nombre faible des firmes exportatrices en Algérie.

IV. Conclusion:

L'intérêt de notre travail est de tester empiriquement, pour un panel de cinq secteurs d'activité industrielles nationales et la relation de long terme entre la productivité totale des facteurs et les retombées technologiques générées aussi bien par l'IDE des deux pays partenaires de l'Algérie que par l'ouverture aux échanges internationaux. Cette relation de long terme est estimée à l'aide des techniques récentes de l'économétrie des données de panel. Notre étude s'étale sur une période de six ans selon la disponibilité des données des IDE par secteurs d'activité industrielle et sur douze ans dans notre modèle qui estime l'effet du commerce international.

Conformément aux études antérieures, nos estimations confirment la présence d'un impact positif et statistiquement significatif, des IDE mais cette impact reste marginal. En effet, les résultats montrent les industries manufacturières nationales ne bénéficiées pas du spillovers technologique. D'une autre part, l'adoption de technologies étrangères requiert une main d'œuvre qualifiée et compétente, capable d'adapter les technologies aux spécificités des économies nationales, et d'améliorer ainsi la compétitivité de leur industrie.

Par ailleurs, la majorité des économistes sont d'accord sur le fait qu'un pays en voie de développement comme l'Algérie et le Maroc peut favoriser sa croissance économique en prenant exemple sur des économies plus avancées et en les imitant. Ce processus nécessite un cadre qui encourage la diffusion et le transfert technologique. Pour avoir les capacités internes nécessaires à une utilisation efficace de cette technologie, il est essentiel d'améliorer le niveau de compétences et de formation de la population.

La productivité industrielle dépend du travail qualifié ou en d'autres termes, du niveau du capital humain. Cependant, l'une des faiblesses de l'Algérie (Maroc) est le capital humain et la recherche scientifique. Présentes sur un marché protégé, les firmes domestiques ont depuis longtemps adopté des stratégies de production de basse technologie dépendante de la main d'œuvre non qualifiée. Avec la libéralisation des échanges, l'Algérie est confrontée à un problème de qualification de la main-d'œuvre et de disponibilité des compétences nécessaires. Il y a problème d'inadéquation entre la formation reçue à l'université ou dans les institutions spécialisées et le marché du travail. Le système de l'éducation n'est pas en faveur de l'insertion facile des diplômés dans le marché du travail et ne leur permet pas de s'adapter facilement au contexte de la gestion actuelle de la plupart des entreprises privées algériennes.

- ANNEXES :

Tableau 1: Résultats du test de stationnarité des séries du modèle (3)

Variable		(LLC)		IPS		ADF	
		Level	1ère dif	Level	1ère dif	Level	1ère dif
LnPTFM	M1	-2.12759 (0.0167)		-1.10419 (0.0348)		17.4570 (0.0348)	
	M2	-4.12254 (0.0000)		-1.14560 (0.0260)		14.6426 (0.0456)	
	M3	-0.89732 (0.1848)		-		7.87109 (0.64014)	
LnKH	M1	-0.52269 (0.3006)	-9.58732 (0.0000)	0.28880 (0.6136)	-6.54055 (0.0000)	10.5352 (0.3949)	48.8874 (0.0000)
	M2	-4.40428 (0.0000)	-8.35700 (0.0000)	-1.10563 (0.1344)	-4.47450 (0.0000)	15.5430 (0.1135)	33.6307 (0.0002)
	M3	2.83358 (0.9977)	-8.00291 (0.0000)	-	-	2.34300 (0.9930)	59.8725 (0.0000)
Lnouv	M1	0.64681 (0.7411)	-3.36268 (0.0004)	1.79703 (0.9638)	-2.57135 (0.0051)	3.10200 (0.9789)	24.6632 (0.0060)
	M2	-1.22313 (0.1106)	-4.65817 (0.0000)	1.02490 (0.8473)	-1.78423 (0.0372)	6.09191 (0.8075)	20.3024 (0.0265)
	M3	0.00536 (0.5021)	1.36219 (0.0134)	-	-	7.15438 (0.7108)	3.66951 (0.0410)
LnRD	M1	-2.20601 (0.0137)	-5.06374 (0.0000)	-0.80832 (0.2095)	-2.80705 (0.0025)	11.6617 (0.3083)	24.1919 (0.0071)
	M2	-0.65690 (0.2556)	-5.59223 (0.0000)	1.59800 (0.9450)	-1.89161 (0.0293)	4.19613 (0.9381)	37.5575PP (0.0000)
	M3	-0.89732 (0,1848)	-6.40032 (0.0000)	-	-	48.3944 (0.0000)	48,3944 (0.0000)

Source : Calcule de l'auteur par eviews

Tableau 2: Résultats des tests de stationnarité des séries du modèle (4)

Variable		(LLC)		IPS		ADF	
		Level	1ère dif	Level	1ère dif	Level	1ère dif
LnPTFM	M1	0.4868 (0.6868)	-3.1408 (0.0008)	1.2607 (0.8963)	0.4694 (0.0406)	5.1038 (0.8841)	11.5729 (0.0347)
	M2	-2.2086 (0.0136)	-1.9371 (0.0264)	1.0143 (0.8448)	1.0881 (0.0317)	4.5089 (0.9215)	13.2681 (0.0291)
	M3		-4.4573 (0.0000)				23.1928 (0.0101)
LnKH	M1	-2.4579 (0.0070)	-6.1235 (0.0000)	0.3106 (0.6220)	-1.7924 (0.0365)	7.6109 (0.6668)	21.4775 (0.0180)
	M2	-5.4442 (0.00000)	-5.6402 (0.0000)	-0.1390 (0.4447)	-0.0314 (0.0475)	12.1228 (0.2769)	10.6853 (0.0326)
	M3	4.5203 (1.0000)	-4.5821 (0.0000)	-		1.0928 (0.9997	30.9004 (0.0006)
Lnouv	M1	-0.9933 (0.1603)	-6.5705 (0.0000)	-0.0129 (0.4948)	-1.8322 (0.0000)	9.9711 (0.4430)	21.4148 (0.0184)
	M2	-4.4016 (0.0000)	-7.0561 (0.0000)	-0.0297 (0.4882)	-0.3534 (0.0319)	12.4793 (0.2543)	14.3987 (0.0456)
	M3	-1.8937 (0.029)	-5.3246 (0.0000)	-	-	12.0296 (0.2831)	33.8193 (0.0002)
LnRD	M1	-0.5157 (0.3030)	-3.7300 (0.0001)	0.8848 (0.8119)	-0.7624 (0.0429)	7.1790 (0.7084)	14.2907 (0.0601)
	M2	-3.3269 (0.0000)	-2.2627 (0.0118)	0.3547 (0.6386)	0.5344 (0.0435)	6.7270 (0.7590)	9.3336 (0.0408)
	M3	2.7241 (0.9968)	-3.7444 (0.0001)	-	-	4.6033 (0.9161)	24.5376 (0.0063)
LnIDE	M1	-2.7814 (0.0027)	-6.1887 (0.0000)	-0.1004 (0.4600)	-1.8071 (0.0354)	8.9688 (0.5351)	21.7125 (0.0166)
	M2	-4.7952 (0.0000)	-5.9683 (0.0000)	-0.0216 (0.4913)	0.0012 (0.0505)	11.5051 (0.3195)	10.2699 (0.0471)
	M3	-1.9375 (0.0263)	-5.8020 (0.0000)	-		14.5028 (0.1513)	37.9195 (0.0000)

Source: Out put du logiciel Eviews 9 (annexe 3-1)

Tableau 3: Résultats des estimations économétriques pour l'équation (3)

	Méthode MCO- pooling	Effets fixes	Effets aléatoires
C	-10.3086 (0.2466)	-8.7523 (0.0622)	-8.8305 (0.0595)
DLNRD	1.50E-05 (0.2172)	1.29E-05 (0.0451)	1.30E-05 (0.0430)
DLNKH	-3.86E-10 (0.5879)	-2.28E-10 (0.5461)	-2.35E-10 (0.5328)
DLNOUV	5.51E-06 (0.2569)	2.10E-07 (0.9352)	7.70E-08 (0.9762)
R-squard	0.0488	0.7623	0.0821
P Value (F)	0.4616	0.0000	0.2202

Source: Calcul de les auteurs a partir du logiciel d'eviews9

Tableau 4: Résultats des tests de Cointégration entre les variables du modèle (4)

Test		**P value**
KAO	ADF= -0.944096	0.1726
PEDRONI	*Within dimension*	
	Panel v-Statistic= -1.323926	0.9072
	Panel rho-Statistic= 1.314415	0.9056
	Panel PP-Statistic= -1.941584	0.0261
	Panel ADF-Statistic= -1.714451	0.0432
	Between dimension	0.9955
	Group rho- statistic = 2.608427	0.2831
	Group PP- statistic= -2.739528	0.0374
	Group ADF- statistic =-1.781387	

Source: Calcul de les auteurs a partir du logiciel d'eviews9

Tableau 5 : Résultats des estimations économétriques pour l'équation (4)

	Méthode MCO- pooling	Effets fixes	Effets aléatoires
C	0.0606 (0.9456)	1.3738 (0.0860)	0.0606 (0.9293)
DLNRD	0.3325 (0.0000)	-0.2931 (0.1708)	0.3325 (0.0000)
DLNIDEFS	0.0011 (0.9510)	0.0079 (0.0064)	0.0011 (0.9363)
DLNKH	0.1075 (0.2971)	-0.1257 (0.1956)	0.1075 (0.1780)
DLNOUV	0.1226 (0.0062)	0.09341 (0.4077)	0.1226 (0.0006)
R-squard	0.5313	0.7596	0.5436
P Value (F)	0.0001	0.0000	0.0004

Source : Out put d'Eviews 9

Tableau 6 : Résultats du test d'homogénéité

	F-statistique	**p value**
Modèle (VIII-3)	**38,80**	**H_1**
Modèle (VIII-4)	**05,18**	**H_1**

Source: Calcul de l'auteur

Tableau 7 : Test d'hausman du modèle (3)

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Equation: EQ10			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	4.944694	3	0.0159

Source : Out put d'Eviews 9

Tableau 8 : Test d'hausman du modèle (4)

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Equation: EQ06			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	24.690053	4	0.0001

Source : Out put d'Eviews 9

Tableau 9 : Résultat du test d'Hétéroscidasticité du modèle (3)

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	17.49483	10	0.0441

Source: Calcul de l'auteur

Tableau 10 : Résultat du test d'Hétéroscidasticité du modèle (4)

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	19.06951	10	0.0394

Source: Out put d'Eviews 9

Tableau11: La part du PIB consacrée aux dépenses de recherche

Années / Libellés	Moyenne 1999-2004	2006	2007	2008	2009	2010	Total 2006-2010
Dépenses relatives à l'environnement de la recherche et aux PNR	7.052	18.435	23.644	30.835	33.513	36.100	142.616
Dépenses investissement (infrastructures et grands équipements)	2.359	1.497	7.173	12.131	22.716	27.795	71.312
Total des dépenses	9.411	19.932	30.817	42.966	56.229	63.954	231.928
Produit intérieur brut	4.231.00	5.226.31	5.519.34	5.812.37	6.105.40	6.308.43	
Ratio des dépenses de recherche R&D/PIB	0.22%	0.38%	0.56%	0.74%	0.92%	1%	

Source: le rapport du forum économique mondial (2011)

Graphe 1: Investissement dans la R & D par rapport au PIB en %en % Comparatif entre 2002 et 2007

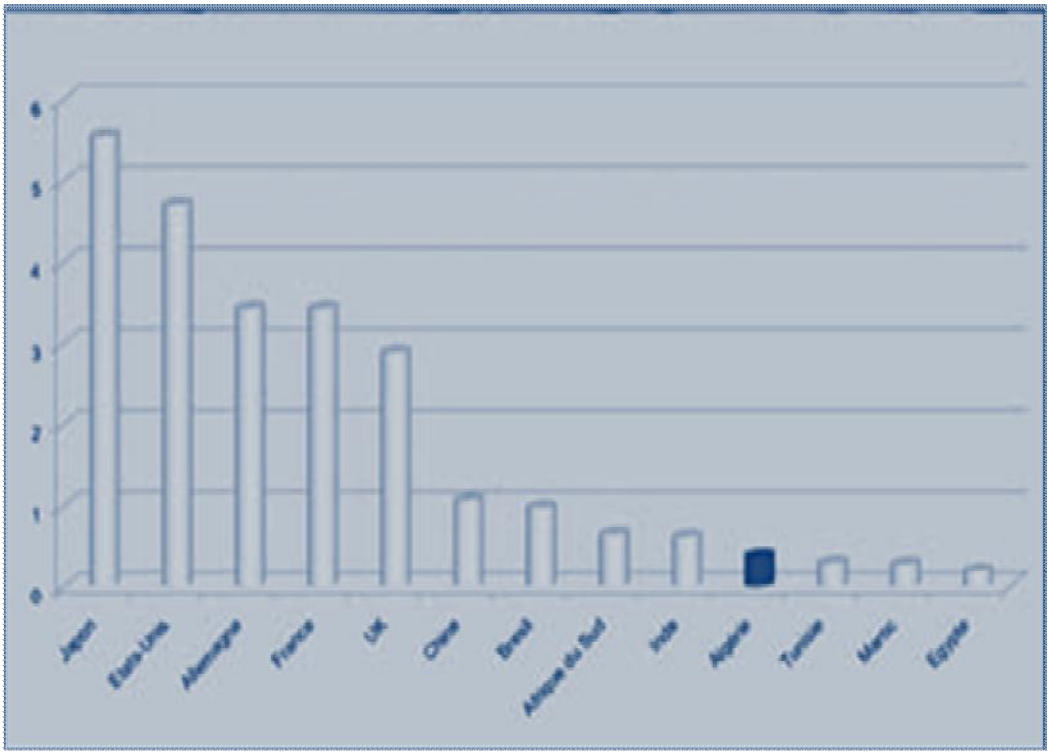

Source : Revue El Bahth, la direction générale de la recherche scientifique et du développement technologique, Alger, N03, 4eme trimestre2010.

- Références Bibliographiques:

[1]. Delapierre. M, Moati. P, El Mouhoub.M, **Connaissance et Mondialisation**, Economica - Collection Mondialisation, 2000.

[2]. Blomstrom M & Wang J, **Foreign Investment and Technology Transfer: A Simple Model**, NBER Working Papers 2958, National Bureau of Economic Research, Inc, 1989.

[3]. Blomstrom M. et A. Kokko, **Multinational corporations and spillovers**, Journal of Economic Surveys, vol. 12, n°3, 1998, P.P.247-277.

[4]. WangG J. et M. Blomstrom, **Foreign investment and technology transfer**, European Economic Review, n° 36, 1992, P.P.19- 23.

[5]. Kokko A, **Productivity spillovers from competition between local firms and foreign affiliates**, Journal of International Development, vol. 8, 1996, P.P.517-530.

[6]. Wang.J, **Growth technology transfer, and the long-run theory of international capital movements**, Journal of International Economics, vol. 29, 1990.

[7]. Lucas. R., **Why doesn't capital flow from rich to poor countries**, American Economic Review, vol. 80, n° 2, May, 1990, P.P.92-96.

[8]. Haddad M. et A. Harrison, **Are there spillovers from direct foreign investment?**, Journal of Development Economic, n°42, 1993, P.P.51-74.

[9]. Saïd T, **Existe-t-il des spillovers provenant de l'investissement direct étranger au sein de l'industrie manufacturière marocaine?**, journées Scientifique du Réseau «Analyse Economique et Développement, Colloque AED, Paris, 2006, P.P.9-12.

[10]. Kokko A, Op ;cit, P.P.517-530.

[*]. Le stock du capital physique a été calculé par la méthode de l'inventaire permanent à partir des données annuelles de l'investissement sectoriel.

[**]. Panel cylindré veut dire que tous les individus ont été observés aux mêmes dates et qu'aucune observation ne manque.

[11]. Saïd T, Op ;cit.

[12]. Rapport du forum économique mondial, 2011.

[13]. Revue El Bahth, la direction générale de la recherche scientifique et du développement technologique, Alger, N03, 4eme trimestre 2010.

- Crépon. B, Duguet .E, Mairesse Jacques, **Mesurer le rendement de l'innovation. In: Economie et statistique**, N°334. 2000, P.P.65-78.
- Schmookler. J, **Invention and Economic Growth**, Harvard University Press, 1966.
- Wolfgang. K, **Are international R&D spillovers trade-related?: Analyzing spillovers among randomly matched trade partners**, NBER WP 6065, 1997**,** P.P.1-27

La soutenabilité à long terme des dépenses publiques en Algérie

A long-run sustainability of public expenditures in Algeria

Said KACI (*) & Mohamed ACHOUCHE (**)
Laboratoire Économie et Développement
Université A. Mira, Bejaia; Algérie

Résumé : La présente analyse propose une évaluation de la soutenabilité des dépenses publiques en Algérie à long terme. Les tests économétriques de stationnarité et de cointégration, effectués sur les séries des dépenses et des recettes publiques durant la période 1970-2010, révèlent une soutenabilité au sens faible telle qu'elle est définie par Quintos (1995). Cependant, le passage d'un rythme de soutenabilité au sens faible vers un rythme de soutenabilité au sens fort exige un effort de réaménagement du montage financier de l'Etat. Ce travail décrit, dans ce sens, une dynamique simple de croissance endogène qui transforme la structure de l'économie et réduit sa vulnérabilité grâce à une hypothèse de substituabilité d'un capital physique dit importé par un capital physique dit domestique issu de l'élargissement de l'assiette fiscale.

Mots clés : Dépenses Publiques, Soutenabilité, Vulnérabilité, Croissance Endogène.

Jel Classification Codes : H60, E6, O47.

Abstract: This analysis provides an assessment of the long-run sustainability of public spending in Algeria. The econometric tests of stationarity and cointegration, performed on the series of public expenditure and revenue during the period 1970-2010, reveal a low sustainability in the sense as defined by Quintos (1995). However, the passage of a rhythm of sustainability in the weak sense to a rhythm of sustainability in the strong sense requires an effort of redevelopment of the public financial structure. This work describes, in this sense, a simple endogenous growth dynamic that transforms the structure of the economy and reduces its vulnerability through an assumption of substitutability of a physical capital imported by physical capital domestic resulting from enlargement of the tax base.

Keywords: Public Expenditures, Sustainability, Vulnerability, Endogenous Growth.

Jel Classification Codes : H60, E6, O47.

I- Introduction:

Au lendemain de son indépendance, l'Etat algérien a opté pour un interventionnisme public considérable. En effet, la mise en place de la politique d'industrie industrialisantes a nécessité un effort d'accumulation du capital et une maitrise administrative et organisationnelle, deux conditions soutenues par l'évolution positive des dépenses publiques d'investissement et de fonctionnement durant la décennie 1970. L'effort des dépenses engagé par les pouvoirs publics au long de cette période s'est accompli dans une aisance financière encourageante suite à l'évolution positive des recettes publiques. Une évolution issue essentiellement des deux booms pétroliers (1974 et 1979). Cette dynamique n'a pas pu être prolongée au-delà du milieu des années 80. La chute des recettes publiques provoquée par le contre choc pétrolier de 1986 a remis en question la capacité de l'Etat à poursuivre son modèle de développement ; une incapacité traduite par le quasi-arrêt des projets d'investissement public causant la chute des taux de croissance et la montée du chômage, sur le plan financier cette crise s'est traduite par l'accumulation des déficits budgétaires causant l'amplification de la dette publique intérieure et extérieure. A la fin des

eMail : (*) : Said.kaci87@gmail.com **& (**):** Achouchemohamed@yahoo.fr

années 80 et au début des années 90, l'Etat n'a pas eu le choix que d'engager la mise en place d'un plan d'ajustement structurel comprenant un ensemble de réformes sur le plan économique et social afin de sortir de la crise. Sur le plan économique, le PAS représente l'élément déclencheur du processus de transition vers l'économie de marché. Suite à ce programme, la stabilité des principaux indicateurs macroéconomiques notamment ceux des finances publiques est rattrapée. En plus, l'Etat a vu son rôle réorienté de l'investissement direct dans les entreprises publiques vers l'investissement en infrastructures et en capital humain.

La stabilité du solde budgétaire retrouvée par la mise en place du PAS a été renforcée par l'essor des recettes publiques à partir des années 2000, dû essentiellement à l'affermissement des entrées issues de la fiscalité pétrolière. En effet, l'Etat a profité du renforcement de ses finances publiques pour stimuler l'activité économique à travers la mise en place des programmes de relance et de soutien à la croissance. En effet, la dynamique économique en Algérie a toujours été dépendante de la solidité économique de l'Etat et de l'affermissement de ses recettes.

Ainsi, face à ces fluctuations observées sur le court et le moyen terme, la question de la soutenabilité des dépenses publiques sur le long terme est d'une importance cruciale, dans le sens qu'elle indique la capacité de l'Etat algérien non seulement à mettre en place des politiques contra-cycliques mais aussi elle constitue un élément déterminant dans la consolidation de ses capacités à prendre en charge le processus de développement à long terme et à accompagner l'économie dans sa transition vers une croissance soutenable. A son tour, le déclenchement d'une dynamique de croissance endogène est censé renforcer la structure financière de l'Etat via l'endogénéisation des recettes publiques. En effet, notre développement, dans cet article, concerne la question de soutenabilité des dépenses de l'Etat ainsi que la consolidation de ses recettes à long terme.

La proposition de réponse à cette question suggère que l'article soit structuré de la manière suivante : La première section utilise les tests de stationnarité et de cointégration pour valider l'hypothèse de soutenabilité à long terme des finances publiques. La deuxième section propose une réflexion formalisée concernant l'impact de l'amélioration de l'efficacité des dépenses publiques dans la réduction de la vulnérabilité des finances publiques.

II. La soutenabilité des finances publiques en Algérie à long terme:

II.1. Diagnostic macroéconomique des finances publiques en Algérie:

Les recettes et les dépenses publiques présentent, durant les années 70 et la première moitié des années 80, une évolution croissante est monotone, avec un taux de couverture positif. Ce qui traduit bien la bonne santé des finances publiques de ladite période. Cependant, à partir du milieu des années 80 et jusqu'au lendemain de la mise en place du programme d'ajustement structurel (PAS) ; on enregistre une baisse simultanée des dépenses et des recettes, avec une chute significative du taux de couverture. En effet, ce dernier a passé de 106% en 1985 à 66% seulement en 1993 [1]. Cette période s'est caractérisée également par une forte montée du taux de chômage et une décélération nette du taux de croissance. À partir de 1998, les recettes et les dépenses paraissent suivre une posture soutenue avec un taux de couverture positif sauf pour la période de la crise mondiale.

Toute au long de la période observée, le solde budgétaire moyen représente 2,6% du PIB. Il est remarquable dans le graphe 2, présenté en annexe, que le ratio a subit de forte

fluctuations sur le court et le moyen terme, avec des surplus en période de bomme pétrolier et des déficits en période de crache. Une telle dynamique du déficit public évoque clairement la vulnérabilité de l'équilibre des finances publiques et sa sensibilité vis-à-vis des perturbations qui affectent le marché international des hydrocarbures.

II.1.1. La structure des recettes publiques:

Sur la période observée, le taux moyen d'évolution des recettes à prix contant est évalué à 4,5%. En effet, les recettes publiques ont évolué de 23,86 milliards de DA en 1970 à plus de 93 milliards de DA en 2010.

L'architecture financière des ressources de l'Etat a préservé relativement le même paysage durant les différentes phases d'évolution de l'économie (voir le tableau 1 en annexe). Les recettes fiscales (RF) représentent au moyenne 92,38% des ressources de l'Etat, dont 51,64% appartiennent à la fiscalité pétrolière (FP). Au moment où les recettes hors fiscalité (RO) représentent une moyenne de 7,62% de ces ressources.

Cette structure montre une forte vulnérabilité à cause du poids remarquablement important de la rente pétrolière dans les entrées financières de l'Etat. En effet, la forte dépendance des ressources de l'Etat vis-à-vis de la fiscalité pétrolière et la tendance très fluctuante des prix des hydrocarbures sur le marché mondial attribuent un schéma de financement à la fois exogène et fragile aux dépenses publiques.

La construction de quelques ratios de couverture des dépenses publiques par les recettes publiques permet de visualiser ce constat.

D'après le tableau (1) : $RT = RF + RO$ dont, $RF = FP + FNP$. Les recettes de l'Etat peuvent donc être décortiquées en recettes stable (RS), qui enveloppe la fiscalité non pétrolière et les recettes ordinaire ($RS = FNP + RO$), et en recettes vulnérable (RV) qui correspond à la fiscalité pétrolière. Les ratios sont présentés dans le graphe 3 en annexe.

Au fur et à mesure que les courbes se rapprochent de la ligne noire, la couverture des dépenses par les recettes se rapproche de 100%. Durant les années 70 et jusqu'à la veille du contre choc pétrolier, les recettes de l'Etat ont couvert largement ses dépenses. Pendant cette période, les recettes stables ont présenté un taux de couverture de 62% des dépenses au moment où la fiscalité pétrolière a présenté le taux de 59%. Cependant, à partir de l'année 1986, les entrées financières de l'Etat deviennent insuffisantes pour envelopper toutes les dépenses. Le taux de couverture des dépenses par les recettes pendant la période de la crise et de l'ajustement structurel a baissé de 13 points suite à la chute du ratio lié à la fiscalité pétrolière, dont la baisse est évaluée à 39%. Par ailleurs, après le boom pétrolier des années 2000, les entrées récoltées par l'Etat ont enveloppé la totalité des dépenses avec même la réalisation des excédents. Cependant, cette accumulation des fonds a été contrariée par la crise financière mondiale qui a revu à la baisse les prix de *Saharan Blend* causant, par conséquence, une baisse du ratio de couverture des recettes vulnérables aux dépenses de 43,7 points (le ratio est passé d'une moyenne de 83% entre 2000 et 2007 à une moyenne de 39% entre 2008 et 2010).

II.2. La soutenabilité des dépenses publiques à long terme:

II.2.1. Le concept de soutenabilité:

L'analyse de la dynamique des finances publiques est fondée sur la notion de la contrainte budgétaire inter-temporelle de l'Etat ; une notion initiée par Wicksell (1898) et développée par les travaux d'Ott (1965) et de Christ (1968). Le financement de la dépense

par une recette publique issue d'un impôt ou d'une dette induit une logique d'arbitrage entre un coût actuel et un rendement à terme. En effet, Hénin (1997) évoque que la condition de soutenabilité implique qu'à long terme la valeur actualisée des excédents futurs anticipés doit permettre le remboursement de la dette initiale[2]. Jondeau (1992) définit la soutenabilité des dépenses publiques comme suit : « Une politique budgétaire est dite soutenable si elle assure à terme la solvabilité de l'Etat, c'est à dire si elle garantit que la dette ne croîtra pas dans des proportions excessives telles que l'Etat ne puisse plus garantir son remboursement.»[3]. Une telle définition accepte donc des situations de déficits, mais à condition qu'ils soient absorbés par des surplus futurs suffisants. En effet, lorsque le taux d'intérêt nominal de la dette publique est supérieur au taux de croissance nominale, la condition de soutenabilité exige un taux de couverture complet des recettes aux dépenses. Autrement dit, la réalisation d'un solde budgétaire primaire non négatif. Cependant, lorsque l'économie accomplit un taux de croissance supérieur au taux d'intérêt de la dette, le critère de soutenabilité peut accepter un certain niveau de déficit primaire à condition qu'il ne dépasse pas le seuil de soutenabilité calculé[4].

L'application empirique de cette approche, dite comptable, consiste à effectuer des simulations, en calculant le seuil soutenable du déficit pour chaque année, en vue de montrer le sentier soutenable des dépenses publiques.

Une deuxième approche mobilise l'économétrie linéaire pour appréhender la soutenabilité des dépenses de l'Etat à long terme. Les premiers travaux dans ce sens sont ceux de Hamilton et Flavin (1986), Wilcox (1989), Trehan et Walsh (1988, 1991) et Hakkio et Rush (1991), où des tests de stationnarité et de cointégration ont été effectués sur la série du déficit budgétaire ainsi que sur ses composantes pour tester la viabilité de l'équilibre budgétaire.

Trehan et Walsh (1988, 1991) montrent qu'un test de stationnarité sur la série du solde budgétaire ou sur ses composantes (séries des dépenses et des recettes de l'Etat) est suffisant pour conclure sur la soutenabilité de la politique budgétaire. En effet, si la série du solde est stationnaire en niveau, le déficit futur actualisé converge vers une valeur nulle et la politique budgétaire est soutenable à long terme[5]. Sur la même ligné, Wilcox (1989) établit un test de stationnarité sur la série de la dette publique. Pour lui, une politique publique est soutenable si la dette actualisée est stationnaire et son espérance est nulle[6].

Hakkio et Rush (1991) ont formalisé une relation de cointégration entre les dépenses et les recettes de l'Etat avec un vecteur de cointégration (1, -b) avec $0 < b \leq 1$. Lorsque $b = 1$, le solde budgétaire est intégré d'ordre (0) ; ce qui recoupe les conclusions de Trehan et Walsh. Cependant, lorsque $b < 1$, le solde est intégré d'ordre (1) et la hausse des dépenses implique une hausse moins proportionnelle des recettes et par conséquent la dette croit en permanant. Une telle évolution conditionne la soutenabilité par l'existence d'un vecteur de cointégration dépenses-recettes (1, -1)[7]. Quintos (1995) qualifie cette condition de suffisante et non pas de nécessaire. Pour lui, le coefficient d'actualisation baisse d'une proportion plus importante que le solde quelque-soit l'ordre d'intégration de ce dernier, à condition qu'il soit intégré d'un ordre fini, permettant ainsi de satisfaire la contrainte budgétaire de l'Etat. L'ordre d'intégration de la série de solde, comme l'explique l'auteur, détermine la vitesse de convergence de la condition de transversalité à la limite vers sa valeur nulle. Dans ce cas, un solde intégré d'ordre (0) converge plus rapidement qu'un solde intégré d'ordre supérieur. En effet, l'auteur met en lumière le concept de soutenabilité

au sens faible. Pour lui, la condition nécessaire et suffisante de soutenabilité est que b soit compris entre (0) et (1)[8].

II.2.2. La soutenabilité des dépenses publiques en Algérie : test empirique:

II.2.2.1. Méthodologie et données:

Dans notre cas, la méthode comptable qui sert d'instrument pour simuler la trajectoire soutenable des dépenses publiques ne peut pas être appliquée à cause de l'indisponibilité des données. De ce fait, nous procéderons à des tests économétriques pour valider l'hypothèse de soutenabilité des finances publiques en Algérie.

Dans une première étape, nous procéderons à des tests de stationnarité sur les séries des dépenses publiques, des recettes publiques puis sur celle du solde budgétaire à travers le test usuel de racine unitaire (ADF). Puis, si les tests de stationnarité s'avéreront non concluants nous effectuerons un test de cointégration en appliquant le protocole de test de Johansen (1988)[9]. L'algorithme des tests économétriques est résumé dans le tableau 2 présenté en annexe.

Pour constituer les séries des dépenses publiques et des recettes publiques, du solde budgétaire ainsi que le PIB, nous avons utilisé les données annuelles de l'ONS (2011)[10]. Le test empirique couvre la période 1970-2010, nous avons utilisé des données en prix constant de 1980 afin d'éliminer l'illusion inflationniste.

II.2.2.2. Résultats et discussion:

L'analyse statistique de stationnarité ressort que les séries recettes et dépenses publiques sont non stationnaires en niveau au seuil de 5% et de 1%, elles suivent un processus Ts. Même après élimination de la tendance, l'hypothèse nulle de la présence d'une racine unitaire ne peut être rejetée pour les deux séries au seuil de 1%, tandis qu'elle est rejetée pour la série des recettes et acceptée pour la série des dépenses publiques au seuil de 5%. L'application du filtre de différenciation sur les séries permet de conclure sur la stationnarité de leurs variations au seuil de 1% et de 5%.

Les séries ramenées au PIB sont stationnaire au seuil de significativité de 5% mais non stationnarité au seuil de 1%. Par ailleurs, les séries solde budgétaire et solde budgétaire ramené au PIB sont stationnaires en niveau. En effet, ce premier test ne permet pas de trancher la réponse sur cette question avec certitude.

Dans une deuxième étape, nous effectuerons un test de cointégration entre recettes et dépenses publiques. Pour effectuer ce test, nous utiliserons le test de Johansen sur Eviews 4.0.

Le test de Johansen rejette l'hypothèse nulle de l'absence de relation de cointégration entre les variables au seuil de 5%. La statistique de la trace et celle de la valeur propre maximale indiquent la présente d'une relation de cointégration au seuil de 5% et l'absence de relation de long terme au seuil de 1%.

Le vecteur de cointégration issu de ce résultat (0,89 en valeur absolue) est différent de celui prédit par Hakkio et Rush (1991), le paramètre b est différent en valeur absolue de (1) mais il est compris entre (0 et 1). Un tel résultat rejette l'hypothèse de soutenabilité au sens fort, mais soutient l'hypothèse de la soutenabilité au sens faible telle qu'elle est définie par Quintos (1995).

La viabilité de cette analyse nécessite l'hypothèse du non recours de l'Etat à la monétisation de son déficit, car une telle pratique modifie la contrainte budgétaire de

l'Etat[11]. Ce qui rendra cet algorithme de test inapproprié à l'analyse de la soutenabilité des dépenses publiques.

Ces résultats suggèrent que le la dynamique de soutenabilité des finances publiques en Algérie est contrariée par la vulnérabilité de ses recettes. Dans ce sens, Un risque de défaut de paiement peut être causé, sur le long terme, par une baisse rapide et non anticipée des recettes des hydrocarbures. Malgré la prise en compte de quelques précautions par les pouvoirs publiques, comme la constitution d'un fond de régulation des recettes et la constitution d'un stock de devise en période d'aisance financière, afin d'atténuer l'impact des chocs externes. Ces derniers ne peuvent garantir la soutenabilité des dépenses publiques qu'à court terme et dans les meilleurs des cas à moyen terme. Cependant, à long terme, la vulnérabilité des recettes budgétaires persiste toujours et nécessite un plan de restructuration des finances publiques afin de garantir leur soutenabilité à long terme.

III. Consolider la soutenabilité des dépenses publiques par l'instauration d'une dynamique de croissance endogène:

L'objectif de cette section est de décrire une dynamique simple de croissance endogène à l'issu d'un effort efficace en termes de dépenses publiques. La dynamique endogène décrite est érigée d'un processus d'accumulation du capital dit « noyau du capital public productif » qui comprend l'investissement en capital humain, l'investissement en capital technologique et l'investissement en capital d'infrastructure, ce processus d'accumulation transforme la structure de l'économie, à long terme, et réduit sa vulnérabilité grâce à une hypothèse de substituabilité d'un capital physique dit importé par un capital physique dit domestique.

III.1. Présentation du modèle:

Cette formalisation comprend deux catégories de dépenses publiques (G) ; les dépenses publiques d'investissement (G_I) et les dépenses publiques de fonctionnement (G_F). La première catégorie est représentée par le noyau des dépenses publiques productives qui, en se référant aux travaux pionniers de la théorie de la croissance endogène (Romer (1986, 1990), Lucas (1988) et Barro (1990)), est constituée par l'investissement en capital technologique[12], l'investissement en capital humain[13] et l'investissement en infrastructure[14]. Ce capital public productif, à côté de l'investissement physique et de travail, est intégré comme un argument intrant dans la fonction de production agrégée représentative de l'économie. Tandis que les dépenses publiques de fonctionnement, à côté de la consommation des ménages, sont intégrées dans la fonction d'utilité agrégée des agents économiques.

III.1.1. La fonction d'utilité:

Les agents économiques maximisent leurs utilités sur un horizon de temps écarté, la fonction d'utilité à maximiser est donnée en (1) avec C la consommation des ménages et P est le taux d'escompte inter-temporel.

$$MAX \int_0^{\infty} U(C)e^{-pt}\, dt \qquad (1)$$

En normalisant le nombre de consommateur à 1, la fonction d'utilité instantanée est représentée comme suit :

$$U(C) = \frac{C^{1-\delta}-1}{1-\delta} \qquad (2)$$

δ est l'élasticité de substitution inter-temporelle, supposée constante. $\delta > 0$ et $\delta \neq 1$

On suppose que la population correspond aux nombre des ménages. Les dépenses publiques de fonctionnement (DPF) peuvent constituées un argument intrant dans la fonction d'utilité des ménages, vu leurs effet déterminant et significatif sur la trajectoire optimale de la consommation[15]. La fonction d'utilité sous une forme discrétisée telle qu'elle est présentée dans Herrera (1998)[16] est donnée comme suit :

$$U_t \sum_{t=0}^{T} N_t \frac{\left[\left(\frac{C_t}{N_t}\right)^{\beta}\left(\frac{G_F}{N_t}\right)^{1-\beta}\right]^{1-\delta} - 1}{1-\delta} \frac{1}{(1+\rho)^t} \qquad (3)$$

Avec $0 < \beta < 1$, $\delta > 0$ et $\delta \neq 1$.

Avec le respect des conditions d'Inada : $\lim_{\infty} U' = 0$ et $\lim_{0} U' = \infty$

Sous la contrainte budgétaire à la Herrera (1998) suivante :

$$S_t - S_{t-1} = rS_t + R_{Gt} - C_t \qquad (4)$$

S est le stock d'actif des agents économiques avec un taux d'intérêt égal à r. R_{Gt} est le revenu courant.

Ce revenu est supposé être généré par l'exportation de deux biens :

- Un bien non échangeable (rente pétrolière) (W) dont le coût de production est supposé négligeable et le revenu d'exportation est exogène. Une partie de ce revenu finance les dépenses publiques de fonctionnement (φW) et une autre partie est destinée au financement de l'investissement public productif (θW). La répartition de la rente entre les dépenses de fonctionnement et les dépenses d'investissement est issue d'un arbitrage intra-budgétaire qui dépend des objectifs de la politique économique.
- Un bien échangeable dont la production nécessite l'usage de trois facteurs de productions ; le travail, le capital et le progrès technique. Le revenu d'exportation (R_p) de ce bien est endogène.

En raison de la domination des dépenses publiques courantes par des dépenses de salaires et de transferts sociaux[17], et l'existence d'une certaine complémentarité à long terme entre ces dépenses courantes et la consommation des ménages[18], (φW) est intégrée dans la contrainte budgétaire des ménages.

$$R_{Gt} = R_{pt} + \varphi W \qquad (5)$$

On remplaçant (5) dans (4), on obtient :

$$S_t - S_{t-1} = rS_t + R_{pt} + \varphi W - C_t \qquad (6)$$

La maximisation de ce programme de consommateur passe par la définition du Hamiltonien (7) où le ménage représentatif doit résoudre un programme d'optimisation dynamique en maximisant sa consommation sur un intervalle de temps continu :

$$H(c, \gamma, t) = U(c) + \gamma_{t+1}[rS_t + R_{pt} + \varphi W - C_t] \qquad (7)$$

$$H = N_t \frac{\left[\left(\frac{C_t}{N_t}\right)^{\beta}\left(\frac{G_F}{N_t}\right)^{1-\beta}\right]^{1-\delta} - 1}{1-\delta} + \gamma_{t+1}[rS_t + R_{pt} + \varphi W - C_t] \qquad (8)$$

A l'optimum, la dérivée du Hamiltonien par rapport à la consommation est nulle.

Avec $\gamma_t / \gamma_{t+1} = 1 + r + \varphi$. γ est un multiplicateur.

L'équation (9) représente le taux de croissance de la consommation qui correspond à l'état régulier, écrit comme Herrera (1998) sous forme d'une solution de la règle de Keynes-Ramsey :

$$\frac{\dot{C}}{C} = (1+n_t)\left[\left(\frac{1+r_t+\varphi}{1+\beta}\right)\left(\frac{(G_{Ft}/N_t)}{(G_{Ft-1}/N_{t-1})}\right)^{(1-\beta)(1-\delta)}\right]^{1/(1-\beta)(1-\delta)} \quad (9) \quad \text{Avec } n_t = \frac{N_t}{N_{t-1}}$$

III.1.2. La fonction de production:

L'économie est supposée produire deux biens, un bien échangeable sous la technologie d'une fonction de production endogène et un bien primaire qui génère une rente, dont le coût de production est négligé.

Posant une fonction de production endogène et standard de type Cobb-Douglas a trois facteurs de production et a rendements d'échelle constants.

$$Y_t = f(K_t, L_t, G_I, A) \quad (10)$$

$\lim_{\infty} f_K = \lim_{\infty} f_L = 0$ et $\lim_{0} f_K = \lim_{0} f_L = \infty$

$\mathbf{K}$, $\mathbf{L}$, G_I et $\mathbf{A}$ notés respectivement le capital physique, le travail, les dépenses publiques en capital et le progrès technique, supposé neutre au sens de Hicks. Ce dernier est assimilé à la productivité globale des facteurs (PGF)[19], supposée dérivée du noyau du capital public productif voir l'investissement en technologie (**R&D**), l'investissement en capital humain (**H**) et l'investissement en infrastructure (**INF**).

$$PGF_t = H_t R\&D_t INF_t\, Z_t \quad (11)$$

Où Z représente la part du progrès technique non expliquée par ces facteurs.

D'où la fonction de production a rendement non décroissant telle qu'elle est présentée par Bronzini et Piselli (2009)[20] sous sa forme agrégée :

$$Y_t = K_t^{\alpha} L_t^{1-\alpha} H_t^{e1} R\&D_t^{e2} INF_t^{e3}\, Z_t \quad (12)$$

α est l'élasticité du produit par rapport au capital. $e^1, e^2 et\ e^3$ représentent l'élasticité du produit par rapport au capital humain, au capital technologique et au capital d'infrastructure respectivement.

L'équation (12) schématise une fonction de production endogène avec une substitution parfaite entre les facteurs de production privée (K et L) et des rendements non décroissant suite à la présence d'un capital public productif. Ce dernier est supposé être financé à la fois par une taxe forfaitaire imposé sur le bien échangeable et aussi par une partie de la rente.

$$G = T + W = tY + \theta W \quad (13)$$

$$G_I = T_I + \theta W \quad (13')$$

$$G_F = T_F + \varphi W \quad (13'')$$

Où T est le revenu public issu de l'imposition forfaitaire sur le bien échangeable avec un taux d'imposition (t). T_I et T_F représentent respectivement le revenu public consacré aux dépenses d'investissement et le revenu public consacré aux dépenses de fonctionnement. Cette répartition induit un arbitrage intra-budgétaire, qui se relève de la compétence des pouvoirs publics.

L'équation (14) décrit la dynamique d'accumulation du capital :

$$\dot{K} = W + (1-t)f(K, G) - C \quad (14)$$

$$\frac{\dot{K}}{K} = \theta W + \alpha K_t\ (1-\alpha) L_t\ (e1) H_t (e2) R\&D_t (e3) INF_t \quad (15)$$

L'Etat adopte une politique pour réduire l'effet des chocs exogènes qui consiste à fixer un prix de référence pour le bien primaire exporté. La différence entre le prix de référence et le prix réel du bien primaire génère un revenu placé comme un actif au taux

d'intérêt (r), donc ce revenu est capté par le paramètre $S_{\mathcal{L}}$. Nous supposons également que la répartition de la rente entre le budget de fonctionnement et le budget d'équipement est stable à long terme. Donc, les paramètres θ et φ sont constants.

Il est important également d'instaurer l'hypothèse de l'absence d'un choc externe brusque dans la phase de transition de l'économie de sa forme vulnérable vers sa forme consolidée, afin que la dynamique de substitution du capital importé par le capital domestique soit soutenable.

Le taux de croissance de l'équilibre régulier est présenté comme suit :

$$\frac{\dot{Y}}{Y} = \frac{\dot{K}}{K} = \frac{\dot{A}}{A} = \frac{\dot{PGF}}{PGF} = \omega \qquad (16)$$ Avec $$\frac{\dot{PGF}}{PGF} = e^1 + e^2 + e^3 + \varepsilon \qquad (17)$$

ε est un résidu supposé suivre une loi normale centrée réduite.

A l'équilibre stationnaire; le revenu et le capital croient au même taux (ω) qui est celui du progrès technique (la productivité globale des facteurs), issu de la présence d'un noyau de dépenses publiques productives dans la fonction de production.

Supposant une dynamique de substitution unidirectionnelle du capital importé (rente) par le capital domestique par le biais de l'élargissement de l'assiette fiscale. L'adoption de cette hypothèse parait raisonnable. A long terme, on suppose que les dépenses publiques d'investissement modifient structurellement l'offre suite à l'instauration d'une dynamique de croissance endogène, ce qui élargit l'assiette fiscale.

Les recettes issues de la fiscalité forfaitaire seront augmentées par un surplus de revenu soumis à l'imposition $\Delta T = t(\Delta Y)$, donc : $\dot{T} = t(Y + \Delta Y)$, ΔY est le revenu supplémentaire généré par la présence des rendements d'échelles non décroissant, suite à l'existence d'un progrès technique endogène. Donc $\frac{\dot{T}}{T} = t(\frac{\dot{Y}}{Y})$.

Le caractère unidirectionnel de cette substitution est une hypothèse qui se reflète d'une pure décision de politique économique, celle qui consiste de réduire la vulnérabilité de l'économie à long terme, sachant que cette vulnérabilité, conformément aux résultats de la première section, est la conséquence de la présence d'un capital importé exogène.

Posant ϕ comme paramètre d'efficacité des dépenses publiques d'investissement. Le besoin en termes de ces dépenses décroit avec l'augmentation de leur efficacité. Cette amélioration d'efficacité est traduite par un taux de croissance plus élevé du progrès technique donc du revenu pour un même niveau de dépenses publiques en capital. Donc,

$$\frac{\dot{G_I}}{G_I} \equiv \frac{1}{\phi},\ \phi \equiv \omega \text{ et } \phi \neq 0.$$

$$G = f(T, W) \qquad (18)$$

$$G_I = \phi[T_I^{\alpha_T}(\theta W)^{\beta_W}] \qquad (19)$$

α_T et β_W représente la part des dépenses publiques financée par la fiscalité forfaitaire et par la rente respectivement. Par hypothèse, on suppose que le paramètre α_T est strictement croissant. En effet, avec l'élargissement de la base imposable, les recettes fiscales augmentent et de même les dépenses publiques tandis que β_W s'ajuste pour garantir l'égalité $(\alpha_T + \beta_W = 1)$. Cette hypothèse découle du caractère de substitution unidirectionnel.

Donc le taux d'évolution des dépenses publiques d'investissement est présenté comme suit :

$$\frac{\dot{G_I}}{G_I} = \frac{1}{\phi}[(\alpha_T)T_I + (1 - \alpha_T)\theta W] \qquad (20)$$

En remplaçant ϕpar ωl'équation (20) est réécrite comme suit :

$$\frac{G_I}{G_I} = \frac{1}{\omega}[(\alpha_T)T_I + (1-\alpha_T)\theta W] \quad (21)$$

Donc :$\frac{G}{G} = \frac{1}{\omega}[(\alpha_T)T_I + (1-\alpha_T)\theta W] + [T_F + \varphi W]$ (22)

L'équation (21) montre l'évolution des dépenses publiques d'investissement avec une dynamique de remplacement graduelle de la rente par le revenu qui est issu des recettes fiscales ordinaires. Cependant, cette dynamique de remplacement ne concerne que la partie de la rente destinée à financer les dépenses publiques en capital. De ce fait, cette formalisation, permet de réduire la vulnérabilité de l'économie relative à sa dépendance vis à vis de la rente et non pas de l'éliminer. Car une partie des dépenses publiques est toujours financée par la rente. A long terme : θW tend vers 0, et W tend vers φW.

III.2. Discussion:

L'instauration d'une dynamique de croissance endogène, qui passe par la mise en œuvre d'une soutenabilité permanente du progrès technique, permet de réduire considérablement la vulnérabilité de l'économie et de renforcer la structure financière de l'Etat. Dans ce cas, les dépenses publiques exercent un effet d'entrainement sur les arguments de la fonction de production, notamment le progrès technique. L'effet sur l'offre domestique est marqué par l'épanouissement du secteur productif, ce dernier est dynamisé via les retombées positives des dépenses publiques destinées à la stimulation du capital humain, du capital technologique et du capital d'infrastructure. Le coût du capital baisse grâce aux externalités positives et à la hausse de la productivité. En effet, Les capacités de la création de la richesse à long terme s'améliorent considérablement et l'économie gagne en compétitivité grâce au progrès technique endogène produit par cette dynamique. Ce mécanisme mène à l'élargissement de l'assiette fiscale et la hausse des recettes publiques issues de la fiscalité ordinaire qui remplaceront graduellement et durablement la fiscalité pétrolière.

L'autre résultat aussi important qui découle de ce raisonnement est que cette consolidation des finances publiques préserve la stabilité de la contrainte budgétaire de l'Etat, c'est-à-dire que l'allègement de la dépendance financière vis-à-vis de la rente pétrolière s'effectue sans nuire aux capacités financières de l'Etat.

Le mécanisme décrit est auto-entretenu car la consolidation de la structure financière de l'Etat permet de renforcer ses capacités à mettre en place des politiques économiques appropriés en vue d'une dynamique de croissance endogène et cette dernière a son tour consolidera d'avantage la structure des finances publiques (cette dynamique est illustrée par le schéma fourni en annexe).

IV. Conclusion:

Le passage d'un rythme de soutenabilité au sens faible vers un rythme de soutenabilité au sens fort exige un effort de réaménagement du montage financier de l'Etat. L'endogénéisation des entrées financières par l'activité économique hors rente permet de fortifier la solidité budgétaire. Cette restructuration nécessite un remplacement graduel des recettes vulnérables par des recettes stables issues de la fiscalité ordinaire. Le déclenchement de ce processus nécessite l'engagement de l'Etat à adopter des mesures, qui consiste à élargir l'assiette fiscale, en soutenant l'offre domestique et en promouvant le progrès technique dans le cadre d'une stratégie de croissance endogène.

- ANNEXES :

Graphe 1: évolution des recettes et des dépenses de l'Etat (1970-2010) à prix constant

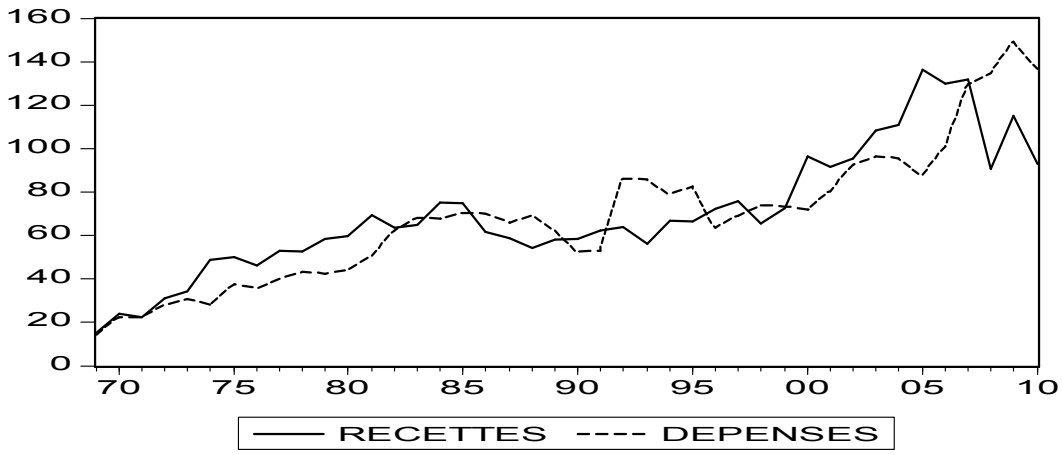

Source: construit à partir des données de l'ONS (2012).

Graphe 2: évolution du solde budgétaire ramené au PIB

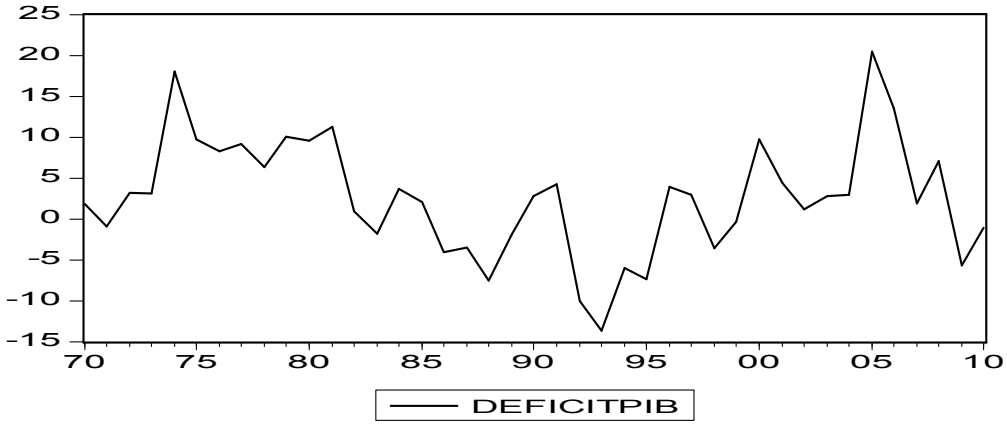

Source: construit à partir des données de l'ONS (2012).

Graphe 3: évolution des ratios de couvertures des dépenses de l'Etat par ses recettes

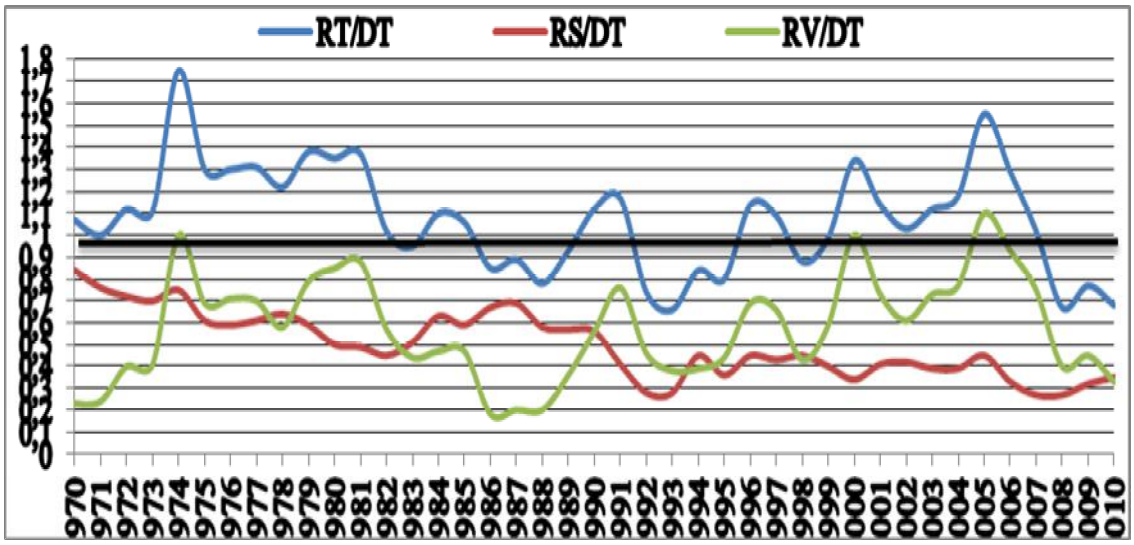

Source: construit à partir des données de l'ONS.

Schéma illustre la dynamique

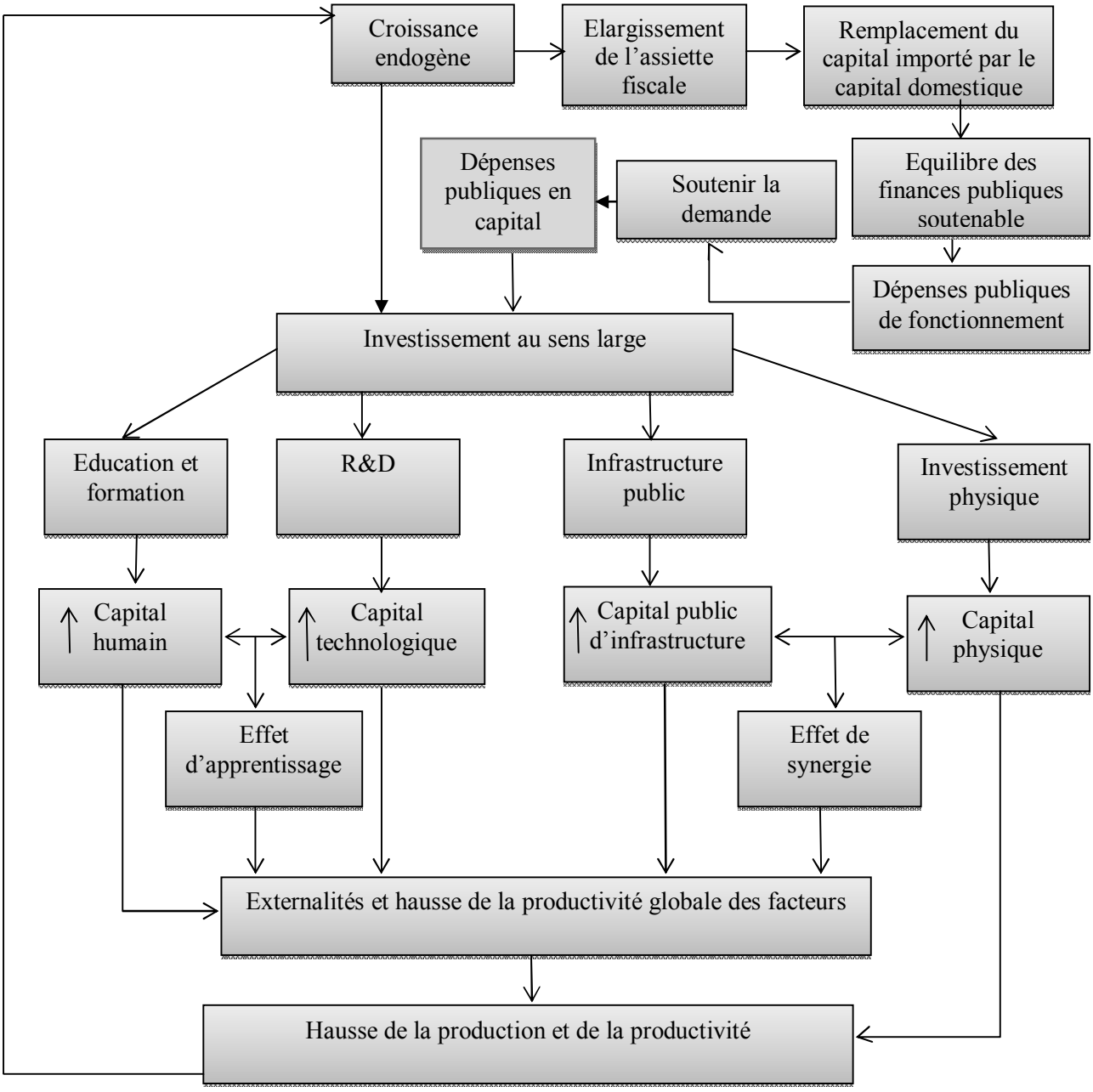

Source: établi par les auteurs à partir de la littérature et des résultats conçus précédemment.

Tableau 1: évolution de la structure des recettes publiques en Algérie (en % des recettes publiques totales)

	Recettes Fiscales		Recettes ordinaires
	Fiscalité pétrolière	Fiscalité non pétrolière	
1970-1979	44,1	47,92	7,98
1980-1985	52,9	40,2	6,9
1986-1993	43,11	49,04	7,85
1994-1999	55,89	36,06	8,05
2000-2012	62,3	30,5	7,3

Source: construit à partir des données de l'ONS.

Tableau 2: Algorithme des tests économétriques

	Hypothèse nulle	Si	Conclusion	Sinon
Test 1	DP et RP disposent d'une racine unitaire	Hypothèse rejetée	Politique budgétaire soutenable à LT	Passer au test 2
Test 2	Solde et Dette dispose d'une racine unitaire	Hypothèse rejetée	Politique budgétaire soutenable à LT	Passer au test 3
Test 3	DP et RP ne sont pas cointégrées	Acceptée	Politique budgétaire non soutenable à LT	Passer au test 4
Test 4	Vecteur de cointégration (1, -b) avec b=1	Acceptée	Soutenabilité de la politique budgétaire au sens fort	Passer au test 5
Test 5	Vecteur de cointégration (1, -b) avec $0 < b < 1$	Acceptée	Soutenabilité de la politique budgétaire au sens faible	Non soutenabilité de la politique budgétaire.

Source: E AYADI. 2004. Analyse de la soutenabilité de la politique budgétaire en Tunisie. Femise Research Programme. Research n°FEM 21-39. Derected by C BERTHOMIEU. Mars 2004. P30.

Tableau 3: Test de racine unitaire

Série	ADF Test Statistic	Seuil critique ($\alpha = 5\%$)	Seuil critique ($\alpha = 1\%$)	Stationnarité en niveau	Type de processus	Stationnarité en différence première
DP*	-2,1933	-3,5217	-4,1958	-Non au seuil de 5% -Non au seuil de 1%	Ts	Oui
RP**	-2,7749	-3,5217	-4,1958	-Non au seuil de 5% -Non au seuil de 1%	Ts	
DP/PIB	-3,0591	-2,9358	-3,6019	-Oui au seuil de 5% -Non au seuil de 1%	Ds au seuil de 1%	Oui au seuil de 1%
RP/PIB	-3,0114	-2,9358	-3,6019	-Oui au seuil de 5% -Non au seuil de 1%	Ds au seuil de 1%	Oui au seuil de 1%
Solde	-6,3041	-1,9492	-2,6211	-Oui au seuil de 5% -Oui au seuil de 1%		
Solde/PIB	-4,7116	-2,9358	-3,6019	-Oui au seuil de 5% -Oui au seuil de 1%		

Source: établi sous Eviews 4.0.

Tableau 4: Test de la trace

Hypothèse nulle	Hypothèse alternative	Eigenvalue	Statistique de la trace	Valeur critique au seuil de 5%	Valeur critique au seuil de 1%
$r = 0$	$r > 0$	0.352748	18.39226	15.41	20.04
$r \leq 0$	$r > 1$	0.024483	0.991500	3.76	6.65

Source: établi sous Eviews 4.0.

Tableau 5: Test de la valeur propre maximale

Hypothèse nulle	Hypothèse alternative	Eigenvalue	La statistique Max-Eigen	Valeur critique au seuil de 5%	Valeur critique au seuil de 1%
$r = 0$	$r > 0$	0.352748	17.40076	14.07	18.63
$r \leq 0$	$r > 1$	0.024483	0.991500	3.76	6.65

Source: établi sous Eviews 4.0.

Tableau 6: Vecteur de cointégration

Recette	Dépenses
1	-0.894540

Source: établi sous Eviews 4.0.

- Notes et Références Bibliographiques:

[1]. Calculé à partir des données de l'ONS (2012).

[2]. Henin P Y, **Soutenabilité des déficits et ajustement budgétaire**, Revue économique, Vol 48, n°3, 1997, P.373.

[3]. Jondeau E, **La soutenabilité de la politique budgétaire**, In Economie et Prévision. n°104, 1992, P.1.

[4]. Jondeau E, **La soutenabilité de la politique budgétaire**, In Economie et Prévision. n°104, 1992, P.P.2-3.

[5]. Trehan B et Walsh C E, **Common trends, inter-temporal budget balance, and revenue smoothing**, Journal of Economic Dynamics and Control, n°12, 1988, P.P.425-444.

[6]. Wilcox D, T**he sustainability of government deficits: Implications of the present-value borrowing constraint**, Journal of Money, Credit, and Banking, vol.21, n°3, 1989, P.P.291-306.

[7]. Hakkio C S et Rush M, **Is the budget deficit too large?**, Economic Inquiry, vol.29, 1991, P.P.429-445.

[8]. Quintos C E, **Sustainability of the deficit process with structural shifts**, Journal of Business and Economy Statistics, vol. 13, 1995, P.P.409-417.

[9]. Johansen S, **Statistical analysis of cointegrating vectors**, Journal of Economic Dynamics and Control, n°12, 1988, P.P.231-54.

[10]. Office national des statistiques, **Rétrospective des comptes économiques 1963-2010**, Alger, 2011.

[11]. Jondeau E, **La soutenabilité de la politique budgétaire**, In Economie et Prévision. n°104, 1992, P.2.

[12] Romer P, **Endogenous technological change**, Journal of political economy, vol 98 n°5 part II, 1990, P.P.71-102.

[13]. Lucas R, **On the mechanisms of economic development**, Journal of monetary economics 22, 1988, P.P.3-42.

[14]. Barro R.J, **Government Spending in a Simple Model of Endogenous Growth**, Journal of Political Economy, Vol. 98, N° 5. Part II, 1990, S103-S125.

[15] Kaci S et Achouche M, **Dépenses publiques et croissance économique en Algérie approche par un modèle de contrôle optimal**, MPRA Paper n°68499, 2015, P.P.16-17.

[16]. Herrera R., **Dépenses publiques d'éducation et capital humain dans un modèle convexe de croissance endogène**, In revue économique, Volume 49, n°3, 1998, P.833.

[17]. Office national des statistiques, **Rétrospective des comptes économiques 1963-2010**, Alger, 2011, P.P.219-220.

[18]. Kaci S et Achouche M, **Dépenses publiques et croissance économique en Algérie approche par un modèle de contrôle optimal**, MPRA Paper n°68499, 2015, P.P.12-13.

[19]. D W Jorgenson et Z Griliches, **suggèrent d'utiliser la PGF pour mesurer le progrès technique d'un pays**, 1967.

[20]. Bronzini R et Piselli P, **Determinants of long-run regional productivity with geographical spillovers: the role of R&D**, human capital and public infrastructure, Regional science and urban economics, n°39, 2009.

Typologie de parcours des jeunes diplômés de la formation professionnelle de la Wilaya d'Alger - Une étude sur données Longitudinales -

Typology of vocational training for young graduates Of the city of Algiers - A study on Longitudinal data -

Fatiha BELHADJ (*)
Faculté des Sciences Economiques, Sciences Commerciales et Sciences de Gestion, Université d'Alger 3; Algérie

Résumé : Cet article évalue, à partir des données de l'enquête 2014 du «CERPEQ», l'efficacité des mesures publiques d'insertion en faveur des jeunes diplômés de la wilaya d'Alger, en centrant l'analyse sur les différents parcours de ces diplômés sur le marché du travail. Un logit multinomial permet d'identifier les facteurs les plus pénalisants en termes d'insertion. On peut savoir si ce sont les caractéristiques individuel les prédéterminées (genre, spécialité, l'âge, mode de formation…) qui expliquent principalement les difficultés d'insertion, ou si c'est le passé proche de l'individu, comme la répétition d'épisode de chômage et l'emploi précaire.

Les typologies de parcours remettent en cause la pertinence des mesures publiques d'insertion en faveur de ces jeunes diplômés.

Mots clés : Insertion Professionnelle Des Jeunes, Trajectoires, Chômage, Formation, Emploi.

Jel Classification Codes : B23, C51, E24, J64.

Abstract: This paper evaluates, from data collected from the survey 2014 of "CERPEQ", the efficiency of public integration measures for young graduates in the city of Algiers, focusing on the analysis between the different courses of these graduates in the labor market. A multinomial logit allow identifying the most penalizing factors in terms of integration. We can know whether it is the predetermined individual characteristics (gender, specialty, age, type of formation ...) explaining mainly the difficulties of insertion, or if it is the near past of the individual, as the repetition episode of unemployment and precarious employment.

The typologies course call into question the relevance of public integration measures for these young graduates.

Keywords: Vocational Integration of Young People, Paths, Unemployment, Training, Employment.

Jel Classification Codes : B23, C51, E24, J64.

I- Introduction:

La situation de l'emploi et du chômage en Algérie est devenue la préoccupation majeure des décideurs politiques et de l'ensemble de la société. L'un des faits marquants de l'évaluation du marché du travail en Algérie durant les deux derniers d'années est sans aucun doute l'apparition du chômage des jeunes diplômés. Malgré la possession d'un diplôme leur insertion sur le marché du travail est devenue problématique.

L'augmentation du nombre de chômeurs de longue durée est désormais le problème qui préoccupe aussi bien la théorie économique que les pouvoirs publics, car il s'agit pas d'un chômage transitoire mais d'un chômage de longue durée.

La politique de l'emploi en Algérie s'est progressivement développée depuis le début de l'année deux mille, au fur et à mesure de l'accroissement du chômage. Les pouvoirs publics diversifient les mesures en faveur de l'insertion des diplômés de la formation professionnelle non seulement dans la création de stage, et de contrat aidés, mais aussi dans les programmes de formation et de subvention à l'emploi.

eMail : (*) : Fatibel2007@yahoo.fr

Paradoxalement, Malgré la montée en puissance du chômage des diplômés, la phase d'insertion reste très peu étudiée. L'objet de cet article est de dégager quelques éléments de réponse sur les modalités d'accès des jeunes diplômés au marché du travail. L'objectif est de décrire les modes d'insertion en termes de trajectoires et étudier l'impact de certaines variables individuelles sur la probabilité de suivre une trajectoire donné.

Dans la modélisation retenue la situation professionnelle de l'individu est expliquée en fonction de ces caractéristiques individuelle et de son parcours sur le marché du travail.

II. Typologies des parcours:

L'usage du terme parcours est de plus en plus répandu dans la sphère des études et recherche sur l'emploi et la formation.[1]

Dans la pratique, pour les besoins de l'analyse quantitative, on identifie le parcours à un vecteur de situations mensuelles. Dans la plupart des travaux exploitant les enquêtes de cheminement, c'est le calendrier récapitulatif accompagnant le questionnaire qui sert de base à la description des parcours ou la succession des situations des diplômés sur le marché du travail.

Cette typologie doit conduire à une caractérisation des parcours d'insertion, en analysant l'articulation et l'enchaînement des différentes périodes en fonction de leur nature et de leur durée.

III. Champs d'études et originalité des données:

Les données utilisées proviennent d'une enquête postale réalisée par le (CERPEQ)[2]. Elle porte sur un échantillon de 4895 diplômés issus de la population des jeunes diplômés de la formation professionnelle de la wilaya d'Alger.

L'enquête permet de constituer la trajectoire individuelle des jeunes enquêtés sur une période de 36 mois, de juillet 2009 à juin 2014.Le questionnaire comprend trois parties, la première contient l'état civil, la deuxième est un calendrier mensuel décrivant les situations connues par l'individu sur le marché du travail mois par mois, la troisième reprend chacune des situations énoncés dans le calendrier et la décrit plus en détail, il retrace son itinéraire mensuel sur le marché du travail depuis le début de leur période d'insertion. La personne enquêtée apporte également des renseignements sur sa situation de famille.

Sur l'échantillon de 5350 questionnaires, 4895 ont été réalisé de façon complète, les 455 questionnaires restants ont été rejetés soit pour erreurs d'adresse, soit par invalidation du questionnaire ou refus de répondre.

Lors de cette analyse, seulement six états, sur le marché du travail seront distingués:

1. **Etude** : Stagiaire, étudiant
2. **Emploi régulier**: CDI, Indépendant
3. **Emploi précaire**: CDD, contrat saisonnier
4. **Chômage**: chômage
5. **Inactivité**: service nationale, inactivité

III.1. Premier parcours: Accès rapide et durable à l'emploi: 46% des jeunes diplômés ont accédé rapidement et durablement à l'emploi, ils ont passé en moyenne 30 mois en emploi et seulement 5 mois au chômage.

Les deux tiers d'entre eux n'ont même jamais connu le chômage. Après deux ans de vie active 99% ont en un emploi à durée indéterminée (CDI), 30% occupent un travail marqué par la prédominance de l'emploi informel.

L'enquête révèle que près de 51,5 % des jeunes en emploi occupent des postes de travail sans sécurité sociale[3].

Le premier moyen de déplacement sur le marché du travail reste toujours les relations personnelles ou familiales (49%), les dispositifs de formation de l'emploi créer par l'état ne placent qu'un effectif très réduit.

L'ANEM et L'ENSEJ enregistrent respectivement des taux de placement et de création d'activité de 5,9% et 2,4 %.

III.2. Deuxième parcours : Accès différé à l'emploi:

III –2.1 Après une période de chômage: 12% des jeunes est ont débuté leur vie active par une période de chômage avant de se stabiliser en emploi. Les diplômés qui suivent cette trajectoire ont eu moyenne passé 13 mois au chômage.

III.2.2. Après une période d'inactivité ou de formation: 4% des diplômés débutent leur parcours par de l'inactivité ou formation avant de se stabiliser en emploi. Ceux qui ont été inactifs l'ont été en moyenne onze mois. Les autres ont passé en moyenne de huit mois en formation.

III.3. Troisième parcours: Chômage persistant ou récurrent: 42% des jeunes se sont trouvés confrontés à un chômage persistant ou récurrent la moitié d'entre eux à passer au moins un an au chômage. 49% n'ont jamais travaillé. Seul 51% ont un emploi, très majoritairement à durée déterminée.

III.4. Quatrième parcours : Inactivité durable: 3% des jeunes diplômés ont en un parcours dominé par l'inactivité, un quart d'entre eux n'a connu que cette situation, la moitié n'a jamais eu d'emploi et seuls 10% ont travaillé plus d'un an. Les emplois occupés ont été brefs moins de trois mois, près des deux tiers de ces jeunes confrontée à une inactivité durable ne font pas état de période de recherche d'emploi.

III.4.1. Cinquième parcours : Formation ou reprise d'études:

III.4.1.1. De courte durée: 3% des diplômés ont connu un épisode de formation hors emploi au cours de la première année de vie active. Au début de la première année de vie active, la moitié de ces jeunes a un emploi. Mais, quatre fois sur cinq, cet emploi est à durée déterminée (CDD), par ailleurs 20% sont aux chômages. 10% sont inactifs, les autres ayant déjà entamé une formation hors emploi.

III.4.1.2. De longue durée: 4% des diplômés se sont formés durant un temps relativement long généralement plus de deux ans, il s'agissait de formation hors emploi.

Ces jeunes ont passé peu de temps en emploi, en moyenne six mois durant les deux ans qui ont suivi la fin de leur formation initiale, un tiers n'a même jamais travaillé.

IV. Modélisation économétrique des transitions sur le marché du travail:

IV.1. Le modèle: Dans ce qui suit nous estimons un modèle logit multinomiale, la spécification retenue fournit une estimation de la probabilité de suivre une trajectoire type donnée en référence au premier parcours « transitions vers l'emploi stable »[4].

Les variables explicatives prises en compte sont : la spécialité, le niveau de formation, l'âge, le genre, le mode de formation et la taille du ménage.

Les fonctions estimées sont de la forme[5] :

$$\mathbf{Log(P_{Ti}/\ P_{T1}) = Cste + a_{2i}\ spécialité_formation + a_{3i}\ Age + a_{4i}\ genre}$$

$$+ q_{5i} Niveau_formation + q_{6i} mode_formation + q_{7i}\ !!aille_ménage$$

Elle consiste à utiliser les trajectoires type comme modalités d'un modèle logit multinomiale

En reprenant une trajectoire type comme référence ce modèle permet d'estimer la probabilité de suivre une trajectoire en fonction des variables individuelles ou sociales[6].

Le modèle économétrique à estimer s'écrit sous la forme suivante[7]:

$$\mathbf{Log(PC_i\ /\ PC_{i_0}) = Cste + a_2\ Var\ 1 + \cdots \ldots \ldots a_{Ji}\ Varf}$$

Avec *:*

C_i = trajectoire correspondant à la classe i

C_{io} = trajectoire de référence

$\mathbf{PC_i/\ PC_{i_0}}$ = probabilité de suivre la trajectoire i plutôt que la trajectoire $\mathbf{i_0}$

IV.2. Résultats de l'estimation : Les variables explicatives introduites dans le modèle sont globalement significatives, les principaux résultats sont les suivantes (tableau n°1):

1-Les femmes renforcent la probabilité de suivre les trajectoires «accès différé à l'emploi» et «formation ou reprise d'études» et «diminue celle de chômage persistant ou récurrent».

Les femmes sont relativement plus nombreuses (35,8) que les hommes (26,2) à reprendre des études.

Le retour à l'étude représente une proportion plus importante chez les femmes que chez les hommes. Cela est confirmé par la comparaison des pourcentages des hommes et des femmes successivement dans l'ensemble de l'échantillon.

Pour les hommes si on examine les motifs de l'inactivité on trouve que la majorité affirment qu'ils sont en désespoirs de cause le service militaire présente un élément de blocage essentiel pour les garçons et les femmes déclarent être en situation d'inactivité pour des raisons personnelles[8].

2-L'âge a une influence sur la trajectoire professionnelle: les diplômés de moins de 20 ans ont moins de chance de suivre les trajectoires « chômage persistant » et « inactivité durable ». Ces deux effets pourraient traduire le fait que la situation des diplômés appartenant à cette tranche d'âge n'est définitivement pas stabilisée sur le marché du travail du fait leur âge relativement jeune. Les diplômés de moins de 25 ans ont plus de chance d'effectuer des stages, de réintégrer les études ou de décrocher un emploi dans le secteur structuré.

Ces possibilités font que ces diplômés ont plus de chance d'échapper au chômage, plus il est jeune moins il accepterait un emploi précaire.

3-Le mode de formation par apprentissage renforce la probabilité de suivre la trajectoire « chômage persistant » et diminue celle de suivre la trajectoire «Accès différé à l'emploi », pourrait s'expliquer par deux fait, d'une part le système de formation professionnelle vise en premier lieu à répondre au besoin grandissants en formation

résidentielle. De ce fait, les autres formes de formation (formation apprentissage, à distance…) restent plus peu développées. D'autres part les difficultés matérielles par financer la poursuite des études peuvent décourager le jeune à réintégré le système d'enseignement.

4-Faire partie d'un ménage de grande taille (plus de 8 personnes) diminue les chances de suivre la trajectoire « chômage persistant ou récurrent ». Le jeune diplômé issu d'un ménage de grande taille peut se permettre de ne pas intégrer l'emploi précaire.

5-Le niveau 2 et le niveau 4 renforcent la probabilité de suivre la trajectoire « accès différent à l'emploi » et diminuent celle de suivre la trajectoire « chômage persistant ou récurrent » et la trajectoire « inactivité durable ». L'effet du niveau du diplôme sur la trajectoire « accès diffère à l'emploi » s'explique par le fait que dans le cadre du programme des dispositifs d'emploi destinées à cette catégorie de diplômés, file d'attente à l'accès à l'emploi structure a été essentiellement ordonnées par niveau de formation.

Cette position défavorable pour les niveaux 1 et 2 ou titulaires des autre niveau peut s'expliquer par le déclassement générale des diplômes induit par l'écart croissant entre le nombre de diplômés, et le nombre d'emplois dans le secteur public, ce qui incite les jeunes à prolonger la durée de leur formation pour décrocher le diplôme le plus élevé possible.

6-La spécialité agriculture renforce la probabilité de suivre la trajectoire «inactivité durable », et «chômage persistant ou récurrent »,et diminuent celle de «accès rapide différé à l'emploi», et par contre les autres spécialité telle que «bâtiment travaux public »,«agroalimentaire», et «artisanat de service», renforce la probabilité de suivre les trajectoire «accès différé à l'emploi», et diminuent celle de suivre les trajectoires «inactivité durable», et «chômage persistant».

Dans ce secteur de bâtiment et travaux publics plus de 2000 projets qui ont été entrepris dans le cadre du programme d'investissement (2005-2013) pour 200 milliards de dollars mobilisés par l'état, 70% du montant consacrés dans ce cadre devrait servir au développement des infrastructures du logement, et des équipements publics (universités, écoles, équipements sportifs, hôpitaux… etc.). Ceci explicité le développement de l'emploi et le besoin en compétences de ce secteur.

Le secteur agroalimentaire est dominée par les entreprises privées couvre presque 100% des besoins du pays en: corps gras (dominé par huiles). La transformation des céréales, le sucre et le lait qui a permis de créer de nombreux emplois notamment pour les diplômés de la formation professionnelle

Les PME dans l'ensemble des secteurs économiques sont les acteurs principaux de la croissance de l'emploi en Algérie. Cette catégorie d'entreprise constitue une cible intéressante du point de vue de la formation professionnelle. La wilaya d'Alger occupe le quatrième rang avec une population de 10964 PME dans le domaine d'artisanat.

V. Conclusion:

L'analyse du nombre de transitions sur le marché du travail permet de mettre en évidence les faits Suivants :

1-L'existence d'un important chômage de longue durée qui touche aussi bien les hommes que les femmes, les jeunes que les moins jeunes.

2-La spécialité de formation suivie joue un rôle important dans la vie active. Les résultats de l'estimation nous permettent de préciser que la spécialité de formation est déterminante dans la mesure où elle correspond aux besoins du marché du travail local.

3-Concernant le mode de formation professionnelle (apprentissage ou résidentielle) le plus efficace, la réponse est menacée. Les diplômés résidentiels ont de plus grandes opportunité d'accès à l'emploi que les apprentis. Cela se traduit par une plus grande proportion du temps d'activité passé en emploi durant les trente-six mois de vie active et un accès plus fréquent au CDI.

4-L'insertion des diplômés de la wilaya d'Alger, dépend aussi du niveau de diplôme. Nous avons montré que les jeunes qui sortent avec un diplôme de niveau 1 et 2 rencontrent des difficultés d'insertion plus importante que ceux qui ont suivi une formation de niveau 4 et5, l'analyse fait apparaître que les différences des conditions d'insertion sont très importantes.

5-Nos résultats montre également que les caractéristiques familiales et sociales des diplômés sont déterminantes. Par ailleurs, il est intéressant de noter que ces caractéristiques ont par contre peu d'effet direct sur l'insertion sur le marché du travail.

Au-delà de ces variables, l'analyse des parcours professionnelle rend compte de l'importance des variables conjoncturelles et structurelles caractérisant le contexte local. L'entré dans la vie active des jeunes diplômés fortement marquée par elle. Notamment, le contexte économique de la zone d'emploi fortement leur situation sur le marché du travail (mesures de la politique de l'emploi, chômage ou inactivité) et de la durée des emplois qu'ils obtiennent[9].

Toutefois, nous pouvons avancer que le passage par l'entreprise au cours de la formation professionnelles est efficace du point de vue de l'accès l'emploi et, à notre avis, doit être favorisé pour faciliter l'insertion des jeunes sur le marché du travail. Les efforts faits dans les années récentes pour revaloriser l'image du contrat d'apprentissage (loi d'orientation de l'apprentissage 2008) et des formules en alternance de façon général, aux yeux des jeunes et aux yeux des entreprises vont sans doute dans le bon sens. Le rapprochement du système éducatif et du monde des entreprises est essentiel.

Notre résultats conduit en outre à s'interroger sur l'efficacité des mesures de la politique de l'emploi qui sont basées pour la plupart sur des CDD. Il apparaît nécessaire de s'attacher davantage au statut juridique des différentes mesures, puisque celui-ci semble intervenir dans la détermination de l'échange entre l'employeur et le jeune travailleur.

En matière de politique économique, les résultats suggèrent qu'un bas niveau de chômage local, même s'il favorise l'accès aux emplois, n'implique pas forcément que l'insertion des jeunes est aisée. Le système de formation professionnelle tient également une place importante. L'insertion des jeunes dépend en effet du dynamisme économique et du niveau de chômage, mais également de l'adéquation entre la formation reçue et les besoins en main d'œuvre et des politiques éducatives[10].

-ANNEXES :

Tableau N° 01 Résultats du modèle logit multinomial

	Parcours 2	Parcours 3	Parcours 4	Parcours 5
Constantine 0,13098 ns -1.9764 -0.77443 0.423955 ns**				
Genre				
Homme	Réf	Réf	Réf	Réf
Femme	0,3231*	0,22082 ns	-,17863 ns	0,07947 ns
Spécialité des études				
Technique administrative et gestion	Réf	Réf	Réf	Réf
Agriculture	-0,37872 ns	-0,25814 ns	0,51437 ns	0,51231 ns
Mécanique moteurs – engins	-0,81816***	0,29870 ns	0,061821 ns	-0,3938 ns
Textile – habillement	0,57186**	-0,89090**	-0645551	0,21065 ns
Artisanat de service	0,63389***	-0.00105 ns	0,0018832 ns	-1,6589***
Bâtiment travaux publics	1,0068***	-0,21056 ns	-0,07348 ns	-0,3696 ns
Construction métallique	0,79501*	-0,039234 ns	0,43839***	-0,01542 ns
Hôtellerie – tourisme	0,0009*	0,5516**	-0,55134***	-0,00200**
Agroalimentaire	+1,420***	0,22763 ns	-0,089427 ns	1,0009***
Mode de formation				
Résidentiel	Réf	Réf	Réf	Réf
Apprentissage	-1,4173 ***	0,26742 ns	-1,8550*	-0,258834
Niveau de qualification				
Niveau (5) : Technicien Supérieur	Réf	Réf	Réf	Réf
Niveau (2) : ouvrier qualifié	1,3521***	-0,25813 ns	-1,8580***	+0,2807 ns
Niveau (3): ouvrier h. qualifié	1,0068***	-1,0020***	-0,5551***	-0,45154 ns
Niveau (4) : Technicien	0,78501**	-0,64551	-0,22783	-0,1317 ns
Niveau (1): ouvrier spécialisé	-0,6774 ns	0,13893 ns	-1,1657***	+0,0402 ns
Age				
Moins de 25 ans	0,63395**	-0.1668 ns	-0.30043 ns	1.341***
Entre 20 et 25 ans	Réf	Ref	Ref	Ref
Taille du ménage				
Inférieure à 5	+0,34077 ns	0,04677 ns	-0,30063 ns	-0,17683
Entre 5 et 8	Réf	Réf	Réf	Réf
Supérieure à 8	0,11093 ns	-0,999***	-0,29652 ns	-0,16234 ns

Ns : non significatif,* : significatif 10%, ** : significatif 5%, *** : significatif 1%
Parcours 1: Accès rapide et durable à l'emploi, Parcours 2: Accès différé à l'emploi, Parcours 3: Chômage persistant ou récurrent, Parcours 4: Inactivité durable, Parcours 5 : formation ou reprise d'études.

- Notes et Références Bibliographiques:

[1]. Yvet Grelet, **Des typologies de parcours, méthodes et usages**, CERPEQ- Notes de travail, génération 92, Juillet 2002.

[2]. CERPEQ : Centre d'études et de Recherche sur les Professions et les Qualifications.

[3]. Programme MEDA -Formation Algérie, **étude D'impact des programmes de formation initiale - continue et des dispositifs d'insertion**, Novembre 2009.

[4]. La démarche adoptée repose sur l'étude de chronogramme proposé par Espinasse (1994).

[5]. Bougroum M, **Fonctionnement du marché du travail et relation éducation formation-emploi au Maroc, une étude analytique et empirique**, thèse de doctorat d'Etat, Université Cadi Ayad, Marrakech, Maroc, 1999.

[6]. Beduwé C. dauty, Espinasse J.M, **Concurrence entre génération et accès à l'emploi des jeunes**, Formation emploi, Céreq Ed, n° 55.

[7]. La méthodologie proposée par Espinasse (1994) et améliorée par béduwé et alii (1995), In : Espinasse J, M, **Enquête de cheminement, chronogrammes et classification automatique**, Toulouse, mars 94 Céreq Ed, 1993.

[8]. Béduwé C, **L'emploi non qualifié dans les trajectoires professionnelle des jeunes débutants 10eme**, Journées d'études Céreq, mai 2003.

[9]. Vernières, M, **l'insertion professionnelle**, analyses et débats ED Economica, 1997.

[10]. Houzel Y, Le Vaillant M, **Les trajectoires d'insertion professionnelle :une analyse des calendrier**, Document séminaires n° 9.

Etude des motivations des femmes à la création d'entreprise
Study of women's motivations to starting business

Lyés GHEDDACHE (*)
Faculté des sciences économiques, commerciales et de gestion
Université Mouloud MAMMERI, TiziOuzou; Algérie

Résumé : Cet article présente les résultats d'une enquête menée auprès d'un échantillon de femmes créatrices d'entreprise au niveau de la wilaya de Tizi Ouzou. Les résultats montrent qu'il est possible d'en dresser un profil en s'appuyant sur certains facteurs, tels que l'âge, le niveau de formation, les motivations, etc.

En effet, les femmes sont dotées de bons niveaux de formation et créent des entreprises pour essentiellement travailler dans leurs domaines de compétences. Toutefois, et malgré leurs bonnes volonté d'entreprendre, elles sont ralenties soit à cause de leurs propres caractéristiques personnelles (vive aversion au risque, manque d'expérience, etc.), ou bien à cause d'éléments relatifs à l'environnement des affaires algérien.

Mots clés : Création d'entreprise, Femmes Entrepreneuses, Motivations, Contraintes.

Jel Classification Codes : J12, J16, L26.

Abstract: This article presents the results of a survey of a sample of women starting business at the wilaya of Tizi Ouzou. The results show that it is possible to develop a profile based on factors such as age, education level, motivations, etc. In fact, women with good levels of training and create businesses to essentially work in their areas of expertise. However, despite their good will to undertake, they are slowed or because of their own personal characteristics (sharp risk aversion, lack of experience, etc.) or due to factors related to the environment Algerian business.

Keywords: Entrepreneurship, Women Entrepreneurs, Motivations, Constraints.

Jel Classification Codes : J12, J16, L26.

I- Introduction:

Dans certains pays, les femmes entrepreneuses sont décrites comme le « *nouveau visage de l'économie* » (OCDE, 2000)[1]. Sur le plan de la recherche, la création d'entreprise par les femmes est devenue un sujet qui a son importance dans le domaine de l'entrepreneuriat, (OCDE, 2004)[2]. Ce nouveau phénomène suscite l'intérêt des milieux académiques malgré le fait que les entreprises créées par les femmes se caractérisent par leurs tailles limitées et leur concentration dans les services. Ainsi par exemple, en Corée, plus de 95 % de celles-ci emploient moins de cinq personnes (Chun et Lee, 1999)[3]. Au Canada, 97 % ont moins de cinquante salariés (St-Onge, 1999)[4]. Aux USA, la moitié est dans le secteur des services. Cependant, cette catégorie est loin d'être négligeable pour les économies nationales. En effet, les femmes entrepreneuses créent des emplois, contribuent à la formation et à la diversification des tissus économiques. L'OCDE (2000) affirme même que, toutes choses étant égales par ailleurs, les taux de faillite sont plus faibles parmi les entreprises créées par des femmes.

En Algérie, comme dans beaucoup d'autres pays, il s'agit d'un phénomène tout récent. En fait, après avoir occupé des postes dans le salariat[5], de plus en plus de femmes algériennes commencent à s'orienter vers l'entrepreneuriat. En effet, même si celles-ci sont minoritaires, leur nombre est en croissance continue. Ainsi, entre 2005 et 2008, le nombre de femmes inscrites au Centre National du Registre de Commerce est passé de 93 000 à

eMail : (*) : Gheddachelyes@gmail.com

105 000 personnes. Au niveau de l'Agence Nationale de Développement de l'Investissement, entre 2005 et 2011, les femmes ont initié 2 517 projets qui ont permis de générer 21 763 emplois (ANDI, 2012)[6]. Globalement, les statistiques permettent de constater clairement que la création d'entreprise par les femmes est en croissance continue en Algérie. Il s'agit donc d'une nouvelle force qui est appelée à renforcer l'économie nationale par diverses contributions (création d'emplois, formation professionnelle, etc.).

L'objet de ce travail est d'essayer de voir quels sont les facteurs qui incitent certaines femmes à s'orienter vers la création d'entreprise. Il s'agit également de s'intéresser aux principaux éléments qui les aident ou les ralentissent dans leurs projets de création. Aussi, il intéressant de voir les relations entre les femmes entrepreneuses et leurs familles. Pour ce faire, une étude de terrain a été menée à partir d'un questionnaire administré à un échantillon de femmes entrepreneuses de la wilaya de Tizi-Ouzou. Les résultats montrent une certaine convergence dans les caractéristiques de ces femmes et de leurs motivations à la création d'entreprise. De plus, même si celles-ci affichent une bonne volonté de travail et que leurs familles les aident, elles rencontrent certaines difficultés qui, soit retardent leurs projets de création d'entreprise, ou bien leurs perspectives de croissance.

II. Les motivations des femmes à la création d'entreprise: Les études qui se sont intéressées aux motivations des femmes ont été abondantes, et ont fait ressortir des résultats assez cohérents. Globalement, les sources de motivation définies sont le besoin d'autonomie, d'indépendance et d'ascension, qui caractérisent les femmes ayant des expériences professionnelles antérieures. Ce type de femmes a un sentiment de stagnation ou d'iniquité dans le salariat. Ceci les motivent alors à créer leurs propres entreprises. Il s'agit en fait, d'un frein dans la carrière professionnelle des femmes nommé « *plafond de verre* ». C'est un problème qui empêche leur ascension à des postes hiérarchiques supérieurs. De plus, les femmes ont souvent l'impression de devoir travailler plus que les hommes pour obtenir la même reconnaissance (Collins, 2007)[7]. Le second mobile est celui de la reconnaissance et l'estime de soi. En plus d'une source d'emploi et de revenus, l'entreprise représente un défi professionnel et personnel (Collins, 2007).

Le troisième facteur est celui d'une volonté de concilier carrière professionnelle et vie familiale. Les femmes trouvent dans l'entrepreneuriat (contrairement au salariat), plus de flexibilité qui leur permet d'organiser leur temps de travail selon les cycles de vie de la famille. Et enfin, le quatrième mobile vient du fait que les femmes peuvent devenir entrepreneuses « *par nécessité* », c'est-à-dire pour sortir d'une situation de chômage.

Les études comparatives concernant les motivations des hommes et des femmes font ressortir des différences. Ainsi, contrairement aux hommes, les femmes, en créant leurs entreprises, sont moins motivées par l'accumulation des gains financiers (Cliff, 1998 ; Fasci et Valdez, 1998)[8]. Dans le même ordre d'idées, Bird et Brush (2002)[9] affirment que les principales motivations des femmes entrepreneuses sont la maîtrise de soi et la contribution aux biens sociaux, plus que la recherche de pouvoir ou du bénéfice personnel (qui caractérisent les hommes).

III. Méthodologie de travail: L'enquête a été menée au niveau de la wilaya de Tizi Ouzou auprès d'un échantillon composé de 77 entrepreneuses réparties dans 17 communes. Tizi Ouzou, Draa Ben Khedda, Fréha, Draa El Mizan et Boghni sont les communes desquelles nous avons pu avoir la majorité de l'échantillon (66% du total). L'enquête de terrain s'est déroulée de juillet 2013 à novembre 2014. Pour cela, un questionnaire a été adressé à des

femmes entrepreneuses préalablement ciblées, puis administré soit en face-à-face quand cela a été possible, sinon remis à l'enquêtée pour le remplir à « *tête reposée* ».

L'échantillonnage empirique a été adopté de sorte à choisir des cibles à approcher qui ont été prédéfinies en se basant sur des informations inexistantes dans les listings des différents organismes publics. C'est principalement le fait que la femme entrepreneuse ciblée soit effectivement responsable de l'entreprise. D'autres raisons ont également motivé ce choix du mode d'échantillonnage. Il permet, entre autres, d'avoir des taux de retour satisfaisants. De plus, l'utilisation de bases de sondage peut amener à des résultats biaisés, notamment à cause du phénomène des prête-noms. En ce sens, et pour éviter des écueils, nous avons préféré cibler des entrepreneuses à partir de sources qui en ont une connaissance préalable (banquiers, membres de familles, etc.). Le choix de cette technique répond également au fait que, sur le plan académique, la création d'entreprise par les femmes en Algérie reste encore un sujet qui n'est pas très bien connu. Une étude qualitative peut alors permettre d'accumuler un peu plus de connaissances afin de préparer le terrain aux études quantitatives.

La présente recherche concerne les motivations des femmes à s'orienter vers l'entrepreneuriat : ce qui les a encouragées et ce qui les a retardées. De ce fait, nous leurs avons proposé des éléments sur lesquels elles pouvaient se prononcer sur une échelle de cinq pour exprimer le degré d'importance qu'elles accordaient au facteur évoqué dans leurs expériences personnelles. Dans le traitement des réponses, nous avons pris en considération ceux qui étaient classés comme « *très importants* » et « *important* ». Pour ce faire, le questionnaire est structuré en quatre parties.

La première tente de dresser un aperçu sur les profils des femmes créatrices d'entreprises (âge, situation familiale, niveau de formation, etc.). Elle s'intéresse également aux principales caractéristiques des entreprises (secteurs, effectifs, etc.).

La seconde essaye d'isoler les facteurs personnels qui ont motivé significativement les femmes à créer des entreprises. La troisième partie s'intéresse au premier élément du processus entrepreneurial des femmes : lorsque celles-ci ont une idée de créer une entreprise, elles attendent combien de temps pour commencer à « *agir* » ?

La quatrième partie s'intéresse aux relations des femmes créatrices d'entreprises avec leurs familles (avant et après la réalisation du projet).

IV. Caractéristiques générales de l'échantillon étudié: Les premiers résultats de l'enquête nous ont permis de connaître globalement les caractéristiques des femmes entrepreneuses ainsi que celles de leurs d'entreprises.

IV.1. Caractéristiques des femmes interrogées: Les femmes mariées sont au nombre de 61 (79% de l'échantillon), dont 41% ont créé leurs entreprises avant leur mariage. Elles ont entre 0 à 4 enfants, et la plupart (52 cas) en ont un ou deux. Leur âge au moment de la création de l'entreprise se situe entre 23 et 43 ans, et la moyenne d'âge est de 29 ans et demi.

Sur le plan de la formation, 92% des femmes interrogées (71 cas) ont en fait au moins une. Ainsi, 66% ont un niveau universitaire, et 26%, sont diplômées des centres de formation professionnelle. Celles n'ayant aucune formation ne représentent que 8% de l'échantillon.

Concernant l'expérience professionnelle, 50 des femmes interrogées déclarent avoir déjà travaillé comme salariée, soit près de 65% de l'échantillon. L'étendue de cette

expérience est variable, et la plupart ont une expérience allant d'une à quatre années de travail comme salariées.

IV.2. Les entreprises créées par les femmes: Les entreprises sont en grande majorité très jeunes et de petite dimension. En effet, 93% ont moins de dix ans, et 66% emploient moins de dix personnes. La structure juridique individuelle est prédominante dans l'échantillon (75% des cas étudiés). Leur clientèle est composée principalement de particuliers dans 92% des cas.

Concernant les secteurs d'activités, 29 entreprises opèrent dans la petite industrie et le bâtiment, 24 dans les professions libérales, 14 dans les services et 10 dans le commerce. En fait, les femmes choisissent des créneaux qui ne nécessitent pas la mobilisation d'importants capitaux (financiers et matériels).

Dans 51 des cas étudiés (66% de l'échantillon), les femmes ont créé leurs entreprises à partir de leurs propres moyens. Les femmes qui ont bénéficié des aides de l'ANSEJ sont au nombre de 22 ; tandis que la CNAC et l'ANGEM en ont aidé deux chacune.

V. Analyse des motivations à la création d'entreprise:

Pour étudier les motivations des femmes à créer des entreprises, nous leurs avons proposé quelques facteur auxquels elles ont eu à attribuer un degré d'importance. Les résultats ont montré une concentration dans trois facteurs de motivation : le travail dans le domaine de formation initiale, la stabilité de l'emploi et l'amélioration du revenu.

V.1. Travailler dans son domaine de compétence: Les femmes qui ont créé une entreprise pour pouvoir travailler dans leurs domaines de formation sont majoritaires dans l'échantillon. Ainsi, 68% des interviewées (52 cas) considèrent ce facteur comme étant prioritaire. En créant une entreprise, celles-ci peuvent alors choisir leur propre travail. Pour elles, l'entrepreneuriat est une solution pour travailler là où elles se sentent plus compétentes et ainsi mettre à profit leurs formations.

Il est de toute évidence que ce type de choix ne leur est pas facile dans le monde du salariat. En effet, le problème du chômage peut limiter leurs choix des postes de travail. De plus, certaines femmes peuvent être dotées de formations dans des domaines spécifiques, très difficilement employables sur le marché du travail algérien. Aussi, les femmes peuvent, à travers l'entrepreneuriat, perpétuer et rentabiliser un savoir-faire familial dans un domaine précis. Il s'agit, le plus souvent d'activités artisanales dans lesquelles certaines familles ont capitalisé des compétences spécifiques, mais difficilement employables sur le marché du travail.[10]

V.2. La stabilité de l'emploi: La seconde source de motivation des femmes est de s'assurer un poste de travail stable. En effet, 64% de l'échantillon considèrent que s'assurer un emploi stable est une motivation d'ordre prioritaire qui les a poussées à la création d'entreprise. L'entrepreneuriat, pour elles, est un moyen de sortir du chômage qui touche particulièrement les femmes, et surtout celles ayant un niveau de formation élevé en Algérie (ONS, 2010)[11].

V.3. Amélioration du revenu: Le troisième facteur qui incite les femmes à créer des entreprises est relatif à l'amélioration leurs niveaux de vie. Ainsi près de 60% des femmes interrogées considèrent c'est un facteur de motivation d'ordre prioritaire. En effet, contrairement au salariat où elles peuvent être très certainement sous-rémunérées, les femmes espèrent gagner plus d'argent en travaillant pour leurs propres comptes.

Globalement, les femmes veulent percevoir « *plus justement* » le fruit de leur travail, ce qui est difficilement réalisable dans le monde du salariat.

V.4. Autres facteurs de motivation: Dans certains cas, d'autres facteurs sont considérés comme essentiels. Il s'agit en fait de femmes qui ont déjà une expérience dans le salariat où elles ont rencontré des problèmes spécifiques.

Il peut s'agir par exemple de femmes qui ont voulu quitter leurs postes à cause de fortes pressions au travail. Pour celles-ci, il ne s'agit plus du souci de gagner plus d'argent qui les incitent à la création d'entreprise, mais de leur volonté de sortir d'une situation de lassitude dans le salariat. D'autres femmes peuvent également trouver dans l'entrepreneuriat (plutôt que dans le salariat) une occasion de mieux s'occuper de leurs familles. Ainsi, le travail à domicile, leur permet d'effectuer des travaux professionnels tout en restant proches de leurs familles.

VI. Le processus entrepreneurial : incitations et blocages:

VI.1. Intention entrepreneuriale et passage à l'acte de création: Nous avons interrogé les femmes entrepreneuses sur les durées qui ont séparé le moment où elles ont eu l'idée de créer une entreprise et celui à partir duquel elles ont commencé les premières démarches de création.

Globalement, les durées varient entre 2 et 4 ans « *d'hésitations* ». En fait, les femmes ont une idée d'entreprendre dans un domaine quelconque, mais elles tardent à passer à l'acte de création. Ceci provient essentiellement de certaines appréhensions d'ordre psychologique. En effet, le mot « *peur* » revient à plusieurs reprises dans les déclarations des femmes interviewées. Ces sources de « *peur* » sont diverses. Ainsi, la source de « *crainte* » de blocage la plus citée est celle de la bureaucratie (86% des cas). Les diverses démarches administratives et la bureaucratie qu'elles occasionnent font que les femmes hésitent longtemps avant de passer à l'action de création d'entreprise.

Le second frein qui est déclaré est le manque de financement, et concerne 73% des cas. Initialement les femmes n'arrivent pas à estimer précisément le coût du projet. De plus, elles considèrent que leurs moyens propres restent insuffisants. Elles décident donc d'attendre quelques temps encore de sorte à accumuler une épargne suffisante. L'appréhension à l'égard des banques (45% des cas) vient également amplifier le problème de financement précédemment cité. En effet, le recours au crédit bancaire aurait pu accélérer la concrétisation du projet de création, mais les femmes « *hésitent* » à se rapprocher des banques.

VI.2. Les sources d'entraves à la création d'entreprise: Le manque de financement pour la création de l'entreprise est déclaré comme important frein par 68% de l'échantillon. En fait, bon nombre de femmes se contentent de moyens de financement assez limités (épargnes personnelles, aides familiales, etc.) afin de limiter les risques et préserver leur autonomie. De plus, celles-ci n'ont pas beaucoup de contact avec l'extérieur et ignorent les crédits bancaires ou hésitent à en demander.

De ce fait, et malgré les divers assouplissements opérés par les pouvoirs publics, la complexité et la lourdeur des procédures administratives relative à la création sont déclarées par 72% des femmes enquêtées (55 cas étudiés). Ainsi, en plus de leur manque d'expérience, de confiance en soi, les femmes trouvent des difficultés dans les méandres de la bureaucratie. En somme, ces facteurs de blocage concourent à retarder davantage les projets de création d'entreprise par les femmes. Ils viennent alourdir les retard déjà accusés

lors de la première phase (lorsque la femme a l'idée de créer une entreprise et le moment où elle en est convaincue et commence ses premières démarchés).

VII. Rapports entre les femmes entrepreneuses et leurs familles:

VII.1. Influences familiales et création de l'entreprise: Lorsque nous avons interrogé les femmes sur l'existence d'un membre de leur famille ayant déjà une entreprise avant elles, 17 seulement ont répondu par l'affirmative. De ce fait, la plupart des femmes interrogées, représentant 78% de l'échantillon, se sont orientées vers entrepreneuriat sans « *source d'inspiration familiale* ». Cette orientation des femmes à la création d'entreprise n'est donc pas une « *orientation par tradition* », mais une orientation par « *intuitive* », c'est-à-dire propre à elles.

La résistance de la famille à leurs projets de création d'entreprise est très faiblement représentée dans l'échantillon, huit cas seulement, (représentant près de 10% de l'échantillon). Au contraire, et loin de constituer un frein à la création d'entreprise, les familles sont déclarées par 79% des cas comme un facteur qui a considérablement contribué à la réussite des projets.

En effet, le travail des femmes n'est plus un phénomène nouveau dans le contexte algérien. Celles-ci occupent des postes de travail dans divers domaines, ce qui a donc rendu « *acceptable* » plus facilement aux famille l'idée suivant laquelle une femme peut avoir également une carrière dans l'entrepreneuriat.

Par ailleurs, le contexte économique national étant caractérisé par plusieurs difficultés qui ont fragilisé les situations financières des familles. Ainsi, le travail des femmes est plus facilement acceptable par les familles, puisqu'il permet de contribuer à l'amélioration de leurs cadres de vie.

VII.2. Aides dans la gestion de l'entreprise: Les femmes qui déclarent avoir besoin de se faire aider par leurs familles dans la gestion de l'entreprise représentent 57% des cas étudiés. Ainsi, il peut s'agir du conjoint, du père ou de n'importe quelle personne de l'entourage familial susceptible de prêter main forte dans un domaine quelconque (négociation des prix, recherche de clients, recrutement, etc.).

Toutefois, d'autres femmes (32% de l'échantillon) préfèrent assurer la gestion de l'entreprise sans se faire aider par personne. Cette tendance peut s'expliquer par un besoin autonomie en matière de gestion de l'entreprise. Ces femmes peuvent, par exemple mettre de la distance entre leurs vies professionnelles et leurs vies familiales. En séparant famille et travail, elles veulent aussi éviter toute source de tensions conflictuelles avec les membres de leurs familles. Il peut s'agir également d'une volonté de la femme entrepreneuse de prouver ses compétences aux yeux de sa famille et de son entourage, de démontrer qu'elle est capable d'assumer à elle seule son défi entrepreneurial.

VII.3. Difficulté de concilier vie professionnelle et vie familiale: Dans la majorité des cas étudiés, les femmes nient être dérangées dans leur travail par leurs responsabilités familiales. En fait, la taille réduite des ménages et des entreprises, par exemple, peuvent être des facteurs susceptibles d'expliquer le fait que ces femmes sont « *très peu dérangées* », voire « *pas du tout dérangées* » par leurs responsabilités familiales. En effet, lorsque la famille grandit, il devient de plus en plus difficile pour une femme de concilier vie familiale et vie professionnelle.

Toutefois, parmi les femmes interrogées, il y a également 11 cas qui déclarent être « *trop dérangées* » par leurs responsabilités familiales. Celles qui ne sont que « *peu*

dérangées » par leurs responsabilités familiales sont au nombre de 27. Globalement, il s'agit de femmes mariées et ayant des enfants, et dont les charges dans l'entreprise ne leur permettent pas de s'occuper convenablement de leurs foyers. C'est le cas de femmes qui ont créé leurs entreprises avant leurs mariages, et avant que leurs familles ne s'agrandissent avec les naissances. Il y a aussi la région de résidence qui peut être caractérisé par certains manques de commodités, ce qui rend indispensable la présence fréquente de la femme au niveau de son foyer. En ce sens, certaines femmes peuvent être amenées à renoncer à des projets relatifs à l'entreprise (extension, par exemple), afin de pouvoir s'occuper convenablement de leurs familles.

VII.4. Volonté de transmission de l'entreprise: Questionnées sur leur volonté de transmette l'entreprise à leurs enfants, dans près de 52%, la réponse est affirmative. Il y a ici, certes, une volonté de transmettre l'entreprise, mais concernant les questions relatives au moment de la transmission, les réponses sont assez vagues, et les délais sont incertains, et aucune préparation n'est envisagée pour le moment.

Toutefois, dans près de 43% des cas étudiés, les femmes déclarent ne pas vouloir transmettre l'entreprise à leurs enfants. Les raisons évoquées sont entre autres : « *ce n'est pas un bon métier* », ou bien « *elle doit* travailler *dans son domaine d'étude* », ou même « *elle doit faire son propre choix* », en faisant référence ici à leurs filles. Il s'agit ici de femmes qui ont créé de « *modestes entreprises* » pour améliorer le niveau de vie de leurs familles (en aidant leurs maris, par exemple), mais en espérant des avenirs meilleurs pour leurs enfants.

VII.5. Incitation des filles à créer une entreprise: La proportion des femmes qui veulent encourager leurs filles à créer une entreprise est très importante (59 femmes sur 77, représentant près de 77% de l'échantillon). Les raisons qui sont avancées ne sont jamais d'ordre matériel ou financier, mais plutôt de type «*pour être indépendante* », ou bien « *pour qu'elle soit confiante et capable* ». En effet, les femmes entrepreneuses semblent avoir le sentiment de progresser sur des considérations concernant leurs propres personnalités. Elles voudraient alors initier leurs propres filles à l'expérience entrepreneuriale afin qu'elles puissent en bénéficier elles aussi.

VIII . Conclusion:

Au terme de ce travail, il s'avère que les femmes, étant de plus en plus titulaires de formations, s'orientent vers la création d'entreprise. Elles affichent ainsi leur volonté d'être plus actives dans la société. Elles veulent certes gagner plus d'argent et améliorer le niveau de vie de leurs familles, mais elles veulent principalement travailler dans leurs propres domaines de compétence. Ainsi, plutôt que d'occuper un poste de travail dans n'importe quel domaine (en tant que salariées), elles préfèrent choisir elles-mêmes leurs orientations professionnelles. Ce choix leur permet donc de mettre à profit leurs compétences, leur assiduité au travail et d'autres qualités professionnelle qui ne sont pas toujours appréciées à leur juste valeur dans le monde du salariat.

De plus, l'étude a permis de voir que les familles sont les premières à encourager les femmes dans leurs projets de création d'entreprise. Les familles algériennes, après avoir « *accepté* » l'idée du travail des femmes, elles acceptent actuellement l'idée de la femme chef d'entreprise. Cette évolution des mentalités est très importante dans la mesure où elle met les femmes entrepreneuses dans une posture favorable dans le milieu familial. Ainsi, elles peuvent être confortées par leurs famille sur plusieurs plans (psychologique, financier,

matériel, etc.). De plus, les familles espèrent relever leurs niveaux de vie, et les contributions des femmes ne sont pas négligeables. L'image de la famille dans la société est également relevée par divers aspects relatifs à la femme créatrice d'entreprise. Celle-ci peut, par exemple être source de revenus pour des gens du voisinage qui travaillent chez elle. Elle peut également perpétuer une tradition familiale dans un domaine donné, proposer des produits de haute qualités. En fait, les familles peuvent encourager les femmes à la création d'entreprise pour diverses raisons, et pas simplement pour des motifs financiers (même si ceux-ci sont d'une très grande importance).

Par ailleurs, l'environnement des affaires étant méconnu des femmes entrepreneuses, celles-ci comptent donc en premier sur leurs propres moyens puis sur les aides de leurs familles. Leurs entreprises, même si indépendantes financièrement, sont de tailles modestes, et sont donc très fragiles dans un univers concurrentiel. Pourtant, les efforts déployés par les pouvoirs publics auraient pu leur bénéficier. Mais, comme l'étude l'a révélé, les femmes sont plutôt hésitantes à l'égard des organismes publics et des banques. Il serait donc judicieux de voir s'il y a lieu de mettre en place des mécanismes plus appropriés de sorte à ce que les femmes puissent bénéficier des diverses aides concédées par les pouvoirs publics. En effet, les femmes entrepreneuses peuvent constituer un véritable « *réservoir de croissance* » pour l'économie nationale. Elles créent des emplois pour elles-mêmes et pour d'autres, et participent à la luttent contre le chômage qui constitue un grand défi pour les pouvoirs publics. Les femmes entrepreneuses participent également à la formation professionnelle d'autres femmes, et donc à la préparation de futures entrepreneuses. Aussi, les femmes contribuent à la transmission de l'esprit d'entreprise au sein de leurs propres familles. En somme, un ensemble de points favorables qui pourrait être très utile pour la jeune économie de marché algérienne.

- Notes et Références Bibliographiques:

[1]. OCDE, **Les femmes entrepreneurs à la tête de PME : pour une participation dynamique à la mondialisation et à l'économie fondée sur le savoir**, Paris, 29 – 30 novembre, 2000, P.3.

[2]. OCDE, **Promouvoir l'entreprenariat et les pme innovantes dans une économie mondiale**, 2ème conférence de l'OCDE des ministres en charge des petites et moyennes entreprises (PME)**:** vers une mondialisation plus responsable et mieux partagée Istanbul, Turquie 3-5 juin 2004, P.9.

[3]. Cités par Lambrecht J, Pirnay F, Pamedodji et Aouni Z, **Entrepreneuriat féminin en Wallonie**, Centre d'Etudes pour l'Entrepreneuriat EHSAL - K.U, Université de Liège. Brussel, 2003, P.53.

[4]. Cités par Lambrecht et al, Op;Cit, P.54.

[5]. Selon le rapport du CNES (2008), les femmes représentent plus de 30% de l'effectif global des fonctionnaires, plus de 60% des enseignants de l'éducation nationale, plus de 60% de l'effectif des professions médicales, plus de 50% de l'effectif des enseignants universitaires, plus de 35% de l'effectif des magistrats et plus de 55% des journalistes.

[6]. Agence Nationale de Développement de l'Investissement, Bulletin trimestriel n° 19, 2012.

[7]. Collins T Y, **Gender Differences in Entrepreneurship: A Study of Entrepreneurship in Two Midwestern Counties**, Capella University, Minneapolis, 2007.

[8]. Cités par Lambrecht et al, Op;Cit, P.48.

[9] Bird B and Brush C, **Agendered perspective on organizational creation**, BaylorUniversity, 2002. Cités par Lambrecht et al, Op;Cit, P.53.

[10]. Le dispositif ANGEM est particulièrement approprié pour ce genre de travail. L'entrepreneuriat permet alors de sortir de l'informel et de mieux organiser l'activité. De plus, il permet aux femmes de travailler à domicile et de s'occuper en même temps de leurs familles tout en contribuant à l'amélioration de leurs niveaux de vie.

[11]. ONS, **Activité, emploi et chômage au quatrième trimestre 2010**, Alger, 2010.

Création de PME et dynamique territoriale
- enquête dans la wilaya de Bejaia (Algérie) -

Creation Of SMES And Territorial Dynamics
- Investigation In The Wilaya Of Bejaia (Algeria) -

Naima AYAD-MALEK (*)
Faculté des sciences économiques, commerciales et de gestion
Université A. Mira, Bejaia; Algérie

Abdelmadjid DJENANE (**)
Faculté des sciences économiques, commerciales et de gestion
Université Setif 1, Setif; Algérie

Résumé : L'objet de ce papier est d'étudier la dialectique création d'entreprises-dynamiques territoriales, avec le présupposé que l'émergence de nouvelles entreprises ne peut être qu'un signe de dynamisme et de développement territorial. L'objectif est d'appréhender ce qui peut expliquer le dynamisme que connait la wilaya de Bejaia en matière de création d'entreprises. Il s'agira notamment d'examiner les facteurs territoriaux qui sont à la base de cette dynamique propre. Pour cela une enquête de terrain a été initiée auprès d'un échantillon d'entreprises de la wilaya de Bejaia, région située au nord-est de l'Algérie.

Mots clés : Création d'entreprises, Territoire, Dynamiques Territoriales, Attractivité Territoriale.

Jel Classification Codes : L29, L22, R11, R58.

Abstract: This paper seeks to study the double dimension of the firms creation and the territorial dynamics in order to appraising the determinants of entrepreneurship dynamism and territorial development. What can explain the entrepreneurship dynamism in the department of Bejaia. It is also an occasion for us to make an analysis about the territory factors that influence the firms creation in Bejaia. In this aim, we present the results of case study undertaken in Bejaia, a locality which is situated in the North-Est of Algeria, which constitute the territory that we will explore.

Keywords: Firms creation, territory, territorial dynamics, territorial attractivity.

Jel Classification Codes : L29, L22, R11, R58.

I- Introduction:

L'analyse par le développement local et territorial a introduit des éléments novateurs à la définition classique du concept « territoire ». Ce dernier n'est plus[1] uniquement considéré comme un simple échelon spatial ou un niveau administratif neutre correspondant au champ d'application des politiques publiques. Il s'agit d'un construit social, d'un système dynamique complexe. C'est la résultante directe des relations tissées par une pluralité d'acteurs en interaction permanente.Nous assistons, dans un même temps, à un renouvellement des approches spatiales du développement qui sont davantage axées sur de nouvelles configurations territoriales et par là même sur des dynamiques singulières « par le bas ». Dans cette conception novatrice, l'espace est composé de plusieurs parties distinctes, caractérisées par des dynamiques territoriales spécifiques qui font intervenir la variable spatiale. Il est ici question de« territoires ». Contrairement à la conception classique (Weber 1909, Marshall 1920, Predhol 1928, Hotteling 1929, Perroux, Liptetz, Lefebvre, harvey…) qui considère l'espace comme homogène, il est actuellement[2], considéré comme « hétérogène ». Dans cette conception, les territoires les plus favorables,

eMail : (*) : Malek_naima@yahoo.fr & **(**):** Madjidjenane@univ-setif.dz

les plus attractifs sont ceux qui offrent les conditions les plus avantageuses aux entreprises sur le plan économique, social, culturel et institutionnel. Ces facteurs d'attractivité territoriale sont soit la résultante d'un contexte historique donné, soit un construit récent du volontarisme des acteurs locaux ou une combinaison des deux.Cette attractivité fait qu'une concentration d'activités se crée autour d'un espace géographique donnant naissance à des « clusters ». Dans ce type de configurations territoriales, l'appartenance à un système de valeurs semble avoir un impact favorable sur la dynamique de créations d'activités et sur l'esprit d'entreprise. Ceci renvoie à un *« système de valeur et de pensée relativement homogène, expression d'une certaine éthique du travail et de l'activité, de la famille, de la réciprocité, du changement, qui conditionne en quelque sorte les principaux aspects de la vie »*[3]et qui représente un des traits caractéristiques d'une communauté locale d'un district industriel.

Plusieurs auteurs insistent, par ailleurs, sur la présence dans les pays en développement d'une main d'œuvre jeune, abondante, détenant un savoir-faire et dotée de beaucoup d'ingéniosité, ce qui leur confère un avantage concurrentiel. Il s'agirait, selon eux, d'un trait majeur de distinction entre les Systèmes Productifs Locaux du sud et du nord[4]. Un système productif local (SPL), notion issue de celle de district industriel, est un ensemble d'entreprises interdépendantes (de dimension aussi bien petite, moyenne que grande), situées autour d'un même espace de proximité (local ou sous régional). Le système de régulation dans un système productif local fait appel aussi bien aux règles du marché qu'à celles d'un code social bien déterminé (règles et valeurs). Les relations de coopération, quant à elle, dans ce genre de système sont dictées, dans ce genre de système, par leur ancrage régional et local[5].

Notre contribution portera, de ce fait, sur la dialectique création d'entreprises-dynamiques territoriales ; avec pour première hypothèse que l'émergence de nouvelles entreprises ne peut être qu'un signe de dynamisme et de développement territorial, d'une part. D'autre part, la seconde hypothèse tient au fait que même s'il est clair que le dynamisme d'un territoire tient à la création d'entreprises, celle-ci est d'abord corrélée à la personnalité de l'entrepreneur. Qu'est ce qui peut expliquer le dynamisme que connait la wilaya de Béjaia en matière de création d'entreprises ? Il s'agira notamment d'examiner les facteurs territoriaux qui sont à la base de cette dynamique propre. Pour répondre à ces interrogations, nous allons nous appuyer sur les résultats d'une enquête de terrain réalisée auprès de quelques entreprises de la wilaya de Bejaia.

II. Le territoire : repères historiques:

La composante territoriale, bien qu'évoquée assez tôt dans la littérature économique (notamment à travers les travaux de Marshall (1890)), n'a pas été introduite dans les calculs économiques du fait qu'on considérait qu'elle n'apportait aucune contribution en matière de compréhension des phénomènes économiques. Le territoire a été, en fait, victime de rejet systématique. Un renversement du cours des choses s'est opéré pendant les années cinquante, période qui fut marquée par la naissance de deux courants de recherche : la réflexion de PERROUX sur l'espace et la croissance polarisée, d'une part, et les travaux de PONSARD qui reviennent sur les travaux de VON THÜNEN, LÖSCH, WEBER et CHRISTALLER, d'autre part[6]. La recherche en économie spatiale s'enrichit davantage à partir des années soixante grâce aux travaux de Walter ISARD qui va fonder en 1961, en collaboration avec François PERROUX *« l'Association des Sciences Régionales de Langue*

Française ». La composante territoriale a été intégrée plus récemment dans l'analyse économique de l'évolution de la firme grâce aux travaux de KRUGMAN et ARTHUR (1995).

On assiste, par ailleurs, à l'émergence d'une nouvelle société entrepreneuriale qui s'inscrit, d'après Boutillier *« dans la stratégie de l'entreprise-réseau, soit dans celle de l'Etat dans le cadre de politiques publiques visant à favoriser la création d'entreprises »*[7]. Dans cette nouvelle logique économique, l'espace local s'affirme de plus en plus comme cadre de référence des politiques de développement. Une approche territorialisée du développement voit le jour, dans le sens où le développement est la résultante *« d'une multiplicité d'acteurs organisés en réseaux, formels et informels, et entretenant entre eux des relations intenses et économiquement fécondes ».* Les petites et moyennes entreprises se trouvent au cœur de cette nouvelle approche, du fait de leur enracinement territorial et des relations qu'elles entretiennent avec le territoire dans lequel elles sont implantées.

III. La dialectique création d'entreprises-territoire:

La problématique de la création d'entreprises et ses rapports au territoire intéresse les spécialistes en économie régionale depuis plusieurs décennies. Leur intérêt porte plus particulièrement sur les disparités régionales en matière de créations d'entreprises. L'argumentaire théorique développé pour répondre à cette préoccupation a nécessité un recours inéluctable à trois disciplines : l'économie du travail, l'économie industrielle et l'économie spatiale. Par ailleurs, il semblerait que les jeunes entreprises innovantes soient sujettes à une croissance plus rapide dans certains pays que d'autres. D'autant plus que dans l'approche territorialisée du développement, basée sur les acteurs et les réseaux, le rôle de l'entreprise (particulièrement de la PME) est incontournable[8]. Ceci laisse clairement penser que la pérennité de ces entreprises n'est pas seulement le fruit des qualités et des compétences managériales de leurs dirigeants. Le milieu, le climat des affaires et l'environnement dans lesquels émergent et évoluentces unités sont tout aussi importants du moment qu'ils permettent d'assurer, ou du moins de favoriser, une expansion rapide et une pérennité aux entreprises en général et aux plus jeunes en particulier. Il est, pour ainsi dire, claire que le créateur d'entreprise n'est que le produit du milieu auquel il appartient, milieu qui est le plus souvent local ou au plus régional[9].

Le début des années 1980 est marqué par l'accélération du rythme d'internationalisation des économies et l'émergence de nouvelles technologies provoquant des changements sans précédents des structures économiques. Ceci a, par la suite, été à l'origine d'un renversement de tendance dans certains pays, où l'on assiste au déclin d'anciennes régions industrielles et au développement de nouvelles régions[10]. Il a été mis en évidence que le succès même de ces nouvelles régions est caractérisé par un développement de type endogène, basé sur l'exploitation de ressources locales. Dans cette optique, la création d'entreprises est le résultat de décisions privées. Néanmoins, la création d'une entreprise est non seulement étroitement et délibérément liée à un choix individuel, lui-même lié à une origine, une identité locale, mais aussi à une nécessité.

IV. Retour de l'entrepreneur sur la scène économique:

L'entrepreneur est souvent associé à l'acte de créer une entreprise. En effet, c'est de lui qu'émanent les décisions stratégiques. Se définissant dès lors comme l'initiateur de toute nouvelle organisation, comme à l'origine de l'idée même de projet, l'entrepreneur renvoie à cet individu obstiné par la concrétisation d'une idée de projet, dont il est le

porteur, sous forme d'une organisation. *« Entreprendre, c'est traduire la pensée en action et l'action en réflexion »*[11].

La conception de l'entrepreneur aspire un mode de pensée (esprit d'entreprise, culture entrepreneuriale…), des comportements individuels ou collectifs (prise de risque, sens de responsabilité, initiative, développement et exploitation d'opportunités…), des situations diversifiées (créations d'entreprises au sein d'entreprises qui existent au préalable, au sein d'une association…)[12]. Boutillier et Uzunidis (2010) affirment que le retour de l'entrepreneur sur la scène économique mondiale s'est opéré selon deux voies : une première qui se base sur les politiques publiques d'aide à la création d'entreprises au même titre que par les procédures d'assouplissement et d'externalisation des grandes entreprises ; et par la médiatisation de quelques expériences réussies dans le monde des affaires (à l'instar des célèbres Bill GATES, Steve JOBBS…)[13]. L'Etat peut être, dans ce sens, un acteur clé dans la stimulation de l'entrepreneurship moyennant la mise en place d'un environnement politique, social et culturel favorable. Comme il peut à travers la loi, la réglementation, le restreindre ou l'empêcher[14]. C'est dans cette optique qu'on assiste à la multiplication d'initiatives politiques et économiques axées sur la valorisation du territoire au moyen de la création, l'attraction et le développement des entreprises. La finalité de ces politiques étant d'instaurer un climat des affaires qui soit favorable à l'émergence, au développement et à l'épanouissement de l'esprit d'entreprise et des performances entrepreneuriales. L'implantation des entreprises dans un territoire contribuera alors à l'amélioration de la pertinence du contexte entrepreneurial tout en multipliant les opportunités d'investissement, au développement et au renforcement des tendances d'agglomération et au réseautage d'institutions publiques et privées[15]. Il est, par ailleurs, primordial de chercher à améliorer l'efficacité des politiques publiques particulièrement via des opérations qui tendent à combiner acteurs publics et opérateurs privés. Ces politiques se matérialisent par des tentatives destinées à améliorer la gouvernance et à adopter des stratégies du développement durable qui vont déboucher sur une conception de la ville dite « *entrepreneuriale* »[17].

V. Présentation du territoire étudié:

D'une superficie totale qui avoisine les 3261 Km^2, la wilaya de Bejaia se situe au Nord-est de l'Algérie, placée entre les massifs de Djurdjura, des Babors et des Bibans. Son relief est dominé à 75% par des massifs montagneux. Elle compte actuellement[18] 52 communes et 19 daïras. Sa population est estimée d'après le recensement général de la population de 2008 à 912 577 habitants [Office National des Statistiques, 2015], où plus de 90% de la population a moins de 65 ans. Le taux d'alphabétisation est de 75,4%. Son port pétrolier et commercial, classé troisième après ceux de la capitale Alger et de la wilaya d'Oran, est l'un des plus importants de la Méditerranée. La wilaya comprend trois zones industrielles : celle de la commune de Bejaia, celle d'El-kseur et celle d'Akbou. A cela s'ajoute près d'une trentaine dezones d'activités dispersées sur l'ensemble du territoire de Bejaia. Elle représente un important pôle industriel, où l'on dénote la concentration de nombreuses industries. Avec un taux d'évolution de la population de Pme en constante augmentation, la wilaya compte en 2012 quelques 19 374 unités, dont 4638 entreprises industrielles [Direction de la PME de la wilaya de Bejaia, 2012]. Elle est classée à la quatrième position du nombre de créations à l'échelle nationale et au premier rang des wilayas de l'est algérien. Le taux de concentration avancé à la fin de l'année 2012 par le

Ministère de la petite et moyenne entreprise et d'industrie est de 21,23 PME par personne, ce qui l'a place au premier rang du classement des wilayas de l'est algérien. Erigée en véritable pôle agroalimentaire, la wilaya est particulièrement active dans le secteur de la production des boissons, où un cluster est officiellement créé à la fin de l'année 2014.

VI. Présentation et interprétation des résultats de l'enquête:

Les statistiques officielles fournies par la direction de la petite et moyenne entreprise de la wilaya de Bejaia ainsi que le fichier de la CNAS (Caisse Nationale des Assurances Sociales), nous ont permis d'identifier les secteurs d'activités présents et surtout ceux qui prédominent sur le territoire d'étude. Sous la contrainte de temps et celle du coût, nous avons réduit l'échantillon cible à 60 entreprises industrielles.Au terme de notre enquête, notre échantillon final s'est réduit à 35 entreprises[19]. Par conséquent, notre échantillon final est constitué à peu près de 28,6% de PME appartenant au secteur agroalimentaire, suivi des secteurs du Bâtiment et des Travaux Publics (BTP), de l'industrie chimique et des Industries Sidérurgiques et Métallurgiques (ISMME) (avec 17,1% pour chacun de ces secteurs), de l'industrie du bois et du papier et celle du textile qui représentent respectivement 11,43% et 8,57% des 35 entreprises ayant répondu.

La plus grande partie de notre échantillon est constituée d'entreprises appartenant à la catégorie des petites entreprises (employant de 10 à 49 salariés), soit 26 unités représentant une part de plus de 74% du total. Ces résultats représentent assez bien la réalité du terrain au sein du territoire étudié, puisque les statistiques officielles affirment la prédominance de cette catégorie dans la population totale d'entreprises de la wilaya. Nous ferons remarquer que les mesures adoptées par les pouvoirs publics en faveur de la création d'entreprises ont provoqué un renversement de tendance. L'adoption du code des investissements de 1993, mettant sur un même pied d'égalité l'investisseur privé et l'investisseur public, a conforté la prolifération de la PME. C'est ainsi que plus de 77% de l'échantillon étudié,est composé d'entreprises ayant été créées après l'an 2000.

VI.1. Les motivations à la création de PME dans la wilaya de Bejaia:

Il est important pour notre objet d'étude de chercher à déterminer le profil-type des entrepreneurs enquêtés. Il s'agit, de ce fait, de s'attarder sur les caractéristiques socioculturelles de cet acteur clé du dynamisme économique, notamment : l'origine géographique, le niveau d'instruction et les motifs de création.

La totalité des entrepreneurs de l'échantillon sont originaires de la wilaya de Béjaia. Etre natif de la région semble, à priori, être un facteur clé de choix de localisation. Ceci témoigne par ailleurs, du degré d'attachement de ces créateurs à la région, comme en témoignent les résultats de l'investigation dont les détails seront fournis plus loin. Une part importante des entrepreneurs enquêtés ont un niveau d'étude universitaire (soit 51,43% du total des réponses), ou sont issus de la formation professionnelle (soit 42,86% du total des réponses). Ces résultats témoignent de la corrélation positive entre le niveau d'instruction et la décision de se lancer dans l'aventure entrepreneuriale.

Le tableau 1 (voir annexes) met en relief les combinaisons possibles de réponses des enquêtés relatives aux motivations à la création d'entreprise.

Le désir d'échapper au chômage constitue un facteur déterminant en matière de création d'entreprise. Les entretiens ont révélé que ce motif est d'autant plus présent chez les entrepreneurs issus de la formation professionnelle ou encore les entrepreneurs diplômés d'universités qui estiment que leurs spécialités ne sont pas demandées sur le marché du

travail. Le désir de participer au développement de la région est classé au second rang. Ce désir est d'autant accentué par le sentiment d'appartenance à une communauté. Vient en troisième position, le motif de l'existence d'une opportunité d'affaire. D'après les entretiens réalisés, il s'agit dans ce cas de saisir l'occasion d'une conjoncture favorable à l'investissement, d'un marché vierge ou encore d'un secteur à forte demande. Beaucoup d'entrepreneurs ont déclaré que l'expérience antérieure, que ce soit dans le domaine dans lequel ils ont investi ou dans d'autres domaines (gestion, technique…), a influencé leur décision lors du processus de création de leurs entreprises. Dans cinq cas, les entrepreneurs déclarent que le fait d'avoir un ou plusieurs entrepreneurs dans leur entourage (familial ou amical) les a fortement incités à en faire autant. Enfin, une part insignifiante des enquêtés, soit deux répondants (sur 35), ont déclaré vouloir exercer un métier ancestral.

La disponibilité des capitaux est, à notre sens, une composante basique de la décision de création d'entreprises. De sorte que le manque de moyens financiers constitue à coup sûr un frein à la création d'activités. C'est dans ce contexte que nous avons analysé l'origine des sources de financement des entreprises enquêtées. Il ressort clairement que le recours aux moyens familiaux est fréquent chez les entrepreneurs enquêtés (soit dans 16 cas), vient en seconde position le financement par le secteur bancaire. Ce dernier a contribué au financement de la création de 12 PME. Néanmoins, certains créateurs ont déclaré, lors des entretiens, que les conditions exigées par les banques sont souvent contraignantes, particulièrement en matière de garanties et de délais de traitement des dossiers. Cet état de fait a contraint certains d'entre eux à recourir à leur entourage (soit dans 7 cas) pour financer leurs projets.

VI.2. Logique de construction de territoire, facteurs de localisation et dynamique territoriale:

L'approche que nous nous proposons d'adopter s'articule autour de la recherche d'une dynamique de construction de ressources qui confère au territoire un avantage compétitif représentant, pour ainsi dire, une source d'attractivité territoriale. Mais bien avant cela, l'attachement à la région est un facteur qui a son poids dans la logique d'insertion des créateurs de PME dans le territoire en question. En vue d'analyser l'impact de la localisation sur le développement d'une dynamique territoriale, nous avons, de prime abord, tenté d'exposer le degré d'attachement des enquêtés au territoire puis examiné les logiques d'une construction territoriale. Dans ce sens, le tableau 2 (voir annexe) présente une grille de classement du degré d'attachement à la région.

Les réponses obtenues confirment qu'une majorité des créateurs sont très attachés (avec plus de 51% des réponses, soit 18 répondants) ou simplement attachés (avec 12 réponses, soit 34,3% de la totalité des réponses) à la région. Ceci laisse penser que le sentiment d'appartenance à une communauté a contribué dans l'enclenchement de la décision de création d'entreprises d'une part, ceci est également la conséquence du manque de mobilité professionnelle des entrepreneurs enquêtés. Pour consolider ce constat, nous avons entrepris d'interroger les entrepreneurs ciblés par l'enquête sur la perception qu'ils ont du territoire. Les réponses sont consignées dans le tableau 3 (voir annexes).

Les entrepreneurs enquêtés, dans leur majorité écrasante (soit 32 répondants), considèrent le territoire comme un espace à construire et à développer. Nos entretiens sur cet aspect, ont révélé que les enquêtés considèrent qu'ils contribuent efficacement au développement territorial dans le sens où leurs entreprises créent des emplois pour la

population locale, fournissent des ressources fiscales aux collectivités locales, répondent à la demande en biens et services de la population locale et génèrent de la valeur ajoutée. Même si l'on voit clairement que la perception qu'ont ces entrepreneurs du territoire se limite aux facteurs cités, il n'empêche qu'on puisse prétendre à une ébauche de logique territoriale. Néanmoins, en s'entretenant avec eux, nous nous sommes rendu compte qu'ils ne développent pas de stratégie collective et qu'ils manquent de mécanismes de coordination, ce qui peut avoir un effet négatif sur la dynamique de développement territorial. En effet, les mécanismes de coordination d'acteurs, comme le soutien Boschet et Rambonilaza (2010), tiennent une place de choix dans le processus de développement territorial, permettant *« l'alignement desactions individuelles isolées pour qu'elles s'inscrivent au sein d'un collectif* qui *partagerait la même vision de l'avenir »*[20]. La dimension relationnelle, largement défendue par les approches en termes de capital social, est génératrice d'externalités positives pour les acteurs d'un territoire qui sont favorisées par la confiance, les normes et les valeurs partagées qui à leur tour agissent sur les anticipations et les comportements de ces acteurs. Il s'en suit, entre autres effets positifs, une amélioration du degré d'efficacité des actions individuelles et collectives, une meilleure circulation de l'information, un partage des ressources et une efficacité des prises de décisions[21].

VI.3. La dialectique choix de la localisation/choix du secteur d'activité:

Il est important, à ce stade, de chercher à déterminer les facteurs qui sont à la base du choix de la localisation. Il s'agit, entre autres, d'expliquer ce qui pousse les entreprises créées à se concentrer sur un espace géographique donné, notamment le rôle des proximités, la qualité de la main d'œuvre.

La proximité du lieu de résidence semble être le facteur qui prédomine (voir tableau 4 en annexes), ce qui témoigne une fois de plus de l'attachement des enquêtés à la région mais également de leur immobilisme professionnel. Les entretiens avec les entrepreneurs ont révélé que ceux-ci n'ont pas tendance à prendre des risques en s'aventurant sur des terrains qui leurs sont inconnus. De plus, leurs responsabilités familiales est un élément à prendre en compte puisque celles-ci limitent leur mobilité. La disponibilité des ressources et des infrastructures de base est le second facteur qui prédomine au sein de l'échantillon étudié. En effet, la wilaya de Bejaia est bien dotée en ressources (électricité, gaz, eau, ressources naturelles, main d'œuvre). Elle dispose également d'un réseau routier relativement important, d'un aéroport, d'une infrastructure ferroviaire et d'un port classé troisième à l'échelle nationale en termes d'importance du trafic après ceux d'Alger et d'Oran. A cela s'ajoute l'existence de trois zones industrielles et de 25 zones d'activités. L'ensemble de ces éléments constitue selon les répondants, des facteurs attractifs pour les entreprises qui se créent. La proximité du marché est classée au troisième rang, avec 14 répondants. L'existence d'un marché en amont et en aval est un facteur déterminant dans le choix de la localisation. Ce qui consolide le constat selon lequel il existerait une corrélation entre la proximité géographique des marchés et le choix de la localisation. La connaissance de la région est un facteur qui a son poids lors du processus de choix de la localisation, ce facteur est classé au quatrième rang, avec 12 réponses. Investir et s'implanter dans une région qu'ils connaissent est, selon ces créateurs, un avantage à exploiter d'autant plus que ceci leur permet de faire appel à des personnes de leur entourage pour accélérer les formalités administratives, extrêmement longues, d'une part, et d'embaucher des personnes

de leur famille (caractère familial des PME algériennes), d'autre part. Enfin, les aides publiques ne représentent pas un facteur déterminant en matière de localisation des entreprises créées. Au final, les résultats attestent du fait que le choix de la localisation pour l'échantillon étudié, obéit non seulement à des facteurs classiques (disponibilité des ressources, d'infrastructures de base…), mais également à des considérations sociales (attachement à la région, sentiment d'appartenance).

La qualité des relations qu'entretiennent les entreprises, leur intensité, le choix de la nature des relations sont primordiales dans le processus de développement d'une logique de territoire. Par conséquent, nous chercherons à déterminer si le choix de la localisation est influencé par l'origine des inputs qui seront utilisés par les entreprises créées ? Les entrepreneurs enquêtés tiennent-ils compte de cet aspect et dans quelles proportions ? Une synthèse des résultats est fournie dans le tableau 5 (voir annexes).

Des relations liées à la proximité géographique, notamment de type clients-fournisseurs semblent exister entre les entreprises enquêtées, mais demeurent insuffisantes. De plus, l'approvisionnement en matières premières se fait fréquemment auprès d'entreprises sises dans le reste de la wilaya de Bejaia, dans d'autres wilayas, voire dans des pays étrangers. Une faible proportion d'entreprises entretient des relations avec des entreprises d'un même secteur d'activité. Le lien avec ces dernières se limite alors à de simples relations de voisinage, imposées par la proximité géographique. Ce constat témoigne du fait que les enquêtés considèrent les entreprises de même secteur d'activité comme des concurrents, effectifs ou potentiels, et rien de plus. Les entretiens ont même révélé que ceux-ci n'envisageaient même pas des relations de coopération avec leurs prétendus concurrents.Un autre constat est dégagé par les entretiens menés : l'implantation au sein des zones d'activités s'est faite non pas prioritairement pour tirer profit de la proximité (économies d'agglomération), mais bien avant tout parce que ces zones permettaient d'accueillir les entreprises industrielles et leurs besoins en termes de locaux, ateliers, etc. Le reste des enquêtés ont choisi l'option « autres raisons ». Ceci est justifié soit parce que le secteur investi est vierge, soit parce qu'il s'agit de secteurs dont la demande est en pleine expansion.

En réponse à la question relative à l'origine des salariés employés par les entreprises enquêtées, il ressort que la majorité des entreprises emploient des salariés originaires de la wilaya de Bejaia, à savoir près de 87% des entreprises ayant répondu à cette question (soit 20 répondants). Une part relativement insignifiante d'entreprises (soit 3 cas), emploient des salariés originaires d'autres régions. Dans 12 cas, (soit plus de 34% du total des enquêtés), aucune réponse à la question n'a été fournie. En cherchant à comprendre la raison de cette abstinence, on découvre que certains des enquêtés affirment ignorer l'origine précise de leurs salariés.

La qualification des salariés constitue dans la théorie économique un facteur qui a son poids dans l'implantation de l'entreprise. C'est dans ce sens que le tableau 6 (voir annexes) a été construit.

La lecture du tableau nous apprend que dans 13 cas (soit 37,14% de l'échantillon total), les entrepreneurs estiment que leurs employés détiennent les qualifications requises pour exercer au sein de leurs unités respectives. Dans douze cas, les entrepreneurs ont déclaré que la main d'œuvre est bon marché. Dans le reste des cas, le recrutement s'est fait parce que les salariés détiennent un savoir-faire dans le domaine en question (soit 22,86% des réponses) ou encore présentent une diversité de compétences. Ces résultats permettent

de conclure que les enquêtés recrutent bien avant tout pour la qualification et pour les gains en matière de coûts de la main d'œuvre. La main d'œuvre procure, à notre sens, un certain avantage concurrentiel au territoire étudié. Nous pouvons, par conséquent, conclure que la wilaya de Bejaia contient un réservoir de main d'œuvre qui constitue un facteur déterminant dans le choix de la localisation de leurs entreprises.

VII. Conclusion:

L'enquête de terrain nous a permis de dégager une série de constats. D'abord, l'aventure entrepreneuriale confère à ces créateurs de créer leur propre emploi. Un autre constat tiré qui a son poids a trait à l'attachement manifesté par les entrepreneurs enquêtés à la région. A noter qu'une corrélation existe entre le fait d'être natif de celle-ci et la localisation. Ceci témoigne, par ailleurs, du manque d'immobilisme des enquêtés. Ces derniers ont témoigné ouvertement de leur désir de participer au développement de la région. Une grande part des entreprises enquêtées n'entretiennent pas de liens avec d'autres entreprises de mêmes secteurs d'activités. Cet état de fait, caractérisé par la quasi-absence de relations interentreprises au sein des zones industrielles limite les chances de déclenchement d'une proximité organisationnelle. Le réservoir de main d'œuvre dont est dotée la wilaya contribue, à juste titre, à favoriser la dynamique territoriale. En effet, Les entreprises enquêtées ont trouvé sur place la main d'œuvre dont elles ont besoin. Au final, la dynamique territoriale dont se caractérise la wilaya de Bejaia peut s'expliquer par le désir des enquêtés d'échapper au chômage, la volonté prononcée des entrepreneurs à développer la région et ce en participant à la résorption du chômage tout en générant des ressources, l'existence d'opportunités d'affaires, de ressources et d'infrastructures de base en particulier pour ce qui est de la disponibilité du foncier industriel.

- ANNEXES :

Tableau 1 : Quelles ont été vos motivations pour la création de votre entreprise ?

Motifs de création	Fréquence	Pourcentage
Opportunité d'affaire	11	31,43
Participer au développement de la région	12	34,29
Imitation d'une réussite familiale	5	14,29
Créer son propre emploi	17	48,57
Expérience professionnelle dans le domaine	10	28,57
Exercer un métier ancestral	2	5,71
Autre	5	14,29

Source: enquête de terrain, Bejaia, 2014.

Tableau 2: Degré d'attachement à la région

Degré d'attachement	Fréquences	Pourcentage
Très important	18	51,4
Important	12	34,3
Peu important	4	11,4
Total	34	97,1
Non réponse	1	2,9
Total général	35	100,0

Source: enquête de terrain, Bejaia, 2014.

Tableau 3: Quelle est votre conception du territoire ?

Conception du territoire	Fréquence	Pourcentage
Comme sources de facteurs de production	3	8,57
Comme espace à construire et à développer	32	91,43
Total	35	100,00

Source: enquête de terrain, Bejaia, 2014.

Tableau 4 : Quels sont les facteurs qui sont à l'origine de votre localisation ?

Facteurs de localisation	Oui	Non	Total
Disponibilité de ressources et d'infrastructures	16	19	35
Proximité du lieu de résidence	17	18	35
Proximité du marché	14	21	35
Connaissance de la région	12	23	35
Aides publiques	2	33	35

Source: enquête de terrain, Bejaia, 2014.

Tableau 5 : Existe-t-il un lien entre le choix du secteur d'activité et l'origine de vos matières premières ?

Facteurs sectoriels d'implantation	Origine matières premières				Total
	Même zone d'activité	De la wilaya de Béjaia	D'autres wilayas	De pays étrangers	
Proximité d'entreprises du même secteur	2	3	2	1	4
Proximité d'entreprises complémentaires	4	6	8	3	10
Proximité des fournisseurs	5	7	4	2	11
Proximité d'entreprises clientes	9	11	10	3	15
Autres	1	4	1	1	5
Total	13	23	19	8	34

Source: enquête de terrain, Bejaia, 2014.

Tableau 6: La présence de main d'œuvre (qualifiée, bon marché…) a-t-elle influencé la localisation de votre entreprise ?

Qualifications	Fréquence	Pourcentages
Qualifiée	13	37,14
Détient un savoir-faire	8	22,86
Bon marché	12	34,29
Détient une diversité de compétences	7	20
Total	35	100,00

Source: enquête de terrain, Bejaia, 2014.

- Références Bibliographiques:

1. Leloup F., Moyart L., Pecqueur B, **La gouvernance territoriale comme nouveau mode de coordination territoriale**, Géographie Economie Société. 2005/4. Vol 7. Lyon, 2005.
2. Denieuil P-N., **Introduction aux théories et à quelques pratiques du développement local et territorial**, Analyse et synthèse bibliographique en écho au séminaire de Tanger, le 25-27 novembre, 1999, P.58.
3. Beccatini G**, Le district marshallien : une notion socio-économique**. In Benko et Lipietz, Les régions qui gagnent. PUF. Paris, 1992.
4. Ferguene A, **PME, territoire et développement local : le cas des pays du Sud**, Deuxièmes rencontres des Suds sur « Développement local et coopération décentralisée entre régions de la Méditerranée ». MARRAKECH, 10 et 11 Octobre, 2002,
5. Lévesque B., Klein J.L., et Fontan J.L, **Les systèmes industriels localisés: état de la recherche**, UQAM, 1998.
6. Paelinck J.H.P., Sallez A, **Espace et localisation : la redécouverte de l'espace dans la pensée scientifique de langue française**, Economica, Paris, 1983.
7. Boutillier S, **Entrepreneuriat et développement territorial, évolution de la création d'entreprises dans le territoire dunkerquois (Nord-France) entre 1993 et 2005**, RCSR [en ligne], Vol. 33 (Numéro spécial). 39-58. France, 2005.
8. Ferguene A. (2002). Op. Cite.
9. Ait ziane K., Ait Ziane H, **Territoires et entrepreneurs innovateurs : cas de l'Algérie**, Communication au Colloque international « Création d'entreprises et territoires ». Décembre. Tamanrasset, 2006.
10. Deyrycke P-H, **Espace et dynamiques territoriales**, Economica. Paris, 1992.
11. Calame P et al, **Territoires : penser localement pour agir globalement**, Ed. Charles Léopold Mayer. Paris, 2005.

[12] DEGEORGE J.M (dir.), HOUNOUNOU A, ROUSSET O., **100 fiches sur l'entrepreneuriat**, Bréal, Paris, 2010.
[13] Boutillier S., Uzunidis D, **La fonction de l'entrepreneur aujourd'hui. La 'société entrepreneuriales' controversée**, Cahiers du Laboratoire de Recherche sur l'Industrie et l'Innovation. N° 233, Université du Littoral Côte d'Opale, 2010, P.P.9-11.
[14] Fortin P-A., Saint-Pierre G, **La culture entrepreneuriale : un antidote à la pauvreté**, Rencontre destinée aux leaders et décideurs de la République Islamique de Maurétanie, Québec, 2004.
[15] Fortin P-A., Saint-Pierre G, Op;Cit.
[16] OCDE, **Encourager l'entrepreneuriat en tant que moteur de la croissance dans une économie mondialisée**, 2ème conférence de l'OCDE des ministres en charge des petites et moyennes entreprises (PME). Istanbul. 3-5 juin, 2004.
[17] Levratto N., Torres O, **Le classement européen des villes entrepreneuriales. Méthodes, résultats et portée**, Revue Innovations, vol 3. N°33, 2010.
[18] Le découpage administratif de 1974 avait organisé la wilaya en 28 communes et 5 daïras. Ce nombre a été revu à la hausse suite au découpage de 1984, pour atteindre 52 communes et 07 Daïras. Le nombre de Daïras a est passé à 19 suite à la réorganisation territoriale de 1991.
[19] Ceci est justifié par l'importance du taux de non réponses suite au refus catégorique de certains chefs d'entreprises de coopérer qui peut être rendu à la non perception de l'intérêt de l'investigation et de la culture de replis sur soi, la non restitution des questionnaires par certains d'entre eux ou encore la restitution de questionnaires non remplis ou mal remplis sous prétexte de manque de temps ou du caractère confidentiel de certaines informations.
[20] Boschet C et Rambonilaza T, **Les mécanismes de coordination dans les réseaux sociaux : un cadre analytique de la dynamique territoriale**, Revue d'Economie Régionale et Urbaine RERU, n°3, 569- 593. Bordeaux, 2010.
[21] Ibid, P.P.571-573.

Le rôle modérateur des caractéristiques sociodémographiques dans l'achat impulsif - Etude quantitative dans la wilaya de Sidi Bel Abbes -

The moderator effect of demographic factors on the impulse buying - Field study in Sidi Bel Abbes city -

Amel GRAA (*)
Faculté des sciences économiques, commerciales et de gestion
Université Djillali LIABES, Sidi Bel Abbès; Algérie

Résumé : Cette recherche a pour objectif d'examiner l'effet des facteurs sociodémographiques dans le concept d'achat impulsif. Pour atteindre cet objectif, une étude quantitative a été réalisée auprès d'un échantillon de visiteurs des points de vente des produits alimentaire. Suite à cette étude empirique, les résultats révèlent que les clients interrogés ont une faible tendance d'acheter d'une manière impulsive. Les résultats confirment aussi que le genre, l'âge et le revenu constituent des variables susceptibles de modérer la réalisation d'un achat impulsif si le client possède déjà une tendance à la spontanéité dans ces achats. A partir de ces résultats ; il apparait nécessaire pour les managers des entreprises d'intégrer ces caractéristiques dans leurs stratégies de segmentation afin de cibler les acheteurs impulsifs.

Mots clés : Achat Impulsif, Facteurs Sociodémographiques, Variables Modératrices, Trait D'impulsivité.

Jel Classification Codes : M31.

Abstract: This study aimed to highlight the moderator role of the demographic factors on the impulse purchase concept. To reach this objective, a quantitative survey is achieved by a sample among visitors of food stores. Following to this empirical study, the results reveal that interrogated consumers have a weak tendency toward impulse buying of food products. The results indicate that age, gender and income are factors, which can mediate the relation between impulse buying behavior and the impulsiveness tendency. This study can help marketers determine the segmentation strategies that affect spontaneous purchases.

Keywords: Impulse Buying, Demographic Factors, Moderator Variable, Impulse Buying Tendency.

Jel Classification Codes : M31.

I- Introduction:

L'achat impulsif est un concept qui prend une place de plus en plus importante dans les comportements d'achat des individus. L'achat impulsif a longtemps été défini et mesuré comme un achat réalisé bien que non prévu à l'entrée du magasin[1]. L'emplacement et la présentation des produits dans le magasin jouent alors un rôle majeur pour attirer l'attention de l'acheteur[2]. Etant donné qu'il s'agit d'achats non-planifiés, il est très difficile pour les managers de grandes enseignes de distribution ou les patrons de petits commerces, de les quantifier ou de les encourager.

Selon Giraud [3], deux volets de recherche ont contribué à l'alimentation des fondements théoriques de l'étude de ce phénomène. Le premier, fortement imprégné par les théories cognitivistes, a conceptualisé l'achat impulsif comme un simple achat non planifié. Le deuxième volet s'est inscrit dans une approche expérientielle. Au sein de cette approche, l'achat impulsif est envisagé comme une expérience complexe au niveau hédonique et donnant lieu à des réactions affectives et cognitives bien spécifiques. À l'exception de

eMail : (*) : Graa_amel@yahoo.fr

l'aspect définitionnel, une attention particulière a été, également, adressée aux facteurs susceptibles d'expliquer l'achat impulsif et notamment aux mécanismes internes adhérents.

Ce type d'achat prend sa place dans la société algérienne, car le comportement d'achat des algériens a connu des changements remarquables et de même leurs habitudes de consommation sont changées. De nos jours, les familles sont de moins en moins nombreuses et leurs revenues sont augmentées. De ce fait, la question principale de cette recherche est la suivante : *De quelle manière les caractéristiques sociodémographiques du consommateur influencent-elles son comportement d'achat impulsif face aux produits alimentaires ?*

Ce sujet de l'achat impulsif a été l'objet de plusieurs études en marketing. Ainsi, plusieurs facteurs influencent l'expérience d'achat impulsif tels que l'atmosphère du magasin (Park & Lennon[4] et Dubinsky & al.[5]), la pression temporelle (Shiv & Fedorikhin[6] et Thompson & al.[7]), la sensation de foule (Sibéril[8] et Dion[9]), l'accompagnement (Leblanc-Maridor[10] et Giraud[11]), le trait d'impulsivité chez l'acheteur (Dholakia[12], Rook & Fisher[13], Beatty& Ferrell[14] et Peck & Childers[15]), les motivations hédoniques (Zghal & Aouinti[16]) et les caractéristiques du produit (Mueller & Szolnoki[17] et Graa & al.[18]). Cependant, peu de recherches qui se sont intéressées à la fois aux différents facteurs sociodémographiques (Bellenger & al. [19], Wood[20] et Huang & chao[21]). Par ailleurs, la majorité des études empiriques antérieures n'ont pas traité le secteur des produits alimentaires. De ce fait notre étude représente un apport important aux recherches sur l'achat impulsif.

Dans cette recherche, nous sommes orientés par deux objectifs ; Tout d'abord, nous allons présenter le concept de l'achat impulsif avec les différentes définitions et approches. Puis, nous allons vérifier, à travers une étude empirique, l'effet modérateur des facteurs sociodémographiques (âge, genre et revenu) sur la relation entre un facteur lié à la personnalité du consommateur (le trait d'impulsivité) et sa réalisation d'un achat impulsif.

Selon Baron et Kenny « un modérateur est une variable qualitative ou quantitative qui affecte la direction et/ou la force de la relation entre une variable indépendante et une variable dépendante »[22]. Le degré de corrélation entre les deux variables initiales pouvant être nul. Une variable est modératrice si la relation « entre le trait d'impulsivité par exemple et la réalisation d'un achat impulsif » est significative. Il se peut que les relations « entre le trait d'impulsivité et le sexe de l'acheteur» et « entre le sexe de l'acheteur et la réalisation d'un achat impulsif » soient aussi significatives mais elles ne sont pas pertinentes pour montrer l'existence du modérateur. Il est souhaitable que la variable modératrice « le sexe de l'acheteur » ne soit pas corrélée à la fois avec la variable indépendante « le trait d'impulsivité » et la variable dépendante « la réalisation d'un achat impulsif ».

II. Cadre théorique:

II.1. Comportement d'achat impulsif:

Engel et Blackwell définissent l'achat impulsif comme étant une action d'achat entamée en l'absence d'un besoin reconnu d'une façon intentionnelle ou sans avoir une intention d'achat avant d'entrer au magasin[23]. Dans cette approche, l'achat impulsif est ainsi dû à la perception d'un stimulus lié au produit. La reconnaissance du problème a ainsi lieu lorsque le consommateur se retrouve face au produit. De ce fait, la recherche d'information ainsi que l'évaluation des possibilités sont limitées en temps (durée de la visite) et en quantité (informations disponibles dans le magasin et en mémoire).

Rook définit l'achat impulsif comme une situation où le consommateur ressent un irrésistible besoin d'acheter quelque chose de manière immédiate. Cette impulsion est complexe au niveau hédonique et peut donner naissance à des conflits émotionnels[24].

Philipps et Bradshawne distinguent pas entre l'achat impulsif et l'achat non planifié, mais ils mettent en exergue l'interaction entre l'acheteur et le point de vente, et souvent négligent le faite que l'intention de l'achat est loin d'être fixée et elle peut être changé jusqu'au magasin.[25]

Tandis que Stern distingue quatre catégories d'achats impulsifs dont le point commun est le lieu de prise de décision de l'achat, c'est-à-dire le magasin [26]: l'achat impulsif "pur", l'achat impulsif de suggestion, l'achat impulsif de rappel et l'achat impulsif planifié.

1. l'achat impulsif pur : il représente une rupture par rapport aux habitudes de consommation du consommateur. Il répond à un besoin de nouveauté ou d'évasion.
2. l'achat impulsif de suggestion : c'est un achat qu'effectue le client lorsqu'il se trouve pour la première fois exposé à un produit et qu'il imagine un besoin associé à ce produit. Ce besoin peut être tout à fait fonctionnel, alors que dans l'achat impulsif pur, la relation entre le produit et l'acheteur est considérée comme étant plutôt émotionnelle .
3. l'achat impulsif de rappel : la vue du produit rappelle au consommateur une expérience antérieure qui le pousse à l'achat (stock bas à la maison, publicité, décision d'achat non réalisée dans le passé). À la différence du cas précédent, le consommateur connaît déjà le produit .
4. l'achat impulsif planifié : le consommateur attend de se voir proposer une offre spéciale pour effectuer l'achat du produit .

A partir de différentes approches et définitions précédentes, on propose la définition suivante : "L'achat impulsif est une réponse immédiate du consommateur lors de la confrontation avec un produit ordinaire dans un environnement stimulant son état émotionnel. C'est une décision d'achat prise sans recherche d'information, sans évaluation des alternatives et sans rendre compte des conséquences"[27].

Lors d'un achat impulsif, le processus d'achat normal tel que mis en évidence par Engel et al.[28] est bouleversé, soit de manière structurelle, à savoir que certaines étapes disparaissent totalement, soit dans le temps, c'est-à-dire que les étapes existent toujours mais se succèdent à une vitesse trop rapide pour que la prise de décision soit considérée comme normale. La rapidité avec laquelle la décision d'achat impulsif est prise n'empêche pas de lui attribuer un processus où les états affectifs semblent jouer un rôle central. Les émotions contribuent de façon considérable à la concrétisation de l'impulsion.

Ainsi Giraud a résumé l'expérience d'achat impulsif en trois étapes (Figure 1)[29]. Notons que ces étapes peuvent être limitées à seulement deux étapes en excluant l'état d'âme impulsif :

1. L'état d'âme impulsif : Le fait de ressentir des urgences d'achats lors de la confrontation du produit présente un état d'esprit s'appeler «état d'âme impulsif». Cet état crée pour le consommateur une disponibilité émotionnelle de réaliser des achats impulsif dans la présence de stimulus.
2. Impulsion : Agir de manière impulsive peut être décrit comme le fait de répondre à un stimulus ou à un événement sur la base d'une réaction émotionnelle immédiate, comme le désir ou la colère, avec peu ou pas de considérations pour les conséquences à plus long terme.

3. L'acte impulsif : L'acte impulsif possède alors les caractéristiques cognitives et comportementales, à savoir qu'il est spontané, rapide, dépourvu de délibération cognitive et de prévoyance. Cependant, il présente en plus une composante émotionnelle relative aux origines du comportement impulsif.

A l'origine, plusieurs facteurs influencent l'expérience d'achat impulsif et parmi ces facteurs : le trait d'impulsivité chez le consommateur qui est considéré comme étant un facteur personnel. L'impulsivité à l'achat traduit une tendance à répondre rapidement et sans réflexion. Une personne impulsive dans ses achats est caractérisée par un temps de réaction rapide, une absence de prévisions et une aptitude à agir sans planification prudente[30]. Proposée par Rook et Fisher, l'impulsivité à l'achat se présente comme un construit unidimensionnel mesurant la tendance chez la personne à penser et à agir de manière identifiable et distinctive[31]. En d'autres termes, elle se réfère à la tendance du consommateur à acheter spontanément, sans réfléchir et immédiatement. Les acheteurs les plus impulsifs sont plus réceptifs aux idées spontanées et soudaines d'achat.

II.2. Facteurs sociodémographique et l'achat impulsif:

La prise en compte de la notion du genre à tous les stades de la démarche marketing est aujourd'hui indispensable. En effet, dès les années 1960, les chercheurs ont étudié l'impact du sexe et de la répartition des rôles sur le comportement du consommateur. Ce dernier, semble être fortement influencé par la variable genre[32].

Pour ce qui est du comportement plus spécifique d'achat, certains auteurs mesurent une plus grande impulsivité des femmes. De manière plus globale, et selon Bellenger et al. les femmes ont une pratique plus hédonique de l'activité de shopping qui pourrait laisser penser qu'elles éprouvent plus d'impulsions d'achat en réponse auxquelles elles se livrent à un plus grand nombre d'achats impulsifs[33]. Dans ce sens, l'hypothèse H_1 sera formulée comme suit :

H_1 : Le sexe influence positivement la relation entre le trait d'impulsivité et le comportement d'achats impulsifs

Huang et chao montrent que le contrôle des impulsions s'acquiert avec l'âge[34]. Cependant, l'impulsivité chez les enfants est réduite dans la mesure où une indépendance limitée et des revenus restreints limitent les opportunités de réaliser des achats impulsifs. Donc l'hypothèse H_2 est la suivante :

H_2: L'âge influence négativement la relation entre le trait d'impulsivité et le comportement d'achats impulsifs

Le revenu paraît également jouer un rôle dans le comportement d'achat impulsif. Selon Wood, les acheteurs impulsifs sont plus nombreux quand les revenus sont élevés[35]. Pour les personnes ayant des revenus élevés, l'absence de difficultés financières donne plus de liberté dans l'acte d'achat et autorise une pratique plus régulière des achats d'impulsion . De manière générale, le comportement impulsif est une spécificité pour les personnes qui possèdent un revenu élevé. L'hypothèse H_3 peut être émise:

H_3 : Le revenu influence positivement la relation entre le trait d'impulsivité et le comportement d'achats impulsifs

En nous basant sur les hypothèses H_1, H_2 et H_3, il est possible donc de supposer que le genre, l'âge et le revenu familial représentent des variables modératrices pouvant avoir un impact sur la relation trait d'impulsivité et la réalisation d'un achat impulsif par le

consommateur. Cette relation est représentée schématiquement dans la modèle conceptuel de la Figure 2.

III. Méthodologie de la recherche empirique:

III.1. Choix du terrain:

Nous avons opté pour le choix du secteur du commerce du détail de l'alimentation générale ou les épiceries du cartier. Notre choix est consolidé par deux raisons :

1. la fréquentation et la proximité de ce type du commerce auprès du consommateur algérien contrairement aux grandes surfaces ce qui nous semblait important pour améliorer la validité externe de nos résultat [36] ;
2. il s'agit d'une catégorie de produit fortement consommé parce que les dépenses des ménages algériens sont en grande partie consacrées à la consommation alimentaire, suivant les statistiques de la banque mondiale concernant les dépenses de consommation finale des ménages algériens publiés par l'université de Sherberooke[37].

III.2. La population mère et la taille de l'échantillon:

La population-mère de l'étude est constituée par l'ensemble des individus visitant les commerces du détail de l'alimentation générale de la wilaya de Sidi Bel Abbes, d'une tranche d'âge de plus de 13ans afin de garantir la fiabilité de l'enquête, des femmes et des hommes, de toutes les catégories socioprofessionnels et des différents niveaux éducatifs .

La représentativité de l'échantillon a été assurée par la méthode d'aléatoire simple. Il s'agit de la méthode de sondage la plus utilisée dans les enquêtes et les études antérieurs dans le même sujet. Elle consiste à confectionner une maquette de la population étudiée à partir de certains critères. Chaque membre d'une population à une chance égale d'être inclus à l'intérieur de l'échantillon et chaque combinaison de membres de la population a aussi une chance égale de composer l'échantillon.

Pour déterminer la taille de l'échantillon, on a utilisé le logiciel statistique G*Power (Ver 3.1.7) ou « power analysis program » développé par Faul et al.[38]. Ce logiciel exécute des calculs d'analyse statistique avec une grande précision. Pour différentes données de taille de l'effet, alpha et la puissance statistique, ce programme calcule la taille de l'échantillon à utiliser. En utilisant le logiciel G*Power, on a obtenu les résultats de tableau1 pour des petites (0.08), moyennes (0.5) et grandes (0.8) valeurs de taille de l'effet. Le résultat est de 95% de puissance actuelle.

La puissance statistique augmente avec la taille de l'échantillon. Pour une grande puissance (0.9501), une moyenne valeur de la taille de l'effet (0.08) doit être choisie pour obtenir un échantillon de 1500 personnes (Figure 3). Cependant, une petite valeur de la taille de l'effet peut produire des résultats significatifs.

III.3. Les échelles de mesure:

Afin de mesurer les deux principales variables de l'étude à savoir le comportement d'achat impulsif et la tendance d'impulsivité nous avons eu recours à des instruments de mesure précédemment utilisés dans la littérature - à savoir, l'échelle de Piron[39] pour mesurer le degré d'impulsivité dans l'achat, et l'échelle de Giraud[40] pour mesurer la tendance d'impulsivité chez la personne interrogée. Les deux échelles utilisées sont de forme Likert qui contient 5 choix de réponse et qui permettent de designer le degré d'accord avec les propositions (1.Pas du tout d'accord, 2.Pas d'accord, 3.Ni en désaccord ni d'accord,

4.D'accord, 5.Tout à fait d'accord). Les informations relatives aux facteurs sociodémographiques ont été collectées à partir de questions personnelles permettant de qualifier l'échantillon. D'où, le questionnaire était composé exclusivement de questions fermées.

III.4. L'administration du questionnaire:

L'administration du questionnaire a eu lieu en Février à Mai 2013. Ce choix était conditionné par la période qui évite le mois du ramadhan ou d'autre occasion religieuse ou sociale car les achats pour ces occasions sont alors un peu spéciaux en termes de quantité et/ou de qualité. Or, dans le cadre de notre étude, on a choisis la période normale pour que les résultats de l'enquête soient plus fiables. Ainsi et pour des raisons de coût et de temps, nous avons choisis la wilaya de Sidi Bel Abbes comme un lieu de l'étude .

Le questionnaire a été administré en sortie de magasins par des enquêteurs, ce choix (sortie de magasins) s'est justifié par le fait d'avoir interrogé les consommateurs à l'entrée du magasin peut modifier leurs comportements (plus grande attention à leur environnement, à leurs comportements, plus grand soucis de ne pas se laisser aller à des achats impulsifs si ces derniers ont une connotation négative pour le sujet interrogé.

Sur mille cinq cent questionnaires distribues (1500), mille trois cent cinquante-sept (1357) questionnaires ont été récupéré et choisis pour l'analyse soit un pourcentage de 90.47%. Cent quarante-trois questionnaires furent refusés à cause de réponses non valides ou faute et/ou oublie de saisie par l'enquêteur. Afin d'affiner l'échantillon, nous avons posé aux consommateurs une question filtre, il s'agit de la réalisation d'au moins un achat non planifié. Parmi 1357 enquêtés **434** personnes ont effectué des achats non prévus le jour même de l'enquête.

IV. Résultats et Discussion:

Pour l'analyse des données recueillies, nous avons utilisé la version 18 de SPSS (Statistical Package for the Social Sciences).

Avant d'exposer les résultats de test des hypothèses, nous nous proposons de présenter les résultats de l'analyse de fréquence à savoir les caractéristiques sociodémographiques des clients.

IV.1. Analyse descriptive:

Pour établir le profil type des clients des points de vente de l'alimentaire en Algérie, il est nécessaire de décrire un certain nombre de variables de catégorisation tels que l'âge, le sexe et le revenu familial. L'échantillon des clients du magasin de l'alimentation générale est un échantillon de convenance.

Le tableau 2 présente la description des variables sociodémographiques. Les résultats montrent que les femmes représentent 42,93% de l'ensemble de l'échantillon et les hommes représentent 57,07%. Concernant l'âge des répondants, les personnes ayant entre 13 et 20 ans sont les plus représentés (30,95%), suivis des 50-65 ans (26,97%) et des 20-35 ans (16,96%). Les personnes âgées sont relativement peu représentées (10,16% pour les personnes ayant au moins 65 ans) par rapport à leur place dans la société algérienne. Globalement, même si l'on aurait pu tenter d'avoir plus de réponses des personnes ayant entre 31 et 45 ans, l'échantillon propose une structure convenable où aucune tranche d'âge n'est significativement surreprésentée. Le critère revenu familial semble lui aussi convenable. Les personnes ayant un revenu supérieur à 40000 DA (29,48%) et les gens qui

touchent entre 25000 et 40000 DA de revenu familial (17,53%). La tranche de revenu entre 15000 et 25000 (42,37%) sont les plus représentés. Les gens qui touchent moins de 15000 DA sont en revanche très peu représentés (10,61%).

Suivant ce résultat, nous pouvons en conclure que la plupart des acheteurs dans les magasins de l'alimentation générale sont très jeunes et/ou des gens âgés ou retraités, entre femme et homme, qui touchent majoritairement un revenu moyen.

IV.2. Test des hypothèses:

Pour tester nos hypothèses, nous estimons des modèles d'équations structurelles, il est souhaitable de réaliser des analyses de variances. Il existe 3 méthodes qui permettent de tester le caractère modérateur d'une variable métrique ou d'intervalle en tant que modérateur [41]:

1. Recoder la variable en 2 classes de manières à avoir 2 bases de données puis faire des ANOVA sur les 2 bases de données. Le caractère modérateur est testé par des analyses de variance (Ancova) dans lesquelles le modérateur a été inséré comme facteur fixé. La modération est acceptée lorsqu'il existe un effet d'interaction significatif entre la variable modératrice et la variable indépendante sur la variable dépendante.
2. Recoder la variable en 2 classes et réaliser des régressions (selon les deux modalités de la variable modératrice, puis comparer les coefficients de régressions obtenus selon le test de « la différence significative entre les coefficients de régression B »
3. Réaliser 3 régressions : une régression de la variable indépendante (X) sur la variable dépendante (Y), une régression de la variable modératrice (Z) sur la variable dépendante et une régression du produit des deux variables (X × Z) sur la variable dépendante. L'effet modérateur est alors mis en évidence s'il existe un effet significatif de (X × Z) sur Y alors que X et Z sont maîtrisés.

Pour tester l'hypothèse H_1, on a adopté la 2eme méthode. Les résultats des analyses de régression sur les deux groupes (Femmes et Hommes) sont résumés dans le tableau 3. Les analyses par sous-groupes montrent qu'il existe, pour un seul groupe, une relation significative entre le trait d'impulsivité et le comportement d'achat impulsif. Il s'agit du groupe composé des hommes. L'analyse de coefficient de corrélation ajusté montre que le pourcentage de la variance est plus élevé chez les hommes (R^2= 13,5%) que chez les femmes (R^2= 0,9 %). Cela nous permet de déduire que ce sont plutôt les hommes et non les femmes parmi la population étudiée qui éprouvent une tendance à l'impulsivité significative en ce qui concerne les produits alimentaires. L'examen des coefficients de régression permet également de mettre en évidence l'effet de modération du genre. En effet, le coefficient de régression est plus important et surtout significatif pour le groupe «Hommes » (bêta=0,204 ; Sig (t) de Student=0,000). En revanche, ce coefficient est non significatif pour le groupe composé des « Femmes » (bêta=0,016 ; Sig (t) de Student=0,518). Ce qui permet ainsi de conclure à l'existence d'un effet de modération du genre sur la relation entre tendance à l'impulsivité et la réalisation d'un achat non prévu. L'hypothèse H_1 est donc validée.

En deuxième temps, Il s'agit de tester les hypothèses H_2 et H_3 c-à-d d'observer si les facteurs sociodémographiques (âge et revenu familial) du consommateur influencent la relation entre son trait d'impulsivité et son comportement impulsif dans l'achat. Pour mesurer l'effet modérateur supposé des facteurs sociodémographiques, nous avons réalisé une analyse de régression multiple avec interaction (3eme méthode).

L'effet modérateur de l'âge et revenu familial a été testé moyennant une régression multiple sur la variable dépendante Y (degré d'impulsivité). La variable explicative est la variable indépendante X (trait d'impulsivité), le modérateur Z (Âge ou Revenu), et le produit des deux (Trait d'impulsivité × Âge). Il s'agit de voir si l'effet combiné du modérateur et de la variable indépendante (X × Z) est significatif, compte tenu des effets séparés de chacun d'eux (X et Z). Bien que le but d'une telle régression multiple est de dégager l'effet combiné des deux variables indépendantes, il est essentiel d'insérer ces deux dernières dans le modèle de régression afin d'éviter une inflation de la significativité de l'effet combiné. Le tableau 4 reprend l'analyse complète du test de modération de l'âge et le revenu.

Les résultats de ces régressions (Tableau 3) montrent que l'effet combiné de trait d'impulsivité avec la variable «Âge» est significatif ($p< 0,05$) et le coefficient standarisé Béta est positive ($\beta= 1,007$), acceptant par la suite l'hypothèse H_2. Ainsi, le revenu familial des clients semble modérer la relation entre le trait d'impulsivité, et le degré d'impulsivité de l'achat des produits alimentaires ($p< 0,05$) et l'impact est positive avec $\beta= 0,664$, ce qui veut dire qu'on accepte l'hypothèse H_3.

La régression du trait d'impulsivité sur comportement d'achat impulsif et les facteurs sociodémographiques s'avère significative. Ceci nous conduit à conclure positivement quant à la présence d'un effet d'interaction des facteurs sociodémographiques du lien trait d'impulsivité- comportement d'achat impulsif.

V. Conclusion:

Les résultats de cette recherche ont montré que le sexe pouvait être une variable de segmentation utile pour expliquer certaines réactions d'impulsivité. Ainsi, les hommes réalisent plus d'achat impulsif lorsqu'il s'agit des produits alimentaires, alors que les femmes ont une certaine rationalité vis-à-vis ce type de produit . En revanche, le sexe des individus s'avère être une variable pertinente pour expliquer les trait d'impulsivité - comportement d'achat impulsif. Toutefois, ces résultats ne peuvent pas être confrontés à la littérature. Par contre, on peut comparer l'effet que les hommes sont plus impulsifs que les femmes par certains études qui mesurent une plus grande impulsivité des femmes. De manière plus globale, et selon Bellenger et al. Les femmes ont une pratique plus hédonique de l'activité de shopping qui pourrait laisser penser qu'elles éprouvent plus d'impulsions d'achat en réponse auxquelles elles se livrent à un plus grand nombre d'achats impulsifs[42], ce qui n'est pas le cas pour notre étude.

Les résultats de cette recherche ont montré aussi que l'âge et le revenu influence positivement la relation trait d'impulsivité et achat impulsif, ces deux variables semblent jouer le même rôle car elles renforcent le lien entre variable indépendante et variable dépendante. En revanche, Ce résultat nous semble cohérent ; les jeunes acheteurs ne sont pas indépendants en matière de l'argent et donc ils n'ont pas la liberté de décision concernant l'achat, ils se rendent en magasin pour accomplir une tâche déterminée .

Ces résultats contredisent ceux trouvés par Huang et chao[43]selon lesquels le contrôle des impulsions s'acquiert avec l'âge, par contre ils rejoignent les travaux de Richard et al.[44]. A propos du revenu, et selon Wood[45], les acheteurs impulsifs sont plus nombreux quand les revenus sont élevés. Pour les personnes ayant des revenus élevés, l'absence de difficultés financières donne plus de liberté dans l'acte d'achat et autorise une pratique plus régulière des achats d'impulsion.

VI- Limites et voies de la recherche :

Malgré ses intérêts théoriques et managériaux, cette recherche n'est pas exempte de limites qui ouvrent la voie sur de nombreuses perspectives de recherche. En effet, la conduite de l'enquête sur des magasins de détail de l'alimentation générale, limite la validité externe de nos résultats. Ce genre de lieu présente des spécificités le distinguant des autres types de magasin (supermarchés par exemple). A ce titre, l'épicerie se base sur le principe de vendeur. Ce qui peut limiter la portée des résultats relatifs à la proximité physique du produit et le libre-service. Ce choix du terrain entraîne aussi une seconde limite méthodologique. Celle-ci est liée au fait d'avoir restreint notre terrain à des lieux de vente à faible vocation expérientielle. Les épiceries ayant principalement une vocation à combler des motivations utilitaires, il aurait été particulièrement intéressant de confronter les résultats issus de points de vente ayant des positionnements fortement contrastés, et également des formats contrastés.

-ANNEXES :

Fig. (1) : Processus décisionnel de l'achat impulsif

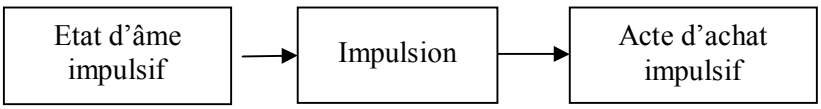

Fig. (2) : Modèle conceptuel de l'étude

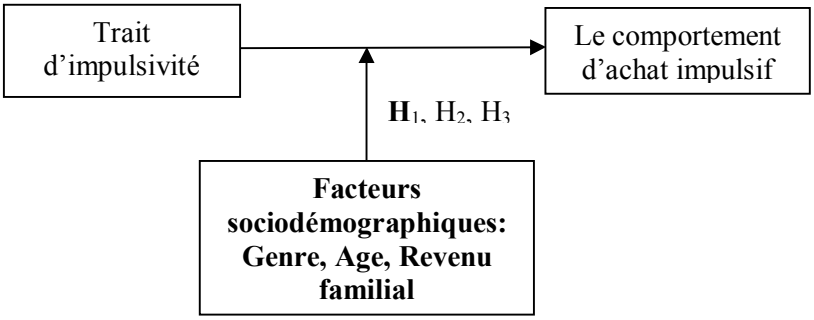

Tableau (1): Résultats de l'analyse de puissance par le G*Power

Taille de l'effet	Niveau de signification	Puissance Statistique	Taille de l'échantillon	Puissance Actuelle
0.01: Small	0.05	0.95	4320	0.9127
0.08: Medium	0.05	0.95	1500	0.9501
0.20: Large	0.05	0.95	260	0.9505

Fig. (3): Calcul de la taille de l'échantillon en utilisant le logiciel G*Power

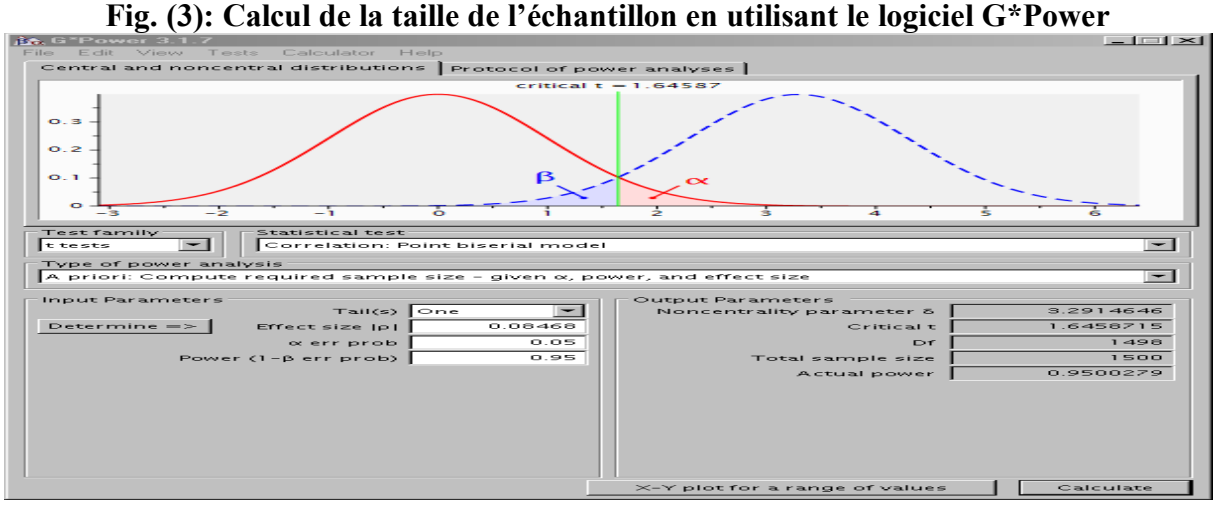

Tableau (2): Structure sociodémographique de l'échantillon « N=1357 »

Variable		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Sexe	Homme	774	57,07	57,07	57,07
	Femme	583	42,93	42,93	100,0
	Total	1357	100,0	100,0	
Age	13 - 20 ans	420	30,95	30,95	30.95
	20 – 35 ans	230	16,96	16,96	47,91
	35 – 50 ans	203	14,96	14,96	62,87
	50 – 65 ans	366	26,97	26,97	89,84
	Plus de 65 ans	138	10,16	10,16	100
	Total	1357	100,0	100,0	
Revenu familial	Moins de 15000DA	144	10,61	10,61	10,61
	15000-25000DA	575	42,37	42,37	52,98
	25000-40000DA	238	17,53	17,53	70,51
	plus de 40000DA	400	29,49	29,49	100
	Total	1357	100,0	100,0	

Tableau (3): Test de l'hypothèse H1 relative à la modération de sexe

Sous-Groupe	R-deux Ajusté	Beta	T (signification)	Test de Levène
Sous-Groupe 1 : Hommes (N= 241)	**0,135**	**0,204**	**4,045 (0,000)**	F= 0,346 p= 0,578
Sous-Groupe 2 : Femmes (N= 193)	0,090	0,016	0,264 (0,518)	

Tableau (4): Test des hypothèses H2 et H3 relatives à la modération de l'âge et du revenu)

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
Age	(Constante)	4,703	,246		19,139	,000
	Age	-,664	,098	-,780	-6,754	,000
	Trait d'impulsivité	,410	,065	1,142	-6,262	,000
	Age*Imp	,142	,029	1,007	4,895	,000
Revenu	(Constante)	2,521	,710		3,551	,000
	Revenue familiale	,115	,186	,077	,616	,000
	Trait d'impulsivité	,138	,204	,383	,674	,001
	Revenu*Imp	,059	,052	,664	-1,127	,038

a. Variable dépendante : Degré d'impulsivité

- Notes et Références Bibliographiques:

[1]. Stern H, **The significance of impulse buying today**, Journal of Marketing, Vol. 26, No. 2, 1962, P.59.

[2]. Ibid.

3. Giraud M, **L'expérience d'achat impulsif: un essai de modélisation (une application aux achats impulsifs dans la grande distribution)**, Thèse de doctorat en science de gestion, L'université des sciences sociales de Toulouse, France, 2002, P.197.

[4]. Park J. et Lennon S. J, **Psychological and environmental antecedents of impulse buying tendency in the multichannel shopping context**, Journal of Consumer Marketing, Vol. 23, 2006, P.P.58-68.

[5] Dubinsky A. J., Kotabe M., Lim C. U. et Wagner W, **The impact of values on salespeople's job responses : A cross-national investigation**, Journal of Business Research, Vol. 39, No. 3, July, 1997, P.198.

6. Shiv B. et Fedorikhin A, **Heart and mind in conflict : the interplay of affect and cognition in consumer decision making**, Journal of Consumer Research, Vol. 26, No. 3, 1999, P.P.277-292.

7. Thompson C. J., Locander W. B. et Pollio H. R, **The lived meaning of free choice: an existential-phenomenological description of everyday consumer experience of contemporary married woman**, Journal of Consumer Research, Vol. 17, 1990, P.P.346-361.

8. Sibéril P, **Effets de la musique d'ambiance sur le comportement des acheteurs en supermarché**, Actes du 17ème Congrès de l'Association Française de Marketing, Montréal, 2000, P.777.

9. Dion D, **Le comportement du consommateur dans la foule**, Actes de la 3ème Journée de Recherche en Marketing de Bourgogne, Centre de Recherche en Economie et Gestion des Organisations, Dijon, France, 1998, P.P.54-73.

10. Leblanc-Maridor F, **L'achat impulsif : Doctrine et réalité**, Revue Française du Marketing, Vol. 3, No. 123, 1989, P.P.51-70.

11. Giraud M, Op;Cit.

12. Dholakia U, **Temptation and resistance: an integrated model of consumption impulse formation and enactment**, Psychology and Marketing, Vol. 17, No. 11, 2000, P.P.955-982.

13. Rook D. et Fisher R, **Normative influence on impulsive buying behavior**, Journal of Consumer Research, Vol. 22, 1995, P.P.305-313.

14. Beatty S. et Ferrell E, **Impulse buying: modelling its precursors**, Journal of Retailing, Vol. 74, No. 2, 1998, P.P.169-191.

15. Peck J. et Childers T. L, **If I touch it I have to have it: Individual and environmental influences on impulse purchasing**, Journal of Business Research, Vol. 59, No. 6, 2006, P.P.765-769.

16. Zghal M. et Aouinti N, **Le rôle des facteurs situationnels et personnels dans l'explication de la réalisation d'un achat impulsif: une application du modèle SOR**, La Revue des Sciences de Gestion, Vol. 2, No. 242, 2010, P.P.113-121.

17. Mueller S. et Szolnoki G, **The relative influence of packaging, labeling, branding and sensory attributes on liking and purchase intent: Consumers differ in their responsiveness**, Food Quality and Preference, Vol. 21, 2010, P.P.774- 783.

18. Graa A., M. Dani-elKebir, F. Benhamida, **The Influence of Product Characteristics and Situational Factors on Impulse Buying Behavior of Algerian Shoppers: An Empirical Study**, International Journal of Marketing Principles and Practices, 3, 2(4), November, 2013, P.P.27-36.

[19]. Bellenger D.N., Robertson D.H. et Hirschman E.C, **Impulse buying varies by product**, Journal of Advertising Research, December, Vol. 18, No. 6, 1978, P.P.15-18

[20]. Wood M, **Socio-economic status, delay of gratification, and impulse buying**, Journal of Economic Psychology, Vol. 19, No. 3, 1998, P.P.295-320.

[21]. Huang J. et Chao L, **A study of reflectivity and impulsivity of Chinese and American university students**, Perceptual and Motor Skills, Vol. 86, 1998, P.P.440-442.

[22]. Baron R. M. et Kenny D. A, **The moderator-mediator variable distinction in social psychological research : conceptual, strategic, and statistical considerations**, Journal of Personality and Social Psychology, Vol. 51, No. 6, 1986, P.P.1173-1182 [Cité dans Lunardo R, **Le Contrôle Perçu Du Consommateur Dans L'expérience De Magasinage : Proposition D'un Cadre Conceptuel Et D'une Mesure De Son Influence Sur Le Comportement**, Thèse de Doctorat en Sciences de gestion, Université De Reims Champagne-Ardenne, France, 2007, P.217]

[23]. Coley A.L, **Affective and cognitive processes involved in impulse buying**, Mémoire de magister, Université de Georgia, USA, 2002, P.75.

[24]. Rook D, **The buying impulse**, Journal of Consumer Research, Vol. 14, 1987, P.192.

[25]. Zghal M. et Aouinti N, Op;Cit.

[26]. Stern H, Op;Cit, P.61.

[27]. Graa A, **Le comportement d'achat impulsif chez le consommateur algérien**, Thèse de doctorat, Université Djillali Liabes, Sidi Bel Abbes, Algérie, 2013, P.15.

[28]. Engel J.F., Blackwell R.D. et Miniard P.W, **Consumer Behavior**, 5ème édition, CBS College Publishing, New York, 1986. [Cité dans Ladwein R, **Le comportement du consommateur et de l'acheteur**, 2ème édition, Economica, Paris, 2003, P.155]

[29]. Giraud M, Op;Cit.

[30]. Jones M., Reynolds K., Weun S. et Beatty S, **The product-specific nature of impulse buying tendency**, Journal of Business Research, Vol. 56, 2003, P.509.

[31]. Rook D. et Fisher R, Op;Cit.

[32]. Hamouda M. et Sarafi Tabbane, **Impact du BAO électronique sur l'intention d'achat du consommateur : le rôle modérateur de l'âge et du genre**, La Revue Gestion et Organisation, 6 (2014), 2014, P.39.

[33]. Bellenger D.N., Robertson D.H. et Hirschman E.C, Op;Cit.

[34]. Huang J. et Chao L, Op;Cit.

[35]. Wood M, Op;Cit.

[36]. Extrait d'un article publié dans le journal El moudjahid édité le 25-08-2011[Site Internet] (Accédé le 11 Janvier 2013). URL: http://www.elmoudjahid.com/fr/actualites/15994

[37]. Statistiques des dépenses finales des ménages algériens [Site Internet] (Accédé le 29 Février 2013). URL: http://perspective.usherbrooke.ca/

[38]. Faul F. Erdfelder E., Lang A. G., et Buchner A, **G*Power 3: A flexible statistical power analysis program for the social, behavioral, and biomedical sciences**, Behavior Research Methods, Vol. 39, 2007, P.P.175-191.

[39]. Piron F, **Defining Impulse Purchasing**, Advances in Consumer Research, Vol. 18, 1991, P.P.509-514.

[40]. Giraud M, Op;Cit.

[41]. Vanhamme J, **La surprise et son influence sur la satisfaction des consommateurs : le cas de l'expérience de consommation/achat**, Thèse de doctorat en Sciences de gestion, Université catholique de Louvain, France, 2002.

[42]. Bellenger D.N., Robertson D.H. et Hirschman E.C, Op;Cit.

[43]. Huang J. et Chao L. (1998), Op;Cit.

[44]. Richard M., Chebat J. C., Yang Z., Putrevu S, **A proposed model of online consumer behavior: Assessing the role of gender**, Journal of Business Research, Vol. 63, No. 9-10 , 2010, P.P.926-934.

[45]. Wood M, Op;Cit.

Le Système de Management de la Qualité et le changement organisationnel - Cas de l'entreprise ALCOST Bejaia -

The Quality Management System and organizational change - The case of the company ALCOST Bejaia -

Radia SLIMANI (*) & Moussa BOUKRIF (**)
Université A. Mira, Bejaia; Algérie

Résumé : Ce travail a pour objectif d'analyser la nature des changements organisationnels et managériaux induits par l'implantation d'un système de management de la qualité (SMQ), conforme à la norme ISO 9001 version 2008, dans une entreprise. Nous tenterons à travers l'analyse de l'expérience de l'entreprise ALCOST Bejaia, de comprendre la démarche utilisée par cette entreprise pour le pilotage et la gestion des changements induits par l'implantation de SMQ, et d'analyser les résistances des employés vis-à-vis les changements introduits. Ce qui nous permettra ainsi, de comprendre l'origine des difficultés rencontrées par cette entreprise durant le processus de mis en œuvre, et de proposer les conditions de réussir l'implantation de cet outil dans une entreprise.

Mots clés : Changement Organisationnel, Système de Management de la Qualité (SMQ), ALCOST, Pilotage, Résistances aux Changements.

Jel Classification Codes : L15, L32, M12, M10, L20.

Abstract: This work aims to analyse the nature of the organizational and managerial changes induced by the implantation of Quality Management System, complies with ISO 9001 version 2008, in a company. We will try throught the analyses of the experience of the company ALCOST Bejaia, to understand the approach used by this company for the control and management of changes induced by the implantation of Quality Management System, and analyze the oppositions of employees towards them. Wich will allow us undrestand the origin of difficulties encountered durind the process of implementation of Quality Management System in this company, and point the conditions to succeed such an implantation.

Keywords: Quality Management System, Organizational Changes, ALCOST, Management, Oppositions to Changing.

Jel Classification Codes : L15, L32, M12, M10, L20.

I- Introduction:

L'ensemble des chercheurs et praticiens s'accorde aujourd'hui à qualifier l'environnement de l'entreprise d'un environnent mouvant, instable et imprévisible. Ce constat pousse les entreprises, prisent dans ce tourbions à rentrer dans un processus de transformation et d'adaptation permanent, dans le but d'éviter d'être injecté par la force centrifuge du tourbions hors champ concurrentiel.

L'amélioration de la qualité des produits et des services est actuellement une préoccupation majeure pour toutes les entreprises quelques soient leurs tailles ou leurs activités. Ces entreprises doivent désormais donner la preuve explicite de leur souci pour la qualité. Le recours au management de la qualité permet de répondre à cette préoccupation[1]. Le système de management de la qualité (SMQ) est l'une des pratiques du management les plus connues et les plus utilisées à l'échelle mondiale, c'est pourquoi un nombre important d'entreprises algériennes courent derrière l'obtention de ce label à travers la certification de

eMail : (*) : Slimani.radia@yahoo.fr & **(**):** Boukrifmoussa@yahoo.fr

leur système qualité à la norme ISO 9001. C'est dans ce cadre que l'entreprise ALCOST de Bejaia, soucieuse de se mettre en diapason avec les autres concurrents, s'est lancée dans une mise en place d'un système de management de la qualité (SMQ), par une démarche de certification des entreprises conforme à la norme ISO 9001 version 2008. Une démarche qui s'est concrétisée par des transformations que la littérature des organisations désigne comme « changement organisationnel ». Des transformations qui se sont heurtées, comme est sauvent le cas, aux stratégies des acteurs qui œuvrent pour le maintien de leurs espaces discrétionnaires « résistance aux changements ».

Rappelons que la norme ISO 9001, définit les perceptions et les modèles qui autorisent le principe de certification. A travers la certification ISO, l'entreprise obtient l'assurance par écrit par un organisme accrédité, tendant à attester qu'un produit ou un service présente régulièrement certaines qualités spécifiques, résultant de spécifications énoncées dans la norme officielle (AFNOR). En effet, la mise en œuvre d'un SMQ consiste avant tout à mettre en place un outil de managent pour améliorer l'organisation et le fonctionnement de l'entreprise. Le management de la qualité permet de créer une organisation orientée vers la satisfaction de ses clients et la recherche d'une amélioration permanente de ses activités. Il repose sur le principe de la prévention et l'amélioration continue.

Dès lors, l'implantation d'un SMQ est souvent accompagnée par l'introduction des changements organisationnels et managériaux importants au niveau de l'entreprise. Ces changements ne peuvent être opérés sans la mise en place d'une démarche rigoureuse pour les gérer et les piloter. De notre part, nous considérons le changement organisationnel comme un processus de transformation qui amène une organisation d'un état actuel obsolète vers un état futur jugé plus performant et plus rentable. Ce processus peut être déclenché par des pressions de l'environnement interne ou externe et affecté l'organisation dans sa profondeur (sa culture, ses système de gestion). Le changement peut s'appliquer à toute ou à une partie de l'entreprise (devisions, département, atelier…). Il peut aussi bien concerner l'évolution de la structure et des modes de gestion que la transformation des dimensions culturelles et humaines de l'entreprise. Nous rejoignons, en effet, Baranski Laurence[2] , qui considère « qu'il s'agisse d'une révolution ou d'une simple évolution, qu'il soit généralisé à l'ensemble de l'entreprise ou localisé à certaines de ses directions ou services, le changement va en tout état de cause entraîner une modification des modes de fonctionnements internes, des relations entre les acteurs de l'entreprise, des habitudes de travail. Que l'on se situe sur un changement à dominance structurelle, organisationnelle, technologique, ou culturelle, chaque acteur va, à un moment donné, être concrètement concerné par le changement et va devoir agir. Évolution des savoirs, des savoir-faire, des savoir-être, des attitudes et des comportements : le changement exigera par voie de conséquence une évolution inévitable de la part de chacun des collaborateurs de l'entreprise ».

Le management de la qualité doit être considéré comme une stratégie organisationnelle qui conduit à un processus de changement progressif et continu, très important et remarquable au sein de l'organisation[3]. La mise en place d'une démarche qualité au sein de l'entreprise se manifeste par une série de changements organisationnels qui restent très présents sur le volet managérial. Dès lors, nous pouvons retenir que la démarche qualité est souvent associée à un modèle de changement organisationnel, qui

constitue un objet de recherche relativement récent, même si les pratiques dans le domaine de la qualité sont relativement anciennes[4].

Ainsi, c'est la mise en place de système de management de la qualité dans l'entreprise ALCOST et le pilotage des changements induits par cet outil qui fera l'objet de notre article. Le but de ce travail est de faire le point sur l'expérience de cette entreprise dans la gestion et le pilotage du changement organisationnel à partir de l'analyse de son plan d'action. C'est dans ce cadre que nous inscrivons la question problématique de notre travail où nous cherchons à identifier : Quel est le mode de pilotage des changements organisationnels et managériaux adopté par l'entreprise ALCOST Bejaia pour la mise en œuvre d'un Système de Management de la Qualité conforme à norme ISO 9001 : 2008? Et quelles attitudes les différents acteurs de l'entreprise adoptent vis-à-vis les changements introduits ?

Nous avons, par l'accompagnement de cette entreprise durant le processus de mise en œuvre et par la mobilisation des différentes approches des organisations et de changements, analysé la nature et le contenu des changements imposés par l'implantation de SMQ ainsi que la démarche suivie pour son introduction et pour la gestion des résistances qui en découlent. Ce qui nous permettra de comprendre l'origine des difficultés rencontrées, par cette entreprise, durant le processus de mis en œuvre et proposer les conditions de réussir l'implantation de cet outil.

II. Méthodologie:

Afin de réaliser notre travail, nous avons opté pour une étude de cas où nous avons fait une projection sur l'entreprise ALCOST. L'étude de cas nous permet de dégager une observation approfondie de phénomène du changement organisationnel dans les différentes fonctions, et de déterminer son impact sur l'organisation. Elle permet de se centrer sur l'examen des processus de changement ainsi que, sur l'élaboration et la mise en œuvre des actions organisationnelles de manière longitudinale.

Pour recueillir les données nécessaires à la réalisation de notre travail, nous avons opté pour plusieurs techniques de recueil de données, voir la complexité du sujet et sa nature qui ne porte pas seulement sur les aspects techniques du changement, mais beaucoup plus sur les aspects émotionnels, sociologiques et organisationnels.

Ainsi, nous avons accompagné l'entreprise ALCOST durant le processus de mis en œuvre de cet outil de management, par notre présence effective sur le site de l'entreprise durant des périodes prolongées (à la moyenne de 2 fois par semaines durant 8 mois), où nous nous sommes focalisés sur l'observation des faits et l'analyse des documents internes à l'entreprise. Notre présence sur le terrain nous a permis d'analyser :

- La nature et le contenu des changements imposés par l'implantation de SMQ ;
- La démarche suivie pour l'introduction de SMQ dans l'entreprise ;
- Les difficultés et les blocages rencontrés durant le processus de mise en œuvre ;
- Les attitudes des employés vis-à-vis les changements introduits ;
- Les méthodes utilisées pour gérer les difficultés et les résistances rencontrées.

En effet, la réalisation de ce travail implique d'analyser tous les aspects de processus du changement et donc, de s'intéresser à toutes les catégories d'acteurs concernés. C'est pourquoi nous avons opté par la suite, pour une enquête approfondie par questionnaires et par entretiens.

Nous avons réalisé d'abord, des entretiens semi-directif, auprès de l'ensemble de l'équipe dirigeante constituée du PDG et de l'équipe de pilotage, pour laisser aux interrogés l'opportunité de s'exprimer. Nous avons complété ensuite, nos entretiens par un sondage par questionnaire dans le but d'examiner les attitudes des différents acteurs vis-à-vis les changements. Nous avons choisi notre échantillon selon la méthode par quotas avec un taux de sondage d'environ 10% de l'effectif de l'entreprise. Ainsi, sur plus de 150 questionnaires distribués, 82 seulement sont exploitables.

Enfin, pour le traitement des données, nous avons effectué après chaque entretien un compte rendu reprenant l'ensemble des données et les appréciations émises par les interrogés. Nous avons étudié de façon minutieuse les textes d'interviews et les notes d'observation et les notes prises durant les différentes réunions. Nous avons traité les données en fonction de notre cadre d'analyse, en respectant l'objet de notre travail.

Quand à l'enquête par questionnaire, le traitement s'est effectué en deux temps. Dans un premier temps, nous avons procédé au dépouillement manuel de l'enquête. Puis, nous avons effectué le traitement des données recueillies par le logiciel de traitement des données SPSS statistics 20 et par Microsoft Office Excel 2007.

II.1. Présentation de l'entreprise ALCOST Bejaia:

L'orientation de l'Algérie vers l'économie de marché à partir des années 90, a fait que les entreprises algériennes se trouvent face à un environnement turbulent et changeant, caractérisé par une concurrence étrangère très rude. Cet environnement les obligent à offrir des produits de bonne qualité et à des prix compétitifs, qu'elles ne peuvent assurer qu'avec une bonne démarche stratégique représentant un atout majeur, et assurant à toute entreprise un avenir plus radieux.

C'est dans ce contexte qu'évolue l'entreprise de notre étude ALCOST ; c'est après la réalisation du plan de redressement qu'il a été décidé de faire du complexe costume de Bejaia (CCB) en 1997, une société autonome ayant son autonomie officiellement en 1998, sous une autre appellation ALGERIENNE DU COSTUME « ALCOST ». L'origine de cette société remonte à l'an 1974, qui fut l'année de création de l'ex société SONITEX (société nationale des industries textiles), qui contenait 180 usines. La restructuration industrielle du début des années 80, a fait que la SONITEX, a était décomposée en plusieurs petites entreprises, dont faisait partie ECOTEX (Entreprise de Confection Textiles). Le Complexe Costume de Bejaia (CCB) a été rattaché à cette dernière.

L'orientation de l'Algérie vers l'économie de marché au début des années 90, a entrainé la fermeture de 13 entreprises d'une part et la transformation juridique d'ECOTEX d'autre part, donnant naissance par acte notarié N°106 du 18/01/1998, à la filiale Algérienne du Costume, appelée par abréviation « ALCOST ».

ALCOST est rattachée successivement aux holdings « Holdman » (holding industries manufacturières), puis « Agroman » (holding industries agroalimentaires et manufacturières), à la SGP IM « société de gestion des participations ; industries manufacturières », actuellement filiale du groupe C&H « Confection et Habillement ». Comme le montre le schéma historique de l'entreprise (fig.1).

Les principales activités d'ALCOST sont la conception, la production, la distribution et la commercialisation de tous types de vêtements. Avec un effectif total de 554 employés. ALCOST, met sur le marché national une gamme assez large. Cette nomenclature est présentée en cinq types d'articles bien différents, présentés comme suit :

- Vêtement ville : Costume, Tailleur, Sur veste, Veste/blazer, Manteaux, Caban.
- Vêtement professionnel : Tenue de sécurité, Tenue de travail, Tenue de cuisinier, Tablier serveur, Tenue hôtellerie, Tenue serveur, Parka, Anorak, Combinaison, Salopette, Blouse.
- Vêtement spécifique : Tenue protection civile, Tenue PPT, Tenue forestière, Tenue paramilitaire.
- Vêtement sportswear : Blouson, Pantalon, Doudoune.
- Literie : Parure de drap. C'est la ligne la moins importante pour ALCOST. Elle ne les fabrique pas mais elle les achète et puis les revend à ses différents clients.

III. Résultats et discussion:

Tout changement doit suivre une démarche scientifique de conception et de mise en œuvre. L'objectif de cette démarche est de maîtriser le temps et surmonter les résistances, en créant les conditions favorables pour en assurer l'implication d'un maximum de monde dans la définition des objectifs, et les modalités d'application des changements.

Nous considérons que la démarche de l'implantation d'un SMQ doit être envisagée sous ses deux aspects : stratégique et opérationnel. Ainsi, un certain nombre de principes semblent être incontournable sur ces deux aspects, afin de mieux suivre l'action du changement et d'anticiper les problèmes et donc réussir le projet.

Pour déterminer la nature des changements induits par l'implantation de SMQ et le mode de pilotage adopté dans l'entreprise ALCOST Bejaia, nous avons interprété les résultats de notre enquête en décrivant et analysant les actions menées, par cette entreprise sur le plan stratégique et opérationnel ainsi que la manière dont les résistances ont été gérées.

III.1. Les types de changements induits par l'implantation de SMQ dans l'entreprise ALCOST:

L'introduction d'un SMQ au sein d'une entreprise génère des changements importants. Sa mise en œuvre ne se résume pas seulement à rationnaliser l'aspect structurel et technique de l'entreprise. Même si la formalisation se fait d'une manière écrite sur papier et à travers des réglementations. C'est en effet, le comportement des membres de l'entreprise qui fait que l'entreprise respecte ou non les normes de la qualité. La démarche qualité est considérée comme un projet du changement particulièrement culturel, nécessitant l'apprentissage de nouvelles capacités collectives par le développement des compétences à chaque niveau.

Ainsi, dans le cadre de l'introduction de SMQ dans l'entreprise ALCOST, des changements importants ont été opérés sur trois niveaux à savoir :

- Au niveau de la structure : par la création de nouvelles structures ayant pour objet de doter l'entreprise des organes de la qualité telle que le Comité Qualité, la Direction du management de la Qualité (DMQE), Le Groupe Qualité(GQ).
- Au niveau du management : par l'adoption d'un management de la qualité et l'instauration de nouvelles procédures de gestion.
- Au niveau de la culture : par des actions ayant pour objet la lutte contre les aspects négatifs de la culture d'ALCOST et l'instauration de nouveaux comportements a tous les niveaux hiérarchiques.

L'engagement de l'entreprise ALCOST dans la démarche de certification a nécessité le développement d'un niveau de standardisation très important puisqu'elle a fait globalement recours aux règles et aux procédures dans l'exécution de ces activités. Cette forte standardisation est aussi accompagnée par une forte formalisation, du fait que la démarche qualité exige que l'entreprise dispose d'un système documentaire bien élaboré, en faisant recours à l'écrit ou bien à la communication écrite. Ce qui permet d'assurer l'organisation et la traçabilité des opérations effectuées.

L'analyse des changements opérés au sein d'ALCOST montre qu'ils correspondent à ceux décrit dans les travaux de Messeghem K[5], portant sur les implications organisationnelles de l'assurance qualité dans les petites et moyennes entreprises. La mise en place d'une démarche qualité certifiée se traduit en effet, par des changements qui portent essentiellement sur la clarification des rôles et des responsabilités, la mise en place des procédures et le contrôle à tous les niveaux. Ces changements exigés par la norme, ont pour principaux objectifs la garantie de la régularité de la qualité attendue par les différentes parties prenantes et de la traçabilité.

Par ailleurs, ces changements consistent à opérer des transformations radicales dans le mode de fonctionnement de l'entreprise qui n'est plus en adéquation avec l'évolution de son environnement. Il s'agit d'un changement de logique qui modifie le système en profondeur et remet en cause les standards et les normes déjà établies. Ce qui nécessite de chercher des nouveaux savoirs qui vont ensuite, permettre d'élaborer de nouvelle règles et nouveaux standards. La mise en œuvre de cet outil se concrétise à travers de nouvelles habitudes de travail des employés, leur maîtrise de nouveau système et leur appropriation de l'outil introduit. Ce changement est un changement radical de type 2 [6] qui consiste à effectuer une rupture avec les pratiques anciennes, les valeurs, les règles et à métamorphoser les comportements des salariés. Ce type du changement qui passe nécessairement par une rupture sur le plan organisationnel et sur les pratiques managériales et culturelles nécessite un accompagnement pour gérer les résistances qui en découlent.

III.2. Le pilotage du changement sur le plan stratégique au niveau d'ALCOST:

Piloter un projet de changement sur le plan stratégique, suppose une certaine organisation et un ordonnancement des actions, qui permettent à tout instant de pouvoir se situer par rapport aux objectifs fixés et à la mise en œuvre effective du changement. Le pilotage stratégique du changement s'appuie sur un effort d'analyse et de connaissance de la situation existante par un diagnostic, la détermination d'une vision et la clarification des objectifs souhaités, l'identification des domaines et des leviers d'action pour décrire la trajectoire la plus adaptée et définir les méthodes adoptées.

III.2.1. Le diagnostic de l'existant:

La revue de la littérature nous a permis de constater que dans une démarche de mise en œuvre d'un changement et plus précisément de l'implantation d'un SMQ, il est nécessaire de commencer par un diagnostic et un état des lieux de l'entreprise afin de connaitre les attentes et l'état d'esprit de tous les collaborateurs, les points faibles et les points forts de l'organisation, ainsi que les dysfonctionnements les plus importants.

Les résultats de notre enquête ont montré que l'entreprise ALCOST a connu une phase de diagnostic, qui a été mené par l'organisme accompagnateur. Quoique, les résultats de ce diagnostic n'ont pas été communiqués au personnel de l'entreprise.

D'ailleurs, les résultats de ce diagnostic n'étaient pas pris en considération par la direction de l'entreprise, tel que le confirme le RMQ : *« il y a un diagnostic qui a été fait par l'organisme accompagnateur. Les résultats de ce diagnostic n'ont pas été communiqués aux membres de CPQ ni au personnel. Ces résultats sont perdus quelque part et ne sont pas pris en considération. On n'a pas besoin de faire un diagnostic parce qu'on connait déjà les dysfonctionnements existants dans l'entreprise. Ce diagnostic était juste une formalité ».*

Ainsi, la négligence des résultats de diagnostic par la direction montre qu'il faisait seulement partie des étapes de mise en œuvre identifiées par l'organisme accompagnateur. Ce qui confirme que l'analyse sociologique de l'entreprise, qui devait mener à la mise en place d'une cartographie d'acteurs et leurs attitudes probables vis à vis les changements que la mise en œuvre de SMQ va imposer, n'a pas été faite.

L'absence de l'analyse sociologique de l'entreprise montre que la direction n'anticipe pas la capacité des employés à développer leurs propres stratégies face au changement et à résister et freiner le projet. Ce qui représente une vision taylorienne du changement organisationnel où les réactions et les frustrations engendrées durant le processus de mise en œuvre sont ignorées.

III-2-2- Le processus de diffusion et de justification du changement:

L'implantation d'un SMQ dans une entreprise, consiste avant tout à mettre en place un nouvel état d'esprit partagé par tout le personnel. Il s'agit de suivre une démarche d'amélioration continue des processus pour avoir des produits ou services de meilleure qualité, avec la participation de tout le personnel de l'entreprise. Dès lors, le changement par la qualité ne peut aboutir sans une démarche consistante de justification et d'explication.

L'analyse des entretiens menés auprès du PDG et les membres de l'équipe de pilotage, montre que le changement a été mise en œuvre par une assemblée générale présidée par le PDG avec tout le personnel de l'entreprise, où ces derniers ont été informés de l'introduction de SMQ en leur exposant les grandes lignes seulement. Ces déclarations ont été partagées par 37% des employés de notre échantillon. Quoique, 19% des interrogés ont affirmé qu'il n'y avait aucune mesure pour les informer de la nouvelle. De plus, 38% ont affirmé qu'ils ne sont pas concernés par l'implantation de SMQ et qu'ils n'étaient pas informés de cette décision. Ils entendent juste parler de cet outil par les employés concernés. De même, la direction leur a affiché la politique qualité et les processus d'amélioration continue dans leurs bureaux et dans les ateliers. Ce qui fait que 57% de notre échantillon (38% non concerné et 19% il n'y avait aucune mesure pour nous informé) ont déclaré que la direction n'a pris aucune mesure pour les informer de la décision d'implantation du SMQ (fig. 2).

De plus, l'analyse des résultats de l'enquête menée par questionnaire montre que 66% des employés interrogés ont déclaré que la direction n'a pas justifié, ni expliqué le choix de SMQ.

En effet, la décision de l'implantation de SMQ a été initiée uniquement par le PDG, au niveau de la filiale sans la consultation, ni la participation des acteurs chargés de sa mise en œuvre, ce qui a été confirmé par le PDG qui a souligné le caractère imposé de ce changement fait sans la participation des employés.

Les résultats de notre enquête ont montré que le changement est conçu par les seuls membres de la direction en dehors des acteurs chargés de sa mise en œuvre et il est ensuite, poussé dans l'entreprise sans explication, ni justification. Malgré qu'il y ait eu certaines mesures prises par la direction pour diffuser cette décision et l'expliquer, ces mesures n'ont pas touché à tout le personnel de l'entreprise. Ce qui fait, que les employés n'ont pas compris de quoi il s'agit, ni à quoi ça sert d'implanter un SMQ. Ce qui pousse certains d'entre eux à croire qu'ils ne sont pas concernés par le SMQ du moment qu'ils n'utilisent pas les documents de la qualité.

III.2.3. Le plan de pilotage:

L'entreprise ALCOST a déterminé et formalisé l'ensemble des processus nécessaires à son système de management de la qualité. Les processus déterminés par cette entreprise sont à l'ordre de 12, présentés comme suit : écoute client / marketing, commercial / vente, études et méthodes, achats, programmation, fabrication, contrôle produit, management de la qualité, maintenance, gestion des ressources humaines, gestion des stocks, élaboration et suivi du budget.

Un représentant de la Direction Générale a été désigné par le PDG en qualité de Responsable Management de la Qualité (RMQ). Ainsi, un comité de pilotage (CPQ), composé de 11 pilotes, a été mis en place pour piloter le projet. La plupart des pilotes sont des responsables des différentes structures (chefs départements et chefs services).

Comme tout projet complexe, le processus de changement exige une planification précise[7]. Dès lors, nous avons constaté durant notre enquête dans l'entreprise, l'existence d'un plan qui trace les étapes, les échéanciers, les budgets alloués et les objectifs du changement. Ce plan était élaboré par le RMQ en collaboration avec l'organisme accompagnateur. Cependant, ce dernier reste enfermé au niveau de la direction. Il n'est pas communiqué aux différents acteurs concernés. De plus, ce plan n'est pas appliqué, ni respecté en terme des ressources et des délais. Cela dit, la direction ne donne pas une grande importance aux questions portant sur la démarche de mise en œuvre de changement.

La plupart des pilotes déclarent que leurs tâches ainsi que leur rôle ne sont as clairement définies. Ce qui est confirmé par le PDG qui a affirmé que : *« les pilotes sont entrain de découvrir leur rôle.* Comme *on dit, c'est en forgeant qu'on devient des forgerons ».* Les différents pilotes trouvent des difficultés à gérer leurs tâches en tant que responsables de poste et accomplir les tâches liées à la mise en place de SMQ. Ainsi, les réunions de CPQ se déroulaient dans un climat conflictuel où les pilotes soit, n'ont pas atteint les objectifs fixés ou n'ont pas réalisé les tâches demandées.

Les pilotes de projet n'ont aucune liberté d'action, ils s'occupent seulement des aspects techniques de projet. Ils ne sont pas intégrés dans le processus de décision, ils ne font que transmettre l'information, attendre les instructions de la direction et appliquer les procédures décrites.

III.3.Le pilotage du changement sur le plan opérationnel au niveau d'ALCOST:

La mise en œuvre d'un système de management de la qualité (SMQ) ne peut se faire sans l'adhésion et la participation de facteur humain, qui peut constituer un des principaux facteurs de blocage et de l'échec de changement par la qualité. Il est alors nécessaire de motiver le personnel, de valoriser les efforts, de convaincre de l'utilité du changement, en faisant participer le personnel à la prise de décision et la fixation des objectifs qualité que de les imposer. Ce qui nécessite la mise en place d'un plan de pilotage opérationnel qui doit

se baser principalement sur deux leviers : formation et motivation. Les deux leviers doivent être soutenus par un effort de communication, de justification, d'explication et de coaching.

III.3.1. La formation:

Le plan de formation vise à s'assurer que toutes les personnes qui devront travailler avec le nouvel outil auront les compétences nécessaires pour le faire. La formation permet, principalement, de préparer les acteurs et leur permettre de s'adapter à leurs nouvelles tâches afin de réussir le changement demandé et d'éviter ainsi, les résistances dues à l'appréhension de ne pas être à la hauteur des exigences de leurs nouvelles tâches. Elle permet aux acteurs de maitriser de nouveaux savoir-faire et techniques relatifs à l'exercice de leur fonction ou de leur métier. Comme elle vise à faciliter l'insertion des travailleurs dans le nouveau contexte.

Or, les résultats de l'enquête menée par questionnaire auprès des employés montrent qu'ils n'ont pas bénéficié des programmes de formation. Ce qui a été confirmé par tous les employés de notre échantillon. Les formations ont été réservées seulement aux pilotes. Ces formations sont présentées comme suit :

- La première formation intitulée « *action en management qualité* » faite en deux modules. Le premier module du 19/02/2014 au 21/02/2014 et le deuxième module du 02/04/2014 au 04/04/2014. Dans chaque service ils ont choisi les chefs département. Cette formation était organisée par l'organisme accompagnateur.
- La deuxième formation était faite pour former les auditeurs. Cette formation a durée 4 jours pour les différents chefs département ayant déjà bénéficié de la première formation ;
- Une troisième formation était faite pour seulement trois pilotes qui n'ont pas bien compris le SMQ.

III.3.2. Le coaching:

Le coaching est une technique très pratiquée lors des opérations du changement organisationnel ou technologique. Il est une action d'accompagnement individuel ou collectif, des managers par des spécialistes, portée sur la manière de mise en œuvre du changement. Il leur permet de mieux comprendre les mécanismes par lesquels ils mènent leur action du changement. Ils les aident à renforcer les comportements individuels qui favorisent le déroulement et objectifs du changement et inversement à corriger ou vaincre ceux qui bloquent ou freinent le changement [7cit.op].

L'entreprise ALCOST était accompagnée dans le processus de mis en œuvre de SMQ par des experts externes. Ces experts assurent l'accompagnement des pilotes pour les familiariser avec les changements opérés. L'analyse des entretiens menés auprès des différents pilotes montre que ces derniers déclarent être satisfaits de la méthode de travail de ces experts.

Par ailleurs, nous avons constaté que l'entreprise souffre d'un déficit en termes de ressources humaines compétentes et qualifiées dans le domaine de la gestion de la qualité. La mise en place de la démarche qualité (sa compréhension et son interprétation) et les choix stratégiques qu'elle implique ont été donc confiés à des experts externes, qui continuent de proposer des solutions ne tenant pas compte des compétences détenues par l'entreprise ou de leurs besoins particuliers.

III.3.3. La motivation et l'intéressement:

La motivation constitue un deuxième levier d'animation du changement à coté de la formation. Elle consiste à faire accepter aux acteurs, dont les enjeux sont différents, l'idée de travailler ensemble sur le même projet et partager les sacrifices induits par le changement. L'organisation doit alors intervenir pour aider les individus à cerner leurs attentes et à découvrir les leviers susceptibles de les motiver, afin d'assurer leur implication dans le projet du changement. Dès lors, Il est impératif d'associer à tout changement un intéressement quelconque qui peut prendre plusieurs formes : prime, augmentation de salaire, plan de carrière, séminaire de formation, promotion, etc.

Cependant, notre enquête a révélé une absence totale de toute sorte de mesures de motivation ou d'intéressement dans cette entreprise. Ce qui confirme encore une fois que l'entreprise ne prend pas en charge le facteur humain, et ne cherche guère à le motiver pour le convaincre d'adhérer au projet de l'implantation de SMQ.

III.3.4. La communication:

La communication joue un rôle primordiale dans le processus de changement, comme le confirme Carton G. D.[8]: « changer c'est communiquer, communiquer c'est changer : la communication est au cœur de processus de changement ». La communication a deux rôles à jouer dans le cadre de la qualité. D'abord, faciliter la période de changement qui accompagne le passage à la qualité, ensuite aider les salariés à résoudre les problèmes et prendre les initiatives sur les faits.

Cependant, les résultats de notre enquête ont montré le manque flagrant de la communication au niveau de l'entreprise. Nous avons 38% des employés interrogés déclarent ne rien connaitre sur le SMQ. Ce qui est due au manque de communication pour leur expliquer le fonctionnement de SMQ et les informer de la nécessité de leur adhésion au projet, et leur expliquer que la démarche qualité ne consiste pas seulement à appliquer les procédures et utiliser les documents de management de la qualité. De plus, parmi les employés restant de notre échantillon 44% (29% non et 15% plutôt non) ont déclaré que la direction n'a pas suffisamment communiqué pour expliquer les raisons de changements (fig. 3).

Ajoutant à cela, 85% de notre échantillon ont affirmé qu'ils n'étaient pas informés des impacts de l'implantation de SMQ sur leur travail.

Les résultats de notre enquête montrent en effet, clairement que la communication interne n'est pas efficace. Comme elle montre qu'une partie importante des employés n'ont toujours pas compris le SMQ et la politique qualité de l'entreprise. Dès lors, il est nécessaire de porter des améliorations sur la politique de communication afin de répondre au besoin des employés en termes d'information et de communication.

III.3.5. L'adhésion et l'implication des acteurs:

Dans un processus de changement, pour que les hommes donnent le maximum d'eux mêmes, tant individuellement que collectivement, il faut certes qu'ils soient bien formés et informés sur les enjeux, mais il faut surtout qu'ils s'impliquent dans leur activité professionnelle de façon à faire davantage que ce qui leur a été officiellement demandé. Leur participation dans la conception et la mise en œuvre du projet est une condition incontournable de la réussite de ce dernier[9]. En effet, le changement n'a lieu que si les acteurs les plus modestes en apparence, s'y impliquent[10].

La démarche qualité étant un projet du changement, pour le réussir, il faut impliquer et faire adhérer le personnel à tous les niveaux de l'organisation. Ce qui ne peut se réaliser sans l'utilisation des principes du management participatif, qui nécessite un dialogue entre les concepteurs et les exécutants.

Or, nous avons constaté durant cette enquête, qu'en plus de l'absence des programmes de formation et des mesures d'intéressement et le manque flagrant de la communication, la situation est encore aggravée par l'absence de toute sorte de mesure pour faire participer les employés dans le processus de mis en œuvre de la démarche qualité. Les résultats de notre enquête ont montré l'absence de l'implication des employés dans les discussions relatives à la mise en œuvre de SMQ (fig. 4). Comme ils ont montré que, ceux-ci n'ont pas participé à la fixation des objectifs (94%).

L'analyse des mesures d'accompagnement et de mobilisation du personnel autour de ce projet, montre que le facteur humain n'a pas été pris en considération dans le processus de mis en œuvre. Cette méthode de conduire le changement et qui consiste à centraliser la réflexion au niveau d'une seule personne et à parachuter ensuite les décisions sous forme d'instruction et de directives, a conduit à une grande démotivation de la part des employés et a engendré leur désintéressement, qui s'est traduit par leur manque d'implication et d'adhésion dans le processus de mis en œuvre. De ce fait, 37% des employés ont déclaré qu'ils ne font que le nécessaire pour implanter le SMQ, sans plus, et 33% ont déclaré qu'ils accomplissent les tâches liées au changement seulement lorsqu'ils sont obligés de le faire.

III.4. Les résistances aux changements au niveau d'ALCOST:

La mise en œuvre d'un SMQ dans une entreprise se traduit par un changement de mentalité et d'habitudes qui n'est pas toujours facilement accepté. Ce changement peut générer des réactions diverses et des résistances à tous les niveaux hiérarchiques. Ce qui fait que les projets du changement par la qualité sont de plus en plus difficiles et risqués.

Les acteurs peuvent adopter plusieurs comportements pour dire « non » au changement et freiner sa mise en œuvre. Ainsi, les résistances peuvent revêtir sous deux formes principales (actives et passives). Dans le cas des changements induits par l'implantation de SMQ dans l'entreprise ALCOST, notre enquête a révélé le développement des deux formes de résistance par les employés.

III.4.1. Les résistances actives:

La résistance active se traduit par des comportements farouches et agressifs à l'égard du changement. Cette résistance s'exprime souvent par: la démission, l'action prud'homale, l'action syndicale, demande de mutation, le recours à la hiérarchie, le départ volontaire, la retraite anticipée, la grève...etc.

Notre enquête dans l'entreprise ALCOST a révélé l'existence de cette forme de résistance qui s'est exprimée sous forme de demande du changement de poste. Nous avons remarqué pour certains employés qu'ils évitent d'utiliser les nouvelles méthodes induites par l'implantation de SMQ. Ainsi, sous l'exigence de la direction et la pression de leurs responsables, ces derniers demandent d'effectuer un changement de poste, en optant pour des postes présumés par eux comme étant non concernés, du moment qu'ils n'utilisent pas les documents liés au SMQ et les nouvelles méthodes introduites. Dans la plupart des cas observés ces demandes sont acceptées. Ce qui affecte la mise en œuvre de cet outil, car la formation et l'intégration des nouveaux arrivés dans leur poste prend beaucoup du temps.

III.4.2. Les résistances passives:

La résistance passive est connue comme une forme non apparente de résistance où les acteurs ont tendance à ne pas se déclarer ouvertement contre le changement et s'emploient silencieusement mais activement à bloquer le projet, en entretenant les règles de l'ancien système, en valorisant ces dernières et en mettant en évidence les problèmes et difficultés que posent le changement.

La tendance des employés d'ALCOST à utiliser les anciennes méthodes reste la forme la plus utilisée par eux pour résister au changement. De ce fait, ces derniers dans certains cas n'utilisent pas les nouvelles méthodes sous prétexte qu'ils ont oublié de le faire, comme dans d'autre cas ils déclarent qu'ils ne trouvent aucune nécessité de le faire ; l'essentiel c'est de faire le travail peu importe la méthode utilisée. Ce qui crée à chaque fois des conflits entre les employés et leurs responsables.

De plus, l'une des formes de résistances passives la plus observée est la lenteur dans la réalisation des tâches. Ce qui se justifie à chaque fois par les employés par le fait que l'application des nouvelles méthodes et des procédures prennent beaucoup du temps. Ces formes de résistance ont abouti à un retard dans l'atteinte des objectifs fixés. Plus grave encore aucun effort d'apprentissage et d'acquisition des nouvelles capacités nécessaire à la mise en œuvre et au développement de la démarche qualité ne se fait par les différents acteurs. Le SMQ est réduit seulement aux enregistrements et à l'utilisation des différents documents qualité et l'application des procédures.

Dès lors, nous avons remarqué que la forme passive de résistance est la plus dominante dans l'entreprise. Ce qui peut être expliqué par le statut des employés et le style de commandement utilisé. Toutes les décisions dans cette entreprise dépendent du PDG qui considère que les employés sont des simples exécutants qui doivent appliquer les instructions et les directives, sans aucune marge de négociation. Ajoutant à cela, les employés sont des contractuels et le renouvèlement de leur contrat dépend du PDG, ce qui les met dans l'obligation d'appliquer les solutions retenues.

Toutefois, notre enquête a révélé que la direction ne prend pas en considération les résistances qui se présentent dans l'entreprise. Malgré que ces dernières présentent la cause principale des retards et des blocages importants dans la mise en œuvre de l'outil. Ce qui est d'ailleurs confirmé par le RMQ qui a avoué qu' *« il n'y a aucune nécessité de préparer un plan ou prendre des mesures pour gérer les résistances, du moment que personne n'ose s'opposer directement et dire non aux changements. Quand aux résistances passives, elles ne sont pas intéressantes pour les prendre en considération. Ça vaut même pas la peine d'y penser »*.

Ainsi, la direction ne prend pas en considération les résistances qui se présentent durant le processus de mise en œuvre. Ces résistances sont ignorées et même sous-estimées ; elles ne sont en aucun cas analysées comme étant une menace qui peut bloquer la mise en œuvre, surtout que ces résistances peuvent prendre d'autre forme plus grave.

III.4.3. Pourquoi les acteurs résistent-ils aux changements induits par l'implantation de SMQ?

Les acteurs résistent aux changements pour différentes causes qui s'attachent à des niveaux d'analyse différents.

Les résistances observées au sein de l'entreprise ALCOST ont été expliquées, d'après les résultats de l'enquête menée, par des éléments relatifs au modèle choisi. Les

employés ont déclaré être contre la manière dont le changement a été mené. En d'autre mot, le manque de participation des utilisateurs dans le processus d'implantation, l'absence de communication suffisamment intense pour justifier et expliquer les actions menées et l'absence des mesures d'accompagnement pour faciliter la transition ont été les causes principales qui ont conduit les employés à résister aux changements introduits. En effet, les acteurs se voient imposer un changement dont le contenu et les modalités de mise en œuvre leur échappent totalement[11].

Les réactions et les attitudes des employés vis-à-vis les changements introduits par l'implantation de SMQ ont été traduites par leur sentiment d'indifférence et leur manque d'implication dans le processus de changement. Cela est dû à leur écartement du processus de mise en œuvre ; ce qui est vécu par eux comme un manque de considération qui a freiné l'appropriation de la démarche qualité par tous les acteurs.

De plus, l'enquête montre que la plupart des employés interrogés (57%), sont des anciens qui travaillent dans l'entreprise depuis 5 ans ou plus, et 63% de notre échantillon n'ont jamais travaillé dans d'autre entreprise. Cela dit, que ces derniers sont marqués par une culture forte qui se penche vers la stabilité, ce qui explique leur peur du changement. Il est donc, difficile d'instaurer un changement dans un tel contexte, car les gens se sentent à l'aise dans la routine et plus en sécurité dans la stabilité.

IV. Conclusion:

L'analyse de l'expérience de l'entreprise ALCOST en matière de gestion et de pilotage du changement organisationnel et managérial à travers l'implantation d'un SMQ conforme à la norme ISO 9001 version 2008, nous a permis de mettre en exergue le rôle important que joue les acteurs dans le processus de mis en œuvre.

Toutefois, l'implantation de SMQ dans l'entreprise ALCOST est réduite à la seule rationalisation de l'aspect structurel et technique de l'entreprise. Le mode de pilotage adopté par cette entreprise est un mode mécanique qui traduit une vision taylorienne de l'organisation. Le changement est abordé selon une perspective strictement technique. Ce qui fait qu'il est appliqué à travers des décisions portant sur des variables techniques, mené sans impliquer le personnel dans le processus décisionnel. Les acteurs chargés de la mise en œuvre des changements, ne sont ni consultés, ni incités. Ils doivent seulement obéir et avoir une bonne volonté pour sa mise en œuvre.

La méthode de conduite adoptée par l'entreprise ALCOST a engendré l'absence d'implication et d'adhésion des employés dans le processus de mise en œuvre, qui ont réduit le SMQ à la simple utilisation des procédures et des documents qualité, qui concerne seulement la direction et quelques membres de l'entreprise. Ce qui s'est traduit par l'absence de partage d'une vision qualité et de tout processus continu d'apprentissage, de réflexion, d'information et d'acculturation en vue d'acquérir des nouvelles attitudes, des réflexes, des comportements et des méthodes de management dynamiques et innovantes.

Enfin, tout concourt à mettre en évidence l'impérieuse nécessité de prendre en compte le facteur humain dans le processus de changement par la qualité. La direction et les différents niveaux hiérarchiques doivent faire la preuve de leur détermination à opérer une rupture sur le plan organisationnel et les valeurs culturelles. Il est alors nécessaire de motiver le personnel, de valoriser les efforts, de convaincre de l'utilité de changements en faisant participer le personnel à la prise de décision et la fixation des objectifs qualité que de les imposer, afin de faciliter l'appropriation de SMQ par les employés. Sinon, cet outil

sera seulement une source de bureaucratie, de lourdeur et de rigidité et constituera un fardeau financier pour l'entreprise.

-ANNEXES :

Fig. (1): Cheminement historique de l'entreprise

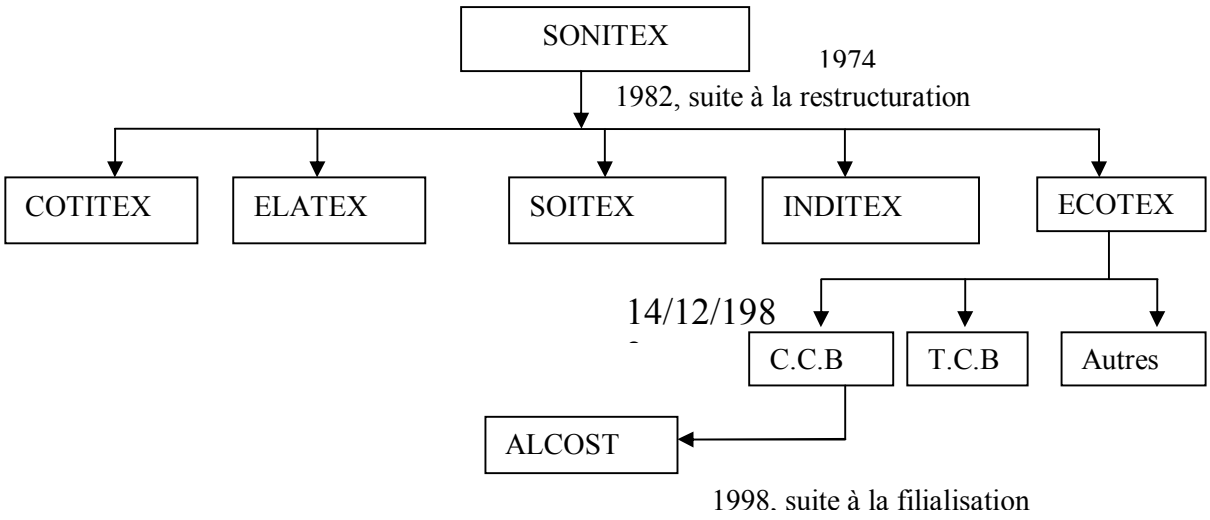

Source : Document interne à l'entreprise

Fig. (2): La manière de mise en œuvre de SMQ dans l'entreprise ALCOST

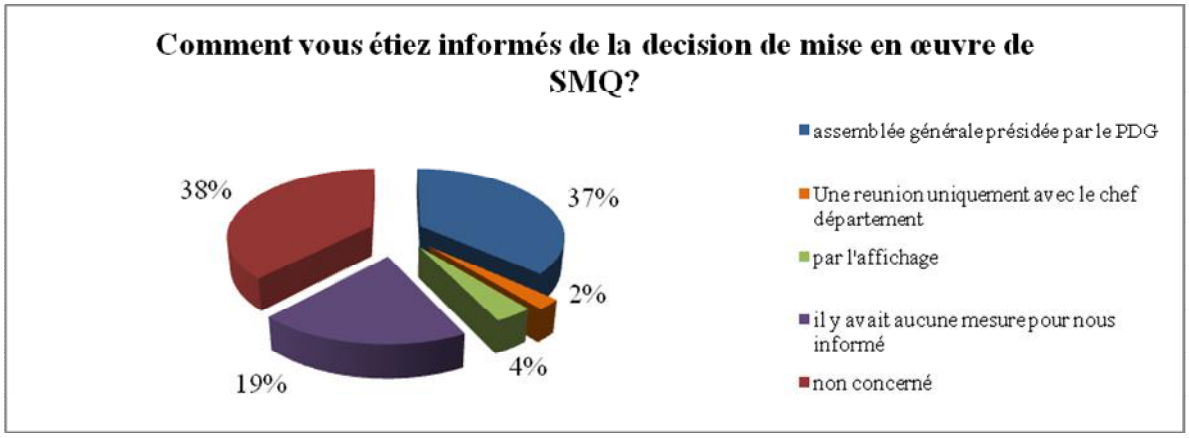

Source: élaboré par nos soins

Fig. (3) : L'appréciation de la communication Par les employés durant la mise en œuvre de SMQ

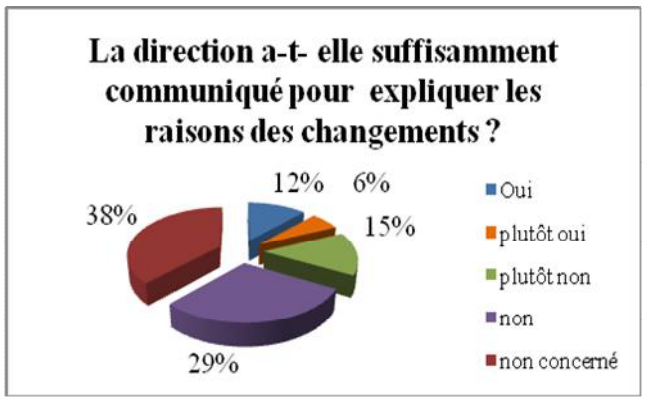

Fig. (4) : Implication des employés dans les discussions relatives à la mise en œuvre de SMQ

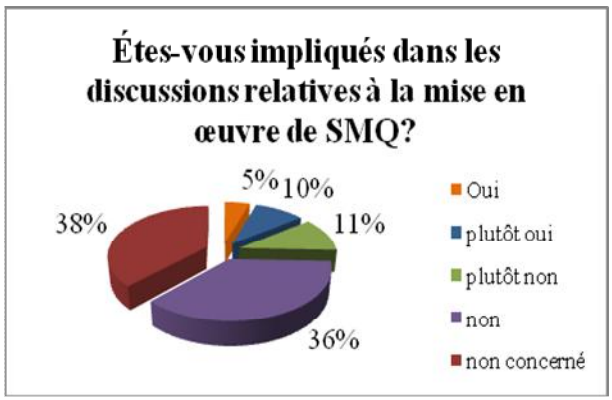

Source: élaboré par nos soins

- Notes et Références Bibliographiques:

1. Fekari, A, **La certification ISO et le changement organisationnel dans la PME marocaine : résultats d'une enquête auprès de 100 PME**, Revue Management & Avenir, N° 43, 2011, P.P.164-177.
2. Baranski, L, **Le manager éclairé : piloter le changement**, édition d'organisation, Paris, 2001.
3. Vass, D. J., Kincade, D. H, **Relationship of TQM implementation and employee opinion survey: A case study of three manufacturers**, Quality Management Journal, vol. 6, n° 1, 1999, P.P.60-73.
4. Aïssani, Y., et Bordes, O, **De l'organisation narrative à l'organisation argumentative : les effets paradoxaux d'un référentiel qualité**, Communication et organisation, 33, 2007, P.P.72-81.
5. Messeghem, K, **Implications organisationnelles des normes ISO 9000 pour les petites et moyennes entreprises**, Revue Finance Contrôle Stratégie, N° 3, 2001, P.P.183 – 213.
6. Watzlawick, P., Weakland, I., Fisch, R, **Changement, paradoxes et psychologie**, le Seuil, Paris, 1975.
7. Grouard, B., Meston, F, **L'entreprise en mouvement : conduire et réussir le changement**, Dunod, Paris, 1998.
8. Carton, G. D, **Eloge du changement : leviers pour l'accompagnement du changement individuel et professionnel**, édition village mondial, Paris, 1999.
9. Boukrif, M., Kharbachi, H, **Adapter son management aux mutations de son environnement : un défit pour la PME en Algérie**, 2006. In Abdou, A., Bouyakoub, A., Lallemend, M., Madoui, M., **De la gouvernance des PME, regards croisés France- Algérie**, édition l'Harmattan, Paris, P.P.189-202.
10. Bernoux, P, **Sociologie du changement dans les entreprises et les organisations**, édition seuil, Paris, 2004.
11. SOPARNOT, R, **Les effets des stratégies de changement organisationnel sur la résistance des individus**, Recherches en Sciences de Gestion, n°4, N° 97, 2013, P.P.23-43.

L'impact du système de management de la qualité certifié ISO 9001 sur la gestion des ressources humaines - Etude comparative dans 35 entreprises industrielles de l'ouest Algérien -

The impact of the certified quality management system ISO 9001 on human resources management - Comparative study in 35 industrial companies in western Algeria -

Seif Eddine BOUMENAD (*)
Doctorant en Développement des ressources humaines,
Université Mohamed BEN AHMED- Oran; Algérie

Résumé : Cette étude vise à souligner l'impact des systèmes de management de la qualité sur les pratiques de la gestion des ressources humaines, dans les entreprises industrielles de la wilaya d'Oran (Algérie). Trois types de pratiques sont cernées : le recrutement, la formation et le développement des compétences, et enfin la communication et le partage de l'information. Pour cela, une enquête a été menée auprès de 75 Gestionnaires en Ressources Humaines. Les résultats montrent que les entreprises certifiées ISO 9001mettent plus fréquemment en place une politique globale en matière de recrutement, de formation et de partage de l'information, et développent ainsi progressivement une culture de l'audit RH.

Mots clés : Certification, Entreprises, Algeriennes, Recrutement, Formation, Partage de l'information.

Jel Classification Codes : L22, L23, L25, M12, M52.

Abstract: This study highlights the impact of quality management systems on practices management of human resources in industrial companies in western Algeria (Oran city). Three types of practices are identified: recruitment, training and skills development, and finally the communication and sharing of information. For this, a survey was conducted among 75 Human Resources Managers. The results show that companies certified ISO 9001 put more frequently in place a comprehensive policy on recruitment, training and information sharing, and gradually develop a culture of HR audit.

Keywords: Certification, Algerian Companies, Recruitment, Training, Information Sharing.

Jel Classification Codes : L22, L23, L25, M12, M52.

I- Introduction:

En Algérie, deux étapes ont jalonné l'évolution de l'audit social;

- A partir des réformes managériales des années 1990-2000, les cabinets conseils et d'audits se sont multipliés et la profession de consultant a fait son apparition, en particulier pour les certifications aux normes ISO. En effet, la norme ISO 9001-système de management de la qualité- exige des audits périodiques de diverses fonctions managériales de l'entreprise, notamment la fonction RH et ses pratiques (a) le recrutement, (b) la formation et le développement des compétences et (c) la communication et le partage de l'information.
- L'AASA (association algérienne d'audit social) fut créée en 2005, en tant que déclinaison de l'IAS (Institut Internationale de l'audit social). Les échanges fructueux entre l'IAS et l'AASA se sont concrétisés par des Universités de printemps et d'été de l'IAS.

eMail : (*) : Boumenad-seifeddine@hotmail.fr

Ainsi l'Algérie a abrité la 3ième Université de printemps de l'IAS à Alger en 2001, la 11ième Université de printemps de l'audit social à Alger en 2009 et la 14ièmeUniversité de printemps de l'audit social à Oran en 2012. Notons que cette date a coïncidé avec les trente ans de l'IAS.

Les entreprises algériennes sont ainsi de plus en plus nombreuses à opter pour la mise en œuvre d'un système de management de la qualité certifié ISO 9001 au sein de leur organisation. Même si ce choix stratégique touche toutes les fonctions de l'entreprise, il constitue un changement organisationnel tout particulièrement important dans les services de gestion des ressources humaines. Notre recherche se propose d'évaluer l'impact d'un système de management de la qualité sur trois pratiques de gestion des ressources humaines (le recrutement, la formation et le développement des compétences, et la communication et le partage de l'information).

I.1. Système de management de la qualité et norme ISO 9001:

Les organisations sont soumises à de multiples forces économiques, politiques, technologiques ou sociales qui les contraignent à se transformer. Le terme « système de management» désigne un dispositif qui permet à une entreprise de gérer ses processus ou ses activités, de sorte que ses produits ou services répondent aux objectifs qu'elle s'est fixée. Notre recherche portera sur le système de management de la qualité ou SMQ qui peut être défini comme un ensemble d'activités coordonnées permettant d'orienter et de contrôler un organisme en matière de qualité ; il comprend à la fois la maîtrise de la qualité et l'assurance de la qualité, ainsi que les concepts de la politique qualité, la planification de la qualité et l'amélioration de la qualité.

Un système de management peut être normalisé. La norme fournit alors un modèle à suivre dans la mise en place et le fonctionnement de ce système. Elle inclut les caractéristiques qui ont fait l'objet d'un consensus des experts sur l'état de l'art international. La norme qui traite du système de management de la qualité est la norme ISO 9001. Elle permet aux entreprises de s'assurer de la satisfaction de leurs clients, de la conformité de leur produit ou de l'efficacité de leur organisation et vise ainsi l'amélioration permanente de l'efficacité de son système de management (Rolland, 2009)(1).

Selon l'ISO (International Standards Organisation), la certification peut se définir comme la « procédure par laquelle une tierce partie donne une assurance écrite qu'un produit, un processus ou un service est conforme aux exigences spécifiées dans un référentiel ». Elle se rapporte à la délivrance d'une assurance écrite (le certificat) par un organisme extérieur indépendant qui audite le système de management et vérifie qu'il est conforme aux exigences spécifiées dans la norme. Ainsi, la certification ISO 9001 atteste qu'une organisation a un système de management conforme à la norme ISO 9001.

La mise en œuvre d'un système de management au sein d'une entreprise, et notamment d'un MSQ, représente un changement organisationnel important. Ce choix stratégique doit faire l'objet d'une concertation dans une démarche participative. En effet, s'il est imposé aux salariés par les dirigeants, il peut provoquer des tensions si le système de représentations et de valeurs partagées par les salariés s'oppose aux valeurs véhiculées par le management qui veut instaurer un SMQ. Prendre en compte la dimension culturelle, et notamment les valeurs véhiculées par la culture algérienne (Labaronne et Meziane, 2010)(2), est alors essentiel.

I.2. Certification et pratiques de gestion des ressources humaines:

En termes de gestion des ressources humaines, la norme ISO 9001 pointe notamment quatre préconisations:

- identifier les compétences requises pour effectuer un travail en conformité;
- identifier les compétences disponibles dans l'entreprise;
- évaluer les écarts et d'identifier les éventuelles carences en compétences;
- développer et maintenir les compétences.

Ce qui a des retentissements sur les pratiques (a) de recrutement, (b) de formation et de développement des compétences, et (c) de communication et de partage de l'information.

I.2. 1. Les pratiques de recrutement:

La littérature révèle que le fait d'investir dans le recrutement peut améliorer la performance organisationnelle (Terpstra et Rozell, 1993)(3). Un recrutement peut correspondre à divers besoins, les deux principaux étant le recrutement de remplacement suite au départ d'un collaborateur afin de maintenir l'effectif en place et le recrutement de croissance lié au développement de l'entreprise (Barabel et Meier, 2010)(4). En matière de mobilisation, une stratégie de recrutement efficace permettra de choisir les candidats qui posséderont les qualités nécessaires pour répondre aux exigences normales de leur emploi, de même que les compétences nécessaires pour adopter les comportements de mobilisation désirés (Sekiou, 2001)(5). Mais surtout une stratégie de recrutement efficace devra se «doter» des moyens nécessaires pour écarter les candidats qui risquent de nuire à la mobilisation des autres (Marchington et Grugulis, 2000)(6). On peut ainsi citer l'importance des dispositions personnelles telles que l'affectivité positive, la conscience personnelle, l'empathie et l'orientation envers les autres ainsi que les valeurs prosociales et collectivistes (Moorman et Blakeley, 1995)(7) dans le processus de mobilisation.

L'investissement dans le recrutement et les moyens de sélection mis en œuvre par l'organisation ne sont toutefois pas suffisants pour que les employés se soient mobilisés. Il importe aussi que ces derniers soient correctement encadrés et intégrés dès leur embauche. Par ailleurs, en offrant des possibilités de carrière à ses employés, l'organisation les encourage à s'engager dans une relation d'emploi à long terme. Il s'agit le plus souvent de stratégies de promotion interne qui, de plus, favorisent la transmission des valeurs organisationnelles à travers les différents niveaux hiérarchiques. Tremblay, Chênevert, Simard, Lapalme et Doucet (2005) ont ainsi montré que la perception d'avoir des possibilités de promotion interne a été associée à différentes formes d'engagement des employés.

I.2. 2. Les pratiques de la formation et de développement des compétences:

Le monde économique n'a d'existence qu'avec l'apport de la formation professionnelle, notamment pour les secteurs à fort potentiel humain et technique. La formation peut être définie comme un ensemble d'actions, de moyens, de techniques et supports planifiés à l'aide desquels les salariés sont incités à améliorer leurs connaissances, leurs comportements, leurs attitudes, leurs habiletés et leurs capacités mentales, nécessaires à la fois pour atteindre les objectifs de l'organisation et des objectifs personnels ou sociaux

du travailleur pour s'adapter à leur environnement et pour accomplir de façon adéquate leurs tâches actuelles et futures (Schermerhorn, Hunt et Osborn, 2002)[8].

Le développement des compétences des employés par la formation est particulièrement important pour les organisations qui ont des taux de productivité stagnants ou décroissants mais également pour celles qui intègrent des nouveaux systèmes de management tel que le SMQ.

L'impact de la formation sur le développement des compétences et sur la productivité est plus important lorsque des mesures incitatives gouvernementales accompagnent les stratégies des organisations (Dolan, Saba, Jackson, & Schulers, 2002)[9].

Les efforts consentis par l'organisation pour développer les compétences du personnel indiquent la volonté de l'employeur d'établir un contrat psychologique à long terme avec ses salariés et montrent que l'organisation considère son capital humain comme une source d'avantages concurrentiels (Morrison, 1996)[10]. Mais développer des compétences ne suffit pas, il faut que cette pratique soit accompagnée d'une utilisation judicieuse de ces compétences et ce, pour influencer positivement la mobilisation, l'engagement, la confiance et le soutien (Allen, Shore et Griffeth, 2003)[11].

Une gestion des compétences propice à la mobilisation doit donc à la fois éviter la sous-utilisation des compétences et pallier le déficit des compétences. En effet, leur sous-utilisation mine la motivation intrinsèque alors que leur déficit réduit le sentiment du pouvoir d'agir (empowerment) et la motivation à se mobiliser. Pour aider les autres et pour contribuer à l'amélioration continue de la qualité du travail, encore faut-il que les personnes aient les compétences pour le faire (Tremblay et al, 2005)[12].

L'audit de formation appelé aussi diagnostic est « l'acte de connaissance ou de reconnaissance d'un état, d'un fonctionnement, et de détermination, à partir de signes et de constat, des origines et des causes des dysfonctionnements » (Khiat, 2009)[13].

I.2. 3. Les pratiques de communication et de partage de l'information:

L'expression « communication RH et Marketing RH » a été relativement banalisée ces dernières années par les professionnels en ressources humaines et en communication. Pour Bernard Floris, cette communication institutionnelle « participe d'un ensemble de démarches d'ingénierie sociale et symbolique, caractérisées par des techniques de manipulation et de persuasion » (Yao, 2013)[14]. Elle intègre trois caractéristiques à savoir : la dimension managériale, la poursuite et la fabrication des opinions, et la recherche de conformité.

Les pratiques de communication et de partage de l'information regroupent l'ensemble des pratiques organisationnelles utilisées pour diffuser (top-down) et recevoir (bottom-up) de l'information. Elles jouent deux rôles importants, soit un rôle de considération et d'écoute des préoccupations des employés, soit un rôle de transmission des communications et de clarification des attentes (Rondeau, Lemelin et Lauzon, 1993)[15]. Dans le premier cas, l'employé sera d'autant plus mobilisé qu'il aura l'impression que l'organisation est à l'écoute de ses préoccupations, de ses opinions, de ses recommandations et souhaite réellement en tenir compte et y répondre de façon adéquate. Dans le second cas, il mobilisera ses compétences et s'engagera dans son travail, mais uniquement s'il comprend clairement ce que l'on attend de lui. La diffusion d'informations aux employés est également perçue comme une marque de confiance à leur égard. Citons également les travaux de La coursière, Fabi, St-Pierre et Arcand (2004) qui ont montré que

la pratique RH correspondant à la diffusion de l'information permet de façon significative de diminuer le taux de départs volontaires des employés.

D'ailleurs, les outils de communication (séances d'information, journal d'entreprise, etc.) et le type d'information diffusée (sur la mission, la performance financière, etc.) ont contribué à mieux cerner le rôle de la communication bidirectionnelle dans les attitudes et les comportements au travail. À cet effet, le partage de l'information a été relié positivement à la perception de la justice procédurale (Paré et Tremblay, 2004)(16) et à l'engagement organisationnel.

Les technologies de l'information ont radicalement modifié la méthode de communication dans l'entreprise. Elles améliorent de manière significative le suivi des performances, permettent aux employés d'être mieux renseignés et d'accélérer ainsi la prise de décision, et favorisent la collaboration et l'échange d'informations au sein du personnel (Robbins, DeCenzo et Coulter, 2011)(17). Mais en fait comment communiquer en matière de la Responsabilité Sociétale de l'Entreprise-RSE ?

Communiquer sur la RSE devra être appréhendé comme une volonté de faire de l'anti-communication. Il s'agira clairement de se situer à l'opposé d'une communication au service d'une pure stratégie d'image ou de différenciation de l'offre, par rapport à la concurrence. Une communication sur la RSE devra assurer une véracité des propos, une crédibilité, une authenticité, une garantie du respect des engagements dans les pratiques. En conséquence, les outils de communication de la RSE ne seront surtout pas de type publicitaire, considérés par le grand public comme de la communication au service du marketing. Le choix des outils devra conforter un positionnement tourné vers la crédibilité, la transparence et la véracité des propos (Fabienne, 2007)(18)

I.3. Problématique:

Ce travail souhaite explorer la relation existant entre l'intégration d'un système de management de la qualité certifié ISO 9001 et trois pratiques utilisées en gestion des ressources humaines, à savoir (a) le recrutement, (b) la formation et le développement des compétences et (c) la communication et le partage de l'information. Une démarche longitudinale étant très difficilement réalisable, nous avons opté pour une étude comparative entre les entreprises algériennes certifiées ISO 9001 et celles qui n'ont pas choisi cette certification. Nous pensons en effet que l'existence d'indicateurs spécifiques à la mesure de la gestion sociale découlant de la mise en place et du fonctionnement d'un SMQ impacte les pratiques utilisées en gestion des ressources humaines. Nous nous proposons de montrer que la certification ISO 9001 génère des pratiques RH différentes de celles majoritairement adoptées par les entreprises algériennes qui n'ont pas fait ce choix.

Comme nous l'avons exposé précédemment, notre problématique s'articule autour du questionnement suivant : les entreprises certifiées ISO 9001 appliquent-elles des pratiques de la gestion des ressources humaines différentes de celles adoptées par les autres entreprises ?

II. Méthodologie:

Deux études ont été menées, une enquête par entretien auprès d'un responsable des services des ressources humaines de chaque entreprise et une enquête par questionnaire auprès du personnel travaillant dans chaque service des ressources humaines.

II.1. L'enquête par entretien auprès d'un responsable des services des ressources humaines de chaque entreprise:

Trente-cinq entreprises industrielles implantées dans la wilaya d'Oran-Nord-ouest de l'Algérie, ont participé à cette recherche. Elles ont accepté de nous recevoir et de répondre à quelques questions concernant leurs caractéristiques (statut juridique, type d'industrie, type de certification, statut…), celles des employés (statut, âge, genre, type de contrat…) et celles de la structure gérant les ressources humaines (type de structure, effectif…). L'entretien s'est achevé par deux questions visant à repérer la finalité principale et la mission principale de la fonction RH dans chacune des entreprises.

II.1. L'enquête par questionnaire auprès du personnel travaillant dans chaque service des ressources humaines:

Notre échantillon est composé de 75 gestionnaires des ressources humaines interrogés travaillant dans les 35 entreprises industrielles implantées dans la wilaya d'Oran-Nord-ouest de l'Algérie. 53% sont des hommes et 69% sont en CDI. 82% sont cadres dirigeants ou cadres supérieurs. 67% ont moins de 10 ans d'expérience professionnelle et 23% plus de 20 ans d'expérience.

Chaque gestionnaire a répondu à un questionnaire comprenant un volet signalétique et trois questions portant sur les pratiques du service ressources humaines en matière de recrutement, de formation et de partage de l'information.

III. Résultats et discussion:

III.1. Résultats descriptifs:

54% des entreprises sont certifiées Iso 9001 contre 46% qui ne le sont pas. La comparaison de pourcentages montre qu'il y autant d'entreprises certifiées que non certifiées ($p>.20$).

Les entreprises certifiées ISO 9001 ont davantage d'employés en CDI que celles non certifiées ($chi2\ (ddl=1)=6.31$, $p<.05$). Aucune autre variable socio-démographique ou organisationnelle n'est impactée par le fait que l'entreprise soit certifiée ISO 9001 ou non.

III.2. Analyse des questions concernant la fonction ressources humaines:

La finalité de la fonction RH

Les résultats, regroupés dans le tableau 2, montrent que 58% des entreprises considèrent que la finalité principale de la fonction RH est de « Satisfaire les besoins en RH de l'entreprise ». Ce résultat est davantage prégnant dans les entreprises non certifiés ($Chi2\ (ddl=1)=3.84$, $p=.05$).

Les missions de la fonction RH

Globalement, les gestionnaires sont aussi nombreux à considérer que la mission de la fonction RH est de « Développer et motiver le personnel » (43%) que d' « Assurer la gestion administrative » (46%). Cependant les gestionnaires travaillant dans des entreprises certifiées mettent davantage en avant la mission « Développer et motiver le personnel » ($chi2\ (ddl=1)=6.99$, $p<.05$) alors que ceux travaillant dans des entreprises non certifiées évoquent essentiellement la mission « Assurer la gestion administrative » ($chi2\ (ddl=1)=10.19$, $p<.05$).

III.3. Les pratiques de la gestion des ressources humaines:

Rappelons que trois types de pratiques ont été relevés: les pratiques de recrutement, de formation et de partage de l'information RH.

Les pratiques de recrutement au sein des entreprises

Quel que soit le type d'entreprise, les nouveaux recrutés doivent passer la période de mise en situation professionnelle (Chi2 (*ddl=1*)=3.42, p=0.056). Dans les entreprises non certifiées ISO 9001, les besoins des structures référentes sont plus souvent formulés par écrit (Chi2 (*ddl=1*)=35.88, p<.01) alors qu'il existe plus fréquemment une politique de matière de recrutement dans les entreprises certifiées ISO 9001 (Chi2 (*ddl=1*)=11.93, p<.01).

Selon les chiffres officiels, l'économie algérienne aurait généré, entre 2003 et 2010, 2.5 millions de nouveaux emplois, soit une moyenne de 360 000 emplois par an. Les employeurs doivent pratiquer des politiques et des méthodes de sélection plus organisées et efficaces pour atteindre l'objectif d'une embauche réussie : renforcer le capital humain de l'entreprise par les meilleurs candidats sélectionnés. A l'évidence les indicateurs de qualité définis par une entreprise certifiée ISO peuvent permettre de mettre en place des procédures efficaces pour le recrutement des ressources humaines au sein de cette entreprise.

Les pratiques de formation au sein des entreprises

Pour les trois critères, les entreprises certifiées ISO 9001 recueillent des réponses positives plus élevées (p<.01). Notons par ailleurs le taux de non réponses non négligeable dans les entreprises non certifiées, traduisant probablement une non connaissance ou une non formalisation des procédures de formation.

La formation se présente à l'entreprise comme une obligation : toute entreprise de plus de dix salariés doit consacrer au moins 1.5% de sa masse salariale brute à la formation professionnelle continue de ses salariés. En effet, les formations doivent pouvoir anticiper pour que les salariés puissent s'adapter aux changements à venir et les entreprises qui ont la certification ISO sont les mieux placées pour développer les compétences de ses ressources humaines.

Les pratiques de partage de l'information au sein des entreprises

Le partage de l'information RH passe plus fréquemment par la participation à des évènements externes dans les entreprises certifiées (p<.01) et par l'utilisation de supports de communication (affichage, courriers électroniques.) et un système de recueil les doléances des employés (p<.01).

La littérature nous apprend que les pratiques de Ressources Humaines à forte implication ('High-Involvement Human Resources Practices') ont un impact sur des variables comportementales et attitudinales. Mais les auteurs insistent sur le fait que ces pratiques RH, en particulier celles du partage de l'information, ne sont efficaces que si les employés prennent conscience de leur existence et s'ils sont suffisamment intégrés dans le processus de prise de décision et d'initiative (Guéguen, Granjean et Meineri, 2011)[19]

IV. Conclusion:

Les résultats montrent que les gestionnaires, que leur entreprise soit certifiée ISO 9001 ou non, considèrent que la mission de la fonction RH est à la fois de « Développer et motiver le personnel » et d' « Assurer la gestion administrative ». Cependant les gestionnaires travaillant dans des entreprises certifiées accordent d'avantage d'importance à la mission « Développer et motiver le personnel » contrairement à ceux travaillant dans des

entreprises non certifiées qui soulignent principalement la mission « Assurer la gestion administrative ». La fonction ressources humaines au sein des entreprises qui n'ont pas un système de management qualité est encore perçue par les gestionnaires comme étant centrée sur des activités « classiques » telles que la gestion de la paie des employés, de leurs congés et leurs absences et à être l'intermédiaire entre eux et la sécurité sociale. En revanche les gestionnaires employés dans les entreprises certifiées ISO 9001 perçoivent la gestion des ressources humaines comme couvrant l'évaluation des besoins stratégiques en ressources humaines, l'identification des compétences, la gestion du recrutement et de l'intégration des employés, la formation et le développement des compétences… Il n'est cependant pas possible de savoir si c'est l'introduction de la certification ISO 9001 qui a modifié la vision des gestionnaires sur la gestion des ressources humaines ou si cette vision existait au préalable et a conduit les entreprises à s'engager dans la certification ISO 9001.

Ce travail avait pour objectif d'explorer les liens entre la certification ISO 9001 et trois pratiques utilisées en gestion des ressources humaines : le recrutement, la formation et le développement des compétences et enfin la communication et le partage de l'information. Les entreprises certifiées mettent plus fréquemment en place une politique globale en matière de recrutement et de formation. Le partage de l'information RH passe plus fréquemment par la participation à des évènements externes et par l'utilisation de supports de communication papier ou électronique.

Notons enfin que le taux d'employés en CDI y est supérieur, pouvant suggérer une politique de stabilisation, voire de fidélisation du personnel, qui ne peut être que bénéfique pour l'entreprise et pour les employés qui y travaillent.

Il serait par ailleurs intéressant d'approfondir ces résultats en comparant les entreprises en fonction de leur ancienneté dans le processus de certification afin de m'en mesurer plus finement l'impact.

Parmi les audits auxquels recourent les entreprises, l'audit RH n'est pas le plus utilisé parce que son apport direct au système de management n'est pas toujours explicite. Cependant, les entreprises certifiées ISO 9001 ont clairement une culture de l'audit RH et, comme l'a montré notre recherche, ce n'est pas le cas des entreprises non certifiées.

- ANNEXES :

Tableau 1:Répartition de la finalité de la fonction RH en fonction du type d'entreprise

	Entreprises certifiées (n=19)	Entreprises non certifiées (n=15)	Total
Maintenir et développer le capital humain de l'entreprise	8	3	11/32%
Contribuer à l'image et l'identité de l'entreprise en externe	3	1	4/11%
Satisfaire les besoins en RH de l'entreprise	8	12	20/57%

Tableau 2:Répartition des missions de la fonction RH en fonction du type d'entreprise

	Entreprises certifiées (n=19)	Entreprises non certifiées (n=15)	Total
Participer au partage de l'information en interne	3	1	4/11%
Développer et motiver le personnel	12	3	15/43%
Assurer la gestion administrative	4	12	16/46%

Graphique 1 : Les pratiques de recrutement au sein des entreprises non certifiées vs certifiées ISO 9001

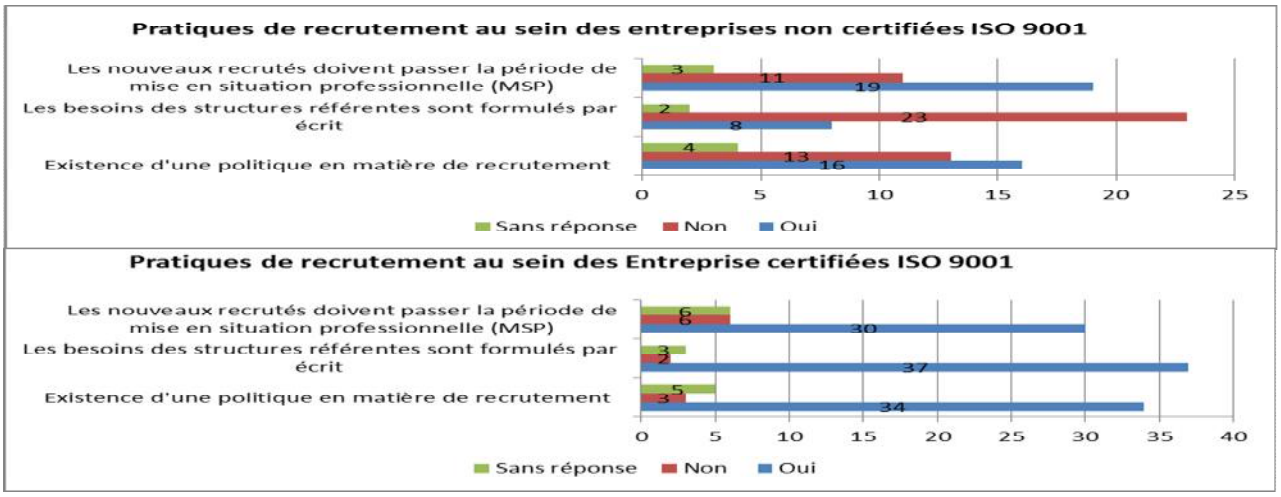

Graphique 2 : Les pratiques de Formation au sein des entreprises non certifiées vs certifiées ISO 9001

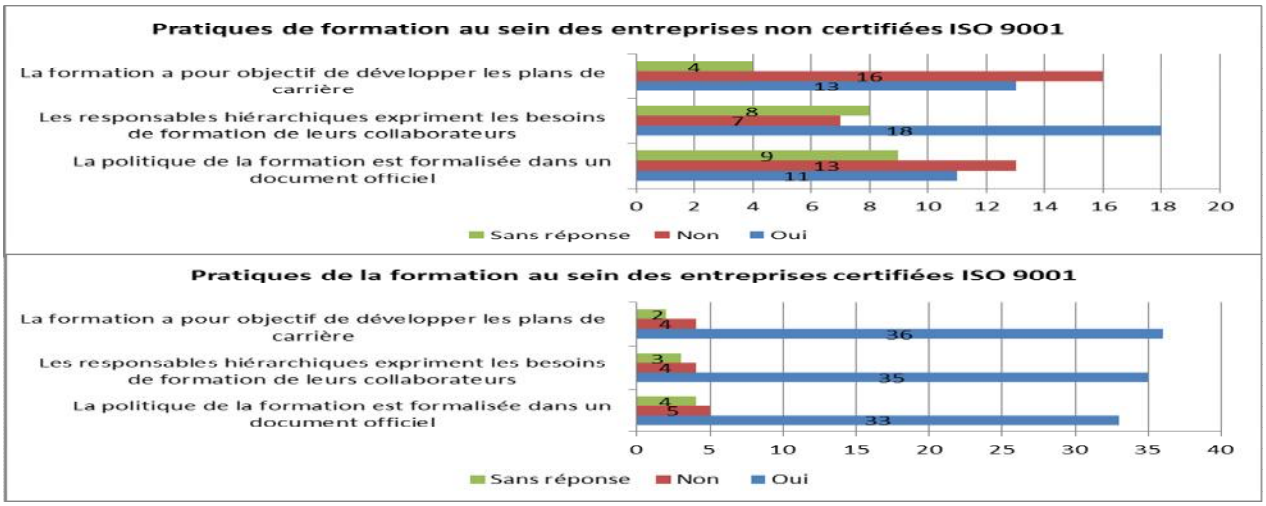

Graphique 3 : Les pratiques de partage de l'information RH au sein des entreprises non certifiées vs certifiées ISO 9001

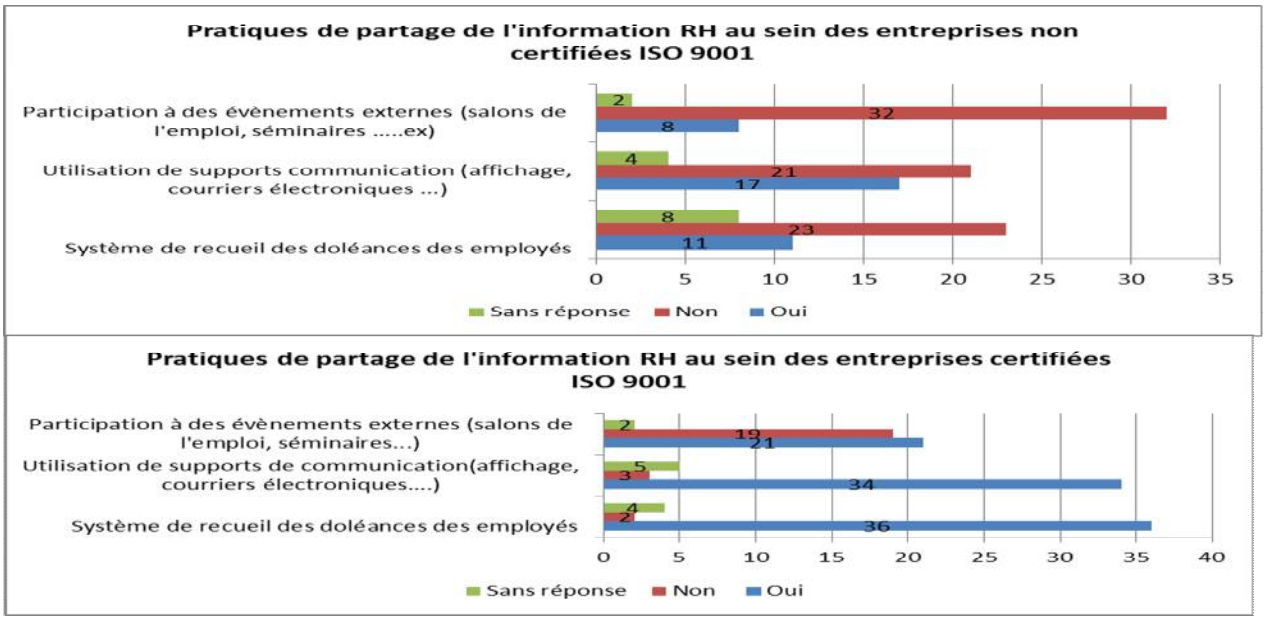

Liste des entreprises concernées pat cette étude

- ALFATRON Electronic Industries-Groupe ENIE
- Algérienne des fonderies d'Oran-ALFON
- Algérienne des produits Phytosanitaires-ALPHYT
- Cevital Construction-CEVICO
- Complexe GP2Z-Sonatrach
- Entreprise de montage et maintenance industrielle-TARSI
- Entreprise de réalisation des infrastructures ferroviaire-INFRAFER
- Entreprise de récupération industrielle de l'ouest-ERIO
- Entreprise d'industrie Alimentaire, céréalières et Dérive-ERIAD
- Entreprise d'industrie des non-tissés par hydroliage- SARL INOTIS
- Entreprise Nationale de Peinture-ENAP
- Entreprise nationale de tubes et transformation de produits plats-TUBREFIL
- Entreprise nationale des verres et abrasives-ENAVA
- EURL Toutalim
- Général Emballage Spa
- Linde Gaz Algérie
- Raffinerie-RA1Z-Sonatrach
- SARL Ametal
- SARL C.GRES
- SARL ES-SAADA Peintures
- SARL Etoile plastique
- SARL Ghozlane Soft Drinks-GSD
- SARL Hydropompes
- Société Algérienne des matelas ATLAS
- Société de construction de structures Métalliques industrialisées-BATICIM
- Société de Fabrication des matériaux de construction-SARL FMCO
- Société de Gestion du Réseau de Transport de Gaz-GRTG
- Société de l'impression de l'ouest-SIO
- Société de transformation et de tréfilage d'acier d'Oran-TREFILOR
- Société des Travaux et Montage électrique- KAHRAKIB
- Société Industrielle de Matières Plastiques-SARL SIMAP
- Société nationale des produits pharmaceutiques-SAIDAL
- Société Nationale du Tabac et Allumette-SNTA
- Sonatrach Orascom Fertilise Algérie -SORFERT Algérie
- SOTEXHEM-TEXALG

- Notes et Références Bibliographiques:

1. Rolland, S. **Un bilan de 20 ans de certification des systèmes de management de la qualité : les apports perçus de la certification ISO 9000 par les managers**,Management & Avenir, 9, France, 2009, P.P.31-51.
2. Labaronne, D, & Meziane, M, T**raits culturels, système de management de la qualité et performances en Algérie. Etude de cas de deux PME (publique et privée) algériennes**, Management & Avenir, 7, France, 2010, P.P.34-52.
3. Terpstra, D., & Rozell, E, **The relationship between staffing practices to organizational level measures of performance**, Personnel Psychology, 3, USA, 1993, P.P.27-48.
4. Barabel, M, & Meier, O, **Manageor**, Donod , Paris, 2010.
5. Sekiou. L, **Gestion des ressources humaines**, édition de Boek Université, Belgique 2001.
6. Marchington, M., & Grugulis, I, **Best practice human resource management: Perfect opportunity or dangerous illusion**, Journal of Human Resource Management,11, USA, 2000, P.P.1004-1024.
7. Moorman, R., & Blakeley, G, I**ndividualism-collectivism as an individual difference predictor of organizational citizenship behavior**, Journal of Organizational Behavior, 1, USA, 1995, P.P.127-142.
8. Schermerhorn, J.R., Hunt, J. G,, & Osborn, R, **Comportement humain et organisation**, Village mondial, France, 2002.
9. Dolan, L. S., Saba, T., Jackson, E. S., & Schuler S. R, **La gestion des ressources humaines, tendances, enjeux et pratiques actuelles**, édition du Renouveau pédagogique, Paris, 2002.
10. Morrison, E.W, **OCB as a critical link between HR practices and service quality**, Human Resource Management, 4, USA, 1996, P.P.493-512.
11. Allen, D., Shore, L., & Griffeth, R, **The role of perceived organizational support and supportive human resource practices in the turnover process**, Journal of Management 1, United States of America, 2003, P.P.99-118.
12. Tremblay, M, Chênevert, D, Simard, G, Lapalme, ME, & Doucet, O, A**gir sur les leviers organisationnels pour mobiliser le personnel : le rôle de la vision, du leadership**, des pratiques de GRH et de l'organisation du travail ». Gestion, 1, France, 2005, P.P.69-78.
13. Khiat, A, **Analyse économique et GRH**, Dar El Adib, Algérie, 2009.
14. Yao, N, **Communication de recrutement et/ou marque employeur ?**, Communication & management. 2 , France, 2013, P.P.73-85.
15. Rondeau, A., Lemelin, & M., Lauzon, N, P**ouvoir et mobilisation : rôle stratégique du vice-président aux ressources humaines**, Revue Européenne de Psychologie Appliquée,1, France, 1993, P.P.13-17.
16. Paré, G., & Tremblay, M, T**he impact of human resource management practices on IT personnel commitment, citizenship behaviors, and turnover intentions**, International Conference on Information System, Brisbane, Australie, 2004.
17. Robbins, S. DeCenzo, D. & Coulter, M, **Management: L'essentiel des concepts et pratiques**, Nouveaux Horizons, France, 2011.
18. Fabienne, J-M, **Communication des entreprises sur la responsabilité sociale : constat du décalage français**, Les Enjeux de l'information et de la communication 1, France, 2007, P.P.35-49.
19. Guéguen, N. Granjean,I. & Meineri, S, **Adhésion de salariés à un projet d'entreprise par le biais d'actions de communication engageante**, Revue de gestion des ressources humaines, 4, France, 2011, P.P.19-32.

Summaries of Articles in the Arabic Section

Impact of Exchange Rates on Financial Markets - A statistical study on some developed and developing markets during the first half of 2015 -

Mahfoud DJEBBAR (*)
Setif 1 University - Setif; Algeria

Abstract : The exchange rate plays a key role in any economy. It is used in facilitating and developing foreign trade, getting the equilibrium of the balance of payments and raising the competitiveness of the economy, and so on, especially in the current international environment characterised by overwhelming economic openness, financial liberalization, and lifting of barriers on goods, services and capital. In this context, this paper addresses the issue of exchange rate fluctuations and their impact on the financial markets. In contrast to common belief, tests show that the Arab currencies, consisting the sample, are stable during our study period, making them independent of the development of Arab financial markets in most cases, and therefore did not have any impact on these markets. And thus, in tandem with the collapse of oil prices, the Euro against the Dollar, and the political instability in the whole region during the first half of 2015. Finally, and for comparison purposes, the study also demonstrates that there is a stronger influence of the major currencies in the world, i.e., the dollar and the euro, on developed financial markets.

Keywords : Exchange Rate, Financial Markets.

Jel Classification Codes : F31, G10.

eMail : (*) Jebbar130299@yahoo.fr

International portfolio returns under the impact of financial integration - Case of developped capital markets -

Radia KERROUCHE (*) & Saida TELLI (**) & Abdelghani DADENE (***)
Kasdi Merbah University - Ouargla; Algeria

Abstract : This study aims to detect the integration/segmentation of capital markets in six developped countries : USA ; Canada ; Italy ; France ; Hong Kong and Japan. So to show the impact of financial integration on international diversification returns over the period of 31 October 1989-31 December 2014.To check this relationship we used a various econometric tests as like : Johansen test ; VECM Model and finaly Granger causality technique.

The results show that the developped markets are well integrated, even that this relationship has a significant effect on international diversification, particulary among Asian markets.

Keywords : Financial Integration, Financial Market, International Diversification, Portfolio, Return.

Jel Classification Codes : C12, F21, F36, G11, G15 .

eMail : (*) Radia.hmd@gmail.com & (**) Saidatelli@gmail.com & (***) Dadene@gmail.com

Evolution of market concentration and its impact on banking competition in Algeria

Sihem BOUKHLALA (*) & Mohamed Djemoui KORICHI (**)
Kasdi Merbah University - Ouargla; Algeria

Abstract : The objective of this study is to measure market concentration of the Algerian banking sector, and its impact on the competition between banks, especially after the entry of many private banks to exercise banking activities in Algeria. HHI index -which is based on market share- has been used as a measure of market concentration, and some performance indicators used to analyze competition between a sample of banks comprising all public banks and six private forigen banks. The results show that the Algerian banking sector has a high levels of market concentration conducted by public banks, at the same time, it has a high level of competition ruled by privet banks, according to performance indicators.

Keywords : Banking competition, Market concentration, HHI Index, Algerian banking sector.

Jel Classification Codes : D43, G21, L13.

eMail : (*) Boukhlala_sihem@yahoo.fr & (**) Kmdjemoui@gmail.com

The relationship between Saving and Investment in Algeria during (1970-2014)

Moncef Messar (*) & Yasmina LABANI (**)
Algiers 3 University - Algiers; Algeria

Abstract : The objective of this paper is to investigat the nature of the relationship between domestic saving rate and domestic investment rate in Algeria during the period (1970-2014). This relationship between these vaviables has been widely debated in the empirical literature following the study of (Feldstein and Horioka, 1980) and this paper contributes to this literature.

In order to acheive our objective the empirical analysis was based on cointegration tests of (Engel-Granger, 1987) and (Johansen- Jeselius, 1990), and to analyse the direction of causality between saving and investment we use the test of (Granger, 1969).

The empirical results indicate the absence of long run relationship and causality between domestic saving rate and domestic investment rate in Algerian economy, and we can explain this result by the big dependence on oil and absence of absorption capacity in this economy.

Keywords : Saving, investment, unit root tests, cointegration, causality.

Jel Classification Codes : C12, C13, E20.

eMail : (*) Messarmon@yahoo.fr & (**) Ylabani@yahoo.fr

An Empirical study and forecasting of the oil prices for the period (1970-2018)

Salah TOUMI (*)
Algiers 3 University - Algiers; Algeria
Redhouane DJEMA (**)
Yahia Fares University - Médéa; Algeria

Abstract : The study aims to forecast oil prices over the medium term (2014-2018), and this after knowing the factors affecting them, and determine the relationship between all variables. To achieve this target, we used ImpluseReponse Functions of the estimated Vector Error Correction Model (VECM) in a manner of "Johannsen", for the purpose of testing the existence of equilibrium relationship in the long run.The results showed that oil prices were positivelyaffected by changes in global oil demand and inflation in the Organization for Economic Cooperation and Development countries, while theywere negatively affected by global supply of oil.Forecast, also, showed that oil prices will range between 70 and 80 Dollars in the medium term.

Keywords : Oil Prices, Global Oil Demand, Global Oil Supply, Cointegration, Causality.

Jel Classification Codes : Q11, Q41, Q43.

eMail : (*) Toumi.salah1956@gmail.com & (**) Redhouaneeconometrie@gmail.com

Estimatingand exploring the food gap for cereals in Algeria
- An econometric study for the period (1994-2013) -

Abderazek ABENZAOUI (*) & Hafd Amine BOUZIDI (**)
Mohamed Khider University - Biskra; Algeria

Abstract : This research paper aimed to analyse grains food gap directions in Algeria by using a new technique of short term prediction, which is known in physical sciences as spectral analysis. This study found that grains food gap in Algeria will be expanded by the begining of 2017 to approximately 1.23 million ton. This is why the study recommended the necessity of establishing a powerful arabic partnership, the emphasis on the agricultural production, and taking into account food industries.

Keywords : Grains Food Gap, Spectral Analysis, Arabic Agricultural Integrity.

Jel Classification Codes : C22, Q11, Q18.

eMail : (*) Abenzaouiprof@gmail.com & (**) Bhafadamine@yahoo.com

The effect of exchange rate on foreign tourism demand - A case study of EL-AHUGUAR territory in Algeria during the period (1990 - 2012) -

Narimane BENABDERRAHMANE (*)
Kasdi Merbah University - Ouargla; Algeria

Abstract : The aim of this study is to explore one of the main factors contributing to the demand for international tourism, which is the exchange rate. We have tried to investigate the impact of this factor on the foreign demand for tourism arrivals into Ahhagar (Tamenraset), for seven European countries (France, Italy, Spain, Belgium, Austria, Switzerland and Germany), during the period 1999-2012, Data are analysed using panel data (fixed / random effects), the results of our estimates show that the exchange rate is statistically significates, and the international tourism arrivals depend negatively on the exchange rate.

Keywords : Tourism demand, Exchange Rate, Panel Data, Fixed/ Random Effects.

Jel Classification Codes : C23, D12.

eMail : (*) Benabderrahmanenarimane@gmail.com

The importance of social and environmental dimension in the tourism marketing for Algerian tourists −An analytical study the views of Algerian tourists −

Djelloul BENKACHOUA (*) & Zineb REGUE (**)
Amar Telidji University - Laghouat; Algeria

Abstract : The aim of this study is to identify the Algerian tourists, trends and interests and also the extent of consciousness towards the integration of social and environmental dimension in the marketing of the tourism product.

To support the current study on this field we did a survey, and questioned 90 people this number is from Algerian tourists.

We have used the statistical software (SPSS) to analyze the questionnaire data and depending on the descriptive statistical methods.

The most important results of this study showed that the Algerian tourist considered the integration of social dimension of tourism marketing of the product so important since he recognizes the importance of social responsibility of the tourism facilities and structures however he considered the inclusion of the environmental dimension in marketing of tourism product not to be important.

At least the study presented many important recommendations, the most important ones is the need to adapt a social responsibility for marketing tourism (for tourist, agencies, hotels,...) and to educate tourists the concept of environmental tourism marketing through proper tourism planning which based on the respect of environment in collaboration and helps of the media and the stakeholders.

Keywords : Tourism Marketing, Social Dimension, and Environmental Dimension.

Jel Classification Codes : M31, I15.

eMail : (*) D.benkachoua@mail.lagh-univ.dz & (**) Regzineb@yahoo.fr

The role of small and medium-sized enterprises characteristics in promoting the mental image as and competitive advantage - A cas study of a sample of small and medium enterprises in Ghardaia province -

Mohamed Mouloud GHEZAIL (*) & Abd Elhamid MERRAKSHI (**)
Ghardaia University - Ghardaia; Algeria

Abstract : The aim of this study was to find a relationship between mental image and competitive advantage, trying to consider the first has the same meaning as the second assuming the existence of a strong mental image of a small enterprise or medium, versus a lost competitive advantage, as well as we expect after the positive results, the contribution of this study in providing mechanisms which improve the level of competitiveness in this case, by finding and developing competitive advantages with lowest cost, while it asked a deep search on the concepts and analysis of the links between them as well as gathering data and information through surveys and presented them orally to the owners or managers of some small and medium enterprises in Ghardaia, in the end we found a good expectation of existence of a triangular relationship while the mental image of this type of institutions can be consider a strong competitive advantage under a skilled manger and effective use of direct marketing.

Keywords : Mental Image, Competitive Advantage, Small and Midium Enterprise, Manager, Personal communication.

Jel Classification Codes : M10.

eMail : (*) Mghezail@yahoo.fr & (**) H.merrakshi@univ-ghardaia.dz

Study of the relationship between Condors perceived brand image and their Algerian consumer loyalty

Abderrahim ZEDIOUI (*)
Setif 1 University - Setif; Algeria
Fateh MEDJAHDI (**)
Hassiba Benbouali University - Chlef; Algeria

Abstract : This research aims to measure the relationship between perceived brand image and their consumer loyalty, based on the tangible and intangible components of the perceived brand image, and the frequent purchasing behavior, the positive attitude as major resources of consumer loyalty.

Accordingly, the current study attempts to measure the tangible and intangible components of the perceived brand image and how it may affect the consumers loyalty level. A survey study was conducted by distributing a questionnaire on a convenient sample of 460 respondents, using Likert scale.

The main results show that there is a significant relationship between perceived brand image and their tangible and intangible components and the Algerian consumer loyalty.

Keywords : Brand, Perceived image, tangible components, intangible components, Consumer Loyalty.

Jel Classification Codes : M31, M37.

eMail : (*) Abderrahim.zedioui@hotmail.com & (**) Fmedjahdi@gmail.com

The role of the social responsibility in supporting the enterprise reputation - An analytical study from the point of views of the managers of Rouiba Non-carbonated drinks Corporation (NCA) -

Chafia GUERFI (*) & Hamoudi HADJ SAHRAOUI (**)
Setif 1 University - Setif; Algeria

Abstract : The main concern of this article is to empirically examine the relation, if any, between Corporate Social Responsibility (CSR) and the enterprise reputation through a case study. To achieve our objective, we divide our paper into three parts. First, previous studies in the same subject are reviewed. The second part is devoted to the theoretical aspects of both CSR and corporate reputation and the relationship between them. Finally, we use a survey to investigate the relationship, mentioned above, in one of the most important enterprises producing fruit juices. And in relation to the results we obtained, we can say that our analysis strongly supports the idea that CSR can enhance corporate reputation.

Keywords : CSR, Corporate Reputation, Competitiveness, Customer Satisfaction.

Jel Classification Codes : M12, M14.

eMail : (*) Chafia.guerfi@gmail.com & (**) Hamoudihs@yahoo.fr

Role of electronic information systems in improving performance in Social Security Fund (CASNOS) of Tebessa -An Empirical Study on the system (SYSCAS) -

Chaouki DJEDDI (*)
Larbi Tebessi University - Tebessa; Algeria
Elhadj ARABA (**)
Kasdi Merbah University - Ouargla; Algeria

Abstract : This research is interested in study of impact of electronic information systems (computerized) on the overall performance of the social security fund for non- wage earners Tebessa agency, by studying information system (SYSCAS) newly applied in this fund, which aims to conduct all Special Operations of Sub- Directorate for collection, management control and disputes of (CASNOS), this study found an effectively contribution of this system (SYSCAS) in increasing of performance of Fund through its accuracy and speed transaction processing, The study recommended training system operators continuously also developing a copy less complex system -enabled contact involved via the Internet in order to reduce printing costs and have been proposed to develop lightweight version (SYSCAS Light Version) compatible with mobile phones To facilitate the field work of the observers, and linking them with Fund which will reflect positively on the performance of the Fund.

Keywords : Information System, Social Security, (SYSCAS), (CASNOS), Tebessa.

Jel Classification Codes : L86, D83, H55.

eMail : (*) Chawkidjeddi@gmail.com & (**) Araba.hadj@gmail.com

Effectiveness determinants of strategic thinking in economic enterprise - Case study on Enicab enterprise in state' Biskra -

Asma ZEKRI (*)

Mohamed Khider University - Biskra; Algeria

Abstract : This article aims to identify the effectiveness determinants of strategic thinking in Enicab enterprise as the best methods to elaborate effective strategies that will ensure the development of the enterprise, by applying the exploratory orientation and test our proposals on reality by using questionnaire tool. The study concluded that the existence of a culture for the sharing of information and knowledge and cooperation between individuals ; owning a democratic leadership mode can consider intelligently for the future, as well as thinkers who have the ability to manage conflict with a clear strategic vision are key determinants that contribute to the effectiveness of strategic thinking.

Keywords : Strategic Thinking, Organizational Culture, Strategic Leadership, Personality of Thinker.

Jel Classification Codes : L10, L69.

eMail : (*) Asmazekri1@yahoo.fr

Organizational justice and its relationship with organizational loyalty - Empirical study on National Company for distribution of electricity and gas in Bechar province -

Kamel BERBAOUI (*)
Tahri Mohamed University - Bechar; Algeria
Abdelkader KHELIFA (**)
Kasdi Merbah University - Ouargla; Algeria

Abstract : The aim of the study was to determine the relationship between Organizational justice and organizational loyalty, in order to reach this objective questionnaire was developed for the purpose of data collection and distribution of the study sample (National Company for distribution of electricity and gas workers Bechar), has been relying on spss program in order to do the statistical analysis of this study, users descriptive statistics metrics, simple linear regression, correlation coefficient, The study results.:There is statistically significant relationship between distributive justice and organizational loyalty; There is statistically significant relationship between procedural justice and organizational loyalty; There is statistically significant relationship between interactive justice and organizational loyalty; There is statistically significant relationship between Organizational justice and organizational loyalty .

Keywords : Organizational Justice, Organizational Loyalty, Distributive Justice, Procedural Justice, Interactive Justice.

Jel Classification Codes : M12.

eMail : (*) K_berbaoui@yahoo.fr & (**) Khelifa.abdelkader@univ-ouargla.dz

Measurement of students' awareness of their level of educational quality service in the Taif University branches - A case Study on the University Khurma Branch -

Mohamednour ELTAHIR AHMED (*)
Business Administration Department
College of Applied Studies and Community Service
Imam Abdulrahman Alfaisal University; Kingdom of Saudia Arabia

Abstract : This study aims to measure students' awareness to the level of the quality of educational service in Taif University in Khurma Branch, by identifying the awareness elements of their perception of the quality of educational service , and the levels of performance to identify and know the moral difference quality levels according to the demographic variations. The questionnaire has been distributed to the sixth and eighth levels of bachelor degree and the fourth level of diploma degree.

The study found that students are completely aware of the constituent elements of the educational quality services. It also revealed was no difference in performance levels of the components of the educational quality service branch.

The study showed that there were no statistically significant differences for the educational levels of service depending on the branch demographic variations.

The study has also showed the presence of statistical significant differences for the lectures' behavior outside the lecture's rooms, and follow-up academic counseling depending on the specialty variable.

Keywords : Educational Quality Service, Students' awareness, University branches.

Jel Classification Codes : A2, I2.

eMail : (*) Mnour2626@gmail.com

The use periodic financial statements for the proposes of prediction - Case Study the firms listed on the CAC40 index during the period (2010-2014) -

Larbi LAROUSSI (*)
Kasdi Merbah University - Ouargla; Algeria

Abstract : This study aims to highlight the importance of financial statements accounting rotating in determining the annual net profit and also the income and expenses of enterprises listed in CAC40 index and which were active in Paris Stock Exchange, also chose for this topic study seven commercial companies from various economic sectors and reached to determine the predictive values profits of the revenues and expenses of periodic and annual 2015 data through graphs to this topic variables during the period 1/2010 to 4/2014.

Keywords : Net Profit, Income, Expenses, Recovery Prediction , Forecasts Unconditional, Prediction Tribal.

Jel Classification Codes : M40, M42, M48, M49, C58.

eMail : (*) : Laroussilarbi@hotmail.fr

The Impact of Investment In Information and comminucation Technology on Enterprises profitability- An emprical study of the Algerian Petroleum enterprises During The Period (2010-2014) -

Nafissa HADJADJ (*)
Kasdi Merbah University - Ouargla; Algeria
Ahlam BOUABDELLI (**)
Ghardaia University - Ghardaia; Algeria

Abstract : The aim of our study is to know the impact of investment in information and communication technology on enterprises profitabilty, through finding the relationship between investment in information and communication technology and profitabilty ratios , as return on equity and return on Assets; The study has been applied on a sample of the Algerian petroleum enterprises during the period (2010-2014), and we have used the multiple linear regression method through the statistical program EVIEWS9, Finally we found that there is no relationship between investment in information and communication technology and return on assets, and negative relationship between investment in information and communication technology and return on equity, in wich the increase of investment in information and communication technology reduce the return on equity.

Keywords : Information and Communication Technology, Enterprises Profitabilty, Return On Equity, Return On Assets.

Jel Classification Codes : C20, G31, G39.

eMail : (*) Nafissa19561@gmail.com & (**) Dr.bouabdelli@gmail.com

The role of auditing in improving the quality of accounting information in the light of information technology - An Empirical Study of a sample of experts and accountants of Governors of the accounts in the state of Tiaret -

Ali BENGUETIB (*) & Said GASMI (**)
Mohamed Boudiaf University - M'sila; Algeria

Abstract : This study investigates the relation between auditing in the light of information technology as an independent variable and the quality of financial reporting as a dependent variable. For the sake of this study, a survey was made and distributed on a sample of 30 in the Wilaya of Tiaret. The results of the survey were analyzed using statistical packages software called SPSS, as well as the theoretical part explaining the quality of financial reporting by displaying the most important and recent approaches that enable auditing to achieve financial reporting quality. Furthermore, this paper focuses on the contribution of information and communication technology in enhancing the role of auditing as a function. Results show that information and communication technology do play an important role in regards to the process of auditing which, in turn, enhances the quality of financial reporting. Noteworthy are the risks involved in both auditing and technology which represent a real threat to this profession, hence, the need to figure out ways and methods to face these risks so that auditing could perform its real role in an information technology context and, as a consequence, enhance the quality of financial reporting.

Keywords : Auditing, Information Technology, E-Auditing, Quality Of Accounting Information.

Jel Classification Codes : M42, L15, L86.

eMail : (*) Aali_lmd@hotmail.com & (**) Gasmi_sa@yahoo.fr

Causes of the Presence of the Audit Opinion Shopping in Algeria - An Empirical Study on a sample of audit offices in Algeria -

Lazhar AZZA (*)
Echahid Hamma Lakhdar University - Eloued; Algeria

Abstract : This study aims to identify the modern phenomenon facing audit offices now, which is an "opinion shopping ". Moreover, what are the reasons for the trend contributing companies in Algeria to such a phenomenon, which constitute a threat to the independence of the auditor? Where assisted contributing companies to the views of supports their position in the case of the dispute, between it and the auditor who audited. In addition, to achieve the objectives of the study and testing the hypotheses, we designed a questionnaire addressed to a group of Algerian audit offices, which rely on a range of descriptive and statistical analysis methods. where the study found in the latter to prove the existence of a set of reasons concerning the general objectives of the joint stock companies, and also belong to the actual performance of the auditor, which is the main reasons contributing to the trend in Algeria companies the phenomenon opinion Shopping.

Keywords : Opinion Shopping, External Audit, Auditor Independence.

Jel Classification Codes : M42 .

eMail : (*) Azza.lazhar@yahoo.fr

Upgrading of the accounting practice of consolidation in Algerian businessenvironment

Khalil TIAR (*)
Kasdi Merbah University - Ouargla; Algeria
Badis BENAICHA (**)
Algiers 3 University - Algiers; Algeria

Abstract : The international accounting consolidation practices has increasing attention from researchers, professionals, agencies and organizations within a contrasted two-ways confirmed by the suicidal behaviors for some groups in the international business environment, motivated by profit and the search for tax optimization. This was under the cover of the offshore companies and bank accounts devoted the principle of fraud, and high-frequency tax evasion, which is worldwide, exercised within the tax heavens through the operations ofsubsidiary's of groups.

The study aims to identify some of the determinant dimensions to build consolidated national accounting model in Algeria based on the principal of balancing the needs of the groups according to their business model, growth and funding logic compared to the interest of the national community.

We used the testof European standardization model of consolidation, based on the obligation of the listed groups in the stock market to practice the international accounting standards and leaving the choice to the other non-listed groups. This test helped to detect the structural defect in the national accounting environment resulted on one side from the difference with the accounting culture of the international accounting standards and its evolution format. On the other side, the inability of the environment to absorb the groups' activities that are going towards more and more internationalization.

Keywords : Algerian Accounting Environment, Groups, Accounting Consolidation, Scope of Consolidation, Tax Heavens, Offshore, Tax Optimization.

Jel Classification Codes : M41, O17, K22, G22 and K33.

eMail : (*) Tiarkhalil@gmail.com & (**) Bbadis@gmail.com

An attempt to evaluate the impact of the application of financial accounting system on the results of the financial analysis of the consolidated accounts in Algeria - Case of SAIDAL -

Hamza CHENNOUF (*) & Cherifa REFAA (**)
Kasdi Merbah University - Ouargla; Algeria

Abstract : This study aimed to evaluate the response and the compatibility of the laws and the instructions of the Algerian SCF applied in SAIDAL Group, that is required in some IAS taken from previous studies which are IAS (36- 19 – 16 – 12) and it has a direct impact on the financial analysis process in its application the first time. in order to reach the objectives of this study we used the test (t) for two independent samples which are the IAS and its requirements according to the SCF, the results indicated the presence of a response of % 68.75, and also there is an effect with a statistical signification, according to the result of t (test) , estimated at– 7.978 with a freedom degree of 115, then we compared the results of the financial and economic profitability of companies of group SAIDAL during the transitional period, and the results showed an impact on the level of economic profitability during the year 2009, through the effect of the application of deferred taxes on the assets on each the assets profitability and the operating funds profitability in a range of -0.92% and -1.32% respectively.

Keywords : Consolidated accounts, SCF, International Accounting Standards, Financial analysis of the consolidated accounts.

Jel Classification Codes : L25, M41.

eMail : (*) Chennouf_hamza@hotmail.fr & (**) Ch.refaa@gmail.com

Accounting tax relationship between the theory and reality of the Algerian economic institutions - A case study of a sample of economic institutions in 2014 -

Belkhir BEKKARI (*)
Kasdi Merbah University - Ouargla; Algeria
Khodir KHEBITI (**)
Ghardaia University - Ghardaia; Algeria

Abstract : The object of this study to address one of the problems of the application financial accounting system on the ground, under current tax accounting relationship (independence), Through a sample of economic institutions we study the extent of compliance with the accounting treatment of deferred tax, as a means to reflect the independence between accounting rules and tax rules. Of which we find that most of the economic institutions does not comply with the accounting treatment of deferred tax, and institutions committed to facing several problems including: Change the tax rules, many accounting tax differences, This requires the adaptation of some tax rules by policymakers to achieve some kind of compromise tax accounting.

Keywords : Accounting rules, tax rules, accounting standards, temporary differences, tax deferred.

Jel Classification Codes : M41, K34.

eMail : (*) bbekkari@yahoo.fr & (**) khodir50@gmail.com

The Impact of oil export on the Inter-Arab investments in Algeria during the period (1995-2012)

Bilal LOUAIL (*)

Ahmed Bougara dit Si Mhamed University - Boumerdes; Algeria

Abstract : This paper aims to clarify the relationship between oil exports and Arab investments in Algeria during the period (1995-2012), through the measurement of the impact between the two variables, without neglecting other variables that affect the Arab investments in Algeria, where we have observed that the oil exports and the Arab investments in Algeria have positive and significant effect, whereas Algerian-Arab investments are affected positively by each of the oil prices, per capita income, GDP, infrastructure, education level, the exchange rate, and are also affected negatively by inflation rates.

Keywords : Algeria. Inter-Arab Investments, Arab Investments in Algeria, Oil Exports.

Jel Classification Codes : F21, F18.

eMail : (*) Louailbilal2@gmail.com

Regional liberalization of Trade in Service: the Potentional Gains of Deep Integration among Arab Countries

Athmane TOUAT (*)
Algiers 3 University - Algiers; Algeria

Abstract : Arab countries use trade agreements (bilateral, regional and multilateral) intensively within the policies aimed at achieving regional integration. In view of the currently pattern of trade liberalization between the Arab countries which limited to the liberalization of trade in goods and focus on static gains that generated by liberalization of regional trade in goods. This Requires strengthening initiatives held by Arab countries at the regional level. by including the liberalization of trade in services in sectors and modes of supply where Arab countries have the capabilities and features at the regional level.

Keywords : Arab Countries, New Regionalism, Regional Trades agrrements, Trade in service.

Jel Classification Codes : F14, F15.

eMail : (*) Touatabdou@yahoo.fr

The impact of international trade liberalization on the Algerian balance of payments - Empirical Study during the period (2000-2013) -

Mohamed El Amine CHERBI (*) & Charaf Eddine MELLAL (**)
Kasdi Merbah University - Ouargla; Algeria
Abd El Hamid BOUKHARI (***)
Ghardaia University - Ghardaia; Algeria

Abstract : This study aims to highlight the impact of International trade liberalization on the performance of the balance of algerian payments during the period 2000-2013, through which to talk about the progress of the trade liberalization in Algeria under the World Trade Organization's umbrella, and the analysis of the reality of the balance of payments, this study relied on statistical tools represented in the Eviews program, after measuring the rate of the Algerian trade openness. The findings showed that there is a direct coorelation between trade liberalization and the Algerian balance of paymen,ts credit in the period 2000-2013, and this is mainly due to the dominance of the oil sectoron the Algerian exports and foreign and the competition between local marchandise and foreign marchandise increased because of the liberalization of external trade.

Keywords : International trade liberalization, Algeria, The balance of payments, The World Trade Organization.

Jel Classification Codes : D58, F13, F41, N17.

eMail : (*) Cherbilamine@yahoo.fr & (**) Charefeddinemellal@yahoo.fr & (***) Bkhamib@yahoo.com

The impact of exchange rate policies on the Algerian balance of payments - Analytical and Empirical Study for the period (1989-2014) -

Mohamed Nacer HAMIDATOU (*)
Echahid Hamma Lakhdar University - Eloued; Algeria
Abd El kader CHOUIRFAT (**)
Algiers 3 University - Algiers; Algeria

Abstract : Based this study on the topic of the impact of exchange rate policies on the balance of the Algerian payments , which we will discuss in which everything related to the subjects of the exchange rate and policies , as well as the balance of payments , and to demonstrate the impact made known policies in Algeria on the balance of payments as a process of reduction in the period 1989 and 1998, the analysis for the period 1999 and 2014 compared Statistical , so to try to find out how to achieve these policy objectives and goals ruler and by the state, there are pluses and solutions if there are problems related to the subject , by addressing the dilemma posed in the study below.

Keywords : Balance of payments Algerian , Exchange Rate, Reduction Policy, External Balance.

Jel Classification Codes : C13, F31, F32.

eMail : (*) Mnhamidatou@gmail.com & (**) Kader392005@gmail.com

Sustainable Development in Algeria: Reality and Challenges

Djoudi SATOURI (*)

Mohamed El Bachir El Ibrahimi University - Bordj Bou Arreridj; Algeria

Abstract : Achieving the sustainable development goals is the most important challenges facing all the countries over the world, including Algeria, especially the goals that aremeans to reduce poverty and unemployment and improve per capital income level,which lead in the end to enhance their living standards.To realize the dimensionsand goals of sustainable development,Algeria has adopted many economic and financial policies related to improving the level of economic growth outside the oil sector and improving the standard of Algerian individual living with the attention to the environmental dimension required by sustainable development. Through this paper, we attempt to find out the reality of sustainable development in Algeria, especially in the last two decades by studying the challenges that are faced Algeria in the field of sustainable development.

This study aims to highlight the most important indicators of sustainable development in Algeria,To get there in the end, to the conclusion that the approved development programs in Algeria had allowed the achievement of economic growth contributed greatly to improving the social situation of the country, despite the short comings recorded.

Keywords: Development, Environmental Economics, Growth, Economic Recovery.

Jel Classification Codes: O11, Q56.

eMail : (*) Satouri.dj@gmail.com

The impact of government pressures on the environmental behavior of the Algerian economic enterprises −An Exploratory study−

Aicha Selma KIHLI (*) & Mohamed Tayeb DOUIS (**)
Kasdi Merbah University - Ouargla; Algeria

Abstract : This research examines the impact of government pressures as a determinant of the environmental behavior of the Algerian economic enterprises, using links and relationships study as an approach. The research is a prospective study of a sample of large enterprises working in oil sector, and samples of small and medium enterprises working in different areas in Algeria. The research showed that most of the economic enterprises adopt an environmental behavior to keep pace and to respond to a minimum pressure of government, in order to avoid sanctions or an increase in environmental taxes and charges value. This mainly applies to medium and small enterprises, while national enterprises working in oil sector have a sensitive behavior due to the impacts of decisions of both board of directors and the parent company

Keywords : Environmental Behavior Determinants, Governmental Pressures, Eco-Taxes, Large Enterprises, Small and Medium Enterprises.

Jel Classification Codes : H32, M14.

eMail : (*) Selmaboussa@yahoo.fr & (**) Douismt@gmail.com

Desalination of Sea Water in Algeria: Between The Provision of Drinking Water and Protect the Environment During the period (2005-2015)

Kamel BOUADAM (*)
Setif 1 University - Setif; Algeria
Amel YENNOUNE (**)
Mohamed Essedik Ben Yahia University - Jijel; Algeria

Abstract : The objective of this study is to appear the benefits which realized by seawater desalination of Algeria in the provision of healthy drinking water and to determine the environmental effects of desalination plants on the different environmental systems during the period (2005-2015) with on the set of indicators which the performance of desalination plants on Algeria and the set of general data which participated from the plants of desalination in the world.

This study, resulted that seawater desalination has contributed with percentage of (14%) in the national water balance.therefore, there is no real studies from the environmental impacts on different environmental systems although the determinate truth on worldwide of negative impact of plants outputs(brine,gaz emissions) on the environmental systems.

Keywords : Seawater desalination, drinking water, environmental impacts, Algeria, environmental systems.

Jel Classification Codes : Q24, Q51, Q53.

eMail : (*) Bouadamkamel@yahoo.fr & (**) Amel.yennoune@yahoo.fr

The Impact of environmental policy on environment protection behavior in Algerian industrial companies – field stady -

Tahar KHAMRA (*) & Brahim BEKHTI (**)
Kasdi Merbah University - Ouargla; Algeria

Abstract : This study aims to highlight the role of environmental policy in guiding the behavior of environmental protection in the Algerian industrial companies , by studying the elements of environmental policy instruments, determinate by regulatory and economic instruments and voluntary approaches. We also make a comparison of the impact of these tools on the behavior of environmental protection between Algerian and foreign firms operating in Algeria to test the difference between the two samples, and therefore assess the effectiveness degree of the environmental policy to protect environment from industrial pollution in Algeria.

Keywords: environment protection, Algerian industrial sector, industrial wastes, sustainable firms.

Jel Classification Codes : K32, P28, Q53, Q56.

eMail : (*) kh_tahar82@yahoo.fr & (**) bekhti@gmail.com

جامعة قاصدي مرباح ورقلة
Université Kasdi Merbah Ouargla